

# تكملة الجواهر شرح المذهب

بمطبعة دار الكتب في بيروت

الدكتور مجدي سرور باسلام  
الدكتور أحمد محمد عبد العال  
الدكتور بدوي علي محمد سيد  
الدكتور إبراهيم محمد عبد الباقي

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود  
الدكتور أحمد علي حسن المصري  
الدكتور حسين عبد الرحمن أحمد  
الدكتور محمد أحمد عبد الله

الجزء الثامن عشر

منشورات

لشركت السنة والجماعة

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الفكرية والنشر محفوظة  
لدار الكتب العلمية في جميع أنحاء العالم

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by  
Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any  
form or by any means, or stored in a data  
base or retrieval system, without the  
prior written permission of the publisher.

Il est interdit à toute personne individuelle  
ou morale d'éditer, de traduire, de  
photocopier, d'enregistrer sur cassette,  
disquette, C.D, ordinateur toute  
production écrite, entière ou partielle,  
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى  
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكارت  
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)  
صندوق بريد : ١١٠٩٤٢٤ بيروت - لبنان

Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah  
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah  
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3708-5



9 782745 137081

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: [sales@al-ilmiyah.com](mailto:sales@al-ilmiyah.com)  
[info@al-ilmiyah.com](mailto:info@al-ilmiyah.com)  
[baydoun@al-ilmiyah.com](mailto:baydoun@al-ilmiyah.com)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### كتاب المكاتب

الكتابة جائزة؛ لقوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِنَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُواهُمْ إِن عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] ولا تجوز الكتابة إلا من جائز التصرف في المال؛ لأنه عقد على المال، فلم يجوز إلا من جائز التصرف في المال؛ كالبيع. ولا يجوز أن يكتب عبداً أجيراً؛ لأن الكتابة تقتضي التمكين من التصرف، والإجارة تمنع من ذلك.

ولا يجوز أن يكتب عبداً مرهوناً؛ لأن الرهن يقتضي البيع، والكتابة تمنع البيع. وتجوز كتابة المدبر، وأم الولد؛ لأنه عتق بصفة يجوز أن تتقدم على الموت؛ فجاز في المدبر وأم الولد؛ كالعتق المعلق على دخول الدار، فإن كاتب مدبراً - صار مكاتباً ومدبراً، وقد بينا حكمه في المدبر.

وإن كاتب أم ولدٍ - «سارت مكاتبته»، وأم ولدٍ؛ فإن أدت المال قبل موت السيد - عتقت بالكتابة، وإن مات السيد قبل الأداء، عتقت بالاستيلاء، وبطلت الكتابة.

(الشرح) قوله: «المكاتب»: أما في اللغة فهو: اسم مفعول من كاتب عبده مكاتبه وكتاباً، وفي الصحاح: المكاتبه والتكاتب: بمعنى. يقال: كاتب صديقه، وتكاتباً<sup>(١)</sup>.

أما الكتابة فهي اسم مصدر بمعنى المكاتبه. قال الأزهري: المكاتبه: لفظة وضعت لعتق على مال منجم إلى أوقات معلومة، يحل كل نجم لوقته المعلوم، وأصلها من الكتب: الجمع؛ لأنها تجمع نجومًا<sup>(٢)</sup>.

وأما المكاتب في الاصطلاح، فيظهر من تعريفات الفقهاء للكتابة: فعند أئمتنا الشافعية عقد الكتابة هو: عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر.

قوله: عقد، أي: عقد يفضي إلى العتق؛ فهو من إضافة السبب للمسبب،

(١) ينظر: الصحاح (٢٠٩/١)، المغرب (٢٠٦/٢)، تاج العروس (كتب) (١٠٦/٤).

(٢) ينظر: المغرب (٢٠٦/٢)، مقاييس اللغة (١٥٨/٥).

وسمى: كتابة؛ للعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتاب يوافقه، فتسميتها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه، وهو الصك.

وقوله: بلفظها، قال البلقينى - رحمه الله تعالى - : ليس لنا عقد يتوقف على صيغة مخصوصة إلا السلم والنكاح والكتابة<sup>(١)</sup>.

وعند الحنفية: هى تحرير المملوك يداً فى الحال ورقبة فى المآل.

فقوله: تحرير، جنس دخل فيه تحرير الرقبة وتحرير اليد.

وقوله: يداً، أخرج تحرير الرقبة وأفاد أن له يداً معتبرة، فلو كاتب صغيراً لا يعقل لم يجز.

وقوله: «فى الحال» يتعلق بـ «يد»، وأخرج بقوله: ورقبة فى المآل، العتق المنجز والمعلق، وهذا تعريف بالحكم، ولو أراد التعريف بالحقيقة لقال: هى عقد يرد على تحرير اليد<sup>(٢)</sup>.

والمكاتب عندهم: هو العبد الذى يكاتب على نفسه بشمته، فإن سعى وأداه عتق.

وعند المالكية: المكاتب هو: من له التصرف فى العبد ولا حجر عليه.

قوله: من له التصرف فى العبد، هذا هو المكاتب - بالكسر - وأطلق فى التصرف فى العبد، ظاهره بأى نوع كان حتى بالهبة، فعليه تصح مكاتبه الوصى، وقد أجازها فى المدونة، مع أن الشيخ أدخل ذلك فى رسمه. وذكر ظاهرها شاهداً، وفيه بحث. ولو قيل: إنها اختلف فيها هل يراعى كونها من ناحية العتق فلا تجوز من الوصى، أو من ناحية البيع فتجوز، ويكون الحد قد أطلق فيه ليشمل القولين - لكان حسناً، ولعل هذا قصده. ونص المدونة أنها من ناحية البيع. وقد وقع قول الغير فيها أنها من ناحية العتق، وعلى ذلك أجزوا مكاتبه المريض إذا لم يحاب، وكلام ابن الحاجب معترض فى قوله: وكتابة المريض قيل كالبيع، وقيل يخير الورثة، قالوا: وإذا لم تكن محاباة فلا نظر للورثة، وكلامه مطلق.

قوله: ولا حجر عليه، أخرج به إذا كان عليه حجر.

فإن قلت: ذكر ابن الحاجب الصيغة، وذكر المكاتب - بفتح التاء - ولا بد من

(١) ينظر: حاشية الجمل على المنهج (٥/٤٥٧).

(٢) ينظر: البحر الرائق (١/٧٢)، أنيس الفقهاء (١٧٠).



ذلك ؛ لأن ذلك من أركان الكتابة .

قلت : حقه أن يقول ذلك ، ويؤخذ ذلك منه ، والله أعلم<sup>(١)</sup> .

وعند الحنابلة : الكتابة هي : بيع سيد رقيقه ، نفسه أو بعضه ، بمال مؤجل في ذمته مباح معلوم يصح فيه السلم منجم ، بعلم قسط كل نجم .

قوله : بيع سيد رقيقه ، أى : ذكراً كان أو أنثى أو خنثى .

وقوله : نفسه أو بعضه ، كنصفه وسدسه .

وقوله : بمال مؤجل في ذمته مباح معلوم يصح فيه السلم منجم ، أى : مؤجل بأجلين فصاعداً .

وقوله : بعلم قسط كل نجم ، أى : مدة النجم<sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ﴾ [النور : ٣٣] أى : الكتابة ﴿مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ حرصاً على تحريرهم الذى هو الأصل فيهم ، وحباً فى تحقيق المساواة فى الأخوة الجنسية .

والمكاتبه : أن يقول السيد : كاتبتك : أى - جعلت عتقك مكتوباً على نفسى - بمال كذا تؤديه فى نجوم كذا . ويقبل العبد ذلك ؛ فيصير مالكاً لمكاسبه ولما يوهب له ، وإنما وجب معه الإمهال ؛ لأن الكسب لا يتصور بدونه . واشترط النجوم ؛ لئلا تخلو تلك المدة عن الخدمة وعوضها جميعاً . وقوله تعالى ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أى : كالأمانة ؛ لئلا يؤدوا النجوم من المال المسروق . واشترط كذلك القدرة على الكسب والصلاح ؛ فلا يؤدى أحداً بعد العتق<sup>(٣)</sup> .

الأحكام : الكتابة قرينة ؛ لقوله تعالى : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور : ٣٣] قال الشافعى - رضى الله عنه - : «المراد بالخير : الاكتساب والأمانة ، فإنه ورد الخير فى الكتاب العزيز بمعنى المال فى قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكُمْ لِحَبِّ الْحَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات : ٨] ، وفى قوله تعالى : ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة : ١٨٠] وغيرهما ، وورد بمعنى العمل الصالح فى قوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٧] ؛ فحمل عليهما هاهنا لجواز إرادتهما بالقصد وتوقف المقصود

(١) ينظر : شرح حدود ابن عرفة (٧٤٢ ، ٧٤٣) .

(٢) ينظر : كشف القناع (٥٣٩/٤) .

(٣) ينظر تفسير القاسمى (٢٠٤/١٢) .

عليهما، فإنه إذا لم يكن كسوبًا لا يقدر على الأداء، وإذا لم يكن أمينًا لا يوثق بوفائه.

وقوله ﷺ: «مَنْ أَعَانَ غَارِيًّا أَوْ غَارِمًا أَوْ مُكَاتِبًا فِي كِتَابَتِهِ، أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الأخبار.

ولا تجب الكتابة، وإن كان ظاهر الأمر الوجوب؛ لأنه عتق بعوض فلا يجب على السيد؛ كالاستسعاء، والآية محمولة على بيان الرخصة؛ فإن بيع الرجل ماله بماله محظور، أو على التنب بدليل ما ذكرناه.

قال ابن الرفعة: وقد حكى الإمام عن رواية صاحب (التقريب) قولاً عن الشافعي بوجوبها واستغربه ولم أره لغيره، ولست أعتبره من المذهب.

فرع: وتعتبر الكتابة في الصحة من رأس المال، ومن الثلث في المرض؛ لأن ما يكسبه العبد لسيد، فكأنه أخرج ماله متبرعاً، فأعطى حكم التبرعات، ثم المعتبر من الثلث قيمة الرقبة؛ كما ذكرناه في الوصية.

فرع: ولا تجوز الكتابة إلا من جائز التصرف في ماله كالهبة.

وقال أبو حنيفة وأحمد: تصح كتابة الصبي المميز لعبده.

دليلنا: قوله ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الثَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ»<sup>(٢)</sup>.

ولأنه غير مكلف، فلم تصح كتابته؛ كالمجنون.

ولا يجوز أن يكاتب إلا عبداً بالغاً عاقلاً.

أما اعتبار العقل فبالإجماع.

وأما اعتبار البلوغ؛ فلأن الصبي غير مكلف، فلا يصح منه عقد الكتابة كالمجنون، وقد استدل بعضهم لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٣٣] والابتغاء: الطلب، وهو إنما يعتبر من المكلف؛ فاختص بها ما دلّ عليه الشرع؛ لكونها على خلاف القياس، ثم إذا كاتب الصبي أو المجنون لم يثبت لهذا العقد حكم الكتابة الفاسدة أيضاً؛ لأن قبولهما لغو ثم إذا أديا

(١) أخرجه أحمد (٤٨٧/٣)، وعبد بن حميد (٤٧١) من حديث سهل بن حنيف.

(٢) تقدم.

المال عتقا بحكم الصفة دون العقد، ولا يرجع السيد عليهما بشيء؛ بخلاف الكتابة الفاسدة مع المكلف؛ لأنه قد تلف المعقود عليه في يده بحكم المعاوضة، فافتضى ذلك ضمانه، والسيد هنا هو الذى سلط الصبي والمجنون على الإتلاف؛ فلم يرجع عليهما، كما لو باع منهما شيئاً فأتلفاه؛ وهذه رواية المزنى.

وروى الربيع أنه يثبت التراجع عند كتابة المجنون، ويتبعه ما فضل من كسبه، ووافقه عليه ابن سريج.

وأبو إسحاق صحح رواية المزنى.

وبعض الأصحاب أثبت اختلاف الروائين قولين.

ومنهم من حمل رواية الربيع على ما إذا وقع عقد الكتابة في حال غفلة بمرض، ورواية المزنى على ما إذا وقع في حال الجنون، ولا شك أن الخلاف يجرى فيما إذا كاتب الصغير أيضاً؛ لأن المجنون أسوأ حالاً منه.

فرع: العبد الموصى بمنفعته لا يجوز كتابته على الأصح، وهل يجوز كتابة العبد المستأجر؟ قال ابن القطان: تجوز؛ كما حكاه الرافعي عنه في كتاب الإجارة.

وعن القاضي ابن كج أنها لا تجوز، وبه جزم البندنجي والمصنف هنا، وكذلك الماوردي؛ لأجل أن عقد الكتابة يتضمن ملك العبد منافعه بحكم العقد، وهى مملوكة بعقد الإجارة فيتنافيان.

قال الماوردي: والعبد المرهون لا تجوز كتابته، وإن لم تملك منافعه؛ لكونه بعقد الرهن معرض للبيع الذى تمنع منه الكتابة، فصارا متنافيين لهذه العلة<sup>(١)</sup>.

وتصح كتابة المدبر كما يجوز عتقه، فإن أدى المال قبل موت السيد، عتق بالكتابة، وإن مات السيد قبل الأداء وخرج من الثلث، عتق بالتدبير، وإن لم يخرج من الثلث، عتق منه ما احتمله الثلث وبقي الباقي على الكتابة.

وتصح كتابة أم الولد كما يصح عتقها، فإن أدت المال قبل موت السيد، عتقت بالكتابة، وإن مات السيد قبل الأداء، عتقت بالاستيلاء.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل): وتجوز كتابة بعض العبد إذا كان باقيه حراً؛ لأنه كتابة على جميع ما فيه

(١) ينظر الكفاية خ.

من الرق فأشبهه كتابة العبد في جميعه.

وإن كان عبد بين اثنين، فكاتبه أحدهما في نصيبه بغير إذن شريكه - لم يصح؛ لأنه لا يعطى من الصدقات، ولا يمكنه الشريك من الاكتساب بالأسفار.

وإن كاتبه بإذن شريكه - ففيه قولان:

أحدهما: لا يصح؛ لما ذكرناه من نقصان كسبه.

والثاني: يصح؛ لأن المنع لحق الشريك؛ فزال بالإذن.

وإن كان لرجل عبد فكاتبه في بعضه، فالمنصوص: أنه لا يصح، واختلف أصحابنا فيه:

فذهب أكثرهم إلى أنه لا يصح قولاً واحداً، كما لا يصح أن يعرض العتق فيه.

ومنهم من قال: إذا قلنا: إنه يصح أن يكاتب [في] نصيبه في العبد المشترك بإذن الشريك - صح هاهنا؛ لأن اتفاقهما على كتابة البعض؛ كاتفاق الشريكين.

فإن وصى رجل بكتابة عبد، وعجز الثلث عن جميعه فالمنصوص: أنه يكاتب [في] القدر الذي يحتمله الثلث.

فمن أصحابنا من جعل في الجميع قولين، ومنهم من قال: يصح في الوصية، وقد فرق بينه وبين العبد المشترك بأن الكتابة في العبد المشترك غير مستحقة في جميعه، والكتابة في الوصية استحققت في جميعه، فإذا تعذرت في البعض، لم تسقط في الباقي.

(الشرح) الأحكام: إن كان يملك بعض عبد، وباقية حر، فكاتبه على ما فيه من الرق صح؛ لأنه عقد الكتابة على جميع ما فيه من الرق، فهو كما لو كاتبه على جميعه وهو رقيق.

ولأن حرية باقيه لا تمنع شيئاً من مقصود الكتابة، فلم تمنع صحتها.

وإذا كان عبد بين شريكين، فكاتبه أحدهما في نصيبه منه بغير إذن شريكه، لم تصح الكتابة.

وقال الحكم، وابن أبي ليلى، والعنبري، والحسن بن صالح، وأحمد: تصح.

دليلنا: أن الكتابة تقتضى إطلاقه في الكسب والسفر لأجل الكسب، وملك نصفه

يمنع من ذلك، ويمنع من أن يأخذ شيئاً من الزكاة؛ لأن جميع ما يكتسبه يكون لسيده

نصفه فلا يدفع إلى سيده الزكاة، ولأنه يضر شريكه ذلك؛ لأن قيمة نصيبه تنقص، فلم يصح.

وإن كاتبه بإذن شريكه، ففيه قولان:

أحدهما: لا يصح. وهو اختيار المزنى؛ لما ذكرناه فيه إذا كاتبه بغير إذن شريكه. والثاني: يصح، وبه قال أبو حنيفة إلا أنه قال: إذنه في ذلك يقتضى أن يؤدي العبد مال الكتابة من جميع كسبه، ولا يرجع الأذن بشيء. وعندنا يؤدي مال الكتابة مما يخص نصيب سيده الذى كاتبه من كسبه؛ لأن المنع من كتابته لحق شريكه، وقد زال ذلك بإذنه.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا أذن له، صار جميعه مكاتبًا.

دليلنا: أن الكتابة عقد معاوضة، فلا تسرى، كسائر العقود.

وإن كان العبد له فكاتبه على بعضه، فنص الشافعى - رحمه الله - أنه لا يصح. فمن أصحابنا من قال: إذا قلنا: إنه يصح أن يكاتب على نصيبه في العبد المشترك بإذن شريكه - صح هاهنا أيضًا؛ لأن اتفاقهما على كتابة بعضه كاتفاق الشريكين. وقال أكثر أصحابنا: لا يصح هاهنا قولًا واحدًا؛ لأنه إذا كاتبه على نصفه، لم يعتق حتى يؤدي ضعف مال الكتابة؛ لأنه يحتاج أن يؤدي إليه النصف بحكم النصف الرقيق، ولأنه إذا أدى مال الكتابة، عتق جميعه؛ لأن العتق يسرى في الملك ولا يتبعض، فيؤدي كتابة نصفه ويعتق جميعه، وذلك خلاف مقتضى العقد؛ فلم يصح العقد.

فرع: وإن أوصى بكتابة عبده، صحت الوصية؛ لأن الكتابة عقد يتعلق بها حق الله تعالى وحق آدمى. وتعتبر قيمة العبد من الثلث. فإن كان قدر المال الذى يكاتب عليه، كوتب عليه، سواء كان أقل من قيمته أو أكثر. وإن لم يقدر ذلك، كوتب على ما جرى العرف بكتابة مثله؛ لأن العرف أن العبد يكاتب على أكثر من قيمته. فإن لم يختر العبد ذلك، لم يجبر عليه، كما أنه لا يجبر على قبول الوصية، فإن طلب بعد ذلك، لم يجب إليها؛ لأن الموصى له إذا رد الوصية، سقطت في حقه ويوفر الثلث على باقى أهل الوصايا.

وإن لم يحتمل الثلث جميع قيمة العبد، فنص الشافعى - رحمه الله - أنه يكاتب

منه فى القدر الذى يحتمله الثلث.

واختلف أصحابنا فيه : فمنهم من قال : فى هذا قولان ، كما لو كاتب نصيبه من العبد المشترك بإذن شريكه ، فنص هاهنا على أحدهما . وقال أكثرهم : يصح هاهنا قولاً واحداً .

والفرق بينهما : أنا إنما منعنا المكاتبه فى بعض المشترك لما يلحق الشريك من الضرر ، وهاهنا لا ضرر على الورثة ؛ لأنه ملكوه وقد لزمتهم مكاتبته ، ولأن الكتابة فى العبد المشترك غير مستحقة ، والوصية فى الكتابة استحقت ، فإذا تعذرت فى جميعه ، بقى الاستحقاق فى بعضه .

فإذا قلنا بهذا ، وأوصى أن يكاتب عبده على مائة وقيمته مائة ولا مال له غيره ، أو كاتبه فى مرض موته على مائة وقيمته مائة ولا مال له غيره - صحت الكتابة فى ثلثه بحصته من مال الكتابة .

وهل تزداد التركة إذا أدى المكاتب مال الكتابة ؟ حكى المحاملى فى (التجريد) فيه قولين :

أحدهما - وهو المشهور - : أن التركة لا تزداد بذلك ؛ لأن التركة ما يخلفها الميت ، ومال الكتابة حصل للورثة بعد موت السيد من ملكهم ، فهو كثمره البستان وولد الجارية بعد الموت .

والثانى - وهو اختيار المحاملى - : أن التركة تزداد بذلك ؛ لأن هذا المال إنما استفيد بعقد الكتابة ، وعقد الكتابة وجب تنفيذه بوصية الميت ، فكان كالمال الذى استفيد بسبب من جهة الميت .

فإذا قلنا بهذا دخله الدور ، وهو : أنه إذا كاتبه على مائة فى مرض موته وقيمته مائة قيل للمكاتب : إن عجلت مال الكتابة ، جازت الكتابة فى نصفك بنجهين ، فحصل للورثة نصف الرقبة ونصف مال الكتابة ، وذلك مثلاً ما صحت فيه الكتابة .

وحسابه : تجوز الكتابة فى شىء من الرقبة ، وتبطل فى رقبة إلا شيئاً ، ويؤدى المكاتب عما صحت فيه الكتابة شيئاً ؛ لأن مال الكتابة مثل قيمته ، فيحصل للورثة من الرقبة ومال الكتابة مائة درهم وذلك يعدل شيئين - الشىء نصف المائة - وذلك الجائز بالكتابة .

وإن لم يعجل مال الكتابة ، صحت الكتابة فى الحال فى ثلثه بثلث مال الكتابة ،

ويسلم إلى الورثة ثلثاه، فكلما أدى شيئاً زاد في الكتابة بقدر نصف ما أدى حتى يؤدي نصف الكتابة فيستوفى وصيته.

وهل يرد الورثة ما أخذوا من كسب سدسه؟ فيه وجهان:  
الصحيح: أنهم يردونه.

وإن كاتبه على مائة وخمسين، فإن قلنا: لا تزاد التركة بأداء مال الكتابة، صحت الكتابة في ثلثه بخمسين.

وإن قلنا: تزاد التركة بأداء مال الكتابة، فإن عجل المكاتب ما عليه، جازت الكتابة في شيء منه بشيء ونصف شيء، فيحصل للورثة من الرقبة والكتابة مائة درهم ونصف شيء - وذلك يعدل شيئين - فأسقط نصف الشيء الزائد على المائة وأسقط بإزائه نصف شيء من الشيئين المقابلين له، فيبقى مائة تعدل شيئاً ونصف شيء، الشيء ثلثا المائة - وذلك ثلثا العبد - وهو الجائز في الكتابة بثلثي مال الكتابة - وهو مائة - فيبقى للورثة ثلث الرقبة، وقيمتها ثلاثة وثلاثون وثلث، ومن مال الكتابة مائة، وذلك مثلاً ما صحت فيه الكتابة.

والصحيح: أن التركة لا تزاد بأداء مال الكتابة؛ لأن الشافعي - رحمه الله - قال في آخر المسألة: «فإذا أدى، عتق ثلثه ورق ثلثاه» فلو ازدادت التركة بذلك، لكان العتق أكثر من ثلثه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل) وإن طلب العبد الكتابة - نظرت: فإن كان له كسب وأمانة استحب أن يكاتب؛ لقوله - عز وجل - : ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] وقد فسر الخير بالكسب والأمانة، ولأن المقصود بالكتابة العتق على مالٍ وبالكسب والأمانة يتوصل إليه، ولا يجب ذلك؛ لأنه عتق فلا يجب بطلب العبد؛ كالعتق في غير الكتابة.

وإن لم يكن له كسب ولا أمانة، أو له كسب بلا أمانة، لم تستحب؛ لأنه لا يحصل المقصود بكتابه، ولا تكره؛ لأنه سبب للعتق من غير إضرار فلم تكره.

وإن كان له أمانة بلا كسب - فقيه وجهان:

أحدهما: أنه لا تستحب؛ لأن مع عدم الكسب يتعذر الأداء، فلا يحصل المقصود.

والثاني: تستحب؛ لأن الأمين يعان ويعطى من الصدقات.

وإن طلب السيد الكتابة فكره العبد - لم يجبر عليه؛ لأنه عتق على مال، فلا يجبر العبد عليه؛ كالعتق على مال في غير الكتابة.

(الشرح) الأحكام: لا تستحب الكتابة إلا ممن عرف كسبه وأمانته؛ لما ذكرناه من معنى الآية في أول الباب.

وفى (البحر) وغيره: أن من أصحابنا من قال: إذا كان له دين وأمانة يستحب كتابته، وإن لم يكن كسوباً؛ لأنه يدفع إليه من الصدقات.

وأن منهم من قال: يستحب كتابة الكسوب وإن لم يكن أميناً. والأول أصح، ولا نزاع في أنه لا يكره<sup>(١)</sup>.

إذا ثبت هذا، فاجتمع في العبد الكسب والأمانة، وسأل سيده أن يكتبه، استحب له أن يكتبه للآية، ولا يجب عليه ذلك، وبه قال العلماء كافة.

وحكى عن عمرو بن دينار، وعطاء، والضحاك، وداود: أنهم قالوا: يجب عليه ذلك.

دليلنا: أنه عتق لم يتقدم وجوبه، فلا يجب بطلب العبد، كالعتق في غير الكتابة، وقد سبق أن نقلنا استنكار ابن الرفعة للقول بالوجوب، وأنه لا يعتبره من المذهب. وإن طلب السيد أن يكتب العبد فكره العبد، لم يجبر العبد على الكتابة؛ لأنه عتق على مال، فلم يجبر العبد عليه، كما لو قال له: إن أديت إلى ألفاً فأنت حر، فإنه لا يجبر على أدائه.

وإن عدم الكسب والأمانة في العبد، لم تستحب كتابته؛ لأنه لا يحصل المقصود بالكتابة مع فقدهما، ولا تكره كتابته.

وقال أحمد وإسحاق: تكره كتابته إذا لم يكن له كسب، كما تكره مخارجة الأمة التي لا كسب لها.

دليلنا: أنه تعليق عتق بصفة، فلا يكره، كما لو كان له كسب. ويخالف الأمة، فإن ذلك ربما دعاها إلى الزنى، ولأن المخارجة ليس فيها تحصيل العتق، وهاهنا ربما حصل له مال الكتابة مما يخصه من الزكاة؛ فافترقا.

(١) ينظر الكفاية خ.



قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل): ولا تجوز إلا بعوضٍ موجلي؛ لأنه إذا كاتبه على عوضٍ حال لم يقدر على أدائه فينفسخ العقد، ويبطل المقصود، ولا تجوز على أقل من نجمين؛ لما روى عن أمير المؤمنين عثمان -رضي الله عنه- أنه غضب على عبد له، وقال: لأعاقبك، ولأكاتبك على نجمين. فدل على أنه لا يجوز على أقل من ذلك.

وعن علي - كرم الله وجهه - أنه قال: الكتابة على نجمين، والإيتاء من الثاني. ولا تجوز إلا على نجمين معلومين، وأن يكون ما يؤدي في كل نجم معلومًا؛ لأنه عوض منجم في عقد فوجب العلم بمقدار النجم، ومقدار ما يؤديه فيه؛ كالسلم إلى أجلين.

(فصل): ولا تجوز إلا على عوضٍ معلوم الصفة؛ لأنه عوض في الذمة؛ فوجب العلم بصفته؛ كالسلم فيه.

(فصل): وتجاوز الكتابة على المنافع؛ لأنه يجوز أن تثبت في الذمة بالعقد، فجاز الكتابة عليها؛ كالمال.

فإن كاتبه على عمليْن في الذمة، في نجمين - جاز؛ كما يجوز على مالين في نجمين.

وإن كاتبه على خدمة شهرين لم يجز؛ لأن ذلك نجم واحد.

وإن كاتبه على خدمة شهر، ثم على خدمة شهرٍ بعده - لم يجز؛ لأن العقد في الشهر الثاني على منفعة معينة في زمانٍ مستقبل، فلم يجز؛ كما لو ستأجره للخدمة في شهرٍ مستقبل.

وإن كاتبه على دينار، وخدمة شهرٍ بعده - لم يجز؛ لأنه لا يقدر على تسليم الدينار في الحال.

وإن كاتبه على خدمة شهر، ودينارٍ في نجمٍ بعده - جاز؛ لأنه يقدر على تسليم الخدمة، فهو مع الدينار؛ كالمالين في نجمين.

وإن كاتبه على خدمة شهر، ودينارٍ بعد انقضاء الشهر - فقد ختلف أصحابنا فيه: فقال أبو إسحاق: لا يجوز؛ لأنه إذا لم يفصل بينهما صاراً نجمًا واحدًا.

ومنهم من قال: يجوز؛ لأنه يستحق الدينار في غير الوقت الذي يستحق فيه الخدمة، وإنما يتصل استيفاؤهما؛ فعلى هذا لو كاتبه على خدمة شهر، ودينارٍ في

نصف الشهر - جاز؛ لأنه يستحق الدينار في غير الوقت الذي يستحق فيه الخدمة. (الشرح) أما قوله: لما روى عن أمير المؤمنين عثمان -رضى الله عنه- «أنه غضب على عبد له وقال: لأعاقبك ولأكاتبك على نجمين»، فأخرجه البيهقي في السنن الكبرى<sup>(١)</sup> من طريق مسلم بن أبي مريم عن رجل قال: كنت مملوكا لعثمان -رضى الله عنه-... فذكره مطولا وفيه قصة للزبير معه.

الأحكام: لا تصح الكتابة إلا بعوض مؤجل، وبه قال أحمد. وقال مالك وأبو حنيفة: تصح الكتابة بعوض حال. دليلنا: أنه إذا كاتبه على عوض حال لم يقدر على أدائه، فينفسخ العقد ويبطل المقصود.

ولما سنورده من الآثار عن عثمان وعلى -رضى الله عنهما- في الفرع القادم. فرع: لا تجوز الكتابة على أقل من نجمين؛ لما روى عن علي -كرم الله وجهه- أنه قال: (الكتابة على نجمين والإيتاء من الثاني)<sup>(٢)</sup> وهذا يقتضي أنه أقل ما تجوز عليه الكتابة؛ لأن أكثر من نجمين يجوز بالإجماع. وروى عن عثمان بن عفان -رضى الله عنه- أنه غضب على عبد له فقال: (لأعاقبك ولأكاتبك على نجمين) فلو جاز لما دونهم لفعله؛ لكونه أشد في العقوبة.

ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه كاتب على أقل من نجمين، ولو جاز ذلك لابتدروه؛ لكونه فيه تعجيل القرية.

وقد روى أبو علي بن أبي هريرة في تعليقه أن النبي ﷺ قال: «الكتابة على نجمين»<sup>(٣)</sup> وهذا نص إن صح.

ولأن اشتقاقها من الضم والجمع، وأقل ما يكون به الضم والجمع اثنان. ثم إذا لم تجز على أقل من نجمين كان امتناع جوازها حالة من طريق الأولى.

(١) (٣٢٠/١٠، ٣٢١).

(٢) ذكر طرفه الأول الحافظ في التلخيص (٣٩٩/٤) وعزاه لابن أبي شيبة في المصنف بلفظ: «إذا تابع على المكاتب نجمان فلم يؤد نجومه رد إلى الرق» وهو أيضا في السنن الكبرى للبيهقي (٣٤٢/١٠).

(٣) ذكره الحافظ في التلخيص (٣٩٩/٤) وذكر أنه من حديث علي.

وقد استدل على منع الحلول فيها بأنها عقد معاوضة يلحقه الفسخ، ومن شرطه ذكر العوض، فإذا عقد على وجه يتحقق فيه العجز عن العوض لم يصح، كما لو أسلم في شيء لا يوجد عند محله ويفارق البيع؛ لأنه لا يتحقق فيه العجز عن العوض، وإن كان المشتري معسرًا؛ لأنه يملك المبيع، والعبد لا يملك شيئًا، وإنما ما في يده لسيده<sup>(١)</sup>.

ويجب أن يكون ما يؤدي من كل نجم معلومًا، ومن أصحابنا من صححه عند الإطلاق، وجعل العوض مقسومًا عليهما بالسوية، حكاه الماوردي، وقال: لا يشترط على الصحيح من مذهب الشافعي تعيين ابتداء النجوم، بل يكفي الإطلاق فيها، ويكون الابتداء من حين العقد، وإن كان دليل كلامه هنا لا يقتضيه، ولا يجوز أن يكتبه على مائة في عشر نجوم على أن يؤدي قسط كل نجم في أوله؛ لأن النجم الأول يكون حالًا، ولو جعل قسط كل نجم في وسطه ففي الصحة وجهان: وجه المنع: أن وسط السنة ما بين طرفيها. وهو مجهول.

والقائل بالصحة يحمله على مضي ستة أشهر منها. ولا فرق في جوازها على نجمين بين أن يكون المال قليلًا يمكن تحصيله فيهما عادة، أو كثيرًا بحيث لا يمكن تحصيله عادة فيهما؛ كما إذا كتبه إلى أجل ساعتين بمال عظيم.

وقيل: في الحالة الثانية وجهان، وهما جاريان فيما لو قال: كاتبك على خمسين دينارًا تؤديها في هذا اليوم أربعين، وعشرة في سنة - كما قال القاضي الحسين - وهما مبنيان على أن المنع في الكتابة الحالة لأجل تحقق العجز، أو لكون الغالب عدم قدرته على المال في الحال.

وكذا لا فرق في امتناعها على نجم واحد أو حالة بين ألا يمكن تحصيل ذلك كما شرط، أو يمكن تحصيله بأن يكتب نصف عبد باقية حر، أو له مال؛ كما هو ظاهر المذهب في (البحر)، واختاره الإمام.

وقال في (البحر): الأقيس الجواز في الحالة الثانية، وهو وجه حكاه المروزة. فرع: لو جعل محل النجم الأول في آخره، ومحل النجم الثاني في أوله ففي

(١) ينظر: الكفاية خ.

صحة ذلك وجهان:

وجه المنع: أن الاتصال يصيرهما كالنجم الواحد.

فصل: وإن كاتبه على عمل ومال - أى: كخدمة شهر ودينار - قدم العمل، وجعل المال فى نجم بعده، أى: بأن يقول: كاتبك على أن تخدمنى شهراً، أوله من الآن، ودينار تؤديه بعد يوم من الشهر الثانى مثلاً.

وإنما اشترط تقديم العمل كى لا تكون إجارة الشهر القابل، وقد تقدم أن من شرط إجارة العين اتصال الشروع فى الاستيفاء بالعقد.

وحكى القاضى الحسين عن ابن سريج أن هذا العقد لا يصح أيضاً؛ لأن الخدمة تكون حالة، والكتابة على عوض حال أو بعضه لا تجوز.

وأجاب الأصحاب عنه بجوابين:

أحدهما: أن علة المنع من الكتابة على عوض حال أو بعضه لا تجوز لعدم القدرة عليه، والعمل هو قادر عليه فى الحال؛ فكان كالمال المنجم، بل أولى.

الثانى: أن الخدمة ليست حالة، وإن كان ابتداءها من حين العقد فإنها منتظرة تنقضى حالاً بعد حال وهذا قاله أبو إسحاق المروزى، وهذا الجواب ينطبق على ما حكاه البندنجى وابن الصباغ والقاضى الحسين والرويانى فى (البحر) عن أبى إسحاق أنه قال: لو جعل محل الدينار فى مسألة الكتاب عقيب شهر العمل من غير فصل لم يجز؛ كى لا يصير ذلك أجلاً واحداً، وهو اختيار القاضى أبى حامد.

وحكى الماوردى جواز ذلك عند أبى إسحاق وابن أبى هريرة؛ لأنَّ النجمين ما تغاير وقت استحقاقهما، واستحقاق الدينار فى غير الوقت الذى تستحق فيه الخدمة، فكانا نجمين بهذا الاعتبار. وأنَّ أبا إسحاق حكى عن بعض المتقدمين من أصحابنا أن الكتابة باطلة؛ لأنَّ اتصال أحد النجمين بالآخر يجعلهما نجماً واحداً، ولا بد بينهما من زمان لا يستحق فيه مطالبة.

ثم تعليل الوجهين يقتضى أنهما لو جعلاً محل استحقاق الدينار فى وسط شهر الخدمة لا يجوز.

قال الماوردى: وقد وجد ذلك منصوباً للشافعى، وحكاه البندنجى عن أبى إسحاق.

ثم قال: ومن أصحابنا من قال بجواز ذلك وأنه ظاهر المذهب؛ لأن له فى (الأم)

كلامًا يدل على جواز هذا وهو الذى جزم به القاضى الحسين، وحكاه الإمام عن الأصحاب كافة سوى أبى إسحاق.

ولو قدم نجم الحال وأخر نجم العمل، بأن قال: كاتبك على دينار تؤديه بعد شهر من الآن وعلى أن تخدمنى الشهر الذى يليه - لم يجز؛ لما ذكرناه.

نعم، لو كان العمل فى الذمة بأن قال: كاتبك على دينار فى ذمتك وعلى خياطة ثوب فى ذمتك صفته كذا وكذا؛ لتؤدى الدينار بعد شهر، والخياطة بعد شهرين - جاز؛ إذ لا مانع.

ويكفى فى جعل الخدمة عوضًا فى الكتابة الإطلاق عند ابن الصباغ؛ لأنها معلومة بالعرف.

وقال فى (التهذيب): (إنه يجب بيان جهة العمل) وهو ظاهر النص؛ كما حكيناه فى باب الإجارة.

فإذا قلنا بالصحة، فمريض العبد فى أثناء الشهر، فمن الأصحاب من خرجه على أن المبيع إذا تلف بعضه قبل القبض هل يفسخ فى الباقي؟ وفيه طريقان، وهذا ما حكاه البندنجى والبقوى.

وقال القاضى أبو الطيب والقاضى الحسين: يفسخ هاهنا قولًا واحدًا، وهو ما نص عليه الشافعى فى (الأم)، حيث قال - كما حكاه البندنجى - : (إذا انتقضت الكتابة فى النصف، انتقضت فى الكل).

ووجهه بعض الأصحاب بأن عقد الكتابة لا يقع على بعض العبد، فإذا انفسخ فى بعضه انفسخ فى كله.

ولا نزاع فى أنه لو قال: كاتبك على منفعة شهر لم يجز؛ لأنها تختلف. فرع: قال ابن الرفعة فى الكفاية (شرح التنبيه): وإن كاتبه على عملين، أى: يعملهما فى نفسه فى شهرين، مثل أن يقول: (لتخدمنى هذا الشهر، ثم الشهر الذى يليه، ولم يذكر مالا - لم يجز؛ لأن ذلك نجم واحد، ووجهه ابن الصباغ والمصنف - أى: فى التنبيه - بأنه شرط تأخير التسليم فى الشهر الثانى؛ لأنه أفردته عن الأول، قال ابن الرفعة: ومقتضى هذا التعليل أنه لو ذكر مالا لم يجز أيضًا؛ ولأجله صور بعضهم مسألة الكتاب بما إذا قال: (كاتبك على خدمة شهرين) والصواب ما ذكرته؛ لأن خدمة الشهرين نجم واحد وعمل واحد، والشهران كالوقتتين من الساعة

الواحدة، ولم يعد أحد ذلك نجمين<sup>(١)</sup>.

فرعان:

لو قال: كاتبك لتخدمنى هذا الشهر، ولتحصل لى خياطة ثوب من صفته كذا وكذا عقيب الشهر - جاز، نصّ عليه فى (الأم).

قال البندنجى وغيره: لأنه بمنزلة قوله: كاتبك على خدمة شهر ودينار بعده. ولو قال: كاتبك على تحصيل بناء حائط صفته كذا فى رأس الشهر، وتحصيل خياطة ثوب فى رأس الشهر الذى يليه - جاز.

وكذا لو كاتبه على ضمان بناء دارين إحداهما فى وقت والأخرى فى وقت آخر؛ كما نصّ عليه فى (الأم)<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل) وإن كاتب رجلان عبداً بينهما على مالٍ بينهما على قدر الملكين، وعلى نجوم واحدة - جاز.

وإن تفاضلا فى المال مع تساوى الملكين، أو تساويا فى المال مع تفاضل الملكين أو على أن نجوم أحدهما أكثر من نجوم الآخر، أو على أن نجم أحدهما أطول من نجم الآخر - ففيه طريقان:

من أصحابنا من قال: يبنى على القولين فيمن كاتب نصيبه من العبد بإذن شريكه، فإن قلنا: يجوز - جاز.

وإن قلنا: لا يجوز - لم يجز؛ لأن اتفاقهما على الكتابة ككتابة أحدهما فى نصيبه بإذن الآخر؛ وعلى هذا يدل قول الشافعى - رحمه الله تعالى - فإنه قال فى «الأم»: «ولو أجزت؛ لأجزت أن ينفرد أحدهما بكتابة نصيبه» فدل على أنه إذا جاز ذلك - جاز هذا، وإن لم يجز ذلك، لم يجز هذا.

ومنهم من قال: لا يصح قولاً واحداً؛ لأنه يودى إلى أن يتنفع أحدهما بحق شريكه من الكسب؛ لأنه يأخذ أكثر مما يستحق، وربما عجز المكاتب؛ فيرجع على شريكه بالفاضل بعد ما انتفع به.

(١) ينظر: الكفاية خ.

(٢) ينظر: الكفاية خ.

**(الشرح) الأحكام:** إذا كان عبد بين رجلين، فأراد أن يكتابه، فقد قال الشافعي - رضى الله عنه - : ولا يجوز أن يكتابه معًا حتى يكونا فيه سواء وقال فى كتاب الإملاء على محمد بن الحسن : وإذا أذن أحدهما لصاحبه أن يكتابه فالكاتب جائزة، وللذى لم يكتبه أن يخدمه يومًا، ويخلى والكسب يومًا، فإن أبرأه مما عليه، كان نصيبه حرًا، وقوم عليه الباقي، وعتق إن كان موسرًا، ورق إن كان معسرًا.

قال المزنى : الأول بقوله أولى؛ لأنه زعم لو كانت كتابتهما فيه سواء فعجزه أحدهما فأنظره الآخر، فسخت الكتابة بعد ثبوتها حتى يجتمعا على الإقامة عليها، فلا ابتداء بذلك أولى.

قال المزنى : ولا يخلو من أن تكون كتابة نصيبه جائزة كيده إياه فلا معنى لإذن شريكه، أو لا تجوز فلم جوزه بإذن من لا يملكه؟!.

قال الماوردى : إذا كان العبد بين شريكين جاز أن يجتمعا على كتابته، فتصح قولًا واحدًا.

فإن قيل : فهلاً كانت على قولين، كما لو كتبه أحدهما قبل الآخر؟

قيل : قد كان بعض أصحابنا يذهب إلى هذا، ويخرج كتابتهما على قولين؛ لأن العقد إذا اجتمع فى أحد طرفيه عاقدان جرى عليه حكم العقدين؛ فصار كل واحد منهما كالمنفرد بكتابه، فاقتضى أن تكون على قولين.

وذهب جمهور أصحابنا إلى فساد هذا التخييج، وأن الكتابة باجتماعهما عليها جائزة قولًا واحدًا؛ لكمال تصرفه وهو فى كتابتهما كامل التصرف، ويجوز أخذه من الصدقات وهو فى كتابة أحدهما ممنوع منها؛ فافترقا.

فإذا صح جواز اجتماعهما على كتابته، فقد قال الشافعي : لا يجوز أن يكتابه حتى يكونا فيه سواء، واختلف أصحابنا فى تأويل هذا الكلام على وجهين :

أحدهما : أنه أراد تساويهما فى ملكه؛ فيكون بينهما نصفين، فتصح حينئذ منهما مكاتبته على مال يتساويان فيه، أو يتفاضلان؛ لقول الشافعي : (حتى يكونا فيه سواء) يعنى : فى العبد، ولو أراد الكتابة لقال : حتى يكونا فيها سواء.

وإن تفاضلا فى الملك، فكان لأحدهما ثلثه، وللآخر ثلثاه، لم تصح كتابتهما؛ لتفاضلهما وقوة أحدهما، فصار التساوى بينهما معدومًا.

والوجه الثانى - وبه قال جمهور أصحابنا، ونص الشافعي عليه فى موضع من

كتاب الأم - : أن المراد به أن يتساويا في مال الكتابة بحسب الملك، فإذا كان بينهما نصفين، فكاتبه كل واحد منهما على ألف جاز، ولو كاتبه أحدهما على ألف، والآخر على ألفين لم يجز؛ لتفاضلهما في المال مع تساويهما في الملك. ولو كان بينهما أثلاثاً فكاتبه كل واحد منهما على ألف، لم يجز؛ لتساويهما في المال مع تفاضلهما في الملك.

ولو كاتبه صاحب الثلث على ألف وصاحب الثلثين على ألفين جاز؛ لتساويهما في المال وإن تفاضلا في الملك؛ ليكون الكسب المؤدى بعد الكتابة معتبراً باستحقاقهما له بالملك قبل الكتابة.

فإن قيل: فهلاً جاز أن يتفاضلا في الملك والمال جميعاً كما يجوز في اجتماعهما على البيع أن يتفاضلا في الملك والثلث؟

قيل: لأنه ليس لواحد منهما في البيع أن يمنع صاحبه منه، فجاز أن يفضل عليه فيه، وله منعه من الكتابة؛ فلم يجز أن يفضل عليه فيها.

ولأن الكتابة تؤدي من الكسب الذي قد تساويا فيه، والثلث في البيع يؤدي من غيره فافترقا<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل) ولا يصح على شرط فاسد؛ لأنه معاوضة يلحقها الفسخ؛ فبطلت بالشرط الفاسد؛ كالبيع، ولا يجوز تعليقها على شرط مستقبل؛ لأنه عقد يبطل بالجهالة، فلم يجز تعليقها على شرط مستقبل؛ كالبيع.

(فصل) وإذا انعقد العقد، لم يملك المولى فسخه قبل المعجز؛ لأنه أسقط حقه منه بالمعوض؛ فلم يملك فسخه قبل المعجز عن المعوض؛ كالبيع، ويجوز للعبد أن يمتنع من أداء المال؛ لأن ما لا يلزمه إذا لم يجعل شرطاً في عتقه، لم يلزمه إذا جعل شرطاً في عتقه؛ كالنوافل، وهل يملك أن يفسخ؟ فيه وجهان:

من أصحابنا من قال: لا يملك؛ لأنه لا ضرر عليه في البقاء على العقد، ولا فائدة له في الفسخ؛ فلم يملكه.

ومنهم من قال: له أن يفسخ؛ لأنه عقد لحظه فملك أن يتفرد بالفسخ؛ كالمرتتهن.

(١) ينظر الحاوي (١٨/٢٠٢-٢٠٤).



فإن مات المولى - لم يبطل العقد؛ لأنه لازم من جهته، فلم يبطل بالموت؛ كالبيع، ويتنقل المكاتب إلى الوارث؛ لأنه مملوك لا يبطل رقه بموت المولى؛ فانتقل إلى وارثه؛ كالعبد القن.

وإن مات العبد - بطل العقد؛ لأنه فات المعقود عليه قبل التسليم، فبطل العقد؛ كالبيع إذا تلف قبل القبض.

ولا يجوز شرط الخيار فيه؛ لأن الخيار لدفع الغبن عن المال، والسيد يعلم أنه مغبون من جهة المملوك؛ لأنه يبيع ماله بماله، والعبد مخير بين أن يدفع المال، وبين ألا يدفع؛ فلا معنى لشرط الخيار.

فإن اتفقا على الفسخ - جاز؛ لأنه عقد يلحقه الفسخ بالعجز عن المال؛ فجاز فسخه بالتراضي؛ كالبيع.

(الشرح) الأحكام: ولا تصح الكتابة على شرط فاسد، ولا تعليقها على شرط مستقبل؛ لأنها معاوضة، كالبيع.

وإذا صحت الكتابة، لزمت من جهة السيد؛ فلا يجوز له فسخها قبل عجز المكاتب؛ لأنه أسقط حقه منه بالعوض، فهو كما لو باعه.

ولا تلزم الكتابة من جهة العبد، بل يجوز له أن يمتنع من أداء الكتابة، ولا يجبر على أدائها وإن كان موسراً بها؛ لأن كل ما لا يجبر على فعله إذا لم يجعل شرطاً في عتقه، لم يجبر على فعله وإن جعل شرطاً في عتقه؛ كالسنن في الصلاة وسائر التطوعات.

وللسيد أن يفسخ الكتابة بنفسه إذا عجز العبد أو امتنع من الأداء؛ لأنه إنما أسقط حقه منه بالعوض، فإذا تعذر العوض، كان له أن يرجع إلى عين ماله؛ كما لو باع من رجل عتيّاً، وأفلس المشتري بالثمن.

وهل يجوز للعبد أن يفسخ الكتابة؟ فيه وجهان:

أحدهما: له أن يفسخ؛ لأنه عقد لِحَظِّه فملك فسخه كالمرتتهن.

والثاني: ليس له أن يفسخ، ولم يذكر المحاملى غيره؛ لأنه لا ضرر عليه في البقاء على العقد، ولا فائدة له في الفسخ.

والأول أقيس؛ لأنه يستفيد بالفسخ وجوب نفقته على المولى.

فإن تراضيا على الفسخ وفسخا، صح؛ لأنه عقد يلحقه الفسخ بحال فجاز لهما

فسخه بالتراضي، كالبيع. وفيه احتراز من الخلع.

إذا ثبت هذا: فللماوردى فى «الحاوى» كلام حسن فى هذا الشأن يجدر بنا نقله، فنقول - وبالله التوفيق - : جاء فى «الحاوى»:

قال الشافعى - رضى الله عنه - : (وما جاز بين المسلمين فى البيع والإجارة جاز فى الكتابة، وما رد فيهما رد فى الكتابة).

قال الماوردى: لأن الكتابة عقد معاوضة؛ فلم تصح إلا بعوض معلوم وأجل معلوم؛ كالبيع والإجارة، فإن كانت على عوض مجهول أو إلى أجل مجهول كانت الكتابة باطلة.

وقال أبو حنيفة: يصح فيها من جهالة العوض ما لا يصح فى البيع والإجارة، وهو أن يكتبه على ثوب لا يصفه فيصح، ويكون له ثوب وسط، وعلى عبد غير موصوف فيصح، ويكون له عبد وسط؛ احتجاجاً بأمرين:

أحدهما: أن مقصود الكتابة هو العتق، والعتق يقع بالصفات المجهولة كوقوعه بالصفات المعلوم.

والثانى: أنه عقد تبتغى به القرية كالوصايا، ثم جازت الوصية بالمجهول والمعلوم؛ فكذلك الكتابة.

ودليلنا: أن النبى ﷺ نَهَى عَنِ الْعَرَرِ<sup>(١)</sup>، وقوله: «رُدُّوا الْجَهَّالَاتِ إِلَى السُّنَنِ». ولأن كل جهالة منعت من صحة البيع، منعت من صحة الكتابة؛ كقولك: كاتبك على شيء، وبهذا المعنى فارقت الوصية حيث جازت بشيء مجهول لم تجز الكتابة به. ولأن كل عقد بطل بجهالة الجنس، بطل بجهالة الصفة؛ كالبيع.

وبهذا المعنى فرقنا بين العتق بالصفة وبين الكتابة، على أن العتق قد يقع فيها مع الجهالة بالصفة، وإنما اختص بفساد العقد فى العوض.

فرع: فإذا تقرر هذا فالكتابة توافق البيع من وجهين، وتخالفه من أربعة أوجه: فأما وجهها الموافقة:

فأحدهما: أن يكون العوض فيها معلوماً فى الذمة؛ لأن العوض فى الكتابة لا يكون إلا فى الذمة.

والعلم به يكون من ثلاثة أوجه :

يكون بذكر جنسه من دراهم، أو دنائير، أو ثياب، أو عبيد.

ثم بذكر صفته، فيصف الجنس بأوصاف السلم إلا في الدراهم؛ فيكون إطلاقها محمولاً على الأغلب من نقد البلد.

ثم بذكر القدر: فإن كان موزوناً ذكر وزنه، وإن كان مكيلاً ذكر كيله، وإن كان معدوداً ذكر عدده.

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة في العوض صار حيثنذ معلوماً؛ فصحت به الكتابة.

والثاني: أن يكون الأجل معلوماً بالشهور والأهلة التي لم يجعل الله لأهل الإسلام أن يؤجلوا إلا بها، فإن قدره بما يطل به الأجل في البيع: كالعطاء، والحصاد - بطلت به الكتابة.

وأما الوجوه الأربعة في الفرق بينه وبين البيع:

فأحدها: أن البيع يصح بعوض معين، وموصوف، والكتابة لا تصح إلا بعوض موصوف في الذمة، ولا تصح بمعين حاضر؛ لأن المعين إن كان في يد المكاتب حين العقد فهو ملك للسيد؛ فلم يجز أن يكاتبه بملكه على ملكه، وإن لم يكن في يده كان من جواز الكتابة أبعد؛ لفساده فيها وفي البيع.

والثاني: أن العوض في البيع يصح معجلاً ومؤجلاً، ولا يصح في الكتاب إلا مؤجلاً.

والثالث: أن خيار الثلاث يدخل في البيع بالشرط وخيار المجلس يدخل فيه بالعقد، ولا يدخل في الكتابة من جهة السيد خيار الثلاث، ولا خيار المجلس؛ لأن موضوعهما في البيع لاستدراك الغبن؛ ليحصل المقصود به من النماء والاستزادة، وليس كذلك الكتابة؛ لظهور الغبن في موضوعها؛ لأنه يعاوض فيها على رقبة عبده بكسبه، وكلاهما من ملكه؛ فلم يكن لدخول الخيار الذي يستدرك به المغالبة وجه.

والرابع: أن خيار المكاتب مؤبد ما بقى على كتابته، ولا يجوز دخول مثله في البيع؛ لأن المترجح في الكتابة مصلحة المكاتب دون السيد، فثبت له من الخيار ما لم يثبت للسيد، بخلاف البيع الذي يشترك في خياره المتبايعان، وصار الخيار في الكتابة مؤبداً وإن كان في البيع مقدراً؛ لأن معناه في البيع استدراك الغبن الموجود

فى قليل الزمان؛ فصار مقدراً، وفى الكتابة العجز عن المال الذى يكون فى كل الزمان؛ فصار مؤبداً<sup>(١)</sup>.

فرع: وإذا مات المولى قبل الأداء، لم تبطل الكتابة؛ لأنه لازم من جهته، فلم تبطل بموته؛ كسائر العقود اللازمة.

فإن مات العبد وقد بقى عليه شيء من مال الكتابة، مات رقيقاً، وكان جميع ما خلفه للمولى، سواء خلف وفاء بما عليه أو لم يخلف.

وقال أبو حنيفة ومالك: إن خلف وفاء عليه، لم تنفسخ الكتابة.

إلا أن أبا حنيفة يقول: إذا خلف وفاء أدى عنه مال الكتابة، وعق فى آخر جزء من أجزاء حياته، وإن لم يخلف وفاء، حكم الحاكم بعجزه، وانفسخت الكتابة. ومالك يقول: إن كان له ولد حر انفسخت الكتابة. وإن كان مملوكاً للمكاتب أجبر على دفع المال إن كان له مال، وإن لم يكن له مال أجبر على الاكتساب والأداء.

دليلنا: أنه مات قبل أداء مال الكتابة؛ فانفسخت الكتابة كما لو لم يخلف وفاء.

فإن قيل: إذا لم يبق على المكاتب من مال الكتابة إلا قدر يسير بقدر الإيتاء الذى

يجب على السيد، فهلا قلت: إنه يعتق؛ لأنه يجب على السيد الإيتاء؟

قلنا: إنما لم يعتق؛ لأن على السيد أن يفعله، فلا يقع بنفسه؛ كما لو وصى بأن

يعتق عنه عبد، فمات السيد، ثم مات العبد قبل أن يعتق.

\* \* \*

(١) ينظر الحاوى (١٨/١٤٤، ١٤٦).

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه

ويملك المكاتب بالعقد اكتساب المال: بالبيع، والإجارة، والصدقة، والهبة، والأخذ بالشفعة، والاحتشاش، والاصطياد، وأخذ المباحات وهو مع المولى كالأجنبي مع الأجنبي في ضمان المال، وبذل المنافع، وأرض الأطراف؛ لأنه صار بما بذله له من العوض عن رقبته كالخارج عن ملكه.

ويملك التصرف في المال بما يعود إلى مصلحته، ومصلحة ماله، فيجوز أن ينفق على نفسه؛ لأن ذلك من أهم المصالح، وله أن يفدى في حياته نفسه أو رقيقه؛ لأن له فيه مصلحة.

وله أن يختن غلامه ويؤديه؛ لأنه إصلاح للمال، وأما الحد فالمنصوص: أنه لا يملك إقامته؛ لأن طريقه الولاية، والمكاتب ليس من أهل الولاية.

ومن أصحابنا من قال: له أن يقيم الحد؛ كما يملك الحر في عبده، وله أن يقتص في الجنابة عليه، وعلى رقيقه.

وذكر الربيع قولاً آخر: أنه لا يقتص من غير إذن المولى، ووجهه أنه ربما عجز فيصير ذلك للسيد؛ فيكون قد أتلف الأرض الذي كان للسيد أن يأخذه، لو لم يقتص منه.

قال أصحابنا هذا القول من تخريج الربيع، والمذهب: أنه يجوز أن يقتص؛ لأن فيه مصلحة له.

**(الشرح الأحكام)** ويملك المكاتب بالعقد منافع وأكسابه؛ لأن عقد الكتابة أثبت للسيد عوضاً في ذمة العبد، ومقتضاه: أن يملك في مقابله ما وقع العقد عليه، وهو الرقبة؛ كي لا يبقى العوض والمعوض لواحد، فلما تعذر ذلك - لكونها لو ملكها لعتق - كان تأثير العقد فيما هو أقرب إليها، وهي المنافع والأكساب، لكنه محجور عليه في استهلاكها في غير حق.

قال الماوردي: ثم هذا الملك مراعى يستقر بالأداء، ويزول بالعجز، كالبيع في زمن الخيار.

وفي تعليق القاضي الحسين: أننا لا نقول: إن المكاتب ملك أكسابه؛ بدليل أنه لا

يمكنه أن يتبرع بها، وعلى ذلك جرى في «التهذيب»، حيث قال: الكتابة معاقدة يتسلط بها العبد على أكسابه، فيجمعها ويؤديها إلى المولى فيعتق، ولا يملك مكاسبه ولا رقبته.

وفى تعليق البندنجي في كتاب «الآيمان» إيماء إلى ذلك، حيث قال: إذا حلف لا يركب دابة المكاتب، فركب دابة له، فإن قلنا: يملك، حنث، وإن قلنا: لا يملك، لم يحنث.

وظاهر المذهب أنه يحنث؛ لأنها في حكم ملكه؛ بدليل أنه يتصرف فيها دون سيده. لكن الذي دل عليه ظاهر النص: الأول؛ حيث قال: إن المكاتب ممنوع من استهلاك ماله.

وقد حكى عن ابن الصباغ في كتاب «الآيمان» حكاية عن بعض الأصحاب: أن المكاتب يملك بالعقد رقبته، وإنما لا يعتق؛ لضعف الملك، وحمل قوله ﷺ: «المُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كَتَابَتِهِ ذَرْهَمٌ»<sup>(١)</sup> على ذلك، والمذهب خلافه. إذا ثبت هذا فللمكاتب أن يبيع، ويشتري، ويستأجر، ويكرى؛ لأنه عقد الكتابة؛ ليحصل العتق بأداء النجوم، والأداء إنما يكون بالاكْتِسَاب، فممكن منه بجميع جهاته؛ تحصيلًا للمقصود، وهو مع السيد كالأجنبي مع الأجنبي في البيع والشراء، والأخذ بالشفعة، وبذل المنافع؛ لأنه صار بعقد الكتابة خارجًا عن ملكه، وإنما له في ذمته مال<sup>(٢)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل): وإن كان المكاتب جارية، فوطئها المولى - وجب عليه المهر، ولها أن تطالب به لتستعين به على الكتابة؛ لأنه يجري مجرى الكسب. وإن أذهب بكارتها، لزمه الأرض؛ لأنه إتلاف جزء لا يستحقه، فضمن بدله؛ كقطع الطرف.

وإن أتت منه بولد، صارت مكاتبًا وأم ولد، وقد بينا حكمهما في أول الباب. وإن كانت مكاتبًا بين اثنين، فأولدها أحدهما - نظرت؛ فإن كان معسرًا - صار

(١) يأتي تخريجه.

(٢) ينظر الكفاية خ.

نصيبه أم ولد، وفي الولد وجهان:

أحدهما - وهو قول أبي على بن أبي هريرة -: أن الولد ينعقد جميعه حرًا، ويثبت للشريك في ذمة الواطئ نصف قيمته؛ لأنه يستحيل أن ينعقد نصف الولد حرًا، ونصفه عبدًا.

والثاني - وهو قول أبي إسحاق -: أن نصفه حر ونصفه مملوك - وهو الصحيح - اعتبارًا بقدر ما يملك منها، ولا يمتنع أن ينعقد نصفه حرًا، ونصفه عبدًا؛ كالمرأة إذا كان نصفها حرًا، ونصفها مملوكًا، فأنت بولد؛ فإن نصفه حر ونصفه عبد. وإن كان موسرًا، فالولد حر، وصار نصيبه من الجارية أم ولد، ويقوم على الواطئ نصيب شريكه، وهل يقوم في الحال؟ فيه طريقان:

من أصحابنا من قال: فيه قولان:

أحدهما: يقوم في الحال، فإذا قوم انفسخت الكتابة، وصار جميعها أم ولد للواطئ، ونصفها مكاتبًا له، فإن أدت المال - عتق نصفها، وسرى إلى باقيها.

والقول الثاني: أنه يؤخر التقويم إلى العجز؛ فإن أدت ما عليها - عتقت عليهما بالكتابة، وإن عجزت - قوم على الواطئ نصيب شريكه، وصار الجميع أم ولد.

وقال أبو على بن أبي هريرة: لا يقوم في الاستيلاء نصيب الشريك في الحال قولًا واحدًا، بل يؤخر إلى أن تعجز؛ لأن التقويم في العتق فيه حظ للعبد؛ لأنه يتمجل له الحرية في الباقي، ولا حظ لها في التقويم في الاستيلاء، بل الحظ في التأخير، لأنه إذا أخر ربما أدت المال؛ فعتقت، وإذا قوم في الحال صارت أم ولد، ولا تعتق إلا بالموت، والصحيح هو الأول، وأنه على قولين؛ كالعتق؛ لأن الاستيلاء كالعتق، بل هو أقوى؛ لأنه يصح من المجنون، والعتق لا يصح منه، فإذا كان في التقويم العتق قولان؛ وجب أن يكون في الاستيلاء مثله.

(الشرح) الأحكام: إذا كان المكاتب جارية، لم يكن للسيد وطؤها؛ لأن الوطء

إنما يستباح في زوجية أو ملك تام، وليس هاهنا واحد منهما.

ولأنه عقد عليها عقدًا لا يعود إليه بسببه أرش الجناية عليها؛ فلم يكن له بعد ذلك وطؤها كما لو باعها. فإن وطئها لزمه المهر، أي: للمكاتب؛ لأنه وطء لا حد فيه؛ لشبهة الملك؛ فوجب به المهر المستحق المنافع وهو المكاتب، كما لو وطئ

الموصى له بالرقبة دون منفعتها الجارية المذكورة.

ولا فرق فى ذلك بين أن تكون مكرهة أو مطاوعة، نعم إن كانت مكرهة فلا تعزير عليها، ويجب عليه إن كان عالمًا بالتحريم، ويجب عليها إن كانت مطاوعة وعالمة.

ومن الأصحاب من خرج قولاً فى حالة الطوعية: أن المهر يسقط، وصححه صاحب «المنهاج»، وهو مخالف لنص الشافعى فى (الأم)، كما حكاه ابن الصباغ. والطوعية مع الشبهة لا تقدر فى وجوب المهر؛ كما فى النكاح الفاسد، وهذا ما صححه المعظم.

وبنى الماوردى الخلاف على أن المرتهن إذا وطئ المرهونة بإذن الراهن، هل يجب عليه مهر؟ فيه قولان.

وقال القاضى الحسين: إن قلنا هناك: يجب، فهانئ أولى، وإن قلنا هناك: لا يجب، فهانئ قولان؛ بناء على تبرعات المكاتب.

وقال القاضى: إن قول المنع لا يعرف للشافعى فى شيء من كتبه، والقائل به خرجه من قول الشافعى فى «المختصر»: إن أكرهها فعليه مهرها؛ فدل على أنه إذا وطئها مطاوعة لا مهر لها.

وفرق بينها وبين المنكوحة نكاحًا فاسدًا بأنها لم تمكن إلا على أن لها مهرًا، وهذه مكنت غير طامعة فى مهر.

ثم على الصحيح لا يجب لها إذا تكرر الوطء منه سوى مهر واحد، نص عليه فى «الأم». نعم، لو دفعه إليها، ثم طرأ بعده وطء آخر - وجب، وإن أحبلها صارت أم ولد؛ لأنها مملوكة علق بولد حر من مالكمها، والاستيلاد فيها لا يبطل حق أحد، فكانت أم ولد له؛ كما لو لم تكن مكاتب.

واحترزنا بما ذكرناه عن: وطء الجارية المرهونة، والجانية بدون إذن المرتهن، والمجنى عليه؛ حيث لا تكون أم ولد على قول.

ولا يجب عليه فى هذه الحالة قيمة الولد إلا على قولنا: إن ولدها موقوف عتقه على عتقها، وإنه إذا قتل لا تكون قيمته للسيد، فإن أدت المال عتقت، وصحبها كسبها؛ لأنها عتقت بحكم الكتابة.

وإن مات السيد قبل أن تؤدى عتقت بالاستيلاد، وعاد الكسب إلى السيد؛ لأنها



عتقت بحكم الاستيلاد.

وجزم البندنجي وابن الصباغ والرويانى بأن السيد إذا مات عتقت، وكانت الأكساب لها، وتبعها الولد؛ كما لو أعتقها فى حياته، وكذا جزم به فى «التهذيب» بعد أن حكى وجهين عن الأصحاب فى أنها فى هذه الحالة عتقت عن الاستيلاد، أو عن الكتابة، وصحح الثانى.

وقال القاضى الحسين: إنا إذا قلنا بعتقها عن الاستيلاد عاد الكسب للورثة. وبناءه على الوجهين فى أنها عتقت عن الكتابة أو الاستيلاد<sup>(١)</sup>.

فرع: إذا كانت المكاتبه بين شريكين، لم يكن لواحد منهما أن يطأها؛ لأمرين: أحدهما: أنه لما لم يجز وطء المشتركة إذا كانت أمة، فأولى ألا يجوز إذا كانت مكاتبه.

والثانى: أنه لما لم يجز وطء المكاتبه إذا كانت لواحد؛ فأولى ألا يجوز وطؤها إذا كانت مشتركة.

فإن وطئها أحدهما فلا حد عليه ولا عليها؛ لشبهة الملك فيها، لكن يعزر منهما من علم بالتحريم، ولا يعزر من جهل، وعليه مهر مثلها تستعين به فى كتابتها؛ لأنه من كسبها، فإن لم يحل عليها مال الكتابة تعجلت مهرها من الواطئ، فإذا حل عليها مال الكتابة فأدت عتقت، وإن عجزت رقت.

وإن كان مال الكتابة قد حل عند وجوب المهر على الواطئ نظر: فإن كان معها مثله دفعته إلى الشريك الذى لم يطأ، وكان المهر قصاصاً من حق الواطئ، وإن لم يكن معها غيره أخذت من الواطئ نصف مهرها، ودفعته إلى الذى لم يطأ، وكان النصف الآخر قصاصاً من حق الواطئ؛ ليتساوى الشريكان فيه، ولا يختص به أحدهما.

ولو كان المهر باقياً على الواطئ بحاله حتى عجزت ورقت، نظرت: فإن كان بيدها بعد العجز مثل المهر أخذه منها الشريك الذى لم يطأ، وبرئ الواطئ من المهر؛ لأنه قد صار من حقه.

وإن لم يكن بيدها بعد العجز شيء، برئ الواطئ من نصف المهر، وكان عليه أن

(١) ينظر الكفاية خ.

يسوق نصفه إلى الشريك؛ ليستويا فيه.

فرع: وإذا وطئها أحد الشريكين فأحبها، ولم يدع استبراءها - لحق به ولدها؛ لأنها قد صارت بشبهة الملك وسقوط الحد فرائشاً، ويكون نصفها له أم ولد، والكتابة في جميعها بحالها، ثم لا يخلو حال المحبل من أن يكون موسراً أو معسراً: فإن كان معسراً، لم يسر الإحبال إلى حصة الشريك، ولم تقوم عليه، وروعى ما يكون من أدائها، فإن أدت إليه عتقت، وكان عتقها متحرراً بالكتابة، وبطل أن تكون في حكم أم الولد، وإن عجزت عادت حصة الشريك رقيقاً، وصارت حصة المحبل أم ولد تعتق بموته، ولا يقوم باقيةا في تركته، بل تكون على رق شريكه.

فلو مات هذا المحبل قبل أداء الكتابة أو عجزها، عتقت حصة المحبل، وبطلت الكتابة فيها، وكان باقيةا على كتابته، ولوارث المحبل أن يرجع عليها بنصف ما بيدها وقت موته، فأما الولد مع إعسار الأب فنصفه حر؛ لأنه قدر حصته منه، وفي تقويم نصفه الثاني عليه وجهان:

أحدهما: يقوم عليه، وإن كان معسراً؛ لأنه في حكم المستهلك، ويصير جميع الولد حرّاً لوقته.

والوجه الثاني: أنه لا يقوم عليه إذا كان معسراً، كما لا تقوم عليه الأم مع الإعسار؛ فعلى هذا يكون في نصفه الباقي وجهان: أحدهما: أن يكون مرقوقاً للشريك.

والوجه الثاني: يكون تبعاً لأمه، ويعتق إن عتقت.

فهذا حكم المحبل إذا كان معسراً، وإن كان المحبل موسراً لزم تقويم الباقي عليه، وسرى حكم الإيلاد إليه، وهل يقوم عليه في الحال أو يكون تقويمه موقوفاً على عجزها؟ على قولين:

أحدهما: أنها تقوم في الحال؛ تغليياً للإيلاد على الكتابة؛ للزوم حكمها.

والقول الثاني: يكون تقويمه موقوفاً على العجز؛ تغليياً لحكم الكتابة على الإيلاد؛ لتقدمه.

فإن قلنا بتقويمها في الحال بطلت كتابتها في حصة الشريك؛ لزوال ملكه بالتقويم، وكانت الكتابة في حصة المحبل باقية؛ لأنه لا يتنافى اجتماع الكتابة والإيلاد، فعلى هذا: إن أدت كتابتها في حصة المحبل، عتقت، وسرى العتق إلى

جميعها؛ كما لو باشر عتق بعضها.

وإن عجزت بطلت كتابتها، وصار جميعها أم ولد.

فأما الولد على هذا، فقد كان نصفه حرًا بالملك، وصار باقيه حرًا بالسراية، وهل تلزمه قيمته للشريك أم لا؟ يعتبر بحال وضعه، وهو لا يخلو من أحد أمرين، إما أن تضعه قبل دفع القيمة، أو بعدها.

فإن وضعته بعد أن دفع إلى الشريك قيمة حصته منها، فليس عليه قيمة الولد؛ لأنها وضعته بعد استقرارها على ملكه.

وإن وضعته قبل دفع القيمة فعلى قولين مبنيين على اختلاف القولين، فيما تصير به حصة الشريك أم ولد:

فأحد القولين: أنها تصير أم ولد في جميعها بالإيجاب، فعلى هذا لا تلزمه قيمة حصة الشريك في الولد؛ لأنها وضعته بعد أن صارت أم ولد له.

والقول الثاني: أن باقيها لا يصير أم ولد إلا بالإيلاد ودفع القيمة، فعلى هذا تلزمه قيمة حصة الشريك من الولد؛ لثبوت رقه عليه.

وإن قلنا: إن تقويمها موقوف على عجزها عن الكتابة، لم يخل حالها من أحد أمرين: إما أن تؤدي، أو تعجز.

فإن أدت كتابتها إليهما عتق جميعها بالكتابة، وبطل حكم الإيلاد، فأما ولدها فلا يوقف، وتقوم حصة الشريك فيه على الأب، ويتحرر عتق جميعه، وإن عجزت الأم عن الكتابة انفسخت الكتابة في حق الشريك الذي لم يحبل، ولم يجز أن يقيم عليها؛ لما تعلق بها من حق المحبل في تقويمها عليه، فتقوم عليه حصة شريكه، وتصير جميعها أم ولد له، ثم لها وللمحبل حالان:

إحدهما: أن يتفقا على الإنظار بالكتابة في حقه، فيجوز ذلك لهما إذا تراضيا به؛ لأنه لا يتعلق بالكتابة حق لغيرهما، بخلاف الشريك الذي لم يحبل، أو تكون الكتابة باقية في نصفها، وهو حق المحبل، وباطلة في النصف الباقي، وهو حق الذي لم يحبل، فإن أدت عتق نصفها بالكتابة وباقيها بالسراية، وإن عجزت فسخت الكتابة، وكان جميعها أم ولد.

والحال الثانية: ألا يتفقا على الإنظار بل يختلفا فيه، فالكتابة تنفسخ بينهما؛ لأن المكاتب لا يلزمها المقام على العقد، والسيد لا يلزمه الإنظار بالمال، فأيهما دعا إلى

الفسخ بعد العجز انفسخت به الكتابة، وإذا انفسخت استقر بعد فسخها حكم الولادة، وصار جميعها أم ولد يعتق بموت السيد.

فأما الولد فيلتزم الأب قيمة نصفه لشريكه، ويتحرر عتق جميعه على ما ذكرنا، والله أعلم.

فرع: فأما إذا وطئها الشريكان معًا فلا حد على واحد منهما، وإن كان محظورًا؛ لما ذكرناه من شبهة الملك، ويعزران إن علما بالحظر، وعلى كل واحد منهما مهر مثلها يدفعانه إليها، تستعين به في كتابتها، فإن تحرر عتقها بالأداء استقر مهرها على كل واحد منهما، وكان لها إن لم تقبضه أن تستوفيه بعد العتق، وإن عجزت ورقت فلها في مهرها ثلاث أحوال:

أحدها: أن يكونا قد دفعاه إليها؛ فلا رجوع لهما عليها إلا بما وجداه في يدها.   
والحال الثانية: أن يكون قد دفعه أحدهما دون الآخر؛ فيرجع الدافع بما في يدها بنصف المهر، ويشارك في باقيه، فيرجع على شريكه الذي لم يدفع بنصف ما عليه من المهر ويبرأ من باقيه.

والحال الثالثة: أن يكون المهر باقيا عليهما؛ فيستحق كل واحد منهما على صاحبه الرجوع بنصف المهر الذي عليه، وهل يكون ذلك قصاصًا أم لا؟ على ما قدمناه من الأقاويل الأربعة:

فإن لم نجعله قصاصًا، أعطى كل واحد منهما نصف ما عليه واستوفى نصف ما له، وليس لواحد منهما أن يحبس ما عليه ليستوفى ما له، والمبتدئ بالمطالبة هو المبتدئ بالاستيفاء.

وإن جعلنا ذلك قصاصًا: فإن تساوى المهران برئ بالقصاص، وإن تفاضل المهران - لجواز أن يكون قد وطئها أحدهما بكرًا والآخر ثيبًا - سقط الأقل من الأكثر، ورجع مستحق الزيادة بها على صاحبه.

فرع: فإذا حبلت بعد وطء الشريكين، وجاءت بولد - لم تخل حاله من أربعة أقسام:

أحدها: أن ينتفى عنهما.

والثاني: أن يلحق بالأول دون الثاني.

والثالث: أن يلحق بالثاني دون الأول.

والرابع: أن يمكن لحوقه بكل واحد منهما.

فأما القسم الأول - وهو أن يتنفى عن كل واحد منهما - فذلك في إحدى ثلاث أحوال:

إما أن تضعه لأقل من ستة أشهر من إصابته، فلا يلحق به؛ لأن أقل الحمل ستة أشهر.

وإما أن تضعه لأكثر من أربع سنين من إصابته، فلا يلحق به؛ لأن أكثر الحمل أربع سنين.

وإما أن تضعه لأكثر من ستة أشهر من إصابته وقد استبرأها، فلا يلحق به؛ لارتفاع فراشه بالاستبراء.

فإذا انتفى الولد عنهما في هذه الأحوال الثلاثة كان في حكم ولد المكاتب من زوج أو زنى؛ فيكون على قولين، سنذكرهما في أحكام الفصل القادم.

وأما القسم الثاني - وهو أن يلحق الولد بالأول دون الثاني - فذلك بأن تضعه لستة أشهر فصاعدًا من إصابة الأول، ودون أربع سنين من غير استبراء، ولأقل من ستة أشهر من إصابة الثاني؛ فيكون لاحقًا بالأول دون الثاني، ويكون في حكم الولد، وكونها أم ولد في نصفها وفي تقويم باقيها على ما قدمناه من اعتبار يساره وإعساره:

فإن كان معسرًا فلا تقويم عليه، وعلى كل واحد منهما مهر مثلها تستعين به في كتابتها، وإن عجزت سقط عن كل واحد منهما نصف المهر، إن لم يكونا قد دفعاه، وتقاصا النصف الباقي على ما ذكرناه.

وإن كان الأول موسرًا قوم عليه نصفها الباقي، وفيه قولان:

أحدهما: يكون التقويم موقوفًا على العجز؛ فعلى هذا يكون المهر واجبًا على الثاني للمكاتب تستعين به في كتابتها.

والقول الثاني: أنها تقوم على الأول لوقتها، ولا ينتظر بالتقويم عجزها؛ فعلى هذا هل يصير المقوم منها أم ولد بنفس الإيلاد أو به وبدفع القيمة؟ على قولين:

أحدهما: يصير النصف المقوم عليه أم ولد بنفس الإيلاد؛ كما صار ما ملكه منها أم ولد بنفس الإيلاد، فعلى هذا لا تلزمه قيمة النصف الباقي من ولده، ويكون مهر المثل الواجب على الثاني نصفه واجب للأول؛ لبطلان الكتابة فيه بالتقويم،

والنصف الآخر يكون لها إن عتقت، وللأول إن رقت، وهذا هو اختيار المزنى .  
والقول الثانى : أن النصف المقوم منها لا يصير أم ولد للأول إلا بدفع القيمة بعد  
الإيلاد؛ فعلى هذا يلزم الأول نصف قيمة ولده، ويكون مهر المثل الواجب على  
الثانى بوطئه للمكاتبة تستعين به فى كتابتها، فإن عجزت قبل دفعه سقط عنه نصفه،  
وكان النصف الباقي للأول وعليه مثله، فيتقاصانه على ما قدمناه .

وأما القسم الثالث - وهو أن يلحق الولد بالثانى دون الأول - فبأن تضعه إما لأكثر  
من أربع سنين من وطء الأول، أو ستة أشهر فصاعداً بعد استبرائه؛ فلا يلحق  
بالأول، وتضعه لستة أشهر فصاعداً بعد وطء الثانى، ولا يدعى استبراء؛ فيلحق  
بالثانى؛ فيكون ما يلزم الأول من مهر مثلها جارياً على حكمه لو لم يحبلها الثانى،  
وما يلزم الثانى فى تقويم الأم وحكم الولد والمهر جارياً على حكم لحوقه بالأول،  
وذلك بأن يصير نصفها له أم ولد لوقته، ولا تبطل فيه الكتابة، ثم يعتبر حال يساره  
وإعساره :

فإن كان معسراً لم يقوم عليه النصف الباقي، وكان على كتابته للأول، وكان  
نصف الولد حراً، وفى نصفه الثانى وجهان :

أحدهما : حر، وعلى أبيه قيمته للأول يؤديها إذا أيسر .

والثانى : مرقوق، وهل يتبع أمه فى حصة الأول إن عتقت بالأداء؟ على قولين  
مضيا .

والكلام فى المهر على ما مضى .

وإن كان موسراً قوم عليه النصف الآخر، وهل يقوم فى الحال أو بعد العجز؟  
على ما مضى من القولين :

أحدهما : يقوم بعد العجز، ؛ فعلى هذا تلزمه قيمة نصف الولد .

والقول الثانى : يقوم لوقته فى الحال؛ فعلى هذا فى وجوب قيمة نصف الولد  
قولان من اختلاف قوله فى الوقت الذى يصير نصفها الباقي منه أم ولد .  
فإن قيل : بالإيلاد، فلا قيمة عليه للولد .

وإن قيل : بأداء القيمة بعد الإيلاد، فعليه نصف قيمة الولد، وتبطل الكتابة فى  
النصف المقوم، ولا تبطل فى النصف الباقي، فيراعى حالها فى الأداء والعجز : فإن  
عجزت صار جميعها أم ولد، وإن أدت عتقَ جميعها : نصفها بالكتابة، ونصفها

بالسراية .

وأما القسم الرابع - وهو أن يمكن لحق الولد بكل واحد منهما - فذلك بأن تضعه لأقل من أربع سنين من وطء الأول، ولسته أشهر فصاعدًا من وطء الثاني، وليس منهما من يدعى الاستبراء: فيحتمل أن يلحق بالأول؛ لأنها وضعت لأقل من أكثر الحمل، ويحتمل أن يلحق بالثاني؛ لأنها وضعت لأكثر من أقل الحمل، وإذا احتمل الأمرين عرض الولد على القافة؛ ليلحقوه بأحدهما:

فإن ألحقوه بالأول كان الحكم فيه على ما مضى في القسم الثاني .

وإن ألحقوه بالثاني، كان الحكم فيه على ما مضى في القسم الثالث .

وإن أشكل على القافة، وقف الولد على الانتساب إلى أحدهما، وفي زمان انتسابه قولان:

أحدهما: إذا استكمل سبع سنين في الحال التي يخير فيها بين أبويه؛ لأنه ينقاد بطبعه .

والقول الثاني: البلوغ؛ لأنه لا حكم لقوله قبل بلوغه، فإذا انتهى إلى زمان الانتساب قيل له: انتسب إلى أحدهما بطبعك المائل إليه؛ فإن الأنساب تتعاطف، روى عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الرَّجْمَ إِذَا تَمَاسَّتْ تَعَاطَفَتْ» فإذا انتسب إلى أحدهما لحق به، وانقطعت عنه أبوة الآخر، ويكون حكم من لحق به وانتفى عنه على ما قدمناه .

فرع: فإذا تقرر أن الأمر فيه موقوف على هذا الانتساب تعلق بزمان الوقف ثلاثة أحكام:

فالحكم الأول: في كتابة الأم، وذلك معتبر بحال الواطئين؛ فإنهما لا يخلوان فيها من ثلاثة أقسام:

أحدهما: أن يكونا موسرين .

والثاني: أن يكونا معسرين .

والثالث: أن يكون أحدهما معسرًا والآخر موسرًا .

فإن كانا موسرين كانت كتابتهما على قولين:

أحدهما: أنها باقية بحالها في جميعها، وتملك جميع كسبها، وتأخذ كل واحد

منهما بجميع مهرها، تستعين به في أداء كتابتها، فإذا أدت عتقت، وإن عجزت كانت أم ولد لأحدهما توقف على البيان، ولا تعتق إلا بأخيهما موتاً، إن ماتا قبل البيان. والقول الثاني: أن الكتابة في نصفها قد بطلت، وبقيت في النصف الآخر، ويكون نصف كسبها موقوفاً على من تصير له أم ولد، والنصف الآخر لها تستعين به في كتابتها، فإن أدت تحرر عتق جميعها: نصفها بالكتابة، ونصفها بالسراية، وإن عجزت كانت أم ولد لأحدهما لا بعينه، فيوقف أمرها فيه، وفي الفاضل من كسبها بعد العجز وفي النصف المرقوق من الكسب - قولان على ما يتجدد من البيان فيما بعد.

وإن كانا معسرين فنصفها يكون في حكم أم الولد، والكتابة في جميعها باقية، والأداء يكون إليها، فإن عتقت به بطل حكم الإيلاد، وإن عجزت كان نصفها أم ولد ونصفها مرقوقاً، وتوقف على البيان، فإن مات أحدهما لم تعتق، وإن ماتا عتق نصفها بموت آخرهما، وكان النصف المملوك موقوفاً على البيان.

وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً فلا تقويم على الموسر؛ لجواز أن يكون الولد من المعسر، وتكون الكتابة بحالها، كما لو كانا معسرين؛ لأنها على الصحة فلا تفسخ بالجواز.

والحكم الثاني: في الولد وهو معتبر بحالهما في اليسار والإعسار؛ فإنهما لا يخلوان من الأحوال الثلاث:

أحدهما: أن يكونا موسرين؛ فيكون جميع الولد حراً.

والثاني: أن يكونا معسرين، فنصف الولد حر، وفي نصفه الآخر وجهان:

أحدهما: يكون حراً، ويتحرر عتق جميعه، ويجرى مجرى أحكام الأحرار.

والوجه الثاني: يكون مملوكاً يجري على نصفه حكم الحرية، وعلى نصفه حكم

الرق.

فإن اجتمع الواطئان على بيع نصفه المرقوق جاز، ووقف ثمنه على مستحقه

منهما، وإن تفرد أحدهما ببيع نصفه لم يجز؛ لجواز أن يكون أباً.

والثالث: أن يكون أحدهما موسراً والآخر معسراً؛ فيكون نصفه حراً، وفي نصفه

الآخر وجهان:

أحدهما: يكون حراً، ويتحرر عتق جميعه، وتجرى عليه أحكام الحرية.



**والوجه الثانى:** أن يكون موقوفًا، فإن لحق بالموسر كان حرًا، وإن لحق بالمعسر كان مملوكًا، ولو اجتمعا على بيعه لم يجز؛ لتردده بين الحرية والرق.  
**والحكم الثالث:** فى النفقة، وهما نفقتان: نفقة الولد، ونفقة الأم.  
 فأما نفقة الولد، فمعتبرة بأحواله الثلاث:

**أحدها:** أن يحكم بحرية جميعه، فيؤخذان جميعًا بنفقته، فلو ألحق بأحدهما رجع الآخر عليه بما أنفق.

**والثانى:** أن يحكم بحرية نصفه ورق نصفه فيؤخذان جميعًا بها، ولا رجوع لأحدهما على صاحبه إذا لحق به؛ لأن الآخر يصير مالكًا لرقه.

**والثالث:** أن يحكم بحرية نصفه ووقوف نصفه فيؤخذان جميعًا بنفقته، فإن ألحق بالموسر وبان باقيه حرًا رد على صاحبه ما أنفق، وإن لحق بالمعسر وبان باقيه مملوكًا فلا تراجع بينهما.

وأما نفقة الأم: فإنها معتبرة بحالها، وهى تنقسم ثلاثة أقسام:  
**أحدها:** أن يكون قد تحرر عتق جميعها بالأداء، فنفقتها ساقطة عنهما، فلا يؤخذ واحد منهما بها.

**والقسم الثانى:** أن يكون جميعها قد صار أم ولد؛ لعجزها وليسار الواطئين فنفقتها واجبة، ويؤخذان جميعًا بها.

فإذا بان أنها أم ولد لأحدهما بعينه، رجع الآخر عليه بما أنفق.  
**والقسم الثالث:** أن يكون نصفها أم ولد ونصفها مملوكًا؛ لعجزها وإعسار الواطئين، فنفقتها واجبة عليهما ومستقرة بينهما، ولا رجوع لواحد منهما على صاحبه بعد البيان؛ لأنها إذا صار نصفها أم ولد لأحدهما، فقد صار نصفها الباقي موقوفًا للآخر، فاستويا فى التزامها فسقط التراجع.

**فرع:** قال الشافعى-رضى الله عنه-: «ولو جاءت من كل واحد منهما بولد يدعيه، ولم يدعه صاحبه، فإن كان الأول موسرًا، أدى نصف قيمتها، وهى أم ولد له، وعليه نصف مهرها لشريكه، والقول فى نصف ولدها كما وصفت، ويلحق الولد الآخر بالواطئ الآخر، وعليه مهرها كله، وقيمة الولد يوم سقط تكون قصاصًا من نصف قيمة الجارية، وإنما لحق ولدها به بالشبهة.

**قال المزنى:** وقد مضى قوله فى هذه المسألة بما قلت؛ لأنه لو لم تكن للأول أم

ولد إلا بعد أداء نصف القيمة لما كان على المحجل الثانى جميع مهرها، ولا قيمة ولده منها، فتفهم ذلك».

قال الماوردى: وهذه المسألة مصورة فى وطء الشريكين إذا وضعت منهما ولدين، وتعين ولد الأول منهما وولد الثانى من غير اختلاف ولا دعوى استبراء، فيلحق بكل واحد منهما ولده، ويعزران إن علما، ولا يحدان؛ لما ذكرنا، وقد صورها الشافعى فى «الأم» إذا رقت بالعجز؛ لأن حكمها إن لم تعجز مبنى عليها ومحكوم فيه بما أوضحناه فى الولد الواحد، وإذا كان الأمر كذلك، اعتبرت حال الواطئين؛ فإنهما لا يخلوان من أربعة أقسام:

إما أن يكونا موسرين.

أو يكونا معسرين.

أو يكون الأول موسرًا والثانى معسرًا.

أو يكون الأول معسرًا والثانى موسرًا.

فأما القسم الأول: وهو أن يكونا موسرين، فنبدأ بحكم الأول، ثم حكم الثانى. أما الأول فولده حر كله، وعليه نصف المهر، وتصير حصته منها -وهى النصف- أم ولد له، ويقوم عليه باقيها -وهو النصف- ليصير جميعها أم ولد له، وفيما يصير به ما يقوم منها أم ولد ثلاثة أقاويل:

أحدها: بالإحبال.

والثانى: بأداء القيمة.

والثالث: موقوف مراعى فإن دفع القيمة، علم أنها أم ولد بالعلوق، وإن لم يدفعها علم أن لم تكن بذلك أم ولد.

وأما قيمة نصف الولد فإن وضعت بعد دفع القيمة، لم يلزمه، وكان جميعه حرًا من غير تقويم، وإن وضعت قبل دفع القيمة: فإن جعلت أم ولد بالإحبال، لم يلزمه قيمته، وإن جعلت أم ولد بدفع القيمة، لزمه نصف قيمته لشريكه.

وأما الثانى: فإن كان وطؤه بعد أن جعلنا جميعها أم ولد للأول، فعليه جميع المهر، وجميع قيمة الولد، ولا تكون حصته منها أم ولد له؛ لأنها قد صارت بالتقويم أم ولد للأول، وإن كان وطؤه قبل أن جعلنا جميعها أم ولد للأول، فعليه نصف المهر ونصف قيمة الولد.

وأما القسم الثاني: وهو أن يكونا معسرين، فيجب على الأول نصف مهرها، ويكون نصفها أم ولد له، ولا يقوم عليه باقيها، ونصف ولده حر، وفي باقيه وجهان:

أحدهما: حر، وعليه قيمته إذا أيسر.

والثاني: مملوك للشريك، ويكون على الثاني نصف مهرها، ويصير نصفها، أم ولد له، ونصف ولده حرًا، وفي باقيه وجهان على ما مضى، ويتقاصان ما عليها، ويتراجعان فضلًا إن كان فيه.

وأما القسم الثالث: وهو أن يكون الأول موسرًا، والثاني معسرًا، فيكون على الأول نصف المهر ونصف قيمة الأم، وفي نصف قيمة الولد قولان، ويكون على الثاني إذا جعلت أم ولد للأول جميع المهر، ويكون جميع ولده مملوكًا للأول، وفي حكم أم الولد؛ لأنه ولد أم ولد، ويتقاصان ما عليها، ويتراجعان الفضل فيه.

وأما القسم الرابع: وهو أن يكون الأول معسرًا والثاني موسرًا، فيكون نصفها أم ولد للأول، وعليه نصف المهر، ونصف ولده حر، وفي باقيه وجهان، ويكون نصفها الثاني أم ولد، وعليه نصف المهر ونصف قيمة الولد وجهًا واحدًا. والله أعلم.

فرع: قال الشافعي - رضى الله عنه - : ولو ادعى كل واحد منهما أن ولده ولد قبل ولد صاحبه، ألحق بهما الولدان، ووقفت أم الولد، وأخذًا بنفقتها. وإذا مات واحد منهما عتق نصيبه، وأخذ الآخر بنفقة نصيب نفسه، فإذا مات عتقت، وولاؤها موقوف إذا كانا موسرين، أو أحدهما معسرًا والآخر موسرًا، فولاؤها موقوف بكل حال.

قال الماوردي: وصورتها: أن تأتي من كل واحد منهما بولد يتفقان عليه، ولا يختلفان فيه، ولكن يدعى كل واحد منهما أن ولده هو الأسبق، فينظر في سن الولدين: فإن كان فيه ما يدل على أسبقهما ولادة، سقط التنازع، وجعل الأسن منهما هو للأول، والأصغر منهما هو للآخر؛ فيكون على ما مضى.

وإن اشتبهت سن الولدين، ولم ير فيها بيان، رجع إلى البيته، فإن وجدت عمل عليها، وإن فقدت والتنازع محتمل لم يخل حال الواطئين من ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكونا موسرين.

والثاني: أن يكونا معسرين.

والثالث: أن يكون أحدهما موسراً والآخر معسراً.

فإن كانا موسرين، فكل واحد منهما يدعى بالسبق أن جميعها أم ولد له، وعليه نصف قيمتها لشريكه، وولده حر ليس عليه قيمته في أحد القولين، وعليه قيمة نصفه في القول الآخر، وعليه نصف المهر، وأن شريكه عليه جميع المهر وجميع قيمة الولد في أحد القولين، ونصف قيمته في القول الآخر؛ فصارا بهذا التنازع متفقين على شيء، ومختلفين في شيء.

أما ما اتفقا عليه: فنصف المهر، اتفقا على وجوبه على كل واحد منهما، واختلفا في نصفه الباقي، فلزم كل واحد منهما نصف المهر لصاحبه، فيتقاصان به ويكون نصفه الباقي موقوفاً.

وأما ما اختلفا فيه، فكل واحد منهما يدعى أن جميعها أم ولد له، وعليه نصف قيمتها، والآخر ينكره؛ فيكون أمرها موقوفاً بعد التحالف، ولا قيمة لواحد منهما على صاحبه؛ لأنه لا يدعيها، ولا تعتق بموت واحد منهما؛ لجواز أن تكون أم ولد للآخر، فإذا ماتا جميعاً عتقت؛ لأنها أم ولد لأحدهما وإن لم يتعين، ويكون ولاؤها موقوفاً على بيانه إن تحدد.

وأما قيمة الولد فكل واحد منهما مقر بنصفها في أحد القولين ومنكر ما سواها، وهو في القول الآخر منكر لجميعها، فإن عمل بالقول الأول تقاصا نصف القيمة، ووقف الباقي على البيان كالمهر، وإن عمل بالقول الثاني وقف جميع القيمة على البيان كالأم، ويختص كل واحد منهما بنفقة ولده، ويشتركان في نفقة الأم حتى يقع البيان؛ فيستحق التراجع.

فرع: ولو كانا معسرين لم يكن لتنازعهما تأثير؛ لأن كل واحد منهما يستوى حكمه في تقدمه وتأخره؛ لأن نصفها أم ولد للأول، ولا يقوم عليه باقيها، وعليه نصف المهر ونصف ولده حر، وفي نصفه الآخر وجهان.

وإذا كانا في التقدم والتأخر سواء، سقط حكم تنازعهما، وكان نصفها أم ولد لأحدهما، والنصف الآخر أم ولد للآخر، فأيهما مات عتق نصفها بموته، وكان عتق النصف الآخر موقوفاً على موت الآخر، وعلى كل واحد منهما لصاحبه نصف المهر، فيتقاصانه، وفي قيمة نصف ولده وجهان:

أحدهما: لا تجب، ويكون مملوكًا لصاحبه ولا قصاص، ولا عتاق.  
والثاني: تجب، ويصير جميعه حرًا، ويتقاصان ذلك، ويتراجعان فضلًا إن كان فيه، ويكون ولاؤها بينهما نصفين، ولا يوقف.  
ونقل الربيع في كتاب (الأم): أن ولاءها موقوف إذا كانا موسرين أو معسرين، فسوى وقوف الولاء بين اليسار والإعسار، وهو خلاف ما نقله المزني؛ لأن الولاء في اليسار مشكل؛ فلذلك كان موقوفًا، وفي الإعسار غير مشكل؛ فلم يجز أن يكون موقوفًا.

ولأصحابنا عما نقله الربيع جوابان:

أحدهما: أجاب به أبو إسحاق المروزي: أنه سهو منه في النقل.  
والثاني - وهو جواب أبي على بن أبي هريرة - أنه أراد به معسرين وقت التنازع، موسرين وقت الإحبال.

فرع: وإن كان أحدهما موسرًا والآخر معسرًا، فنصفها أم ولد للموسر من غير تنازع، وإنما يتنازعان في النصف الآخر منهما، فالموسر يقول: هي أم ولد لي بالقيمة؛ لتقدمي في الإيلاد.

والمعسر يقول: هي أم ولد لي بالملك؛ لتقدمي بالإيلاد؛ فيكون ولاء نصفها الذي تنازعه موقوفًا، وولاء نصفها للموسر.

ونقل المزني هاهنا أن جميع ولائها موقوف إذا كانا موسرين أو أحدهما. وهذا الجواب راجع إلى الموسرين، فإن مات الموسر عتق نصفها، وكان نصفها الباقي موقوفًا على موت المعسر، وإن تقدم موت المعسر لم يعتق شيء منها، ويعتق بموت الموسر، فأما المهر فعلى كل واحد منهما نصفه؛ لاتفاقهما عليه، واختلافهما في الزيادة، فيتقاصانه، وتوقف الزيادة على المعسر دون الموسر.

وأما الولد: فولد الموسر منها حر كله، وفي ولد المعسر وجهان، وإذا حررت ذلك على الأصول المستقرة وضح لك جميع الأحكام، وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل): وإن أتت المكاتب بولدٍ من نكاحٍ أو زنى، ففيه قولان:

(١) ينظر الحاوى (١٨/٢١٨، ٢٣٠).

أحدهما: أنه موقوف؛ فإن رقت الأم، رق، وإن عتقت عتق؛ لأن الكتابة سبب يستحق به العتق فيتبع الولد الأم فيه كالاستيلاد.

والثاني: أنه مملوك يتصرف فيه؛ لأنه عقد يلحقه الفسخ، فلم يسر إلى الولد؛ كالرهن.

فإن قلنا: إنه للمولى؛ كان حكمه حكم العبد القن: في الجناية، والكسب، والنفقة، والوطء.

وإن قلنا: إنه موقوف فقتل، ففي قيمته قولان:

أحدهما: أنها لأمه تستعين بها في الكتابة؛ لأن القصد بالكتابة طلب حفظها.

والثاني: أنها للمولى؛ لأنه تابع للأم وقيمة الأم للمولى فكذلك قيمة ولدها، فإن كسب الولد مالاً، ففيه قولان:

أحدهما: أنه للأم؛ لأنه تابع لها في حكمها؛ فكسبها لها، فكذلك كسب ولدها.

والثاني: أنه موقوف؛ لأن الكسب نماء الذات، وذاته موقوفة؛ فكذلك كسبه؛

فعلى هذا يجمع الكسب، فإن عتق ملك الكسب؛ كما تملك الأم كسبها إذا عتقت،

وإن رق بعجز الأم صار الكسب للمولى.

فمن أصحابنا من خرج فيه قولاً ثالثاً: أنه للمولى؛ كما قلنا في قيمته في أحد القولين.

وإن أشرفت الأم على العجز، وكان في كسب الولد وفاء بمال الكتابة، ففيه

قولان:

أحدهما: أنه ليس للأم أن تستعين به على الأداء؛ لأنه موقوف على السيد أو الولد

فلم يكن للأم فيه حق.

والثاني: أن لها أن تأخذه وتؤديه؛ لأنها إذا أدت عتقت، وعتق الولد، فكان ذلك

أحظ للولد من أن ترق ويأخذه المولى.

فإن احتاج الولد إلى النفقة، ولم يكن في كسبه ما يفي؛ فإن قلنا: إن الكسب

للمولى؛ فالنفقة عليه، وإن قلنا: إنه للأم؛ فالنفقة عليها، وإن قلنا: إنه موقوف،

ففي النفقة وجهان:

أحدهما: أنها على المولى؛ لأنه مرصد لملكه.

والثاني: أنها في بيت المال؛ لأن المولى لا يملكه، فلم يبق إلا بيت المال.

وإن كان الولد جاريةً فوطئها المولى، فإن قلنا: إن كسبه له، لم يجب عليه المهر؛ لأنه لو وجب لكان له.

وإن قلنا: إنه للأم، فالمهر لها، وإن قلنا: إنه موقوف - وقف المهر، وإن أحبلها - صارت أم ولد له بشبهة الملك، ولا تلزمه قيمتها؛ لأن القيمة تجب لمن يملكها، والأم لا تملك رقبتها، وإنما هي موقوفة عليها.

(الشرح) قوله: «مرصد لملكه» <sup>(١)</sup> أى: مترقب، يقال: رصدت فلاناً أرصده، أى: ترقبته وانتظرته، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ [النبا: ٢١] أى: معدة لهم، يرتقبون بها.

الأحكام: إذا كاتب أمة ثم حملت بعد الكتابة بولد من زوج أو زنى، فإن الولد يكون مملوكاً ولا يتبع الأم فى الكتابة.

وقال أبو حنيفة: يتبع الأم فى الكتابة.

دليلنا: أن الكتابة عقد يفتقر إلى القبول، فلم يتبع الولد فيه الأم، كالبيع. وفيه احتراز من التدبير.

إذا ثبت هذا: فما حكم الولد؟ فيه قولان:

أحدهما: أنه مملوك للمولى، وهو الأصح؛ لأنه عقد يلحقه الفسخ، فلم يسر حكمه إلى الولد، كالرهن.

فعلى هذا: يكون كسبه للمولى، وله أن يتصرف فيه بسائر التصرفات التى يتصرف بها فى سائر عبيده من البيع، والاستخدام، والوطء.

والثانى: أنه موقوف على حكم الأم، فإن رقت الأم، رق معها. وإن عتقت، عتق؛ لأن الكتابة سبب يستحق به العتق، فتبع الولد الأم فى ذلك؛ كالاستيلاد. فإذا قلنا بهذا: فالكلام فى قيمته إذا قتل، وفى كسبه، وفى نفقته، وفى عتقه. فأما قيمته: فإنه إذا قتل، وجبت قيمته على القاتل؛ لأنه مملوك يضمن بالقيمة، ولمن تكون هذه القيمة؟ فيه قولان:

أحدهما: أنها للمولى؛ لأنه تابع لأمه، ولو قتلت أمه، لكانت قيمتها لمولاها، فكذلك قيمة ولدها.

(١) ينظر: النظم (١١٢/٢).

والثاني: أنها تصرف إلى المكاتبه لتستعين بها على كتابتها؛ لأن السيد كان لا يستحق التصرف في رقبته مع كونه قنا، فلا يستحق قيمته، فإذا لم يستحقها السيد، كانت للأم؛ لأنه لا فائدة في إيقاف القيمة.

وأما كسبه: فنص الشافعي - رحمه الله - فيه على قولين:

أحدهما: أنه للمكاتبه، تستعين به على كتابتها؛ لأن الولد تابع لها وجزء منها. والثاني: أنه يكون موقوفًا كالولد، فإن رقت الأم، رق الولد، وكان الكسب للسيد. وإن عتقت الأم، عتق الولد، وكان كسبه له؛ لأنه لما كانت ذاته موقوفة، وجب أن يكون كسبه موقوفًا.

ومن أصحابنا من خرج في الكسب قولًا ثالثًا: أنه يكون للسيد؛ لأن كسب ولد أم الولد للسيد، فكذلك كسب ولد المكاتبه.

ومنهم من قال: هي على القولين الأولين المنصوص عليهما.

والفرق بين ولد أم الولد وولد المكاتبه أن كسب أم الولد للسيد، فكان كسب ولدها له، وكسب المكاتبه لا يملكه السيد؛ فلم يكن له كسب ولدها. قال ابن الصباغ: وإن جنى على أعضاء هذا الولد، وجب الأرض على الجاني، وكان ككسب الولد على ما ذكرناه.

وإن قلنا: إن الكسب موقوف فمات الولد قبل عتق الأم أو عجزها، كان كسبه كقيمته إذا قتل، على ما مضى من القولين.

وإن أشرفت الأم على العجز، وقلنا: إن كسب الولد موقوف، فهل للأم أن تأخذه لتؤديه للمولى فتعتق به؟ فيه قولان:

أحدهما: لها ذلك؛ لأن في ذلك حفظًا للولد؛ لأنها إذا عتقت، عتق الولد.

والثاني: ليس لها أن تأخذه؛ لأن الكسب ليس بمملوك لها، وإنما هو موقوف على السيد أو الولد.

وأما نفقة الولد: فإن قلنا: إن كسبه للسيد، كانت نفقته عليه.

وإن قلنا: إن كسبه لأمه، كانت نفقته عليها.

وإن قلنا: إن كسبه موقوف، كانت نفقته في كسبه.

وإن لم يف كسبه بنفقته، ففيه وجهان:

أحدهما: يجب تمامها على السيد؛ لأن المقلب في ذلك حظه؛ لأنه موقوف



عليه ليتملكه.

والثاني: يجب تمامها في بيت المال؛ لأن السيد لا يملكه، فلا يلزمه الإنفاق عليه، فيكون محتاجاً ليس له من ينفق عليه، فوجبت نفقته في بيت المال. وأما عتقه: فإن السيد إذا أعتق هذا الولد قبل عجز الأم أو عتقها، فإن قلنا: إن كسبه وقيمته للسيد، أو قلنا: إنه موقوف وليس لها أن تستعين به إذا عجزت، نفذ عتقه؛ لأنه ليس في ذلك إضرار بغيره. وإن قلنا: إن كسبه وقيمته للأم، لم ينفذ عتقه؛ لأن في ذلك إسقاط حقها من الكسب والقيمة. فرع: وإن كان ولد المكاتبه جارية، وقلنا: إن ولد المكاتبه موقوف، فلا يجوز للسيد وطؤها، كما لا يجوز له وطء أمها، فإن خالف ووطئها، فلا حد عليه، كما لو وطئ أمها.

فإن كانا عالمين بالتحريم، عزرا. وإن كانا جاهلين، لم يعزرا. وإن كان أحدهما عالماً والآخر جاهلاً، عزز العالم منهما دون الجاهل. وأما المهر: فإن قلنا: إن الكسب للسيد، فلا مهر عليه. وإن قلنا: إن الكسب للأم، وجب عليه المهر للمكاتبه. وإن قلنا: إنه موقوف، أخذ منه المهر ووقف. وإن افتضها أو أفضاها، كان أرش الافتضاض وقيمتها للإفضاء، ككسبها على ما مضى.

وإن أحبلها، كان ولده منها حراً، ويلحقه نسبه، وتصير أم ولد له؛ لأنها حملت منه بحر في ملكه.

وأما قيمتها: فقال أكثر أصحابنا: لا يجب عليه قيمتها؛ لأن القيمة تجب لمن يملكها، والأم لا تملكها.

وقال ابن الصباغ: وينبغي أن يكون في قيمتها قولان هاهنا، كما لو أتلقت. ولا يجب عليه قيمة ولدها؛ لأنها تضعه في ملكه.

وإن كان للمكاتبه أمة، لم يعجز للسيد وطؤها؛ لأنها ملك للمكاتبه. فإن خالف ووطئها، فلا حد عليه لشبهة الملك؛ لأنه يملك مالكةا، ويجب عليه المهر، ويدفعه إلى المكاتبه؛ لأن كسب جاريته لها.

وإن أحبلها، صار ولده منها حراً، ولحقه نسبه، وصارت أم ولد له، ويجب عليه

قيمتها للمكاتبة، ولا يجب عليه لها قيمة ولدها؛ لأنها تضعه في ملكه.  
 فرع: وأما ولدُ ولدِ المكاتبة: فإن الشافعي قال: (وولدُ البنات كالبنت، وولد  
 البنين كالأمهات) يريد: أن ولد بنت المكاتبة حكمه حكم أمه، وولد ابن المكاتبة  
 حكمه حكم أمه دون أبيه.

وقال أبو يوسف ومحمد (ولد البنت يكون داخلاً في كتابة جدته).  
 وقال أبو حنيفة: يدخل في كتابة أمه دون جدته.  
 ودليلنا: أن الولد من كسب أمه، والأم تابعة للمكاتبة، فكذلك ولدها، كسائر  
 أكسابها. ونحن نريد بذلك في حكم الكتابة لا في الكتابة.  
 قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل): وإن حبس السيد المكاتب مدة؛ ففيه قولان.  
 أحدهما: يلزمه تخليته في مثل تلك المدة؛ لأنه دخل في العقد على التمكين من  
 التصرف في المدة؛ فلزمه الوفاء به.  
 والثاني: تلزمه أجره المثل للمدة التي حبسه فيها - وهو الصحيح - لأن المنافع لا  
 تضمن بالمثل، وإنما تضمن بالأجرة.

وإن قهر أهل الحرب المكاتب على نفسه مدة، ثم أفلت من أيديهم؛ ففيه قولان:  
 أحدهما: لا تجب تخليته في مثل المدة؛ لأنه لم يكن الحبس من جهته.  
 والثاني تجب؛ لأنه فات ما استحقه بالعقد، ولا فرق بين أن يكون بتفريط أو غير  
 تفريط؛ كالبيع إذا هلك في يد البائع، ولا يجيء هاهنا إيجاب الأجرة على المولى؛  
 لأنه لم يكن الحبس من جهته؛ فلا تلزمه أجرته.  
 (الشرح) قوله: «ثم أفلت من أيديهم»<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة واللام، يقال: أفلت  
 وتفلت وانفلت: بمعنى، وأفلته غيره.

الأحكام: إن حبس السيد المكاتب مدة، لزمه أجره المثل في أصح القولين؛ لأن  
 المنافع تضمن بالأجرة لا بالمثل، ويخليه مثل تلك المدة في القول الآخر؛ لأنه  
 دخل معه في العقد على أن يمكنه من التصرف في مدة؛ فلزمه الوفاء بها.  
 والقولان جاريان فيما لو باعه السيد، وقلنا: (لا يصح بيعه) واستولى عليه

(١) ينظر: النظم (١١٢/٢).

المشتري أو غصبه واستخدمه حتى مضت مدة كما حكاه البندنجي والطبري عند الكلام في منع بيع المكاتب.

وكذا هما جاريان فيما إذا حبسه سلطان، أو ظالم، أو مرض، أو سبى. وحكى الإمام عن العراقيين أنا إذا قلنا عند حبس السيد له يمهل فلو حبسه غاصب، فهل يمهل على هذا القول؟ فيه وجهان، وقد حكى البندنجي في موضع آخر فيما إذا سبى المكاتب طريقين: أحدهما: جريان الخلاف.

والثاني: القطع بالقول الثاني؛ إذ لا تقصير.

وحكى القاضى الحسين أن السيد إذا قهر المكاتب مدة، ثم ظفر المكاتب بالحاكم ورفع إليه القصة كان للحاكم أن يوجب على السيد أجرة المثل، فإن كان فيها وفاء بعته يعتق، وإن لم يكن فيها وفاء فما حكمه؟ فيه قولان: أحدهما: للسيد أن يعجزه.

والثاني: يضرب له مدة بقدر ما كان في يده.

ثم قال: (وهذا قول غريب)، ثم شبه الخلاف بالخلاف المذكور فيما إذا اشترى شيئاً بشرط الخيار الثلاث، ثم مات قبل انقضائها، ولم يطلع الوارث على ذلك حتى انقضت، هل يضرب له قدر تلك المدة أم لا؟ ثم إذا قلنا: (يضرب للعبد مدة) فالأجرة في هذه الحالة إذا كان الحبس من أجنبي تكون للسيد<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

(فصل): ولا يملك المكاتب التصرف إلا على وجه النظر والاحتياط؛ لأن حق المولى يتعلق باكتسابه.

فإن أراد أن يسافر، فقد قال في «الأم»: يجوز، وقال في «الإملاء»: لا يجوز بغير إذن المولى.

فمن أصحابنا من قال: فيه قولان.

أحدهما: لا يجوز؛ لأن فيه تغريراً.

(١) ينظر الكفاية خ.

والثاني: يجوز؛ لأنه من أسباب الكسب.

ومنه من قال: إن كان السفر طويلاً - لم يجز، وإن كان قصيراً - جاز، وحمل القولين على هذين الحالين، والصحيح هو الطريق الأول.

(فصل) ولا يجوز أن يبيع نسيئة، وإن كان بأضعاف الثمن، ولا على أن يأخذ بالثمن رهناً أو ضميناً؛ لأنه يخرج المال من يده من غير عوض، والرهن قد يتلف، والضمين قد يفلس.

وإن باع ما يساوي مائة بمائة نقدًا، وعشرين نسيئة - جاز؛ لأنه لا ضرر فيه. ولا يجوز أن يقرض، ولا يضارب، ولا يرهن؛ لأنه إخراج مالٍ بغير عوض. (فصل): ولا يجوز أن يشتري من يعتق عليه؛ لأنه يخرج مالاً يملك التصرف فيه بمالٍ لا يملك التصرف فيه؛ وفي ذلك إضرار.

وإن وصى له بمن يعتق عليه، فإن لم يكن له كسب - لم يجز قبوله؛ لأنه يحتاج أن ينفق عليه، وفي ذلك إضرار.

وإن كان له كسب - جاز قبوله؛ لأنه لا ضرر فيه، فإن قبله ثم صار زمنًا لا كسب له، فله أن ينفق عليه؛ لأن فيه إصلاحًا لماله.

(فصل): ولا يعتق، ولا يكاتب، ولا يهب، ولا يحابي، ولا يبرئ من الدين، ولا يكفر بالمال، ولا ينفق على أقاربه الأحرار، ولا يسرف في نفقة نفسه. وإن كان له أمة مزوجة - لم تبذل العوض في الخلع؛ لأن ذلك كله استهلاك للمال.

وإن كان عليه دين موجد - لم يملك تعجيله؛ لأنه يقطع التصرف فيما يعجله من المال من غير حاجة.

وإن كان مكاتبًا بين نفسين - لم يجز أن يقدم حق أحدهما؛ لأن ما يقدمه من ذلك يتعلق به أحدهما، فلا يجوز أن يخص به أحدهما.

وإن أقر بجنابة خطأ، ففيه قولان:

أحدهما: يقبل؛ لأنه إقرار بالمال، فقبل؛ كما لو أقر بدينٍ معاملةً.

والثاني: لا يقبل؛ لأنه يخرج به الكسب من غير عوض؛ فبطل؛ كالهبة.

وإن جنى هو أو عبد له يملك بيعه على أجنبي - لم يجز أن يفديه بأكثر من قيمته؛ لأن الفداء كالابتياح؛ فلا يجوز بأكثر من القيمة.

وإن كان عبداً لا يملك بيعه كالأب والابن - لم يجوز أن يفديه بشيء، قل أو كثر؛ لأنه يخرج ما يملك التصرف فيه لاستبقاء ما لا يملك التصرف فيه.

فصل: وإن فعل ذلك كله بإذن المولى - ففيه قولان:

أحدهما: لا يصح؛ لأن المولى لا يملك ما فى يده، والمكاتب لا يملك ذلك بنفسه؛ فلا يصح باجتماعهما؛ كالأخ إذا زوج أخته الصغيرة بإذنها.

والثانى: أنه يصح - وهو الصحيح - لأن المال موقوف عليهما، ولا يخرج منهما؛ فصح باجتماعهما؛ كالشريكين فى المال المشترك، والراهن والمرتهن فى الرهن.

وإن وهب للمولى أو حباه، أو أقرضه، أو ضاربه، أو عجل له ما تأجل من ديونه، أو فدى جنائته عليه بأكثر من قيمته؛ فإن قلنا: يصح للأجنبى بإذن المولى صح، وإن قلنا: لا يصح فى حق الأجنبى بإذنه - لم يصح؛ لأن قبوله كالإذن. فإن وهب، أو أقرض، وقلنا: إنه لا يصح، فله أن يسترجع، فإن لم يسترجع حتى عتق - لم يسترجع على ظاهر النص؛ لأنه إنما لم يصح لتقصانه، وقد زال ذلك.

ومن أصحابنا من قال: له أن يسترجع؛ لأنه قد وقع فاسداً، فثبت له الاسترجاع.

فصل: ولا يتزوج المكاتب إلا بإذن المولى؛ لما روى أن النبى ﷺ قال: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَهُوَ عَاهِرٌ» ولأنه يلزمه المهر والنفقة فى كسبه، وفى ذلك إضرار بالمولى؛ فلم يجوز بغير إذنه.

فإن أذن له المولى، جاز قولاً واحداً؛ للخبر، ولأن الحاجة تدعو إليه بخلاف الهبة.

فصل: ولا يتسرى بجارية من غير إذن المولى؛ لأنه ربما أحبلها؛ فتلفت بالولادة.

فإن أذن له المولى، وقلنا: إن العبد يملك - ففيه طريقان:

من أصحابنا من قال: على قولين كالهبة.

ومنهم من قال: يجوز قولاً واحداً؛ لأنه ربما دعت الحاجة إليه، فجاز؛ كالنكاح.

فإن أولدها، فالولد ابنه ومملوكه؛ لأنه ولد جاريته، وتلزمه نفقته؛ لأنه مملوكه

بخلاف ولد الحرة، ولا يعتق عليه لنقصان ملكه، فإن أدى المال - عتق معه؛ لأنه كمل ملكه، وإن رق - رق معه.

(الشرح) قوله: «فهو عاهر» <sup>(١)</sup> العاهر: الزانى، يقال: عَهَرَ يَعْهَرُ عَهْوراً وعهارة: إذا زنى وفجر.

قوله: «ولا يتسرى بجارية» <sup>(٢)</sup> ذكر فى تهذيب اللغة فى اشتقاق التسرى ثلاثة أوجه: من السرى، وهو: الجودة، أو من السر، وهو: الجماع، أو من سراة الأديم، وهو: وسط الظهر. وذكر الجوهري <sup>(٣)</sup> وجهاً آخر: أنه مشتق من السرور، وهو: الفرح، وأصله: تسررت، فأبدلت الراء الأخرى ياء. كما قالوا: تظننت، فى: تظننت.

الأحكام: للعبد المكاتب أن يسافر فى أحد القولين، وهو الذى نص عليه فى (المختصر)، وهو الأصح لأمرين:

أحدهما: أن المكاتب مالك لتصرف نفسه، فلم يكن للسيد أن يحجر عليه بمنعه.

والثانى: أن للسيد عليه دين إلى أجل، وليس لصاحب الدين أن يمنع من عليه الدين المؤجل من السفر.

وليس له أن يسافر فى القول الآخر، أى: من غير إذن السيد، وهو الذى نص عليه فى (الإملاء)؛ لأن فيه تغريراً بالمال وتأخيراً لحق.

وقال أكثر الأصحاب - كما حكاها الماوردى -: إن كان السفر مما لا تقصر فيه الصلاة جاز، وإن كان مما تقصر فيه الصلاة لم يجز، وحملوا القولين على هذين الحالين <sup>(٤)</sup>.

فرع: ولا يتزوج إلا بإذن المولى؛ لقوله ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، فَهُوَ عَاهِرٌ» <sup>(٥)</sup> أى زان. ولقوله: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ» <sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: النظم (١١٢/٢).

(٢) ينظر: السابق.

(٣) ينظر: الصحاح (سرو).

(٤) ينظر الكفاية خ.

(٥) أخرجه الطيالسى (١٦٧٥) وعبد الرزاق (٢٩٧٩) وأحمد ٣/٣٠٠ و ٣٧٧ و ٣٨٢ وأبو داود

٦٣٣/١ كتاب النكاح، باب فى نكاح العبد بغير إذن مواله (٢٠٧٨) والترمذى ٤٠٤/٢ =

وليس له أن يطاء أمته بملك اليمين؛ لأمرين:

أحدهما: ضعف ملكه.

والثاني: خشية العلوق فتتقص قيمتها.

فصل: وليس للعبد المكاتب أن يحابي أو يهب، ولا يكاتب، ولا يضارب -

أى: بماله ولا يراهن - أى: من غير ضرورة - ولا يكفر بالطعام والكسوة؛ لجريان أحكام الرق عليه.

ولأن السيد إذا ملكه مالا لم يكفر به، فكذلك هاهنا.

ولأنه فى ماله كالمعسر، بدليل عدم نفوذ تبرعاته.

فصل: ولا يشتري من يعتق عليه؛ لما فى ذلك من تضرره بوجوب الإنفاق عليه،

ومنعه من التصرف فيه وفى ثمنه، وضابط التبرعات المردودة: كل ما يحسب من

الثالث إذا تبرع به فى مرض الموت، أما إذا دعت حاجته إلى الرهن، فيجوز أن يرهن

كما يرهن ولئى اليتيم؛ صرح به الماوردى فى كتاب (الرهن).

ولو أراد أن يرتهن بدين له نظر: فإن كان مستقرا جاز، وإن أراد أن يرتهن بدين

= أبواب النكاح، باب ما جاء فى نكاح العبد بغير إذن سيده (١١١١) و (١١١٢) وفى العلل الكبير له (٢٧٠) وأبو يعلى (٢٠٠) والطحاوى فى شرح المشكل (٢٧٠٥)، (٢٧٠٦)، (٢٧٠٧)، (٢٧٠٨)، (٢٧٠٩) والطبرانى فى الأوسط (٤٧٩٤) والحاكم (١٩٤/٢) والبيهقى (١٢٧/٧) وأبو نعيم فى الحلية (٣٣٣/٧).

وقال الترمذى: حديث جابر حديث حسن.

وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر عن النبى -

صلى الله عليه وسلم - ولا يصح، والصحيح: عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر.

قلت: أما حديث عبد الله بن عمر المشار إليه فأخرجه ابن ماجه (٣٨٣/٣) كتاب

النكاح، باب تزويج العبد بغير إذن سيده (١٩٥٩) من طريق عبد الله بن محمد بن

عقيل عنه، بلفظ: «إذا تزوج العبد بغير إذن سيده كان عاهرا».

قال البوصيرى فى الزوائد (١٠٧/٢) هذا إسناد حسن رواه أبو داود والترمذى من حديث

جابر.

وأخرجه الدارمى (١٥٢/٢) والطحاوى فى شرح المشكل (٢٧١٠) وابن ماجه (١٩٦٠)

من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه

وسلم: «أىما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو زان» وقد توبع موسى بن عقبة بعبد الله بن

عمر عن نافع عن أبى داود (٢٠٧٩) بلفظ: «إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل».

وقال أبو داود: هذا الحديث ضعيف، وهو موقوف، وهو قول ابن عمر.

(٦) تقدم.

مستحدث، فإن كان قرصًا كان كولى المحجور عليه على ما مضى.  
 وإن كان بيعًا فإن كان قد نقد لم يجز، وكان المبيع نفسه مرهونًا، وإن كان نسيئة،  
 فهل يجوز أن يبيعه نسيئة أم لا؟  
 فيه قولان:

أحدهما: يجوز، فعلى هذا يكون كولى المحجور عليه فى أخذ الرهن فيه.  
 والثانى: لا يجوز؛ كذا قاله الماوردى فى الرهن. وقال البندنجى: (ثم إن  
 المذهب جواز البيع بضمن مؤجل) وحكى هاهنا عن الشافعى أنه لا يجوز البيع بدين،  
 وإن كان الربح أضعاف الثمن، وسواء كان بالدين رهن أو ضمين، أو لا، وكذلك  
 حكاه الماوردى عن نصه فى (الأم)، وأنه علله بأن الرهن يهلك والحميل يهلك  
 والغريم يفلس.

قال البندنجى: قال الأصحاب: بلى يجوز أن يبيع ما يساوى مائة حالة بمائة  
 وعشرين، والمائة حالة مقبوضة وتبقى العشرين إلى أجل.  
 وقال الرويانى: وللمكاتب أن يشتري بمؤجل إذا كان المبيع يساوى ذلك  
 مؤجلًا.

وقال القاضى الحسين: إنما يجوز بشرط أن يشتريه بما يساويه حالا، وإنه يجوز  
 أن يبيع ما يساوى عشرة بعشرين إلى أجل، ويأخذ على ذلك رهنا.  
 ويجوز أن يكون مقارصًا عن غيره.  
 وله أن يبيع بشرط الخيار إذا قبض الثمن.  
 ويجوز أن يقر بالبيع والشراء والقرض ما دام مكاتبًا؛ لأنه قادر على الإنشاء،  
 صرح به البندنجى وغيره.

وإذا اشترى وباع لا يجوز أنه يسلم ما يبذله قبل قبض مقابله إلا أن يكون فى  
 المجلس؛ لأن ذلك مما يعسر ضبطه.  
 قال فى (البحر) (ولهذا قال بعض أصحابنا: يصح منه السلم الحال، ويتسلم  
 المعوض فى المجلس).

فصل: وإن أذن له السيد فى شيء من ذلك، ففيه قولان:  
 أحدهما: لا يجوز؛ لأن المكاتب ناقص الملك، والسيد لا يملك ما بيده؛ فلا  
 يصح ذلك باجتماعهما؛ كالأخ إذا زوّج أخته الصغيرة بإذنها.



ولأن الله - تعالى - له فى ذلك حق فلا يفوت، وإن رضى به السيد. وهذا ما رواه الربيع فى مسألة الهبة.

والثانى: يصح؛ لأن المنع كان لحقه فزال بإذنه كالمرتتهن إذا رضى بسقوط حقه، وهذا ما نص عليه فى (الأم)، ورواه المزنى فى مسألة الهبة، وهو الأصح فى جميع الصور.

وحكى الإمام عن الصيدلانى طريقة أخرى، فقال: إن قلنا: إن العبد لا يملك، فهل يصح بالإذن؟ فيه القولان، قال ابن الرفعة: قال الإمام: وهذا ضعيف؛ فإن القولين فى تبرعاته بالإذن منصوبان فى الجديد. وهذه الطريقة تقتضى أن يكونا فى القديم، ثم القولان جاريان سواء قلنا: إن العبد يملك أو لا.

وحكى الرويانى عن أبى إسحاق الجزم بصحة شراء القريب بالإذن؛ لأنه حصل له فى مقابلته شيء. وضعف بأن هذا لو كان مقصودًا لجاز بدون الإذن. ومحل الخلاف فى الهبة إذا أذن فيها، وفى القبض.

والقولان جاريان فيما إذا وهب من سيده شيئًا وأقبضه. وحكى الإمام عن شيخه والعراقيين طريقة أخرى، بأنها تصح قولًا واحدًا؛ كما لو عجل له النجم الأول فإنه ينفذ، ولا يعد ذلك تبرعًا، وإن كان فعلٌ مثله مع الأجنبى معدودًا من التبرعات.

ثم إذا قبل السيد الهبة، فإن كانت تقتضى الثواب - قال الماوردى: وجبت المكافأة فيها على السيد، يدفعها إلى مكاتبه، أو يحتسب بها من مال كتابته.

وإن قيل بسقوط الثواب فيها، روى حال المكاتب، فإن أدى مال الكتابة من غيره استقر ملك السيد على الهبة، وإن عجز وكان فى الهبة وفاء بما عليه، ففى رجوع المكاتب بها؛ ليؤديها فى كتابته ويعتق بها، وجهان:

وجه الرجوع: أن مال الكتابة مستحق للسيد فى كتابته، فبأى وجه صار إليه استحق به العتق.

والقولان جاريان عند بعضهم فيما إذا أذن السيد فى التكفير بالعتق. ومنهم من منع؛ لما فيه من ترتب الولاء، كما حكاه القاضى الحسين. ومنهم جزم بالمنع البندىجى مع أنه حكى القولين فيما إذا أعتق بإذن السيد عبدًا لا عن الكفارة.

وفى (الشامل) أن الشيخ أبا حامد قال: إذا أعتق عن سيده أو عن غيره متبرعاً بإذن سيده، كان فيه قولان، والصحيح الصحة.

وإذا أعتق عن نفسه بإذن سيده، فالصحيح من القولين عدم النفوذ؛ لأجل الولاء. والقولان جاريان فيما إذا أذن له فى وطء أمته، وبناهما الماوردى على قوله فى: أن العبد هل يملك إذا ملك؟ ومقتضى هذا البناء أن يكون الصحيح المنع، وعلى هذا إذا وطئها وأحبها لا حد عليه، ولا مهر.

وإذا جوزنا شراء القريب بالإذن، فهل يجوز للمكاتب قبل عتقه بيعه؟ فيه وجهان: اختيار أبى إسحاق: لا.

واختيار ابن أبى هريرة: نعم.

فصل: وإن وصى له بمن يعتق عليه - أى: عند حريته - وله كسب يفى بنفقته، جاز أن يقبل؛ لأنه يحصل له بذلك كمال منفعة من غير ضرورة.

ويقف عتقه على عتقه؛ كولده من أمته، فلا يجوز له بيعه؛ نص عليه فى (الإملاء)، وبه قال أبو إسحاق، كما حكاه البندنجى؛ لأن بيع الآباء ممنوع.

وقال ابن أبى هريرة: إنه يجوز؛ لأنه عبد قن فهو كالأخ والعلم، وحكاه الإمام عن حكاية الشيخ أبى على فى شرح الفروع، وأنه طرده فى بيع الولد، ثم قال: ولم أر من حكاه إلا الشيخ، وأنه لا يجوز إلا عند إذنه؛ فإنه لو صح للزم قياسه تجويز بيع الولد الذى تأتى به جاريته منه، فإن طرده كان خارقاً للإجماع، وإن لم يطرده كان ناقضاً لمذهبه، ومقتضى تفريعه أنه يجوز شراؤهما.

فرع: إذا صار القريب الذى تملكه بالوصية زمناً أنفق عليه؛ لأنه من مصالح ماله. ولو كان زمناً فى الابتداء، لم يجز أن يقبل الوصية بغير إذن السيد، وبالإذن قولان.

وحكى الماوردى وجهاً: أنه يجوز من غير إذن السيد؛ لاحتمال زوال المانع من الكسب.

ولا خلاف أن هذا القريب إذا جنى ليس للسيد فداؤه كالشراء حرقاً بحرف، وله بيع جميعه فى الجنائية، أو بقدر ما يفى بأرشها.

فصل: قال فى الكفاية: وإن أحبل جاريته، فالولد مملوك يعتق بعتقه وإن كان الوطاء بغير الإذن؛ لأنه ولد بين مملوكين، والملك فيه لأبيه؛ لأنه ولد أمته، وإنما

عتق بعته؛ لما ذكرناه في باب العتق، وقد تقدم أنه لا يجوز له بيعه، ولا فرق فيه بين أن يخشى العجز لو لم يبعه أو لا يخشى.

وعن الإصطخري الجواز فيما إذا خشى العجز.

والمذهب في (الحاوي) قبل باب الاستبراء: الأول.

ولو جنى جناية تعلق الأرش برقبته وجاز بيعه.

قال الإمام - حاكياً عن العراقيين: إنه يباع جميعه وإن كان الثمن زائداً عن الجناية.

وحكى المروزة أنه لا يباع منه إلا بقدر أرش الجناية، وهذا ما حكاه في الزوائد عن النص في الجامع الكبير.

وحكى عن الشيخ أبي حامد وجهين:  
أحدهما: هذا.

والثاني: أن الأرش لا يتعلق برقبته ولا يباع؛ لأن الشرع قد منع من بيع الآباء والأبناء وفي الشامل: أنا إنما بعنا الجميع عند تعذر البعض<sup>(١)</sup>.

فرع: لا يجوز للمكاتب أن يعتق ولا يكاتب بغير إذن سيده.  
وقال أبو حنيفة: يجوز له أن يكاتب ولا يعتق.

دليلنا: أنه لا يجوز له العتق؛ فلا يجوز له الكتابة، كالعبد المأذون له في التجارة، فإن أذن له سيده في ذلك، فهو كالعلة.

فإن قلنا: لا تصح كتابته ولا عتقه، لم يعتق العبد بالأداء.

وإن قلنا: يصح عتقه وكتابته، فأعتق أو كاتب عبداً، فأدى إليه ما كاتبه عليه قبل أن يؤدي هو كتابته - ففي ولاء معتقه قولان:

أحدهما: أنه للسيد، وبه قال أبو حنيفة؛ لأن العتق لا ينفك عن الولاء، والمكاتب ليس من أهل الولاء.

والثاني: أنه يكون موقوفاً على أداء المكاتب؛ لقوله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>،

(١) ينظر الكفاية خ.

(٢) أخرجه مالك (٧٨٠/٢) كتاب: العتق، باب: مصير الولاء لمن أعتق، الحديث (١٧)،

وأحمد (٢٠٦/٦)، والبخاري (٣٧٦/٤) كتاب: البيوع، باب: إذا اشترط في البيع،

الحديث (٢١٦٨) ومسلم (١١٤٢/٢) كتاب: العتق، باب: الولاء لمن أعتق، الحديث =

والسيد لم يعتق.

فعلى هذا: إن أدى المكاتب المال، كان ولاء هذا المعتق له. وإن عجز ورق، كان ولاؤه لسيده.

وإن مات هذا المعتق قبل أداء المكاتب، ففي ماله قولان: أحدهما: أنه يكون موقوفًا كالولاء.

والثاني: أنه يكون للسيد؛ لأن الولاء يجوز أن يكون لشخص ثم ينتقل عنه، والميراث لا يجوز أن يكون لشخص ثم ينتقل عنه. والصحيح: أن الميراث موقوف على هذا القول أيضًا.

فصل: ولا يجوز للمكاتب أن يتزوج بغير إذن سيده؛ لقوله ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، فَهُوَ عَاهِرٌ»<sup>(١)</sup> والعاهر: الزاني. والمكاتب هو عبد قبل الأداء، فإن أذن له سيده في النكاح، صح قولًا واحدًا؛ للخبر، ولأن الحاجة تدعو إليه.

ومن أصحابنا من قال: فيه قولان: كالهبة. والأول أصح. ولا يجوز له أن يطاء جاريته بغير إذن سيده؛ لأنه ربما أحبلها فتتلف. فإن أذن له سيده في ذلك، فإن قلنا: إن العبد لا يملك، لم يجز له وطؤها. وإن قلنا: إنه يملك إذا ملك، فاختلف أصحابنا فيه: فمنهم من قال: هو كالهبة، وفيه قولان. ومنهم من قال: يصح قولًا واحدًا؛ كالنكاح. وإن أولد منها ولدًا، كان ابنًا له ومملوكًا له، ولا يعتق عليه، بل يكون موقوفًا على عتقه، ويلزمه أن يتفق عليه بحكم الملك لا بحكم النسب. قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: ويجب على المولى الإيتاء: وهو أن يضع عنه جزءًا من المال، أو يدفع إليه جزءًا من المال؛ لقوله - عز وجل - : ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتٰنٰكُمْ﴾

= (١٥٠٤/٨)، والترمذي (٤٣٦/٤) كتاب: الوصايا، باب: الرجل يتصدق أو يعتق، الحديث (٢١٢٣)، والنسائي (١٦٤/٦ - ١٦٥) كتاب: الطلاق، باب: خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك، وابن ماجه (٨٤٢/٢) كتاب: العتق، باب: المكاتب، الحديث (٢٥٢١) من حديث عائشة.

(١) تقدم.

[النور: ٣٣]. وعن علي - كرم الله وجهه - أن النبي ﷺ قال في هذه الآية: «يحط عنه ربع الكتابة» والوضع أولى من الدفع؛ لأنه يتحقق الانتفاع به في الكتابة. واختلف أصحابنا في القدر الواجب فمنهم من قال: ما يقع عليه الاسم من قليل وكثير، وهو المذهب؛ لأن اسم الإيتاء يقع عليه. وقال أبو إسحاق: يختلف باختلاف قلة المال وكثرته؛ فإن اختلفا - قدره الحاكم باجتهاده؛ كما قلنا في المتعة.

فإن اختار الدفع - جاز بعد العقد؛ للآية، وفي وقت الوجوب وجهان: أحدهما: يجب بعد العتق؛ كما تجب المتعة بعد الطلاق. والثاني: أنه يجب قبل العتق؛ لأنه إيتاء وجب للمكاتب فوجب قبل العتق؛ كالإيتاء في الزكاة.

ولا يجوز الدفع من غير جنس مال الكتابة؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣] فإن دفع إليه من جنسه من غير ما آداه إليه؛ ففيه وجهان. أحدهما: يجوز؛ كما يجوز في الزكاة أن يدفع من غير المال الذي وجب فيه الزكاة.

والثاني: لا يجوز - وهو الصحيح للآية، وإن سبق المكاتب وأدى المال لزم المولى أن يدفع إليه؛ لأنه مال وجب للآدمي فلم يسقط من غير أداء، ولا إبراء؛ كسائر الديون.

وإن مات المولى، وعليه دين حاص للمكاتب أصحاب الديون، ومن أصحابنا من قال: يحاص أصحاب الوصايا؛ لأنه دين ضعيف غير مقدر، فسوى بينه وبين الوصايا، والصحيح هو الأول؛ لأنه دين واجب، فحاص به الغرماء كسائر الديون، وبالله التوفيق.

(الشرح) قوله: وعن علي - كرم الله وجهه - أن النبي ﷺ قال في هذه الآية: «يحط عنه ربع الكتابة»، فأخرجه عبد الرزاق<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>، وصححه من طرق عن أبي عبد الرحمن السلمى عن علي بن أبي طالب، مرفوعا بلفظ: «يترك للمكاتب الربع».

(١) (١٥٥٨٩).

(٢) (٣٩٧/٢).

وذكره السيوطى فى الدر المنثور<sup>(١)</sup>، وزاد نسبه لابن أبى حاتم والديلمى وابن المنذر والبيهقى وابن مردويه.

وأخرجه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، وابن جرير فى تفسيره<sup>(٣)</sup>، من طريق أبى عبد الرحمن السلمى عن على بن أبى طالب، موقوفاً.

وذكره السيوطى فى الدر المنثور<sup>(٤)</sup>، وزاد نسبه لسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه والبيهقى.

قوله: «ويجب على المولى الإيتاء»<sup>(٥)</sup> أى: الإعطاء، يقال: آتيت فلاناً مالاً، أى: أعطيته.

وقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِى ءَاتَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٣٣] أى: أعطوهم من مال الله الذى أعطاكم.

قوله: «خاص المكاتب أصحاب الديون» أى: أخذ الحصة، وهى: النصيب، وأصله: حاصص، فأدغم.

الأحكام: على السيد أن يحط عن المكاتب بعض ما عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِى ءَاتَيْنَهُمْ﴾ [النور: ٣٣] وهذا أمر وظاهره الوجوب.

وقد روى عن على - كرم الله وجهه - موقوفاً ومرفوعاً عن النبى ﷺ أنه قال فى هذه الآية: «يترك للمكاتب، ويحط عنه رُبْعُ الْكِتَابَةِ».

وروى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه كاتب عبداً بخمسة وثلاثين ألفاً فوضع عنه خمسة آلاف<sup>(٦)</sup>.

قال الشافعى: أحسبه قال: من آخر نجومه.

وروى عن ابن عمر أنه قال فى هذه الآية: يقول الله - تعالى - : ضعوا عنهم من مكاتبتهم.

(١) (٨٣/٥).

(٢) (١٥٥٩٠).

(٣) (٢٦٠٤٦)، (٢٦٠٤٧)، (٢٦٠٤٨)، (٢٦٠٤٩).

(٤) (٨٣/٥).

(٥) ينظر: النظم (١١٣/٢).

(٦) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (٣٣٠/١٠) وفى المعرفة (٥٤٧/٧).

فذكرت ذلك لعكرمة، قال: هو قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتٰكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فإذا ثبت هذا: فلا خلاف أنه لا يجب عقيب العقد، ولو فعله لوقع الموقع، ويجب عند بعضهم وجوباً مضيقاً بعد العتق؛ قياساً على المتعة؛ فإنها لا تجب إلا بعد الطلاق، وعند هذا القائل يكون وقت الوجوب الموسع من وقت وجوب الأداء إلى العتق، وما قبله وقت جواز له.

ومنهم من قال: (إن وقت وجوبه المضيق بعد أداء معظم المال، وإشرافه على العتق في النجم الأخير، وهو المذهب في تعليق البندنجي، وبه قال أبو إسحاق وغيره، ورجحه في البحر أيضاً، وعبرة بعضهم: أنه يجب إذا بقي عليه من مال الكتابة قدر ما يلزمه أن يدفعه إليه.

والفرق بين ما نحن فيه وبين المتعة: أن القصد بالدفع الإعانة على العتق، ومحلها قبل العتق؛ كما أن الزكاة لما كان القصد من صرفها إليه الإعانة على العتق كان محلها قبله، والقصد بالمتعة جبر كسرها بالطلاق، ومحلها بعده.

وعلى هذا يكون الوجوب الموسع من دخول وقت وجوب الأداء إلى ذلك الوقت. وقيل: إنما يدخل وقت الوجوب الموسع إذا استأدى منه شيئاً بعد العقد، ويكون تضييقه عند آخر النجوم؛ لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتٰكُمْ﴾ فلا بد أن يحصل من جهة المكاتب شيء حتى يتناول الأمر.

وعلى هذا: فوقت جواز الإيتاء من وقت العقد إلى حين الأداء. والقائل بخلاف هذا يقول: معنى قوله تعالى ﴿وَأَتٰكُمْ﴾ أي: أوجبه لكم على نفسه بالعقد. أو يعيد الضمير إلى الله تعالى.

وحكى الففال عن بعض أصحابنا أنه قال: إذا حط أو آتاه مالاً قبل آخر النجوم فلا يجوز، بل يجب أن يحصل العتق بحظه أو بإيتائه، أو يؤتیه بعد العتق؛ ليحصل فيه كمال التملك، فإن لم يحصل العتق به فلا يكون قد قام بالواجب. وفي قدر الواجب وجهان:

أحدهما - حكاه البندنجي عن أبي إسحاق - أنه يعتبر قدره بقدر مال الكتابة، فيؤتیه بحسب ذلك.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٠/١٠).

وفى (الشامل) حكاية عن أبى إسحاق فى (الشرح): أنه يختلف باختلاف الكتابة من الكثير بقدره، ومن القليل بقدره. كما نقول فى المتعة: تكون بحسب يساره وإعساره.

وهذا يفهم أن ما نحن فيه يختلف بيسار المكاتب وإعساره عند أبى إسحاق وقد صرح بذلك الماوردى حيث قال: إن ذلك يتقدر بالاجتهاد من مال الكتابة كالمتعة ثم قال: وإذا كان كذلك اعتبرت ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة مال المكاتب وقلة، فيكون ما يعطى من الكثير كثيرًا، ومن القليل قليلاً.

والثانى: قوة المكاتب وضعفه، فيعطى الضعيف الكسب أكثر، والقوى أقل.  
والثالث: يسار السيد وإعساره، فيعطيه الموسر أكثر والمعسر أقل.  
ولو اتفقا على زيادة على ذلك أو أقل، جاز، وإن لم يتفقا فالمرجع إلى الحاكم كالمتعة.

والوجه الثانى - وهو المنصوص عليه فى (الأم) وهو الصحيح، وبه جزم القاضى الحسين - أن للسيد أن يدفع إليه ما شاء مما يقع عليه اسم المال، وإن كان حبة؛ لأن الله - تعالى - لم يقدره بشيء، فاقضى ذلك ما ذكرناه بخلاف المتعة؛ فإن الله - تعالى - قدرها بحسب الموسر والمقتّر؛ فلذلك اختلفت باليسار والإعسار، ويستحب أن يضع ربع الكتابة للخبر.

وقيل: بل المستحب الثلث. وليس بشيء.  
فرع: فإن لم يؤته السيد حتى قبض المال، رد عليه بعضه؛ لظاهر الآية.  
قال بعضهم: ولأن الإيتاء يقع على الحط والدفع إلا أن الحط أولى؛ لأنه أنفع له.

ولأن الصحابة فسروه بالحط.

فلو لم يرد عليه بعض ما أخذ، ولكن رد عليه غيره، فهل يجزئ؟  
ينظر: إن كان من غير الجنس كما إذا كاتبه على دراهم فأعطاه دنانير، لم يلزم العبد القبول، وكذا لو أعطاه دراهم من غير التى أداها إليه على رأى لأصحابنا.  
نعم، لو رضى بذلك جاز فى الصورتين.

ومن أصحابنا من قال: إذا دفع إليه من نوع ما قبض منه جاز، وإن لم يرض؛ لأن



ذلك ليس بأكّد من الزكاة، ولو عدل فيها من العين إلى جنسها جاز.  
والقاضى الحسين أجاب بهذا الوجه؛ بناء على أنّ الإيتاء هو الأصل كما هو وجهه، وقضيته: أن يكون الراجع خلافه.  
ولأن القول بأن الإيتاء هو الأصل مرجوح، وعلى ذلك جرى البندنجى وابن الصباغ والماوردى، وجعلوه ظاهر المذهب.  
وحكى فى (البحر) عن بعضهم أنّ من قال بإجزاء الإعطاء من غير المدفوع فقد غلط؛ لأنه مخالف ظاهر الآية.  
ثم حكى أن القاضى الطبرى قال: إن المشهور الإجزاء، وإن من قال بأنه لا يجزئ؛ أخذًا من قول الشافعى: (ويعطيه ما أخذ) فقد غلط؛ فإن الشافعى أراد من جنسه لا من عينه.

قال الرويانى: وهذا أصح عندى.

قال ابن الرفعة: وقال الإمام فيما إذا أعطى من غير الجنس: إنى وجدت فى بعض كلام الأئمة ما يدل على أنه يجزئ؛ لأن هذا يلحق بالمعاملات<sup>(١)</sup>.  
فرع: إذا أبرأ السيد المكاتب من جميع النجوم، فهل يجب أن يؤتیه شيئًا؟ فيه خلاف مأخوذ من إبراء المرأة الزوج من جميع الصداق قبل الطلاق الواقع قبل الدخول؛ كما حكاها الرافعى ثم، وهو إنما يتجه إذا قلنا: إن وقت الجواز لا يدخل إلا بعد أداء شيء من النجوم؛ تمسكًا بظاهر الآية.  
أمّا إذا قلنا: يدخل وقته بالعقد، فالإبراء حصل فى أوانه؛ فلا يتجه تغريمه شيئًا أصلًا.

فرع: إذا بقى فى ذمة المكاتب أقل ما يتمول، قال القاضى الحسين فى تعليقه: فلا نحط عنه من غير حط من جهة السيد، لكن إذا قلنا: إن الحط أصل والإيتاء بدل، فليس للسيد تعجيزه، وللعبد أن يرافعه إلى الحاكم حتى يحط عنه، فإن لم يحط فالقاضى يحط نائبًا عنه.

وإن قلنا: الإيتاء يكون أصلًا، وقلنا بالتخير بين الإيتاء والحط، فإذا بقى فى ذمته أقل ما يتمول فللسيد تعجيزه، فإذا عجزه صار قنًا؛ فلا يجب الإيتاء.

(١) ينظر الكفاية خ.

قال ابن الرفعة، وقال الإمام: هذا عندى غير صحيح؛ فإن المكاتب إن وجب عليه ما بقى، فله على السيد مثله، ونحن قد نقول فى مثل هذا بالتقاص. وأيضًا: فإن الإيتاء إنما يشرع حتى لا يعجز العبد بهذه البقية. فرع: إذا مات السيد بعد القبض وقبل الإيتاء، قضى ذلك من تركته، فإن كان ورثته صغارًا دفع الحاكم أو الوصى أقل ما يقع عليه الاسم. فإن كان على الميت دين زاحم المكاتب الغرماء، وقيل: إن ذلك كالوصايا؛ فيؤخر عن الديون، حكاه البندنجى عن بعضهم؛ أخذًا من قول الشافعى: (فإن مات السيد بعد قبض جميع الكتابة حاصٌّ بالذى له أهل الدين والوصايا). وحكى أبو إسحاق المروزى، عن بعضهم أنه قال: وإنما أجراه مجرى الوصايا؛ لأنه ليس بشيء محدود يتصرف به مع الغرماء، وإنما يمكن أن يضرب به مع الغرماء إذا كان حده معلومًا.

قال أبو إسحاق: والأول أشبه بمذهب الشافعى. ثم هذا إذا كان المال الذى آتاه المكاتب قد فُقد، أمّا إذا كان موجودًا، أو قدر الإيتاء منه موجودًا تعين حقه فيه، وقُدّم على سائر الغرماء؛ كالبائع إذا وجد عين ماله قبل قبضه الثمن<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: الكفاية خ.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب الأداء والعجز

ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه - وقد بقى عليه شيء من المال، لما روى عمرو ابن شعيب - رضى الله عنه - عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ ذَرْهَمٌ» ولأنه علق عتقه على دفع مال فلا يعتق شيء منه مع بقاء جزء منه؛ كما لو قال لعبده: إن دفعت إلى ألفاً؛ فأنت حر.

فإن كاتب رجلان عبداً بينهما، ثم أعتق أحدهما نصيبه، أو أبرأه مما عليه من مال الكتابة - عتق نصيبه؛ لأنه برئ من جميع ما له عليه، فعتق؛ كما لو كاتب عبداً فأبرأه، فإن كان المعتق موسراً، فقد قال أصحابنا: يقوم عليه نصيب شريكه؛ كما لو أعتق شركاً له في عبد. وعندى: أنه يجب أن يكون على قولين: أحدهما: يقوم عليه.

والثاني: لا يقوم؛ كما قلنا في شريكين دبراً عبداً، ثم أعتق أحدهما نصيبه إنه على قولين: أحدهما: يقوم.

والثاني: لا يقوم، فإذا قلنا: إنه يقوم عليه؛ ففي وقت التقويم قولان. أحدهما: يقوم في الحال؛ كما نقول فيمن أعتق شركاً له في عبد. والثاني: يؤخر التقويم إلى أن يعجز؛ لأنه قد ثبت للشريك حق العتق والولاء في نصيبه، فلا يجوز إبطاله عليه.

وإن كاتب عبده ومات، وخلف اثنين فأبرأ أحدهما عن حصته - عتق نصيبه؛ لأنه أبرأه من جميع ما له عليه.

فإن كان الذى أبرأه موسراً، فهل يقوم عليه نصيب شريكه؟ فيه قولان: أحدهما: لا يقوم؛ لأن سبب العتق وجد من الأب ولهذا يثبت الولاء له. والثاني: يقوم عليه - وهو الصحيح - لأن العتق تعجل بفعله؛ فعلى هذا: هل يتعجل التقويم والسراية؟ فيه قولان:

أحدهما: يتعجل؛ لأنه عتق يوجب السراية، فتعجلت به؛ كما لو أعتق شركاً له في عبد.

والثاني: يؤخر إلى أن يعجز؛ لأن حق الأب في عتقه وولائه أسبق؛ فلم يعجز

إبطاله.

وإن كاتب رجلان عبداً بما يجوز، وأذن أحدهما للآخر في تعجيل حق شريكه من المال، وقلنا: إنه يصح الإذن - عتق نصيبه، وهل يقوم عليه نصيب شريكه؟ فيه قولان.

أحدهما: لا يقوم؛ لتقدم سببه الذي اشتركا فيه.

والثاني: يقوم؛ لأنه عتق نصيبه بسبب منه، ومتى يقوم؟ فيه قولان.

أحدهما: يقوم في الحال؛ لأنه تعجل عتقه.

والثاني: يؤخر إلى أن يعجز؛ لأنه قد ثبت لشريكه عقد يستحق به العتق والولاء؛

فلم يعجز أن يقوم عليه ذلك؛ فعلى هذا إن أدى عتق باقيه، وإن عجز قوم على المعتق، وإن مات قبل الأداء والعجز - مات ونصفه حر ونصفه مكاتب.

(الشرح) أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>،

والنسائي في الكبرى<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

قال ابن حجر في تلخيص الحبير<sup>(٦)</sup>: قال النسائي: هذا حديث منكر وهو عندي

خطأ. وقال ابن حزم: عطاء هذا هو الخراساني ولم يسمع من عبد الله بن عمرو.

وقال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب: لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمرو بن

شعيب، ولم أر من رضى من أهل العلم يشبهه، وعلى هذا فتيا المفتين.

وفى الباب من حديث ابن عمر من طريق نافع: أخرجه مالك في الموطأ<sup>(٧)</sup>.

قوله: (الأداء والعجز):

أما الأداء لغة فهو: الإيصال، يقال: أدى الشيء: أوصله، وأدى دينه تأدية،

(١) (٤١٤/٢) كتاب العتق، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت (٣٩٢٦، ٣٩٢٧).

(٢) (١٩٧/٣) كتاب العتق: باب ذكر الاختلاف على على في المكاتب يؤدي بعض ما عليه (١/٥٠٢٠، ٢)، (٣/٥٠٢٦)، (٤/٥٠٢٧)، (٢/٢١٨).

(٣) (٨٤٢/٢) كتاب العتق، باب المكاتب (٢٥١٩).

(٤) (٣٢٤/١٠، ٣٢٥) كتاب المكاتب: باب المكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

(٥) (٢٨١/٢).

(٦) (٣٩٨/٤).

(٧) (٧٨٧/٢) كتاب المكاتب، باب القضاء في المكاتب (١).

أى: قضاؤه. والأداء والقضاء يطلقان فى اللغة على الإتيان بالمؤقتات، كأداء صلاة الفريضة وقضائها، والإتيان بغير المؤقتات، كأداء الزكاة والأمانة، وقضاء الحقوق ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما اصطلاحًا: فهو تسليم الحق لمستحقه.

وأما العجز لغة: فهو مصدر للفعل: عجز، يقال: عجز عن الأمر، يعجز عجزًا، وعجز فلان رأى فلان: إذا نسبه إلى خلاف الحزم، كأنه نسبه إلى العجز. والعجز: الضعف، والتعجيز: التشييط<sup>(٢)</sup>. وفى المصباح: أعجزه الشيء: فاته<sup>(٣)</sup>، وفى مفردات الراغب: العجز: أصله التأخر عن الشيء، وصار فى التعارف اسما للقصور عن فعل الشيء، وهو ضد القدرة<sup>(٤)</sup>.

وأما اصطلاحًا: فهو عدم إمكان أداء ما عليه من حقوق وواجبات.

الأحكام: لا يعتق المكاتب إلا بأداء جميع الكتابة، وبه قال من الصحابة: عمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وعائشة، وأم سلمة<sup>(٥)</sup>، رضى الله عنهم.

ومن التابعين: سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، والحسن البصرى، وسليمان بن يسار، ومجاهد، والزهرى.

ومن الفقهاء: مالك، وأبو حنيفة، وسفيان الثورى، وأبو ثور، وأحمد.

وحكى عن ابن عباس أنه قال: إذا كتبت صحيفة المكاتب عتق بها، وكان غريمًا بما عليه<sup>(٦)</sup>.

وحكى عن ابن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال: إذا أدى قدر قيمته عتق وكان غريمًا بما فضل عنها<sup>(٧)</sup>.

وحكى عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - أنه قال: يعتق منه بقدر ما

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ص (١٠٠)، والتلويح على التوضيح (١/١٦٠).

(٢) ينظر: اللسان (عجز).

(٣) ينظر: المصباح المنير (عجز).

(٤) ينظر: المفردات (عجز).

(٥) ينظر: السنن الكبرى للبيهقى (١٠/٣٢٤-٣٢٥).

(٦) ينظر: السنن الكبرى للبيهقى (١٠/٣٢٦).

(٧) ينظر: السابق.

أدى، ويرق منه بقدر ما بقى<sup>(١)</sup>.

وحكى عن شريح أنه قال: إذا أدى ثلث كتابته، عتق وكان غريمًا بالباقي.  
وحكى عن عروة بن الزبير - رضى الله عنه - أنه قال: إذا أدى الشطر عتق،  
وكان غريمًا بالباقي.

وقد يستدل لهم على اختلاف أقاويلهم بحديث عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ  
قال: «يُؤَدَّى الْمُكَاتَبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَّةَ حُرٍّ وَبِقَدْرِ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَّةَ عَبْدٍ»<sup>(٢)</sup> فدل  
على أن عتقه لا يقف على أداء جميع المال.  
ودليلنا: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ قال: «الْمُكَاتَبُ  
عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ».

وهذا نص، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو -  
رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال «أَيُّمَا عَبْدٍ كُوتِبَ عَلَى مِائَةٍ أَوْ قِيَّةٍ فَأَذَاهَا إِلَّا عَشْرَةً  
أَوَاقٍ فَهُوَ عَبْدٌ» أو قال: «كُوتِبَ عَلَى مِائَةٍ دِينَارٍ فَأَذَاهَا إِلَّا عَشْرَ دَنَانِيرَ فَهُوَ عَبْدٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر السابق.

(٢) أخرجه أبو داود (٧٠٦/٤) كتاب: الديات، باب: دية المكاتب، حديث (٤٥٨٢)،  
والنسائي (٤٦/٨) كتاب: القسامة، باب: دية المكاتب، وأحمد (٩٤/١)، والطيالسى (١/  
٢٤٥ - منحة) رقم (١٢٠٩)، وابن الجارود فى المتقى رقم (٩٨٢)، والحاكم (٢١٨/٢)  
كتاب: المكاتب، باب: يؤدى المكاتب بقدر ما عتق منه، والبيهقى (٣٢٦/١٠) كتاب:  
المكاتب، باب: المكاتب يصيب حدًا أو ميراثًا.

كلهم من طريق يحيى بن أبى كثير عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: «يؤدى  
المكاتب بقدر ما أدى دية حر وبقدر ما رق منه دية عبد».

وقال الحاكم: صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى.

وأخرجه أبو داود (٧٠٦/٤) كتاب: الديات، باب: دية المكاتب، حديث (٤٥٨١)،  
والترمذى (٥٦٠/٣)، كتاب: البيوع، باب: المكاتب إذا كان عنده ما يؤدى، حديث  
(١٢٥٩)، والحاكم (٢١٨/٢ - ٢١٩) كتاب: المكاتب، باب: يؤدى المكاتب بقدر ما  
عتق منه، والبيهقى (٣٢٥/١٠) كتاب: المكاتب، باب: المكاتب يصيب حدًا أو ميراثًا  
من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به.

قال الترمذى: حديث حسن.

وقال أبو داود: ورواه وهيب عن أيوب عن عكرمة عن على عن النبى ﷺ، وأرسله  
حماد بن زيد، وإسماعيل عن أيوب عن عكرمة عن النبى ﷺ، وجعله إسماعيل بن على  
قول عكرمة. اهـ.

وقال الترمذى: رواه خالد الحذاء عن عكرمة عن على من قوله.

(٣) تقدم.

ولأن الكتابة لا تخلو إما أن يغلب فيها حكم المعاوضة، فتجرى مجرى البيع، أو يغلب فيها حكم الصفة؛ فتجرى مجرى العتق بالصفة.

فإن جرت مجرى البيع، فالبيع لا يلزم إلا بتسليم جميع ثمنه، وإن جرت مجرى العتق بالصفة لم تقع إلا بوجود جميع الصفة؛ فبطل بهذا ما قالوه.

فأما حديث عكرمة مع ضعفه، فلا حجة فيه؛ لأنه جعل ديته بقدر ما عتق منه، فلم يكن فيه دليل على قدر ما يعتق منه.

فرع: فإذا ثبت ما وصفنا أنه لا يعتق إلا بجميع الأداء، فعقد السيد الكتابة على أنه كلما أدى منها نجمًا، عتق منه بقسطه - كانت الكتابة فاسدة؛ لاقترانها بشرط ينافيها، فإن أدى المكاتب نجمًا منها عتق منه بقسطه؛ لوجود الصفة فيه، وسرى العتق إلى باقيه، ورجع السيد إلى مكاتبه، وفيما يرجع به عليه وجهان: أحدهما: يرجع عليه بجميع القيمة؛ لأن الكتابة أفضت إلى عتق جميعه، ورجع عليه بما أداه إليه.

والوجه الثاني: يرجع عليه بقيمة البعض الذى عتق منه بالصفة، ولا يرجع عليه بقيمة ما عتق بالسراية؛ لاختصاص العتق فى الكتابة بالصفة دون السراية.

فرع: لو كاتبه على دينارين: دينار يؤديه بعد شهر، ودينار يؤديه بعد شهرين، على أنه إذا أدى الدينار الأول عتق، وأدى الدينار الآخر وهو حر - قال ابن سريج: كان فيه قولان:

أحدهما: يفسد العقد؛ لأنه شرط ما ينافى مقتضاه.

والثاني: يصح؛ لأنه لو كاتبه مطلقًا، وأدى بعض المال، وأعتقه على أن يؤدي الباقي بعد عتقه - جاز، فإذا شرطه فى الابتداء وجب أن يصح؛ قاله فى (الشامل) و(البحر) وغيرهما.

فرع: قال الشافعى - رضى الله عنه - : (وإن مات وله مال حاضر وولد، مات عبدًا ولا يعتق بعد الموت).

قال الماوردى: وأصل هذه المسألة أن عقد الكتابة لازم من جهة المكاتب، فإن أراد السيد الفسخ، لم يكن له ذلك إلا بالعجز كالبيع الذى لا يفسخ بعد لزومه إلا بعيب.

وإذا أراد المكاتب الفسخ لم يملكه، ولكنه يملك الامتناع من الأداء حتى يستحق به السيد الفسخ.

وقال مالك وأبو حنيفة: عقد الكتابة لازم من جهة المكاتب كلزومها من جهة السيد، ويعبر المكاتب على الأداء إذا وجد وفاء، وإن لم يجد، فقد اختلفا في إجباره على الكسب، فقال مالك: يجبر عليه. وقال أبو حنيفة: لا يجبر عليه. واستدلا على لزومه من جهة المكاتب بأمرين:

أحدهما: أن عقد المعاوضة إذا لازم من أحد طرفيه لازم من الطرف الآخر كالبيع. والثاني: أن العوض إذا كان في مقابلة العتق، لازم؛ كما لو باع العبد على نفسه بألف لزمته الألف.

ودلينا شيثان:

أحدهما: أن المال إذا لازم صح ضمانه، وضمان مال الكتابة عن المكاتب لا يصح؛ فدل على أنه ليس بلازم.

والثاني: أن المال إذا كان في مقابلة العتق لم يلزمه بدله كما لو قال لعبده: إن دفعت إلى ألفاً فأنت حر، لم يلزمه دفع الألف.

وأما استدلالهم بلزوم الثمن في البيع، فلأن جواز ضمانه دليل على لزومه، وضمان مال الكتابة لا يصح؛ فدل على عدم لزومه.

وأما استدلالهم ببيع العبد على نفسه، فالجواب عنه ما ذكرناه من جواز ضمانه. والله أعلم بالصواب.

فرع: فإذا ثبت ما ذكرناه، ومات المكاتب قبل الأداء مات عبداً، سواء كان الباقي قليلاً أو كثيراً، ترك وفاء أو لم يترك، خلف ولداً أو لم يخلف.

وقال أبو حنيفة: إن لم يخلف وفاء مات عبداً، وإن خلف وفاء عتق بآخر أجزاء حياته، ومات حراً.

وقال مالك: إن لم يخلف ولداً مات عبداً.

وإن خلف ولداً مملوكاً ولد في كتابته من أمته، أجبر على الأداء إن خلف وفاء؛ ليعتق بأدائه؛ فيتبعه في عتقه.



وإن لم يخلف وفاء أجبر على الكسب؛ ليؤديه فيعتق به تبعاً لأبيه.  
ولو ترك المكاتب ولدين أحدهما حر والآخر مملوك، كان ميراثه لولده المملوك  
دون الحر؛ ليؤديه في كتابة أبيه؛ استدلالاً بأن ما لم يفسخ من عقود المعاوضات  
بموت أحد المتعاقدين، لم يفسخ بموت الآخر كالبيع؛ لأن من تمت به الكتابة لم  
يفسخ بموته كالسيد.

ولأن مال الكتابة متعلق بذمته في حياته؛ فوجب أن يتعلق بتركته بعد وفاته  
كالدين.

ودليلنا: هو أن العتق والإبراء يقومان في عتق المكاتب مقام الأداء، فإذا لم يعتق  
بإبرائه وعتقه بعد الموت، فأولى ألا يعتق بالأداء بعد الموت.  
وتحريره قياساً: أن ما عتق به المكاتب في حال الحياة لم يعتق به بعد الوفاة  
كالإبراء والعتق.

ولأن موت المكاتب قبل الأداء يقتضى أن يموت عبداً كالذى لم يخلف وفاء ولا  
ولداً.

ولأن عتقه بعد الموت لا يخلو إما أن يتعلق بآخر أجزاء حياته، أو يتعلق بالأداء  
بعد موته:

فإن تعلق بآخر أجزاء حياته لم يجز؛ لأنه تحرير عتق قبل وجود الأداء، وهذا لا  
يجوز في حال الحياة؛ فكان أولى ألا يجوز بعد موته.

وإن عتق بالأداء بعد الموت لم يجز؛ لأن من مات عبداً لم يعتق بعد موته كالعبد  
الخن، وكما لو لم يلفظ سيده بالعتق.

فأما الجواب عن قياسهم على البيع: فهو أنه لما لم يفسخ بعد الموت بالإعسار  
لم يفسخ باليسار، ولما انفسخت الكتابة بموت المعسر، انفسخت بموت الموسر.  
وأما قياسهم على موت السيد مع افتراقهما بما ذكرنا في اللزوم، فالجواب عنه:  
أن السيد موروث؛ فجاز أن يقوم وارثه مقامه في بقاء العقد في حقه، والمكاتب غير  
موروث؛ فانقطع بموته حكم ما لم يبرم من عقود.

وأما استدلالهم بتعلقه في ذمته كالدين، فالجواب عنه: أن المكاتب لما لم يتعلق

بتركته حق ورثته، لم يتعلق به دين كتابته؛ ألا ترى لو ترك أقل من الوفاء، لم يورث عنه، وصار إلى سيده ملكاً؟! والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فرع: وإن كاتب رجلان عبداً بينهما كتابة صحيحة، ثم أبرأ أحدهما مما عليه، أو أعتق نصيبه منه - عتق عليه، كما لو كاتب عبداً فأبرأه من مال الكتابة أو أعتقه، وهل يقوم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً؟

قال الشيخ أبو حامد: يقوم عليه قولاً واحداً، كغير المكاتب.

وقال المصنف: يجب أن يكون التقويم على قولين، كما قلنا في الشريكين إذا دبرا عبداً بينهما، ثم أعتق أحدهما نصيبه.

فإذا قلنا: يقوم عليه، فمتى يقوم عليه؟ فيه قولان:

أحدهما: يقوم عليه في الحال؛ لأن التقويم لحظ العبد، والحظ له بالتقويم في الحال لتعجل له الحرية، فقوم في الحال، كغير المكاتب.

والثاني: يؤخر التقويم إلى أن يعجز العبد؛ لأن التقويم في الحال يسقط ما ثبت للآخر من ولاء نصفه، فتأخر التقويم.

فعلى هذا: إن أدى ما بقى عليه من مال الكتابة، عتق نصيب السيد الذي لم يعتق عليه، وكان الولاء بينهما. وإن عجز، قوم نصيب الشريك الذي لم يعتق على المعتق، وعتق عليه، وكان له ولاء جميعه.

فرع: وإن كاتب رجل عبداً، ومات السيد قبل الأداء، وخلف ابنين - فإن الكتابة لا تنسخ بموت السيد؛ لأنها لازمة من جهته، فإن أدى مال الكتابة إليهما، عتق؛ لأنهما قائمان مقام الأب فيعتق بالأداء إليهما، كما يعتق بالأداء إلى الأب، ويكون الولاء لأبيهما؛ لأنه عتق بسبب منه ويستقل إليهما، فإن عجز، فسحا الكتابة وعاد رقيقاً لهما.

وإن أراد أن يؤدي مال الكتابة إلى أحدهما دون الآخر، لم يجز؛ لأن الحق لهما؛ فلا يجوز أن يفرد أحدهما بالأداء.

فإن خالف وأدى مال الكتابة إلى أحدهما، فهل يعتق نصيبه؟

قال ابن الصباغ: فيه قولان.

(١) ينظر الحاوى (١٨/١٧٩-١٨٣).

وإن أعتق أحدهما نصيبه منه، أو أبرأه مما له عليه، برئ مما له عليه، وعتق نصيبه منه، وبه قال أحمد.

وقال أبو حنيفة: لا يعتق إلا بأداء جميع مال الكتابة.

دليلنا: أنه أبرأه من جميع ما له عليه؛ فعتق نصيبه منه، كما لو كاتب عبداً له وأبرأه من مال الكتابة.

وهل يقوم عليه نصيب أخيه إن كان موسراً؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يقوم عليه؛ لأنه إذا أبرأه، عتق بحكم الكتابة، والكتابة إنما كانت من الميت؛ بدليل أن الولاء له فيه؛ فلا يجوز أن يقوم على الابن.

والثاني: يقوم عليه نصيب أخيه، وهو الأصح؛ لأن الحرية تعجلت له بإعتاق الابن أو إبرائه، فقوم عليه، كما لو كان عبد بين اثنين، فأعتق أحدهما نصيبه فيه وهو موسر.

وما ذكره الأول لا يدل على عدم التقويم؛ لأنه قد يقع العتق والولاء لشخص ويكون التقويم على غيره؛ ألا ترى أن رجلاً لو قال لأحد الشريكين في العبد: أعتق نصيبك عني على ألف، فأعتقه عنه، فإنه يعتق عن السائل نصيب المعتق، ويكون الولاء له به، ويسرى فيه العتق إلى نصيب الشريك، ويجب تقويمه على الشريك المباشر للعتق؟

فإذا قلنا: لا يقوم عليه، عتق نصيب المعتق وبقي نصيب أخيه على الكتابة، فإن أدى إليه ما يخصه من مال الكتابة، عتق، وكان ولاء جميعه للميت، ويتنقل إلى عصبته.

وإن عجز، كان للأخ الذي لم يعتق فسخ الكتابة في نصفه، فيعود رقيقاً له ويكون نصفه حراً، ولمن يكون ولاء ذلك النصف؟ فيه وجهان:

أحدهما: يكون بين الاثنين نصفين؛ لأنه عتق بالكتابة على الأب، فانتقل إليهما.

والثاني: يكون للابن الذي أعتقه أو أبرأه؛ لأنه الذي يجر العتق له.

وإذا قلنا: إنه يقوم عليه نصيب أخيه، فمتى يقوم عليه؟ اختلف أصحابنا فيه:

فقال أكثرهم: فيه قولان:

أحدهما: يقوم في الحال.

والثاني: لا يقوم إلا بعد العجز، كالتى قبلها.

وقال أبو إسحاق المروزي: يؤخر التقويم إلى أن يعجز قولاً واحداً. والفرق بينهما: أن في هذه قد ثبت الولاء للميت بحق الكتابة، فإذا قوم على الابن عاجلاً، انتقل الولاء عن الميت إليه، والملك لا يتقل فيه؛ فلم يجز نقل الولاء عنه بغير ضرورة. وفي التي قبلها إذا قوم العبد على أحد الشريكين، انتقل الملك إليه في نصيب شريكه؛ فانتقل إليه الولاء.

فإذا قلنا: يقوم في الحال، دفع إلى أخيه قيمة نصف العبد، وعق هذا النصف على الذي يقوم عليه، وكان ولاء هذا النصف له، وفي ولاء النصف الذي عتق بالإعتاق أو الإبراء الوجهان الأولان: أحدهما: أنه بين الابنين.

والثاني: أنه للذي أعتقه منهما أو أبرأه.

وإذا قلنا: لا يقوم إلا بعد العجز، نظرت:

فإن أدى المال الذي بقى عليه من مال الكتابة، قال ابن الصباغ: عتق ويكون الولاء بينهما.

وقال المحاملي: يكون ولاء هذا النصف الذي عتق بالأداء للميت، ويتقل إلى عصبته.

وفي ولاء هذا النصف الذي عتق بالإعتاق أو الإبراء الوجهان:

أحدهما: أنه بين الابنين.

والثاني: ينفرد به الابن الذي أعتقه.

وإن عجز عن أداء ما بقى عليه، فسخت الكتابة في النصف الذي للأخ الذي لم يعتق، وقوم ذلك على أخيه، وعتق عليه، وكان ولاء هذا النصف للمقوم عليه. وفي ولاء النصف الذي عتق بالإبراء الوجهان.

فرع: وإن كاتب رجلان عبداً بينهما نصفين كتابة صحيحة، فلا يجوز للمكاتب أن يدفع إلى أحدهما شيئاً من مال الكتابة حتى يدفع إلى الآخر مثله.

فإن دفع إلى أحدهما شيئاً من مال الكتابة ولم يدفع إلى الآخر مثله، فإن كان ذلك بغير إذن المولى الذي لم يدفع إليه، لم يصح قبض الذي قبض، وكان للآخر أن يأخذ من القابض نصف ما قبض. وإن كان ذلك بإذن الذي لم يقبض، فهل يصح القبض؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يصح، وبه قال أبو حنيفة، واختاره المزني؛ لأن حق الآذن إنما هو في ذمة المكاتب، وما في يد المكاتب ملك للمكاتب؛ فلا ينفذ فيه إذن السيد، فيكون كما لو دفع إليه من غير إذن.

ولأنه لو كان مع المكاتب ألف فوزن لأحدهما خمسمائة برضا الآخر، ثم هلكت الخمسمائة التي بقيت في يد المكاتب قبل أن يقبضها الآذن - لكان للآذن أن يرجع على القابض بنصف الخمسمائة التي قبض، ولو صح الإذن، لم يرجع عليه بشيء. والثاني: يصح القبض.

قال المحاملي: وهو الأشبه؛ لأن للسيد على المكاتب حقين: حقًا في ذمته، وحقًا في ماله وهو حق الحجر؛ لأن له منعه أن يخص شريكه بشيء منه، فإذا أذن له في دفعه، فقد أسقط حقه من الحجر وبقي حقه الذي في ذمته؛ فصار كرجل له في ذمة رجل دين وله رهن فأسقط حقه من الرهن، فإنه يبقى حقه من الدين.

فإذا قلنا: لا يصح القبض، قيل للمكاتب: إن كان معك من المال مثل الذي دفعت إلى القابض، فادفعه إلى الآخر، فإذا دفعه وكان تمام مال الكتابة، عتق عليهما. وإن لم يكن معه مال غير ما قد قبضه السيد الأول، كان للسيد الآذن أن يرجع على القابض بنصف ما قبضه.

فإن أدى إليهما تمام مال الكتابة، عتق عليهما. وإن عجز، فسخا الكتابة ورق لهما.

وإن قلنا: يصح القبض، عتق نصيب القابض؛ لأنه استوفى جميع ما له عليه.

وهل يقوم عليه نصيب شريكه إن كان موسرًا؟

قال المصنف: فيه قولان:

أحدهما لا يقوم عليه؛ لتقدم سببه الذي اشتركا فيه.

والثاني: يقوم عليه؛ لأنه عتق نصيبه بسبب منه.

وقال أكثر أصحابنا: يقوم عليه قولًا واحدًا.

فإذا قلنا: يقوم عليه، فمتى يقوم عليه؟ فيه قولان:

أحدهما: يقوم عليه في الحال.

والثاني: لا يقوم في الحال، بل يؤخر إلى أن يعجز فريق، أو يؤدي ما عليه

للآخر، وقد مضى توجيهاهما.

فإذا قلنا: يقوم فى الحال، فإن الكتابة تنفسخ فى النصف المتقوم؛ فيعتق جميعه على القابض، ويكون ولاء جميعه للقابض.

فإن كان فى يده مال كسبه قبل العتق، قال ابن الصباغ: كان للذى لم يقبض أن يأخذ منه بقدر ما قبضه شريكه؛ لأن كسبه قبل عتقه كان بينهما.

فإن فضل من الكسب شىء بعد ذلك، كان بين السيد الذى لم يقبض وبين المكاتب نصفين؛ لأن الكسب كان فى ملكهما، فما خص ملك القابض، انتقل إلى العبد بعتق نصفه، وما خص ملك الذى لم يقبض، كان له أخذه؛ لأن حصته منه قد عادت رقيقاً بالتقويم.

وإن قلنا: لا يقوم إلا بعد العجز، نظرت:

فإن أدى ما عليه للذى لم يقبض، عتق عليه نصفه وعلى القابض نصفه، وكان ولاؤه بينهما، وما فضل فى يد المكاتب من الكسب للمكاتب.

وإن عجز، قوم نصفه على القابض، وعتق عليه جميعه، وكان ولاؤه له، وكان للذى لم يقبض نصف ما كسبه العبد من حين عتق نصفه الأول إلى حين أن يعتق نصفه الثانى.

فإن مات المكاتب قبل الأداء والتقويم، مات ونصفه حر ونصفه مكاتب؛ فيكون لسيده الذى لم يقبض نصف ما خلفه، وفى النصف الآخر قولان:

قال فى القديم: يكون لورثته.

وقال فى الجديد: يكون لمالك نصفه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن حل عليه نجم، وعجز عن أداء المال، جاز للمولى أن يفسخ العقد؛ لأنه أسقط حقه بعوض، فإذا تعذر العوض، ووجد عين ماله - جاز له أن يفسخ ويرجع إلى عين ماله؛ كما لو باع سلعة، فأفلس المشتري بالثمن، ووجد البائع عين ماله، وإن كان معه ما يؤديه فامتنع من أدائه؛ جاز له الفسخ؛ لأن تعذر العوض بالامتناع كتعذره بالعجز؛ لأنه لا يمكن إجباره على أدائه.

وإن عجز عن بعضه، أو امتنع من أداء بعضه، جاز له أن يفسخ لأننا بينا أن العتق فى الكتابة لا يتبعض؛ فكان تعذر البعض كتعذر الجميع.

ويجوز الفسخ من غير حاكم؛ لأنه فسخ مجمع عليه؛ فلم يفتقر إلى الحاكم؛ كفسخ البيع بالعيب.

فصل: وإن حل عليه نجم، ومعه متاع، فاستنظر لبيع المتاع - وجب إنظاره؛ لأنه قادر على أخذ المال من غير إضرار، ولا يلزمه أن ينظر أكثر من ثلاثة أيام؛ لأن الثلاثة قليل، فلا ضرر عليه في الانتظار، وما زاد [عليه] كثير، وفي الانتظار إضرار. وإن طلب الإنظار لمالٍ غائب، فإن كان على مسافة لا تقصر فيها الصلاة - وجب إنظاره؛ لأنه قريب لا ضرر في إنظاره.

وإن كان على مسافة تقصر فيها الصلاة - لم يجب؛ لأنه طويل، وفي الانتظار إضرار.

وإن طلب الإنظار لاقتضاء دين، فإن كان حالا على ملىء - وجب إنظاره؛ لأنه كالعين في يد المودع، ولهذا تجب فيه الزكاة، وإن كان مؤجلاً أو على معسر - لم يجب الإنظار؛ لأن عليه إضراراً في الإنظار.

فإن حل عليه المال، وهو غائب ففيه وجهان.

أحدهما: له أن يفسخ؛ لأنه تعذر المال فجاز له الفسخ.

والثاني: ليس له أن يفسخ، بل يرجع إلى الحاكم؛ ليكتب إلى حاكم البلد الذي فيه المكاتب؛ ليطلبه، فإن عجز، أو امتنع - فسخ؛ لأنه لا يتعذر الأداء إلا بذلك، فلا يفسخ قبله.

وإن حل عليه النجم، وهو مجنون: فإن كان معه مال يسلم إلى المولى - عتق؛ لأنه قبض ما يستحقه فبرئت به ذمته، وإن لم يكن معه شيء فعجزه المولى وفسخ، ثم ظهر له مال نقض الحكم بالفسخ؛ لأننا حكمنا بالعجز في الظاهر، وقد بان خلافه، فنقض؛ كما لو حكم الحاكم ثم وجد النص بخلافه.

وإن كان قد أنفق عليه بعد الفسخ - رجع بما أنفق؛ لأنه لم يتبرع، بل أنفق على أنه عبده، فإن أفاق بعد الفسخ، وأقام البينة: أنه كان قد أدى المال - نقض الحكم بالفسخ، ولا يرجع المولى بما أنفق عليه بعد الفسخ؛ لأنه تبرع؛ لأنه أنفق وهو يعلم أنه حر.

وإن حل النجم فأحضر المال، وادعى السيد أنه حرام، ولم تكن له بينة، فالقول قول المكاتب مع يمينه؛ لأنه في يده، والظاهر: أنه له فإن حلف خير المولى بين أن يأخذه، وبين أن يبرئه منه، فإن لم يفعل قبض عنه السلطان؛ لأنه حق يدخله النيابة،

فإذا امتنع منه - قام السلطان مقامه .

(الشرح) الأحكام: ليس للسيد مطالبة المكاتب بمال الكتابة قبل حلول النجم؛ لأن الأجل جعل رفقا بالمكاتب، فلو جوزنا له مطالبته به قبل حلول النجم، سقطت فائدة الأجل .

فإذا حل أجل نجم، كان للسيد مطالبته بالنجم الذي حل، فإن دفعه إليه، فلا كلام .

وإن كان عاجزا عن أداء النجم الذي حل عليه، كان المولى بالخيار بين أن يصبر عليه ويتركه على الكتابة، وبين أن يفسخ الكتابة ويرده إلى الرق، وبه قال أبو حنيفة . وقال أبو يوسف: لا يرده إلى الرق حتى يتوالى عليه نجمان .

دليلنا: ما روى: أن ابن عمر كاتب عبدا له على ثلاثين ألفا، فقال له: أنا عاجز . فقال له: امح كتابتك . فقال: امح أنت كتابتك . ولأنه عجز عن أداء ما حل عليه؛ فكان للسيد أن يعجزه، كما لو توالى عليه نجمان .

فإن كان مع المكاتب ما يؤديه فامتنع من أدائه، جاز للمولى تعجيزه ورده إلى الرق .

وقال أبو حنيفة: ليس له تعجيزه، بل يجبره الحاكم على الأداء .

دليلنا: أنه تعذر الأداء بالامتناع من الأداء؛ فجاز له تعجيزه ورده إلى الرق، كما لو لم يكن قادرا على الأداء .

وإن عجز عن أداء بعض النجم، أو امتنع من دفع بعضه، جاز للمولى تعجيزه؛ لأن العتق لا يتبعض، فكان تعذر البعض كتعذر الجميع .

وللمولى أن يعجزه بنفسه ويرده إلى الرق من غير حاكم إذا كان المكاتب حاضرا . وقال ابن أبي ليلى: لا يكون عجزه إلا عند السلطان .

دليلنا: أنه فسخ مجمع عليه؛ فلم يفتقر إلى الحاكم، كفسخ البيع للعيب .

فرع: وإذا حل على المكاتب نجم فعجز عن أدائه، فقال السيد: قد أنظرته - جاز؛ لأن الحق في الفسخ للسيد، فجاز له تركه .

فإن بدا للسيد ألا ينظره وطالبه به، جاز، وله أن يعجزه؛ لأن الدين الحال لا يتأجل عندنا بالتأجيل .

فإن كان مع المكاتب مال من غير جنس مال الكتابة فاستنظر لبيعه بجنس مال



الكتابة، وجب على السيد إنظاره؛ لأنه قادر على أداء مال الكتابة، ولا يلزمه أن ينظره أكثر من ثلاثة أيام؛ لأن ما زاد على الثلاث كثير.

وإن طلب أن ينظره إلى أن يصل إليه ماله، فإن كان ماله منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة، وجب إنظاره؛ لأن ذلك قريب، ولا ضرر على المولى فيه. وإن كان منه على مسافة تقصر فيها الصلاة، لم يجب إنظاره؛ لأن على المولى ضرراً في ذلك.

وإن طلب الإنظار إلى أن يقتضى ديناً له على غيره، فإن كان حالاً على ملىء، وجب إنظاره؛ لأنه كالمال الذى أودعه.

وإن كان مؤجلاً، أو على معسر لم يجب إنظاره؛ لأن على المولى ضرراً في ذلك.

فرع: وإن حل عليه نجم الكتابة وهو غائب، قال ابن الصباغ: فإن كان قد سافر بغير إذن سيده، كان له أن يفسخ الكتابة. وإن سافر بإذنه، لم يكن له أن يفسخ، ولكن يرفع الأمر إلى الحاكم، ويثبت عنده حلول مال الكتابة، ويحلف إنه ما قبضه؛ ليكتب إلى الحاكم الذى فى بلده المكاتب فيعلمه بما ثبت عنده، فإذا وصل الكتاب إلى الحاكم الذى فى بلده المكاتب استدعى المكاتب، وأخبره بما كتب إليه، فإن كان المكاتب عاجزاً، كتب الحاكم المكتوب إليه إلى الحاكم الكاتب إليه بعجز المكاتب؛ ليخبر السيد بذلك؛ فيكون السيد بالخيار: بين أن يصبر، وبين أن يفسخ الكتابة.

وإن كان المكاتب قادراً على الأداء، قال له الحاكم: إما أن تخرج إلى البلد الذى فيه السيد فتؤدى إليه مال الكتابة، أو توكل من يحمل إليه المال. فإن فعل ذلك فى أول حال الإمكان عند خروج القافلة - إن كان لا يخرج إلا معها - فلا كلام. وإن أخر ذلك عن حال الإمكان ومضى زمان المسير، ثبت للسيد الخيار فى الفسخ.

وإن وكل السيد فى بلد المكاتب من يقبض منه المال، لزم المكاتب الدفع إليه، فإن امتنع المكاتب من الدفع إليه، ثبت للسيد الخيار فى فسخ الكتابة.

وإن أمر الوكيل بالفسخ عند تعذر القبض، جاز للوكيل الفسخ.

إذا ثبت هذا: فنقل المزنى: أن السيد ليس له أن يفسخ حتى تمضى مدة المسير، وسواء كان وكل أو لم يوكل.

ونقل الربيع: أنه إذا كان للسيد وكيل، لم تعتبر مدة المسير.  
قال أصحابنا: المذهب ما نقله الربيع، وما نقله المزني في هذا خطأ، هكذا ذكر  
أكثر أصحابنا.

وحكى المصنف وجهًا آخر: أن نجم الكتابة إذا حل والمكاتب غائب، كان  
للسيد أن يفسخ الكتابة من غير أن يكتب إلى الحاكم الذي في بلده المكاتب؛ لأنه  
تعذر عليه المال؛ فجاز له الفسخ.

فرع: وإن كاتب عبدًا ثم جن العبد، لم تنفسخ الكتابة بجنونه؛ لأنها لازمة من  
أحد الطرفين، فلم تنفسخ بالجنون كالرهن، وإنما يفسخ بالجنون ما كان جائزًا من  
أحد الطرفين: كالوكالة والشركة وما أشبههما.

ولأنه عتق معلق بصفة؛ فلم يبطل بالجنون، كما لو قال: إن دخلت الدار فأنت  
حر.

إذا ثبت هذا: فإن حل عليه النجم قبل الإفاقة، كان للسيد أن يثبت عند الحاكم  
الكتابة بالبينة، ويحلف مع بيته إنه لم يقبض مال الكتابة، فإذا أقام البينة وحلف  
معها، بحث الحاكم عن مال المكاتب، فإن وجد له مالا، سلمه إلى المولى وعتق  
عليه.

وإن سلم المعجون المال إلى السيد، عتق؛ لأنه قبض ما يستحقه، فبرئت به  
ذمته.

وإن لم يجد الحاكم للمكاتب مالا، مكن المولى من فسخ الكتابة، فإذا فسخ  
الكتابة، عاد رقيقًا له، ولزمه الإنفاق عليه؛ لأنه عاد قنًا له.

فإن بان للمكاتب بعد ذلك مال يفي بمال الكتابة، بطل فسخ السيد؛ لأنه بان أن  
الباطن بخلاف ما حكم به، فهو كما لو حكم الحاكم بالاجتهاد ثم بان أن النص  
بخلافه. ويجب عليه أن يرد على السيد ما أنفق عليه بعد الفسخ؛ لأنه بان أنه لم  
يكن مستحقًا للنفقة عليه.

وإن أفاق المكاتب ثم أقام البينة أنه كان قد أدى إلى السيد مال الكتابة، بطل  
الفسخ، ولا يرد على السيد ما أنفق عليه بعد الفسخ؛ لأنه أنفق عليه مع علمه  
بحريته، فالظاهر أنه متطوع به.

وإن كاتب عبده ثم أسر المشركون العبد وحبسوه مدة وتخلص من أيديهم، وحل

عليه نجم الكتابة، فإن قلنا: لا يجب على السيد تخليته في مثل تلك المدة التي حبسه فيها المشركون - فله مطالبة بما حل عليه، فإن كان عاجزاً عن أدائه، كان له تعجيزه.

وإن قلنا: يجب عليه تخليته مثل تلك المدة، فليس له مطالبة حتى تمضي عليه مثل تلك المدة التي حبس فيها بعد حلول النجم، ثم له مطالبة بعد ذلك بما حل عليه، فإن كان عاجزاً، كان له تعجيزه.

وإن كان العبد حل عليه النجم وهو في أيدي المشركين، فإن قلنا: يلزمه تخليته بعد أن يتخلص منهم مثل المدة التي حبس فيها - فليس للسيد هاهنا تعجيزه؛ لأنه يلزمه تخليته مثل المدة بعد أن يتخلص منهم.

وإن قلنا: لا يلزمه تخليته بعد التخلص، فله أن يعجزه ويفسخ الكتابة؛ لأنه قد تعذر الأداء من جهته، وهل له أن يفسخ بنفسه؟ فيه وجهان:

أحدهما: له أن يفسخ الكتابة بنفسه؛ كما لو كان في دار الإسلام وتعذر الأداء من جهته.

والثاني: لا يجوز له ذلك بنفسه حتى يرفع الأمر إلى الحاكم؛ لينظر الحاكم هل له مال أم لا؛ لأن العبد إذا كان في دار الإسلام وعجز فقد عرف العجز من جهته؛ فكان للسيد أن يفسخ.

وإذا كان في دار الشرك، لم يعلم العجز من جهته، وإنما يعلم من طريق الظاهر، وقد يجوز أن يكون له مال في الباطن؛ فلم يجز له الفسخ قبل البحث عنه.

فإن قلنا: يجوز له الفسخ بنفسه، ففسخ، أو قلنا: لا يجوز له إلا عند الحاكم، فبحث الحاكم عن ماله فلم يجد له مالاً، فأذن له ففسخ، ثم تخلص العبد وأظهر له مالاً - حكم ببطلان الفسخ؛ لأننا إنما جوزنا له الفسخ ظناً منا أنه لا مال له، فإذا بان أن له مالاً لم يصح الفسخ.

مسألة: إذا جاء المكاتب بمال الكتابة إلى السيد قبل حلول النجم، فإن قبله السيد منه، صح القبض، وبرئ منه المكاتب.

وإن امتنع السيد من قبضه، نظر فيه:

فإن كان مما يخاف عليه التلف أو التغير إلى وقت حلول النجم، كالأشياء الرطبة

وما أشبه ذلك، لم يلزمه قبوله؛ لأن ربما يتلف قبل المحل، ففاته المقصود.  
 وإن كان مما لا يتلف بنفسه ولكن عليه مئونة في حفظه إلى وقت حلول النجم  
 كالطعام الكثير والثياب والأخشاب وما أشبهها - لم يجبر على قبوله؛ لأن عليه  
 ضررًا في مئونة حفظه إلى وقت حلول النجم.  
 وإن كان حيوانًا، لم يجبر على قبوله أيضًا؛ لأنه يخاف عليه التلف، ويلزمه مئونة  
 في حفظه.

وإن كان مما لا يخاف عليه التلف بنفسه، ولا عليه مئونة في حفظه كالدرهم  
 والدنانير والرصاص والصفير والنحاس، فإن كان البلد وقت عقد الكتابة آمنًا، لم  
 يلزمه قبوله؛ لأنه ربما يتلف إلى وقت حلول النجم.  
 وإن كان البلد عند وقت عقد الكتابة خائفًا، ففيه وجهان:  
 أحدهما: يلزمه قبوله؛ لأن حالة العقد وحالة القبض سواء فأشبهه إذا كانا آمنين.  
 والثاني: لا يلزمه قبوله، وهو الأصح؛ لأن الاعتبار بحال حلول النجم، وربما  
 زال الخوف ذلك الوقت.

وكل موضع قلنا: يلزمه قبوله، فإن قبله، فلا كلام، وإن لم يقبله، دفعه المكاتب  
 إلى الحاكم وبرئ؛ لما روى سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه: أن امرأة اشترته  
 وكاتبته على أربعين ألفًا، فأدى عامة المال، ثم أتاها ببقيته، فقالت: والله حتى تأتى  
 به سنة بعد سنة وشهرًا بعد شهر، فأتى بالمال إلى عمر - رضى الله عنه - فأخبره  
 بذلك، فقال: ضعه في بيت المال، ثم أرسل إليها عمر: أنه أخذ المال وجعله في  
 بيت المال، وقال لها: قد عتق أبو سعيد، فإن اخترت أخذه شهرًا بعد شهر وسنة بعد  
 سنة، فافعلي، فأرسلت، فأخذت المال.

ولأن الأجل حق لمن عليه الدين، فإذا عجل الدين، فقد رضى بإسقاط حقه من  
 الأجل، فأجبر من له الدين على أخذه.

مسألة: قال في (الأم): وإن كاتب رجل عبدًا له على مال ببلد، ثم لقيه ببلد آخر،  
 فأعطاه العبد إياه: فإن كان مما لحمله مئونة: كالحبوب، والحديد، والرصاص، لم  
 يجبر على قبوله؛ لأن عليه ضررًا بمئونة حمله. وإن كان مما ليس بحمله مئونة  
 كالدرهم والدنانير، فإن كان الطريق مخوفًا، لم يلزمه قبوله؛ لأنه يخاف عليه  
 التلف. وإن كان الطريق آمنًا، لزمه قبوله؛ لأنه لا غرض له في تأخيره.

مسألة: وإن كاتبه على ألف في نجمين إلى أجلين، فجاءه بخمسائة قبل المحل، ثم قال له: خذ هذه على أن تبرئني من الأخرى، ففعل. أو قال له السيد: عجل لى خمسائة حتى أبرئك من الباقي، أو صالحني على خمسائة معجلة - لم يصح القبض ولا الصلح ولا الإبراء، ولا يعتق العبد بذلك. وبه قال أبو يوسف وزفر. وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : يجوز استحساناً، وبه قال أحمد.

دليلنا: أن هذا يضارع ربا الجاهلية؛ فإن الرجل منهم كان إذا حل دينه يقول لمن عليه الدين: تقضى أو تزيد؟ فإن قضا، وإلا زاده في الدين، وزاده في الأجل. وهذا مشبه بذلك؛ لأنه ينقصه من الحق؛ لينقصه من الأجل، فلم يصح.

وإن لم يشترط عليه الإبراء، ولكن عجل له خمسائة وسأله إبراءه من الباقي فأبرأه - صح؛ لأن الإبراء لم يكن عوضاً عن التعجيل.

إذا ثبت هذا: فإن المزني قال: قال الشافعي - رحمه الله - : وضع وتعجيل لا يجوز.

وقال في موضع آخر: وضع وتعجيل يجوز.

قال أصحابنا: ليست على قولين، وإنما هي على حالين:

فالموضع الذي قال: (لا يجوز) أراد: إذا كان بشرط البراءة.

والموضع الذي قال: (يجوز) أراد: إذا عجل بغير شرط البراءة.

فرع: إذا دفع المكاتب مال نجم من كتابته إلى سيده، فقال السيد: هو حرام؛ لأنه من غصب، أو ربا، وقال المكاتب: بل هو مالي، وحلال لى - فالقول قول المكاتب مع يمينه دون السيد؛ لأن ظاهره يدل على ثبوت ملكه، ويحلف عليه؛ لإمكان ما قاله السيد، وهو في يمينه مخير بين أن يحلف بالله: إن هذا المال ليس بحرام ولا مغصوب، وبين أن يحلف: إنه ملكه، فإذا حلف قيل للسيد: إما أن تقبضه، أو تبرئه منه.

فإن قيل: أفليس المفلس إذا حلف على مال ادعاه، فأكذبه فيه بعض غرمائه، وحكم له بالمال - فإنه يقسمه بين من صدقه من غرمائه، ولم يكن لمن أكذبه فيه حق؛ لاعترافه بتحريمه، فهلا كان سيد المكاتب كذلك؟

قيل: الفرق بينهما: أن المفلس لا يستضر بامتناع بعض غرمائه من أخذه؛ لأنه يقدر على دفعه إلى غيره، والمكاتب يستضر بامتناع سيده من أخذه؛ لأنه لا يقدر

على دفعه إلى غيره؛ فلذلك أجبر السيد على أخذه، وإن لم يجبر غريم المفلس. ومثال المكاتب من المفلس: ألا يكون له إلا غريم واحد قد اعترف بتحريمه، فيجبر على أخذه، أو إبرائه؛ لأنه يستضر في الغريم الواحد بترك أخذه كالمكاتب؛ فصارا سواء.

فإذا ثبت أن السيد يجبر على أخذه فلا يخلو حاله فيه من ثلاثة أحوال: إما أن يأخذه، وإما أن يبرئه، وإما أن يمتنع من الأخذ والإبراء.

فإن أخذ منه المال برئ المكاتب منه، فإن كان من آخر نجومه عتق به، وإن كان من تضاعيفها كان عتقه معلقاً بأداء ما بقى، فإذا صار المال في يد السيد، نظر فيما ادعاه من تحريمه: فإن لم يسم مستحقه، كان مقراً في يده على مستحقه، ولا يجعل ملكاً له، وإن لم ينزع من يده.

وإن سمي مستحقه فقال: هو مغضوب من زيد، لزمه بعد أخذه أن يرده على زيد؛ لاعترافه له بما صار في يده.

ولأنه سمي فصار كرجل أقر بدار في يد أبيه أنها غضب، ثم مات أبوه فصارت الدار إليه، لزمه ردها على من اعترف بغضبها منه.

فإن قيل: لو أفلس لو رهن رجل عبداً، فادعيت على العبد جناية صدق عليها المرتهن وكذب الراهن، فأحلف الراهن عليها وبيع العبد، ثم دفع ثمنه إلى المرتهن - لم يلزمه دفعه إلى من صدقه على دعوى الجناية، فهلا كان في سيد المكاتب كذلك؟

قيل: لأن حق المغضوب منه يتعين في مال الكتابة؛ فلزم السيد رده عليه، ولا يتعين في ثمن العبد الجانى؛ فلم يلزم المرتهن رده عليه.

وإن لم يقبض السيد ذلك، ولكن أبرأ منه، جاز أن يكون السيد شاهداً على مكاتبه بعضه، ولو لم يبرئه لم تجز شهادته عليه؛ لأنه يدفع بها قبل الإبراء ضرراً، ولا يدفع بها بعده ضرراً، وتجاوز هذه الشهادة إذا سمي المغضوب منه، ولا تجوز إن لم يسمه ولا يمنع المكاتب من التصرف فيه إذا لم تجز الشهادة.

وإن لم يقبض السيد ذلك منه ولا أبرأه، فللمكاتب أن يستعدي الحاكم على سيده حتى يأمره بأحد الأمرين من قبض أو إبراء، فإن أقام على امتناعه ناب الحاكم عنه في

القبض دون الإبراء؛ لأن الإبراء إسقاط، والقبض استيفاء.

فإذا قبضه الحاكم، نظر: فإن كان السيد قد سمى المغصوب منه، سلمه الحاكم إليه إذا طالبه به، وإن لم يسمه استبقاه الحاكم في يده، أو في يد أمين من أمنائه، فإن جاء مدعيه ببينة أقامها على غضبه منه، أو على أنه ملك له، سلمه إليه.

وإن جاء السيد مطالبًا بإقراره في يده، لم يدفعه الحاكم إليه؛ لأنه لو كان في قبضته لم ينتزعه منه إلا مالكة، وإذا صار في يد الحاكم لم يدفعه إلا إلى مالكة، وقد أقر أنه لا ملك له فيه فأخذ بإقراره في حق نفسه، وإن لم يؤخذ به في حق غيره<sup>(١)</sup>. قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن قبض المال وعق، ثم وجد به عيبًا؛ فله أن يرد ويطالب بالبدل.

فإن رضى به؛ استقر العتق؛ لأنه برئت ذمة العبد.

وإن رده، ارتفع العتق؛ لأنه يستقر باستقرار الأداء، وقد ارتفع الأداء بالرد، فارتفع العتق.

وإن وجد به العيب، وقد حدث به عنده عيب - ثبت له الأرض، فإن دفع الأرض استقر العتق، وإن لم يدفع ارتفع العتق؛ لأنه لم يتم براءة الذمة من المال. وإن كاتبه على خدمة شهر، ودينار، ثم مرض - بطلت الكتابة في قدر الخدمة، وفي الباقي طريقان:

أحدهما: أنه على قولين.

والثاني: أنه لا يبطل قولًا واحدًا؛ بناءً على الطريقين فيمن ابتاع عيين ثم تلفت إحدهما قبل القبض.

فصل: فإن أدى المال وعق ثم خرج المال مستحقًا، بطل الحكم بعقه؛ لأن العتق يقع بالأداء، وقد بان أنه لم يؤد.

وإن كان الاستحقاق بعد موت المكاتب، كان ما ترك للمولى دون الورثة؛ لأننا قد حكمنا بأنه مات رقيقًا.

(الشرح) الأحكام: إن دفع المكاتب إلى المولى المال وحكم بعقه، ثم بان أن المال معيب - نظرت:

(١) ينظر الحاوي (١٨/١٨٣-١٨٤).

فإن بان أن المال الذى دفعه من غير جنس مال الكتابة، بأن كاتبه على دراهم فدفع إليه دراهم وبان أنها رصاص أو نحاس - حكمنا ببطالان القبض، وأن العبد باق على الكتابة.

وإن بان أنها مضطربة السكة، أو كان مال الكتابة عرضاً فبان أنه معيب - ثبت للمولى الخيار: بين الإمساك والرد، فإن اختار إمساكه، استقر العتق، ومتى وقع العتق؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى فى (العدة): أحدهما: حين القبض.

والثانى: حين الرضا بالعيب.

فإن قيل: إذا أعطاه معيياً، فلم يعطه جميع ما وقع على العقد؛ فكان ينبغى ألا يعتق، كما لو كاتبه على عشرة فأعطاه تسعة.

قلنا: إذا أمسك المعيب، فقد رضى بإسقاط حقه منه؛ فجرى مجرى ما لو أبرأه مما بقى من مال الكتابة.

وإن اختار رده، فرده، كان له ذلك، وبطل ما كنا حكمنا به من العتق.

وقال أحمد: لا يبطل العتق.

دليلنا: أن الكتابة عقد معاوضة يلحقه الفسخ؛ فوجب أن يفسخ بوجود العيب، كالبيع، وفيه احتراز من الخلع؛ لأنه لا يلحقه الفسخ.

وإن وجد العيب وقد تلف العوض عنده، أو حدث عنده عيب آخر، ثبت له الأرش؛ لأنه قد تعذر رد العوض الذى قبضه. فإن دفع المكاتب الأرش، استقر العتق. وإن لم يدفعه، ارتفع العتق، وثبت للمولى الخيار فى فسخ الكتابة.

وإذا أراد الرجوع بالأرش، وكان العوض ثوباً، فوجد به عيباً ينقص عشر قيمته، وقد تلف الثوب عنده - قال الطبرى: اختلف أصحابنا فى كيفية الرجوع بالأرش: فقال أبو حامد: يرجع بعشر قيمة الثوب.

وقال القفال: هذا غلط؛ بل يرجع بما يقابله من عوضه، وعوضه رقبته، وهى فائتة بالعتق؛ فيرجع بعشر قيمة الرقبة، كما لو اطلع على عيب فى المسلم فيه بعد فواته، وكان ينقص عشر قيمته - فإنه يرجع بعشر رأس مال السلم.

فروع: وإن كاتب عبده على خدمة شهر ودينار، فمرض العبد فى الشهر أو فى



بعضه - فنص الشافعى فى (الأم): أن الكتابة تبطل، واختلف أصحابنا فيه: فمنهم من قال: هى على طريقين؛ كما لو اشترى عبيدين، فتلّف أحدهما قبل القبض:

أحد الطريقين: أنها على قولين:

أحدهما: تبطل.

والثانى: لا تبطل.

والطريق الثانى: لا تبطل قولاً واحداً.

وقال القاضى أبو الطيب: تبطل الكتابة هاهنا قولاً واحداً على ما نص عليه؛ لأن عقد الكتابة لا يقع على بعض العبد، فإذا انسخ العقد فى بعضه، انسخ فى جميعه. فصل: قال الشافعى - رضى الله عنه - : (ولو دفع الكتابة وكانت عرضاً بصفة فقبضه وعق ثم استحق، قيل له: إن أديت مكانك وإلا رقت).

قال الماوردى: وهذا صحيح إذا كانت الكتابة على عرض موصوف، فأداه المكاتب، وعق به فى الظاهر، واستحق من يد السيد، بطل ما حكم به من العتق؛ لأن من صفة العرض فى الكتابة أن يستحقه السيد ملكاً، والمستحق لا يملكه السيد، فلم تكمل فيه صفة العتق؛ فلذلك لم يقع به العتق، كمن علق عتقه بصفتين لم يعتق بوجود إحدى الصفتين، وإذا كان كذلك صار المكاتب باستحقاق العرض راجعاً إلى الكتابة لا إلى الرق.

ومعنى قول الشافعى: (قيل له: إن أديت مكانك وإلا رقت) يعنى: وإلا عجزتْكَ، فرقت؛ لأنه لا يعود إلى الرق إلا بالتعجيز دون الاستحقاق، وإنما يعود إلى الكتابة بالاستحقاق، فإذا أدى لوقته مثل ذلك العرض عتق به حيثئذ، وإن لم يؤده كان السيد بالخيار بين إنظاره وبين تعجيزه واسترقاقه.

فروع: ولو كان السيد قد استهلك العرض قبل استحقاقه من يده، لزمه غرمه لمستحقه، وكان المستحق بالخيار فى الرجوع به على من شاء من السيد أو المكاتب، فإن رجع به على السيد فأغرمه إياه، بطل به عتق المكاتب، سواء كان غرمه مثلاً أو قيمة، وإن رجع به على المكاتب فأغرمه، فإن كان مثلاً - لأن العرض كان ذا مثل - عتق به المكاتب؛ لأنه يستحق الرجوع بغرمه على السيد، فصار الغرم والأداء المستحق عليه أداء إليه، وإن كان ما غرمه المكاتب قيمة - لأن العرض لا

مثل له - لم يعتق به المكاتب؛ لأن القيمة وإن استحق الرجوع بها على السيد، ليست من جنس الكتابة، فلم يعتق بها، ولم تصر قصاصاً مع اختلاف الجنسين، ورجع على سيده بالقيمة، ورجع السيد عليه بالعرض، فإن تبارءا عن تراض وقع العتق حيثئذ بالإبراء.

فرع: وإذا قال السيد لعبده: إن دفعت إليّ هذا الثوب بعينه فأنت حر، فدفعه إليه، وكان مغصوباً - قال الشافعي في (الأم): لم يعتق به، وحمله على الكتابة، وإن لم تكن كتابة. وقال في الخلع: إذا قال لزوجته: إذا دفعت إليّ هذا الثوب بعينه، فأنت طالق، فدفعته إليه، وكان مغصوباً - طلقت.

واختلف أصحابنا، فكان بعضهم ينقل جواب كل واحدة من المسألتين إلى الأخرى، ويخرجها على قولين:

أحدهما: وقوع العتق والطلاق، على ما نص عليه في الخلع.

والثاني: لا يقع العتق، ولا الطلاق، على ما نص عليه في العتق.

وقال آخرون منهم: بل جوابه في الموضعين على ظاهره: يقع الطلاق بالمعين إذا استحق، ولا يقع به العتق.

والفرق بينهما: أن للزوجة مدخلاً في رفع النكاح بالفسخ؛ فكان رفعه بالطلاق أوسع حكماً، وليس للعبد مدخل في رفع رقه، فكان العتق أضيق حكماً.

قال الماوردي: والذي أراه: أن العتق يقع بالمستحق إذا كان معيناً كما يقع به الطلاق؛ لأن المذهب فيها مع التعيين حكم الصفة<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: فإن باع المولى ما في ذمة المكاتب، وقلنا: إنه لا يصح فقبضه المشتري - فقد قال في موضع: يعتق، وقال في موضع: لا يعتق، واختلف أصحابنا فيه:

فقال أبو العباس: فيه قولان:

أحدهما: يعتق؛ لأنه قبضه بإذنه، فأشبهه إذا دفعه إلى وكيله.

والثاني - وهو الصحيح - : أنه لا يعتق؛ لأنه لم يقبضه للمولى، وإنما قبضه لنفسه، ولم يصح قبضه لنفسه؛ لأنه لم يستحقه فصار كما لو لم يؤخذ.

(١) ينظر: الحاوي (١٨/٢٩٩-٣٠١).

وقال أبو إسحاق: هي على اختلاف حالين: فالذى قال: يعتق إذا أمره المكاتب بالدفع إليه؛ لأنه قبضه بإذنه، والذى قال: لا يعتق إذا لم يأمره بالدفع إليه؛ لأنه لم يأخذه بإذنه وإنما أخذه بما تضمنه البيع من الإذن، والبيع باطل، فبطل ما تضمنه. فصل: إذا اجتمع على المكاتب دين الكتابة، ودين المعاملة، وأرش الجناية، وضاق ما فى يده عن الجميع - قدم دين المعاملة؛ لأنه يختص بما فى يده، والسيد والمجنى عليه يرجعان إلى الرقبة فإن فضل عن الدين شيء، قدم حق المجنى عليه؛ لأن حقه يقدم على حق المالك فى العبد القن، فكذا فى المكاتب. وإن لم يكن له شيء، فأراد صاحب الدين تعجيزه - لم يكن له ذلك؛ لأن حقه فى الذمة فلا فائدة فى تعجيزه، بل تركه على الكتابة أنفع له؛ لأنه ربما كسب ما يعطيه وإذا عجزه بقى حقه فى الذمة إلى أن يعتق.

فإن أراد المولى أو المجنى عليه تعجيزه - كان له ذلك؛ لأن المولى يرجع بالتعجيز إلى رقبته، والمجنى عليه يبيعه فى الجناية، فإن عجزه المولى انفسخت الكتابة وسقط دينه، وهو بالخيار بين أن يسلمه للبيع فى الجناية، وبين أن يفديه. فإن عجزه المجنى عليه، نظرت: فإن كان الأرش يحيط بالثمن - بيع وقضى حقه.

وإن كان دون الثمن - بيع منه ما يقضى منه الأرش، وبقي الباقي على الكتابة. وإن أدى كتابةً باقيةً - عتق.

وهل يقوم الباقي عليه [أى المولى] إن كان موسراً؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يقوم؛ لأنه وجد سبب العتق قبل التبعض.

والثانى: يقوم عليه؛ لأن اختياره للإنظار كابتداء العتق.

(الشرح) الأحكام: قال الشافعى - رحمه الله - : ويبيع نجومه مفسوخ. فإن

أدى إلى المشتري كتابته بإذن سيده - عتق؛ كما يؤدى إلى وكيله فيعتق.

وجملة ذلك: أن السيد إذا باع مال الكتابة فى ذمة المكاتب، فهل يصح بيعه؟ فيه

طريقان مضى ذكرهما فى البيوع.

فإذا قلنا: لا يصح البيع، فليس للمشتري أن يطالبه بالأداء، ولا للمكاتب أن

يؤدى إليه؛ لأنه لا يملك ذلك المال.

فإن خالف ودفع المال للمشتري، فهل يعتق؟

نص الشافعى فى موضع : أنه يعتق ، ونص فى موضع آخر : أنه لا يعتق ، واختلف أصحابنا فيها :

فقال أبو إسحاق : ليست على قولين ، وإنما هى على اختلاف حالين :  
فحيث قال : ( لا يعتق ) أراد : إذا كان السيد قد أذن للمشتري بقبض المال بصريح الإذن ؛ ألا ترى أن الشافعى - رحمه الله - قال ها هنا : ( فإن أدى إلى المشتري كتابته بإذن سيده ، عتق ؛ لأنه يصير وكيلاً له فى القبض ) ؟ !  
وحيث قال : ( لا يعتق ) أراد : إذا لم يصرخ له بالإذن ، وإنما قبضه بمقتضى العقد ، والعقد فاسد ، ففسد مقتضاه .

قال المحاملى : وهذه طريقة صالحة .

وقال أبو العباس وغيره : هى على قولين ، وهو اختيار ابن الصباغ :  
أحدهما : يعتق ؛ لأن بيعها منه يتضمن الإذن له فى القبض ، فأشبهه وكيله .  
والثانى : لا يعتق - وهو الأصح - لأن المشتري قبض المال لنفسه لا للسيد ، وإنما قبضه بمقتضى البيع ، والبيع فاسد ؛ فكان القبض فاسداً .  
فإن قلنا : إنه يعتق ، فقد برئ المكاتب من المال ، وليس للسيد مطالبته بالمال ، وإنما يطالب السيد المشتري ؛ لأنه كالوكيل له ، وللمشتري أن يطالبه بالثمن إن كان قد دفعه إليه .

فإن قلنا : إن المكاتب لا يعتق وهو باق على الكتابة ، فللمولى أن يرجع على المكاتب بمال الكتابة ، وللمكاتب أن يرجع على المشتري بما قبض منه ، وللمشتري أن يرجع على المولى بما دفع إليه من الثمن .

فصل : إذا اجتمع على المكاتب دين الكتابة ، وأرش الجناية ، ودين المعاملة ، وعوض القرض ، فإن كان فى يده مال يفى بها - فليس للحاكم أن يحجر عليه ؛ لأن ماله يفى بدينه .

فإن كانت الديون كلها جالة ، فللمكاتب أن يقضى من شاء منهم أولاً ، كالحرة . وإن كان بعضها حالاً وبعضها مؤجلاً ، فإن قضى الحال منها ، صح ، وإن أراد أن يعجل المؤجل ، فإن كان المؤجل لغير السيد ، لم يصح قضاؤه قبل حلوله بغير إذن سيده ؛ لأن ذلك تبرع ، فإن أذن له سيده فى تعجيله ، فهو كما لو وهب بإذنه . وإن كان المؤجل لسيدة وأراد تعجيله له ، فهو كما لو وهب لسيدة مالاً ، على ما مضى .

فإذا قضى دين المعاملة وعوض القرض، بقى مال الكتابة وأرش الجناية، وإن قضى دين الكتابة أولاً، عتق بالأداء، وبقي دين المعاملة وأرش الجناية فى ذمته. فإن قيل: هلا قلت: إنه لا يعتق بالأداء قبل أن يؤدى أرش الجناية، كما قلت فى عتق الجانى فى أحد القولين؟

قلنا: فالجواب: أن العتق هاهنا وقع بالصفة السابقة للجناية؛ فلم تكن الجناية مانعة منه؛ ألا ترى أنه لو قال لعبده: إذا دخلت الدار فأنت حر، ثم جنى، ثم دخل الدار، فإنه يعتق بالصفة السابقة، ولا يمنع منه أرش الجناية المتعلق بربقته؟! فكذلك هذا مثله.

وإن كان ماله لا يفى بديونه، وسأل غرماؤه الحاكم الحجر عليه، نظرت: فإن سأل المولى أن يحجر عليه لأجل مال الكتابة، لم يحجر عليه بسؤاله؛ لأن دينه غير مستقر؛ لأن للعبد أن يسقطه بالعجز.

وإن سأل من له دين معاملة أو عوض قرض أو أرش جناية أن يحجر عليه لأجل ديونهم - حجر عليه؛ لأنه ليس بأولى من الحر؛ فإذا جاز الحجر على الحر - لما عليه من الدين - فالمكاتب أولى.

فإذا حجر عليه، وكانت ديونهم كلها حالة أو بعضها مؤجلاً، وقلنا: يحل المؤجل بالحجر - فنقل المبنى: أن الحاكم إذا أوقف ماله، أدى إلى سيده وإلى الناس ديونهم شراً. يريد: سواء.

واختلف أصحابنا فى ذلك: فحمل أبو إسحاق المروزي كلام الشافعى على ظاهره، وقال: يساوى بين السيد وبين سائر الغرماء، ويقسط ماله بينهم على قدر ديونهم؛ لأن الحر إذا حجر عليه، قسم ماله بين غرمائه على قدر ديونهم؛ فكذلك المكاتب.

وقال سائر أصحابنا: لا يساوى بينهم، وهو الصحيح، بل يقدم دين المعاملة وبذل القرض على أرش الجناية ومال الكتابة؛ لأن دينهما يختص بما فى يده، والمجنى عليه والسيد يرجعان إلى الرقبة. فإن لم يف ماله بدين المعاملة وبذل القرض، قسم بينهما على قدرهما وإن بقى من ماله شيء بعدهما، قدم أرش الجناية على مال الكتابة؛ لأنه مستقر ودين الكتابة غير مستقر.

وتأولوا كلام الشافعى تأويلين:

أحدهما: أنه أراد: إذا كان ماله يفي بدينه، وإنما حجر عليه الحاكم؛ لأنه خاف إفلاسه، فيسوى بينهم حيثنذ في القسمة.

والثاني: أنه أراد: إذا رضى غرماؤه بأن يسوى بينهم في القسمة. فإن مات المكاتب قبل قسمة ماله، سقط عنه مال الكتابة؛ لأنها انفسخت بموته، وسقط أرش الجناية؛ لأنه تعلق برقبته وقد فاتت، ولأنه تعلق بماله بحكم الكتابة وقد انفسخت الكتابة؛ فلم يبق لها محل، ويبقى دين المعاملة وبدل القرض فيتقاسمان ما كان في يده، فإن وفى ماله بهما، فلا كلام، وإن لم يف ماله بهما، قسط ماله بينهما على قدرهما، وإن بقى من ماله شيء بعدهما، كان لسيده بحكم الملك لا بحكم الكتابة. هذا نقل أصحابنا البغداديين.

وقال المسعودى: فيه وجهان:

أحدهما: يقدم دين المعاملة والقرض على أرش الجناية بعد موته؛ لما ذكرناه. والثاني: يسوى بين الجميع؛ لأنه لا محل للجناية بعد موته إلا بماله.

وأما إذا لم يكن فى يد المكاتب مال، فإن اختار أصحاب الديون إنظاره إلى أن يكتسب - جاز، وإن لم يختاروا إنظاره، وأرادوا تعجيله، نظرت:

فإن طلب من له دين المعاملة وبدل القرض تعجيله ورده إلى الرق، لم يكن لهما ذلك؛ لأنه لا فائدة لهما فى ذلك؛ لأن حقهما متعلق بما فى يده لا فى رقبته، بل الحظ لهما فى تركه على الكتابة؛ لجواز أن يكتسب مالاً، فيقضى دينهما منه.

وإن أراد المولى تعجيله ورده إلى الرق لما عليه له من مال الكتابة، كان له ذلك، فإن عجزه، انفسخت الكتابة، وسقط دين المعاملة وبدل القرض، وتعلق برقبته أرش الجناية.

فإن اختار السيد تسليمه للبيع، بيع فى الجناية، وإن اختار أن يفديه، كان له ذلك. وبكم يفديه؟ على قولين:

أحدهما: بأقل الأمرين من قيمته أو أرش الجناية.

والثاني: بأرش الجناية بالغاً ما بلغ.

وإن أراد المعنى عليه تعجيله، كان له ذلك، ولكن ليس له أن يفسخ الكتابة بنفسه؛ بل يرفع الأمر إلى الحاكم ليفسخ الكتابة ويبيعه بأرش الجناية، إلا أن يختار السيد أن يقيه على الكتابة ويفديه، فله ذلك. وبكم يفديه؟ على القولين.

وإذا عجزه المجنى عليه، فإن كان الأرش يحيط بالثمن، بيع جميعه، وقضى حق المجنى عليه، وإن كان الأرش دون الثمن، بيع منه بقدر ما يقضى به الأرش، وبقي الباقي على الكتابة، فإذا أدى كتابة باقيه، عتق. وهل يقوم الباقي على المولى إن كان موسراً؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يقوم؛ لأنه وجد سبب العتق قبل التبعض.  
والثاني: يقوم عليه؛ لأن اختياره للإنتظار كابتداء العتق.

\* \* \*

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب الكتابة الفاسدة

إذا كاتب على عوضٍ محرم، أو شرطٍ باطلٍ؛ فللسيد أن يرجع فيها؛ لأنه دخل على أن يسلم له ما شرط، ولم يسلم؛ فثبت له الرجوع، وله أن يفسخ بنفسه؛ لأنه مجمع عليه.

وإن مات المولى، أو جن، أو حجر عليه، بطل العقد؛ لأنه غير لازمٍ من جهته؛ فبطل بهذه الأشياء؛ كالعقود الجائزة.

فإن مات العبد - بطل؛ لأنه لا يلحقه العتق بعد الموت، وإن جن - لم تبطل؛ لأنه لازم من جهة العبد، فلم تبطل بجنونه؛ كالعتق المعلق على دخول الدار.

فصل: وإن أدى ما كاتبه عليه قبل الفسخ - عتق؛ لأن الكتابة تشتمل على معاوضة، وهو قوله: «كاتبتك على كذا»، وعلى صفة، وهو قوله: «فإذا أديت؛ فأنت حر».

فإذا بطلت المعاوضة، بقيت الصفة، فعتق بها، وإن أداه إلى غير من كاتبه، لم يعتق؛ لأنه لم توجد الصفة.

فإذا عتق، تبعه ما فضل في يده من الكسب، وإن كانت جاريةً، تبعها الولد؛ لأنه جعل كالكتابة الصحيحة في العتق؛ فكانت كالصحيحة في الكسب والولد.

فصل: ويرجع السيد عليه بقيمته؛ لأنه أزال ملكه عنه بشرط، ولم يسلم له الشرط، وتعدر الرجوع إليه؛ فرجع ببذله؛ كما لو باع سلعةً بشرطٍ فاسدٍ؛ فتلفت في يد المشتري.

ويرجع العبد على المولى بما أداه إليه؛ لأنه دفعه عما عليه، فإذا لم يقع عما عليه، ثبت له الرجوع، فإن كان ما دفع [إليه] من جنس القيمة، وعلى صفتها، كالأثمان وغيرها من ذوات الأمثال - ففيه أربعة أقوال:

أحدها: أنهما يتقاصان، فسقط أحدهما بالآخر؛ لأنه لا فائدة في أخذه، ورده. والثاني: أنه إن رضى أحدهما، تقاصا، وإن لم يرض واحد منهما لم يتقاصا؛ لأنه إذا رضى أحدهما - فقد اختار الراضى منهما قضاء ما عليه بالذي له على الآخر، ومن عليه حق يجوز أن يقضيه من أى جهة شاء.



والثالث: أنهما إن تراضيا تقاصا - وإن لم يتراضيا لم يتقاصا؛ لأنه إسقاط حق بحق؛ فلم يجز إلا بالتراضى؛ كالحالة.

والرابع: أنهما لا يتقاصان بحال؛ لأنه بيع دين بدين. وإن أخذ من سهم الرقاب في الزكاة، فإن لم يكن فيه وفاء - استرجع منه، وإن كان فيه وفاء - فقد قال في «الأم»: يسترجع ولا يعتق؛ لأنه بالفساد خرج عن أن يكون من الرقاب.

ومن أصحابنا من قال: لا يسترجع؛ لأنه كالكتابة الصحيحة في العتق، والكسب. (الشرح) قوله: «يتقاصان»<sup>(١)</sup>، أصل المقاصة: المماثلة، من قولهم: قص الخبر: إذا حكاه، فأداه على مثل ما سمع.

والقصاص في الجراح: أن يستوفى مثل جرحه. وكذلك سميت المقاصة في الدين؛ لأن على كل واحد منهما لصاحبه مثل ما للآخر.

قال الفيومي<sup>(٢)</sup>: قاصصته مقاصة وقصاصاً: إذا كان لك عليه دين مثل ما له عليك، فجعلت الدين قى مقابلة الدين، مأخوذ من اقتصاص الأثر، ثم غلب استعمال القصاص في قتل القاتل وجرح الجراح وقطع القاطع.

الأحكام: إن كاتب على عوض محرم أو شرط فاسد، فسدت الكتابة، وبقيت الصفة.

صورة المسألة الأولى أن يقول: كاتبك على خمر، أو خنزير، أو ميتة، أو على هذا الحر، فإذا أديت فأنت حر.

وصورة الثانية: أن يقول: كاتبك على عشرين دينار - مثلاً - تؤدي في رأس هذا الشهر نصفها، وفي رأس الشهر الذي يليه النصف الآخر، بشرط أن يثبت لى الخيار فى الفسخ. أو بشرط أنك إذا أديت النجوم يتأخر عتقك.

وإنما فسدت الكتابة، وهو قوله: كاتبك على هذا، وبقيت الصفة وهى قوله: فإذا أديت فأنت حر؛ لأن هذا عقد اشتمل على معنى المعاوضة، ومعنى تعليق العتق بالصفة، والمعاوضة ينافيها ما ذكرناه؛ فبطلت، والصفة لا ينافيها فبقيت.

(١) ينظر: النظم (١١٤/٢).

(٢) ينظر: المصباح (قصص).

والمكاتب يملك بهذا العقد أكسابه .

قال البندنجي : وليس على أصلنا ملك بعقد فاسد كما يملك بالصحيح إلا هذا .  
إذا ثبت هذا : فللسيد فسخها ؛ لأنه لم يرض بالصفة إلا ليسلم له العوض ، ولم  
يسلم له ؛ فكان له الفسخ دفعًا للضرر .

ويجوز فسخ هذه الصفة بالفعل كالبيع وغيره ، وبالقول مثل أن يقول : أبطلت  
كتابة عبدى أو فسختها ، ونحو ذلك ؛ لأنها ثبتت فى ضمن عقد ، فغلب حكمه عليها .  
بخلاف الصفة المجردة ؛ حيث لم يجز الرجوع فيها بالقول ، ولا يفتقر هذا الفسخ  
إلى الحاكم ، والأولى أن يشهد عليه .

فرع : إذا وقع عقد الكتابة فى الشرك على خمر أو خنزير يقبض بعضه ، ثم أسلما -  
وقع العتق بقبض الثانى ، ورجع السيد عليه بجميع قيمته ، بخلاف نظير المسألة فى  
الطلاق .

ولو كان العقد قد جرى على خمر وعلى نقد ، فقبض الخمر جميعه فى الشرك ،  
فوجهان :

أحدهما : أنه إذا قبض النقد ، حصل العتق ولا يترادان ، ويجعل المقبوض فى  
الشرك كأنه لم يذكر .

والثانى : يحكم بالفساد ، فإذا أدى النقد عتق وترادا ، حكاه الماوردى .

فرع : لو قال للمكاتب كتابة صحيحة : إن أعطيتنى دينارًا فأنت حر ، فأعطاه  
دينارًا - عتق بدفعه ، وتغلب حكم الكتابة فيه ، ويصير العتق فيها على عوض فاسد ؛  
فيلزم المكاتب قيمته ، ويرجع بما أذاه من قبل مع الدينار الذى عتق به .

فصل : فإن دفع المال قبل الفسخ إلى الوكيل أو الوارث لم يعتق ؛ لأن العتق فى  
هذه الكتابة إنما يحصل بالصفة ولم توجد ، بخلاف الكتابة الصحيحة ؛ فإن المغلب  
فيها حكم المعاوضة .

ولأن فى مسألة الوارث الصفة المجردة تبطل بالموت مع قوتها ؛ فهذه مع ضعفها  
من طريق الأولى .

وإن دفعه إلى المالك فى محله ، عتق ؛ لوجود الصفة ، ويتبعه ما فضل من كسبه ؛ لأن  
للفاسد حكم الصحيح ، وصحيح هذا العقد يتبع الأكساب ؛ فكذلك فاسده . وإن كانت  
جارية تبعها ولدها ؛ إذا قلنا : إنه فى الصحيحة يتبعها . وهذا ما جزم به العراقيون .

وقيل: إن هذه الكتابة لا يستتبع بها الأولاد والأكساب.  
أما إذا دفع النجوم قبل محلها، فهل يعتق؟ فيه وجهان، أصحهما المنع؛ لأن  
الصفة لم توجد.

فرع: ويرجع المولى عليه بالقيمة؛ لأنه أزال ملكه عنه بعوض، ولم يسلم له،  
وقد تعذر الرجوع إلى ملكه؛ فرجع إلى بدله وهو القيمة، كما في البيع الفاسد،  
وتعتبر القيمة وقت وجود الصفة؛ لأنها حالة الإتلاف.

ويرجع هو على المولى بما دفعه إليه؛ لأنه دفعه عما عليه؛ فثبت له الرجوع، وبه  
قال القاضى الحسين وغيره.

وهذا العقد يوافق الكتابة الصحيحة فى خمسة أشياء، ويخالفها فى عشرة أشياء،  
ويوافق تعليق العتق بالصفة فى ثلاثة أشياء، ويخالفه فى أربعة أشياء:

أما موافقته للكتابة الصحيحة:

ففى العتق بالأداء.

وفى استتباع الكسب والولد على المذهب فى تعليق القاضى الحسين، وبه جزم  
الإمام وقال: لم أر أحدًا من الأصحاب يمنع ذلك.

وفيما لو وطئت بشبهة أو جنى عليها، فلها المهر والأرث؛ لأن ذلك من  
الكسب.

وفى وجوب نفقته على نفسه كما صرح به الإمام وغيره.

وفى عدم انفساخها بجنون المكاتب عند العراقيين، وكذا عند المراوزة على  
الأصح، وحكى القاضى الحسين وجهًا: أنها تنفسخ بجنونه؛ لجوازها كالوكالة  
والمضاربة.

وأما مخالفتها الصحيحة: ففى أن السيد لو مات انفسخت.

وكذا لو جن أو حجر عليه انفسخت على الأصح، وبه جزم العراقيون؛ لكونها  
جائزة كالوكالة.

وفى أن للسيد فسخها متى شاء.

وفى عدم عتقه بإبرائه عن النجوم وقبض الوكيل.

وفى التراجع.

وفى عدم وجوب الإيتاء فيها على الصحيح، وفيه وجه حكاه المراوزة.

وفى كونه لا يعتق بما أذاه من سهم المكاتبين على قول رواه الربيع فى (الأم)،  
 ورواية المزنى تخالفه، وهى التى اختارها الماوردى.  
 وفى كون الوطاء لا يحرم عليه إذا كانت أمة على رأى.  
 وفى منع معاملة السيد له على أحد الوجهين.  
 وفى عدم وجوب الاستبراء عند فسخها على أحد الوجهين.  
 وأما موافقته تعليق العتق بالصفة:  
 ففى حصول العتق عند وجودها.  
 وفى بطلانها بموت السيد.  
 وفى كون الإبراء لا يؤثر فى تحصيل العتق.  
 وأما مخالفته لها:  
 ففى استتباع الأكساب والأولاد.  
 وفى التراجع.

وفى القدرة على فسخها بالقول، وبطلانها بموت السيد وطريان سفهه.  
 فإذا ثبت أنهما يتراجعان: فإن كان ما يتراجعان به من جنس واحد - أى: على  
 صفة واحدة - سقط أحدهما بالآخر فى أحد الأقوال؛ لأن الحقين إذا تساويا فلا  
 فائدة فى قبض كل واحد منهما ماله، فسقط؛ ألا ترى أنه إذا كان لرجل على وارثه  
 دين ومات، فإنه يقاص به من حقه ولا يكلف قبضاً وإقباضاً! فكذلك هاهنا، فعلى  
 هذا إن بقى لأحدهما على صاحبه فضل رجع به.  
 ولا يسقط فى الثانى سواء تراضيا بذلك أم لا؛ لأنه فى معنى بيع الدين بالدين،  
 وقد نهى رسول الله ﷺ عنه.

ولا يسقط فى الثالث إلا برضا أحدهما؛ لأن من عليه دين له أن يقبضه من حيث  
 شاء، فإذا رضى أحدهما فقد وجد القضاء منه.  
 ولا يسقط فى الرابع إلا برضاها؛ لأنه إبدال ذمة بذمة؛ فلم يصح إلا برضاها  
 كالحالة.

ومحل الخلاف كما قال فى (الشامل) و (البحر): إذا كان ما فى الذمتين من  
 الدراهم والدنانير، فلو كان من غيرهما لم يعجز الخلاف.

قال البندنجي: وأصحابنا لا يختلفون في ذلك، ولا فرق بين أن يكون مما له مثل أو مما لا مثل له، وهم في ذلك يخالفون منصوص الشافعي لا عن قصد؛ ولكن لقلة نظرهم في كتابه، فقد نص في باب (الجناية على المكاتب ورقيقه) من (الأم) أن القصاص يقع في الطعام، فقال: لو أحرق السيد للمكاتب مائة صاع حنطة مثل حنطته، والحنطة التي على المكاتب حالة كان قصاصًا، وإن كره المكاتب، فإن كانت خيرًا لم يكن قصاصًا، إلا أن يرضى من له الأجود أن يكون قصاصًا. فقد نص على الأقوال في كل ما له مثل، إذا ثبت في الذمة.

وحكى في (رفع التمويه على التنبيه) وجهًا آخر: أن الأقوال تأتي في كل ما يشتهر في الذمة من مثلي ومتقوم.

والأقوال تجرى في سائر الديون المساوية في الصفة والحلول والتأجيل.

فروع: نص في (الأم) على أنه إذا كان ما على المكاتب حالًا من آخر نجومه، فوجب له على السيد مثله بسبب جناية، ثم عاد السيد فجنى على المكاتب جناية أخرى - كانت الجناية جناية على حر، فإن كان في مثلها القصاص اقتصر من السيد، فإن قال: لم أعلم أنه عتق لما صار له على مثل الذي بقى لى عليه - لم يقبل منه؛ كما لو قتل رجلًا كان عبدًا فعتق، ثم قال: لم أعلم بعتقه.

قال الربيع: وفيه قول آخر: أنه يؤخذ منه دية حر، ولا قود للشبهة<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: فإن كاتب عبدًا صغيرًا، أو مجنونًا، فأدى ما كاتبه عليه - عتق بوجود الصفة، وهل يكون حكمها حكم الكتابة الفاسدة مع البالغ في ملك ما فضل في يده من الكسب، وفي التراجع؟ فيه وجهان:

أحدهما - وهو قول أبي إسحاق - أنه لا يملك ما فضل في يده من الكسب، ولا يثبت التراجع، وهو رواية المزني في المجنون؛ لأن العقد مع الصبي ليس بعقد؛ ولهذا لو ابتاع شيئًا وقبضه، وتلف في يده - لم يلزمه الضمان بخلاف البالغ؛ فإن عقده عقد يقتضي الضمان؛ ولهذا لو اشترى شيئًا ببيع فاسد وتلف عنده، لزمه الضمان.

(١) ينظر: الكفاية خ.

والثاني وهو قول أبي العباس: أنه يملك ما فضل من الكسب، ويثبت بينهما التراجع، وهو رواية الربيع في المجنون؛ لأنه كتابة فاسدة فأشبهت كتابة البالغ بشرط فاسد.

فصل: وإن كاتب بعض عبده، وقلنا: إنه لا يصح، فلم يفسخ حتى أدى المال - عتق؛ لوجود الصفة، وتراجعا، وسرى العتق إلى باقيه؛ لأنه عتق بسبب منه. فإن كاتب شركاً له في عبد من غير إذن شريكه، نظرت: فإن جمع كسبه، ودفع نصفه إلى الشريك، ونصفه إلى الذي كاتبه - عتق؛ لوجود الصفة.

فإن جمع الكسب كله، وأداه - ففيه وجهان: أحدهما: لا يعتق؛ لأن الأداء يقتضى أداء ما يملك التصرف فيه، وما أداه من مال الشريك لا يملك التصرف فيه.

والثاني: يعتق؛ لأن الصفة قد وجدت. فإن كاتبه بإذن شريكه، فإن قلنا: إنه باطل، فالحكم فيه كالحكم فيه إذا كاتبه بغير إذنه.

وإن قلنا: إنه صحيح، ودفع نصف الكسب إلى الشريك، ونصفه إلى الذي كاتبه - عتق.

فإن جمع الكسب كله، ودفعه إلى الذي كاتبه، فقد قال بعض أصحابنا: فيه وجهان؛ كالقسم قبله.

والمذهب: أنه لا يعتق؛ لأن الكتابة صحيحة، والمغلب فيها حكم المعاوضة، فإذا دفع فيها ما لا يملكه، صار كما لو لم يؤد بخلاف القسم قبله؛ فإنها كتابة فاسدة والمغلب فيها الصفة.

وإذا حكمنا بالعتق في هذه المسائل، في نصيبه: فإن كان المعتق موسراً سرى إلى نصيب الشريك، وقوم عليه؛ لأنه عتق بسبب منه، ولا يلزم العبد ضمان السراية؛ لأنه لم يلتزم ضمان ما سرى إليه.

فصل: وإن كاتب عبيداً على مال واحد، وقلنا إن الكتابة صحيحة، فأدى بعضهم - عتق؛ لأنه برئ مما عليه.

وإن قلنا: إن الكتابة فاسدة، فأدى بعضهم فالمنصوص: أنه يعتق؛ لأن الكتابة الفاسدة محمولة على الكتابة الصحيحة في الأحكام، فكذلك في العتق بالأداء.

ومن أصحابنا من قال: لا يعتق - وهو الأظهر؛ لأن العتق في الكتابة الفاسدة بالصفة، وذلك لم يوجد بأداء بعضهم.

(الشرح) الأحكام: قال الشافعي: - رحمه الله تعالى - : لو كان العبد مخبولاً عتق بأداء الكتابة، ولا يرجع أحدهما على الآخر بشيء. وفي هذا ثلاث مسائل: إحداهن: إذا كاتب عبده وهو عاقل كتابة صحيحة، ثم جن العبد وأدى مال الكتابة في حال جنونه - فإنه يعتق بالأداء؛ لأن السيد إذا قبض منه، فقد استوفى منه حقه الذي كاتبه عليه، ولو أخذ حقه من يده، عتق العبد بحكم العقد.

الثانية: إذا كاتب عبده العاقل كتابة فاسدة، ثم جن العبد، فأدى المال في حال جنونه - فيعتق العبد بحكم الصفة، ويثبت بينهما التراجع، إلا أن الحاكم هاهنا ينصب وكيلاً على العبد يراجع عنه؛ لأن المجنون لا تصح مراجعته.

الثالثة: إذا كاتب عبده المجنون كتابة فاسدة، فأدى العبد المال في حال جنونه، فنقل المزنى: أنه يعتق بأداء مال الكتابة، ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء.

ونقل الربيع في (الأم) أنه يعتق، ويتراجعان.

واختلف أصحابنا في المسألة على أربع طرق:

فقال أبو العباس: الصحيح: ما نقله الربيع في (الأم) وأنها يتراجعان؛ لأن السيد لم يسلم له ما شرط من المسمى، وقد وقع العتق؛ فيتراجعان ككتابة الصحيح، وما نقله المزنى فيه زيادة (لا).

وقال أبو إسحاق: الصحيح: ما نقله المزنى وأنه لا يرجع بشيء؛ لأن العبد إذا كان مجنوناً، فليس هو من أهل العقود ولا من أهل الضمان، فإذا عقد معه العقد، فلم يلتزم ضماناً بالعقد، وإنما يعتق بوجود الصفة؛ فلم يثبت بينهما التراجع. وما نقله الربيع أسقط منه (لا).

وقال القاضي أبو الطيب: في المسألة قولان، ووجههما: ما ذكرناه لأبي العباس وأبي إسحاق.

وقال الشيخ أبو حامد: يحتمل أن تكون المسألة على اختلاف حالين:

فالذي نقله المزنى: أنه لا يرجع أحدهما بشيء، أراد به: إذا كاتبه وهو مجنون،

فلا يثبت بينهما تراجع؛ لأن المجنون ليس من أهل العقود والضمان.

والذي نقل الربيع: أنها يتراجعان، أراد به: إذا كاتبه كتابة فاسدة وهو عاقل، ثم

جن وأدى المال فى حال جنونه، فإنه يعتق ويتراجعان؛ لأنه حال العقد من أهل العقد والضمان.

وإن كاتب عبداً صغيراً فأدى إليه ما كاتبه عليه، عتق، وهل يثبت بينهما التراجع؟ على الطرق الأولى الثلاث فى المجنون.

**فصل:** وإن كاتب نصف عبده، وقلنا: لا يصح، فللسيد إبطال هذه الصفة والرجوع فيها، فإن لم يبطلها حتى أدى العبد ما كاتبه عليه، عتق النصف الذى كاتبه منه بالصفة وسرى العتق إلى باقيه؛ لأن النصف الأول عتق برضا السيد واختياره، فسرى العتق إلى باقيه، كما لو قال لعبده: إن دخلت الدار فنصفك حر، فدخل الدار، فإن نصفه يعتق بالصفة والثانى بالسراية.

إذا ثبت هذا: فإن للعبد أن يرجع على السيد بما دفع إليه من العوض، وللسيد أن يرجع على العبد بقيمة نصفه الذى كاتبه عليه؛ لأن السيد لم يرض بزوال ملكه عنه إلا بعوض، ولم يسلم له ذلك، ولا يرجع عليه بقيمة نصفه الذى عتق بالسراية؛ لأن العبد لم يلتزم لسيدته بعتق ذلك النصف عوضاً.

**فرع:** وإن كاتب شركاً له فى عبده من غير إذن شريكه، فالكتابة فاسدة، وللسيد أن يبطل الصفة ويرجع فيها، فإن لم يبطل الصفة حتى أدى إليه العبد ما كاتبه عليه، نظرت:

فإن أدى إليه ذلك من حصة نصيبه من كسبه، وأدى إلى شريكه حصة نصيبه من كسبه - عتق نصيب السيد الذى كاتبه بالصفة، ورجع العبد على سيده الذى كاتبه بما دفع إليه من العوض، ورجع المولى عليه بقيمة نصيبه منه.

فإن كان السيد الذى كاتبه موسراً بقيمة حصة شريكه منه، عتق عليه بالسراية، وغرم لشريكه قيمة نصيبه، ولا يرجع السيد على العبد بقيمة ما غرمه لشريكه؛ لأن العبد لم يلتزم لسيدته الذى كاتبه عوضاً عن عتق نصيب شريكه.

وإن دفع العبد المكاتب جميع كتابته إلى الذى كاتبه، فهل يعتق؟ فيه وجهان: أحدهما: يعتق؛ لأن العتق فى الكتابة الفاسدة يقع بالصفة، وقد وجدت الصفة، فعتق؛ كما لو قال لامرأته: إن أعطيتنى هذا العبد فأنت طالق، فغصبته وأعطته إياه. والثانى: لا يعتق، وهو الصحيح؛ لأن قوله: فإذا أدبت إلى كذا فأنت حر، يقتضى أن يؤدى إليه مما يملك، وما أداه إليه لا يملكه؛ فهو كما لو لم يؤد إليه،



ويخالف العبد فى الطلاق؛ لأنه قد عينه، فوزانه من الطلاق أن يقول: إذا أعطيتنى عبدًا فأنت طالق، فغصبت عبدًا وأعطته إياه - فإنها لا تطلق.

فإذا قلنا: إنه يعتق، فللشريك الذى لم يكاتب أن يرجع على شريكه بحصة نصيبه مما قبضه من العبد؛ لأنه ملكه، ويرجع المولى على العبد بقيمة نصيبه، ويرجع العبد عليه بما بقى من كسبه.

وإن كان السيد الذى كاتبه موسرًا بقيمة نصيب شريكه، قوم عليه وعتق عليه، ولا يرجع على العبد بما غرمه لشريكه من الكسب والقيمة.

وإن قلنا: إنه لا يعتق، فللشريك الذى لم يكاتب أن يرجع على شريكه بنصف ما قبضه من كسب العبد، فإن أدى إليه العبد تمام ما كاتبه عليه من نصف كسبه، عتق وحكم التراجع بينهما والتقويم على ما مضى.

وإن كاتبه بإذن شريكه، فإن قلنا: لا يصح، فهو كما لو كاتبه بغير إذنه، على ما مضى.

وإن قلنا: إنه يصح، فإن دفع نصف كسبه إلى الذى كاتبه ونصفه إلى الذى لم يكاتبه، عتق بالأداء، ولم يثبت بين السيد والعبد تراجع؛ لأن الكتابة صحيحة.

فإن كان الذى كاتبه موسرًا بقيمة نصيب شريكه، قوم عليه وعتق، ولا شئ على المكاتب مما دفعه السيد بالتقويم. فإن كان معسرًا، لم يقوم عليه.

وإن دفع جميع كسبه إلى الذى كاتبه، فهل يعتق نصيب الذى كاتبه؟

من أصحابنا من قال: فيه وجهان، كالوجهين فى الكتابة الفاسدة.

وقال أكثرهم: لا يعتق وجهًا واحدًا، وهو المذهب؛ لأن الكتابة الصحيحة:

المغلب فيها حكم العوض - ولم يحصل له دفع العوض - والكتابة الفاسدة: المغلب فيها الصفة.

**فصل:** إذا كاتب عبيدًا له على مال بعقد واحد، وقلنا: يصح العقد - فإن أدى كل

واحد منهم ما يخصه من مال الكتابة - عتقوا، وإن أدى واحد منهم ما يخصه، عتق.

فإن قيل: هلا قلتم: لا يعتق المؤدى قبل أداء أصحابه؛ لأن السيد قال: فإذا

أديتم فأنتم أحرار؛ فلا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا جميعهم، كما لو قال لعيده: إذا

أديتم إلى كذا فأنتم أحرار؛ فإنه لا يعتق واحد منهم إلا بأداء الجميع؟

فالجواب: أن الكتابة إذا كانت صحيحة، فالمغلب فيها حكم المعاوضة دون

الصفة؛ بدليل: أنه لو أبرأ السيد واحدًا منهم، عتق.

وإن قلنا: إن الكتابة فاسدة، فللسيد إبطال الصفة، فإن لم يطلها حتى أدوا المال الذي كوتبوا عليه، عتقوا بالصفة، ورجع السيد على كل واحد منهم بقيمته، ورجعوا عليه بالمال الذي دفعوه إليه.

وإن أدى أحدهم ما يخصه من مال الكتابة، فهل يعتق بالصفة، ويثبت التراجع بينه وبين السيد؟

قال الشافعي في (الإملاء): يعتق ويتراجع هو والسيد؛ لأن الكتابة الفاسدة محمولة على الصحيحة في العتق، وفي الصحيحة: إذا أدى بعض العبيد، عتق؛ وكذلك في الكتابة الفاسدة.

ومن أصحابنا من قال: لا يعتق وهو الأقيس؛ لأن العتق بالكتابة الفاسدة يقع بالصفة، والصفة لا توجد بأداء بعضهم.

فرع: وإن كاتب جماعة عبيد، فإنه لا يجب أن يؤدي بعضهم عن بعض مال كتابته.

فإن أدى واحد منهم عن صاحبه مال كتابته، فإن كان بعد أن أدى المؤدى كتابة نفسه وعتق - صح. فإن كان بغير إذن المؤدى عنه، لم يرجع عليه بشيء؛ لأنه متطوع عنه. وإن كان بإذنه، رجع عليه، وكان دينًا على المؤدى عنه.

وإن أدى عن غيره قبل أن يؤدي هو عن نفسه كتابة نفسه، فإن لم يعلم المولى أنه يؤدي ذلك عن غيره - كأن اعتقد أنه يؤدي ذلك من كسب المؤدى عنه - لم يصح الأداء عن المؤدى عنه؛ لأنه إن كان بغير إذن المؤدى عنه، فهو هبة منه له، وإن كان بإذنه، فهو قرض له، والقرض والهبة لا يصحان من مال المكاتب بغير إذن سيده. وإن كان ذلك بعلم السيد - بأن قال لسيده: هذا من كسبي أؤديه عن صاحبي، فقبضه المولى - فهل يصح ذلك عن المؤدى عنه؟

إن قلنا: تصح هبته بإذن المولى، صح هاهنا. وإن قلنا: لا تصح هبته بإذن المولى، لم يصح الأداء عن المؤدى عنه.

فعلى هذا: إن كان قد حل على المؤدى عنه نجم، قاصه به، وإن لم يحل عليه نجم، قال ابن الصباغ: فإن شاء قاصه به، وإن شاء طالبه به وأخذه.

وقال غيره من أصحابنا: لا تصح المقاصة إلا باتفاق الدينين بالحلول أو التأجيل.

فعلى هذا: فإنه يأخذه منه ليتصرف فيه إلى أن يحل عليه نجم.  
فإن لم يأخذه من السيد حتى أدى المؤدى عن نفسه وعتق، فهل يقع ذلك عن  
المؤدى عنه؟

ظاهر ما قاله الشافعى - رحمه الله تعالى - أنه يقع عن المؤدى عنه؛ لأنه إنما منع  
من الأداء عن غيره لرقه، وقد زال رقه؛ فوقع عن المؤدى عنه.  
ومن أصحابنا من قال: لا يقع عنه؛ لأنه وقع الأداء فاسدًا، فلا يصح حتى يبتدىء  
إذنًا صحيحًا.

وكل موضع وقع الأداء عن صاحبه: فإن كان بإذن المؤدى عنه، كان دينًا عليه  
له، وحكمه حكم دين القرض إذا اجتمع مع دين الكتابة، وقد مضى.  
قال الطبرى فى (العدة): ولو كاتب جماعة عبيد له، وشرط عليهم أن يكون كل  
واحد منهم ضامنًا عن صاحبه - كانت الكتابة فاسدة قولًا واحدًا.  
وبالله التوفيق.



قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب اختلاف المولى والمكاتب

إذا اختلفا، فقال السيد: كاتبك وأنا مغلوب على عقلى أو محجور على فأنكر العبد.

فإن كان قد عرف له جنون، أو [حجر] - فالقول قوله مع يمينه؛ لأن الأصل بقاءه على الجنون، أو الحجر.

وإن لم يعرف له ذلك، فالقول قول العبد؛ لأن الظاهر عدم الجنون، والحجر. وإن اختلفا فى قدر المال، أو فى نجومه - تحالفا؛ قياساً على المتبايعين إذا اختلفا فى قدر الثمن، أو فى الأجل.

فإن كان ذلك قبل العتق، فهل تنفسخ بنفس التحالف، أو تفتقر إلى الفسخ؟ فيه وجهان؛ كما ذكرناه فى المتبايعين.

وإن كان التحالف بعد العتق لم يرتفع العتق ويرجع المولى بقيمته، ويرجع المكاتب بالفضل؛ كما نقول فى البيع الفاسد.

فصل: وإن وضع شيئاً عنه من مال الكتابة، ثم اختلفا، فقال السيد: وضعت النجم الأخير، وقال المكاتب: بل الأول - فالقول قول السيد.

وإن كاتبه على ألف درهم فوضع عنه خمسين ديناراً - لم يصح؛ لأنه أبرأه مما لا يملكه.

فإن قال: أردت ألف درهم بقيمة خمسين ديناراً - صح.

وإن اختلفا فيما عنى، فادعى المكاتب أنه عنى ألف درهم بقيمة خمسين ديناراً، وأنكر السيد ذلك - فالقول قول السيد؛ لأن الظاهر معه، ولأنه أعرف بما عنى.

وإن أدى المكاتب ما عليه فقال له المولى: أنت حر، وخرج المال مستحقاً، فادعى العبد أن عتقه بقوله: أنت حر، وقال المولى: أردت أنك حر بما أديت، وقد بان أنه مستحق - فالقول قول السيد؛ لأنه يحتمل الوجهين، وهو أعرف بقصده.

وإن قال السيد: استوفيت، أو قال العبد: أليس أوفيتك؟ فقال: بلى، فادعى المكاتب أنه وفاه الجميع، وقال المولى: بل وفانى البعض - فالقول قول السيد؛ لأن الاستيفاء لا يقتضى الجميع.

**(الشرح الأحكام):** وإن قال السيد: كاتبتك وأنا مغلوب على عقلى أو محجور على، وأنكر العبد - فإن كان قد عُرِفَ للسيد جنون أو حجر فالقول قول السيد مع يمينه؛ لأن الأصل بقاءه على الجنون والحجر. وإن لم يعرف له ذلك، فالقول قول العبد مع يمينه؛ لأن الأصل عدم الجنون والحجر.

**فرع:** إذا اختلف السيد والمكاتب فى صفة الكتابة مع اتفاقهما على العقد، فاختلفهما قد يكون من أربعة أوجه:

إما فى قدر المال: فيقول المكاتب: على ألف، ويقول السيد: على ألفين، أو يختلفان فى صفته فيقول المكاتب: على دراهم سود، ويقول السيد: على دراهم بيض.

أو يختلفان فى الأجل، فيقول السيد: إلى سنة، ويقول المكاتب: إلى سنتين، أو يختلفان فى عدد النجوم، فيقول السيد: الأجل سنة قد اتفقنا عليها أنها فى نجمين، ويقول المكاتب فى أربعة أنجم - فيكون اختلافهما فى صفة الكتابة من هذه الأوجه الأربعة سواء فى الحكم.

فإن كانت لأحدهما بينة عمل عليها، والبينه شاهدان، أو شاهد وامرأتان، أو شاهد ويمين؛ لأنها فى حقوق الأموال، وإن لم يكن لواحد منهما بينة تحالف، كما يتحالف المتبايعان إذا اختلفا.

فإن حلف أحدهما، ونكل الآخر، قضى بقول الحالف منهما على الناكل، فإن حلفا معاً لم يخل أن يكون ذلك قبل العتق أو بعده:

فإن كان قبل العتق وقع الفسخ بينهما، وفيما يقع به الفسخ وجهان: أحدهما: بنفس التحالف.

**والثانى:** بفسخ الحاكم كما قلنا فى تحالف المتبايعين، ويعود المكاتب بعد الفسخ عبداً، وقد ملك السيد ما أخذه منه فى الأداء.

وإن كان تحالفهما بعد العتق وانفسخت الكتابة تراجعاً، فيرجع السيد على مكاتبه بقيمته، ويرجع المكاتب على السيد بما أداه إليه<sup>(١)</sup>.

**فرع:** ولو قال السيد لمكاتبه عند دفع العرض الذى عين فى الظاهر: أنت حر،

(١) ينظر الحاوى (١٨/١٩٢-١٩٣).

ثم استحق من يده، واختلف المكاتب والسيد، فقال السيد: أردت عتقه بالعرض الذى أداه، وقال المكاتب: بل أراد عتقى ابتداء من نفسه - فالقول قول السيد مع يمينه؛ لأن الظاهر معه، ولا يعتق عليه المكاتب.

ولو قال له بعد الاستحقاق: أنت حر، عتق عليه، ولا يقبل قوله: إني أردت ما ظننته فى عتقه بالأداء؛ لأنه بخلاف الظاهر.

ولو قال له بعد الأداء والعتق فى الظاهر وقبل الاستحقاق: أنت حر، ثم قال بعد الاستحقاق: أردت بالعتق ما كان من ظاهر الأداء - ففى قبول ذلك منه وجهان محتملان:

أحدهما: يقبل منه قبل وجود الاستحقاق مع يمينه كما يقبل منه عند الأداء؛ لأنه فى الحالين على سواء.

والوجه الثانى: لا يقبل، ويكون القول قول المكاتب مع يمينه؛ لأن العتق بالأداء قد استقر ظاهره بمضى زمانه، فصار لما تجدد بعده من لفظ العتق حكم مبتدأ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فرع: قال الشافعى - رحمه الله تعالى - : ولو قال: قد استوفيت آخر كتابك إن شاء الله، أو إن شاء فلان - لم يجز؛ لأنه استثناء.

وجملة ذلك: أن السيد إذا قال: قد استوفيت آخر نجومك أو جميع مال الكتابة، إن شاء الله أو إن شاء فلان - لم يكن إقراراً؛ لأن الاستثناء يمنع الإقرار كما يمنع الطلاق والعتاق؛ لأنه يحتمل أن يريد بذلك: سأستوفى إن شاء الله؛ لأن الاستثناء يدخل فى الأفعال المستقبلية دون الماضية.

وإن قال: قبضت مال الكتابة إن شاء زيد، لم يصح الإقرار؛ لأنه علقه بشرط، والقبض لا يصح تعليقه بشرط.

وقول الشافعى - رحمه الله تعالى - (إن شاء الله أو إن شاء فلان، لم يجز؛ لأنه استثناء) يرجع إلى مشيئة الله - تعالى - وأما مشيئة فلان فهى صفة.

وإن قال السيد: استوفيت، أو قال المكاتب: أليس قد استوفيت أو وفيتك؟ فقال السيد: بلى، ثم اختلفا: فادعى المكاتب أنه استوفى جميع مال الكتابة، وقال

(١) ينظر الحاوى (١٨/١٠٣).

السيد: بل استوفيت البعض - فالقول قول السيد مع يمينه؛ لأن الاستيفاء لا يقتضى الجميع.

وإن قال السيد: استوفيت آخر كتابتك، فليس هذا إقرارًا باستيفاء جميع مال الكتابة؛ لأنه يحتمل ذلك، ويحتمل أنه يريد: استوفيت آخر ما حل عليك دون ما قبله؛ فيرجع فى تفسير ذلك إلى السيد، فإن ادعى المكاتب أنه أراد بذلك جميع مال الكتابة، وقال السيد: بل أردت النجم الأخير دون ما قبله - فالقول قول السيد مع يمينه؛ لأنه أعلم بما أراد.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن كان المكاتب جارية، وأنت بوليد؛ فاختلفا فى ولدها، وقلنا: إن الولد يتبعها، فقالت الجارية: ولدته بعد الكتابة؛ فهو موقوف معى، وقال المولى: بل ولدته قبل الكتابة؛ فهو لى - فالقول قول السيد؛ لأن هذا اختلاف فى وقت العقد، والسيد يقول: العقد بعد الولادة، والمكاتب تقول: قبل الولادة، والأصل عدم العقد. وإن كاتب عبداً، ثم زوجه أمة له، ثم اشترى المكاتب زوجته، وأنت بوليد فقال السيد: أنت به قبل الشراء؛ فهو لى، وقال العبد: بل أنت به بعد ما اشتريتها؛ فهو لى - فالقول قول العبد؛ لأن هذا الاختلاف فى الملك، والظاهر مع العبد؛ لأنه فى يده بخلاف المسألة قبلها؛ فإن هناك لم يختلفا فى الملك، وإنما اختلفا فى وقت العقد. فصل: وإن كاتب عبيدين، فأقر أنه استوفى ما على أحدهما، أو أبرأ أحدهما، واختلف العبدان، فادعى كل واحد منهما أنه هو الذى استوفى منه، أو أبرأه - رجع إلى المولى، فإن أخبر أنه أحدهما - قبل منه؛ لأنه أعرف بمن استوفى منه، أو أبرأه. فإن طلب الآخر يمينه، حلف له، وإن ادعى المولى أنه أشكل عليه - لم يقرع بينهما؛ لأنه قد يتذكر.

فإن ادعى أنه يعلم، حلف لكل واحد منهما، وبقياً على الكتابة. ومن أصحابنا من قال: ترد الدعوى عليهما، فإن حلّفا أو نكلا - بقياً على الكتابة، وإن حلف أحدهما، ونكل الآخر - عتق الحالف، وبقي الآخر على الكتابة. وإن مات المولى قبل أن يعين - ففيه قولان:

أحدهما: يقرع بينهما؛ لأن الحرية تعينت لأحدهما، ولا يمكن التعيين بغير القرعة؛ فوجب تمييزها بالقرعة؛ كما لو قال لعبيدين: أحكما حر.

والثانى: أنه لا يقرع؛ لأن الحرية تعينت فى أحدهما، فإذا أقرع لم يؤمن أن تخرج القرعة على غيره، فعلى هذا يرجع إلى الوارث، فإن قال: لا أعلم - حلف لكل واحدٍ منهما، وبقياً على الكتابة على ما ذكرناه فى المولى.

(الشرح) الأحكام: إن كان مع المكاتب ولد، فقالت: ولدته بعد الكتابة فهو موقوف معى، إذا قلنا: ولدها موقوف معها. وقال السيد: بل ولدته قبل الكتابة فهو ملك لى - فالقول قول السيد مع يمينه؛ لأن هذا اختلاف فى وقت الكتابة، فالسيد يقول: كان العقد بعد الولادة، والمكاتب يقول: بل كان العقد قبل الولادة، ولو اختلفا فى أصل العقد، لكان القول قول السيد؛ فكذلك إذا اختلفا فى وقته.

فرع: وإن كاتب رجل عبداً له ثم زوجه بأمته، ثم باع السيد الأمة من المكاتب - فإن النكاح يفسخ.

وقال أبو حنيفة: لا يفسخ؛ لأنه لا يملكها؛ بدليل: أنه إذا اشترى أمة، لم يملك وطأها.

دليلنا: أن المكاتب يملك ما اشتراه، بدليل: أنه إذا اشترى شقصاً من دار، ثم اشترى السيد شقصاً فيه - ثبت للمكاتب الشفعة فيما اشتراه مولاه؛ فانفسخ نكاحه، كالحر إذا ملك زوجته.

وأما منع المكاتب من وطئها: فلا يدل على أنه لا يملكها؛ بدليل: أن الرهن يمنع من وطء أمته المرهونة وإن كان مالكةا.

إذا ثبت هذا: فإن أتت هذه الجارية بولد، فاختلف السيد والمكاتب فيه، فقال السيد: أتت به قبل أن أبيعها منك فهو ملك لى، وقال المكاتب: بل أتت به بعد ما اشتريتها فهو ملك لى - فالقول قول المكاتب مع يمينه؛ لأنهما اختلفا فى ملكه، ويد المكاتب عليه؛ فكان القول قوله كسائر الأملاك. ويفارق المكاتب؛ فإنها لا تدعى ملك ولدها.

فصل: إذا كاتب رجل عبيدين، ثم أقر بعد الكتابة أنه استوفى ما على أحدهما، أخذ بالبيان، فإن بين أحدهما، عتق، وكان الآخر على كتابته.

فإن ادعى الآخر أنه هو الذى أدى فعتق، حلف له السيد، وكان على كتابته، إلا أن يقيم بينة بشاهدين أو شاهد وامرأتين، أو شاهد ويمين، فيعتق بالبينه، ويعتق الأول بالإقرار.



وإن قال السيد: قد أشكل على الذى أدى، ولست أعرفه بعينه، حلف لهما إذا تداعياه، ولا يجوز أن يقرع بينهما مع بقائه؛ لجواز أن يتذكر بعد نسيانه.

ثم فيهما بعد يمينه وجهان:

أحدهما: أن يكون كل واحد منهما على كتابته، ولا يعتق واحد منهما إلا بأداء جميعها، وقد حكى هذا الوجه عن الشافعى؛ لأن كل واحد منهما لم يستقر له الأداء. والوجه الثانى: أن الدعوى ترد على المكاتبين حتى يتحالفا على الأداء، فإن حلفا أو نكلا كانا على الكتابة لا يعتقان إلا بالأداء، وإن حلف أحدهما، ونكل الآخر قضى بالأداء للحالف منهما دون الناكل وعتق، وكان الناكل على كتابته.

ولو مات السيد قبل بيانه، ففيه قولان:

أحدهما - وهو المنصوص عليه فى هذا الموضوع، والمعول عليه عند جمهور أصحابنا - : أنه يقرع بين المكاتبين؛ لأن إقراره تضمن عتق أحدهما، والعتق إذا أشكل تميز بالقرعة، فإذا قرع أحدهما عتق، وكان الآخر على كتابته يعتق بأدائها إلى ورثة سيده.

فإن ادعى أنه هو المؤدى حلف له الورثة على العلم بالله: إنهم لا يعلمون أن أباهم تأذاها منه.

والقول الثانى: أنه لا قرعة بينهما؛ لأنه اختلاف فى أداء وإبراء، لا مدخل للقرعة فى واحد منهما، كما لو كان فى غير الكتابة من الديون.

فعلى هذا يرجع فيهما إلى بيان الورثة وعتق من عينه، وحلفوا للآخر إن ادعاه، وإن أشكل على الورثة كان كإشكاله على السيد فى حياته؛ فيكون على ما مضى من الوجهين، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن كاتب ثلاثة أعبد فى عقود، أو فى عقد على مائة، وقلنا: إنه يصح، وقيمة أحدهم مائة، وقيمة كل واحد من الآخرين خمسون، فأدوا مالا من أيديهم، ثم اختلفوا؛ فقال من كثرت قيمته: النصف لى، ولكل واحد منكما الربع، وقال الآخران: بل المال بيننا أثلاثا، ويبقى عليك تمام النصف، ويفضل لكل واحد منا ما

(١) ينظر الحاوى (١٨/١٩٣-١٩٤).

زاد على الربع - فقد قال فى موضع: القول قول من كثرت قيمته، وقال فى موضع: القول قول من قلت قيمته.

فمن أصحابنا من قال: هى على قولين:

أحدهما: أن القول قول من قلت قيمته، وأن المؤدى بينهم أثلاثاً؛ لأن يد كل واحد منهم على ثلث المال.

والثانى: أن القول قول من كثرت قيمته؛ لأن الظاهر معه؛ فإن العادة أن الإنسان لا يؤدى أكثر مما عليه.

ومنهم من قال: هى على اختلاف حالين، فالذى قال: القول قول من كثرت قيمته، إذا وقع العتق بالأداء؛ لأن الظاهر أنه لا يؤدى أكثر مما عليه.

والذى قال: إن القول قول من قلت قيمته، إذا لم يقع العتق بالأداء - فيؤدى من قلت قيمته أكثر مما عليه؛ ليكون الفاضل له من النجم الثانى.

والدليل عليه: أنه قال فى «الأم»: إذا كاتبهم على مائة فأدوا ستين؛ فإذا قلنا: إنه بينهم على العدد أثلاثاً، فأراد العبدان أن يرجعا بما فضل لهما - لم يجز؛ لأن الظاهر أنهما تطوعا بالتعجيل فلا يرجعان به، ويحتسب لهما من النجم الثانى.

(الشرح) الأحكام: إذا كاتب رجل ثلاثة أعبد له على مائة درهم بعقد واحد، وقيمة أحدهم مائة، وقيمة كل واحد من الآخرين خمسون - فإن قلنا: إن الكتابة باطلة، فلا كلام.

وإن قلنا: إنها صحيحة، قسمت المائة المسماة عليهم على قدر قيمتهم؛ فيكون على من قيمته مائة: خمسون، وعلى كل واحد من الآخرين: خمسة وعشرون.

فعلى هذا: إن أدى العبيد الثلاثة مائة من أيديهم إلى السيد، ثم اختلفوا، فقال كل واحد من العبيدين اللذين قيمتهما مائة: أديناها أثلاثاً بيننا، فأديت أنت ثلاثة وثلاثين وثلاثاً وبقي عليك باقى كتابتك فلم تعتق، وأدى كل واحد منا ثلاثة وثلاثين وثلاثاً، وعلى كل واحد منا خمسة وعشرون - فقد عتقنا نحن، وبقي ما زاد لكل واحد منا وديعة عند السيد، أو أدينا ذلك عنك بإذنتك فهو دين عليك لنا، وقال من كثرت قيمته: بل أديناها على قدر ما علينا من مال الكتابة، فأديت أنا خمسين وعتقت، وأدى كل واحد منكما خمسة وعشرين وعتق - فقد قال الشافعى - رحمه الله تعالى - فى موضع: القول قول من قلت قيمته.

وقال فى موضع من (الأم) إذا أدوا ستين دينارًا، ثم اختلفوا، فقال من قلت قيمته: أدينها على العدد أثلاثًا، وقال من كثرت قيمته: أدينها على قدر ما علينا من مال الكتابة - فالقول قول من كثرت قيمته.

واختلف أصحابنا فيها على طريقين:

فمنهم من قال: فيها قولان:

أحدهما: القول قول من قلت قيمته، وهو الأصح؛ لأن أيديهم على المال، فالظاهر أن أملاكهم متساوية فيه.

والثانى: أن القول قول من كثرت قيمته؛ لأن الظاهر من حال من عليه دين أنه لا يؤدى أكثر مما عليه، ومن قلت قيمته يدعى أنه أدى أكثر مما عليه، وهذا مخالف للظاهر.

ومنهم من قال: ليست على قولين، وإنما هى على اختلاف حالين:

فالموضع الذى قال: (القول قول من قلت قيمته) أراد به: إذا أدوا أقل مما عليهم من مال الكتابة، مثل: أن يؤدوا ستين وعليهم مائة؛ لأن من قلت قيمته، لم يؤد أكثر مما عليه، فلا تخالف دعواه الظاهر، ويد كل واحد منهم على ثلث المال؛ فكان القول قوله.

والموضع الذى قال: (القول قول من كثرت قيمته) أراد به: إذا أدوا جميع مال الكتابة؛ لأن من قلت قيمته هاهنا يدعى أنه أدى أكثر مما عليه، فكانت دعواه تخالف الظاهر؛ فلم تقبل.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن كاتب رجلان عبدًا بينهما فادعى المكاتب أنه أدى إليهما مال الكتابة، فأقر أحدهما، وأنكر الآخر - عتق حصه المقر، والقول قول المنكر مع يمينه.

فإذا حلف بقيت حصته على الكتابة، فله أن يطالب المقر بنصف ما أقر بقبضه، وهو الربع؛ لحصول حقه فى يده، ويطلب المكاتب بالباقي، وله أن يطالب المكاتب بالجميع، وهو النصف.

فإن قبض حقه منهما أو من أحدهما - عتق المكاتب، وليس لأحد من المقر والمكاتب أن يرجع على صاحبه بما أخذه منه؛ لأن كل واحد منهما يدعى أن الذى ظلمه هو المنكر فلا يرجع على غيره.

وإن وجد المكاتب عاجزًا فمجزؤه أحدهما، رق نصفه.

قال الشافعي - رحمه الله - : ولا يَقُوم على المقر؛ لأن التقويم لحق العبد، وهو يقول: أنا حر مسترق ظلمًا، فلا يَقُوم، ولا تقبل شهادة المصدق على المكذب؛ لأنه يدفع بها ضررًا من استرجاع نصف ما في يده.

فإن ادعى المكاتب أنه دفع جميع المال إلى أحدهما؛ ليأخذ منه النصف، ويدفع إلى شريكه النصف - نظرت: فإن قال المدعى عليه: دفعت إلى كل واحد منا النصف، وأنكره الآخر - عتق حصة المدعى عليه بإقراره، وبقيت حصة المنكر على الكتابة من غير يمين؛ لأنه لا يدعى عليه واحد منهما تسليم المال إليه، وله أن يطالب المكاتب بجميع حقه، وله أن يطالب المقر بنصفه والمكاتب بنصفه، ولا يرجع واحد منهما بما يؤخذ منه على الآخر؛ لأن كل واحد منهما يدعى أن الذي ظلمه هو المنكر؛ فلا يرجع على غيره.

فإن استوفى المنكر حقه منهما، أو من المكاتب - عتقت حصته، وصار المكاتب حرًا.

وإن عجز المكاتب، فاسترقه؛ فقد قال الشافعي - رحمه الله - إنه يَقُوم على المقر، ووجهه أنه عتق نصيبه بسبب من جهته.

وقال في المسألة قبلها: لا يقوم، فمن أصحابنا من نقل جوابه في كل واحدة منهما إلى الأخرى، فجعلهما على قولين:

ومنهم من قال: يَقُوم هاهنا، ولا يَقُوم في المسألة قبلها على ما نص عليه؛ لأن في المسألة قبلها يقول المكاتب: أنا حر، فلا أستحق التقويم على أحد، وهاهنا يقول: نصفى مملوك؛ فاستحق التقويم.

وإن قال المدعى عليه: قبضت المال، وسلمت نصفه إلى شريكي، وأمسكت النصف لنفسى، وأنكر الشريك القبض - عتق حصة المدعى عليه، والقول قول المنكر مع يمينه؛ لأن المقر يدعى التسليم إليه، فإذا حلف - بقيت حصته على الكتابة، وله أن يطالب المكاتب بجميع حقه بالمقد، وله أن يطالب المقر بإقراره بالقبض، فإن رجع على المقر؛ لم يرجع المقر على المكاتب؛ لأنه يقول: إن شريكي ظلمنى.

وإن رجع على المكاتب - رجع المكاتب على المقر، صدقه على الدفع أو كذبه؛

لأنه فرط فى ترك الإشهاد.

فإن حصل للمنكر ماله من أحدهما - عتق المكاتب، وإن عجز المكاتب عن أداء حصة المنكر - كان للمنكر أن يسرق نصيبه، فإذا رقى، قوم على المقر؛ لأنه عتق بسبب كان منه - وهو الكتابة - ويرجع المنكر على المقر بنصف ما أقر بقبضه؛ لأنه بالتعجيز استحق نصف كسبه.

وإن حصل المال من جهة المكاتب - عتق باقيه، ورجع المكاتب على المقر بنصف ما أقر بقبضه؛ لأنه كسبه.

(الشرح) الأحكام: إذا كاتب الشريكان عبدًا بينهما نصفين، فادعى المكاتب عليهما: أنه أدى مال الكتابة إليهما: فإن صدقاه عتق عليهما، وكان ولاؤه لهما. وإن كذباه حلفا، وكان على كتابته، فإن أداها وإلا عجزاه، وعاد عبدًا. فإن صدقه أحدهما، وكذبه الآخر، عتقت حصة المصدق، وحلف له المكذب، وكان على كتابته فى حصته، وللمكذب أن يرجع على المصدق بنصف ما أقر بقبضه - وهو الربع - لوجوب تساويهما فى الأداء، والمكذب بالخيار بين أن يرجع به على المصدق بحصول حقه فى يده، وبين أن يرجع به على المكاتب؛ لأنه حق تعلق بذمته.

فإن رجع به على المصدق، لم يرجع به المصدق على المكاتب؛ لأنه مقر أن المنكر ظلمه بأخذه.

وإن رجع به على المكاتب، لم يكن للمكاتب أن يرجع به على المصدق؛ لهذه العلة.

فإذا أخذ المكذب ربع الكتابة من أحدهما بقى له على المكاتب ربعها؛ لأن له النصف، فإن أداه المكاتب عتق، وإن عجز عنه رقى، وكان نصفه حرًا مملوكًا، ولا يقوم على الشريك المصدق وإن عتقت حصته بالتصديق، نص عليه الشافعى هاهنا، وعلله بأن العبد يبرئه من ذلك. قال الماوردى: وفى هذا التعليل دخل؛ لأن فى تكميل الحرية من حقوق الله - تعالى - ما لا يعتبر فيه الإبراء.

ولا تقبل شهادة المصدق على المنكر، وإن كان عدلًا؛ لأنه يستدفع بها ضرر استرجاع نصف ما بيده؛ فصار متهمًا فى الشهادة فردت.

فرع: قال الشافعى - رضى الله عنه - (وإن ادعى أنه دفع جميع الكتابة إلى

أحدهما، فقال المدعى عليه: بل دفعه إلينا جميعاً، رجع عليه شريكه بنصف ما أقر بقبضه، وعتق نصيبه وقوم عليه نصيب شريكه إن كان موسراً).

قال الماوردى: وصورتها أن يدعى هذا المكاتب بين شريكين: أنه دفع جميع مال الكتابة إلى أحدهما؛ ليأخذ منه النصف الذى يستحقه، ويدفع إلى شريكه النصف الذى يستحقه - فللمدعى عليه فى تصديقه حالان:

إحدهما: أن يقول: دفعت ذلك إلينا جميعاً، فعتقت حصتى بقبضى، وعتقت حصة شريكى بإقباضك له، وينكر الشريك الآخر أن يكون قد قبض شيئاً - فتعتق حصة المصدق بهذا الإقرار، ويكون القول قول المنكر: إنه ما قبض حقه، ولا يمين عليه؛ لأنه لم يدع واحد منهما عليه أنه أقبضه؛ لأن المكاتب يقول: دفعتها إلى المقر؛ ليدفعها إليه، والمقر يقول: إنما دفعها المكاتب إليه، ولم يدع واحد منهما تسليمها إليه؛ فلذلك سقطت اليمين عنه.

وهو بعد إنكاره مخير بين أن يرجع على المكاتب بجميع حقه، وبين أن يرجع على المقر بنصفه، وعلى المكاتب بنصفه، ولا يرجع المقر على المكاتب بما أخذه المنكر منه، على ما ذكرنا.

فإن استوفى المنكر حقه منهما أو من المكاتب، فقد عتقت حصته، وصار جميعه حرّاً.

وإن لم يستوفه، كان له تعجيز المكاتب فى حصته واسترقاقها، وقومت على المقر، وسرى العتق إلى جميع المكاتب، فعتق كله، نص عليه الشافعى بخلاف المسألة المتقدمة؛ لأن المكاتب يقول: قد عتقت بالأداء، وإنما أنت أيها المقر ظلمتنى بتأخير الأداء وإبطال العتق.

قال الماوردى: وقال العمرانى: ومن أصحابنا من نقل جواب الأولى إلى هذه وجواب هذه إلى الأولى، وجعل فيهما قولين، وليس بشيء، وفى هذا التعليل - أيضاً - دخل، وليس بين المسألتين عندى فرق يصح، والله أعلم.

والحال الثانية من حالى المصدق: أن يقول: قبضت جميع مال الكتابة ودفعت إلى شريكى منه قدر حقه، وهو النصف، وينكر الشريك قبض شيء منه - فالقول قول المنكر مع يمينه؛ لأن المقر يدعى عليه تسليم حقه إليه؛ فلذلك استحق عليه اليمين، فإذا حلف، فحصة المقر قد عتقت، وحصة المنكر على كتابتها، وله الخيار

فى الرجوع بجميع حقه - وهو نصف الكتابة - على من شاء من المكاتب أو المقر؛ لأن المقر معترف باستيفائها.

ولا تقبل شهادة المقر عليه؛ للتهمة فى دفع الرجوع عليه، ولا يصير شاهداً على فعل نفسه.

ثم ينظر: فإن رجع المنكر بكتابه على المقر، لم يكن للمقر أن يرجع بها على المكاتب؛ لاعترافه بأن شريكه ظلمه بها.

وإن رجع المنكر على المكاتب، فاستوفى منه كتابته، رجع المكاتب على المقر بما أقر بقبضه من حصة الشريك المنكر، سواء كان المكاتب قد صدقه على الدفع أو أكذبه؛ لأنه وإن صدقه على الدفع، فقد فرط فى ترك الشهادة عليه، فلذلك غرم، وقد عتق جميع المكاتب.

ولو عجز المكاتب عن أداء حصة المنكر، لم يكن للمنكر إجبار المكاتب على الرجوع على المقر؛ لأن رجوعه كسب له، والمكاتب لا يجبر على الكسب، فإن عجزه واسترقه، كان للمنكر حيثنذ أن يرجع على المقر بما أقر به؛ لأنه قد صار ذلك مالاً لعبده، فكان السيد أملك به وبسائر ما فى يده، ولا يعتق به بعد التعجيز.

ولو كان قد قبضه قبل التعجيز، عتق به، ويقوم باقيه على المقر، ويعتق عليه بالسراية؛ فيصير المقر بعد التعجيز غارماً لكتابة الحصة ولقيمتها، ولو دفع ذلك قبل التعجيز، لم يلتزم إلا مال الكتابة وحدها دون القيمة، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر الحاوى (١٨/٢٠٤-٢٠٦).

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### كتاب عتق أمهات الأولاد

إذا علفت الأمة بولدٍ حر في ملك الواطئ - صارت أم ولدٍ له؛ فلا يملك بيعها، ولا هبتها، ولا الوصية بها؛ لما ذكرناه في البيوع.

فإن مات السيد - عتقت؛ لما روى ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «مَنْ وَلَدَتْ مِنْهُ أُمْتُهُ فَهِيَ حُرَّةٌ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ» وتعتق من رأس المال؛ لأنه إتلاف حصل بالاستمتاع، فاعتبر من رأس المال؛ كالإتلاف بأكل الطيب، ولبس الناعم.

وإن علفت بولدٍ مملوكٍ في غير ملكٍ من زوجٍ أو زنى - لم تصر أم ولدٍ له؛ لأن حرمة الاستيلاء إنما تثبت للأم بحرية الولد.

والدليل عليه أن رسول الله ﷺ ذكرت له مارية القبطية؛ فقال: «أعتقها ولدها» والولد هاهنا مملوك فلا يجوز أن تعتق الأم بسببه.

وإن علفت بولدٍ حر بشبهةٍ من غير ملكٍ - لم تصر أم ولدٍ في الحال، فإذا ملكها - ففيه قولان:

أحدهما: لا تصير أم ولدٍ؛ لأنها علفت منه في غير ملكه، فأشبه إذا علفت منه في نكاحٍ فاسدٍ أو زنى.

والثاني: أنها تصير أم ولدٍ؛ لأنها علفت منه بحر فأشبه إذا علفت منه في ملكه. وإن علفت بولدٍ مملوكٍ في ملكٍ ناقصٍ وهي جارية المكاتب إذا علفت من مولاهما - ففيه قولان:

أحدهما: أنها لا تصير أم ولدٍ؛ لأنها علفت منه بمملوكٍ.

والثاني: أنها تصير أم ولدٍ؛ لأنه قد ثبت لهذا الولد حق الحرية، ولهذا لا يجوز بيعه؛ فثبت هذا الحق لأمه.

فصل: وإن وطئ أمته، فأسقطت جنيئًا ميتًا - كان حكمه حكم الولد الحي في الاستيلاء؛ لأنه ولد.

وإن أسقطت جزءًا من الأدمى كالعين، والظفر، أو مضغَةً؛ فشهد أربع نسوةٍ من أهل المعرفة والعدالة: أنه تخطط وتصور - ثبت له حكم الولد؛ لأنه قد علم أنه ولد. وإن ألفت مضغَةً لم تتصور، ولم تخطط، وشهد أربع [نسوة] من أهل العدالة



والمعرفة: أنه مبتدأ خلق آدمي، ولو بقي لكان آدميًا - فقد قال هاهنا ما يدل على أنها لا تصير أم ولد.

وقال في «العدة»: تنقضى به العدة، فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة منهما إلى الأخرى، وجعلها على قولين: أحدهما: لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاد، ولا في انقضاء العدة؛ لأنه ليس بولد.

والثاني: يثبت له حكم الولد في الجميع؛ لأنه خلق بشر، فأشبهه إذا تخطط. ومنهم من قال: لا يثبت له حكم الولد في الاستيلاد، وتنقضى به العدة؛ لأن حرمة الاستيلاد تتعلق بوجود الولد، ولم يوجد الولد والعدة تراد لبراءة الرحم، وبراءة الرحم تحصل بذلك.

فصل: ويملك استخدام أم الولد، وإجارتها، ويملك وطأها؛ لأنها باقية على ملكه، وإنما ثبت لها حق الحرية بعد الموت، وهذه التصرفات لا تمنع العتق؛ فبقيت على ملكه.

وهل يملك تزويجها؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يملك؛ لأنه يملك رقبته، ومنفعتها؛ فملك تزويجها كالأمة القنة.

والثاني: يملك تزويجها برضاها، ولا يملك من غير رضاها؛ لأنها تستحق الحرية بسبب لا يملك المولى إبطاله، فملك تزويجها برضاها، ولا يملك بغير رضاها؛ كالمكاتبة.

والثالث: لا يملك تزويجها بحال؛ لأنها ناقصة في نفسها، وولاية المولى عليها ناقصة؛ فلم يملك تزويجها؛ كالأخ في تزويج أخته الصغيرة، فعلى هذا: هل يجوز للحاكم تزويجها بإذنهما؟ فيه وجهان:

أحدهما - وهو قول أبي على بن أبي هريرة - أنه لا يملك؛ لأنه قائم مقامهما، ويعقد بإذنهما، فإذا لم يملك العقد باجتماعهما، لم يملك مع من يقوم مقامهما. والثاني - وهو قول أبي سعيد الإصطخري - أنه يملك تزويجها؛ لأنه يملك بالحكم ما لا يملك بالولاية، وهو تزويج الكافرة.

فصل: وإن أتت أم الولد بولد من نكاح، أو زنى - تبعها في حقها من العتق بموت السيد؛ لأن الاستيلاد كالعتق المنجز، ثم الولد يتبع الأم في العتق؛ فكذا

فى الاستيلاء.

فإن ماتت الأم قبل موت السيد - لم يبطل الحكم فى ولدها؛ لأنه حق استقراره فى حياة الأم فلم يسقط بموتها.

(الشرح) أما قوله: لما روى ابن عباس أن النبى ﷺ قال: «من ولدت منه أمتة فهى حرة من بعد موته»، فأخرجه أحمد<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، والدارقطنى<sup>(٤)</sup>، والبيهقى<sup>(٥)</sup>، من طريق حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس... فذكره، واللفظ للدارقطنى إلا قوله: «أمتة»؛ فهى عنده: «أمة». وله لفظ آخر عند الباقرين وهو: «أيما رجل ولدت أمتة منه فهى معتقة عن دبر منه».

وفى إسناده: حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس الهاشمى، ضعفه أكثر أصحاب الحديث قاله البيهقى.

وأخرجه الدارقطنى<sup>(٦)</sup>، والبيهقى<sup>(٧)</sup>، من طريق آخر عن ابن عباس بلفظ «أم الولد حرة وإن كان سقطا».

وقال الحافظ فى التلخيص<sup>(٨)</sup>: والصحيح أنه من قول عمر.

قوله: إن رسول الله ﷺ ذكرت له مارية القبطية فقال: «أعتقها ولدها»، فأخرجه ابن ماجه<sup>(٩)</sup>، والدارقطنى<sup>(١٠)</sup>، والبيهقى<sup>(١١)</sup>، من طريق حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس... فذكره، وعلته علة سابقه.

(١) (٣٠٣/١، ٣١٧، ٣٢٠).

(٢) (١٤١/٤) كتاب العتق، باب أمهات الأولاد (٢٥١٥).

(٣) (١٩/٢).

(٤) (١٣٠/٤، ١٣١).

(٥) (٣٤٦/١٠).

(٦) (١٣١/٤).

(٧) (٣٤٦/١٠).

(٨) (٤٠١/٤).

(٩) (١٤١/٤، ١٤٢) (٢٥١٦) فى المصدر السابق.

(١٠) (١٣١/٤، ١٣٢).

(١١) (٣٤٦/١٠).

قوله: «مارية»<sup>(١)</sup>: هي مارية بنت شمعون، أهداها المقوقس القبطى صاحب الإسكندرية ومصر لرسول الله ﷺ، وأهدى معها أختها سيرين، وخصيا يقال له: مأبور، فوهب رسول الله ﷺ سيرين لحسان بن ثابت، وهى أم عبد الرحمن ابن حسان، ومارية تسرى بها رسول الله ﷺ فولدت له إبراهيم، وماتت فى خلافة عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - سنة ست عشرة ودفنت بالبقيع.

قوله: «أمهات الأولاد»<sup>(٢)</sup> الأمهات: جمع، واحدها أم، وأصلها: أمهة؛ ولذلك جمعت على: أمات، باعتبار اللفظ، وأمهات: باعتبار الأصل. وقال بعضهم: الأمهات للناس، والأمات: للبهائم. قال الواحدي: الهاء فى «أمهة» زائدة عند الجمهور، وقيل: أصلية.

وحاصل الأقوال فيها ثلاثة:

الأول: مذهب سيويه، وهو أن «أم» أصلها: أمهة، والهاء زائدة؛ فوزن أم: فُعْل، وأمَّهة فُعْلَهة، ثم جمعت «أم» على: أمهات، بزيادة الهاء أيضاً؛ فوزنه: فُعْلهات، فالهاء زائدة فى كل من المفرد والجمع، وإنما زيدت فى الجمع؛ لأنه يرد الأشياء إلى أصولها، وقد علمت أن أصل أم: أمهة.

وقد قالوا: أمات، على الأصل، لكن «أمهات» أكثر فى الناس، و«أمات» أكثر فى البهائم.

ومذهب ابن السراج: أن «أم» أصلها: أمهة - أيضاً - ولكن الهاء أصلية؛ فوزن «أم»: فُعْ، ووزن أمهة: فُعْلة، فالهمزة فاء الكلمة، والميم عينها والهاء لامها، والميم الثانية زائدة لكن قبولت بالعين أيضاً؛ لأنها ضعف أصلى، قال فى الخلاصة: وإن يك الزائد ضعف أصل فاجعل له فى الوزن ما للأصل والتاء زائدة فحذفت الهاء التى هى لام الكلمة والتاء الزائدة؛ فصار «أم» بوزن: فُعْ - كما تقدم - ثم جمع على: أمهات، بوزن: فُعْلات، ولا يصح حيثئذ جمعه على: أمات، والدليل على هذا: ما حكى عن صاحب العين أنهم يقولون: تأمَّهْتُ

(١) ينظر: أنساب الأشراف (٤٤٨، ٤٣٥) والمعارف (٤٣) والاستيعاب (١٩١٢) وتهذيب الأسماء واللغات (٣٥٤/٢).

(٢) ينظر: المطلع ص (٣١٧).

أما، أى: اتخذت أما. وهذا المذهب ضعيف؛ لأنه خلاف الظاهر، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتاج بها؛ لما فيه من الخطأ والاضطراب.

ومذهب بعضهم: أن كلا من «أم» و«أمة» أصل مستقل: كسبط وسبطر، ودمث ودمثر؛ فتكون «أمهات» على هذا جمع: أمة، والهاء أصلية فى كل من المفرد والجمع، «وأما» جمع: أم، ووزنها: فعل<sup>(١)</sup>.

قوله: «تخطط وتصور»<sup>(٢)</sup> أى: ظهر فيه خلق الآدمى، وتبين كما يتبين الخط فى الشيء الذى يخط بقلم أو حديدة، وسوى ذلك. و«تصور»: ظهرت فيه صورة الآدمى.

قوله: «وإن ألفت مضغة» المضغة: القطعة، وجمعها: مُضَغ، والمضغة: الواحدة من اللحم، وقلب الإنسان مضغة من جسده، وفى الحديث: «إن فى ابن آدم مضغة إذا صَلَحَتْ صلح الجسد كله».

الأحكام: إذا أولد الحر أمته فى ملكه، وصارت به أم ولد - على ما سنذكره - انتشرت حرمة إليها فى شيئين:

أحدهما: تحريم بيعها عليه.

والثانى: عتقها بموته.

ثم هى فيما سواهما كالأمة.

فأما العتق بالموت فمتفق عليه.

وأما تحريم البيع، فمختلف فيه: فالذى عليه جمهور الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم - والفقهاء أن بيعها حرام، وأن ملكها لا ينتقل عن السيد إلى غيره. واستدل من جوز بيعها بما قاله فى الصحابة جابر، وابن الزبير، وذهب إليه داود وأهل الظاهر، والشيعة.

فأما على بن أبى طالب - رضى الله عنه - فقد حكى عنه القولان: حكى الحجازيون عنه تحريم بيعها، وروى العراقيون عنه جوازه.

فروى الشعبى عن ابن سيرين عن على - رضى الله عنه - أنه قال: (اقضوا فى

(١) ينظر: الشرقاوى على التحرير (٢/٤٩٥).

(٢) ينظر: النظم (٢/١١٥).

أمهات الأولاد بما كنتم تقضون؛ فإنني أكره أن أخالف أصحابي<sup>(١)</sup>. يعنى: أبا بكر وعمر وعثمان، رضوان الله عليهم.

وروى الشعبي عن عبيدة السلماني، عن علي - رضى الله عنه - أنه قال على منبر الكوفة: اجتمع رأى ورأى أبى بكر وعمر على أمهات الأولاد: لا يعن، وقد رأيت أن بيعهن جائز.

وروى عن عبيدة قال: قلت له: يا أمير المؤمنين، إن رأيك مع الجماعة أحب إلى من رأيك وحدك، فسكت<sup>(٢)</sup>.

واستدل من ذهب إلى جواز بيعهن برواية عطاء عن جابر قال: كنا نبيع أمهات أولادنا، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا إلى أن نهانا عمر عن ذلك؛ فانتهينا<sup>(٣)</sup>. وما ثبت جوازه على عهد الرسول ﷺ لم يحرم بعده بنهى غيره عنه. ولأنها لما كانت فى عامة أحكامها كالأمة، وجب أن تكون فى جواز بيعها كالأمة.

ولأنه لما جاز بيعها قبل العلوق، وجب استصحاب هذا الحكم فيما بعد الوضع ما لم ينقل منعه بدليل قاطع.

ولأنه لو كان أولدها بعقد نكاح، ثم ملكها لم يحرم عليه بيعها، وإن كانت له أم ولد؛ فكذلك إذا أولدها فى ملكه؛ لأنها فى الحالين أم ولد.

ودليلنا: ما روى أن مارية القبطية وكانت أم ولد رسول الله ﷺ أولدها ابنه إبراهيم مات عنها وله سستان، فلما احتضر رسول الله ﷺ قال: «مَا خَلَّفْتُ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً»، قالت عائشة - رضى الله عنها - : فمارية؟ فقال النبى ﷺ: «تِلْكَ أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرج البيهقي فى سننه ٣٤٣/١٠ من طريق الشعبي عن عبيدة قال: قال على بن أبى طالب: ناظرني عمر بن الخطاب فى بيع أمهات الأولاد، فقلت: يعن، وقال: لا يعن قال: فلم يزل عمر يراجعني حتى قلت بقوله، فقصي بذلك حياته...

(٢) أخرجه البيهقي فى السنن الكبرى (٣٤٣/١٠، ٣٤٨).

(٣) أخرجه أبو داود ٤٢١/٢ كتاب العتق، باب فى عتق أمهات الأولاد (٣٩٥٤). وله طريق آخر عن أبى الزبير عنه، أخرجه أحمد ٣/٣٢١ وعبد الرزاق (١٣٢١١)، وابن ماجه ٤/١٤٢ كتاب العتق، باب أمهات الأولاد (٢٥١٧) وأبو يعلى (٢٢٢٩) وابن حبان (٤٣٢٣) والدارقطنى (١٣٥/٤) والبيهقى ٣٤٨/١٠ وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه البيهقي فى السنن الكبرى ٣٤٧/١٠.

وروى عكرمة عن ابن عباس، قال: ذكرت مارية لرسول الله ﷺ فقال: «أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا».

وروى ابن جريج، عن الوليد بن عبد الرحمن قال: عهد النبي ﷺ إلى علي - رضي الله عنه - أن أم إبراهيم حرة<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: فهي لا تعتق بولدها، وإنما تعتق بموت سيدها؛ فلم يكن في هذا الظاهر دليل.

قيل: إنما يتحرر عتقها بموت السيد، والمعتق لها ولدها؛ فصار الولد هو المعتق لها؛ كما لو قال لعبده: إذا مات زيد فأنت حر، عتق بموت زيد، وكان السيد هو المعتق.

وروى عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ: أنه قال: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدَةٍ فَهِيَ حُرَّةٌ».

وروى عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ: «نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال: لَا يُعْتَنُ، وَلَا يُرْهَنُ، وَلَا يُورَثُنَّ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا فِي حَيَاتِهِ فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ»<sup>(٢)</sup>.

وروى عن أبي سعيد الخدري قال: قلت: يا رسول الله: إنا نصيب السبايا، ونحب الأثمان؛ فنعزل عنهن، فقال النبي ﷺ: «وَمَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَقْعَلُوا، فَمَا نَسَمَةٌ قَضَى اللَّهُ خَلْقَهَا إِلَّا وَهِيَ كَاثِنَةٌ»<sup>(٣)</sup>؛ فدل على أن إيلادها مانع من جواز بيعها.

وروى أن النبي ﷺ لما أفاق في مرض موته من إغمائه قال: «اسْتَوْصُوا بِالْأَدُمِ الْجُعْدِ خَيْرًا» يكرر ذلك مرارًا، فقالوا: من الأدم الجعد؟ قال «قَبْطٌ مِصْرِي؛ فَإِنَّهُمْ أَخَوَالٌ وَأَصْهَارٌ»<sup>(٤)</sup>، يريد بذلك: قوم مارية أم ولده إبراهيم؛ ليكون انتشار الحرمة

(١) أخرجه عبد الرزاق ٢٩٤/٧ (١٣٢٣٦) قال: أخبرنا ابن جريج قال: عهد النبي صلى الله عليه وسلم - أن أم إبراهيم حرة.

(٢) أخرجه الدارقطني (١٣٤/٤-١٣٥).

وأخرجه موقوفًا الدارقطني (١٣٤/٤) والبيهقي (٣٤٢-٣٤٣)، وقال البيهقي: وغلط فيه بعض الرواة عن عبد الله بن دينار فرفعه إلى النبي ﷺ وهو وهم لا يحل ذكره. وذكره الزيلعي في نصب الراية (٢٨٨-٢٨٩) وتكلم عليه بتوسع فأنظره.

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه أبو يعلى كما في مجمع الزوائد ٦٧/١٠ عن أبي هانئ أنه سمع أبا عبد الرحمن الجبلي وعمرو بن حريث وغيرهما يقولان: إن رسول الله ﷺ قال: إنكم ستقدمون على

إلى قومها تنبيهًا على ثبوت الحرمة لها، ودليلاً على ثبوته لكل من كان بمثابة. ولأنه قد كان لكثير من الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم - أمهات أولاد، ولم ينقل عن أحد منهم أنه باع أم ولده، ولولا انتشار الحظر بينهم، لكان ذلك موجوداً فيهم ومستعملاً بينهم.

ولأن الإجماع منعقد على تحريم بيعها في حال الحمل؛ لحرمة لم تتحققها، فكان تحريم بيعها بعد الوضع لحرمة متحققة أولى.

فأما الجواب عن حديث جابر فمن وجهين:

أحدهما: أنه محمول على فعل من لم يعلم بنهى النبي ﷺ أو لم يعلم النبي ﷺ بفعلهم له.

والثاني: أن يحمل على أمهات أولاد ولدن بعد نكاح من غير ملك؛ ألا ترى أن عمر - رضى الله عنه - لما نهاهم عن ذلك قبلوا نهيه، ولو كان شرعاً مباحاً لقالوه وخالفوه؟!

وأما الجواب عن استصحابهم لحكم ما قبل العلوق، فهو أن اختلافهما في الحرمة يوجب اختلافهما في الحكم.

ثم استصحاب حكمها في حال الحمل إلى ما بعد الولادة أولى أن يكون معتبراً؛ لأنها أقرب الحالتين.

وأما الجواب عن استدلالهم بإيلادها في عقد نكاح، فهو أن ولدها في النكاح كان مملوكاً لم يثبت له الحرية؛ فلذلك لم تنتشر حرمة إليها في الحرية، وولدها في الملك حر؛ لأن الولد مخلوق من مائه ومائها، وماؤها حق لسيدها، فتبعه ماء الرجل؛ لأن الولد تبع لأمه؛ فصار المءان في النكاح ملكاً لغيره، فانعقد الولد مملوكاً، وصار في أمته ملكاً لنفسه؛ فانعقد الولد حرّاً، وإذا صار بعضها حرّاً جاز أن

---

= قوم جعد رءوسهم، فاستوصوا بهم خيراً، فإنهم قوة لكم وإبلاغ إلى عدوكم بإذن الله. يعنى قبط مصر.

وقال: ورجاله رجال الصحيح.

وله شاهد من حديث أبي ذر:

أخرجه مسلم (١٩٧٠/٤) كتاب فضائل الصحابة باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر (٢٢٦/٢٥٤٣).

يسرى حكمه إليها في الحرية، وفي هذا الانفصال استدلال على الأصل، وقد نبه عمر - رضى الله عنه - على هذا المعنى عند نهيه، وقال: كيف نبيعهن وقد خالطت لحومنا لحومهن، ودمائنا دماءهن؟!

فإذا تقرر ما وصفنا من انتشار حرمتها، وتحريم بيعها، فالكلام فيها مشتمل على فصلين:

أحدهما: فيما تصير به أم ولد.

والثاني: في حكمها بعد كونها أم ولد.

فأما الفصل الأول: فيما تصير به أم ولد، فهو أن تضع من سيدها ما انعقد خلق الولد فيه، وهو على خمسة أقسام:

أحدها - وهو أكمل أحوالها - : أن تضع ولدًا كاملاً في خلقه، وزمانه، ذكرًا، أو أنثى، أو خنثى؛ فتصير به أم ولد، سواء ثبتت حرمة الولد بالحياة أو لم تثبت له الحرمة بإلقائه ميتًا.

ويتعلق بالولد إن وضعته حيًا أربعة أحكام:

الميراث، وجوب الدية، والكفارة، وتنقضى به العدة.

والقسم الثاني: أن تضع عضوًا من الولد: كرأس، أو يد، أو رجل، أو عين، أو إصبع، أو ظفر، فتصير به أم ولد؛ لأن العضو لا يكون إلا من جسد الولد؛ فصار البعض منه دالًا على وجوده، فثبتت به حرمة الولادة، ويتعلق به ثلاثة أحكام: وجوب الغرة، والكفارة، وانقضاء العدة.

والقسم الثالث: أن تضع جسدًا فيه خلق جلى، قد تصور في العيون لا يختلف فيه كل من شاهده من رجل وامرأة، فتصير به أم ولد؛ لانعقاده ولدًا، وتتعلق به الأحكام الثلاثة من وجوب الغرة والكفارة، وانقضاء العدة.

والقسم الرابع: أن تضع جسدًا فيه من تخطيط الخلق الخفى ما لا يعرفه إلا قوابل النساء، وربما اختبرته بالماء الجارى فبان، فإذا شهد أربع من عدول النساء أن فيه ابتداء لتخطيط الخلق، ومبادئ أشكال الصور سمعت فيه شهادتان، وصارت به أم ولد؛ لانعقاده ولدًا وإن لم يكمل، وتتعلق به الأحكام الثلاثة من وجوب الغرة، والكفارة، وانقضاء العدة.

والقسم الخامس: أن تضع جسدًا هو مضغة ليس فيه خلق جلى ولا خفى، ولا



تشكل له عضو، ولا تخطط له صورة - فظاهر ما قاله الشافعي هاهنا أنها لا تصير به أم ولد.

وقال في كتاب العدد ما يدل على انقضاء العدة به.

واختلف أصحابنا، فمنهم من خرج ذلك على قولين:

أحدهما: تصير به أم ولد، وتنقضي به العدة؛ لانعقاده جسداً، فعلى هذا يتعلق به بعد مصيرها أم ولد الأحكام الثلاثة من وجوب الغرة، والكفارة، وانقضاء العدة. والقول الثاني: لا تصير به أم ولد، ولا تنقضي العدة به، ولا يتعلق به حكم؛ لأنه لم يصير ولدًا، ولا تثبت له حرمة.

وقال آخرون من أصحابنا: تنقضي به العدة، ولا تصير به أم ولد على الظاهر من قوله في الموضعين.

والفرق بين أن تنقضي به العدة، ولا تصير به أم ولد: أن مقصود العدة استبراء، وذلك موجود فيما وضعته، والمقصود بكونها أم ولد: انتشار حرمة الولد إليها، ولا حرمة لما وضعته، فعلى هذا لا يتعلق بما وضعته حكم سوى العدة، ولا تجب فيه غرة، ولا كفارة.

وأما الفصل الثاني في حكمها بعد كونها أم ولد، فيشتمل على فصلين:

أحدهما: حكمها في حياة السيد.

والثاني: حكمها بعد موته.

فأما حكمها في حياته فينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما كانت فيه كالحرّة، وذلك في ثلاثة أشياء: في البيع، والرهن، والهبة، فلا يجوز بيعها، ولا رهنها، ولا هبتها، وقد دللنا على البيع، وفيه دليل على المنع من الرهن والهبة.

والقسم الثاني: ما كانت فيه كالأمة، وذلك في ستة أشياء:

الأول: ملك السيد لأكسابها بعقد إجارة، وغير إجارة.

والثاني: التزام نفقتها وكسوتها.

والثالث: استباحة وطئها.

والرابع: في العدة إن وجبت عليها.

والخامس: في شهادتها.

والسادس: فى الجناية عليها.

فتكون فى هذه الأحكام الستة كالأمة.

والقسم الثالث: ما خالفت فيه حكم الحرية والأمة، وذلك فى جنايتها خطأ يضمنها السيد، وتكون فى رقبة الأمة، وفى ذمة الحرية أو على عاقلتها.

والقسم الرابع: ما اختلف قوله فيه، وذلك فى تزويجه لها، وسيأتى حكمه فيما بعد.

وأما حكمها بعد موت السيد، فهو تحرير عتقها بموته، سواء مات موسراً أو معسراً، وتكون معتقة من رأس ماله لا من ثلثه، سواء أولدها فى الصحة أو فى المرض.

فإن قيل: فإذا كانت الولادة هى الموجبة لعتقها فهلا تحرر عتقها بالولادة، ولم ينتظر به موت السيد.

قيل: لأمرين:

أحدهما: أن لها حقاً بالولادة، وللسيد حق بالملك، وفى تعجيل حقها إبطال لحق السيد من الكسب والاستمتاع، وفى تعليقه بموت السيد حفظ للحقين؛ فكان أولى.

والثانى: أنها استحققت حقاً لحرية الولد منها، وفى تعجيل عتقها إسقاط لحقها من النفقة، والكسوة، وتحريم الاستمتاع، وفى تأخيرها إلى موت السيد حفظ لحقها فى التزام النفقة، والكسوة، وبقاء الاستمتاع، والإباحة؛ فكان تعليقه بموت السيد أولى من تعجيله بوضع الولد، والله أعلم.

فرع: قال الشافعى - رضى الله عنه -: (وولد أم الولد بمنزلتها يعتقون بعتقها كانوا من حلال أو من حرام، ولو ماتت قبلهم، ثم مات السيد عتقوا بموته كأهمهم). قال الماوردى: وهذا كما قال، أما ولد أم الولد من السيد، فهو حر؛ لأن ولده من الأمة حر؛ فكان من أم ولده أولى أن يكون حراً.

وأما ولدها من غيره: فيكون إما من زوج فيكون من حلال، وإما من زنى فيكون من حرام لا يلحق بالزانى، والولد فى الحالين من حلال أو حرام فى حكم أم الولد فى ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يكون ملكاً للسيد كأمه.

والثاني: أنه لا يجوز له بيعه كأمه.

والثالث: أنه يعتق بموته كأمه.

وإنما كان كذلك؛ لأن الولد تبع لأمه في الحرية والرق، وحكم أم الولد مشترك بين الحرية والرق؛ فافتضى أن يكون ولدها تبعًا لها في الحالين.

فإن قيل: أفليس ولد المدبرة لا يتبعها في أحد القولين، ولا يعتق بموت السيد إن عتقت، فهلا كان ولد أم الولد بمثابة؟

قيل: لأن الفرق فاصل بينهما من وجهين:

أحدهما: أن حكم أم الولد مستقر؛ فقوى في اجتذاب الولد إليها، وحكم المدبرة غير مستقر؛ فضعف عن اجتذاب الولد إليها.

والثاني: أن حرمة أم الولد لأجل البعضية؛ فانتشرت إلى ولدها، وعتق المدبرة بعقد، والعقود لا تنتشر إلى غير المعقود عليه.

فإذا تقرر أن ولد أم الولد بمثابة، عتق بموت السيد.

فإن قيل: فهلا تعجل عتقه؛ لما بينته لأمه في الاستباحة الموجبة لتأخير عتقها.

قيل: لأنه وإن فقد هذا المعنى فإنه تابع لأمه، ولا يجوز أن يكون حكم التابع أقوى من حكم المتبوع؛ فلذلك تعلق عتقه وعتق أمه بموت السيد، ولم يتقدم عتقه على عتقها.

ولو ماتت الأم قبل موت السيد، كان عتق الولد موقوفًا على موت السيد، ولا يبطل بموت أمه، بخلاف ولد المكاتب في أحد القولين؛ للفرق بينهما في استقرار حكم أم الولد، ووقوف حكم المكاتب.

فروع: قال الشافعي - رضى الله عنه - : (ولو اشترى امرأته وهي أمة حامل منه، ثم وضعت عنده، عتق ولدها منه، ولم تكن أم ولد له أبدًا حتى تحمل منه وهي في ملكه). قال الماوردي: وصورتها في حر تزوج أمة، وأحبلها، ثم اشتراها بطل نكاحها، وعتق ولدها.

وهذان الحكمان متفق عليهما.

واختلف الفقهاء: هل تصير له بالإحبال في حال الزوجية أم ولد بعد الملك أم لا؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب الشافعي: أنها لا تصير له أم ولد بذلك الإحبال حتى

يستأنف إحبالها بعد ذلك، سواء ملكها حاملاً بالولد أو بعد وضعه.  
والمذهب الثاني: ما قاله أبو حنيفة: أنها قد صارت أم ولد بذلك الإحبال، سواء ملكها حاملاً أو بعد الوضع.

والمذهب الثالث: ما قاله مالك والمزني: إن ملكها حاملاً صارت به أم ولد، وإن ملكها بعد الوضع لم تصر به أم ولد.

وتعليل الشافعي في كونها أم ولد: أن يكون علوقها منه بحر في ملكه، وعلوقها منه في النكاح إنما هو مملوك صار حراً بعد ملكه؛ فلذلك لم تصر أم ولد.

فرع: فأما إذا علقت منه بحر في غير ملك كالواطئ بشبهة، وكالأب إذا وطئ جارية ابنه، ففي كونها به أم ولد إذا ملكها قولان:

أحدهما: تكون به أم ولد؛ لعلوقها منه بحر.

والثاني: لا تكون به أم ولد؛ لعلوقها منه في غير ملك<sup>(١)</sup>.

إذا ثبت هذا فلمسألة وطء الأب أمة ابنه تفصيل حسن ذكره العمراني في البيان، فقال:

إذا ملك الرجل أمة، لم يحل لأبيه وطؤها؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥-٦].

وأمة الابن ليست بزوجة للأب ولا ملكاً له، فإن خالف الأب ووطئها، فقد فعل فعلاً محرماً، فإن لم يحبلها - فالكلام في ثلاثة مواضع، في الحد، والمهر، والقيمة:

فأما الحد: فإن كان الابن لم يطأها، لم يجب على الأب الحد؛ لأن له في مال الابن شبهة؛ لقوله ﷺ «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ».

وقوله ﷺ: «إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان له شبهة في مال الابن، لم يجب عليه الحد بوطء جاريته؛ لقوله ﷺ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر الحاوي (١٨/٣٠٨-٣١٤).

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو محمد البخاري في مسند أبي حنيفة كما في جامع المسانيد (١٨٣/٢) للخوارزمي، عن أبي سعيد بن جعفر عن يحيى بن فروخ عن محمد بن بشر عن الإمام أبي =

= حنيفة عن مقسم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود بالشبهات». وأبو سعيد بن جعفر: هو أبياء بن جعفر. قال الذهبي في المغني (٦/١) رقم (٤): أبان بن جعفر عن محمد بن إسماعيل الصائغ كذاب.

كذا قال أبان، والصواب أبياء كما في اللسان كما سيأتي. قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢١/١): روى عن محمد بن إسماعيل الصائغ، [و] أورده الذهبي في ذيل الضعفاء، فقال: كذاب، كذا أورده تبعاً للبناني في الحافل ذيل الكامل فإنه أورده، ونقل عن ابن حبان أنه قال: رأيت وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث مما لم يحدث به أبو حنيفة قط. قلت - أي الحافظ - كذا سماه ابن حبان وصحفه، وإنما هو أبياء بهمة لا بنون. ا. هـ.

قلت: ويبدو أن للحديث طريقاً آخر عن ابن عباس، فقد رأيت الحافظ السيوطي ذكره في الجامع الصغير رقم (٣١٤) بلفظ: «ادروا الحدود بالشبهات وأقبلوا الكرام عثراتهم إلا في حد من حدود الله تعالى»، وعزاه لابن عدى في «جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة» عن ابن عباس قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث المختصر (١٠/٤٤٧): وقد وجدت خبر ابن عباس في موضع آخر ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل - هو العراقي - رحمه الله - في شرح الترمذي قال: وأما حديث ابن عباس، فرواه أبو أحمد بن عدى في جزء خروجه من حديث أهل مصر والجزيرة من رواية ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «ادروا الحدود بالشبهات وأقبلوا الكرام عثراتهم إلا في حد».

وهذا الإسناد إن كان من بين ابن عدى وابن لهيعة مقبولين فهو حسن. ا. هـ. والحديث بهذا اللفظ له شاهد موقوف وآخر مرسل. أما الشاهد الموقوف: فهو عن عبد الله بن مسعود: أخرجه مسدد في مسنده كما في المطالب العالية (١٨٠٦)، وتخريج المختصر (١/٤٤٣) كلاهما لابن حجر.

قال مسدد: ثنا يحيى القطان عن شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: «ادروا الحد بالشبهة».

قال الحافظ في تخريج المختصر (١/٤٤٣): وهذا موقوف حسن الإسناد. قال المناوي في فيض القدير (١/٢٢٨): وبه يرد قول السخاوي وطرقه كلها ضعيفة، نعم أطلق الذهبي على الحديث الضعف، ولعل مراده المرفوع. ا. هـ. وأما الشاهد المرسل فهو لعمر بن عبد العزيز:

أخرجه أبو مسلم الكجي وابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد كما في الجامع الصغير (٣١٤) و المقاصد الحسنة (٤٦) من طريق أبي منصور محمد بن أحمد بن الحسين بن النديم الفارسي: ثنا جناح بن نذير، ثنا أبو عبد الله بن بطة العكبري، ثنا أبو صالح محمد بن أحمد بن ثابت، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الصمد، ثنا محمد بن أبي بكر المقدسي، ثنا محمد بن علي الشامي، ثنا أبو عمران الجوني عن عمر بن عبد العزيز، =

= فذكر قصة طويلة فيها: قصة شيخ وجدوه سكران، فأقام عمر عليه الحد ثمانين، فلما فرغ قال: يا عمر ظلمتني فإنني عبد فاغتم عمر، ثم قال: إذا رأيتم مثل هذا في هيئته وسمته وأدبه فاحملوه على الشبهة، فإن رسول الله ﷺ قال: «ادروا الحدود بالشبهة».

قال السخاوي: قال شيخنا - أي ابن حجر - وفي سنده من لم يعرف. ا هـ.  
والحديث ذكره الزيلعي في نصب الراية (٣/٣٣٣)، وقال: غريب بهذا اللفظ، وذكر أنه في الخلافات للبيهقي عن علي. وفي مسند أبي حنيفة عن ابن عباس. ا هـ. وقد حسن السيوطي في الجامع الصغير رقم (٣١٤) حديث ابن عباس، وموقوف ابن مسعود، ومرسل عمر بن عبد العزيز بمجموعها.

وفي الباب عن عائشة، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة:  
حديث عائشة:

أخرجه الترمذي (٤/٣٣) كتاب: الحدود، باب: ما جاء في «درء الحدود» حديث (١٤٢٤)، والدارقطني (٣/٨٤) كتاب: الحدود والديات، حديث (٨)، والحاكم (٤/٣٨٤) كتاب: الحدود، والبيهقي (٨/٢٣٨) كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحدود بالشبهات، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/٣٣١) كلهم من طريق يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة».

وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري، ويزيد بن زياد ضعيف في الحديث، ورواه وكيع عن يزيد بن زياد ولم يرفعه وهو أصح...». ا هـ.

وقال في العلل الكبير (ص ٢٢٨) رقم (٤٠٩، ٤١٠): سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: يزيد بن زياد الدمشقي منكر الحديث ذاهب. ا هـ.

أما الحاكم فقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فردّه الذهبي بقوله: قال النسائي يزيد بن زياد شامي متروك.

وقال البيهقي: تفرد به يزيد بن زياد الشامي عن الزهري وفيه ضعف، ورواه رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري مرفوعاً ورشدين ضعيف. ا هـ.  
حديث علي:

أخرجه الدارقطني (٣/٨٤) كتاب: الحدود والديات، حديث (٩)، والبيهقي (٨/٢٣٨) كتاب: الحدود، باب: ما جاء في درء الحدود بالشبهات، كلاهما من طريق مختار التمار عن أبي مطر عن علي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ادروا الحدود».

قال البيهقي: في هذا الإسناد ضعف.  
ومختار التمار ضعيف، ينظر نصب الراية (٣/٣٠٩).  
وأبو مطر مجهول لا يعرف، قاله أبو حاتم، ينظر الجرح والتعديل (٩/٤٤٥).  
حديث أبي هريرة:

أخرجه ابن ماجه (٢/٨٥٠) كتاب: الحدود، باب: الستر على المؤمن ودفع الحدود =

فإن كان الابن قد وطئها قبل ذلك، فهل يجب الحد على الأب؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يجب عليه الحد؛ لما ذكرناه.

والثاني: يجب عليه الحد؛ لأنها صارت محرمة على الأب بوطء الابن على التأييد؛ فوجب عليه الحد بوطئها، كما لو وطئ امرأة ابنه.

قال الشيخ أبو حامد: ويشبه أن يكون هذان الوجهان مبنيين على القولين فيمن ملك أخته فوطئها وسيأتى بيانه.

وأما المهر: فكل موضع قلنا: لا يجب على الأب الحد؛ بأن كان الابن لم يطأها أو كان قد وطئها وقلنا: لا حد على الأب بوطئها - وجب على الأب المهر بوطئها؛ لأنه وطئ يسقط فيه الحد عن الموطوءة، فوجب فيه المهر؛ كالوطء في النكاح الفاسد.

وكل موضع قلنا: يجب الحد على الأب، نظرت:

فإن كان أكرهها على الوطء، وجب عليه المهر.

وإن طاوعته على الوطء، فهل يجب المهر على الأب؟

حكى أصحابنا البغداديون فيه وجهين:

المنصوص: أنه لا يجب؛ لما روى: أن النبي ﷺ نهى عن مهر البغي<sup>(١)</sup>، والبغي: الزانية؛ قال الله - تعالى - : ﴿يَتَأَخَّتْ هَنُورٌ مَّا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨].

ومن أصحابنا من قال: يجب عليه المهر؛ لأن المهر للسيد؛ فلم يسقط ببذل الأمة.

= بالشبهات، حديث (٢٥٤٥)، وأبو يعلى (٤٩٤/١١) رقم (٦٦١٨) كلاهما من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومي عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا».

ولفظ أبي يعلى: «ادفعوا الحدود ما استطعتم». قال البوصيرى فى الزوائد (٣٠٣/٢): هذا إسناد ضعيف إبراهيم بن الفضل المخزومي ضعفه أحمد، وابن معين، والبخارى، والنسائى، والأزدى، والدارقطنى. ١ هـ.

وقال الحافظ فى تخريج المختصر (٤٤٣/١): غريب وإبراهيم بن الفضل مدنى

ضعيف.

(١) تقدم.

وأصحابنا الخراسانيون يحكونهما قولين:

وأما قيمة الجارية: فإنها لا تجب على الأب؛ لأنه لم يتلفها..

فإن قيل: فقد صارت محرمة بالوطء على الابن، قلنا: إذا لم يحصل نقص في عينها ولا في قيمتها، لم يجب ضمانها؛ لأنها تحل لغيره.

وأما إذا أحبلها الأب، فالكلام في الحد والمهر على ما مضى، والولد حر ثابت النسب من الأب.

وهل تصير الجارية أم ولد له؟

قال القفال: لا تصير أم ولد له قولاً واحداً.

وقال الشيخ أبو حامد: هل تصير الجارية أم ولد له؟ فيه قولان:

أحدهما: لا تصير أم ولد له، وهو اختيار المزني؛ لأنها علقت منه في غير ملكه، فهو كما لو وطئ أمة بالنكاح فولدت منه.

والثاني: أنها تصير أم ولد له قال الشيخ أبو حامد: وهو الأصح؛ لأنها علقت منه بحر بحق الملك، فثبت لها حرمة الاستيلاء، كما لو كانت في ملكه.

فإذا قلنا: لا تصير أم ولد له، فلا يجوز للابن بيعها ولا هبتها ما دامت حاملاً؛ لأنها حامل بحر.

وللابن أن يطالب الأب بقيمة الجارية؛ لأنه حال بينه وبين جاريته، فهو كما لو غصب منه جارية وأبقت منه.

فإذا وضعت، رد الابن القيمة التي أخذ من الأب إليه؛ لأن الحيلولة قد زالت.

وحكى الطبرى في (العدة): أن من أصحابنا من قال: ليس له مطالبة بالقيمة؛

لأن الابن يقدر على الانتفاع بها بالاستخدام والإجارة.

والأول هو المشهور.

فإذا وضعت الجارية الولد، وجب على الأب للابن قيمة الولد يوم الوضع؛ لأنه

كان في سبيله أن يكون مملوكاً، وقد حال الأب بين الابن وبين رقه.

فإن ملك الأب الجارية بعد ذلك، فهل تصير أم ولد له؟ فيه قولان؛ كما لو وطئ

جارية غيره بشبهة فحملت منه، ثم ملكها.

وإذا قلنا بالقول الآخر: أنها تصير أم ولد للأب، لزمه أن يغرم للابن قيمة الجارية

في الحال، سواء كان الأب موسراً أو معسراً، بخلاف الشريك في الجارية إذا



استولدها؛ فإنه لا يلزمه قيمة نصيب شريكه فيها إذا كان معسرًا؛ لأننا نجعل الجارية أم ولد للشريك؛ نظرًا للشريك، ولا نظر له عند إعسار الشريك، وهاهنا نجعلها أم ولد له؛ نظرًا للأبوة، والأبوة موجودة في الحاليين.  
ولا يلزم الأب قيمة الولد؛ لأنها تضعه في ملكه.  
فرع: إذا ملك الرجل جارية، لم يحل لولده وطؤها؛ لأنها ليست بزوجة له ولا ملك.

فإن خالف الابن ووطئها: فإن كان عالمًا بالتحريم، فعليه الحد بوطئها، فإن أكرهها على الوطء، فعليه المهر للأب.  
وإن طأعته على الوطء، فهل يجب عليه المهر؟ فيه وجهان:  
المنصوص: أنه لا يجب.

فإن أتت منه بولد، لم يلحقه نسبه؛ لأنه زان، والزاني لا يلحقه النسب، ويكون الولد مملوكًا للأب.

وإن كان الابن جاهلًا بالتحريم؛ بأن كان قريب العهد بالإسلام أو نشأ في بادية - لم يجب عليه الحد؛ لأن ذلك شبهة توجب سقوط الحد، ويجب عليه المهر.  
قال الشيخ أبو حامد: ويكون الولد مملوكًا للجد؛ لأنها علقت به في غير ملك ولا شبهة ملك، ويعتق على الجد؛ لأنه ابن ابنه، ولا يجب على الابن قيمته؛ لأنه إنما عتق على الأب بملكه له لا بفعل الابن، فلم يلزمه قيمته، ولا تصير الجارية أم ولد للابن بلا خلاف؛ لأنه لا ملك له فيها ولا شبهة ملك.

فرع: قال الشافعي - رضى الله عنه - (وللمكاتب أن يبيع أم ولده).  
قال الماوردي: وصورتها: في مكاتب ملك أمة، وأولدها، فولده منها تبع له يعتق بعته، ويرق برقه، وليس له بيعه، وهل تصير به أم ولد للمكاتب أم لا؟ على قولين:

أحدهما: تصير به أم ولد؛ لما ثبت لولدها من سبب الحرية من العتق بعته أبيه؛ فعلى هذا لا يجوز للمكاتب بيعها؛ لما ثبت لها من حرمة الولادة منه، ووقف أمرها معه، فإن أدى وعتق استقر كونها له أم ولد، وإن عجز ورق صارت مع المكاتب والولد ملكًا للسيد، يجوز له بيعهم.

والقول الثاني: لا تصير أم ولد للمكاتب بهذا الإيلاد؛ لأن ولدها قبل عتق أبيه

مملوك وإن منع من بيعه؛ فلم تثبت له حرمة تتشتر إلى أمه.  
فعلى هذا يجوز للمكاتب بيعها قبل عتقه وبعده، إلا أن يستأنف إحبالها بعد العتق؛ فتصير حيثنذ أم ولد لا يجوز له بيعها<sup>(١)</sup>.  
قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن جنت أم الولد - لزم المولى أن يفديها؛ لأنه منع من بيعها بالإحبال، ولم يبلغ بها إلى حال يتعلق الأرض بذمتها؛ فلزمه ضمان جنايتها؛ كالعبد القن إذا جنى وامتنع المولى من بيعه، ويفديها بأقل الأمرين من قيمتها أو أرش الجناية قولاً واحداً؛ لأن في العبد القن إنما فداء بأرش الجناية بالغاً ما بلغ في أحد القولين؛ لأنه يمكن بيعه، فربما رغب فيه من يشتريه بأكثر من قيمته، وأم الولد لا يمكن بيعها؛ فلا يلزمه أن يفديها بأكثر من قيمتها.

وإن جنت فقداها بجميع القيمة، ثم جنت - ففيه قولان:  
أحدهما: يلزمه أن يفديها؛ لأنه إنما لزمه أن يفديها في الجناية الأولى؛ لأنه منع من بيعها، ولم يبلغ بها حالة يتعلق الأرض بذمتها؛ وهذا موجود في الجناية الثانية؛ فوجب أن تفدى كالعبد القن إذا جنى، وامتنع من بيعه، ثم جنى وامتنع من بيعه.  
والقول الثاني - وهو الصحيح - أنه لا يلزمه أن يفديها، بل يقسم القيمة التي فدى بها الجناية الأولى بين الجنايتين على قدر أرشهما؛ لأنه بالإحبال صار كالمثلف لرقبتها فلم يضمن أكثر من قيمتها.

وتخالف العبد القن - فإنه فداء؛ لأنه امتنع من بيعه، والامتناع يتكرر؛ فتكرر الفداء، وهاهنا لزمه الفداء للإتلاف بالإحبال، وذلك لا يتكرر؛ فلم يتكرر الفداء، وإن جنت فقداها ببعض قيمتها، ثم جنت:

فإن بقي من قدر قيمتها ما يفدى به الجناية الثانية - لزمه أن يفديها.

وإن بقي ما يفدى به بعض الجناية الثانية - فعلى القولين:

إن قلنا: يلزمه أن يفدى الجناية الثانية لزمه أن يفديها.

وإن قلنا: يشارك الثاني الأول في القيمة؛ ضم ما بقي من قيمتها إلى ما فدى به الجناية الأولى ثم يقسم الجميع بين الجنايتين على قدره أرشهما.

(١) ينظر الحاوى (١٨/٣١٤).

**فصل :** وإن أسلمت أم ولد نصراني تركت على يد امرأة ثقة ، وأخذ المولى بنفقتها إلى أن يموت فتعتق ؛ لأنه لا يمكن بيعها ؛ لما فيه من إبطال حقها من العتق المستحق بالاستيلاد ، ولا يمكن إعتاقها ؛ لما فيه من إبطال حق المولى .  
ولا يمكن إقرارها في يده ؛ لما فيه من الصغار على الإسلام ، فلم يبق إلا ما ذكرناه .

وإن كاتب كافر عبداً كافراً ثم أسلم العبد - بقى على الكتابة ؛ لأنه أسلم في حال لا يمكن مطالبة المالك ببيعه أو إعتاقه ، وهو خارج عن يده وتصرفه ، فبقى على حاله ، فإن عجز ، ورق - أمر ببيعه .

**(الشرح الأحكام :** جناية أم الولد مضمونة على سيدها ؛ لأنه أحدث فيها ما منع من بيعها ، ولم يبلغ به العتق الذي يتعلق الحق فيه بذمتها ؛ فصارت كالأمة القن إذا منع السيد من بيعها يلتزم بالمنع غرم جنائيتها .

وإذا كان كذلك ضمن جنائيتها بأقل الأمرين من قيمتها أو أرش جنائيتها ، وخالفت العبد القن إذا منع من بيعه في الجناية : أنه يضمن في أحد القولين جميع جنائته ، ولو كانت أضعاف قيمته ؛ لأن بيع أم الولد غير مقدور عليه ؛ فصار ضمانها ضمان إتلاف لا يلزم فيه أكثر من القيمة ، وخالفت العبد المقدور على بيعه ؛ لأنه يجوز أن يشتريه راغب بأكثر من قيمته ؛ فلذلك ضمن سيده بالمنع جميع جنائته .

**فرع :** قال الماوردي : اعلم أنه لا تخلو جناية أم الولد إذا تكررت من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تتكرر قبل غرم الأرض ؛ فيكون السيد ضامناً لأروش الجنائيات كلها ، وإن كثرت بأقل الأمرين من قيمتها أو أروش جنائياتها ، ولا يلتزم السيد من الغرم أكثر من قيمتها ، لا يختلف فيه قول الشافعي ؛ لأن وجوب الأرض في حق الجماعة كوجوبه في حق الواحد .

**والقسم الثاني :** أن تتكرر جنائيتها بعد غرمها وقبل استيفاء قيمتها ، فيضمن السيد غرم الجناية الثانية والثالثة ، كما ضمن غرم الأولى حتى يستوعب غرم جميع القيمة ، سواء اتفقت الجنائيات أو اختلفت ، مثل : أن تكون الجناية الأولى نصف قيمتها ، والثانية ثلث قيمتها ، والثالثة ربع قيمتها ، فيغرم أرش كل جناية منها حتى يستكمل غرم جميع قيمتها .

والقسم الثالث: أن تتكرر جنايتها بعد غرم جميع قيمتها فى الجناية الأولى، ففيه قولان:

أحدهما - وهو اختيار المزنى - : أنه يغرم فى الجناية الثانية بأقل الأمرين، وكذلك لو جنت مائة جناية بعد غرم ما تقدمها، ضمن كل واحد منها بأقل الأمرين؛ لأمرين:

أحدهما: أن ما أوجب الغرم فى الجناية الأولى موجود فيما بعدها؛ فوجب أن يكون الغرم كالتى قبلها.

والثانى: أن الأول قد ملك ما أخذه من الأرض، والجانى غيره؛ فلم يجز أن يؤخذ بأرش جنايته.

والقول الثانى: أن السيد لا يلتزم غرم أكثر من قيمة واحدة، ويرجع الثانى على الأول، فيشركه فيما أخذه، ويرجع الثالث على الأول والثانى، فيشركهما، كالشفعة إذا استحقها ثلاثة، وحضر أحدهم فأخذها، ثم قدم ثانٍ شارك الأول فيها، فإذا قدم الثالث شارك الأول والثانى، وإنما لم يغرم السيد أكثر من قيمة واحدة؛ لأمرين: أحدهما: أنه فى حكم المتلف، ولا يلزم المتلف أكثر من قيمة ما أتلف.

والثانى: أن تسليم قيمتها كتسليم بدنها، وهو إذا سلم بدن عبد قد جنى، ثم عاد فجنى - اشترك جميعهم فى بدنه، فكذلك إذا سلم القيمة، ثم تكررت الجناية، اشترك جميعهم فى القيمة، فإن تساوت أروش جناياتهم، تساوا فى القيمة، وإن تفاضلت تفاضلوا بقدرها فى القيمة، ولا يمتنع أن يرجع الثانى على الأول بأرش جنايته، ويرجع الثالث على الأول والثانى، وإن لم يكن واحد منهما جانيًا؛ كما لو حفر رجل بئرًا فى أرض لا يملكها، ثم مات، فسقطت فيها بهيمة - ضمن قيمتها فى تركته، فلو استوعبت القيمة جميع تركته، ثم سقطت فيها بهيمة ثانية، رجع الثانى على الأول، فشاركه فى القيمة، فإن سقطت فيها بهيمة ثالثة، رجع الثالث على الأول والثانى، فشاركهما فى القيمة، وليس أحد منهما جانيًا، وبهذا يفسد ما استدل به المزنى، والله أعلم.

فرع: إذا أولد النصرانى أمته النصرانية، صارت أم ولد له يحرم عليه بيعها، وحكمها حكم أمهات الأولاد، فإن أسلمت، فقد اختلف الفقهاء فيها بعد الإسلام: فذهب الشافعى - رضى الله عنه - إلى أنها تكون فى حكم أمهات الأولاد، لا

يحدث لها الإسلام عتقًا ولا استسعاء.

وقال مالك: تعتق بالإسلام.

وقال أبو حنيفة: تستسعى في قيمتها، وتعتق بعد أدائها.

وقال أبو يوسف ومحمد: تعتق، وتستسعى في القيمة بعد العتق.

وقال الأوزاعي: يعتق نصفها، وتستسعى في النصف بنصف قيمتها.

وقد مضى الكلام معهم بما أغنى عن إعادته.

وإذا كان الإسلام لا ينافي الرق في العبد القن، فأولى ألا ينافيه في أم الولد، وإذا لم يتنافيا، وجب أن تكون بعد الإسلام على حكمها قبله، غير أنه يمنع من استخدامها والاستمتاع بها؛ لتحريم المسلمة على النصراني، إلا أن يسلم معها؛ فيجوز أن يستمتع بها، وهو قبل الإسلام ممنوع من الخلوة بها، وتوضع على يد امرأة ثقة، ولا يجوز بيعها عليه؛ لأن بيع أم الولد لا يجوز، ولكن يؤخذ بعقبتها جبرًا، وعلى السيد نفقتها، وله كسبها، فإن مات عتقت بموته، وكان ولاؤها له ثم لعصبته، والله أعلم.

فرع: إذا مات سيد أم الولد عتقت بموته، ولزمها الاستبراء؛ لأنها قد كانت فراشا للسيد، فأوجب زواله أن تستبرئ كالزوجات والإماء.

واختلف الفقهاء في قدر الاستبراء:

فمذهب الشافعي أنها تستبرئ نفسها بحيضة كالأمة.

وقال أبو حنيفة: تستبرئ نفسها بثلاثة أقراء كالحرّة من طلاق.

وقال سفيان: تستبرئ نفسها بقرءين.

وقال الأوزاعي وإسحاق بن راهويه: تستبرئ نفسها بأربعة أشهر وعشر عدة

الوفاة، وبه قال عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد مضت هذه المسألة في العدد بما أقنع.

وإذا كان الاستبراء عن وطء في ملك لم تكن فيه إلا كالأمة، ولا يتعين بحدوث

الحرية؛ كما لو أعتقت الأمة المستبرأة.

فرع: وإذا تقرر أنها في الاستبراء كالأمة، لم يخل حالها من أن تكون حاملًا، أو

حائلاً:

فإن كانت حاملاً، فاستبرأوها بوضع الحمل؛ لأنه يستوى فيه استبراء الأمة وعدة الحرة.

وإن كانت حائلاً، لم يخل حالها من أن تكون من ذوات الحيض أو مؤيسة.

فإن كانت من ذوات الحيض، استبرأت نفسها بحيضة واحدة كالأمة.

وإن كانت مؤيسة، ففي استبراء نفسها قولان:

أحدهما - وهو اختيار المزني - : أنها تستبرئ نفسها بشهر واحد؛ لأن كل

حيضة في العدة تقابل شهراً، كالحرّة تعتد بثلاثة أشهر عن ثلاثة أقراء.

والقول الثاني: تستبرئ نفسها بثلاثة أشهر؛ لأنه أقل الزمان الذي يعلم فيه استبراء

الرحم؛ لقول النبي ﷺ: «يَكُونُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ نُطْقَةً أَرْبَعِينَ يَوْماً ثُمَّ عِلْقَةً أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ مُضْغَةً أَرْبَعِينَ يَوْماً»<sup>(١)</sup> فصار انعقاده مضغاً في الشهر الثالث؛ فلذلك تقدر

الاستبراء بثلاثة أشهر، واستوت في الحرّة والأمة كاستوائهما في الحمل، وكذلك لو عجل السيد عتقها، استبرأت نفسها كما لو مات.

فرع: قال المزني: (قلت أنا: قد قطع في خمسة عشر كتاباً بعتق أمهات الأولاد، ووقف في غيرها).

قال الماوردي: أما مذهب الشافعي، فلم يختلف في قديم ولا جديد في عتق أمهات الأولاد بموت السيد، وتحريم بيعهن في حياته، وقد نص عليه في الكتب التي ذكرها المزني.

وأما قوله: (ووقف في غيرها)، فلاصحابنا في الجواب عنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أنه سهو منه في النقل، وأنه لم يقف عليه في شيء من كتبه.

والثاني: أنه توقف حكاية عن غيره ممن يقف في عتقهن ومنع جواز بيعهن.

والثالث: أنه توقف؛ استيضاحاً لحكم الاجتهاد، وإفساداً لدعوى الإجماع، ردّاً

على مالك في ادعائه الإجماع في تحريم بيع أمهات الأولاد؛ بناء على أصله في أن

الإجماع إجماع أهل المدينة، وأن من خالفهم من غيرهم محجوج لا يتقضى به

إجماعهم؛ لأن عليّاً - رضى الله عنه - استجد خلافه في جواز بيعهن بالكوفة بعد

أن وافق أبا بكر وعمر بالمدينة؛ فلم يعتد مالك بخلافه بعد خروجه عنها.

والشافعى يخالفه فيما يعتقد من الإجماع فى تحريم بيعهن، وفيما يراه من إجماع أهل المدينة فيهن، يعنى: الرد عليه فى الأمرين من غير توقف فى حكم العتق، وتحريم البيع، والله أعلم.

فرع: أما استخدام السيد لأم ولده واستمتاعه بها، فمما لم يختلف مذهب الشافعى فى جوازه، كما لم يختلف مذهبه فى عتقها بموته وتحريم بيعها فى حياته. وأما تزوجه بها فلا يصح؛ لأنه مستبيح لها بالملك، فلم يثبت له عليها نكاح كالامة، ولكن لو أعتقها، جاز له أن يتزوجها؛ لأنها قد حرمت عليه بالعتق، فجاز أن يستبيحها بالنكاح.

فأما إذا أراد أن يزوجه بزواج، ففيه ثلاثة أقاويل:

أحدها - قاله فى الجديد، واختاره المزنى - : يجوز أن يزوجه جبراً، وإن لم تأذن؛ لأنه يملك الاستمتاع بها كما يملك استخدامها، فجاز أن يعقد على استمتاعها بالنكاح، كما يجوز أن يعقد على استخدامها بالإجارة.

ولأن المهر من كسبها؛ فلم يكن لها تفويته على سيدها كسائر أكسابها. والقول الثانى - قاله فى القديم - : يجوز أن يزوجه بإذنها، وليس له إجبارها؛ لأن منعه من بيعها قد أوهن تصرفه فيها فمنع من الإجبار؛ لضعف تصرفه فيها. والقول الثالث: لا يجوز أن يزوجه وإن أذنت؛ لنقصان كل واحد منهما عن حال الكمال.

فعلى هذا هل يزوجه الحاكم أم لا؟ على وجهين:

أحدهما - وهو قول أبى سعيد الإصطخرى - : يجوز له تزويجها إذا رضيت ورضى سيدها، ولا يجوز أن يزوجه إذا لم يجتمعا على الرضا؛ لأن الحاكم يملك من عقود المناكح ما ضعف عنه الأولياء.

والوجه الثانى - وهو قول أبى على بن أبى هريرة - : لا يجوز للحاكم تزويجها؛ لأنه لما منع من تزويجها إذا لم يجتمعا على الرضا، منع منه وإن اجتمعا عليه؛ لضعف كل واحد منهما أن يكون لإذنه تأثير.

فإذا تقرر ما وصفنا من عقد نكاحها: فإن قيل بأنه لا يصح، كانت مقصورة على استمتاع السيد إن شاء، وهى محرمة على غيره إلا بعد العتق.

وإن قيل بجواز تزويجها، كانت صحة العقد عليها معتبرة بتقدم الاستبراء؛ لأنها

قد كانت فراشاً للسيد؛ فلم يجز العقد عليها إلا بعد زواله بالاستبراء.  
 فإن عقد قبل الاستبراء، بطل النكاح؛ لأنه لا يصير الفراش مشتركاً.  
 ومهرها إذا صح العقد ملك للسيد دونها؛ لأنه من جملة كسبها، وكذلك لو  
 وطئت بشبهة ووجب بها المهر، كان ملكاً للسيد.  
 فرع: فأما تزويج ولد أم الولد من غير السيد، فقد ذكرنا أنه في حكمها في عتقه،  
 والمنع من بيعه، فإن كان الولد جارية كان في تزويج السيد لها ما قدمناه من الأقاويل  
 الثلاثة كالأم.  
 لكن لا يجوز أن يزوجه من غير استبراء؛ لأنها ليست فراشاً للسيد بخلاف الأم.  
 وإن كان الولد غلاماً، لم يكن للسيد إجباره على النكاح؛ لأنه ليس بكسب  
 فيجبره عليه بخلاف الأم.  
 وليس لهذا الغلام أن يتزوج بغير إذن السيد؛ لما عليه من الرق.  
 وفي جواز تزويجه بإذن السيد وجهان؛ تخريجاً من الأقاويل في أمه، والله أعلم  
 بالصواب<sup>(١)</sup>.

\* \* \*



قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب الولاء

إذا أعتق الحر مملوكًا - ثبت له عليه الولاء ؛ لما روت عائشة - رضي الله عنها - قالت : اشتريت بريرة ، واشترط أهلها ولاءها ؛ فقال رسول الله ﷺ : «أَعْتَقِي ؛ فَإِنَّمَا أَلْوَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» .

وإن عتق عليه بتدبير ، أو كتابية ، أو استيلاء ، أو قرابة ، أو أعتق عنه غيره - ثبت له عليه الولاء ؛ لأنه عتق عليه فثبت له الولاء ، كما لو باشر عتقه .

وإن باع الرجل عبده من نفسه ؛ فقيه وجهان :

أحدهما : أنه يثبت له عليه الولاء ؛ لأنه لم يثبت عليه رق غيره .

والثاني : لا ولاء عليه لأحد ؛ لأنه لم يعتق عليه في ملكه ، ولا يملك العبد الولاء على نفسه ؛ فلم يكن عليه ولاء .

(الشرح) أما حديث عائشة فتقدم .

قوله (الولاء) :

أما الولاء لغة فهو بفتح الواو والمد ، مأخوذ من الموالة وهي المعاونة والمقاربة ، قال ابن منظور : يقال : بينهما ولاء ، - بالفتح - أي قرابة ، والولاء : ولاء المعتيق . وفي الحديث : «نهى عن بيع الولاء وعن هبته» ، يعني ولاء العتق ، وهو إذا مات المعتيق ورثه معتيقه أو ورثته معتيقه ، كانت العرب تبيعه وتهبه ، فنهى عنه ؛ لأن الولاء كالنسب فلا يزول بالإزالة ؛ ومنه الحديث : «الولاء للكبير» ، أي للأعلى فالأعلى من ورثة المعتيق<sup>(١)</sup> .

فالولاء يطلق في اللغة ويراد به في هذا الباب : القرية والنصرة والمعاونة والمواصلة في المصادقة .

وأما الولاء : اصطلاحًا : فقد عرفه الشافعية بأنه عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية<sup>(٢)</sup> .

وعرفه الأحناف بأنه عبارة عن التناصر ، سواء كان بالإعتاق أو بعقد الموالة<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : اللسان (٦/٤٩٢٢) .

(٢) ينظر : حاشية الجمل على المنهج (٥/٤٥٠) .

(٣) ينظر : تكملة البحر الرائق (٨/١٦١) .

وعرفه المالكية باعتبار معناه، فقالوا: هو لمن ثبت العتق عنه ولو بعوض أو بغير إذنه، ما لم يمنعه مانع<sup>(١)</sup>.

وعرفه الحنابلة: بأنه ثبوت حكم شرعى بعتق أو تعاطى سببه<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بريرة»<sup>(٣)</sup>: هى بريرة مولاة عائشة - رضى الله عنها - وهى بفتح الباء وكسر الراء وسكون الياء تحتها نقطتان ذكرها بقى بن مخلد. فيمن روى حديثاً واحداً عن رسول الله ﷺ جاءت عائشة - رضى الله عنها - تستعينها فى كتابتها، فقالت لها عائشة: إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدتها، ويكون ولاؤك لى.

فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها، فجاءت ورسول الله ﷺ جالس، فقالت: إني عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فأخبرت النبى ﷺ بذلك فقال: «خذيها، واشترطى لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق».

وقد قال بعض العلماء: عرفنا من بريرة ثلاثة أحكام:

أحدها: ثبوت الولاء للمعتق.

والثانى: ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد؛ فإنها لما عتقت خيرها رسول الله ﷺ - فاخترت فراق زوجها، فراجعها النبى ﷺ فى ذلك، فقالت: تأمرنى بذلك يا رسول الله؟ فقال: «لا، بل أنا شفيع» فقالت: لا أريده، فقيل: إنه كان يتبعها فى السكك ودموعه تتحدر على خديه، وكان اسمه مغيثاً، فقال عليه السلام لعائشة - رضى الله عنها - يوماً: «ألا تعجبين من حب مغيث بريرة ومن بغضها إياه؟!».

والثالث: جواز أكل الهاشمى لما تصدق به على غيره فإنه - عليه السلام - دخل يوماً، وفى البيت بُرمة على النار، فقال: ما هذه؟ فقالوا: لحم تصدق به على بريرة، فقال ﷺ: «هو عليها صدقة ولنا هدية» وأكل منه، صلى الله عليه وسلم.

قوله: «باشر عتقه»<sup>(٤)</sup> أى: تولاه بنفسه، ولم يعلقه على عتق صاحبه.

(١) ينظر: حدود ابن عرفة (٧٣٣).

(٢) ينظر: كشف القناع (٤٩٨/٤).

(٣) تنظر ترجمتها فى الإصابة (٥٣٥/٧)، وأسد الغابة (٣٩/٧)، والاستيعاب (١٧٩٥)، وتهذيب التهذيب (٤٣٢/١٢)، والمغنى فى الإنباء (٧٤/٢) (٥٤).

(٤) ينظر: النظم (١١٥/٢).

الأحكام: الأصل فى ثبوت الولاء من الكتاب قوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِاخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

ومن السنة: ما روى أنه ﷺ قال: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»<sup>(١)</sup>، ومعناه: أمشاج كأمشاج النسب، واختلاط كاختلاطه. و (لحمة) بفتح اللام وضمها.

وقوله ﷺ فى خبر بريرة: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>.

إذا ثبت هذا: فإنه من عتق عليه مملوك بملك: كقريبه إذا ورثه أو ملكه ببيع أو اتها ب أو وصية أو عتق بإعتاقه أو إعتاق غيره عنه بإذنه أو بتدبيره، أو بكتابتة، أو باستيلاده - فولاؤه له:

أما إذا باشر عتقه أو تسبب فيه؛ فلقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وأما فى الباقي؛ فلأنه عتق عليه، فكان ولاؤه له، كما لو باشر عتقه أو تسبب فيه.

ولو باع عبده من نفسه وصححناه، فإن الولاء عليه لسيده على الأصح. وقيل: لا ولاء عليه، وهو ما اختاره فى (المرشد).

فروع: إذا شهد بعتق عبده، ثم اشتراه، فإنه يعتق عليه؛ لإقراره بحريته، ولا يكون ولاؤه له، بل هو موقوف.

وقال المزنى: (إنه يسلم له من ميراثه أقل الأمرين من الذى بذله، وجملة ميراثه، وهو ما قال الغزالى: إنه أقوم، وصححه فى (التهذيب)، وحكاه عن ابن سريج وأبى إسحاق أيضًا.

وهل بناؤه على أنه شراء أو فداء؟

فإن قلنا: فداء، لا يأخذ؛ لأنه متطوع ببذل الثمن.

وإن قلنا: شراء، أخذ.

وعلى ذلك جرى المتولى فى كتاب (الصلح) فجزم بأنه بيع، وأن الولاء للمشتري، وإن حكى الخلاف فى موضع آخر، قال ابن الرفعة: والإمام بناء على

(١) يأتى تخريجه.

(٢) تقدم.

اختلاف الجهة، هل يمنع المطالبة؟ كما إذا قال: له على ألف هو قيمة عين أتلقتها، وقال المالك: بل من جهة ضمان؟ فيه خلاف، والأصح أنه لا يمنع، واطراح النزاع في الجهة.

ولا فرق في ثبوت الولاء بما ذكرناه بين أن يكون مسلمًا والمعتق كافرًا أو بالعكس.

نعم لا يرث منه كما نقول: القرابة بين المسلم والكافر باقية، ولا يرث منه، صرح به في (البحر) وغيره<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن أعتق المكاتب عبدًا بإذن المولى، وصححنا عتقه - ففي ولائه قولان:

أحدهما: أنه للسيد؛ لأن العتق لا ينفك من الولاء، والمكاتب ليس من أهله؛ فوجب أن يكون للسيد.

والثاني: أنه موقوف، فإن عتق - فهو له، فإن عجز؛ فهو للسيد؛ لأن المعتق هو المكاتب؛ فوقف الولاء عليه.

فإن مات العبد المعتق قبل عجز المكاتب أو عتقه - ففي ماله قولان:

أحدهما: أنه موقوف على ما يكون من أمر المكاتب؛ كالولاء.

والثاني: أنه للسيد؛ لأن الولاء يجوز أن ينتقل، فجاز أن يقف، والإرث لا يجوز أن ينتقل؛ فلم يجز أن يقف.

(الشرح) الأحكام: وإن عتق على المكاتب عبد أعتقه بإذن سيده، أو كاتبه

وجوزناه، فأدى النجوم إلى المكاتب الأول - ففي ولائه قولان:

أحدهما: أنه لمولاه؛ لأن العتق لا ينفك عن الولاء، والمكاتب ليس من أهله؛ فتعين للمولى.

وعلى هذا قال القفال: ينبغي أن يجزئ عن كفارة السيد إذا نوى وأعتقه المكاتب بإذنه.

ولو عتق المكاتب، فهل ينجر الولاء إليه؟ فيه وجهان في (الحاوي) عن رواية ابن

(١) ينظر الكفاية خ.

أبى هريرة، والصحيح وبه جزم البندنجي: لا.

والقول الثاني: أنه موقوف على عتقه، فإن عتق بسبب الكتابة - كما حكاه القاضى الحسين عن ظاهر النص - فهو له، وإن عجز فالولاء لمولاه؛ لأن حكم المكاتب فى نفسه وماله موقوف.

ولأن المكاتب باشر العتق؛ فيستحيل أن يكون الولاء للسيد الذى لم يباشر؛ للخبر، فيوقف عليه، وهذا ما اختاره فى (المرشد)، فعلى هذا: لو مات العبد الذى أعتقه المكاتب، فميراثه يكون موقوفاً، نص عليه الشافعى - كما نقله فى (البحر) - واختاره فى (المرشد) وقال الشيخ أبو حامد والقاضى الحسين - وهو ما ذكره المصنف - فيه قولان:

أحدهما: هذا.

والثانى: يكون ميراثاً للسيد؛ لأن الولاء يجوز أن يوقف فيثبت لشخص، ثم ينجر إلى غيره، والميراث لا يجوز أن يوقف قط، وذكر القفال - كما نقله فى (البحر) وجهاً آخر - : أنه يصرف ماله إلى بيت المال، والصحيح الأول.

فرع: لو مات المكاتب الثانى أو المعتق، ثم قلنا: يكون ميراثه موقوفاً، ثم مات المكاتب الأول أو عجز، ثم مات السيد - فإن المال يكون لجميع الورثة الذكور والإناث.

قال القاضى الحسين: لأن هذا ميراث يتلقونه من جهة أبيهم، ليس سبيله سبيل الولاء<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن أعتق مسلم نصرانياً، أو أعتق نصرانياً مسلماً - ثبت له الولاء؛ لأن الولاء كالنسب، والنسب يثبت مع اختلاف الدين، فكذلك الولاء.

وإن أعتق المسلم نصرانياً، فلحق بدار الحرب فسبى، لم يجز استرقاقه؛ لأن عليه ولاء المسلم؛ فلا يجوز إبطاله.

وإن أعتق ذمى عبده، فلحق بدار الحرب وسبى، ففيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز أن يسترق؛ لأنه لا يلزمنا حفظ ماله، فلم يجز إبطال ولائه

(١) ينظر الكفاية خ.

بالاسترقاق؛ كالمسلم.

والثاني: يجوز؛ لأن معتقه لو لحق بدار الحرب - جاز استرقاقه؛ فكذلك عتيقه. وإن أعتق حربى عبداً حربياً - ثبت له عليه الولاء، فإن سبى العبد المعتق أو سبى مولاه واسترق - بطل ولاؤه؛ لأنه لا حرمة له فى نفسه ولا ماله.

وإن أعتق ذمى عبداً، ثم لحق بدار الحرب فملكه عبده، وأعتقه - صار كل واحد منهما مولى للآخر؛ لأن كل واحد منهما أعتق الآخر.

فصل: وإن اشترك اثنان فى عتق عبدٍ اشتركا فى الولاء؛ لاشتراكهما فى العتق. وإن كاتب رجل عبداً، ومات وخلف اثنين، فأعتق أحدهما نصيبه، أو أبرأه مما له عليه؛ فإن قلنا: لا يقوم عليه، فأدى ما عليه للآخر - كان ولاؤه للاثنين؛ لأنه عتق بالكتابة على الأب، وقد ثبت له الولاء؛ فانتقل إليهما.

وإن عجز عما عليه للآخر؛ فرق نصيبه - ففى ولاء النصف المعتق وجهان: أحدهما: أنه بينهما؛ لأنه عتق بحكم الكتابة؛ فثبت الولاء للأب، وانتقل إليهما. والثانى: أنه للمعتق خاصة؛ لأنه هو الذى أعتقه، ووقف الآخر عن العتق. وإن قلنا: إنه يقوم فى الحال، فقوم عليه - ثبت الولاء للمقوم عليه فى المقوم؛ لأن بالتقويم انفسخت الكتابة فيه، وعتق عليه.

وأما النصف الآخر: فإنه عتق بالكتابة، وفى ولائه وجهان: أحدهما: أنه بينهما.

والثانى: أنه للمعتق خاصة.

وإن قلنا: يؤخر التقويم، فإن أدى عتق بالكتابة، وكان الولاء لهما، وإن عجز ورق - قوم على المعتق وثبت له الولاء على النصف المقوم؛ لأنه عتق عليه، والنصف الآخر عتق بالكتابة، وفى ولائه وجهان.

فصل: ولا يثبت الولاء لغير المعتق، فإن أسلم رجل على يد رجل، أو التقط لقيطاً - لم يثبت له عليه الولاء لحديث عائشة - رضى الله عنها - : «فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وإنما [هو] فى اللغة موضوع لإثبات المذكور، ونفى ما عداه؛ فدل على إثبات الولاء للمعتق، ونفيه عن عداه؛ ولأن الولاء ثبت بالشرع، ولم يرد الشرع فى الولاء إلا لمن أعتق، وهذا المعنى لا يوجد فى غيره؛ فلا يلحق به.

(الشرح) أما حديث عائشة فتقدم.

الأحكام: إن أعتق مسلم عبداً كافراً فقد ذكرنا أنه يثبت له الولاء عليه؛ لقوله ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ»، فشبّه الولاء بالنسب، والنسب يثبت مع اختلاف الدين؛ فكذلك الولاء، ولكن لا يرثه المولى، وقال الثوري: يرثه.

دليلنا: قوله ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

وإن أعتق كافر عبداً مسلماً ثبت له عليه الولاء ولا يرثه. وقال مالك: لا يثبت له عليه الولاء.

ودليلنا: قوله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ولم يفرق.

وقوله ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ» والنسب يثبت مع اختلاف الدين؛ فكذلك الولاء.

فرع: وإذا ملك الرجل أخته من النسب أو الرضاع، أو عمته، أو خالته، أو ملك المسلم أمه مجوسية - فلا يحل له وطؤها.

فإن خالف ووطئها وأحبها، فلا خلاف أن الولد ينعقد حراً ويلحقه نسبه، وتصير الجارية أم ولد له، وتعتق بموته؛ لأنها مملوكة، وإنما حرم عليه وطؤها؛ للقرابة أو لكونها مجوسية، فهو كما لو وطئ أمته الحائض.

فإن كان جاهلاً بالتحريم، فلا حد عليه ولا تعزير، وإن كان عالماً بالتحريم، فهل يجب عليه الحد؟ فيه قولان:

أحدهما: لا يجب عليه؛ لأن وطأه صادف ملكه، فهو كما لو وطئ أمته وهي حائض. فعلى هذا: يعزر.

والثاني: يجب عليه الحد؛ لأنه وطئ امرأة لا يحل له وطؤها بحال مع العلم بتحريمها، فهو كما لو وطئ أجنبية منه.

وإن ملك الكافر أمة كافرة، فأسلمت، فوطئها قبل أن يزال ملكه عنها وأحبها - فحكمه حكم المسلم إذا وطئ أخته وهي في ملكه، على ما مضى.

فإذا صارت أم ولد له، فرق بينه وبينها، وتركت على يد امرأة ثقة، وأمر بالإنفاق عليها إلى أن يموت فتعتق.

وإن كان لليهودى أو النصرانى أمة يحل له وطؤها، فاستولدها - ثبت لها حرمة الاستيلاد وهى مقرة تحت يده، كأم ولد المسلم.

فإن أسلمت قبل موته، لم تقر تحت يده؛ لأنه لا يحل له وطؤها، ولا يؤمر بإزالة ملكه عنها؛ لأنه قد ثبت لها حكم الحرية بالاستيلاد، فلا يجوز إبطال ذلك عليها. فعلى هذا: تترك على يد امرأة ثقة، فإن كان لها صنعة، أمرت بها، وما كسبت، أنفق عليها منه، وما بقى من كسبها يكون لسيدها.

وإن لم يف كسبها بنفقتها أو لم يكن لها كسب، وجب على المولى نفقتها؛ لأنها فى ملكه، هذا مذهبنا.

وقال أبو حنيفة: تستسعى فى قيمتها.

وعن مالك روايتان:

إحدهما: تعتق ولا شيء عليها.

والثانية: تباع.

فأما الدليل على إبطال الاستسعاء: فقد مضى فى العتق.

وأما الدليل على مالك: فلائنه إسلام من الأمة؛ فلا يوجب عتقها؛ كأمة الكافر إذا دبرها.

إذا ثبت هذا: فإن أعتق المسلم عبداً نصرانياً، فلحق النصرانى بدار الحرب، فسبى - لم يجز استرقاقه؛ لأن فى ذلك إبطال ما ثبت للمسلم من الولاء عليه.

فإن أعتق ذمى عبداً ذمياً، فلحق العبد المعتق بدار الحرب ثم سبى، فهل يجوز استرقاقه؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لأن فى ذلك إبطال ما ثبت لمولاه من الولاء، وقد أمرنا بحفظ أموالهم كأموالنا.

والثانى: يجوز استرقاقه؛ لأن السيد لو لحق بدار الحرب، لجاز استرقاقه؛ فكذلك عبده.

فرع: وإن أعتق حربى عبداً حربياً، صح عتقه، وثبت له عليه الولاء.

وقال أبو حنيفة: لا يصح عتقه، ولا ولاية له عليه، وله أن يوالى من شاء.

دليلنا: أن كل من صح عتقه فى عبده المسلم، صح عتقه فى عبده الكافر، كالمسلم.



وإذا صح عتقه، ثبت له عليه الولاء؛ لقوله ﷺ «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وهذا معتق. فرع: فإذا ثبت أن اختلاف الدين لا يمنع من استحقاق الولاء بالعتق، وإن منع من التوارث نظر:

فإن كان في عصابة مولاة من هو على ملته ورثه بالولاء، وإن كان المولى غير وارث به: كالأخوين إذا كانا على ملة، وأبوهما على أخرى، توارثا دون الأب، وإن تناسبا بالأب.

ولو أعتق الحبي عبدًا حريًّا كان له ولاؤه، فإن سبى العبد فاسترق، بطل ولاؤه عليه، ولو من عليه، ثبت له الولاء، ولو استرق ومات رقيقًا بطل ولاؤه، فلوا أعتق بعد استرقاقه، عاد الولاء له.

وإذا أعتق النصراني عبدًا، ثم لحق السيد بدار الحرب، فسبى واسترق، فاشتراه عبده، فأعتقه كان كل واحد منهما مولى لصاحبه؛ لأن كل واحد منهما قد أعتق الآخر<sup>(١)</sup>.

فصل: وإن أعتق اثنان عبدًا بينهما، اشتركا في ولائه؛ لاشتراكهما في عتقه. وإن كاتب رجل عبدًا، ثم مات وخلف ابنين، فأعتق أحدهما نصيبه من المكاتب أو أبرأه مما له عليه، وقلنا: لا يقوم عليه: فإن أدى ما عليه للآخر، عتق وكان ولاؤه للابنين؛ لأنه قد عتق بكتابة الأب، فانتقل ولاء أبيهما إليهما. أما إن عجز عن أداء ما للآخر من الكتابة، فرق نصيبه، ففى ولاء ما عتق منه وجهان:

أحدهما: أن ولاءه للابنين كالمسألة قبلها.

والثاني: أن الولاء للمعتق خاصة؛ لأنه هو الذى أعتقه.

فرع: فإن كانت بحالها، وقلنا: يقوم نصيب المعتق أو المبرئ، فقوم عليها - فإن ولاء النصف المعتق بالتقويم للذى قوم عليه قولاً واحداً؛ لأن الكتابة انفسخت بالتقويم، وعتق عليه.

وأما النصف الآخر ففيه الوجهان السابقان فى المسألة قبلها.

فرع: فإن كانت بحالها، وقلنا: يؤخر التقويم، فإنه ينظر:

(١) ينظر الحاوى (١٨/٨٧).

إن أدى ما للآخر من الكتابة، عتق، وكان ولاؤه بينهما.  
 وإن عجز ورق، قوم على العتق، وكان القول في ولائه كالقول في المسألة قبلها.  
 فصل: الكافر إذا أسلم على يد رجل، لم يثبت عليه - في قول الجمهور - ولاء  
 لمن أسلم على يديه، سواء عقل عنه أو لم يعقل.  
 وحكى عن حماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة: أن له ولاء، وله الرجوع فيه  
 ما لم يعقل عنه، فإن عقل عنه أو عن صغار ولده، لم يكن له أن يرجع فيه.  
 وحكى عن أبي يوسف: إن اقترن بالإسلام على يده موالاة توارثا، وإن لم يقترن  
 به موالاة لم يتوارثا.

وحكى عن عمر بن عبد العزيز والزهرى: أنه يرثه على الأحوال كلها؛ احتجاجا  
 بما رواه الأحوص بن حكيم عن راشد بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ  
 أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ فَهُوَ مَوْلَاهُ يَرِثُهُ وَيَدِي عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

وبرواية عبد الله بن موهب عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارى: أنه قال: يا  
 رسول الله، ما السنة في الرجل يسلم على يدى الرجل؟ فقال: «هُوَ أَوْلَى النَّاسِ  
 بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ» قالوا: وحق الممات استحقاق الميراث<sup>(٢)</sup>.

(١) ذكره الهندي في كنز العمال (٤٣٣) وعزاه لسعيد بن منصور في سنته.  
 (٢) أخرجه أحمد (١٠٢/٤ و١٠٣) والدارمى ٣٧٧/٢ وعبد الرزاق (٩٨٧٢) و (١٦٢٧١)  
 وسعيد بن منصور (٢٠٣)، والترمذى (٦١٣/٣) أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث  
 الذى يسلم على يدى الرجل (٢١١٢) والنسائى فى الكبرى ٨٨/٤ كتاب الفرائض، باب  
 ميراث موالى الموالى، وابن ماجه (٣٠٤-٣٠٥) كتاب الفرائض، باب الرجل يسلم على  
 يدى الرجل (٢٧٥٢).

والفسوى فى المعرفة والتاريخ ٤٣٩/٢ والطحاوى فى شرح المشكل (٢٨٥٢)  
 والطبرانى فى الكبير (١٢٧٢) والدارقطنى (١٨١-١٨٣) والبيهقى (٢٩٦/١٠)  
 والخطيب فى التاريخ ٥٣/٧، من طرق عن عبد الله بن موهب عن تميم الدارى...  
 فذكره. وعند النسائى: عبد الله بن وهب.

وأخرجه أبو داود ١٤٢/٢ كتاب الفرائض باب فى الرجل يسلم على يدى الرجل  
 (٢٩١٨) والطحاوى فى شرح المشكل (٢٨٥٣) و (٢٨٥٤) و (٢٨٥٥) و (٢٨٥٦)  
 والطبرانى فى الكبير (١٢٧٣) والحاكم (٢١٩/٢) والبيهقى (٢٩٧/١٠) من طرق عن  
 عبد الله بن موهب عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارى.

قال الترمذى: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب - ويقال ابن موهب -  
 عن تميم الدارى، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن موهب وبين تميم الدارى قبيصة بن  
 ذؤيب، رواه يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر، وزاد فيه: قبيصة بن ذؤيب =

وروى القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ فَلَهُ وَلَاؤُهُ»<sup>(١)</sup>.

قالوا: ولأن إنعامه عليه باستنقاذه من الكفر أعظم من إنعامه باستنقاذه من الرق؛ فكان بولائه أحق.

ودليل الجمهور على أن لا ولاء عليه قول الله - تعالى - : ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] يعنى: زيد بن حارثة، أنعم الله عليه بالإسلام، وأنعم الرسول ﷺ عليه بالعتق، فكانت النعمة بالإسلام لله - تعالى - دون غيره، وفرق بين النعمة بالإسلام والنعمة بالعتق؛ فلم تجز التسوية بينهما. وقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُم بِلِ اللَّهِ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، فكانت الهداية منه تعالى دون غيره.

ولأن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وليس هذا بمعق.

ولأن إسلامه من نفسه بما علم من صحته؛ فلم يكن لمن أسلم على يده تأثير فى معتقده.

ولأنه لو كان أخذ الإسلام على الكافر موجبا لثبوت ولائه عليه، لكان طلحة والزبير من موالى أبى بكر لإسلامهما على يده، ولكان المهاجرون والأنصار موالى لرسول الله ﷺ ولأولاده من بعده، وهذا يخرج عن قول الأمة؛ فكان مدفوعا بهم. وقد روى سفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الثَّمَنَ وَوَلَّى النُّعْمَةَ»<sup>(٢)</sup>، وهذا

= والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو عندى ليس بمتصل.

وانظر نصب الرأية للزيلعى (١٥٥/٤-١٥٧).

(١) أخرجه الدارقطنى ١٨١/٤ والبيهقى ٢٩٨/١٠، وذكره الزيلعى فى نصب الرأية ١٥٧/٤ وعزاه للدارقطنى وابن عدى فى الكامل، وقال:

وأعله (يعنى ابن عدى) بمعاوية بن يحيى، وأسند تضعيفه عن ابن معين والنسائى وابن المدينى، ووافقهم وقال: فى رواياته نظر.

وقال: ورواه ابن عدى - أيضا - من حديث جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبى أمامة وأعله بجعفر بن الزبير، وذكره عبد الحق فى أحكامه من جهة ابن عدى، وقال: جعفر متروك وكان رجلاً صالحاً.

(٢) أخرجه الترمذى ٥/٤ أبواب الولاء والهبة، باب ما جاء أن الولاء لمن أعتق (٢١٢٥)، وأبو

تعليل لاستحقاق الولاء؛ فلم يستحق بغيره.

ولأنه لو كان الولاء بأخذ الإسلام مستحقاً لوجب إذا أعتق الرجل عبداً نصرانياً، فأسلم على يد غير معتقه - أن يبطل ولاء معتقه، وإذا أسلم العبد النصراني على يد غير سيده ثم أعتقه السيد ألا يكون عليه ولاء لمعتقه. وهذا مدفوع بالإجماع؛ فبطل ما اقتضاه بالإجماع.

وقد روى الأشعث بن سوار عن الحسن: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يباع، فسأوم به، ثم تركه فاشتره رجل فأعتقه، ثم أتى النبي ﷺ، فقال: إني اشتريت هذا فأعتقته، فما ترى فيه؟ قال: «أَخُوكَ وَمَوْلَاكَ». قال: فما ترى في صحبتته؟ قال: «إِنْ شَكَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَشَرٌّ عَلَيْكَ، وَإِنْ كَفَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ وَشَرٌّ لَهُ»، قال: فما ترى في ماله؟ قال: «إِنْ مَاتَ، وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا فَلَكَ مَالُهُ»<sup>(١)</sup>، ومن ثم فولأؤه بعته دون إسلامه.

وأما الجواب عما استدلوا به من الأخبار، فمن ثلاثة أوجه:  
أحدها: أنها ضعيفة لا يثبت بها شرع؛ لأن بعضها رواه مجهول، وبعضها رواه متروك، وبعضها مرسل.

والثاني: أنها محمولة على ولاية الإسلام الموجبة للتناصر؛ كما قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ﴾ [التوبة: ٧١].

والثالث: أننا نستعمل قوله «فهو مولاه» نريد، أى: هو ناصره، وقد صار باتفاقهما في الإسلام وارئاً بعد أن لم يكونا باختلاف الدين متوارثين.

وقوله: أحق بمحياه ومماته: أى أحق بمراعاته في محياه، والممات.

وأما الجواب عن استدلالهم بإنعامه عليه بالإسلام، فهو أن من أنعم الله - تعالى - عليه بالإسلام، فإن النعمة فيه له لا لغيره، والله أعلم بالصواب<sup>(٢)</sup>.

فرع: اختلفوا في ثبوت الولاء على الملتقط لملتقطه:

= داود (١٤١/٢) كتاب الفرائض، باب في الولاء (٢٩١٦) عن عائشة.

وقد تقدم تخريجه بتوسع.

(١) أخرجه البيهقي في سننه ٢٤٠/٦ وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٥٣/٤ وعزه للدارمي في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه.

(٢) ينظر الحاوي (١٨/٨٤-٨٥).

فالذى عليه قول جمهور الصحابة والفقهاء: أنه لا ولاء عليه.  
وحكى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أن له ولاء اللقيط.  
وروى الزهرى أن رجلاً يقال له: شيبان، التقط لقيطاً، فقيل له: ما الذى حملك  
على التقاطه؟ قال: رأيت نفساً ضائعة، فرحمتها، فقال له عمر: لك ولاؤه، وعليك  
نقته. فشذ بعض الفقهاء، فأخذ بهذا، وجعل للملتقط ولاء لقيطه اتباعاً له.  
واستدللاً برواية واثلة بن الأسقع أن النبى ﷺ قال: «تُحْرِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ:  
مِيرَاثَ لَقِيْطِهَا، وَمِيرَاثَ عَتِيقِهَا، وَمِيرَاثَ وَلَدِهَا الَّذِى لَاعَنَتْ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.  
ولأن إنعامه عليه بالالتقاط فى حراسة نفسه أعظم من النعمة عليه فى عتقه من  
رقه؛ فكان أحق بولائه.

ودليل ما عليه الجمهور من سقوط الولاء: قول النبى ﷺ «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ  
أَعْتَقَ».

ولأن الولاء مستحق بإخراج العبد من نقص الرق إلى كمال الحرية، وأحكام  
اللقيط قبل الالتقاط وبعده سواء؛ فلم يستحق عليه ولاء، ولا يستحق عليه بحراسة  
نفسه الولاء؛ كما لا يستحقه من استنقذ غريقاً، أو فك أسيراً.  
ويجوز أن يكون عمر - رضى الله عنه - جعل لشيبان الولاية على اللقيط فى  
القيام به، ولم يجعل له الولاء فى ميراثه.

وحديث واثلة - إن صح - محمول على أنها ادعت اللقيط ولداً<sup>(٢)</sup>.  
فرع: التحالف على التناصر، والتوارث، والعقل، لا حكم له فى ثبوت الولاء،  
وإن كان التحالف على التناصر والتعاقد حسناً، كحلف المطيعين.  
قال الشافعى: لو كان مثله فى الإسلام لم أمنع منه.

(١) أخرجه ابن عدى فى الكامل ٥٠/٥ ومن طريقه البيهقى فى السنن الكبرى (٢٥٩/٦) من  
طريق عمر بن رؤبة عن عبد الواحد بن عبد الله البصرى عن واثلة بن الأسقع . . فذكره.  
قلت: وترجم ابن عدى فى كامله لعمر بن رؤبة وذكر له ثلاثة أحاديث هذا أحدها ثم  
قال:

ولعمر بن رؤبة غير ما ذكرت وليس بالكثير وإنما أنكروا عليه أحاديثه عن عبد الواحد  
البصرى.

قلت: وهذا الحديث من هذا الطريق المذكور.

(٢) ينظر الحاوى (١٨/٨٣).

وقال إبراهيم النخعي: ينعقد به الولاء في التوارث والعقل، وليس لواحد من المتحالفين فسخه بعد العقد.

وقال أبو حنيفة: إن عرفت أنساب المتحالفين لم يثبت بالتحالف، ولا يستحق به التوارث والعقل، وإن جهلت أنسابهم ثبت به الولاء في استحقاق التوارث والعقل، وكان لكل واحد منهما فسخه ما لم يعقل عنه، فإن عقل لزم، ولم يصح الفسخ؛ احتجاجاً بقول الله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحُهُمْ﴾ [النساء: ٣٣] ولأن ما لا يتعين وارثه من المال، جاز للموروث أن يضعه حيث شاء كالوصايا.

ودليلنا: قول النبي ﷺ «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»، وقوله: «إنما» موضوع في اللغة لإثبات ما اتصل به، ونفى ما انفصل عنه، كقوله: «إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ» [النساء: ١٧١] فكان فيه إثبات الإلهية لله، ونفى إلهية غيره؛ فدل إثبات الولاء للمعتق على نفيه عن غير المعتق.

ولأن التوارث مستحق بالنسب والولاء؛ فلما لم يثبت بعقد التحالف نسب لم يثبت به ولاء.

ولأن كل سبب لا يورث به مع وجود النسب بحال لم يورث به مع عدم النسب في حال كالرضاع.

ولأن كل من كان لماله جهة ينتقل إليها بوفاته لم يملك نقله بعقد ولاية كالتحالف مع وجود المولى.

فأما الآية، فعنها جوابان:

أحدهما: - ما قاله ابن عباس - : أنها كانت ثابتة في صدر الإسلام، ثم نسخت بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

والثاني: ما رواه داود بن الحصين قال: قرأت القرآن على أم سعد بن الربيع، فلما انتهيت إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣] قالت: هذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق حين حلف: لا يورث ولده عبد الرحمن؛ فنزل قوله: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحُهُمْ﴾ [النساء: ٣٣] أي: لا تمنعوهم، وإن كنتم قد حلفتم ألا تورثوهم؛ فكان محمولاً على هذا السبب.

وأما الجواب عن قياسه على الوصايا، فهو أن الوصايا تقف على خيار الموصى مع وجود النسب من غير حلف؛ فخالف ما لا يصح مع النسب، ولا ينعقد إلا بحلف<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

**فصل: ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته؛ لما روى ابن عمر - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ» ولأن الولاء كالنسب، والدليل عليه قوله ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ» والنسب لا يصح بيعه ولا هبته فكذا الولاء.**

وإن أعتق عبداً سائبةً على أن لا ولاء عليه - عتق، وثبت له الولاء لقوله - عز وجل -: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَارٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] ولأن هذا في معنى الهبة، وقد بينا أنه لا يصح هبته.

**(الشرح)** حديث ابن عمر أخرجه مالك<sup>(٢)</sup>، والبخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>، والطيالسي<sup>(١٠)</sup>، والحميدي<sup>(١١)</sup>، وابن الجارود<sup>(١٢)</sup>، وابن حبان<sup>(١٣)</sup>، من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته. وقال الترمذي: حديث صحيح غريب.

(١) ينظر الحاوى (١٨/٨٢، ٨٣).

(٢) (٧٨٣/٢) كتاب: العتق والولاء، باب: مصير الولاء لمن أعتق، حديث (٢٠).

(٣) (١٦٧/٥) كتاب: العتق، باب: بيع الولاء وهبته حديث (٢٥٣٥).

(٤) (١١٤٥/٢) كتاب: العتق، باب: النهى عن بيع الولاء وهبته، حديث (١٥٠٦/١٦).

(٥) (٣٣٤/٣) كتاب: الفرائض، باب: فى بيع الولاء، حديث (٢٩١٩).

(٦) (٣٠٦/٧) كتاب: البيوع، باب: بيع الولاء.

(٧) (٥٣٧/٣) كتاب: البيوع، باب: كراهية بيع الولاء وهبته، حديث (١٢٣٦).

(٨) (٩١٨/٢) كتاب: الفرائض، باب: النهى عن بيع الولاء وعن هبته حديث (٢٧٤٧).

(٩) (٧٩، ٩/٢).

(١٠) رقم (١٨٨٥).

(١١) (٢٨٥/٢) رقم (٦٣٩).

(١٢) (٩٧٨).

(١٣) (٤٩٢٧-الإحسان).

وأما قوله ﷺ: «الولاء لحمة كلحممة النسب»، فأخرجه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الولاء كما في تلخيص الحبير<sup>(١)</sup>، ومن طريقه الشافعي في المسند<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، كلهم من طريق محمد بن الحسن الشيباني عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، به.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

وتعقبه الذهبي، فلم يصححه.

قال أبو بكر بن زياد النيسابوري: هذا الحديث خطأ؛ لأن الثقات لم يرووه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلًا. ١. هـ. وهذا المرسل أخرجه البيهقي<sup>(٥)</sup>، قال الألباني في الإرواء<sup>(٦)</sup>: وإسناد هذا المرسل صحيح، وهو مما يقوى الموصول الذي قبله على ما يقتضيه بحثهم في المرسل من علوم الحديث؛ فإن طريق الموصول غير طريق المرسل ليس فيه راو واحد مما في المرسل، فلا أرى وجهًا لتخطئته بالمرسل بل الوجه أن يقوى أحدهما بالآخر. ١. هـ.

وللحديث طريق أخرى عن ابن دينار عن ابن عمر.

وقد خولف محمد بن الحسن في هذا الحديث، خالفه بشر بن الوليد، فرواه عن يعقوب بن إبراهيم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الجوهر النقي<sup>(٧)</sup>، وتوبع بشر على هذه الرواية فقال ابن الترمذاني: وتابع بشرًا على ذلك محمد بن الحسن، فرواه عن أبي يوسف كذلك.

قال البيهقي في كتاب «المعرفة»: ورواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. ١. هـ.

ومنه يظهر أن محمد بن الحسن الشيباني كان يرويه عن عبد الله بن دينار، ومرة

(١) (٢١٣/٤).

(٢) (٧٢/٢) كتاب: العتق، باب: المكاتب والولاء، حديث (٢٣٧).

(٣) (٣٤١/٤) كتاب: الفرائض، باب: الولاء لحمة كلحممة النسب.

(٤) (٢٩٢/١٠) كتاب: الولاء، باب: من أعتق مملوكًا له.

(٥) (٢٩٢/١٠) كتاب: الولاء، باب: من أعتق مملوكًا له.

(٦) (١١٠/٦).

(٧) (٢٩٣/١٠).



يدخل عبيد الله بن عمر بين يعقوب وعبد الله بن دينار.

وقد تابع بشرا أيضا على هذه الرواية عبد الله بن نمير: أخرجه ابن أبي حاتم في العلل<sup>(١)</sup>: ثنا أبو زرعة قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال: حدثني أبي عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «الولاء لا يباع ولا يوهب».

وأخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup>، من طريق الطبراني: ثنا يحيى بن عبد الباقي، ثنا أبو عمير ابن النحاس، ثنا ضمرة عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الولاء لحمة كلحمة النسب، لا يباع ولا يوهب». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا ضمرة.

وقال البيهقي: قد رواه إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي عن ضمرة كما رواه الجماعة: «نهى عن بيع الولاء وعن هبته» فكان الخطأ وقع من غيره.

وأخرجه ابن عدى في الكامل<sup>(٣)</sup>، من طريق الحسن بن أبي الحسن المؤذن: ثنا ابن أبي فديك، ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «إنما الولاء نسب لا يصلح بيعه ولا شراؤه».

وقال ابن عدى: منكر الحديث عن الثقات ويقلب الأسانيد، أي الحسن بن أبي الحسن.

وقال: قوله: عن نافع عن عبد الله، لا أدري وهم فيه أو تعمد فأراد قلب الإسناد، وإنما أراد أن يقول: عن نافع وعبد الله بن دينار. وللحديث شواهد من حديث علي بن أبي طالب وعبد الله بن أبي أوفى: حديث علي بن أبي طالب:

أخرجه البيهقي<sup>(٤)</sup>، من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن علي أن رسول الله ﷺ قال: «الولاء بمنزلة النسب، لا يباع ولا يوهب».

(١) (٥٣/٢).

(٢) (٢٩٣/١٠).

(٣) (٢٣٢/٢).

(٤) (٢٩٤/١٠) كتاب: الولاء، باب: من أعتق مملوكا له.

حديث عبد الله بن أبي أوفى:

أخرجه ابن عدى فى الكامل<sup>(١)</sup>، والطبرانى كما فى مجمع الزوائد<sup>(٢)</sup>، من طريق عبيد بن القاسم عن إسماعيل بن أبى خالد عن ابن أبى أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لحمه كلحمه النسب» قال ابن عدى: لم يروه عن ابن أبى خالد غير عبيد.

وقال الهيثمى: رواه الطبرانى، وفيه عبيد بن القاسم، وهو كذاب، وقول ابن عدى فيه نظر؛ فقد رواه عن ابن أبى خالد أيضا يحيى بن هشام السمسار. أخرجه أبو نعيم فى «تاريخ أصبهان»<sup>(٣)</sup>، والخطيب فى تاريخ بغداد<sup>(٤)</sup>، والسمسار: كذبه ابن معين.

قوله: «الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النسب»<sup>(٥)</sup> اللُحْمَةُ - بالضم - : القرابة، ولحمه الثوب والبازى: يضم ويفتح.

وقال ابن الأعرابى: لحمه القرابة ولحمه الثوب: مفتوحان، واللُحْمَةُ: ما يصاد به الصيد. وعامة الناس يقولون: لُحْمَةٌ، فى الثلاثة.

قوله ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ﴾ [المائدة: ١٠٣] إلخ الآية<sup>(٦)</sup>:

البحيرة: الناقة إذا نُجِبَتْ خمسة أبطن، توالى تتاجهن، وكان الخامس ذكراً: نحروه، فأكله الرجال والنساء. وإن كان الخامس أنثى: بحروا أذننها، أى: شقوها، وكان حراماً على النساء لحمها ولبنها، فإذا ماتت: حلت للنساء<sup>(٧)</sup>، والبحر: الشق. وسمى البحر بحراً؛ لأن الله - تعالى - جعله مشقوقاً فى الأرض شقا.

والسائبة: البعير يسيب؛ لنذر يكون على الرجل، أى: يسيب، فلا يمنع من مرعى ولا ماء، وأصله: من تسييب الدابة، وهو: إرسالها كيف شاءت<sup>(٨)</sup>.

(١) (١٩٨٨/٥).

(٢) (٢٣٤/٤).

(٣) (٨/٢).

(٤) (٦١/١٢).

(٥) ينظر: النظم (١١٥/٢).

(٦) ينظر: الغريين (١٣٣/١)، وغريب اليزيدى (١٣٢)، وتفسير ابن قتبية (١٤٧)، ومجاز

القرآن لأبى عبيدة (١٧٧/١)، ومعانى الفراء (٣٢٢/١).

(٧) ينظر: المصادر السابقة.

(٨) ينظر: غريب القرآن (٤٦).

والوصيلة: فى الغنم، قال العزيزى<sup>(١)</sup>: كانت الشاة إذا ولدت سبعة أبطن، فإن كان السابع ذكراً: ذبح فأكل منه الرجال والنساء، وإن كانت أنثى: تركت فى الغنم، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها، فلم تذبح؛ لمكانها عندهم، وكان لحمها حراماً على النساء، ولبن الأم حراماً على النساء، إلا أن يموت شيء، فيأكله الرجال والنساء<sup>(٢)</sup>.

وأما الحامى: فهو الفحل إذا رُكب ولد ولده، ويقال: إذا نتج من صلبه عشرة أبطن، قالوا: حمى ظهره؛ فلا يُركب، ولا يمنع من مرعى ولا يُحلا عن ماء. الأحكام: لا يجوز بيع الولاء ولا هبته، ولا الوصية به، وهو قول الجمهور. وحكى عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، والأسود، وعلقمة، والشعبى، والنخعى: أن بيع الولاء وهبته والوصية به جائزة، وأضافوه إلى ابن عباس؛ لما رواه عمرو بن دينار قال: وهبت ميمونة بنت الحارث - زوج النبى ﷺ ورضى الله عنها - ولاء سليمان بن يسار لابن عباس، وكان مكاتباً لها، وابن عباس ابن أختها. وروى هشام بن عروة عن أبيه: أنه اشترى ولاء طهمان وبنيه لبنى أخيه مصعب ابن الزبير.

وروى عن أبى بكر بن عمرو بن حزم: أنه أعتق عبداً له، ووهب ولاءه لابنه محمد، وأشهد زيد بن ثابت.

وروى أبو بكر بن عمرو بن حزم: أن امرأة من حصن محارب وهبت ولاء عبد لها لنفسه، وأن المولى وهب ولاء نفسه لعبد الرحمن بن عمرو بن حزم، فلما توفيت المرأة خاصم ورثتها المولى إلى عثمان بن عفان - رضى الله عنه - فدعا المولى بالبينة على ما قال، فقال له عثمان: وإل من شئت، فوالى عبد الرحمن ابن عمرو.

وهذا قول يبطل بالنص الذى رويناه عن النبى ﷺ «أَنَّهُ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبِهِ» وبقوله: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ».

(١) ينظر: مجاز القرآن (١/١٧٨)، وتفسير ابن قتية (١٤٧).

(٢) ينظر: مجاز القرآن (١/١٧٩)، وتفسير ابن قتية (١٤٨).

وبما روى عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»<sup>(١)</sup>.

وروى أن حمزة بن عبد الله بن عمر سأل أباه عبد الله عن شراء الولاء، فقال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الْوَلَاءَ وَلَا تَأْكُلُوا ثَمَنَهُ».

وروى عن علي - عليه السلام - أنه قال: «الولاء لحمه كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب فأقروه حيث جعله الله، عز وجل»<sup>(٢)</sup>.

وروى عن ابن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال: (الولاء نسب، أبيع الرجل نسبه)؟!<sup>(٣)</sup>.

فأما ما روه من الآثار، فلا يعارض ما روينا من نصوص الأخبار، ولعلها كانت على وجوه لا تعرف عللها، وقد أنكرها الزهري وأنشد:

فباعوه مملوكًا وباعوه معتقًا فليس له حتى الممات خلاص<sup>(٤)</sup>

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإن مات العبد المعتق وله مال، ولا وارث له - ورثه المولى ؛ لما روى يونس عن الحسن أن رجلاً أتى النبي ﷺ برجل، وقال اشتريته، وأعتقته؛ فقال: «هُوَ مَوْلَاكَ إِنْ شَكَرَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ [وَشَرُّ لَكَ]، وَإِنْ كَفَرَكَ فَهُوَ شَرٌّ لَهُ وَخَيْرٌ لَكَ» فقال: فما أمر ميراثه؟ فقال: «إِنْ تَرَكَ عَصَبَةً فَالْعَصَبَةُ أَحَقُّ، وَإِلَّا فَالْوَلَاءُ».

وإن كان له عصبية - لم يرث؛ للخبر، ولأن الولاء فرع للنسب؛ فلا يورث به مع وجوده.

وإن كان له من يرث القرض: فإن كان ممن يستغرق المال بالقرض - لم يرثه؛ لأنه إذا لم ترث العصابات مع من يستغرق المال بالقرض، فلا يورث المولى أولى، وإن كان ممن لا يستغرق المال - ورث ما فضل عن أهل القرض؛ لما روى عبد الله

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٣٢) بلفظ: «الإيمان» بدل «الإسلام»، وذكره الهيثمي في المجمع (٤/٣٣٥) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح خلا خالد بن أبي حبان وهو ثقة.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٩٤).

(٣) ذكره الهندي في الكنز (٢٩٧٢١) وعزاه للبيهقي عن علي بن أبي طالب بلفظ: أنه سئل عن بيع الولاء، فقال: أبيع الرجل نسبه.

(٤) ينظر الحاوي (١٨/٨١).

ابن شداد قال: أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة حمزة، فأعطى النبي ﷺ ابنة حمزة النصف، وابنته النصف.

فصل: وإن مات العبد، والمولى ميت - كان الولاء لعصبات المولى دون سائر الورثة؛ لأن الولاء كالنسب؛ لما ذكرناه من الخبر، والنسب إلى العصبات دون غيرهم، ويقدم الأقرب فالأقرب؛ لما روى سعيد بن المسيب - رحمة الله عليه - أن النبي ﷺ قال: «الْمَوْلَى أَخٌ فِي الدِّينِ وَنِعْمَةٌ يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُتَّقِ» ولأن في عصبات الميت يقدم الأقرب فالأقرب، وكذلك في عصبات المولى.

فإن كان للمولى ابن وابنة - كان الميراث للابن دون البنت؛ لأننا بينا أنه لا يرث الولاء غير العصبات، والبنت ليست من العصبات، ولأن الولاء كالنسب، ثم المرأة لا ترث بالقرابة من الميت إذا تباعد نسبها منه، وهى بنت الأخ، والعمة، فلا ترث بنت المولى، وهو مؤخر عن النسب أولى.

وإن كان له أب وابن، أو أب وابن ابن - فالميراث لابن؛ لأن تعصيب الابن أقوى؛ لأنه يسقط تعصيب الأب.

فإن لم يكن بنون، فالولاء للأب دون الجد والأخ؛ لأنه أقرب منهما. وإن ترك جدًا وأخًا، ففيه قولان:

أحدهما: أنهما يشتركان كما يشتركان في إرث النسب.

والثاني: يقدم الأخ؛ لأن تعصبيه كتعصيب الابن، وتعصيب الجد كتعصيب الأب، وإنما لم يقدم في إرث النسب للإجماع، وليس في الولاء إجماع، فوجب أن يقدم.

فإن ترك جدًا وابن أخ - فهو على القولين؛ إن قلنا: إن الجد والأخ يشتركان - قدم الجد، وإن قلنا: إن الأخ يقدم - قدم ابنه.

وإن ترك أبا الجد والعم - فعلى القولين:

إن قلنا: إن الجد والأخ يشتركان قدم أبو الجد.

وإن قلنا: إن الأخ يقدم - قدم العم.

وإن اجتمع الأخ من الأب والأم، والأخ من الأب - قدم الأخ من الأب، والأم؛

كما يقدم في الإرث بالنسب.

ومن أصحابنا من قال: فيه قولان:

أحدهما: يقدم؛ لما قلناه.

والثاني: أنهما سواء؛ لأن الأم لا ترث بالولاء، فلا يرجح بها من يدلى بها. فإن لم يكن للمولى عصة، وله مولى فالولاء لمولاه؛ لأن المولى كالعصة. فإن لم يكن له مولى فلعصبة مولاه.

فإن لم يكن له مولى ولا عصة مولى، وهناك مولى لعصبة المولى؛ نظرت: فإن كان مولى أخيه، أو مولى ولده، لم يرث لأن إنعامه على أخيه لا يتعدى إليه. وإن كان مولى أبيه أو جده - ورث؛ لأن إنعامه عليه إنعام على نسله.

فصل: فإن أعتق عبداً ثم مات وخلف اثنين ثم مات أحدهما وترك ابناً ثم مات العبد وله مال ورثه الكبير من عصة المولى وهو الابن دون ابن الابن لما روى الشعبي قال قضى عمر وعلى وزيد رضى الله عنهم أن الولاء للكبير ولأن الولاء يورث به ولا يورث والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال «الولاء لحمه ك لحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث» فإذا ثبت أنه لا يورث ثبت أنه إنما يورث بما ثبت للمولى من الولاء فوجب أن يكون للكبير لأنه أقرب إلى المولى.

وإن مات المولى وخلف ثلاثة بنين ثم مات أحدهم وخلف ابناً ومات الثاني وخلف أربعة ومات الثالث وخلف خمسة ثم مات العبد المعتقد كان ماله بين العشرة بالسوية لتساويهم في القرب ولو ظهر للمولى مال كان بينهم أثلاثاً لابن الابن الثلث وللأربعة الثلث وللخمس الثلث لأن المال انتقل إلى أولاده أثلاثاً ثم انتقل ما ورث كل واحد منهم إلى أولاده والولاء لم ينتقل إلى أولاده وإنما ورثوا مال العبد لقربهم من المولى الذى ثبت له الولاء وهم في القرب منه سواء فتساووا في الميراث.

(الشرح) أما قوله: لما روى يونس عن الحسن أن رجلاً أتى النبي ﷺ برجل وقال: اشتريته وأعتقته فقال: «هو مولاك»... فذكره، فأخرجه الدارمي في سننه<sup>(١)</sup>، من طريق يزيد بن هارون: أنا الأشعث عن الحسن أن النبي ﷺ خرج إلى البقيع... فذكره بسياق أطول من سياق المصنف.

وأما قوله: لما روى سعيد بن المسيب -رحمة الله عليه- أن النبي ﷺ قال: «المولى أخ في الدين ونعمة يرثه أولى الناس بالمعتق» فأخرجه الدارمي في

سننه<sup>(١)</sup>، والبيهقي في سننه الكبرى<sup>(٢)</sup>، من طريق سعيد ابن عبد الرحمن: ثنا يونس عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره، ولم يذكر سعيد بن المسيب. وأما قوله: لما روى الشعبي قال: «قضى عمر وعلى وزيد --رضى الله عنهم-- «أن الولاء للكبير»، فأخرجه الدارمي<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، من طرق عن الشعبي... فذكره.

وأما حديث جابر فقد تقدم تخريجه عن غيره من الصحابة ولم أجده من حديث جابر.

قوله: «عبد الله بن شداد»<sup>(٥)</sup>: هو أبو داود - وقيل: أبو الوليد - عبد الله ابن شداد ابن الهاد، واسم الهاد: أسامة بن عمرو من بنى مالك بن ليث بن بكر ابن عبد مناة، الليثي المدني. ومنهم من قال: الكوفي، يعد في الطبقة الثانية من كبار التابعين وثقاتهم. روى عن عمر، وعلى، ومعاذ، وابن عباس، وعن أبيه، وخالته ميمونة أم المؤمنين. روى عنه: الشعبي، وإسماعيل بن محمد بن سعد، وعكرمة بن خالد، وغيرهم. قتل بدجيل سنة إحدى وثمانين، وقيل: فقد يومئذ، وقيل: غرق.

قوله: «يونس بن عبيد»<sup>(٦)</sup>: هو أبو عبد الله يونس بن عبيد بن دينار العبدي مولاهم البصري، التابعي الجليل، رأى أنس بن مالك وسمع الحسن البصري وابن سيرين وثابت البناني وآخرين، روى عنه سفيان الثوري وشعبة والحمادان ومعتز بن سليمان وهيب بن خالد وخلاتق واتفقوا على توثيقه وجلالته، قال سلمة ابن علقمة: جالست يونس بن عبيد فما استطعت أن أجده عليه كلمة. وقال أحمد ابن حنبل وابن معين وأبو حاتم: هو ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.

(١) (٣٧٢/٢).

(٢) (٣٠٤/١٠).

(٣) (٣٧٥/٢).

(٤) (٣٠٣/١٠).

(٥) تنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢٢٢/٥)، والثقات (٢٠/٥)، وتاريخ بغداد (٩/٤٧٣)، والمغني في الإنباء (٢٣٣/٢).

(٦) تنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣٨٩/١١)، وتهذيب الأسماء واللغات (١٦٨/٢)، والمغني في الإنباء (٤٢٣/٢).

توفى سنة تسعة وثلاثين ومائة، قال محمد بن عبد الله الأنصارى: رأيت سليمان وعبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس وجعفرًا ومحمدًا ابني سليمان بن علي يحملون جنازة يونس بن عبيد على أعناقهم، فقال عبد الله بن علي: هذا والله الشرف، وقال سعيد بن عامر: ما رأيت رجلاً قط أفضل من يونس، وأهل البصرة متفقون على هذا والله أعلم.

قوله: «قضى... الولاء للكبر» الكبير - بضم الكاف: الكبير الأدنى تعصياً. الأحكام: الولاء يستحق به الميراث كالنسب؛ لقول النبي ﷺ «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ»، فيرث المولى الأعلى من المولى الأسفل، ولا يرث الأسفل من الأعلى في قول الجمهور إلا من شذ عنهم، كعطاء، وطاوس؛ فإنهما ورثا الأسفل من الأعلى، كما يرث الأعلى من الأسفل؛ اعتباراً بالنسب.

فإذا تقرر هذا: فالميراث بالنسب مقدم على الميراث بالولاء؛ لأن النسب أصل، والولاء فرع، فسقط الفرع بالأصل، ولم يسقط الأصل بالفرع، فإذا استوعب العصباء أو ذوو الفروض التركة سقط الميراث بالولاء، وإن عدم عصباء النسب ولم يستوعب ذوو الفروض التركة استحق الميراث، وقدم المولى على ذوى الأرحام في قول الجمهور.

وحكى عن عطاء، وطاوس والشعبي، وجابر بن زيد والأسود ومسروق، وإبراهيم النخعي: أن ذوى الأرحام أولى من المولى.

والدليل على تقديم الميراث بالولاء على من لا سهم له من ذوى الأرحام: ما رواه سلمة بن كهيل عن عبد الله بن شداد، قال: كان لبنت حمزة بن عبد المطلب مولى أعتقته، فمات، وترك بنتاً، ومولاته بنت حمزة، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ «فَأَعْطَى الْبِنْتَ النَّصْفَ، وَأَعْطَى مَوْلَاتَهُ النَّصْفَ».

قال عبد الله بن شداد: وأنا أعلم بها؛ لأنها أختي لأمي، أمنا سلمى بنت عميس الخثعمية.

فموضع الدليل: أنه لو لم يقدم المولى على ذوى الأرحام لكان الباقي بعد فرض البنت مردوداً على البنت.

وروى يونس عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمِيرَاثُ لِلْعَصْبَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَصْبَةٌ فَلِلمَوْلَى».



ولأن المولى عصبة، والعصبات أولى من ذوى الأرحام كالنسب.  
 فرع: فإذا ثبت أن المولى وارث بولائه بعد العصبات وذوى الفروض، فإن كان  
 المولى ميتاً، فالولاء بعده لأقرب عصباته يوم يموت العبد المعتق، فإن مات وترك  
 ابن مولاة وبنت مولاة وأبا مولاة، فميراثه لابن المولى دون البنت.  
 وحكى عن طاوس: أن الميراث بالولاء كالميراث بالنسب؛ فيحصل لأبى المولى  
 السدس، والباقي بين ابن المولى وبنت المولى: للذكر مثل حظ الأنثيين.  
 وحكى عن شريح والأوزاعي والنخعي، وأبى يوسف وأحمد وإسحاق: أن لأبى  
 المولى السدس، والباقي لابن المولى دون بنت المولى.  
 ومذهب الشافعي وأبى حنيفة ومالك، وداود، وهو قول زيد بن ثابت وأكثر  
 التابعين: أن ابن المولى أولى من الأب والبنت.  
 أما البنت؛ فلأن النساء لا يرثن بالولاء؛ لعدم التعصيب فيهن، وأما الأب فلأن  
 الابن مقدم عليه فى الولاء، فلا يشاركه فيه، وكذلك لا يشارك بنى الابن وإن  
 سفلوا؛ لأنه لا يرث معهم إلا بالفرض، ولا حق لذوى الفروض فى ميراث الولاء،  
 ثم ميراثه بعد بنى مولاة لأبى المولى؛ لأنه أحق العصبات بعد البنين.  
 وفيمن يرثه بعد أبى المولى قولان:  
 أحدهما: أخو مولاة، ويكون أحق من جد المولى.  
 والقول الثانى: يشترك فيه أخو المولى وجد المولى، فإن ترك جد مولى  
 وابن أخى مولى، ففيه قولان:  
 أحدهما: أن جد المولى أحق.  
 والثانى: أن ابن أخى المولى أحق، ولا يشتركان فيه.  
 فإن ترك جد مولاة وعم مولاة، فجده المولى أحق.  
 وإن ترك أبا جد مولاة وعم مولاة، ففيه قولان:  
 أحدهما: أن عم المولى أحق.  
 والقول الثانى: يشترك فيه العم وأبو الجد.  
 ولو ترك أبا جد مولاة، وابن عم مولاة، ففيه قولان:  
 أحدهما: أن أبا جد المولى أحق.  
 والقول الثانى: أن ابن عم المولى أحق، ولا يشتركان فيه.

وعلى هذا القياس فيمن كان أبعد منهم، فإن لم يكن لمولاه عصبه، فلمولى المولى، ثم لعصبته يتقدمون بميراثه على ذوى الأرحام، فإن عدموا فلبيت المال، على قول من لم يورث ذوى الأرحام، وهو على قول من ورثهم لذوى الأرحام دون بيت المال.

فرع: قال الشافعى - رضى الله عنه - : (ولو ترك ثلاثة بنين: اثنان [منهم] لأم، فهلك أحد الاثنين لأم، وترك مالا وموالى، فورث أخوه لأبيه وأمه ماله، وولاء مواليه، ثم هلك الذى ورث المال وولاء المولى، وترك ابنه وأخاه لأبيه، فقال ابنه: قد أحرزت ما كان أبى أحرزه، وقال أخوه: إنما أحرزت المال، وأما ولاء الموالى فلا.

قال الشافعى: الأخ أولى بولاء الموالى، وقضى بذلك عثمان بن عفان - رحمة الله عليه - ثم الأقرب فالأقرب من العصبه أولى بميراث الموالى، والإخوة للأب والأم أولى من الإخوة للأب.

وإن كان جد وأخ لأب وأم أو لأب، فقد اختلف أصحابنا فى ذلك: فمنهم من قال: الأخ أولى، وكذلك بنو الأخ وإن سفلوا، ومنه من قال: هما سواء).

قال الماوردى: وهذه المسألة فى ثبوت الولاء فى الكبر، وقد صورها الشافعى فيما قضى به عثمان بن عفان، وإن كانت فى غيره أقرب.

وصورة ذلك فى رجل أعتق عبداً استحق ولاءهم، ثم مات المعتق عن ماله، وولاء مواليه، وخلف ثلاثة بنين: اثنان منهم لأم، والآخر من أم أخرى، فورثوا ماله، وولاء مواليه أثلاثاً بالسوية، ثم مات أحد اللذين من أم، وخلف أخاه لأبيه وأمه، وأخاه لأبيه، ثم مات الأخ من الأب والأم، وخلف ابني وأخاه لأبيه، فورث ماله ابناه دون أخيه، وتنازعا فى ولاء الموالى، فقال الأخ: أنا أحق بولائه منكما؛ لأننى ابن مولى، وأنتما ابن ابن مولى. وقال ابن الابن: لك ثلث ولائه، ولنا ثلثاه حق أبينا بميراثه عن أمه وأخيه - فقد اختلف فى استحقاق الولاء: هل يكون معتبراً بموت العبد المعتق، فيستحقه الكبر من عصبات المولى المعتق، أو يكون معتبراً بموت المولى المعتق؛ فيكون مشتركاً بين القريب والبعيد؟

فمذهب عمر، وعثمان، وعلى، وزيد بن ثابت وأبى بن كعب، وابن عمر، وأسامة بن زيد، وأبى مسعود البدرى، رضى الله عنهم. ومن التابعين: الحسن،

وابن سيرين، وعطاء، والزهرى، والشعبى. ومن الفقهاء: الشافعى، وأبى حنيفة، ومالك، وداود: أن الولاء يستحقه الكبير؛ اعتبارًا بموت العبد المعتق؛ فيكون ولاء من مات منهم لابن المولى دون ابنى ابنه.

وحكى عن عبد الله بن مسعود فى إحدى الروايتين عنه، وعن شريح من التابعين: أن ولاء من مات منهم موروث يستحقه القريب والبعيد؛ اعتبارًا بموت المولى المعتق؛ فيكون لابن المولى فى هذه المسألة ثلث ولائه، ولابنى ابنه ثلثاه، وما عليه الجمهور من توريث الكبير أصح؛ لما قدمناه فى أول الباب من رواية ابن جريج عن أبى الزبير عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ قال: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُتَصَدَّقُ بِهِ» يعنى: لا يورث ميراث المال.

ولرواية يونس عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «الْمَوْلَى أَخٌ فِي الدِّينِ وَنِعْمَةٌ يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُعْتَقِ». ولأن الكبير أقرب؛ فكان بالميراث أحق كالنسب. ولأنه لما كان الميراث بالنسب معتبرًا بموت الموروث كان كذلك فى الميراث بالولاء.

فخرج: ويتفرع على هذا: أن يعتق الرجل عبدًا، ويموت فيخلف ثلاثة بنين، ويموت أحد البنين ويخلف ابنًا، ويموت آخر ويخلف ابنين، ويموت الآخر ويخلف ثلاثة بنين، ثم يموت العبد المعتق - فعلى مذهبنا فى توريث الكبير يكون ميراثه بالولاء بين بنى المولى على أعداد رءوسهم مقسومًا على ستة أسهم. وعلى قول من جعل الولاء موروثًا يعطيهم سهام آبائهم: فيجعل الثلث لابن الابن، والثلث لابنى الابن الآخر، والثلث لثلاثة بنى الابن الآخر، وتصح من ثمانية عشر سهمًا.

ولو اشترك أب وابن فى عتق عبد، ثم مات الأب، وخلف ابنًا آخر، ومات العبد المعتق - كان للابن المعتق ثلاثة أرباع ولائه: النصف منه بمباشرة عتقه، والرابع بميراثه عن أبيه، وللابن الذى ليس بمعتق ربع ولائه بميراثه عن أبيه. فلو مات الابن المعتق قبل موت العبد المعتق، وترك ابنًا وأخاه، ثم مات العبد

المعتق - كان لأخيه نصف ولائه، ولابنه نصف ولائه، اعتبارًا بالكبر، وعلى قول من جعل الولاء موروثًا جعل للأخ ربع ولائه، وللابن ثلاثة أرباعه. ولو أعتق عبدًا، ومات، وخلف أخًا لأب وأم، وأخًا لأب، ثم مات العبد المعتق - ففى مستحق ولائه قولان:

أحدهما: يكون الأخ للأب والأم أحق بالولاء، كما كان أحق بالمال؛ لقوة تعصبيه.

والقول الثانى: يشترك فى ولائه الأخ للأب والأم، والأخ للأب؛ لأن الأم لا ترث بالولاء، فلم يترجح من أولى بها.

ولو مات الأخ للأب والأم، وخلف ابنًا، ثم مات العبد المعتق - كان الأخ للأب أحق بولائه، وابن الأخ من الأب والأم فى القولين معًا على قول من جعل الولاء للكبر، وهو فى قول من جعل الولاء موروثًا على حكمه قبل الأخ.

فرع: لا يرث النساء الولاء عن معتق بحال وإن خالف فيه طاوس، فورثهن كالرجال، وهو خطأ؛ لأن الولاء تعصيب ينقل إلى العصابات، وليس النساء عصابة. ولو كان معتبرًا بالمال؛ لانتقل إلى الزوج والزوجة كالمال، ولم يقل ذلك أحد؛ فصار حق تورثهن مدفوعًا بالإجماع، ولكن يستحق النساء الولاء بعق المباشرة، كما تستحقه الرجال؛ لزوال ملكهن بالمعتق، وقد أعتقت عائشة - رضى الله عنها - بريرة، فجعل لها رسول الله ﷺ ولأهها، وأبطل ولأه من اشترط ولأهها من موالها؛ فلذلك قال الشافعى: (ولا يرثن بالولاء إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن) يعنى: إذا أعتقت المرأة عبدًا، وأعتق عبدها عبدًا، كان لها ولأه عبدها، ولها ولأه من أعتقه عبدها ترثه بعد عبدها، فلو أعتقت امرأة عبدًا، وماتت، وخلفت ابنًا وأخًا، ثم مات العبد المعتق، كان ولأهه للابن دون الأخ، ولو مات الابن قبل موت العبد وخلف عمًا وخالا، ثم مات العبد المعتق، كان ولأهه لخاله دون عمه؛ لأن الخال أخو المعتقة، والعم أجنبى منها، وهذا قول من جعل الولاء للكبر.

فأما على قول من جعله موروثًا فيجعل الولاء لعم الابن وإن كان أجنبيًا من المعتقة دون الخال وإن كان أخاها؛ لانتقال ماله إلى عمه دون خاله<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل : إذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل ، فأنت منه بولد - ثبت لمولى الأم الولاء على الولد ؛ لأنه عتق بإعتاق الأم فكان ولاؤه لمولاها ، فإن أعتق بعد ذلك مولى العبد عبده - انجر ولاء الولد من موالى الأم إلى موالى العبد ؛ والدليل عليه : ما روى هشام ابن عروة عن أبيه ، قال : مر الزبير بموالٍ لرافع بن خديج فأعجبوه ، فقال : لمن هؤلاء ؟ فقالوا : هؤلاء موالٍ لرافع بن خديج ، أمهم لرافع بن خديج ، وأبوهم عبد لفلان ، فاشتري الزبير أباهم فأعتقه ، ثم قال : أنتم موالى ؛ فاختصم الزبير ، ورافع إلى عثمان - رضى الله عنه - فقضى عثمان للزبير ، قال هشام : فلما كان معاوية خاصمونا فيهم أيضًا ، فقضى لنا معاوية ، ولأن الولاء فرع للنسب ، والنسب معتبر بالإرث ، وإنما ثبت لمولى الأم لعدم الولاء من جهة الأب ؛ كولد الملاءنة نسب إلى الأم لعدم النسب من جهة الأب .

فإذا ثبت الولاء على الأب ، عاد الولاء إلى موضعه ؛ كولد الملاءنة إذا اعترف به الزوج .

وإن أعتق جد الولد دون الأب ؛ ففى ولائه ثلاثة أوجه :

أحدها : ينجر الولاء إلى معتقه ؛ لأنه كالأب فى الانتساب إليه والولاية - فكان كالأب فى جر الولاء إلى معتقه .

والثانى : لا ينجر ؛ لأن بينه وبين الولد الأب ؛ فلا ينجر الولاء إلى معتقه ؛ كالأخ .

والثالث : إن كان الأب حيًا ؛ لم ينجر الولاء إلى معتقه ، وإن كان ميتًا - انجر ؛

لأن مع موته ليس غيره أحق ، ومع حياته من هو أحق .

فإن قلنا : إنه ينجر الولاء إلى معتقه فانجر ثم أعتق الأب ، انجر من مولى الجد إلى

مولى الأب ؛ لأنه أقوى من الجد فى النسب وأحكامه .

فصل : وإن تزوج عبد رجل بأمة آخر فأنت منه بولد ، ثم أعتق السيد الأمة

وولدها - ثبت له عليها الولاء ، فإن أعتق العبد بعد ذلك - لم ينجر ولء الولد إلى

مولى العبد ، والفرضيون يعبرون عن علة ذلك : أنه ولد مسه الرق ، ثم ناله العتق ،

والعلة فى ذلك أن : المعتق أنعم على الولد بالعتق ؛ فكان أحق بولائه ممن أنعم على

أبيه ، وتخالف ما قبلها فإن أحدهما أنعم على الأم والآخر أنعم على الأب ، فقدم

المنعم على الأب ؛ لأن النسب إليه والولاء فرع للنسب .

وهاهنا أحدهما أنعم على الولد نفسه، والآخر أنعم على أبيه، فقدم المنعم عليه على المنعم على أبيه.

وإن تزوج عبد لرجل بجارية آخر، فحبلت منه، ثم أعتقت الجارية وهي حامل - ثبت الولاء على الجارية وحملها، فإن أعتق العبد بعد ذلك - لم ينجر الولاء إلى مولاه؛ لما ذكرناه من العلة.

وإن تزوج حر لا ولاء عليه بمعتقة رجل، فأنت منه بولد - لم يثبت عليه الولاء لمولى الأم؛ لأن الاستدامة في الأصول أقوى من الابتداء، ثم ابتداء الحرية في الأب تسقط استدامة الولاء لمولى الأم، فلأن تمنع استدامة الحرية في الأب ابتداء الولاء لمولى الأم - أولى.

وإن تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر، وأولدها ولدًا، ثبت الولاء على الولد لموالى الأم فإن اشترى الولد أباه، عتق عليه، وثبت له الولاء عليه، وهل ينجر ولاء نفسه بعتق الأب؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا ينجر؛ لأنه لا يملك ولاء نفسه، فعلى هذا يكون ولاؤه باقيا لموالى الأم.

والثاني: أنه ينجر ولاء نفسه بعتق أبيه، ولا يملكه على نفسه، ولكن يزيل به الولاء عن نفسه، ويصير حراً، لا ولاء عليه؛ لأن عتق الأب يزيل الولاء عن معتق الأم.

(الشرح) أما قوله لما روى هشام بن عروة عن أبيه قال: مر الزبير بموال لرافع ابن خديج فأعجبوه، فقال: لمن هؤلاء؟... فأخرجه البيهقي في السنن الكبرى<sup>(١)</sup> من طريق سفيان عن هشام بن عروة... فذكره.

الأحكام: وإن تزوج عبد لرجل بمعتقة لرجل، فأنت بولد، كان ولاء الولد لمعتق الأمة؛ لأنه المنعم عليه؛ لأنه عتق بإعتاق الأم، فكان ولاؤه لمولاه.

فإن أعتق الأب بعد ذلك انجر الولاء من مولى الأم إلى مولى الأب؛ لما روى أن الزبير بن العوام رأى فتية ظرافاً فأعجبه ظرفهم، فسأل عنهم، فقالوا: رافع بن خديج زوج أمته من غلام فلان الأعرابي، ثم أعتق رافع أمهم، فهؤلاء منها، فمضى الزبير،

واشترى الغلام من الأعرابي وأعتقه، ووجه إلى رافع: أن ولاءهم لى، فتحاكما إلى عثمان - رضى الله عنه - فحكم بالولاء للزبير، ولا يعرف لهم مخالف.

ولأن الولاء فرع النسب، والنسب معتبر بالأب، وإنما ثبت لموالى الأم؛ لعدم الولاء من جهة الأب، فإذا ثبت الولاء من جهة الأب، عاد الولاء إلى موضعه: كولد الملاعنة ينسب إلى الأم؛ لعدم الأب، فإذا اعترف به الأب، ثبت نسبه منه.

وقال القاضى أبو الطيب: قولنا: ينجر الولاء، مجاز؛ فإن الولاء لا ينجر، وإنما يبطل ولاء موالى الأم ويثبت ولاء موالى الأب<sup>(١)</sup>.

فإن مات الولد قبل أن يعتق الأب، فإن كان له ورثة من جهة النسب، ورثوه، وإن لم يكن له ورثة من جهة النسب، ورثه مولى أمه. فإن أعتق الأب بعد ذلك، لم ينجر ولاء الولد للميت؛ لأن مولى الأم قد ملك ذلك المال، فلا ينتقل عنه؛ لأن الأب إنما يتبعه الأحياء من ولده دون الأموات.

فرع: وإن أعتق جده والأب مملوك، فقد قيل: لا ينجر من مولى الأم إلى مولى الجد؛ لأنه ينجر إليه بواسطة؛ فلا ينجر ولاؤه كالأخ والعم.

وقيل: ينجر؛ لأنه كالأب فى الانتساب إليه والتعصيب، فجر ولاءه كالأب، وهذا أصح فى النهاية.

فإن أعتق الأب بعد ذلك، انجر الولاء من موالى الجد إلى موالى الأب؛ لأنه أقوى من الجد فى النسب وأحكامه.

فلو انقرض بعد ذلك موالى الأب، لم يرجع الولاء إلى موالى الأم، بل يخلفه المسلمون، وينتقل إلى بيت المال.

هذا إذا كان الأب حياً.

أما إن كان الأب ميتاً، فقد قال الشيخ أبو حامد: إن الأب لو كان ميتاً انجر قولاً واحداً، وقال ابن الصباغ: إن عليه أكثر الأصحاب.

وقال القاضى: إن محل الوجهين إذا كان ميتاً، فإن كان حياً لم ينجر قولاً واحداً. ويجبىء من مجموع الطريقتين ثلاثة أوجه، كما حكاهما المصنف هاهنا، ثالثها: الفرق بين أن يكون حياً فلا ينجر، وبين أن يكون ميتاً فينجر، وهو ما اختاره فى

(١) ينظر الكفاية خ.

(المرشد)<sup>(١)</sup>.

فإن تزوج معتق لرجل بمعتقة لرجل آخر، فأولدها ولدًا، فإن الولد ينعقد حرًا وولاؤه لمولى أبيه؛ لما ذكرناه في المسألة قبلها.

فإن نفى الأب نسب هذا الولد باللعان، صار ولاءه لمولى أمه؛ لأنه إنما يتبع الأب إذا كان مخلوقًا من مائه، وباللعان أثبت أنه ليس بمخلوق من مائه، فإن أكذب الأب نفسه بعد ذلك، تبعه الولد، وكان ولاءه لمولى أبيه؛ لأنه إذا أكذب نفسه، تبعه الولد، فصار كما لو لم يلاعن.

وإن تزوج معتق لرجل بمعتقة لآخر، فأولدها ولدين، فنفاهما الأب باللعان، ثم قتل أحد الابنين أخاه الآخر ولا عصبه للمقتول - كان لأمه الثلث، وما بقي من ماله لمولى أمه. فإن أكذب الأب نفسه بعد ذلك، قبل قوله، ولحقه النسب، واسترجع ما أخذه مولى الأم من تركة المقتول؛ لأن نسب المقتول لحقه بإكذابه نفسه.

فإن قيل: لا يقبل رجوعه في استحقاقه للمال؛ لأنه متهم. قلنا: لما قبل قوله في ثبوت النسب منه، استحق المال؛ كما لو أكذب نفسه وكان فقيرًا محتاجًا، فإنه يلحقه نسب الولد، ويجب على الابن نفقته، ولا يقال: لا يقبل قوله في استحقاقه النفقة لأنه متهم.

فرع: وإن تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر فأولدها ولدًا، ثم فقد الأب، ثم أعتقه السيد - ففيه وجهان خرجهما ابن اللبان.

وإن اختارت فراقه ساعة أعتقت، أو أبانها زوجها، ثم أعتقها سيدها، ثم أعتق الأب، ثم أتت بولد - فإن الولد يكون حرًا؛ لأنه إما أن يكون موجودًا وقت العتق فعتق بالمباشرة، أو حدث بعد العتق من حرة فكان حرًا.

إذا ثبت هذا: فإن ولاءه يكون لمولى أمه دون موالى أبيه؛ لأنها إن أتت به لأربع سنين فما دونها من وقت البيئونة، فإننا نلحقه بالزوج، ويحكم بوجوده وقت العتق، وإن أتت به لأكثر من أربع سنين من وقت البيئونة، فإننا لا نلحقه بالزوج. وإذا لم يكن ابنًا له، لم يجز ولاءه إلى مواليه.

فرع: إذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر فأولدها ولدًا ثم أعتق الأب، فقد ذكرنا أن

(١) ينظر الكفاية خ.



ولاء الولد يكون لمولى أبيه، ثم لعصبة المولى.

فإن عدم مولى الأب ومن يرث بسببه من العصابات والموالى، فإن مال الميت ينتقل إلى بيت المال، ولا ينتقل إلى مولى أمه.

وحكى عن ابن عباس: أنه قال: يكون ذلك لمولى أمه.

دليلنا: هو أنه لا خلاف إذا كان هناك عصبة للميت مناسبون أو عصبة لموالى أبيه، لم يرث مولى الأم شيئاً. فإذا لم يكن له عصبة مناسبون ولا مولى ولا عصبة مولى - فالمسلمون عصبته وعصبة مواليه؛ فكانوا أحق بميراثه من مولى الأم.

فرع: وإذا تزوج حر ولا ولاء عليه بمعتقة لقوم وأولدها ولدًا، فإن الولد حر لا ولاء عليه لأحد، سواء كان الأب عربى الأصل أو أعجمى الأصل، وبه قال أبو يوسف.

وقال أبو حنيفة: إن كان الأب عربى الأصل، فلا ولاء على الولد، وإن كان أعجمى الأصل، ثبت الولاء على الولد لمولى أمه.

دليلنا: أن استدامة الشيء أكد من ابتدائه؛ بدليل: أن الردة والعدة ينافيان ابتداء النكاح لضعفه، ولا ينافيان استدامته لقوته، ثم ثبت أن ابتداء حرية الأب تسقط الولاء الثابت لمولى الأم؛ فكانت استدامة حرته أولى بأن تمنع الولاء لمولى الأم.

وإن تزوج رجل مجهول النسب، إلا أنه محكوم بحريته فى الظاهر بمعتقة لرجل فأولدها ولدًا، فهل يكون على هذا الولد ولاء لمولى أمه؟ فيه وجهان:

قال أبو العباس ابن سريج: لا ولاء عليه كالعربى المعروف النسب.

وقال ابن اللبان: ثبت عليه الولاء لمولى أمه؛ لأن الشافعى - رحمه الله تعالى - قال: أرايتم المولاة المعتقة تلد من مملوك أو ممن لا يعرف، أليس يكون ولاء ولدها تبعًا لولائها؟

ولو أن حرًا حربيًا معروف النسب كان تحته حرة معتقة فأولدها ولدًا، فلا ولاء على هذا الولد لمولى أمه؛ لأن أباه حر لا ولاء عليه فى الحال، وإن كان يجوز أن يسترق ويعتق، فيثبت عليه الولاء، إلا أنه فى الحال معروف النسب لا ولاء عليه، وكما يجوز أن يسترق، يجوز أن يموت على كفره قبل الاسترقاق، ويجوز أن يسلم فتستقر حرته.

فرع: وإن تزوج عبد لرجل بحرة الأصل، فأنت منه بولد، فالولد حر لا ولاء

عليه .

فإن عتق الأب بعد ذلك، قال البندنجي: فإن معتق الأب يكون لهذا الولد مولى عسبة، فيرثه عند عدم ورثته من النسب.

وإن تزوج مولى قوم بحرة الأصل فأتت منه بولد، ففيه وجهان:

أحدهما: لا يثبت على الولد الولاء لمولى أبيه؛ لأن أحد أبويه حر الأصل، فلم يثبت عليه الولاء، كما لو كان الأب حر الأصل والأم معتقة.

والثاني: أن عليه الولاء لمولى أبيه - وهو المنصوص في (البويطي) - لأن الولد يتبع الأب في النسب دون الأم، كما لو تزوج العامى بهاشمية؛ فإن الولد عامى تبعاً لأبيه؛ فكذلك هذا مثله.

فإن تزوج عبد بحرة معتقة وحررة أصلية، فأولد من الحررة المعتقة ولدًا، ثم مات هذا الولد ولا وارث له غير أمه ومولاها - كان لأمه الثلث، ولمولى أمه الثلثان.

فإن ولدت الحررة الأصلية ولدًا بعد ذلك، فإن وضعته لدون ستة أشهر من حين موت الولد الأول - كان هذا الولد أحق بالثلثين اللذين أخذهما مولى الأم، فيسترجع من مولى الأم؛ لأنه عسبة مناسب.

وإن وضعته لأكثر من ستة أشهر من حين موت الأول، لم يسترجع ذلك من مولى الأم؛ لأنه يحتمل أن يكون الثاني موجودًا وقت موت الأول، ويحتمل أنه حدث بعد ذلك، والأصل عدمه.

فرع: قال القاضي أبو الطيب: فإن كان رجل حرًا لم يعتق، وأبوه وجده حران لم يعتقا، وأمهم معتقة، وأم أبيه معتقة، وأم جده معتقة، وأبو جده مملوك - فإن الولاء لمولى أم جده؛ لأن الجد إذا كان أبوه مملوكًا وأمهم معتقة، ثبت عليه الولاء لمولى أمه، وإذا ثبت الولاء على الجد لمولى أمه، ثبت على أولاده، فلا يثبت لمولى أم أبيه على أبيه ولاء؛ لأنه تابع لأبيه - وهو الجد - فيما عليه من الولاء وعلى أولاده. ولو كان أبو الجد حرًا عربيًا، لم يثبت عليه الولاء لمولى أمه، ولا على أولاده وإن سفلوا.

وإن كان حرًا مجهول النسب، كان في ثبوت الولاء عليه لمولى أمه وجهان، مضى توجيههما.

فرع: قال القاضي أبو الطيب: وإذا كان رجل حرًا لم يعتق، وأبوه مملوك وأمهم

حرة لم تعتق، وأبو الأم حران معتقان - كان الولاء عليه لمولى أبى الأم؛ لأن الأم إذا كان على أحد طرفيها ولاء، يجب أن يكون عليها ولاء مولى أبيها دون ولاء مولى أمها، وإذا ثبت عليها ولاء مولى أبيها، ثبت ذلك على أولادها وإن سفلوا ما لم يقع فيه حر بإعتاق الأب.

وإن مات رجل حر لم يعتق، وأبوه مملوك وأمه حرة لم تعتق، وأم الأم حرة معتقة، وأبو الأم حر لم يعتق، وأم أبى الأم حرة معتقة، وأبو أبى الأم مملوك - ثبت الولاء على الميت لمولى أم أبى أمه؛ لأن أبا الأم إذا ثبت عليه الولاء لمولى أمه، ثبت ذلك له على أولاده وإن سفلوا.

فإذا مات هذا الرجل، كان ميراثه لمولى أبى أمه دون مولى أم أمه. ولو كان أبو أبى أمه عربياً، لم يثبت الولاء عليه لموالى أم أبى أمه. ولو كان حرّاً مجهول النسب، فهل يثبت الولاء على ولده؟ فيه وجهان، مضى ذكرهما.

فرع: وإن تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر فأولدها ولداً، فإن هذا الولد حر، ويكون عليه الولاء لمولى أمه.

فإن بلغ هذا الابن ثم اشترى أباه، عتق عليه، ومن حكم الأب إذا عتق أن يجزى ولاء ولده عن مولى أمه إلى مولى نفسه، واختلف أصحابنا فى هذه على قولين: فمنهم من قال: إن الأب لا يجزى ولاء ولده هاهنا إلى مولاة عن مولى أمه، بل يبقى ولاء مولى أمه عليه، وهو المنصوص؛ لأن الأب لو جر ولاء ولده إلى مولاة، لجره إلى ولده؛ لأنه مولاة، والإنسان لا يملك الولاء على نفسه؛ فبقى ولاء مولى الأم كما كان.

والثانى - وهو قول أبى العباس - : أن الأب يجزى ولاء الولد عن مولى أمه ويسقط؛ لأن عتق الأب يسقط عن مولى الأم.

فعلى قول ابن العباس: يكون هذا الولد حرّاً لا ولاء عليه، وأبواه عليهما الولاء. ويتصور مثل هذا فى موضعين:

أحدهما: إذا كان الإنسان كافراً فأسلم بعد بلوغه وله أبوان كافران، فسبياً واسترقاً، ثم أعتقا.

والثانى: إذا تزوج عبد بأمّة لآخر، وغره وكيل سيدها بحريتها، فأتت منه بولد

قبل أن يعلم برقها - فإنه يكون حرًا، ثم عتق العبد والأمة، فإن هذا الولد يكون حرًا لا ولاء عليه، وأبواه موليان.

قال القاضي أبو الفتوح: وهذه المسائل الثلاث لا توجد رابعة في معناهن.

فإن قيل لك: رجلان كل واحد منهما مولى لصاحبه من فوق، قال أصحابنا: فيتصور ذلك: بأن يعتق الذمي عبدًا ثم يلحق السيد بدار الحرب فيسبي، فيملكه عتيقه ويعتقه؛ فيثبت لكل واحد منهما على صاحبه الولاء، وأيهما مات ورثه الآخر. ويتصور أيضًا: إذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر فأولدها ولدًا، فإن الولد حر، وولاؤه لمولى أمه.

فإن اشترى هذا الولد عبدًا فأعتقه، ثبت له عليه الولاء؛ لأنه أعتقه. فإن اشترى هذا العبد المعتق أبا سيده فأعتقه، ثبت له عليه الولاء، وجر الأب ولاء ولده عن مولى أمه إلى مولى نفسه، ومولى الأب هو عتيق ولده؛ فيكون كل واحد منهما مولى لصاحبه من أعلى، فإن مات العبد المعتق، فماله للابن. وإن مات الأب ثم مات الابن، فماله لمعتق أبيه وهو مولاؤه.

فإن مات معتق الأب بعد ذلك، فإن قلنا بقول أبي العباس: إن الولد الذي إذا اشترى أباه أسقط ولاء مولى أمه عن نفسه، فمال معتق الأب لبيت المال، ولا يرثه مولى أم الابن؛ لأن ولاءه قد انتقل عنه.

وإن قلنا بالمنصوص، وأن الولد إذا اشترى أباه لا يسقط ولاء مولى أمه عن نفسه - فإن مال معتق الأب هاهنا لمولى أم الابن؛ لأن الأب يجر ولاء ابنه إلى معتقه ثم إلى عصبته بعده، فإذا لم تكن عصبته، كان الابن هو وارثه لو كان حيًا؛ لأنه معتقه. فإذا كان ميتًا، ورثه مولى أمه.

فرع: إذا تزوج عبد لرجل بمعتقة لآخر، فأنت منه بنت، ثم تزوج هذه البنت عبد لآخر فأولدها ولدًا، ثم مات هذا الولد - ورثت منه الأم ميراثها، والباقي لمولاه، ومولاه هو مولى أمه، وهو مولى جدته أم أمه؛ لأن من أعتق جارية، فله ولاؤها وولاء ولدها وولد ولدها وإن سفلوا ما لم يعتق الأب، وأبو هذا الولد مملوك لم يعتق.

فإن لم يمت هذا الولد حتى أعتق جده أبو أمه، ثم مات الولد قبل أن يعتق أبوه، انتقل ولاء أمه إلى مولى أبيها عن مولى أمها.

قال ابن الحداد: وانتقل ولأه الولد إلى مولى أمه تبعًا لأمه؛ لأنه إذا كان تابعًا لها، وجب أن ينتقل بانتقاله.

قال القاضي أبو الطيب: ولا يختلف أصحابنا أن أبا الأم إذا أعتق أنه ينتقل ولأه ولد ابنته إلى مواليه تبعًا لأمه، وهذا يدل في الجد أبي الأب: أن الصحيح: أنه يجر ولأه ولد ابنه إلى مواليه.

فرع: قال ابن الرفعة في الكفاية: لو تزوج عبد لرجل بأمة لآخر، ثم أعتقها سيدها وهي حامل - فولأه الولد لمعتق الأم لا يجره إلى موالى الأب عتق الأب؛ لأن العتق هنا قد باشر الولد.

والقاعدة: أن كل من باشره العتق لا يجر الولاء عليه إلى موالى أبيه ولا أمه، كما صرح به القاضي الحسين وغيره.

فلو أعتقها ثم أتت بولد، وكان لها زوج، واحتمل أن يكون الولد موجودًا حالة العتق، واحتمل خلافه - انجر ولأؤه.

ولو احتمل أن يكون حدث بعد عتق الأم، واحتمل أن يكون حدث بعده وبعد عتق الأب - فالولاء لمولى الأب ابتداء، قاله القاضي الحسين، وقال: إنها لو كانت خلية من زوج، وأتت بولد لستة أشهر فما فوقها ولدون أربع سنين من حين العتق - فهل يكون ولأؤه لمعتق الأم غير متقل أم لا؟ إن هذا ينبغي على أنه لو أوصى مجمل عمره من زيد، وكانت بائة منه، فأدت بولد لدون أربع سنين ولستة أشهر فما فوقها من حين الطلاق - هل يعطى الوصية له؟ وفيه قولان، وجه المنع: أن النسب يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره.

فإن قلنا بهذا كان الولاء لموالى الأب إن احتمل حدوثه بعد عتقهم، وإن لم يحتمل فهو لموالى الأم وانجر.

وعلى الأول يكون لموالى الأم غير منجر<sup>(١)</sup>.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

فصل: إذا مات رجل وخلف اثنين وعبدًا، فادعى العبد أن المولى كاتبه، فصدقه أحدهما، وكذبه الآخر، فأدى إلى المصدق كتابته، عتق نصفه، وفي ولاته وجهان:

(١) ينظر الكفاية خ.

أحدهما: أن الولاء بينهما؛ لأنه عتق بسبب كان من أبيهما، فكان الولاء بينهما.  
والثاني: أن الولاء للمصدق؛ لأن المكذب أسقط حقه بالتكذيب، فصار كما لو  
حلف أحد الأخوين على دين لأبيهما، فأخذ نصفه، فإن الآخر لا يشارك في نصفه.  
وإن تزوج المكاتب بحرة، فأولدها، فإن كان على الحرية ولواء لمعتق؛ كان له ولواء  
الولد، فإن عتق الأب بالأداء، جر ولواء ولده من معتق الأم إلى معتقه، فإن اختلف  
مولاه ومولى الأم، فقال مولى المكاتب: قد عتق المكاتب بالأداء، وجر إلى ولواء  
الولد، وقال مولى الأم: لم يعتق، وولاء الولد لى - نظرت؛ فإن كان المكاتب حياً،  
عتق بإقرار سيده، وانجر الولاء إلى معتقه، ولا يمين عليه، ولا على السيد، وإن كان  
قد مات، واختلف السيد ومولى الأم؛ فإن كان للسيد المكاتب بينة شاهدان، أو  
شاهد وامرأتان، أو شاهد ويمين؛ قضى له؛ لأنها بينة على المال، وإن لم تكن له  
بينة؛ فالقول قول مولى الأم مع يمينه؛ لأننا تيقنا رق المكاتب، وثبوت الولاء لمعتق  
الأم، فلا ينتقل عنه من غير بينة، وبالله التوفيق.

(الشرح) الأحكام: اعلم أن فيما ذكرناه من تفصيلات فى أحكام الفصول  
المتقدمة - خاصة فصل: (وإن اشترك اثنان فى عتق عبد...) من المتن - غنية عن  
الإطالة فى بيان أحكام هذا الفصل، إلا أننا نضيف هاهنا فرعاً فنقول:

إن كاتب السيد عبده، ثم اختلف مولى المكاتب ومولى الولد، فقال مولى  
المكاتب: قد أدى إلى كتابته فعتق وجر إلى ولواء ولده، وقال مولى الولد: لم يؤد  
إليك، ولم يعتق فولاء الولد باق لى:

فإن كان هذا الاختلاف فى حياة المكاتب وقبل موت الولد، حكم بحرية  
المكاتب بإقرار سيده، ولا يفترق إلى بينة ولا يمين.

وإن كان هذا الاختلاف بعد موت المكاتب أو بعد موت الولد:

فإن كان مع مولى المكاتب بينة على الأداء قبل الموت، حكم له بولاء الولد،  
ويقبل فى ذلك شاهد وامرأتان، وشاهد ويمين؛ لأنه بينة على المال.

وإن لم يكن معه بينة، فالقول قول مولى الولد مع يمينه؛ لأننا تيقنا رق المكاتب  
وثبوت الولاء على الولد لمولى أمه، فلا ينتقل عنه إلا بيقين.

قال العمرانى: والذى يقتضى المذهب: أن مولى الأم يحلف إنه ما يعلم أن المكاتب  
قد أدى جميع مال الكتابة؛ لأنها يمين على نفى فعل الغير، فكانت على نفى العلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### كتاب الفرائض

الفرائض باب من أبواب العلم، وتعلمها فرض من فروض الدين؛ والدليل عليه ما روى ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «تعلموا الفرائض، وعلموها الناس؛ فإننى امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض، وتظهر الفتن؛ حتى يختلف الاثنان فى الفريضة، فلا يجدا من يفصل بينهما».

(الشرح) قوله: روى ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «تعلموا الفرائض وعلموها الناس . . . .» فذكره.

أخرجه الترمذى<sup>(١)</sup> والنسائى فى الكبرى<sup>(٢)</sup> والدارمى<sup>(٣)</sup> والحاكم<sup>(٤)</sup> والدارقطنى<sup>(٥)</sup> من طرق عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود . . . . فذكره، وقال الحافظ فى التلخيص<sup>(٦)</sup>: وفيه انقطاع.

وأخرجه أحمد كما فى التلخيص<sup>(٧)</sup> من طريق أبى الأحوص عن عبد الله بن مسعود بنحوه.

وأخرجه الدارمى<sup>(٨)</sup> والحاكم<sup>(٩)</sup> من طريق أبى عبيدة عن ابن مسعود موقوفاً بلفظ: - من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض فإن لقيه أعرابى قال يا مهاجر أقرأ القرآن فإن قال نعم قال تفرض فإن قال نعم فهو زيادة وخير وإن قال لا قال فما فضلك على يا مهاجر.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبى، وقال الحافظ فى

(١) (٥٩٨/٣) كتاب الفرائض باب ما جاء فى تعليم الفرائض (٢٠٩١م).

(٢) (٦٣/٤) كتاب الفرائض باب الأمر بتعليم الفرائض (٦٣٠٥)، (٦٣٠٦).

(٣) (٧٣/١ - ٧٤).

(٤) (٣٣٣/٤).

(٥) (٨١/٤ - ٨٢).

(٦) (١٧١/٣).

(٧) (١٧١/٣).

(٨) (٣٤٢/٢).

(٩) (٣٣٣/٤).

الفتح<sup>(١)</sup> : ورجالها ثقات إلا أن في أسانيدنا انقطاعاً .  
وقد صحح أبو حاتم الرواية الموقوفة كما في العلل<sup>(٢)</sup> .  
وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وأبي بكرة :  
حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> والدارقطني<sup>(٤)</sup> والحاكم<sup>(٥)</sup> والعقيلي في  
«الضعفاء»<sup>(٦)</sup> وابن حبان في «المجروحين»<sup>(٧)</sup> وابن عدى في «الكامل»<sup>(٨)</sup>  
والبيهقي<sup>(٩)</sup> والخطيب في «تاريخه»<sup>(١٠)</sup> وابن الجوزي في «العلل المتناهية»<sup>(١١)</sup>  
كلهم من طريق حفص بن عمر ابن أبي العطف عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة به مرفوعاً .  
وقال العقيلي في ترجمة حفص : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ، وقال البيهقي :  
تفرد به حفص بن عمر وليس بالقوى .  
وقال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ والمتهم به حفص بن  
عمر بن أبي العطف ، قال البخاري : هو منكر الحديث رماه يحيى بن يحيى  
النيسابوري بالكذب وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال . اهـ .  
ووهم الحاكم فقال : صحيح الإسناد ، وتعبه الذهبي فقال : حفص واه بمره .  
والحديث ضعفه الحافظ في «التلخيص»<sup>(١٢)</sup> وتبعه السخاوي في «المقاصد  
الحسنة»<sup>(١٣)</sup> .

(١) (٤٨٨/١٣) .

(٢) (١٦٣٤) .

(٣) (٩٠٨/٢) كتاب الفرائض : باب الحث على تعليم الفرائض حديث (٢٧١٩) .

(٤) (٦٧/٤) كتاب الفرائض حديث (١) .

(٥) (٣٣٢/٤) .

(٦) (٢٧١/١) .

(٧) (٢٥٥/١) .

(٨) (٧٩١/٢) .

(٩) (٢٠٨/٦ - ٢٠٩) كتاب الفرائض : باب الحث على تعليم الفرائض .

(١٠) (٣١٩/٣ ، ٩٠/١٢) .

(١١) (١٢٨/١ - ١٢٩) رقم (١٩٧) .

(١٢) (٩٢/٣) .

(١٣) (ص - ١٥٨) .



وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة: فقد أخرجه الترمذى<sup>(١)</sup> من طريق محمد بن القاسم الأسدى: ثنا الفضل بن دلهم، ثنا عوف عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «تعلموا القرآن والفرائض وعلموا الناس؛ فإننى مقبوض». قال الترمذى: هذا الحديث فيه اضطراب وروى أبو أسامة هذا الحديث عن عوف عن رخل عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، حدثنا بذلك الحسين بن حريث، أخبرنا أبو أسامة عن عوف بهذا، بمعناه ومحمد بن القاسم الأسدى قد ضعفه أحمد ابن حنبل وغيره. اهـ.

- حديث أبي سعيد:

أخرجه الدارقطنى<sup>(٢)</sup> من طريق المسيب بن شريك: نا زكريا عن عطية عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «تعلموا العلم وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس، وتعلموا القرآن وعلموه الناس، فإننى امرؤ مقبوض». والمسيب بن شريك، قال الإمام أحمد ومسلم والفلاس والساجى: متروك، كما فى اللسان<sup>(٣)</sup>.

وعطية العوفى ضعيف مدلس.

- حديث أبي بكر:

ذكره الهيثمى فى «مجمع الزوائد»<sup>(٤)</sup> وعزاه للطبرانى فى الأوسط وقال: وفيه محمد بن عقبة السدوسى: وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم، وسعيد بن أبى بن كعب: لم أجد من ترجمه، وبقيّة رجاله ثقات.

قوله: «الفرائض»: جمع فريضة، وهى فى الأصل اسم مصدر من: فرض، وافترض. والفرض: الحز<sup>(٥)</sup> والتوقيت، وما أوجبه الله - تعالى - سمي بذلك؛ لأن له معالم وحدودًا وكذا المفروض. وفرض الله الصلاة وافترضها، وحققك فرض

(١) (٤١٣/٤ - ٤١٤) كتاب الفرائض باب ما جاء فى تعليم الفرائض حديث (٢٠٩١).

(٢) (٨٢/٤) رقم (٤٦).

(٣) (٣٨/٦ - ٣٩).

(٤) (٢٢٦/٤).

(٥) الحز: الحين - المعجم الوسيط (حز).

ومفروض ومفترض. وفرض الله الفرائض، وفلان فرضى وفارض وفراض: معه علم الفرائض.

قال ابن سيده في (المحكم): قال ابن الأعرابي: يقال: فارض وفريض؛ كعالم وعليم، والفرض كالإيجاب، لكن الإيجاب اعتبارًا بوقوعه، والفرض اعتبارًا بقطع الحكم فيه، قال - تعالى - : ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١] أى: أوجبنا العمل بها. وقد قرئ بالتشديد (فرضناها)<sup>(١)</sup> أى: جعلنا فيها فريضة بعد فريضة، وقيل: فصلناها وبيئناها. وفي قوله - تعالى - : ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧]، أى: معلومًا، وقيل: مقطوعًا عنهم.

وقد استعمل الفرض في كتاب الله - تعالى - للدلالة على عدة معانٍ: منها: الإنزال، نحو قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَيْنَا مَعَهُ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [القصص: ٨٥]، أى: أنزل وأوجب العمل به.

ومنها: الإيجاب؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله - تعالى - : ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] أى: أوجبنا، وقوله - تعالى - : ﴿فَنَصَبْتُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ؛ أى: أوجبتم.

ومن هذه المعاني أيضًا: قسمة الصدقات والغنائم والميراث؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ...﴾ إلى قوله - تعالى - : ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، أى: قسمة. ونحو قوله - تعالى - : ﴿أَتَيْتُمْ أَقْرَبَ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، أى: قسمة، وقوله - تعالى - : ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧] أى مقسومًا؛ لأن سهام الورثة، مقسمة بين الورثة.

وقد سمي علم الموارث: فرائض؛ لكثرة دورها في الكلام<sup>(٢)</sup>؛ هذا معنى

(١) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وابن محيصن واليزيدى. ينظر إتحاف فضلاء البشر (٢/ ٢٩١).

(٢) ينظر: لسان العرب (فرض)، المحكم (فرض)، بصائر ذوى التمييز (١٨٢/٥)، المغنى لابن باطيش (١/ ٤٧٥)، تحرير التنبية (٢٧٠)، أنيس الفقهاء (٣٠٠، ٣٠١).

الفرائض لغة.

وأما الفرائض اصطلاحاً:

فهى عند الشافعية: نصيب مقدر للوارث<sup>(١)</sup>.

فقولهم: «نصيب»: هو ما يثبت لأحد الورثة فى تركة مورثه.

وقولهم: «مقدر» أى: محدد: إما بالنص أو بالإجماع، وهو قد خرج به التعصيب؛ فإنه ليس مقدراً؛ لأن العاصب يأخذ جميع التركة إن انفرد، وما أبقت الفروض إن لم تستغرق التركة.

وقولهم: «للوارث»: هو كل من توافرت فيه شروط الميراث، وتحققت عنده أسبابه، وانتفت عنه موانعه.

وهى - أى: الفرائض - عند الحنفية: علم بأصول من فقه وحساب يعرف به حق كل من التركة<sup>(٢)</sup>.

فقولهم: «علم»، جنس شائع فى كل العلوم.

وقولهم: «بأصول» أى: قواعد وضوابط بدونها لا تعرف الحقوق؛ ولذا قالوا: من لا مهارة له بها لا يحل له أن يقسم فريضة، ويدخل فيها: معرفة كون الوارث ذا فرض أو عصبية، أو ذا رحم، ومعرفة أسباب الميراث والتصحيح والعول والرد والحجب والمنع وغير ذلك من مسائل الميراث.

وقولهم: «حق» دخل فى مسمى الحق: الإرث، وغيره كالوصية والدين، وما يجب بالصلح والإقرار.

وهى عند المالكية: - كما قال ابن عرفة<sup>(٣)</sup> -:

علم الفرائض لقباً: الفقه المتعلق بالإرث، وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذى حق فى التركة.

فقوله: «علم الفرائض لقباً» هذا مثل أصول الفقه لقباً وإضافة.

(١) ينظر: إعانة الطالبين (٢٢٤/٣)، مغنى المحتاج (٢/٣)، فتح الوهاب (٢/٢).

(٢) ينظر: رد المحتار (٤٩٠/١٠)، شرح خلاصة الفرائض (٤).

(٣) ينظر: الحدود لابن عرفة (٧٥٥)، حاشية الدسوقي (٤٥٦/٤).

فأما المعنى الإضافي فالعلم المراد هنا: الفقه، والفرائض جمع فريضة؛ وهى مأخوذة من قوله - تعالى - : ﴿فَنَصَبُ مَا قُضِيَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وأصل الفرض التقدير، والمراد بالفرائض الأنصاء المقدرة شرعاً بسبب الميراث من فرض وتعصيب.

وعلم ذلك: فقهه وحفظه، وليس المراد هنا المعنى الإضافي، بل ما جعل المضاف والمضاف إليه علماً على معناه الشرعى فى عرف الفرائض؛ فلذا قال: «لقباً».

وقوله: «الفقه المتعلق بالإرث» هذا معناه لقباً؛ لأن معنى علم الفرائض: الفقه بما يتعلق بالإرث.

وقوله: «وعلم ما يوصل إلى معرفة... إلخ» هذا هو العمل بفقه الفرائض؛ ولذا قيل: فقه الفرائض أعم من علم الفرائض، وعلم الفرائض أخص؛ كما أن علم القضاء أخص من فقه القضاء؛ كما قرره الإمام ابن عرفة فى كتاب (الأفضية) وهو حق.

ومعرفة ما يجب من الحق لكل ذى حق فى التركة يتوقف على علم الحساب.

وقوله: «وعلم... إلخ» أدخل به كيفية القسمة والعمل فى مسائل المناسخات وغيرها؛ لأن ذلك كله من علم الفرائض.

وقال الشيخ ابن عبد السلام: علم الفرائض شريف، وهو وإن كان جزءاً من علم الفقه، ولكنه لما اقترن الحساب به فى نظر الناظر، صار كأنه علم مستقل؛ ولذلك أفرد له العلماء تأليف. ثم ذكر الحديثين الدالين على أن الفرائض ثلث العلم، أو أنها نصفه. إذا ثبت هذا: فإن لكل علم موضوعه، وغايته، ومسائله... إلخ.

فموضوع علم الفرائض: التركات لا العدد. وجعل بعضهم موضوعه التركات والعدد، وقالوا فى الاعتراض على هذا: إن العدد موضوع علم الحساب؛ فلا يصح جعله موضوعاً لعلم الفرائض؛ لأن كل علم يتميز عن غيره بموضوعه كما يتميز بتعريفه، وكما لا يصح جعل تعريفه تعريفاً لغيره: لا يصح جعل موضوعه موضوعاً

لغيره؛ وإلا يلزم الخلط.

وهذا الاعتراض مردود؛ لأننا وجدنا الحنفية يعرفون الفرائض، بأنها: «علم بأصول من فقه وحساب... إلخ»، فلما أدخل علم الحساب في تعريفه: أدخل العدد في موضوعه؛ من حيث التأصيل والتصحيح.

ومحل قولهم: الموضوع لعلم لا يكون موضوعاً لعلم آخر - إذا جعل موضوعاً للعلم الآخر مستقلاً، بخلاف ما إذا كان منضمّاً لغيره كما هنا؛ فإن الموضوع مجموع التركات والعدد، لا العدد وحده، والشئ مع غيره غيرُهُ في نفسه.

والتركات: جمع تركة وهي حق يقبل التجزئة يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك، والميراث مرادف للتركة اصطلاحاً؛ فيطلق على هذا المعنى أيضاً.

فقولنا: «حق» جنس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص والولاء والولاية؛ فإذا اشترى زيد سلعة بالخيار، ومات قبل انقضاء أمدّه - انتقل الخيار لوارثه. وإذا كانت دار مشتركة بين زيد وعمرو فباع زيد حصته، وثبتت الشفعة لعمرو، ومات عمرو قبل أخذه بها - انتقل الحق في الشفعة لوارثه. وإذا قتل زيد عمراً، وكان بكر أخا لعمرو، ومات بكر - انتقل الحق في القصاص لوارثه. وإذا أعتق شخص عبداً ومات المعتق - انتقل الولاء لورثة المعتق. وكذا إذا كانت امرأة لها أخ فقط: كان له الولاية عليها فيزوجها، فإذا مات الأخ انتقلت الولاية لابنه.

وقولنا: «يقبل التجزئة» خرج به الولاء وولاية النكاح؛ لعدم قبولهما التجزئة. فإن قلت: إن القصاص والشفعة والخيار من جملة التركة؛ فيجب صدق تعريفها عليها مع أنها خارجة؛ لأنها لا تقبل التجزئة.

أجيب - بأن هذا إنما يراد إذا أريد بالتجزئة الإفراز، أى: التمييز، بأن يقال: لزيد هذا الجزء ولعمرو هذا الجزء، وليس هذا مراداً؛ بل المراد بالتجزئة أن يقال: لزيد نصفه، ولعمرو هذا الجزء، وليس هذا مراداً؛ بل المراد بالتجزئة أن يقال: لزيد نصف القصاص ولعمرو نصفه الآخر وكذا في الشفعة والخيار، والظاهر أن الولاء يقال فيه ذلك؛ فيكون داخلاً في التعريف، ولا أدري لماذا أخرج من التعريف دون غيره؟!.

وقولنا: «يثبت لمستحق»، أى: بقرابة أو نكاح أو ولاء، ولا بد من هذا القيد

لإخراج الوصية.

وقولنا: «بعد موت من كان له ذلك»: خرج به الحقوق الثابتة بالشراء والانتهاج ونحوهما؛ فلا تسمى تركة ولا ميراثاً.

وبعضهم قال: إن الولاء نفسه خارج عن التركة؛ فلا يشملها التعريف؛ لأنه لا يقبل التجزئة كالنسب؛ وإنما الذي يقبله هو الإرث؛ فالإرث به داخل في التعريف. وغاية علم الفرائض: إيصال الحقوق إلى أربابها. أو الاقتدار على تعيين السهام لذويها على وجه صحيح. وهذا هو الأظهر، والأول الأشهر.

واستمداده: من الكتاب والسنة في إرث أم الأم بشهادة المغيرة وابن مسلمة، وإجماع الأمة في إرث أم الأب باجتهاد عمر - رضى الله عنه - الداخل في عموم الإجماع، وعليه الإجماع، ولا مدخل للقياس هنا أى: في تقدير الموارث خلافاً لمن زعمه في أم الأب؛ أى لأن القياس على ما تقرر في موضعه مظهر لا مثبت، والكلام هنا فيما تستند إليه القسمة ثبوتاً لا ظهوراً، ومن الثابت بالسنة إرث العصباء؛ لقوله ﷺ «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبَقَتْ فَلَأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ».

أما تعلم علم الفرائض فهو كما قال المصنف: «فرض من فروض الدين»، ويعنى بالفرض هنا: فرض الكفاية، لا فرض العين؛ إذ شأن العلم بالفرائض شأن سائر العلوم الشرعية: إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقي؛ إن حصل المقصود بفعل البعض رخصة وتخفيفاً؛ ومن ثم كان القائم به أفضل من القائم بفرض العين على الأصح. قال ابن أبى شريف: واعلم أن التكليف في فرض الكفاية موقوف على حصول الظن الغالب؛ فإن غلب على ظن جماعة أن غيرهم يقوم بذلك: سقط عنها الطلب، وإن غلب أن كل طائفة لا تقوم به، وجب على كل طائفة القيام به، وإن غلب على ظن كل طائفة أن غيرهم يقوم به سقط الفرض عن كل واحدة من تلك الطوائف؛ وإلا - بأن تركوه كلهم - أثم بالترك كل من لا عذر له من أهل فرضه كلهم؛ لتقصيرهم.

قال الماوردى وغيره: وإنما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفٍّ، ولو فاسقاً، لكن لا يسقط به؛ إذ لا يقبل فتواه، ويسقط بالعبد والمرأة على أحد وجهين وإن لم يدخلها في المكلفين به، وهو - أى: فرض الكفاية

- من العلم: ما تدعو إليه ضرورة مما لا يتم أمر المعاش والمعاد بدونه من الأحكام الشرعية، بحيث يصلح من تعلمه من المكلفين للقضاء والإفتاء، ولا يكفي في إقليم مفت وقاض واحد؛ لعسر مراجعتهم؛ بل لابد من تعددهما بحيث لا يزيد ما بين كل مفتين على مسافة القصر، وقاضيين: على مسافة العدوى؛ لكثرة الخصومات. ولو كان ذلك القدر الذى تدعو ضرورة المسلمين إلى تعلمه نادرًا؛ فيجب تعلمه والإحاطة به لشدة الحاجة إليه.

ومسائل علم الفرائض : القضايا التى تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها: ككون النصف للبت؛ كما فى الطحاوى

ونسبته : أخص من الفقه والحساب، ومباين لغيرهما.

وواضعه : المجتهدون؛ كما فى الخضرى.

وفضله : يعلم من قوله ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ فَإِنَّهَا نِصْفُ الْعِلْمِ».

وأركانه ثلاثة : وارث، ومورث وحق موروث.

وشروطه ثلاثة :

موت مورث حقيقة، أو حكمًا: كمفقود، أو تقديرًا: كجنين فيه غرة.

وجود وارثه عند موته حيًا: حقيقة، أو تقديرًا: كالحمل.

والعلم بجهة إرثه: قرابة، أو زوجية، أو ولاء، وهذا يختص بالقضاء كما فى

الرحيق المختوم

ووقته : قال فى الدر المختار: هل إرث الحى من الحى - أى: قبيل الموت فى

آخر جزء من أجزاء حياته - أو من الميت؟ المعتمد: الثانى.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وإذا مات الميت، بدئ من ماله بكفنه ومؤنة تجهيزه؛ لما روى خباب بن

الأرت قال: قتل مصعب بن عمير - رضى الله عنه - يوم أحد، وليس له إلا نمرة؛

كنا إذا غطينا بها رأسه، خرجت رجله، وإذا غطينا رجله، خرج رأسه، فقال النبى

ﷺ: «غطوا بها رأسه، واجعلوا على رجله من الإذخر» ولأن الميراث إنما انتقل إلى

الورثة؛ لأنه استغنى عنه الميت، وفضل عن حاجته، والكفن ومؤنة التجهيز لا

يستغنى عنه، فقدم على الإرث، ويعتبر ذلك من رأس المال؛ لأنه حق واجب،

فاعتبر من رأس المال كالدين.

فصل: ثم يقضى دينه؛ لقوله - عز وجل - : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصْيَةِ يُوسَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] ؛ ولأن الدين تستفرقه حاجته، فقدم على الإرث.

وهل يتقل ماله إلى الورثة قبل قضاء الدين؟! اختلف أصحابنا فيه:

فذهب أبو سعيد الإصطخري - رحمه الله - إلى أنه لا يتقل، بل هو باقٍ على ملكه إلى أن يقضى دينه، فإن حدثت منه فوائد؛ ككسب العبد وولد الأمة ونتاج البهيمة، تعلق بها حق الغرماء؛ لأنه لو بيع كانت المهددة على الميت دون الورثة؛ فدل على أنه باقٍ على ملكه.

وذهب سائر أصحابنا إلى أنه يتقل إلى الورثة، فإن حدثت منه فوائد، لم يتعلق بها حق الغرماء، وهو المذهب؛ لأنه لو كان باقياً على ملك الميت، لوجب أن يرثه من أسلم أو أعتق من أقاربه قبل قضاء الدين، ولوجب ألا يرثه من مات من الورثة قبل قضاء الدين.

وإن كان الدين أكثر من قيمة التركة، فقال الوارث: أنا أفكها بقيمتها، وطالب الغرماء ببيعها، فقيه وجهان؛ بناءً على القولين فيما يفدى به المولى جناية العبد. أحدهما: لا يجب بيعها؛ لأن الظاهر أنها لا تشتري بأكثر من قيمتها، وقد بذل الوارث قيمتها؛ فوجب أن تقبل.

والثاني: يجب بيعها؛ لأنه قد يرغب فيها من يزيد على القيمة؛ فوجب بيعها. فصل: ثم تنفذ وصاياه؛ لقوله - عز وجل - : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصْيَةِ يُوسَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] ولأن الثلث بقى على حكم ملكه؛ ليصرفه في حاجاته؛ فقدم على الميراث؛ كالدين.

(الشرح) قوله: لما روى خباب بن الارت قال: قتل مصعب بن عمير رضى الله عنه يوم أحد . . . . فذكره.

أخرجه البخارى<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> وعبد الرزاق<sup>(٣)</sup> والحميدى<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup>

(١) (٤٨٥/٣) كتاب الجنائز باب إذا لم يجد كفناً . . . (١٢٧٦).

(٢) (٦٤٩/٢) كتاب الجنائز باب فى كفن الميت (٩٤٠/٤٤).

(٣) (٦١٩٥).

(٤) (١٥٥).

(٥) (١٠٩/٥، ١١١، ٣٩٥/٦).



وأبو داود<sup>(١)</sup> والترمذي<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> وابن الجارود<sup>(٤)</sup> والطحاوي في شرح المشكل<sup>(٥)</sup> وابن حبان<sup>(٦)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٧)</sup> وفي الأوسط له<sup>(٨)</sup> والبيهقي<sup>(٩)</sup> من طرق عن أبي وائل عن خباب بن الارت . . . فذكره.

قوله: «ومؤنة تجهيزه»<sup>(١٠)</sup> أى: هيئته وجهازه، من الكفن والحنوط والغسل، يقال: جهزت العروس إلى زوجها: إذا هيئت.

وقوله: «وليس له إلا نمرة» النمرة: بردة مخططة من صوف، يلبسها الأعراب. الأحكام: إذا مات الميت بدئ من ماله بكفنه ومؤنة تجهيزه - بالمعروف: بحيث تكون من غير إسراف ولا تقتير، بقطع النظر عما كان عليه من إسراف وتقتير - ولو كان الميت كافراً غير حربى ولا مرتد، أما هما فيحرم تجهيزهما؛ بل يجوز إغراء الكلاب على جيفتهما.

فكفن الميت، وأجرة غسله، وحمله، والحفر لدفنه، وحنوطه لغسله، ونحو ذلك من تركته - مقدم على ما عدا الحقوق المتعلقة بعين التركة. فإن كان الميت فاقداً ما يجهز به فعلى من عليه نفقته فى حياته، فإن تعذر ففى بيت المال؛ وإلا فعلى أغنياء المسلمين، والمراد بهم: من يملك زيادة عن سنة مؤنة التجهيز. أما الزوجة فمؤنة تجهيزها على زوجها الموسر ولو كانت غنية، أو كان يساره عائداً إليه بسبب إرثه إياها، والمطلقة رجعيّاً: فى حكم الزوجة، وكذا المبانة إذا كانت حاملاً منه، وضابط المعسر: من لا تلزمه إلا نفقة المعسرين؛ هذا مذهب أصحابنا الشافعية والحنفية، وأما عند غيرها فمؤنة تجهيزها من تركتها ولو كان الزوج غنياً.

(١) (١٢٩/٢) كتاب الوصايا باب ما جاء فى الدليل على أن الكفن من جميع المال (٢٨٧٦).

(٢) (١٦٣/٦ - ١٦٤) كتاب المناقب باب مناقب مصعب بن عمير (٣٨٥٣).

(٣) (٣٨/٤) كتاب الجنائز باب القميص فى الكفن.

(٤) (٥٢٢).

(٥) (٤٠٤٦).

(٦) (٧٠١٩).

(٧) (٣٦٥٧)، (٣٦٥٨)، (٣٦٥٩).

(٨) (٣٤٩٠).

(٩) (٤٠١/٣).

(١٠) ينظر: النظم (١١٨/٢).

دليلنا: أن علاقة الزوجية باقية؛ لأنه يرثها ويغسلها، وإنما قدمت مؤنة التجهيز على الديون المرسلة في الذمة؛ لأنهم قرروا أن الحي إذا حجر عليه بالإفلاس قدم ما يحتاجه على حقوق الغرماء، فكذا الميت، بل أولى؛ لأن الحي يسعى لنفسه، والميت قد انقطع عن سعيه.

فصل: ثم يقضى دينه، ويجب تقديم دين الله على دين الآدمي إذا مات ولم يؤدهما، ثم ضاقت التركة عنهما؛ لقوله ﷺ: «دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». أما قبل الموت فإن كان محجوراً عليه قدم دين الآدمي جزءاً.

ولو اجتمع عليه ديون الله - تعالى - قدمت الزكاة إن كان النصاب موجوداً؛ وإلا فتستوى الحقوق. وإنما قدمت الديون المرسلة في الذمة على الوصية؛ لأن تلك الديون حق واجب على الميت فقضاؤه مقدم، والوصية تبرع؛ فلذا أخرت. وقيل: إن دين الله تعالى - كدين زكاة وكفارة وفدية وغيرها - يسقط بالموت؛ لأنها عبادة، والعبادة شرطها الأداء بالنفس؛ فإذا مات فات الشرط، إلا أن يتبرع بها الورثة أو يوصى بها؛ فتنفذ من الثلث. وتسميته ديناً مجازاً؛ باعتبار ما كان. ولو حج عن الوارث بلا وصية، يرجى من الله - تعالى - قبوله، كما في شرح السيد.

وإذا اجتمع دين الله الموصى به مع دين العبد - ولا وفاء - قدم دين العبد؛ لاحتياجه، مع استغناء الله - تعالى - وكرمه.

وهل ينتقل ماله إلى ورثته قبل قضاء الدين؟ اختلف أصحابنا فيه:

فذهب أكثرهم إلى أنه ينتقل إليهم قبل قضاء الدين.

وقال أبو سعيد الإصطخري: لا ينتقل إليهم حتى يقضى الدين، هكذا ذكره

المصنف والشيخ: أبو حامد عن أبي سعيد من غير تفصيل.

وأما ابن الصباغ فحكى عنه: إن كان الدين لا يحيط بالتركة؛ لم يمنع الدين من انتقال المال إلى الورثة إلا بقدره، واحتج بأنه لو باع شيئاً من مال الميت بعد موته لكانت العهدة على الميت دون الورثة؛ فدل على بقاء ملكه.

فعلى هذا: إذا حدث من المال فوائد قبل الدين - كان ذلك ملكاً للميت؛ فيقضى

منه دينه، وينفذ منه وصاياه.

وقال أبو حنيفة: إن كان الدين يحيط بالتركة، منع انتقال الملك إلى الورثة، وإن

كان الدين لا يحيط بالتركة: لم يمنع انتقال الملك إلى الورثة. والمذهب: أن الدين لا يمنع انتقال الملك إلى المالك بحال؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢]، ولم يفرق، ولأنه لا خلاف في أن رجلاً لو مات وخلف ابنين، وعليه دين، فمات أحدهما قبل قضاء الدين وخلف ابناً، ثم أبرأ من له الدين الميت عن الدين - فإن تركة من كان عليه الدين تقسم بين الابن وابن الابن؛ فلو كان الدين يمنع انتقال الملك إلى الورثة لكانت التركة للابن وحده؛ فعلى هذا: إن حصل من التركة فوائد قبل قضاء الدين فإنها للورثة، لا يتعلق بها حق الغرماء ولا الوصية. وإن كان الدين أكثر من التركة، فقال الوارث: أنا أدفع قيمة التركة من مالي ولا تباع التركة، وطلب الغرماء بيعها، فهل يجب بيعها؟ فيه وجهان؛ بناء على العبد الجاني إذا بذل سيده قيمته، وطلب المجنى عليه بيعه، وكان الأرض أكثر من قيمته، فهل يجب بيعه؟ فيه قولان.

فرع: إن كان الدين لواحد دفع له ما بقى بعد التجهيز، فإن وفى فيها، وإلا فإن شاء عفا أو تركه لدار الجزاء. وإن كان لجماعة، وتفاوتوا في الأولوية: - كدين الصحة حقيقة: وهو ما كان ثابتاً بالبينة أو بالإقرار في زمان صحته، أو حكماً: وهو ما أقرب به في مرضه لكن علم ثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلاً عن مال ملكه أو استهلكه - فإنه يقدم على دين المرض الثابت بإقراره فيه أو فيما هو حكمه: كإقرار من خرج للمبارزة، أو خرج للقتل قصاصاً. فإن استؤوا: يقسم بينهم على حسب حقوقهم.

فصل: ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقى بعد الدين، لا من ثلث أصل المال، وتقدم على الإرث، سواء كانت الوصية مطلقة: كثلث ماله أو رבעه، أو مقيدة بعين، كثلث دراهمه على الصحيح، خلافاً لمن قال: المطلقة في معنى الميراث؛ لشيوعها في التركة؛ فيكون شريكاً للورثة، لا يتقدم عليهم، وكذا ما أوصى به من حق الله تعالى، كذا في الرحيق المختوم، قال شيخ الإسلام خواهر زاده: ويدل على شيوع حقه فيها كحق الورثة: أنه إذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين، وإذا نقص نقص منهما، حتى إذا كان ماله حال الوصية ألفاً مثلاً، ثم صار ألفين؛ فله ثلث الألفين وإن انعكس؛ فله ثلث الألف. اهـ.

وإذا زادت الوصية على الثلث؛ فتبطل في الزيادة إذا لم يجزها الورثة. وإذا أجازوها نفذت، ويصير الموصى به ملكاً للموصى له بالقبض، ولهم الرجوع قبل

القبض .

وإذا أجاز بعض الورثة دون البعض جاز في مقدار حصة المجيز دون غيره .  
ولا تصح -أى: الوصية - لوارث إلا بإجازة ورثته الآخرين، يعنى: عند حدوث وجود وارث آخر، كما فى الدر . أما إذا لم يكن له إلا زوجة فإنها تصح الوصية لها؛ كما إذا لم يكن لها وارث إلا زوجها؛ فتصح وصيتها له .

وأما غير الزوجة من الورثة: فالمتفرد له المال كله إما فرضاً ورداً، أو تعصياً، أو فرضاً وتعصياً؛ فلا يحتاج إلى الوصية، والعبرة فى عدم صحة الوصية لوارث - بمن يكون وارثاً عند موته، كما فى العوائد السنبلية .

فرع: اعلم أن ما سبق ذكره من تجهيز الميت وقضاء دينه ووصاياہ: حقوق تتعلق بما بقى من مال الميت صافياً بعد موته لا يتعلق بعينه حق للغير، أما إذا تعلق حق الغير بعين المال، فإن هذا الحق يقدم على سائر الحقوق السابقة، وذلك فى مسائل: الأولى: إذا رهن شيئاً وسلمه، ولم يترك غيره ومات؛ فدين المرتهن يقدم على التجهيز، فإن فضل بعده شئ صرف إليه .

الثانية: العبد الجانى فى حياة مولاه، ولا مال له سواء؛ فإن المجنى عليه أحق به من المولى، إلا أن يفضل شئ بعد أرش الجناية .

ولو كان العبد الجانى هو المرهون، قَدَّم حق المجنى عليه .

الثالثة: العبد المأذون إذا كان مديناً ومات المولى، ولا مال له سواء: قَدَّم الغرماء

على التجهيز .

الرابعة: المبيع المحبوس بالثمن: كما لو اشترى عبداً ولم يقبضه، فمات قبل نقد الثمن؛ فالبايع أحق به من تجهيز المشتري . أما إذا قبض المشتري المبيع: فإن البايع أسوة الغرماء فيه - كما فى الدر المختار - قبيل خيار الشرط .

الخامسة: الدار المستأجرة: فإنه إذا أعطى الأجرة أولاً، ثم مات الآجر؛

صارت الدار رهنًا بالأجرة .

السادسة: العبد الذى جعل مهراً: إذا مات الزوج وهو فى يده، ولا مال له

سواء - فإن الزوجة تقدم على تجهيز الزوج؛ كما فى الطحاوى .

السابعة: المقبوض بالبيع الفاسد إذا مات البائع قبل الفسخ؛ فإن المشتري مقدم

على التجهيز .

الثامنة : الزكاة المتعلقة بعين النصاب والنصاب باق؛ فتقدم الزكاة، وفي الحقيقة أن القدر الواجب ليس تركة؛ لأنه نصيب الغير، وهم الفقراء في حياته من حين الوجوب، وإنما سموه تركة؛ نظرًا لجواز تأدية الزكاة من محل آخر. فلو تلف النصاب فالزكاة حينئذ من الديون المرسلة في الذمة.

التاسعة : النذر: كأن يقول: لله على أن أضحي بهذا أو أتصدق؛ فيقدم إخراجه للجهة المعينة. والظاهر خروج هذه الصورة عن هذا القسم؛ لأنه يزول ملكه عنها بمجرد النذر حال الحياة.

العاشرة : السكنى للمعتدة عن وفاة؛ فتقدم بها على غيرها من الحقوق غير المتعلقة بعين التركة.

الحادية عشرة: حجة الإسلام إذا مات واستقرت في ذمته؛ لتعلقها بعين التركة حينئذ إلحاقا لها بالمرهون؛ فلا يصح تصرف الورثة في شيء منها، حتى يفرغ الحاج من التحلل الثاني، وإن بقيت واجبات أخرى، فإن الدم يقوم مقامها. ولأنه يصح أن يقال حينئذ: إن ذمة الميت برئت من الحج، أما قبل فراغه من التحلل الثاني، فلا يجوز التصرف في شيء منها؛ خيفة ألا يؤدي عن الميت؛ فيدفع لغيره مال آخر لأداء الحج عنه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: ثم تقسم التركة بين الورثة، والأسباب التي يتوارث بها الورثة المعينون ثلاثة: رحم، وولاء، ونكاح؛ لأن الشرع ورد بالإرث بها، وأما المؤاخاة في الدين والموالة في النصرة والإرث، فلا يورث بها؛ لأن هذا كان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بقوله - عز وجل - : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

فصل : والوارثون من الرجال عشرة: الابن، وابن الابن، وإن سفل، والأب، والجدة أبو الأب، وإن علا، والأخ، وابن الأخ، والعم، وابن العم، والزوج، ومولى النعمة. والوارثات من النساء سبع: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدة، والأخت، والزوجة، ومولاة النعمة.

لأن الشرع ورد بتوريثهم؛ على ما ذكره، إن شاء الله تعالى. فأما ذوو الأرحام، وهم الذين لا فرض لهم ولا تعصيب، فإنهم لا يرثون، وهم

عشرة: ولد البنات، وولد الأخوات، وبنات الإخوة، وبنات الأعمام، وولد الإخوة من الأم، والعم من الأم، والعمة، والخال، والخالة، والجدة أبو الأم، ومن يدلى بهم؛ والدليل عليه ما روى أبو أمامة - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إن الله - تعالى - أعطى كل ذى حق حقه، ولا وصية لوارث»، فأخبر أنه أعطى كل ذى حق حقه؛ فدل على أن كل من لم يعطه شيئاً، فلا حق له؛ ولأن بنت الأخ لا ترث مع أخيها، فلم ترث؛ كبنت المولى.

ولا يرث العبد المعتقد من مولاه؛ لما ذكرناه من حديث أبي أمامة، ولقوله ﷺ: «إنما الولاء لمن أعتق».

(الشرح) أما حديث أبي أمامة فأخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، والطيالسي<sup>(٥)</sup>، وسعيد بن منصور<sup>(٦)</sup>، والدولابي في الكنى<sup>(٧)</sup>، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان<sup>(٨)</sup>، والبيهقي<sup>(٩)</sup>، كلهم من طريق إسماعيل ابن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع: «إن الله - تبارك وتعالى - قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث».

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى<sup>(١٠)</sup>، من طريق الوليد بن مسلم قال: ثنا ابن جابر ثنا سليم بن عامر سمعت أبا أمامة . . . فذكر الحديث.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة، وهم عمرو بن خارجة، وأنس بن مالك، وابن عباس وجابر وعلى، وعبد الله بن عمرو، ومעقل بن يسار، وزيد بن أرقم، والبراء، ومجاهد مرسلًا.

(١) (٢٩٠/٣) كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث (٢٨٧٠).

(٢) (٤٣٣/٤) كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث (٢١٢٠).

(٣) (٩٠٥/٢) كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث (٢٧١٣).

(٤) (٢٦٧/٥).

(٥) (١١٧/٢ - منحة) رقم (٢٤٠٧).

(٦) (٤٢٧).

(٧) (٦٤/١).

(٨) (٢٢٧/١).

(٩) (٢٦٤/٦) كتاب الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين.

(١٠) رقم (٩٤٩).

أما حديث عمرو بن خارجة: فأخرجه الترمذى<sup>(١)</sup>، والنسائى<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، والدارمى<sup>(٥)</sup>، والطيالسى<sup>(٦)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٧)</sup>، والبيهقى<sup>(٨)</sup>، كلهم من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة أن النبى ﷺ خطب على ناقته وأنا تحت جرائها وإن لعبها يسيل بين كتفى، فسمعتة يقول: «إن الله - عز وجل - أعطى كل ذى حق حقه؛ فلا وصية لوارث».

قال الترمذى: حسن صحيح.

وللحديث طريق آخر: أخرجه الدارقطنى<sup>(٩)</sup>، والبيهقى<sup>(١٠)</sup>، من طريق زياد بن عبد الله عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن عمرو بن خارجة، مرفوعاً بلفظ: «لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة».

وضعف البيهقى سنده.

وأخرجه الطبرانى فى الكبير<sup>(١١)</sup>، من طريق عبد الملك بن قدامة الجمحى عن أبيه عن عمرو بن خارجة أن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح وأنا عند ناقته: «ليس لوارث وصية قد أعطى الله - عز وجل - كل ذى حق حقه وللعاشر الحجر».

وقال الهيثمى: رواه الطبرانى وفيه عبد الملك بن قدامة الجمحى وثقه ابن معين وضعفه الناس. اهـ.

قلت: ووثقه أيضاً يعقوب بن سفيان فقال فى المعرفة والتاريخ<sup>(١٢)</sup>: مدينى ثقة، لكن ضعفه الجمهور فقال البخارى فى الضعفاء<sup>(١٣)</sup>: يعرف وينكر، وقال أبو زرعة

(١) (٤٣٤/٤) كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث حديث (٢١٢١).

(٢) (٢٤٧/٦) كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث.

(٣) (٩٠٥/٢) كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث حديث (٢٧١٢).

(٤) (١٨٦/٤، ١٨٧).

(٥) (٤١٩/٢) كتاب الوصايا، باب الوصية للوارث.

(٦) (١٣١٧).

(٧) (٧٨/٣) رقم (١٥٠٨).

(٨) (٢٦٤/٦) كتاب الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين.

(٩) (١٥٢/٤) كتاب الوصايا حديث (١٠).

(١٠) (٢٦٤/٦) كتاب الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين والأقربين.

(١١) (٢٠٢/٤) رقم (٤١٤٠).

(١٢) (٤٣٥/١).

(١٣) الترجمة (٢٢٠).

الرازي<sup>(١)</sup>: منكر الحديث، وقال أبو حاتم<sup>(٢)</sup>: ضعيف الحديث، وقال النسائي<sup>(٣)</sup>: مدني ليس بالقوى، وقال الدارقطني<sup>(٤)</sup>: مدني يترك.  
وأما حديث أنس: فأخرجه ابن ماجه<sup>(٥)</sup>، والدارقطني<sup>(٦)</sup>، والبيهقي<sup>(٧)</sup>، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد عن أنس، به.  
قال البوصيري في الزوائد<sup>(٨)</sup>: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.  
وأما حديث ابن عباس: فأخرجه الدارقطني<sup>(٩)</sup>، والبيهقي<sup>(١٠)</sup>، من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، قال البيهقي: عطاء هو الخراساني لم يدرك ابن عباس. ولم يره قاله أبو داود وغيره.  
وأخرجه البيهقي<sup>(١١)</sup> من طريق يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس.

قال الحافظ في التلخيص<sup>(١٢)</sup>: حديث حسن.  
وأما حديث جابر: فأخرجه الدارقطني<sup>(١٣)</sup>، من طريق فضل بن سهل ثنى إسحاق ابن إبراهيم الهروي، ثنا سفيان عن عمرو عن جابر، به.  
قال الدارقطني: الصواب مرسل.  
قال أبو الطيب آبادي في التعليق المغني<sup>(١٤)</sup>: إسحاق بن إبراهيم الهروي ثم البغدادى أبو موسى: وثقه ابن معين وغيره، وقال عبد الله بن علي بن المديني:

- (١) سؤالات البرذعي (ص/٣٥٦).
- (٢) علل الحديث (٢٤٣٥).
- (٣) الضعفاء والمتروكين (٤٠٣).
- (٤) سؤالات البرقاني (٣٠١).
- (٥) (٩٠٦/٦) كتاب الوصايا، باب لا وصية لو ارث حديث (٢٧١٤).
- (٦) (٧٠/٤) كتاب الفرائض حديث (٨).
- (٧) (٢٦٤/٦ - ٢٦٥) كتاب الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين والأقربين.
- (٨) (٣٦٨/٢).
- (٩) (٩٧/٤) كتاب الفرائض حديث (٨٩).
- (١٠) (٢٦٣/٦) كتاب الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين والأقربين.
- (١١) (٢٦٣/٦ - ٢٦٤).
- (١٢) (٩٢/٣).
- (١٣) (٩٧/٤) كتاب الفرائض حديث (٩٠).
- (١٤) (٩٧/٤).



سمعت أبي يقول: أبو موسى الهروي روى عن سفيان عن عمرو عن جابر: «لا وصية...» الحديث، كأنه سفيان عن عمرو مرسلًا كذا في الميزان. اهـ.

وللحديث طريق آخر: أخرجه الدارقطني<sup>(١)</sup>، من طريق نوح بن دراج عن أبان بن تغلب عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وصية لوارث ولا إقرار بدين».

وأما حديث علي: فأخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup>: من طريق يحيى بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق الهمداني عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «الدين قبل الوصية ولا وصية لوارث».

ومن طريق يحيى أخرجه ابن عدي في الكامل<sup>(٣)</sup>.

ويحيى بن أبي أنيسة، قال أحمد: متروك الحديث. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه وليس بذلك. وقال النسائي: متروك الحديث.

أسند ذلك ابن عدي في الكامل عنهم.

وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه الدارقطني<sup>(٤)</sup>، وابن عدي في الكامل<sup>(٥)</sup>، من طريقين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر: «لا وصية لوارث، إلا أن يجيز الورثة».

وأما حديث معقل بن يسار: فأخرجه ابن عدي في الكامل<sup>(٦)</sup>، من طريق علي بن الحسن بن يعمر: ثنا المبارك بن فضالة عن الحسن قال: قال معقل بن يسار: كنا بمنى، وكان رسول الله ﷺ يخطب ولعاب ناقتة بين كتفي، ففهمت من كلامه قال: «لا وصية لوارث».

قال ابن عدي: هذا الحديث باطل بهذا الإسناد.

(١) (١٥٢/٤) كتاب الوصايا حديث (١٢).

(٢) (٩٧/٤) كتاب الفرائض حديث (٩١).

(٣) (١٩٠/٧).

(٤) (٩٨/٤) كتاب الفرائض حديث (٩٣).

(٥) (٨١٧/٢).

(٦) (٢١١/٥).

وأما حديث زيد بن أرقم والبراء: فأخرجه ابن عدى فى الكامل<sup>(١)</sup>، من طريق موسى بن عثمان الحضرمى عن أبى إسحاق عن البراء وزيد بن أرقم قالا: كنا مع النبى ﷺ يوم غدير خُثْم ونحن نرفع غصن الشجرة عن رأسه فقال: «إن الصدقة لا تحل لى ولا لأهلى، لعن الله من ادعى إلى غير أبيه، ولعن الله من تولى غير مواليه، الولد للفراش وللعاهر الحجر، ليس لوارث وصية».

قال ابن عدى: موسى بن عثمان: حديثه ليس بمحفوظ.  
وقال أبو حاتم: متروك كما فى الميزان ولسان الميزان<sup>(٢)</sup>.  
وأما مرسل مجاهد: فأخرجه البيهقى<sup>(٣)</sup>، من طريق الشافعى عن ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد، به.

أما حديث: «الولاء لمن أعتق» فقد ورد عن جمع من الصحابة منهم عائشة وابن عمر:

أما حديث عائشة فرواه أحمد<sup>(٤)</sup> فى مسنده من طريق عمر بن أبى سلمة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «الولاء لمن أعتق».  
ورواه مالك فى الموطأ<sup>(٥)</sup>، ومن طريقه البخارى<sup>(٦)</sup> فى صحيحه، ومسلم<sup>(٧)</sup>، والنسائى<sup>(٨)</sup>، وابن حبان<sup>(٩)</sup> فى صحيحه، والبيهقى<sup>(١٠)</sup>، والبخارى<sup>(١١)</sup>، عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة، وفيه قصة عتق بريرة.

(١) (٣٥٠/٦).

(٢) (٢١٤/٤، ١٢٥/٦).

(٣) (٢٦٤/٦ كتاب الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين والأقربين).

(٤) (١٠٣/٦، ١٢١).

(٥) (٥٦٢/٢).

(٦) كتاب النكاح، باب الحرية تحت العبد (٥٠٩٧) كتاب الطلاق، باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً (٥٢٧٩).

(٧) كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي صلى الله عليه وسلم.. (١٧٣/١٠٧٥) وفى كتاب العتق، باب الولاء لمن أعتق (١٤/١٥٠٤).

(٨) (١٦٢/٦) كتاب الطلاق، باب خيار الأمة.

(٩) (٥١٨/١١) (٥١١٦).

(١٠) (١٦١/٦).

(١١) (١٦١١).

والحديث له طرق كثيرة عن عائشة في الصحيحين وغيرهما، والروايات مطولة ومختصرة متقاربة المعنى.

وأما حديث ابن عمر: فأخرجه مالك في الموطأ<sup>(١)</sup>، ومن طريقه البخاري<sup>(٢)</sup> في صحيحه، والنسائي<sup>(٣)</sup> عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها: نبيعكها على أن ولاءها لنا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «لا يمنعنك ذلك؛ فإنما الولاء لمن أعتق».

وأما قول المصنف: «الابن»، فهو: في اللغة يطلق على: الولد الذكر، والابن من الأناسى يجمع على: بنين جمع سلامة، وجمع القلة: أبناء، وأما غير الأناسى مما لا يعقل مثل ابن مخاض وابن لبون، فيقال في الجمع: بنات مخاض، وبنات لبون، وفي لغة محكية عن الأخفش أنه يقال: بنات عرس وبنو عرس، وقد يضاف «ابن» إلى ما يخصه لملاسة بينهما، نحو: ابن السبيل، أى: مار الطريق<sup>(٤)</sup>.

وأما في الاصطلاح: فالابن بالنسبة للأم: كل ذكر ولدته أمه، سواء من نكاح أو من سفاح. وأما بالنسبة للأب: فهو كل ذكر ولد له على فراش صحيح، أو نتيجة لمخالطة بناء على عقد نكاح فاسد، أو بناء على شبهة معتبرة شرعاً. وأما ابن الرجل من الزنى فهو وإن كان ابنه حقيقة إلا أنه لا يعتبر ابنه شرعاً.

والابن لا يعد من أقارب أبيه، ولا من أقارب أمه؛ لأن القريب عرفاً من يتقرب إلى غيره بواسطة الغير، والابن قريب بنفسه لا بغيره.

وأما قوله: «ابن الابن» فهو في اللغة يطلق على الولد الذكر للابن.

وأما في الاصطلاح: فهو كل ذكر ولد للابن على فراش صحيح، أو نتيجة لمخالطة بناء على عقد نكاح فاسد، أو بناء على شبهة معتبرة شرعاً.

وابن الابن يعد من الأقارب؛ لأن القريب عرفاً من يتقرب إلى غيره بواسطة الغير، وابن الابن قريب بغيره لا بنفسه.

(١) (٧٨١/٢).

(٢) كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل حديث (٢١٦٩) وفي كتاب المكاتب، باب ما يجوز من شروط المكاتب، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله حديث (٢٥٦٢).

(٣) (٣٠٠/٧).

(٤) ينظر: المصباح المنير، ولسان العرب مادة (بنو).

وأما قوله: «ابن لأخ»، فإن ابن الأخ عند الإطلاق ينصرف إلى ابن الأخ النسبي، وإن كان قد يطلق بالتقييد على ابن الأخ من الرضاع، بأن يقال: ابن الأخ رضاعاً، وهذا ليست له أحكام فقهية واضحة إلا في مسألة تحريم الزواج بسبب الرضاع، فتحرم عليه عمته رضاعاً على ما هو مبين في موضعه.

أما ابن الأخ النسبي فقد يكون ابن أخ شقيق، وقد يكون ابن أخ لأب، وقد يكون ابن أخ لأم.

وقوله: «وولد الأخوات»: قد يكون ابن أخت شقيقة أو لأب أو لأم، أما الابن رضاعاً من الأخت النسبية أو الابن النسبي من الأخت الرضاعية فيرجع فيه إلى الرضاع.

وابن الأخت رحم محرم لخالته؛ فيحرم عليه نكاحها.

وقوله: «ابن البنت» إما أن يكون نسباً أو رضاعاً:

فابن البنت النسبي هو الولد الذكر النسبي للبنت النسبية.

وابن البنت رضاعاً هو من حلت فيه علاقة الرضاع محل علاقة النسب، وهو إما أن يكون الابن من الرضاع للبنت من النسب، أو يكون الابن من النسب للبنت من الرضاع، أو يكون الابن الرضاعي للبنت الرضاعية وعند الإطلاق ينصرف إلى ابن البنت من النسب.

وأما قوله: «ابن العم»، فهو الذكر من أولاد أخى الأب في النسب أو الرضاع<sup>(١)</sup>.

وأما عند الإطلاق فينصرف إلى ابن العم النسبي، وهو إما ابن عم شقيق أو لأب أو لأم.

الأحكام: تقسم التركة تقسم بين الورثة، الذين يتوفر فيهم أحد أسباب الإرث المجمع عليها:

الأول: القرابة، وهي النسب الصحيح، ويرث بها الأقارب على ما يأتي تفصيله.

وثانيها: النكاح، وهو عقد الزوجية الصحيح، ولو لم يحصل وطء ولا خلوة،

ويرث به الزوج والزوجة، أو الزوجات بالإجماع.

وأما النكاح الفاسد والباطل، فلا توارث بهما اتفاقاً.

(١) ينظر: اللسان، والقاموس مادة (بنو)، والكيلات لأبى البقاء (٢٨٣/٣).

والثالث: الولاء، وهو عصبوية سببها نعمة المعتق على رقيقه، ويرث به ذو الولاء إجماعاً، وهو الْمُعْتَق: ذكراً كان، أو أنثى، أو خثى، وعصبة الْمُعْتَق المتعصبون بأنفسهم، على ما يأتي بيانه.

فرع: وهناك سبب رابع للإرث عندنا وعند المالكية - خلافاً للحنفية والحنابلة فليس سبباً عندهم -: وهو الانعدام؛ ويرث به بيت المال إن انتظم بأن يكون الإمام عادلاً مستجماً لشروط الإمامة أو ولى بالشوكة؛ كما اشترطه المتأخرون والمحققون من أصحابنا الشافعية.

وقال ابن سُرَّاقَة - وهو من متقدميهم -: هذا قول عامة شيوخنا، وعليه الفتوى اليوم فى الأمصار. انتهى.

فإن لم يُخْلَف المِيت من يرثه بأحد الأسباب المجمع عليها، أو خُلِف من يرث، ولم يستغرق - فتركته كلها أو باقيةا لبيت المال إرثاً للمسلمين. وقيل: مصلحة. فإن لم ينتظم بيت المال؛ بأن لم يكن إمام، أو كان إمام جائر، أو عادل غير مستجمع لشروط الإمامة - فيرد ما فضل عن أهل الفروض الموجودين على غير الزوجين منهم بنسبة فروضهم. فإن لم يكن منهم أحد، فلذوى الأرحام، وسيأتى إيضاح ذلك كله.

ولم يشترط جمهور المالكية انتظامه، واشترطه بعضهم.

فرع: مولى الموالاة لا يرث عندنا بحال، وهو أن يقول رجل لآخر: واليتك على: أن ترثنى وأرثك، وتنصرنى وأنصرك، وتعقل عنى وأعقل عنك. ولا يتعلق بهذه الموالاة عندنا حكم إرث ولا عقل ولا غيره، وبه قال من الصحابة زيد بن ثابت، ومن التابعين: الحسن البصرى والشعبى، ومن الفقهاء: الأوزاعى ومالك. وذهب النخعى إلى أن هذا العقد يلزم بكل حال، ويتعلق به التوارث والعقل، ولا يكون لأحدهما فسخه بحال.

وقال أبو حنيفة: مولى الموالاة يرث، ولكنه يؤخر عن المناسبين. والموالاة هى عقد جائز لكل واحد منهما فسخه ما لم يعقل أحدهما عن الآخر، فإذا عقل لزمه ذلك، ولم يكن له سبيل إلى فسخه.

فصل: والوارثون من الرجال عشرة، هم - كما ذكرهم المصنف -: الابن، وابن الابن وإن سفل، والأب، والجدة أبو الأب وإن علا، والأخ، وابن الأخ،

والعم، وابن العم، والزوج، ومولى النعمة.

واعلم أن ابن الأخ في نص المصنف إنما يعنى به ابن الأخ الشقيق، وابن الأخ لأب، لا ابن الأخ لأم. وكذلك أيضًا ابن العم.

وقول المصنف: «والوارثون من الرجال عشرة»، أى: على طريق الاختصار، وأما على طريق البسط فخمسة عشر، هم: الابن، وابنه وإن سفل، والأب، والجدة أبوه وإن علا، والأخ الشقيق، والأخ لأب، والعم الشقيق، والعم لأب، وابن كل منهم وإن نزل، والأخ لأم، والزوج، وذو الولاء - وهو المعتق - وعصبته بنفسه، وعصبة المعتقة.

والوارثات من النساء سبع: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدة، والأخت، والزوجة، ومولاة النعمة.

واعلم أن حصر المصنف لهن في سبع، إنما هو على طريق الاختصار - أيضًا - أما على طريق البسط فعشر، هن: البنت، وبنت الابن وإن نزل الابن الذى هو أبوها؛ فيشمل: بنت الابن، وبنت ابن الابن، وبنت ابن الابن - وهكذا، ويخرج عنه بنت بنت الابن ونحوها؛ فلا ترث؛ لأنها من ذوى الأرحام - والأم، والجدة من قبلها، والجدة من قبل الأب، والأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم، والأخت لأب، وهو أن الجدة أم الأب الأقرب وأم أمه وإن علت مجمع على إرثهن؛ إلا الجدة من قبل الأب، فعلى تفصيل؛ وهو أن الجدة أم الأب الأقرب وأم أمه وإن علت مجمع على إرثها؛ كما أجمعوا على إرث أم الأم وأما وإن علت.

وأما أم الجد، وأم أبى الجد، وأم جد الجد وإن علا - وأمهاتهن - فوارثات عندنا وعند الحنفية؛ لإدلائهن بوارث؛ كأم الأب، ولا يرثن عند مالك وأصحابه. ووَرَّث الإمام أحمد أم أبى الأب دون باقى أمهات الأجداد، وسيأتى.

ويدخل فى الْمُعْتَقَةِ من باشرت العتق، ومن أعتقت الْمُعْتَقَةَ أو الْمُعْتِقَ وإن بعدت. فرع: واعلم أنه إذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال، إلا الزوج والأخ لأم. وكل من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال، إلا المعتقة، هذا عند من لم يقل بالرد. أما من يقول به فعنده كل من انفرد من الرجال يحوز جميع المال إلا الزوج؛ ما لم يكن ابن عم أو ذا رحم. وكل من انفردت من النساء تحوز جميع المال إلا الزوجة: ما لم تكن بنت عم أو ذات رحم.

وإذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة: الابن والأب والزوج، ومن عداهم محجوب بالابن والأب، ومسألتهم من اثني عشر؛ لأن فيها ربعًا وسدسًا: فللزوجة الربع «ثلاثة»، وللأب السدس «اثنان»، وللابن الباقي وهو «سبعة».

أما إذا اجتمع كل النساء فيرث منهن خمس: البنت، وبنت الابن، والأم، والزوجة، والأخت الشقيقة؛ ومن عداهن محجوب بهن..

وحاصل مسألتهم من أربعة وعشرين؛ لأن فيها ثمنًا وسدسًا، ومتى اجتمع الثمن والسدس تكون من أربعة وعشرين: للبنت النصف «اثنان عشر»، وبنت الابن السدس «أربعة» تكملة للثلثين، وللأم السدس «أربعة»، وللزوجة الثمن «ثلاثة»، والباقي واحد تأخذه الشقيقة؛ لأنها عصبه مع البنت.

وإذا اجتمع الممكن اجتماعه من الصنفين ورث منهم الأبوان والابن والبنت وأحد الزوجين، وسقط الباقي بهؤلاء

فلو فرضنا موت الزوجة تكون المسألة من اثني عشر؛ لأن فيها ربعًا وسدسًا: للزوج الربع «ثلاثة»، وللأبوين السدسان مناصفة «أربعة»، ويبقى خمسة للابن والبنت، ولا تنقسم أثلاثًا؛ فنضرب الثلاثة في أصل المسألة تبلغ ستة وثلثين: للزوج تسعة؛ وللأبوين اثنا عشر؛ يبقى خمسة عشر: للابن عشرة، وللبنت خمسة.

ولو فرضنا موت الزوج عمن ذكر فمسألتهم من أربعة وعشرين؛ لأن فيها ثمنًا وسدسًا: للزوجة الثمن «ثلاثة»، وللأبوين السدسان «ثمانية»، يبقى ثلاثة عشر لا تنقسم على الابن والبنت أثلاثًا؛ فنضرب ثلاثة في أصل المسألة تبلغ اثنين وسبعين: فللزوجة تسعة، وللأبوين أربعة وعشرون، يبقى تسعة وثلثون بين البنت والابن: للذكر مثل حظ الأنثيين.

فصل: أما ذوو الأرحام فهم كل قريب خرج عن المذكورين في الفصل السابق، وقد اختلف الصحابة والتابعون والفقهاء في توريثهم إذا كان بيت المال موجودًا ومتنظمًا على ما أشرنا من قبل:

فذهب الشافعي إلى أنه لا ميراث لهم، وقال: إن بيت المال أولى منهم، وهو قول زيد بن ثابت وإحدى الروایتين عن عمر، وعليه مالك وأكثر أهل المدينة والأوزاعي وأكثر أهل الشام.

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن ذوى الأرحام أولى بالميراث من بيت المال، وهو قول على بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود، وإحدى الروایتين عن عمر، ومن التابعين: عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى وشريح والشعبى وطاوس، ومن الفقهاء أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

وقد استدل الأولون بأوجه:

الأول : ما روى عن النبى ﷺ أنه قال:

«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثٍ».

فأشار ﷺ إلى ما فى القرآن من الموارث، وليس فيه لذوى الأرحام شىء، ولو كان لهم حق لبينه ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، فمن جعل لهم حقا فقد زاد على النص، والزيادة على النص لا تثبت بخبر الواحد أو القياس.

الثانى : ما رواه عطاء بن يسار: أتى رجل من أهل البادية فقال: يا رسول الله إن رجلا هلك وترك عمه وخالة فقال: «اللَّهُمَّ رَجُلٌ تَرَكَ عَمَّةً وَخَالََةً»، ثم سكت هنيهة، ثم قال: «لَا أَرَى نَزَلَ عَلَى شَيْءٍ لَا شَيْءَ لَهُمَا».

وروى زيد بن أسلم عن على أن النبى ﷺ ركب إلى قباء؛ يستخير الله فى العمة والخالة؛ فنزل عليه: «أَنْ لَا مِيرَاثَ لَهُمَا».

وأيضا روى عمران بن سليمان أن رجلا مات، فأتت بنت أخته النبى ﷺ فى الميراث؛ فقال: «لَا شَيْءَ لَكَ، اللَّهُمَّ مَنْ مَنَعْتَ مَمْنُوعٌ، اللَّهُمَّ مَنْ مَنَعْتَ مَمْنُوعٌ».

الثالث : أن مشاركة الأنثى لأخيها أثبت فى الميراث من انفرادها؛ ألا ترى أن بنات الابن يسقطن مع البنيتين، وإن شاركن ذكر ورثن وصرن له عصبه، فلما كان بنات الإخوة والأعمام يسقطن مع إخوانهن، كان أولى أن يسقطن بانفرادهن.

واستدل الآخرون على مذهبهم بما يأتى:

قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥] ؛ فلا يجوز منعهم من الميراث وقد جعلهم الله أولى به.

وأجيب عن هذا بأوجه:

أحدها: أن المقصود بالآية نسخ التوارث بالحلف والهجرة، ولم يرد بها أعيان من يستحق الميراث.

ثانيها: أن قوله: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ دليل على أن ما سوى ذلك البعض ليس



بأولى؛ لأن التبعض يمنع الاستيعاب.

ثالثها: أنه - تعالى - قال: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فكان ذلك مقصوراً على ما فيه، وليس لهم فيه ذكر؛ فدل على أن ليس لهم في الميراث حق.  
رابعها: أن قوله - تعالى - : ﴿أُولَئِكَ﴾ محمول على ما سوى الميراث من الحضانة وما جرى مجراها؛ إذ ليس في الآية ذكر ما هم به أولى.

ثانياً: ما رواه طاوس عن عائشة، ورواه غيره عن عمر - رضى الله عنهم - عن النبي ﷺ أنه قال: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».  
وما رواه المقداد بن معد يكرب عن النبي ﷺ أنه قال: - «وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».

والجواب عنه :

أولاً: أن هذا الكلام موضوع في لسان العرب للسلب والنفي، لا للإثبات، وتقديره أن الخال ليس بوارث؛ كما تقول العرب: الجوع طعام من لا طعام له، والدنيا دار من لا دار له، والصبر حيلة من لا حيلة له، يعنى: أنه ليس طعام ولا دار ولا حيلة.

الجواب الثانى: أنه جعل الميراث للخال الذى يعقل، ولا يعقل إلا إذا كان عصبه، ونحن نقول بإرث الخال إذا كان عصبه، والنزاع فى خال ليس بعصبه.  
ثالثاً: روى أنه توفى ثابت بن الدحداح، ولم يدع وارثاً، فدفعت إلى النبي ﷺ؛ فسأل عنه عاصم بن عدى: «هَلْ تَرَكَ مِنْ أَحَدٍ؟» فقال: ما نعلم - يا رسول الله - ترك أحداً؛ فدفعت رسول الله ﷺ ماله إلى ابن أخته.  
وروى عن النبي ﷺ أنه قال: «الْعَمُّ وَالِدٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذُوْنَهُ أَبٌ وَالْخَالَةُ وَالِدَةٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ ذُوْنَهَا أُمٌّ».

ورد هذا: بأن النبي ﷺ إنما أعطى ابن أخت ابن الدحداح؛ لمصلحة رآها لا ميراثاً؛ لأنه لما قيل: لا وارث له، دفعه إليه.

على أنه يجوز أن تكون قضية خاصة قد يخفى سببها؛ فلا يصح ادعاء العموم فيها.  
ونظيره ما رواه عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس، أن رجلاً مات، ولم يدع وارثاً إلا غلاماً له كان أعتقه؛ فقال رسول الله ﷺ: «هَلْ لَهُ أَحَدٌ؟» قالوا: لا، إلا غلاماً؛ فجعل ﷺ ميراثه له. ومعلوم أنه لا يستحق ميراثاً؛ لكن فعل ذلك

لمصلحة رآها.

ونظيره - أيضًا - ما رواه عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: مات رجل من خزاعة، فأتى النبي ﷺ بميراثه: فقال: «الْتَمِسُوا لَهُ وَارِثًا أَوْ ذَاتَ رَحِمٍ»، فلم يجدوا له وارثًا ولا ذات رحم؛ فقال ﷺ: «أَعْطُوهُ الْكُلَّ مِنْ خُزَاعَةَ»، فميز ﷺ بين الوارث والرحم؛ فدل على أنه غير وارث، ثم أمر بدفع ميراثه إلى الكل من قومه؛ لأنه رأى المصلحة في إعطائهم.

أما الجواب عن حديث «الْعَمُّ وَالِدٌ...»: فهو محمول على ما سوى الميراث من الحضانة؛ وإلا فليست الخالة كالأم عند عدمها في الميراث، إذا كان هناك وارث.

رابعًا: أن كل من أدلى بوارث كان وارثًا كالعصبات. وأجيب عنه بالنقض: بينت المولى في الولاء؛ فإنها لا ترث مع إدلائها بعاصب وارث.

خامسًا: قالوا: إن ذوى الأرحام شاركوا المسلمين في الإسلام، وفضلوهم بالرحم؛ فوجب أن يكونوا أولى منهم بالميراث كالمعتق لما شارك المسلمين في الإسلام وفضل عنهم بالعتق: صار أولى منهم بالميراث، وكالأخ الشقيق: لما شارك الأخ للأب وفضله بالأم، كان أولى بالإرث. والجواب بالنقض: بينت المولى؛ لأنها قد فضلتهم بكونها بنت عاصب مع التساوى في الإسلام، ثم لا تقدم عليهم.

على أن المسلمين قد فضلوهم بالتعصيب؛ لأنهم يعقلون؛ فكانوا أولى بالميراث.

سادسًا: استدلووا بقوله - تعالى - : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧]، فقالوا: إن العمات والخالات وأولاد البنات والأخوال: من الأقربين؛ فوجب دخولهم فيها.

غاية ما في الباب أن قدر ذلك غير مذكور في الآية، لكننا ثبت استحقاتهم لأصل النصيب بها، وأما المقدار فمستفاد من سائر الدلائل.

وأجيب عن هذا بما يأتي:

أولًا: قال - تعالى - في آخر الآية: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾، أى: مقدارًا، وبالإجماع:

ليس لذوى الأرحام نصيب مقدر فثبت أنهم غير داخلين فى هذه الآية .  
ثانياً: أن هذه الآية خاصة بالأقربين، فليتكم قلتم: إن ذوى الأرحام من  
الأقربين، مع أنه لا يصح ذلك؛ لأنه إما أن يكون المراد من الأقربين: من كان أقرب  
من شيء آخر، أو من كان أقرب من جميع الأشياء .

والأول باطل؛ لأنه يقتضى دخول أكثر الخلق فيه، فإن كل إنسان له نسب مع  
غيره إما بوجه قريب أو بوجه بعيد، وأقله: الانتساب إلى آدم - عليه السلام - ولا بد  
أن يكون هو أقرب إليه؛ من ولده إليه فيلزم دخول كل الخلق فى هذا النص، وهو  
باطل . ولما بطل هذا الاحتمال وجب حمل النص على الاحتمال الثانى، وما ذاك  
إلا الوالدان والأولاد؛ فثبت أن هذا النص لا يدخل فيه ذوو الأرحام .

ولا يقال: لو حُمل الأقربون على هذا المعنى، فيعم الوالدين: للزم التكرار؛ لأننا  
نقول: «الأقرب» جنس يندرج تحته نوعان: الوالد والولد، فذكر سبحانه النوع، ثم  
ذكر الجنس؛ فلم يلزم التكرار .

ثالثاً: أن أصل الفرض الحزُّ والقطع ثم إن أصحاب أبى حنيفة خصصوا لفظ  
الفرض بما عرف وجوبه بدليل قاطع، واسم الوجوب: بما عرف وجوبه بدليل  
ظنى؛ فقالوا: لأن الفرض عبارة عن الحز والقطع، وأما الوجوب فهو عبارة عن  
السقوط، يقال: وجبت الشمس إذا سقطت .

ولا شك أن تأثير الحز والقطع أقوى وأكمل من تأثير السقوط؛ فلهذا السبب  
خصّ لفظ الفرض عندهم بما عرف وجوبه بدليل قاطع، ولفظ الوجوب: بما عرف  
وجوبه بدليل مظنون .

وهذا يقضى عليهم بأن الآية لم تتناول ذوى الأرحام؛ لأن توريثهم ليس من باب  
ما عرف بدليل قاطع بالإجماع؛ فلم يكن توريثهم فرضاً، والآية إنما تناولت التوريث  
المفروض؛ فلزم القطع بأن الآية ما تناولت ذوى الأرحام .

قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

فصل: ولا يرث المسلم من الكافر، ولا الكافر من المسلم، أصلياً كان أو مرتداً؛  
لما روى أسامة بن زيد - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم  
الكافر، ولا الكافر المسلم» .

ويرث الذمي من الذمي، وإن اختلفت أديانهم: كاليهودي من النصراني، والنصراني من المجوسي؛ لأنه حقن دمه بسبب واحد؛ فورث بعضهم من بعض؛ كالمسلمين، ولا يرث الحرابي من الذمي، ولا الذمي من الحرابي؛ لأن الموالاة انقطعت بينهما؛ فلم يرث أحدهما من الآخر؛ كالمسلم والكافر.

فصل: ولا يرث الحر من العبد؛ لأن ما معه من المال لا يملكه في أحد القولين، وفي الثاني: يملكه ملكاً ضعيفاً؛ ولهذا لو باعه، رجع إلى مالكة؛ فكذلك إذا مات، ولا يرث العبد من الحر؛ لأنه لا يورث بحال، فلم يرث كالمترد، ومن نصفه حر ونصفه عبد لا يرث، وقال المزني: يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بقدر ما فيه من الرق؛ والدليل على أنه لا يرث؛ أنه ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية، فلم يرث كالعبد، وهل يورث منه ما جمعه بالحرية؟ فيه قولان:

قال في الجديد: يرثه ورثته؛ لأنه مال ملكه بالحرية، فورث عنه؛ كمال الحر. وقال في القديم: لا يورث؛ لأنه إذا لم يرث بحريته، لم يورث بها، وما الذي يصنع بماله؟ قال الشافعي - رضى الله عنه - يكون لسيده، وقال أبو سعيد الإصطخري: يكون لبית المال؛ لأنه لا يجوز أن يكون لسيده؛ لأنه جمعه بالحرية؛ فلا يجوز أن يورث لرقه؛ فجعل لبית المال؛ ليصرف في المصالح؛ كمال لا مالك له. فصل: ومن أسلم أو أعتق على ميراث لم يقسم لم يرث؛ لأنه لم يكن وارثاً عند الموت؛ فلم يرث؛ كما لو أسلم أو أعتق بعد القسمة، وإن دبر رجل أخاه، فعتق بموته، لم يرثه؛ لأنه صار حراً بعد الموت، وإن قال له: أنت حر في آخر جزء من أجزاء حياتي المتصل بالموت، ثم مات، عتق من ثلثه، وهل يرثه؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يرثه؛ لأن العتق في المرض وصية، والإرث والوصية لا يجتمعان. والثاني: يرثه، ولا يكون عتقه وصية؛ لأن الوصية ملك بموت الموصي، وهذا لم يملك نفسه بموته، وإن قال في مرضه: إن مت بعد شهر، فأنت اليوم حر، فمات بعد شهر، عتق يوم تلفظ، وهل يرثه؟ على الوجهين.

(الشرح) أما حديث أسامة بن زيد فأخرجه مالك<sup>(١)</sup>، والبخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>،

(١) (٥١٩/٢) كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل حديث (١٠).

(٢) (٥٠/١٢) كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (٦٧٧٤).

(٣) (١٢٣٣/٣) كتاب الفرائض حديث (١٦١٤/١).

وأبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup> في الكبرى، والدارمي<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٧)</sup>، والحميدي<sup>(٨)</sup>، وسعيد بن منصور في سننه<sup>(٩)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(١٠)</sup>، والشافعي في مسنده<sup>(١١)</sup>، ومحمد بن نصر المروزي في السنة<sup>(١٢)</sup>، وابن الجارود في المنتقى<sup>(١٣)</sup>، وابن خزيمة في صحيحه<sup>(١٤)</sup>، وابن حبان<sup>(١٥)</sup>، والطبراني في الكبير<sup>(١٦)</sup>، وفي الأوسط<sup>(١٧)</sup>، والدارقطني<sup>(١٨)</sup>، والحاكم<sup>(١٩)</sup>، والبيهقي<sup>(٢٠)</sup>، وأبو نعيم في الحلية<sup>(٢١)</sup>، والبعثي في شرح السنة<sup>(٢٢)</sup>، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد<sup>(٢٣)</sup>، وابن عبد البر في التمهيد<sup>(٢٤)</sup>، كلهم من طريق الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم».

- (١) (٣/٣٢٦) كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، حديث (٢٩٠٩).
- (٢) (٤/٤٢٣) كتاب الفرائض، باب إبطال الميراث بين المسلم والكافر (٢١٠٧).
- (٣) (٢/٩١١) كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (٢٧٢٩).
- (٤) (٤/٨٠) كتاب الفرائض، باب في الموارثة بين المسلمين والمشركين (٦٣٧١).
- (٥) (٢/٣٧٠) كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام.
- (٦) (٥/٢٠٠).
- (٧) (١/٢٨٣ - منحة) رقم (١٤٣٥).
- (٨) (١/٢٤٨) رقم (٥٤١).
- (٩) (١/١٨٤) رقم (١٣٥، ١٣٦).
- (١٠) (٦/١٤) رقم (٩٨٥٢، ٩٨٥١).
- (١١) (٢/١٩٠) كتاب الفرائض حديث (٦٧٦).
- (١٢) (ص/١٠٤) رقم (٣٨٦).
- (١٣) رقم (٩٥٣).
- (١٤) (٤/٣٢٢ - ٣٢٣) رقم (٢٩٨٥).
- (١٥) رقم (٦٠٠١ - الإحسان).
- (١٦) (١/١٢٧) رقم (٣٩١).
- (١٧) رقم (٥١٠).
- (١٨) (٤/٦٩) كتاب الفرائض حديث (٧).
- (١٩) (٢/٢٤٠).
- (٢٠) (٦/٢١٧) كتاب الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.
- (٢١) (٣/١٤٤ - ١٤٥).
- (٢٢) (٤/٤٧٨ - بتحقيقنا).
- (٢٣) (٢/٢٢٦).
- (٢٤) (٩/١٦٠).

قال الترمذى: حديث حسن صحيح.

وزاد الحاكم فى أوله: «لا يتوارث أهل ملتين ولا يرث...»  
وقد اختلف فى اسم عمرو بن عثمان هل هو عمرو بن عثمان أم عمر بن عثمان؟  
فالجماعة روته عن الزهرى فقالوا: عمرو بن عثمان.

وخالفهم مالك فى الموطأ - وتبعه ابن عبد البر - فقالا: عمر بن عثمان، قال  
ابن عبد البر فى التمهيد<sup>(١)</sup>: ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب عن على بن حسين  
عن عمر بن عثمان عن أسامة، وقد وافقه الشافعى ويحيى بن سعيد القطان على ذلك  
فقال: هو عمر وأبى أن يرجع وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له عمر وهذه داره  
ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظا وإتقاناً لكن الغلط لا يسلم منه أحد وأهل  
الحديث يأبون أن يكون فى هذا الإسناد إلا عمرو - بالواو - وقال على بن المدينى  
عن سفيان بن عيينة إنه قيل له: إن مالكا يقول فى حديث «لا يرث المسلم الكافر»:  
عمر بن عثمان، فقال سفيان: لقد سمعته من الزهرى كذا وكذا مرة وتفقدته منه، فما  
قال إلا عمرو بن عثمان. اهـ.

وقال ابن أبى حاتم فى العلل<sup>(٢)</sup>: سئل أبو زرعة عن حديث مالك عن الزهرى عن  
على بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: «لا  
يرث المسلم الكافر» قال أبو زرعة: الرواة يقولون: عمرو، ومالك يقول: عمر  
ابن عثمان، قال أبو محمد - أى: ابن أبى حاتم - أما الرواة الذين قالوا: عمرو  
ابن عثمان، فسفيان بن عيينة ويونس بن يزيد عن الزهرى.

الأحكام: لا يرث المسلم الكافر بحال؛ لقوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا  
الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». وبه قال الخلفاء الأربعة والأئمة الأربعة، والجمهور من الصحابة  
وغيرهم، وأجمعوا على أن الكافر لا يرث المسلم.

قال الخبرى وغيره: «وكان معاذ ومعاوية يورثان المسلم من الكافر، ويقولان:  
الحديث خاصٌّ بالمشرّكين». انتهى؛ وكأنهما يريدان بالحديث قوله ﷺ: «لَا  
يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ». رواه أبو داود، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده

(١) (١٦١/٩ - ١٦٢)

(٢) (٥٠/٢) رقم (١٦٣٥).

عبد الله بن عمرو. ورواه الدارقطني عنه مطولاً. ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه وابن السكن، عن عمرو بن شعيب السابق؛ ولفظه: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى». وروى من طرق - عن عبد الله بن عمر وجابر وأبى هريرة وأسامة بن زيد - كلها ضعيفة.

وسواء أسلم الكافر قبل قسمة تركته قريبه المسلم، أو بعدها - فلا يرثه عند أصحابنا الشافعية والمالكية والحنفية وجمهور الصحابة والفقهاء. وقال أحمد: إذا أسلم قبل القسمة، ورث؛ وروى هذا عن عمر وعثمان وابن مسعود.

ويتوارث الكفار وإن اختلفت مللهم: كاليهودى والنصرانى، والمجوسى والوثنى؛ على الأصح المنصوص للإمام الشافعى، وبه قال أبوحنيفة وأصحابه؛ لأنهم يجمعهم أعظم الأمور؛ وهو الشرك، وحقن دمائهم بسبب واحد وهو الإسلام.

ويستأنس له بقوله - تعالى -: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الْغَبْلُ﴾ [يونس: ٣٢] وبقوله تعالى -: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦] وقوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣].

والوجه الثانى: لا يتوارث أهل الملل؛ لقوله تعالى -: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، ولحديث: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»، وبه قال أحمد ومالك؛ قالوا: والنصارى ملة، واليهود ملة، ومن عداهم ملة.

وأجيب: بأن معنى الآية ما قاله مجاهد: ولكل من دخل فى دين محمد ﷺ جعلنا القرآن له شرعة ومنهاجاً، وأن المراد بالحديث: الإسلام والكفر؛ بدليل أن فى بعض طرقه زيادة: «فَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ».

ولا يرث المرتد، ولا يؤرث؛ لأنه ليس بينه وبين أحد موالاة فى الدين؛ لأنه خرج عن الإسلام، وانتقل إلى دين لا يقر عليه، وماله بعد موته فىء للمسلمين؛ سواء كان ذكراً أم أنثى عند الشافعية والمالكية والحنابلة.

وأما فى حياته: بأن تأخر قتله ليتوب أو لأمر؛ كما إذا لم يقدر عليه، أو التحق بدار الحرب - فيوقف ماله حتى يموت أو يقتل؛ فيكون فيئاً، أو يسلم فيأخذه. ولا فرق بين ما اكتسبه فى حال رده، أو فى حال إسلامه؛ عند الشافعى ومالك،

وهو المشهور عند الحنابلة.

وروى عن أحمد: أن ماله لورثته المسلمين؛ وبه قال أبو يوسف ومحمد.  
وعن أحمد رواية ثالثة: أنه لأهل الدين الذي انتقل إليه، والفتوى عندهم بالأول.  
وقال أبو حنيفة: ما اكتسبه في حال ردّته يكون فيثًا، وما اكتسبه في حال إسلامه  
يكون لورثته المسلمين.

وعندنا وعند المالكية والحنابلة: الكل فيء؛ كمال الذمي الذي لا وارث له  
يستغرق المال بأن لم يكن له وارث أصلاً، أو له وارث لا يستغرق ماله، فإن ماله أو  
باقيه لبيت المال فيء.

والزندقة كالردة - على الأصح - فلا يرث الزنديق، ولا يُورث.

وقيل: يرثه أهل دينه الذي اختاره.

وقال مالك: ماله لورثته.

وعن أحمد الأقوال الثلاثة.

ولا توارث بين ذمي وحربي؛ في الأظهر من قولي الشافعي، وبه قال أبو حنيفة؛  
لقطع المناصرة بينهم.

وزاد أبو حنيفة: أن أهل الحرب إذا اختلفت دارهم؛ بأن يرى بعضهم قتل بعض-  
لم يتوارثوا: كالروم والهند، وهو وجه عندنا، خلافاً لمن أنكره.

والقول الثاني: يتوارث الذمي والحربي؛ وبه قال مالك وأحمد.

ويتوارث الذميان والحريان، والمعاهد والمستأمن كالذمي؛ على الأصح من  
قولي الشافعي؛ فلا توارث بينهما وبين الحربي، ويرثان الذمي ويرثهما؛ لأنهما  
معصومان بالعهد والأمان.

والثاني: أنهما كالحربي؛ لأنهما لم يستوطنا دارنا؛ وبه قال الأئمة الثلاثة؛ فيرثان  
الحربي ويرثهما.

فصل: ولا يرث الرقيق بجميع أنواعه؛ فلا يرث القن بالإجماع، ولا المدبر  
والمكاتب والمعلّق عتق بصفة، والموصى بعتقه، وأم الولد، والمُبْعَض؛ على  
الأصح عندنا.

وكذا لا يُورث منه إلا في صورتين:

إحداهما: كافر له أمان، وجنى عليه إنسان، فجرحه جرحاً يسرى إلى النفس، ثم



التحق الكافر المجروح بدار الحرب، فاسترق ومات رقيقاً بسرابة تلك الجنابة؛ فإن ديته لورثته؛ على ما رجحه أصحابنا الشافعية؛ فهذه الصورة يُورث الرقيق فيها مع رق جميعه.

قال البلقينى: وليس لنا صورة يُورث الرقيق فيها مع رق جميعه؛ إلا فى هذه الصورة.

**والصورة الثانية المستثناة:** المبعّض؛ فإنه يُورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر؛ على الجديد؛ لأن ملكه تام عليه، ويكون الموروث جميعه لورثته؛ على الأصح، ولا شيء منه لمالك بعضه؛ لأنه استوفى حصة الرق.

وقيل: بين مالك بعضه وورثته على نسبة الرق والحرية؛ لأن الموت حلّ لجميع البدن، والبدن مشترك.

وعند الحنابلة: يرث المبعّض أيضًا، ويحجب بقدر ما فيه من الحرية؛ معاملة لبعضه الحر بحكم الأحرار، ولبعضه الرقيق بحكم الأرقاء.

وعند المالكية والحنفية: لا يرث المبعّض، ولا يورث؛ كالقن؛ لنقصه تغليبا لجانب الرق؛ وهو قول الشافعى فى القديم.

فلو ماتت حرة عن زوج وأخ شقيق خُرَيْن وعن ابن مبعّض: نصفه حر، ونصفه رقيق - فعندنا وعند المالكية والحنفية: للزوج النصف، وللأخ الباقي، ولا شيء للابن لنقصه.

وعند الحنابلة: يرث - على خلاف فى كيفية إرثه عندهم - ويحجب الزوج عن النصف إلى زُبُعٍ وثُمنٍ.

ولو مات هو عن أبيه الزوج أو غيره، وعن أمه، فلأمه ثلث ما ملكه بحرته، ولأبيه باقيه عندنا وعند الحنابلة.

ولا شيء لهما عند المالكية والحنفية، وماله لمالك بعضه؛ وهو قول الشافعى فى القديم.

وقيل: لبيت المال.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

**فصل:** واختلف أصحابنا فيمن قتل مورثه؛ فمنهم من قال: إن كان القتل

مضمونًا، لم يرثه؛ لأنه قتل بغير حق، وإن لم يكن مضمونًا، ورثه؛ لأنه قتل بحق؛ فلا يحرم به الإرث.

ومنهم من قال: إن كان متهمًا كالمخطئ، أو كان حاكمًا، فقتله فى الزنى بالبينة، لم يرثه؛ لأنه متهم فى قتله؛ لاستعجال الميراث، وإن كان غير متهم؛ بأن قتله بإقراره بالزنى، ورثه؛ لأنه غير متهم لاستعجال الميراث.

ومنهم من قال: لا يرث القاتل بحالٍ، وهو الصحيح؛ لما روى ابن عباس - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال: «لا يرث القاتل شيئًا»؛ ولأن القاتل حرم الإرث؛ حتى لا يجعل ذريعة إلى استعجال الميراث؛ فوجب أن يحرم بكل حالٍ؛ لحسم الباب.

(الشرح) قوله: «حتى لا يجعل ذريعة»<sup>(١)</sup> الذريعة: الوسيلة، أى: يتوصل بها إلى الميراث.

وقوله: «لحسم الباب» الحسم: القطع، ومنه قيل للسيف: حسام، أى: قاطع. الأحكام: لا يرث القاتل أحدًا له مدخل فى قتله سواء قتله عمدًا عدوانًا أو خطأ، أو بحق قصاصًا، أو كان قاضيًا وأقر عنده مورثه بما يوجب القتل من زنا أو قتل أو ردة، أو أقيمت عليه عنده بينة بشيء من ذلك؛ فحكم بقتله، أو كان جلدًا وقتله بأمر الإمام أو نائبه أو القاضى، أو أمسكه للجلاد أو غيره حتى قتله، أو تسبب فى قتله؛ بأن حفر بئرًا عدوانًا فتردّى فيها مورثه، أو وضع حجرًا فى الطريق فعثر به مورثه فمات، أو شهد عليه بما يوجب القتل، ولو كان مدخله فى قتله بتزكية الشاهد الذى شهد عليه بما يوجب القتل، أو بتزكية المزكى.

ولو كان القاتل قتله عمدًا أو خطأ غير مكلف؛ بأن كان صغيرًا أو مجنونًا أو نائمًا، وانقلب على مورثه وهو نائم، فمات مورثه بثقله - فلا يرثه عندنا لعموم قوله ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ».

قال ابن عبد البر: إسناده صحيح بالاتفاق وأشار الصيّمري وغيره إلى: أنه تعبديٌّ؛ حسماً للباب.

والذى ذهب إليه المصنف أن القاتل لا يرث بكل حال؛ وهو الصحيح؛

(١) ينظر: النظم (١١٨/٢).

للحديث؛ ولأن القاتل حرم عليه الإرث؛ حتى لا يجعل القتل ذريعة إلى استعجال الميراث؛ فوجب أن يحرم بكل حال؛ حسماً للباب. انتهى.

فإذا كان القتل من مكلف عمداً عدواناً، لم يرث بالإجماع، وفيما عداه خلاف. وقال الإمام أحمد: «كل قتل مضمون بقصاص أو بدية أو بكفارة - يُحرّم به الميراث، وما لم يكن مضموناً بشيء من ذلك لا يُحرّم به الميراث»، وهذا هو المعتمد عند أصحابه.

وقال أبو حنيفة: «كل قتل تجب به الكفارة، يحرم به الإرث، وما لا تجب به الكفارة لا يحرم به الإرث، إلا قتل العمد العدوان؛ فإنه يحرم به الميراث». انتهى. وإنما استثنى قتل العمد العدوان؛ لأن ما فيه قصاص لا كفارة فيه عنده؛ خلافاً لأصحابنا الشافعية.

وروى هذا عن أحمد أيضاً؛ فلا يرث القاتل خطأ - عند أبي حنيفة - شيئاً من المال، ولا من الدية، وكذا عند أحمد والشافعي.

ويرث عند مالك من المال دون الدية؛ فإنها لباقي ورثته.

ومن قَتَلَ مُورَثَهُ بحق؛ بأن ثبت عليه ما يوجب القتل من قصاص أو غيره، باعتراه بذلك أو بيّنه فأمره القاضي بقتله، أو كان الوارث قاضياً، وحكم بقتله، أو قَتَلَ مُورَثَهُ في قتال البغاة، والقاتل مع أهل العدل - ورثته عند أحمد وأبي حنيفة وأصحابه؛ لأنه قتل غير مضمون بقصاص، ولا بدية، ولا بكفارة.

ولا يرثه عندنا، على الأصح للحديث؛ لأنه قاتل.

ومن شهد على مورثه بما يوجب القتل، أو حفر بئراً عدواناً فتردّى فيها مورثه فمات - لم يرثه عندنا وعند الحنابلة والمالكية، ويرثه عند أبي حنيفة.

فلو مات القاتل قبل المقتول، وفي المقتول حياة مستقرة - ورثه المقتول، بلا خلاف؛ فلو جرحه عمه جرحاً يسرى إلى النفس، ثم مات العم قبل ابن أخيه المجروح - ورثه قطعاً عند الجميع.

فرع: ومن موانع الإرث - إضافة إلى ما سبق -: الدور الحكمي، على الأصح عندنا وهو أن يُلْزَمَ مِنَ التَّوَرِثِ عَدَمُهُ كَأَن يَقْرَ وَارِثٌ حَائِزٌ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ بَمَنْ يَحْبِبُهُ حَرَمَانًا؛ كما إذا أقر أخ حائز بابن للميت؛ فيثبت نسب المقر به - وهو الابن في هذا المثال - ولا يرث ظاهرًا، في أظهر قولي الشافعي؛ لأنه يلزم من إرثه عدمه.

وبيانه: أنا لو ورثنا الابن، لحجَبَ الأخ المُقَرَّ؛ فلا يكون الأخ وارثًا حائزًا؛ فلا يصح إقراره بالابن؛ فلا يثبت نسب الابن؛ فلا يرث، وكل شيء أدى إثباته إلى نفيه يتنفى من أصله.

ويجب على المُقَرِّ باطنًا أن يدفع له التركة إذا كان صادقًا في إقراره؛ لأنه يعلم استحقاقه المال.

والقول الثاني للشافعي: أنه يثبت نسبه، ويرث، وبه قال أحمد، ونقل عن أبي حنيفة.

وقيل: لا يثبت نسبه، ولا يرث، وبه قال داود، وأهل الظاهر.

وقال أبو يوسف: لا يثبت نسبه، إلا بإقرار اثنين من الورثة؛ ذكرين كانا أو اثنين، عدلين أو فاسقين، أو بإقرار أحدهما وتصديق الآخر.

وعند مالك وأصحابه: يرث المُقَرُّ به مؤاخذه للمُقَرِّ بإقراره، ولا يثبت نسبه إلا إذا أقر به عدلان من الورثة، أو أقر به عدل، وصدقه عدل آخر من الورثة، ولا يشترطون كون المقر حائزًا لإرث الميت.

وكذلك من مسائل الدَّوْرِ عندنا إذا أعتق الأخ الحائز عبيدين من التركة، فشهدا بآبن للميت؛ بأن ادعى إنسان مجهول النسب على الأخ عند القاضي أنه ابن فلان الميت، وأن أخاه هذا وضع يده على تركته، وأنكر الأخ بنوة المُدَّعى، فشهد له العتيقان بالبنوة، وثبتت عدالتهما، وقبل القاضي شهادتهما - فإنه يثبت نسبه بشهادتهما، ولا يرث؛ لأنه يلزم من إرثه دخول التركة في ملكه، ومن جملتها العتيقان؛ فيبطل عتقهما؛ فتبطل شهادتهما؛ فيبطل حكم القاضي؛ فلا يثبت نسب المدعى؛ فلا يرث.

ولو أقر ابن أو بَنُونَ بآبن آخر، ولا وارث للميت غيرهم - ثبت نسبه، وورث ظاهرًا وباطنًا؛ لأنه لا يحجب المُقَرِّ حرمانًا؛ وإنما يزاحمه.

واستشكَّله إمام الحرمين وغيره؛ بأنه يلزم فيها الدور أيضًا؛ لأنه إذا شاركه، خرج المُقَرُّ عن كونه حائزًا؛ فلا يصح إقراره؛ فلا يثبت نسب المُقَرِّ به فلا يرث، ولم ينظر الأصحاب إلى هذا.

ولو أقر أحد الابنين الحائزين بثالث - أى: بآبن ثالث - وأنكره الآخر - لم يثبت نسب الابن الثالث المقر به إجماعًا، فلا يرث ظاهرًا قطعًا؛ لعدم النسب، ويشارك

المقر باطنًا؛ على الأظهر من قولى الشافعى .

وقال أحمد ومالك وأبو حنيفة: يشاركه ظاهرًا؛ مؤاخذه له بإقراره .

والقول الثانى: لا يشاركه باطنًا ولا ظاهرًا .

وعلى الأظهر وجهان: أرجحهما يشاركه فى ثلث ما فى يده؛ على الأصح عندنا، وعند الحنابلة والمالكية، وهو قول سحنون ومن وافقه؛ لأنه الذى يستفضله .

والوجه الثانى: يشاركه فى نصف ما بيده؛ لأن مقتضى إقراره التسوية بينهما؛ وهو قول أبى حنيفة، ورواية عن أحمد .

وإذا أقر ابن حنتر بابتين ثابن، ثم أقرأ جميعًا بابتين ثالث، فأنكر الثالث نسب الثانى - ثبت نسب الثالث وإرثه دون الثانى؛ فلا يثبت نسبه ولا يرث؛ قاله ابن اللبان الفرضى الشافعى وغيره، وقاله الشيخ موفق الدين بن قدامة فى «المغنى» .

وذكرها المصنف فى موقع آخر، ووضحها؛ فقال: «وإن مات رجل، وخلف ابناً وارثاً، فأقر بابتين آخر بالغ عاقل، وصدقه المقر به، ثم أقرأ جميعًا بابتين ثالث - ثبت نسب الثالث، فإن قال الثالث: ليس الثانى بأخ لنا، ففيه وجهان: أحدهما: أنه لا يسقط نسب الثانى؛ لأن الثالث ثبت نسبه بإقرار الأول والثانى؛ فلا يجوز أن يسقط نسب الأصل بالفرع .

والثانى: أنه يسقط نسبه؛ وهو الأظهر؛ لأن الثالث صار ابناً؛ فاعتبر إقراره فى ثبوت نسب الثانى .

قالوا: ويقال فى هذه الصورة: أَدْخَلْنِي أَخْرَجْكَ؛ لأن الثانى أدخل الثالث؛ فأخرجه الثالث .

ومعلوم مما سبق أنه يثبت إرث الثالث ظاهرًا، وأن الثانى لا يثبت إرثه ظاهرًا عندنا .

وأنه يشارك المقر الأول باطنًا فى ثلث ما بيده، ويغرم الأول للثالث نصف التركة؛ كما ذكره الخبرى فى هذه الصورة؛ وسَمَّى الأول: زَيْدًا، والثانى: عمرو، والثالث: بكرًا .

وعبارته: «وإن كان عمرو يُصَدِّقُ بىكر، ولكنَّ بكرًا لا يُصَدِّقُ بعمرو؛ فيثبت نسب بكر عند الشافعى، ويبطل نسب عمرو؛ فيلزم زيدًا أن يغرم له - أى: لبكر -

نصف التركة؛ لأنه أثلفه عليه بإقراره الأول». انتهى.

فرع: وأما الزنديق، وهو من يخفى الكفر، ويظهر الإسلام، وكان يسمى في الصدر الأول: منافقًا، وقيل: هو من لا يتحل دينًا، أى: لا يختار دينًا. وقيل: من ينكر الشرع جملة - فهو عندنا كالمرتد؛ فلا يرث ولا يورث.

والمالكية قالوا: إن لم تعلم زندقته فماله لورثته، وإن علمت بإقراره ودام إلى الموت، فلا يورث إجماعًا؛ لأنه أقبح من المرتد.

فرع: عد المتولى من موانع الإرث النبوة؛ فإن من خصائص الأنبياء - عليهم السلام - أنهم لا يورثون؛ لقوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»

والحق أنها ليست بمانع؛ لأن من شأن المانع عندهم أن من تعلق به لا يرث ولا يورث: كالرق، أو لا يرث فقط: كالقتل، وليس لنا مانع يترتب عليه أن من تعلق به لا يورث فقط كما فى الأنبياء؛ فإنهم يرثون ولا يورثون، كما نص عليه فى الحديث المتقدم.

ولنذكر الأدلة هنا مع شيء من الإطناب؛ نظرًا لكثرة القيل والقال واللوم على الصديق أو على السيدة فاطمة الزهراء - رضى الله عنهما - فنقول:

إن الحديث السابق يدل على أنهم لا يورثون، والحكمة فيه:

ألا يتمنى قريبهم موتهم لأجل الإرث؛ فيهلك.

وألا يظن بهم الرغبة فى الدنيا.

ولتكون أموالهم صدقة بعدهم؛ تعظيمًا لأجورهم، كما صرح به فى الحديث؛ حيث قال: «مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ».

ومذهب الشيعة أن الأنبياء - عليهم السلام - يورثون؛ عملاً بعموم الآيات؛ بناء على القول بدخوله ﷺ فى العمومات الواردة فى كلامه المتناولة له لغة، غير ناظرين إلى الاستثناء بالحديث المتقدم؛ ولذلك طعنوا على أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - حيث لم يورث السيدة فاطمة من تركة أبيها ﷺ، وذهبوا إلى أن الحديث لم يروه غير أبى بكر، وعلى فرض أنه رواه غيره فهو آحاد، ولا يجوز تخصيص الكتاب بمثله.

واستدلوا على ذلك بأن عمر - رضى الله عنه - رد خبر فاطمة بنت قيس: أنه لم

يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة.

وقالوا: إن عمر لم يقبل تخصيص قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، بخبر الآحاد، وقال: كيف نترك كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة لا ندرى: أصدقت أم كذبت؟!.

قالوا: فلو جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد، لخصص به ولم يرده عمر.  
وقالوا - أيضًا - : العام - وهو الكتاب - قطعى، والخاص - وهو خبر الواحد - ظنى؛ فلو عملنا بخبر الآحاد للزم ترك القطعى بالظنى.  
وقالوا: مما يدل على ضعف الحديث السابق قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦].

وقوله - تعالى - حكاية عن زكريا: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٥-٦]؛ فإن ذلك صريح فى أن الأنبياء يورثون كما يرثون.  
واستدلوا أيضًا - بأن النبى ﷺ إذا لم يورث، فلم أعطيت أزواجه الطاهرات حجراتهن؟!.

والجواب عن جميع ما ذكر - ما يأتى:

أن قولهم: إن الخبر لم يروه إلا أبو بكر - غير صحيح؛ فقد رواه حذيفة، والزبير ابن العوام، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، والعباس، وعلى، وعثمان، وعبد الرحمن ابن عوف، وسعد بن أبى وقاص.

وقد أخرج البخارى عن مالك بن أوس بن الحدثان أن عمر - رضى الله عنه - قال بمحضر من الصحابة - فيهم على والعباس وعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وسعد بن أبى وقاص: - «أَتَشُدُّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِى يَأْذِنُهُ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكَهُ صَدَقَةٌ؟» قالوا: اللهم نعم. ثم أقبل على العباس وعلى فقال: أنشدكما بالله: هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قد قال ذلك؟ قالوا: اللهم نعم».

فظهر بهذا أن القول بانفراد أبى بكر برواية الخبر لا يلتفت إليه.

وثبت - أيضًا - بإجماع أهل السير والتواريخ وعلماء الحديث: أن عليًا والحسن والحسين وعلى بن الحسين والحسن بن الحسن - رضى الله عنهم - وهم المعصومون عند أهل الشيعة والمحفوظون عند أهل السنة - عملوا بموجبه: وذلك أن

تركة النبي - عليه الصلاة والسلام - لما وقعت في أيديهم لم يعطوا منها العباس ولا بنيه ولا الأزواج المطهرات: شيئاً؛ فلو كان الميراث جارياً في تلك التركة لشاركوهم فيها قطعاً؛ فثبت التواتر من مجموع ما ذكرنا، وتخصيص القرآن بالخبر المتواتر جائز اتفاقاً.

ولئن سلمنا أن الخبر غير متواتر وأنه آحاد، فنقول: إن تخصيص الكتاب به جائز على الصحيح، وعلى جوازه الأئمة الأربعة، رضوان الله عليهم. ويدل على جوازه أن الصحابة خصصوا به من غير نكير؛ فكان إجماعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَّا وَرَآءَ ذَلِكَ﴾، ويدخل فيه نكاح المرأة على عمتها وخالتها؛ فخصصوه بقوله ﷺ: «لَا تُنَكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا خَالَتِهَا».

وأما الاحتجاج بقول عمر لابنة قيس: فيجاب عنه بأن رد خبرها كان للتردد في صدقها وكذبها؛ يدل ذلك على هذا قوله: لا ندرى أصدقت أم كذبت؟! فعلى الرد بهذا التردد لا بكونه خبر آحاد.

وأما الاحتجاج بأن التخصيص يلزم منه ترك القطعي بالظني - فمردود بأن التخصيص واقع في دلالة الآية؛ فإنه دفع للدلالة في بعض المراد؛ فلم يلزم ترك القطعي بالظني؛ لأن الكتاب دلالة ظنية، وحينئذ فهو ترك للظني بالظني.

أما استدلالهم بالآيتين السالفتين ففي غاية الوهن؛ لأن الوراثة فيهما هي وراثة العلم والنبوة والكمالات النفسية، لا وراثة العرض والأموال؛ وذلك لأن داود - عليه السلام - كان له تسعة عشر ابناً، وكلهم كانوا ورثة بالمعنى الذي يزعمه الخصم هنا، فلا معنى لتخصيص بعضهم بالذكر في وراثة المال؛ لاشتراكهم فيها بلا خصوصية لسليمان - عليه السلام - بها، بخلاف وراثة العلم والنبوة.

ومما يدل على أن الوراثة في الآية الثانية هي كذلك - أيضاً - أنه لو كان المراد بالوراثة فيها: وراثة المال، لكان الكلام أشبه شيء بالسفسطة؛ لأن المراد بآل يعقوب: إن كان نفسه الشريفة؛ يلزم أن مال يعقوب لم يقسم إلى عهد زكريا، وبينهما نحو من ألفي سنة.

وإن كان المراد: جميع أولاده؛ يلزم أن يكون يحيى وارثاً لجميع بني إسرائيل أحياء وأمواتاً، وهو أفحش من الأول.

وإن كان المراد بعض الأولاد، أو أريد من يعقوب غير المتبادر منه - وهو ابن



إسحاق - عليهما السلام - فأى فائدة فى وصف هذا النبى عند طلبه من الله - تعالى - أن يرث أباه وبعض ذوى قرابته، والابن وارث الأب ومن يقرب منه فى جميع الشرائع، مع أن هذه الوراثة تفهم من لفظ الولى بلا تكلف، وليس المقام مقام تأكيد؟!.

وأيضاً: فليس فى الأنظار العالية، وهمم النفوس القدسية التى انقطعت من تعلقات هذا العالم الفانى، واتصلت بحظائر القدس الربانى - ميل للمتاع الدنيوى قدر جناح بعوضة، حتى يسأل زكريا - عليه السلام - ولدا ينتهى إليه ماله ويصل إلى يده متاعه، ويظهر لفوات ذلك الحزن والخوف؛ فإن هذا يقتضى صريحاً كمال المحبة وتعلق القلب بالدنيا وما فيها، وهو بعيد عن ساحته العلية وهمته القدسية؛ فما مراد ذلك النبى - عليه السلام - بالوراثة إلا وراثة الكمالات النفسانية والعلم والنبوة؛ فإنه - عليه السلام - خشى أشرار بنى إسرائيل أن يحرفوا الأحكام الإلهية والشرائع الربانية، ولا يحفظوا علمه، ولا يعملوا به؛ فيكون ذلك سبباً للفساد العظيم، والعذاب الأليم، والدمار العميم.

لهذا طلب الولد؛ ليجرى أحكام الله - تعالى - بعده، ويروج الشريعة، ويكون محط رحال النبوة، وذلك موجب لزيادة الأجر واتصال الثواب، والرغبة فى مثله من شأن المطهرين من الأرجاس والخالصين من الأدناس.

فإن قيل: الوراثة مجاز فى العلم حقيقة فى المال، وصرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز بلا ضرورة غير جائز، ولا ضرورة هنا.

أجيب بأن الضرورة - ههنا - حفظ كلام المعصوم من الكذب فى قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [مريم: ٦]، فإنه لم يكن مال من آل يعقوب كما تقدم.

على أنا لا نسلم أن الوراثة حقيقة فى المال فقط؛ بل بحسب الأصل تطلق حقيقة على المال وعلى العلم والمنصب، إلا أنه غلب استعمالها فى المال عرفاً.

ولئن سلمنا أنها بحسب الأصل مجاز فى العلم، لا حقيقة فيه، فنقول: إنه مجاز مشهور بحيث يساوى الحقيقة، خصوصاً فى استعمال القرآن المجيد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾ [فاطر: ٣٢]، و﴿أَوْرَثُوا الْكِتَابَ﴾ [الشورى: ١٤]، إلى غير ذلك.

وأما الاحتجاج بإفراز الحجرات للأزواج فمردود؛ بأنه كان لأجل كونها مملوكة

لهن؛ فصارت الهبة مع القبض متحققة، وهى موجبة للملك، وثبت مثل ذلك للسيدة فاطمة؛ فقد بنى لها النبي بيتا ﷺ وسلمه إليها كذلك.

وإجماع أهل السنة والشيعة أن الإمام الحسن - رضى الله عنه - لما حضرته الوفاة استأذن عائشة فى موضع لدفنه مع جده ﷺ، فلو لم تكن الحجرات ملك أم المؤمنين، لم يكن للاستئذان والسؤال معنى.

وأما طلب الزهراء - رضى الله عنها - فذك بحسب الوراثة: فلا يدل على كذب الخبر؛ بل على عدم سماعها إياه، وهو غير مخل بقدرها ورفعة شأنها ومزيد علمها. وأما انحراف مزاج رضاها حينما منعها أبو بكر - رضى الله عنه - فمن مقتضيات البشرية، وقد غضب موسى على أخيه هارون الأكبر منه، حتى أخذ بلحيته، ولم ينقص ذلك من قدريهما، هذا قبل علمها حقيقة الأمر.

على أن أبا بكر استرضاهما مستشفعاً إليهما بعلی، فأتاهما، وقال لهما: صدقت يا بنت رسول الله فيما ادعيت، ولكن رأيت رسول الله ﷺ يقسمها فيعطى الفقراء والمساكين وابن السبيل بعد أن يعطى منها قوتكم، فما أنتم صانعون بها؟ فقالت: أفعل فيها كما كان أبى ﷺ يفعل، فقال: لك الله - تعالى - أن أفعل فيها ما كان يفعل أبوك؛ فقالت: والله، لتفعلن؟ فقال: والله، لأفعلن ذلك. فقالت: اللهم اشهد. ورضيت بذلك، وأخذت العهد عليه؛ فكان أبو بكر - رضى الله عنه - يعطيهم منها قوتهم، ويقسم الباقي بين الفقراء والمساكين وابن السبيل.

فرع: من قام به مانع من موانع الإرث يعتبر وجوده كعدمه؛ فلا يؤثر فى غيره من الورثة، يتضح ذلك من الأمثلة التالية

المثال الأول: توفى رجل وخلف أمًا وعمًا وابنا رقيقًا، والتركة ثلاثة آلاف جنيه.

### الحل

الورثة	أم	عم	ابن رقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{3}$	الباقي تعصيا	محروم	٣
السهم	١	٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 3 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم العم} = 1000 \times 2 = 2000$$

التحليل: اعتبر الابن الرقيق هنا كالمعدوم، فلم يحجب العم وإنما أخذ الباقي بعد فرض الأم بالتعصيب، وكذلك أخذت الأم الثلث كاملاً، ولم ينقصها الابن الرقيق إلى السدس.

المثال الثاني: قام أخوان بقتل أخ لهما شقيق، وخلف هذا المقتول أباً وأماً وأخويه القاتلين، وكانت تركته ثلاثة آلاف جنيه.

### الحل

الورثة	أب	أم	أخوان شقيقان	أصل المسألة
الفروض	باقي التركة بعد فرض الأم	$\frac{1}{3}$	محرومان	٣
السهام	٢	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 3 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 1000 \times 2 = 2000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 1000 \times 1 = 1000$$

التحليل: حرم الأخوان الشقيقان هنا من الميراث لقيام مانع من موانع الميراث - وهو القتل - فاعتبر وجودهما كالعدم؛ ولذلك لم يحجبا الأم إلى السدس، وإنما أخذت الثلث كاملاً، وكان الأخوين غير موجودين، وأخذ الأب باقي التركة تعصياً بعد فرض الأم.

المثال الثالث: توفيت امرأة عن زوج وأخ شقيق وابن كافر، والتركة ألف جنيه.

### الحل

الورثة	زوج	أخ شقيق	ابن كافر	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	الباقي تعصياً	محروم	٢
السهام	١	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 2 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 500 \times 1 = 500$$

التحليل: أخذ الزوج النصف كاملاً، ولم يحجب إلى الربع، كما أخذ الأخ الشقيق الباقي بالتعصيب ولم يحجب لاعتبار وجود الابن كالعدم.

وهكذا يعامل من قام به مانع من موانع الإرث كالمعدوم تماماً لا يتأثر بوجوده أحد ممن وجد من الورثة.

المثال الرابع: ولزيادة الأمر بياناً ووضوحاً نعيد حل المسائل الثلاث السابقة مع انتفاء مانع الإرث عن قام بهم؛ ليتضح الفرق بين من لا يأخذ شيئاً لقيام مانع الإرث به ومن لا يأخذ؛ لأنه محجوب.

ففى مسألة من توفى وخلف أمًا وعمًا وابناً رقيقاً والتركة ثلاثة آلاف جنيه إذا كان هذا الابن حرًا، فإن الحل سيكون كالتالى.

الورثة	أم	عم	ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	محجوب	الباقي تعصياً	٦
السهم	١	-	٥	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 500 \times 5 = 2500$$

فيلاحظ هنا عدة فروق بين الحالين كالتالى.

أولاً: الأم تأخذ الثلث (١٠٠٠ جنيه) فى حالة رق الابن، وينقص هذا النصيب إلى السدس (٥٠٠ جنيه) فى حالة حرته.

ثانياً: العم يأخذ ثلثي المال (٢٠٠٠ جنيه) وهو الباقي بعد سهم الأم فى حالة رق الابن بالتعصيب. وأما فى حالة حرية الابن فإنه يحجب به؛ فلا يأخذ شيئاً.

ثالثاً: الابن لا يأخذ شيئاً فى حال رقه، ويأخذ خمسة أسداس التركة (٢٥٠٠ جنيه) فى حال حرته.

**المثال الخامس:** أما مسألة من خلف أبا وأما وأخوين شقيقين قاتلين والتركة ثلاثة آلاف جنيه، إذا انتفى مانع القتل عن هذين الأخوين فإن الحل سيكون كالتالى:

الورثة	أب	أم	أخوان شقيقان	أصل المسألة
الفروض	باقى التركة بعد فرض الأم تعصيا	$\frac{1}{6}$	محجوبان	٦
السهم	٥	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 500 \times 5 = 2500$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 500 \times 1 = 500$$

ويلاحظ افتراق الحالين فيما يلى:

**أولاً:** الأب يرث بالتعصيب فى الحالين ولكن يزيد نصيبه فى الحال الثانية عن الحال الأولى؛ لنقصان فرض الأم فى الحال الثانية.

**ثانياً:** تغير فرض الأم من الثلث فى حال كون الأخوين قاتلين للمتوفى إلى السدس فى حال اعتبارهما غير قاتلين.

**ثالثاً:** الأخوان لا يأخذان شيئاً فى الحالين، لكن سبب حرمانهم مختلف، وتأثيرهم فى المسألة أيضاً مختلف: ففى الحال الأولى لم يأخذاً شيئاً؛ لأنهما قاتلان فامتنع إرثهما، ولم يؤثر فى غيرهما؛ لأنهما أصبحا كالعدم.

أما الحال الثانية فلم يأخذاً شيئاً؛ لأنهما محجوبان بالأب وقد أثر وجودهما فى ميراث الأم، فانتقل ميراثها لوجودهم من الثلث إلى السدس.

**المثال السادس:** ونأتى إلى من خلفت زوجاً وأخاً شقيقاً وابناً كافراً والتركة ألف جنيه، لو كان هذا الابن مسلماً لصار حل المسألة كما يلى.

الورثة	زوج	أخ شقيق	ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	محجوب	الباقى تعصيا	٤
السهم	١	-	٣	

$$\text{قيمة السهم} = ١٠٠٠ \div ٤ = ٢٥٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٢٥٠ \times ١ = ٢٥٠$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = ٢٥٠ \times ٣ = ٧٥٠$$

ويلاحظ ما يلى:

أولاً: تغير نصيب الزوج من النصف فى الحال الأولى إلى الربع فى الحال الثانية.

ثانياً: الأخ الشقيق يأخذ نصف التركة (٥٠٠ جنيه) بالتعصيب فى الحال الأولى،

ويحجب بالابن فى الحال الثانية.

ثالثاً: الابن عندما انتفى عنه مانع الإرث، أخذ ثلاثة أرباع التركة (٧٥٠ جنيه)

بالتعصيب، وحجب الأخ الشقيق حجب حرمان، وحجب الزوج حجب نقصان من

النصف إلى الربع.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: واختلف قول الشافعى - رحمه الله - فيمن بت طلاق امرأته فى المرض

المخوف، واتصل به الموت، فقال فى أحد القولين: إنها ترثه؛ لأنه متهم فى قطع

إرثها، فورثت؛ كالقاتل، لما كان متهماً فى استعجال الميراث، لم يرث.

والثانى: أنها لا ترث - وهو الصحيح - لأنها بينونة قبل الموت، فقطعت

الإرث؛ كالطلاق فى الصحة.

فإذا قلنا: إنها ترث، فإلى أى وقت ترث؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: إن مات، وهى فى العدة - ورثت؛ لأن حكم الزوجية باقٍ، وإن مات،

وقد انقضت العدة - لم ترث؛ لأنه لم يبق حكم الزوجية.

والثانى: أنها ترث ما لم تتزوج؛ لأنها إذا تزوجت، علمنا أنها اختارت ذلك.

والثالث: أنها ترث أبداً؛ لأن توريثها للفرار؛ وذلك لا يزول بالتزويج؛ فلم يبطل

حقها.

وأما إذا طلقها فى المرض، ومات بسبب آخر - لم ترث؛ لأنه بطل حكم

المرض.

وإن سألتها الطلاق، لم ترث؛ لأنه غير متهم، وقال أبو على بن أبى هريرة: ترث؛

لأن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - ورث تماضر بنت الأصبغ من عبد الرحمن بن

عوف - رضى الله عنه - وكانت سألتها الطلاق؛ وهذا غير صحيح؛ فإن ابن الزبير

خالف عثمان في ذلك.

وإن علق طلاقها في الصحة على صفة تجوز أن توجد قبل المرض، فوجدت الصفة في حال المرض - لم ترث؛ لأنه غير متهم في عقد الصفة.

وإن علق طلاقها في المرض على فعل من جهتها؛ فإن كان فعلاً يمكنها تركه، ففعلت، لم ترث؛ لأنه غير متهم في ميراثها، وإن كان فعلاً لا يمكنها تركه. كالصلاة وغيرها، فهو على القولين.

وإن قذفها في الصحة، ثم لاعنها في المرض، لم ترث؛ لأنه مضطر إلى اللعان؛ لدرء الحد، فلا تلحقه التهمة.

وإن فسخ نكاحها في مرضه بأحد العيوب، ففيه وجهان: أحدهما: أنه كالطلاق في المرض.

والثاني: أنها لا ترث؛ لأنه يستند إلى معنى من جهتها؛ ولأنه محتاج إلى الفسخ؛ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب.

فصل: وإن طلقها في المرض، ثم صح، ثم مرض، ومات، أو طلقها في المرض، ثم ارتدت، ثم عادت إلى الإسلام، ثم مات - لم ترثه قولاً واحداً؛ لأنه أتت عليها حالة لو مات سقط إرثها، فلم يعد.

(الشرح) حديث تماضر بنت الأصبخ، رواه مالك في الموطأ<sup>(١)</sup>، عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف - قال: وكان أعلمهم بذلك - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ألبته وهو مريض فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها، ومن طريقه رواه الشافعي في مسنده<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في سننه<sup>(٣)</sup>.

وروى مالك<sup>(٤)</sup> أيضاً أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول: بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته أن يطلقها فقال: إذا حضت ثم طهرت فأذنيني، فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف فلما طهرت آذنته فطلقها ألبته - أو تطليقة

(١) (٥٧١/٢) كتاب الطلاق باب طلاق المريض حديث (٤٠).

(٢) (٢/٢٠٠، ٦٩٢ - شفاء العي).

(٣) (٣٦٢/٧) كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في توريث المبتوتة في مرض الموت.

(٤) (٥٧٢/٢) حديث (٤٢).

لم تكن بقى له عليها من الطلاق غيرها - وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها ومن طريقه رواه البيهقي في سننه<sup>(١)</sup>، وقد رواه سعيد بن منصور في سننه<sup>(٢)</sup>.

من طريقين عن عمر بن أبى سلمة عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف قال: لا تسألنى امرأة من نسائي الطلاق إلا طلقته، وكانت تماضر بنت الأصبع أم أبى سلمة فى خلقها بعض ما فيه فسألته الطلاق... فذكر نحو رواية مالك.

وقد روى الشافعى فى مسنده<sup>(٣)</sup>، عن ابن الزبير أنه سئل عن الرجل يطلق المرأة فيبته ثم يموت وهى فى عدتها فقال عبد الله بن الزبير: طلق عبد الرحمن بن عوف تماضر بنت الأصبع الكلبيه فبته ثم مات وهى فى عدتها فورثها عثمان - رضى الله عنه - قال ابن الزبير: أما أنا فلا أرى أن ترث المبتوتة.

ومن طريق الشافعى رواه البيهقى فى سننه<sup>(٤)</sup>، ثم نقل عن الشافعى أنه قال: حديث ابن الزبير متصل وهو يقول: ورثها عثمان - رضى الله عنه - فى العدة، وحديث ابن شهاب مقطوع: وقال فى الإملاء: ورث عثمان بن عفان - رضى الله عنه - امرأة عبد الرحمن بن عوف وقد طلقها ثلاثاً بعد انقضاء العدة. قال: وهو فيما يخیل إلى أثبت الحديثين. قال الشيخ - يعنى البيهقى - : والذى يؤكد رواية ابن شهاب عن طلحة وأبى سلمة ما أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان... ثم ساق رواية ابن شهاب بإسناد آخر، وفيه قصة من طريق يونس عن الزهرى عن معاوية بن عبد الله بن جعفر عن السائب بن يزيد يشهد على قضاء عثمان... إلخ. ثم قال البيهقى: وهذا إسناد متصل، وتابعه ابن أخى ابن شهاب الزهرى عن عمه ووافقه ابن التركمانى فى الجوهر النقى.

وَتَمَاضِرُ بِنْتُ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةُ<sup>(٥)</sup> هذه هى التى طلقها عبد الرحمن بن عوف فى مرضه، فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ - رضى الله عنهما - وهى: بضم التاء، وكسر الضاد

(١) (٣٦٣/٧).

(٢) حديث (١٩٥٨)، (١٩٥٩) (٦٦/٢).

(٣) (٢/رقم ١٩٩ - شفاء العي).

(٤) (٣٦٢/٧).

(٥) تنظر ترجمتها فى: طبقات ابن سعد (٣/١٢٧، ١٢٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/

(٣٣٤، ٣٣٣) (٧٢١)، والمغنى (٢/٨٠) (٦٢).



المعجمة، وآخرها راء مهملة. وأبوها الأَصْبَغُ: بفتح الهمزة، وسكون الصاد المهملة، وبعدها باء موحدة مفتوحة، ثم غين معجمة وأشار إليها في «الوسيط» قائلا: تَوَرَّثَ زَوْجَةُ الْمَرِيضِ - يعنى على القديم - ويدل عليه قصة عبد الرحمن بن عوف، وقصة عبد الرحمن بن عوف ما ذكرنا؛ أنه طَلَّقَ امرأته في مرض موته، فورثها عثمان بن عفان - رضى الله عنه - منه.

وهذا لَا يَصِحُّ الاستدلال به؛ فإن ابن الزبير - رضى الله عنه - خالف عثمان في ذلك، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة. وهذا هو جواب القول الصحيح الجديد عن فعل عثمان.

قال محمد بن سعد: تَمَاضَرُ بِنْتُ الْأَصْبَغِ بْنِ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ حَصَنِ بْنِ كَلْبٍ، وأمها: جويرية بنت وبرة بن رومان، من بنى كنانة. ثم روى بإسناده: عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن، أن النبي ﷺ بعث عبد الرحمن بن عوف إلى «كلب»، وقال: «إِنْ اسْتَجَابُوا لَكَ فَتَزَوَّجْ ابْنَتَهُ مَلِكِهِمْ - أو ابْنَتَهُ سَيِّدِهِمْ».

وهى أم أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال محمد بن عمر الواقدي -: وهى أول كلبية نكحها قرشى، ولم تلد لعبد الرحمن بن عوف غير أبى سلمة، وكان عبد الرحمن طلقها ثلاثاً، طلقة واحدة فى مرضه، وهى آخر طلاقها - يعنى: تمام الثلاث - وفى رواية: أنه طلقها ثلاثاً، فَوَرَّثَهَا عثمانُ بعدَ انقضاءِ العدة، وكان عبدُ الرحمن مَتَّعَهَا جَارِيَةً سَوْدَاءَ لَمَّا طَلَّقَهَا.

قال الواقدي: ثم تزوج الزبير بن العوام تماضر بنت الأصْبَغِ بعد عبد الرحمن بن عوف، فلم تلبث عنده إلا يسيراً حتى طلقها. هذا ما ذكره ابن سعد.

وهكذا جاء فى رواية مالك: أن عثمان وَرَّثَهَا بعد انقضاء العدة. وجاء فى رواية الشافعى - رضى الله عنه - عن غير مالك: أن عبد الرحمن مات، وهى فى العدة، فورثها عثمان. وذكر الروايين ابن الأثير فى «شرح مسند الشافعى».

وأما قول المصنف: «بت طلاق امرأته»<sup>(١)</sup> فالتب: القطع، بته ييته: إذا قطعه. وقوله: «لدرء الحد» الدرء: الدفع، درأه درءاً، أى: دفعه دفعاً.

الأحكام: سبق أن ذكرنا أن من أسباب الميراث: النكاح، والمراد به:

(١) ينظر: النظم (٢/ ١١٨، ١١٩).

عقد الزوجية الصحيح، أما وطء الشبهة ووطء الزنا والنكاح الفاسد: فلا إرث بها مطلقاً عند الجميع، ما عدا السادة المالكية؛ فإنهم يوجبون به الإرث إلا في صورتين: «نكاح الخيار»، و«نكاح المريض»؛ لانحلال الأول، ولنهي الشارع عن إدخال وارث في الثاني.

ولا يشترط في الإرث بعقد النكاح الصحيح: وطء ولا خلوة، ويورث به من الجانبين، ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الأربعة، سواء كان الطلاق في المرض أم في الصحة؛ لأن المطلقة رجعيّاً في حكم الزوجة؛ إلا في جواز الوطء.

وأما المبتوتة: فإن ماتت قبل الزوج، لم يرثها الزوج وهو إجماع أيضاً لا خلاف فيه، أما إن مات الزوج قبلها فهل ترثه؟ فيه قولان:

قال في القديم: ترثه، وبه قال عمر وعثمان وعلي، ومن الفقهاء: ربعة ومالك والأوزاعي والليث وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وابن أبي ليلي وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد.

وجه هذا: ما روى أن عمر قال: «المبتوتة في حال المرض ترث من زوجها»، وروى أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت أصبغ الكلبية في مرض موته؛ فوزّثها منه عثمان بن عفان، وروى أن عثمان لما حوضر طلق امرأته؛ فوزّثها منه علي بن أبي طالب، وقال: قد كان أشرف على الموت، ولأنه متهم في قطع ميراثها؛ فغلظ عليه وورثت منه؛ كالقاتل: لما كان متهماً في القتل - لاستعجال الميراث - غلظ عليه فلم يرث.

وقال في الجديد: لا ترثه، وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن الزبير وأبو ثور، وهو الصحيح؛ لأنها فرقة تقطع ميراثه منها؛ فقطعت ميراثها منه، كما لو أبانها في حال الصحة، وعكسه الرجعية.

ولأنها فرقة لو وقعت في الصحة لقطعت ميراثها منه، فإذا وقعت في المرض قطعت ميراثها منه كاللعان.

ولأنها ليست بزوجة له؛ بدليل أنها لا يلحقها طلاقه ولا إبلاؤه ولا ظهاره ولا عدة وفاته؛ فلم ترثه كالأجنبية.

وأما ما روى عن عمر وعثمان وعلي: فإن ابن الزبير وعبد الرحمن بن عوف

خالفاهم في ذلك؛ فإن ابن الزبير قال: أما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة، وعبد الرحمن ابن عوف إنما طلق امرأته في مرض موته؛ ليقطع ميراثها عنه، فإذا قلنا بقوله الجديد فلا تفريع عليه، وإذا قلنا بقوله القديم فالى متى ترثه؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: ترثه ما دامت في عدتها منه، فإذا انقضت عدتها منه لم ترثه، وبه قال أبو حنيفة وسفيان والليث والأوزاعي وإحدى الروایتين عن أحمد؛ لأن الميراث للزوجة إنما يكون لزوجة أو لمن هي في حكم الزوجات، فما دامت في عدتها منه فهي في حكم الزوجات، وإذا انقضت عدتها فليست بزوجة ولا في حكم الزوجات.

والثاني: أنها ترثه ما لم تتزوج بغيره، فإذا تزوجت بغيره لم ترثه، وبه قال ابن أبي ليلى، وهي الرواية الصحيحة عن أحمد؛ لأن حقها قد ثبت في ماله، فإذا لم يسقط بينونتها لم يسقط بانقضاء عدتها؛ وإنما يسقط برضاها، فإذا تزوجت فقد رضيت بفراقه وقطع حقها عنه.

والثالث: أنها ترثه أبدًا، سواء تزوجت أو لم تتزوج، وبه قال مالك؛ لأنها قد ثبت لها حق في ماله؛ فلا يسقط بانقضاء عدتها ولا بتزويجها؛ كمهرها. فرع: إذا أقر في مرض موته أنه قد كان طلق امرأته في صحته ثلاثًا - بانت منه، قال الشيخ أبو حامد: ولا ترثه قولًا واحدًا؛ لأن ما أقر به في مرض موته، وأضافه إلى حال الصحة - كالذي فعله في الصحة: كما لو أقر في مرض موته أنه كان وهب ماله في صحته وأقبضه؛ فإن ذلك لا يعتبر من الثلث.

وحكى القاضي أبو الطيب عن بعض أصحابنا في ذلك قولين، كما لو طلقها ثلاثًا في مرض موته؛ لأنه متهم في إسقاط حقها؛ فلم يسقط بدليل أنه لا تسقط بهذا الإقرار نفقتها ولا سكنها في حال النكاح، وإن أضاف ذلك إلى وقت ماض.

فرع: إذا كان الرجل مريضًا، فسألته امرأته أن يطلقها ثلاثًا، فطلقها ثلاثًا، ومات في مرضه ذلك، أو قال لها في مرض موته: أنت طالق ثلاثًا إن شئت - فقالت: شئت - طلقت، وهل ترثه؟ اختلف أصحابنا فيه:

فقال أبو على بن أبي هريرة: هي على القولين؛ لأن الأصل في هذا قصة عثمان في توريثه تماضر من زوجها عبد الرحمن بن عوف في مرض موته، وقد كانت سألته الطلاق.

وقال الشيخ أبو حامد: لا ترثه قولاً واحداً. وهو المذهب؛ لأنها إذا سألته الطلاق فلا تهمة عليه في طلاقها، وأما قصة تماضر فلا حجة فيها؛ لأن عبد الرحمن قال لنسائه: من اختارت منكن أن أطلقها طلقته؛ فقالت تماضر: طلقني، فقال لها: إذا حضت فأعلميني، فأعلمته، ثم قال لها: إذا طهرت فأعلميني، فأعلمته؛ فطلقها. وليس طلاقه لها في هذا الوقت جواباً لكلامها؛ لأن قولها: «طلقني» يقتضي الجواب في الحال، فإذا تأخر، ثم طلقها، كان ذلك ابتداء الطلاق.

فرع: وإن سألته في مرض موته أن يطلقها واحدة، فطلقها ثلاثاً، ثم مات: فهل ترثه؟ فيه قولان؛ لأنها سألته تطليقة، فإذا طلقها ثلاثاً صار متهماً بذلك؛ لأنه قصد قطع ميراثها؛ فصار كما لو طلقها ثلاثاً ابتداء من غير سؤالها.

فرع: إذا علق المريض طلاق امرأته ثلاثاً بصفة، ثم وجدت تلك الصفة في مرضه، ومات، فهل ترثه؟ نظرت:

فإن كانت صفة لها بد منها، مثل أن قال لها: إن دخلت الدار، أو خرجت منها، أو كلمت فلاناً، أو صليت النافلة، أو صمت النافلة، فأنت طالق ثلاثاً، ففعلت ذلك في مرض موته - لم ترثه قولاً واحداً؛ لأنها إذا فعلت ذلك مع علمها بالطلاق فقد اختارت وقوع الطلاق عليها بما لها منه بد؛ فصارت كما لو سألته الطلاق.

وإن كانت صفة لا بد لها منها بأن قال: إن تنفست، أو صليت الفرض، أو صمت الفرض، أو كلمت أباك أو أمك؛ فأنت طالق ثلاثاً، ففعلت ذلك في مرض موته منه، ومات - فهل ترثه؟ على القولين؛ لأنها لا بد لها من فعل هذه الأشياء؛ فصار كما لو طلقها ثلاثاً طلاقاً منجزاً.

فرع: أما إذا قال: أنت طالق ثلاثاً قبل موتي بشهر:

فإن عاش هذا الزوج بعد هذا القول أقل من شهر، ثم مات لم يحكم بوقوع الطلاق؛ لأننا لو حكمنا بوقوعه لأوقعناه قبل إيقاعه؛ وهذا لا يجوز.

وإن عاش بعد ذلك شهراً ومات مع الشهر لم يقع الطلاق؛ لأن الطلاق إنما يقع عقيب الإيقاع لا معه، وإن عاش شهراً واحداً، ثم مات، طلق قبل موته بشهر.

قال الشيخ أبو حامد: وهل ترثه؟ فيه قولان؛ لأنه متهم في ذلك أنه قصد بذلك منعها من الميراث.

فرع: إذا طلقها ثلاثاً في مرضه، ثم صح من مرضه، ثم مرض، ثم مات - فإنها

لا ترثه قولاً واحداً؛ لأنه قد تخلل بين المرض والموت حالة لو طلقها ثلاثاً فيها لم ترث شيئاً؛ فكذاك إذا طلقها قبل تلك الحالة؛ فوجب ألا ترث، وهكذا إذا طلقها في مرض موته ثلاثاً، ثم ارتد الزوج أو الزوجة، ثم رجعا، ثم مات الزوج - لم ترث قولاً واحداً؛ لأنه تخلل بينهما حالة لا ترث فيها.

فرع: إذا قذف امرأته في صحته، ثم لاعنها في مرض موته - لم ترثه قولاً واحداً؛ لأنه مضطر إلى اللعان لدرء الحد؛ فلا تلحقه التهمة.

وإن قذفها في مرض موته، ولاعنها - قال ابن الصباغ: فإنها لا ترثه قولاً واحداً؛ لأن به حاجة إلى اللعان لإسقاط الحد عن نفسه، قال ابن اللبان: وهو ظاهر تعليل الشافعي.

وقال ابن اللبان - أيضاً - : ويحتمل أن يقال: إذا قذفها في حال مرضه فقد تلحقه التهمة أنه قصد تعييرها؛ لتطالب بما يدفع العار عنها، فتلاعن، فتقع الفرقة؛ فلا ترث. وقال: يحتمل أن يقال: إن كان قد نفى الحمل فإنها لا ترثه؛ لأنه مضطر إلى قذفها، وإن لم ينف الولد ورثته، يعنى: في أحد القولين؛ لأنه لم يضطر إلى قذفها. وإن فسخ نكاحها في مرض موته بأحد العيوب ففيه وجهان:

أحدهما: أنه كالطلاق في المرض؛ فيكون في ميراثها منه قولان.

والثاني: لا ترثه قولاً واحداً؛ لأنه يستند إلى معنى من جهتها، ولأن به حاجة إلى الفسخ؛ لما عليه من الضرر في المقام معها على العيب.

فرع: إذا كان تحت أربع نسوة، وطلقهن في مرض موته طلاقاً بائناً، ثم تزوج بعدهن أربعاً سواهن، ثم مات من مرضه ذلك - فإن قلنا بقوله الجديد: إن المبتوتة في مرض الموت لا ترث؛ كان ميراثه للأربع الزوجات دون المطلقات.

وإن قلنا بقوله القديم: إن المبتوتة في مرض الموت ترث؛ فمن ترث؟ فيه ثلاثة أوجه، حكاها الشيخ أبو حامد:

أحدها: أنه للزوجات الجديدات دون المطلقات؛ لأنه لا يجوز أن يرث الرجل أكثر من أربع زوجات، ولا بد من تقديم بعضهن على بعض، فكان تقديم الزوجات أولى؛ لأن ميراثهن ثابت بنص القرآن، وميراث المطلقات ثابت بالاجتهاد.

والثاني: أنه للزوجات المطلقات دون الزوجات الجديدات؛ لأنه لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع، فكان تقديم المطلقات أولى؛ لأن حقهن أسبق.

والثالث : أنه يكون بين الزوجات والمطلقات بالسوية ؛ لأن إرث الزوجات ثابت بنص القرآن، وإرث المطلقات ثابت بالاجتهاد؛ فشرك بينهن، وقول من قال: لا يجوز أن يرثه أكثر من أربع زوجات - ليس بصحيح؛ لأن الشرع إنما منع من نكاح ما زاد على أربع، وأما توريث ما زاد على أربع، فلم يمنع الشرع منه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل : وإن مات متوارثان بالغرق، أو الهدم، فإن عرف موت أحدهما قبل الآخر، ونسى، وقف الميراث إلى أن يتذكر؛ لأنه يرجى أن يتذكر.

وإن علم أنهما ماتا معاً، أو لم يعلم موت أحدهما قبل الآخر، أو علم موت أحدهما قبل موت الآخر، ولم يعرف بعينه - جعل ميراث كل واحد منهما لمن بقي من ورثته، ولم يورث أحدهما من الآخر؛ لأنه لا تعلم حياته عند موت صاحبه؛ فلم يرثه؛ كالجنين إذا خرج ميتاً.

فصل : وإن أسر رجل، أو فقد، ولم يعلم موته، لم يقسم ماله؛ حتى يمضي زمان لا يجوز أن يعيش فيه مثله، وإن مات له من يرثه، دفع إلى كل وارث أقل ما يصيبه، ووقف الباقي إلى أن يتبين أمره.

(الشرح) الأحكام اعلم أن شروط الإرث ثلاثة :

أحدها : تحقق موت المورث؛ كما إذا شوهد ميتاً، أو ثبوت موته عند القاضي بشهادة عدلين؛ فإنه بمنزلة اليقين المحقق وإن كانت الشهادة لا تفيد إلا غلبة الظن .

أو إلحاقه بالموتى حكماً، وهذا في المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتهداً؛ بأن غاب مدة لا يعيش مثله فيها غالباً؛ فاجتهد القاضي، وغلب على ظنه موته فحكم به ؛ فينزّل وقت حكمه منزلة موته، فيرثه من كان موجوداً قبيل الحكم دون من مات قبله، ودون من وجد بعد الحكم أو معه.

أو إلحاقه بالموتى تقديرًا؛ وهذا في حق الجنين المنفصل ميتاً بجناية على أمه توجب الغرة؛ فتنتقل الغرة الواجبة إلى ورثة هذا الجنين؛ لأننا نقدر أنه حي عَرَضَ له الموت بالنسبة إلى إرث الغرة عنه؛ إذ لا يُورث عنه غيرها، ولا يقدر حيًا عَرَضَ له الموت بالجناية بالنسبة إلى الجاني؛ إذ لو قدر ذلك، لوجب فيه دية نفس كاملة.

ولم يوجب النبي ﷺ فيه إلا الغرة: عبدًا أو وليدة؛ كما في الأحاديث الصحيحة

المشهورة في مسلم وغيره .

ولأنه قد لا يكون نفخ فيه روح، أو مات بسبب آخر، ولم يهدره عليه السلام، لأن الجنائية سبب ظاهر في خروجه .

ثانيها - أى: ثانى شروط الإرث - : تحقق وجود الوارث حيًا عند موت مورثه، كما إذا شاهدناه حيًا عند موت مورثه، أو تقدير وجوده: كَحَمَلٍ انفصل حيًا لوقت يظهر وجوده في بطن أمه عند موت مورثه ولو كان وجوده في البطن نطفة؛ كما إذا أتت به لأكثر من ستة أشهر من موت مورثه ودون أربع سنين، وليست فراشًا لأحد - فإن الظاهر وجوده عند موت مورثه، والأصل عدم حدوثه بعده فيرث .

وإن كانت فراشًا، فالظاهر حدوثه؛ فلا يرث؛ لأن الافتراض سبب ظاهر في حدوثه .

فإن أتت به لدون ستة أشهر، فهو محقق الوجود؛ لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالإجماع . أو أتت به لأكثر من أربع سنين، فهو محقق الحدوث عندنا وعند الجمهور .

إذا ثبت هذا: فلو مات متوارثان بغرق، أو هدم، أو حريق، أو نحوها معًا، أو مُرْتَبًا، ولم يُعْلَمَ عَيْنُ السَّابِقِ منهما، أو لم يعلم أماتا معًا أم مُرْتَبًا - لم يرث أحدهما من الآخر شيئًا في الصور الثلاث؛ لعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث . وأجمعوا عليه في الصورة الأولى؛ فيرث كل واحد منهما باقى ورثته فقط خلافاً للحنابلة .

ومن أصحابنا: من أجرى الخلاف في الصورة الأولى أيضًا؛ وكأنه لم يبلغه الإجماع .

ويشترط في حياته: أن تكون مستقرة عند موت مورثه، أو بعد انفصاله إن كان حملًا؛ فلو ذُبِحَ إنسان، فمات أبوه وهو - أى: المذبوح يتحرك - لم يرث من أبيه شيئًا؛ لأن حياته غير مستقرة؛ لأن حياة المذبوح محققة الزوال؛ فهو في حكم الميت حتى يُقْتَصَّ له من قاتله في هذه الحالة .

وهكذا إذا أُخْرِجَتْ حشوة بطنه، وعاش بعد ذلك يومًا أو أكثر - فهو في حكم الميت حتى يُقْتَصَّ له من قاتله قبل موته، وتقسم تركته .

وكذا لو انفصل الجنين حيًا بعد موت مورثه، وَحَرَكَتْهُ حَرَكَةً مَذْبُوح - لم يرث

من تركه مُورثه شيئاً؛ لأن حياته زائلة غير مستقرة.  
 ويُعَلَّم استقرار حياته - عندنا وعند الحنابلة - بصياحه وبكائه وعطاسه،  
 وبارتضاعه؛ لأن كلا منها دلالة قوية على استقرار حياته.  
 وكذلك عندنا بالتقامه الشدى وإن لم يمتص، وبثأويه، وبفتح عينيه أو إحداهما؛  
 لأن ذلك كله يدل على استقرار حياته، ولا يكفى عندنا وعندهم مجرد الاختلاج،  
 ولا انقباض بعض أعضائه، ولا انتشاره؛ لأن هذه حركة مذبوح؛ فلا يرث.  
 وقال مالك وأصحابه: إذا استهلّ المولود صارحاً ورث، وإلا فلا يرث.  
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر: كل ذلك بمنزلة الاستهلال؛ فإذا وجد  
 منه شيء من ذلك بعد تمام انفصاله، أو بعد انفصال أكثره، ومات قبل تمام انفصاله -  
 ورث؛ فلا يشترطون استقرار حياته، ولا تمام انفصاله حياً.  
 والأصل فيه: قوله ﷺ: «إِذَا اسْتَهَلَّ الْمَوْلُودُ وَرِثَ». رواه أبو داود، ولم  
 يضعفه.

**ثالثها - أى:** ثالث شروط الإرث - العلم بالجهة المقتضية للإرث من: زَوْجِيَّة  
 أو ولاء أو قرابة، وتعيين جهة القرابة من: بُنُوَّة وَأَبُوَّة وَأُخُوَّة وَعُمُومَة، والعلم  
 بالدرجة التى اجتماعاً فيها فى القرابة أو الولاء تفصيلاً، وهذا الشرط يختص بالقضاة.  
 فإذا مات علوى، فكل علوى موجود عند موته ابن عمه، ولا يرثه منهم إلا من  
 علم أنه الأقرب إليه؛ فلا يقبل القاضى الشهادة مطلقة: بأن يشهد الشاهد أنه وارث؛  
 لاختلاف العلماء فى تقديم بعض الورثة على بعض - كما فى الجدات، وكما فى  
 الجد والإخوة - فربما ظن الشاهد من ليس بوارثٍ وارثاً.  
 ولا تكفى الشهادة بكونه ابن عم، أو ابن أخ أو ابن ابن مثلاً - بل لا بد من تعيين  
 الدرجة التى اجتماعاً فيها، وإلا لجاز وجود أقرب منه.

وعلى هذا فإذا فقد إنسان، وقف جميع ماله إلى ظهور حاله بمجيئه حياً، أو بثبوت  
 موته، أو حياته بالبينه، فيعمل بحسبها، أو إلى أن يحكم قاضٍ بموته اجتهداً؛ فينزل  
 وقت حكمه منزلة موته؛ فيرثه من كان موجوداً وقت الحكم دون غيره.  
 فمن مات من ورثته قبل الحكم - ولو بلحظة - لم يرث شيئاً، أو حدث بعد الحكم  
 بزوال مانع عنه بعثق أو إسلام - ولو بلحظة - لم يرث شيئاً أيضاً. هذا مذهب الشافعى،



ومحمد بن الحسن قولاً واحداً، وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة.  
وفى رواية عن أبي حنيفة: أنه يقدر بتسعين سنة. قال الصدر الشهيد من أئمة  
الحنفية: وبه يُقْتَى.

وفى رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: ينتظر به تمام مائة وعشرين سنة.  
وفى ظاهر الرواية عنه: أنه يقدر بموت الأقران فى بلده.

قال الزيلعى فى «شرح الكنز»: والمختار أنه مَقْضٍ إِلَى رأى الإمام.

وفرق الإمام أحمد بين من يُرْجى رجوعه ومن لا يرجى رجوعه فإن كان يرجى  
رجوعه؛ بأن كان الغالب على سفره السلامة؛ كما إذا سافر لتجارة، أو لتزهة، أو  
سياحة - فيوقف ماله بين ورثته، وينتظر به تمام التسعين سنة، مع اعتبار سَنَةِ يوم  
فَقْدِهِ، ثم يقسم ماله: ينزل يوم تمام التسعين منزلة موته؛ كأنه مات ذلك اليوم، فيرثه  
مَنْ كان من ورثته حيناً ذلك اليوم دون من مات قبله، أو حدث بعده.

وإن كان لا يرجى رجوعه؛ بأن كان الغالب على سفره الهلاك؛ كما إذا كان مع  
قوم فى سفينة انكسرت، أو قاتلوا عدواً، أو لحقهم عطش فى مفازة، فهلك  
بعضهم، وسلم باقيهم، ولم يعلم أَسْلِمَ المفقود أم هلك؟ فإذا مضى من سفره أربع  
سنين، قسم ماله بين ورثته حيثئذ.

وإذا مات شخص وبعض ورثته مفقود، عاملت كلاً من باقى ورثته بالأَضَرِّ فى  
حقه من تقدير موت المفقود، أو تقدير حياته: فمن لا يستحق شيئاً بأحد التقديرين  
لا يعطى شيئاً، ومن لا يختلف إرثه بالتقديرين دُفِعَ إليه حقه فى الحال.

ومن يختلف إرثه بالتقديرين يعطى أقل النصيبين؛ عملاً باليقين، ويوقف الباقي  
إلى ظهور الحال بمجيئه، أو بقيام بَيِّنَةٍ بحياته، أو بموته بعد موت مورثه، أو قبله،  
أو الحكم؛ بأن يحكم قاض بموته اجتهداً، فيعمل بحسبه، ويعطى نصيبه، أو يقسم  
نصيبه بين ورثته.

وعند أحمد وأصحابه: إذا مضى من غيبته أربع سنين، يُرَدُّ الموقوف كله إلى ورثة  
الميت الحاضرين؛ كما إذا ظهر المفقود ميتاً عند موت مورثه.

وطريق حسابه على مذهبنا: أن تعمل مسألة حياته، ومسألة موته، وتحصل أنت  
أقل عدد ينقسم على كل منهما، فهو المسألة الجامعة لموته وحياته، فاقسمها بين  
الورثة على كل من التقديرين: فمن لا يختلف نصيبه يُعْطَاهُ كاملاً، ومن يختلف

نصيبه يعطى الأقل؛ لأنه المتيقن.

ومن يرث بأحد التقديرين دون الآخر، لا يعطى شيئاً؛ للشك فى استحقاقه.

وإليك توضيح ذلك بالأمثلة

المثال الأول: توفيت امرأة وخلفت ابناً مفقوداً وخمسة إخوة.

### الحل

الإخوة يحجبون بالابن؛ فتوقف التركة كلها، فإن ظهر المفقود حياً أخذها، وإن حكم بموته أخذ الإخوة الخمسة التركة.

المثال الثانى: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأخوين لأم أحدهما مفقود، وكانت تركتها ١٨٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

أولاً: على افتراض أن المفقود حى

الورثة	زوج	أم	أخوان لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	٦
السهام	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 180000 \div 6 = 30000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 30000 \times 3 = 90000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 30000 \times 1 = 30000$$

$$\text{قيمة سهم الأخوين لأم} = 30000 \times 2 = 60000$$

ثانياً: على افتراض أن المفقود ميت، يبقى أخ واحد لأم كالتالى:

الورثة	زوج	أم	أخ لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	٦
السهام	٣	٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = 180000 \div 6 = 30000$$

قيمة سهم الزوج =  $3 \times 30000 = 90000$

قيمة سهم الأم =  $2 \times 30000 = 60000$

قيمة سهم الأخ لأم =  $1 \times 30000 = 30000$

ثالثا: المقارنة بين الحالتين

أولاً: الزوج: نصيبه (٩٠٠٠٠ جنيه) في الحالتين لم يتغير؛ فيأخذه كاملاً.

ثانياً: الأم: اختلف نصيبها: فعلى تقدير حياة المفقود أخذت (٣٠٠٠٠ جنيه)، وعلى تقدير موته أخذت (٦٠٠٠٠ جنيه)، فنعطيهما أقل النصيبين (٣٠٠٠٠ جنيه)؛ احتياطاً.

ثالثاً: الأخ لأم الموجود: نصيبه (٣٠٠٠٠ جنيه) في الحالتين لم يتغير؛ فيأخذه كاملاً.

رابعاً: الأخ لأم المفقود: يوقف له على تقدير حياته (٣٠٠٠٠ جنيه) فإن ظهر حياً أخذه، وإن حكم بموته، أعيدت الـ (٣٠٠٠٠ جنيه) إلى الأم؛ تكملة لثلثها.

ملاحظات على ميراث المفقود

اتضح لنا من المسألتين السابقتين أن المفقود تشكل مسائله في إطار حالين هما: الحال الأولى: ألا يوجد للمورث وارث غير المفقود، أو يوجد مع المفقود ورثة يحجبون به حجب حرمان؛ كما في المثال الأول.

الحال الثانية: أن يوجد مع المفقود ورثة لا يحجبون به حجب حرمان؛ كما في المثال الثاني.

فرع: أما ميراث من لم يعلم ترتيب موتهم يقيناً، فنسوق له المثال التالي: تصادمت سيارتان، فتتج عن تصادمهما موت عدة أشخاص، لم يعلم زمن موت أى منهم، وكان من بين هؤلاء الموتى أب وابنه وترك هذا الأب المتوفى بنتاً وأباً وزوجتين إحداهما أم ابنه الذى مات معه، وتركته ١٤٤٠٠٠٠ . وترك الابن ابناً وبنتاً وزوجة وتركته ٢٨٨٠٠٠ جنيه.

الحل

لا يرث الأب من ابنه شيئاً، ولا يرث الابن من أبيه شيئاً، وتركته كل منهما توزع على ورثته الأحياء كالتالى:

## أولاً: مسألة الأب:

الورثة	زوجتان	أب	بنت	ابن ابن + بنت ابن (هما ابنا الابن المتوفى)	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$	الباقى تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين	٢٤
السهم	٣	٤	١٢	٥	

سهام الزوجتين وابن الابن وبنت الابن لا تنقسم عليهم فتححتاج المسألة إلى تصحيح  
فنقوم بضرب أصلها فى (٦) وهى أقل عدد يمكن به تصحيح هذه السهام، فيكون:

$$\text{الأصل بعد التصحيح} = 6 \times 24 = 144$$

$$\text{سهام الزوجتين بعد التصحيح} = 3 \times 6 = 18$$

$$\text{سهام الأب بعد التصحيح} = 4 \times 6 = 24$$

$$\text{سهام البنت بعد التصحيح} = 12 \times 6 = 72$$

$$\text{سهام ابن ابن + بنت ابن بعد التصحيح} = 12 \times 5 = 60$$

$$\text{قيمة السهم} = 1440000 \div 144 = 10000$$

$$\text{قيمة سهم الزوجتين} = 18 \times 10000 = 180000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 24 \times 10000 = 240000$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 72 \times 10000 = 720000$$

$$\text{قيمة سهم ابن ابن + بنت ابن} = 60 \times 10000 = 600000$$

ثانياً: مسألة الابن:

الورثة	ابن + بنت	أم (هى إحدى زوجتى الأب)	جد (هو أبو الأب)	أخت (هى بنت الأب)	أصل المسألة
الفروض	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	محجوبة بالابن	٦
السهم	٤	١	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 288000 \div 6 = 48000$$

$$\text{قيمة سهم ابن + بنت} = 48000 \times 4 = 192000$$

$$\text{قيمة سهم الأم (إحدى زوجتي الأب)} = 48000 \times 1 = 48000$$

$$\text{قيمة سهم الجد (أبو الأب)} = 48000 \times 1 = 48000$$

\* \* \*

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب ميراث أهل الفرائض

وأهل الفرائض: هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله - عز وجل - وهي: النصف، والربع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس، وهم عشرة: الزوج، والزوجة، والأم، والجدة، والبنت، وبنت الابن، والأخت، وولد الأم، والأب مع الابن و ابن الابن، والجد مع الابن وابن الابن:

فأما الزوج، فله فرضان: النصف، وهو إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن، والربع، وهو إذا كان معه ولد أو ولد ابن؛ والدليل عليه قوله - عز وجل - : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّاتٍ يُوَصِّينَ بِهِآ أَوْ ذَيْنَ﴾ [النساء: ١٢].

فأما الزوجة، فلها أيضًا فرضان: الربع إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن، والثلث إذا كان معها ولد أو ولد ابن؛ والدليل عليه قوله - تعالى - : ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّلُثُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّاتٍ يُوَصِّونَ بِهِآ أَوْ ذَيْنَ﴾ [النساء: ١٢] فنص على فرضها مع وجود الولد وعدم الولد؛ وقسنا ولد الابن في ذلك على ولد الصلب؛ لإجماعهم على أنه كولد الصلب في الإرث والتعصيب؛ فكذا في حجب الزوجين.

وللزوجتين والثلث والأربع ما للواحدة من الربع والثلث؛ لعموم الآية.

(الشرح) الأحكام الفروض المذكورة في كتاب الله - تعالى - ستة: النصف، والربع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس.

ويقال: النصف والثلثان، ونصف كل منهما - وهو الربع والثلث - ونصف نصفه: وهو الثمن والسدس.

ويقال: الثمن والسدس، وضعف كل منهما - وهو الربع والثلث - وضعف ضعفه: وهو النصف والثلثان.

وأخصرها: الربع والثلث، ونصف كل؛ وهو الثمن والسدس، وضعفه - أي: ضعف كل - : وهو النصف والثلثان. وكل هذه العبارات تفنن في التعبير، ومعناها واحد.

فالنصف: فرض خمسة من الورثة: فرض الزوج عند عدم الفرع الوارث؛ وهو الولد وولد الابن ذكراً كان أو أنثى؛ للآية الآتية، إذا لم يقم به مانع.

فقولنا: «الفرع» يشمل: أولاد البنين وأولاد البنات، وإن سفلوا.  
وقولنا: «الوارث» خرج به أولاد البنات؛ فلا يرثون إجماعاً، ومن قام به مانع من الأولاد وأولاد البنين.

وفرض البنت، وبنت الابن، والأخت الشقيقة، والأخت للأب، إذا انفردت كل واحدة منهن عمن يعصبها، ومن يساويها من الإناث؛ لقوله - تعالى - : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. ولفظ الأولاد يشمل أولاد الميت وأولاد بنيه، وإن نزلوا.

وقوله - تعالى - : ﴿إِنْ أَمْرُهُ أَفْكَرَ لَكُمْ وَلَكُمْ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] أجمعوا على أنها نزلت في أولاد الأبوين، وأولاد الأب دون أولاد الأم.  
والربع: فرض اثنين من الورثة: فرض الزوج مع فرعها؛ أى: فرع الزوجة الوارث لها من ولد أو ولد ابن ذكراً كان أو أنثى؛ سواء كان منه، أو من غيره، إذا لم يبق به مانع كما سبق.

وفرض الزوجة عند عدم فرعه الوارث له؛ سواء كان منها، أو من غيرها.  
والثمن: فرض الزوجة مع فرعه الوارث له؛ سواء كان منها، أو من غيرها، ويشترك الزوجتان والثلاث والأربع في الربع أو الثمن إجماعاً.  
والأصل في ذلك كله: قوله - تعالى - : ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يَوْمَ يَمُوتُ بَهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يَوْمَ يَمُوتُ بَهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢] والولد يشمل الولد الأقرب، وولد الابن وإن نزل، ويشمل الذكر والأنثى. وأضافه الله تعالى في الآية إلى الميت من الزوجين؛ فشمل ما إذا كان من الآخر، أو من غيره.

والثلثان: فرض أربعة من أصناف الورثة: فرض العدد من البنات، أو من بنات الابن وإن نزل الابن؛ للآية الأولى، أو العدد من الأخوات لأبوين، أو من الأخوات لأب؛ إذا انفردن عمن يعصبهن إجماعاً؛ لقوله - تعالى - : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ فنص القرآن على أن لهما فوق البنتين أو بنتى الابن الثلثين، وعلى أن للأختين الثلثين، والمراد بالعدد هنا - : اثنان فأكثر.

وقاسوا البنتين على الأختين فى استحقاقهما الثلثين؛ فلا تنقصان عنه. وفى حديث البخارى ما يدل عليه أيضًا.

وقاسوا الأكثر من الأختين على الأكثر من البنتين؛ فلا يزدن على الثلثين.

**والثالث :** فرض ثلاثة من أصناف الورثة: فرض العدد من أولاد الأم، يستوى فيه الذكر والأنثى إجماعًا؛ للآية الآتية.

وفرض الأم عند عدم الفرع الوارث، وعدم عدد من الإخوة أخوين أو أكثر، أو عدد من الأخوات أختين أو أكثر، أو عدد منهما كأخ وأخت أو أكثر مطلقًا؛ أى: سواء كانوا لأبوين أو لأب أو لأم أو مختلفين، وارثين أو محجوبين بالشخص، أو مختلفين؛ لقوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَّكَ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَكَ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]؛ فجعل الله - تعالى - لها: الثلث إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن ولا إخوة.

وفرض الجد فى بعض أحواله مع الإخوة؛ عند الأئمة الثلاثة، وأبى يوسف ومحمد؛ خلافًا لأبى حنيفة.

وذلك إذا كان معه من الإخوة والأخوات أكثر من مثليه، ولم يكن معهم صاحب فرض. وعند أبى حنيفة: للجد فى هذه الحالة جميع المال ولا شيء للإخوة؛ لأنه يَحْجُبُهُم بِالْجَدِّ؛ كالأب.

ويفرض له - أى: للجد أيضًا - ثلث الباقي، بعد فرض غيره من الزوجين والأم والجددة البنات وبنات الابن؛ وذلك فى بعض أحواله مع الإخوة؛ وهو ما إذا كان ثلث الباقي بعد فرض غير الجد - أحظ للجد من المقاسمة ومن سدس جميع المال؛ فيفرض له ثلث الباقي، وسيأتى فى فصل الجد والإخوة واضحًا.

وهذا فرض سابع ثبت للجد باجتهاد الصحابة - رضى الله عنهم - ولم يرد فى الجدل والإخوة نص.

وفرض ثلث الباقي للأم أيضًا بعد فرض الزوجية إذا كان معها أب وأحد الزوجين فقط؛ وذلك صورتان:

إحداهما: زوج، وأم، وأب: للزوج النصف، وللأم ثلث الباقي بعد نصف الزوج، وللأب الفاضل.

والصورة الأخرى: زوجة، وأم، وأب: للزوجة الربع؛ وللأم ثلث الباقي بعدها،



وللأب الفاضل؛ ليأخذ مثليها. فلها في الصورة الأولى السدس، وفي الثانية الربع.  
وعبر العلماء عنهما بثلث الباقي؛ محافظة على لفظ الثلث؛ تأدباً مع قوله -  
تعالى-: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ آبَاؤُهُ فَلِأَقْرَبِهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] وحمل العلماء  
الآية على أن المعنى: وورثه أبواه فقط؛ وهاتان صورتان تلقبان بـ «الغراوين» -  
كما أشرنا من قبل - لشهرتهما ووضوحهما؛ كالكوكب الأغر، وبـ «العمريتين»؛ لأن  
عمر بن الخطاب أول من قضى فيهما بثلث الباقي، وتابعه جمهور الصحابة والأئمة.  
والسدس: فرض سبعة من الورثة: فرض الأب، والجد مع الفرع الوارث،  
وفرض الأم مع الفرع الوارث، أو مع عدد من إخوة، أو من أخوات، أو منهما؛  
لقوله - تعالى -: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ  
يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ آبَاؤُهُ فَلِأَقْرَبِهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِإِخْوَتِهِ الشُّدُّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ  
يُؤْتَى بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: ١١].

ودخل فى الأبوين الجد؛ لأنه أب، والولد يشمل: الولد، وولد الابن وإن نزل، وقوله - تعالى -: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١] أى: فقط؛ كما قدمناه. وجعل لها السدس مع الولد، أو مع الإخوة؛ كما بيناه.

وفرض الجدة الواحدة؛ وهى المدلية إلى الميت بمحض الإناث: كأم أم الأم، أو المدلية بمحض الذكور: كأم أبى الأب وإن علا، أو بمحض الإناث إلى محض الذكور؛ كأم أم أبى الأب؛ لما فى السنن الأربعة فى حديث طويل صححه الترمذى وابن حبان، وكذا الحاكم على شرط الشيخين، عن قبيصة بن ذؤيب؛ أن المغيرة ومحمد بن مسلمة أخبرا أبا بكر: أن النبى ﷺ أعطى الجدة السدس، ويشترك فى السدس الجدتان فأكثر؛ إذا تساوين فى الدرجة؛ لما روى الحاكم - على شرط الشيخين - «أن النبى ﷺ قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما»، وللإجماع على ذلك.

وقسنا الأكثر من الجدتين عليهما.

وفى مراسيل أبى داود: «أنه ﷺ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ». وفسرهن الراوى، فقال: هن أم أم الأم، وأم أم الأب، وأم أبى الأب. انتهى.

فإن اختلفت درجاتهن، ففيه تفصيل سيأتى.

ولا ترث من الجدات من أذلت بذكرين أنثيين : كأم أبي الأم ؛ لإدلائها بغير وارث .  
وفرض بنت الابن أو بنات الابن مع بنت الصلب : فللبنت النصف ، ولبنت الابن

أو بنات الابن السدس تكملة الثلثين؛ لما روى البخارى عن ابن مسعود - وقد سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت - فقال: لأَقْضِيَنَّ فيها بما قَضَى النَبِيُّ ﷺ: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقى فللأخت. وللحديث قصة، وتكرر فى البخارى بألفاظ كلها بهذا المعنى. وأجمعوا على العمل به.

وعلم من قوله - عليه الصلاة والسلام -: «تَكْمِلَةُ الثُّلُثَيْنِ» أن لبنات الابن - وإن كثرن - السدس مع البنت من غير زيادة عليه، وأن للبنتين الثلثين وأن الأخت مع البنت أو مع بنت الابن عصبه؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - جعل لها ما بقى. وفرض الأخت أو الأخوات للأب مع الشقيقة، فللشقيقة النصف، وللأخت أو الأخوات للأب السدس تكملة الثلثين - أيضًا - إجماعًا؛ قياسًا على بنت الابن مع البنت أو بنات الابن مع البنت.

وفرض الفرد من ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى أو خشى إجماعًا؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَّةً أَوْ أَمْرًا وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُشُ﴾ [النساء: ١٢] أجمعوا: على أنها نزلت فى أولاد الأم دون غيرهم. وقرأ جماعة من الصحابة: ﴿وله أخ أو أخت من أم﴾.

وأصحاب الفروض إجمالًا عشرة على ما ذكر المصنف، وهم: الزوج، والزوجة، والأم، والجدة، والبنت، وبنت الابن، والأخت، وولد الأم، والأب مع الابن وابن الابن والخذ مع الابن وابن الابن.

وعند التفصيل يبلغ عددهم ثلاثة عشر: أربعة من الذكور، وهم: الزوج، والأخ للأم مطلقًا، وكذا الأب، والجد مع وجود الفرع الوارث.

وتسع من الإناث، وهن: البنت، وبنت الابن وإن سفل أبوها، والأم، والجدة من قبلها، والجدة من قبيل الأب، والأخت لأبوين، والأخت لأب، والأخت لأم، والزوجة.

وباقى الورثة، وهم: الابن وابنه، والأخ الشقيق وابنه، والأخ للأب وابنه، والعم الشقيق وابنه، والعم للأب وابنه، وذو الولاء، وذات الولاء - يرثون بالتعصيب فقط إجماعًا إلا الأخ الشقيق فى المشتركة؛ فيرث فيها بالفرض.

ومن أصحاب الفروض من يرث بالتعصيب أيضًا، وهم ستة: الأب، والجد،

وذوات النصف والثلاثين.

والذين يرثون بالفرض وحده سبعة، وهم: الزوج، والزوجة، والأم، والأخ للأم، والأخت للأم، والجدتان، وسيأتى ذلك.

إذا ثبت هذا: فإن المصنف سيشرح فى تفصيل القول فى أصحاب الفروض، فبدأ بالزوج، وله حالتان:

الأولى: له الربع عند وجود الولد، أو ولد الابن وإن سفل، ولا فرق بين أن يكون الولد منه، أو من غيره ولو من زنى.

الثانية: له النصف عند فقد الولد أو ولد الابن.

تطبيقات على ميراث الزوج:

المسألة الأولى: توفيت امرأة وخلفت زوجًا وأخًا شقيقًا والتركة (١٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوج	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	الباقي تعصيا	٢
السهم	١	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 2 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 500 \times 1 = 500$$

المسألة الثانية: توفيت امرأة عن أب وبنت وزوج والتركة (١٢٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	أب	بنت	زوج	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$ بالفرض + الباقي بالتعصيب	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	١٢
السهم	٢ (بالفرض) + ١ (بالتعصيب)	٦	٣	

$$\text{قيمة السهم} = ١٢٠٠ \div ١٢ = ١٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = ١٠٠ \times ٣ = ٣٠٠$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = ١٠٠ \times ٦ = ٦٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ١٠٠ \times ٣ = ٣٠٠$$

**ملاحظات:** فى المسألة الأولى أخذ الزوج نصف التركة (٥٠٠ جنيه)؛ وذلك لعدم وجود فرع وارث ابن، أو ابن ابن وإن نزل، أو بنت أو بنت ابن وإن نزلت. وأما فى المسألة الثانية فقد حجب الزوج من النصف إلى الربع؛ وذلك لوجود الفرع الوارث وهو البنت فى هذه المسألة.

فرع: وأما الزوجة، فلها - أيضًا - حالتان:

**الأولى:** لها الثمن مع الولد أو ولد الابن، واحدة كانت أو أكثر، ولا فرق بين أن يكون الولد منها أو من غيرها.

**الثانية:** لها الربع إن عرى الزوج من الولد أو ولد الابن.

**تطبيقات على ميراث الزوجة:**

**المسألة الأولى:** توفى رجل وخلف زوجة وأخًا شقيقًا وعمًا وكانت تركته (١٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوجة	أخ شقيق	عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى تعصيبا	-	٤
السهام	١	٣	-	

$$\text{قيمة السهم} = ١٠٠٠ \div ٤ = ٢٥٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = ٢٥٠ \times ١ = ٢٥٠$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = ٢٥٠ \times ٣ = ٧٥٠$$

المسألة الثانية: توفي رجل وخلف زوجة وابنا وأخا شقيقاً وعمّاً وكانت تركته (١٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوجة	ابن	أخ شقيق	عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	الباقى تعصياً	-	-	٨
السهام	١	٧	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 8 = 125$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 125 \times 1 = 125$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 125 \times 7 = 875$$

المسألة الثالثة: توفي رجل وخلف زوجتين وأخا شقيقاً وعمّاً وكانت تركته (١٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوجتان	أخ شقيق	عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى تعصياً	-	٤
السهام	١	٣	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 4 = 250$$

$$\text{قيمة سهم الزوجتين} = 250 \times 1 = 250 \text{ (كل زوجة } 125)$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 250 \times 3 = 750$$

المسألة الرابعة: توفي رجل وخلف أربع زوجات وابناً وأخاً شقيقاً وعماً وكانت تركته (٤٠٠٠ جنيه). الحل

الورثة	٤ زوجات	ابن	أخ شقيق	عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	الباقي تعصياً	-	-	٨
السهم	١	٧	-	-	

قيمة السهم =  $٤٠٠٠ \div ٨ = ٥٠٠$

قيمة سهم الأربع زوجات =  $٥٠٠ \times ١ = ٥٠٠$  (كل زوجة ١٢٥)

قيمة سهم الابن =  $٥٠٠ \times ٧ = ٣٥٠٠$

ملاحظات: يلاحظ على المسائل الأربع في ميراث الزوجة ما يلي:

أولاً: الزوجة أخذت الربع في حالة عدم وجود فرع وارث كما في المسألتين الأولى، والثالثة. وأخذت الثمن في حالة وجود الفرع الوارث وهو الابن في المسألتين الثانية والرابعة.

ثانياً: لا يختلف فرض الزوجة بتعدد الزوجات، وإنما يقسم العدد من الزوجات الربع في حالة عدم وجود الفرع الوارث كما في المسألة الثالثة، ويقسم الثمن في حالة وجود الفرع الوارث كما في المسألة الرابعة.

ثالثاً: الأخ الشقيق أخذ الباقي بالتعصيب بعد فرض الزوجة وحجب العم في المسألتين الأولى والثالثة.

رابعاً: الابن أخذ الباقي بالتعصيب بعد فرض الزوجة وحجب كلا من الأخ الشقيق والعم في المسألتين الثانية والرابعة، كما أنه حجب الزوجة من الربع إلى الثمن في المسألة الثانية وحجب الأربع زوجات من الربع إلى الثمن في المسألة الرابعة.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

فصل: وأما الأم، فلها ثلاثة فروض:

أحدها: الثلث، وهو إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن، ولا اثنان فصاعداً من

الإخوة والأخوات؛ لقوله - عز وجل -: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١].

والفرض الثانى: السدس، وذلك فى حالين:

أحدهما: أن يكون للميت ولد أو ولد ابن؛ والدليل عليه قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يُوْثِرِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا رَكَ مِنْ كَنْ لَّهُ وَلَهُ﴾ [النساء: ١١] ففرض لها السدس مع الولد؛ وقسنا عليه ولد الابن.

والثانى: أن يكون له اثنان فصاعدًا من الإخوة والأخوات؛ والدليل عليه قوله - عز وجل - : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] ففرض لها السدس مع الإخوة، وأقلهم ثلاثة، وقسنا عليهم الأخوين؛ لأن كل فرض تغير بعدد كان الاثنان فيه كالثلاثة؛ كفرض البنات.

والفرض الثالث: ثلث ما يبقى بعد فرض الزوجين؛ وذلك فى مسألتين: فى زوج وأبوين، أو زوجة وأبوين: للأم ثلث ما يبقى بعد فرض الزوجين، والباقى للأب؛ والدليل عليه أن الأب والأم إذا - اجتمعا - كان للأب الثلثان، وللأم الثلث، فإذا زاحمهما ذو فرض، قسم الباقى بعد الفرض بينهما على الثلث والثلثين؛ كما لو اجتمعا مع بنت.

(الشرح) الأحكام للأم أحوال ثلاث :

إحداها: أن تستحق ثلث التركة عند فقد الولد وولد الابن، وعدم وجود جمع من الإخوة والأخوات - الجمع هنا: ما فوق الواحد - وعند عدم اشتراك أحد الزوجين والأب معها فى الميراث.

الثانية: أن تأخذ السدس مع الولد، ذكرا كان أو أنثى، أو ولد الابن وإن سفل، أو مع اثنين فصاعدًا من الإخوة والأخوات، سواء أكانوا أشقاء أم لا.

الثالثة: أن ترث ثلث الباقى وذلك فى مسألتين:

الأولى: إذا توفيت امرأة وتركت زوجًا، وأبًا، وأما؛ فللأم ثلث الباقى بعد نصيب الزوج.

الثانية: إذا ترك الميت زوجة، وأبًا، وأما - فللأم ثلث الباقى - أيضًا - بعد نصيب الزوجة.

وتسميان بالغراوين - كما أشرنا إليهما مرارًا من قبل - لشهرتهما كالكوكب الأغر، وقيل: لأن الأم غُرَّتَ فيهما بلفظ الثلث، مع أنه إما سدس فى الواقع أو ربع.

تطبيقات على ميراث الأم :

المسألة الأولى: توفيت امرأة وخلفت زوجًا وأمًا وجدًا، وكانت التركة (٣٠٠٠)

جنيه .

### الحل

الورثة	زوج	أم	جد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهام	٣	٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 500 \times 2 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 500 \times 1 = 500$$

أخذت الأم الثلث؛ لعدم وجود فرع وارث، وعدم وجود اثنين أو أكثر من الإخوة مطلقًا، ولم ينحصر الإرث بينها وبين الأب وأحد الزوجين .

المسألة الثانية: توفيت امرأة وتركت زوجًا وأمًا وأبًا . والتركة ٦٠٠ جنيه .

### الحل

الورثة	زوج	أم	أب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	ثلث الباقي بعد فرض الزوج	الباقى بالتعصيب	٦
السهام	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 600 \div 6 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 1 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 2 = 200$$

أخذت الأم ثلث الباقي بعد فرض الزوج؛ لانحصار الإرث بينها وبين الأب وأحد



الزوجين .

المسألة الثالثة: توفيت امرأة عن بنت ابن وأم وأب وجد، وكانت تركتها ٢٤٠٠ جنيه .

## الحل

الورثة	بنت ابن	أم	أب	جد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6} +$ الباقي تعصيا	محجوب بالأب	٦
السهم	٣	١	$٢ = ١ + ١$	-	

$$\text{قيمة السهم} = ٢٤٠٠ \div ٦ = ٤٠٠$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} = ٤٠٠ \times ٣ = ١٢٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = ٤٠٠ \times ١ = ٤٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = ٤٠٠ \times ٢ = ٨٠٠$$

أخذت الأم هنا السدس؛ لوجود الفرع الوارث، وهو بنت الابن هنا.

المسألة الرابعة: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأخاً شقيقاً وأخاً لأب، وتركها ٦٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوج	أم	أخ شقيق	أخ لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	الباقي تعصيا	محجوب بالأخ الشقيق	٦
السهم	٣	١	٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = ٦٠٠٠ \div ٦ = ١٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ١٠٠٠ \times ٣ = ٣٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = ١٠٠٠ \times ١ = ١٠٠٠$$

قيمة سهم الأخ الشقيق  $2 \times 1000 = 2000$

أخذت الأم هنا السدس؛ لوجود اثنين من الإخوة، وكذلك الأمر لو وجد أكثر من اثنين.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل : وأما الجدة، فإن كانت أم الأم أو أم الأب، فلها السدس؛ لما روى قبيصة ابن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر - رضى الله عنه - فسألته عن ميراثها، فقال أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - : ليس لك فى كتاب الله شيء، وما علمت لك فى سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجمى حتى أسأل الناس، فسأل عنها، فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله ﷺ، فأعطاها السدس، فقال أبو بكر - رضى الله عنه - : هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى - رضى الله عنه - فقال مثل ما قال، فأنفذه لها أبو بكر - رضى الله عنه - ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر - رضى الله عنه - فسألته ميراثها، فقال لها : ما لك فى كتاب الله - عز وجل - شيء، وما كان القضاء الذى قضى به إلا لغيرك، وما أنا بزائد فى الفرائض شيئاً، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه، فهو بينكما؛ فأيكما خلت به، فهو لها. وإن كانت أم أبى الأم، لم ترث؛ لأنها تدلى بغير وارث.

وإن كانت أم أبى الأب، ففيه قولان :

أحدهما : أنها ترث - وهو الصحيح - لأنها جدة تدلى بوارث، فورثت؛ كأم الأم، وأم الأب.

والثانى : أنها لا ترث؛ لأنها جدة تدلى بجدة، فلم ترث؛ كأم أبى الأم.

فإن اجتمعت جدتان متحاذيتان : كأم الأم، وأم الأب، فالسدس بينهما؛ لما ذكرناه.

فإن كانت إحداهما أقرب، نظرت :

فإن كانتا من جهة واحدة، ورثت القربى دون البعدى؛ لأن البعدى تدلى بالقربى؛ فلم ترث معها كالجد مع الأب وأم الأم مع الأم.

وإن كانت القربى من جهة الأب والبعدى من جهة الأم ففيه قولان :

أحدهما : أن القربى تحجب البعدى؛ لأنهما جدتان ترث كل واحدة منهما؛ إذا انفردت، فحجبت القربى منهما البعدى؛ كما لو كانت القربى من جهة الأم.

والثانى: لا تحجبها - وهو الصحيح - لأن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم؛ فلألا تحجبها الجدة التى تدلى به أولى، وتخالف القربى من جهة الأم، فإن الأم تحجب الجدة من قبل الأب فحجبها أمها، والأب لا يحجب الجدة من قبل الأم؛ فلم تحجبها أمه.

فإن اجتمعت جدتان: إحداهما: تدلى بولادتين؛ بأن كانت أم أم أب، وأم أم أم، والأخرى تدلى بولادة واحدة؛ كأم أبى أب، ففيه وجهان: أحدهما - وهو قول أبى العباس - : أن السدس يقسم بين الجدتين على ثلاثة، فتأخذ التى تدلى بولادة سهمًا، وتأخذ التى تدلى بولادتين سهمين.

والثانى - وهو الصحيح - : أنهما سواء؛ لأنه شخص واحد، فلا يأخذ فرضين. (الشرح) أما حديث قبيصة بن ذؤيب فرواه مالك فى الموطأ<sup>(١)</sup>، ومن طريقه أبو داود فى سننه<sup>(٢)</sup>، والترمذى فى سننه<sup>(٣)</sup>، والنسائى فى الكبرى<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه فى سننه<sup>(٥)</sup>، وابن حبان فى صحيحه<sup>(٦)</sup>، وابن الجارود فى المنتقى<sup>(٧)</sup>، والبيهقى فى سننه<sup>(٨)</sup>، والبغوى فى شرح السنة<sup>(٩)</sup>، عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب... الحديث، وإسناده ضعيف؛ فإن عثمان بن إسحاق ابن خرشة قال عنه الذهبى فى الميزان<sup>(١٠)</sup>: شيخ ابن شهاب الزهرى لا يعرف سمع قبيصة بن ذؤيب... وقد وثقوه.

ورواه الترمذى فى سننه<sup>(١١)</sup> والنسائى فى الكبرى من طريقين عن سفيان: حدثنا الزهرى قال مرة: قال قبيصة، وقال مرة: رجل عن قبيصة بن ذؤيب.

(١) (٥١٣/٢) كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة.

(٢) (١٣٦/٢) كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة (٢٨٩٤).

(٣) (٤٢٠/٤) كتاب الفرائض، باب ما جاء فى ميراث الجدة (٢١٠١).

(٤) تحفة الأشراف (٣٦١/١٨) فى الفرائض.

(٥) (٩٠٩/٢ - ٩١٠) فى الفرائض، باب ميراث الجدة (٢٧٢٤).

(٦) حديث (٦٠٣١)، (٣٩٠/١٣).

(٧) حديث (٩٥٩).

(٨) (٢٣٤/٨).

(٩) (٢٢٢١).

(١٠) (٤٢/٥).

(١١) حديث (٢١٠٠)، (٤١٩/٤).

ورواه سعيد بن منصور<sup>(١)</sup>، وعبد الرزاق في مصنفه<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه في سننه<sup>(٣)</sup>، والنسائي في الكبرى<sup>(٤)</sup>، والحاكم في مستدركه<sup>(٥)</sup>، من طرق عن الزهري عن قبيصة، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وهو وهم منهما - رحمهما الله - فإن الزهري لم يسمع من قبيصة، وقد قال الترمذي عقب رواية مالك المتقدمة: هذا حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث ابن عينة.

وقال النسائي: الصواب حديث مالك وحديث صالح خطأ؛ لأنه قال: إن قبيصة أخبره والزهري لم يسمعه من قبيصة.

قلت: أراد النسائي - رحمه الله - أن الزهري سمعه من عثمان بن إسحاق وعثمان بن إسحاق قد تقدم حاله، وعلى اعتبار صحة سماع الزهري من قبيصة فإن صورة الحديث صورة المرسل فإن قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة.

وللحديث طريق أخرى عند الدارمي في سننه عن أشعث عن الزهري قال: جاء إلى أبي بكر جدة أم أب أو أم أم... الحديث، وهو معضل.

ومحمد بن مسلمة الأنصاري<sup>(٦)</sup>: هو أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن محمد ابن مسلمة بن سلمة بن خالد بن مجدعة - بفتح الميم وسكون الجيم، وفتح الدال المهملة - ابن حارثة بن الحارث بن عمرو بن مالك بن أوس، الأنصاري الحارثي الأشهلي، وقيل في نسبه غير ذلك، شهد المشاهد كلها إلا تبوك، روى عنه عمر بن الخطاب، وغيره من الصحابة، وكان من فضلاء الصحابة، وكان من الذين أسلموا على يد مصعب بن عمير بالمدينة، ومات بها سنة ثلاث، وقيل: ست، وقيل: سبع وأربعين، وهو ابن سبع وسبعين سنة.

(١) حديث (٨٠).

(٢) حديث (١٩٠٨٣).

(٣) (٢٧٢٤) (٩٠٩/٢ - ٩١٠).

(٤) تحفة الأشراف (٣٦١/١٨).

(٥) (٣٣٨/٤).

(٦) ينظر: ترجمته في تهذيب التهذيب (٤٠١/٩)، وتهذيب الأسماء واللغات (٩٢/١)، والثقات (٣٦٢/٣)، والمغني (٣٥١/٢) (٤٧٢).

وقول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : «فأيكما خلت به»<sup>(١)</sup> أى: انفردت، مأخوذ من الموضع الخالى الذى ليس فيه أحد.

وقول المصنف: «جدتان متحاذيتان»، أى: متساويتان، وحذاء الشيء: إزاؤه، يقال: قعد بحدائه، وحاذاه، أى: صار بحدائه.

وقوله: «تدلى بالقربى»، أى: تتوصل وتمت، وهو من إدلاء الدلو إلى الماء، ومنه قول عمر - رضى الله عنه - حين استسقى بالعباس - رضى الله عنه - : «دلونا به إليك مستشفعين»<sup>(٢)</sup>. وأدلى بحجته أى: احتج بها، وهو يدلى برحمه، أى: يمت بها.

وقوله: «الأم تحجب الجدة»<sup>(٣)</sup> و«الحجب» و«هم يحجبون»، كله بمعنى: يمنعون، وحجبه، أى: منعه من الدخول. وأصل الحجاب: الستر الذى يمنع من النظر.

وأما أحكام الفصل: فهى فى بيان ميراث الجدة، وبيانه: أن الجدة أم الأم وأم الأب وارثة؛ لما روى عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبى ﷺ أعطى الجدة السدس إذا لم تكن دونها أم.

وروى بلال بن الحارث أن النبى ﷺ أعطى الجدة - أم الأم - السدس. وأجمعت الأمة على توريث الجدة.

إذا ثبت هذا: فإن فرضها السدس، سواء كانت أم الأم أو أم الأب، وبه قال كافة الصحابة والفقهاء أجمع، وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال: أم الأم ترث الثلث؛ لأنها تدلى بالأم؛ فورثت ميراثها؛ كالجد يرث ميراث الأب. ودليلنا ما ذكرناه من الخبرين.

(١) ينظر: النظم (١١٩/٢).

(٢) أخرجه بمثله البخارى (١٨٢/٣) كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قطعوا (١٠١٠)، وابن خزيمة فى صحيحه (١٤٢١). وينظر: غريب ابن قتيبة (١٨٢/٢)، وغريب الخطابى (٢٤٣/٢)، ومنال الطالب (٤٣٦)، وقال الخطابى تعقيبا على قول ابن قتيبة، وهو المذكور فى النص: إنه محرف عن وجهه وموضوع فى غير موضعه؛ إنما يقال: أدليت - بالآلف - بمعنى: تمت وتوسلت... ومعنى (دلونا) فى قول عمر: أقبلنا به وسرنا، قال الفراء: الدلو: السير الرويد.

(٣) ينظر: النظم (١٢٠/٢).

قال الشيخ أبو حامد: والجدّة التي أتت أبا بكر هي أم الأم، والجدّة التي أتت عمر هي أم الأب.

وإنما قال أبو بكر - رضى الله عنه - للجدّة لما جاءته: «ما لك فى كتاب الله شيء؟» لأن الكتاب محصور، وليس فيه ذكر الجدّة؛ ولهذا قلنا: إن اسم الأم لا يطلق على الجدّة؛ لأنه قال: «ما لك فى الكتاب شيء؟»، وفى الكتاب ذكر الأم، ثم قال: «وما علمت لك فى السنة شيئاً». فلم يقطع به؛ لأن السنة لا تنحصر، ولكن زاد على مبلغ علمه.

ومعنى قول عمر: «لست بزائد فى الفرائض»، أى: لا أزيد فى الفريضة لأجلك، وإنما هو ذلك السدس - الذى قضى به.

وأما الاحتجاج بقول ابن عباس: «لما كانت تدلى بالأم أخذت ميراثها»، فيبطل بالأخ من الأم؛ فإنه يدلى بها، ولا يأخذ ميراثها.

إذا ثبت هذا: فإن أولى منازل الجدات يجتمع فيه جدتان وهما أم الأم وأم الأب، فإن عدمت إحداهما ووجدت الأخرى، كان السدس للموجودة منهما، وإن اجتمعتا كان السدس بينهما.

قال الشيخ أبو حامد: لما روى الحكم عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ أعطى الجدتين السدس، وروى القاسم بن محمد قال: أتت الجدتان - أم الأم وأم الأب - أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - فأعطى أم الأم السدس، ولم يعط أم الأب شيئاً؛ فقال له رجل من الأنصار: ورثتها عمن لو ماتت لم يرثها، ولم تورثها عمن لو ماتت لورثها؟! فأشرك أبو بكر بينهما فى السدس.

قال الشيخ أبو حامد: وأصحابنا يحكون أن هذه القضية كانت لعمر، وإنما هي قضية أبى بكر، ومعنى قول الأنصارى: «ورثتها عمن لو ماتت لم يرثها»، أى: أن أم الأم وراثتها عن ابن بنتها؛ فهذه الجدّة لو ماتت لم يرثها ابن بنتها. ولم ترث أم الأب عمن لو ماتت لورثها؛ لأنه ابن ابنها.

فإذا ارتفعت الجدات إلى المنزلّة الثانية، اجتمعت أربع جدات: اثنتان من جهة الأم: وهما أم أم الأم، وأم أبى الأم، واثنتان من جهة الأب: وهما أم أم الأب وأم أبى الأب:

فأما أم أم الأم، وأم أم الأب فهما وارثتان بلا خلاف.

وأما أم أبي الأم فإنها غير وارثة، وهو قول الفقهاء كافة، إلا ما روى عن ابن سيرين أنه ورثها، وهذا خطأ؛ لأنها تدلى بمن ليس بوارث؛ فلم تكن وارثة؛ كابنة الخال.

وأما الجدة أم أبي الأب فهل ترث؟ فيه قولان:

أحدهما: لا ترث، وهى إحدى الروايتين عن زيد بن ثابت، وبه قال أهل الحجاز: الزهري وربيعة ومالك؛ لأنها جدة تدلى بجدة، فلم ترث؛ كأم أبي الأم؛ فعلى هذا لا ترث قط إلا جدتان.

والثانى: أنها ترث، وبه قال على وابن مسعود وابن عباس، وهى إحدى الروايتين عن زيد بن ثابت، وبه قال الحسن البصرى وابن سيرين، وأهل الكوفة: الثورى وأبو حنيفة وأصحابه وهو الصحيح؛ لأنها جدة تدلى بوارث؛ فورثت كأم الأم؛ ولأن تعليل الصحابة - رضى الله عنهم - موجود فيها؛ حيث قيل لأبى بكر فى أم الأب: «ورثتها عمن لو ماتت لم يرثها، ولم تورثها عمن لو ماتت لورثها؟!» فورثها أبو بكر - رضى الله عنه - لهذه العلة، وهى موجودة فى أم أبي الأب؛ فعلى هذا ترث فى الدرجة الثانية ثلاث جدات.

فإذا ارتفعت الجدات إلى الدرجة الثالثة: اجتمعن ثمانى جدات؛ فيرث منهن أربع، ولا يرث أربع، وإنما كان كذلك؛ لأن الميت واحد، فله فى المنزلة الأولى جدتان، فإذا ارتفعن إلى الدرجة الثانية، كان للميت أبوان، ولكل واحد منهما جدتان؛ فلذلك قلنا: له فى الدرجة الثانية أربع جدات، فإذا ارتفعن إلى الدرجة الثالثة: كان له جدان وجدتان، لكل واحد منهما جدتان؛ فيجتمع له فى الدرجة الثالثة ثمانى جدات، ثم فى الرابعة ست عشرة جدة، وكلما ارتفع الميت درجة ازداد عدد الجدات ضعفًا.

وأما الوارثات منهن: فترث فى الدرجة الأولى جدتان، وفى الثانية: ثلاث، وفى الثالثة: أربع، وفى الرابعة: خمس، إلى أن ترثه مائة جدة فى الدرجة التاسعة والتسعين؛ لأن عدد الجدات الوارثات يزيد عن عدد الدرجات بوحدة.

وإذا اجتمع الجدات الوارثات وهن متحاذيات: كان السدس بينهما؛ لما ذكرناه فى الجدتين: أم الأم وأم الأب.

وإن اجتمع جدتان: إحداهما أبعد من الأخرى - نظرت:

فإن كانتا من جهة واحدة؛ بأن كان هناك أم أم وأم أم أم كان السدس لأم الأم؛ لأن البعدي تدلى بهذه القربى، وكل من أدلى بغيره فإنه لا يشاركه في فرضه: كالجد مع الأب، وابن الابن مع الابن؛ وعلى هذا جميع الأصول.

فإن قيل: أليس الأخ للأم يدلى بالأم، ومع ذلك فإنه يرث معها؟ فالجواب: أنه لا يرث أخاه بالإدلاء إليه بالأم؛ ولكن لأجل أنه ركض معه في رحم واحد. ولأنه وإن أدلى بها فقد احترزنا عنه بقولنا: لا يشاركه في إرثه، وهو أن السدس يرث للقربى لو انفردت؛ فلو ورثت الجدة البعدي لشاركتها في ذلك السدس، وليس كذلك الأخ للأم؛ فإنه لا يشارك أمه في إرثها، بل تأخذ حقها ويأخذ هو حقه. وإن اجتمع أم أب وأم أبي الأب: فإن السدس يكون لأم الأب، وتسقط أم أبي الأب، وبه قال على وزيد والفقهاء أجمع.

وقال ابن مسعود في إحدى الروايتين عنه: يشتركان في السدس. وهذا ليس بصحيح؛ لأنهما من جهة واحدة؛ لأنهما يدلان بالأب، وإحداهما أقرب من الأخرى؛ فسقطت البعدي منهما بالقربى؛ كأم الأم إذا اجتمعت مع أم أم الأم. وإن كانتا من جهتين: إحداهما من جهة الأم، والأخرى من جهة الأب - نظرت: فإن كانت القربى من جهة الأم والبعدي من جهة الأب، فإن القربى تسقط البعدي.

وقال ابن مسعود: لا تسقطها؛ وإنما يشتركان في السدس. دليلنا: أن إحداهما أقرب من الأخرى؛ فسقطت البعدي بالقربى، كما لو كانتا من جهة واحدة.

وإن كانت القربى من جهة الأب والبعدي من جهة الأم - ففيه قولان: أحدهما: أن البعدي منهما تسقط بالقربى، وبه قال على بن أبي طالب - رضى الله عنه - وهو قول أهل الكوفة، ورووا ذلك عن زيد بن ثابت؛ لأنهما جدتان لو انفردت كل واحدة منهما لكان لها السدس، فإذا اجتمعتا وجب أن تسقط البعدي بالقربى، كما لو كانت القربى من جهة الأم.

والثاني: لا تسقط البعدي بالقربى؛ بل تشتركان في السدس، وهى الرواية الثانية عن زيد، رواها المدنيون عنه، وهو الصحيح؛ لأن الأب لو اجتمع مع أم الأم لم يحجبها، وإن كان أقرب منها، فلا تسقط الجدة التى تدلى به من هو أبعد منها.



من جهة الأم أولى.

فرع: وإن اجتمعت جدتان متحاذيتان، وإحداهما تدلى بقرابة والأخرى تدلى بقرابتين: بأن يتزوج رجل بابنة عمته، فيولد بينهما ولد؛ فإن جدة هذا الولد - أم أبيه - هي جدته أم أم أمه، فإن اجتمع معها أم أم أبي هذا الولد - ففيه وجهان: أحدهما - وهو قول أبي العباس، وبه قال الحسن بن صالح ومحمد بن الحسن وزفر - : أن السدس يقسم بين هاتين الجدتين على ثلاثة: فتأخذ التي تدلى بولادتين بسهمين؛ لأنها تدلى بسبيين، وتأخذ التي تدلى بولادة سهمًا؛ لأنها تدلى بسبب واحد.

والثاني: يقسم السدس بينهما نصفين، وبه قال أبو يوسف، وهو الصحيح؛ لأنها شخص واحد فلا تأخذ فرضين.

تطبيقات على ميراث الجدة:

المسألة الأولى: مات رجل وخلف أخًا شقيقًا وأما وأم أم وأم أب، والتركة (٣٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	أخ شقيق	أم	أم أم	أم أب	أصل المسألة
الفروض	الباقي تعصيبًا	$\frac{1}{3}$	محجوبة	محجوبة	٣
السهام	٢	١	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 3 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 1000 \times 2 = 2000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 1000 \times 1 = 1000$$

لم تأخذ أى من الجدتين شيئًا؛ لأنهما محجوبتان بالأم؛ إذ الأم تحجب الجدة مطلقًا سواء من جهتها أم من جهة الأب.

المسألة الثانية: توفي رجل وخلف أبًا وأم أم وأم أب، وكانت التركة (٣٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	أب	أم أم	أم أب	أصل المسألة
الفروض	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	محجوبة	٦
السهم	٥	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 500 \times 5 = 2500$$

$$\text{قيمة سهم أم أم} = 500 \times 1 = 500$$

الجددة أم الأب محجوبة بالأب، أما الجددة أم الأم فأخذت فرضها السدس؛ لأن الأب يحجب الجددة من جهته فقط، ولا يحجب الجددة من جهة الأم.  
المسألة الثالثة: توفي رجل عن ابن، وأم أم، وأم أم أم، وأم أم أب، والتركة (١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	ابن	أم أم	أم أم أم	أم أم أب	أصل المسألة
الفروض	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	محجوبة	محجوبة	٦
السهم	٥	١	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 6 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 300 \times 5 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم أم أم} = 300 \times 1 = 300$$

أخذت الجددة أم الأم فرضها السدس؛ لعدم وجود من يحجبها، وحجبت هي أم أم الأم، وأم أم الأب؛ لأنهما أبعد منها.

المسألة الرابعة: توفي رجل وترك بنتاً وبنت ابن وأم أم أب وابن عم، والتركة (٣٦٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	بنت	بنت ابن	أم أم وأم أب	ابن عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$ بينهما مناصفة	الباقى بالتعصيب	٦
السهام	٣	١	١	١	

سهم الجدتين غير منقسم عليهما فتحتاج المسألة إلى تصحيح فنضرب أصل المسألة (٦) فى عدد الجدات (٢) فيكون:

$$\text{الأصل بعد التصحيح} = 2 \times 6 = 12$$

$$\text{عدد سهام البنت بعد التصحيح} = 2 \times 3 = 6$$

$$\text{عدد سهام بنت الابن بعد التصحيح} = 2 \times 1 = 2$$

$$\text{عدد سهام أم الأم وأم الأب بعد التصحيح} = 2 \times 1 = 2$$

$$\text{عدد سهام ابن العم بعد التصحيح} = 2 \times 1 = 2$$

$$\text{قيمة السهم} = 3600 \div 12 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 300 \times 6 = 1800$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} = 300 \times 2 = 600$$

$$\text{قيمة سهم أم أم وأم أب} = 300 \times 2 = 600$$

$$\text{قيمة سهم ابن العم} = 300 \times 2 = 600$$

يلاحظ أن السدس هو فرض الجدة واحدة كانت أو أكثر، فتأخذ الواحدة من الجدات إذا انفردت السدس، وإذا تعددن اقتسمنه كما فى هذه المسألة.

المسألة الخامسة: توفى شخص عن جد وجدة هى أم ذلك الجد، وكانت التركة (١٠٠٠ جنيه).

## الحل

التركة كلها (١٠٠٠ جنيه) يأخذها الجد بالتعصيب ولا شىء للجدة؛ لأنها محجوبة بالجد؛ إذ الجد يحجب كل جدة تنتسب إلى الميت عن طريقه.

المسألة السادسة: توفى شخص عن أبى أب وأم أب والتركة (١٢٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	أبو الأب	أم الأب	أصل المسألة
الفروض	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٥	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 6 = 200$$

$$\text{قيمة سهم أبى الأب} = 200 \times 5 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم أم الأب} = 200 \times 1 = 200$$

لم يحجب الجد (أبو الأب) الجدة (أم الأب)؛ لأنها لا تنتسب إلى الميت عن طريقه.

المسألة السابعة: توفى شخص عن أب وجدة هى أم أب أب وأم أم أم، والتركة (١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	الأب	الجدة	أصل المسألة
الفروض	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٥	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 6 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 300 \times 5 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم الجدة} = 300 \times 1 = 300$$

لم يحجب الأب الجدة، مع أنها تنتسب إلى الميت عن طريقه؛ لأنها تنتسب إلى الميت عن طريق الأم أيضًا فهى جدة ذات قرابتين، فإن حجبها الأب بقرابته، فلا يحجبها بقرابة الأم.

المسألة الثامنة: توفيت امرأة عن زوج وبنت وابن وأم أبى الأم، وكانت التركة ١٠٠٠٠ جنيه.



فصل: وأما بنت الابن فلها النصف إذا انفردت، وللثنتين فصاعدًا الثلثان؛ لإجماع الأمة على ذلك، ولبنت الابن مع بنت الصلب السدس تكملة الثلثين؛ لما روى الهزيل بن شرحبيل قال: جاء رجل إلى أبي موسى، وسلمان بن ربيعة - رضى الله عنهما - فسألهما عن بنت، وبنت ابن، وأخت، فقالا: للبنت النصف، وللأخت النصف، واثت عبد الله؛ فإنه سيتابعنا، فأتى عبد الله فقال: (لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين) لأقضي فيها بما قضى به رسول الله ﷺ: للبنت النصف، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى فللأخت.

ولأن بنت الابن ترث فرض البنات، ولم يبق من فرض البنات إلا السدس. وهكذا لو ترك بنتًا وعشر بنات ابن؛ كان للبنت النصف، ولبنات الابن السدس، تكملة الثلثين؛ لما ذكرناه من المعنى.

وإن ترك بنتًا وبنت ابن ابن، أو بنات ابن ابن أسفل من البنت بدرج - كان لهن السدس؛ لأنه بقية فرض البنات.

ولبنت ابن الابن، أو بنات ابن الابن مع بنت الابن من السدس تكملة الثلثين ما لبنت الابن وبنات الابن مع بنت الصلب، وعلى هذا أبدًا.

(الشرح) حديث جابر بن عبد الله، رواه أبو داود في سننه<sup>(١)</sup>، والترمذي في سننه<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وأبو يعلى في مسنده<sup>(٤)</sup>، والدارقطني في سننه<sup>(٥)</sup>، والطحاوي في شرح معاني الآثار<sup>(٦)</sup>، والحاكم في مستدركه<sup>(٧)</sup>، والبيهقي في سننه<sup>(٨)</sup>، من طرق عن عبد الله بن محمد بن عقال عن جابر بن عبد الله. وعبد الله ابن محمد بن عقال اختلف فيه: فبعضهم يصحح حديثه وبعضهم يحسنه والراجح أنه حسن الحديث إذا لم يخالف. وقد صحح الحاكم هذا الحديث ووافقه الذهبي.

(١) (١٣٥/٢) كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب (٢٨٩٢).

(٢) (٤١٤/٤) كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث البنات (٢٠٩٢).

(٣) (٩٠٨/٢) كتاب الفرائض، باب فرائض الصلب (٢٧٢٠).

(٤) حديث (٢٠٣٩) (٣٤/٤).

(٥) (٧٨/٤ و ٧٩).

(٦) (٣٩٥/٤).

(٧) (٣٣٣ - ٣٣٤).

(٨) (٢٢٩/٦).

والحديث رواه - أيضًا - أبو داود في سننه<sup>(١)</sup>، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى<sup>(٢)</sup>، من طريق بشر بن المفضل قال: ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر ابن عبد الله قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواق فجاءت المرأة بابتنين لها فقالت: يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد... الحديث.

وقال أبو داود: أخطأ بشر فيه، إنما هما ابنتا سعد بن الربيع، وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة.

وأما حديث الهزيل بن شرحبيل، فرواه البخاري في صحيحه<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>، وعبد الرزاق في مصنفه<sup>(٧)</sup>، والدارقطني في سننه<sup>(٨)</sup>، والطحاوي في شرح المعاني<sup>(٩)</sup>، والحاكم في المستدرک<sup>(١٠)</sup>، والطبراني في معجمه الكبير<sup>(١١)</sup>، والبيهقي في السنن الكبرى<sup>(١٢)</sup>، والبغوي في شرح السنة<sup>(١٣)</sup>، من طرق عن أبي قيس، به.

ورواه البخاري في صحيحه<sup>(١٤)</sup>، وابن حبان في صحيحه<sup>(١٥)</sup>، والطبراني في معجمه الكبير<sup>(١٦)</sup>، وابن الجارود في المتقى<sup>(١٧)</sup>، من طريق هزيل، قال قال:

(١) (٢٨٩١) (٢/١٣٥).

(٢) (٢٢٩/٦).

(٣) (٥٠١/١٣) كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة ابن مع ابنة (٦٧٣٦).

(٤) (١٣٤/٢) كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب (٢٨٩٠).

(٥) (٤١٥/٤) كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث ابنة (٢٠٩٣).

(٦) (٩٠٩/٢) كتاب الفرائض، باب فرائض الصلب (٢٧٢١).

(٧) حديث (١٩٠٣٢) (١٠/٢٥٧).

(٨) (٧٩/٤، ٨٠).

(٩) (٣٩٢/٤).

(١٠) (٣٣٤ - ٣٣٥).

(١١) (٩٨٧١) و (٩٨٧٢) و (٩٨٧٣) و (٩٨٧٤) و (٩٨٧٥).

(١٢) (٢٢٩/٦، ٢٣٠).

(١٣) حديث (٢٢١٨).

(١٤) (٥١١/١٣) كتاب الفرائض، باب ميراث الأخوات... (٦٧٤٢).

(١٥) (٦٠٣٤) (١٣/٣٩٦).

(١٦) (٩٨٦٩)، (٩٨٧٠)، (٩٨٧٦)، (٩٨٧٧).

(١٧) (٩٦٢).

عبد الله: لأقضي فيها بقضاء النبي ﷺ أو قال: قال النبي ﷺ: «لابنة النصف، ولابنة الابن السدس، وما بقى فلأخت».

وسعد بن الربيع<sup>(١)</sup> - رضى الله عنه - هو: سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير ابن مالك بن امرئ القيس بن مالك الأغر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث ابن الخزرج الأنصارى الخزرجى عقى، بدرى، نقيب. قال جميع أهل السير: إنه كان نقيب بنى الحارث بن الخزرج هو وعبد الله بن رواحة وكان كاتباً فى الجاهلية، شهد العقبة الأولى والثانية، وقتل يوم أحد شهيداً، وبعث رسول الله ﷺ من يتفقده بين من جرح أو قتل، فبينما ذلك الرجل يتفقده، ناداه سعد بن الربيع ما شأنك؟ قال: بعثنى رسول الله ﷺ لآتيه بخبرك. قال: فاذهب إليه، فأقرته منى السلام، وأخبره أنى قد طعنت اثنتى عشرة طعنة، وأنى قد أنفذت مقاتلى، وأخبر قومك أنهم لا عذر لهم عند الله إن قتل رسول الله ﷺ ومنهم أحد حى.

قيل: الرجل الذى ذهب إليه أبى بن كعب.

قال أبو سعيد الخدرى: قال أبى: فلم أبرح حتى مات.

قال: فجئت، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال - رحمه الله - : نصح لله ولرسوله حياً وميتاً، ودُفن هو وخارجة بن زيد بن أبى زهير فى قبر واحد، وخلف بتين، فأعطاهما رسول الله ﷺ الثلثين، وفيهما نزلت: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١] فبذلك علم مراد الله منها، وأنه أراد بـ ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾: اثنتين فما فوقهما. وأخى رسول الله ﷺ بين سعد بن الربيع وبين عبد الرحمن بن عوف، فعرض على عبد الرحمن أن يقاسمه أهله وماله، فقال له عبد الرحمن: بارك الله لك فى أهلك ومالك. أخرج ابن منده، وأبو نعيم، وابن عبد البر، وابن الأثير فى (معرفة الصحابة)؛ رضى الله عنهم أجمعين.

وسلمان بن ربيعة<sup>(٢)</sup> هو أبو عبد الله سلمان بن ربيعة بن يزيد بن عمرو بن سهم ابن نضلة بن غنم بن قتيبة بن معن بن مالك بن أعصر؛ وهو منبه بن سعد بن قيس

(١) تنظر ترجمته فى: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢١٠) (٢٠١)، والطبقات لابن سعد (٣/ ٥٢٢-٥٢٤)، والمغنى (٢/ ١٥٧) (١٧٨).

(٢) تنظر ترجمته فى: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٢٨) (٢٢٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١١٩، ١٢٠)، والمغنى (٢/ ١٦٦) (١٩٢).



عَيْلَان - بالعين المهملة - ابن مُضر بن نَزَارِ الباهلي الكوفي التابعي؛ هكذا قال الجمهور: إنه تابعي من كبار التابعين، وقيل: له صُحْبَةٌ، وشهد فتح (الشام)، وسكن (الكوفة)، وكان قاضيها لعمر بن الخطاب رضى الله عنه.  
 روى عن عمر، وولى غزو (أرمينية)، واستشهد بها سنة تسع وعشرين، وقيل: سنة ثلاثين، وقيل: إحدى وثلاثين.

روى عنه أبو وائِل، وعَدِي بن عَدِي، وعمرو بن ميمون.  
 قيل: كان يغزو سنة، ويحج سنة.

قال ابن سَعْدٍ فى الطبقة الأولى من تابعي أهل (الكوفة): سلمان بن ربيعة، وكان ثقة قليل الحديث، وهو أول من تولى قضاء (الكوفة)، وكان يمكث أربعين يوماً لا يأتيه خَصْمٌ. وقال العقيلي: هو ثقة من كبار التابعين.

وأما هَزِيلُ بْنُ شُرْحَيْلٍ<sup>(١)</sup> فهو بضم الهاء، وفتح الزاى. وشُرْحَيْلٌ - بضم الشين المعجمة - وشرحيل عجمي لا ينصرف.

وهزيل هذا هو أودى تابعي كوفي جليل ثقة، وقد روى له البخارى فى «صحيحه»؛ وهو أخو الأرقم.

روى عن: ابن مسعود، وروى عنه: عبد الرحمن بن مروان.  
 واعلم: أنه قد يقع فى بعض نسخ «المهذب» مُصَحِّحًا؛ فكتبوه الهذيل - بالذل - وهو غلط صريح، وجهل فاحش، وإنما هو بالزاى؛ باتفاق العلماء من كُلِّ الطوائف.  
 وأما قول المصنف: «فصاعدًا»<sup>(٢)</sup> هو من الصعود والارتقاء إلى فوق، أى: فما فوق ذلك.

وقوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١] المراد به: الاثنتين فصاعدًا - كما أشرنا منذ قليل - كقوله - تعالى -: ﴿فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ٣٢] والمراد: اضربوا الأعناق<sup>(٣)</sup>.

قول: ابن مسعود: «لقد ضللت...» يقال: ضل الرجل عن الطريق: إذا لم

(١) تنظر ترجمته فى: تهذيب الأسماء واللغات (١٣٦/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٠/١١)، والثقات (٥١٤/٥)، والمغنى (٤٠٤/٢) (٥٣٠).

(٢) ينظر النظم (١٢٠/٢).

(٣) ينظر: تفسير غريب القرآن (١٧٧)، ومعانى الفراء (٤٠٥/١)، ومجاز القرآن (٢٤٢/١).

يعرفه، ولم يهتد له؛ فهو ضال.

وقول المصنف: «تكملة الثلثين»<sup>(١)</sup> هو «تفعلة» من الكمال؛ مثل: تكرمة، من الإكرام، ومنه: «ولا يقعد على تكرمته إلا بإذنه»<sup>(٢)</sup>.

وأما الأحكام: فإن للبنات النصف لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ﴾ [النساء: ١٧٦] وبه قال الصحابة والفقهاء كافة. وروى عن ابن عباس رواية شاذة أنه قال للابنتين النصف لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١].

ودليلنا: ما روى جابر بن عبد الله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد، قتل أبوهما معك يوم أحد، ولم يدع عمهما لهما مالا إلا أخذه فما ترى يا رسول الله؟ والله، لا تنكحان إلا ولهما مال، فقال رسول الله ﷺ: «يقضى الله في ذلك»، فنزلت إليه سورة النساء: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَرْثِكُمْ﴾ [النساء: ١١] فقال رسول الله ﷺ: «ادعوا لى المرأة وصاحبها»، فقال لعمهما: «أعطهما الثلثين، وأعط أمهما الثمن، وما بقى فلك» فدل على أن للابنتين الثلثين؛ ولأن الآية وردت على سبب وهو ابنتا سعد بن الربيع، فلا يجوز إخراج السبب عن حكم الآية.

وأيضاً فإن الله تعالى فرض للابنة الواحدة النصف وفرض للأخت الواحدة النصف فى آية أخرى وجعل حكمهما واحداً، ثم جعل للأختين الثلثين، ووجدنا أن البنات أقوى من الأخوات بدليل أن البنات لا يسقطن مع الأب ولا مع البنين، ولا الأخوات يسقطن مع الأب والبنين، فإذا كان للأختين الثلثان فالابنتان بذلك أولى. وأما الجواب عن قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ فإن قوله: «فوق» صلة فى الكلام كقوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢] وإن كانت البنات أكثر من اثنتين فلهن الثلثان للآية والإجماع.

تطبيقات على ميراث البنت :

المسألة الأولى: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وبتناً وابن أخ شقيق، وكانت تركتها

(١٠٠٠ جنيه).

(١) ينظر: النظم (٢/١٢١).

(٢) وفى حديث النبى ﷺ: (لا يؤم الرجل فى أهله، ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه) صحيح مسلم (١/٤٦٥)، والترمذى (٢/٣٤)، والمجموع المغيث (٣/٣٥)، والنهاية (٤/١٦٨).

## الحل

الورثة	زوج	بنت	ابن أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الباقى تعصيا	٤
السهم	١	٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 4 = 250$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 250 \times 1 = 250$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 250 \times 2 = 500$$

$$\text{قيمة سهم ابن الأخ الشقيق} = 250 \times 1 = 250$$

المسألة الثانية: توفى رجل عن بنتين وأم وأب وتركته (١٥٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	البنتان	الأم	الأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٤	١	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1500 \div 6 = 250$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 250 \times 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 250 \times 1 = 250$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 250 \times 1 = 250$$

المسألة الثالثة: توفيت امرأة عن بنتين وابن وزوج وأب وجد، والتركة (٤٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	البنتان والابن	الزوج	الأب	الجد	أصل المسألة
الفروض	الباقى تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	محجوب	١٢
السهم	٧	٣	٢	-	

سهام البنتين والابن غير منقسمة عليهم؛ لذا نصحح المسألة بضرب أصلها في (٤) على اعتبار أن الابن ببنتين؛ فيكون عددهم أربعة كما سيأتى بيان ذلك وطريقته عند الحديث عن التصحيح ثم نكمل المسألة كالتالى .

$$\text{أصل المسألة بعد التصحيح} = ١٢ \times ٤ = ٤٨$$

$$\text{سهام البنتين والابن بعد التصحيح} = ٧ \times ٤ = ٢٨$$

$$\text{للبن ٧ وللابن ١٤}$$

$$\text{سهام الزوج بعد التصحيح} = ٣ \times ٤ = ١٢$$

$$\text{سهام الأب بعد التصحيح} = ٢ \times ٤ = ٨$$

$$\text{قيمة السهم} = ٤٨٠٠ \div ٤٨ = ١٠٠$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = ٧ \times ١٠٠ = ٧٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = ١٤ \times ١٠٠ = ١٤٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ١٢ \times ١٠٠ = ١٢٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = ٨ \times ١٠٠ = ٨٠٠$$

ملاحظات: نلاحظ على مسائل ميراث البنت مايلى :

أولاً: فى المسألة الأولى انفردت البنت ولم يكن معها ابن يعصبها فأخذت نصف التركة، كما أنها حجبت الزوج من النصف إلى الربع وورث ابن الأخ الباقي بالتعصيب .  
ثانياً: فى المسألة الثانية زاد عدد البنات عن واحدة (هما فى مسألتنا بنتان) وليس معهما ابن يعصبهما؛ فأخذتا ثلثى التركة .

ثالثاً: فى المسألة الثالثة وجد فى المسألة ابن صلبى فعصب البنتين فورثا معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين .

فصل : وأما ميراث ابنة الابن فبيانها : أن لها النصف إذا انفردت ، ولا بنتى الابن فصاعداً الثلثان ؛ لأن الأمة أجمعت على أن ولد البنين يقومون مقام الأولاد ، ذكورهم كذكور الأولاد ، وإناهم كإناهم .

فروع : وإن اجتمع ابنة وابنة ابن كان للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين ؛ لما روى هزيل بن شرحبيل فى قصة سؤال أبى موسى وسلمان بن ربيعة ثم فتوى ابن مسعود .

وقولهما: «وأت عبد الله؛ فإنه سيتابعنا» جعل ابن مسعود يقول: (لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، يعنى: إن تابعتهما أو أفيتت بقولهما. ثم قال: لأقضين فيها بقضاء رسول الله ﷺ «للأبنة النصف، ولأبنة الابن السدس، والباقي للأخت»، فأخبر أن هذا قضاء رسول الله ﷺ.

ولأن بنات الابن يرثن فرض البنات، ولم يبق من فرض البنات إلا السدس؛ فكان لأبنة الابن.

وإن ترك ابنة وبنات ابن: كان للأبنة النصف ولبنات الابن السدس؛ لأنه هو الباقي من فرض البنات.

وهكذا لو ترك بنتاً وبنت ابن بدرج، أو بنات ابن بدرج - كان للأبنة النصف، ولمن بعدها من بنات الابن - وإن بعدن - السدس إذا تحاذين، وإن كان بعضهن أعلى من بعض: كان السدس لمن علا منهن.

فرع: وإن كان هناك ابنتان وابنة ابن أو بنات ابن ولا ذكر معهن؛ كان للابنتين الثلثان، ولا شيء لأبنة الابن ولا لبنات الابن؛ لقوله - تعالى - : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، ففرض للبنات الثلثين فدل على أنه لا شيء لهن غير ذلك.

وإن ترك ابنتين وابنة ابن وابن ابن؛ كان للابنتين الثلثان، وما بقى: بين ابن الابن وابنة الابن، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وبه قال عامة الصحابة، والفقهاء، إلا ابن مسعود؛ فإنه قال: ما بقى لابن الابن دون ابنة الابن.

دليلنا: أن كل ذكر وأنثى لو انفردا كان المال بينهما ثلثاً وثلثين، وجب إن كان معهما ذو سهم أن يكون الباقي بينهما كذلك؛ كما لو كان معهما زوج.

وإن ترك ابنة وبنات ابن وابن ابن، فللأبنة النصف، والباقي لبنات الابن وابن الابن، للذكر مثل حظ الأنثيين. وبه قال عامة الصحابة، والفقهاء.

ما لم يعصب بنت الابن أو بنات الابن ذكر في درجتهم، مع أخ أو ابن عم. وقال ابن مسعود: لبنات الابن الأقل من المقاسمة أو السدس؛ فإن كان السدس أقل، كان لهن السدس، والباقي لابن الابن، وإن كانت المقاسمة أقل من السدس؛

فلهن المقاسمة .

ودليلنا عليه ما ذكرناه في الأولى :

فرع : فإن خلف بنتاً، وابن ابن، وبنت ابن ابن : فلابنة النصف، والباقي لابن الابن، ويسقط بنت ابن الابن ؛ لأنه أقرب منها .

وإن خلف بنتين، وبنت ابن، وابن ابن ابن : كان للابنتين الثلثان، والباقي بين بنت الابن وابن ابن الابن، للذكر مثل حظ الأنثيين، وقال بعض الناس : الباقي لابن ابن الابن، وتسقط بنت الابن .

ودليلنا : أنا وجدنا أن بنت الابن : لو كانت في درجة ابن ابن الابن، لم تسقط معه ؛ بل يعصبها . فلما لم يسقطها إذا كانت في درجته ؛ فلا يسقطها إذا كانت أعلى منه أولى .

وإن خلف بنتاً، وبنات ابن، وابن ابن ابن : كان للبنات النصف، ولبنات الابن السدس، تكملة الثلثين، والباقي لابن ابن الابن ؛ لأن من فوقه من بنات الابن قد أخذن شيئاً من فرض البنات ؛ فلا يجوز أن يرثن بالتعصيب ؛ فكان الباقي له دونهن .  
تطبيقات على ميراث بنت الابن :

المسألة الأولى : توفيت امرأة عن زوج وبنت ابن وابن أخ شقيق والتركة (١٠٠٠

جنيه) .  
الحل

الورثة	زوج	بنت ابن	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الباقي بالتعصيب	٤
السهام	١	٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = ١٠٠٠ \div ٤ = ٢٥٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٢٥٠ \times ١ = ٢٥٠$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = ٢٥٠ \times ٢ = ٥٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = ٢٥٠ \times ١ = ٢٥٠$$

المسألة الثانية : توفيت امرأة وخلفت بنتى ابن وأما وأبأ والتركة (١٥٠٠ جنيه) .

## الحل

الورثة	بنتا الابن	الأم	الأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6} +$ الباقي بالتعصيب	٦
السهم	٤	١	١ + صفر	

$$\text{قيمة السهم} = 1500 \div 6 = 250$$

$$\text{قيمة سهم بنتى الابن} = 250 \times 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 250 \times 1 = 250$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 250 \times 1 = 250$$

المسألة الثالثة: توفى رجل وخلف بنتاً وثلاث بنات ابن وأخا شقيقاً وترك (١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	البنت	ثلاث بنات ابن	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	الباقي بالتعصيب	٦
السهم	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 6 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 300 \times 3 = 900$$

$$\text{قيمة سهم الثلاث بنات ابن} = 300 \times 1 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 300 \times 2 = 600$$

أخذت بنات الابن الثلاث (٣٠٠ جنيه) لكل بنت ابن ١٠٠ جنيه.

المسألة الرابعة: توفى رجل عن زوجة وبنت ابن وابن ابن والتركة ٢٤٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوجة	بنت ابن	ابن ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	الباقى بالتعصيب		٨
السهم	١	٧		

عدد سهام بنت الابن وابن الابن سبعة تقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، فلا تنقسم السبعة عليهما فتححتاج المسألة إلى تصحيح وتصح من أربعة وعشرين بضرب أصل المسألة (٨) فى (٣) على اعتبار أن الذكر بائتين وبناء عليه يكون:

$$\text{عدد السهام بعد التصحيح} = 3 \times 8 = 24$$

$$\text{عدد سهام الزوجة بعد التصحيح} = 3 \times 1 = 3$$

$$\text{عدد سهام بنت الابن + ابن الابن} = 3 \times 7 = 21$$

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 24 = 100$$

$$\text{قيمة سهام الزوجة} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهام بنت الابن + ابن الابن} = 100 \times 21 = 2100$$

تأخذ بنت الابن وابن الابن (٢١٠٠ جنيه) لبنت الابن منها (٧٠٠ جنيه) ولابن الابن (١٤٠٠ جنيه).

المسألة الخامسة: توفيت امرأة وخلفت زوجًا وبنًا وأبًا وأما وبنت ابن وابن ابن

## الحل

والتركة (١٣٠٠ جنيه).

الورثة	زوج	بنت	أب	أم	بنت ابن + ابن ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	١٢
السهم	٣	٦	٢	٢	صفر	تعول إلى ١٣

$$\text{قيمة السهم} = 1300 \div 13 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$



$$\text{قيمة سهم البنت} = 100 \times 6 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 2 = 200$$

المسألة السادسة: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وبتاً وأباً وأماً وبنت ابن، والتركة (١٥٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوج	بنت	أب	أم	بنت ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	١٢
السهم	٣	٦	٢	٢	٢	تعود إلى ١٥

$$\text{قيمة السهم} = 1500 \div 15 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 100 \times 6 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} = 100 \times 2 = 200$$

المسألة السابعة: توفي رجل وخلف بتين وبنت ابن وابن ابن وبنت ابن ابن،

## الحل

والتركة (١٢٠٠ جنيه).

الورثة	بتان	بنت ابن + ابن ابن ابن + بنت ابن ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	الباقى بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين	٣
السهم	٢	١	

سهم بنت الابن، وابن ابن الابن، وبنت ابن الابن لا ينقسم عليهم؛ فتحتاج المسألة إلى تصحيح، فنضرب أصل المسألة (٣) في عددهم مع حساب ابن ابن الابن باثنتين، فيكون عددهم (٤)، ويكون:

$$\text{الأصل بعد التصحيح} = 3 \times 4 = 12$$

$$\text{قيمة سهم البنتين بعد التصحيح} = 2 \times 4 = 8$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} + \text{ابن ابن ابن} + \text{بنت ابن ابن} = 4 \times 1 = 4$$

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 12 = 100$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 8 \times 100 = 800$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} + \text{ابن ابن ابن} + \text{بنت ابن ابن} = 4 \times 100 = 400$$

لابن ابن الابن ٢٠٠

ولبنت الابن ١٠٠

ولبنت ابن الابن ١٠٠

ملاحظات على مسائل ميراث بنت الابن

أولاً: في المسألة الأولى ورثت بنت الابن النصف؛ لانفرادها عن مساويها في الدرجة، وليس معها بنت صلبية، ولا يوجد من يحجبها ممن هو أعلى منها درجة.

ثانياً: في المسألة الثانية تعددت بنت الابن، وليس معها عاصب ولم يوجد من يحجبها ممن هو أعلى منهما، فأخذنا الثلثين.

ثالثاً: في المسألة الثالثة وجدت مع بنت الابن بنت صلبية، ولم يوجد مع بنت الابن من يعصبها فأخذت السدس تكملة الثلثين.

رابعاً: في المسألة الرابعة وجد مع بنت الابن عاصب لها في درجتها فورثت معه بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين.

خامساً: في المسألتين: الخامسة، والسادسة يتضح أن وجود ابن ابن يعصب بنت الابن، مما قد يؤدي إلى حرمانها من الميراث كما حدث في المسألة الخامسة حيث لم يبق فيها للعصبات شيء، أما في المسألة السادسة وهي المسألة الخامسة نفسها إلا أنه ليس فيها ابن ابن فقد أخذت بنت الابن السدس تكملة الثلثين؛ لما سبق بيانه في الملاحظة (ثالثاً).

سادساً: في المسألة السابعة وجد مع بنت الابن ابن ابن هو أنزل منها درجة،

وبنت الابن هنا لا ترث إلا إذا عصبتها ابن ابن الابن، فلما احتاجت إليه ورثت معه ومع بنت ابن الابن بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: وأما الأخت للأب والأم فلها النصف إذا انفردت، وللأختين فصاعداً الثلثان؛ لقوله - عز وجل - : ﴿يَسْتَقْبِرُونَكَ فِى الْكَلْبَةِ إِنِ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وللثلاث فصاعداً ما للأختين؛ لأن كل فرض تغير بالعدد، كان الثلاث فيه كالأختين؛ كالبنات، وللأخت من الأب عند عدم الأخت من الأب والأم - النصف إذا انفردت، وللأختين فصاعداً الثلثان؛ لأن ولد الأب مع ولد الأب والأم كولد الابن مع ولد الصلب، فكان ميراثه كالميراثهم.

فصل: والأخوات من الأب والأم مع البنات عصبة، ومع بنات الابن، والدليل عليه ما ذكرناه من حديث الهزيل بن شرحبيل.

وروى إبراهيم عن الأسود قال: قضى فينا معاذ بن جبل - رضى الله عنه - على عهد رسول الله ﷺ فى امرأة تركت بنتها وأختها: للبنات النصف وللأخت النصف. وعن الأسود قال: كان ابن الزبير لا يعطى الأخت مع البنت شيئاً، فقلت: إن معاذاً قضى فينا باليمن فأعطى البنت النصف، والأخت النصف، قال: فأنت رسولى بذلك، فإن لم تكن أخوات من الأب والأم فالأخوات من الأب؛ لأنهن يرثن ما يرث الأخوات من الأب والأم عند عدمهن.

فصل: وأما ولد الأم: فللواحد السدس، وللأختين فصاعداً الثلث، والدليل عليه قوله - عز وجل - : ﴿وَإِن كَانَتْ رَجُلٌ يُّورِثُ كَلْبَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِى الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢] والمراد به ولد الأم، والدليل عليه ما روى أن عبد الله وسعداً كانا يقرآن: (وله أخ أو أخت من أم) وسوى بين الذكور والإناث للآية، ولأنه إرث بالرحم المحض؛ فاستوى فيه الذكر والأنثى كميراث الأبوين مع الابن.

فصل: وأما الأب فله السدس مع الابن وابن الابن؛ لقوله - عز وجل - : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١] ففرض له السدس مع الابن، وقيس عليه إذا كان مع ابن الابن؛ لأن ابن الابن كالابن فى

الحجب والتعصيب، وأما الجد فله السدس مع الابن وابن الابن؛ لإجماع الأمة. **(الشرح)** حديث الأسود رواه البخارى فى صحيحه<sup>(١)</sup>، من طريق سليمان الأعمش عن إبراهيم عن الأسود كما ذكره المصنف، وعنده: ثم قال سليمان: «قضى فينا»، ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ، قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى<sup>(٢)</sup>: القائل ذلك هو شعبة - راوى الحديث عن الأعمش - وسليمان هو الأعمش، وهو موصول بالسند المذكور، وحاصله: أن الأعمش روى الحديث أولاً بإثبات قوله: «على عهد رسول الله ﷺ» فيكون مرفوعاً على الراجح فى المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفاً.

وقد رواه أبو داود فى سننه<sup>(٣)</sup>، من طريق أبى حسان عن الأسود بن يزيد أن معاذ ابن جبل ورث أختاً وابنة فجعل لكل واحدة منهما النصف، وهو باليمن ونبى الله ﷺ يومئذ حى.

ورواه البخارى<sup>(٤)</sup> أيضاً من طريق أشعث عن الأسود بن يزيد قال: أتاننا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً فسألناه عن رجل توفى وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النصف والأخت النصف.

وقد وهم المطيعى فعزا لفظ المصنف لأبى داود من طريق إبراهيم عن الأسود ثم قال: «وكذا البخارى بمعناه»، وليس الأمر كما قال إنما رواه البخارى ورواه أبو داود بمعناه من طريق أبى حسان عن الأسود كما تقدم بيانه.

وأما حديث الأسود عن ابن الزبير ومعاذ، فقد رواه يزيد بن هارون فى كتاب الفرائض له - كما قال ابن حجر فى فتح البارى<sup>(٥)</sup> - عن سفيان الثورى عن أشعث ابن أبى الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال: قضى ابن الزبير فى ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العصبية بقية المال، فقلت له: إن معاذاً قضى فيها باليمن، فأعطى للابنة النصف وأعطى للأخت النصف، فقال عبد الله بن الزبير: فأنت

(١) (١٣/٥١٠ - ٥١١) كتاب الفرائض، باب ما جاء فى ميراث الأخوات (٦٧٤١).

(٢) (١٣/٥١١).

(٣) (٢/١٣٥) كتاب الفرائض، باب ما جاء فى ميراث الصلب (٢٨٩٣).

(٤) (١٣/٤٩٩) كتاب الفرائض، باب ميراث البنات (٦٧٣٤).

(٥) (١٣/٥٠٠).

رسولي إلى عبد الله بن عتبة فتحده بهذا الحديث.

ومن طريق يزيد بن هارون رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار<sup>(١)</sup>، والبيهقي في السنن الكبرى<sup>(٢)</sup>، ورواه الدارمي في سننه<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن الأعمش... فذكره.

وأما قول المصنف: «وروى إبراهيم... إلخ» فهو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن ذهل بن سعد بن مالك بن النخع النخعي<sup>(٤)</sup> الكوفي، فقيه أهل (الكوفة) أبو عمران، وأمه: مليكة بنت يزيد بن قيس أخت الأسود بن يزيد، وهو تابعي جليل، دخل على عائشة - رضى الله عنها - ولم يثبت له منها سماع، وسمع جماعات من كبار التابعين؛ منهم: علقمة وخالاه: الأسود وعبد الرحمن ابنا يزيد ومسروق وأبو عبيدة بن عبد الله وغيرهم.

روى عنه جماعات من التابعين، منهم: السبيعي وحبيب بن أبي ثابت وسمك بن حرب والحكم والأعمش وابن عون وحماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة. وأجمعوا على توثيقه وجلالته وبراعته في الفقه، فعن الشعبي؛ أنه قال حين توفي النخعي: ما ترك أحدًا أعلم منه أو أفقه. قيل: ولا الحسن، وابن سيرين؟ قال: ولا الحسن، وابن سيرين، ولا من أهل (البصرة) ولا (الكوفة) ولا (الحجاز) ولا (الشام). وروى عن أحمد بن صالح العجلي قال: لم يحدث النخعي عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة.

وروى عن الأعمش قال: كان النخعي صيرفي الحديث.

وقال أبو زرعة: النخعي علم من أعلام أهل الإسلام.

وقال العجلي: كان النخعي صالحًا فقيهاً متوقفاً قليل التكلف، توفي سنة ست وتسعين، وهو ابن تسع وأربعين سنة. وقال البخاري: ابن ثمان وخمسين سنة. و«الكلالة»<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾

(١) (٣٩٣/٤ - ٣٩٤).

(٢) (٢٣٣/٦).

(٣) (٣٤٦/٢ - ٣٤٧) كتاب الفرائض، باب في بنت وأخت.

(٤) تنظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١/١٥٥)، وغاية النهاية (١/٢٩)، وتذكرة الحفاظ (١/٧٣).

(٥) والمغني (٢/٤١) (٧).

(٥) ينظر: النظم (٢/١٢١).

قال الجوهري: هي مصدر: كل الرجل، يكل كلاله.  
قال: ويقال: هو مصدر من: تكلله النسب، أي: تطرفه، كأنه أخذ طرفيه من جهة الولد والوالد، وليس له منهما أحد؛ فسمى بالمصدر.  
وقد اختلف الناس في ذلك اختلافاً كثيراً<sup>(١)</sup>: فقال ابن عباس: الكلالة: اسم لمن عدا الولد، وقيل: لمن عدا الوالد والولد<sup>(٢)</sup> وروى عن النبي ﷺ أنه سئل عن الكلالة فقال: «من مات وليس له ولد ولا والد»<sup>(٣)</sup> فجعله اسماً للميت.  
قال الراغب: وكلا القولين صحيح؛ فإن «الكلالة» مصدر يجمع الوارث والموروث، وتسميتها بذلك إما لأن النسب كلٌّ عن اللحق به، أو لأنه قد لحق به بالعرض من أحد طرفيه، وذلك أن الانتساب ضربان:  
أحدهما: بالعمق كنسبة الأب والابن.  
والثاني: بالعرض كنسبة الأخ والعم.  
وقال قطرب: الكلالة: اسم لما عدا الأبوين والأخ. ورده الهروي.  
وقال آخرون: هو اسم لكل وارث، وأنشد:  
والمرء يبخل بالحقو ق وللكاللة ما يسيم<sup>(٤)</sup>  
وقد رده الراغب فقال: ولم يقصد الشاعر ما ظنه هذا، وإنما خص الكلالة ليزهد الناس في جمع المال؛ لأن ترك المال لهم أشد من تركه للأولاد، وتنبهوا أن من خلفت له المال جار مجرى الكلالة، وذلك كقولك: ما تجمعه فهو للعدو.  
وقال السدي: الكلالة الذي لم يدع والدًا ولا ولدًا. وهذا ينبغي أن يكون أصحابها؛ لما تقدم في الحديث.

قال أبو منصور: أصلها من: تكلله النسب؛ إذا لم يكن الذي يرثه ابنه ولا أباه. فالكلالة ما عدا الوالد والولد فكأنه قال: وإن كان رجل يورث متكللاً لهم نسباً.  
والكاللة: تكون الوارث وتكون الموروث، وهم الإخوة للأم دون الأب، فأما

(١) ينظر: عمدة الحفاظ (٣/٤٩٦ - ٤٩٧).

(٢) يعني من الورثة، فالكلالة: أن يموت الرجل ولا يدع والدًا ولا ولدًا يرثانه، وأصله من: تكلله النسب: إذا أحاط به. وقيل غير ذلك. ينظر اللسان (كلل)، النهاية (١٩٧/٤).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في الفرائض عن البراء كما في الدر المنثور للسيوطي (٢/٤٤٣) بلفظ: (ما خلا الولد والوالد).

(٤) ينظر: المفردات: (٤٣٨).

الكلالة في آخر سورة النساء فهي الأخت للأب؛ قاله الهروي.  
وقال ابن عرفة: فإذا مات الإنسان وليس له ولد ولا والد فذلك الكلالة؛ لأن ورثته متكلا نسبهم.

وقال القتيبي: الأب والابن طرفان للرجل، فإذا مات ولم يخلفهما فقد مات عن ذهاب طرفيه؛ فسمى ذهاب الطرفين: كلالة.

وقال غيره: كل ما أحف بالشئ من جوانبه فهو إكليل له، وبه سميت الكلالة لتكليل النسب. والعصبة - وإن بعدت - كلالة.

والإكليل سمي بذلك؛ لإطافته بالرأس، وفي حديث جابر: «مرضت مرضاً أشفيت منه على الموت فأتاني رسول الله ﷺ يعودني، فقلت: يا رسول الله، إني رجل ليس يرثني إلا كلالة»<sup>(١)</sup> أي: يرثني ورثة ليسوا بوالد ولا ولد، وإنما كان يرثه أخواته، فهذا واقع على الوارث وظاهر القرآن يدل على أنه اسم للميت، فإن «كلالة» من قوله: ﴿يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [النساء: ١٢] حال من الموروث، ومن جعله اسماً للوارث قال: تقديره: ذا كلالة. وعن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -: «سلوني ما شئتم إلا الكلالة».

فأما الأحكام: فإن ترتيب الأخوات للأب والأم، كترتيب البنات: فإن خلف أختاً واحدة فلها النصف، وإن خلف أختين - فصاعداً - فلهن الثلثان؛ لقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا فَكُلِّمْ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِ أُخْتُ فَلَهَا يَصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، وليس في الآية ذكر ثلاث أخوات فما زاد، ولكن قد ذكر في البنات إذا كن فوق اثنتين أن لهن الثلثين، ولم يذكر الثلاث في الأخوات؛ اكتفاء بما ذكره في البنات، كما أنه لم يذكر ما للابنتين؛ اكتفاء بما ذكره للأختين؛ لأن حكم البنات والأخوات واحد.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥/١١) كتاب المرضى، باب وضوء العائد للمريض (٥٦٧٦)، ومسلم (١٢٣٤/٣) كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة (١٦١٦/٥)، وابن جرير في تفسيره (١٠٨٧٣)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٤٤١/٢) وزاد نسبه إلى ابن سعد وأحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وابن المنذر والبيهقي.

وأيضاً: روى فى حديث جابر المشار إليه قريباً أنه قال: اشتكيت وعندى تسع أخوات، فدخل على رسول الله ﷺ يعودنى، فقلت: يا رسول الله، كيف أصنع بمالى وليس يرثنى إلا الكلالة؟ فخرج رسول الله ﷺ، ثم رجع فقال: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَخَوَاتِكَ وَبَيَّنَّ، فَجَعَلَ لَهُنَّ الثَّلَاثِينَ»، قال جابر: فى نزول قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فذكر أن الآية نزلت فى أخواته وهن تسع، على ما فى الصحيح، وإنما وردت باثنتين؛ فدل على أن المراد بالآية: الاثنتان وما زاد عليهما.

### تطبيقات :

أولاً: توفى رجل عن أخت شقيقة وزوجة وجد، والتركة (٤٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	أخت شقيقة	زوجة	جد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	الباقى بالتعصيب	٤
السهم	٢	١	١	

$$\text{قيمة السهم} = 4000 \div 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأخت الشقيقة} = 1000 \times 2 = 2000$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 1000 \times 1 = 1000$$

أخذت الأخت الشقيقة النصف؛ لانفرادها، وعدم وجود فرع وارث ولا أب.

ثانياً: توفى رجل وخلف أختين شقيقتين وعماً، والتركة (٣٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	أختان شقيقتان	عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	الباقى بالتعصيب	٣
السهم	٢	١	



$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 3 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = 1000 \times 2 = 2000$$

$$\text{قيمة سهم العم} = 1000 \times 1 = 1000$$

أخذت الأختان الثلثين؛ لتعددتهما وعدم وجود أخ شقيق ولا فرع وارث ولا أب. فرع: وأما الأخوات للأب مع الأخوات للأب والأم فهن كبنات الابن مع البنات؛ لأنهن قد تساوين في الأخوة، إلا أن الأخوات للأب والأم فضلن بالإدلاء بالأم؛ فكن كالبنات مع بنات الابن.

إذا ثبت هذا: فإن لم يكن هناك أحد من الإخوة للأب والأم وهناك أخت واحدة لأب - فلها النصف، وإن كانتا أختين فصاعدًا فلهما الثلثان. وإن كان هناك أخت لأب وأم، وأخت لأب - كان للأخت للأب والأم: النصف، وللأخت للأب: السدس؛ قياسًا على ابنة الابن مع ابنة الصلب.

وإن كان هناك أخت لأب وأم، وأخ وأخت لأب: كان للأخت للأب والأم: النصف، وللأخ والأخت للأب الباقي، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن خلف أختين لأب وأم، وأختًا لأب: كان للأختين للأب والأم: الثلثان، ولا شيء للأخت للأب؛ لأنه لا يجوز أن تأخذ الأخوات بالفرض أكثر من الثلثين.

وإن خلف أختين لأب وأم، وأخا وأخوات لأب: فللأختين للأب والأم: الثلثان، وما بقى للأخ والأخوات للأب، للذكر مثل حظ الأنثيين، وبه قال كافة

الصحابة والفقهاء إلا ابن مسعود؛ فإنه قال: لهن الأقل من المقاسمة أو سدس المال، وقد مضى الدليل على ذلك في بنات الابن.

وإن خلف أختين لأب وأم، وأختًا لأب، وابن أخ لأب وأم أو لأب: فللأختين للأب والأم: الثلثان، والباقي لابن الأخ، ولا يعصب الأخت للأب. والفرق بينه

وبين ابن ابن الابن - حيث عصب عمته - : أن ابن ابن الابن يعصب أخته؛ فعصب عمته، وابن الأخ لا يعصب أخته؛ فلم يعصب عمته.

## تطبيقات :

المسألة الأولى: توفيت امرأة وخلفت أما وأختًا لأب وابن عم، وكانت تركتها (٣٦٠٠ جنيه).  
الحل

الورثة	أم	أخت لأب	ابن عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهم	٢	٣	١	

$$\text{قيمة السهم} = 3600 \div 6 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 600 \times 2 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم أخت لأب} = 600 \times 3 = 1800$$

$$\text{قيمة سهم ابن عم} = 600 \times 1 = 600$$

أخذت الأخت للأب النصف فرضًا؛ لانفرادها وعدم وجود من يعصبها أو يحجبها وعدم وجود أخت أو أخوات شقيقات، أو فرع وارث مؤنث.

المسألة الثانية: توفى رجل وترك أربعة أخوات لأب، وأخًا لأم وأختًا لأم والتركة (٤٨٠٠ جنيه).  
الحل

الورثة	٤ أخوات لأب	أخ لأم + أخت لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	٣
السهم	٢	١	المسألة تحتاج إلى تصحيح
بعد التصحيح	$4 = 2 \times 2$	$2 = 2 \times 1$	$6 = 2 \times 3$

$$\text{قيمة السهم} = 4800 \div 6 = 800$$

$$\text{قيمة سهم ٤ أخوات لأب} = 800 \times 4 = 3200$$

$$\text{قيمة سهم أخ لأم + أخت لأم} = 800 \times 2 = 1600$$

ورثت الأخوات للأب الثلثين؛ لتعددن وعدم وجود من يعصبهن أو يحجبهن وعدم وجود أخت أو أخوات شقيقات أو فرع وارث مؤنث.

المسألة الثالثة: توفيت امرأة وخلفت أختًا شقيقة وأختًا لأب وأخًا لأم وأختًا لأم،

وكانت التركة (٦٠٠ جنيه). الحل

الورثة	أخت شقيقة	أخت لأب	أخ لأم + أخت لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$ بينهما بالتساوى	٦
السهم	٣	١	٢	

قيمة السهم =  $600 \div 6 = 100$

قيمة سهم الأخت الشقيقة =  $100 \times 3 = 300$

قيمة سهم أخت لأب =  $100 \times 1 = 100$

قيمة سهم أخ لأم + أخت لأم =  $100 \times 2 = 200$

لكل منهما ١٠٠

ورثت الأخت للأب السدس؛ لوجود الأخت الشقيقة، التي أخذت النصف؛ لانفرادها مع عدم وجود فرع وارث؛ فأخذت معها الأخت لأب السدس تكملة الثلثين.

المسألة الرابعة: توفيت امرأة وخلفت أختين شقيقتين، وأخًا لأب، وأختًا لأب، وأمًا، والتركة (١٨٠٠ جنيه).

الحل

الورثة	أختان شقيقتان	أخ لأب + أخت لأب	أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٤	١ للذكر مثل حظ الأنثيين	١	المسألة تحتاج إلى تصحيح
السهم بعد التصحيح	$4 \times 3 = 12$	$3 \times 3 = 9$ للأخ ٢ وللأخت ١	$3 = 3 \times 1$	الأصل بعد التصحيح $18 = 3 \times 6$

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 18 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الأختان الشقيقتان} = 100 \times 12 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم الأخ لأب} + \text{أخت لأب} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{الأخ} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{الأخت} = 100 \times 1 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 3 = 300$$

ورثت الأخت للأب بالتعصيب؛ لوجود أخ لأب معها واقتسما المال للذكر مثل حظ الأنثيين.

المسألة الخامسة: توفي رجل عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأب، وكانت التركة (٦٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوجة	أختان شقيقتان	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	محجوبة	١٢
السهام	٣	٨	-	يبقى سهم يرد على الأختين
بعد الرد	٣	$9 = 1 + 8$	-	١٢

$$\text{قيمة السهم} = 6000 \div 12 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم أختان شقيقتان} = 500 \times 9 = 4500$$

لم تأخذ الأخت لأب شيئاً؛ لوجود أختين شقيقتين، استوفتا فرض الأخوات، فلم يبق للأخت للأب شيئاً بالفرض، وليس معها أخ لأب يعصبها؛ فلم تأخذ شيئاً. ولو وجد معها أخ لأب هنا، لورثت معه بالتعصيب، وأخذ السهم الباقي بعد فرض الزوجة والأختين الشقيقتين، ولم يرد على الشقيقتين، ويسمى الأخ لأب في مثل هذه الحالة: الأخ المبارك.

فرع: وإن خلف ابنة، وأختاً لأب وأم أو لأب، أو ابنة ابن وأختاً لأب وأم أو

لأب - كان للابنة أو لابنة الابن: النصف، وما بقي للأخت.  
وهكذا إن خلف ابنتين وأختًا لأب وأم أو لأب - كان للابنتين: الثلثان، وللأخت ما بقي.

وإن خلف ابنة، وابنة ابن، وأختًا لأب وأم أو لأب - كان للابنة: النصف، ولابنة الابن: السدس، وللأخت ما بقي.

وكذلك إن كان في هذه المسائل مع الأخت ابن أخ أو عم؛ فإن ما بقي عن فرض البنات: للأخت دون ابن الأخ والعم، وبه قال كافة الصحابة والفقهاء إلا ابن عباس؛ فإنه لم يجعل للأخت مع البنت أو مع ابنة الابن شيئًا، بل جعل ذلك لابن الأخ أو للعم؛ لقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَٰكَذَا لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَكُمُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، فورث الأخت؛ بشرط ألا يكون للميت ولد، ولقوله ﷺ: «مَا أَبْقَتِ الْفَرَائِضُ فَلأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ».

دليلنا: ما ذكرناه من حديث هزيل بن شرحبيل «قال ابن مسعود: لأقضي فيها بقضاء رسول الله ﷺ: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس، وللأخت ما بقي».  
وأما الجواب عن قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَٰكَذَا لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَكُمُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] - فإن الآية تدل على أنه لا فرض لها إذا كان للميت ولد، ونحن نقول كذلك؛ لأن هذا النصف الذي تأخذه مع عدم الولد تأخذه بالفرض، وهذا الذي تأخذه مع وجود الولد تأخذه بالتعصيب؛ بدليل ما ذكرناه من الخبر. وأما قوله ﷺ: «مَا أَبْقَتِ الْفَرَائِضُ فَلأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ» - فحملة إذا لم يكن هناك أخوات؛ بدليل ما ذكرناه من الخبر، ولأن للأخت تعصبيًا ولابن الأخ تعصبيًا، وتعصيب الأخت أولى؛ لأنها أقرب من ابن الأخ والعم وابن العم.

تطبيقات :

المسألة الأولى: توفي رجل وخلف بنتاً وأماً وأختاً شقيقة، والتركة (١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	بنت	أم	أخت شقيقة	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهام	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 6 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 300 \times 3 = 900$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 300 \times 1 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأخت الشقيقة} = 300 \times 2 = 600$$

أخذت الأخت باقى التركة بعد فرض الأم والبنت بالتعصيب؛ لوجود فرع وارث مؤنث فقط وعدم وجود أب.

المسألة الثانية: توفي رجل وخلف بنتاً وزوجة وأختاً لأب، والتركة (٢٤٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	بنت	زوجة	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$	الباقى بالتعصيب	٨
السهام	٤	١	٣	

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 8 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 300 \times 4 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 300 \times 1 = 300$$

$$\text{قيمة سهم أخت لأب} = 300 \times 3 = 900$$

الأخت ورثت هنا بالتعصيب؛ لوجود الفرع الوارث المؤنث، وعدم الأخ للأب؛

فصارت الأخت للأب عصبه مع البنت .

المسألة الثالثة: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وبتاً وأختاً شقيقة وأختاً لأب، والتركة (٤٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوج	بنت	أخت شقيقة	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	الباقى بالتعصيب	محبوبة	٤
السهم	١	٢	١	-	

قيمة السهم =  $٤٠٠٠ \div ٤ = ١٠٠٠$

قيمة سهم الزوج =  $١٠٠٠ \times ١ = ١٠٠٠$

قيمة سهم البنت =  $١٠٠٠ \times ٢ = ٢٠٠٠$

قيمة سهم الأخت الشقيقة =  $١٠٠٠ \times ١ = ١٠٠٠$

حجبت الأخت للأب هنا؛ لأن الأخت الشقيقة صارت عصبه مع البنت؛ فأخذت باقى التركة، ولم يبق شيء للأخت للأب.

فصل: وأما فرض ولد الأم، فللواحد منهم السدس، ذكر كان أو أنثى، وللأثنين منهم فما زاد: الثلث، ويسوى فيه بين الذكر والأنثى؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]، وهذه الآية نزلت فى الإخوة والأخوات للأم؛ بدليل ما روى أن سعد بن أبى وقاص وابن مسعود كانا يقرأنها: (وله أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس)، والقراءة الشاذة تحل محل الإخبار عن النبي ﷺ أو التفسير؛ فيجب العمل بها.

ولأن إرث الإخوة للأم إرث بالرحم المحض، ولا تعصيب لهم؛ فاستوى ذكرهم وأنثاهم كالأبوين مع الابن.

تطبيقات:

المسألة الأولى: توفى شخص وخلف زوجة وأماً وأخاً لأم وأخاً شقيقاً، والتركة

(٦٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوجة	أم	أخ لأم	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقى تعصيا	١٢
السهم	٣	٢	٢	٥	

$$\text{قيمة السهم} = 6000 \div 12 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 500 \times 2 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ لأم} = 500 \times 2 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 500 \times 5 = 2500$$

أخذ الأخ لأم سدس التركة فرضاً؛ لانفراده.

المسألة الثانية: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأخاً لأم وأختاً لأم والتركة

(٣٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوج	أم	أخ لأم+أخت لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	٦
السهم	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأخ لأم + أخت لأم} = 500 \times 2 = 1000$$

أخذ الأخ لأم والأخت لأم ثلث التركة؛ لتعددتهما فيقتسمانه معاً، لا فرق بين

الذكر والأنثى.



فصل : وأما ميراث الأب فله أحوال ثلاثة :

أولها : الفرض الخالص عن التعصيب ، وهو السدس غير عائل ، كما إذا كان معه ابن ، أو ابن ابن وابن وارث وإن سفل ، أو بتتان وأم أو عائلا : وذلك : إذا كان معه بتتان وأم وزوج .

ثانيا : يرث بالتعصيب فقط : وذلك إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن ، سواء أكان منفردا عن صاحب فرض : أم معه صاحب فرض كزوجة وأم أو جدة ؛ فيأخذ المال كله في الأولى ، والباقي بعد الفرض في الثانية ؛ تعصيبا فيهما .

ثالثا : يرث بالفرض مع التعصيب ، وذلك إذا كان معه بنت أو بنت ابن وإن سفلت ، أو هما ، أو بتتان ؛ أو بنتا ابن ؛ فيأخذ في هذه الصور السدس فرضا ، والباقي تعصيبا .

تطبيقات :

المسألة الأولى : توفي رجل وخلف أما وأبا وابنا ، وكانت التركة (٦٠٠٠) جنيه .

### الحل

الورثة	أم	أب	ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقي بالتعصيب	٦
السهام	١	١	٤	

$$\text{قيمة السهم} = 6000 \div 6 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 1000 \times 4 = 4000$$

أخذ الأب هنا سدس التركة ؛ لوجود الفرع الوارث الذكر ، الذي أخذ باقي التركة بعد فرض الأم والأب بالتعصيب ، كما حجب الأم من الثلث إلى السدس .

المسألة الثانية : توفي رجل وخلف زوجة وأبا وأخوين شقيقين وأختين شقيقتين وجدًا والتركه (٤٠٠٠) جنيه .

## الحل

الورثة	الزوجة	الأب	الأخوين الشقيقين	الأختين الشقيقتين	الجد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى بالتعصيب	محبوبان	محبوبتان	محبوب	٤
السهام	١	٣	-	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 4000 \div 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 1000 \times 3 = 3000$$

ورث الأب هنا بالتعصيب فأخذ باقى التركة بعد فرض الزوجة؛ لعدم وجود فرع وارث مطلقاً ذكرًا كان أو أنثى، كما حجب الأب هنا كلا من الأخوين الشقيقين والأختين الشقيقتين والجد. وأخذت الزوجة الربع؛ لعدم وجود الفرع الوارث.

المسألة الثالثة: توفى رجل عن زوجة وأب وبنت وأخت لأب، والتركة ٢٤٠٠

جنيه.

## الحل

الورثة	الزوجة	الأب	البنت	الأخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6} + \text{الباقى}$ بالتعصيب	$\frac{1}{2}$	محبوبة بالأب	٢٤
السهام	٣	٩=٥+٤	١٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 24 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 9 = 900$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 100 \times 12 = 1200$$

أخذ الأب هنا سدس التركة بالفرض، وبأقيها بعد ذوى الفروض بالتعصيب؛

وذلك لوجود فرع وارث مؤنث، ولا يوجد فرع وارث مذكر.  
**المسألة الرابعة:** توفيت امرأة وخلفت زوجًا وبنتين وأماً وأباً، والتركة (١٥٠٠ جنية).

### الحل

الورثة	زوج	بتتان	أم	أب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6} +$ الباقي بالتعصيب	١٢
السهم	٣	٨	٢	٢+ صفر	تعول إلى ١٥

$$\text{قيمة السهم} = 1500 \div 15 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 100 \times 8 = 800$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 2 = 200$$

اقتصر نصيب الأب هنا على السدس مع أن الأصل أنه في هذه الحالة يرث السدس فرضاً والباقي تعصياً؛ لوجود الفرع الوارث المؤنث فقط؛ والسبب في ذلك أنه - كما هو واضح من تقسيم السهام - لم يبق له شيء يأخذه بالتعصيب؛ نظراً لكثرة أصحاب الفروض، حتى إن أنصبتهم المستحقة لهم قد زادت على أصل المسألة، فعالت المسألة إلى خمسة عشر؛ من أجل هذا اقتصر نصيب الأب على السدس فرضاً فقط.

**فصل:** وأما الجد: فكالأب عند عدمه في جميع أحكام الميراث إلا في مسائل: **أولها:** أن جد المعتق يحجبه أخو المعتق لأبويه أو لأب، وابن أخيه كذلك، بخلاف أبي المعتق؛ فإنه يحجب الأخ وابنه، وبخلاف النسب؛ فإن الجد يشارك الأخ، ويسقط ابن الأخ.

وإنما حجب الأخ لغير أمه وابنه جد المعتق؛ لأن تعصيب الأخ في الولاء شبيه بتعصيب الابن؛ لإدلائه بالبنوة، وهي مقدمة على الأبوة، وكان القياس مساواة

النسب لذلك، لكن صدنا عنه الإجماع.

**وثانيتهما :** أن أبا المعتق يأخذ السدس بالولاء مع ابن المعتق، عند أبي يوسف، بخلاف الجد؛ فإن الولاء كله للابن معه، أما عند سائر الأئمة فالولاء كله للابن، ولا يأخذ الأب والجد شيئاً بالولاء عندهم.

**وثالثتها :** أن الميت إذا ترك أبويه وأحد الزوجين؛ فللأم ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين، ولو كان مكان الأب جد: لا ترد الأم عن ثلث الأصل؛ بل تأخذه كاملاً؛ لأن الجد لا يساويها في الدرجة؛ فلا مانع من تفضيلها عليه، بخلاف الأب؛ فإنه لا بد من تفضيله عليها؛ لثلاث يلزم من أخذها ثلث الكل معه تفضيل الأنثى على الذكر، وهو يخالف قوله تعالى: ﴿وَلِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]. ويرى أبو يوسف أن الجد مثل الأب في هذه المسألة؛ فللأم معه ثلث الباقي أيضاً بعد نصيب أحد الزوجين.

**ورابعتها :** أن أم الأب لا ترث معه، وترث مع الجد؛ وذلك لأنها تدلى بالأب فيحجبها، ولا تدلى بالجد؛ فلا يحجبها.

**وخامستها :** أن الأب يسقط الإخوة والأخوات إجماعاً ولا يسقطون مع الجد إن كانوا أشقاء أو لأب، إلا عند أبي حنيفة - رحمه الله - فإنه يرى أن الإخوة والأخوات يسقطون بالجد كما سقطوا بالأب، على ما سيأتى ذلك مفصلاً في موضعه إن شاء الله تعالى.

**وسادستها :** أن الأب لا يرث معه سوى جدة واحدة من جهة الأم، ويرث مع الجد جدتان من جهتي الأب والأم.

**تطبيقات :**

**المسألة الأولى :** توفيت امرأة عن زوج وجد وأم وكانت تركتها (١٢٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوج	جد	أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{3}$	٦
السهم	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 6 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 200 \times 3 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 200 \times 1 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 200 \times 2 = 400$$

أخذ الجد هنا باقى التركة بعد فرض الزوج والأم بالتعصيب؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وليس معه إخوة أشقاء أو لأب، وأخذ الزوج النصف؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وأخذت الأم الثلث؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولعدم وجود إخوة.  
المسألة الثانية: توفى رجل وخلف زوجة وجداً وابناً، والتركة (٢٤٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوجة	جد	ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	٢٤
السهام	٣	٤	١٧	

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 24 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 100 \times 4 = 400$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 100 \times 17 = 1700$$

أخذ الجد هنا سدس التركة فرضاً؛ لوجود فرع وارث مذكر وليس مع الجد إخوة أشقاء أو لأب، وأخذت الزوجة الثمن؛ لوجود الفرع الوارث.

المسألة الثالثة: مات رجل وخلف بنتاً وبنت ابن وجداً وأختين لأم، والتركة

(١٢٠٠ جنيه). الحل

الورثة	بنت	بنت ابن	جد	أختان لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6} + \text{الباقى}$	محبوبتان	٦
السهام	٣	١	٢ = ١ + ١	بالجد	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 6 = 200$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 200 \times 3 = 600$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} = 200 \times 1 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 200 \times 2 = 400$$

أخذ الجد هنا سدس التركة فرضاً، وما بقى بعد ذوى الفروض تعصيباً؛ وذلك لوجود فرع وارث مؤنث فقط، وليس مع الجد إخوة أشقاء أو لأب.

فرع: فى بيان أدلة ميراث الأصول:

قال تعالى: ﴿وَلِلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوَاهُ فَلِلأَبَوَيْنِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلأَبَوَيْنِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، والضمير فى «لأبويه» يرجع إلى الميت، وقوله: ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ بدل من قوله: ﴿وَلِلأَبَوَيْنِ﴾ بتكرير العامل.

وفائدة هذا البدل، أنه لو قيل: ولأبويه السدس لفهم اشتراكهما فيه، وإنما لم يقل: لكل واحد من أبويه السدس؛ لأن فى الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً. وللأبوين - كما تقدم - ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يوجد معهما ولد، وهو المراد بهذه الآية، واسم الولد يقع على الذكر والأنثى، وهذه الحالة يمكن وقوعها على ثلاثة أوجه: -  
الأول: أن يكون مع الأبوين ولد ذكر واحد أو أكثر؛ وحينئذ فلكل واحد من الأبوين السدس.

والثانى: أن يوجد معهما ابنتان أو أكثر؛ فيكون لكل منهما السدس أيضاً.  
والثالث: أن يكون معهما بنت واحدة، فهنا للبنت النصف، وللأم السدس، وللأب السدس فرضاً بحكم هذه الآية، والسدس الباقي يأخذه تعصيباً للحديث: «فَمَا بَقِيَ فَلِلأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»، وكالأولاد: أولاد الابن كما سبق.  
والمراد بالأبوين فى الآية: الأب والأم، والثنية هنا لتغليب: المذكر على المؤنث.

الحال الثانية: قد ذكرها - سبحانه - بقوله: ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوَاهُ فَلِلأَبَوَيْنِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وولد الابن ملحق بالولد كما تقدم غير مرة. وقوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبُوَاهُ﴾، أى: فقط، وقوله: ﴿فَلِلأَبَوَيْنِ الثُّلُثُ﴾، أى: والباقي للأب؛ لأنه لما

فرض انحصار الوارث في أبويه وعين نصيب الأم - علم أن الباقي للأب، وهو مما أجمع عليه المسلمون.

وإنما يأخذ الأب الكل عند الانفراد؛ لأن الآية السابقة دلت على أن فرض الأب هو السدس، وفي الصورة المذكورة يأخذ الثلثين: السدس فرضاً والنصف تعصياً؛ ولهذا وجب أن يحوز الأب كل المال إذا انفرد، كما هو مقتضى العصوبة.

هذا إذا لم يكن للميت وارث سوى الأبوين. أما إذا ورثه أبواه مع أحد الزوجين: فذهب أكثر الصحابة إلى أن أحد الزوجين يأخذ نصيبه، ثم يدفع ثلث الباقي للأم، والباقي للأب.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾، فقالوا: إن لها ثلث ما ورثه الأبوان، سواء أكان جميع المال أم بعضه؛ لأنه لو أريد ثلث الأصل فقط لكفى في البيان: فإن لم يكن له ولد فلأمه الثلث، كما قال - تعالى - في حق البنات: ﴿وَأِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾، بعد قوله - سبحانه -: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾. وعليه: فيلزم خلو قوله - تعالى -: ﴿وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ﴾ من الفائدة.

فإن قيل: تحمل الآية على أن الوراثة لهما فقط - قلنا: ليس في العبارة ما يدل على حصر الإرث فيهما، ولو سلم فلا دلالة في الآية حيث تدل على نفى ثلث الباقي لها في هاتين المسألتين؛ فيرجع فيهما إلى أن الأبوين في الأصول كالابن والبنات في الفروع؛ لاتحاد السبب في وراثة الذكر والأنثى، وكل منهما يتصل بالميت بلا واسطة؛ فيجعل ما بقي من فرض أحد الزوجين بينهما أثلاثاً، كما في الابن والبنات، وكما في الأبوين إذا انفردا بالإرث؛ فلا يزيد نصيب الأم على نصف نصيب الأب كما يقتضيه القياس.

وإنما كان نصيب الأم في الغراوين ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين - مع أنه في الواقع إما سدس أو ربع - تأدياً مع ظاهر القرآن؛ فإن ظاهره يقتضي أن لها الثلث، وهو مخالف لما لها هنا من سدس الأصل أو ربعه وقد نبهنا على هذا من قبل.

الحال الثالثة: وهي أن يوجد مع الأبوين: الإخوة والأخوات، وقد بينها - سبحانه - بقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾، والمراد بالجمع - هنا - ما

فوق الواحد كما سبقت الإشارة إليه، سواء أكانوا من جهة الأبوين أم من جهة واحدة، ذكورًا أم إناثًا.

واحتج الجمهور على أن المراد من الإخوة: اثنان فصاعدًا - بأن معنى الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما، وقوله: «إخوة» من الجمع المطلق، بل قال بعضهم: إن صيغة الجمع حقيقة في الاثنين، كما هي فيما فوقهما من كلام العرب؛ فقد أخرج الحاكم والبيهقي في سننه عن زيد بن ثابت أنه كان يحجب الأم بالأخوين؛ فقليل له: يا أبا سعيد إن الله - تعالى - يقول: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾، وأنت تحجبها بأخوين؟! فقال: إن العرب تسمى الأخوين إخوة؛ ومن هنا اختلف الناس في مدلول صيغة الجمع حقيقة، وصرح بعض الأصوليين أنها في الاثنين ملحقة بالحقيقة: في الموارث والوصايا، وأما النحاة فعلى خلاف ذلك.

وكما يتناول لفظ الإخوة الذكور فقط، كذلك يشمل المختلط من الذكور والإناث؛ لأن الجمع المذكر يتناول الذكور والإناث تغليبًا، كما يدل عليه قوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١٧٦].

وأما تناوله الإناث فقط فغير صحيح ولو بطريق التجوز، بأن نقول: المراد بالإخوة هنا: من جاور غيره في صلب أو رحم أو فيهما معًا، سواء أكان من الذكور أم من الإناث؛ لأنه إن أريد بتناول لفظ الإخوة غير الذكور الخلف: أنه يتناوله على سبيل الحقيقة كتناوله الذكور الخلف وإطلاقه عليهم - فممنوع.

وإن أريد أنه يتناوله على سبيل المجاز، فمسلم، لكن عند وجود القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾؛ فإن قوله: ﴿رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ قرينة دالة على عدم إرادة الذكور الخلف من الإخوة، ولا يلزم من دلالة لفظ الإخوة هنا على المختلط؛ للقرينة - تناول «الإخوة» في قوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ كَانُوا إِخْوَةً﴾ غير الذكور الخلف؛ إذ لا قرينة هاهنا.

هذا، والإخوة محجوبون بالأب، وإن كانوا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس على ما تقدم.

وأما دليل كون الجد كالأب: فالإجماع إلا في الصور المستثناة كما سبق. وبعضهم قال في الدليل: إن الله سماه آبا في مواضع، قال تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَاكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، والمراد: آدم وحواء - عليهما السلام - فسمى آدم آبا لنا،



وهو جدنا الأعلى، وإذا كان كذلك: كان الجد الأدنى أباً بالأولى.

وقال تعالى حكاية عن يوسف - عليه السلام - : ﴿وَأَتَيْتُ مَلَّةَ آبَائِي إِِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨] وكان إسحاق جده، وإبراهيم: جد أبيه.

هذا، ولا يخفى أن حمل الأب في آية الموارث على المعنى المجازى - مع عدم قرينة صارفة - تكلف لا داعى إليه، ولا تصلح الآيات المذكورة قرينة صارفة عن المعنى الحقيقى فى آية الموارث؛ إذ استعمال لفظ فى معنى مجازى فى موضع لقرينة صارفة عن معناه الحقيقى - لا يصلح أن يكون قرينة على أن يراد بذلك اللفظ فى موضع آخر معنى مجازى.

فالأنسب كما ذكره الزيلعى فى شرح الكنز: أن يستدل بالإجماع على قيام الجد مقام الأب إلا فى الصور المستثناة.

ودليل استحقاق الجدة فأكثر: السدس فرضاً - «قضاء النبى ﷺ للجدين بالسدس من الميراث بينهما».

وفى حديث مرسل أنه ﷺ أعطاه ثلاث جدات.

وأيضاً ما رواه أبو سعيد الخدرى والمغيرة بن شعبة وقبيصة بن ذؤيب - رضى الله عنهم - من أنه عليه الصلاة والسلام «أعطاه السدس».

وكذلك ما ذكرناه من أن أم الأم جاءت إلى الصديق - رضى الله عنه - وقالت: أعطنى ميراث ولد بتى، فقال: «اصبرى حتى أشاور أصحابى؛ فإنى لم أجد لك نصيباً فى كتاب الله - تعالى - ولم أسمع فىك من رسول الله ﷺ شيئاً». ثم سألهم؛ فشهد المغيرة بإعطائها السدس، فقال للمغيرة: هل معك أحد؟ فشهد به أيضاً محمد ابن مسلمة؛ فأعطاه ذلك، ثم جاءت أم الأب إليه، وطلبت الميراث، فقال: «أرى أن ذلك السدس بينكما، وهو لمن انفردت منكما، فشاركهما فيه».

وما روى - أيضاً - أن أم الأب جاءت إلى عمر - رضى الله عنه - وقالت: أنا أولى بالميراث من أم الأم؛ إذ لو ماتت لم يرثها ولد ولدها، ولو مت ورثنى ولد ولدى، فقال: «هو ذلك السدس؛ فإن اجتمعما فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها». فحكم بالتشريك بينهما.

هذا ولظهور أدلة الزوجية تركت الكلام عليها؛ اكتفاء بما سبق.

### فرع جامع لميراث الفروع وأدلته :

إذا انفرد الابن استغرق المال بالعصوبة، أما إذا اجتمع مع أخ له فأكثر: اقتسموا المال بالسوية بينهم.

وإذا انفردت البنت عمن يعصبها وعن أختها، فإنها تستحق النصف، والبتان فأكثر إذا انفردتا عمن يعصبهما فلهما الثلثان، وإذا اجتمع ابن فأكثر، مع بنت فأكثر فللذكر مثل حظ الأنثيين، وأولاد الابن - وإن سفلوا - إذا انفردوا عن أولاد الصلب كأولاد الصلب فيما ذكر اجتماعاً وانفراداً.

أما إذا اجتمع أولاد الصلب مع أولاد الابن، فإن وجد من أولاد الصلب ذكر ولو مع أخته: حجب أولاد الابن، وإن كان من ولد الصلب بنت فلها النصف، والباقي لولد الابن الذكور فقط، أو مع الإناث: للذكر مثل حظ الأنثيين؛ قياساً على أولاد الصلب، فإن لم يكن من أولاد الابن إلا أنثى أو إناث: فلها أو لهن السدس تكملة الثلثين.

أما إذا وجد بتان من ولد الصلب فصاعداً فلهما الثلثان كما مر، والباقي لولد الابن إذا كانوا ذكوراً بالسوية، أو مع الإناث: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للإناث المنفردات إلا إذا كان ذكر مساو لهن أو أسفل منهن؛ فيعصبهن ويسمى بالأخ المبارك، ولا يعصب الذكر النازل إلا من في درجته كأخته وبنت عمه، أو من هي أعلى منه درجة؛ إن لم يكن لها شيء من الثلثين، ويسقط من دونه.

وليس لنا من يعصب أخته وعمته وعمه أبيه وجدته وبنات أعمامه وأعمام أبيه وجده - إلا المستقل من أولاد الابن.

هذا، والحكم السابق لأولاد الابن مع ولد الصلب يجرى مع كل درجة نازلة مع أنزل منها - فأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب، وهكذا في سائر المنازل بعضها مع بعض.

### الأدلة:

قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١].

ونستنبط من هذا أن للأولاد عند الانفرد ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: أن يخلف الميت الذكور والإناث معاً، وقد بين الله الحكم فيه

بقوله - جل شأنه - : ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء : ١١] ، وهو يتناول ما إذا ترك الميت ذكراً واحداً مع أنثى واحدة ، فللذكر سهمان ، وللأنثى سهم .  
وأما إذا وجد مع الأولاد جمع آخرون من الوراثين : كالأبوين والزوجين ، فيأخذون سهامهم ، والباقي بعد تلك السهام بين الأولاد : للذكر مثل حظ الأنثيين .  
وهذه الآية نصت على الأولاد دون ولد الولد ، فما الدليل على ميراثه ؟  
نقول : إن اسم الولد في الآية واقع على ولد الصلب حقيقة ، وعلى ولد الابن مجازاً ؛ ألا ترى أن الله - سبحانه - قال : ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ﴾ [الأعراف : ٢٦] ، في ولد الابن ، وقال تعالى ﴿يَبْنِيْ إِسْرَءِيلَ﴾ [طه : ٨٠] ، للذين كانوا في زمن الرسول ﷺ !

والابن والولد واحد .

واعترض على هذا بأن اللفظ الواحد لا يجوز استعماله دفعة واحدة في حقيقة ومجازه ؛ فيمتنع أن يراد بقوله تعالى : ﴿يُؤْصِيْكُمْ اللهُ فِيْ أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء : ١١] : ولد الصلب وولد الابن معاً ، كما هو مقرر في الأصول .  
وأجيب بأن هذه الآية تارة تكون خطاباً مع ولد الصلب ، وأخرى مع ولد الابن ، وفي كلتا الحالتين يكون المراد بالولد شيئاً واحداً ؛ وذلك لأن أولاد الابن لا يستحقون الميراث إلا في إحدى حالتين : إما عند عدم ولد الصلب رأساً ، وإما عند عدم أخذ ولد الصلب كل الميراث ، فيقتسمون الباقي حيثنذ ، وإما أن يستحق ولد الصلب مع ولد الابن على وجه الشركة بينهما ، كما يستحق أولاد الصلب بعضهم مع بعض .

وعلى هذا : لا يلزم من دلالة هذه الآية على الولد وعلى ولد الابن - أن يكون قد أريد باللفظ الواحد : حقيقة ومجازه معاً ؛ لأنه حين أريد به ولد الصلب : ما أريد به ولد الابن ، وحين أريد به ولد الابن : ما أريد به ولد الصلب .  
هذا ، وبعض العلماء استدل على ميراث ولد الابن بالقياس على ولد الصلب ، وجعل النص قاصراً على ولد الصلب ، ولا احتياج إلى هذا التأويل .

الحال الثانية : ما إذا مات وخلف الإناث فقط ، وقد بينه - سبحانه - بقوله : ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ ، فذكر حكم ما فوق اثنتين ولم يذكر حكم اثنتين بالقول الصريح ؛ ولذا اختلفوا

فيه :

فعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : «الثلاثان فرض الثلاث فأكثر من البنات ، وأما فرض البنتين فهو النصف» .  
واستدل على ذلك بقوله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء : ١١] .

فقال : إن كلمة «إن» للاشتراط ؛ وذلك يدل على أن أخذ الثلاثين مشروط بكونهن أكثر من ثنتين ومفهومه يقتضى عدم استحقاق الثنتين : الثلاثين .  
ورد هذا : بأنه لازم لابن عباس ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ ، فجعل استحقاق النصف مشروطاً بكونها واحدة ، ومفهومه يقتضى عدم استحقاق الثنتين النصف .

على أنا لا نسلم أن كلمة «إن» فى الآية تدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف ؛ ويدل عليه أنه لو كان الأمر كذلك للزم التناقض بين هاتين الآيتين ؛ وذلك أن الإجماع دل على أن نصيب الثنتين إما النصف وإما الثلثان ، وبتقدير كونها للاشتراط وجب القول بفسادهما ؛ فثبت حيثئذ أن كونها للاشتراط يفضى إلى الباطل ؛ فيكون باطلاً .

ويصح أن يقال : إن فى الآية تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير : فإن كن نساء اثنتين فما فوقهما فلهن ثلثا ما ترك ، فقدم - سبحانه وتعالى - ذكر الفوق على الاثنتين . وقد روى مثله عن النبى ﷺ ، فقال : «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَفَرًا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحَرِّمٍ لَهَا» ؛ فإن معناه - والله أعلم - : لا تسافر سَفَرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فما فوقها .

ويمكن أن نستنبط من الآية حكم الثنتين على الوجه الآتى :

وذلك أن البنتين تستحقان مع الذكر النصف ؛ لقوله تعالى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ ، فإذا انفردتا عنه استحققتا أكثر من ذلك ؛ لأن الواحدة إذا انفردت أخذت النصف بعد ما كانت معه تأخذ الثلث ، فجعل نصيبهما كنصيب الذكر فى الجملة ، وهو الثلثان ؛ لأنه يأخذه مع البنت ، وحيثئذ يكون قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً . . . ﴾ الآية ، بيانا لحظ الواحدة وما فوق الثنتين ، بعد ما بين حظهما قبل ذلك ؛ ولذا فرعه عليه بالفاء إذ لو لم يكن فيما قبله ما يدل على سهم الإناث ، لم تقع الفاء موقعها .

وقد صح رجوع ابن عباس - رضى الله عنهما - عن رأيه؛ فصار إجماعاً.  
الحال الثالثة: ما إذا ترك الميت الذكور فقط، فإذا انفرد الابن أخذ كل المال؛  
ودليله:

أولاً: قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾؛ فإنه يدل على أن نصيب الذكر  
ضعف نصيب الأنثى، والواحدة لها النصف؛ فلزم من مجموع ما ذكر أن نصيب  
الابن المنفرد جميع المال.

ثانياً: قوله - عليه الصلاة والسلام - : «مَا أَبَقَتِ السَّهَامُ فَلأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ».  
ولما كان الابن يأخذ الباقي بعد أرباب السهام، وجب فيما إذا لم يكن سهام أن  
يأخذ الكل.

هذا إذا خلف ابناً واحداً، أما إذا خلف غير واحد، فإنهم يشتركون في جميع  
المال على السواء؛ لاستوائهم في سبب الاستحقاق.

فرع جامع لميراث الإخوة والأخوات وأدلته :

الأخ الشقيق كالولد، والأخت الشقيقة كال بنت؛ فللذكر الواحد الشقيق جميع  
التركة، وللأنثى عند الانفراد النصف، وللأنثيين فأكثر الثلثان، وللذكر مثل حظ  
الأنثيين عند الاختلاط.

والأخ لأب عند عدم الشقيق: مثله في هذه الأحكام، إلا في المشتركة؛ فإن  
الشقيق يشارك فيها ولد الأم، بخلاف الأخ لأب.  
والأخت لأب كالشقيقة عند عدمها.

واجتماع ولد الأبوين مع ولد الأب: كاجتماع الولد مع ولد الابن؛ فإن كان ولد  
الأبوين ذكراً فقط أو مختلطاً مع الإناث: حجب ولد الأب. أو أنثى - ولو تعددت -  
فلولد الأب ما زاد على فرضها، فإن كان ولد الأب الأنثى: فلها مع الواحدة الشقيقة  
السدس، ولا شيء لها مع أكثر منها، وتخالف الأخت بنت الابن: في أن الأخت لا  
يعصبها إلا أخوها؛ فلا يعصبها ابن أخيها، بخلاف بنت الابن؛ فإن من في درجتها  
يعصبها، وكذلك من هو أنزل منها.

فلو مات عن أختين شقيقتين، وأختاً لأب، وابن أخ لأب: فلأختين الثلثان،  
والباقي لابن الأخ، ولا يعصب الأخت.

هذا والأخت - شقيقة أو لأب واحدة أو أكثر - مع البنت أو بنت الابن فأكثر:

تكون عصبه كالأخ؛ فتحجب الشقيقة مع البنت أو بنت الابن: الأخ الأب.  
وأما الأخ للأم فالواحد فرضه السدس، ذكرًا كان أو أنثى، وللاثنتين فأكثر الثلث بالسوية بين الذكر والأنثى.

أما أولاد الأخوة فابن الأخ لغير أم: أحواله كأبيه اجتماعًا وانفرادًا؛ ففي الانفراد يستغرق التركة، وفي الاجتماع يسقط ابن الأخ لأب بابتن الأخ لأبوين، لكن يخالف ابن الأخ أباه في أنه لا يرد الأم من الثلث إلى السدس، ولا يرث مع الجد، ولا يعصب أخته؛ بل تسقط معه، ويسقط في المشتركة بخلاف أبيه.

وقد سبق أن الأخ للأب كالشقيق إلا في المشتركة:  
وصورتها قد تقدمت، وهى: زوج، وأم أو جدة، واثنان فأكثر من أولاد الأم، وإخوة أشقاء، ذكرًا واحدًا فأكثر ولو مع أنثى أو إناث:  
والمسألة هنا من ستة: للزوج النصف «ثلاثة»، وللأم أو الجدة السدس «واحد»، وللإخوة لأم مع الأشقاء الثلث «اثنان» يستوى الذكر مع الأنثى فيه، ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الإخوة من الصنفين.

هذا أحد قولين عندنا وهو المشهور وعند الحنفية والحنابلة - رحمهم الله - أن الإخوة الأشقاء عصبه؛ فلا يبقى لهم من التركة شيء؛ لاستغراق الفروض جميعها؛ وهذا هو القول الثانى فى مذهبنا، وقضى عمر - رضى الله عنه - بهذا الرأى أولاً، ثم رجع عنه إلى الرأى الأول المشهور عندنا، والأول أيضاً هو أشهر الروايتين عن زيد بن ثابت وهو مذهب مالك.

ولهذه المسألة أركان أربعة مشهورة، وهى:  
زوج، وذو سدس من أم أو جدة، واثنان فأكثر من أولاد الأم، وعصبه شقيق؛ فلو لم يكن زوج، أو ذو سدس من أم أو جدة، أو اثنان فأكثر من أولاد الأم - لبقى شيء بعد الفرض، يأخذه الأشقاء تعصيباً، ولو كان بدل الأشقاء إخوة لأب لسقطوا باستغراق الفروض التركة، وكذا لو كان أخ لأب وأخت كذلك: تسقط الأخت لأب مع الأخ لأب، ويسمى بالأخ المشثوم، ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لأب: لأعيل لها بالنصف، أو أختان شقيقتان أو لأب: لأعيل لهما بالثلثين.

وقد علم مما سبق أن الإخوة الأشقاء يستوون مع الإخوة لأم فى مسألة المشتركة فى الاستحقاق، أما فى الحجب فلا؛ لأنه لو كان مع الأشقاء أخت أو أخوات لأب،

فإنهن يسقطن بالعصبة الشقيق، ولا يفرض للأخت للأب: النصف، أو للأخوات للأب: الثلثان - مع الأشقاء؛ للإجماع على أن الأخ الشقيق يحجب أولاد الأب، ولم ينقل عن أحد أنه استثنى من الإجماع الأخ الشقيق في المشتركة.  
الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ﴾ [النساء: ١٢].

والكلالة: من لم يخلف ولداً ولا والداً؛ فهو اسم للميت، وقيل: هو اسم للورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد، أى: أن الكلالة اسم للميت في قول، وللحى في آخر، وقيل: هى قرابة ليست من جهة الولد والوالد. وقيل: هى الميت الفاقد الولد، وقيل: ورثة فقدوا الولد وقد سبق هذا كله.

والمراد بالأخ فى الآية - على ما أجمع عليه المفسرون: الأخ للأم، حتى لقد قرأ بعضهم - أبى وسعد بن أبى وقاص - الآية بزيادة لفظ «الأم».

وقوله تعالى: ﴿فَلِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ﴾ [النساء: ١٢]، يفيد عدم التفاضل بين الذكر والأنثى، ولما أفهم - سبحانه - بما تقدم أن لهما الثلث، وكان ذلك قد يوهم أنهم إن زادوا زاد الإرث على ذلك - صرح بالآية التالية، فقال: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢].

وعلى هذا: لا يزداد لهم على الثلث مهما كثروا؛ لأنهم يستحقونه بقرابة الأم، وهى لا تترث أكثر من الثلث؛ ولهذا لا يفضل الذكر منهم الأنثى.

أما الإخوة الأشقاء أو لأب: فقد ذكرهم - سبحانه - بقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

فقوله: ﴿لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ﴾ مخصوص بالذكر، وإن كان فى الأصل مشتركاً بين الذكر والأنثى؛ فإن الابن يسقط الأخت، ولا تسقطها البنت؛ بل تكون عصبة معها، والمراد بالأخت فى قوله: ﴿وَلَهُ أُخْتُ﴾ -: الشقيقة أو لأب فقط، أما الأخت لأم فقد سبق حكمها.

وقوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا﴾، أى: أن الأخ يرث الأخت فى جميع مالها، إن ماتت قبله.

وإنما كان المراد بالولد فى قوله: ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ -: الابن؛ لأن الابن يسقط الأخ دون البنت؛ للحديث: «أَلْحَقُوا الْفَرَايضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ».

فإن قلت: إن الابن لا يسقط الأخ وحده؛ بل الأب نظيره فى إسقاط الإخوة؛ فلم اقتصر على نفى الولد دون الأب؟

قلت: قد بين حكم انتفاء الولد بالآية الكريمة، وبينت السنة حكم انتفاء الأب بالحديث المتقدم: «أَلْحَقُوا الْفَرَايضَ».

ولا شك أن الأب أولى من الأخ؛ لأن الأب يدلى إلى الميت بلا واسطة؛ ولذلك لا يسقط بحال، بخلاف الأخ.

ثم بين - سبحانه - حكم الاثنين من الأخوات بقوله: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وحكم ما فوق الاثنين من الأخوات: كحكم ما زاد على الاثنين من البنات، بل أولى.

وبين حكم المختلط من الذكور والإناث بقوله: ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

والمراد بالإخوة هنا: الذكور والإناث؛ تغليبا للذكور على الإناث بقرينة قوله: ﴿رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١٧٦].

وأما دليل: تعصيب الأخوات: واحدة فأكثر، مع البنات: واحدة فأكثر، سواء أكانت الأخت شقيقة أو لأب - وبنت الابن كالبنت فى ذلك - ما رواه البخارى: أن ابن مسعود سئل عن بنت، وبنت ابن، وأخت؛ فقال: لأقضى فيها بما قضى به رسول الله ﷺ: «للأبنة النصف، ولأبنة الابن السدس، وما بقى فللأخت».

وروى - أيضا - عن هزيل بن شرحبيل: أن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال - لما سئل عن هذه المسألة -: «رأيت رسول الله ﷺ قضى للبنت بالنصف، ولبنت الابن بالسدس، تكملة الثلثين، وللأخت بالباقي».

وحديث: «أَجْعَلُوا الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً» شاهد - أيضا - على ذلك، والمراد بالأخوات والبنات فى الحديث: الواحدة فأكثر؛ لأن «أل» فى اللفظين جنسية.



قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل: ولا ترث بنت الابن مع الابن، ولا الجدة أم الأب مع الأب؛ لأنها تدلى به، ومن أدلى بعصبة لم يرث معه؛ كابن الابن مع الابن والجدة مع الأب، ولا ترث الجدة من الأم مع الأم لأنها تدلى بها، ولا الجدة من الأب؛ لأن الأم في درجة الأب، والجدة في درجة الجد؛ فلم ترث معها، كما لا يرث الجد مع الأب

فصل: ولا يرث ولد الأم مع أربعة: مع الولد، وولد الابن، والأب، والجدة لقوله - عز وجل - : ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢] فورثهم في الكلالة، والكلالة من سوى الوالد والولد، والدليل عليه ما روى جابر - رضى الله عنه - قال: جاءنى النبی ﷺ يعودنى وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ، وصب من وضوئه على، فعقلت، فقلت: يا رسول الله، لمن الميراث، وإنما يرثنى كلالة؟ قال: فنزلت آية الفرائض.

وروى أنه قال: كيف أصنع فى مالى، ولى أخوات؟ فنزلت آية الموارث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

والكلالة هو من ليس له ولد ولا والد، وله إخوة؛ لأن الكلالة مشتق من الإكليل، وهو الذى يحتاط بالرأس من الجوانب، والذين يحيطون بالميت من الجوانب الإخوة، فأما الوالد والولد فليسا من الجوانب، بل أحدهما من أعلاه، والآخر من أسفله؛ ولهذا قال الشاعر يمدح بنى أمية:

ورثتم قناة الملك لا عن كلالة عن ابني مناف: عبد شمس، وهاشم

فصل: ولا يرث ولد الأب والأم مع ثلاثة: مع الابن، وابن الابن، والأب، والدليل عليه قوله - عز وجل - : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾. فورثهم فى الكلالة، وقد بينا أن الكلالة ألا يكون والد ولا ولد.

فصل: وإذا استكمل البنات الثلاثين، ولم يكن مع من دونهن من بنات الابن ذكر لم يرثن؛ لما روى الأعمش عن إبراهيم، قال: قال زيد - رضى الله عنه - : إذا استكمل البنات الثلاثين، فليس لبنات الابن شيء إلا أن يلحق بهن ذكر فيرد عليهن بقية المال؛ وإذا كان أسفل منهن رد على من فوقه: للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كن أسفل منه، فليس لهن شيء، وبقية المال له دونهن؛ ولأننا لو ورثنا من دونهن من

بنات الابن فرضًا مستأنفًا، لم يجز؛ لأنه ليس للبنات بالبنوة أكثر من الثلثين. وإن شركنا بينهن وبين بنات الابن، لم يجز؛ لأنهن أنزل منهن بدرجة؛ فلا يجوز أن يشاركنهن، وإن استكمل الأخوات للأب والأم الثلثين، ولم يكن مع الأخوات للأب ذكر يعصبن لم يرثن؛ لما ذكرناه من المعنى في البنات، وبنات الابن.

فصل: ومن لا يرث ممن ذكرناه من ذوى الأرحام، أو كان عبدًا أو قاتلًا أو كافرًا - لم يحجب غيره من الميراث؛ لأنه ليس بوارث؛ فلم يحجب كالأجنبي.

(الشرح) أما حديث جابر فرواه البخارى فى صحيحه<sup>(١)</sup>، قال: حدثنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال: سمعت جابرا يقول: جاء رسول الله ﷺ يعودنى وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ وصب على من وضوئه فعقلت، فقلت: يا رسول الله، لمن الميراث، إنما يرثنى كلاله؛ فنزلت آية الفرائض.

والحديث رواه البخارى أيضًا فى مواضع من صحيحه<sup>(٢)</sup>، من طرق عن محمد بن المنكدر، وبعض الروايات مختصرة، على عادة البخارى فى اختصار الأحاديث وتقطيعها بما يتناسب مع تراجم الأبواب.

ورواه مسلم فى صحيحه<sup>(٣)</sup>، من طرق عن ابن المنكدر أيضًا، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذى فى سننه<sup>(٥)</sup>، وفى شمائله<sup>(٦)</sup>، والنسائى فى المجتبى<sup>(٧)</sup>، وفى السنن الكبرى<sup>(٨)</sup>، والدارمى فى سننه<sup>(٩)</sup>، وأحمد فى مسنده<sup>(١٠)</sup>، وابن خزيمة فى صحيحه<sup>(١١)</sup>، وغيرهم من طرق عن ابن المنكدر عن جابر.

(١) (٤٠٢/١) كتاب الوضوء، باب صب النبى صلى الله عليه وسلم وضوئه على المغمى عليه (١٩٤).

(٢) حديث (٤٥٧٧)، (٥٦٥١)، (٥٦٦٤)، (٥٦٧٦)، (٦٧٢٣)، (٦٧٤٣)، (٧٣٠٩).

(٣) (١٢٣٤ - ١٢٣٥) كتاب الفرائض، باب ميراث الكلاله (١٦١٦).

(٤) حديث (٢٨٨٦) (١٣٣/٢).

(٥) حديث (٢٠٩٦)، (٢٠٩٧)، (٣٠١٥)، (٣٨٥١).

(٦) (٣٣٨).

(٧) (٨٧/١).

(٨) تحفة الأشراف (٣٠٢١)، (٣٠٢٨)، (٣٠٤٣)، (٣٠٦٠).

(٩) (٧٣٩) طبعة عبد الله هاشمى.

(١٠) (٢٩٨/٣)، (٣٠٧)، (٣٧٣).

(١١) حديث (١٠٦).

وأما الرواية الثانية التي ذكرها المصنف فقد وقعت كذلك عند أحمد في مسنده<sup>(١)</sup>، ومن طريق أحمد رواها أبو داود في سننه<sup>(٢)</sup>، عن سفيان عن ابن المنكدر عن جابر. وأما قول الشاعر في مدح بني أمية: «عن ابني مناف: عبد شمس وهاشم»، فعبد شمس<sup>(٣)</sup> هو: عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب وله من الأولاد حبيب وهو أكبر أولاده وبه كان يكنى وأمّية الأكبر وقد توفي بمكة وقيل بأجباد.

وأما: هاشم<sup>(٤)</sup>: فهو اسم فاعل من الهشم وهو كسر الشيء اليابس والأجوف، واسمه عمرو، وهو منقول إما من العمر بفتح العين الذي هو من العمر بضمها أي البقاء، ولقب: هاشما؛ لأنه أول من هشم الثريد لقومه بمكة وأطعمه، وذلك أن أهل مكة أصابهم جهد وشدة؛ فرحل إلى فلسطين فاشتري منها دقيقا كثيرا وكعكا وقدم بذلك إلى مكة فأمر به، فخبز ثم نحر جزورا وجعلها ثريدا عم به أهل مكة، ولا زال يفعل ذلك حتى استكفوا وهو أول من سن الرحلتين، رحلة الشتاء إلى الحبشة ورحلة الصيف إلى الشام.

ولهاشم من الأولاد: نضلة، وبه كان يكنى، وعبد المطلب والعقب منه، وأسد والد فاطمة بنت أسد أم سيدنا على رضى الله تعالى عنهما، وأبو صيفى والشافئ وخلدة، ورقية، وحبية.

وله من الإخوة: المطلب، وعبد شمس، وتماضر، وقلابة (وأهمهم عاتكة بنت مرة ابن هلال بن فالح - بالجيم - بن ذكوان بن ثعلبة بن الحارث بن بهثة بن سليم السلمية) ونوفل، وأبو عمرو، واسمه: عبيد، قال ابن قتيبة - رحمه الله تعالى - : ولا عقب له، وأميمة أهمهم وافدة بنت أبي عدى بن عبد فهم من بنى مازن بن صعصعة.

وربيعة بنت عبد مناف، ولدت في بنى هلال بن معيط من بنى كنانة وأمها من ثقيف وقيل: إن هاشما وعبد شمس توءما وإن أحدهما ولد قبل: الآخر، قيل إن الأول هاشم، وإن إصبع أحدهما ملتصقة بجبهة صاحبه فنحيت فسال دم، فقيل: يكون بينهما دم.

(١) (٣٠٧/٣).

(٢) (١٣٣/٢) كتاب الفرائض، باب في الكلالة (٢٨٨٦).

(٣) ينظر معجم قبائل العرب (٧٢٤/٢).

(٤) ينظر سبل الهدى والرشاد (٣١٥-٣٢٠).

فلما ولى هاشم بعد أبيه عبد مناف ما كان إليه من السقاية والرفادة حسده أمية بن عبد شمس بن عبد مناف فنال من هاشم.

ومات هاشم بغزة وله عشرون سنة، ويقال: خمس وعشرون سنة. وأما قوله: «لما روى الأعمش»، فهو سليمان بن مهران الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي الأعمش<sup>(١)</sup>، أحد الأعلام الحفاظ والقراء، رأى أنسًا يبول، وروى عن عبد الله بن أبي أوفى وعكرمة - قال أبو حاتم: لم يسمع منهما - وزيد بن وهب وأبي وائل وإبراهيم التيمي والشعبي وخلق. وروى عنه أبو إسحاق والحكم وزيد من شيوخه وسليمان التيمي من طبقته وشعبة وسفيان وزائدة ووكيعة وخلاتق.

قال المدني: له نحو ألف وثلاثمائة حديث قال ابن عينة: كان أقرأهم وأحفظهم وأعلمهم وقال عمرو بن علي: كان يسمى المصحف لصدقه. وقال العجلي: ثقة ثبت، يقال: ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب، وكان فصيحًا وقال النسائي: ثقة ثبت وعده في المدلسين. قال أبو نعيم: مات سنة ثمان وأربعين ومائة، عن أربع وثمانين سنة.

وقوله: «قناة الملك»<sup>(٢)</sup> القناة: الرمح، وجمعها: قنوات، وقنى، على فعول، وقناء، مثل جبل وجبال. وقوله:

..... عن ابني مناف عبد شمس وهاشم  
لأن بنى أمية ورثوا الخلافة عن عثمان - رضى الله عنه - وأبوه من بنى عبد شمس، وأم أمه من بنى هاشم، وهى: البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم، فجدته لأمه عمة النبي ﷺ.

وأما قوله: «يعصبهن» و«العصبة» و«التعصيب»: كله مشتق من العصابة؛ لأنها تحيط بجميع الميراث، كما تحيط العصابة بجميع الرأس. والعصب: هو اللى الشديد.

وأما الأحكام: فقد تناول المصنف فى هذه الفصول موضوع الحجب، وهو لغة: المنع.

(١) ينظر ترجمته فى: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١/٤١٩، ٤٢٠) (٢٧٤٨).

(٢) ينظر النظم: (١٢١/٢).

وشرعاً: هو منع من قام به سبب الإرث من بعض الإرث - ويسمى: حجب نقصان - أو من كله، ويسمى: حجب حرمان.

ولذلك يقسم الحجب إلى نوعين:

حجب نقصان: يدخل على جميع الورثة بانتقال من فرض إلى فرض أقل منه؛ وهذا في حق الزوجين والأم وبنت الابن والأخت للأب: فالزوجان ينتقلان من النصف والربع إلى الربع والثلث، والأم تنتقل من الثلث إلى السدس وإلى ثلث الباقي، وكل من بنت الابن والأخت للأب تنتقل من النصف إلى السدس تكملة الثلثين كما تقدم بيانه في فصل الفروض.

وبانتقال من فرض إلى تعصيب في حق ذوات النصف والثلثين؛ وعكسه وهو: الانتقال من تعصيب إلى فرض في حق الأب والجد: فإن لكل منهما جميع المال إذا انفرد، والسدس مع الابن أو ابنة.

وبالمزاحمة في الفروض في حق الزوجة والجدّة وذوات الثلثين وبنت الابن مع الصّليّة، والأخت للأب مع الشقيقة وأولاد الأم: فيتزاحم الزوجات في فرض الزوجة، والجدات في فرض الجدّة، وبنات الابن والأخوات للأب في سدس الواحدة تكملة الثلثين.

ويتزاحم العدد الكثير من البنات وبنات الابن والأخوات للأبوين والأخوات للأب فيما للثنتين وهو الثلثان، وكذا العدد الكثير من أولاد الأم في ثلث الاثنين. وبالمزاحمة في التعصيب في حق كل عاصب بنفسه غير الأب: فلبنتين ما للابن الواحد، وكذا الباقيون.

والجد يزاحمه الأخ والأخوان والأخت والأختان والثلث والأربع.

وبالمزاحمة في العول في حق أصحاب الفروض؛ فإن الفروض: تنقص مقاديرها بواسطة العول، كما صار ثمن المرأة في «المنبرية» تُسَعّا، ونصف الزوج في «الغراء» ثلثاً، وسدس الأم في «أم الفروخ» عُشراً، وثلث أولاد الأم فيها خمساً، وثلثا الأختين للأبوين أو للأب خمسين.

وحجب حرمان: وهذا هو النوع الثاني من نوعي الحجب، وهو قسمان:

حجب بوصف، أي: بسبب وصف قائم به من الموانع السابقة: كالرق والقتل، واختلاف الدين والردة؛ ويمكن دخوله على جميع الورثة. والمحجوب به وجوده

كالعدم، أى: كالأجنبى فى عدم الإرث والحجب؛ فلا يحجب أحدًا عن ميراثه، فلو مات حر عن ابن رقيق وزوجة وأخ شقيق حرين - : فللزوجة الربع كاملاً، وللأخ الباقي، ولا أثر للابن؛ لقيام المانع به؛ فهو كالأجنبى.

وحجب بشخص: وهو القسم الثانى من حجب الحرمان، ولا يدخل على ستة من الورثة، وهم: الأبوان والزوجان والولدان، وهما: الابن والبنت؛ للإجماع ولإدلائهم إلى الميت بأنفسهم من غير واسطة.

وإنما حُجِبَ المَعْتَقُ مع كونه يُدلى إلى الميت بنفسه؛ لأن عصابات الولاء مؤخرون عن عصابات النسب بالإجماع؛ ولأن الولاء أضعف من النسب. ويدخل حجب الحرمان على غيرهم، أى: غير الستة كما سبق فى العصابات، وكما يأتى قريباً.

وأقل ميراث الابن فأكثر ربع وسدس؛ لأن أكثر من يرث مع الابن أو البنين من أصحاب الفروض الأبوان والزوج: فلهم السدسان والربع، يفضل للابن فأكثر ربع وسدس.

وأقل ميراث البنت الواحدة بالفرض خمسان، وأقل ميراث الابنتين فأكثر ثلث وخمس: كما إذا تركت زوجاً وأبوين وبنتاً وبنت ابن، فأصلها اثنا عشر، وتعمل إلى خمسة عشر: للزوج ثلاثة هى خمس المال الموروث، ولكل من الأبوين وبنت الابن السدس سهمان هما ثلثا خمس المال، وللبنت ستة هى خمس الخمسة عشر. ولو كان بدل البنت وبنت الابن بتان كان لهما الثلثان ثمانية؛ وهى ثلث الخمسة عشر وخمسها.

وأقل ميراث الزوجة أو الزوجات تسع، كما فى «المنبرية»، والزوج الخمس، والأب ثلثا خمس، وبنت الابن كذلك - كما قدمناه فى العائلة إلى خمسة عشر - والأم عشر - كما فى «أم الفروخ» وكذا الأخت للأب فأكثر لها أو لهن عشر مع الشقيقة فى العائلة إلى عشرة، وأولاد الأم خمس والأخين فأكثر لغير الأم خُمسان؛ للاستقراء، ولأن أقل فرضى الزوج ربع ولا يكون إلا فى أصل أربعة وأصل اثني عشر، ولا عول فى الأربعة، ولا تعمل الاثنا عشر مع الزوج إلا إلى ثلاثة عشر وإلى خمسة عشر: للزوج منها الربع ثلاثة، وهى خُمس الخُمسة عشر، وللأب منها سهمان هما ثلثا خُمسها، وكذلك بنت الابن كما قدمناه.

وكل واحد من الابن وابنه والأب يحجب الإخوة والأخوات مطلقاً، سواء كانوا لأبوين أو لأب أو لأم أو مختلفين إجماعاً.

وكل من البنت وبنت الابن والجد يحجب ولد الأم ؛ فيحجب ولد الأم ستة من الورثة بالإجماع : الولدان وولدا الابن والأب والجد إجماعاً.

والأم تحجب كل جدة ؛ للإجماع، ولما روى أبو داود والنسائي بسند حسن أن النبي ﷺ جعل للجددة السدس إذا لم يكن دونها أم.

والجددة القربى من جهة الأم تحجب الجدة البُعْدَى مطلقاً من جهتها، ومن جهة الأب. والجددة القربى من جهة الأب تحجب البعدى من جهته قطعاً، ولا تحجب البعدى من جهة الأم، بل تشاركها في السدس سوية في أصح قولى الشافعى، ونص عليه أحمد، وجزم به القاضى أبو يعلى فى «جامعه»، وصححه ابن عقيل فى «تذكرته» وغيره من الحنابلة، وهو قول مالك ؛ لأن التى من قَبْلِ الأم هى الأصل ؛ ففيها قوة الأصالة، والتى من قَبْلِ الأب فيها قوة القرب، فاستوتا؛ فيقسم السدس بينهما نصفين. وتحجبها فى القول الآخر - وهو قول أبى حنيفة وأصحابه - لقربها وروى عن أحمد، واختاره الخرقى وابن عبدوس وأكثر الحنابلة، وهو المفتى به عندهم.

وكل من أدلى إلى الميت - أى : تقرب إليه - بواسطة حجبه تلك الوسطة كبنت الابن مع أبيها وهو الابن؛ فإنها أدلت به إلى الميت فهو الوسطة؛ فتحجب به، وكذا بنت ابن الابن، وكأم الأب مع ابنها الذى هو الأب فهو الوسطة فيحجبها، وكأم الأم بالأم، وابن الأخ بالأخ، وابن العم بالعم - إلا ولد الأم؛ فإنها لا تحجبه اتفاقاً، مع أنه أدلى بها فهى الوسطة، ويرث مع وجودها إجماعاً، وإلا أم الأب وأم أبيه؛ وهو الجد الأقرب؛ فإنه لا يحجبها مع أنها أدلت به، فهو الوسطة، بل لها السدس معه فى قول أحمد، وجماعة من الصحابة والتابعين؛ لأنها ترث بالأمومة خلفاً عن الأم لا عن الأب أو الجد؛ فترث معهما خلفاً للأئمة الثلاثة؛ فلا تستثنى عندهم؛ لقوة الوسطة، وهو الأب أو أبوه باستحقاقه جميع المال إذا انفرد.

تطبيقات حجب النقصان :

أولاً: بالنسبة للأم

المسألة الأولى: توفيت امرأة عن بنت ابن وأم وأب وجد، وكانت تركتها ٢٤٠٠

جنيه.

## الحل

الورثة	بنت ابن	أم	أب	جد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4} + \text{الباقي}$ تعصيا	محجوب بالأب	٦
السهم	٣	١	$2 = 1 + 1$	-	

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 6 = 400$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} = 400 \times 3 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 400 \times 1 = 400$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 400 \times 2 = 800$$

أخذت الأم هنا السدس؛ لوجود الفرع الوارث، وهو بنت الابن هنا.

المسألة الثانية: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأمّاً وأخاً شقيقاً وأخاً لأب، وتركت

(٦٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوج	أم	أخ شقيق	أخ لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$	الباقي تعصيا	محجوب بالأخ الشقيق	٦
السهم	٣	١	٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = 6000 \div 6 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 1000 \times 3 = 3000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 1000 \times 2 = 2000$$

أخذت الأم هنا السدس؛ لوجود اثنين من الإخوة، وكذلك الأمر لو وجد أكثر

من اثنين.



ثانيًا: الزوج:

توفيت امرأة وخلفت زوجها وابنا والتركة (١٠٠٠ جنيه).

## الحل

أصل المسألة	ابن	زوج	الورثة
٤	الباقى تعصيا	$\frac{1}{4}$	الفروض
	٣	١	السهم

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 4 = 250$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 250 \times 1 = 250$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 250 \times 3 = 750$$

حجب الابن الزوج عن النصف إلى الربع

ثالثًا: الزوجة

المسألة الأولى: توفى رجل وخلف زوجة وابنا وأخًا شقيقًا وعمًا وكانت تركته

(١٠٠٠ جنيه).

## الحل

أصل المسألة	عم	أخ شقيق	ابن	زوجة	الورثة
٨	-	-	الباقى تعصيا	$\frac{1}{8}$	الفروض
	-	-	٧	١	السهم

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 8 = 125$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 125 \times 1 = 125$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 125 \times 7 = 875$$

حجب الابن الزوجة عن الربع إلى الثمن

المسألة الثانية: توفى رجل وخلف أربع زوجات وابنا وأخًا شقيقًا وعمًا وكانت

تركته (٤٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	٤ زوجات	ابن	أخ شقيق	عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	الباقى تعصيا	-	-	٨
السهم	١	٧	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 4000 \div 8 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأربع زوجات} = 500 \times 1 = 500 \quad (\text{كل زوجة } 125)$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 500 \times 7 = 3500$$

يشارك الزوجات الأربع فى الثمن، وقد حجب عن الربع لوجود الابن.  
رابعاً: بنت الابن:

المسألة الأولى: توفى رجل وخلف بنتاً وثلاث بنات ابن وأخا شقيقاً وترك  
(١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	البنت	ثلاث بنات ابن	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهم	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 6 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 300 \times 3 = 900$$

$$\text{قيمة سهم الثلاث بنات ابن} = 300 \times 1 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 300 \times 2 = 600$$

أخذت بنات الابن الثلاث (٣٠٠ جنيه) كل بنت ابن ١٠٠ جنيه وقد حجب عن  
الثلثين لوجود البنت.

المسألة الثانية: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وبنتاً وأباً وأماً وبنت ابن والتركة  
١٥٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوج	بنت	أب	أم	بنت ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	١٢
السهم	٣	٦	٢	٢	٢	تعول إلى ١٥

$$\text{قيمة السهم} = 1500 \div 15 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 100 \times 6 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 2 = 200$$

قيمة سهم بنت الابن =  $100 \times 2 = 200$ ، وقد حُجبت عن النصف إلى السدس؛ لوجود البنت.

خامسًا: الأخت لأب:

توفيت امرأة وخلفت أختين شقيقتين، وأخًا لأب، وأختًا لأب، وأما، والتركة (١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	أختان شقيقتان	أخ لأب + أخت لأب	أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٤	١ للذكر مثل حظ الأنثيين	١	المسألة تحتاج إلى تصحيح
السهم بعد التصحيح	$12 = 3 \times 4$	$3 = 3 \times 1$ للأخ $1$ للأخت	$3 = 3 \times 1$	الأصل بعد التصحيح $18 = 3 \times 6$

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 18 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الأختان الشقيقتان} = 100 \times 12 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم الأخ لأب + أخت لأب} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{للأخ منها} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{والأخت} = 100 \times 1 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 3 = 300$$

ورثت الأخت للأب بالتعصيب؛ لوجود أخ لأب معها واقتسما المال للذكر مثل حظ الأنثيين.

تطبيقات حجب الحرمان :

أولاً: الجدة مطلقاً:

المسألة الأولى: مات رجل وخلف أخاً شقيقاً وأماً وأم وأب، والتركة (٣٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	أخ شقيق	أم	أم أم	أم أب	أصل المسألة
الفروض	الباقي تعصياً	$\frac{1}{3}$	محجوبة	محجوبة	٣
السهام	٢	١	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 3 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 1000 \times 2 = 2000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 1000 \times 1 = 1000$$

لم تأخذ أى من الجدتين شيئاً؛ لأنهما محجوبتان بالأم؛ إذ الأم تحجب الجدة مطلقاً سواء من جهتها أم من جهة الأب.

المسألة الثانية: توفى رجل وخلف أباً وأم وأم وأب، وكانت التركة (٣٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	أب	أم أم	أم أب	أصل المسألة
الفروض	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	محجوبة	٦
السهم	٥	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 500 \times 5 = 2500$$

$$\text{قيمة سهم أم أم} = 500 \times 1 = 500$$

الجدة أم الأب محجوبة بالأب على الراجح من الخلاف المذكور قريبا - أما  
الجدة أم الأم فأخذت فرضها السدس؛ لأن الأب يحجب الجددة من جهته فقط، ولا  
يحجب الجددة من جهة الأم.

المسألة الثالثة: توفى رجل عن ابن، وأم أم، وأم أم أم، وأم أم أب، والتركة  
(١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	ابن	أم أم	أم أم أم	أم أم أب	أصل المسألة
الفروض	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	محجوب	محجوب	٦
السهم	٥	١	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 6 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 300 \times 5 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم أم أم} = 300 \times 1 = 300$$

أخذت الجددة أم الأم فرضها السدس؛ لعدم وجود من يحجبها، وحجبت هي أم  
أم الأم، وأم أم الأب؛ لأنهما أبعد منها.

المسألة الرابعة: توفى شخص عن جد وجددة هي أم ذلك الجد، وكانت التركة  
(١٠٠٠ جنيه).

## الحل

التركة كلها (١٠٠٠ جنيه) يأخذها الجد بالتعصيب ولا شيء للجدّة؛ لأنها محجوبة بالجد؛ إذ الجد يحجب كل جدّة تنتسب إلى الميت عن طريقه.

المسألة الخامسة: توفى شخص عن أبى أب وأم أب والتركة (١٢٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	أبو الأب	أم الأب	أصل المسألة
الفروض	الباقي بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٥	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 6 = 200$$

$$\text{قيمة سهم أبى الأب} = 200 \times 5 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم أم الأب} = 200 \times 1 = 200$$

لم يحجب الجد (أبو الأب) الجدّة (أم الأب)؛ لأنها لا تنتسب إلى الميت عن طريقه.

ثانياً: الأخت الشقيقة:

المسألة الاولى: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأباً وثلاث أخوات شقيقات وستة إخوة أشقاء، والتركة (٢٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوج	أب	٣ أخوات شقيقات + ٦ إخوة أشقاء	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقي بالتعصيب	محجوبون	
السهم	١	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 2000 \div 2 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 1000 \times 1 = 1000$$

الإخوة الأشقاء جميعًا حجبوا؛ لوجود الأب.

المسألة الثانية: توفيت امرأة وخلفت زوجًا وثلاثة أبناء وخمسة أخوات شقيقات والتركة (٤٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوج	٣ أبناء	٥ أخوات شقيقات	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى بالتعصيب	-	٤
السهم	١	٣	-	

$$\text{قيمة السهم} = 4000 \div 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم ٣ أبناء} = 1000 \times 3 = 3000 \text{ (لكل ابن ١٠٠٠)}$$

حجبت الأخوات هنا؛ لوجود الفرع الوارث المذكر.  
الأخت لأب :

المسألة الأولى: توفى رجل عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأب، وكانت

التركة (٦٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوجة	أختان شقيقتان	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	محجوبة	١٢
السهم	٣	٨	-	يبقى سهم يرد على الأختين
السهم بعد الرد	٣	٩ = ١ + ٨	-	١٢

$$\text{قيمة السهم} = 6000 \div 12 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم أختان شقيقتان} = 500 \times 9 = 4500$$

لم تأخذ الأخت لأب شيئاً؛ لوجود أختين شقيقتين، استوفتا فرض الأخوات، فلم يبق للأخت للأب شيئاً بالفرض، وليس معها أخ لأب يعصبها؛ فلم تأخذ شيئاً. ولو وجد معها أخ لأب هنا، لورثت معه بالتعصيب، وأخذ السهم الباقي بعد فرض الزوجة والأختين الشقيقتين، ولم يرد على الشقيقتين، ويسمى الأخ لأب في مثل هذه الحالة: الأخ المبارك كما سبق ذكره.

المسألة الثانية: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وبتناً وأختاً شقيقة وأختاً لأب، والتركة (٤٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوج	بنت	أخت شقيقة	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	الباقي بالتعصيب	محجوبة	٤
السهم	١	٢	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 4000 \div 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 1000 \times 2 = 2000$$

$$\text{قيمة سهم الأخت الشقيقة} = 1000 \times 1 = 1000$$

حجبت الأخت للأب هنا؛ لأن الأخت الشقيقة صارت عصبة مع البنت؛ فأخذت باقى التركة، ولم يبق شيء للأخت للأب.

المسألة الثالثة: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وابناً وأختاً لأب، والتركة (٤٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوج	ابن	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقي بالتعصيب	محجوبة	٤
السهم	١	٣	-	



$$\text{قيمة السهم} = 4000 \div 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 1000 \times 3 = 3000$$

الأخت لأب محجوبة بالابن؛ فهي تحجب بالفرع الوارث المذكر مطلقاً.

المسألة الرابعة: توفي رجل وخلف زوجة وأماً وأباً وثلاث أخوات لأب والتركة

(١٢٠٠ جنيه). الحل

الورثة	زوجة	أم	أب	٣ أخوات لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	محجوبات	١٢
السهام	٣	٢	٧	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 12 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 7 = 700$$

الأخوات لأب محجوبات هنا بالأب.

المسألة الخامسة: توفي رجل وخلف أختين لأب وأخاً شقيقاً وأخاً لأم، وكانت

التركة (٧٢٠٠ جنيه).

الحل

الورثة	أختان لأب	أخ شقيق	أخ لأم	أصل المسألة
الفروض	محجوبتان	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{6}$	٦
السهام	-	٥	١	

$$\text{قيمة السهم} = 7200 \div 6 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 1200 \times 5 = 6000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ للأم} = 1200 \times 1 = 1200$$

الأختان للأب محجوبتان بالأخ الشقيق.

رابعًا: الأخت لأم :

المسألة الأولى توفي شخص عن زوجة وبنت وأخوين لأم وأختين لأم وعم شقيق

والتركة (١٦٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوجة	بنت	أخوان لأم	أختان لأم	عم شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{4}$	محجوبان	محجوبتان	الباقى بالتعصيب	٨
السهام	١	٤	-	-	٣	

$$\text{قيمة السهم} = 1600 \div 8 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 200 \times 1 = 200$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 200 \times 4 = 800$$

$$\text{قيمة سهم العم الشقيق} = 200 \times 3 = 600$$

حُجِبَ الإخوة للأم هنا بالبنت؛ فهم يحجبون بالفرع الوارث مطلقًا.

المسألة الثانية: توفي شخص وخلف آبا وأختين لأم، والتركة (١٠٠٠ جنيه).

### الحل

التركة (١٠٠٠ جنيه) كلها للأب، ولا شيء للأختين للأم؛ لحجبهما بالأب؛

فالإخوة لأم يحجبون بالأصل الوارث المذكور.

خامسًا: تطبيق عام على الحجب:

توفي رجل وخلف أما وجدًا وأبا وأخا شقيقًا وأخا لأم وكانت التركة ٣٠٠٠

جنيه.

## الحل

الورثة	أم	جد	أب	أخ ش	أخ لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	محجوب	الباقي تعصيا	محجوب	محجوب	٦
السهم	١	-	٥	-	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 500 \times 5 = 2500$$

وبالنظر في هذه المسألة يتضح لنا ما يلي:

أولاً: دخل الحجب على كل من الأم والجد والأخ الشقيق والأخ للأم، مع

الفارق في نوعية الحجب:

فالأم دخل عليها حجب نقصان، حيث انتقل فرضها من الثلث إلى السدس؛

لوجود اثنين من الإخوة.

أما الجد والأخ الشقيق والأخ للأم، فقد حجبا حجب حرمان؛ لوجود الأب.

ثانياً: مع أن الأخ الشقيق والأخ للأم محجوبان حرماناً، ولا يأخذان شيئاً من

التركة، إلا أن وجودهما قد أثر في سهم الأم فنقلها من الثلث إلى السدس.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

فصل: وإن اجتمع أصحاب فروض، ولم يحجب بعضهم بعضاً، فرض لكل

واحد منهم فرضه، فإن زادت سهامهم على سهام المال، أعيلت بالسهم الزائد،

ودخل النقص على كل واحد منهم بقدر فرضه.

فإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً، وأختين من الأم وأختين من الأب والأم،

فللزوجة النصف، وللأم السدس، وللأختين من الأم الثلث، وللأختين من الأب والأم

الثلثان، وأصل الفريضة من ستة وتعول إلى عشرة وهو أكثر ما تعول إليه الفرائض؛

لأنها عالت بثلاثيها، وتسمى أم الفروخ لكثرة السهام العائلة، وتسمى الشريحية؛ لأنها

حدثت في أيام شريح، وقضى فيها.

وإن مات رجل وخلف ثلاث زوجات وجدتين، وأربع أخوات من الأم، وثمانى

أخوات من الأب والأم، فللزوجات الربع، وللجدتين السدس، وللأخوات من الأم الثلث، وللأخوات من الأب والأم الثلثان، وأصلها من اثني عشر وتعود إلى سبعة عشر، وهو أكثر ما يعول إليه هذا الأصل، وتسمى أم الأرامل.

وإن مات رجل وخلف زوجة وأبوين وابتنتين، فللزوجة الثمن، وللأبوين السدسان، وللأبنتين الثلثان، وأصلها من أربعة وعشرين، وتعود إلى سبعة وعشرين، وتسمى المنبرية؛ لأنه روى أن علياً - كرم الله وجهه - سئل عن ذلك، وهو على المنبر، فقال: صار ثمنها تسعاً.

وإن ماتت امرأة، وخلفت زوجاً، وأماً، وأختاً من أب وأم، فللزوجة النصف، وللأخت النصف، وللأم الثلث، وأصلها من ستة، وتعود إلى ثمانية، وهى أول مسألة أعلت فى خلافة عمر - رضى الله عنه - وتعرف بالمباهلة فإن ابن عباس - رضى الله عنه - أنكر العول، وقال: هذان النصفان ذهبا بالمال، فأين موضع الثلث؟ فقليل له: والله لئن مت أو متنا فيقسم ميراثنا إلا على ما عليه القوم، قال: ﴿تَقَالُوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

والدليل على إثبات العول أنها حقوق مقدرة متفقة فى الوجوب، ضاقت التركة عن جميعها؛ فقسمت التركة على قدرها؛ كالديون.

(الشرح) المسألة المنبرية رواها البيهقي فى سنته<sup>(١)</sup>، من طريق شريك عن أبى إسحاق عن الحارث عن على - رضى الله عنه - فى امرأة وأبوين وبتنتين صار ثمنها تسعاً. ولم يذكر البيهقي أن ذلك كان على المنبر، والحديث ذكره الحافظ ابن حجر فى تلخيص الحبير<sup>(٢)</sup>، فقال: المنبرية سئل عنها على وهو على المنبر، وهى زوجة وأبوان وبتتان، فقال مرتجلاً: صار ثمنها تسعاً. رواه أبو عبيد، والبيهقي، وليس عندهما أن ذلك كان على المنبر، وقد ذكره الطحاوى من رواية الحارث عن على، فذكر فيه المنبر.

وإسناد البيهقي فيه شريك بن عبد الله القاضى وهو ضعيف، وأبو إسحاق

(١) (٢٥٣/٦) كتاب الفرائض، باب العول فى الفرائض.

(٢) (١٩٢/٣ - ١٩٣).

السبيعي ثقة لكن يدلّس وشيخه هو الحارث بن عبد الله الأعور قال فيه ابن حجر في التقريب: كذبه الشعبي في رأيه، ورمى بالرفض، وفي حديثه ضعف.

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا سفيان عن رجل لم يسمه، قال: ما رأيت رجلا كان أحسب من علي سئل عن ابنتين وأبوين وامرأة فقال: صار ثمنها تسعا.

وفي إسناده راوٍ مبهم.

أما مسألة المبالغة، فقد رواها رواه البيهقي في الكبرى<sup>(١)</sup>، من طريق ابن إسحاق قال: ثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: دخلت أنا وزفر ابن أوس بن الحدثان على ابن عباس بعد ما ذهب بصره، فتذاكرنا فرائض الميراث فقال: ترون الذي أحصى رمل عالج عددا لم يحص في مال نصفاً وثلثاً إذا ذهب نصف ونصف فأين موضع الثلث؟ فقال له زفر: يا أبا عباس من أول من أعال الفرائض؟ قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: ولم؟ قال: لما تدافعت عليه وركب بعضها بعضها قال: والله ما أدري كيف أصنع بكم والله ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر، قال: وما أجد في هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه عليكم بالحصص. ثم قال ابن عباس: وإيم الله، لو قدم من قدم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة، فقال له زفر: وأيهم قدم وأيهم أخر؟ فقال: كل فريضة لا تزول إلا إلى فريضة فتلك التي قدم الله، وتلك فريضة الزوج له النصف، فإن زال فإلى الربع لا ينقص منه والمرأة لها الربع فإن زالت عنه صارت إلى الثمن لا تنقص منه والأخوات لهن الثلثان والواحدة لها النصف فإن دخل عليهن البنات كان لهن ما بقى، فهؤلاء الذين أخر الله، فلو أعطى من قدم الله فريضة كاملة، ثم قسم ما يبقى بين من أخر الله بالحصص - ما عالت فريضة، فقال له زفر: ما منعك أن تشير بهذا الرأي على عمر؟ فقال: هبته والله. قال ابن إسحاق: فقال لى الزهري: وإيم الله لولا أنه تقدمه إمام هدى كان أمره على الورع ما اختلف على ابن عباس اثنان من أهل العلم.

رواه الحاكم في مستدركه<sup>(٢)</sup> مختصراً، وصححه على شرط مسلم.

(١) (٢٥٣/٦) كتاب الفرائض، باب العول في الفرائض

(٢) (٣٤٠/٤).

وذكر الأثر ابن حجر فى تخريج أحاديث الرافعى<sup>(١)</sup> بلفظ: «من شاء باهله أن الفريضة لا تعول» نقلًا عن الرافعى، ثم قال ابن حجر: قال ابن الصلاح: الذى رويناه فى البيهقى: «من شاء باهله أن الذى أحصى رمل عالج عددًا لم يجعل فى مال نصفًا وثلاثين».

وقال ابن الرفعة: كذلك كانت الواقعة فى زمن عمر، وكذا هو فى الحاوى، لكن ذكر القاضى أبو الطيب اللفظين؛ فيحتمل تعدد الواقعة.

وأما قول المصنف: «أعيلت بالسهم» و«عالت»<sup>(٢)</sup> أى: ارتفعت، فزادت سهمًا، فيدخل النقص على أهل الفرائض.

وقال أبو عبيد<sup>(٣)</sup>: أظنه من الميل، قال أبو طالب: بميزان صدق لا يغل شعيرة له شاهد من نفسه غير عائل<sup>(٤)</sup> وقوله: «أم الفروخ» شبهت بالطائر الذى له فروخ كثيرة: كالدجاج، والقبج، ونحوه.

و «أم الأرامل»<sup>(٥)</sup> سميت بهذا؛ لأن أهل الفرائض فيها كلهم نساء. وأما أحكام الفصل، فقد انتقل المصنف - رحمه الله - بنا إلى الحديث عن العول، وقبل أن ندخل فى بسط كلامه وشرحه، نخرج بك - أيها القارئ الكريم - على فصل فى تأصيل المسائل، نمهد به للحديث عن العول، فنقول - وبالله التوفيق:-

أصول المسائل سبعة: اثنان، وثلاثة، وأربعة، وستة، وثمانية، واثنان عشر، وأربعة وعشرون - بالاتفاق - وثمانية عشر، وستة وثلاثون؛ عند المحققين والحدائق من المتأخرين من أصحاب الشافعى - رضى الله عنه - كالإمام والغزالى والمتولى وابن الصلاح والنوى وخلائق.

(١) (١٩٣/٣).

(٢) ينظر النظم: (١٢٢/٢).

(٣) فى غريب الحديث (٣٨٤/٤).

(٤) البيت فى ديوانه (١٢٨)، واللسان (عيل)، وتهذيب اللغة (١٩٦/٣، ٤٠٢) والناج (حصص)، ومقاييس اللغة (١٢٤/٢)، بلا نسبة فى اللسان (حصص)، (والمخصص)

(١٢/٢٦٣)، وكتاب العين (١٤/٣). ويرى: «قسط لا يحص» بدل «صدق لا يقل».

(٥) ينظر: النظم (١٢٣/٢).

قال فى الروضة: قلت: والمختار الأصح الجارى على القواعد طريقة المتأخرين. انتهى.

وقطع به الخبرى وأبو عبد الله الونى وجمهور الفَرَضِيِّينَ وغيرهم، ونقله ابن الهائم فى «شرح كفايته» عن زيد - رضى الله عنه - وهما خاصان بباب الجد والإخوة.

وقيل: هما تصحيح لا تأصيل، وإن أصلهما ستة واثنا عشر؛ قاله جمهور الفقهاء المتقدمين من الشافعية، ولم تقف على هذا الخلاف لغيرهم.

والصواب الأول؛ لما قدمناه؛ ولما يأتى عقبه، من أن أصل كل مسألة مخرج فرضها أو فروضها وهو أقل عدد يتأتى منه فرضها أو فروضها من غير كسر، ومخرج الكسر أو الكسور يسمى: مقامًا أيضًا.

فالاثنتان: أصل كل مسألة فيها نصف وما بقى: كينت وعم: للبننت النصف، وللعلم ما بقى.

أو نصف ونصف: كزوج وأخت لغير الأم - شقيقة كانت أو لأب - فهى صورتان: زوج وشقيقة، أو زوج وأخت لأب: فللزوجة النصف، وللأخت النصف، ومقامهما اثنتان؛ لتمامتهما: للزوج سهم، وللأخت سهم، وتلقب هاتان الصورتان بـ «النَّصْفِيَّتَيْنِ» أو بـ «اليتيمتين»؛ تشبيهاً لهما بالدرة اليتيمة التى لا نظير لها.

والثلاثة: أصل كل مسألة فيها ثلث وما بقى؛ لأن مقام الثلث ثلاثة: كأم وعم: للأم الثلث سهم، وللعلم الباقي سهمان تعصياً.

أو ثلثان وما بقى: كبننتين وعم؛ لأن مقام الثلثين ثلاثة أيضًا: للبننتين الثلثان سهمان، وللعلم الباقي سهم.

أو ثلث وثلثان: كأختين لأم وأختين لأبوين أو لأب: للأختين للأم الثلث سهم، وللأختين لغيرها الثلثان سهمان؛ لأن مقام الثلث والثلثين ثلاثة.

والأربعة: أصل كل مسألة فيها ربع وما بقى: كزوج وابن: أصلها أربعة مقام الربع: للزوج الربع سهم، وللابن الباقي ثلاثة.

أو نصف وربع وما بقى: كزوج وبننت وعم: للبننت النصف، وللزوج الربع، والباقي للعلم، ومخرج النصف والربع أربعة؛ لأن مخرج النصف اثنتان داخل فى الأربعة مقام الربع؛ فللبننت سهمان، وللزوج سهم، وللعلم سهم.

أو ربع وثلاث الباقي: كزوجة وأبوين - وهى إحدى «الْعَرَّائِنِ» - للزوجة الربع؛ ومخرجه أربعة، يبقى بعد ربع الزوجة ثلاثة: للأم ثلث الباقي سهم وهو ربع أيضًا؛ لأنه ثلث ثلاثة أرباع، وللأب الفاضل وهو سهمان هما نصف المال يأخذه تعصيًا، ومخرج الربع والربع أربعة؛ لتماثلهما.

وكزوجة وجد وثلاثة إخوة لأبوين أو لأب: للزوجة الربع، وللجد ثلث الباقي؛ لأنه خير له من سدس المال، ومن مقاسمة الإخوة، فأصلها أيضًا أربعة: للزوجة سهم، وللجد ثلث الباقي سهم، ويفضل للإخوة سهمان على ثلاثة عدد رءوسهم يباينان الثلاثة؛ فاضربها فى أصلها أربعة تصح من اثني عشر: للزوجة ثلاثة، وللجد ثلاثة، ولكل أخ سهمان.

والسنة: أصل كل مسألة فيها سدس وما بقى: كجدة وعم: للجدة السدس ومقامه ستة هو أصلها: للجدة سهم، وللعلم الباقي خمسة.

أو سدس وثلث وما بقى: كأم وولديها وعم؛ للأم السدس، ولولديها الثلث وللعلم الباقي، ومقام الثلث ثلاثة داخله فى الستة مقام السدس، فالسنة أصلها: للأم السدس سهم، ولولديها الثلث سهمان، وللعلم الباقي ثلاثة.

أو سدس ونصف وما بقى: كجدة وزوج وعم، مقام النصف اثنان داخلان فى الستة مقام السدس فهى الأصل: للجدة سهم، وللزوج ثلاثة، وللعلم سهمان.

أو سدس وثلثان وما بقى: كبنتين وأم وعم: أصلها ستة؛ لدخول الثلاثة مقام الثلثين فى الستة: للبنتين أربعة، وللأم سهم، وللعلم سهم.

أو نصف وثلث وما بقى: كزوج وأم وعم، مقام النصف اثنان يباينان الثلاثة مقام الثلث، فاضرب الاثنين فى الثلاثة يحصل أصلها ستة للزوج ثلاثة، وللأم سهمان، وللعلم سهم.

أو نصف وثلث الباقي: كزوج وأبوين - وهى ثانية «الْعَرَّائِنِ» - للزوج النصف سهم من اثنين مقام النصف، يبقى سهم، للأم ثلثه فرضًا ولا ثلث له صحيح، فاضرب ثلاثة مقام الثلث فى الاثنين يحصل أصلها ستة بالاتفاق: للزوج ثلاثة، وللأم ثلث الباقي سهم، وللأب الباقي سهمان.

وكزوج وجد وأربعة إخوة لأبوين أو لأب، إن اعتبرت للجد فيها ثلث الباقي. وكذا إذا كان فيها ثلاثة إخوة أو خمس أخوات، أو أخ وثلاث أخوات، أو أخوان



وأخت: للزوج النصف، ويستوى للجد ثلث الباقي، وسدس جميع المال في الصور كلها، وكلاهما خير له من المقاسمة، فيفرض له، وأنت بالخيار؛ إن شئت اعتبرت له ثلث الباقي، وإن شئت اعتبرت له سدس الجميع؛ وهو الأولى؛ فأصلها ستة على التقديرين.

**والثمانية:** أصل كل مسألة فيها ثمن وما بقي: كزوجة وابن: للزوجة الثمن ومقامه ثمانية، فهي الأصل: للزوجة سهم وللابن الباقي سبعة.

أو ثمن ونصف وما بقي: كزوجة وبنت وعم: للبنت النصف ومقامه داخل في الثمانية مقام الثمن؛ فهي الأصل: للزوجة سهم، وللبنت أربعة، وللعلم ثلاثة.

**والاثنا عشر:** أصل كل مسألة فيها ثلث وربع وما بقي: كأم وزوجة وعم: للأم الثلث، وللزوجة الربع ومقامه أربعة تباين الثلاثة مقام الثلث، فاضربها فيها يحصل أصلها اثنا عشر: للأم أربعة، وللزوجة ثلاثة، وللعلم الباقي خمسة.

أو ثلثان وربع وما بقي: كبنتين، وزوج، وعم: للبنتين الثلثان ومقامه ثلاثة، وللزوج الربع ومقامه أربعة تباين الثلاثة، فأصلها اثنا عشر: للبنتين ثمانية، وللزوج ثلاثة، وللعلم سهم.

أو ربع وسدس وما بقي: كزوجة وجدة وعم: للزوجة الربع، وللجدة السدس، ومخرجاهما متفقان بالنصف، فاضرب أحدهما في نصف الآخر، يحصل أصلها اثنا عشر: للزوجة ثلاثة، وللجدة سهمان، وللعلم الباقي سبعة.

**والأربعة والعشرون:** أصل كل مسألة فيها ثلثان وثلث وما بقي: كبنتين وزوجة وعم: مقام الثلثين ثلاثة تباين الثمانية مقام الثمن، فاضرب الثلاثة في الثمانية، يحصل أصلها أربعة وعشرون: للبنتين ستة عشر، وللزوجة ثلاثة، وللعلم الباقي خمسة.

أو ثمن وسدس وما بقي: كزوجة وابن وأم، مقام السدس ستة توافق الثمانية بالنصف، فاضرب نصف أحدهما في الآخر، يحصل أربعة وعشرون: للزوجة ثلاثة، وللأم أربعة، وللابن الباقي سبعة عشر.

**والثمانية عشر:** أصل كل مسألة فيها سدس وثلث الباقي: كأم وجد وخمسة إخوة لأبوين أو لأب - وهذا أحد الأصلين الزائدين في باب الجد والإخوة - : للأم السدس سهم من ستة، يفضل خمسة ثلثها - وهو سهم وثلثان - خير للجد من

سدس المال وهو سهم، وخير من المقاسمة؛ لأنه يحصل بها أقل من سهم؛ فيفرض له ثلث الباقي. والخمسة الباقية لا ثلث لها صحيح، فاضرب مقام الثلث في الستة، يحصل أصل المسألة ثمانية عشر: للأم ثلاثة، وللجد ثلث الباقي خمسة، ويفضل للإخوة عشرة، لكل أخ سهمان.

ولو كان بدل الأم فيها جدة، كان الحكم كذلك. ولو كان بدل الإخوة فيها خمس أخوات أو ثلاثة إخوة أو أربعة أو أكثر، فالحكم كذلك.

وضابط هذا الأصل: أن يكون مع الجد من له السدس من أم أو جدة فأكثر، ومن الإخوة أكثر من مثليه.

والسنة والثلاثون - وهو ثانى الأصلين الزائدين - : أصل كل مسألة فيها ربع وسدس وثلث الباقي: كزوجة وأم وجد وسبعة إخوة لأبوين أو لأب: للزوجة الربع، وللأم السدس، ومقامهما الجامع لهما اثنا عشر: للزوجة منه ثلاثة، وللأم سهمان يفضل سبعة وثلثها سهمان وثلث، هو خير للجد من السدس؛ لأنه سهمان، ومن المقاسمة؛ لأنه يحصل له بها أقل من سهم. وحيث كان مع الجد من له ربع من زوجة أو زوجات، ومن له سدس من أم أو جدة أو جدات، ومن الإخوة أكثر من مثليه - فثلث الباقي بعد الربع والسدس خير له؛ فيفرض له. والباقي لا ثلث له صحيح؛ فاضرب ثلاثة مقام الثلث في الاثنى عشر، يحصل أصلها ستة وثلاثون، ففي هذه الصورة: للزوجة تسعة، وللأم ستة، وللجد ثلث الباقي سبعة، ولكل أخ سهمان.

وإذا جمعت سهام فروض المسألة من أصلها، وسأوى مجموعها الأصل، سميت المسألة: عادلة؛ أي: مساوية لأصلها؛ لأن فروضها مساوية للمال: كزوج وأم وولدها، أصلها ستة: للزوج نصفها ثلاثة، وللأم الثلث سهمان، ولولدها السدس سهم، ومجموعها ستة، فهي عادلة.

وإن زاد مجموع فروض المسألة على أصلها، سميت عائلة؛ لزيادة فروضها على المال، فيتحصن الورثة المال على نسبة فروضهم: كأم وزوج وأخت لأبوين أو لأب: للأم الثلث، وللزوج النصف، وللأخت النصف؛ فعالت بثلاثها.

وإن نقص مجموع فروض المسألة عن أصلها، أو كان فيها فرض واحد، سميت

ناقصة؛ لنقصان فرضها، أو فروضها عن المال: كبنت وأم، وكزوج وجدة؛ فإن أصلهما ستة، وفي كل منهما نصف وسدس أربعة أسهم من ستة، فهما ناقستان. وكأم أو أخ لأم أو بنت، ففيها الثلث أو السدس أو النصف، فأصلها ثلاثة أو ستة، أو اثنان؛ فكلها ناقصة؛ فأعط لذي الفرض فرضه، والباقي بعد الفرض أو الفروض للعصبة بالتعصيب.

فإن لم يكن في المسألة فرض، وتمحض الإرث فيها بالعصوبة: فإن كان العاصب فيها شخصاً واحداً - كابن أو أخ أو عم - فالمال كله له، ولا تأصيل فيها. وإن تعدد العصبة، فأصل المسألة عدد الورثة العصباء؛ إن تمحضوا ذكوراً، ويقسم المال بينهم بالسوية.

وإن كانوا ذكوراً وإناثاً من الأولاد أو الإخوة، جعل الذكر برأسين، والأنثى برأس، والمبلغ أصل المسألة؛ فيقسم المال على ذلك؛ ليخصّ الذكر مثل حظ الأنثيين كابنين وبنت أصلها خمسة؛ لأن الابنين بأربعة رؤوس هذا إذا كانت عصوبتهم بالنسب، فإن كانت عصوبتهم عصبة الولاء وتساووا في قدره - فأصل مسائلهم عددهم، ولا تأثير للذكورة والأنوثة.

فلو اشترك رجل وامرأة في شراء عبد، وفي عتقه نصفين - قُسم ميراثه بينهما بالسوية.

وإذا اختلفوا في قدر الولاء، فمخرج حصص الولاء هو أصل المسألة. فلو اشترك ثلاثة في عتق عبد، فأعتق واحد ثلثه، وآخر نصفه، وآخر سدسه - فأصل مسائلهم ستة؛ لأن مقام الثلث ومقام النصف داخلان في الستة مقام السدس؛ فهي الأصل: للأول سهمان، وللثاني ثلاثة، وللثالث سهم، وقس عليه غيره من المثل.

فلو اشترك في عتق عبد رجلان وامرأتان، فأعتقت إحدى المرأتين ثلثه، والأخرى ربعه، وأعتق أحد الرجلين ربعه، والآخر سدسه - فمقام هذه الكسور اثنا عشر، هو أصل مسائلهم: للمرأة الأولى الثلث أربعة أسهم، وللثانية الربع ثلاثة، ولأحد الرجلين الربع ثلاثة، وللآخر السدس سهمان.

إذا ثبت هذا: فإن المسألة إذا عالت تحاص الورثة التركة على نسبة فروضهم، كما يتحاص أرباب الديون مال المفلس، وأجمع الصحابة على ذلك إلا ابن عباس

رضى الله عنهم - كما مضى .

ولا يعول من الأصول التسعة إلا ثلاثة منها فقط ؛ وهى : الستة ، والاثنى عشر ، والأربعة والعشرون للاستقراء .

ويقال أيضًا : لا يعول من الأصول إلا الستة ، وضعفها ، وضعف ضعفها : فضعف الستة هو الاثنى عشر ، وضعف ضعفها هو الأربعة والعشرون .

ويقال - أيضًا - : لا يعول إلا الأربعة والعشرون ، ونصفها ، ونصف نصفها .

ويقال - أيضًا - : لا يعول إلا الاثنى عشر ، ونصفها ، وضعفها .

فالسنة : تعول أربع مرات على توالى الأعداد إلى سبعة ، وإلى ثمانية ، وإلى تسعة ، وإلى عشرة :

تعول إلى سبعة إذا كان فيها نصف وثلثان ، أو سدس وثلث وثلثان : كزوج وأختين لغير أم شقيقتين أو لأب ، وكأم وأخوين لأم وأختين لغيرها .

أو نصف ونصف وسدس : كزوج وأخت شقيقة وأخت لأب .

أو نصف وثلث وسدسان ؛ كشقيقة وولدى أم وأم وأخت لأب .

وتعول إلى ثمانية ؛ إذا كان فيها نصف ونصف وثلث ، أو نصف وسدس وثلثان :

كزوج وأم وأخت لغيرها - شقيقة أو لأب - وتلقب هذه الصورة بـ «المباهلة» ؛ لقصة ابن عباس - رضى الله عنهما - وكزوج وأم وأختين لغيرها شقيقتين أو لأب .

أو نصف ونصف وسدسان : كزوج وثلث أخوات مفترقات .

وتعول إلى تسعة ؛ إذا كان فيها نصف وثلثان وثلث : كزوج وأختين شقيقتين أو

لأب ، وأختين لأم ؛ وتلقب هذه الصورة بـ «الغراء» ؛ لأنها وقعت فى زمن الصحابة ،

رضى الله عنهم ، واشتهر أمرها ؛ لقصة مشهورة مع القاضى شريح ؛ حتى صارت فى الشهرة والوضوح كالكوكب الأغر .

وتلقب - أيضًا - بـ «الشَّرِيحية» ؛ لقضاء شريح فيها بذلك ، وبـ «المروانية» ؛ لأن

عبد الملك بن مروان سئل عنها ، فأجاب بذلك ، ويقال : إن الزوج كان من بنى مروان .

وفيما إذا كان فيها نصفان وثلثة أسداس : كأم وزوج وأخت لأبوين وأخت لأب

وأخت لأم ، أو كان فيها نصف وثلثان وسدسان : كزوج وشقيقتين وأم وأخ لأم .

وتعول إلى عشرة؛ إذا كان فيها نصف وسدس وثلث وثلثان: كزوج وأم وأختين لأم وأختين لغيرها؛ وتلقب هذه الصورة بـ«أم الفروخ» - بالخاء المعجمة؛ لكثرة ما فرخت في العول؛ لأنها تعول بقدر ثلثيها، وهو أكثر ما يقع في عول الفرائض. قال أبو عبد الله النوني شيخ الخبري: شبهوها بطائرة ومعها أفرأخها، وقد أوضحناها فيما سبق.

وتعول إلى عشرة - أيضًا - فيما إذا كان فيها نصفان وسدسان وثلث: كزوج وشقيقة وأم وأخت لأب وولدى أم.

والاثنا عشر: تعول ثلاث مرات على توالى الأفراد إلى: ثلاثة عشر، وإلى خمسة عشر، وإلى سبعة عشر.

تعول إلى ثلاثة عشر؛ إذا كان فيها ربع وسدس وثلثان: كزوج وأم وبنتين، وكزوجة وأم وأختين لغيرها.

أو كان فيها ربع ونصف وسدسان: كزوج وبنت وبنت ابن وأم، وكزوج وبنت وأبوين، وكزوجة وشقيقة وأخت لأب وأخت لأم.

وتعول إلى خمسة عشر؛ إذا كان فيها ربع وسدسان وثلثان: كزوج وأبوين وبنتين. وفيما إذا كان فيها ربع وثلث وثلثان: كزوجة وأختين لأم وأختين لغيرها شقيقتين أو لأب.

أو كان فيها ربع ونصف وسدس وثلث: كزوجة وشقيقة وأم وولديها. وتعول إلى سبعة عشر؛ إذا كان فيها ربع وسدس وثلث وثلثان: كثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لأم وثمانى أخوات لأبوين أو لأب، وتلقب هذه الصورة «أم الفروج» بالجيم.

و«أم الأرامل»؛ لأنوثة الجميع - كما سبق أن أوضحنا - وقيل: كن كلهن أرامل. و«الدينارية الصغرى»؛ لأنها وقعت في زمن الصحابة، رضى الله عنهم، وكانت التركية فيها سبعة عشر دينارًا؛ فخص كل امرأة دينار.

ووصفت بالصغرى؛ لأن لهم دينارية أخرى: وهى بتتان وأم وزوجة وأخت واثنا عشر أخًا كلهم لأبوين: أصلها من أربعة وعشرين، وتصح من ستمائة، والتركة فيها ستمائة دينار، للبنتين الثلثان أربعمائة دينار، وللأم السدس مائة دينار، وللزوجة الثمن خمسة وسبعون دينارًا، يُفْضَلُ خمسة وعشرون دينارًا: للأخت منها دينار، ولكل

أخ ديناران.

وقد وقعت للقاضى شريح، فقضى فيها بذلك فغضبت الأخت، وجاءت إلى على - رضى الله عنه - تشكو شريحًا، فوجدته يريد أن يركب فمنعته الركوب وأمسكت ركبته، وقالت: يا أمير المؤمنين إن شريحًا ظلمنى، قال: وما ذاك؟ قالت: إن أخى مات، وترك ستمائة دينار، فأعطانى شريح دينارًا واحدًا، قال: لعل أخاك ترك ابنتين، وأمًا وزوجة واثنًا عشر أخًا وأنت؟ قالت: نعم، قال: ذلك حقك، وتركها ومضى؛ فوصفت هذه بالكبرى بالنسبة إلى تلك، وتلك بالصغرى بالنسبة إلى هذه. «والسبعة عشرية»؛ لأنها عالت إلى سبعة عشر، وعدة الورثة سبعة عشر، وتصح من سبعة عشر، والتركة فيها سبعة عشر دينارًا.

وكزوجة وأم وأخوين لأم وشقيقتين، وتعول - أيضًا - إلى سبعة عشر. أو كان فيها ربع وثلث ونصف وسدسان: كزوجة وأخوين لأم وشقيقة وأم وأخت لأب.

والأربعة والعشرون تلقب بـ «البخيلة»؛ لقلة عولها؛ لأنها تعول مرة واحدة إلى سبعة وعشرين، إذا كان فيها ثمن وسدسان وثلثان: كزوجة وأبوين وابنتين للبتين الثلثان ستة عشر، ولكل من الأبوين السدس أربعة، وللزوجة الثمن ثلاثة؛ فعالت بشعنها ثلاثة إلى سبعة وعشرين؛ ونسبة ثلاثة الزوجة إلى السبعة والعشرين تسع. وتلقب هذه الصورة بـ «المنبرية»؛ لما ذكرناه من أن عليًا - رضى الله عنه - سئل عنها، وهو على منبر «الكوفة» يخطب؟ فقال ارتجالاً: صار ثمن المرأة تسعًا. وكثلاث زوجات وجدة وجد وأربع بنات.

أو كان فيها ثمن ونصف وثلاثة أسداس: كزوجة أو زوجات وبنت وبنت ابن فأكثر وأبوين.

تنبيه: يتعين أن يكون الميت ذكرًا فى كل مسألة أصلها ثمانية أو أربعة وعشرون؛ لأن كلا من هذين الأصلين لا بد فيه من الثمن، والثمن لا يكون إلا للزوجة أو الزوجات؛ فيكون الميت زوجًا، والزوج لا يكون إلا ذكرًا.

أو أصلها ستة وثلثون، وفى عول الاثنى عشر إلى سبعة عشر؛ لأنه لا بد أن يكون فيها ربع وألا يكون فيها فرع وارث، والربع لا يكون مع عدم الفرع الوارث إلا للزوجة فأكثر؛ فيكون الميت زوجًا.

ويتعين أن يكون الميت أنثى فى عول الستة إلى ثمانية، وإلى تسعة، وإلى عشرة: كـ«المباهلة» و«الغراء» و«أم الفروخ» - بالخاء المعجمة - لأنها لا بد فيها كلها من زوج؛ فيكون الميت زوجة.

ويجوز أن يكون الميت ذكراً وأن يكون أنثى فى غير ذلك؛ وهو أصل اثنين وثلاثة وأربعة وستة؛ إذا لم تعل، أو عالت إلى سبعة خاصة، وفى أصل اثنين عشر إذا لم تعل، أو عالت إلى ثلاثة عشر وإلى خمسة عشر، وفى أصل ثمانية عشر؛ لأنه لا زوجة فيه ولا زوج، وتقدم تمثيل ذلك كله.

فرع: فى مسائل تطبيقية حول تأصيل المسائل

المسألة الأولى: توفى رجل وترك أربعة أبناء، وترك ١٠٠٠ جنيه.

### الحل

أصل المسألة هو (٤) عدد رءوس الورثة؛ لأنهم يرثون بالتعصيب وكلهم ذكور؛ فيقتسمون التركة بينهم بالسوية؛ فيأخذ كل واحد منهم  $1000 \div 4 = 250$  جنيه.

المسألة الثانية: توفى رجل وترك ابنين وبنتين، وترك ٣٠٠٠ جنيه.

### الحل

أصل المسألة (٦) هو عدد رءوس البنات (٢) مضافاً إليه ضعف عدد رءوس الأبناء (٤)؛ لأنهم يرثون بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين؛ فيكون تقسيم التركة:  $3000 \div 6 = 500$

نصيب الابنين  $500 \times 4 = 2000$  لكل ابن ١٠٠٠ جنيه.

نصيب البنتين  $500 \times 2 = 1000$  لكل بنت ٥٠٠ جنيه.

المسألة الثالثة: توفى رجل وخلف زوجة وابناً، وترك ١٦٠٠ جنيه.

### الحل

أصل المسألة	ابن	زوجة	الورثة
٨	الباقى بالتعصيب	$\frac{1}{8}$	الفروض
	٧	١	السهام

$$\text{قيمة السهم} = 1600 \div 8 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 200 \times 1 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 200 \times 7 = 1400$$

أصل المسألة (٨) مقام فرض الزوجة؛ لأنه ليس فى المسألة مع العاصب من أصحاب الفروض إلا هى .

المسألة الرابعة: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وجداً وأماً، وكانت تركتها ٣٠٠٠

جنيه .

### الحل

الورثة	زوج	جد	أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	٦
السهام	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 500 \times 2 = 1000$$

أصل المسألة (٦)؛ لأنه أقل عدد يقبل القسمة على مقامات الفروض الموجودة

فى المسألة .

\* \* \*



فرع: فى مسائل تطبيقية حول العول  
المسألة الأولى: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأختين شقيقتين، وكانت تركتها ٧٠٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوج	أختان شقيقتان	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	٦ وتعول إلى ٧
السهم	٣	٤	

$$\text{قيمة السهم} = ٧٠٠٠٠٠ \div ٧ = ١٠٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ١٠٠٠٠٠ \times ٣ = ٣٠٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = ١٠٠٠٠٠ \times ٤ = ٤٠٠٠٠٠$$

المسألة الثانية: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأختين شقيقتين وأما وكانت تركتها ٢٤٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوج	أختان ش	أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	٦ وتعول إلى ٨
السهم	٣	٤	١	

$$\text{قيمة السهم} = ٢٤٠٠٠٠ \div ٨ = ٣٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٣٠٠٠٠ \times ٣ = ٩٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = ٣٠٠٠٠ \times ٤ = ١٢٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = ٣٠٠٠٠ \times ١ = ٣٠٠٠٠$$

المسألة الثالثة: توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأخ لأم وأخت لأم، وكانت تركتها ٢٧٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوج	أختان ش	أخ لام وأخت لام	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	٦ وتعول إلى ٩
السهام	٣	٤	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 270000 \div 9 = 30000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 30000 \times 3 = 90000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = 30000 \times 4 = 120000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ لام وأخت لام} = 30000 \times 2 = 60000$$

المسألة الرابعة: توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأختين لام وأم، وكانت

تركها ١٠٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوج	أختان ش	أختان لام	أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	٦ وتعول
السهام	٣	٤	٢	١	إلى ١٠

$$\text{قيمة السهم} = 100000 \div 10 = 10000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 10000 \times 3 = 30000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = 10000 \times 4 = 40000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين لام} = 10000 \times 2 = 20000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 10000 \times 1 = 10000$$

المسألة الخامسة: توفي رجل عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأم والتركة ٥٢٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوجة	أختان ش	أخت لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	١٢ وتعول إلى ١٣
السهام	٣	٨	٢	

$$\text{قيمة السهم} = ٥٢٠٠٠٠ \div ١٣ = ٤٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = ٤٠٠٠٠ \times ٣ = ١٢٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = ٤٠٠٠٠ \times ٨ = ٣٢٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأخت لأم} = ٤٠٠٠٠ \times ٢ = ٨٠٠٠٠$$

المسألة السادسة: توفي رجل عن زوجة وأختين شقيقتين وأخت لأم وأخ لأم والتركة ٩٠٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوجة	أختان ش	أخت لأم وأخ لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	١٢ وتعول إلى ١٥
السهام	٣	٨	٤	

$$\text{قيمة السهم} = ٩٠٠٠٠٠ \div ١٥ = ٦٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = ٦٠٠٠٠ \times ٣ = ١٨٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = ٦٠٠٠٠ \times ٨ = ٤٨٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأخت لأم والأخ لأم} = ٦٠٠٠٠ \times ٤ = ٢٤٠٠٠٠$$

المسألة السابعة: توفي رجل وخلف زوجة وأمًا وأختين لأم وأختين شقيقتين، وكانت تركته ١٧٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوجة	أم	أختان لأم	أختان ش	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	١٢ وتعول إلى ١٧
السهام	٣	٢	٤	٨	

$$\text{قيمة السهم} = 170000 \div 17 = 10000$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 10000 \times 3 = 30000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 10000 \times 2 = 20000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين لأم} = 10000 \times 4 = 40000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين الشقيقتين} = 10000 \times 8 = 80000$$

المسألة الثامنة: توفي رجل عن زوجة وبنتين وأب وأم، وكانت تركته ٥٤٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوجة	بنتان	أب	أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$ والباقي تعصيا	$\frac{1}{6}$	٢٤ وتعول إلى ٢٧
السهام	٣	١٦	٤+صفر	٤	

$$\text{قيمة السهم} = 540000 \div 27 = 20000$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 20000 \times 3 = 60000$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 20000 \times 16 = 320000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 20000 \times 4 = 80000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 20000 \times 4 = 80000$$

## ملاحظات على مسائل العول:

اتضح من المسائل السابقة أمور هي:

أولاً: يحدث العول عندما يزيد مجموع سهام الفروض على أصل المسألة، وعندئذ يلغى أصل المسألة، ويعتبر مجموع السهام هو الأصل الجديد، وعليه تقسم التركة.

ثانياً: الأصول التي تعول هي (٦) كما في المسائل الأولى والثانية والثالثة والرابعة، و (١٢) كما في المسائل الخامسة والسادسة والسابعة، و (٢٤) كما في المسألة الثامنة. وما سوى ذلك من الأصول لا يعول.

ثالثاً: تعول (٦) إلى (٧) كما في المسألة الأولى، وإلى (٨) كما في المسألة الثانية، وإلى (٩) كما في المسألة الثالثة، وإلى (١٠) كما في المسألة الرابعة.

رابعاً: تعول (١٢) إلى (١٣) كما في المسألة الخامسة، وإلى (١٥) كما في المسألة السادسة، وإلى (١٧) كما في المسألة السابعة.

خامساً: تعول (٢٤) إلى (٢٧) فقط؛ كما في المسألة الثامنة.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

فصل: وإن اجتمع في شخص جهتا فرض: كالمجوسى إذا تزوج ابنته فأنت منه بنت، فإن الزوجة صارت أم البنت وأختها من الأب، والبنت بنت الزوجة وأختها، فإن ماتت البنت ورثتها الزوجة بأقوى القربتين، وهى بكونها أما، ولا ترث بكونها أختاً؛ لأنها شخص واحد اجتمع فيه شيثان، يورث بكل واحد منهما الفرض، فورث بأقوامهما ولم يرث بهما كالأخت من الأب والأم.

وإن ماتت الزوجة ورثتها البنت النصف بكونها بنتاً، وهل ترث الباقي بكونها أختاً؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا ترث؛ لما ذكرناه من العلة.

والثانى: ترث؛ لأن إرثها بكونها بنتاً بالفرض، وإرثها بكونها أختاً بالتعصيب؛ لأن الأخت مع البنت عصبية، فجاز أن ترث بهما كأخ من أم، وهو ابن عم.

(الشرح) الأحكام: إذا أدلى شخص واحد بنسبين يورث بكل واحد منهما فرضاً مقدراً: مثل أن يتزوج المجوسى ابنته، فأولدها بنتاً؛ فلا خلاف أنهما لا يتوارثان بالزوجية، وأما القرابة فإنهما قد صارتا أختين لأب، وإحداهما أم الأخرى، فإن مات

الأب كان لابنته الثلثان، وما بقى لعصبته، فإن ماتت البنت السفلى ورثتها الأخرى بأقوى القرابتين، وهى كونها أما.

وهكذا لو وطئ مسلم ابنته بشبهة، فأنت منه بينت؛ فإنها بنتها وأختها لأب، فإن ماتت البنت السفلى، ورثتها أمها بكونها أما، لا بكونها أختًا، وبه قال زيد بن ثابت ومن الفقهاء مالك.

وذهب على، وابن مسعود، وابن أبى ليلى، وأبو حنيفة، وأصحابه - إلى أنها ترث بالقرابتين.

دليلنا : أنهما قرابتان يورث بكل واحدة منهما فرض مقدر؛ فوجب ألا يورث بهما معًا؛ كالأخت للأب والأم: لا ترث بكونها أختًا للأب وأختًا للأم. وإن ماتت الأم ورثتها بكونها بنتًا: النصف، وهل ترث الباقي بكونها أختًا؟ فيه وجهان:

أحدهما : لا ترث؛ للعلة الأولى.

والثانى - وهو قول أبى حنيفة: أنها ترث؛ لأنها ترث بكونها بنتًا: النصف بالفرض، وترث بكونها أختًا: الباقي بالتعصيب؛ فجاز أن ترث بهما كأخ من أم هو ابن عم

وإن أتت منه بابن وابنة، ثم مات الأب كان ماله لابنه وابنته: للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن ماتت بعد ذلك البنت التى هى زوجة، كان مالها لابنتها وابنها، ولا يرثان بالإخوة.

وإن مات الابن، وخلف أما - وهى أخت لأب - وأختًا لأب وأم: فعندنا للأم الثلث، ولا شئ لها بكونها أختًا لأب، وللأخت للأب والأم: النصف، والباقي للعصبة.

وعند أبى حنيفة: للأخت للأب والأم النصف، وللأم بكونها أما: السدس، ولها بكونها أختًا لأب: السدس. فوافقنا فى الجواب وخالفنا فى المعنى، والله أعلم.

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب ميراث العصبية

العصبية: كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى، وهم الأب، والابن، ومن يدلى بهما، وأولى العصبات الابن والأب لأنهما يدلان بأنفسهما، وغيرهما يدلى بهما، فإن اجتمعا، قدم الابن؛ لأن الله - عز وجل - بدأ به، فقال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] والعرب تبدأ بالأهم فالأهم، ولأن الأب إذا اجتمع مع الابن فرض له السدس، وجعل الباقي للابن، ولأن الابن يعصب أخته، والأب لا يعصب أخته، ثم ابن الابن، وإن سفل؛ لأنه يقوم مقام الابن في الإرث والتعصيب، ثم الأب؛ لأن سائر العصبات يدلون به، ثم الجد إن لم يكن أخ؛ لأنه أبو الأب، ثم أبو الجد وإن علا.

وإن لم يكن جد فالأخ؛ لأنه ابن الأب، ثم ابن الأخ وإن سفل، ثم العم؛ لأنه ابن الجد، ثم ابن العم وإن سفل، ثم عم الأب؛ لأنه ابن أبي الجد، ثم ابنه وإن سفل، وعلى هذا أبداً.

فصل: وإن انفرد الواحد منهم أخذ جميع المال، والدليل عليه قوله - عز وجل - : ﴿إِنْ أَمْرًا هَٰذَا لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] فورث الأخ جميع مال الأخت إذا لم يكن لها ولد.

وإن اجتمع مع ذى فرض - أخذ ما بقى؛ لما روينا من حديث جابر - رضى الله عنه - أن النبی ﷺ ورث أخا سعد بن الربيع ما بقى من فرض البنات والزوجة؛ فدل على أن هذا حكم العصبية.

فصل: وإن اجتمع اثنان، قدم أقربهما فى الدرجة؛ لما روى ابن عباس - رضى الله عنه أن النبی ﷺ قال: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقى، فهو لأولى عصبية ذكر».

وإن اجتمع اثنان فى الدرجة، وأحدهما يدلى بالأب والأم، والآخر يدلى بالأب قدم من يدلى بالأب والأم؛ لأنه أقرب.

وإن استويا فى الدرجة والإدلاء، استويا فى الميراث؛ لتساويهما.

فصل: ولا يعصب أحد منهم أنثى، إلا الابن وابن الابن والأخ، فإنهم يعصبون

أخواتهم.

فأما الابن فإنه يعصب أخواته، للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لقوله - تعالى - : ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُلِّكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] وأما ابن الابن فإنه يعصب من يحاذيه من أخواته وبنات عمه سواء كان لهن شيء من فرائض البنات، أو لم يكن.

وقال أبو ثور: إذا استكمل البنات الثلثين فالباقى لابن الابن، ولا شيء لبنات الابن؛ لأن البنات لا يرثن بالبنوة أكثر من الثلثين، فلو عصبت بنت الابن بابن الابن بعد استكمال البنات الثلثين - صار ما تأخذه بالتعصيب زيادة على الثلثين، وهذا خطأ؛ لقوله - تعالى - : ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي ذُلِّكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] والولد يطلق على الأولاد، وأولاد الأولاد، والدليل عليه قوله - تعالى - : ﴿يَتَّبِعُ آدَمَ﴾ [الأعراف: ٣١] وقوله ﷺ لقوم من أصحابه: «يا بنى إسماعيل، ارموا؛ فإن أباكم كان رامياً» ولأنه يقال لمن يتسبب إلى تميم، وطيئ: بنو تميم، وبنو طيئ. وقوله: إنهن لا يرثن بالبنوة أكثر من الثلثين، فإنما يمتنع ذلك من جهة الفرض، فأما في التعصيب فلا يمتنع كما لو ترك ابناً وعشر بنات؛ فإن للابن السدس، وللبنات خمسة أسداس، وهو أكثر من الثلثين.

وأما ابن ابن الابن وإن سفل، فإنه يعصب من يحاذيه من أخواته، وبنات عمه سواء بقى لهن من فرض البنات شيء، أو لم يبق، كما يعصب ابن الابن من يحاذيه، وأما من فوقه من العمات فينظر فيه، فإن كان لهن من فرض البنات من الثلثين، أو السدس شيء، أخذ الباقي، ولم يعصبهن؛ لأنهن يرثن بالفرض، ومن ورث بالفرض بقراءة، لم يرث بالتعصيب بتلك القراءة.

وإن لم يكن لهن من فرض البنات شيء عصبهن؛ لما روى عن زيد بن ثابت - رضى الله عنه - أنه قال: إذا استكمل البنات الثلثين - فليس لبنات الابن شيء إلا أن يلحق بهن ذكر، فيرد عليهن بقية المال، إذا كان أسفل منهن، رد على من فوقه؛ للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن كن أسفل منه، فليس لهن شيء، وبقية المال له دونهن. ولأنه لا يجوز أن يرث بالبنوة مع البعد، ولا ترث عماته مع القرب، ولا يعصب من هو أنزل منه من بنات أخيه، بل يكون الباقي له؛ لما ذكرناه من قول زيد بن ثابت.



فإن كن أسفل منه، فليس لهن شيء، وبقية المال له دونهن.  
ولأنه عصبية فلا يرث معه من هو دونه كالابن مع بنت الابن.  
وأما الأخ فإنه يعصب أخواته؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَرِثُ الْوَلَدُ الْمَرْثَةَ وَلَا الْوَلَدُ الْوَلَدَ﴾ [النساء: ١٧٦].

فصل : ولا يشارك أحد من العصبات أهل الفروض في فروضهم إلا ولد الأب،  
والأم فإنهم يشاركون ولد الأم في ثلثهم في المشتركة وهي زوج وأم - أو جدة -  
واثنان من ولد الأم وولد الأب والأم - واحدًا كان أو أكثر - فيفرض للزوج النصف،  
وللأم أو الجدة السدس، ولولد الأم الثلث يشاركونهم ولد الأب والأم في الثلث؛ لأنهم  
يشاركونهم في الرحم الذي ورثوا بها الفرض؛ فلا يجوز أن يرث ولد الأم، ويسقط  
ولد الأب والأم؛ كالأب لما شارك الأم في الرحم بالولادة، لم يجز أن ترث الأم،  
ويسقط الأب، وتعرف هذه المسألة بالمشاركة لما فيها من التشريك بين ولد الأب  
والأم، وولد الأم في الفرض، وتعرف بالحمارية؛ فإنه يحكى فيها عن ولد الأب  
والأم أنهم قالوا: احسب أن أبانا كان حمارًا؛ أليس أمنا وأمهم واحدة؟

(الشرح) قد تقدم الحديث عن قصة ميراث سعد بن الربيع، وأما حديث  
ابن عباس، فقد أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، والدارمي<sup>(٤)</sup>،  
وأبو داود<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، والطحاوي<sup>(٨)</sup>، وابن الجارود<sup>(٩)</sup>، وعبد  
الرزاق<sup>(١٠)</sup>، وأبو يعلى<sup>(١١)</sup>، وابن حبان<sup>(١٢)</sup>، والطحاوي في شرح معاني

(١) (٢٧/١٢) كتاب الفرائض، باب ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج (٦٧٤٦).

(٢) (١٢٣٣/٣) كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها حديث (١٦١٥/٢).

(٣) (٣١٣/١).

(٤) (٣٦٨/٢) كتاب الفرائض، باب العصبية.

(٥) (٣١٩/٣) كتاب الفرائض، باب ميراث العصبية (٢٨٩٨).

(٦) (٩١٥/٢) كتاب الفرائض، باب ميراث العصبية (٢٧٤٠).

(٧) (٣٦٤ - ٣٦٥) كتاب الفرائض، باب في ميراث العصبية (٢٠٩٨).

(٨) رقم (٢٦٠٩).

(٩) رقم (٩٥٥).

(١٠) (١٩٠٠٤).

(١١) (٢٥٨/٤) رقم (٢٣٧١).

(١٢) (٥٩٩٦، ٥٩٩٧، ٥٩٩٨ - الإحسان).

الآثار<sup>(١)</sup>، والدارقطنى<sup>(٢)</sup>، والبيهقى<sup>(٣)</sup>، والبغوى فى شرح السنة<sup>(٤)</sup>، كلهم من طريق عبد الله بن طائوس عن أبيه عن ابن عباس، به.

وفى لفظ لبعضهم: «اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر».

وقوله: «فلأولى عصبه ذكر»<sup>(٥)</sup>، قال الهروى: يعنى: أدنى وأقرب فى النسب. مأخوذ من الولى وهو القرب، وليس بمعنى: أحق، من قولهم: فلان أولى بكذا، أى: أحق به.

وقوله - تعالى - : ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] الحظ هاهنا: السهم والنصيب، أى: مثل نصيب الأنثيين، وفى غيره: الجدة والبخت. والحظ أيضاً: الشرف.

وعصبه الرجل: فى اللغة؛ قرابته لأبيه، ويجمع «عاصب» على «عصبه»؛ فيسمى به الواحد وغيره، والمذكر والمؤنث.

وسميت العصبه بالقرابة للأب؛ لأن الأقرباء عصبوا بالرجل، أى: أحاطوا به، والأب طرف، والابن طرف، والعم جانب، والأخ جانب. والعصبه من الرجال ما بين العشرة إلى الأربعين، وباب الثلاثى منه ضرب، ويقال: عصبه - بالتشديد - : تعصياً.

### والعصبات النسبية ثلاثة أنواع:

الأول: عصبه بالنفس: وهى كل ذكر يمكن نسبته إلى الميت بدون توسط أنثى. والتقيد بالذكورة؛ لأن الأنثى لا تكون عصبه بنفسها، بل بغيرها أو مع غيرها كما سيأتى، إلا المعتقدة؛ فإنها تكون عصبه بنفسها، وإن كان تعصياً ليس بنسبى، قال فى الرحبية:

وليس فى النساء طراً عصبه إلا التى منت بعنق الرقبه

(١) (٣٩٠/٤) كتاب الفرائض باب الرجل يموت ويترك بنتاً.

(٢) (٧٠/٤) كتاب الفرائض رقم (١١).

(٣) (٢٣٨/٦) كتاب الفرائض، باب ترتيب العصبه.

(٤) (٤٤٨/٤ - بتحقيقنا).

(٥) ينظر: النظم (١٢٣/٢) وغريب الخطايب (٧٢٤/١)، والنهاية (٢٢٩).

وخرج بقولنا: «يمكن نسبته.. إلخ» من دخل في نسبته إلى الميت أنثى: كأولاد الأم؛ فإنهم من ذوى الفروض، وكأبى الأم، وابن البنت؛ فإنهما من ذوى الأرحام. وإنما اعتبرنا الأخ الشقيق عصبية بنفسه، مع دخول الأم في نسبته إلى الميت؛ لأن الأب أصل في استحقاق العصبية، وهذا كاف في إثباتها، ولا اعتبار للأم؛ لعدم صلاحيتها لإثبات العصبية، وإن كنا جعلناها بمنزلة وصف زائد في ترجيح الأخ الشقيق على الأخ لأب.

وورد على هذا التعريف جملة اعتراضات، رأيت ألا أتعرض لها؛ خشية التطويل، وأكتفى هنا بما قاله ابن الهائم «في كفايته» بشأن تعريف العصبية: وليس يخلو حده من نقد فينبغى تعريفه بالعدّ وبيان العصبية بالعدّ كما يأتي:

الابن، وابن الابن وإن سفل بمحض الذكور، والأب، والجد أبو الأب وإن علا، والأخ لأبوين، والأخ لأب، وابن الأخ لأبوين، وابن الأخ لأب، والعم الشقيق، والعم لأب، وعم الأب لأبوين، وعم الأب لأب لا لأم؛ وعم الجد لأبوين، وعم الجد لأب لا لأم وإن علا، وبنوهم. وجهات العصبية عندنا سبع مرتبة كما يأتي:

البنوة، ثم الأبوة، ثم الجدودة، والأخوة، ثم بنو الأخوة، ثم العمومة، ثم الولاء، ثم بيت المال المنتظم. والمالكية يوافقوننا في العدد والترتيب.

أما الحنابلة فهي عندهم ست؛ بإسقاط بيت المال على هذا الترتيب. وعند الحنفية: خمس، وهي: البنوة، ثم الأبوة، ثم الأخوة، ثم العمومة، ثم الولاء؛ بإدماج الجدودة في الأبوة.

وإدخال بنى الإخوة في الأخوة، وإسقاط بيت المال. وإذا اجتمع عاصبان فأكثر: يقدم أولا بالجهة؛ فمن كانت جهته مقدمة، يحجب من في الجهة التي هي أنزل منها، حرماناً من جهة العصبية.

والتقييد بجهة العصبية؛ لثلا يرد علينا صورة الابن مع الأب؛ فإنه يحجبه من نصيبه بالتعصيب، ولا يحجبه من نصيبه بالفرض، فيقال: حجة حجب حرمان من العصبية.

أما إذا اتحدت الجهة، فالأقرب درجة يحجب الأبعد عنه درجة - فصاعدًا - عند اختلاف الدرجة.

فإن اتحدت الجهة والدرجة، قدم بقوة القرابة عند الاختلاف فيها؛ فذو القربتين مقدم على ذى القرابة الواحدة.

ويشارك الكل فى التركة عند الاتحاد فى الجهة، والدرجة، وقوة القرابة. وللعاصب بنفسه ثلاثة أحكام:

أحدها: أن من انفرد منهم أخذ كل المال.

ثانيها: إذا اجتمع مع صاحب فرض، أخذ ما بقى بعد الفرض.

ثالثها: إذا استغرقت الفروض التركة: سقط.

ولا يرد على هذا: الأشقاء فى التركة؛ فإنهم انتقلوا فيها إلى فرض؛ فليسوا عصة حيثئذ، ولا ترد الأخت فى الأكدرية؛ لأنها عصة بالغير وهو الجد؛ فإنه يعصبها كالأخ.

والدليل: على أن العاصب بنفسه يأخذ المال إذا انفرد قوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، أى: أن الأخ يرث أخته إن لم يكن لها ولد، فيأخذ جميع المال، أو ما أبقته الفروض، وغير الأخ كالأخ. وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَى عَصَةِ رَجُلٍ ذَكَرٍ».

وقد نبهنا على أن المراد بالأولى فى الحديث: الأقرب، لا الأحق؛ لأن الأحق غير معلوم لنا، بخلاف الأقرب؛ فإنه معروف.

والتقييد بالرجل؛ جريًا على الغالب؛ وإلا فالمتعقة عصة كما سبق.

وقوله: «ذكر» بدل من «رجل»، وفائدته: أن الرجل لما كان يطلق على ما يقابل المرأة، وعلى ما يقابل الصبى، أتى بعده بلفظ ذكر؛ للإشارة إلى أنه فى مقابلة المرأة، فالمراد به الذكر لا البالغ. وإنما لم يقتصر على «ذكر» بدون ذكر رجل؛ لثلاث تفوت إفادة إطلاق الرجل بمعنى الذكر.

وهذا الحديث - وإن كان بظاهره يقتضى اشتراط الذكورة فى العصة المستحقة للباقي؛ فيخرج العصة بغيره، والعصة مع غيره - إلا أنه يخص مفهومه بالنص

والإجماع الدالين على أن العصة بالغير ومع الغير يستحق الباقي.  
**النوع الثاني:** عصة بالغير: وهى كل أنثى عصبها ذكر، وهن أربع من النسوة، وفرضهن النصف والثلاثان، وهن: البنت، وبنت الابن، والأخت الشقيقة، والأخت لأب.

فللبنت وحدها النصف فرضاً، وللأختين فصاعداً الثلاثان.  
ولبنت الابن حكم البنت عند عدمها.  
والأخت الشقيقة - أيضاً - مثل البنت فيما تقدم، لكن إذا لم توجد معها بنات صلب، أو بنات ابن، أو ابن ابن، أو أب، أو جد عند أبى حنيفة.  
والأخت لأب حكمها كذلك عند عدم من تقدم، ممن اشترط عدمهم مع الشقيقة، فهؤلاء الأربعة يصرن عصة بإخوتهن.  
والأخت الشقيقة أو لأب يعصبها الجد؛ لأنه بمنزلة أخيها فى الإدلاء بالأب.  
والدليل على أن البنت عصة مع أخيها قوله - تعالى - : ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي الْأَوْلَادِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].  
وبنت الابن ملحقة بها بطريق القياس.

ويدل للأخريين قوله - تعالى - : ﴿وَلَوْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فى حق الإخوة والأخوات.

وبنت الابن تشارك الثلاثة المتقدمة فى أنه يعصبها أخوها، وتزيد عليهن أنها يعصبها من فى درجتها وليس بأخيها: كابن عمها، وكذا يعصبها ابن ابن أنزل منها بأن كانت هى عمته، أو عمة أبيه، أو جدته، وإنما يعصبها من ذكر إذا لم يكن لها شىء فى الثلثين من نصف أو سدس، أو مشاركة فى السدس: بأن كان هناك بستان فأكثر، فيعصبها من ذكر حيثئذ؛ لاستغراق البنتين فأكثر للثلثين.

أما من لا فرض لها من الإناث، وأخوها عصة: كالعمة مع أخيها، وكبنت الأخ مع أخيها - فلا تصير به عصة.

وأيضاً: فالأخ يعصب أخته بنقلها من فرضها حالة الانفراد إلى العصوبة؛ كى لا يلزم تفضيل الأنثى على الذكر أو المساواة بينهما، فإذا لم تكن الأنثى صاحبة فرض بانفرادها: فلا يلزم هذا المعنى من عدم تعصيبها بأخيها.

النوع الثالث: عصبية مع غيره: وهى كل أنثى تصير عصبية باجتماعها مع أخرى: كالأخت الشقيقة أو التى لأب مع البنت، سواء أكانت صلبية، أم بنت ابن، واحدة كانت البنت وبنت الابن أو أكثر، وكذا الأخت واحدة أم أكثر: فللأخت النصف تعصياً مع بنت فقط، ومع بنتين لها الثلث الباقي تعصياً؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «اجْعَلُوا الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةً».

والى هذا المذهب ذهب أكثر الصحابة، وهو قول جمهور العلماء.  
وقال ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما -: «لا تعصيب لهن مع البنات».  
وقال فيما إذا اجتمعت بنت وأخت -: إن النصف للبنت، ولا شيء للأخت؛ فقليل له: إن عمر - رضى الله تعالى عنه - كان يقول: للأخت ما بقى؛ فغضب، وقال: أنتم أعلم أم الله؟! يريد قوله - تعالى -: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَكِنَّ أُخْتًا فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [البقرة: ١٧٦].

فقد جعل الولد حاجباً للأخت، مع حمله لفظ الولد على ما هو شامل للذكر والأنثى؛ كما فى حجب الأم، والزوج، والزوجة.

والجواب عن هذا: أن المراد بالولد هو الذكر؛ بدليل قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، أى: ابن باتفاق، فإن الضمير فى الآية مذكر، ولأن الأخت ترث مع البنت، وقد تأيد ذلك بالسنة؛ فإن ابن مسعود - رضى الله تعالى عنه - قال: «رأيت رسول الله ﷺ قضى للبنت بالنصف، ولبنت الابن بالسدس تكملة الثلثين، وللأخت الباقي».

فعلم من السنة أن الأخت ترث مع البنت، ونصيبها فى هذه المسألة: الثلث، ولا شك أنه أقل من النصف الذى هو فرضها؛ فيكون إذن بطريق التعصيب؛ لأن الثلث فرضها إذا كانت مع أخت لها.

وإنما تكون الأخت - فصاعداً - عصبية مع البنت فصاعداً، إذا لم يوجد مع الأخت أخوها؛ وإلا كانت عصبية بالغير، لا مع الغير.

ومتى صارت الأخت الشقيقة عصبية مع الغير: كانت كالأخ الشقيق؛ فتحجب الإخوة للأب، ذكوراً كانوا أو إناثاً، ومن بعدهم من العصبات.

ومتى صارت الأخت لأب عصبية مع الغير: كانت كالأخ لأب؛ فتحجب بنى

الإخوة، ومن بعدهم من العصبات: كالأعمام وبنيتهم.

ويشارك العاصب بغيره، والعاصب مع غيره - العاصب بالنفس فى السقوط عند استغراق الفروض التركة، كما يشارك العاصب مع غيره العاصب بالنفس فى أن كلا منهما يأخذ ما أبقتة الفروض.

أما العاصب بغيره فيأخذ الباقي مع ذلك الغير.

والفرق بين العصبه بالغير، والعصبه مع الغير - مع أن كلا منهما عصبه؛ بسبب مصاحبتة الغير - أن الغير فى الأول يجب أن يكون عاصباً بنفسه، بخلاف الثانى؛ فإن الغير فيه ليس عصبه بنفسه؛ وذلك لأن الباء للإصاق، ولا يتحقق الإصاق بين الشيتين إلا بمشاركتهما فى الحكم؛ فالباء فى قولهم: «عصبه بغيره» تفيد المشاركة فى حكم العصبه، بخلاف «مع»؛ فإنها للاقتران، وهو يتحقق بدون مشاركة فى الحكم؛ كما فى قوله - تعالى - : ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾ [الفرقان: ٣٥].

فإن موسى - عليه السلام - لم يشارك هارون فى الوزارة؛ فالغير فى قولهم «عصبه مع غيره» - لا يكون عصبه؛ كما لم يك موسى وزيراً.  
تطبيقات على مسائل العصبات:

### أولاً: العصبه بالنفس

المسألة الأولى: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأباً والتركة (١٠٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوج	أب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	الباقي بالتعصيب	٢
السهم	١	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 2 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 500 \times 1 = 500$$

المسألة الثانية: توفى رجل عن ابن.

## الحل

التركة كلها للابن.

وهكذا قد: اتضح من المسألتين السابقتين أن العصبية يأخذ التركة كلها إذا انفرد  
كما في المسألة الثانية، ويأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض كما في المسألة الأولى.  
المسألة الثالثة: توفيت امرأة وخلفت أبًا وابنًا وزوجًا والتركة (٢٤٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	أب	ابن	زوج	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	الباقي بالتعصيب	$\frac{1}{4}$	١٢
السهام	٢	٧	٣	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 12 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 100 \times 7 = 700$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$

المسألة الرابعة: توفي رجل وخلف أما وأبًا وأخًا شقيقًا، وكانت تركته (٣٠٠٠

جنيه).

## الحل

الورثة	أم	أب	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{3}$	الباقي بالتعصيب	محجوب	٣
السهام	١	٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 3 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 1000 \times 2 = 2000$$

المسألة الخامسة: توفي رجل عن زوجة وأم وأخ شقيق وعم شقيق، وكانت تركته

(٣٦٠٠ جنيه).



## الحل

الورثة	زوجة	أم	أخ شقيق	عم شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	الباقى بالتعصيب	محجوب	١٢
السهم	٣	٤	٥	—	

$$\text{قيمة السهم} = 3600 \div 12 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 300 \times 3 = 900$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 300 \times 4 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 300 \times 5 = 1500$$

ملاحظة: يلاحظ على المسائل الثالثة والرابعة والخامسة أنها احتوت على أكثر من عصة بنفسه، فقدم بعض العصات على الأخرى؛ ففي المسألة الثالثة قدم الابن على الأب في التعصيب؛ لأن جهة البنوة أقوى من جهة الأبوة. وفي المسألة الثانية قدم الأب على الأخ؛ لأن جهة الأبوة أقوى من جهة الأخوة. وفي المسألة الثالثة قدم الأخ الشقيق على العم الشقيق؛ لأن جهة الأخوة أقوى من جهة العمومة.

فانضح بذلك أن جهات العصة بالنفس الأربع ترتب كالتالى:

أولاً: جهة البنوة.

ثانياً: جهة الأبوة.

ثالثاً: جهة الأخوة.

رابعاً: جهة العمومة.

المسألة السادسة: توفيت امرأة عن زوج وأب وجد، وكانت تركتها (٥٠٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوج	أب	جد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	الباقى بالتعصيب	محجوب	٢
السهم	١	١	—	

$$\text{قيمة السهم} = 5000 \div 2 = 2500$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 2500 \times 1 = 2500$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 2500 \times 1 = 2500$$

المسألة السابعة: توفي رجل وخلف زوجة وأماً وعمّاً شقيقاً وعماً لأب، وكانت التركة (٨٤٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوجة	أم	عم شقيق	عم لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	الباقى تعصياً	محبوب	١٢
السهم	٣	٤	٥	-	

$$\text{قيمة السهم} = 8400 \div 12 = 700$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 700 \times 3 = 2100$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 700 \times 4 = 2800$$

$$\text{قيمة سهم العم الشقيق} = 700 \times 5 = 3500$$

المسألة الثامنة: توفي رجل عن زوجة وبنت وأربعة أعمام أشقاء، وكانت التركة (١٦٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوجة	بنت	٤ أعمام ش	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	الباقى بالتعصيب	٤
السهم	١	٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1600 \div 4 = 400$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 400 \times 1 = 400$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 400 \times 2 = 800$$

$$\text{قيمة سهم أربع أعمام أشقاء} = 400 \times 1 = 400$$

## ملاحظات:

أولاً: اجتمع فى المسألتين: السادسة، والسابعة أكثر من عاصب، وقدم أحدهم لأسباب مختلفة:

فى المسألة السادسة اجتمع عاصبان بنفسيهما هما الأب والجدة، وهما مشتركان فى جهة العصبية (الأبوة)، فرجح بينهما عن طريق الدرجة فقدم الأب؛ لأن درجة قرابته من الميت أقرب من الجد.

وفى المسألة السابعة اجتمع عاصبان بنفسيهما هما (العم الشقيق والعم للأب) واستويا فى جهة العصبية (العمومة) ودرجة القرابة، فرجح بينهما بقوة القرابة؛ فقدم العم الشقيق على العم لأب.

(٢) فى المسألة (٨١) اجتمع أربعة هم عصبية بأنفسهم، واستواوا فى جهة العصبية (العمومة)، ودرجة القرابة وقوتها؛ فلم يصبح هناك مرجح بينهم، فاقسموا الباقي (٤٠٠ جنيه) بينهم بالسوية لكل عم (١٠٠ جنيه).

## ثانياً: تطبيقات على مسائل العصبية بالغير

المسألة الأولى: توفى رجل وخلف زوجة وأباً وأماً وابناً وبتناً، وكانت تركته (٧٢٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	زوجة	أب	أم	ابن + بنت	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقي بالتعصيب	٢٤
السهام	٣	٤	٤	١٣	تحتاج المسألة إلى تصحيح
بعد التصحيح	$9=3 \times 3$	$12=4 \times 3$	$12=4 \times 3$	$39=13 \times 3$	بعد التصحيح $72=$

$$\text{قيمة السهم} = 7200 \div 72 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 100 \times 9 = 900$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 100 \times 12 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 12 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم ابن + بنت} = 100 \times 39 = 3900$$

نصيب الابن والبنت (٣٩٠٠) جنيه للذكر مثل حظ الأنثيين فيكون للابن (وسهامه

$$(26) 26 \times 100 = 2600 \text{ وللبنات (وسهامها 13) } 13 \times 100 = 1300$$

المسألة الثانية: توفي رجل وترك بنتاً وبنت ابن وابن ابن، وكانت تركته ٣٠٠٠

جنيه.

### الحل

الورثة	بنت	بنت ابن + ابن ابن	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{3}$	الباقى تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين	٢
السهم	١	١	تحتاج المسألة إلى تصحيح
بعد التصحيح	$3 = 3 \times 1$	$3 = 3 \times 1$ للذكر ٢ وللأنثى ١	الأصل بعد التصحيح $6 = 3 \times 2$

$$\text{قيمة السهم} = 3000 \div 6 = 500$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{قيمة سهم بنت ابن + ابن ابن} = 500 \times 3 = 1500$$

$$\text{لابن الابن} = 500 \times 2 = 1000 \text{ ولبنت الابن} = 500 \times 1 = 500$$

المسألة الثالثة: توفي رجل وخلف بتين وبنت ابن وابن ابن وأختاً شقيقة،

وكانت تركته (١٨٠٠) جنيه).

## الحل

الورثة	بتان	بنت ابن + ابن ابن ابن	أخت شقيقة	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	الباقى بالتعصيب	محجوبة	٣
السهم	٢	١	-	تحتاج المسألة إلى تصحيح
بعد التصحيح	$6 = 3 \times 2$	$3 = 3 \times 1$ لابن ابن الابن ٢ ولبنت الابن ١	-	بعد التصحيح $9 = 3 \times 3$

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 9 = 200$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 200 \times 6 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن وابن ابن الابن} = 200 \times 3 = 600$$

$$\text{لابن ابن الابن ٤٠٠ ولبنت الابن ٢٠٠}$$

المسألة الرابعة: توفى رجل وخلف زوجة وأختاً شقيقة وأخاً لأب وأخاً شقيقاً،

وكانت التركة (٤٠٠٠ جنيه).

الحل

الورثة	زوجة	أخت ش + أخ ش	أخ لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين	محجوب بالأخ الشقيق	٤
السهم	١	٣ للأخت ١ ولالأخ ٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = 4000 \div 4 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 1000 \times 1 = 1000$$

$$\text{قيمة سهم أخت شقيقة + أخ شقيق} = 1000 \times 3 = 3000$$

$$\text{للأخت ١٠٠٠ وللأخ ٢٠٠٠}$$

المسألة الخامسة: توفي رجل عن أختين شقيقتين وأخت لأب وأخ لأب، وكانت تركته (٢٧٠٠ جنيه). الحل

الورثة	أختان شقيقتان	أخ لأب وأخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	الباقى تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين	٣
السهام	٢	١ بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لا ينقسم عليهما	المسألة تحتاج إلى تصحيح
بعد التصحيح	$6 = 3 \times 2$	$3 = 3 \times 1$ للأخ ٢ وللأخت ١	بعد التصحيح $9 = 3 \times 3$

قيمة السهم =  $2700 \div 9 = 300$

قيمة سهم الأختين الشقيقتين =  $300 \times 6 = 1800$

قيمة سهم أخ لأب وأخت لأب =  $300 \times 3 = 900$

للأخ =  $300 \times 2 = 600$

وللأخت ١ =  $300 \times 1 = 300$

ملاحظات على مسائل العصة بالغير:

أولاً: اتضح من المسائل الخمس السابقة أن العصة بالغير هم: البنت (المسألة الأولى)، وبنت الابن (المسائلتان الثانية والثالثة)، والأخت الشقيقة (المسألة الرابعة)، والأخت لأب (المسألة الخامسة).

ثانياً: العاصب فى كل مسألة متحد مع من يعصبها فى جهة ودرجة وقوة القرابة إلا فى المسألة الثالثة فقد عصب بنت الابن فيها ابن ابن وهو أنزل منها فى الدرجة؛ وذلك لحاجة بنت الابن إلى ذلك؛ إذ عدم تعصيبه لها يؤدى إلى حرمانها هى وإرثه هو؛ فنكون قد ورثنا الأبعد درجة وحرمانا الأقرب؛ وهذا شاذ فى باب الميراث فتفادينا وقوعه بتعصيب ابن ابن الابن لبنت الابن.

ثالثاً: الأنثى التى ترث عصة بالغير هى فى الأصل صاحبة فرض وانتقالها إلى الإرث بالتعصيب ينتج عنه الآتى.

إما زيادة فى قدر إرثها كما فى المسألتين: الثالثة والخامسة.  
 وإما نقص فى قدر إرثها كما فى المسألتين: الأولى، والرابعة.  
 وإما يظل قدر إرثها ثابتاً كما فى المسألة الثانية.

### ثالثاً: تطبيقات على مسائل العصبية مع الغير

المسألة الأولى: توفى رجل وخلف بنتاً وأختاً شقيقة وكانت التركة (١٠٠٠ جنيه).

#### الحل

الورثة	بنت	أخت شقيقة	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى بالتعصيب	٢
السهم	١	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1000 \div 2 = 500$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 500 \times 1 = 500$$

$$\text{قيمة سهم الأخت الشقيقة} = 500 \times 1 = 500$$

المسألة الثانية: توفى رجل وترك بنتاً وبنت ابن وأختاً لأب، وكانت تركته (٢٤٠٠ جنيه).

#### الحل

الورثة	بنت	بنت ابن	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهم	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 6 = 400$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 400 \times 3 = 1200$$

$$\text{قيمة سهم بنت الابن} = 400 \times 1 = 400$$

$$\text{قيمة سهم أخت لأب} = 400 \times 2 = 800$$

ملاحظات على ميراث العصبية مع الغير:

اتضح من المسألتين السابقتين مايلي:

أولاً: العصبية مع الغير هي الأخت الشقيقة أو لأب مع الفرع الوارث المؤنث.

ثانياً: الفرع الوارث المؤنث يأخذ فرضه كما هو مقرر له في أصحاب الفروض ولا يشارك الأخت الشقيقة أو لأب في الإرث بالتعصيب.

فرع في صور المسألة المشتركة أو المشتركة أو الحجرية أو الحمارية أو العمرية.

الصورة الأولى: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأختين لأم وأخاً شقيقاً وأختاً

شقيقة وكانت التركة (١٨٠٠ جنيه). الحل

الورثة	زوج	أم	أختان لأم+أخ شقيق +أخت شقيقة	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$ يقسم بينهم بالتساوي	٦
السهم	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 6 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 300 \times 3 = 900$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 300 \times 1 = 300$$

$$\text{قيمة سهم أختين لأم + أخ شقيق + أخت شقيقة} = 300 \times 2 = 600$$

$$\text{لكل منهم} = 600 \div 4 = 150$$

ويتضح من هذا أن الإخوة الأشقاء (الأخت والأخ) قد ورثوا مع الأختين للأم الثلث، واقتسموه جميعاً لا فرق بين ذكرهم وأنثاهم؛ والسبب في ذلك أننا لو أعطينا الثلث للأختين للأم بالفرض، وورثنا الأخ الشقيق والأخت الشقيقة بالتعصيب - لاستغرقت الفروض التركة، ولا يتبقى للأشقاء شيء؛ فألغيت قرابة الأب في حقهم، وورثوا بقرابة الأم.

الصورة الثانية: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأخوين لأم وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة، والتركة (١٢٠٠ جنيه).



## الحل

الورثة	زوج	أم	أخوان لأم وأخ شقيق وأخت شقيقة	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$ بينهم جميعا	٦
السهام	٣	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 6 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 200 \times 3 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 200 \times 1 = 200$$

$$\text{قيمة سهم أخوين لأم وأخ شقيق وأخت شقيقة} = 200 \times 2 = 400$$

بينهم جميعاً

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

فصل : وإن اجتمع في شخص واحد جهة فرض، وجهة تعصيب : كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم - ورث بالفرض والتعصيب ؛ لأنهما إرثان مختلفان بسببين مختلفين .

فإن اجتمع ابنا عم أحدهما أخ من الأم، ورث الأخ من الأم السدس ؛ والباقي بينه وبين الآخر .

وقال أبو ثور : المال كله للذي هو أخ من الأم ؛ لأنهما عصبتان، يدلى أحدهما بالأبوين، والآخر بأحدهما ؛ فقدم من يدلى بهما ؛ كالأخوين : أحدهما من الأب، والآخر من الأب والأم وهذا خطأ ؛ لأنه استحق الفرض بقرابة الأم ؛ فلا يقدم بها في التعصيب ؛ كابني عم أحدهما زوج .

فصل : وإن لاعت الزوج، ونفى نسب الولد انقطع التوارث بينهما ؛ لانتفاء النسب بينهما، ويبقى التوارث بين الأم والولد ؛ لبقاء النسب بينهما .

وإن مات الولد ولا وارث له غير الأم كان لها الثلث .

وإن أتت بولدين توءمين، فنفاهما الزوج باللعان، ثم مات أحدهما، وخلف أخاه، ففيه وجهان .

أحدهما: أنه يرثه ميراث الأخ من الأم؛ لأنه لا نسب بينهما من جهة الأب، فلم يرث بقربته؛ كالتوءمين من الزنا إذا مات أحدهما، وخلف أخاه.

والثاني: أنه يرثه ميراث الأخ من الأب والأم؛ لأن اللعان ثبت في حق الزوجين دون غيرهما؛ ولهذا لو قذفها الزوج؛ لم يحد، ولو قذفها غيره حد. والصحيح هو الأول؛ لأن النسب قد انتفى بينهما في حق كل واحد؛ كما انقطع الفراش بينهما في حق كل أحد حتى يجوز لكل أحد أن يتزوجها.

فصل: وإن كان الوارث خثى؛ وهو الذي له فرج الرجال وفرج النساء، فإن عرف أنه ذكر ورث ميراث ذكر، وإن عرف أنه أنثى ورث ميراث أنثى، وإن لم يعرف، فهو الخثى المشكل، وورث ميراث أنثى.

فإن كان أنثى وحده ورث النصف، وإن كان معه ابن ورث الثلث، وورث الابن النصف؛ لأنه يقين، ووقف السدس؛ لأنه مشكوك فيه.

وإن كانا خثيين ورثا الثلثين؛ لأنه يقين، ووقف الباقي؛ لأنه مشكوك فيه. ويعرف أنه ذكر أو أنثى بالبول: فإن كان يبول من الذكر، فهو ذكر، وإن كان يبول من الفرج، فهو أنثى؛ لما روى عن علي - كرم الله وجهه - أنه قال: يورث الخثى من حيث يبول. وروى عنه أنه قال: إن خرج بوله من مبال الذكر، فهو ذكر، وإن خرج من مبال الأنثى، فهو أنثى. ولأن الله - تعالى - جعل بول الذكر من الذكر، وبول الأنثى من الفرج؛ فرجع في التمييز إليه.

وإن كان يبول منهما نظرت: فإن كان يبول من أحدهما أكثر، فقد روى المزمى في الجامع: أن الحكم للأكثر - وهو قول بعض أصحابنا - لأن الأكثر هو الأقوى في الدلالة.

والثاني: أنه لا تعتبر الكثرة؛ لأن اعتبار الكثرة يشق؛ فسقط.

وإن لم يعرف بالبول، سنل عما يميل إليه طبعه، فإن قال: أميل إلى النساء، فهو ذكر، وإن قال: أميل إلى الرجال فهو أنثى، وإن قال: أميل إليهما فهو المشكل، وقد بيناه.

ومن أصحابنا من قال: إن لم يكن في البول دلالة، اعتبر عدد الأضلاع؛ فإن نقص من الجانب الأيسر ضلع - فهو ذكر؛ فإن أضلاع الرجل من الجانب الأيسر أنقص؛ فإن الله - عز وجل - خلق حواء من ضلع آدم الأيسر؛ فمن ذلك نقص من الجانب

الأيسر ضلع؛ ولهذا قال الشاعر:

هي الضلع الموجاء لست تقيمها      ألا إن تقويم الضلوع انكسارها  
أتجمع ضعفاً واقتداراً على الفتى      أليس عجيباً ضعفها واقتدارها  
(الشرح) أثر على كرم الله وجهه - رواه ابن أبي شيبة في مصنفه<sup>(١)</sup>، وعنه  
الدارمي في سننه<sup>(٢)</sup>، عن هشيم عن مغيرة عن شباك عن الشعبي عن علي في الخثي  
قال: يورث من قبل مباله.

ورواه عبد الرزاق في المصنف<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا الثوري عن مغيرة عن الشعبي  
عن علي أنه ورث خثي ذكرا من حيث يبول فلم يذكر في إسناده (شِبَاكَا) وجعله من  
فعل على لا من قوله.

ورواه أيضاً سعيد بن منصور في سننه<sup>(٤)</sup>، عن هشيم عن مغيرة عن الشعبي عن  
علي، ولم يذكر (شِبَاكَا) أيضاً، وفي إسناده مغيرة بن مقسم، وهو ثقة متقن إلا أنه  
يدلس، فلعله هو الذي أسقط (شِبَاكَا) من إسناده عبد الرزاق. وشباك ثقة قال عنه ابن  
حجر في التقریب: ثقة له ذكر في صحيح مسلم، وكان يدلس.

ورواه سعيد بن منصور أيضاً<sup>(٥)</sup> عن هشيم قال: أنا حجاج، حدثني شيخ من  
فزارة قال: سمعت علياً يقول: الحمد لله الذي جعل عدونا يسألنا عما نزل به من  
أمر دينه: إن معاوية كتب إلي يسألني عن الخثي، فكتبت إليه أن يورثه من قبل  
مباله.

ورواه البيهقي في سننه<sup>(٦)</sup> من طريق حماد بن سلمة عن عبد الجليل عن رجل من  
بكر بن وائل قال: شهدت علياً - رضي الله عنه - يسأل عن الخثي فسأل القوم فلم  
يدروا فقال علي - رضي الله عنه - إن بال من مجرى الذكر فهو غلام، وإن بال من  
مجرى الفرج فهو جارية.

(١) (٢٧٧/٦) كتاب الفرائض، باب الخثي يموت كيف يورث (٣١٣٦٤).

(٢) (٣٦٥/٢) كتاب الفرائض، باب في ميراث الخثي.

(٣) (٣٠٨/١٠) كتاب الفرائض باب خثي ذكر (١٩٢٠٤).

(٤) حديث (١٢٦) (٨٢/١).

(٥) حديث (١٢٥) (٨٢/١).

(٦) (٢٦١/٦).

وأما قول المصنف: «فإن الله - عز وجل - خلق حواء<sup>(١)</sup> من ضلع آدم الأيسر» فقد قال أفضى القضاة الماوردي: اختلف العلماء في الوقت الذي خلقت فيه حواء على قولين:

أحدهما - قاله ابن عباس، وابن مسعود رضى الله عنهما - : دَخَلَ آدَمُ - عليه السلام - الجنةَ وَخَدَهُ، فلما اسْتَوَحَشَ، خُلِقَتْ لَهُ حَوَاءُ فِي الْجَنَّةِ، مِنْ ضِلْعِهِ. والثاني - قاله ابن إسحاق - : أنها خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعِهِ قَبْلَ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أُدْخِلَا جَمِيعًا إِلَى الْجَنَّةِ.

وفى «تاريخ دمشق» لابن عساكر الحافظ أبى القاسم: أَنَّ حَوَاءَ سَكَنْتْ بـ «بيت لهما» قريةٍ معروفةٍ من «غوطة دمشق».

وفيه بإسناده عن ابن عباس، قال: سميت حواء؛ لأنها أم كل شيء حى. وفيه: أن حواء أَهْبِطَتْ من الجنة بـ «جدة».

وفيه: عن عثمان بن الساج، قال: بلغنى أن حواء وَلَدَتْ لآدَمَ أربعين ولدًا فى عشرين بطناً، وكانت تَلِدُ غلامًا وجارية.

وعن ابن إسحاق، عن الزهرى، وغيره، أنهم قالوا: وَلِدَ لآدَمَ فى الجنة هابيل، وقابيل، وأختاهما.

قال ابن إسحاق: بلغنى - عن غير هؤلاء - أنه لم يولد لآدم فى الجنة، والله أعلم أى ذلك كان؟

وعن محيريز بن عبد الله، عن ابن المسيب، قال: سمعت عمر بن الخطاب، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - بَعَثَهُ إِلَى أُمَّتَا حَوَاءَ حِينَ دَمِيتَ فَنَادَتْ رَبَّهَا: جَاءَ مِنِّي دَمٌ لَا أَعْرِفُهُ، فَنَادَاهَا: لِأَدَمِيَّتِكَ وَدُرِّيَّتِكَ، وَلَأَجْعَلَنَّ لَكُنَّ كَفَّارَةً وَطَهُورًا» قال الدارقطنى: حديث غريب. وقوله:

«هى الضلع ..... . . . . .»

البيتان هما للحاجب بن ذبيان، كما فى لسان العرب<sup>(٢)</sup> لابن منظور، وتاج

(١) ينظر ترجمتها فى تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٤٠) (٧٣١).

(٢) مادة: (ضلع)

العروس<sup>(١)</sup>، وبلا نسبة في معجم مقاييس اللغة<sup>(٢)</sup>.

وأما الأحكام: فإن استحقاق الإرث كما يكون بسبب واحد، كذلك يكون بسببين، ويورث بكل منهما إذا لم يكن ثمة مانع: كما لو ماتت عن زوج هو ابن عمها أو معتقها؛ فيرث منها النصف بسبب الزوجية، والباقي بسبب التعصيب أو الولاء.

وأما إذا كان ثمة مانع؛ فلا يرث بهما، كما لو كان مع زوجها ابن؛ فإن الزوج يرث بالزوجية فقط.

وكذلك لو اجتمع جهتا قرابة في شخص يرث بهما إذا لم يمنع منهما مانع: كما لو ترك ابني عم أحدهما أخ لأم؛ فإن السدس له فرضاً، ويقتسمان الباقي تعصيباً. فصل: إذا قذف رجل امرأته بالزنا، وانتفى عن نسب ولدها، ونفاه باللعان - فإن النسب ينقطع بين الأب والولد؛ فلا يثبت بينهما توارث؛ لأن الإرث بينهما بالنسب، ولا نسب بينهما بعد اللعان، ولا ينقطع التوارث بين الولد والأم؛ لأنه لا ينتفى عنها؛ فإن ماتت الأم ورث ولدها جميع مالها إن كان ذكراً، وإن مات الولد، ولم يخلف غير الأم: كان لها الثلث والباقي لمولاه إن كان له مولى، وإن لم يكن له مولى كان الباقي لبيت المال، وإن كان له أخ: كان له السدس، ولأمه الثلث، والباقي لمولاه أو لبيت المال. وإن كان له أخوان لأم، وأم: كان لأمه السدس، ولأخويه لأمه الثلث، والباقي لمولاه أو لبيت المال، وبه قال ابن عباس وزيد بن ثابت، وهى إحدى الروايتين عن على.

وقال أبو حنيفة: يكون للأم فرضها، وتأخذ الباقي بالرد؛ بناء على أصله في ذلك.

وذهب ابن مسعود إلى أن الأم عصة له؛ فتأخذ سهمها بالفرض، والباقي بالتعصيب.

وذهب بعض الناس إلى أن عصيته عصة الأم.

دليلنا: ما روى البخارى ومسلم عن الزهرى عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال:

(١) مادة (ضلع).

(٢) (٣/٣١٨).

فرق رسول الله ﷺ بين الرجل والمرأة - يعنى: باللعان - وكانت حاملا؛ فانتفى عنه حملها، فكان الولد يدعى لأمه، وجرت السنة أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها. والذي فرض الله للأم من الولد: الثلث أو السدس؛ فالظاهر يقتضى أنها لا تزداد على ذلك.

ولأن من ورث سهمًا من فريضة، لم يستحق زيادة عنها إلا بتعصيب؛ قياسًا على الزوجة.

ولأن الأم لو كانت عصبه لم يسقطها المولى؛ لأن العصبه لا تسقط بالمولى؛ فدل على أنها ليست بعصبه.

وأما الدليل على أن عصبتها ليست عصبه لولدها: أن الأم ليست عصبه للولد؛ فلم يكن من يدلى بها عصبه له؛ كابن الأخ للأم. إذا ثبت هذا:

فإن حكم ولد الزنا: حكم ولد الملاعة؛ لأنه ثابت النسب من أمه، وغير ثابت النسب من أبيه؛ فكان حكمه حكم ولد الملاعة.

فرع: وإن أتت امرأة بولدين توءمين من الزنا، أو أتت امرأة رجل بولدين توءمين، فنفاهما الأب باللعان - انقطع التوارث بينهما وبين الأب؛ لما ذكرناه فى الولد، ولا ينقطع التوارث بينهما وبين الأم.

وأما إرث أحدهما من الآخر: فهل يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير؟ أو بكونهما أخوين لأب وأم؟ فيه وجهان:

أحدهما: يتوارثان بكونهما أخوين لأب وأم؛ لأن حكم اللعان إنما يتعلق بالزوجين دون غيرهما؛ ألا ترى أن الزوج إذا قذفها بعد ذلك لم يحد، وإذا قذفها غيره حد؟!

والثانى: أنهما يتوارثان بكونهما أخوين لأم لا غير، وهو الأصح؛ لأن نسبهما قد انقطع عن الأب فكيف يتوارثان به؟!

فصل: الخشى آدمى له ذكر الرجل وفرج المرأة، أو له ثقبه يخرج منها البول لا تشبه آلة الرجل، ولا فرج المرأة، وهذا مشكل ما دام صبيًا حتى يبلغ ويحيض، أو يحبل؛ فيكون أنثى، أو لا يحيض ولا يحبل، ويخبر عن نفسه أنه يميل إلى الرجال؛ فيكون امرأة، أو يميل إلى النساء؛ فيكون رجلًا، أو لا يميل إلى فريق منهما، أو

يميل إليهما على السواء؛ فيكون مشكلاً.

وأما الذى له الآلتان: فإن أمنى من ذكره أو بال منه دون فرجه، فهو ذكر - صغيراً كان أو كبيراً - وإن حاض أو حبل أو أمنى أو بال من فرج النساء فهو أنثى. وإن كان يبول من ذكره وفرجه جميعاً، ولكن يسبق من أحدهما قبل الآخر فالحكم له.

وإن بال منهما على السواء، ومال إلى الرجال فهو امرأة، أو مال إلى النساء فهو رجل، وإن مال إليهما على السواء، أو لم يمل إلى واحد منهما، فهو مشكل. والقول قوله فى ذلك؛ لأنه لا يعلم إلا من جهته؛ فلا نظر إلى التهمة. وبهذا قال الشافعى، ومالك وأبو حنيفة وصاحبا.

وأما أحمد فيعتبر مع ذلك نبات اللحية، فيحكم بذكورة من نبت لحيته، والمالكية يعتبرون نبات اللحية، ونبات الثدي أيضاً.

فإن نبت لحيته فهو ذكر، أو ثدياه فهو أنثى، وإن نبت له لحية وثديان فمشكل ما لم يظهر فيه علامة أخرى.

وكذا أبو حنيفة يعتبر نبات اللحية، ونبات الثدي، وظهور اللبن، وإمكان الوطء، وكذا عدد الأضلاع؛ فى رواية الحسن.

ولا عبء بنبات اللحية عند الشافعى، ولا نبات الثدي عنده وعند أحمد، ولا عدد الأضلاع وظهور اللبن عندهما، وعند مالك.

إذا علمت هذا، فالخثنى الواضح حكمه واضح: إن ذكرًا فذكر، وإن أنثى فأنثى.

والخثنى المشكل له أحكام كثيرة فى كثير من أبواب الفقه، والفصل معقود لإرث المشكل والإرث معه.

فالخثنى المشكل لا يكون زوجاً ولا زوجة؛ لأنه لا تصح مناكحته، ولا يكون أباً ولا جدًا ولا أمًا ولا جدة؛ لأنه لو كان واحدًا ممّن ذكر لكان واضحًا؛ فهو - إذن - منحصّر فى أربع جهات من جهات الإرث: جهات البنوة، والأخوة، والعمومة، والولاء.

ومذهب الشافعى: أنه يعامل هو وغيره من الورثة الذين يرثون معه بالأضر فى حقهم من تقيديّ ذكورته وأنوثته، إن كان نصيبه يختلف بذكورته وأنوثته؛ لأنه

المتيقن بكل منهما، ويوقف الباقي إلى ظهور حاله، أو الصلح؛ لأنه مشكوك فيه. وإن كان الخنثى - أو من معه - نصيبه لا يختلف بذكورته وأنوثته؛ بأن كان ولد أم، أو مولى، أو ولد أبوين، أو ولد أب مع بنت أو مع بنت ابن فأكثر - فله نصيبه كاملاً بلا خلاف؛ لعدم اختلافه.

فإذا مات رجل عن زوجة وابن وولد خنثى مشكل: فللزوجة الثمن؛ على التقديرين لوجود الولد، والباقي بين الابن والخنثى نصفين؛ إن كان ذكراً، وإن كان أنثى فله ثلث الباقي، وللابن ثلثاه، فالأضر في حق الابن الواضح ذكورة المشكل، وفي حق المشكل أنوثة نفسه: فيدفع للزوجة الثمن؛ لعدم اختلافه على التقديرين، ويدفع للابن الواضح نصف الباقي؛ لاحتمال ذكورة الخنثى، ويدفع للخنثى ثلث الباقي؛ لاحتمال أنوثته، ويوقف السدس الباقي بينهما إلى ظهور الحال فيعمل بحسبه أو الصلح، فيعمل بحسبه. فاعمل لكل احتمال مسألة، وحصل المسألتين أو المسائل، واقسمها على كل احتمال: فمسألة ذكورته في هذه الصورة من ستة عشر، ومسألة أنوثته من أربعة وعشرين، والجامعة لهما ثمانية وأربعون؛ للتوافق بين المسألتين بالثمن؛ فتضرب إحداهما في ثمن الأخرى، يحصل ذلك: للزوجة منها الثمن ستة، وللابن الواضح نصف الباقي أحد وعشرون، وللخنثى ثلث الباقي أربعة عشر، والموقوف سبعة بينهما: فإن ظهر المشكل ذكراً أخذ السبعة، أو ظهر أنثى أخذها الابن، وإن لم يظهر شيء فلهما أن يصطلحا على ما يتفقان عليه، ولا بد من جريان التواهب بينهما، وتغتفر الجهالة في الموهوب للضرورة.

وعند أبي حنيفة ومحمد: يعامل المشكل وحده بأضر خالتيه؛ حتى لو كان يرث بأحد التقديرين، ولا يرث بالآخر - لا يعطى شيئاً، ويقسم المال أو الباقي على باقى الورثة.

ففي هذه الصورة تصح عندهما من أربعة وعشرين: للزوجة الثمن ثلاثة، وللخنثى ثلث الباقي سبعة، وللابن ثلثاه أربعة عشر، ولا يوقف شيء.

وعند الإمام أحمد وأصحابه: إن كان المشكل صبيّاً يرجى اتضاحه، عومل هو وباقي الورثة بالأضر، ووقف الباقي إلى أن يبلغ ويتضح، وإن كان لا يرجى اتضاحه - وهو الذى يبلغ مشكلاً، ويستمر إشكاله - فمذهب أحمد وأصحابه والمالكية واللولؤى - ورجع إليه أبو يوسف -: أنه إن كان من الأولاد، أو أولاد



البنين، أو من الإخوة لأبوين أو لأب - أعطى نصف نصيب ذكر، ونصف نصيب أنثى.

وإن كان ممن يرث بتقدير الذكورة، ولا يرث بتقدير الأنوثة؛ بأن كان من أولاد الإخوة، أو من العمومة، أو عصبه المولى - أعطى نصف نصيب ذكر فقط في الحال.

ففى مسألتنا هذه: له ثلث الباقي إن كان أنثى، ونصفه إن كان ذكرًا، فيعطى سدس الباقي وربعه، وأقل عدد له سدس وربع اثنا عشر، والسبعة الباقية بعد ثمن الزوجة تباين الاثنى عشر، فاضربها فى الثمانية أصل المسألة، تصح من ستة وتسعين: للزوجة اثنا عشر، وللخثى خمسة وثلاثون، وللأبن تسعة وأربعون. ولهم طريقة أخرى فى قسمتها، فلا تطيل بذكرها.

وإن مات إنسان عن ابن واضح وولدين خثيين مشكلين: فبتقدير ذكورتهم لكل من الأولاد الثلاثة الثلث، وإن كانا أنثيين فللأبن النصف، ولكل من الخثيين الربع. وإن كانا ذكرًا وأنثى، فللأنثى منهما خمس المال، ولكل ذكر خمساه، فالأضر فى حق كل منهما - أى: من الخثيين - أنوثته وذكورة صاحبه؛ فله الخمس، والأضر فى حق الأبن الواضح ذكورتهم؛ فله الثلث.

ومسألة ذكورتهم من ثلاثة، ومسألة أنوثتهما من أربعة، ومسألة اختلافهما من خمسة، والجامعة للمسائل الثلاث ستون؛ لتباينها: للواضح منها عشرون، ولكل خثى اثنا عشر، وتوقف ستة عشر بينهم، إن ظهرا ذكرين قسم الموقوف بينهما نصفين، وإن ظهرا أنثيين دفع للواضح من الموقوف عشرة، ولكل خثى ثلاثة، وإن ظهرا ذكرًا وأنثى فمع الأنثى منهما حقها، ويدفع للذكر منهما اثنا عشر، وللأبن أربعة.

وعند أبى حنيفة ومحمد: للأبن النصف، وللخثيين النصف، وتصح من أربعة: للأبن سهمان، ولكل خثى منهما سهم.

وعند المالكية والحنابلة واللؤلؤى وأبى يوسف: تصح المسألة من مائتين وأربعين؛ لأن مسألة ذكورة الخثيين من ثلاثة، وأنوثتهما من أربعة، واختلافهما من خمسة، والجامعة ستون - كما تقدم - تضربها فى أربعة عدة أحوال الخثيين، يحصل مائتان وأربعون، ثم انظر فى أنصاء كل خثى: فله من الستين عشرون بتقدير

ذكورتهم، وخمسة عشر بتقدير أنوثتهما، واثنان عشر في اختلافهما بتقدير أن يكون هو الأنثى، وأربعة وعشرون بتقدير أن يكون هو الذكر، ومجموع الأنصباء الأربعة أحد وسبعون هو ما لكل خنثى ويبقى للابن الواضح ثمانية وتسعون.

مسألة: «زوج وأم وولداها وأخ لأب خنثى مشكل»: فأصل المسألة ستة في الحاليين؛ لأن فيها نصفًا للزوج، وسدسًا للأم، وثلاثًا لولديها، ولا شيء للخنثى إن كان ذكرًا؛ لاستغراق الفروض، ويفرض له النصف - إن كان أنثى - وتعمل المسألة إلى تسعة، والأضر في حقه ذكوره حتى يسقط، وفي حق الباقي أنوثته حتى يفرض له النصف؛ فتعمل المسألة بنصفها إلى تسعة، ويدخل على الباقي ضرر العول، ومسألة ذكوره من ستة، وأنوثته من تسعة، والمسألة الجامعة للحاليين ثمانية عشر؛ لاتفاق المسألتين بالثلث، فتضرب إحداهما في ثلث الأخرى، يحصل ثمانية عشر، اقسمها على التقديرين: فتقدير ذكورية الخنثى: للزوج تسعة، وللأم وكل من ولديها ثلاثة، ولا شيء للخنثى. وتقدير أنوثته: له ستة، وللزوج ستة، ولكل من الأم وولديها سهمان؛ فيدفع للزوج ستة، وللأم اثنان، ولولديها أربعة لكل منهما سهمان، وتوقف ستة: إن بان الخنثى أنثى أخذها، أو بان ذكرًا أخذها الباقيون: للزوج منها ثلاثة، وللأم سهم، ولولديها سهمان.

وعند أبي حنيفة ومحمد: لا شيء للخنثى؛ لأن الأضر في حقه ذكوره فيسقط، ويقسم المال كله بين الزوج والأم وولديها على ستة، ولا عول فيها.

مسألة: ولو ترك الميت ولدًا خنثى مشكلًا وعمًا، كان للخنثى النصف؛ لاحتمال أنوثته، ولا شيء للعم؛ لاحتمال ذكورة الخنثى فيحجبه، ويوقف النصف الآخر بينهما إلى ظهور الحال: إن ظهر الخنثى ذكرًا أخذه، أو أنثى أخذه العم، وإن لم يظهر شيء، يصطلحا فيما بينهما، ولا بد من جريان التواهب بينهما في الصلح، وتغتفر الجهالة في الموهوب للضرورة. وقس على ذلك.

وعند أبي حنيفة ومحمد: للولد المشكل النصف، وللعمة الباقي، وتصح من اثنين.

وعند المالكية والحنابلة واللولؤى وأبي يوسف: للخنثى ثلاثة أرباع؛ لأنه لو كان ذكرًا لكان له جميع المال، ولو كان أنثى كان له النصف، فله النصف والربع: نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الأنثى، والربع الباقي للعم.

تطبيقات على مذهب الشافعية فى حل مسائل الخشى :  
توفيت امرأة وخلفت زوجا، وبنتا وولدا خشى وأخا شقيقا، وكانت تركتها  
١٢٠٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

أولا: على تقدير ذكورة الخشى :

الورثة	زوج	بنت + ولد خشى (ابن)	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين	محجوب بالابن	٤
السهام	١	٣ للبنت ١ وللابن ٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = ١٢٠٠٠٠٠ \div ٤ = ٣٠٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٣٠٠٠٠٠ \times ١ = ٣٠٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = ٣٠٠٠٠٠ \times ١ = ٣٠٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم ولد الخشى (الابن)} = ٣٠٠٠٠٠ \times ٢ = ٦٠٠٠٠٠$$

ثانيا: على تقدير أنوثة الخشى :

الورثة	زوج	بنت + ولد خشى (بنت)	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	الباقى تعصيا	١٢
السهام	٣	٨	١	

$$\text{قيمة السهم} = ١٢٠٠٠٠٠ \div ١٢ = ١٠٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 3 \times 100000 = 300000$$

$$\text{قيمة سهم البنت وولد الخشي (البنت)} = 8 \times 100000 = 800000$$

$$\text{لكل منهما} = 400000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 1 \times 100000 = 100000$$

ثالثًا: نقارن بين الحاليين، ونعامل كل وارث بالأضر في حقه كالتالي:

(١) الزوج: لا يتغير نصيبه في الحاليين، فيأخذه كاملاً.

(٢) البنت: نصيبها على تقدير الأنوثة (٤٠٠٠٠٠) يزيد على نصيبها على تقدير

الذكورة (٣٠٠٠٠٠)؛ فتعامل بأضر الحاليين في حقها، وتأخذ (٣٠٠٠٠٠) جنيه.

(٣) الخشي: يأخذ على تقدير ذكوره (٦٠٠٠٠٠) جنيه، وعلى تقدير أنوثته

(٤٠٠٠٠٠) جنيه، فيعامل بأضر الحاليين في حقه - وهو حال أنوثته - فيأخذ

(٤٠٠٠٠٠) جنيه.

(٤) الأخ الشقيق: يحجب على تقدير ذكورة الخشي، ويأخذ (١٠٠٠٠٠) جنيه

تعصياً على تقدير أنوثة الخشي، فيعامل بالأضر في حقه وهو تقدير الذكورة، فلا يأخذ شيئاً.

وعلى هذا يكون الموزع من التركة هو

٣٠٠٠٠٠ جنيه: للزوج

٣٠٠٠٠٠ جنيه: للبنت

٤٠٠٠٠٠ جنيه: للختي

ومجموع ذلك ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

ويكون الباقي من التركة ١٢٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ جنيه يوقف

هذا الباقي إلى أن يتبين الحال، فإن بان الخشي ذكراً أخذ الباقي كله؛ تكملة لنصيبه.

وإن بان أنثى، كان ما معه هو حقه، ويعطى المتبقى من التركة للبنت والأخ

الشقيق لكل منهما ١٠٠٠٠٠ جنيه.

وإن لم يتضح حال الخشي، يصبح الأمر وقفاً على ما يتصالح عليه الورثة.

وبعد هذا التمثيل للطريقة المعتمدة لدى الشافعية في حل مسائل الخشي المشكل

ننبه على أنه قد نسب للشافعي قول ضعيف، يذهب إلى إعطاء الخشي ميراث الأنثى

على كل حال. ومثاله كالتالي:

توفى رجل وخلف أما وبنتا وولدا خنثى وعماء، وكانت تركته ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

الورثة	أم	بنت + ولد خنثى (بنت)	عم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	الباقى تعصيا	٦
السهم	١	٤	١	

$$\text{قيمة السهم} = 1800000 \div 6 = 300000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 300000 \times 1 = 300000$$

$$\text{قيمة سهم البنت والولد الخنثى (البنت)} = 300000 \times 4 = 1200000$$

$$\text{لكل منهما} = 600000$$

$$\text{قيمة سهم العم} = 300000 \times 1 = 300000$$

وننبه: - أيضًا - إلى أن هناك قولاً للشافعى يرى فيه أن حل مسألة الخنثى يكون

هو التقدير الأسوأ للخنثى كالتالى:

توفيت امرأة وخلفت بتين وولد ابن خنثى وأخا لأب، وكانت تركتها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

أولاً: على تقدير كون الخنثى ذكراً:

الورثة	بتتان	ولد ابن خنثى (ابن ابن)	أخ لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	الباقى تعصيا	محجوب بابن الابن	٣
السهم	٢	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 300000 \div 3 = 100000$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 100000 \times 2 = 200000$$

قيمة سهم ولد الابن =  $1 \times 100000 = 100000$

ثانياً: على تقدير كون الخثى أنثى:

الورثة	بتان	ولد ابن خثى (بنت ابن)	أخ لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{2}{3}$	محجوبة بالبنتين	الباقى تعصياً	٣
السهم	٢	-	١	

قيمة السهم =  $300000 \div 3 = 100000$

قيمة سهم البنتين =  $2 \times 100000 = 200000$

قيمة سهم الأخ لأب =  $1 \times 100000 = 100000$

ثالثاً: مقارنة الحاليتين

أسوأ الحاليتين بالنسبة للخثى هي اعتبار كونه أنثى، حيث لا يرث فيها شيئاً؛ لوجود البنتين؛ فتكون هذه الحالة هي حل المسألة.

فرع: ذهب بعض البصريين إلى معاملة الخثى كالذكر مطلقاً، ومثاله كالتالى: توفي رجل وخلف أما وبنتا وولداً خثى، وكانت تركته ٣٦٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

الورثة	أم	بنت	ولد خثى	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	الباقى تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين		
السهم	١	٥ بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين		

الأصل بعد التصحيح =  $3 \times 6 = 18$

سهم الأم بعد التصحيح =  $3 \times 1 = 3$

سهم البنت والولد الخثى بعد التصحيح =  $3 \times 5 = 15$

للبنات = ٥ والولد الخثنى = ١٠

قيمة السهم =  $360000 \div 18 = 20000$

قيمة سهم الأم =  $20000 \times 3 = 60000$

قيمة سهم البنات =  $20000 \times 5 = 100000$

قيمة سهم الولد الخثنى =  $20000 \times 10 = 200000$

فاعتبار الخثنى فى هذا المثال ذكرا جعله ابنا فعصب البنات وأخذنا معا الباقي بعد فرض الأم بالتعصيب، للذكر مثل حظ الأنثيين.

فرع: اتضح مما سبق: أن طريقة المالكية ومن وافقهم فى حل مسائل الخثنى - تعتبر من أصعب الطرق فى هذا الشأن؛ لذا رأينا أن نزيدها إيضاحاً من خلال المسائل التالية:

فنقول أولاً: إن طريقة حل مسائل الخثنى المشكل على مذهب المالكية تتطلب منا أن نحل المسألة على تقدير الذكورة، ثم على تقدير الأنوثة، ثم يكون التعامل مع الخثنى كالتالى:

أولاً: إن ورث بالتقديرين ميراثاً متساوياً، أخذ نصيبه كاملاً.

ثانياً: إن لم يرث بالتقديرين، لم يأخذ شيئاً.

ثالثاً: إن ورث بالتقديرين ميراثاً متفاوتاً، أخذ نصف نصيبه ذكورة وأنوثة.

رابعاً: إن ورث بتقدير الذكورة فقط، أخذ نصف ميراثه بالذكورة.

خامساً: إن ورث بتقدير الأنوثة فقط، أخذ نصف ميراثه بالأنوثة.

وبالنظر إلى الحالات السابقة نجد أن ميراث الخثنى فى الحالتين: الأولى

والثانية، لن يسبب إشكالا فى ميراث من معه.

أما الحالات الثلاث الأخيرة؛ فلن نستطيع أن نعطي الخثنى نصيبه ولمن معه نصيبهم، لا بد لنا من إيجاد المسألة الجامعة لمسألتى الذكورة والأنوثة، ثم نخرج منها سهام كل وارث.

وإليك خمسة مسائل توضح تلك الحالات الخمس السابقة على الترتيب:  
**المسألة الأولى:** توفيت امرأة عن زوج وأم وأخ لأم خنثى، وكانت تركتها ٢٤٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

**أولاً:** على تقدير ذكورة الخنثى

الورثة	زوج	أم	أخ لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٣	٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = 240000 \div 6 = 40000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 40000 \times 3 = 120000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 40000 \times 2 = 80000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ لأم} = 40000 \times 1 = 40000$$

**ثانياً:** على تقدير أنوثة الخنثى

الورثة	زوج	أم	أخت لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	٦
السهم	٣	٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = 240000 \div 6 = 40000$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 40000 \times 3 = 120000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 40000 \times 2 = 80000$$

$$\text{قيمة سهم الأخت لأم} = 40000 \times 1 = 40000$$

وهكذا اتضح من المثال السابق أن نصيب الخنثى لا يختلف بتقدير ذكوره أو أنوثته، فهو يأخذ (٤٠٠٠٠ جنيه) على التقديرين، ومن معه من الورثة نصيبهم أيضاً لا إشكال فيه للزوج (١٢٠٠٠٠ جنيه) وللأم (٨٠٠٠٠ جنيه).

**المسألة الثانية:** توفي رجل وخلف أباً، وأماً وبنتاً وابناً وأخاً شقيقاً خنثى، وكانت



التركة ١٨٠٠٠٠ جنية.

## الحل

أولاً: على تقدير ذكورة الخشي

الورثة	أب	أم	بنت+ابن	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقي بالتعصيب	محجوب بالأب والفرع الوارث المذكر	٦
السهم	١	١	٤	-	المسألة تحتاج لتصحيح
السهم بعد التصحيح	$3=3 \times 1$	$3=3 \times 1$	$12=3 \times 4$ للبنت ٤ وللأبن ٨	-	$18=3 \times 6$ الأصل بعد التصحيح

قيمة السهم =  $180000 \div 18 = 10000$ قيمة سهم الأب =  $10000 \times 3 = 30000$ قيمة سهم الأم =  $10000 \times 3 = 30000$ قيمة سهم البنت =  $10000 \times 4 = 40000$ قيمة سهم الابن =  $10000 \times 8 = 80000$ 

ثانياً: على تقدير أنوثة الخشي

الورثة	أب	أم	بنت+ابن	أخت شقيقة	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقي بالتعصيب	محجوبة بالأب والفرع الوارث المذكر	٦
السهم	١	١	٤	-	المسألة تحتاج لتصحيح
السهم بعد التصحيح	$3=3 \times 1$	$3=3 \times 1$	$12=3 \times 4$ للبنت ٤ وللأبن ٨	-	$18=3 \times 6$ الأصل بعد التصحيح

$$\text{قيمة السهم} = 180000 \div 18 = 10000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 10000 \times 3 = 30000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 10000 \times 3 = 30000$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 10000 \times 4 = 40000$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 10000 \times 8 = 80000$$

الخثى لم يأخذ شيئاً على التقديرين؛ لأنه محجوب على كل حال، ولا إشكال في ميراث باقى الورثة على التقديرين.

المسألة الثالثة: توفى رجل وخلف أما وبنتا وولداً خثى وأخاً شقيقاً، وكانت التركة ٣٦٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

أولاً: على تقدير ذكورة الخثى:

الورثة	أم	بنت + ابن	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	محجوب بالابن	٦
السهام	١	٥	-	المسألة تحتاج إلى تصحيح
السهام بعد التصحيح	$3 = 3 \times 1$	$15 = 3 \times 5$	-	

$$\text{الأصل بعد التصحيح} = 3 \times 6 = 18$$

$$\text{قيمة السهم} = 360000 \div 18 = 20000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 20000 \times 3 = 60000$$

$$\text{قيمة سهم البنت} = 20000 \times 5 = 100000$$

$$\text{قيمة سهم الابن} = 20000 \times 10 = 200000$$

## ثانياً: على تقدير أنوثة الخنثى

الورثة	أم	بتان	أخ شقيق	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهم	١	٤ ، كل بنت ٢	١	

$$\text{قيمة السهم} = 360000 \div 6 = 60000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 60000 \times 1 = 60000$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 60000 \times 4 = 240000$$

$$\text{كل واحدة} = 120000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ الشقيق} = 60000 \times 1 = 60000$$

وبمقارنة الحل على التقديرين نجد أن الخنثى يرث إن كان ذكراً (٢٠٠٠٠٠ جنيه)، وإن كان أنثى (١٢٠٠٠٠ جنيه) فيأخذ نصفيهما ١٠٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠ = ١٦٠٠٠٠ جنيه. وهذا يحدث إشكالا فى إخراج أنصباء باقى الورثة؛ لذا نحتاج إلى إيجاد المسألة الجامعة لمسألتى الذكورة والأنوثة.

وطريقة إيجاد المسألة الجامعة تتمثل فى الخطوات التالية:

أولاً: نأتى بأقل عدد يمكن أن ينقسم على أصلى مسألتى الذكورة والأنوثة.

ثانياً: نضرب هذا العدد فى ٢ (حالتى الخنثى).

ثالثاً: نقسم الناتج على أصل مسألة الذكورة ثم على أصل مسألة الأنوثة يخرج لنا جزء سهم كل منهما.

رابعاً: نضرب سهام كل وارث - فى كل مسألة - فى جزء سهمها.

خامساً: نجمع ما حصل عليه كل وارث فى المسألتين ثم نقسمه على ٢ (حالتى

الخنثى) يحصل لنا سهام كل وارث من الجامعة.

واليك تطبيق هذه الخطوات على مثالنا.

أولاً: أقل عدد يمكن أن ينقسم على أصلى مسألتى الذكورة والأنوثة وهما

(١٨)، (٦) هو (١٨) - لاحظ أننا نتعامل مع الأصل الذى ينتهى تقسيم المسألة إليه

وهو هنا الأصل بعد التصحيح، وقد يكون فى غير هذا المثال هو الأصل بالرد كما

فى مسألة الأنوثة فى المسألة الرابعة التى ستلى مسألتنا هذه أو بالعول كما سيأتى فى المسألة الخامسة، أو الأصل الأساس فى المسألة إن لم يحصل عول ولا رد ولا تصحيح كما فى مسألة الأنوثة هنا، والغالب فى أكثر المسائل.

ثانياً: نضرب هذا العدد (١٨)  $\times$  (٢) حالى الخنثى ينتج (٣٦).

ثالثاً: نقسم الناتج (٣٦) على أصل مسألة الذكورة (١٨) ينتج (٢) ثم نقسم (٣٦) أيضاً على أصل مسألة الأنوثة (٦) ينتج (٦) فيكون جزء سهم مسألة الذكورة (٢)، وجزء سهم مسألة الأنوثة (٦).

رابعاً، وخامساً: نضرب سهام كل وارث - فى كل مسألة - فى جزء سهمها، ثم نجمع ما حصل عليه كل وارث فى المسألتين ونقسمه على (٢) يحصل لنا سهام كل وارث من الجامعة هكذا:

الورثة	مسألة الذكورة	مسألة الأنوثة	المجموع	سهام كل وارث
أم	$٢ = ٢ \times ١$	$٦ = ٦ \times ١$	$٨ = ٦ + ٢$	$٤ = ٢ \div ٨$
بنت	$١٠ = ٢ \times ٥$	$١٢ = ٦ \times ٢$	$٢٢ = ١٢ + ١٠$	$١١ = ٢ \div ٢٢$
خنثى	$٢٠ = ٢ \times ١٠$	$١٢ = ٦ \times ٢$	$٣٢ = ١٢ + ٢٠$	$١٦ = ٢ \div ٣٢$
أخ شقيق	صفر $= ٢ \times$ صفر	$٦ = ٦ \times ١$	صفر $= ٦ +$ صفر	$٣ = ٢ \div ٦$

وعلى هذا تكون قيمة السهم  $٣٦٠٠٠٠$  (التركة)  $\div ٣٦$  (أصل المسألة الجامعة)  $= ١٠٠٠٠$

وتكون الأنصباء كالتالى:

$$\text{الأم} = ٤ = ١٠٠٠٠ \times ٤ = ٤٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{البنت} = ١١ = ١٠٠٠٠ \times ١١ = ١١٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{الخنثى} = ١٦ = ١٠٠٠٠ \times ١٦ = ١٦٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{الأخ الشقيق} = ٣ = ١٠٠٠٠ \times ٣ = ٣٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

المسألة الرابعة: توفى رجل وخلف أما وأختين شقيقتين وولد أب خنثى، وكانت التركة  $٣٦٠٠٠٠$  جنيه.

## الحل

أولاً: على تقدير ذكورة الخثى:

الورثة	أم	أختان شقيقتان	أخ لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهم	١	٤	١	

$$\text{قيمة السهم} = 360000 \div 6 = 60000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 60000 \times 1 = 60000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين} = 60000 \times 4 = 240000$$

$$\text{قيمة سهم الأخ لأب} = 60000 \times 1 = 60000$$

ثانياً: على تقدير أنوثة الخثى:

الورثة	أم	أختان شقيقتان	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	محجوبة بالأختين الشقيقتين	٦
السهم	١	٤	-	يرد الأصل إلى ٥

$$\text{قيمة السهم} = 360000 \div 5 = 72000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 72000 \times 1 = 72000$$

$$\text{قيمة سهم الأختين} = 72000 \times 4 = 288000$$

وبمقارنة الحاليتين نجد أن الخثى يرث على تقدير الذكورة ولا يرث على تقدير الأنوثة؛ فيأخذ نصف ما كان سيأخذه لو كان ذكراً وقيمته  $60000 \div 2 = 30000$  جنيه. ولكى نستطيع تحديد أنصباء من معه من الورثة، نأتى بالمسألة الجامعة لمسألتى الذكورة والأنوثة كالتالى:

أولاً: أقل عدد ينقسم على أصلى مسألتى الذكورة والأنوثة - وهما (٦)، (٥) الأصل بالرد - هو (٣٠).

ثانياً: نضرب هذا العدد (٣٠) فى (٢) - حالتي الخثى - ينتج (٦٠).

ثالثاً: نقسم الناتج (٦٠) على أصل مسألة الذكورة (٦) ينتج (١٠) هو جزء سهم مسألة الذكورة، ثم نقسمه - أى الـ (٦٠) - على أصل مسألة الأنوثة (٥) ينتج (١٢) هو جزء سهم مسألة الأنوثة.

رابعاً: نضرب سهام كل وارث - فى كل مسألة - فى جزء سهمها، ثم نجمع ما حصل عليه كل وارث فى المسألتين، ونقسمه على (٢)، يحصل لنا سهام كل وارث من الجامعة هكذا:

الورثة	مسألة الذكورة	مسألة الأنوثة	المجموع	سهام كل وارث
أم	$١٠ = ١٠ \times ١$	$١٢ = ١٢ \times ١$	$٢٢ = ١٢ + ١٠$	$١١ = ٢ \div ٢٢$
أختان شقيقتان	$٤٠ = ١٠ \times ٤$	$٤٨ = ١٢ \times ٤$	$٨٨ = ٤٨ + ٤٠$	$٤٤ = ٢ \div ٨٨$
ختى	$١٠ = ١٠ \times ١$	صفر $\times ١٢ =$ صفر	$١٠ =$ صفر $+ ١٠$	$٥ = ٢ \div ١٠$

وعلى هذا تكون قيمة السهم =  $٣٦٠٠٠٠$  (التركة)  $\div ٦٠$  أصل المسألة الجامعة =  $٦٠٠٠$

وتكون الأنصباء كالتالى:

الأم =  $٦٠٠٠ \times ١١ = ٦٦٠٠٠$  جنيه

الأختان الشقيقتان =  $٦٠٠٠ \times ٤٤ = ٢٦٤٠٠٠$  جنيه

لكل أخت =  $٢٦٤٠٠٠ \div ٢ = ١٣٢٠٠٠$  جنيه

الختى =  $٦٠٠٠ \times ٥ = ٣٠٠٠٠$  جنيه

المسألة الخامسة: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأختاً شقيقة وولد أب ختى، وكانت التركة  $١٤٠٠٠٠$  جنيه. الحل

أولاً: على تقدير ذكورة الختى:

الورثة	زوج	أخت شقيقة	أخ لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٢}$	الباقى تعصياً	٢
السهام	١	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = ١٤٠٠٠٠ \div ٢ = ٧٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٧٠٠٠٠ \times ١ = ٧٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم أخت شقيقة} = ٧٠٠٠٠ \times ١ = ٧٠٠٠٠$$

ثانيا: على تقدير أنوثة الختلى:

الورثة	زوج	أخت شقيقة	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	٦ تعول إلى ٧
السهم	٣	٣	١	

$$\text{قيمة السهم} = ١٤٠٠٠٠ \div ٧ = ٢٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٢٠٠٠٠ \times ٣ = ٦٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم أخت شقيقة} = ٢٠٠٠٠ \times ٣ = ٦٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم أخت لأب} = ٢٠٠٠٠ \times ١ = ٢٠٠٠٠$$

وبتأمل مسألتى الذكورة والأنوثة نجد أن الختلى يرث على افتراض كونه أنثى (٢٠٠٠٠ جنيه)، ولا يرث على افتراض كونه ذكرا شيئا؛ لاستغراق الفروض للتركة؛ فيأخذ نصف ما يرثه بالأنوثة وقيمه  $٢٠٠٠٠ \div ٢ = ١٠٠٠٠$  جنيه، ولكى نحدد قيمة أنصاء الزوج والأخت الشقيقة نأتى بالمسألة الجامعة لمسألتى الذكورة والأنوثة كالتالى:

أولا: أقل عدد ينقسم على أصلى مسألتى الذكورة والأنوثة - وهما (٢)، (٧) الأصل بالعول) - هو (١٤).

ثانيا: نضرب هذا العدد (١٤) فى (٢) - حالتى الختلى - ينتج (٢٨).

ثالثا: نقسم الناتج (٢٨) على أصل مسألة الذكورة (٢) ينتج جزء سهمها (١٤)،

ونقسمه - أى ال (٢٨) - على أصل مسألة الأنوثة (٧) ينتج جزء سهمها (٤).

رابعا: نضرب سهام كل وارث - فى كل مسألة - فى جزء سهمها، ثم نجمع ما يحصل عليه كل وارث ونقسمه على (٢) يحصل لنا سهام كل وارث من الجامعة هكذا:

الورثة	مسألة الذكورة	مسألة الأنوثة	المجموع	سهام كل وارث
زوج	$١٤ = ١٤ \times ١$	$١٢ = ٤ \times ٣$	$٢٦ = ١٢ + ١٤$	$١٣ = ٢ \div ٢٦$
أخت شقيقة	$١٤ = ١٤ \times ١$	$١٢ = ٤ \times ٣$	$٢٦ = ١٢ + ١٤$	$١٣ = ٢ \div ٢٦$
خثى	صفر $\times ١٤ =$ صفر	$٤ = ٤ \times ١$	صفر $+ ٤ =$ ٤	$٢ = ٢ \div ٤$

وعلى هذا تكون قيمة السهم  $١٤٠٠٠٠ = (التركة) \div ٢٨$  (أصل المسألة الجامعة)  $= ٥٠٠٠$  جنيه.

وتكون الأنصباء كالتالى:

الزوج  $= ١٣ \times ٥٠٠٠ = ٦٥٠٠٠$  جنيه.

الأخت الشقيقة  $= ١٣ \times ٥٠٠٠ = ٦٥٠٠٠$  جنيه.

الخثى  $= ٢ \times ٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠$  جنيه.

قال المصنف - رحمه الله تعالى:

فصل: وإن مات رجل، وترك حملاً، وله وارث غير الحمل - نظرت: فإن كان له سهم مقدر لا ينقص: كالزوجة دفع إليها الفرض، ووقف الباقي إلى أن ينكشف. وإن لم يكن له سهم مقدر كالابن، وقف الجميع؛ لأنه لا يعلم أكثر ما تحمله المرأة؛ والدليل عليه أن الشافعى - رحمه الله - قال: دخلت إلى شيخ باليمن، لأسمع منه الحديث، فجاءه خمسة كهولٍ فسلموا عليه، وقبلوا رأسه، ثم جاءه خمسة شباب، فسلموا عليه، وقبلوا رأسه، ثم جاءه خمسة فتيان، فسلموا عليه، وقبلوا رأسه، ثم جاءه خمسة صبيان، فسلموا عليه، وقبلوا رأسه؛ فقلت: من هؤلاء؟ فقال: أولادى، كل خمسة منهم فى بطن، وفى المهد خمسة أطفال.

وقال ابن المرزبان: أسقطت امرأة بالأنبار كيساً فيه اثنا عشر ولدًا، كل اثنين متقابلان، فإذا انفصل الحمل، واستهل ورت؛ لما روى سعيد بن المسيب - رحمه الله عليه - عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أنه قال: إن من السنة ألا يرث المنفوس ولا يورث حتى يستهل صارحًا، فإن تحرك حركة حى، أو عطس ورت؛ لأنه عرف حياته فورث كما لو استهل.



وإن خرج ميتاً، لم يرث؛ لأننا لا نعلم أنه كان وارثاً عند موت مورثه، وإن تحرك حركة مذبوح - لم يرث؛ لأنه لم يعرف حياته، وإن خرج بعصبه، وفيه حياة، ومات قبل خروج الباقي - لم يرث؛ لأنه لا يثبت له حكم الدنيا قبل انفصال جميعه؛ ولهذا لا تنقضى به العدة، ولا يسقط حق الزوج عن الرجعة قبل انفصال جميعه.

**(الشرح)** حديث أبي هريرة رواه البيهقي في السنن<sup>(١)</sup>، من طريق موسى بن داود عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باللفظ المذكور، وإسناده صحيح رجاله ثقات: موسى بن داود الضبي نزل بغداد وولى قضاء طرسوس، صدوق فقيه روى له الجماعة إلا البخاري وعبد العزيز بن أبي سلمة هو الماجشون، فقيه ثقة من رجال التهذيب روى له الجماعة، وبقيّة رجاله رجال الشيخين.

ورواه أبو داود في سننه<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى<sup>(٣)</sup> من طريق حسين بن معاذ: حدثنا عبد الأعلى، حدثنا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله ابن قسيط عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا استهل المولود ورث». وقال البيهقي: رواه ابن خزيمة عن الفضل بن يعقوب الجزري عن عبد الأعلى، بهذا الإسناد مثله.

وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن إسحاق فإنه يدلّس وقد عنعن هنا، لكن يشهد له حديث جابر بن عبد الله الذي رواه الترمذي في سننه<sup>(٤)</sup> من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الطفل لا يصلّي عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل».

ورواه النسائي في الكبرى<sup>(٥)</sup>، بلفظ «الصبي إذا استهل ورث وصلّي عليه». ورواه ابن ماجه في سننه<sup>(٦)</sup>، وابن حبان في صحيحه<sup>(٧)</sup>، والحاكم في

(١) (٢٥٧/٦) كتاب الفرائض، باب ميراث الحمل.

(٢) (١٤٢/٢) كتاب الفرائض، باب في المولود يستهل ثم يموت (٢٩٢٠).

(٣) (٢٥٧/٦).

(٤) حديث (١٠٣٢) (٢٣٩/٢).

(٥) حديث (٦٣٥٨) (٧٧/٤).

(٦) حديث (١٥٠٨، ٢٧٥٠).

(٧) حديث (٦٠٣٢) (٣٩٢/١٣).

المستدرك<sup>(١)</sup> والبيهقى فى سنته<sup>(٢)</sup>، من طرق عن أبى الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ «إذا استهل الصبى صلى عليه وورث».

وقال الترمذى: هذا حديث قد اضطرب الناس فيه: فرواه بعضهم عن أبى الزبير عن جابر عن النبى ﷺ مرفوعاً، ورواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبى الزبير عن جابر موقوفاً، ورواه محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبى رباح عن جابر موقوفاً، وكان هذا أصح من الحديث المرفوع.

وصوب أبو عبد الرحمن النسائى الموقوف أيضاً فرواه فى الكبرى<sup>(٣)</sup>، من طريق ابن جريج قال: أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فى المنفوس: يرث إذا سمع صوتاً. ثم قال النسائى: وهذا أولى بالصواب - يعنى أولى بالصواب من المرفوع - والله أعلم.

وأما قول الشافعى: «خمسة كهول»<sup>(٤)</sup> فالكهل من الرجال: الذى جاوز الثلاثين، ووخطه الشيب.

وقوله: «وخمسة فتیان» لا فرق فى اللغة بين الشاب والفتى، وهو البالغ الحديث السن. وهذا الشيخ صاحب القصة التى ذكرها الشافعى: هو من بادية صنعاء، من قرية تسمى (خيرة).

وقول ابن المزيان: «أسقطت امرأة بالأبنا كيساً» هو وعاء الولد، مأخوذ من كيس الدراهم.

وقول أبى هريرة - رضى الله عنه - : «إن السنة ألا يرث المنفوس» المنفوس هو المولود، والنفاس: الولادة، وأصله: النفس، وهو: الدم.

وقوله: «حتى يستهل صارخاً» أى: يرتفع صوته بالبكاء، وأصله: من رؤية الهلال.

أما أحكام الفصل، فهى فى كيفية الإرث مع الحمل، والمراد به: حمل يرث أو يحجب بتقدير من تقادير عدم الحمل، ووجوده، وموته، وحياته، وذكوره،

(١) (٣٤٨/٤).

(٢) (٢٥٧/٦).

(٣) (٦٣٥٩/٤) (٧٧).

(٤) ينظر: النظم (١٢٤/٢).

وأنوئته، وانفراده، وتعدده، أو يرث، أو يحجب بكل تقدير يفرض إذا انفصل حيًا. أما حَمْلٌ لا يرث، ولا يحجب بتقدير من التقادير؛ كما إذا مات عن أمه حاملًا من غير أبيه، وعن أولاد كيف كانوا وعَصَبَة - فلا يرث للحمل هنا؛ لأنه محجوب بالولد، ولا يحجب أحدًا؛ لأن الأم محجوبة عن الثلث إلى السدس بالأولاد، فلها السدس، ولهم الباقي، إن كانوا عصبية، أو لهم وللعاصب، ولا تأثير للحمل.

وإذا مات عن أبوين وأخ، وعن زوجة أبيه حاملًا من أبيه فتقدير انفصاله حيًا، يحجب الأم مع الأخ الآخر عن الثلث إلى السدس: واحدًا كان الحمل، أو متعدّدًا، ولا يرث شيئًا؛ لأنه محجوب هو والأخ بالأب فيدفع للأم السدس، وللأب الثلثان. ويوقف السدس الباقي بين الأم والأب إلى الوضع: فإن خرج الحمل ميتًا أخذت الأم السدس الموقوف، أو خرج حيًا أخذه الأب.

ولذلك قلنا: إذا مات شخص عن حمل منه، أو من غيره يحتمل أن يرث، أو يحجب بكل تقدير إذا خرج حيًا: كحمل من الميت وأخ لأم أو يرث أو يحجب ببعض التقادير: كما إذا مات عن أم وزوجة أبيه حاملًا من أبيه الميت، وعم، فيعامل من يرث مع الحمل بكل تقدير أو ببعض التقادير بالأضر من تقادير عدم الحمل، ووجوده، وذكوره، وأنوئته، وانفراده، وتعدده.

ويدفع إلى الوارث الأقل من أنصباؤه في كل تقدير، إن كان يرث بكل تقدير، واختلف نصيبه؛ لأنه الْمُتَقَيَّنُّ.

ويوقف المشكوك فيه إلى ظهور الحمل بالوضع؛ لاحتمال أنه إذا أخذ غير الأقل يتلفه، ثم يظهر ما يقتضى الرجوع عليه ببعض ما أخذه - فلا يوجد معه شيء، فيضيع على مستحقه.

وإن كان من يرث مع الحمل لا يرث في بعض التقادير، ويرث في بعضها - لا يعطى شيئًا؛ لاحتمال أن يظهر ذلك التقدير الذي لا يرث فيه، وإن كان إرثه لا يختلف باختلاف التقادير، دفع إليه نصيبه كاملاً في الحال؛ لأنه يستحقه من غير شك فلا فائدة في إمساكه عنه، ويوقف المال كله أو الباقي إلى الوضع، أو بيان الحال، وهذا كله إذا طلب الورثة القسمة أو طلبها بعضهم.

وإن لم يطلب أحد منهم القسمة، وقف المال كله إلى الوضع، أو بيان الحال. ولا ضبط لعدد الحمل على الصحيح - عند الشافعي والأصحاب - فلا يعطى

أخو الحمل شيئاً؛ لأن نصيبه مجهول.

وفى وجه ضعيف - أو قول مخرج، رواه الربيع عن الشافعي؛ فيكون منصوباً أيضاً - : أن أقصى الحمل أربعة، فيقدر الحمل بأربعة ذكور، أو أربع إناث أيهما أكثر نصيباً، فيوقف، ويعطى أخو الحمل نصيبه بهذا التقدير؛ لأنه المحقق، وهو قول أبي حنيفة، وأشهب، ورجحه بعض المالكية.

والأرجح عند جمهورهم: وقف الجميع إلى الوضع.

ويوقف نصيب اثنين في قول أحمد ومحمد واللؤلؤى.

ونصيب واحد في قول الليث وأبي يوسف، وعليه الفتوى عند الحنفية؛ كما صرح به شراح السراجية والزيلعي في «شرح الكتر»، وابن الساعاتي في «المجمع» وشرحه؛ لأنه الغالب المعتاد.

فلو مات رجل عن زوجة حامل وابن: فللزوجة الثمن على كل تقدير؛ لأنها محجوبة من الربع إلى الثمن بالابن؛ فيدفع لها الثمن، ولا يدفع للابن شيء عندنا؛ لأنه بتقدير عدم الحمل له الباقي كله، وهو سبعة أثمان، وبتقدير وجوده لا يُعلم عدده حتى نعطي الابن نصيبه، فنصيبه مجهول؛ فيوقف الباقي إلى الوضع أو غيره. وعلى الضعيف: يعطى الابن خمس الباقي، ويوقف نصيب أربعة بنين؛ وهو قول أبي حنيفة.

وعلى قول أحمد، ومحمد: يعطى الابن ثلث الباقي، ويوقف نصيب ابنين.

وعلى قول الليث، وأبي يوسف: يعطى الابن نصف الباقي، ويوقف نصيب ابن

واحد.

ولو مات عن أمته الحامل منه، وعن أولاد - كيف كانوا - وقف المال جميعه - على المذهب - ويوقف نصيب أربعة ذكور أو اثنين أو واحد - على خلاف المذهب - ويقسم الباقي على الأولاد.

وكذلك إذا مات عن زوجة جده حاملاً من جده، وله أعمام من الجد لم يعطوا شيئاً؛ على المذهب، وعلى غيره: يوقف نصيب أربعة أعمام أو عمين أو عم واحد. وإن مات عن زوجة حامل وأخ شقيق أو لأب، دفع للزوجة الثمن فقط، ويوقف الباقي، ولا يدفع منه شيء للأخ؛ لاحتمال ذكورة الحمل، وانفصاله حياً حياة مستقرة؛ فيكون له الباقي، ويحجب الأخ؛ وكذا إن خرج الحمل ذكراً وأنثى أو أكثر

من ذلك فيقتسمون الباقي كلهم عصبية، أو يخرج بنتًا واحدة، فلها النصف، وللأخ الباقي، أو بنتين أو أكثر، فلهن الثلثان، وللأخ باقى الموقوف، أو يخرج ميتًا، فيكمل للزوجة الربع، والباقي للأخ.

مسألة: ترك أبوين وزوجة حاملًا: فالأضر فى حق الأبوين والزوجة أن يكون الحمل عددًا من الإناث، فتعول المسألة إلى سبعة وعشرين، فيدخل عليهم ضرر العول؛ لأنه إن خرج الحمل سقطًا، كان للزوجة الربع، وللأم ثلث الباقي، وللأب الفاضل؛ فتصح من أربعة، وهى إحدى الغراوين.

وإن خرج حيًا وكان ذكرًا واحدًا، أو ذكرًا وأنثى أو أكثر من ذلك - كان أصلها من أربعة وعشرين: للزوجة الثمن ثلاثة، وللأبوين السدسان، والباقي للحمل المنفصل عصبية، ويختلف تصحيحها باختلاف عدد رءوس الحمل، ولا يمكن عندنا ضبطه قبل خروجه.

وإن كان بنتًا؛ كان لها النصف فرضًا وهو اثنا عشر، والسهم الفاضل بعد الفروض للأب بالتعصيب.

وإن كان بنتين فأكثر فُرض لهما أو لهن الثلثان، فأصلها أربعة وعشرون، وتعول إلى سبعة وعشرين؛ فيدخل على الزوجة والأبوين ضرر العول.

وكذلك عند أبى حنيفة الأضر تقدير الحمل إنثاءً؛ فيدفع لكل من الزوجة والأبوين نصيبه عائلاً، فأصلها على التقادير من أربعة أو من أربعة وعشرين بلا عول، أو بالعول إلى سبعة وعشرين، فاحذف الأربعة؛ لدخولها فى الأربعة والعشرين، وبين السبعة والعشرين موافقة بالثلث، فاضرب أحدهما فى ثلث الآخر تبلغ مائتين وستة عشر، اضرب لكل من الزوجة والأب والأم سهامه من كل مسألة منهما فى ثلث الأخرى، يحصل نصيبه منها وأعطه أقل النصيبين: للزوجة أربعة وعشرون، ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون، ويوقف الباقي - وهو مائة وثمانية وعشرون - إلى ظهور الحمل، فيعمل بحسبه.

فإن خرج الحمل بنتين أو أكثر، قسمت الموقوف بينهما أو بينهن، ومع كل من الزوجة والأبوين حقه.

وإن خرج الحمل ذكرًا أو أكثر فلا عول، ويكمل لهم فروضهم، فيعطى للزوجة من الموقوف ثلاثة أسهم، ولكل من الأبوين أربعة، والباقي - وهو مائة وسبعة

عشر- للأولاد فإن صح عليهم فذاك، وإن لم يصح عليهم - كما إذا كان عدد رءوسهم زوجًا كابنين أو أربعة أو أكثر - نقض الحساب، وعمل بحسب رءوسهم. وإن خرج الحمل أنثى واحدة، فلها من الموقوف نصف الجميع مائة وثمانية، وللزوجة ثلاثة، وللأم أربعة، وللأب ثلاثة عشر: أربعة تكملة سدسه، وتسعة بالتعصيب.

وإن خرج الحمل ميتًا، فللزوجة من الموقوف ثلاثون تكملة ربعها، وللأم اثنان وعشرون تكملة فرضها، والفاضل للأب.

فروع: سبق أن ذكرنا عند حديثنا عن شروط الإث: الشروط التي ينبغي توافرها في الحمل الوارث، ولجملها هاهنا؛ لاقتضاء المقام ذلك، فنقول: إن مات وخلف حملاً وارثاً نظرت -: فإن استهل صارحاً فإنه يرث، سواء كان فيه روح حال موت مورثه أو كان يومئذ نطفة؛ لما روى أبو الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ وَرِثَ وَصَلَّى عَلَيْهِ». وقال الشيخ أبو حامد: لا خلاف في هذا.

وإن خرج ولم يستهل، ولكن علمت حياته بحركة أو غير ذلك، ثم مات - فإنه يرث عندنا، وبه قال أبو حنيفة. وقال مالك: لا يرث.

دليلنا: أن كل من تحققت حياته بعد انفصاله، وجب أن يرث؛ كما لو خرج واستهل صارحاً، ولأن النبي ﷺ إنما نص على الاستهلال؛ لأن ذلك تعلم به الحياة؛ فكل ما علمت به الحياة: كالحركة والبكاء - قام مقامه.

وإن خرج ميتاً لم يرث؛ لأننا لا نعلم أنه نفخ فيه الروح، وصار من أهل الميراث، أو لم ينفخ.

وإن انفصل ميتاً، وتحرك بعد الانفصال حركة لا تدل على الحياة: لم يرث؛ لأن بهذه الحركة لم تعلم حياته؛ لأن المذبوح قد يتحرك، واللحم قد يختلج ولا روح فيه وإن خرج بعضه، فصرخ، ثم مات قبل أن يتفصل - لم يرث؛ لأنه ما لم يتفصل جميعه لا تثبت له أحكام الدنيا.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

فصل: وإن مات رجل، ولم تكن له عصبه ورثه المولى المعتقد؛ كما ترثه العصبية على ما ذكرناه في باب الولاء.

فإن لم يكن له وارث نظرت: فإن كان كافراً، صار ماله لمصالح المسلمين، وإن

كان مسلماً صار ماله ميراثاً للمسلمين؛ لأنهم يعقلونه إذا قتل؛ فانتقل ماله إليهم بالموت، ميراثاً؛ كالعصبية.

فإن كان للمسلمين إمام عادل، سلم إليه؛ ليضعه في بيت المال لمصالح المسلمين.

وإن لم يكن إمام عادل، ففيه وجهان:

أحدهما: أنه يرد على أهل الفرض على قدر فروضهم إلا على الزوجين، فإن لم يكن أهل الفرض قسم على ذوى الأرحام؛ على مذهب أهل التنزيل، فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به، فيجعل ولد البنات والأخوات بمنزلة أمهاتهم، وبنات الإخوة والأعمام بمنزلة آبائهم، وأبو الأم والخال بمنزلة الأم، والعمة والعم من الأم بمنزلة الأب؛ لأن الأمة أجمعت على الإرث بإحدى الجهتين، فإذا عدت إحداهما تعينت الأخرى.

والثاني - وهو المذهب - : أنه لا يرد على أهل السهام، ولا يقسم المال على ذوى الأرحام؛ لأننا دللنا أنه للمسلمين، والمسلمون لم يعدموا، وإنما عدم من يقبض لهم؛ فلم يسقط حقهم؛ كما لو كان الميراث لصبي، وليس له ولي، فعلى هذا يصرفه من في يده المال إلى المصالح.

(الشرح) قوله: «لأنهم يعقلونه»<sup>(١)</sup>، أى: يؤدون عنه العقل، وهو: الدية.

قوله: «أهل التنزيل» سموا بذلك؛ لأنهم ينزلون من لا يرث بمنزلة من يرث، ممن يدلى به.

وأهل الرد: الذين يردون ما فضل من الفريضة على أهل الفرض إذا لم تكن عصبية.

الأحكام: يقدم من عَصَبَات الميت النسبية في الإرث بالعصوبة - الابن، ثم ابنه، وإن نزل، ثم الأب، ثم الجد أبو الأب وإن علا مع الإخوة في مرتبة واحدة، ثم الأخ الشقيق، ثم الأخ من الأب، ثم ابن الأخ الشقيق، ثم ابن الأخ من الأب، ثم العم الشقيق، ثم العم من الأب، ثم ابن العم الشقيق، ثم ابن العم من الأب، ثم عمومة الأب بهذا الترتيب؛ فيقدم منهم عم الأب الشقيق، ثم عم الأب من الأب،

(١) ينظر: النظم (٢/١٢٤، ١٢٥).

ثم ابن عم الأب الشقيق، ثم ابن عم الأب من الأب، ثم عمومة الجد، ثم عمومة أبى الجد . . . وهكذا.

وكل ذلك بالإجماع، إلا فى الجد والإخوة، فعلى المعتمد من خلاف كثير تقدمت الإشارة إلى بعضه.

ثم عصوبة الولاء بعد فَقْدِ عَصْبَةِ النِّسْبِ يُقَدِّمُونَ عَلَى الرَّذِّ، وعلى ذوى الأرحام؛ خلافاً لابن مسعود - رضى الله عنه - فى تقديمه الرد، ثم ذوى الأرحام على عصابات الولاء.

فيقدم من عصابات الولاء المعتق ذكراً كان أو أنثى أو ختى، ثم ابنه، ثم ابن ابنه وإن نزل بالإجماع، ثم أبوه - أى: أبو المعتق - عند أصحابنا الشافعية والمالكية والحنفية والجمهور.

وعند الحنابلة: إذا اجتمع أبو المعتق أو جده وإن علا مع ابن المعتق، أو ابن ابنه وإن نزل - كان للأصل السدس، وللفرع الباقي كالنسب. وعندنا وعند الجمهور: لا شيء للأصل مع الفرع بالولاء.

ثم بعد أبى المعتق أخوه الشقيق ثم أخوه لأبيه، ثم ابن أخيه الشقيق، ثم ابن أخيه لأبيه وإن نزلا، ثم جده وإن علا؛ على القول الأصح عندنا، وبه قال مالك وهو القياس؛ لأن الإخوة وبينهم يُذَلُّونَ إِلَى أَبِي الْمُعْتَقِ بِالنِّبْتَةِ؛ لأنهم أولاد أبيه، والجد يدلى إلى أبى المعتق بالأبوة؛ لأنه أبو أبى المعتق، والنبوة أقوى من الأبوة؛ بدليل أن الابن وإن نزل يحجب عصوبة الأب فى باب النسب، ويرده إلى السدس، وإنما قلنا بأن أخا الميت يشارك جده، ولا يحجبه؛ للإجماع على أن الأخ لا يحجب الجد فى باب النسب، بل مذهب الصديق وكثير من الصحابة: أن جد الميت يحجب أخاه كالأب؛ كما قدمناه.

والقول الثانى: أن جد المعتق يشارك أخاه فى ميراث العتيق، وأن الأخ الشقيق يعد على الجد مع الإخوة للأب فى الحساب، ثم يسقطهم كالنسب؛ وهذا قول أحمد وأصحابه وأبى يوسف ومحمد، ولا مدخل للأخوات معهم.

ثم بعد إخوة المعتق وبينهم والجد، يُقَدِّمُ من عصابات المعتق عمُّه الشقيق، ثم عمه لأبيه، ثم ابن عمه الشقيق، ثم ابن عمه لأبيه وإن نزلا، ثم عمومة أبى المعتق،



ثم عمومة جده وإن علا بهذا الترتيب، ثم معتقه - أى: معتق المعتق - ثم عصبته كما تقدم من ترتيبهم، ثم مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ثم عصبته، وهكذا إلى ألا يبقى منهم أحد.

ثم بيت المال إن انتظم، فإن لم ينتظم، فيقدم الرد، ثم ذوو الأرحام، ويقدم من الإخوة وبنينهم والأعمام وبنينهم الشقيق على الذى من الأب فى النسب إجماعاً، وفى الولاء قطعاً على أصح الطريقين كالنسب. والطريق الثانى قولان: أحدهما: هذا.

والثانى: يستويان؛ لأن قرابة الأم لا مدخل لها فى الولاء.

وضعف هذا بأن قرابة الأم لما تعطلت، استعملت مقوية؛ فترجح بها عصبوبة مَنْ يُدْلَى بها كما فى نظيره من النسب؛ وهذا من المواضع التى تخالف فيها عصبوبة الولاء عصبوبة النسب من حيث الإجماع والخلاف.

ولا إرث لعصبة عصبه المعتق من تركه العتيق بحال؛ إذا لم تكن عصبته عصبه المعتق - بكسر التاء - بأن تزوجت المعتقة من غير قبيلتها بأجنبى، فأنت منه بابتن أو أكثر، فابنتها عصبته، وعصبات ابنتها أجنب منها ليسوا لها بعصبة.

فلو مات ابن المعتقة بعدها عن أبيه أو عمه أو ابن عمه أو عن أخيه من أبيه أو ابن أخيه أو معتقه، ثم مات عتيقها أو عتيق عتيقها عنهم - فميراثه لأقرب عصباتها كأخيها، فإن لم يكونوا فللمسلمين لا لعصبة ابنتها عند الشافعى ومالك وأبى حنيفة وصاحبيه والجمهور قولاً واحداً، وأصح الروايتين عن أحمد، وهو المعتمد عند الحنابلة، وهو مبنى على أن الولاء لا يورث، ولا ينتقل من شخص إلى شخص بعوض ولا بغيره، بل هو صفة تثبت للمعتق ولعصباته بمجرد عتقه؛ وهو لحمه كلحمه النسب؛ وبه قال جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء والمحدثين؛ لقوله ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ» رواه ابن جرير الطبرى بسند رجاله كلهم ثقات، وصححه الحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث ابن عمر.

وفى رواية من حديث جابر بن عبد الله: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ». انتهى.

فلا يرث العتيق عصبه ابن المعتقة؛ لأنه أجنبى منها، إلا أن يكون عصبته - أى

عصبية ابن المعتقة - عصبية لها؛ بأن تتزوج من قبيلتها كابن عمها فتلد منه ابناً؛ فعصبته هم عصبته، فإذا مات ابنها بعدها، ثم مات عتيقها عن عصبية ابنها فقط - فيرثه عصبية ابنها بكونه عصبته، لا بكونه عصبية الابن.

ونقل عن علي - كرم الله وجهه - : أن الولاء يُورثُ كما يورث المال؛ وهو قول القاضي شريح.

وروى ابن إسحاق عن الإمام أحمد: أن الولاء يورث كما يورث المال، إلا أنه يرثه العصباء دون غيرهم.

فعلى هذا إذا مات العتيق عن عصبية ابن المعتقة من غير قومها، وهو أجنبي منها يرث العتيق؛ لأنه ورث الولاء عن ابنها؛ كما ورث ماله.

قال أبو الخطاب في «تهذيبه»: والصحيح عن أحمد مثل قول الجميع. انتهى. وقد أوضح المسألة الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه المسمى بـ «الغيث المغدق في ميراث ابن المعتق»، وأوضحها قبله الشيخ موفق الدين بن قدامة في «المغنى»، وأوضحها غيرهما، وبينوا الخلاف والفروع المبنية على الخلاف، وبسطوا القول. وصرح به أيضاً ابن زرقون في «شرح الموطأ»، وعبد الله بن أبي بكر بن يحيى بن عبد السلام المالكي في فرائضه، وقاله مالك في «المدونة» و «الموازية»، وصرح به الوني والخبري وأبو الخطاب وغيرهم، وهو ظاهر عبارات الأئمة في المختصرات، وصرحها في المطولات.

والمسألة وقعت واقعة حال في عصر الصحابة مرتين، وكان الخصم في الأولى منهما على بن أبي طالب، ذكرها الإمام مالك في «الموطأ»، وذكرها غيره، وهي مشهورة منتشرة عند أهل العصر الأول.

ثم وقعت هذه الصورة واقعة حال لبعض الفقهاء في سنة إحدى وثمانين وثمانمائة، فقال فيها جمهور علماء العصر، وأفتوا بأن الميراث لابن عم ابن المعتقة الأجنبي من المعتقة.

ثم وقعت ثانياً في سنة تسعين، وأشكل أمرها على أناس كثيرين، وادعى بعضهم أنه لا خلاف بين العلماء أن المال لابن عم ابن المعتقة؛ حتى أن بعض أكابر علماء العصر في محفل من العلماء صار يتعجب ممن أفتى فيها بأن الإرث للمسلمين لا لعصبية ابنها، وأنكر ذلك محتجاً على من أفتى به بأن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ عَنْ

حَقٌّ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ».

وقد رُدَّ هذا الحديث بأنه غير معروف عند أهل الحديث، وحجة الأئمة الحديث الصحيح السابق. وأن هذا القائل يتعجب من الحق المشهور، وينكر قول الأئمة والجمهور، وينصر القول الشاذ المهجور؟!:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَقْنَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ  
ثم ظهرت، ورجع أكثرهم إلى المنقول.

وجهاً العصوبة مطلقاً عندنا وعند المالكية جهات سبع، وهى:  
البنوة، ثم الأبوة، ثم الجدودة مع الأخوة جهة واحدة - على ما فيها من الخلاف -  
ثم بنوة الأخوة، ثم العمومة، ثم الولاء، ثم الإسلام إن انتظم أمر بيت المال.  
وعند الحنابلة: ست جهات كذلك بإسقاط بيت المال.  
وعند الحنفية: خمس جهات فقط: البنوة، ثم الأبوة، ثم الأخوة، ثم العمومة،  
ثم الولاء، بإسقاط بيت المال، وإدخال الجد وإن علا فى الأبوة، وإدخال بنى  
الإخوة وإن سفلوا فى الأخوة.

وتخالف عصبة النسب عصبة الولاء عندنا وعند المالكية فى موضعين:  
أحدهما: أن الجد فى النسب يشارك الإخوة، وَيُحْجَبُ بِنِهِمْ، وفى الولاء  
يُحْجَبُ هو بالإخوة وبِنِهِمْ؛ خلافاً للحنابلة والحنفية كما قدمناه.  
ثانيهما: إذا كان للميت ابنا عم: أحدهما أخوه من أمه فللأخ منهما السدس  
فرضاً بأخوة الأم، والباقي يقسم بينهما عصوبة؛ بخلاف ابني عم الْمُعْتَقِ إذا كان  
أحدهما أبا الْمُعْتَقِ لأمه؛ فإنه ينفرد بميراث العتيق وحده، يأخذه كله عصوبة،  
ويحجب ابن العم الآخر؛ على النص للإمام الشافعى فى الصورتين.  
والفرق بينهما: أن الأخ للأم يرث فى النسب، فأمكن أن يعطى فرضه، ويجعل  
الباقي بينهما نصفين؛ لاستوائهما فى العصوبة.

وفى الولاء لا يورث بالفرضية قرابة الأم معطلة من الميراث، فاستعملت مقوية  
للعصوبة؛ فترجحت بها عصوبة من يُدلى بها؛ فأخذ الجميع؛ كما أن الأخ الشقيق  
وابنه، والعم الشقيق وابنه، لما كانت قرابة الأم معطلة فى حقهم، لا يفرض لهم بها فى  
النسب - استعملت مقوية، فترجحت بها عصوبتهم، وقدموا على غير الأشقاء. وهذه  
الطريقة هى الراجحة.

ومن الأصحاب من خرج من كل صورة قولاً، ونقله للصورة الأخرى، فصار في كل من الصورتين قولان.

وإذا اجتمع عاصبان فأكثر، قدم من كانت جهته مقدمة؛ كما عُلِمَ من ترتيب الجهات؛ فيقدم ابن الابن وإن بعدت درجته على الأب، ويقدم ابن الأخ وإن نزل على العم، ويقدم ابن العم وإن سفل على المولى.

فإن اتحدت الجهة، قدم الأقرب درجة، وحجب الأبعد؛ فيقدم الابن على ابن الابن، وابن الابن على ابن ابن الابن، وكل ابن ابن على ابن ابن أنزل منه: ذكرًا كان الأنزل أو أنثى، ويقدم كل ابن أخ على ابن أخ أنزل منه، وكل عم على ابن عم، وكل ابن عم على ابن عم أنزل منه.

فإن اتحدت الدرجة، اشتركوا في الميراث إن كانوا من البنين أو بنينهم؛ لاستوائهم في النسب والقرب من الميت.

وكذا إن كانوا من الإخوة أو بنينهم، أو من الأعمام أو من بنينهم، واستووا في كونهم أشقاء أو لأب بالإجماع.

فإن اختلفوا؛ بأن كان بعضهم شقيقًا، وبعضهم لأب - قدم الشقيق على الذى لأب؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ؛ يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ، دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ» حسنه الترمذى، وقال: والإجماع على العمل به، ونقل الإجماع عليه ابن عبد البر وغيره، وهذا فى النسب، وكذا فى الولاء على الراجح المعتمد؛ كما قدمناه، وهذا موضع ثالث تخالف فيه عصبه الولاء عصبه النسب من حيث الإجماع والخلاف.

#### فصل فى كيفية الرد :

وهو ضد العول؛ لأن العول زيادة فى عدد السهام، ونقصان من مقادير الأنصباء، والرد نقصان من عدد السهام، وزيادة فى مقادير الأنصباء، ولا يرد على الزوجين بالإجماع؛ لأن الرد إنما يستحق بالرحم، ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية. وإن كان لأحد الزوجين رحم: كبنت عم، أو بنت خال هى زوجة، وكزوج هو ابن عم، أو ابن خال - فلا يفرض لهما بغير الزوجية، وبأخذان الباقي بالرحم؛ لأنهما من ذوى الأرحام لا بالرد، وليس لهما فرض بالنسب.

فإذا لم يكن فى ذوى الفروض زوج ولا زوجة، وكان من يرد عليه شخصًا

واحدًا: كبنت أو بنت ابن أو أخت أو أم أو جدة - فلها كل التركة فرضًا ورثًا.  
وإن كان من يرد عليه صنفًا واحدًا متعددًا: كأولاد أم أو جدات أو بنات - فأصل  
المسألة عددهم، ومنه تصح كالعصة.

وإن كان من يرد عليه صنفين تعدد كل منهما أو أحدهما، أو لم يتعددا: كثلاث  
بنات وجدتين، وكبنتين وأم، وكأم وولديها وكبنت وأم، أو ثلاثة أصناف: كثلاث  
أخوات مفترقات؛ وكجدتين وبنت وثلاث بنات ابن - فاجمع في الحالين سهام  
الفريقين، أو الفرق الثلاثة من أصل المسألة؛ بتقدير عدم الرد، واعتبر مجموعها  
أصلًا لمسألة الرد.

فأصول هذه المسائل المذكورة كلها لولا الرد من ستة؛ لأن فيها كلها سدسًا مع  
ثلثين أو مع ثلث أو مع نصف؛ فتؤخذ كلها من الستة: ففي المسألة الأولى - وهي  
ثلاث بنات وجدتان - : للبنات الثلثان أربعة أسهم من ستة، وللجدتين السدس  
سهم، ومجموعهما خمسة من ستة؛ فالخمس أصلاً، وكذا بتان وأم.

وفى أم وولديها: لهما الثلث سهمان، وللأم سهم، فأصلها ثلاثة.  
وفى أم وبنت: للبنات النصف ثلاثة أسهم من ستة، وللأم السدس سهم،  
ومجموعهما أربعة هو أصلها.

وفى ثلاث أخوات مفترقات: للشقيقة ثلاثة، وللأخت من الأب سهم، وللأخت  
من الأم سهم، ومجموعها خمسة هو أصلها.

وفى جدتين وبنت وثلاث بنات ابن : للجدتين سهم، وللبنات ثلاثة، ولبنات  
الابن سهم، ومجموعها خمسة هو أصلها.

واعلم : أن أصول مسائل الرد - إذا لم يكن فيها أحد الزوجين - أربعة أصول ،  
وهي :

اثنان : كجدة وأخ لأم : للجدة سهم، وللأخ سهم، ومجموعهما اثنان.  
وثلاثة : كأم وولدها : للأم الثلث سهمان من ستة، ولولدها سهم - سواء أكان  
ذكرًا أم أنثى - ومجموعهما ثلاثة.

وأربعة : كبنت وأم : للبنات ثلاثة وللأم سهم، وكأخت لأبوين وأخت لأب أو  
لأم : للأولى ثلاثة، وللأخرى سهم، وكبنت وبنت ابن كذلك.  
 وخمسة : كأم وأخت شقيقة أو لأب : للأم الثلث سهمان، وللأخت النصف

ثلاثة، وكأم وبنتين : للأم السدس سهم وللبنتين أربعة، وكأم وبنت وبنت ابن : للأم سهم وللبنث ثلاثة، ولبنث الابن سهم، ومجموعها خمسة.

وهذه المسائل المذكورة كلها مأخوذة من أصل ستة؛ لوجود السدس فيها، أو النصف والثلث، فاقسم على كل صنف نصيبه، فإن انقسم الأنصباء كلها على أصحابها قسمة صحيحة من غير كسر - كما في جميع هذه المثل المذكورة بعد قولنا: «واعلم» - صحت المسألة من أصلها، وإلا بأن انكسر الأنصباء على أصحابها، أو انكسر بعضها فصحح: بأن تحفظ عدد رؤوس الفريق الذى بايته سهامه، ووفق الفريق الذى وافقته سهامه، وتضرب المحفوظ، أو أقل عدد ينقسم على المحفوظين، أو على المحفوظات الثلاثة فى أصل مسألة الرد يحصل التصحيح.

مثاله: «جدتان وأخ لأم»: أصلها اثنان: سهم للجدتين يباين رؤوسهما، وسهم للأخ صحيح عليه، فاضرب عدد رؤوس الجدتين فى أصل المسألة، تصح من أربعة: لكل جدة سهم، وللأخ سهمان.

وإن كان فى المسألة أحد الزوجين، دفع إليه فرضه؛ وهو سهم من مخرجه، ومخرجه اثنان إن كان نصفًا، وأربعة إن كان ربعًا، وثمانية إن كان ثمنًا، ويقسم الباقي من المخرج بعد فرض الزوجية على مسألة ذوى الرد على ما نبينه؛ فإن كان مَنْ يَرُدُّ عليه شخصًا واحدًا أو صنفًا واحدًا، فأصل مسألتهم ذلك المخرج: كزوج وأم: أصلها من اثنتين: للزوج النصف، والنصف الباقي للأم فرضًا وردًا.

وكزوج وبنت أو ثلاث بنات: أصلها أربعة، ومنها تصح على التقديرين: للزوج الربع سهم، والثلاثة الباقية للبنث أو للبنات الثلاث فرضًا وردًا.

وكزوج وبنتين: أصلها أربعة: للزوج سهم، والثلاثة الباقية للبنتين فرضًا وردًا، تباين عددهما؛ فجزء سهمها اثنان، وتصح من ثمانية: للزوج سهمان، ولكل بنت ثلاثة.

وكزوجة وبنت أو سبع بنات: أصلها ثمانية، ومنها تصح: للزوجة الثمن سهم، والسبعة الباقية للبنث أو للبنات السبع: لكل بنت سهم.

وكزوجة وثلاث بنات أو إحدى وعشرين بنتًا: أصلها ثمانية: للزوجة سهم، والباقي سبعة أسهم على ثلاثة تباينهن، أو على إحدى وعشرين بنتًا توافق عددهن

بالشُّع، يرجع عددهن إلى سُبْعِه ثلاثة؛ فجزء سهمها على التقديرين ثلاثة اضربها في أصلها، تصح من أربعة وعشرين: للزوجة ثلاثة، ولكل بنت سبعة أو سهم. وإن كان مَنْ يُرَدُّ عليه أكثر من صنف، وانقسم الباقي من مخرج فرض الزوجية على أصل مسألتهم، فالمخرج هو الأصل لمسألة الرد والزوجية، أيضًا. كزوجة وأم وولديها: للزوجة الربع مقامه أربعة، والباقي منه بعد فرضها ثلاثة، وأصل مسألة الأم وولديها ثلاثة، والثلاثة الباقية منقسمة على الثلاثة، فأصلها الجامع لمن يُرَدُّ عليه وَمَنْ لَا يُرَدُّ عليه أربعة، ومنها تصح: لكل من الزوجة والأم وولديها سهم.

وإن لم ينقسم الباقي من مخرج فرض الزوجة على أصل مسألتهم - أي: على أصل مسألة من يُرَدُّ عليه - فاضرب أصل مسألتهم في المخرج، يخرج أصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه، ولأحد الزوجين؛ لأن الباقي من مخرج فرض الزوجية يباين أصل مسألة من يرد عليه دائمًا؛ إذا لم ينقسم، ولا يتأتى فيها الموافقة؛ لأن الباقي بعد فرض الزوجية إما واحد أو ثلاثة أو سبعة، وأصل مسألة من يرد عليهم اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة، وكلها تباينها السبعة الباقية بعد الثمن، والواحد الباقي بعد النصف يباين الاثنين وكل عدد بعده، ولا يقع معه من أصول الرد غير الاثنين.

وأما الثلاثة الباقية بعد الربع، فتقسم على الثلاثة، وتباين الاثنين والأربعة، ولا يمكن وقوع الخمسة معها؛ لأن المسألة تكون عائلة؛ لأنها ربع وخمسة أسداس أكثر من المال؛ فيكون أصلها اثني عشر، وتعمل إلى ثلاثة عشر؛ فلا رد فيها.

وحينئذ فَعِدَّةُ أصول المسائل التي فيها أحد الزوجين ستة أصول، وهي

اثنان: كزوج وأم: للزوج النصف، وللأم الباقي فرضًا وردًا.

وأربعة: كزوجة وأم وولديها: للزوجة سهم، والثلاثة الباقية منقسمة على أصل مسألة الأم وولديها.

وثمانية: كزوجة وبنت: للزوجة الثمن سهم، والباقي سبعة: للبنت أربعة فرضًا وثلاثة ردًا.

وسنة عشر: كزوجة وأخت شقيقة وأخت لأب: للزوجة الربع سهم، يفضل من مقامه ثلاثة، وأصل مسألة الأختين أربعة، والثلاثة الباقية تباينها، فاضرب الأربعة في أربعة مقام الربع، تبلغ ما ذكرناه: للزوجة أربعة، وللشقيقة تسعة، وللأخت للأب

ثلاثة .

واثنان وثلاثون: كزوجة و بنت و بنت ابن: أصل مسألة البنت و بنت الابن أربعة، والسبعة الباقية من مقام الثمن بعد سهم الزوجة تباين الأربعة؛ فاضرب الأربعة في الثمانية، يحصل اثنان وثلاثون، هو أصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه ولمن لا يرد عليه: للزوجة أربعة، وللبنات أحد وعشرون، ولبنات الابن سبعة، وتصح هذه المسائل الخمس من أصولها .

وكزوجة و بنت و خمس جدات: وتصح هذه المسألة من مائة وستين؛ لأن أصلها اثنان وثلاثون - كالتى قبلها - للزوجة منها أربعة صحيحة عليها، وللبنات أحد وعشرون صحيحة عليها، وللجدات الخمس سبعة تباين الخمسة، فالخمس جزء سهمها، اضربه في أصلها، تصح من المائة والستين: للزوجة منها عشرون، وللبنات مائة وخمسة، وللجدات خمسة وثلاثون: لكل جدة سبعة وأربعون؛ وهو آخر الأصول: كزوجة و بنت و بنت ابن و جدة، ومنها تصح للزوجة الثمن خمسة، وللبنات أحد وعشرون، ولبنات الابن سبعة، وللجدة سبعة .

وكزوجة و ثلاث بنات و جدتين: أصلها أربعون: للزوجة خمسة صحيحة عليها، وللبنات ثمانية وعشرون تباين الثلاثة، ونصيب الجدتين سبعة تباينهما، والثلاثة والاثنان متباينان، فاضرب الاثنين في الثلاثة، يحصل جزء سهمها ستة، وتصح هذه من مائتين وأربعين من ضرب الستة في أصلها، و اضرب الستة أيضًا في كل نصيب يحصل للزوجة ثلاثون ، وللبنات مائة وثمانية وستون على ثلاثة، لكل بنت ستة وخمسون، وللجدتين اثنان وأربعون: لكل جدة أحد وعشرون، وقس على ذلك تُصِبْ إن شاء الله تعالى .

وفيما يلى من التطبيقات نزيد الأمر وضوحًا، فنقول:



## تطبيقات :

أولاً: الرد فى حال عدم وجود أحد من الزوجين  
المسألة الأولى: توفى رجل وخلف خمسة بنات، وتركته ٥٠٠٠٠٠ جنية.

## الحل

تأخذ البنات التركة جميعها فرضاً ورداً تقسم بينهن على عدد رءوسهن بالسوية؛  
فيكون نصيب كل بنت:  $500000 \div 5 = 100000$  جنية.

المسألة الثانية: توفى رجل عن أم وأخوين لأم، وكانت تركته ٣٦٠٠٠٠ جنية.

## الحل

الورثة	أم	أخوان لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$	٦
السهم	١	٢	

مجموع السهام الجديدة (٣) فتصبح هى أصل المسألة بعد الرد، ويكون:

$$\text{قيمة السهم} = 360000 \div 3 = 120000$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 120000 \times 1 = 120000$$

$$\text{قيمة سهم الأخوين لأم} = 120000 \times 2 = 240000$$

وبهذا يتضح من المسألتين السابقتين أن الرد يحدث عندما ينقص عدد سهام الفروض عن أصل المسألة، وعندئذ (يلاحظ أننا نمثل لحال عدم وجود أحد من الزوجين) تعطى التركة كلها للورثة إن كانوا أصحاب فرض واحد فرضاً ورداً، وتقسم على عدد رءوسهم كما فى المسألة الأولى، وإن كانوا أصحاب فروض متعددة كما فى المسألة الثانية، فإنه يعتبر مجموع سهامهم هو أصل المسألة، وعليه تقسم التركة.

ثانياً: الرد فى وجود أحد من الزوجين

المسألة الأولى: توفى رجل وخلف زوجة وأماً وكانت تركته ٤٠٠٠٠٠ جنية.

## الحل

تأخذ الزوجة ربع التركة (١٠٠٠٠٠ جنية) فرضاً. وتأخذ الأم باقى التركة

(٣٠٠٠٠٠ جنية) فرضا وردا.

المسألة الثانية: توفي رجل وخلف زوجة وأخا لأم وأما، وكانت تركته ١٢٠٠٠٠ جنية.

### الحل

نأخذ الزوجة ربع التركة (٣٠٠٠٠ جنية) فرضا، ويعتبر باقى التركة وهو (٩٠٠٠٠ جنية) وباقى الورثة وهما الأم والأخ للمسألة جديدة تحل كالتالى

الورثة	أم	أخ لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	٦
السهام	٢	١	

مجموع السهام الجديدة = ٣

قيمة السهم =  $90000 \div 3 = 30000$

قيمة سهم الأم =  $30000 \times 2 = 60000$

قيمة سهم الأخ لأم =  $30000 \times 1 = 30000$

فرع: تبين أثناء حديثنا عن الرد أن بعض المسائل تحتاج إلى تصحيح؛ وهذا يدفعنا إلى زيادة الأمر إيضاحاً - عن طريق التطبيق - كالتالى:

توفي رجل وخلف زوجة وابنا وبنتا وأبا، وكانت التركة ٧٢٠٠٠٠ جنية.

### الحل

الورثة	زوجة	ابن + بنت	أب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{8}$	الباقى تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين	$\frac{1}{6}$	٢٤
السهام	٣	١٧	٤	

$$\text{أصل السهام بالتصحيح} = 24 \times 3 = 72$$

$$\text{السهام بعد التصحيح: للزوجة} = 3 \times 3 = 9$$

$$\text{للأبن والبنت} = 3 \times 17 = 51$$

$$\text{للأب} = 3 \times 4 = 12$$

$$\text{قيمة السهم} = 720000 \div 72 = 10000$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 9 \times 10000 = 90000$$

$$\text{قيمة سهم الابن والبنت} = 51 \times 10000 = 510000$$

$$\text{قيمة سهم الأب} = 12 \times 10000 = 120000$$

التحليل: احتاجت المسألة إلى تصحيح؛ لأننا نريد أن نعطي الابن والبنت (١٧) سهما تقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكون ثلثها للبنت، وثلثاها للابن، أى: أننا نريد قسمة (١٧) سهما على ثلاثة، وهى لا تنقسم عليها؛ فاحتاجت المسألة إلى تصحيح.

وتم تصحيح المسألة بأن ضربنا أصل المسألة فى أقل عدد يمكن معه أن يكون حاصل الضرب منقسماً على الورثة قسمة صحيحة، وهو - هنا - (٣)، وناتج الضرب أصبح هو الأصل الجديد، وعليه قسمت التركة.

وننبه إلى أنه إذا كانت المسألة عائلة أو بها رد واحتاجت إلى تصحيح، فإننا نضرب الأصل الذى عالت إليه أو ردت إليه - لا الأصل الأول - فى أقل عدد يمكن معه أن يكون حاصل الضرب منقسماً على الورثة قسمة صحيحة. وأمثلة ذلك كالتالى:

المسألة الأولى: توفيت امرأة عن زوج وخمس أخوات شقيقات، وكانت تركتها ٧٠٠٠٠٠ جنية.

### الحل

أصل المسألة	٥ أخوات ش	زوج	الورثة
٦	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{2}$	الفروض
	٤	٣	السهام

تعمل المسألة إلى (٧)، ولأن سهام الأخوات لا تنقسم عليهن ؛ فتححتاج المسألة إلى تصحيح ، فالأصل بعد التصحيح  $35 = 7 \times 5$   
 سهام الزوج بعد التصحيح  $15 = 5 \times 3$   
 سهام الأخوات بعد التصحيح  $20 = 5 \times 4$   
 قيمة السهم  $20000 = 35 \div 700000$   
 قيمة سهم الزوج  $300000 = 20000 \times 15$   
 قيمة سهام الأخوات  $400000 = 20000 \times 20$   
 المسألة الثانية: توفيت امرأة وخلفت أما وخمسة أخوات شقيقات، وكانت تركتها ٢٥٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

الورثة	أم	٥ أخوات ش	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	٦
السهم	١	٤	

مجموع السهام (٥) يصبح هو الأصل الجديد بالرد، وسهام الأخوات لا تنقسم عليهن فتححتاج المسألة إلى تصحيح:

$$\begin{aligned} \text{الأصل بعد التصحيح} &= 5 \times 5 = 25 \\ \text{سهام الأم بعد التصحيح} &= 1 \times 5 = 5 \\ \text{سهام الأخوات بعد التصحيح} &= 4 \times 5 = 20 \\ \text{قيمة السهم} &= 25 \div 250000 = 10000 \\ \text{قيمة سهم الأم} &= 10000 \times 5 = 50000 \\ \text{قيمة سهم الأخوات} &= 10000 \times 20 = 200000 \end{aligned}$$

تنبيه: فى مسائل التصحيح السابقة، كان الداعى إلى التصحيح هو عدم إمكان قسمة سهام فريق من الورثة عليهم، وفى حالات آخر يكون هناك فريقان أو ثلاث أو أربع لا تنقسم سهامهم عليهم؛ فتححتاج المسألة إلى تصحيح، ويكون طريقة حلها هى نفس طريقة حل المسائل الثلاث السابقة، ويكون الاختلاف فقط فى اختيار الرقم

الذى يمكن أن يضرب فى أصل المسألة أو عولها أو ما ردت إليه ليعطى ناتجا ينقسم على جميع الورثة قسمة صحيحة، هذا الرقم هو حاصل ضرب أعداد رءوس الفرق التى لم تنقسم عليها سهامها فى بعضها مع ملاحظة أن الفريق الذى فيه ذكور وإناث يرثون للذكر مثل حظ الأنثيين بحسب ذكره برأسين وأنثاه برأس، ونمثل لذلك بمثال فيه فريقان من الورثة لا تنقسم عليهما سهامهما، نكتفى به عن سواه:

توفيت امرأة وخلفت زوجا وخمس أخوات شقيقات وثلاث أخوات لأم والتركة ٢٧٠٠٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوجة	٥ أخوات ش	٣ أخوات لأم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	٦ وتعول إلى ٩
السهام	٣	٤	٢	

يلاحظ أن سهام الأخوات مطلقا لا تنقسم عليهن فيصبح الأصل بعد التصحيح =

$$١٣٥ = ١٥ \times ٩$$

$$\text{قيمة سهم الزوج بعد التصحيح} = ١٥ \times ٣ = ٤٥$$

$$\text{قيمة سهم الأخوات الشقيقات بعد التصحيح} = ١٥ \times ٤ = ٦٠$$

$$\text{قيمة سهم الأخوات لأم بعد التصحيح} = ١٥ \times ٢ = ٣٠$$

$$\text{قيمة السهم} = ٢٧٠٠٠٠ \div ١٣٥ = ٢٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٢٠٠٠ \times ٤٥ = ٩٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأخوات الشقيقات} = ٢٠٠٠ \times ٦٠ = ١٢٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الأخوات لأم} = ٢٠٠٠ \times ٣٠ = ٦٠٠٠٠$$

ويلاحظ أن العدد الذى صححت به المسألة هو (١٥) عبارة عن حاصل ضرب الخمسة (عدد رءوس الأخوات الشقيقات) فى الثلاثة (عدد رءوس الأخوات للأم).  
تنبيه: العدد الذى تصحح به المسألة فى حالة عدم قسمة سهام فريق واحد - هو عدد رءوس هذا الفريق مع الوضع فى الاعتبار أن الفريق إذا كان فيه ذكور وإناث يرثون للذكر مثل حظ الأنثيين - فإن الذكر بحسب برأسين، والأنثى بحسب برأس.

### فصل فى كيفية توريث ذوى الأرحام :

يجدر بنا قبل التكلم على كيفية توريث ذوى الأرحام - أن نذكر أصنافهم وترتيبها، فنقول:

إن ذوى الأرحام أصناف أربعة:

الـصنف الأول : ينتمى إلى الميت، وهم أولاد البنات وإن سفلوا، ذكورًا كانوا أو إناثًا.

الـصنف الثانى : ينتمى إليه الميت، وهم الأجداد الساقطون وإن علوا: كأبى أم الميت، وأبى أبى أمه، والجندات الساقطات وإن علون: كأبى أم الميت، وأم أم أبى أبيه.

الـصنف الثالث : من ينتمى إلى أبوى الميت، وهم بنات الإخوة وإن سفلن، سواء أكانت الإخوة من الأبوين أم من أحدهما، وكذا أولاد الأخوات وإن سفلوا، سواء أكانوا ذكورًا أم إناثًا، وسواء أكانت الأخوات لأبوين أم لأب أم لأم، وكذا بنو الإخوة للأم وإن سفلوا.

الـصنف الرابع : من ينتمى إلى جدى الميت أو جدتيه، والمراد بجدى الميت: أبى الأب، وأبو الأم، والمراد بجدتيه: أم الأب، وأم الأم. والذى ينتمى إلى جدى الميت وجدتيه: الأعمام لأم، والعلمات، والأخوال، والخالات؛ لأن العلمات أخوات أبى الميت، فإن كن أخواته لأبويه أو لأب فهن متميات إلى جد الميت من قبل أبيه، وإن كن أخواته لأم فهن متميات إلى جدة الميت من قبل أبيه.

وأما الأعمام لأم: فإنهم إخوة لأبيه من أمه؛ فهم - أيضًا - متممون إلى جدة الميت من قبل أبيه.

وأما الأخوال والخالات: فإنهم إخوة أو أخوات لأم الميت، فإن كانوا من أبيها وأمها أو من أبيها فقط: فإنهم متممون إلى جد الميت من قبل أمه: وإن كانوا من أمها كانوا متممين إلى جدته من قبل أمه.

وقد اختلف فى كيفية توريثهم على مذاهب:

الأول : مذهب أهل التنزيل، وهو الأصح عند أصحابنا الشافعية وإليه ذهب الحنابلة: فينزل كل شخص منزلة من يدلى به، ثم ينظر فى الأصول لو قد حصل اجتماعهم: فإن كانوا يرثون ورث من يدلى بهم، وإن حجب بعضهم بعضًا جرى

الحكم كذلك، وهو المفتى به عند أصحابنا، وبه قال الجمهور، قال فى الروضة: وهو الأصح والأقرب الجارى على القواعد.

وإذا كان الأخوال والخالات يدلون بالأم فينزلون منزلتها، وكذلك الأعمام لأم والعمات مطلقاً ينزلون منزلة الأب؛ لإدلائهم به: فنقسم عليهم نصيب الأب، ونقدر أنه مات عنهم، ونقسم أيضاً على الأخوال والخالات نصيب الأم بفرض أنها ماتت عنهم، فلو مات عن عمه وخالة، فكأنه مات عن أب وأم: فللأم الثلث يدفع للخالة، وللأب الثلثان يدفع للعممة.

والدليل على هذا المذهب: أن الاستحقاق لا يمكن إثباته بالرأى، ولا نص ههنا من الكتاب أو السنة، كما أنه لا إجماع عليه؛ فلا طريق سواء إقامة المدلى مقام المدلى به؛ ليثبت له الاستحقاق الذى كان ثابتاً به؛ فينتقل نصيب كل أصل إلى فرعه.

يؤيده أن من كان منهم ولد صاحب فرض أو عصة: كان أولى ممن ليس كذلك، وما هذا إلا لاعتبار المدلى به.

واعترض عليه بأنه يلزم منه أمر فاحش، وهو حرمان الميراث بكون المدلى به رقيقاً أو كافراً أو قاتلاً؛ فيكون الشخص محروماً من الميراث لمعنى فى غيره؛ فوجب أن يكون الاستحقاق لمعنى فيه وهو القرابة، ولما كان فيه معنى العصبية، قدم الأقرب، كما هو المذهب الثانى

والجواب: أن الاستحقاق: باعتبار وصف القرابة الخاصة فى المدلى به، مع قطع النظر عن الوصف الموجب للحرمان؛ فلا يلزم الأمر الفاحش حيثئذ؛ فالمعتبر هو وصف القرابة المحضة المجردة عن صفة الاستحقاق فى المدلى به.

الثانى: مذهب أهل القرابة: فيقدمون الأقرب فالأقرب؛ ولو أنثى؛ فأولاهم بالميراث جزء الميت، فإن فقد فأصله، فإن فقد ففرع الإخوة والأخوات، فإن فقد فالعمومة والخثولة، ثم أولادهم على حسب الترتيب السابق، وبه أخذ الحنفية وبعض أصحابنا كترتيب العصبات؛ إذ يقدم منهم الابن، ثم الجد، ثم الإخوة، ثم الأعمام، وهذا هو المأخوذ للفتوى عندهم.

ووجهه: أن ذوى الأرحام يرثون على سبيل التعصيب من وجه؛ إذ يقدم منهم الأقرب فالأقرب؛ فوجب أن يعتبروا فى التوريث بالعصبات من كل وجه، وقد قدم

فى العصابات من كل وجه بنو أبناء الميت على الجد أبى الأب وسائر العصابات؛ فكذا فى ذوى الأرحام يقدم أولاد البنت على الجد أبى الأم، وهكذا إلى آخر المراتب.

فمتى وجد أحد من صنف، فلا شيء لمن بعده، وهذا هو الراجح من مذهب الحنفية.

وعند أبى حنيفة رواية أخرى بتقديم الصنف الثانى على الأول، وقدم أبو يوسف ومحمد الصنف الثانى على الثالث.

**المذهب الثالث :** مذهب أهل الرحم، وهم يقسمون المال بين الموجودين بين من ذوى الأرحام - القريب والبعيد، والذكر والأنثى - على السواء، وهذا المذهب مهجور.

وقد اتفق أصحاب المذهب الأول على أن كل من سبق من ذوى الأرحام للوارث: أخذ المال دون غيره، فإن استووا فى الدرجة فى الإدلاء إلى الوارث، أو كانوا كلهم لا يدلون بوارث - قدر كأن الميت خلف من يدلون به، وقسم المال بينهم كأنهم موجودون؛ فمن يحجب منهم لا شيء لمن يدلى به، ومن يرث كان نصيبه لمن أدلى به.

ولمعرفة ما يعلم به السبق إلى الوارث من عدمه: ينظر إلى أدنى فرع ذوى الأرحام، ثم إلى أصولهم أصلاً بعد أصل من أدنى إلى أعلى، إلى أن تصل إلى أول وارث ممن يلى ذوى الأرحام؛ فإن سبق أحد ذوى الأرحام لوارث: قدم مطلقاً، سواء أكان أبعد درجة أم أقرب، فإن استووا فى السبق، ننظر ما بين الورثة الذين أدلى بهم ذوو الأرحام من الأرحام: من حجب وغيره، ويعطى الفرع حكم الأصل الذى أدلى به، مثال ذلك:

بنت بنت ابن، بنت ابن أخ ش

فتنزل بنت ابن الأخ الشقيق منزلة ابن الأخ الشقيق، وبنت بنت الابن منزلة بنت الابن.

فكأنه مات عن بنت ابن وابن أخ شقيق، فالمال بينهما أنصافاً، ولا ننظر إلى الأصل الأعلى ولا إلى أن الشقيق يحجب بالابن؛ لأننا نعتبر أول أصل وارث ممن يلى ذوى الأرحام.



وأول أصل فى هذا المثال: هو ابن الأخ الشقيق وبنت الابن، وهكذا فى البقية، إلا أولاد ولد الأم؛ فإن المال يقسم بين ذكورهم وإناثهم بالسوية؛ كأبائهم: فإنهم يرثون بالسوية فيما إذا مات الميت عن أولاد أم ذكور وإناث ولا ننظر إلى أن ولد الأم لو مات وخلف أولادا ذكورا وإناثا، يقسم ميراثه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

وأما الخال والخالة للأم: فيقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، مع أنه لو ماتت الأم وخلفتهم، كانوا إختوتها لأمها؛ فلا تفضيل بينهم. وعند السادة الحنابلة - وهم من أصحاب المذهب الأول كما سبق - أنه إذا كان الذكر والأنثى من جهة واحدة وفى درجة واحدة: فالقسمة بينهم بالسوية، لا يفضل ذكر على أنثى.

تطبيقات على حل مسائل ذوى الأرحام:

أولا: على مذهب أهل التنزيل وهو الذى اقتصر عليه المصنف هاهنا توفي رجل وخلف خالة وبنت بنت وبنت أخت لأب وبنت عم شقيق وكانت تركته ٧٢٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

الورثة	خالة	بنت بنت	بنت أخت لأب	بنت عم شقيق	أصل المسألة
من ينزلون منزلتهم	أم	بنت	أخت لأب	عم شقيق	٦
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	الباقى تعصيا	محجوب بالأخت	
السهام	١	٣	٢	-	

$$\text{قيمة السهم} = 720000 \div 6 = 120000$$

$$\text{قيمة سهم الخالة} = 120000 \times 1 = 120000$$

$$\text{قيمة سهم بنت البنت} = 120000 \times 3 = 360000$$

$$\text{قيمة سهم بنت أخت الأب} = 120000 \times 2 = 240000$$

قمنا بتنزيل كل واحد من ذوى الأرحام منزلة من يدلى به، وعاملناه معاملته.

ثانياً: على مذهب أهل القرابة

المسألة الأولى: توفي رجل عن بنت بنت وترك ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

### الحل

تأخذ بنت البنت التركة كلها؛ لأنه لا وارث سواها.

المسألة الثانية: توفي رجل وخلف زوجة وخالا والتركة ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه .

### الحل

الورثة	زوجة	خالا	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى	٤
السهم	١	٣	

$$١٠٠٠٠٠٠ = ٤ \div ٤٠٠٠٠٠٠ = \text{قيمة السهم}$$

$$١٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ \times ١ = \text{قيمة سهم الزوجة}$$

$$٣٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠ \times ٣ = \text{قيمة سهم الخال}$$

أخذ الخال الباقي بعد فرض الزوجة؛ لانفراده معها.

المسألة الثالثة: توفي رجل وخلف ثلاث خالات شقيقات، وكانت تركته

٣٠٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

تقسم التركة بينهم بالتساوى :  $٣ \div ٣٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠$  جنيه، لكل خالة ؛

لاتحادهن فى الصنف ودرجة القرابة وقوتها، وفى انتسابهن إلى الميت، وكلهن من

قرابة واحدة (قرابة الأم)، وكذلك كلهن إناث.

المسألة الرابعة: توفي رجل وخلف بنت بنت وابن بنت، وكانت تركته

١٢٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

تقسم التركة بين بنت البنت وابن البنت: للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لاستوائهما فى

كل ما تقدم فى المثال السابق إلا فى الذكورة والأنوثة وعلى هذا يكون التقسيم كالتالى:

$$\text{قيمة السهم} = ١٢٠٠٠٠٠ \div ٣ = ٤٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

لبنت البنت سهم واحد (٤٠٠٠٠٠ جنيه).

$$\text{ولابن البنت سهمان} (٨٠٠٠٠٠ = ٢ \times ٤٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}).$$

**المسألة الخامسة:** توفى رجل وخلف بنت بنت وبنت بنت بنت، وكانت تركته ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

التركة كلها (٥٠٠٠٠٠ جنيه) لبنت البنت؛ لأنها أقرب درجة إلى الميت من بنت بنت البنت.

**المسألة السادسة:** توفى رجل وخلف بنت بنت ابن وبنت بنت بنت، وكانت التركة ٨٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

التركة كلها (٨٠٠٠٠٠ جنيه) لبنت بنت الابن؛ لأنها تدلى إلى الميت بينت الابن وهى ذات فرض، بينما تدلى الثانية إلى الميت بينت البنت وهى ذات رحم.

**المسألة السابعة:** توفى رجل وخلف بنت ابن أخ شقيق، وبنت بنت أخ شقيق، وكانت التركة ٦٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

التركة كلها (٦٠٠٠٠٠ جنيه) لبنت ابن الأخ الشقيق؛ لأنها تدلى إلى الميت بعصبة، هى الأخ الشقيق، بينما بنت بنت الأخ الشقيق تدلى إلى الميت بينت الأخ الشقيق وهى من ذوات الرحم.

**المسألة الثامنة:** توفى رجل وخلف عمة شقيقة، وعمة لأب، وعمة لأم، وترك ١٣٠٠٠٠٠ جنيه.

### الحل

التركة كلها (١٣٠٠٠٠٠ جنيه) للعممة الشقيقة؛ لأن قرابتها أقوى من العمتين الأخريين.

المسألة التاسعة: توفي رجل وخلف ابن عمه شقيقة وابن خالة شقيقة، وترك ٣٦٠٠٠٠ جنية.

### الحل

$$٢٤٠٠٠٠ = \frac{٢ \times ٣٦٠٠}{٣} = \text{لابن العمه الشقيقة ثلثا التركة وقيمتها}$$

ولابن الخالة الشقيقة الثلث وقيمتها =  $٣٦٠٠٠٠ \div ٣ = ١٢٠٠٠٠$  جنية  
ولأنما أخذ ابن العمه الشقيقة الثلثين وأخذ ابن الخالة الشقيقة الثلث؛ نظرا لاختلافهما في جهة القرابة - فأحدهما من قرابة الأب، والآخر من قرابة الأم - مع استوائهما في الصنف والدرجة والإدلاء.

المسألة العاشرة: توفيت امرأة وخلفت زوجا وبنت بنت وابن أم أب، وكانت التركة ٥٠٠٠٠٠ جنية.

### الحل

الورثة	زوج	بنت بنت بنت	ابن أم أب	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقى	لا شيء	٢
السهم	١	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = ٥٠٠٠٠٠ \div ٢ = ٢٥٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = ٢٥٠٠٠٠ \times ١ = ٢٥٠٠٠٠$$

$$\text{قيمة سهم بنت بنت بنت} = ٢٥٠٠٠٠ \times ١ = ٢٥٠٠٠٠$$

أخذت بنت بنت بنت البنت الباقى بعد فرض الزوج، ولم يأخذ ابن أم الأب شيئا؛ لأن بنت بنت البنت من صنف فروع الميت الذين ليسوا بأصحاب فروض ولا عصابات وابن أم الأب من أصول الميت الذين ليسوا بأصحاب فروض ولا عصابات، وصنف الفروع مقدم على صنف الأصول.

ثالثا: على مذهب أهل الرخم توفي رجل وخلف بنت أخت وخالين وخاليتين وثلاث عمات، وكانت تركته ٢٤٠٠٠٠ جنية

### الحل

تقسم التركة على عدد رؤوس المسألة، لا يفضل صنف على صنف، ولا واحد من الصنف على الآخر، ولا فرق بين ذكر وأنثى هكذا

قال المصنف - رحمه الله تعالى - :

### باب الجد والإخوة

إذا اجتمع الجد، أو أبو الجد - وإن علا - مع ولد الأب والأم، أو ولد الأب، ولم تنقصه المقاسمة من الثلث - قاسمهم، وعصب إنائهم.

وقال المزني: يسقطهم، ووجهه أن له ولادةً وتعصياً بالرحم، فأسقط ولد الأب والأم؛ كالأب. وهذا خطأ؛ لأن ولد الأب يدلي بالأب؛ فلم يسقطه الجد؛ كأم الأب، ويخالف الأب؛ فإن الأخ يدلي به، ومن أدلى بعصية - لم يرث معه؛ كابن الأخ مع الأخ، وأم الأب مع الأب. والجد مع الأخ يدلان بالأب؛ فلم يسقط أحدهما الآخر؛ كالأخوين من الأب وأم الأب مع الجد.

ولأن الأب يحجب الأم من الثلث إلى ثلث الباقي مع الزوجين، والجد لا يحجبها.

فصل وإن اجتمع مع الجد ولد الأب والأم، وولد الأب - عاذ ولد الأب والأم الجد بولد الأب؛ لأن من حجب بولد الأب والأم وولد الأب إذا انفرد، حجب بهما إذا اجتماعاً؛ كالأم، فإن كان له جد، وأخ من أب وأم، وأخ من أب - قسم المال على ثلاثة أسهم: للجد سهم، ولكل واحد من الأخوين سهم، ثم يرد الأخ من الأب سهمه على الأخ من الأب والأم؛ لأنه لا يرث معه؛ فلم يشاركه فيما حجب عنه؛ كما لا يشارك الأخ من الأب الأخ من الأب والأم فيما حجب عنه الأم، وتعرف هذه المسألة بالمعادة؛ لأن الأخ من الأب والأم عاد الجد بالأخ من الأب، ثم أخذ منه ما حصل له.

وإن اجتمع مع الجد أخ من الأب، وأخت من الأب والأم - قسم المال على خمسة أسهم: للجد سهمان، وللأخ سهمان، وللأخت سهم، ثم يرد الأخ على الأخت تمام النصف، وهو سهم ونصف، ويأخذ ما بقي؛ وهو نصف سهم؛ لأن الأخ من الأب إنما يرث مع الأخت من الأب والأم ما يبقى بعد استكمال الأخت النصف، وتصح من عشرة وتسمى عشرة زيد رضي الله عنه.

وإن اجتمع مع أختين من الأب وأختين من الأب والأم - قسم المال بينهم على السوية ستة أسهم: للجد سهمان، ولكل أخت سهم، ثم ترد الأختان من الأب جميع

ما حصل لهما - على الأختين من الأب والأم؛ لأنهما لا يرثان قبل أن تستكمل الأختان من الأب والأم الثلثين.

(الشرح) قوله: «عاد بولد الأب»<sup>(١)</sup> مأخوذ من العدد، وأصله: عاده، فأسكنت الدال الأولى ثم أدغمت.

وأما الأحكام: فالجد الصحيح: هو الذي لم يدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وهو أبو الأب وإن علا، وهو حقيقة في الجد الأدنى، مجاز في غيره. وهذا المبحث خطير جداً؛ ومن ثم كان الصحابة يتحاشون الكلام فيه؛ فقد روى عن علي - كرم الله وجهه - : «من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والإخوة».

وعن سعيد بن المسيب أن عمر - رضى الله عنهما - سأل النبي ﷺ عن نصيب الجد؛ فقال ﷺ -: «إِنِّي لَأُظَنُّكَ تَمُوتُ قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَهُ». قال سعيد: فمات عمر ولم يعلمه.

وروى عن ابن مسعود قال: - «سلونا عن عضلكم، واتركونا من الجد، لا حياه الله ولا بياه».

وقال عمر بن الخطاب: «أجرؤكم على قسم الجد: أجرؤكم على النار». وروى أنه لما طعنه أبو لؤلؤة، وأشرف على الموت، قال للناس: «احفظوا عني ثلاثاً: لا أقول في الكلالة شيئاً، ولا أقول في الجد شيئاً، ولا أستخلف عليكم أحداً».

وهذا التحذير والوعيد - وما قيل في شأنه في ذلك الوقت - إنما هو قبل تدوين المذاهب الأربعة واستقرار الأمر عليها؛ وإلا فحكم الجد مع الإخوة والأخوات صار جلياً واضحاً بعد تدوينها واستقرار الأمر عليها عند كل مجتهد من الأئمة الأربعة ومقلديهم؛ ولا صعوبة حيثئذ في الإفتاء.

وأما ما صدر عن الصحابة فكان لاشتباه الأمر في الجد؛ لعدم ورود نص صريح فيه؛ ولذلك اختلفوا هم ومن بعدهم في سقوط الإخوة والأخوات بالجد: فروى عن أبي بكر الصديق، وابن عباس، وعائشة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي

(١) ينظر: النظم (٢/١٢٥).

الدرء - رضى الله عن الجميع - أن الجد يسقط الإخوة والأخوات كالأب.  
وقال به من التابعين: عطاء وطاوس والحسن، ومن الفقهاء: أبو حنيفة والمزنى وأبو ثور وإسحاق وابن سريج وداود، رضى الله عنهم.  
وخالفهم فى ذلك الجمهور، ومنهم الخلفاء الثلاثة: عمر وعثمان وعلى - رضى الله عنهم - وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمران بن الحصين، رضى الله عنهم.  
فقالوا: إن الجد يقاسم الإخوة والأخوات ولا يسقطهم.  
وقال به من التابعين: شريح والشعبي ومسروق وعبيدة السلماني، ومن الفقهاء: الشافعي ومالك والأوزاعي والثوري وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل.  
استدل الجمهور على مذهبهم بوجوه:

أولا : قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، والجد والإخوة يدخلون فى عموم الآيتين؛ فلم يجوز أن يخص الجد بالميراث دون الإخوة والأخوات.

ثانيا : أن الأخ عصبه، يقاسم أخته؛ فلا يسقط بالجد؛ قياسا على الابن؛ فإنه يعصب أخته ولا يسقط بالجد.  
أما من عدت فيه العلة، فيسقط بالجد: كبنى الإخوة؛ فإنهم لا يعصبون أختهم؛ ولذلك يسقطون بالجد.

فإن قيل: هذا التعليل فاسد؛ لأن الأخ - وإن عصب أخته - يسقط بالأب، مع أن الأب لا يعصب أخته؛ فكذلك لا يمتنع أن يسقط بالجد الذى لا يعصب أخته.  
أجيب: بأنهم إنما سقطوا بالأب؛ لإدلائهم به، والجد عدم فيه هذا المعنى.  
ثالثا : أن قوة الأبناء مكتسبة من قوة الآباء؛ فلما كان بنو الإخوة لا يسقطون مع بنى الجد؛ فكذلك الإخوة لا يسقطون مع الجد.

فإن قيل: هذا الدليل يقتضى أن يكون الإخوة مسقطين للجد، كما أن بنى الإخوة يسقطون بنى الجد وهم الأعمام.

أجيب: بأننا أقمنا الدليل على ميراث الإخوة، لا على من سقط بالإخوة، وقد دل الدليل المقام على ميراثهم؛ فصح.

رابعا : أن كل من لا يحجب الأم إلى ثلث الباقي، لا يحجب الإخوة كالعم،

وكل من يحجب الأم إلى ثلث الباقي، يحجب الإخوة حرمانًا: كالأب والجد من النوع الأول؛ فلا يحجب الإخوة.

خامسًا : أن كل شخصين يدلان إلى الميت بشخص واحد، لم يسقط أحدهما بالآخر: كالأخوين وكابني الابن، ولا شك أن الأخ والجد كلاهما يدل بالآب. سادسًا : أن تعصيب الإخوة كتعصيب الأولاد؛ لأنهم يعصبون أخواتهم، وأيضًا يحجبون الأم عن أعلى الواجبين مثل الأولاد، ويفرض النصف للأنتى منهم: كالبت، والجد في هذه الأحكام كلها بخلافهم؛ فلذلك كانوا بمقاسمة الجد أولى من سقوطهم.

سابعًا : أن كل شخصين اجتماعا في درجة واحدة، وكان أحدهما يجمع بين التعصيب والرحم، والآخر ينفرد بالتعصيب دون الرحم - كان المنفرد بالتعصيب وحده أقوى: كالابن إذا اجتمع مع الأب، ولا شك أن الجد جامع للأميرين، والأخ مختص بأحدهما؛ فوجب أن يكون الأخ أقوى، ومعلوم أنهما في درجة واحدة؛ لأنهما يدلان جميعًا بالآب؛ فصار الأخ أقوى من الجد، وكان مقتضى ما ذكر: سقوط الجد بالإخوة، ولكن صدنا عن ذلك: الإجماع.

وأيضًا: فإن الأخ يدل بالبنوة والجد يدل بالأبوة؛ فكان الأخ أقوى. ووجه آخر: وهو أن من يدلان به - وهو الأب - لو كان هو الميت: لخص الجد من تركته السدس، وخمسة أسداسها للابن. وإذا كان الأخ أقوى من الجد بهذه المعاني، كان أقل أحواله أن يشاركه في ميراثه.

ثامنًا : ما روى أن عمر بن الخطاب مات ابنه عاصم وترك أولادًا ثم، مات أحد أولاده، فترك جده عمر وإخوته، فعلم عمر أنه أمر لا بد من النظر فيه بعد أن كان يكره أن يذكر فريضته في الجد؛ فقام في الناس، وقال: هل فيكم من أحد سمع رسول الله ﷺ يقول في الجد شيئًا؟ فقام رجل، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن فريضة الجد؛ فأعطاه السدس؛ فقال عمر: مع من كان من الورثة فقال: لا أدري؛ فقال: لا دريت. ثم قام آخر، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن فريضة الجد؛ فأعطاه الثلث، فقال عمر: مع من كان من الورثة؟ فقال: لا أدري، قال: لا دريت. ثم إنه دعا زيد بن ثابت، فقال له: إنه كان من رأيي ورأي أبي بكر



قبلى أن أجعل الجد أولى من الأخ، فماذا ترى؟ فقال: يا أمير المؤمنين، لا تعجل: شجرة خرج منها غصن، ثم خرج من الغصن غصنان؛ فبم تجعل الجد أولى من الأخ؛ وهما خرجا من الغصن الذى خرج من الجد؟! أى: ولا شك أن أحد الغصنين أقرب إلى الآخر منه إلى أصل الشجرة «ألا ترى أنه إذا قطع أحدهما امتص الآخر مما كان يمتصه المقطوع؟!» ثم دعا عمر على بن أبى طالب، وقال له مثل مقالته لزيد؛ فقال على: «يا أمير المؤمنين، لا تعجل: وإِذْ سَالَ مَاءٌ، تَشَعَّبَتْ مِنْهُ شَعْبَةٌ، ثُمَّ تَشَعَّبَتْ مِنَ الشَّعْبَةِ شَعْبَتَانِ؛ فَلَوْ رَجَعَ مَاءُ إِحْدَى الشَّعْبَتَيْنِ دَخَلَ فِي الشَّعْبَتَيْنِ جَمِيعًا؛ فَبِمَ تَجْعَلُ الْجَدَّ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ؟!» فقال عمر: لولا رأيكما أجمع ما رأيت أن يكون ابنى ولا أن أكون أباه.

قال الشعبى: فجعل الجد أخًا مع الأخوين، ومع الأخ والأخت، فإذا كثروا ترك مقاسمتهم وأخذ الثلث، وكان عمر - رضى الله عنه - أول جد ورث فى الإسلام مع الإخوة.

واستدل المخالفون على مذهبهم بوجوه:

الأول: قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِزْرِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾ [يوسف: ٣٨].

وقال أيضًا: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨].

وقال تعالى: ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٦].

وقال أيضًا: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]، ويقال: إنه كان سابع جد.

فسماه الله آبا فى هذه المواضع، وإذا كان اسم الأب يطلق على الجد؛ وجب أن يكون فى الحكم كالأب.

وقد سمي الله ابن الابن: ابنًا؛ كما فى قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ إِسْرَءِيلَ﴾ [طه: ٨٠]،

وقول النبى ﷺ: «ارْمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ؛ فَإِنَّ آبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا».

والأبوة والبنوة من الأمور المتضايقة، يمتنع ثبوت أحدهما بدون الآخر؛ فيمتنع ثبوت البنوة لابن الابن إلا مع ثبوت الأبوة لأبى الأب.

وأجيب عن هذا: بأن الله - تعالى - أطلق اسم الأب على الجد؛ توسعًا من باب المجاز دون الحقيقة؛ ألا ترى أن تسميته بالجد أظهر من تسميته بالأب؟! ولو قال قائل: هذا جد وليس بأب، لم يكن مخطئًا؟!.

ومعلوم أن الأحكام إنما تتعلق بالحقائق دون المجازات؛ كما تسمى الجدة أماً،

ولا تجرى عليها أحكام الأم.

والثاني : قالوا : إن للميت طرفين : أعلى وأدنى ، فالأعلى : الأب وإن علا ، والأدنى : الابن وإن سفل ؛ فلما كان ابن الابن كالابن فى حجب الإخوة ، وجب أن يكون أبو الأب كالأب فى حجب الإخوة بطريق القياس .

والجواب عنه : أن ابن الابن لما كان كالابن فى حجب الأم ؛ كان كالابن فى حجب الإخوة ، ولما كان الجد مخالفاً للأب فى حجب الأم إلى ثلث الباقي ؛ كان مخالفاً للأب فى حجب الإخوة .

الثالث : أن الجد عصبه لا يعقل ؛ فوجب أن يسقط العصبه التى تعقل ؛ كالابن . ويجاب عن هذا بأن استحقاق العقل دل على قوة التعصيب ؛ فلم يجز أن يجعل دليلاً على ضعفه ؛ ألا ترى أن أقرب العصبات أتم بتحمل العقل من الأبعد ؟ ! لقوة تعصيبهم وضعف الأبعد وليس خروج الآباء والأبناء عن العقل عنه لمعنى يعود إلى التعصيب ، حتى يجعل دليلاً على القوة ، كما لا يجوز أن يجعل دليلاً على الضعف . وإنما أسقط الابن الإخوة المدلين بالأب ؛ لما له من القوة .

الرابع : أن الجد يدلى بالابن ، والأخ يدلى بالأب ، والابن أقوى من الأب ؛ فكان الإدلاء بالابن أقوى من الإدلاء بالأب . والجواب عنه : أن إدلاء الأخ : بالبنوة للميت ، وإدلاء الجد بالآبوة ؛ فكان إدلاء الأخ أقوى .

الخامس : قالوا إن للجد ولاية يستحقها - لقوته - فى نكاح الصغيرة وعلى مالها ؛ ويضعف الأخ عن ذلك .

ويجاب عن هذا : بأن ذلك ليس من دلائل القوة فى الميراث ؛ ألا ترى أن الابن لا يلى ولا يزوج ، وهو أقوى من الأب ، وأنه ولى وزوج ؟ ! السادس : أن الأخ لو قاسم الجد لوجب أن يقتسما فى كل فريضة ورث فيها جد ؛ كما يقاسم الأخ أخاه فى كل فريضة ورث فيها أخ ؛ فلما لم يقاسم الجد فى كل المواضع : لا يقاسمه فى بعضها .

وأجيب عنه : بأن كل موضع ورث الجد فيه بالتعصيب الذى شاركه الأخ فيه ، فإنه يشاركه فى ميراثه ؛ لاستوائهما فى سببه ، وإنما لا يشاركه فى الموضع الذى يرث الجد فيه بالرحم ؛ لأنه ليس للأخ رحم يساويه فيها .

السابع : قالوا: إن الجد فى مقاسمة الإخوة لا يخلو من ثلاثة أحوال: إما أن يكون كالأخ الشقيق، أو كالأخ لأب، أو أقوى منهما، ولا يجوز أن يكون أضعف منهما؛ لأنه لا يسقط بهم، فلو كان كالأخ للأب والأم لم يرث معه الأخ للأب، ولو كان كالأخ للأب لما ورث مع الشقيق؛ وإذا امتنع بما ذكر أن يكون كأحدهما: تعين أنه أقوى منهما.

والجواب عنه: أن الجد والإخوة يشتركان فى الإدلاء بالأب، فلم يضعف عنه الأخ للأب بعدم الأم؛ لمساواته فيما أدلى به، كما لم يقو عليه الأخ الشقيق بأمه؛ لعدم اعتبار الأم فى الإدلاء، وليس كذلك حال الإخوة بعضهم مع بعض؛ لأنهم يدلون بكل واحد من الأبوين؛ فكان من جمعهما أقوى ممن انفرد بأحدهما.

فصل: والإخوة الأشقاء يعدون على الجد الإخوة للأب؛ لينقص بذلك نصيبه فى القسمة، وذلك فى حالة الاختلاط.

وبعد أخذ الجد حصته بالمقاسمة يأخذ الأشقاء الباقي، ولا شئ للإخوة للأب، كما لو لم يكن معهم الجد؛ فإن الشقيق أقوى من الذى للأب فيحجبه، وتسمى هذه المسألة «بالمعادة».

ويشترط فيها أن يكون الإخوة فى الاختلاط أقل من المثليين؛ فلو كانوا مثليين أو أكثر فلا فائدة لها ولا معادة.

#### وحاصل تفصيل المسألة:

أن الأشقاء إن - لم يكن فيهم ذكر - فإن كانتا شقيقتين، فلهما الثلثان، ولو فضل شئ لكان للإخوة للأب، لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصّة الجد شئ، سواء أكان هناك ذو فرض أم لا؛ فلا يبقى شئ للأخ للأب؛ ففى جد وشقيقتين وأخ لأب - يستوى للجد المقاسمة والثلث: فللجد ثلث المال، والباقي للشقيقتين؛ لأنه ثلثان، ولا شئ باق للأخ للأب.

وإن كانت شقيقة واحدة فلها النصف، فإن بقى بعد حصّة الجد والفرض شئ - إن كان ثم فرض - فالباقي للشقيقة، ولا شئ للإخوة للأب إن كان الباقي نصفاً أو أقل: كزوجة وجد وشقيقة وأخوين لأب: فللزوجة الربع، والأخ للجد ثلث الباقي؛ فيبقى النصف تختص به الشقيقة، ولا شئ للأخوين للأب.

أما إذا بقى - بعد حصّة الجد والفرض - أكثر من النصف: كان للشقيقة النصف،

والباقى للإخوة للأب.

وذلك فى صور كثيرة منها:

جد وشقيقة وأخ لأب: فللشقيقة النصف، والمسألة من خمسة، ولا نصف صحيح للخمسة؛ فيضرب اثنان فى أصل المسألة؛ فتبلغ عشرة، ومنها تصح: للجد أربعة، وللأخت خمسة، ويبقى واحد للأخ للأب.

أما إذا كان فى الأشقاء ذكر؛ فلا شىء للإخوة للأب: كجد، وأخ شقيق، وأخ لأب؛ فلا شىء للأخ للأب، والباقى بعد نصيب الجد (الثلث): للشقيق (الثلاثان). قال المصنف - رحمه الله تعالى -:

فصل: وإن كانت المقاسمة تنقص الجد من الثلث؛ بأن زاد الإخوة على اثنين، والأخوات على أربع - فرض للجد الثلث، وقسم الباقى بين الإخوة والأخوات؛ لأننا قد دللنا على أنه يقاسم الواحد، ولا خلاف أنهم لا يقاسمونه أبداً؛ فكان التقدير بالاثنتين أشبه بالأصول؛ فإن الحجب إذا اختلف فيه الواحد والجماعة؛ وجب التقدير فيه بالاثنتين؛ كحجب الأم من الثلث، وحجب البنات لبنات الابن، وحجب الأخوات للأب والأم للأخوات للأب.

ولا يعاد ولد الأب والأم الجد بولد الأب فى هذا الفصل؛ لأن المعادة تحجب الجد، ولا سبيل إلى حجه عن الثلث.

فصل: وإن اجتمع مع الجد والإخوة من له فرض، أخذ صاحب الفرض فرضه، وجعل للجد أوفر الأمرين من المقاسمة، أو ثلث الباقى، ما لم ينقص عن سدس جميع المال؛ لأن الفرض كالمستحق من المال فيصير الباقى كأنه جميع المال، وقد بينا أن حكمه فى جميع المال أن يجعل له أوفر الأمرين من المقاسمة، أو ثلث المال؛ فكذلك فيمابقى بعد الفرض.

فإن نقصته المقاسمة أو ثلث الباقى عن السدس - فرض له السدس؛ لأن ولد الأب والأم ليس بأكثر من ولد الصلب، ولو اجتمع الجد مع ولد الصلب، لم ينقص حقه عن السدس؛ فلألا ينقص مع ولد الأب والأم أولى.

فإن مات رجل وخلف بنتاً، وجداً، وأختاً، فللبنت النصف، والباقى بين الجد والأخت: للذكر مثل حظ الأنثيين؛ وهى من مربعات عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - فإنه قال: للبنت النصف، والباقى بين الجد والأخت نصفان، وتصح من

أربعة.

وإن ماتت امرأة وخلفت زوجاً، وأما، وجداً - فللزوجة النصف، وللأم الثلث، والباقي للجد، وهو السدس؛ وهى من مربعات عبد الله - رضى الله عنه - لأنه يروى عنه أنه قال: للزوج النصف، والباقي بين الجد والأم نصفان، وتنصح من أربعة. وهذا خطأ؛ لأن الجد أبعد من الأم؛ فلم يجوز أن يحجبها: كجد الأب مع أم الأب.

وإن مات رجل وخلف زوجة وأما وأخا وجداً، فللزوجة الربع، وللأم الثلث، والباقي بين الجد والأخ نصفان، وتنصح من أربعة وعشرين: للزوجة ستة أسهم، وللأم ثمانية، والباقي بين الجد والأخ: لكل واحد منهما خمسة، وهى من مربعات عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - فإنه روى عنه أنه جعل للزوجة الربع، وللأم ثلث ما بقى، والباقي بين الجد والأخ نصفان، وتنصح من أربعة: للزوجة سهم، وللأم سهم، وللأخ سهم، وللجد سهم.

وإن مات رجل وخلف امرأة وجداً وأختاً، فللمرأة الربع والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، وتعرف بالمربعة، لأن مذهب زيد ما ذكرناه. ومذهب أبى بكر وابن عباس - رضى الله عنهما - : للمرأة الربع، والباقي للجد. ومذهب على وعبد الله - رضى الله عنهما - للمرأة الربع، وللأخت النصف، والباقي للجد. فاختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب، واتفقوا على القسمة من أربعة.

وإن مات رجل وخلف أما وأختاً وجداً، فللأم الثلث، والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، وتسمى: الخرقاء؛ لكثرة اختلاف الصحابة فيها؛ فإن زيدا ذهب إلى ما قلناه. وذهب أبو بكر وابن عباس - رضى الله عنهما - إلى أن للأم الثلث، والباقي للجد. وذهب عمر إلى أن للأخت النصف، وللأم ثلث الباقي - وهو السدس - والباقي للجد. وذهب عثمان - رضى الله عنه - إلى أن للأم الثلث، والباقي بين الجد والأخت نصفان، وتنصح من ثلاثة. وذهب على - عليه السلام - إلى أن للأخت النصف، وللأم الثلث والباقي للجد وعن ابن مسعود روايتان إحداهما مثل قول عمر - رضى الله عنه، والثانية للأخت النصف والباقي بين الأم والجد نصفان، وتنصح من أربعة، وتعرف بمثلثة عثمان، ومربعة عبد الله، رضى الله عن الجميع.

فصل: ولا يفرض للأخت مع الجد إلا في مسألة واحدة، وهى إذا ماتت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وأختاً وجداً، فللزوجة النصف، وللأم الثلث، وللأخت النصف، وللجد السدس، وأصلها من ستة، وتعمل إلى تسعة، ويجمع نصف الأخت وسدس الجد فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وتصح من سبعة وعشرين: للزوج تسعة، وللأم ستة، وللجد ثمانية، وللأخت أربعة؛ لأنه لا بد من أن يعطى الزوج النصف؛ لأنه ليس هاهنا من يحجبه، ولا بد من أن تعطى الأم الثلث؛ لأنه ليس هاهنا من يحجبها، ولا بد من أن يعطى الجد السدس؛ لأن أقل حقه السدس، ولا يمكن إسقاط الأخت؛ لأنه ليس ههنا من يسقطها، ولا يمكن أن تعطى النصف كاملاً؛ لأنه لا يمكن تفضيلها على الجد؛ فوجب أن يقسم مالهما بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، وتعرف هذه المسألة بالأكدرية؛ لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً اسمه الأكدر، فنسبت إليه.

وقيل: سميت أكدرية؛ لأنها كدرت على زيد أصله؛ لأنه لا يعمل مسائل الجد وقد أعال، ولا يفرض للأخت مع الجد وقد فرض.

فإن كان مكان الأخت فى الأكدرية أخ، لم يرث؛ لأن للزوج النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، ولا يجوز أن يشارك الجد فى السدس؛ لأن الجد يأخذ السدس بالفرض، والأخ لا يرث بالفرض، وإنما يرث بالتعصيب، ولم يبق ما يرثه بالتعصيب فسقط. وبالله التوفيق.

(الشرح) قوله: «وتسمى الخرقاء»<sup>(١)</sup> لعلها مأخوذة من الخرق، وهى: الأرض الواسعة تتخرق فيها الرياح؛ لاتساع القول فيها. أو من المرأة الخرقاء، وهى التى لا تحسن صنعة.

وقوله: «كدرت على زيد أصله»: الكدر: ضد الصفو، يقال: كدر الماء، يكدر - بالضم - كدورة، وكذلك: تكدر، وكدره غيره.

ويقال: إن اسم المرأة فى المسألة: أكدرية؛ فنسبت إليها.

وأما الأحكام: فإن للجد مع الإخوة والأخوات حالتين:

الأولى: إذا لم يكن معهم صاحب فرض: فللجد خير الأمرين من مقاسمة

(١) ينظر النظم (٢/١٢٥).

الإخوة، ذكورًا أو إناثًا أو مختلطين؛ فيكون معهم كواحد منهم، حتى إنه يعصب إناثهم الخلف، فيأخذ مثلى الأنثى، أو يكون له ثلث التركة، والباقي لهم.

أما وجه المقاسمة: فلأنها الأصل في جعلهم في درجة واحدة.

وأما وجه إعطائه الثلث - إذا كان خيرًا له - : فلأن الأم والجد إذا اجتمعا، وليس معهما أحد؛ فللجد ضعف ما لها، ولا ينقص الإخوة الأم عن السدس؛ فلا ينقصون الجد عن ضعفه.

وأيضًا: فلأن الإخوة لغير أم لا ينقصون الإخوة للأم عن الثلث؛ فبالأولى الجد لأنه يحجبهم.

وضابط معرفة الأخط له: أنه متى كان الإخوة والأخوات أقل من مثليه باعتبار الأنثيين واحدا - فالمقاسمة خير له.

وأما إذا كان الإخوة والأخوات أكثر من مثليه، فالثلث أخط له.

وتستوى للجد المقاسمة وثلث جميع المال فيما إذا كان الإخوة والأخوات مثليه.

الثانية: أن يكون معهم صاحب فرض، فإن بقى بعد الفرض أكثر من السدس، فللجد الأخط من أمور ثلاثة:

الأول: سدس جميع المال.

الثاني: ثلث الباقي.

الثالث: المقاسمة.

أما وجه الأول: فلأن الأولاد لا ينقصون عنه؛ فالإخوة أولى.

وأما وجه الثاني: فالقياس على الأم في الغراوين؛ لأن لكل منهما ولادة.

ووجه الثالث: أنه كالأخ.

فإن لم يبق أكثر من السدس - والحالة هذه - فلا يخلو من أحوال ثلاثة:

إما أن تستغرق الفروض التركة، أو يبقى بعدها السدس فقط، أو أقل منه:

فإن استغرقت الفروض التركة ولا يتصور ذلك إلا والمسألة عائلة: كزوج،

وبنتين، وأم، وجد، وأخ فللزوجة الربع، وللبنتين الثلثان، وللأم السدس، وأصلها

من اثني عشر، وعالت إلى ثلاثة عشر؛ فاستغرقت الفروض التركة قبل اعتبار الجد،

وهنا يفرض للجد السدس، ويزاد في العول إلى خمسة عشر.

ويسقط الأخ؛ لأنه عصبية لم يبق له شيء.

وإن بقى السدس بعد الفروض، فيدفع السدس للجد فرضاً لا عصبية؛ وإلا شاركه الإخوة فيه؛ فيأخذ أقل من السدس، وهو ممتنع: كزوج، وأم، وجد، وأخ فللزوجة النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، والمسألة من ستة، ولا شيء للأخ؛ لأنه عصبية لم يبق له من التركة شيء.

أما إذا بقى بعد الفروض أقل من السدس، فيعال للجد بتمام السدس: كبتين، وزوج، وجد، وأخ - فلببتين الثلثان، وللزوج الربع، والمسألة من اثني عشر، ومجموعها أحد عشر؛ فيبقى واحد وهو نصف السدس، فيعال للجد بتمام السدس إلى ثلاثة عشر، ويسقط الأخ في هذه الصورة؛ لأنه عصبية لم يبق له شيء. وفي هذه الأحوال الثلاثة لو كان موضع الأخ: إخوة - اثنان فأكثر - أو أخوات، أو إخوة وأخوات كذلك - لسقطوا كلهم، وكذا لو كان بدله أخت لسقطت، إلا في الأكدرية، وصورتها:

أخت شقيقة أو لأب، وزوج، وأم، وجد - فللزوجة النصف، وللأم الثلث، وأصلها من ستة: للزوج ثلاثة، وللأم اثنان، يبقى واحد وهو قدر السدس؛ فيأخذه الجد؛ فكان مقتضى ما سبق أن تسقط الأخت كما هو مذهب الحنفية.

ولكن مذهبنا ومذهب المالكية والحنابلة وزيد بن ثابت - رضى الله عنهم -: أن يفرض لها النصف وهو ثلاثة من ستة؛ فتعول إلى تسعة، ثم يضم حصة الجد إلى حصة الأخت ويقتسمان؛ لأنها لو استقلت بما فرض لها لزادت على الجد؛ فتزداد الفرض إلى التعصيب بالجد، لكن المسألة لا تنقسم أثلاثاً؛ فنضرب ثلاثة في تسعة، وهي المسألة بعولها تبلغ سبعة وعشرين: للزوج تسعة، وللأم ستة، وللجد مع الأخت الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين: فله ثمانية، ولها أربعة.

فرع: قد علمت - أيضاً - أن الجد مع الأخوات كالأخ؛ فتصير الأخت معه عصبية بالغير؛ فله مثل حظ الأنثيين. لكن بالنسبة للأم: إذا انضم معه أخت، فلا ينقصها من الثلث إلى السدس كالأخ إذا انضم إلى الأخت؛ بل تأخذ الثلث كاملاً، مثال ذلك: أم، وجد، وأخت - فللأم الثلث، والباقي بين الأخت والجد أثلاثاً: له مثلاً ما لها؛ فأصلها ثلاثة، وتصح من تسعة: للأم ثلاثة، وللجد أربعة، وللأخت اثنان.

هذا مذهب زيد بن ثابت والأئمة الثلاثة - رضى الله عنهم - في هذه المسألة. ومذهب أبى بكر وأبى حنيفة - رضى الله عنهما -: أن للأم الثلث، والباقي



للجد، ولا شيء للأخت.

وتسمى هذه المسألة بالخرقاء وفيها أقوال أخرى، لا داعى إلى ذكرها؛ خوف الإطالة.

فرع : لا فرق بين الجد الأدنى والجد الأبعد فى مقاسمة الإخوة والأخوات، وغيرها من بقية أحكام الجد: فأبعدهم فيها كأقربهم؛ كما أن الأبعد فى الإدلاء كأقربهم فإن قيل: فإذا كان الأعلى كالأدنى فى هذه الأحكام؛ فهلا جعلتم بنى الإخوة معهم كالإخوة؟

أجيب: بأن المعنى فى توريث الجد: ما فيه من التعصيب والولادة، وهذا ثابت فى البعيد والقريب، كما أن معنى الابن فى التعصيب والحجب ثابت فى ابن الابن وإن سفل، وليس كذلك حال الإخوة وبنيتهم؛ فإن مقاسمة الإخوة الجد إنما كان بقوتهم على تعصيب أخواتهم، وحجب أمهم نقصاناً، بخلاف بنى الإخوة؛ فإنهم قد عدموا هذين المعنيين.

### تطبيقات على ميراث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب

المسألة الأولى: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وبنتين وأما وجدا وإخوة لغير أم والتركة (١٥٠٠ جنيه).

#### الحل

الورثة	زوج	بتان	أم	جد	إخوة لغير أم	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	١٢
السهام	٣	٨	٢	٢	-	تعول إلى ١٥

$$\text{قيمة السهم} = 1500 \div 15 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 100 \times 8 = 800$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 2 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 100 \times 2 = 200$$

أخذ الجد هنا سدس التركة مع أن معه إخوة لغير أم (أشقاء كانوا أو لأب)؛ وذلك لأن فروض الزوج والبتين والأم قد استغرقت التركة؛ فتعين أن يرث الجد السدس، وتعمل المسألة إلى (١٥)، ولا يبقى شيء للإخوة.

**المسألة الثانية:** توفيت امرأة وخلفت زوجًا وأما وجدا وأخًا، وكانت تركتها (١٢٠٠ جنيه). **الحل**

الورثة	زوج	أم	جد	أخ	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	٦
السهام	٣	٢	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 6 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 200 \times 3 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 200 \times 2 = 400$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 200 \times 1 = 200$$

أخذ الجد هنا السدس فرضًا؛ لأن السدس هو المتبقى بعد فروض المسألة، والجد لا ينقص عن السدس فأخذه، ولم يأخذ الإخوة شيئًا؛ لاستغراق الفروض للتركة.

**المسألة الثالثة:** توفيت امرأة وخلفت زوجًا وبتين وجد وإخوة أشقاء وكانت التركة (١٣٠٠ جنيه). **الحل**

الورثة	زوج	بتان	جد	إخوة أشقاء	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	الباقى بالتعصيب	١٢
السهام	٣	٨	٢	-	تعول إلى ١٣

$$\text{قيمة السهم} = 1300 \div 13 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم البنتين} = 100 \times 8 = 800$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 100 \times 2 = 200$$

أخذ الجد هنا السدس فرضاً؛ لأن الباقي بعد فرض الزوج والبنتين أقل من السدس والجد لا ينقص عن السدس ففرض له، ولم يأخذ الإخوة شيئاً.

**المسألة الرابعة:** توفي رجل عن زوجة وأخت شقيقة وجد وكانت التركة (١٢٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	زوجة	أخت شقيقة	جد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{4}$	الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين		٤
السهام	١	١	٢	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 4 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الزوجة} = 300 \times 1 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الأخت الشقيقة} = 300 \times 1 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 300 \times 2 = 600$$

يقاسم الجد في هذه المسألة الأخت الشقيقة، للذكر مثل حظ الأنثيين وبأخذان باقى التركة بعد فرض الزوجة بالتعصيب. والمقاسمة خير للجد من سدس التركة ومن ثلث الباقي بعد فرض الزوجة؛ لأن سدس التركة  $= 1200 \div 6 = 200$ ، وثلث الباقي  $= 900 \div 3 = 300$ ، أما نصيبه بالمقاسمة فهو (٦٠٠).

**المسألة الخامسة:** توفي رجل وترك أما وأربعة إخوة لغير أم وجدا، وكانت تركته (١٨٠٠ جنيه).

## الحل

الورثة	أم	أربعة إخوة لغير أم	جد	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	الباقى بعد نصيب الجد وفرض الأم	$\frac{1}{3}$ الباقى بعد فرض الأم	٦
السهم	١	$\frac{1}{3} = 5 \times \frac{2}{3}$	$\frac{5}{3} = 5 \times \frac{1}{3}$	بالاصح $18 = 3 \times 6$

السهم بعد التصحيح = ١٨

سهم الأم بعد التصحيح =  $3 = 3 \times 1$

سهم أربعة إخوة لغير الأم بعد التصحيح =  $10 = 3 \times \frac{10}{3}$

سهم الجد بعد التصحيح =  $5 = 3 \times \frac{5}{3}$

قيمة السهم =  $100 = 18 \div 1800$

قيمة سهم الأم =  $300 = 100 \times 3$

قيمة سهم أربعة إخوة لغير أم =  $1000 = 100 \times 10$

قيمة سهم الجد =  $500 = 100 \times 5$

أخذ الجد ثلث الباقي من التركة بعد فرض الأم؛ لأنه خير له من مقاسمة الإخوة

الأربع، وخير له من سدس التركة؛ إذ إن سدس التركة =  $300 = 6 \div 1800$  جنيه.

ونصيبه بالمقاسمة =  $500 = 5 \div 1000$  جنيه.

المسألة السادسة: توفيت امرأة وخلفت زوجاً وأماً وجداً، وثلاثة إخوة أشقاء،

وكانت التركة ١٨٠٠ جنيه.

## الحل

الورثة	زوج	أم	جد	ثلاثة إخوة أشقاء	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	الباقى تعصياً	٦
السهم	٣	١	١	١	

سهم الإخوة لا ينقسم عليهم فحتاج المسألة إلى تصحيح فنضرب أصل المسألة (٦) في عدد الإخوة (٣)، فيكون:

$$\text{الأصل بعد التصحيح} = 6 \times 3 = 18$$

$$\text{قيمة سهم الزوج بعد التصحيح} = 3 \times 3 = 9$$

$$\text{قيمة سهم الأم بعد التصحيح} = 3 \times 1 = 3$$

$$\text{قيمة سهم الجد بعد التصحيح} = 3 \times 1 = 3$$

$$\text{قيمة سهم ثلاثة إخوة أشقاء بعد التصحيح} = 3 \times 1 = 3$$

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 18 = 100$$

$$\text{قيمة سهم الزوج} = 100 \times 9 = 900$$

$$\text{قيمة سهم الأم} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 100 \times 3 = 300$$

$$\text{قيمة سهم ثلاثة إخوة أشقاء} = 100 \times 3 = 300$$

أخذ الجد سدس التركة؛ لأنه خير له من مقاسمة الإخوة، ومن ثلث الباقي بعد فرض الزوج والأم؛ إذ إن ثلث الباقي  $= 600 \div 3 = 200$  جنيه. ونصيبه بالمقاسمة  $= 600 \div 4 = 150$  جنيه.

المسألة السابعة: توفيت امرأة عن جد وأخ وكانت تركتها (١٢٠٠ جنيه).

### الحل

يتقاسم الجد والأخ التركة فيأخذ كل منهما (٦٠٠ جنيه)، وإنما ورث الجد بالمقاسمة؛ لأنها خير له من ثلث المال وهو (٤٠٠ جنيه).

المسألة الثامنة: توفيت امرأة عن جد وثلاثة إخوة أشقاء وكانت التركة (١٨٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	جد	ثلاثة إخوة أشقاء	أصل المسألة
الفروض	$\frac{1}{3}$	الباقي $= \frac{2}{3}$	٣
السهام	١	٢	

سهم الإخوة لا ينقسم عليهم فتححتاج المسألة إلى تصحيح فنضرب أصل المسألة (٣) في عدد الإخوة (٣) فيكون:

$$\text{الأصل بعد التصحيح} = 3 \times 3 = 9$$

$$\text{قيمة سهم الجد بعد التصحيح} = 3 \times 1 = 3$$

$$\text{قيمة سهم ثلاثة إخوة أشقاء بعد التصحيح} = 3 \times 2 = 6$$

$$\text{قيمة السهم} = 1800 \div 9 = 200$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 200 \times 3 = 600$$

$$\text{قيمة سهم ثلاثة إخوة أشقاء} = 200 \times 6 = 1200$$

أخذ الجد ثلث التركة؛ لأنه خير له من المقاسمة؛ إذ يحصل له بالمقاسمة =  $1800 \div 4 = 450$  جنيه.

المسألة التاسعة: توفي شخص وخلف جدًا وأختًا شقيقة وأختًا لأب، والتركة (١٢٠٠ جنيه).

### الحل

الورثة	جد	أخت شقيقة	أخت لأب	أصل المسألة
الفروض	يتقاسمون التركة للذكر مثل حظ الأنثيين			٢
السهم	١	١	-	

$$\text{قيمة السهم} = 1200 \div 2 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الجد} = 600 \times 1 = 600$$

$$\text{قيمة سهم الأخت الشقيقة} = 600 \times 1 = 600$$

ورث الجد هنا بالمقاسمة؛ لأنها خير له من ثلث التركة؛ إذ ثلث التركة

$$= 1200 \div 3 = 400 \text{ جنيه.}$$

أما الأخت للأب فقد حسبت في المعادة على الجد عند القسمة ثم حجبت بعد ذلك بالأخت الشقيقة، وصار الباقي بعد نصيب الجد كله للأخت الشقيقة.

ملاحظات على مسائل توريث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب

أولاً: لا ينقص الجد عن السدس؛ ولهذا فإنه إذا استغرقت الفروض في المسألة التركة ولم يبق شيء للجد والإخوة يفرض للجد السدس، ولا شيء للإخوة، وتعمل

المسألة كما فى المسألة الأولى .

وكذلك إن بقى بعد أنصباء الفروض أقل من السدس للجد والإخوة؛ فإنه يفرض للجد السدس، ولا شىء للإخوة، وتعمل المسألة كما فى المسألة الثالثة .  
أما إن بقى بعد الفروض تمام السدس للجد والإخوة، فيأخذ الجد، ولا يأخذ الإخوة شيئاً كما فى المسألة الثانية .

ثانياً: إن بقى بعد أصحاب الفروض للجد والإخوة أكثر من السدس كما فى المسائل الرابعة والخامسة والسادسة، فإن للجد الأحظ من ثلاثة أمور: المقاسمة - أى: مقاسمة الإخوة للذكر مثل حظ الأنثيين - أو ثلث الباقي بعد أصحاب الفروض، أو سدس التركة .

ثالثاً: إذا اجتمع الجد مع الإخوة ولم يكن فى المسألة صاحب فرض، فللجد الأحظ من أمرين: المقاسمة، أو ثلث التركة، كما فى المسائل السابعة والثامنة والتاسعة .

وابتاً: جرينا فى حل هذه المسائل على طريقة زيد بن ثابت رضى الله عنه .

\* \* \*





## تطبيقات وفتاوى فى المواريث

لما كانت المسائل المتعلقة بالميراث متشعبة ومتعددة، ولما وضعت التشريعات والقوانين التى تنظم هذه المسائل، بحيث تأخذ بالرأى الذى ترجحه فيكون قانونا يسرى على الجميع فى كل الحالات - رأينا أن نختم الحديث عن الفرائض بهذه التطبيقات والفتاوى التى استقيناه من الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء المصرية، وهى فتاوى لجنة من العلماء حاولنا تهذيبها وتقديمها فى صورة واضحة للقارئ الكريم، فقمنا بالتصرف فى نصوص المسائل المعروضة فأعرضنا عن ذكر كل ما لا يتعلق بموضوع المسألة من أسماء المتوفين وأسماء الورثة وغير ذلك مما لا علاقة له بموضوع الفتوى.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الفتاوى تعتمد أساسًا ما استقر عليه قانون الأحوال الشخصية المتعلق بالميراث، ومن ثم لا غرابة أن نجد فيها فتوى تخالف ما عليه المذهب الشافعى، حيث يرجح المفتى أحد آراء المذاهب الأخرى عليه.

ونبدأ فى عرض هذه المسائل كالتالى :



### دين مؤخر الصداق فى التركة

المبدأ: دين مؤخر صداق الزوجة فى التركة كسائر الديون، فتقسم التركة بين الدائنين كل على قدر دينه متى كانت التركة مستغرقة بالديون.

السؤال: عن رجل مات عن زوجته وولده، واستغرقت تركة هذا الرجل الميت الديون الثابتة عليه شرعا لأشخاص متعددين، وزوجته تطالبه بمؤخر صداقها، وهو دين على المتوفى زوجها، وتزعم أنها أولى من كل دائن فى أخذ مؤخر صداقها بالكامل من تركته، وما يبقى يقسم على الديانة قسمة عرفا.

فهل لها حق فى الامتياز عن باقى الديانة، أو مثلها مثلهم فى تقسيم التركة عليهم كل بحسب ما يخصه؟

الجواب: متى كانت التركة مستغرقة كما فى السؤال فىكون دين الزوجة كسائر الديون، فليس لها أخذه بتمامه من هذه التركة، بل تقسم بينها وبين أرباب الديون سواها قسمة عرفا؛ كل منهم على قدر دينه.

### تركة مدينة ووصية.

المبادئ: ١ - الديون الثابتة على المتوفى مقدمة على الميراث والوصية.

٢ - المبلغ الموصى به يؤخذ من ثلث الباقي من التركة بعد سداد الديون.

السؤال: عن رجل مات عن ورثة؛ بعضهم بالغ وبعضهم قاصر، والجميع حاضرون، وترك عقارات وديونا مسجلة عليها لا تستغرق لتركته، وقبل وفاته أوصى رجلا على تركته وورثته وسداد ديونه من تركته، وأوصاه أيضا بدفع مبلغ معين لأحد أقاربه غير الوارثين، ولما كانت العقارات التى تركها الموصى هى كما ذكر مرهونة على الديون التى أوصى بسدادها فقد وضع يده ذلك الوصى على جميع العقارات وتولى إدارتها، وقام فعلا بوفاء بعض ديون الميت فى المواعيد المحددة لها، ثم قام بدفع جزء يسير من المبلغ الموصى به، وقبل أن يتم تنفيذ مضمون الوصية المذكورة توفى، وقبل وفاته أقام وصيا مختارا من قبله، وجعله مكانه على جميع ما ذكر وكلفه بإتمام تنفيذ الوصية.

فهل يسوغ شرعا للبالغ من الورثة - قبل سداد مبلغ الوصية والديون التى على التركة المتضامن فيها مع القاصر، وقبل تنفيذ الوصية - أن يأخذ من يد الوصى نصيبه فى العين الموروثة فى المشاع، وأن يضع يده عليه، وأن يستغل ريعه؟ أو ما هو

## الحكم الشرعى فى ذلك؟

الجواب: الديون الثابتة على المتوفى المذكور مقدمة على الميراث، والمبلغ الموصى به وصية شرعية يؤخذ من ثلث الباقي من التركة بعد سداد الديون المذكورة؛ فليس للبالغ من الورثة المذكورين أن يأخذ نصيبه كاملا من أعيان التركة على وجه ما ذكر قبل سداد الديون وتنفيذ الوصية.

## الدين تركة تورث.

المبدأ: ما للمتوفى من ديون له على غيره يعتبر تركة تورث عنه، ويقسم بين ورثته قسمة الميراث.

السؤال: عن رجل وهب لابنه القاصر أملاكاً معلومة مفرزة محدودة هبة صحيحة شرعية فى يد والده، بطريق ولايته عليه، بعقد قانونى أمام قاضى العقود بالمحكمة المختلطة، ومسجل بها فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩، ثم بعد مضى زمن أثناء وجود ابنه الموهوب له فى بلاد أوروبا لدراسة العلوم والتربية فى مدارسها باع والده وابنه المذكور قاصر تحت ولايته بعضاً من هذه الأملاك الموهوبة، واشترى بقيمتها أرضاً لنفسه لا لابنه، وذكر فى عقد الشراء أنه اشتراها لنفسه ودفع ثمنها من ماله الخاص - أى من مال الأب. ثم إن الأب المذكور وقف هذه الأرض بحجة إيقاف شرعية، صادرة من محكمة مصر الشرعية فى تاريخ سبعة عشر محرم سنة ١٣٢٢، ثم توفى ابنه الموهوب له، وانحصر إرثه الشرعى فى أبيه الواهب المذكور، وأمه فقط فهل الثمن الذى باع به الأب بعض الموهوب يكون ديناً على الأب الواهب؟ وهل لوالدة الابن أن تطالب الأب الواهب بما خصها من ذلك الدين بالميراث الشرعى من ابنها الموهوب له المتوفى؟ أم كيف الحال؟

الجواب: اطلعنا على هذا السؤال، ونفيد أن الثمن الذى باع به الأب بعض الموهوب لابنه المذكور، واشترى به أرضاً لنفسه، ووقفها على وجه ما ذكر بالسؤال؛ يكون ديناً على الأب المذكور لابنه - وحيث مات الابن الموهوب له، وانحصر إرثه الشرعى فى أبيه المذكور وأمه فقط؛ فيكون ذلك الدين الذى للابن على أبيه تركة تورث عنه، فيخص أباه منه الثلثان، ويخص الأم الثلث، فما خص الأب يسقط عنه؛ لأنه أصبح مستحقاً له ميراثاً من ابنه، ولا يمكن للشخص أن

يطالب نفسه بدين أصبح حقا له، وللأم مطالبة الأب المذكور بما خصها من ذلك الدين الموروث من ابنها المذكور.

### انعدام سبب الإرث

#### لا ميراث إلا بسبب

المبادئ: ١ - معاشرة رجل مسيحي امرأة مسلمة وإنجابها منها أولادا، ثم وفاته عنهم لا يترتب عليه ميراث للأولاد ولا لأهمهم فيه، لعدم السبب.

٢ - متى كان للمتوفى المسيحي أخت شقيقة وأولاد أخ شقيق فإنهم يرثونه متى كانوا على دينه وقت وفاته.

السؤال: عن رجل كافر عاشر امرأة مسلمة ورزق منها سفاحا بولدين وبنتين، ومات عنهم، وعن شقيقة له، وعن ولدين وبنتين لأخ شقيق متوفى قبله.

فهل يرثه أولاده مع كونهم أولاد سفاح؟ وهل شقيقته وأولاد أخيه يرثونه؟ وما هو نصيب كل منهم؟

الجواب: بموت هذا الرجل لا يرثه أولئك الأولاد؛ لعدم السبب، وهو نسبتهم إليه، بل الذى يرثه شقيقته وابنا أخيه شقيقه إن كانوا على دينه، لشقيقته النصف فرضا، ولابنى أخيه شقيقه النصف الباقي تعصيا مناصفة بينهما، ولا شيء لبتى أخيه الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام والعصبة مقدمون عليهم.

### موانع الإرث

#### ميراث مطلقة

المبدأ: طلاق الرجل لزوجته ثلاثا وهو فى حال الصحة، لا يعقب ميراثا ولو مات وهما فى العدة.

السؤال: عن امرأتين طلقهما الزوج ثلاثا وهو خال من الموانع الشرعية؛ كالمرض، ومات قبل وفاء العدة. فهل ترثانه أم لا؟

الجواب: إذا كان طلاق الزوج لزوجته طلاقا ثلاثا فى حال صحته لا يكون لهما الميراث، ولو مات فى عدتهما.

### قتل الوارث مورثه عمدا مانع من الميراث

المبدأ: القتل الموجب للحرمان من الإرث يعتبر القاتل به كأن لم يكن، وتقسم

التركة على من عداه من الورثة حسب الفريضة الشرعية.

**السؤال:** رجل قتل زوجته قتلا موجبا للحرمان من الإرث، وثبت ذلك لدى المحاكم، وتركت هذه الزوجة من الورثة ثلاث بنات، وأما، وأخا، وأختا شقيقين، وزوجها، وتركت ما يورث عنها شرعا. فمن يرث ومن لا يرث؟

**الجواب:** متى كان القتل المحدث عنه ثابتا وكان موجبا للحرمان من الإرث، فلا يرث هذا الزوج القاتل شيئا من تركة الزوجة المذكورة، بل تكون تركتها لأُمها، وبناتها الثلاث، وأخيها وأختها الشقيقين؛ وللأم السدس فرضا أربعة قراريط - وللبنات الثلاثان فرضا ستة عشر قيراطا سوية بينهما، وللشقيقين الباقي تعصيا وهو أربعة قراريط للذكر مثل حظ الأنثيين.

### اختلاف الدين مانع من الميراث

**المبادئ: ١ -** لا توارث بين مسلم وغيره.

**٢ -** الولد الصغير يتبع خير الأبوين دينا، ويرث أباه أو أمه عند الموت.

**٣ -** النكاح الفاسد لا يستوجب الإرث؛ لانعدام السبب.

**السؤال:** توفيت امرأة، كانت مسيحية واعتنقت الدين الإسلامي، وتحرر بذلك إشهاد شرعى من محكمة إسكندرية الشرعية بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٠٨ رقم ٣، ثم توفيت فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٢، وقيل بأن لها والدة وأولاد قصر مسيحيين، وأنه بعد إسلامها تزوجت بمسلم ولم تطلب فى حياتها التفريق بينها وبين زوجها والد أولادها المسيحيين، ولم تطلب من القاضى عرض الإسلام عليه فى حياتها حتى توفيت.

فهل مع عدم طلبها هذا ولا ذاك يكون زواجها بالمسلم صحيحا شرعا أو غير صحيح؟ ويرث فيها أو لا يرث شرعا؟ فإن كان صحيحا هل الزوج المسلم يستحق فى تركتها النصف أو الربع فقط؛ لوجود أولادها المسيحيين غير الوارثين لاختلاف الدين؟.

**الجواب:** اطلعنا، على خطاب الوزارة رقم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ من ٢٤٤ / ٢ / ٢٤٤ / ٦ / ١٢٧، بخصوص الإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى من يرث منهم ونفيد أن ميراثها الشرعى ينحصر فى أولادها المذكورين؛ لأنهم صاروا

مسلمين بإسلامها حيث كانوا قصرا وقت إسلامها، ولا شيء من ثروتها لزوجها الأول المسيحي؛ لأنه وإن بقيت زوجيته لها؛ لعدم عرض الإسلام عليه وعدم التفريق بينه وبينها، لكنه لا يرث لاختلاف الدين، كما أنه لا شيء لزوجها الثاني المسلم من تركتها؛ لأنه ليس زوجا شرعيا لكون نكاحه لها فاسدا؛ لأنها باقية على ذمة الزوج الأول.

### القتل العمد مانع للقاتل من الميراث دون أولاده

المبادئ: ١ - قتل الرجل لأمه عمدا لا يمنع أولاده من ميراثها.

٢ - المحروم من الميراث لا يمنع غيره.

٣ - يحجب الأخوة بالفرع الوارث المذكر.

السؤال: عن رجل قتل أمه عمدا وثبت عليه القتل، فقتل فيها، وله ولدان: ذكر وأنثى، ولأمه المقتولة أخوان شقيقان، وليس لها أقارب سوى من ذكر. فهل الميراث الذي تركته المقتولة لولدى القاتل أو لأخويها الشقيقين؟

الجواب: اطلعنا على هذا السؤال، ونفيد بأنه إذا كان الأمر كما ذكر في السؤال من أن ابنها هو القاتل لها كان ممنوعا من الميراث، وكان الوارث لها ولدى ابنها المذكور تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأخويها الشقيقين.

### المرتد حكما لا يرثه أحد من غير المسلمين

المبدأ: بوفاة المرتد حكما عن أخوة مسيحيين لا يرثه أحد منهم.

السؤال: عن رجل مسيحي عاشر امرأة مسلمة ورزق منها بابين، وهذا الابن تعمد مسيحيا وهو طفل وعاش مع أبيه المذكور، ووالده مقر به وترى من مال أبيه، وعاش هذا الابن عاقلا رشيدا مسيحيا ومات مسيحيا حافظا لقواه العقلية عن أخوين وأخت لأبيه فقط، والمتوفى وإخوته المذكورون مسيحيون متحدون في الدين والدار، مع العلم بأن أبويه توفيا قبله وورث في أبيه بالصفة المذكورة، والابن المذكور كان مؤمنا على حياته واشترط في هذا التأمين أن يكون لورثته الشرعيين، وانحصر ميراثه في إخوته المذكورين بمقتضى إعلام شرعى، مع العلم بأنه لم يكن له إخوة ولا أخوات مطلقا، لا من جهة الأب ولا من جهة الأم، سوى من ذكروا بهذا السؤال، وترك تركة.

الجواب: اطلعنا على هذا السؤال، ونفيد بأنه ليس أحد ممن ذكر بالسؤال بوارث للمتوفى المذكور؛ إذ هو مرتد حكماً؛ لأنه كان مسلماً تبعاً لوالدته المسلمة، والمرتد لا يرثه أحد من غير المسلمين.

### الشهادة المؤدية إلى إعدام المورث غير مانعة من ميراث الشاهد فيه

المبادئ: ١ - شهادة الجد لأب على ابن ابنه القاتل عمدا لعمه غير مانعة من ميراث الجد فيه عند إعدامه.

٢ - يحجب الأخ الشقيق والأخ لأم بالجد لأب.

٣ - بانحصار الإرث في أم وجد لأب يكون للأم السدس فرضاً، والباقي للجد لأب تعصياً.

السؤال: رجل اتهم بقتل عمه، وشهد عليه جده لأبيه، وحكم عليه بالإعدام، وقد ترك ورثة هم: أخ شقيق، وأخ لوالدته، ووالدته، وجده لأبيه الشاهد عليه، فما نصيب كل في التركة؟

الجواب: لوالدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة، والباقي لجده لأبيه تعصياً، وليست شهادة الجد عليه بمانعة من إرثه له، ولا شيء لأخويه المذكورين.

تعليق: نصت المادة ٥ من القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ على أن التسبب بالشهادة زوراً في إعدام شخص قصداً مانع من إرث الشاهد في الذي أعدم.

### حرمان من الميراث

المبدأ: لا ميراث للزوجة المسيحية من زوجها المسلم ما دام قد توفى مسلماً وهي مسيحية.

السؤال: رجل مسيحي أسلم، وبعد إسلامه تزوج بامرأة مسيحية، ثم مات. فهل ترث زوجته المسيحية أو لا؟

الجواب: لا ترث الزوجة المسيحية في زوجها المسلم؛ لاختلاف الدين المانع من الإرث؛ فلا ترث الزوجة المذكورة من زوجها المذكور.



### حكم من أسلم ثم توفى والده مسيحياً

المبدأ: لا ميراث لمن أسلم من والده المسيحي المتوفى بعد إسلامه، سواء بقى على إسلامه أو ارتد قبل وفاة والده.

السؤال: رجل أسلم، وتزوج مسلمة ورزق منها بغلام، ثم بعد ذلك تقدم إلى الكنيسة وتزوج بموجب إكليل فيها بنت عمه المسيحية باعتباره مسيحياً وباسمه المسيحي الذي كان مسمى به قبل الإسلام والآن وقد توفى والده المسيحي. فهل يعتبر وارثاً لوالده ويستحق نصيباً مع باقى إخوته فى تركة والده؟.

الجواب: اطلعنا على هذا السؤال، ونفيد أنه إذا كان هذا الشخص أسلم ثم توفى والده بعد إسلامه؛ لا يرث من والده المسيحي، سواء أبقى على الإسلام أم ارتد؛ لأنه إن كان قد بقى على الإسلام فإن المسلم لا يرث من المسيحي، وإن كان قد ارتد فإن المرتد لا يرث من أحد.

### أصحاب الفروض والعصبات وأحوالهم

#### ميراث البنت الصليبة مع الأخ لأب

المبدأ: البنت الصليبة ترث مع الأخ لأب النصف فرضاً، وله الباقي تعصياً.

السؤال: فى رجل مات وانحصر إرثه الشرعى فى بنته لصلبه، وأخيه لأبيه.

فما مقدار ما يخص كل واحد منهما شرعاً فى تركة المورث المذكور؟.

الجواب: حيث مات الرجل المذكور، وانحصر ميراثه الشرعى فى بنته لصلبه، وأخيه لأبيه، على الوجه المذكور بالسؤال؛ فلبنته نصف تركته بطريق الفرض، ولأخيه لأبيه نصفها الباقي بطريق التعصيب.

#### زوجة. وبنت ابن، وأولاد أخ

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث فى زوجة، وبنت ابن، وأولاد أخ شقيق أو لأب، يكون للزوجة الثمن فرضاً، ولبنت الابن النصف فرضاً والباقي لأولاد الأخ الشقيق أو لأب الذكور بالسوية.

٢ - أولاد الأخ لأم من ذوى الأرحام، فلا يرثون مع صاحب فرض أو عصة.

السؤال: توفى رجل عن زوجته، وبنت ابنه من صلبه، وأولاد أخيه ذكورا وإناثا.

الجواب: للزوجة الثمن فرضاً، ثلاثة قرايط، ولبنت الابن النصف فرضاً اثنا

عشر قيراطا، والتسعة قراريط باقى الأربعة والعشرين قيراطا لأولاد الأخ الذكور بالسوية بينهم، وهذا إذا كان أخوهم المذكور شقيقا أو لأب. أما إذا كان لأم؛ فلا يرث أولاده المذكورون شيئا، وترد التسعة قراريط المذكورة إلى نصيب بنت الابن المذكورة؛ فيكون لها بذلك واحد وعشرون قيراطا.

### الزوجة مع بنت وأم وأب

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة، وبنت، وأم، وأب يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبنت النصف فرضا، وللأم السدس فرضا، والباقى للأب تعصيا.  
السؤال: توفى عن أبيه، وأمه، وبنته من صلبه، وزوجته.

الجواب: إذا كان الحال كما ذكر فالذى يخص البنت النصف فرضا: اثنا عشر قيراطا، والذى يخص الأم السدس فرضا: أربعة قراريط، والذى يخص الزوجة الثمن فرضا: ثلاثة قراريط والخمسة قراريط باقى الأربعة والعشرين قيراطا تخص الأب بطريق التعصيب.

### حكم الإرث عند اختلاف الدارين

المبادئ: ١ - اختلاف الدارين بين المسلمين غير مانع من الإرث.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت وأخ لأب يكون للبنت النصف فرضا، والنصف الباقى للأخ لأب تعصيا.

السؤال: فى أخوين لأب مسلمين مقيمين بمصر: أحدهما من رعايا الحكومة المصرية، وثانيهما من رعايا حكومة ألمانيا، وقد توفى أحدهما وهو الذى من رعايا الحكومة المصرية عن بنته لصلبه، وعن أخيه المذكور الذى هو من رعايا حكومة ألمانيا بدون وارث له سواهما.

فهل تكون تركة الأخ المتوفى المذكور لبنته المذكورة النصف فرضا، ولأخيه لأبيه المذكور النصف الباقى تعصيا، حيث لا وارث له سواهما، ولا يمنع من إرث الأخ المذكور كونه من رعايا حكومة ألمانيا؟ أم كيف الحال؟

الجواب: نعم للبنت المذكورة النصف فرضا، وللأخ لأب المذكور النصف الباقى تعصيا. وهذا حيث لا وارث للمتوفى المذكور سواهما. ولا يمنع من ذلك كون الأخ الوارث المذكور من رعايا حكومة ألمانيا؛ لأن ذلك ليس من موانع الإرث الشرعية.

### الإخوة لأم مع ولدى أخ شقيق

المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى أخ وأخت لأم، وابن أخ شقيق؛ يكون للإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية، ولابن الأخ الشقيق الثلثان تعصيا.

السؤال: فى امرأة توفيت عن أخ وأخت لأمها، وعن ابن وبنت لأخ شقيق لها لا غير.

الجواب: لولدى الأم المذكورين الثلث فرضا مناصفة بينهما، ولابن الأخ الشقيق المذكور الثلثان الباقيان بطريق التعصيب، ولا شئ لبنت الأخ المذكورة؛ لكونها من ذوى الأرحام.

### أب وأم وزوجة وأولاد

المبدأ: بانحصار الإرث فى أب وأم وزوجة وأولاد يكون للأبوين الثلث فرضا مناصفة، وللزوجة الثمن فرضا، والباقى للأولاد تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين. السؤال: فى رجل مات عن أبويه، وزوجته، وأربع بنات، وولد واحد ذكر، وترك لهم تركة.

الجواب: للأبوين المذكورين سوية بينهما مناصفة الثلث فرضا، ثمانية قرايط من التركة المذكورة، وللزوجة المذكورة الثمن فرضا: ثلاثة قرايط من ذلك، وللأولاد الخمسة المذكورين بالفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين: ثلاثة عشر قيراطا باقى ذلك.

### أخ لأب، وأخ لأم

المبدأ: بانحصار الإرث فى أخ لأم، وأخ لأب يكون للأخ لأم السدس فرضا، والباقى للأخ لأب تعصيا.

السؤال: فى امرأة ماتت عن أخويها أحدهما لأبيها، والآخر لأمها.

الجواب: يخص الأخ لأم المذكور السدس فرضا، ويخص الأخ لأب المذكور الباقى تعصيا.

## حكم إرث ذوى الأرحام مع العاصب بالغير

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق بالأخت الشقيقة حتى صارت عصبه مع البنت.

٢ - بنت الأخ الشقيق، وابن الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانهصار الإرث فى بنت، وأخت شقيقة، يكون للبنت النصف فرضاً، والباقى للأخت الشقيقة تعصيباً.

السؤال: فى رجل مات عن بنت، وأخت شقيقة وأولاد أخ شقيق، ذكورا وإناثا، وعن ابن أخت شقيقة، وترك ما يورث عنه شرعا.

الجواب: تقسم تركه المتوفى المذكور بين بنته وأخته شقيقته المذكورتين مناصفة بينهما، لبنته المذكورة النصف فرضاً، ولأخته شقيقته المذكورة النصف الآخر تعصيباً. وأما أولاد الأخ وابن الأخت المذكورون فلا شىء لهم.

## ميراث من أسلمت ثم توفيت عن بالغ وقاصر

المبادئ: ١ - إذا ثبت أن المتروكات موروثه عن والد البنتين القبطى فهى لهما معا، وإن ثبت أنها ملك الأم وقد تركتها عند موتها لمن يرثها فلا شىء للبالغ قطعا.

٢ - القاصرة إذا لم تأت شيئا يدل على رجوعها عن دين الإسلام، وهى مميزة حتى وفاة أمها المسلمة فإنها ترث جميع تركتها فرضاً ورداً.

٣ - إن ثبت أنها أتت بما يدل على رجوعها عن الإسلام فالتركة لبيت المال قطعا.

السؤال: عن امرأة كانت مسيحية وأشهرت إسلامها، وأعقبت ببنتين نصارى من زوجها القبطى: إحداهما قاصر، وأخرى توفيت عن أختها القبطية، وما حصل به الأختان فى كل منهما، وما دار من المخابرات فى شأن ذلك يفاد بما يرى كطلب المالية مع إعادة الأوراق.

الجواب: اطلعت على رقيم سعادتك، وعلى الأوراق المختصة بتركة المرأة التى أسلمت بعد وفاة زوجها القبطى بنحو خمس سنوات، ثم تزوجت بزواج مسلم، وبعد شهر من الزواج طلقها، فرجعت إلى حيث كان يقيم بنتاها من زوجها القبطى وماتت بعد ستة شهور، وعلى ما كتبه مفتى الشرقية من أن التركة لبيت المال،

وكذلك اطلعت على ما يتعلق بتركة أختها، وفتيا مفتى الحقانية فيها، وقد رأيت نقصا كبيرا في تحقيق ما يتعلق بتركة الأولى، فإن البنتين تدعيان أن البيت وما فيه ليس لوالدتهما بل هو موروث لهما عن والدهما القبطي، ومع ذلك قد وقع الحصر على جميع ذلك على أنه تركة الأولى بدون تحقيق، ثم ذكر أن سن القاصرة من بنتيها ١٣ سنة، ولم يذكر حالها عند وفاة والدتها من العمل على أى الدينين؛ لأنها مميزة فإذا صدر منها ما ينافي دين الإسلام وقت الوفاة اعتبر ذلك رجوعا إلى دينها، وعند ذلك تحرم من الميراث في والدتها المسلمة، فإن لم يكن صدر منها شيء من ذلك وقت الوفاة ولا قبلها فالشريعة تعتبرها مسلمة تبعا لوالدتها، فالحكم الشرعى هو أنه إذا ثبت أن المتروكات موروثة عن والد البنتين القبطى فهى لهما معا، وإن ثبت أنها ملك الأم وقد تركتها عند موتها لمن يرثها فلا شيء للبالغ القبطية قطعا. وأما القاصرة فإن كانت لم تأت شيئا يدل على رجوعها عن دين الإسلام - وهى مميزة - لا حال الوفاة ولا قبلها اعتبرت مسلمة، وكانت التركة لها فرضا وردا، وإن كانت قد أتت حال الوفاة أو قبلها بما يدل على رجوعها عن الإسلام وهى مميزة - وثبت ذلك فالتركة لبيت المال قطعا؛ لأن الأولى تكون قد ماتت بلا حائز سواه.

### ميراث الذمى من ذمى ثم إسلامه

المبدأ: ما ورثه الشخص من والده المسيحي وهو مسيحي لا يسلب منه بإسلامه بعد ذلك.

السؤال: فى رجل مسيحي توفى على كفر عن ورثته المسيحيين، وترك لهم أطيانا وعقارات وغيرها، ثم بعد وفاته بنحو خمس عشرة سنة حصل نزاع بين ورثته، وأخيرا اقتسموا تلك الأطيان والعقارات بينهم بالفريضة، ووضع كل من الورثة يده على نصيبه، ثم فى هذا العام أسلمت إحدى الورثة وتركت باقى أخواتها على الكفر، فاغتصب باقى أخواتها حصتها الأيلة لها عن والدها زاعمين أنها بإسلامها وخروجها عن ديانتهم المسيحية لا تستحق شيئا فى ميراث والدها.

فهل والحالة هذه تكون حصة البنت التى أسلمت بعد وفاة والدها على الكفر باقية على ملكها، أو سلبت منها لباقى الورثة بإسلامها؟

الجواب: المعتبر فى الإرث حالها عند وفاة والدها المورث، وحيث كانت

مسيحية وقت الوفاة فتكون وارثة كباقي الورثة، ولا يمنع من هذا إسلامها بعد ذلك بمدة طويلة أو قصيرة. وعلى ذلك فلا يسلب نصيبها في التركة بإسلامها، بل هو حقها لا يمنعها منه ذلك الإسلام.

### اجتماع الأخ لأُم مع الفرع الوارث

المبدأ: لا ميراث للأخ لأُم مع وجود فرع وارث للمتوفى.

السؤال: في رجل مات عن بنته، وزوجتيه، وأخ وأخت لأب، وأخ لأُم. فما يستحقه كل منهم؟.

الجواب: إذا كان هذا الرجل مات عن هؤلاء المذكورين، فيخص زوجتيه من تركته الثمن فرضاً: ثلاثة قرايط مناصفة بينهما، ويخص بنته النصف فرضاً: اثنا عشر قيراطاً، ويخص أخويه لأبيه الباقي تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقط الأخ لأُم بهذه البنت، فلا يرث شيئاً مع وجودها.

### حكم العول مع استغراق الفروض للتركة

المبدأ: إذا استغرق أصحاب الفروض جميع التركة وعالت المسألة فلا شيء للعاصب.

السؤال: في رجل مات عن زوجة، وأم، وخمس أخوات شقيقات، وأخ وأخت لأُم، وأخ وأخت لأب، ثم ماتت إحدى الأخوات الشقيقات عن زوج، وأم، وأربع أخوات شقيقات، وأخت وأخ لأُم، وأخ وأخت لأب. فمن الوارث منهم.

الجواب: بموت هذا الرجل يكون لزوجه من تركته الربع فرضاً، ولأمه السدس، كذلك، ولشقيقاته الخمس الثلثان كذلك، وللأخ والأخت لأُم الثلث كذلك، فالمسألة عائلة؛ لأنها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر: للزوجة منها الربع عائلاً ثلاثة، وللأم السدس عائلاً اثنان، وللشقيقات الخمس الثلثان عائلاً ثمانية، وللأخ والأخت لأُم الثلث عائلاً أربعة، ولا شيء للأخ والأخت لأب، لسقوطهما باستغراق الفروض التركة - وبموت إحدى الشقيقات المذكورات يكون لزوجها من تركته النصف فرضاً، ولأمها السدس كذلك، ولشقيقاتها الأربع الثلثان كذلك، وللأخ والأخت لأُم الثلث كذلك، فمسألتها أيضاً عائلة؛ لأنها من ستة وتعول إلى عشرة: للزوج النصف عائلاً ثلاثة، وللأم السدس عائلاً واحداً، وللشقيقات الأربع الثلثان

عائلا أربعة، وللأخ والأخت لأم الثلث عائلا اثنان، ولا شيء للأخ والأخت لأب؛ لسقوطهما باستغراق الفروض التركة.

### حكم إرث ذوى الأرحام مع أصحاب الفروض والعصبات

المبادئ: ١ - ب وفاة المتوفى عن بنت، وبنتى ابن، وزوجة، وابنى ابن أخ، وبنت ابن أخ، يكون للبنت النصف فرضا، ولبنتى الابن السدس فرضا مناصفة بينهما، وللزوجة الثمن فرضا، والباقى لابنى ابن الأخ تعصيا إن كان الأخ شقيقا أو لأب، ولا شيء لبنت ابن الأخ؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى أم، وأخت لأم، يكون للأم الثلث فرضا، وللأخت لأم السدس فرضا، والباقى يرد عليهما حسب سهامهما.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج، وأم، وابن يكون للزوج الربع فرضا، وللأم السدس فرضا، وللابن الباقى تعصيا.

السؤال: رجل مات عن بنت، وبنتى ابن، وزوجة، وأولاد ابن أخيه: ذكرين وأنثى، وخلف تركة، ثم ماتت إحدى بنتى الابن عن أمها، وأختها، ثم ماتت بنت الابن الأخرى عن زوجها، وأمها، وابنها، ولم تقسم تركة الرجل المذكور أصلا. فهل لزوج بنت الابن وابنها حقا فى هذه التركة؟ وإن كان فما يخص كلا منهما؟.

الجواب: بموت هذا الرجل عن هؤلاء تقسم تركته بينهم لبنته النصف فرضا: اثنا عشر قيراطا، ولبنتى ابنه مناصفة بينهما السدس فرضا: أربعة قرايط تكملة الثلثين، ولزوجته الثمن فرضا: ثلاثة قرايط، ولولدى ابن أخيه الذكرين الباقى تعصيا مناصفة بينهما إن كان الأخ لأبوين أو لأب، ولا شيء لبنت ابن الأخ؛ لأنها من ذوى الأرحام، وبموت إحدى بنتى الابن يقسم ما خصها بين أمها وأختها لأمها: ثلثه فرضا، ولأختها المذكورة نصفه كذلك، وباقية يرد عليها بحسب أنصباتهما، وبموت ثانية البنتين المذكورتين يقسم ما خصها كذلك بين زوجها، وأمها، وابنها زوجها، ربعة فرضا، ولأمها سدسه كذلك، وباقية لابنها تعصيا.

### الجد الصحيح مع أم، وأخوة لأب

المبدأ: ب وفاة المتوفى عن جد صحيح، وأم، وإخوة لأب، تكون التركة للأم،

والجد الصحيح فقط : للأم منها السدس فرضاً ، والباقي للجد الصحيح تعصيباً ، ولا شيء للإخوة لأب .

السؤال : رجل مات عن والده ، ووالدته ، وزوجته ، وله أولاد ذكور وإناث من زوجات آخر ، والزوجة التي تركها على ذمته كانت حاملاً ثم وضعت بعد وفاته بنتاً ، وتلك البنت لها نصيب من تركة والدها موجود تحت يد جدها والد والدها ، ثم ماتت البنت المذكورة . فمن يكون وارثاً لها في نصيبها ؟

الجواب : الوارث لهذه البنت أمها ، وجدها أب أبيها المذكوران ، فيقسم نصيبها بينهما : لأمها سدس فرضاً ؛ لحجبها من الثلث إلى السدس بالجمع من الإخوة ، والباقي لجدها المذكور تعصيباً ، ولا شيء لجدها أم أبيها ؛ لسقوطها بالأم ، كما أنه لا شيء لإخوتها المذكورين ؛ لسقوطهم بذلك الجد على قول الإمام أبي حنيفة . وعليه الفتوى .

تعليق : نص القانون (٧٧) سنة ١٩٤٣ على ميراث الإخوة والأخوات أشقاء أو لأب مع الجد لأب .

### سقوط الإرث بالتعصيب متى استغرقت الفروض التركة .

المبادئ : ١ - إذا لم يكن للمتوفى فرع وارث مذكر ، ووجد له أب كان هذا الأب وارثاً بالفرض والتعصيب معاً ، إلا إذا استغرقت الفروض التركة ، فلا يرث إلا فرضه فقط .

٢ - لا ميراث لذوى الأرحام مع أصحاب الفروض النسبية .

السؤال : امرأة ماتت عن أب ، وزوج ، وثلاث بنات ، وجدتين : واحدة لأم واحدة لأب ، وجد لأم . فكيف تقسم التركة على هؤلاء ؟ .

الجواب : أما الأب ، والزوج ، والبنات الثلاث ، والجدتان فكلهم وارثون لهذه المرأة بطريق الفرض لا محالة ، وليبان فرض كل منهم نقول : إن أصل هذه المسألة من اثني عشر ، وتعول إلى خمسة عشر : للأب السدس عائلاً اثنان ، وللزوج الربع عائلاً ثلاثة وللبنات الثلاث ، الثلاثان عائلاً ثمانية بالسوية بينهما ، وللجدتين السدس عائلاً اثنان مناصفة بينهما ، وإنما قلنا بأن للأب السدس عائلاً اثنين بطريق الفرض مع تصريحهم بأنه يكون مع البنت فأكثر عصبه وذا سهم ؛ لأن الفروض قد استغرقت



التركة، والعاصب لا يأخذ إلا ما أبقتة أرباب الفروض، فلذلك سقط إرثه بالعصوية وبقي فرضه وهو السدس الذى بيناه، وأما جد الأم سواء كان أبا لأب الأم أو أبا لأم الأم، فلا شيء له؛ لأنه من ذوى الأرحام، وهم لا يرثون مع أرباب الفروض النسبية.

### حكم الرد مع وجود ذوى الأرحام.

المبادئ: ١ - بنت العم من ذوى الأرحام، ولا ميراث لها مع صاحب فرض.

٢ - يحجب الإخوة لأم بالفرع الوارث مطلقا.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج، وبنت، وأم يكون للزوج الربع فرضا، وللبنت النصف فرضا، وللأم السدس فرضا، والباقى يرد على البنت والأم حسب سهامهما.  
السؤال: امرأة ماتت عن بنتها، وزوجها، وأمها، وإخوتها لأمها الذكور والإناث، وبنت عمها، ثم ماتت البنت عن والدها، وجدتها أم الأم. فما يخص كل منهم فى الميراث؟

الجواب: الوارث لهذه المرأة المتوفاة بنتها، وأمها، وزوجها؛ فتقسم تركتها بينهم لبنتها ثلاثة عشر قيراطا ونصف قيراط: منها النصف فرضا اثنا عشر قيراطا، وباقيها وهو قيراط واحد ونصف قيراط بطريق الرد، ولأمها أربعة قرايط ونصف قيراط: منها السدس فرضا أربعة قرايط، وباقيها وهو نصف قيراط بطريق الرد كذلك، ولزوجها الربع فرضا: ستة قرايط باقى تلك التركة، ولا شيء لإخوتها لأمها؛ لسقوطهم بالبنت، كما أنه لا شيء لبنت العم؛ لأنها من ذوى الأرحام، والرد مقدم عليهم، ويموت البنت المذكورة يقسم ما خصها المذكور بين أبيها وجدتها أم أمها المذكورين: لجدتها سدس فرضا، وباقيه لأبيها فرضا وتعصيا.

أم، وزوجة، وأخت شقيقة، وأبناء عم شقيق.

المبادئ: ١ - متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث للعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى أم، وزوجة، وأخت شقيقة يكون للأم الثلث فرضا،

وللزوجة الربع فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وفى المسألة عول.

السؤال: رجل توفى عن والدته، وزوجته، وأخته شقيقته، وعن أولاد عمين

ثلاث. فمن الذى يرث؟ ومن الذى لا يرث؟ وما مقدار نصيب كل ممن يرث مع

العلم بأن عمى المتوفى توفيا في حياته.

الجواب: إذا كانت وفاة الرجل المذكور عن الأشخاص المذكورين لا غير، ولم يكن هناك مانع، تقسم تركته على ثلاثة عشر جزءا: لوالديه منها أربعة أجزاء، ولزوجته ثلاثة أجزاء، ولأخته الشقيقة الستة الأجزاء الباقية، فقد دخل في هذه المسألة العول، ولا شيء لأولاد العمين المذكورين؛ لاستغراق أصحاب الفروض التركة على الوجه المذكور.

**أب، وأم أم أم، وخال، وخالة.**

المبادئ: ١ - الخال والخالة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض.

٢ - بانحصار التركة في الأب، وأم أم الأم يكون لأم أم الأم السدس فرضا، والباقي للأب تعصيا.

السؤال: امرأة ماتت عن زوجها، وبنتها القاصرة، وجدتها أم أمها، وأخيها وأختها الشقيقتين، ثم ماتت البنت القاصرة المذكورة عن أبيها، وجدة أمها، وخالها، وخالتها الأشقاء المذكورين. فمن يرث من هؤلاء في ميراث التي ماتت أولا والبنت القاصرة التي ماتت ثانيا؟ وما نصيب كل ممن يرث في المرأة وابنتها المذكورتين؟

الجواب: يكون لزوج المرأة المتوفاة أولا من تركتها الربع، ولبنتها القاصرة النصف، ولجدتها أم أمها السدس، والباقي لأخيها وأختها الشقيقتين: للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون لأم أم أم البنت المتوفاة ثانيا من تركتها السدس، ولأبيها الباقي، ولا شيء لخالها وخالتها المذكورين.

**زوجة، وبنت، وأخ وأخت لأم، وأخوة لأب ذكورا وإناثا.**

المبادئ: ١ - لا شيء للأخ والأخت لأم؛ لحجبهما بالفرع الوارث.

٢ - بانحصار التركة في البنت، والزوجة، والإخوة لأب الذكور، والإناث، يكون الثمن للزوجة فرضا وللبنات النصف كذلك، والباقي للأخوة لأب تعصيا.

السؤال: رجل توفي عن زوجته، وبنته، وأخ وأخت من أمه، وعن أربعة إخوة، وأختين من أبيه لا غير وترك ما يورث عنه شرعا. فكيف تقسم تركته؟

الجواب: يكون لزوجته من تركته الثمن، ولبنته النصف، والباقي يقسم بين إخوانه

لأبيه الستة المذكورين: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأخيه وأخته من الأم.  
أم، وعمتان شقيقتان، وعم لأب، وجدتان: إحداهما لأب، والأخرى لأم  
المبادئ: ١ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب  
الفروض.

٢ - الجدات تحجبهن الأم مطلقا.

٣ - بانحصار التركة فى الأم، والعم لأب؛ يكون للأم الثلث فرضا، وللعم لأب  
الباقى تعصيا.

السؤال: بنت توفيت عن أم، وعن عمتين شقيقتين، وعن عم لأب، وعن  
جدتين: إحداهما لأب، والأخرى لأم.

الجواب: يكون لأمها من تركتها الثلث، والباقى لعمها لأبيها المذكور، ولا شيء  
لغيرهما من الأشخاص الإناث المذكورات.

زوج، وأم، وأخوة لأم ذكورا وإناثا، وأخوة لأب ذكورا وإناثا، وجدة  
لأب.

المبادئ: ١ - الأم تحجب الجدات من أية جهة كن.

٢ - استغراق أصحاب الفروض للتركة مانع للعصبات من الميراث.

٣ - بانحصار التركة فى الزوج، والأم، والإخوة لأم، يكون للزوج النصف  
فرضا، وللأم السدس فرضا، وللأخوة لأم الثلث بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت عن زوجها، وأمها، وأخوين وأخوات لأمها، وإخوة وأخت  
لأبيها، وجدتها لأبيها.

الجواب: يكون لزوجها من تركتها النصف، وللأخوين والأخوات من جهة الأم  
الثلث بالسوية بينهم الذكر والأنثى سواء، ولأمها السدس الباقى، فقد استغرقت  
أرباب الفروض التركة، فلم يبق شيء من التركة للإخوة والأخت من الأب، وأما  
الجدة فهى محجوبة بالأم.

جدة لأم، وأخوة لأب: ذكورا وإناثا.

المبادئ: بانحصار التركة فى الجدة لأم، والإخوة لأب؛ يكون للجدة السدس  
فرضا، والباقى للإخوة لأب تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: رجل توفى عن زوجتين، وعن ولدين صغيرين، وثلاث بنات، وترك لهم ميراثاً، ثم إن إحدى الزوجتين توفيت عن ولدها، وأمه، ثم إن الولد توفى عن أخيه من والده، وأخواته البنات الثلاثة، وعن والدته أمه. فهل الجدة ترث في تركه ولد بنتها؟

الجواب: للجدة المذكورة من تركه ابن بنتها، السدس، والباقي يقسم بين الأخ، والأخوات من الأب المذكورين: للذكر مثل حظ الأنثيين.

### اجتماع أبناء الأخ الشقيق مع بناته

المبدأ: للذكور من أولاد الأخ الشقيق التركة دون الإناث منهم، فإنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة

السؤال: عن أخوين شقيقين توفى أحدهما وترك بنتين، وولداً، ثم توفى الأخ الآخر ولم يعقب ذرية. فهل للبنتين المذكورتين نصيب فيما تركه الأخ الآخر؟

الجواب: يكون ميراثه جميعه لابن أخيه المذكور، ولا شيء لبنتي الأخ المذكورتين.

### اجتماع أولاد البنت مع أولاد ابن العم الشقيق

المبدأ: إذا اجتمع أولاد العم الشقيق مع أولاد البنت كان الميراث للذكور من أولاد العم دون أولاد البنت وبنات العم، فإنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن العصبات.

السؤال: امرأة ماتت عن أولاد بنتها: ذكرين وأنثيين، وعن ولدى ابن عمها: ذكر وأنثى.

الجواب: تكون تركتها جميعها لابن عمها الشقيق؛ لكونه من العصبة، ولا شيء لأولاد البنت، وبنات العم؛ لكونهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن العصبات.

تعليق: «أوجب قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ وصية واجبة لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا».

أخت شقيقة، وأخ لأم، مع ابن ابن عم والد المتوفى وأولاد أخيه لأمه

المبادئ: ١ - أولاد الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن

أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في أخت المتوفى الشقيقة، وأخيه لأمه، وابن ابن عم والده؛ يكون للأخت النصف فرضاً، وللأخ لأم السدس كذلك، ولابن ابن عم والده الباقي تعصياً إن كان شقيقاً أو لأب.

السؤال: شخص توفي عن أخت شقيقة، وعن أخيه من والدته، وعن أولاد أخيه من والدته - أيضاً - المتوفى قبله، وعن ابن ابن عم والده. فمن من هؤلاء له الحق في الميراث؟ وما حصة كل وارث؟

الجواب: اطلعنا على هذا السؤال، ونفيد أن للأخت الشقيقة من تركه المتوفى المذكور النصف فرضاً، وللأخ من الأم السدس فرضاً. وأما ابن ابن عم والد المتوفى: فإن كان ابن ابن عم والده الشقيق أو لأب كان له الباقي بعد فرض الأخت الشقيقة، والأخ لأم تعصياً، وإن كان ابن ابن عم والد المتوفى لأم فقط فلا شيء له؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين عن ذوى الفروض والعصبات، كما أنه لا شيء لأولاد أخى المتوفى من والدته أيضاً؛ لأنهم من ذوى الأرحام.

وفي هذه الحالة الأخيرة، وهى ما إذا كان ابن ابن العم ابن ابن عم والد المتوفى لأم فقط، يرد الباقي على الأخت الشقيقة، والأخ لأم بنسبة نصيب كل منهما، فتقسم التركة بينهما أرباعاً للأخت الشقيقة ثلاثة أرباعها، وللأخ لأم ربعها.

### اجتماع الأخ الشقيق مع الأخوة لأب

المبادئ: ١ - عند اتحاد العصبة في الجهة والدرجة، قدم من كان ذا قرابتين على من كان ذا قرابة واحدة.

٢ - إذا اجتمع الأخ الشقيق مع الإخوة لأب كانت التركة للأخ الشقيق دون الآخرين.

السؤال: رجل تزوج بامرأة ورزق منها بذكرين وتوفيت، ثم تزوج بأخرى ورزق منها بذكرين وأنثى وتوفى ذلك الرجل عن زوجته، وأولاده الخمسة المذكورين، ثم توفى أحد أولاد الأولى عن أخيه شقيقه، وعن ثلاثة إخوة لأبيه: ذكرين وأنثى. فما نصيب كل من ورثته؟

الجواب: تقسم تركه المتوفاة أولاً على أن لزوجها من تركتها الربع، والباقي

لابنيها بالسوية بينهما متى كانت وفاتها عن زوجها وابنيها المذكورين لا غير، وتقسم تركة المتوفى ثانيا على أن لزوجه منها الثمن، والباقي لأولاده الخمسة المذكورين: للذكر مثل حظ الأنثيين، وتكون تركة المتوفى ثالثا جميعها لأخيه الشقيق، ولا شيء لإخوته من أبيه الثلاثة المذكورين.

### اجتماع الأب مع البنت

**المبدأ:** إذا اجتمع الأب مع الفرع المؤنث كان له السدس فرضا، وما بقى من أصحاب الفروض تعصيا.

**السؤال:** توفي رجل عن والده، ووالدته، وزوجه، وبته.

**الجواب:** يكون لبته من تركته النصف، وهو اثنا عشر قيراطا، باعتبار أن التركة أربعة وعشرون قيراطا ولزوجه الثمن: ثلاثة قرايط، ولوالدته السدس: أربعة قرايط، والباقي وهو خمسة قرايط لوالده فرضا وتعصيا.

### اجتماع الأب مع الجدة لأم

**المبدأ:** إذا اجتمعت الجدة لأم مع الأب كان لها السدس فرضا، والباقي للأب تعصيا.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوجها، وبنتها منه، وابن من غيره، وعن أمها لا غير، ثم توفيت البنت المذكورة عن أبيها، وأخيها من أمها وجدتها لا غير، ثم توفى الزوج المذكور عن بنتين من غير الزوجة المذكورة لا غير.

**الجواب:** يكون لزوج المتوفاة الأولى من تركتها الربع، ولأمها السدس، والباقي لابنها وبنتها المذكورين: للذكر مثل حظ الأنثيين. ويكون لجدة البنت المتوفاة ثانيا من تركتها السدس حيث كانت أم أمها والباقي لأبيها، ولا شيء لأخيها من أمها المذكور. وتكون تركة الزوج المتوفى ثالثا جميعها لبنته فرضا وردا بالسوية بينهما حيث انحصر ميراثه فيهما.

**زوجة، وأخت شقيقة وأختان، لأب، وأولاد أخ شقيق: ذكورا وإناثا**

**المبادئ: ١ -** بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام ويؤخرون في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار الإرث في زوجة، وأخت شقيقة، وأختين لأب، وابن أخ شقيق،

يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأختين لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي لابن الأخ الشقيق تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن زوجة وأولاد خمسة ذكورا وإناثاً، ثم توفي أحد الذكور عن زوجة، وعن أولاد ثلاثة: ذكورا وإناثاً، ثم توفي الذكر الثاني أحد الخمسة المذكورين من الرجل الأول عن زوجته، وعن أخته شقيقته، وعن أخيه لأبيه، وعن أولاد أخيه الشقيق الثلاثة: ذكورا وإناثاً.

الجواب: تقسم تركة المتوفى الأول على أن لزوجته منها الثمن، والباقي بين أولاده الخمسة المذكورين: للذكر مثل حظ الأنثيين؛ وتقسم تركة المتوفى الثاني على أن لزوجته منها الثمن، والباقي بين أولاده الثلاثة: للذكر مثل حظ الأنثيين. وتقسم تركة المتوفى الثالث على أن لزوجته منها الربع، ولأخته الشقيقة النصف، ولأخيه من أبيه السدس بالسوية بينهما، والباقي لابن الأخ الشقيق، ولا شيء لبنتيه المذكورتين.

### اجتماع بعض ذوى الأرحام مع ابن عم أبي المتوفى الشقيق

المبادئ: ١ - ذوو الأرحام مؤخرون في الميراث دائماً عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - متى انفرد ابن عم أبي المتوفى الشقيق استحق وحده جميع التركة تعصياً. السؤال: رجل أرمنى كان متوطناً بمصر، وتوفي بها دون زواج عن ابن عم أبيه الشقيق، وعن بنت أخته الشقيقة، وعن خالته، وعن بنت عمه الشقيق، وعن ابن عمته الشقيقة. فمن يرث ومن لا يرث؟

الجواب: تكون تركته جميعها لابن عم أبيه الشقيق، حيث لم يكن هناك اختلاف دار بين المتوفى وبينه لا حقيقة ولا حكماً، ولا شيء لغيره ممن ذكروا.

أم، وبنت، وأخت شقيقة، وأخوة لأب

المبادئ: ١ - يسقط الإخوة لأب بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث في أم، وبنت، وأخت شقيقة، يكون للأم السدس فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت عن والدتها وعن أختها الشقيقة، وعن بنتها، وعن إخوتها

لأبيها: واحد ذكر وثلاث إناث.

الجواب: يكون لأمها من تركتها السدس، ولبنتها النصف ولأختها الشقيقة الباقي، وهو الثلث، لكونها عصة مع البنت مقدمة على الأخ والأخوات من الأب فلا شيء لهم في تركة المتوفاة المذكورة.

زوجة، وبنت، وأخ لأم، وأخت شقيقة، وأولاد أخوين شقيقين

المبادئ: ١ - يسقط الأخ لأم بالبنت، كما يسقط أبناء الأخوين الشقيقين بالأخت الشقيقة متى صارت عصة مع البنت.

٢ - بانهصار الإرث في زوجة، وبنت، وأخت شقيقة، يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن زوجته، وبنته، وأخته شقيقته، وأولاد أخويه شقيقين ذكرين، وأخيه لوالدته، وأن أولاد الأخوين الشقيقين ذكورا وإناثا.

الجواب: يكون لزوجته من تركته الثمن، ولبنته النصف، والباقي لأخته الشقيقة؛ لكونها عصة مع البنت ولا شيء لغير هؤلاء، ممن ذكروا.

زوجة، وبنت بنت، وأخوان شقيقان

المبادئ: ١ - بنت البنت من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانهصار الإرث في زوجة وأخوين شقيقين يكون للزوجة الربع فرضاً، والباقي للأخوين الشقيقين تعصياً بالسوية.

السؤال: رجل توفي عن أخوين شقيقين، وزوجة، وله بنت بنت. فهل هذه الأخيرة ترث أم لا؟

الجواب: لا ميراث لبنت البنت المذكورة مع الأخوين الشقيقين والزوجة المذكورين، بل يكون للزوجة ربع تركة المتوفى، وللأخوين الشقيقين الباقي بالسوية بينهما.

تعليق: «أوجب قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ وصية واجبة لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا».

أخت شقيقة، وأخت لأب، وأبناء ابن عم شقيق

المبدأ: بانهصار الإرث في أخت شقيقة، وأخت لأب، وأبناء ابن عم شقيق،



يكون للأخت الشقيقة النصف، وللأخت لأب السدس تكملة للثلثين فرضاً، والباقي لأبناء ابن العم الشقيق تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت عن أخت شقيقة، وأخت لأب، وأبناء ابن العم الشقيق الذكور، ولم تترك أشخاصاً خلاف ذلك. فهل أبناء ابن العم الشقيق يرثون أم لا؟  
الجواب: يكون لأختها شقيقتها من تركتها النصف، ولأختها من أبيها السدس، والباقي لأبناء ابن العم الشقيق الذكور بالسوية بينهم.

### أم، وزوج، وأخت شقيقة، وأخوان لأم

المبدأ: بانحصار الإرث في أم، وزوج، وأخت شقيقة، وأخوان لأم، يكون للأم السدس فرضاً، وللزوج النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخوان لأم الثلث فرضاً بالسوية، وفيها عول.

السؤال: امرأة توفيت عن والدتها، وعن زوجها، وعن أختها شقيقتها، وعن أخويها لأمها ذكراً.

الجواب: تقسم تركتها على تسعة أجزاء بطريق العول: للأم منها جزء، ولزوجها ثلاثة، ولشقيقتها ثلاثة أجزاء كذلك، والجزءان الباقيان لأخويها من الأم المذكورين مناصفة بينهما.

### أختان لأب، وابن أخ لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في أختين لأب، وابن أخ لأب، يكون للأختين لأب الثلثان فرضاً، والباقي لابن الأخ لأب تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن أخته من الأب، وعن ابن أخيه من الأب.  
الجواب: يكون لأخته من الأب من تركته الثلثان بالسوية بينهما، ولابن الأخ من الأب المذكور الثلث الباقي؛ لكونه عصبة للمتوفى المذكور.

### أربع بنات، وابن ابن ابن عم شقيق

المبدأ: بانحصار الإرث في أربع بنات، وابن ابن ابن عم شقيق، يكون للبنات الثلثان فرضاً، والباقي لابن ابن ابن العم الشقيق تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن بنات أربع، وعن ابن ابن ابن عمه الشقيق.  
الجواب: يكون لبناته الأربع من تركته الثلثان بالسوية بينهن، والباقي لابن ابن ابن

عمه الشقيق المذكور.

### إسقاط الإرث بالشرط قبل تحقق السبب

المبادئ: ١ - الزواج بشرط عدم ميراث أحد الزوجين للآخر عند موته لا يعمل به، ويرث كل منهما الآخر عند موته.

٢ - الإرث جبرى لا يسقط بالإسقاط مطلقا.

السؤال: رجل مسيحي تزوج بامرأة مسيحية، واتفقا فى أثناء محضر الخطوبة قبل التكليف عليها شرطا كتابيا محررا من نسختين نصه: إذا مات أحدهما قبل الآخر لا يرثه الحى الباقى منهما، فشرطها يكون ميراثها لأخواتها بعد وفاتها إذا لم تعقب ذرية بدون مدخل زوجها المذكور فى ميراثها، وشرطه إذا توفى قبلها يكون ميراثه لأولاده الذين يموت عنهم، سواء كان من زوجته المتوفاة أو منها بدون مدخلها فى ميراثه. فهل هذا الشرط المحرر بينهما يسرى ويعمل به إذا دعت الحال تقاضى أحدهما بعد وفاة الآخر أمام الشريعة الغراء أو لم يعمل به؟

الجواب: الإرث جبرى لا يسقط بالإسقاط مطلقا كما هى النصوص الشرعية؛ وعلى ذلك فالشروط المذكورة بين الزوجين فى حادثة هذا السؤال لا يعول عليها.

### البنات مع الأخت الشقيقة، وبنات الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام، ولا ميراث لها مع صاحب فرض.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت، وأخت شقيقة، يكون للبنات النصف فرضا، والباقى للأخت الشقيقة تعصبا.

السؤال: امرأة ماتت عن بنتها، وأختها شقيقتها، وبنات أخيها شقيقها، وترك ما يورث عنها شرعا. وبعدها توفيت أختها عن بنتها، وبنات أختها الشقيقة، وبنات أخيها الشقيق؟.

الجواب: يكون لبنات المتوفاة أولا من تركتها النصف، والنصف الباقى لأختها الشقيقة، ولا شىء لبنات أخيها الشقيق. وتكون تركة المتوفاة ثانيا لبنتها بالسوية بينهما فرضا وردا، ولا شىء لبنات أختها، وبنات أخيها المذكورين.

### الأخ لأب مع العمه وابن العم

**المبدأ:** بوفاة المتوفى عن أخ لأب، وعمه، وابن عم، تكون التركة جميعها للأخ لأب تعصيا، ولا شيء للعمه، ولا لابن العم وإن كان عاصبا.

**السؤال:** توفي عن عمته، وابن عمه، وأخيه من أبيه.

**الجواب:** تكون تركته جميعها لأخيه من أبيه المذكور، ولا شيء لعمته وابن عمه المذكورين.

### البنات مع الأخت الشقيقة، والأخ لأب

**المبدأ:** بوفاة المتوفى عن بنت، وأخت شقيقة، وأخ لأب، يكون للبنات النصف فرضا، والباقي للأخت الشقيقة تعصيا، ولا شيء للأخ لأب؛ لتقديم الأخت التي صارت عصبة بالبنات عليه.

**السؤال:** رجل توفي وترك ١٦ فدانا و١٢ قيراطا، وترك بنته، وزوجته، وأختا له شقيقة، وترك أخاه من أبيه.

**الجواب:** يكون لزوجته من تركته الثمن، ولبنته النصف، والباقي للأخت الشقيقة؛ لكونها عصبة مع البنات، ولا شيء للأخ من الأب المذكور.

### الأخت الشقيقة مع أولاد الأخ الشقيق

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أخت شقيقة، وأولاد أخ شقيق، يكون للشقيقة النصف فرضا، والباقي للذكور من أولاد الأخ الشقيق تعصيا، ولا شيء للإناث منهم.

**السؤال:** رجل توفي عن أخت شقيقة له، وعن أولاد أخ شقيق له: ذكور وإناث، ولم يكن له وارث خلفهم.

**الجواب:** يكون لأخته الشقيقة من تركته النصف، والنصف الباقي لأولاد أخيه الشقيق الذكور بالسوية، ولا شيء للإناث من أولاد أخيه المذكور.

### الزوجة مع أبناء أبناء أعمام جد لأب

**المبدأ:** بانحصار الإرث في زوجة، وأبناء أبناء أعمام جد لأب، يكون للزوجة الربع فرضا، والباقي لأبناء أبناء العم المذكورين بالسوية بينهم تعصيا.

**السؤال:** رجل توفي عن زوجته، وعن بنتي أخته الشقيقة، وعن أولاد أولاد

أعمام جده أبى أبيه الأشقاء ذكورا وإناثا، منهم ذكور تسعة وأنثيان لا غير .  
 الجواب: يكون لزوجته من تركته الربع، والباقي لأبناء أبناء أعمام جده أبى  
 أبيه الذكور بالسوية بينهم، ولا شئ للإناث من أولاد أولاد الأعمام  
 المذكورين، ولا لبنتى أخته الشقيقة.

### زوجة، وبنت، وبنت ابن، وأخ شقيق

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة، وبنت، وبنت ابن وأخ شقيق، يكون للزوجة  
 الثمن فرضا، وللبنت النصف فرضا، ولبنت الابن السدس فرضا تكملة للثلثين  
 وللأخ الشقيق الباقي تعصيا.

السؤال: توفى عن ورثته الشرعيين، وهم: زوجته، وبنته، وبنت ابنه، وأخيه  
 شقيقه.

الجواب: للزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا، ولبنته النصف فرضا  
 كذلك، ولبنت ابنه السدس فرضا تكملة للثلثين، والباقي لأخيه الشقيق تعصيا.

### أم، وأختان شقيقتان، وإخوة لأب

المبدأ: بانحصار الإرث فى أم، وأختين، شقيقتين، وإخوة لأب، يكون للأم  
 السدس فرضا وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا، بالسوية والباقي للإخوة لأب  
 تعصيا، للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: رجل توفى عن فدانين وثمانية عشر قيراطا وعن منزلين، وترك  
 زوجتين، وقد رزق من الأولى بثلاث بنات، ورزق من الثانية بولدين وبنتين. ثم  
 بعد ذلك توفيت إحدى البنات الثلاث عن أمها، وأختيها شقيقتيها، وعن إختوتها  
 لأبيها.

الجواب: أن لزوجتى المتوفى الأولى من تركته الثمن فرضا بالسوية بينهما؛  
 فيكون نصيبهما فى الأطياف المذكورة البالغ قدرها فدانين و ١٨ قيراطا هو ٨ ثمانية  
 قرايط و ٦ ستة أسهم من قيراط بالسوية بينهما، والباقي وهو ٢ فدانان و ٩ قرايط  
 و ١٨ سهما من قيراط يقسم بين ابنيه الإثنين وبناته الخمس المذكورات تعصيا:

للذكر مثل حظ الأنثيين؛ فيقسم ذلك الباقي على تسعة أجزاء: لكل ذكر منهم جزءان من الباقي، ولكل أنثى منهم جزء واحد منه، فيكون نصيب الذكر في الأطيان المذكورة ١٢ قيراطا من فدان و ٢٠ سهما من قيراط من فدان، ونصيب الأنثى منهم في الأطيان المذكورة ٦ قرايط و ١٠ أسهم من قيراط من فدان. ثم بوفاة إحدى البنات الثلاث عن أمها، وأختها شقيقتها، وعن أخويها وأختها لأبيها المذكورين، يكون لأمها السدس فرضا من تركتها، ولأختها الشقيقتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما، والباقي وهو السدس يكون لأخويها وأختها لأبيها المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكون نصيب الأم في نصيب ابنتها المذكورة من الأطيان المذكورة قيراطا واحدا من فدان وسهما واحدا من قيراط من فدان وثلاثا سهم من قيراط من فدان، فيكون لكل واحدة منهما قيراطان من فدان، وثلاثة أسهم من قيراط من فدان، وثلاث سهم من قيراط من فدان من ذلك النصيب: والباقي وهو قيراط واحد من فدان وسهم واحد من قيراط من فدان وثلاثا سهم من قيراط من فدان وهو سدس ذلك النصيب للأخوين والأختين من الأب المذكورين تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين، فكمّل لأختها المذكورة من تركة أبيها وتركة أختها شقيقتها ثمانية قرايط من فدان وثلاثة عشر سهما من قيراط من فدان وثلاث سهم من قيراط من فدان ومثل ذلك لأختها الأخرى المذكورة.

### أولاد ابن عم شقيق، وأولاد بنت ابن عم شقيق

المبادئ: ١ - بنات ابن العم الشقيق، وأولاد بنت ابن العم الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى ابن ابن العم الشقيق تكون التركة له تعصيا.

السؤال: امرأة توفيت عن أولاد ابن عمها الشقيق، ذكر واحد، وأنثى واحدة، وعن أولاد بنت ابن عمها ذكرين.

الجواب: ميراث المرأة المتوفاة المذكورة جميعه لابن ابن عمها الشقيق المذكور، ولا شىء لبنت ابن عمها، ولا لأولاد بنت ابن عمها؛ لأن ابن ابن العم الشقيق من العصبه، ومن ذكروا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبه.

### أب، وأم، وزوجة، وبنت.

**المبدأ:** بانحصار الإرث في زوجة، وأم، وبنت، وأب، يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأب السدس فرضاً، والباقي تعصياً.

**السؤال:** رجل توفي عن مبلغ مستحق لدى الهيئة التي كان يعمل بها عن ورثته وهم، بنته، ووالده ووالدته، وزوجته.

**الجواب:** لزوجته المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضاً، ولبنته النصف فرضاً كذلك، ولوالدته السدس فرضاً أيضاً، والباقي لوالده فرضاً وتعصياً.

### أم، وأختان شقيقتان، وإخوة لأب.

**المبدأ:** ١ - بانحصار الإرث في أم، وأختين شقيقتين، وإخوة لأب، يكون للأم السدس فرضاً، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً مناصفة، وللإخوة لأب الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** رجل توفي عن زوجتين على عصمته، وعن ثلاث بنات من الزوجة الأولى، وعن أربعة أولاد من الزوجة الثانية، ثم توفيت بنت الزوجة الأولى عن والدتها، وأختيها الشقيقتين وعن إخوتها لأبيها.

**الجواب:** لزوجتي المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً بالسوية بينهما، والباقي يقسم بين أولاده السبعة المذكورين تعصياً، للذكر مثل حظ الأنثيين - ثم ب وفاة إحدى البنات الثلاث المرزوقات من الزوجة الأولى عن والدتها المذكورة، وأختيها الشقيقتين، وعن إخوتها لأبيها، يكون لوالدتها من تركتها السدس فرضاً، ولأختيها الشقيقتين المذكورتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لإخوتها، لأبيها الأربعة تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الأم مع الأختين الشقيقتين، والأخوين لأم، والأخ لأب.

**المبادئ:** ١ - استغراق الفروض للتركة مانع من ميراث العاصب.

٢ - بانحصار الإرث بين أم، وأختين شقيقتين وأخوين لأم؛ يخص الأم السدس فرضاً، والأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً، والأخوين لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهما، وفيها عول.

**السؤال:** رجل توفي عن والدته، وعن أخ من أبيه، وعن أخته من أبيه وأمه، وعن أخوين من أمه.

**الجواب:** تركه المتوفى المذكور - والحال ما ذكر - تقسم على سبعة أسهم؛ لأن أصلها من ستة، وعالت إلى سبعة؛ فلوالدته منها السدس فرضاً، وهو جزء من سبعة، ولأخويه من الأم الثلث فرضاً، وهو جزءان من سبعة بالسوية بينهما، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وهما أربعة أجزاء من سبعة، ولا شيء لأخيه من أبيه؛ لأنه عاصب، وقد استغرقت الفروض التركية، فلم يبق شيء منها.

**البتان مع الأخوين لأم ذكر وأنثى، هما ابنا عم شقيق، والعمة الشقيقة.**

**المبادئ: ١ -** بنت العم الشقيق، والعمة الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** الأخ لأم يرث مع وجود الفرع الوارث بصفته ابن عم شقيق لا أخاً لأم.

**٢ -** بانحصار الإرث بين بنتى المتوفى، وابن عمه الشقيق، يخص البنتين الثلثان فرضاً، والباقى لابن العم الشقيق تعصياً.

**السؤال:** رجل توفي عن بنتين، وأخويه لأمه، ذكر وأنثى، هما أيضاً ولدا عمه الشقيق، وعن عمته شقيقة والده.

**الجواب:** أن لبنتى المتوفى المذكور من تركته الثلثين فرضاً بالسوية بينهما، والباقى لابن عمه الشقيق تعصياً من جهة كونه ابن عم شقيق، ولا شيء له هو وأخته من جهة كونهما أخوين للمتوفى من الأم؛ لسقوطهما بالفرع الوارث، كما أنه لا شيء للأخت من الأم المذكورة من جهة كونها بنت عم شقيقة، ولا لعمته الشقيقة؛ لأن الأخت من الأم من هذه الجهة، والعمة الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**زوج هو ابن عم مع عمين شقيقين، وعمة شقيقة، وأم.**

**المبادئ: ١ -** يرث الزوج بصفته زوجاً نصيبه المفروض لا بصفته ابن عم؛ لحجبه بالعمين الشقيقين.

**٢ -** العمة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض

والعصبة.

٣ - بانحصار الإرث بين زوج، وعمين شقيقين، وأم؛ يستحق الزوج النصف فرضا، والأم الثلث فرضا، والباقي للعمين الشقيقين بالسوية بينهما تعصيا.  
السؤال: امرأة توفيت عن زوجها ابن عمها، وعن عميها شقيقى والدها، وعن عمتها شقيقة والدها، وعن والدتها.

الجواب: أن لوالدة المتوفاة المذكورة الثلث فرضا؛ لعدم وجود فرع وارث وعدد من الأخوة، ولزوجها المذكور بصفة كونه زوجا لا بصفة كونه ابن عم النصف فرضا، ولا شيء له بصفة كونه ابن عم؛ لحجبه بالعمين الشقيقين، والباقي وهو السدس للعمين الشقيقين بالسوية بينهما تعصيا.

### الأب مع الجدة لأم

المبدأ: بانحصار الإرث فى أب وفى جدة لأم يكون للجدة السدس فرضا، والباقي للأب فرضا وتعصيا.

السؤال: ولد توفى عن والده، وجدته لأم.

الجواب: أن لجدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضا، والباقي للأب فرضا وتعصيا.

### الأخت لأب مع البنتين، انفراد بنت البنت بالتركة

المبادئ: ١ - الأخت لأب عصبة مع البنتين، وتأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة، وأخت لأب، وبنتين يكون للبنتين الثلثان فرضا، وللزوجة الثمن فرضا، والباقي للأخت لأب تعصيا.

٣ - بوفاة المتوفى عن بنت بنت فقط تأخذ جميع التركة، وإن كانت من ذوى الأرحام.

السؤال: رجل توفى عن أخته لأبيه، وعن بنتين وزوجة فقط. ثم توفيت الأخت المذكورة عن ابنتها فقط. ثم توفيت إحدى المذكورتين عن زوجها وابنتها وأمها فقط، ثم توفى الابن عن أبيه وجدته أم أمه فقط، ثم توفيت البنت الثانية عن بنتيها وأمها فقط، ثم توفيت إحدى البنتين المذكورتين أخيرا عن أختها شقيقتها، وعن جدتها أم



أمها، ثم توفيت الجدة المذكورة عن بنت بنتها فقط.

الجواب: أن لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا، ولبنتيه الثلثين فرضا بالسوية بينهما، ولأخته لأبيه الباقي تعصيا، لكونها عصبة مع البنيتين، وتكون تركة الأخت المتوفاة ثانيا لابنها تعصيا، ويكون لزوج إحدى البنيتين المتوفاة ثالثا من تركتها الربع فرضا، لوجود الفرع الوارث، ولأمها السدس فرضا، لما ذكر، والباقي لابنها المذكور تعصيا، ويكون لجدة الابن المتوفى رابعا من تركته السدس فرضا، والباقي لأبيه فرضا وتعصيا، وتقسم تركة البنت الثانية المتوفاة خامسا بين بنتيها وأمها أخماسا فرضا وردا، للبنيتين أربعة أخماس التركة المذكورة بالسوية بينهما، وللأم الخمس الباقي، وتقسم تركة إحدى البنيتين المتوفاة سادسا بين أختها شقيقتها، وجدتها أم أمها أرباعا فرضا وردا، ثلاثة أرباعها للأخت الشقيقة، وللجدة الربع الباقي وتكون، تركة الجدة المتوفاة سابعا جميعها لبنت بنتها؛ حيث إنها من الصنف الأول من ذوى الأرحام، ولم يكن معها ذو فرض ولا عصبة، فلها الميراث عند عدم من ذكر.

### ميراث الأب بالفرض والتعصيب

المبدأ: يرث الأب بالفرض والتعصيب مع الفرع الوارث المؤنث عند عدم استغراق الفروض التركة.

السؤال: رجل توفي عن زوجة، وبنت، وأبوين.

الجواب: أن لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضا، ولأمه السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولأبيه الباقي فرضا وتعصيا.

### الأختان الشقيقتان مع زوج، وأم، وأخوة لأب، وأخوة لأم

المبادئ: ١ - الإخوة لأب عصبة، ولا يرثون شيئا متى استغرقت الفروض التركة.

٢ - بانحصار الإرث في زوج، وأم، وإخوة لأم، وأختين شقيقتين، يكون للزوج النصف فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا، وللأم السدس فرضا، وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوج، وأختين شقيقتين، وأم، وأخ وأخت لأب، وإخوة لأم: ذكرين وأنثى.

**الجواب:** أن لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف لعدم وجود الفرع الوارث، وللأختين الشقيقتين الثلثين بالسوية بينهما، وللأم السدس فرضاً، لوجود عدد من الإخوة، وللإخوة من الأم الثلث فرضاً بالسوية بينهم، فأصل هذه المسألة من ستة، وعالت إلى عشرة: فللزوجة المذكور منها ثلاثة، وللأختين الشقيقتين أربعة أسهم من عشرة بالسوية بينهما، وللأم سهم واحد من عشرة، وللإخوة من الأم الثلث، وذلك سهمان من عشرة أسهم بالسوية بينهم، ولا شيء للأخ والأختين من الأب.

**الأخت الشقيقة مع الأخت لأب، وأولاد أخ شقيق.**

**المبدأ:** بانهصار الإرث في أخت شقيقة: وأخرى لأب، وأولاد أخ شقيق؛ يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي لأولاد الأخ الشقيق الذكور فقط تعصياً.

**السؤال:** امرأة توفيت عن أولاد أخيها شقيقها: ثلاثة ذكور وأنثيين وعن أخت شقيقة، وأخت من الأب فقط.

**الجواب:** أن لأخت المتوفاة شقيقتها من تركتها النصف فرضاً، ولأختها من أبيها السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي للذكور من أولاد أخيها الشقيق تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبتى الأخ المذكورتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**البنت مع أولاد الابن**

**المبدأ:** بانهصار الإرث في بنت، وأولاد ابن: ذكورا وإناثاً؛ يكون للبنت النصف فرضاً، والباقي لأولاد الابن تعصياً: للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** امرأة توفيت وانحصر إرثها الشرعى في ورثتها، وهم: بنتها، وأولاد ابنها المتوفى حال حياتها.

**الجواب:** أن لبنت المتوفاة المذكورة في تركتها النصف فرضاً، والنصف الباقي لأولاد ابنها المذكورين تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين.

### البنت مع أخت شقيقة، وإخوة لأب

المبادئ: ١ - الأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت حجبت الإخوة لأب من الميراث.

٢ - بانحصار الإرث في بنت، وأخت شقيقة؛ يكون للبنت النصف فرضاً، والباقي للأخت الشقيقة تعصياً.

السؤال: رجل توفي وترك بنتاً، وأختاً شقيقة؛ وثلاثة أولاد ذكور من والده.

الجواب: أن لبنت المتوفى المذكور من تركته النصف فرضاً، والنصف الباقي لأخته الشقيقة؛ لكونها عصبة مع البنت، ولا شيء للإخوة لأب المذكورين؛ لأن الأخت لأب وأم متى صارت عصبة مع البنت منعت الإخوة لأب.

### أم، وبنتان، وأخوان شقيقان

المبدأ: بانحصار الإرث في أم، وبنتين، وأخوين شقيقين؛ يكون للأم السدس فرضاً، وللبنتين الثلثان فرضاً، وللأخوين الشقيقين الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن والدته، وعن بنتيه، وعن أخوين شقيقين، ثم توفي أخوه شقيقه عن زوجته، وعن أولاده منها، وعن أخيه شقيقه، وعن والدته. ثم توفيت والدة المتوفى الأول والثاني عن ابنتها.

الجواب: أن لوالدة المتوفى الأول من تركته السدس فرضاً، لوجود الفرع الوارث، ولوجود عدد من الإخوة ولبنتيه الثلثين فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخوين الشقيقين تعصياً بالسوية بينهما. ويكون لوالدة المتوفى الثاني من تركته السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولزوجه الثمن فرضاً، لما ذكر، والباقي لأولاده الثلاثة المذكورين تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأخيه شقيقه لحجبه بالابنين المذكورين، وتكون تركة والدة المتوفى الأول والثاني جميعها لابنتها المذكور تعصياً.

### زوج، وبنت، وأخت شقيقة، وجدة لأب

### وجد لأب، وعمات، وخالة.

المبادئ: ١ - الجد لأب، والعمات، والخالة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار التركة فى زوج، وجدة لأم، وبنت، وأخت شقيقة، يكون للزوج الربع فرضاً، وللجدة لأم السدس فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت وتركت بنتاً، وزوجاً، وأختاً شقيقة، وجدة لأم، وجداً لأم، وعمات، وخالة.

الجواب: أن لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها الربع فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولجدتها أم أمها السدس فرضاً، ولبنتها النصف فرضاً، والباقي للأخت الشقيقة؛ لكونها عصة مع البنت، ولا شيء لجدها أبى أمها، ولا للعمات ولا للخالة؛ لأن الجميع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

زوجة، وأم، وبنتان، وأختان شقيقتان.

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة، وأم، وبنتين، وأختين شقيقتين، يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأم السدس فرضاً وللبنتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وللأختين الشقيقتين الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفي وترك زوجة، وابنتين، ووالدة، وشقيقتين.

الجواب: يكون لزوجته من تركته الثمن، ولوالدته السدس، ولبنتيه الثلثان بالسوية بينهما، والباقي وهو قيراط واحد من أربعة وعشرين قيراطاً للأختين الشقيقتين بالسوية بينهما؛ لكونهما عصة مع البنتين.

اجتماع الشقيقتين مع الأختين لأب، وابن ابن العم الشقيق

المبدأ: بوفاة المورث عن شقيقتين، وأختين لأب، وابن ابن عم شقيق؛ يكون للشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وابن ابن العم الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء للباقيين.

السؤال: رجل توفي عن والدته، وأختين من أبيه، وعم شقيق، ثم توفيت والدته عن أختها شقيقتها، وعن أختها لأبيها، وابن ابن عمها الشقيق.

الجواب: أن لوالدة المتوفى الأول من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من

الأخوات، ولأخيه من أبيه المذكورتين الثلثين فرضا بالسوية بينهما، والباقي لعمه الشقيق تعصيا، ولأختي المتوفاة ثانيا الشقيقتين من تركتها الثلثين فرضا بالسوية بينهما، والباقي لابن ابن عمها الشقيق تعصيا، ولا شيء للأختين من الأب؛ لحجبهما بالأختين الشقيقتين.

**أم، وأخت شقيقة، وأخوان لأم، وأخ، وأخت لأب.**

**المبادئ: ١ -** ب وفاة المورث عن أم، وأخت شقيقة، وأخوين لأم، وأخ وأخت لأب؛ يكون للأم السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخوين لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما، ولا شيء للباقي.

**٢ -** متى استغرق أصحاب الفروض التركية، فلا ميراث لعاصب.

**السؤال:** في تركة متوفاة عن أم، وأخت شقيقة، وأخوين لأم، وأخ وأخت لأب. **الجواب:** أن لأم المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضا، لوجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخوين لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما، ولا شيء للأخ والأخت لأب؛ لاستغراق الفروض التركية.

**الزوجة مع الأم، والأب.**

**المبدأ: ١ -** بانحصار الإرث في زوجة، وأم، وأب؛ يكون للزوجة الربع فرضا والباقي ثلثه للأم، وثلثاه للأب.

**السؤال:** رجل توفي وباق له ماهية مستحقة له لغاية وفاته ومقتضى صرفها لورثته، وقد توفي عن زوجته، ووالده، ووالدته.

**الجواب:** أن لزوجته من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي يقسم بين والده ووالدته أثلاثا: لوالده ثلثا ذلك الباقي، ولوالدته ثلثه.

**أخت شقيقة، وأخت لأب مع عمات شقيقات، وعم شقيق.**

**المبادئ: ١ -** العمات الشقيقات من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**٢ -** بانحصار الإرث في أخت شقيقة، وأخت لأب، وعم شقيق؛ يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين، والباقي للعم

الشقيق تعصيا.

السؤال: رجل توفي عن أخت شقيقة، وأخت لأب، وعم شقيق، وثلاث عمات شقيقات.

الجواب: أن لأخت المتوفى الشقيقة من تركته النصف فرضا، وللأخت من الأب السدس فرضا تكملة للثلثين، والباقي للعم الشقيق تعصيا، ولا شيء للعمات الثلاث المذكورات؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

ابن عم شقيق، وخالتان شقيقتان.

المبادئ: ١ - لا ميراث للخالتين الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن صاحب فرض أو عصبة.

٢ - بانهصار الإرث فى ابن عم شقيق يحوز كل التركة بالتعصيب.

السؤال: امرأة توفيت عن ابنها، وعن أختين شقيقتين فقط، ثم توفي الابن المذكور عن ابن عمه الشقيق، وعن خالتيه الشقيقتين فقط.

الجواب: أن تركة المتوفاة أولا جميعها لابنها المذكور تعصيا، ولا شيء للأختين الشقيقتين؛ لحجبهما بالابن المذكور وتركه الابن المذكور المتوفى ثانيا جميعها لابن عمه الشقيقة تعصيا ولا شيء لخالتيه الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

أم، وإخوة لأم، وإخوة لأب.

المبدأ: بانهصار الإرث فى أم، وإخوة لأم، وإخوة لأب؛ يكون للأم السدس فرضا، وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم، والباقى للإخوة لأب: للذكر مثل حظ الأنثيين تعصيا.

السؤال: رجل توفي عن والدته، وعن إخوته من أمه: ثلاثة ذكور وأنثى فقط، وعن خمسة إخوة لأبيه: ثلاثة ذكور وأنثيين.

الجواب: أن لوالدة المتوفى السدس من تركته فرضا، لوجود عدد من الإخوة والأخوات، وإخوته لأمه الثلث فرضا بالسوية بينهم لا فرق بين ذكورهم وإناثهم، والباقى لإخوته لأبيه تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين.

زوجة، وبنت، وأخوات لأب، وأخت لأم مع أولاد أخ شقيق، وأولاد أخ لأب، وأولاد عم شقيق

المبادئ: ١ - تحجب الأخت لأم بالفرع الوارث.

٢ - عصوبة الأخوات لأب بالبنت مانع لأولاد الأخ الشقيق الذكور، وكذا أبناء الأخ لأب، وأبناء العم من الإرث.

٣ - بنات الأخ الشقيق، وبنات الأخ لأب، وبنات العم من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عصبة.

٤ - بانهصار الإرث فى زوجة، وبنت، وأخوات لأب؛ يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبنت النصف فرضا، والباقى للأخوات لأب بالسوية تعصيا.

السؤال: مات رجل عن زوجة، وعن بنت، وأخوات لأب، وأخت لأم، وأولاد أخ شقيق، وأولاد أخ لأب، وأولاد عم شقيق.

الجواب: أن لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا، لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضا، والباقى للأخوات لأب بالسوية بينهن، لكونهن عصبة مع البنت، ولا شىء للأخت من الأم لحجبها بالفرع الوارث، وهو البنت، ولا لأولاد الأخ الشقيق الذكور؛ لأن الأخوات لأب صرن عصبة مع البنت، ولا لأولاد الأخ الشقيق الإناث؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وكذا لا شىء لأولاد الأخ لأب ذكورا كانوا أو إناثا، ولا لأولاد العم الشقيق ذكورا كانوا أو إناثا؛ لما ذكرنا.

### الأم مع الجد لأب

المبدأ: ١ - بانهصار الإرث فى أم، وجد لأب؛ يكون للأم الثلث فرضا، والباقى للجد تعصيا.

السؤال: رجل توفى عن ابنين اثنين، وزوجة، وأب، ثم بعد وفاة الرجل توفى أحد الابنين عن جده، ووالدته، وأخيه شقيقه، ثم مات الابن الثانى عن جده، ووالدته.

الجواب: أن لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولوالده السدس فرضا، لوجود الفرع الوارث الذكر، والباقى لابنين تعصيا بالسوية

بينهما، ولوالدة أحد الابنين المتوفى ثانيا الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولا عدد من الإخوة والأخوات، والباقي لجده تعصياً، ولا شيء للأخ الشقيق المذكور لحجبه بالجد على مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - المفتى به. وبوفاة الابن الثانى عن والدته وجده، تقسم تركته على أن يكون لوالدته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدد من الإخوة والأخوات، والباقي وهو الثلثان لجده تعصياً.

### زوجة، وأولاد، ومطلقة فى مرض الموت.

المبادئ: ١ - الطلاق الثالث للزوجة فى مرض الموت بغير رضاها، وبقاؤها فى عدة المطلق لحين وفاته غير مانع من الإرث.

٢ - متى ثبت أن طلاق الزوجة الثانية كان فى مرض الموت، وبغير رضاها، وبقيت فى عدة مطلقها لحين وفاته؛ فإن إرثه ينحصر فى زوجته، ومطلقتها، وأولاده ذكورا وإناثاً؛ يكون لزوجته ومطلقتها الثمن فرضاً مناصفة، والباقي للأولاد: للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: رجل توفى عن خمسة أولاد: ثلاثة ذكور وأنثيين، وعن والدته، وزوجته وهى على ذمته، وعن زوجة أخرى مطلقة منه طلاقاً ثلاثاً فى مرض موته الذى مات فيه بغير رضاها، وهى فى عدته لحين وفاته.

الجواب: أن لوالدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ومتى كانت زوجته المذكورة طلقت من المتوفى المذكور طلاقاً ثلاثاً فى مرض موته الذى مات فيه بغير رضاها، وهى فى عدته لحين وفاته، فيكون هذا الطلاق طلاق الفرار؛ فلا يمنع من إرثها فيكون لها ولزوجته الأخرى الثمن فرضاً بالسوية بينهما؛ لوجود الفرع الوارث كما ذكر، والباقي لأولاده الخمسة المذكورين تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الأم، والأخت الشقيقة، وأولاد العم لأب مع الجدة لأب، والعمات الشقيقات

المبادئ: ١ - العمات الشقيقات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.



٢ - تسقط الجدة لأب بالأم.

٣ - بانحصار الإرث بين أم، وأخت شقيقة، وأولاد عم لأب ذكور؛ تستحق الأم الثلث فرضاً، والأخت الشقيقة النصف فرضاً، وأولاد العم لأب الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: رجل توفي عن والدته، وأخت شقيقة، وجدّة لأب، وعمات شقيقات، وأولاد عم أبيه الشقيق الذكور.

الجواب: أن لوالده المتوفى المذكور من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدد من الإخوة والأخوات، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لأولاد عم أبيه الشقيق الذكور تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لجدته لأبيه؛ لسقوطها بالأم، ولا لعماته الشقيقات المذكورات؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

الأخت الشقيقة، والجدّة لأب، وجدّة الأم مع العم لأب، والعمين لأم المبادئ: ١ - القربى من الجدات سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم تحجب البعدى منهن.

٢ - الأعمام لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بانحصار الإرث بين أخت شقيقة، وجدّة لأب، وعم لأب تستحق الأخت النصف فرضاً، والجدّة السدس فرضاً، والباقي للعم تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن أخته الشقيقة، وجدته أم أبيه، وجدّة أمه، وعم لأب، وعمين لأم؟

الجواب: أن لأخت المتوفى شقيقته من تركته النصف فرضاً، ولجدته أم أبيه السدس فرضاً، والباقي لعمه لأبيه تعصياً، ولا شيء لجدّة أمه لحجبها بجدته أم أبيه؛ لأن القربى من الجدات سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم تحجب البعدى منهن، كذلك لا شيء أيضاً للعمين لأم؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

## الزوجة مع أولاد أولاد عم جد أبي المتوفى، وأخواله الأشقاء لأمه

المبادئ: ١ - أخوال المتوفى، وبنات أبناء عم جد أبيه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث بين زوجة المتوفى، وأبناء أبناء عم جد أبيه، تستحق الزوجة الربع فرضاً، والباقى لأبناء أبناء عم جد أبيه تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: رجل توفى عن زوجته، وأولاد عم جد أبيه: ذكورا وإناثا، وأخواله أشقاء والدته، وذلك أن جده الأعلى توفى عن ولدين، ثم توفى الأول عن أولاده الثلاثة، وتوفى الآخر عن ابن، وتوفى أحد أبناء الأول عن ولدين: ذكر وأنثى، وتوفى آخر من أبناء الأول عن أولاد خمسة: أربعة ذكور وأنثى، وتوفى الثالث من أبناء الأول عن أولاد ثلاثة: ذكرين وأنثى، ثم توفى ابن الثانى عن ولده، ثم توفى الولد عن ولده، وتوفى الولد كذلك عن ولده، وتوفى الأخير بدون أن يعقب ذرية مطلقاً، وليس له إخوة ولا أخوات ولا أقارب ولا من يتصل به سوى أولاد الأبناء الثلاثة المذكورين آنفاً، وهم أولاد أولاد عم جد أبيه وسوى أخواله أشقاء أمه، وزوجته.

الجواب: أن لزوجة المتوفى الأخير من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقى لأبناء أبناء عم جد أبيه الذكور تعصياً بالسوية بينهم، وهم: عم جد أبيه، ولا شئ للإناث من أولاد أبناء عم جد الأب المذكور؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وكذلك لا شئ لأخوال المتوفى أخيراً أشقاء والدته؛ لأنهم أيضاً من ذوى الأرحام لا يرثون مع وجود أصحاب الفروض ولا مع العصبة.

## بنات الأخ الشقيق، مع ولدى ابن ابن الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق، وبنات ابن ابن الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث فى ابن ابن شقيق المتوفى يحوز التركة جميعها تعصياً.

السؤال: رجل توفى عن بنات شقيقه - المتوفى قبله - الست، وعن ولدى ابن ابن شقيقه المذكور المتوفى قبله، ذكر وأنثى.

الجواب: أن تركة المتوفى المذكور جميعها لابن ابن شقيقه المتوفى قبله تعصياً، ولا شئ لبنات شقيقه الست المذكورات، ولا لبنت ابن ابن شقيقه؛ لأنهن من ذوى

الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الجدة لأم مع الأب.

المبدأ: بانحصار الإرث في أب، وجدة لأم؛ يكون للجدة السدس فرضاً، والباقي للأب تعصياً.

السؤال: ولد توفي عن والده، وجدته لأمه، وليس له وارث خلاف من ذكروا. فهل الجدة المذكورة ترث في ابن بنتها أم لا؟

الجواب: أن لجدة المتوفى المذكور لأمه من تركته السدس فرضاً، والباقي لوالده تعصياً.

### انفراد الأب والأم بالتركة

المبدأ: بانحصار الإرث في أب وأم فقط؛ يكون للأم الثلث فرضاً، والباقي للأب تعصياً.

السؤال: رجل توفي ولم يعقب ذرية؛ لكونه لم يتزوج وله أب وأم على قيد الحياة.

الجواب: أن تركة المتوفى المذكور تقسم بين أبيه وأمه أثلاثاً: للأم الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدد من الإخوة والأخوات، وللأب الثلثان الباقيان تعصياً.

### ابن ابن ابن عم لأب مع ابن ابن ابن عم الأب الشقيق.

المبدأ: بوفاة المتوفى عن ابن ابن ابن عم لأب، وابن ابن ابن عم أبيه الشقيق؛ تكون التركة كلها لابن ابن ابن عمه لأبيه تعصياً، ولا شيء لابن ابن ابن عم الأب الشقيق.

السؤال: امرأة توفيت عن ابن ابن ابن عم أبيها الشقيق، وعن ابن ابن ابن عمها من أبيها، وعن بنات أخيها من أبيها.

الجواب: أن تركة المتوفاة المذكورة جميعها لابن ابن ابن عمها من أبيها تعصياً؛ لأنه أقرب درجة للمتوفاة من ابن ابن ابن عم أبيها الشقيق الذي هو عصبه أيضاً، ولا شيء لبنات أخيها من أبيها؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الأم مع أخت شقيقة، وأخرى لأم، وأخوات لأب.

المبدأ: بانحصار الإرث في أم، وأخت شقيقة، وأخرى لأم، وأخوات لأب؛ يكون للأم السدس فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأم السدس فرضاً، وللأخوات لأب السدس فرضاً.

السؤال: رجل توفي وترك أمًا، وأختاً شقيقة، وأختاً لأم، وأخوات إناث لأب. الجواب: أن لأم المتوفى المذكور السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأم السدس فرضاً، وللأخوات لأب السدس بالسوية بينهن تكملة للثلثين.

### الأخ لأم والزوجة مع أبناء ابني عم جد شقيق.

المبدأ: أبناء ابني عم الجد الشقيق من العصباء، ويحوزون الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض.

السؤال: رجل توفي عن زوجته، وعن أبناء ابني عم جده الشقيق: أربعة ذكور، وعن أخيه لأمه.

الجواب: أن لزوجة المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخيه لأمه السدس فرضاً، والباقي لأبناء ابني عم جده الشقيق تعصيباً بالسوية بينهم.

### الزوجة مع ولدي أختين شقيقتين.

المبادئ: ١ - عند استواء ذوى الأرحام في القرب والقوة والجهة يكون الميراث للذكر ضعف الأنثى.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة، وولدي أختين شقيقتين، يكون للزوجة الربع فرضاً، والباقي لولدي الأختين الشقيقتين للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: شخص توفي أثناء خدمة المصلحة، وانحصر إرثه في زوجته، وولدي أخته شقيقتيه: أحدهما ذكر والآخر أنثى.

الجواب: أن لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لولدي أخته الشقيقتين: للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأنه عند الاستواء في القرب والقوة والجهة يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، ويعتبر أبدان

الفروع إن اتحدت الأصول، كما أفتى بذلك فى تنقيح الحامدية.

**جد، وجدة لأم، وأخوات شقيقات، مع أبناء عم شقيق**

**المبدأ:** ١ - بموت المورث عن جد، وجدة لأم، وأخوات شقيقات، وأبناء عم شقيق، يكون لجدته لأمه السدس فرضا، ولأخواته الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهن، ولأبناء عمه الشقيق الباقي تعصيا، ولا شيء لجدته لأمه؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**السؤال:** بنت توفيت عن جدّها، وجدّتها لأمّها، وعن أخواتها الشقيقات، وعن أبناء عمها الشقيق.

**الجواب:** يكون لجدّة المتوفى المذكور من جهة الأم السدس فرضا، ولأخواته الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهن، والباقي لأبناء عمها الشقيق تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لجدّها لأمّها المذكور.

**الأم، والأخت الشقيقة، والأخت لأب مع العمين الشقيقين.**

**المبدأ:** بانحصار الإرث فى أم، وأخت شقيقة، وأخت لأب، وعمين شقيقين، يكون للأم السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين، وللعمين الشقيقين الباقي تعصيا.

**السؤال:** رجل توفى عن زوجتين مرزوق من إحداهن بذكر وأنثى، ومن الثانية بأنثى، ثم توفى ابنه الذكر عن أخته الشقيقة، ووالدته، وأخته لأبيه، وأعمام ذكور اثنين. علما بأن أعمام الولد أشقاء.

**الجواب:** يكون لزوجتي المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا بالسوية بينهما، والباقي لأولاده الثلاثة المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، وبوفاة الابن المذكور عن أخته الشقيقة، وأخته لأبيه، ووالدته، وعميه الشقيقين فقط يكون لوالدته من تركته السدس فرضا؛ لوجود عدد من الأخوات. ولأخته الشقيقة النصف فرضا، ولأخته لأبيه السدس فرضا تكملة للثلثين، والباقي لعميه الشقيقين تعصيا بالسوية بينهما.

**أم، وأخت شقيقة، وأخت لأب، مع ابني أخ لأب.**

**المبدأ:** بانحصار الإرث فى أم، وأخت شقيقة، وأخت لأب، وابني أخ لأب؛

يكون للأم السدس فرضاً؛ وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولابنى الأخ لأب الباقي تعصياً بالسوية بينهما.

السؤال: توفى ولد عن والدته، وأخته الشقيقة، وأخته لوالده، وولدى أخ لوالده. الجواب: يكون لوالدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولأخته لوالده السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي لابنى الأخ من الأب تعصياً بالسوية بينهما.

بنت، وابن ابن أخ شقيق، وبنات أخ شقيق، وابن أخت شقيقة.

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق وابن الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت، وابن ابن أخ شقيق يكون للبنت النصف فرضاً، ولابن ابن الأخ الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت عن ابنتها، وبنات أخيها الشقيق، وابن ابن أخيها الشقيق، وابن أختها الشقيقة، وبنات أختها الشقيقة.

الجواب: لبنت المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً، ولابن ابن أخيها الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء لأحد ممن ذكر بالسؤال.

اجتماع الأخ الشقيق مع الأخ لأم.

المبدأ: إذا اجتمع الأخ لأم مع الأخ الشقيق كان للأول السدس فرضاً، وللثانى الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفى عن أخيه شقيقه، وعن أخيه لأمه.

الجواب: أن لأخ المتوفى المذكور لأمه من تركته السدس فرضاً، والباقي للأخ الشقيق تعصياً.

أم، وأخوات لأم، وأخ لأم هو ابن عم لأب.

المبادئ: ١ - بوفاة المورث عن أم، وأخوات لأم، وأخ لأم هو ابن عم لأب، يكون للأم السدس فرضاً، وللأخوات والأخ لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهم، ولابن العم الذى هو أخ لأم الباقي تعصياً.

٢ - إذا تحقق فى شخص وصفان كل منهما موجب لاستحقاقه فى الميراث فإنه

يرث بالوصفين جميعا.

السؤال: رجل توفي عن والدته، وأربع أخوات، وأخ من الأم، والأخ من الأم المذكور هو أيضا ابن عم المتوفى لأبيه.

الجواب: أن لوالدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضا، وللأربع أخوات والأخ لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم، والباقي لابن عم المتوفى لأبيه تعصيا الذي هو أخ المتوفى لأمه.

### ميراث المعتدة من طلاق بائن

المبدأ: إذا طلق الزوج زوجته في مرض موته طلاقا بائنا دون رضاها، ومات وهي في عدته؛ رد عليه قصده وورثت منه.

السؤال: طلق رجل زوجته - وهو في مرض الموت - طلاقا بالثلاث بدون علمها، وعلى غير براءة، ثم مات بعد الطلاق بشهر تقريبا أى قبل انتهاء العدة.

الجواب: أنه إذا كان الطلاق المذكور في حالة المرض بدون علمها ورضاها، ثم مات بهذا المرض عينه وهي في العدة، فإنها ترث منه شرعا؛ لكونه يعد فارا بطلاقه المذكور.

### أم وأخت شقيقة وأخت لأب وأولاد عم لأب.

المبادئ: ١ - بنات الأعمام من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى أم، وأخت شقيقة، وأخت لأب، وأبناء عم لأب؛ يكون للأم السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين، ولأبناء العم الباقي تعصيا.

السؤال: بنت توفيت عن والدتها، وعن أختها الشقيقة، وعن أختها لأبيها، وأولاد عمها لأبيها المذكور فقط.

الجواب: لوالدة المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، ولأختها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين، والباقي لأولاد عمها لأبيها المذكور تعصيا بالسوية بينهم.

أم، وزوج، وأخ لأم، وأختان لأب، وعم شقيق.

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - ب وفاة المورث عن أم، وزوج، وأخ لأم، وأختين لأب، وعم شقيق، يكون للأم السدس فرضا، وللزوج النصف فرضا، وللأخ لأم السدس فرضا، وللأختين لأب الثلثان فرضا بالسوية بينهما.

السؤال: امرأة توفيت عن أمها، وعن زوجها، وعن أخيها لأمها، وعن أختيها لأبيها، وعن عمها شقيق والدها.

الجواب: يكون لأم المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضا، ولزوجها النصف فرضا، ولأختيها لأمها السدس فرضا، ولأختيها لأبيها الثلثان فرضا بالسوية بينهما؛ فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم، وعالت إلى تسعة أسهم: وللأم سهم واحد من تسعة أسهم، وللزوج ثلاثة أسهم من تسعة أسهم، وللأخ من الأم سهم واحد من تسعة أسهم، وللأختين لأب الأربعة الأسهم الباقية من التسعة أسهم بالسوية بينهما لكل واحدة منهما سهمان من تسعة أسهم، ولا شيء للعم الشقيق.

زوجة، وأخوان لأم، وأولاد عم أب، وعمات.

المبادئ: ١ - العمات، وبنات عم الأب من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار إرث المورث في زوجته، وأخويه لأمه، وأولاد عم أبيه الشقيق: يكون لزوجته الربع، فرضا ولأخويه لأمه الثلث فرضا بالسوية بينهما، ولأبناء عم أبيه الشقيق الباقي تعصيا.

السؤال: رجل توفي عن زوجة، وأخوين لأم، وأولاد عم أبيه الشقيق، ثمانية ذكور وخمس إناث، وعمات أشقاء أبيه.

الجواب: يكون لزوجته المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا، ولأخيه وأخته من الأم الثلث فرضا بالسوية بينهما، والباقي لأبناء عم أبيه الشقيق الثمانية الذكور تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات عم أبيه المذكورات ولا للعمات.



### أخت شقيقة، وابن ابن عم شقيق، وعمه، وبنات عم

المبادئ: ١ - العمه، وبنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة، وابن ابن عم شقيق؛ يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولابن ابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن أخت شقيقة، وعمه شقيقة، وابن ابن عم شقيق، وبنات عم فقط.

الجواب: يكون للأخت الشقيقة من تركه المتوفى المذكور النصف فرضاً، والنصف الباقي لابن ابن عمه الشقيق تعصياً، ولا شيء للعمه، ولا لبنات العم المذكورات.

### أم وأخت شقيقة وأختان لأب وعم لأب.

المبادئ: ١ - الأخت لأب فرضها السدس دائماً - واحدة أو أكثر مع الواحدة الشقيقة - تكملة للثلثين

٢ - بانحصار الإرث فى أم، وأخت شقيقة، وأختين لأب، وعم لأب، يكون للأم السدس فرضاً وللشقيقة النصف فرضاً، وللأختين لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، وللعم لأب الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفى وله والده، وأخت شقيقة، وأختين من أبيه فقط، وعم أخ لوالده من أبيه فقط.

الجواب: لوالده المتوفى المذكور من تركته السدس فرضاً، لوجود عدد من الأخوات، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، وللأختين لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي لعمه لأبيه تعصياً.

### الزوجة مع بنات العم.

المبدأ: إذا اجتمعت الزوجة مع بنات العم كان للزوجة الربع فرضاً، ولبنات العم الباقي بالسوية بينهن.

السؤال: رجل توفى عن زوجته، وبنتى عمه الشقيق فقط، ولم يكن له وارث

سوى من ذكر.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لبتى العم المذكورتين بالسوية بينهما.

### اجتماع الزوجة والبنات مع أولاد الابن.

المبدأ: إذا اجتمعت الزوجة والبنات مع أولاد الابن كان للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً، وأولاد الابن الباقي تعصياً: للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: رجل مات عن بنتين، وأولاد ابن، وزوجة.

الجواب: يكون لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضاً، ولبنتيه الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لأولاد ابنة تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الأم والعمات مع أبناء عم الجد لأب.

المبادئ: ١ - العمات، وبنات الأعمام من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانهصار الإرث فى أم المتوفى، وأبناء عم جده لأبيه؛ يكون لأمه الثلث فرضاً، ولأبناء عم جده لأبيه الباقي تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن زوجة حامل، وعن أخت لأم مع كونها بنت عمه الشقيق، وعن ثلاث عمات أشقاء، وعن أولاد عم أبيه لأب، وبعد مدة ولدت الزوجة المذكورة ولداً ذكراً وعاش يوماً وليلة، ثم توفى عن أم، وعن عمة لأم، وعن عمات أبيه المذكورات وعن أولاد عم جده لأب ذكوراً وإناثاً.

الجواب: يكون لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن، والباقي لابنه الذكر الذى كان حملاً وانفصل ذكراً، ولا شيء للأخت لأم، ولا للعمات، ولا لأولاد عم الأب، ولأم الابن المتوفى ثانياً من تركته الثلث، والباقي لأبناء عم جده لأبيه المذكور تعصياً بالسوية بينهم، متى كان والدهم أخاً شقيقاً لوالد جد المتوفى لأبيه، أو أخاً له من الأب، ولا شيء لعمته، ولا لعمات أبيه.

### اجتماع البنت وأولاد الابن مع الأخ الشقيق.

المبادئ: ١ - يحجب الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكور.

٢ - متى انحصر الإرث فى البنت وأولاد الابن كان للبنت النصف فرضاً،

وأولاد الابن الباقي تعصيا. للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: رجل مسيحي توفى عن بنته، وعن شقيقه، وعن خمسة ذكور وأنثى - أولاد ابنه المتوفى قبله - لا غير، والتركة أربعة وعشرون قيراطا.

الجواب: أن لبنت المتوفى المذكور من تركته النصف فرضا، والنصف الآخر لأولاد الابن المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للأخ الشقيق.

**الزوجة والبنت وبنت الابن مع الأخت الشقيقة.**

المبادئ: ١ - إذا اجتمعت الأخت الشقيقة مع البنت، أو بنت الابن، أو معهما معا؛ ورثت بالتعصيب.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة، وبنت، وبنت ابن، وأخت شقيقة؛ يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبنات النصف فرضا، ولبنت الابن السدس فرضا تكملة للثلثين، والباقي للأخت الشقيقة لعصوبتها مع البنت.

السؤال: رجل توفى، وخلف بنتا، وبنت ابن، وزوجة، وأخت شقيقة فقط.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضا، ولبنت الابن السدس فرضا، تكملة للثلثين، والباقي للأخت الشقيقة؛ لكونها عصبة مع البنت.

**الزوجتان مع أولاد البنت وأولاد الأخوات الشقيقات.**

المبادئ: ١ - أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام، ويقدمون في الميراث على أولاد الأخوات الشقيقات؛ لأنهن من الصنف الرابع منهم.

٢ - بانحصار الإرث في زوجتين، وأولاد بنت؛ يكون للزوجتين الربع فرضا مناصفة بينهما، والباقي لأولاد البنت للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: رجل توفى عن زوجتيه، وعن أولاد بنته المتوفاة قبله، وعن أولاد أخته شقيقته المتوفاة قبله، وعن أولاد أخته شقيقته المتوفاة قبله، وعن بنت أخته شقيقته المتوفاة قبله.

الجواب: لزوجتي المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا مناصفة بينهما؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لأولاد بنته المتوفاة قبله المذكورين: للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأنهم من الصنف الأول من ذوى الأرحام، ولا شيء لأولاد أخواته

شقيقاته؛ لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن الصنف الأول والثانى.

**بنت؛ وبنات أخ شقيق، وأولاد ابن أخ شقيق.**

**المبادئ: ١ -** بنات الأخ الشقيق، وبنات ابن الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**٢ -** بانحصار الإرث فى بنت، وأبناء ابن أخ شقيق؛ يكون للبنت النصف فرضاً، والباقى لأبناء ابن الأخ الشقيق تعصياً بالسوية بينهم.

**السؤال:** امرأة توفيت عن بنتها، وعن بنات أخيها شقيقها، وعن أولاد ابن أخيها الشقيق.

**الجواب:** لبنت المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً، والنصف الباقى لأبناء ابن أخيها الشقيق المذكور تعصياً بالسوية بينهم، ولا شئ لبنات أخيها الشقيق، ولا لبنات ابن أخيها الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**بنت الابن مع الأختين الشقيقتين، وابن ابن الأخ الشقيق.**

**المبادئ: ١ -** الأخوات الشقيقات مع بنت الابن عصبة، ويقدم على ابن ابن الأخ الشقيق.

**٢ -** بانحصار الإرث فى بنت ابن، وأختين شقيقتين؛ يكون لبنت الابن النصف فرضاً، والباقى للأختين الشقيقتين تعصياً بالسوية بينهما.

**السؤال:** امرأة توفيت عن ورثتها الشرعيين لها، وهم: بنت ابن لها، وأختين شقيقتين، وابن ابن أخ لها شقيق.

**الجواب:** لبنت ابن المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً، وللأختين الشقيقتين النصف الباقى بالسوية بينهما؛ لكونهما عصبة مع بنت الابن المذكورة، ولا شئ لابن ابن الأخ الشقيق.

**اجتماع الأب مع الجدة لأم، والجد لأم.**

**المبادئ: ١ -** الجد لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث بين أب، وجدة لأم، يخص الجدة لأم السدس فرضا، والباقي للأب تعصيا.

السؤال: امرأة ماتت عن زوجها، ووالديها وولدها، ثم مات الولد المذكور عن والده، وجده لأمه، وجدته لأمه. مع العلم بأن الولد المذكور هو ابن ذكر. الجواب: لزوج المتوفاة أولا من تركتها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولأمها السدس فرضا؛ لما ذكر، ولوالدها السدس فرضا، والباقي لابنها تعصيا، ولجدة المتوفى ثانيا أم أمه من تركته السدس فرضا، والباقي لوالده تعصيا، ولا شيء لجده لأمه؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

إخوة لأم هم أولاد عم شقيق مع أولاد أعمام أشقاء وابن عم لأم.

المبادئ: ١ - يتعدد الميراث بتعدد الصفة؛ فيرث الأخ لأم الذى هو ابن عم شقيق بالفرض باعتباره أخا لأم، وبالتعصيب باعتباره ابن عم شقيق. ٢ - بنات الأعمام الأشقاء، وابن العم لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بانحصار الإرث فى أخ، وأختين لأم هم أولاد عم شقيق، وأبناء أعمام أشقاء؛ يستحق الأخ والأختان لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم، والباقى لأبناء الأعمام الأشقاء بما فيهم الأخ من الأم باعتباره من أبناء الأعمام الأشقاء تعصيا.

السؤال: رجل توفى عن أخ، وأختين لأم وهم أولاد عمه الشقيق أيضا، وعن أولاد أعمامه أشقاء والده: ذكورا وإناثا، وعن ابن عمه أخ والده من الأم.

الجواب: للأخ والأختين من الأم من تركته المتوفى المذكور الثلث فرضا بالسوية بينهم لا فرق بين الذكر والأنثى، والباقى لأبناء الأعمام الأشقاء الذكور بمن فيهم الأخ من الأم، باعتبار كونه من أبناء الأعمام الأشقاء، بالسوية بينهم، ولا شيء للإناث من أولاد الأعمام الأشقاء، ولا لابن العم من الأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

## الزوجة، والبنات مع الأخت الشقيقة، والأخوة لأب وأبناء الأشقاء أو لأب.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأب، وأبناء الأعمام الأشقاء أو لأب بالأخت الشقيقة متى صارت عصبية مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة، وبنات، وأخت شقيقة، تستحق الزوجة الثمن فرضاً، والبنات الثلثين فرضاً بالسوية بينهن، والباقي للأخت الشقيقة تعصياً.  
السؤال: رجل مات عن أربع بنات، وزوجة، وأخت شقيقة، وأخ لأب، وأخت كذلك، وأبناء أعمام: البعض أشقاء والبعض لأب.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناته الأربع الثلثان فرضاً بالسوية بينهن، والباقي للأخت الشقيقة؛ لكونها عصبية مع البنات المذكورات، ولا شيء للأخ والأخت لأب، ولا لأبناء الأعمام المذكورين.

الأم، وابن عم الجد الشقيق مع العم والعمتين من الأم.

المبادئ: ١ - العم، والعمتان من الأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبية.

٢ - بانحصار الإرث بين أم المتوفى، وابن عم جده الشقيق، تستحق أمه الثلث فرضاً، ولابن عم جده الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن أمه، وعن ابن عم جده الشقيق، وعن عمه وعمتين إخوة لأبيه من الأم.

الجواب: لأم المتوفى المذكور من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقي لابن عم جده الشقيق تعصياً، ولا شيء لعمه وعمتيه من الأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبية.

الأخت لأب، والجد والجدة لأم مع العممة وعم الأب الشقيق.

المبادئ: ١ - الجد لأم والعممة من ذوى الأرحام المؤخرين عن أصحاب الفروض والعصبية.

٢ - بانحصار الإرث في أخت المتوفاة لأبيها، وجدتها لأمها، وعم أبيها

الشقيق؛ يكون للأخت لأب النصف فرضاً، والجدة لأم السدس فرضاً، ولعم الأب الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت عن أختها من أبيها، وعن جدّها وجدتها من جهة أمها، وعن عمّتها، وعن عم أبيها الشقيق.

الجواب: لأخت المتوفاة المذكورة لأبيها من تركتها النصف فرضاً، ولجدتها لأمها السدس فرضاً، والباقي لعم أبيها الشقيق تعصياً، ولا شيء لجدّها لأمها، ولا لعمّتها؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**البنّت مع بنتى الابن وأولاد الأخوين الشقيقين ذكورا وإناثا.**

المبادئ: ١ - بنات الأخوين الشقيقين من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت المتوفى، وبنتى ابنه، وأبناء أخويه الشقيقين؛ تستحق البنّت النصف فرضاً، وبنتا الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولأبناء الأخوين الشقيقين الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: رجل توفى عن بنت، وعن بنتى ابن توفى قبله، وعن أولاد أخويه الشقيقين: ذكورا وإناثا.

الجواب: لبنت المتوفى المذكور من تركته النصف فرضاً، ولبنتى ابنه المتوفى قبله السدس فرضاً تكملة للثلثين بالسوية بينهما، والباقي لأبناء أخويه الشقيقين الذكور تعصياً بالسوية بينهم ولا شيء لبنات الأخوين الشقيقين المذكورين؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**أولاد الابن مع أبناء الأخ لأب.**

المبدأ: ابن الابن مقدم فى العصبة على ابن الأخ لأب، ويحوز باقى التركة بعد أصحاب الفروض.

السؤال: امرأة توفيت عن بناتها، وأولاد ابنها المتوفى قبلها: ذكورا وإناثا، وعن بنات أخيها شقيقها المتوفى قبلها، وعن أبناء أخ من أبيها توفى قبلها.

الجواب: لبنات المتوفاة المذكورة من تركتها الثلثان فرضاً بالسوية بينهن، والباقي

لأولاد ابنها المتوفى قبلها تعصيا، للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لبنات الشقيق، ولا لأبناء أخيها من أبيها.

### اجتماع أولاد العم الشقيق مع الخالين الشقيقين.

المبادئ: ١ - بنات العم والأخوال من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - متى انحصر الإرث فى أبناء العم الشقيق حازوا وحدهم جميع التركة تعصيا.

السؤال: امرأة توفيت عن أولاد عمها الشقيق: ثلاثة ذكور وأنثى، وعن خالين شقيقين، وعن أولاد خالها الشقيق: ثلاثة ذكور، وعن ابن خالتها الشقيقة فقط.

الجواب: جميع تركة المتوفاة المذكورة لأبناء عمها الشقيق الثلاثة الذكور تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لباقي من ذكروا بالسؤال؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

اجتماع الزوجة وأبناء الإخوة لأب مع أبناء الأخت الشقيقة وبنات الإخوة لأب.

المبادئ: ١ - أبناء الأخت الشقيقة، وبنات الإخوة لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة، وأبناء إخوة لأب؛ يكون للزوجة الربع فرضا، ولأبناء الإخوة لأب الباقي تعصيا.

السؤال: رجل توفى عن زوجته، وعن أبناء إخوته لأبيه الذكور، وعن بنات إخوته لأبيه، وعن أبناء أخته الشقيقة فقط.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لأبناء إخوته لأبيه الذكور الخمسة تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات إخوته لأبيه، ولا لأبناء أخته الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

أخت شقيقة، وأخت لأب، مع أبناء وبنات أخ لأب.

المبادئ: ١ - بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب



الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في أخت شقيقة، وأخت لأب، وأبناء أخ لأب: يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولأبناء الأخ لأب الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفي رجل عن شقيقته، وأخته لأبيه وأولاد أخيه لأبيه.

الجواب: لشقيقة المتوفى المذكور من تركته النصف فرضاً، ولأخته لأبيه السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي لأبناء أخيه لأبيه الثلاثة الذكور تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنتي الأخ لأب؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

ابنا ابن العم الشقيق مع ابن الأخت الشقيقة.

المبادئ: ١ - أولاد الأخت من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - ابنا ابن العم الشقيق من العصبات ويحوزان عند انفردهما جميع التركة تعصياً.

السؤال: توفيت امرأة عن ابني ابن عمها الشقيق المتوفى قبلها، وعن أبناء أختها الشقيقة.

الجواب: جميع تركة المتوفاة المذكورة لابني ابن عمها الشقيق تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء لأبناء الأخت الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

الجد والجدة لأم مع الأخت لأم والإخوة الأشقاء.

المبادئ: ١ - الجد لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في جدة لأم، وأخت لأم، وإخوة أشقاء: يكون للجدة السدس فرضاً، وللأخت لأم السدس كذلك، وللإخوة الأشقاء الباقي تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: شخص توفي وترك جدًا، وجدة، وأختًا، وجميعهم من جهة الأم،

وكذلك ترك إخوة وأخوات أشقاء: ذكورا وإناثا.

الجواب: لجدة المتوفاة لأمها من تركتها السدس فرضا، ولأختها لأمها السدس فرضا، والباقي لإخوتها وأخواتها الأشقاء تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لجدها لأمها؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### سلسلة موارد.

المبادئ: ١ - ب وفاة المورث عن زوجة، وبنات، وأب، وإخوة أشقاء، يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبنات الثلثان فرضا بالسوية بينهن وللأب الباقي تعصيا، ولا شيء للباقيين.

٢ - بانحصار الإرث فى أم، وبنات، وأخت شقيقة: يكون للأم السدس فرضا، وللبنات الثلثان فرضا بالسوية بينهن، وللأخت الشقيقة الباقي تعصيا.

٣ - ب وفاة المورث عن أخوات شقيقات، وعم شقيق، وعمتين شقيقتين: يكون للأخوات الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهن، ولعم الشقيق الباقي تعصيا، ولا شيء للباقيين.

٤ - ب وفاة المورث عن بنات، وأخوات شقيقات، وعم شقيق: يكون للبنات الثلثان فرضا بالسوية بينهن، وللأخوات الشقيقات الباقي تعصيا بالسوية بينهن، ولا شيء للعم الشقيق.

السؤال: أنثى مسيحية توفيت عن زوجها الأول، وأولادها الأربعة، ثم توفى ابنها الأول عن زوجته، وبناته الخمسة، ووالده، وأخيه، وأخته شقيقته، ثم توفيت المتوفى الثانى عن بناتها الخمس المذكورات، ووالدتها التى توفيت، وشقيقتها، ثم توفى زوج المتوفاة أولا عن أولاده الثلاث، ثم توفيت بنت الابن الأول المتوفى عن أخواتها الشقيقات الثلاث المذكورات، وعن بناتها الثلاث، وعن عمها وعمتها الأشقاء، ثم توفيت بنت المتوفاة أولا عن أخيها وأختها الشقيقتين، ثم توفيت بنت أخرى لابن الأول المتوفى عن بنتها، وزوجها، وشقيقتها، وعن عمها وعمتها الشقيقتين، ثم توفيت بنت المتوفاة أولا عن أخيها شقيقها، وبنتها. مع العلم بأن المتوفين المذكورين

وورثتهم أقباط مسيحيون متحدون في الدين والدار.

**الجواب:** لزوج المتوفاة أولا من تركتها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولادها الأربعة المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولزوجة المتوفى ثانيا من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناته الخمس الثلاث فرضا بالسوية بينهن، والباقي لوالده فرضا وتعصيا، ولا شيء لأخيه وأخته الأشقاء؛ لحجبهم بالأب المذكور، ولوالدة المتوفاة ثالثا من تركتها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناتها الخمس الثلاث فرضا بالسوية بينهن، والباقي للأخت الشقيقة؛ لكونها عصة مع البنات المذكورات، وتقسم تركه المتوفى رابعا بين أولاده الثلاث المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولأخوات المتوفاة خامسا الشقيقات الأربع من تركتها الثلاث فرضا بالسوية بينهن، والباقي لعمها الشقيق تعصيا، ولا شيء لعمتيها المذكورتين، ولبنات المتوفاة سادسا من تركتها الثلاث فرضا بالسوية بينهن، والباقي لأخواتها شقيقاتها الثلاث بينهن بالسوية؛ لكونهن عصة مع البنات المذكورات، ولا شيء لعمها وعمتها الشقيقتين، وتقسم تركه المتوفاة سابعة بين أخيها وأختها الشقيقتين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولزوج المتوفاة ثامنا من تركتها الربع فرضا، لوجود الفرع الوارث ولبناتها النصف فرضا والباقي لأختيها الشقيقتين بالسوية بينهما؛ لكونهما عصة مع البنت المذكورة، ولا شيء للعم والعمة الشقيقتين، ولبنت المتوفاة تاسعا من تركتها النصف فرضا، والباقي لأخيها الشقيق تعصيا، وهذا متى كان المتوفون وورثتهم المذكورون مسيحيين متحدين في الدين والدار.

### الأم مع الأخ لأم والأخ لأب.

**المبادئ:** ١ - تأخذ الأم السدس مع وجود اثنين أو اثنتين من إخوة الميت، أو أخواته، أو منهما أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلطتين.  
٢ - بانحصار الإرث في أم، وأخ لأم، وأخ لأب: يكون للأم السدس فرضا، وللأخ لأم السدس فرضا، وللأخ لأب الباقي تعصيا.  
**السؤال:** بنت قاصرة توفيت عن أمها، وعن أخيها من أبيها بالغ، وعن أختها من أمها فقط.

**الجواب:** لأم المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضا؛ لوجود عدد من

الإخوة، ولأخيها من أمها السدس فرضاً، والباقي لأخيها من أبيها تعصياً.

### الزوجة، وبنت الابن مع الأخت الشقيقة.

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة، وبنت ابن، وأخت شقيقة: يكون للزوجة

الثلث فرضاً، ولبنت الابن النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن زوجته التي ماتت وهي على عصمته، وعن بنته، وعن والده، ووالدته، ثم توفي والد المتوفى الأول المذكور عن زوجته، وعن أخته الشقيقة، وبنت ابنه المتوفى قبله.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثلث فرضاً، لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لوالده فرضاً وتعصياً، ولزوجة المتوفى الثاني من تركته الثلث فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنت ابنه النصف فرضاً، ولأخته الشقيقة الباقي؛ لكونها عصبة مع بنت الابن.

### أم، وأختان شقيقتان، وأبناء عم والد المتوفى الشقيق.

المبدأ: بانحصار الإرث في أم، وأختين شقيقتين، وأبناء عم والد المتوفى الشقيق: يكون للأم السدس فرضاً، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولأبناء عم والد المتوفى الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفي عن زوجته، وعن ثلاث أولاد: ذكر وانثيين، وعن أبناء عمه شقيق والده، ثم توفي ابن المتوفى الأول عن والدته، وأخته الشقيقتين، وعن أبناء عم والده الشقيق، وقد ترك المتوفى الأول فدانين ونصف فدان.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثلث فرضاً، لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده الثلاثة المذكورين تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأبناء شقيق والده، ولوالدة المتوفى الثاني من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأخته الشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لأبناء عم والده الشقيق تعصياً بالسوية بينهم.

### أم، وابن عم والد المتوفى الشقيق، وعمات، وبنات عم.

المبادئ: ١ - العمات، وبنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن

أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في أم المتوفى، وابن عم والده الشقيق: يكون للأم الثلث فرضاً، ولابن عم والده الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت عن أم، وعمتين شقيقتين، وبنت عم شقيق، وابن عم أبيها الشقيق.

الجواب: لأم المتوفاة المذكورة من تركتها الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقي لابن عم أبيها الشقيق تعصياً، ولا شيء للعمتين، ولا لبنت العم الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

الزوج، وابن العم لأب، مع العمة، والخال، والخالة، وبنت العم.

المبادئ: ١ - العمة، والخال، والخالة، وبنت العم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في الزوج، وابن العم لأب: يكون للزوج النصف فرضاً، ولابن العم لأب الباقي تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت وترك زوجاً، وعمة، وبنت عم شقيق، وخالاً وخالة شقيقين، وابن عم لأبيها.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابن عمها لأبيها تعصياً، ولا شيء للعممة، ولا لبنت العم الشقيق، ولا للخال والخالة المذكورين؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

الزوجة، وبنت الابن مع الأختين لأب، وابن الأخ لأب.

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ لأب بالأختين لأب متى صارتا عصبة مع بنت الابن.

٢ - بانحصار الإرث في الزوجة، وبنت الابن، والأختين لأب يكون للزوجة الثمن فرضاً، ولبنت الابن النصف فرضاً، وللأختين لأب الباقي تعصياً بالسوية بينهما.

**السؤال:** رجل توفى عن زوجته، وبنت ابنه المتوفى قبله، وعن أولاد بنت بنته اثنتين إناث، وعن أختين من أبيه، وابن أخ له من أبيه.

**الجواب:** لزوج المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنت ابنه المتوفى قبله النصف فرضاً، والباقي لأخيه من أبيه بالسوية بينهما؛ لكونهما عصة مع بنت الابن، ولا شيء لابن الأخ المذكور.

**الزوج وابن ابن العم لأب مع العمة الشقيقة.**

**المبادئ: ١ -** العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوج، وابن ابن عم لأب؛ يكون للزوج النصف فرضاً، ولابن ابن العم لأب الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها، وعن عمتها شقيقة والدها؛ وعن ابن ابن عمها لأبيها.

**الجواب:** لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابن ابن عمها لأبيها تعصياً، ولا شيء لعمتها الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**اجتماع البنات مع الأخت الشقيقة وابن الأخ الشقيق.**

**المبادئ: ١ -** متى صارت الأخت عصة مع البنت فلا ميراث لابن الأخ الشقيق.

**٢ -** بانحصار الإرث فى البنات، والأخت الشقيقة: يكون للبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخت الشقيقة تعصياً.

**السؤال:** سيدة توفيت عن ثلاث بنات، وعن أخت شقيقة، وعن ابن أخ شقيق.

**الجواب:** لبنات المتوفاة المذكورة الثلاث من تركتها الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخت الشقيقة؛ لكونها عصة مع البنات المذكورات، ولا شيء لابن الأخ الشقيق.

**زوجة وابن ابن ابن عم شقيق مع ابن أخت لأب.**

**المبادئ: ١ -** ابن الأخت لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة، وابن ابن عم شقيق: يكون للزوجة الربع فرضا، والباقى لابن ابن العم الشقيق تعصيا.

السؤال: رجل توفى عن ابن ابن عمه الشقيق، وزوجته التى توفى وهى على عصمته، وابن أخته لأبيه.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقى لابن ابن عمه الشقيق تعصيا، ولا شىء لابن أخته لأبيه؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**أخت شقيقة وعم شقيق وعمتان شقيقتان.**

المبادئ: ١ - العمات الشقيقات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة وعم شقيق يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا والباقى للعم الشقيق تعصيا.

السؤال: رجل توفى عن بنتين، وعن أخ وأختين أشقاء، ثم توفيت إحدى البنتين عن أختها الشقيقة، وعن عمها وعمتها الأشقاء، ثم توفيت البنت الثانية عن عمها وعمتها الأشقاء أيضا، ثم توفيت إحدى أختى المتوفى الأول الشقيقة. عن أخيها وأختها الشقيقتين والجميع ذميون.

الجواب: لبتى المتوفى الأول من تركته الثلثان فرضا بالسوية بينهما، والباقى لأخيه وأخته الأشقاء تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، وللأخت الشقيقة من تركه المتوفاة ثانيا النصف فرضا، والباقى لعمها الشقيق تعصيا، ولا شىء للعمتين الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وتكون تركه المتوفاة ثالثا لعمها الشقيق تعصيا، ولا شىء لعمتها؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وتقسم تركه المتوفاة رابعا بين أخيها وأختها الشقيقتين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، وهذا متى كان المتوفون وورثتهم المذكورون ذميون متحدين فى الدين والدار.

**الأخت لأب من ذوى الأرحام.**

المبدأ: لا ميراث لذوى الأرحام مع أصحاب الفروض.

السؤال: امرأة توفيت عن أختها لأبيها، وعن أولاد إخوتها لأبيها ذكورا وإناثا، وعن ولدي أختها لأبيها.

الجواب: لأخت المتوفاة لأبيها من تركتها النصف فرضا، والباقي لأبناء إخوتها لأبيها الذكور تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات إخوتها لأبيها ولا لولدي أختها لأبيها؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### ابنا أخ شقيق مع أخت لأم.

المبدأ: ١ - بانحصار الإرث فى ابني أخ شقيق، وأخت لأم: يكون للأخت لأم السدس فرضا، والباقي لابنى الأخ الشقيق تعصيا بالسوية بينهما.

السؤال: امرأة توفيت عن ابني أخيها الشقيق ذكرين، وعن أختها لأمها فقط.

الجواب: لأخت المتوفاة لأمها من تركتها السدس فرضا، والباقي لابني أخيها الشقيق تعصيا بالسوية بينهما.

### ابن الأخ الشقيق، والأخت لأم مع ولدي الأخ لأب وولدي الأخت لأب.

المبادئ: ١ - أبناء الأخ والأخت لأب محجوبون بابن الأخ الشقيق.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت لأم، وابن أخ شقيق يخص الأخت لأم السدس فرضا، والباقي لابن الأخ الشقيق تعصيا.

السؤال: امرأة توفيت عن ابن أخيها شقيقها، وعن ولدي أخيها لأبيها، وعن ولدي أختها لأبيها، وعن أختها لأمها.

الجواب: لأخت المتوفاة المذكورة لأمها من تركتها السدس فرضا، والباقي لابن أخيها شقيقها تعصيا، ولا شيء لولدي أخيها لأبيها، ولا لولدي أختها لأبيها؛ لحجبهم بابن الأخ الشقيق.

### - الزوج، والأم، والأخوة لأم مع الأخ لأب.

المبادئ: ١ - استغراق الفروض للتركة مانع من ميراث العصبة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج، وأم، وإخوة لأم: يستحق الزوج النصف فرضا، والأم السدس فرضا، والإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم، ولا فرق بين الذكر



منهم والأنثى.

السؤال: سيدة توفيت عن زوج لها، وأم، وأخ لأبيها، وأخوين وأخت لأمها.  
الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع  
الوارث، ولأمها السدس فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات، ولأخويها وأختها  
لأمها الثلث فرضا بالسوية بينهم لا فرق بين الذكر والأنثى، ولا شيء لأخيها لأبيها.

الزوج مع الأم، وأبناء أعمام لأب، وأعمام لأم.

المبادئ: ١ - الأعمام لأم من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهم مع صاحب فرض  
أو عاصب.

٢ - بانهصار الإرث فى زوج، وأم، وأبناء عم لأب: يكون للزوج النصف  
فرضا، وللأم الثلث فرضا، والباقى لأبناء ابن العم لأب تعصيا.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها - التى ماتت وهى على عصمته - ووالدتها،  
وعن أولاد أعمامها لأبيها، وعن أعمامها من الأم.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع  
الوارث، ولوالدتها الثلث فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود عدد من  
الإخوة والأخوات، والباقى لأبناء أعمامها لأبيها المذكورين تعصيا بالسوية بينهم،  
ولا شيء لأعمامها من الأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن  
أصحاب الفروض والعصبة.

الجدتان مع الأخت الشقيقة والإخوة لأب.

المبدأ: ١ - بانهصار الإرث فى جدتين، وأخت شقيقة، وأخت لأب؛ يكون  
للأخت الشقيقة النصف فرضا، وللجدتين السدس فرضا مناصفة بينهما، والباقى  
للإخوة لأب تعصيا.

السؤال: امرأة ماتت عن أخت شقيقة، وإخوة لأب ذكور، وجدة لأب، وجدة  
لأم.

الجواب: للأخت الشقيقة من تركة المتوفاة المذكورة النصف فرضا، وللجدتين  
المذكورتين السدس فرضا بالسوية بينهما؛ لأنهما فى درجة واحدة، والباقى لإخوتها  
لأبيها الذكور تعصيا بالسوية بينهم.

### عم الأب من أبيه عاصب.

المبادئ: ١ - ابن العم لأم، والعمة الشقيقة، والجد لأم من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهم مع العاصب.

٢ - أولاد عم أبى المتوفى، وأولاد عم أبيه الشقيق من العصبه، ولا ميراث لهم مع وجود عم الأب من أبيه لبعدهم عنه درجة.

٣ - عم أبى المتوفى من أبيه عاصب، ويحوز جميع التركة تعصيا ما لم يكن مع صاحب فرض فيحوز الباقي بعده.

السؤال: رجل توفى عن ابن عم لأم، وعن عمته الشقيقة، وعن عم أبيه من الأب، وعن أولاد عم أبيه من الأب: ذكورا وإناثا، وعن أولاد عم أبيه الشقيق: ذكورا وإناثا، وعن جده أبى أمه، وعن خاله.

الجواب: جميع تركة المتوفى المذكور لعم أبيه من الأب تعصيا، ولا شيء لباقي من ذكروا بالسؤال.

### ابن عم الأب من الأب مع ابن ابن عم الأب الشقيق.

المبدأ: ابن عم الأب من أبيه أقرب درجة من ابن ابن عم الأب الشقيق؛ ويحوز لذلك باقى التركة وحده تعصيا.

السؤال: توفى رجل عن بنته، وزوجته، وأمه، وعن ابن ابن عم والده الشقيق، وأبناء عم والده لأب.

الجواب: لبنت المتوفى المذكور من تركته النصف فرضا، ولزوجته الثمن فرضا، ولأمه السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لأبناء عم والده لأب تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لابن ابن عم والده الشقيق؛ لبعدهم عن أبناء عم والده المتوفى لأب.

### الأخت الشقيقة مع البنتين ومع أولاد العم الشقيق.

المبدأ: تصير الأخت الشقيقة عصبه مع البنتين، وهى مقدمة فى العصبه على أبناء العم الشقيق، وتحوز الباقي من التركة بعد فرض البنتين.

السؤال: رجل توفى عن بنتين، وزوجة، وأخت شقيقة، وأولاد عم شقيق.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنتيه الثلثان فرضا بالسوية بينهما، والباقي للأخت الشقيقة؛ لكونها عصبه مع

البتين المذكورتين، ولا شيء لأولاد العم الشقيق.

**الأختان الشقيقتان مع الأخت لأم، وابن ابن ابن العم الشقيق.**

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أختين شقيقتين، وأخت لأم، وابن ابن ابن عم شقيق: يكون للأختين المذكورتين الثلثان فرضا بالسوية، وللأخت لأم السدس فرضا، والباقي لابن ابن ابن العم الشقيق تعصيا.

**السؤال:** امرأة توفيت عن أختين شقيقتين، وعن أخت لأم، وعن ابن ابن ابن عم شقيق.

**الجواب:** للأختين الشقيقتين من تركه المتوفاة المذكورة الثلثان فرضا بالسوية بينهما، وللأخت لأم السدس فرضا، والباقي لابن ابن ابن العم الشقيق تعصيا، **الأخت الشقيقة مع الإخوة لأب، والجدة لأم، والجدة لأب.**

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أخت شقيقة، وإخوة وأخوات لأب، وجدة لأم، وجدة لأب: يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا، وللجدتين المذكورتين السدس فرضا بالسوية، والباقي لإخوته وأخوته المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين. **السؤال:** توفي عن أخته الشقيقة وعن إخوة وأخوات لأب، وعن جدته أم أمه، وجدته أم أبيه فقط، وترك تركه.

**الجواب:** للأخت الشقيقة من تركه المتوفى المذكور النصف فرضا، ولجدتيه المذكورتين السدس فرضا بالسوية بينهما، والباقي لإخوته وأخوته لأبيه المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين.

**بنت، وأخت شقيقة، وبنت خال شقيق.**

**المبادئ: ١ -** بنت الخال الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن ذوى الفروض والعصبات.

**٢ -** بانحصار الإرث في بنت، وأخت شقيقة: يكون للبنت النصف فرضا، وللأخت الشقيقة الباقي تعصيا.

**السؤال:** توفي رجل وانحصر إرثه في زوجته، وولديه البالغين من غير شريك، ثم توفي ابنه الأول، وانحصر إرثه في زوجته، ووالدته المذكورة، وبنته، وأخته شقيقته من غير شريك، ثم توفيت بنت المتوفى الأول عن والدتها، وعن ولديها، ثم توفيت

بنت زوجة المتوفى الأول عن بنت ابنها المتوفى قبلها وولدى بنتها المتوفاة قبلها أيضا، ثم توفى ابن بنت المتوفى الأول عن بنته، وعن أخته شقيقته، وبنت خاله الشقيق فقط، ثم توفيت بنت بنت ابن المتوفى الأول عن زوجها، وعن بنت خالها الشقيق.

**الجواب:** لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا، لوجود الفرع الوارث والباقي لولديه المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولزوجة المتوفى الثاني من تركته الثمن فرضا، ولوالدته السدس فرضا، لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضا، والباقي لأخته الشقيقة، لكونها عصة مع البنت المذكورة، ولوالدة المتوفاة ثالثا من تركتها السدس فرضا، لوجود الفرع الوارث، والباقي لولديها المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، وجميع تركة المتوفاة رابعا لبنت ابنها المتوفى قبلها فرضا وردا، ولا شيء لولدى بنتها المتوفاة قبلها؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وعن الرد على ذوى الفروض الذين يرد عليهم. ولبنت المتوفى خامسا من تركته النصف فرضا، والنصف الباقي للأخت الشقيقة، لكونها عصة مع البنت، ولا شيء لبنت خاله الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، ولزوج المتوفاة سادسا من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لبنت خالها الشقيق.

**تعليق:** عالج قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أمر أولاد البنات نظرا لحرمانهم من الإرث؛ ف قضى بأن لهم وصية واجبة، وتكون لأهل الطبقة الأولى فقط.

**زوجة، وأخت شقيقة، وأبناء وبنات أخوين شقيقين.**

**المبادئ: ١ -** بنات الأخوين الشقيقين من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوجة، وأخت شقيقة، وأبناء أخوين شقيقين؛ يكون للزوجة الربع فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا؛ والباقي لأبناء الأخوين الشقيقين تعصيا بالسوية.

**السؤال:** رجل توفى عن زوجته - التى ماتت وهى على عصمته - وعن أولاده منها خمسة: ثلاثة ذكور وبنتين، ثم توفيت إحدى البنتين عن زوجها، وأمها، وإخوتها

الأشقاء، وأختها الشقيقة الأربعة المذكورين، ثم توفى أحد الأولاد الذكور عن زوجته - التى مات وهى على عصمته - وعن أولاده منها الأربعة: ذكرين وأنثيين، وعن والدته، ثم توفيت زوجة المتوفى الأول عن أولادها: ذكرين وأنثى، ثم توفى أحد الذكور أولاد المتوفى الأول عن زوجته، وأولاده: ذكر وثلاث إناث - ثم توفى الذكر الثالث عن أولاد المتوفى الأول عن زوجته - التى مات وهى على عصمته - وأخته الشقيقة وأولاد أخويه الشقيقين ذكورا وإناثا.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده الخمسة المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولزوجة المتوفاة ثانيا من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمها السدس فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقي لإخوتها وأختها الأشقاء الأربعة المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولزوجة المتوفى ثالثا من تركته الثمن فرضا، ولأمه السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده الأربعة المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، وجميع تركة المتوفاة رابعا لأولادها الثلاثة المذكورين تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين، ولزوجة المتوفى خامسا من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده الأربعة المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولزوجة المتوفى سادسا من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضا، والباقي لأبناء أخويه الشقيقين الذكور تعصيا بالسوية بينهم، ولا شئ لبنات الأخوين الشقيقين لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### ابن ابن الأخ لأب مع بنت الأخت لأم.

المبادئ: ١ - بوفاة المورثة عن ابن ابن أخ لأب، وبنت أخت لأم؛ تكون جميع التركة لابن ابن الأخ لأب تعصيا دون الأخرى.

٢ - بنت الأخت لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

السؤال: امرأة توفيت عن بنت أختها من والدتها وعن ابن ابن أخيها من والدها، ولم يكن لها زوج ولا عقب.

**الجواب:** جميع تركة المتوفاة المذكورة لابن ابن أخيها لوالدها تعصيا، ولا شيء لبنت أختها من والدتها؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الزوجة، وأم أم الأم مع الأب.

**المبدأ:** بانحصار الإرث فى زوجة، وأم أم أم، وأب؛ يكون للزوجة الربع فرضا، ولأم أم الأم السدس فرضا، وللأب الباقي تعصيا.

**السؤال:** توفى عن والده، وجدته، أم أم أمه، وزوجته - التى ماتت وهى على عصمته - ثم توفيت جدته أم أم أمه المذكورة عن أولادها الثلاثة.

**الجواب:** لزوجة المتوفى الأول من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولجدته أم أم أمه السدس فرضا، والباقي لوالده تعصيا. وتقسم تركة المتوفاة ثانيا بين أولادها الثلاثة المذكورين تعصيا: للذكر مثل حظ الأنثيين.

### أخت شقيقة مع بنت عم شقيق.

**المبادئ:** ١ - بوفاة المورث عن أخت شقيقة، وبنت عم شقيق، يكون للأخت الشقيقة جميع التركة فرضا وردا، ولا شيء لبنت العم.

٢ - بنت العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**السؤال:** رجل توفى عن أخت شقيقة، وعن بنت عم شقيق.

**الجواب:** جميع تركة المتوفى المذكور لأخته شقيقته فرضا وردا، ولا شيء لبنت العم الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، والرد على ذوى الفروض الذين يرد عليهم.

### أخت شقيقة مع ابن أخ لأب.

**المبدأ:** بانحصار الإرث فى أخت شقيقة، وابن أخ لأب؛ يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا، ولابن الأخ لأب الباقي تعصيا.

**السؤال:** رجل توفى عن زوجته، التى ماتت وهى على عصمته - وعن أخته شقيقته، وعن ابن أخيه لوالده المتوفى قبله.

**الجواب:** لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع

الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضا والباقي لابن أخيه لأبيه تعصيا.

**أم، وأختان لأب، وأخت لأم مع أعمام أشقاء.**

المبادئ: ١ - متى استغرق أصحاب الفروض التركية فلا شيء للعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في أم، وأختين لأب، وأخت لأم؛ يكون للأم السدس فرضا، وللأخت لأم السدس كذلك، وللأختين لأب الثلثان فرضا بالسوية بينهما.

السؤال: بنت قاصرة توفيت عن أمها، وعن أختين لأب، وعن أخت لأم، وعن عميها الشقيقين.

الجواب: لوالدة المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضا؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأختها لأمها السدس فرضا، وللأختين لأب الثلثان بالسوية بينهما، ولا شيء للعمين الشقيقين لاستغراق أصحاب الفروض التركية.

**زوج، وعمة شقيقة، مع أبناء عم والد المتوفى الشقيق.**

المبادئ: ١ - بوفاة الزوجة عن زوجها، وعمتها الشقيقة، وأبناء أبناء عم والدها الشقيق؛ يكون لزوجها النصف فرضا، ولأبناء أبناء عم والدها الباقي تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء للعمة.

٢ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

السؤال: سيدة توفيت عن زوجها، وعن أبناء عم والدها الشقيق، وعن عمتها شقيقة والدها، والمتوفاة وورثتها ذميون متحدون فى الدين والدار.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لأبناء أبناء عم والدها الشقيق تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء للعمة الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة. وهذا متى كانت المتوفاة وورثتها المذكورون ذميّين متحدين فى الدين والدار.

**زوجة، وأم، وبنت مع ابن عم أب المتوفى الشقيق**

المبدأ: إذا انحصر الإرث فى زوجة المتوفى، وأمه، وبنته، وابن عم أبيه الشقيق؛ كان لزوجته الثمن فرضا، ولأمه السدس فرضا، ولبنته النصف فرضا،

ولابن عم أبيه الباقي تعصيا.

السؤال: توفي رجل وانحصر إرثه في والدته، وفي زوجته، وفي بته، وفي ابن عم أبيه الشقيق.

الجواب: لوالدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضا، ولزوجه الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبته النصف فرضا، والباقي لابن عم أبيه الشقيق تعصيا.

**زوج، وأم، وإخوة لأم، وأخ شقيق.**

المبادئ: ١ - متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج، وأم، وإخوة لأم؛ يكون للزوج النصف فرضا، وللأم السدس فرضا، وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها، وأمها، وأخيها شقيقها، وأخ وأختين من الأم فقط.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمها السدس فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات، ولأخيها وأختيها من الأم الثلث فرضا بالسوية بينهم لا فرق بين الذكر والأنثى، ولا شيء للأخ الشقيق؛ لاستغراق أصحاب الفروض للتركة.

**أم، وأخت شقيقة، وأخت لأم، وأخ لأب.**

المبدأ: إذا انحصر الإرث في أم، وأخت شقيقة، وأخت لأم، وأخ لأب؛ كان للأم السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخت لأم السدس فرضا، وللأخ لأب الباقي تعصيا.

السؤال: رجل توفي عن والدته، وعن أخت شقيقة، وأخ لأب، وأخت لأم.

الجواب: لوالدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخت لأم السدس فرضا، والباقي للأخ لأب تعصيا.

**أخ وأخت لأم، وأخ وأخت لأب.**

المبدأ: إذا انحصر الإرث في أخ وأخت لأم، وأخ وأخت لأب؛ كان للأخ



والأخت لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما، وللأخ والأخت لأب الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: سيدة توفيت ولم تعقب ذرية مطلقا، ولها أخ وأخت من والدها، وأخ وأخت من والدتها.

الجواب: للأخ والأخت من الأم من تركة المتوفاة المذكورة الثلث فرضا بالسوية، والباقي لأخيها وأختها من الأب تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين.

زوجة، وأبناء أخ شقيق، وبنات أخ شقيق، وابن أخت شقيقة.

المبادئ: ١ - ب وفاة المورث عن زوجة، وابنى أخ شقيق، وبنات أخ شقيق، وابن أخت شقيقة؛ يكون للزوجة الربع فرضا، ولابنى الأخ الشقيق الباقي تعصيا بالسوية بينهما، ولا شيء للباقيين.

٢ - بنات الأخ الشقيق، وابن الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

السؤال: توفى رجل عن زوجته، ومات وهى على عصمته، ولم يرزق منها ذرية، وعن أولاد أخ شقيق توفى قبله، وهم: ابنان، وثلاث بنات، وعن ابن أخت شقيقة متوفاة قبله أيضا.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابنى الأخ الشقيق تعصيا بالسوية بينهما، ولا شيء لبنات الأخ الشقيق، ولا لابن الأخت الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

أم، وأختان شقيقتان، وأبناء عم لأب، وابن عم لأم.

المبادئ: ١ - ب وفاة المورث عن أم، وأختين شقيقتين وابن عم لأب، وابن عم لأم؛ يكون للأم السدس فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما، ولابنى العم لأب الباقي تعصيا بالسوية بينهما، ولا شيء لابن العم لأم.

٢ - ابن العم لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

السؤال: رجل توفى عن أم، وأختين شقيقتين، وابنى عمين لأب فقط، وابن عم

لأم فقط.

الجواب: لأم المتوفى المذكور من تركته السدس فرضاً، لوجود عدد من الأخوات، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لابنى عميه لأبيه تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء لابن العم لأم؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

زوجة، وبنت، وأولاد ابن.

المبدأ: ١ - بانحصار الإرث فى زوجة، وبنت، وأولاد ابن، يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، والباقي لأولاد الابن تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفى عن زوجته التى مات وهى على عصمته - وعن بنته منها، وعن أولاد ابنه المتوفى قبله.

الجواب: لزوجته المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، والباقي لأولاد ابنه المتوفى قبله تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين.

أم، وزوجة، وأولاد عم أب شقيق.

المبادئ: ١ - بنات عم الأب الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث فى أم، وزوجة، وأبناء عم أب شقيق؛ يكون للأم الثلث فرضاً، وللزوجة الربع فرضاً، والباقي لأبناء عم الأب الشقيق تعصياً بالسوية.

السؤال: توفى عن زوجته فقط، ثم توفى ابنه عن والدته، وزوجته، وأولاد عم أبيه الشقيق: أربعة ذكور، وسبعة إناث فقط.

الجواب: لزوجته المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لابنه تعصياً، ولوالدة المتوفى الثانى من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدد من الإخوة والأخوات، ولزوجته الربع فرضاً، لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لأبناء عم أبيه الشقيق الأربعة الذكور تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات عم أبيه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن

أصحاب الفروض والعصبة.

**بنت ابن، وأولاد أخ شقيق: ذكورا وإناثا.**

**المبادئ: ١ -** بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار الإرث فى بنت ابن، وأبناء أخ شقيق؛ يكون لبنت الابن النصف، فرضا ولأبناء الأخ الشقيق الذكور الباقي تعصيا بالسوية.

**السؤال:** امرأة توفيت عن أولاد أخيها الشقيق، وهم: ثلاثة ذكور، وأربع إناث، وعن بنت ابنها.

**الجواب:** لبنت ابن المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا، والباقي لأبناء أخيها الشقيق الثلاثة الذكور تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات الأخ الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**أم، وإخوة لأم، وأخت شقيقة، وإخوة لأب.**

**المبادئ: ١ -** لا ميراث للإخوة لأب؛ لاستغراق أصحاب الفروض للتركة.

**٢ -** بانحصار الإرث فى أم، وإخوة لأم، وأخت شقيقة؛ يكون للأم السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية.

**السؤال:** رجل توفى عن أم، وعن أخت شقيقة، وعن ثلاث أخوات من الأم، وعن إخوة لأب: ثلاث إناث وذكر.

**الجواب:** لأم المتوفى المذكور من تركته السدس فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات، ولأخته الشقيقة النصف فرضا، ولأخواته من الأم الثلاث المذكورات الثلث فرضا بالسوية بينهن، ولا شيء لأخيه وأخواته لآبيه؛ لاستغراق أصحاب الفروض للتركة.

**وفاة شقيقتين فى حادث واحد، وجهل أيتهما ماتت أولا**

**المبدأ: ١ -** بوفاة شقيقتين فى وقت واحد، وعدم معرفة أيتهما ماتت أولا؛ فلا ترث إحداهما الأخرى، ويجعل ميراث كل واحدة منهما لورثتها الأحياء.

**السؤال:** شقيقتان توفيتا فى وقت واحد، ولم يعلم من ماتت منهما أولا، وانحصر إرثهما الشرعى فى أولاد ابني عمهما الشقيق الخمسة الذكور.

**الجواب:** أن تركة كل من المتوفاتين المذكورتين لأولاد ابني عمهما الشقيق الذكور الخمسة المذكورين تعصيا بالسوية بينهم، ولا ترث إحداهما من الأخرى؛ لعدم العلم بوفاة إحداهما أولا.

**بنت أخ شقيق، وبنت عم شقيق هي زوجة، وابن ابن عم شقيق.**  
**المبادئ:** ١ - بنت الأخ الشقيق، والزوجة بصفتها بنت عم شقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.  
 ٢ - بانحصار الإرث فى بنت العم باعتبارها زوجة، وابن ابن عم شقيق؛ يكون للزوجة الربع فرضا، والباقى لابن ابن العم الشقيق تعصيا.  
**السؤال:** رجل توفى عن بنت أخ شقيق، وبنت عم شقيق هي زوجة للمتوفى، وعن ابن ابن عم شقيق.

**الجواب:** للزوجة المذكورة باعتبار زوجيتها من تركة المتوفى الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقى لابن ابن العم الشقيق تعصيا، ولا شئ لبنت الأخ الشقيق، ولا لبنت العم الشقيق باعتبار أنها بنت عم؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**أخت شقيقة، وأم، وأخت لأب، وأخوان لأم.**

**المبدأ:** ١ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة، وأخت لأب، وأم، وأخوان لأم؛ يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخت لأب السدس تكملة للثلثين فرضا، وللأم السدس فرضا وللأخوان لأم الثلث فرضا مناصفة.

**السؤال:** رجل توفى، وله أخت شقيقة، وله أخت من أبيه فقط، وله أخوان لأم، وله أم.

**الجواب:** للأخت الشقيقة من تركة المتوفى المذكور النصف فرضا، ولأخته لأبيه السدس فرضا تكملة للثلثين، ولأخويه من الأم الثلث فرضا بالسوية بينهما، وللأم السدس فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات فقد دخل فى هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم، وعالت إلى سبعة أسهم: للأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم، وللأخت لأب منها سهم واحد، وللأخوان لأم منها سهمان: لكل منهما سهم، وللأم السهم الباقي من السبعة الأسهم.

## ولدا الأخت الشقيقة مع أولاد أبناء العم الشقيق ذكورا وإناثا، وأولاد عم الأب الشقيق كذلك

المبادئ: ١ - أولاد الأخت الشقيقة، وبنات أبناء العم الشقيق، وبنات عم الأب الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبية.

٢ - بانهصار إرث المتوفاة فى أبناء أبناء عمها الشقيق يستحقون جميع التركة تعصيا بالسوية بينهم.

٣ - أبناء عم أب المتوفى الشقيق لا يرثون مع أبناء أبناء عمه الشقيق لبعدهم فى الدرجة.

السؤال: امرأة توفيت عن ولدى أختها الشقيقة: ذكرا وأنثى، وعن أولاد أبناء عمها الشقيق: تسعة ذكورا وأنثى، وعن أولاد عم أبيها الشقيق ثلاثة ذكور وخمس إناث.

الجواب: تقسم تركة المتوفاة المذكورة بين أبناء أبناء عمها الشقيق الذكور التسعة المذكورين تعصيا بالسوية بينهم، ولا شىء لباقى من ذكروا بالسؤال.

الزوج مع البنت، والأم، والأختين من الأب، والأخت من الأم،  
والعم من الأب، وأولاد الأخ من الأب.

المبادئ: ١ - الأخت لأم محجوبة بالفرع الوارث مطلقا.  
٢ - العم من الأب، وأبناء الأخ من الأب محجوبون بالأختين؛ لكونهما عصبية مع البنت.

٣ - بانهصار الإرث بين زوج، وبنت، وأم، وأختين من الأب؛ يستحق الزوج الربع فرضا، والبنت النصف فرضا، والأم السدس فرضا، والباقى للأختين لأب تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن زوج، وعن بنت، وعن أم، وعن أختين من أب، وعن أخت من أم، وعن عم من أب، وعن أولاد أخ من أب.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها الربع فرضا، ولبنتها النصف فرضا، ولأمها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث وعدد من الأخوات، والباقى للأختين من الأب بالسوية بينهما؛ لكونهما عصبية مع البنت المذكورة، ولا شىء لباقى من

ذكر بالسؤال.

### الزوجة مع الأخت لأب، وابن الأخت الشقيق.

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة، وأخت لأب، وابن أخ شقيق؛ يخص الزوجة الربع فرضاً، والأخت لأب النصف فرضاً، والباقي لابن الأخت الشقيق تعصياً بالسوية بينهما.

السؤال: رجل توفي وترك زوجته - التي على عصمته - وأختاً لأب، وابن أخ شقيق.

الجواب: لزوجته المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته لأبيه النصف فرضاً، والباقي لابن أخيه الشقيق تعصياً بالسوية بينهما.

### الأخت الشقيقة مع جدتين، وأولاد عم شقيق.

المبادئ: ١ - بنات العم من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بانحصار الإرث في أخت شقيقة، وجدتين، وأبناء عم شقيق؛ يكون للأخت النصف فرضاً، وللجدتين السدس فرضاً مناصفة بينهما، والباقي لأبناء العم الشقيق بالسوية بينهم تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن تركة، وله زوجة، وأخت شقيقة، وجدتان لأب، وأم، وأولاد عم شقيق لأبيه: ذكورا وإناثا.

الجواب: لزوجته المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولجدتيه السدس فرضاً بالسوية بينهما إذا كانتا متحدتين في الدرجة، والباقي لأبناء عمه الشقيق المذكور تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات العم الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الأم مع أختين شقيقتين، وإخوة لأب، وابن أخ شقيق.

المبادئ: ١ - الإخوة لأب أقرب في العصوبة من ابن الأخت الشقيق.

٢ - بانحصار الإرث في أم، وأختين شقيقتين، وأخ وأختين لأب؛ يكون للأم

السدس فرضاً، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، والباقي للأخ والأختين لأب تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفي رجل وترك ثلاثة إخوة من الأب: رجل وامرأتين، وأخته من الأب والأم، وابن أخيه من الأب والأم، وأيضاً والدته.

الجواب: المفهوم من هذا السؤال أن المتوفى توفي عن والدته، وعن أخ وأختين من الأب، وعن أختين شقيقتين، وعن ابن أخ شقيق، يكون لوالدته من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخ والأختين لأب تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين: ولا شيء لابن الأخ الشقيق.

**الأم مع ابن ابن عم أب شقيق.**

المبدأ: بانحصار الإرث في أم، وابن ابن عم أب شقيق؛ يكون للأم الثلث فرضاً، والباقي لابن ابن عم الأب الشقيق تعصياً.

السؤال: توفي رجل، عن والدته، وعن بنات أخته الشقيقة المتوفاة قبله وعن ابن ابن عم والده الشقيق المتوفى قبله.

الجواب: لوالدة المتوفى المذكور من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدد من الأخوة والأخوات، والباقي لابن ابن عم والده الشقيق المتوفى قبله تعصياً، ولا شيء لبنات أخته الشقيقة؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**الأم مع زوجة، وبنتين، وأختين شقيقتين، وأخوة وأخوات لأب.**

المبادئ: ١ - الأخوات الشقيقات مع البنات عصبة.

٢ - إذا عصبت الأخت الشقيقة بالبنات قدمت في الميراث على الأخوة لأب وإن كانوا عصبة.

٣ - بانحصار الإرث في زوجة، وبنتين، وأم، وأختين شقيقتين، يكون للأم السدس فرضاً، وللزوجة الثمن فرضاً، وللبنتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، وللأختين الشقيقتين الباقي تعصياً بالسوية بينهما.

السؤال: رجل توفي عن والدته، وزوجته - التي ماتت وهي على عصمته - وعن

بناته منها ثلاث، وعن أختين شقيقتين، وعن إخوته وأخواته لأبيه: أربعة ذكور وخمس إناث، ثم توفيت إحدى البنات الثلاث عن والدتها، وعن أختيها الشقيقتين، وعن عمتيها الشقيقتين، وعن أعمامها وعماتها لأبيها، وعن جدتها أم أبيها، ثم توفيت بنت ثانية من الثلاث عن والدتها، وأختها الشقيقة، وعمتيها الشقيقتين وعن أعمامها لأبيها، وعن جدتها أم أبيها.

**الجواب:** لوالدة المتوفى الأول من تركته السدس فرضاً، ولزوجته الثمن فرضاً، لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلاث الثلاثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأختين الشقيقتين بالسوية بينهما؛ لكونهما عصة مع البنات الثلاث، ولا شيء لإخوته وأخواته لأبيه، ولوالدة المتوفاة ثانياً السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأختيها الشقيقتين الثلاثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لأعمامها لأبيها تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لجدتها أم أبيها، لحجبها بالأم، ولا للعمتين الشقيقتين ولا للعمات لأب؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصة، ولوالدة المتوفاة ثالثاً من تركتها الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدد من الأخوة والأخوات، ولأختها الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لأعمامها لأبيها تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لجدتها أم أبيها، ولا للعمتين الشقيقتين لا للعمات لأب.

### عم الأب لأب مع العمة الشقيقة.

**المبادئ:** ١ - العمة الشقيقة من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع عاصب.  
٢ - بوفاة المتوفى عن عم أبيه لأب، وعمة شقيقة؛ تكون جميع التركة لعم الأب من أبيه تعصياً.

**السؤال:** رجل توفى وانحصر إرثه الشرعى فى عم أبيه لأب، وعمته أخت أبيه شقيقة.

**الجواب:** جميع تركة المتوفى المذكور لعم أبيه لأب تعصياً، ولا شيء لعمته الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصة.



**ابن ابن العم الشقيق مع عم الأب من الأب.**

**المبدأ:** ابن ابن العم الشقيق أقرب في العصوبة من عم الأب من أبيه، ويحوز جميع التركة تعصيا.

**السؤال:** شخص توفي عن زوجته - التي مات وهي في عصمته - وعم لأبيه من الأب، وابن ابن عم له شقيق.

**الجواب:** لزوجته المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابن ابن عمه الشقيق تعصيا، ولا شيء لعم أبيه من الأب.

**الأم مع عم أبي لأب.**

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أم، وعمى أب لأب؛ يكون للأم الثلث فرضا، والباقي لعمى الأب لأب تعصيا.

**السؤال:** توفي رجل، وترك ورثته، وهم: والدته، وعمين لأبيه لأب، وأولاد عم أبيه الشقيق.

**الجواب:** لوالدة المتوفى المذكور من تركته الثلث فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدد من الأخوة والأخوات؛ والباقي لعمى أبيه لأب تعصيا بالسوية بينهما، ولا شيء لأولاد عم أبيه الشقيق.

**بنتا المتوفى مع أبناء وبنات عم جده الشقيق.**

**المبادئ:** ١ - بنات عم الجد الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في بنتى المتوفى، وأبناء عم جده الشقيق؛ يكون لبنتيه الثلثان فرضا بالسوية بينهما، ولأبناء عم جده الشقيق الباقي تعصيا بالسوية بينهم.

**السؤال:** امرأة توفيت عن بنتين، وعن أولاد عم جدها أبو أبيها الشقيق، وكان على التركة دين.

**الجواب:** لبنتى المتوفاة المذكورة من تركتها بعد سداد الدين الثلثان فرضا بالسوية بينهما، والباقي لأبناء عم جدها أبو أبيها الشقيق المذكور تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات عم جدها المذكور؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

## أخت لأم مع أخ لأب.

المبدأ: بانحصار الإرث في أخت لأم، وأخ لأب؛ يكون للأخت لأم السدس فرضاً، وللأخ لأب الباقي تعصياً.

السؤال: امرأة توفيت عن أخ لها من أبيها، وأخت لها من والدتها فقط.  
الجواب: للأخت لأم من تركه المتوفاة المذكورة السدس فرضاً، والباقي لأخيها لأبيها تعصياً.

زوجة، وبنات، وعممة شقيقة، وبنات أعمام وأبناء عم لأب.  
المبادئ: ١ - العمات وبنات الأعمام من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة، وبنات وأبناء عم لأب؛ يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولأبناء العم لأب الباقي تعصياً.  
السؤال: توفي عن زوجته، وبناته الثلاث، وعمته الشقيقة، وبنت عمه الشقيق، وأولاد عمه لأبيه: سبع ذكور وأنثى.

الجواب: لزوجته المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، وبناته الثلاثة الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لأبناء عمه لأبيه المذكور بالسوية بينهم، ولا شيء لعمته الشقيقة وبنت عمه الشقيق وبنت عمه لأبيه؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

زوجة، وبتان، وأخت شقيقة، وولد بنت أوصى له بمثل نصيب إحدى البنات

المبدأ: بوفاء المورث عن زوجة، وبتين، وأخت شقيقة، وولد بنت أوصى له بمثل نصيب إحدى البنات؛ يكون لولد البنت ما أوصى له به، وللزوجة الثمن فرضاً، وللبتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما. وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.  
السؤال: توفي رجل عن بنتين، وزوجة، وأخت شقيقة، وولد بنت الذى أوصى له بمثل نصيب إحدى بناته.

الجواب: قال في التنوير وشرحه الدر المختار: وبمثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً، وينصيب ابنه لا، لو كان له ابن مولود، وإن لم يكن له ابن صحت... إلى أن قال ومثلهم البنات. والأصل أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة، يزداد مثله على

سهام الورثة مجتبى اهـ.

وعلى هذا فالوصية بمثل نصيب بنت له صحيحة، وللموصى له ثمانية أسهم؛ من اثنين وثلاثين سهما وذلك لأن سهام الورثة أربعة وعشرون، فلكل من البنيتين ثمانية، فيزداد على السهام ثمانية أسهم نصيب الموصى له فيصير المجموع اثنين وثلاثين؛ للموصى له ثمانية أسهم، ثم يقسم الباقي بين الورثة: فللبنتين منه الثلثان فرضا وذلك ستة عشر سهما بالسوية بينهما، وللزوجة الثمن فرضا: ثلاثة أسهم، وللأخت الشقيقة الباقي وهو خمسة أسهم من الأربعة والعشرين الباقية بعد نصيب الموصى له.

**أخوات شقيقات مع أبناء ابن عم أب المتوفى الشقيق، وعمه شقيقة.**

**المبادئ: ١ -** العمه، وبنات ابني العمين الشقيقين من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار إرث المورث فى أخواته الشقيقات، وأبناء ابن عم أبيه الشقيق؛ يكون لأخواته الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهن، ولأبناء ابن عم أبيه الشقيق الباقي تعصيا بالسوية.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أخواتها الأربعة الشقيقات، وأولاد ابن عم أبيها الشقيق: ذكر وأنثيين، وعن أولاد ابن عم أبيها الشقيق: ذكرين وثلاث إناث، وعن عمتها الشقيقة.

**الجواب:** للأخوات الشقيقات الأربع من تركة المتوفاة المذكورة الثلثان فرضا بالسوية بينهن، والباقي لأبناء ابني عمى أبيها الشقيقين تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات ابني العمين المذكورين، ولا لعمتها الشقيقة؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**عمه المتوفى مع ابن ابن عم أبيه الشقيق، وأولاد بنت عم أبيه.**

**المبادئ: ١ -** عمه المتوفى وأولاد بنت عم أبيه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار إرث المورث فى ابن ابن عم أبيه الشقيق يحوز وحده جميع التركة تعصيا.

**السؤال:** توفي رجل عن عمته، وعن ابن ابن عم أبيه الشقيق، وعن أولاد بنت عم أبيه.

**الجواب:** جميع تركه المتوفى المذكور لابن ابن عم أبيه الشقيق تعصيا، ولا شيء لعمته، ولا لأولاد بنت عم أبيه؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**زوجتان، وبنت ابن، وأخت لأب.**

**المبدأ:** بانهصار الإرث فى زوجتين، وبنت ابن، وأخت لأب؛ يكون للزوجتين الثمن فرضا، ولبنت الابن النصف فرضا، وللأخت لأب الباقي تعصيا.

**السؤال:** رجل توفي عن زوجتين، وبنت ابن، وأخت لأب، وأولاد إخوة: ذكورا وإناثا.

**الجواب:** لزوجتى المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا، لوجود الفرع الوارث، ولبنت ابنة النصف فرضا والباقي لأخته لأبيه؛ لكونها عصبة مع البنت المذكورة، ولا شيء لأولاد الأخوة المذكورين.

**زوجتان، وشقيقتان، وأولاد أخ شقيق، وأولاد عم.**

**المبادئ:** ١ - بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - أبناء الأعمام يحجبون بأبناء الأخ الشقيق.

٣ - بانهصار الإرث فى زوجتين، وشقيقتين، وأبناء أخ شقيق؛ يكون للزوجتين الربع فرضا بالسوية بينهما، وللشقيقتين الثلثان فرضا بالسوية كذلك، ولأبناء الأخ الشقيق الباقي تعصيا.

**السؤال:** توفي رجل عن شقيقتين وزوجتين وأولاد أخ شقيق: ذكورا وإناثا، وأولاد عم: ذكورا وإناثا.

**الجواب:** لزوجتى المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث بالسوية بينهما، ولشقيقته الثلثان فرضا بالسوية بينهما، والباقي لأبناء شقيقه تعصيا، ولا شيء لبنات شقيقه، ولا لأولاد عمه.

## أم، وزوج، وأخوة وأخوات لأم، وأخوين لأب.

المبادئ: ١ - متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في أم، وزوج، وإخوة وأخوات لأم يكون للأم؛ السدس فرضا، وللزوج النصف فرضا، وللإخوة والأخوات لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم.  
السؤال: توفيت امرأة عن أمها، وزوجها، وأخواتها لأمها: ذكورا وإناثا، وأخويها لأبيها.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا، لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمها السدس فرضا؛ لوجود عدد من الأخوة والأخوات، ولإخوتها وأخواتها لأمها الثلث فرضا بالسوية بينهم لا فرق بين الذكر والأنثى، ولا شيء لإخوتها لأبيها؛ لاستغراق أصحاب الفروض التركة.

## عم شقيق، وعمتان شقيقتان، وزوج، وأم، وأخ لأم.

المبادئ: ١ - العمتان من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.

٣ - بانحصار الإرث في زوج، وأم، وأخ لأم؛ يكون للزوج النصف فرضا، وللأم الثلث فرضا، وللأخ لأم السدس فرضا.

السؤال: توفيت امرأة عن عم شقيق، وعمتين شقيقتين، وزوج، ووالدة، وأخ من والدتها.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا، لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمها الثلث فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدد من الإخوة والأخوات، ولأخيها لأمها السدس فرضا، ولا شيء للعم، لاستغراق أصحاب الفروض التركة، ولا للعمتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

## زوج، وشقيقة، وأخ لأب.

المبادئ: ١ - متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج، وشقيقة؛ يكون للزوج النصف فرضا، وللأخت

الشقيقة النصف الباقي فرضاً.

السؤال: توفيت زوجة عن زوجها، وشقيقتها، وأخيها لأبيها، وابن عمها.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً، ولشقيقتها النصف

الباقي فرضاً، ولا شيء لباقي من ذكر بالسؤال.

أم، وأخوات شقيقات، وابن عم شقيق، وعمّة شقيقة، وبنت عم شقيق.

المبادئ: ١ - ب وفاة المورث عن أم، وأخوات شقيقات، وابن عم شقيق، وعمّة

شقيقة، وبنت عم شقيق؛ يكون للأم السدس فرضاً، وللأخوات الشقيقات الثلثان

فرضاً بالسوية بينهما، ولابن العم الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء للباقيين.

٢ - العمات، وبنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبة.

السؤال: توفيت امرأة عن والدتها، وشقيقاتها الثلاث، وعمتها، وابن عمها

الشقيق، وبنت عمها الشقيق.

الجواب: لوالدة المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضاً، لوجود عدد من

الأخوات، ولشقيقاتها الثلاث فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لابن عمها الشقيق

تعصياً، ولا شيء لبنت عمها، ولا لعمتها؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى

الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

زوجة، وبنات، وابنا ابن عم والد المتوفى الشقيق.

المبدأ: متى انحصر إرث المتوفى فى زوجته، وبناته، وابن ابن عم والده

الشقيق، يكون لزوجته الثمن فرضاً، ولبناته الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولابن ابن

عم والده الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهما.

السؤال: توفى رجل عن زوجته، وبناته الثلاث، وابني ابن عم والده الشقيق.

الجواب: يكون لزوجته المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضاً، لوجود الفرع

الوارث، ولبناته الثلاث الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لابني ابن عم والد

المتوفى تعصياً بالسوية بينهما.

أم، وأخت شقيقة، وأخت لأب، وأخت لأم، وعمات.

المبادئ: ١ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في أم، وأخت شقيقة وأخت لأب، وأخت لأم، يكون للأم السدس فرضاً، وللشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس تكملة للثلثين، وللأخت لأم السدس فرضاً.

السؤال: مات الميت وترك أما، وأختاً شقيقة، وأختاً لأب، وأختاً لأم، وعمات لأب وأم ولأب فقط.

الجواب: لأم المتوفى المذكور من تركته السدس فرضاً، لوجود عدد من الأخوات، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولأخته لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولأخته لأم السدس فرضاً، ولا شيء للعمات المذكورات.

بنت، وأخت شقيقة، وأولاد ابن.

المبادئ: ١ - إذا اجتمعت الأخت الشقيقة مع ابن الابن حجت به.

٢ - بانحصار الإرث في بنت، وأولاد ابن؛ يكون للبنت النصف فرضاً، ولأولاد الابن الباقي تعصياً: للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن بنت، وشقيقة، وأولاد ابن ثلاثة: ذكر وأنثيين.

الجواب: لبنت المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً، والباقي لأولاد ابنها المذكورين تعصياً: للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للأخت الشقيقة؛ لحجبها بابن الابن.

زوجة، وبنات أخ شقيق، وابن عم شقيق.

المبادئ: ١ - بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة، وابن عم شقيق؛ يكون للزوجة الربع فرضاً، ولابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجته، وبنتى أخيه الشقيق، وابن عمه الشقيق.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً، لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابن عمه الشقيق تعصياً، ولا شيء لبنتى الأخ الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

زوجة، وأخت شقيقة، وأخت لأب، وأبناء أبناء عم شقيق.

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة، وأخت شقيقة، وأخت لأب، وأبناء أبناء عم شقيق؛ يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولأبناء أبناء العم الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجة، وشقيقة، وأخت لأب، وأبناء أبناء عم شقيق. الجواب: للزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولأخته لأبيه السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي لأبناء أبناء عمه الشقيق الذكور تعصياً بالسوية بينهم.

أخت شقيقة، وأبناء أخ شقيق، وأولاد أخت شقيقة.

المبادئ: ١ - أولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في أخت شقيقة، وابنى أخ شقيق؛ يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولابنى الأخ الشقيق الباقي تعصياً بالسوية.

السؤال: توفيت امرأة عن شقيقتها، وابنى شقيقها، وأولاد شقيقتها.

الجواب: للأخت الشقيقة من تركة المتوفاة المذكورة النصف فرضاً، والباقي لابنى أخيها الشقيق تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء لأولاد أختها الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة وعن الرد على ذوى الفروض الذين يرد عليهم.

ميراث الزوج بصفتين.

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج هو ابن عم شقيق، وأختين لأم، وابن عم شقيق؛ يكون للزوج النصف فرضاً، وللأختين لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهما، ولابنى العم الشقيق بما فيهما الزوج بصفته ابن عم الباقي تعصياً بالسوية بينهما.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها، وأختين لأمها، وعن ابنى عمها الشقيق اللذين أحدهما الزوج.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأختيها لأمها الثلث فرضاً مناصفة بينهما، والباقي لابنى عمها الشقيق اللذين أحدهما زوجها المذكور تعصياً بالسوية بينهما.



## من أحكام العول

### الأم مع أخت شقيقة وأخرى لأب وإخوة لأم

المبادئ: ١ - لا تحجب الأخت لأب بالأخت الشقيقة ولكن تأخذ معها السدس تكملة للثلثين.

٢ - الإخوة لأم يرثون مع الأخت الشقيقة والأخت لأب.

٣ - بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة وأخرى لأب وإخوة لأم يكون للأم السدس فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس فرضا وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة ماتت عن أمها، وعن شقيقتها، وعن إخوتها من أمها، وعن أختها لأبيها.

الجواب: هذه المسألة من ستة وتعول إلى سبعة لضيق الستة عن الوفاء بفروض هؤلاء الورثة فيخص الأم منها السدس فرضا - واحد - ويخص الإخوة لأم الثلث اثنان - فرضا بالسوية ويخص الأخت الشقيقة النصف ثلاثة فرضا ويخص الأخت للأب السدس - واحد - فرضا منضمًا لنصيب الأخت الشقيقة تكملة للثلثين.

### زوج وأم وأخ لأم وأخوات شقيقات

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وأم وأخ لأم وأخوات شقيقات، يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأخ لأم السدس فرضا وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: رجل توفي عن زوجته، وعن بناته السبع، وعن والدته وأخيه شقيقه وأخته شقيقته لا غير - ثم توفي أخوه الشقيق عن زوجة وأم وأولاد ثلاثة ذكور لا غير ثم توفيت الأم المذكورة عن بنتيها وأولاد ابنيها المذكورين لا غير. ثم توفيت إحدى البنات عن أمها وأخواتها الست الإناث الشقيقات وأخوها من أمها وزوجها لا غير. ويفرض أنه لم يكن هناك إلا مبلغ ١٣٤١ دينارًا وهو متروك عن المتوفى الأول. ثم لم يترك كل من المتوفين بعده إلا ما خصه فيه.

الجواب: يكون لزوج المتوفى الأول من تركته الثمن ولبناته السبع الثلثان ولوالدته السدس والباقي للأخ والأختين الأشقاء؛ للذكر مثل حظ الأنثيين. ويكون

لزوجة المتوفى الثانى من تركته الثمن ولأمه السدس والباقى لأولاده الذكور الثلاثة المذكورين بالسوية بينهم. ويكون لبتى الأم المتوفاة ثالثا من تركتها الثلثان والباقى يقسم بين أولاد ابنها؛ للذكر مثل حظ الأنثيين. ويكون لأم المتوفاة رابعا من تركتها تسعها بطريق العول ولأخيها من أمها تسعها كذلك ولزوجها ثلاثة أتساعها كذلك ولأخواتها الست الشقيقات أربعة أتساعها الباقية كذلك وبفرض أنه لم يكن هناك تركة إلا مبلغ ١٣٤١ دينارًا وهو متروك عن المتوفى الأول ثم لم يترك كل من المتوفين بعده إلا ما خصه فيه فالذى يخص البنات الست الموجودات من المبلغ المرقوم ميراثا عن والدهن وجدتهن أم والدهن وأختهن المذكورة هو ٨٦٠,٢٨ دينارًا، والذى يخص أمهن منه ميراثا عن زوجها وبناتها المذكورة هو ١٨٢,١٨ دينارًا والذى يخص أخت الأخت المتوفاة لأمها منه ميراثا عنها هو ١٤,٣٣ دينارًا.

### اجتماع الزوج مع الأختين الشقيقتين

المبادئ: ١ - إذا زادت أنصباء أصحاب الفروض على التركة زيدت سهامهم. ودخل النقصان عليهم جميعا بقدر حصصهم.

٢ - عند اجتماع الزوج مع الأختين الشقيقتين؛ يكون للزوج النصف فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما وفيها عول.

السؤال: امرأة توفيت عن أختين شقيقتين، وعن زوج لا غير.

الجواب: تقسم تركتها على سبعة أجزاء للزوج منها ثلاثة، وللأختين الشقيقتين الأربعة الباقية بالسوية بينهما وذلك لأن مسألتها من ستة وتعول إلى سبعة.

### زوجة وأم مع أختين شقيقتين وابنى عم أب شقيق

المبادئ: ١ - متى استغرقت الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأم وأختين شقيقتين يكون للزوجة الربع فرضا وللأم السدس فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا؛ وفى المسألة عول.

السؤال: رجل توفى عن زوجته والدة وأختين شقيقتين وابنى عم أبيه الشقيق لا غير.

الجواب: تقسم تركته على ثلاثة عشر جزءا بطريق العول لأختيه الشقيقتين منها ثمانية أجزاء ولزوجته ثلاثة أجزاء ولوالدته الجزءان الباقيان ولا شىء لابنى عم أبيه الشقيق، .

### أخت شقيقة وزوج وجدة لأم

المبدأ: بانحصار الإرث في أخت شقيقة وزوج وجدة لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللجدة لأم السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها، وعن أختها شقيقتها، وعن جدتها لأمها.  
الجواب: يكون لزوجها من تركتها النصف عائلا ثلاثة أجزاء من سبعة ولأختها شقيقتها النصف عائلا كذلك ثلاثة أجزاء من سبعة ولجدتها السدس عائلا وهو الجزء الباقي من السبعة.

### الأخ لأم مع الأختين الشقيقتين والزوجة.

المبدأ: بانحصار الإرث في أخ لأم وأختين شقيقتين وزوجة يكون للزوجة الربع فرضا وللأخ لأم السدس فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: توفي رجل وترك زوجته وشقيقته وأخاه لأمه.  
الجواب: تقسم تركة المتوفى المذكور والحال ما ذكر على ثلاثة عشر جزءا بطريق العول؛ لأن أصل هذه المسألة من اثني عشر وعالت إلى ثلاثة عشر فيكون لزوجته منها ثلاثة أجزاء ولأختيه الشقيقتين ثمانية أجزاء بالسوية بينهما والجزءان الباقيان لأخيه من أمه.

### الزوج مع الأخوات لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وثلاث أخوات لأب يكون للزوج النصف فرضا وللأخوات لأب الثلثان فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها وثلاث أخوات إناث من أبيها لا غير.  
الجواب: تقسم تركتها على سبعة أجزاء للزوج منها ثلاثة وللثلاث أخوات من الأب المذكورات الأربعة أجزاء الباقية بالسوية بينهن.

الزوج مع أم وأختين شقيقتين وإخوة وأخوات لأم وإخوة وأخوات لأب.  
المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا شيء للعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأم وأختين شقيقتين وإخوة لأم يكون للزوج

النصف فرضا وللأم السدس فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما وللإخوة لأم الثلث فرضا؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوج وأم وأختين شقيقتين وأخوين وأخت لأم وأخ وأربع أخوات لأب

**الجواب:** هذه المسألة أصلها من ستة وعالت إلى عشرة، فيكون للزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا عائلا ثلاثة أسهم من عشرة؛ لعدم وجود الفرع الوارث. وللأم السدس فرضا عائلا وذلك سهم من عشرة أسهم لوجود عدد من الإخوة، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا عائلا وذلك أربعة أسهم من عشرة أسهم بالسوية بينهما لكل واحدة منهما سهمان من ذلك وللأخوين والأخت من الأم الثلث فرضا عائلا وذلك سهمان من عشرة أسهم بالسوية بينهم، ولا شيء للأخ والأربع أخوات من الأب؛ لأنهم إنما يرثون بطريق التعصيب ما بقى من التركة بعد سهام أصحاب الفروض ولم يبق شيء منها هنا.

### الزوج مع أخت لأب وأخرى لأم

**المبدأ:** بانهصار الإرث في زوج وأخت لأب وأخرى لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأخت لأب النصف فرضا وللأخت لأم السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** توفيت امرأة وانحصر إرثها الشرعى في ورثتها الشرعيين وهم زوجها وأختها لأبيها وأختها لأمها ثم توفى بعد ذلك زوج أختها عن زوجته، وعن أولاده الستة ذكر وخمس بنات.

**الجواب:** للزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأختها لأبيها النصف فرضا ولأختها لأمها السدس فرضا. فأصل هذه المسألة من ستة وعالت إلى سبعة فيكون للزوج منها ثلاثة من سبعة وللأخت من الأب ثلاثة أسهم من سبعة أيضا وللأخت من الأم السهم الباقي - ثم بوفاة الزوج المذكور عن زوجته وأولاده الستة المذكورين يكون للزوجة من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث والباقي لأولاده الستة؛ للذكر مثل حظ الأنثيين.

## الأخت لأب مع الإخوة لأم وأولاد الأخ الشقيق والزوجة

### المبادئ

- ١ - بانهصار الإرث فى زوجة وأخت لأب وإخوة لأم يكون للزوجة الربع فرضا وللأخت لأب النصف فرضا وللإخوة لأم الثلث فرضا وفى المسألة عول
- ٢ - العول مانع من استحقاق العاصب شيئا من التركة.

السؤال: رجل توفى عن زوجته وعن أخته من أبيه، وعن أربع أخوات من أمه ثلاثة ذكور وأنثى، وعن أولاد أخيه شقيقه ذكرين وأنثيين.

الجواب لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأخته من أبيه النصف كذلك فرضا ولإخوته من أمه الأربعة المذكورين الثلث بالسوية بينهم. فأصل هذه المسألة من اثني عشر سهما وعالت إلى ثلاثة عشر سهما. للزوجة منها ثلاثة أسهم من ثلاثة عشر سهما وللأخت من الأب ستة أسهم من ثلاثة عشر سهما وللإخوة من الأم أربعة أسهم من ثلاثة عشر سهما بالسوية بينهم لكل واحد منهم سهم، ولا شيء لأولاد أخيه الشقيق؛ لأن الذكور منهم عصبة يأخذون ما بقى بعد الفروض، وفى هذه المسألة لم يبق بعد الفروض شيء؛ من سهام التركة والإناث منهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أم وأختان لأب وإخوة لأم ذكورا وإناثا.

المبدأ: بانهصار الإرث فى أم وأختين لأب وإخوة لأم يكون للأم السدس فرضا وللأختين لأب الثلثان فرضا وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم ذكورا وإناثا؛ وفى المسألة عول.

السؤال: رجل توفى عن والدته، وعن أخته من أبيه، وعن إخوته من الأم.

الجواب: لوالدة المتوفى المذكور من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة، وللأختين من الأب الثلثين فرضا بالسوية بينهما وللإخوة من الأم الثلث فرضا يقسم بينهم بالسوية، لا فرق بين الذكر والأنثى. فأصل المسألة من ستة أسهم ودخلها العول فصارت تنقسم على سبعة أسهم للأم منها سهم واحد من سبعة أسهم وللأختين من الأب أربعة أسهم من سبعة أسهم لكل منهما سهمان وللإخوة من الأم

سهمان من سبعة أسهم يقسمان بينهم بالسوية.

### بتان وزوج وأم مع أخ شقيق وأخت شقيقة وأخت لأم

المبادئ: ١ - تحجب الأخت لأم بالفرع الوارث مطلقا.

٢ - متى استغرقت الفروض التركة فلا استحقاق لعاصب.

٣ - بانحصار التركة فى بتتين وزوج وأم يكون للزوج الربع فرضا وللأم السدس

فرضا وللبنتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما؛ وفى المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن بتيتها وزوجها ووالدتها وأخ شقيق وأخت شقيقة وأخت

من الأم.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث

ولوالدتها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث وعدد من الإخوة ولبتيتها الثلثين

فرضا بالسوية بينهما فأصل المسألة من اثني عشر وعالت إلى ثلاثة عشر للزوج منها

ثلاثة قراريط وللأم قيراطان وللبنتين ثمانية قراريط بالسوية بينهما لكل واحدة أربعة

قراريط، ولا شيء للأخت لأم؛ لحجبها بالفرع الوارث ولا للأخ والأخت

الشقيقين؛ لكونهما إنما يرثان بطريق العصوبة فيأخذان ما بقى بعد أنصاء ذوى

الفروض وفى هذه الحادثة قد استغرقت أنصاء ذوى الفروض التركة بل عالت عن

أصلها فلم يبق شيء منها للأخ والأخت الشقيقين المذكورين حتى يعطى لهما.

### زوج وأخت شقيقة وأخت لأب مع أولاد أخ شقيق

المبادئ: ١ - متى استغرقت الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار التركة فى زوج وأخت شقيقة وأخت لأب يكون للزوج النصف

فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين؛

وفى المسألة عول.

السؤال: توفيت امرأة عن أختين لها إحداهما شقيقة والثانية من أبيها فقط، وعن

أولاد أخ لها شقيق، وعن ابنة أخ لها شقيق، وعن زوج لها.

الجواب: أن لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع

الوارث ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأختها من أبيها السدس فرضا تكملة للثلثين

فقد دخل فى هذه المسألة العول وأصلها من ستة أسهم وعالت إلى سبعة للزوج منها

ثلاثة أسهم من سبعة وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم كذلك من سبعة وللأخت من الأب سهم واحد من سبعة أسهم، ولا شيء للذكور من أولاد الأخ الشقيق؛ لأنهم عصبة ولا يأخذون إلا ما بقى من أصحاب الفروض وهنا لم يبق شيء من التركة؛ لأنها استغرقت أصحاب الفروض، ولا شيء للإناث من أولاد الأخ الشقيق ولا لبنت الأخ الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### زوج وأخوات شقيقات وأم

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوج وأخوات شقيقات وأم يكون للزوج النصف فرضا وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهما وللأم السدس فرضا وفيها عول.

السؤال: زوجة توفيت قبل الدخول بها عن زوجها، وعن أخوات خمس إناث شقيقات، وعن أم.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وللأخوات الخمس الشقيقات الثلثين فرضا بالسوية بينهما وللأم السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات المذكورات. فقد دخل فى هذه المسألة العول، فأصلها من ستة وعالت إلى ثمانية للزوج منها ثلاثة أسهم وللأخوات الخمس المذكورات أربعة أسهم بالسوية بينهما وللأم المذكورة السهم الباقي.

### زوجة وأم مع أختين شقيقتين

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث فى زوجة وأم وأختين شقيقتين يكون للزوجة الربع فرضا وللأم السدس فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما وفيها عول.

٢ - بعول هذه المسألة يكون للزوجة ثلاثة أسهم وللأم سهمان، وللأختين الثمانية الأسهم الباقية بالسوية بينهما.

السؤال: رجل توفى عن زوجته ووالدته وأختين شقيقتين.

الجواب: للزوجة المتوفى المذكورة من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات، وللأختين الشقيقتين

الثلاثين فرضا بالسوية بينهما فأصل المسألة من اثني عشر ودخلها العول فصارت من ثلاثة عشر سهما تقسم إليها تركة المتوفى المذكور للزوجة منها ثلاثة أسهم وللأم سهران، وللأختين الشقيقتين منها الثمانية الأسهم الباقية بالسوية بينهما لكل واحدة منهما أربعة أسهم.

### زوجة وأم مع أخوات شقيقات وإخوة لأب

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث في زوجة وأم وأخوات شقيقات يكون للزوجة الربع فرضا وللأم السدس فرضا وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهما وفيها عول.

٢ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

السؤال: رجل توفي عن زوجته، وعن والدته، وعن أخواته أربع إناث شقيقات، وعن ذكرين وأثنى إخوته لأبيه.

الجواب: للزوجة المتوفى المذكورة من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات وللأخوات الأربع الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهما، فأصل هذه المسألة من اثني عشر وعالت إلى ثلاثة عشر فتقسم على ثلاثة عشر سهما للزوجة منها ثلاثة أسهم ولوالدته منها سهران والباقي وهو ثمانية أسهم للأخوات الأربع الشقيقات لكل واحدة منهن سهران، ولا شيء للإخوة والأخوات من الأب المذكورين؛ لأنهم عصباء، والعصبات إنما يأخذون ما أبقتهم أصحاب الفروض، وأصحاب الفروض هنا قد استغرقوا التركة؛ بل قد عالت التركة من اثني عشر إلى ثلاثة عشر سهما كما ذكرنا.

### زوجة وأم وأخت شقيقة مع عم لأب وأبناء عم شقيق وعمات

#### المبادئ

١ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصباء

٢ - بوفاة المورث عن زوجة وأم وأخت شقيقة وعم لأب وأبناء عم شقيق يكون للزوجة الربع فرضا وللأم الثلث كذلك وللأخت الشقيقة النصف فرضا، ولا شيء للباقيين. وفيها عول.



٣ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب

السؤال: رجل توفي عن زوجته وأمه وأخته الشقيقة، وعن عمه من أبيه، وعن عماته وأولاد عمه الأشقاء ذكورا وإناثا.

الجواب: لزوجمة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع. الوارث ولأمه الثلث فرضا لما ذكر ولعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات وللأخت الشقيقة النصف فرضا.

فأصلها من اثني عشر وعالت إلى ثلاثة عشر سهما للزوجة منها ثلاثة أسهم وللأم منها أربعة أسهم وللأخت الشقيقة الستة الأسهم الباقية ولا شيء لعمه لأبيه وإن كان عصبة لاستغراق الفروض التركة ولا شيء للعمات؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة كما أنه لا شيء لأولاد العم الشقيق؛ لأن الذكور منهم أبعد درجة من العم لأب فلا يأخذون شيئا بالأولى والإناث منهم من ذوى الأرحام المؤخرين عن ذوى الفروض والعصبة.

### سلسلة موارد بها عول

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث فى أم، وأخوات شقيقات، وأخ وأخت لأم، يكون للأم السدس فرضا وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهما وللأخ والأخت من الأم الثلث فرضا بالسوية بينهما. وقد عالت المسألة من ستة إلى سبعة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وأم وأختين شقيقتين وأخ وأخت لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما. وللأخ والأخت لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما. وقد عالت المسألة من ستة إلى عشرة.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وأخت شقيقة وأم وأخ وأخت لأم يكون للزوج النصف فرضا وللشقيقة النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأخ والأخت لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما. وقد عالت المسألة من ستة إلى تسعة.

السؤال: شخص توفي عن والدته وزوجته وابن وثلاث بنات - ثم توفي الابن المذكور عن والدته وأخواته الثلاث الشقيقات، وعن أخ وأخت لأم - ثم توفيت بنت من الثلاث بنات المذكورات عن أمها وزوجها وأختيها الشقيقتين وأخيها وأختها

لأمها - ثم توفيت بنت ثانية من بنات المتوفى أولا المذكورات عن أمها وزوجها وأختها الشقيقة وأخيها وأختها لأمها.

الجواب: لوالدة المتوفى الأول من تركته السدس فرضا ولزوجته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث والباقي للابن والثلاث بنات تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين - ولوالدة المتوفى الثاني من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات وللأخوات الثلاث الشقيقات الثلاث فرضا بالسوية بينهن، ولأخيه وأخته من الأم الثلث فرضا بالسوية بينهما، فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى سبعة أسهم للأم منها سهم واحد وللأخوات الثلاث الشقيقات أربعة أسهم بالسوية بينهن وللأخ والأخت لأم السهمان الباقيان بالسوية بينهما - ولزوج المتوفاة ثالثا من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأختين الشقيقتين الثلاث فرضا بالسوية بينهما وللأخ والأخت لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى عشرة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم سهم واحد وللأختين الشقيقتين أربعة أسهم لكل واحدة منها سهمان وللأخ والأخت لأم السهمان الباقيان بالسوية بينهما - ولزوج المتوفاة رابعا من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولشقيقتها النصف فرضا ولأمها السدس فرضا ولأخيها وأختها لأمها الثلث فرضا بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول أيضا، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى تسعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم وللأم سهم واحد وللأخ والأخت لأم السهمان الباقيان بالسوية بينهما.

### زوج وجدة لأم وجدة لأب مع أخت لأب وأخت لأم

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وجدة لأم وجدة لأب وأخت لأب وأخت لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأخت لأب النصف فرضا وللأخت لأم السدس فرضا وللجدتين المذكورتين السدس فرضا بالسوية وفي المسألة عول.

السؤال: في امرأة توفيت عن زوجها، وعن جدتها أم والدها، وعن جدتها أم والدتها، وعن أخت لها لأبيها وعن أخت لها لأمها.

**الجواب:** لزوج المتوفاة الذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأختها لأبيها النصف فرضا ولأختها لأمها السدس فرضا ولجدتيها المذكورتين السدس فرضا بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأخت لأب ثلاثة أسهم وللأخت لأم سهم واحد وللجدتين المذكورتين السهم الباقي بالسوية بينهما.

### زوج وبتان وأم مع أخت لأب وأخت لأم

**المبادئ:** ١ - تحجب الأخت لأم بالفرع الوارث.

٢ - متى استغرقت الفروض التركة فلا ميراث للعصبة.

٣ - بانحصار الإرث في زوج وبتين وأم يكون للزوج الربع فرضا وللبتين الثلثان فرضا مناصفة وللأم السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوجها وبتيتها وأمها، وعن أخت لأب وأخت لأم.

**الجواب:** لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبتيتها الثلثان فرضا بالسوية بينهما ولأمها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ووجود عدد من الإخوة والأخوات ولا شيء للأخت لأب؛ لأنها إنما ترث مع البتتين بالعصوبة ما بقى من التركة ولم يبق هنا منها شيء لاستغراق أصحاب الفروض التركة بل قد عالت التركة من اثني عشر سهما إلى ثلاثة عشر سهما، ولا شيء للأخت لأم لحجبها بالبتتين، فللزوج منها ثلاثة من ثلاثة عشر وللبتتين ثمانية أسهم بالسوية بينهما وللأم السهمان الباقيان من الثلاثة عشر سهما.

### زوج مع أم وأختين لأب

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أم وزوج وأختين لأب يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا، وللأختين لأب الثلثان فرضا وفي المسألة عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوجها وأمها وأختين لأبيها.

**الجواب:** لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات ولأختيها لأبيها الثلثان فرضا بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهم واحد، وللأختين لأب الأربعة

الأسهم الباقية من ثمانية الأسهم بالسوية بينهما لكل واحدة منهما أربعة أسهم.

### الأم مع أخت لأم وأختين لأب وزوج

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وأم وأخت لأم وأختين لأب يكون للزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخت لأم السدس فرضاً، وللأختين لأب الثلثان فرضاً؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن أم وزوج وأختين لأب وأخت لأم وابن أخ لأم.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوات ولأختها لأمها السدس فرضاً ولأختيها لأبيها الثلثان فرضاً بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى تسعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأخت لأم منها سهم واحد وللأم منها سهم واحد، وللأختين لأب أربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهما لكل واحدة منهما سهمان من تسعة أسهم، ولا شيء لابن الأخ لأم.

### الأخت الشقيقة مع الأم والأخوين لأم والأخوات لأب والزوجة.

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وأخت شقيقة وأخوات لأب وأخوين لأم وأم، يكون للزوج الربع فرضاً وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وللأخوات لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين وللأخوين لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهما وللأم السدس فرضاً؛ وفي المسألة العول.

السؤال: رجل توفي عن زوجته التي ماتت وهي على عصمته، وعن أخته الشقيقة وأخواته لأبيه وأخويه لأمه ذكر وأنثى، وعن أمه.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأخته الشقيقة النصف فرضاً ولأخواته لأبيه السدس فرضاً بالسوية بينهما تكملة للثلثين وأخويه لأمه الثلث فرضاً بالسوية بينهما الذكر والأنثى سواء ولأمه السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة والأخوات فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهماً وعالت إلى سبعة عشر سهماً للزوجة منها ثلاثة أسهم وللأخت الشقيقة منها ستة أسهم ولأخواته لأبيه سهمان بالسوية بينهما ولأخيه وأخته لأمه أربعة أسهم بالسوية بينهما وللأم السهمان الباقيان من السبعة عشر سهماً -.

## الزوج مع الأختين الشقيقتين والأخ والأخت لأب

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأختين شقيقتين يكون للزوج النصف فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: توفيت عن زوجها، وعن أختيها الشقيقتين، وعن أخيها وأختها من أبيها.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى سبعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم، وللأختين الشقيقتين أربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهما لكل واحدة منهما سهمان، ولا شيء للأخ والأخت من الأب.

## الأم مع أخت شقيقة وأختين لأب وأخوات لأم.

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة وأختين لأب وأخوات لأم يكون للأم السدس فرضا وللشقيقة النصف فرضا، وللأختين لأب السدس فرضا تكملة للثلثين وللأخوات لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما؛ وفي المسألة عول.

السؤال: رجل توفي عن أمه وزوجته وأولاده الأربعة ذكرين وأنثيين، وعن بتين من مطلقته - ثم توفيت إحدى ابنتيه من الزوجة الموجودة عن والدتها، وعن أخويها وأختها الأشقاء، وعن أختيها لأبيها، وعن جدتها أم أبيها - ثم توفيت والددة المتوفى الأول عن بنتها، وعن أولاد ابنها المتوفى قبلها الخمسة المذكورين ثم توفي أحد الذكرين ولدى المتوفى الأول عن والدته، وعن أخيه وأخته الشقيقتين، وعن أختين من الأب، وعن أختين من الأم فقط - ثم توفي الذكر الثاني ابن المتوفى الأول عن والدته وأخته الشقيقة، وعن أختين من الأب، وعن ثلاث أخوات من الأم.

الجواب: لأم المتوفى الأول من تركته السدس فرضا ولزوجته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث والباقي لأولاده الستة المذكورين تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين - ولوالدة المتوفاة ثانيا من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات والباقي لأخويها وأختها الأشقاء تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأختيها لأبيها؛ لحجبهما بالأخوين والأخت الأشقاء ولا لجدتها أم أبيها

لحجبها بالأم - ولبنت المتوفاة ثالثا من تركتها النصف فرضا والباقي لأولاد ابنها المتوفى قبلها الخمسة المذكورين تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين ولوالدة المتوفى رابعا من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات ولأختيه لأمه الثلث فرضا بالسوية بينهما والباقي لأخيه وأخته الشقيقين تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للأختين لأب - ولوالدة المتوفى خامسا من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات ولأخته الشقيقة النصف فرضا ولأختيه لأبيه السدس فرضا تكملة للثلاثين ولأخواته من الأم الثلث فرضا بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى سبعة أسهم للأم منها سهم واحد وللأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم، وللأختين لأب سهم واحد بالسوية بينهما وللأخوات لأب السهمان الباقيان.

### زوج وأم وأخت شقيقة وأخ لأم مع أخ وأخت لأب

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأم وأخت شقيقة وأخ لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللشقيقة النصف فرضا وللأخ لأم السدس فرضا وفيها عول.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها ووالدتها وأختها شقيقتها، وأخ لأم وأخت لأب.

الجواب: للزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدتها السدس فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأخيها لأمها السدس فرضا فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهم واحد وللأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم وللأخ لأم السهم الباقي ولا شيء للأخ والأخت لأب.

### أم وزوج مع أخت شقيقة وأخ لأم وأخت لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وزوج وأخت شقيقة وأخ لأم وأخت لأب. يكون للأم السدس فرضا وللزوج النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخ لأم السدس فرضا وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلاثين وفيها عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن والدتها، وعن زوج لها، وعن أخت شقيقة وأخ لها من أمها، وعن أختها لأبيها وتركت أطيافا قدرها فدانان ونصف.

**الجواب:** لوالدة المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات ولزوجها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأخيها من أمها السدس فرضا ولأختها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين فقد دخل في المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى تسعة أسهم للأم منها سهم واحد وللزوج منها ثلاثة أسهم وللأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم وللأخ لأم منها سهم واحد وللأخت لأب السهم الباقي من التسعة الأسهم - .

### زوج وبتان مع أم وإخوة أشقاء

**المبادئ:** ١ - متى عالت المسألة فلا استحقاق لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وبتين وأم يكون للزوج الربع فرضا، وللبتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما وللأم السدس فرضا وفيها عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوج وبتين وأم وإخوة أشقاء وتركت تركة.

**الجواب:** للزوج المتوفاة المذكورة من تركتها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبتيتها الثلثان فرضا بالسوية بينهما ولأمها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ووجود عدد من الإخوة والأخوات فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وعالت إلى ثلاثة عشر سهما للزوج منها ثلاثة أسهم وللبتين منها ثمانية أسهم بالسوية بينهما لكل واحدة منهما أربعة أسهم وللأم منها السهمان الباقيان، ولا شيء لإخوتها وأخواتها الأشقاء.

### زوجة وأم وأخت شقيقة وأربع عمات.

**المبادئ:** ١ - العمات من ذوى الأرحام ولا يرثن مع أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وأم وأخت شقيقة يكون للزوجة الربع فرضا وللأم الثلث فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** رجل توفى عن زوجة، وعن أم، وعن أخت شقيقة وأربع عمات شقيقات.

**الجواب:** لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمه الثلث فرضاً لما ذكر، ولعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات وللأخت الشقيقة النصف فرضاً فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهماً وعالت إلى ثلاثة عشر للزوجة ثلاثة أسهم من ثلاثة عشر سهماً وللأم أربعة أسهم من ثلاثة عشر سهماً وللأخت الشقيقة ستة الأسهم الباقية، ولا شيء للعمات الأربع؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### زوج وأم وأخت لأم وأختان شقيقتان

**المبدأ:** بانحصار الإرث في زوج وأم وأخت لأم وأختين شقيقتين يكون للزوج النصف فرضاً وللأم السدس فرضاً وللأخت لأم السدس كذلك، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما. وفيها عول.

**السؤال:** في امرأة توفيت عن زوجها التي ماتت وهي على عصمته، وعن أختيها شقيقتيها، وعن والدتها، وعن أختها لأمها.

**الجواب:** لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدتها السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوات ولأختها لأمها السدس فرضاً ولأختيها الشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى تسعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهم واحد وللأخت لأم كذلك سهم واحد، وللأختين الشقيقتين أربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهما لكل واحدة منهما سهمان من تسعة أسهم.

### زوجة وأم وأخ لأم وأخت شقيقة

**المبدأ:** بانحصار الإرث في زوجة وأم وأخ لأم وأخت شقيقة يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللأخ لأم السدس كذلك، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً وفيها عول.

**السؤال:** رجل توفي عن زوجته وهي على عصمته، وعن والدته، وعن أخت شقيقة وأخ من الأم فقط..

**الجواب:** لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع



الوارث ولوالدته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات ولأخيه من الأم السدس فرضا ولأخته الشقيقة النصف فرضا فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وعالت إلى ثلاثة عشر سهما للزوجة منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهمان وللأخ من الأم كذلك سهمان منها وللأخت الشقيقة ستة الأسهم الباقية.

### زوج وأم وأخت شقيقة وإخوة لأم

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وأم وأخت شقيقة وإخوة لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها ووالدتها، وعن أخت شقيقة، وعن إخوة ذكور من أم.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدتها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والأخوات وللأخت الشقيقة النصف فرضا وإخوتها من الأم الثلث فرضا بالسوية بينهم فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى تسعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهم واحد وللأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم وللإخوة من الأم السهمان الباقيان من التسعة الأسهم.

### البنات والزوج مع الأب والأم

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وبنات وأم وأب يستحق الزوج الربع فرضا والبنات النصف فرضا والأم السدس فرضا والأب السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها وابنتها منه، وعن أبيها وأُمها.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولابنتها النصف فرضا ولأُمها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولأبيها السدس فرضا فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وعالت إلى ثلاثة عشر سهما للزوج منها ثلاثة أسهم وللبنات من الأم ستة أسهم ولأُمها منها سهمان وللأب السهمان الباقيان من الثلاثة عشر سهما.

### ميراث المفقود المحكوم بموته.

المبادئ: ١ - متى حكم بموت المفقود موتا حكما يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم.

٢ - بانحصار الإرث في أم وأختين شقيقتين وأخوين لأم وإخوة لأب يكون للأم السدس فرضا، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما وللأخوين لأم الثلث فرضا مناصفة بينهما؛ وفي المسألة عول.

٣ - متى عالت المسألة في الميراث فلا استحقاق لعاصب.

السؤال: غاب رجل غيبة منقطعة ورفعت دعوى شرعية بثبوت وفاته وحكم بموت المفقود - وفي وقت الحكم بموت المفقود ورثته الموجودون هم أم وشقيقتان وأخ وأخت لأم وإخوة لأب.

الجواب: المنصوص عليه شرعا أنه متى حكم بموت المفقود موتا حكما يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور هذا الحكم - ومن هذا يعلم أنه إذا حكم بموت المفقود المذكور موتا حكما وكان الموجود وقت ذلك الحكم أمه وشقيقته وأخويه لأمه وإخوته لأبيه كان لأمه من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة ولأختيه الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما ولأخويه لأمه الثلث فرضا مناصفة بينهما، لا فرق بين الذكر والأنثى فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى سبعة أسهم للأم منها سهم واحد، وللأختين الشقيقتين منها أربعة أسهم مناصفة بينهما ولأخويه لأمه السهمان الباقيان بالسوية بينهما، ولا شيء لإخوته لأبيه.

### الزوج مع أخت شقيقة وأخت لأم

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وأخت شقيقة وأخت لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأم السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: توفيت امرأة عن زوج وأخت لأم وأخت شقيقة.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأم السدس فرضا، فأصل هذه المسألة من ستة أسهم وعالت إلى سبعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم وللأخت لأم

السهم الباقي.

## الزوج مع الأم والأخت الشقيقة والأختين لأب والعم الشقيق وأولاد العم الشقيق.

المبادئ: ١ - متى استغرقت الفروض التركة فلا شيء للعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في أم وزوج وأخت شقيقة وأختين لأب يكون للأم السدس فرضا وللزوج النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا؛ وللأختين لأب السدس فرضا مناصفة بينهما؛ وفي المسألة عول.

السؤال: توفي عن زوجة وبنات أربع وأخ شقيق وأولاد أخ شقيق ثم توفيت إحدى البنات عن زوج ووالدة وشقيقة وأختين لأب وعم شقيق وأولاد عم شقيق - ثم توفي العم عن زوجته وأولاد أخويه الشقيقين ذكرين وأنثيين وثلاث بنات أخ آخر.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبناته الثلثان فرضا بالسوية بينهما والباقي للأخ الشقيق تعصيا، ولا شيء لأولاد أخيه الشقيق. ولزوج المتوفاة الثانية من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدتها السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأختها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين - فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهم واحد، وللأختين لأب السهم الباقي مناصفة بينهما، ولا شيء للعم الشقيق ولا لأولاد العم الشقيق، ولزوجة المتوفى الثالث من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث والباقي لابني الأخ الشقيق تعصيا مناصفة بينهما، ولا شيء لبنات الأخوين الشقيقين؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

## الزوج مع أم وأخت لأم وأخوات لأب وأبناء إخوة لأب.

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث للعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأم وأخت لأم وأخوات لأب يكون للأم السدس فرضا وللزوج النصف فرضا وللأخت لأم السدس فرضا وللأخوات لأب الثلثان فرضا؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** توفيت عن زوجها وأمها وأختها من أمها وثلاثة إناث أخواتها من أبيها، وعن أبناء أخويها لأبيها.

**الجواب:** لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوات ولأختها لأمها السدس فرضاً ولأخواتها من أبيها الثلثان فرضاً بالسوية بينهم. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى تسعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهم وللأخت لأم منها سهم وللأخوات الثلاث من الأب أربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهم، ولا شيء لأبناء أخويها لأبيها.

### زوج وأخوات شقيقات وأخت لأم وأخ لأب

**المبادئ:** ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأخوات شقيقات وأخت لأم. يكون للزوج النصف فرضاً، وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضاً بالسوية بينهم وللأخت لأم السدس فرضاً. وفيها عول.

**السؤال:** ماتت امرأة عن زوج وثلاث أخوات شقيقات وأخت لأم وأخ لأب.

**الجواب:** المفهوم من هذا السؤال أن المتوفاة توفيت عن زوج وثلاث أخوات إناث شقيقات وأخت لأم وأخ لأب.

فإذا كان الأمر كذلك كان لزوج المتوفاة النصف فرضاً ولأخواتها الثلاث الشقيقات الثلثان فرضاً بالسوية بينهم وللأخت لأم السدس فرضاً. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللأخوات الإناث الشقيقات أربعة أسهم بالسوية بينهم وللأخت لأم السهم الباقي، ولا شيء للأخ لأب.

### بنت وزوج وأم وأب وإخوة.

**المبادئ:** ١ - يحجب الأب الإخوة والأخوات مطلقاً.

٢ - بانحصار الإرث في بنت وزوج وأم وأب. يكون للبنت النصف فرضاً. وللزوج الربع فرضاً. وللأم السدس فرضاً. وللأب السدس فرضاً. وفيها عول.

**السؤال:** توفيت امرأة عن ابنة وزوج وأم وأب وأخ ذكر وثلاث أخوات إناث.

**الجواب:** لبنت المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا ولزوجها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث وعدد من الإخوة ولأبيها السدس فرضا. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وعالت إلى ثلاثة عشر سهما للبنت منها ستة أسهم وللزوج منها ثلاثة أسهم وللأم منها سهمان وللأب السهمان الباقيان، ولا شيء للإخوة؛ لحجبهم بالأب.

### أم وأختان لأم وأخوات لأب

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أم وأختين لأم وأخوات لأب. يكون للأم السدس فرضا، وللأختين لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما، وللأخوات لأب الثلثان فرضا بالسوية بينهما وفيها عول.

**السؤال:** توفي رجل عن زوجات ثلاث وترك بنتين وولدا من إحداهن وبنتا وولدا من أخرى وولدا ذكر من الثالثة ثم توفي أحد الأولاد الذكور وهو ابن الأولى عن أمه وشقيقته وإخوته لأبيه المذكورين - ثم توفي ابن الثانية عن شقيقته وأمّه وإخوته لأبيه الباقيين - ثم توفي ابن الثالثة عن أمه وأختيه لأمه وأخواته لأبيه الثلاث المذكورات، وعن عمه شقيق أبيه وعميه أخوى أبيه لأبيه - ثم توفي العم الشقيق عن ابنه وزوجته فقط.

**الجواب:** لزوجات المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا بالسوية بينهما؛ لوجود الفرع الوارث والباقي لأولاده المذكورين تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين ولأم المتوفى الثاني من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة ولأختيه الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما والباقي لإخوته لأبيه تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين. ولأم المتوفى ثالثا من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة ولأختيه شقيقته النصف فرضا والباقي لإخوته لأبيه تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين. ولأم المتوفى رابعا من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات ولأختيه لأمه الثلث فرضا مناصفة بينهما ولأخواته لأبيه المذكورات الثلثان فرضا بالسوية بينهما. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى سبعة أسهم للأم منها سهم واحد، وللأختين لأم سهمان مناصفة بينهما وللأخوات لأب أربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهما، ولا شيء للأعمام المذكورين ولزوجة المتوفى خامسا من تركته الثمن

فرضا؛ لوجود الفرع الوارث والباقي لابنه تعصيا.

### زوج وجدة لأم وأخوات شقيقات

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وجدة لأم وأخوات شقيقات، يكون للزوج النصف فرضا. وللجددة لأم السدس فرضا. وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهن. وفيها عول.

السؤال: توفيت امرأة عن زوج وجدة لأم وثلاث أخوات شقيقات.

الجواب: لزوجها من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولجدها أم أمها السدس فرضا ولشقيقاتها الإناث الثلاث الثلثان فرضا بالسوية بينهن. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم وللجددة أم الأم سهم وللشقيقات أربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهن.

أم وزوج وشقيقة وأخ لأم وإخوة لأب.

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في أم وزوج وأخت شقيقة وأخ لأم. يكون للأم السدس فرضا. وللزوج النصف فرضا. وللأخت الشقيقة النصف فرضا. وللأخ لأم السدس فرضا. وفيها عول.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها ووالدتها وأختها الشقيقة وأخيها لأمها وإخوتها لأبيها ذكرين وأنثيين.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدتها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأخيها لأمها السدس فرضا فقد دخل في هذا المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم ولأم منها سهم واحد وللأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم ولأخيها لأمها السهم الباقي ولا شيء لإخوتها لأبيها المذكورين.

أم وأخت لأم وأخت لأب وزوج وعم لأب أو شقيق.

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في أم وأخت لأم وأخت لأب وزوج يكون للأم السدس

فرضا. وللأخت لأم السدس فرضا. وللأخت لأب النصف فرضا. وللزوج النصف فرضا. وفيها عول.

**السؤال:** توفيت سيدة عن والدته وأخت من الأم وأخت من الأب وزوج وعم.  
**الجواب:** لوالدة المتوفاة المذكورة من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات ولأختها من الأم السدس فرضا ولأختها من الأب النصف فرضا ولزوجها النصف فرضا؛ لعدم وجودها الفرع الوارث. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للأم منها سهم وللأخت من الأم سهم منها وللأخت من الأب منها ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة الأسهم الباقية، ولا شيء للعم.

### زوج وأختان شقيقتان وابن أخ شقيق وعم شقيق.

- المبادئ:** ١ - يحجب العم الشقيق بابن الأخ الشقيق.  
 ٢ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.  
 ٣ - بانحصار الإرث في زوج وشقيقتين. يكون للزوج النصف فرضا. وللشقيقتين الثلثين فرضا بالسوية بينهما وفيها عول.

**السؤال:** توفيت زوجة عن زوج وأختين شقيقتين وابن أخ شقيق وعم شقيق.  
**الجواب:** لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى سبعة أسهم للزوج منها ثلاثة أسهم، وللأختين الشقيقتين أربعة الأسهم الباقية مناصفة بينهما، ولا شيء لباقي من ذكروا بالسؤال.

### أخت شقيقة وأخت لأب وزوج وجدة لأم وعم لأب وعم لأم.

- المبادئ:** ١ - العم لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.  
 ٢ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.  
 ٣ - بانحصار الإرث في أخت شقيقة وأخت لأب وزوج وجدة لأم يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين وللزوج النصف

فرضا وللجدة لأم السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** امرأة توفيت ولها أخت شقيقة وأخت لأب وزوج وعم لأم وعم لأب وجدة لأم.

**الجواب:** للأخت الشقيقة من تركة المتوفاة المذكورة النصف فرضا ولأختها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين ولزوجها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولجدتها أم أمها السدس فرضا. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وعالت إلى ثمانية أسهم للأخت الشقيقة منها ثلاثة أسهم ولأختها لأبيها منها سهم واحد ولزوجها ثلاثة أسهم ولجدتها أم أمها السهم الباقي، ولا شيء لباقي من ذكروا بالسؤال.

**أم وأخت شقيقة وأختان لأم وأخت لأب وأولاد عم شقيق وأولاد عمة شقيقة.**

**المبادئ: ١ -** متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

**٢ -** أولاد العمة وبنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٣ -** بانهصار الإرث في أم وأخت شقيقة وأختين لأم وأخت لأب يكون للأم السدس فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس فرضا، تكملة للثلثين، وللأختين لأم الثلث فرضا. بالسوية بينهما؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** توفيت عن والدتها، وعن أخت شقيقة لها، وعن أختين لأم، وعن أخت لأب، وعن أولاد عمها الشقيق البعض ذكور والبعض إناث، وعن أولاد عمتها الشقيقة.

**الجواب:** لوالدة المتوفاة من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأختها لأب السدس فرضا تكملة للثلثين، وللأختين لأم الثلث فرضا مناصفة بينهما. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وتعول إلى سبعة أسهم للأم منها سهم واحد وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم وللأخت لأب سهم، وللأختين لأم السهمان الباقيان مناصفة بينهما، ولا شيء لأولاد العم الشقيق ولا لأولاد العمة الشقيقة.



### زوج وبنت وأب وجدة لأم

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وبنت وأب وجدة لأم يكون للزوج الربع فرضا وللبنت النصف فرضا وللأب السدس فرضا وللجدة لأم السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: توفيت عن زوجها التي ماتت وهي على عصمتها، وعن ابنتها منه، وعن والدها، وعن جدتها أم أمها فقط. ثم توفيت بنت المتوفاة الأولى عن والدها، وعن جدتها والد أمها، وعن جدتها أم أم أمها فقط.

الجواب: لزوج المتوفاة الأولى من تركتها الربع فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبنتها النصف فرضا ولوالدها السدس فرضا ولجدتها أم أمها السدس فرضا فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وتعول إلى ثلاثة عشر للزوج منها ثلاث أسهم وللبنت ستة وللوالد سهمان وللجدة أم الأم السهمان الباقيان - ولجدة المتوفاة الثانية أم أم أمها من تركتها السدس فرضا والباقي لوالدها تعصيا، ولا شيء لجدتها والد أمها.

### زوج وأب وأم وبنتان

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وأب وأم وبنتين يكون للزوج الربع فرضا ولكل من الأب والأم السدس فرضا وللبنتين الثلثان فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها وبنتها منه، وعن والدها ووالدتها ثم توفيت بعدها بنتها عن أختها شقيقتها ووالدها، وعن جدتها لأمها وجدتها أم أمها.

الجواب: لزوج المتوفاة الأولى من تركتها الربع فرضا ولوالدتها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولوالدها السدس فرضا ولبنتيها الثلثان فرضا مناصفة بينهما. فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وتعول إلى خمسة عشر للزوج منها ثلاثة أسهم وللوالدة سهمان وللوالد سهمان وللبنتين ثمانية الأسهم الباقية بالسوية بينهما - ولجدة المتوفاة الثانية أم أمها من تركتها السدس فرضا والباقي لوالدها تعصيا، ولا شيء للأخت الشقيقة لحجبها بالأب ولا للجد أب الأم.

### الزوج والأم مع الأخت الشقيقة والأخت لأب والأخوين لأم

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وأم وأخت شقيقة وأخت لأب وأخوين لأم

يستحق الزوج النصف فرضا والأم السدس فرضا والأخت الشقيقة النصف فرضا والأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين والأخوان لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوج وأم وأخوين لأم وأخت شقيقة وأخت لأب.

**الجواب:** لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وللأم السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين وللأخوين لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما - فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وتعول إلى عشرة للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم وللأخت لأب سهم وللأخوين لأم السهمان الباقيان مناصفة بينهما.

**الزوجة والشقيقتان مع الأخوين لأم والأخوين لأب.**

**المبادئ:** ١ - استغراق الفروض التركة مانع من ميراث العصبية.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وأختين شقيقتين وأخوين لأم يكون للزوجة الربع فرضا وللشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما وللأخوين لأم الثلث فرضا مناصفة بينهما، لا فرق بين الذكر والأنثى؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** توفي رجل وترك زوجته بدون أولاد وأختين شقيقتين وأخوين لأم وأخوين لأبيه.

**الجواب:** لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأختيه الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما ولأخويه لأم الثلث فرضا مناصفة بينهما، لا فرق بين الذكر والأنثى - فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وتعول إلى خمسة عشر للزوجة منها ثلاثة أسهم وللشقيقتين ثمانية أسهم بالسوية بينهما وللأخوين لأم أربعة الأسهم الباقية مناصفة بينهما، ولا شيء للأخوين لأب.

**الزوج مع الأم والأخت الشقيقة والإخوة لأم.**

**المبدأ:** بانحصار الإرث في زوج وأم وأخت شقيقة وإخوة لأم يكون للزوج النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللإخوة لأم

الثالث فرضا بالسوية بينهم؛ وفي المسألة عول.

السؤال: امرأة توفيت عن زوج وأم وأخت شقيقة وإخوة لأم ذكرين وأنثيين.

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة ولأختها الشقيقة النصف فرضا وإخوتها لأم الثلث فرضا بالسوية بينهم، لا فرق بين الذكر والأنثى - فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة أسهم وتعول إلى تسعة للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم وللإخوة لأم السهمان الباقيان بالسوية بينهم.

الزوج مع البنتين والأم والأخت الشقيقة.

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث في زوج وبنتين وأم يكون للزوج الربع فرضا

وللأم السدس فرضا وللبنتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما؛ وفي المسألة عول.

٢ - متى عالت المسألة فلا ميراث للعاصب.

السؤال: توفيت وتركت زوجها ووالدتها وبنتين من زوج آخر وأختا شقيقة.

الجواب: لزوج المتوفاة من تركها الربع فرضا ولوالدتها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبنتيها الثلثان فرضا مناصفة بينهما - فقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من اثني عشر سهما وتعول إلى ثلاثة عشر للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم سهمان وللبنتين ثمانية الأسهم الباقية بالسوية بينهما، ولا شيء للأخت الشقيقة.

الزوجة مع الأم والأخت الشقيقة وابن العم الشقيق.

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث للعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في أم وزوجة وأخت شقيقة يكون للأم الثلث فرضا

وللأخت الشقيقة النصف فرضا وللزوجة الربع فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: رجل توفي عن زوجته التي ماتت وهي على عصمته، وعن والدته، وعن

أخت شقيقة له، وعن ولدي عمه الشقيق.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث

لوالدته الثلث فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة

والأخوات ولأختها الشقيقة النصف فرضا - فقد دخل في هذه المسألة العول،

فأصلها من اثني عشر سهما وتعول إلى ثلاثة عشر للزوجة منها ثلاثة أسهم وللأم أربعة أسهم وللأخت الشقيقة ستة الأسهم الباقية، ولا شيء لابنى العم الشقيق.

### الزوجة مع الأم والأب والبتين.

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وأم وأب وبتين يكون للزوجة الثمن فرضا وللأم السدس فرضا وللأب السدس فرضا وللبتين الثلثان فرضا؛ وفي المسألة عول.

السؤال: توفي رجل وترك زوجة وبتين وأما وأبا.

الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضا ولأمه السدس فرضا ولأبيه السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبتية الثلثان فرضا -، وقد دخل في المسألة العول، فأصلها من أربعة وعشرين سهما عالت إلى سبعة وعشرين سهما تنقسم إليها التركة للزوجة منها ثلاثة أسهم ولكل من الأب والأم أربعة أسهم وللبتين ستة عشر سهما بالسوية بينهما.

### زوج وأم وشقيقة وأخ لأب

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - يانحصار الإرث في زوج وأم وشقيقة يكون للزوج النصف فرضا وللأم الثلث فرضا وللشقيقة النصف فرضا وفيها عول.

السؤال: توفيت امرأة عن زوج وأم وأخت شقيقة وأخ لأب.

الجواب: للزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة ولأختها الشقيقة النصف فرضا، وقد دخل في المسألة العول، فأصلها من ستة وتعول إلى سبعة للزوج منها ثلاثة أسهم من سبعة أسهم تنقسم إليها التركة وللأم سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة الأسهم الباقية ولا شيء للأخ لأب.

### زوج وأم وبتان وأخ شقيق وأخت لأب

المبادئ: ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأم وبتين يكون للزوج الربع فرضا. وللأم السدس فرضا وللبتين الثلثان فرضا بالسوية بينهما والمسألة فيها عول.

**السؤال:** توفي رجل عن زوجته وابنتيه وابنه - ثم توفيت إحدى البنتين عن زوجها وابنتيها وأمها وأخيها الشقيق وأختها من أبيها ثم توفيت إحدى بنتي المتوفاة الثانية عن والدها وشقيقتها وجدتها لأمها وخالها الشقيق وخالتها لأبيها - ثم توفيت البنت الثانية عن والدها وجدتها لأمها وخالها الشقيق وخالتها لأبيها.

**الجواب:** لزوج المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث والباقي لأولاده تعصياً؛ للذكر مثل حظ الأنثيين - ولزوج المتوفاة الثانية من تركتها الربع فرضاً ولأمها السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث ولبنتيها الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وقد دخل في المسألة العول، فأصلها من اثني عشر وتعود إلى ثلاثة عشر تنقسم إليها تركة هذه المتوفاة للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم سهمان وللبنتين ثمانية الأسهم الباقية، ولا شيء للأخ الشقيق ولا للأخت لأب - ولجدة المتوفاة الثالثة لأمها من تركتها السدس فرضاً والباقي لوالدها تعصياً، ولا شيء لأختها الشقيقة ولا لخالها الشقيق ولا لخالتها لأبيها ولجدة المتوفاة الرابعة لأمها من تركتها السدس فرضاً والباقي لوالدها تعصياً، ولا شيء لخالها الشقيق ولا لخالتها لأبيها.

### زوج وأم وأختان لأم وأخوات لأب

**المبدأ:** بانهصار الإرث في زوج وأم وأختين لأم وأخوات لأب يكون للزوج النصف فرضاً. وللأم السدس فرضاً. ، وللأختين لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهما. وللإخوات لأب الثلثان فرضاً بالسوية بينهما والمسألة فيها عول.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها ووالدتها وأختيها لأمها وأخواتها لأبيها فقط.

**الجواب:** لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدتها السدس فرضاً لوجود عدد من الأخوات وللأختين لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهما، وللأخوات لأب الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وقد دخل في هذه المسألة العول، فأصلها من ستة وتعود إلى عشرة للزوج منها ثلاثة أسهم وللأم سهم، وللأختين لأم سهمان وللأخوات لأب أربعة الأسهم الباقية.

### زوج وبنت وأب وأم.

**المبدأ:** بانهصار الإرث في زوج وبنت وأب وأم يكون للزوج الربع فرضاً وللبنت النصف فرضاً ولكل من الأب والأم السدس فرضاً؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوجها وبنتها ووالديها.

**الجواب:** لزوج المتوفاة من تركتها الربع فرضا ولو لدتها السدس فرضا ولو والدها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبنتها النصف فرضا -، وقد دخل في المسألة العول، فأصلها من اثني عشر وتعمل إلى ثلاثة عشر للزوج منها ثلاثة أسهم من ثلاثة عشر سهما تنقسم إليها التركة وللأم سهمان وللأب سهمان وللبنات ستة الأسهم الباقية.

### زوجة وأختان لأب وأخوات لأم وجدة لأب

**المبدأ:** بانحصار الإرث في زوجة وأختين لأب وأخوات لأم وجدة لأب يكون للزوجة الربع فرضا، وللأختين لأب الثلثان فرضا بالسوية وللأخوات لأم الثلث فرضا بالسوية وللجدة لأب السدس فرضا؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** توفي رجل وترك زوجة وأختين لأب وأخوات لأم وجدة لأب.

**الجواب:** لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولجدته لأب السدس فرضا ولأخيه لأب الثلثان فرضا بالسوية بينهما ولأخواته لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما -، وقد دخل في المسألة العول، فأصلها من اثني عشر وتعمل إلى سبعة عشر للزوجة منها ثلاثة أسهم من سبعة عشر سهما تنقسم إليها التركة، وللأختين لأب ثمانية أسهم بالسوية بينهما وللأخوات للأم أربعة أسهم بالسوية بينهما وللجد لأب السهمان الباقيان.

### الزوج والأخوات لأب مع أبناء عم شقيق

**المبادئ:** ١ - متى عالت المسألة فلا ميراث لعاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأخوات لأب يكون للزوج النصف فرضا وللأخوات لأب الثلثان فرضا بالسوية بينهما؛ وفي المسألة عول.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوجها، وعن أخواتها لأبيها الإناث، وعن أولاد عمها الشقيق عشرة ذكور.

**الجواب:** لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وللأخوات لأب الثلثان فرضا بالسوية بينهما، وقد دخل في المسألة العول، فأصلها من ستة وعول إلى سبعة للزوج منها ثلاثة أسهم من سبعة أسهم تنقسم إليها التركة

وللأخوات لأب أربعة الأسهم الباقية، ولا شيء لأبناء العم الشقيق.

### من أحكام مسائل الرد والتصحيح

بنت وأولاد أولاد عم المتوفى أخى الأب من الأم

المبادئ: ١ - أولاد أولاد أولاد عم المتوفى لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والرد.

٢ - بانهصار الإرث فى بنت المتوفى تحوز التركة فرضا وردا.

السؤال: فى امرأة توفيت عن ابنتها وأولاد أولاد عمها أخى أبيها من أمه فقط.

الجواب: تكون تركة المرأة المتوفاة المذكورة لابنتها المذكورة فرضا وردا ولا شيء لأولاد أولاد أولاد عمها أخى أبيها لأمه المذكورين؛ لكونهم من ذوى الأرحام والرد مقدم عليهم.

### الأم مع الأخت الشقيقة والأخوات لأب

المبدأ: بانهصار الإرث فى أم وأخت شقيقة وأخوات لأب تأخذ الأم السدس فرضا والشقيقة النصف فرضا والأخوات لأب السدس فرضا تكملة للثلثين بالسوية بينهن والباقى يرد عليهن جميعا بنسبة أنصباتهن.

السؤال: بنت ماتت عن أم وأخت شقيقة وأخوات لأبيها.

الجواب: يكون لأمها السدس فرضا، ولأختها الشقيقة النصف فرضا ولأخواتها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين بالسوية بينهن، والسدس الباقى يرد عليهن جميعا على حسب أنصباتهن.

### وجود صاحب فرض مع ذوى أرحام

المبدأ: متى وجد صاحب فرض فإنه يحوز جميع التركة فرضا وردا، ولا شيء لذوى الأرحام معه.

السؤال: رجل توفى عن أخت من أبيه وخال وعمة فقط.

الجواب: الوارث لهذا الرجل المتوفى أخته لأبيه المذكورة فتختص بجميع تركته فرضا وردا، ولا شيء لخاله وعمته؛ لأنهما من ذوى الأرحام والرد مقدم على توريثهم.

### أخت شقيقة وبتا أخ شقيق وأولاد أخت شقيقة ذكورا وإناثا

المبادئ: ١ - بتا الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض.

٢ - بانهصار التركة فى الأخت الشقيقة تكون لها جميعها فرضا وردا.

السؤال: امرأة توفيت عن أختها شقيقتها، وعن بتى أخ شقيق، وعن أولاد أخت شقيقة ذكورا وإناثا.

الجواب: تكون تركة المتوفاة المذكورة جميعها لأختها الشقيقة فرضا وردا، ولا شىء لبتى الأخ وأولاد الأخت المذكورين؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض.

### أم وعمّة

المبادئ: ١ - العمّة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن الرد على أصحاب الفروض.

٢ - بانهصار التركة فى الأم تكون لها جميعها فرضا وردا.

السؤال: رجل توفى عن زوجته وابنه منها وأخته الشقيقة ثم توفى بعده ابنه المذكور عن أمه وعمته لا غير.

الجواب: يكون لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا والباقى لابنه تعصيا، ولا شىء لأخته الشقيقة لحجبها بالابن - وتكون تركة الابن المتوفى بعد والده المذكور جميعها لأمه فرضا وردا، ولا شىء لعمته المذكورة؛ لكونها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن الرد على أصحاب الفروض.

### زوج وبنت وأب وأم مع إخوة أشقاء

المبادئ: ١ - لا ميراث للإخوة مع وجود الأب.

٢ - بانهصار الإرث فى الزوج والبنت والأب والأم يكون للزوج الربع فرضا وللبنات النصف فرضا وللأم السدس فرضا وللأب السدس فرضا؛ وفى المسألة عول.

السؤال: امرأة ماتت عن زوجها، وعن بنتها القاصر منه، وعن أبويها، وعن أخ وأختين أشقاء.



الجواب: تقسم تركتها أى المتوفاة المذكورة على ثلاثة عشر جزءا للزوج منها ثلاثة وللبنت ستة وللأب اثنان وللأم الاثنان الباقيان. فقد دخل فى المسألة العول.

### زوج وجدة لأم وخالتان وابنا عمه الأب

المبادئ: ١ - الخالات وأبناء عمات الأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى الزوج والجدة لأم يكون للزوج النصف فرضا والنصف الباقى للجدة لأم فرضا وردا.

السؤال: امرأة توفيت عن زوجها، وعن جدتها والدتها، وعن خالتها، وعن ابني عمه أبيها.

الجواب: يكون لزوجها من تركتها النصف والنصف الباقى لجدتها والدتها فرضا وردا، ولا شيء لخالتها وابني عمه أبيها المذكورين.

### تصحيح السهام بين الأولاد.

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد خمسة ذكور وسبع بنات يكون للزوجة الثمن فرضا والباقى للأولاد تعصيا للذكر ضعف الأنثى وتصح المسألة بضرب عدد الذكور فى ٢ وبذلك تكون المسألة من سبعة عشر سهما لكل ولد سهمان ولكل بنت سهم.

السؤال: توفى رجل وترك وديعة قدرها ثمانمائة ألف جنيه وخلف ورثة وهم زوجته وخمسة أولاد ذكور وسبع بنات.

الجواب: يكون لزوجته المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا والسبعة الأثمان الباقية تقسم بين أولاده الذكور الخمسة والإناث السبع على سبعة عشر سهما تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين. فيكون للذكر سهمان وللأنثى سهم من السبعة الأثمان المذكورة المنقسمة على السبعة سهما.

### اجتماع الزوج مع البنت والأم

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوج وبنت وأم يكون للزوج الربع فرضا. ويقسم الباقى بين الأم والبنت أرباعا ثلاثة أرباع للبنت وربعه للأم فرضا وردا.

**السؤال:** امرأة توفيت عن زوجها وبنتها ووالدتها، ثم توفي الزوج المذكور عن بنته المذكورة، وعن أولاد أخيه شقيقه ذكرين وأنثى، وعن ابن ابن عم والده، وعن بنت عم والده.

**الجواب:** يكون لزوج المتوفاة الأولى من تركتها الربع والباقي يقسم بين البنت والأم أرباعاً ثلاثة أرباعه للبنت وربعه للأم بطريق الفرض والرد وهذه الأم ترث في جميع تركه بنتها، لا فرق بين عقار وغيره - وتقسم تركه الزوج المذكور المتوفى ثانياً على أن لبنته نصفها والنصف الثاني يعطى لابنى الأخ الشقيق بالسوية بينهما، ولا شيء لبنت الأخ ولا لابن ابن عم والده ولا لبنت عم والده المذكورين.

### الأم مع الأخت الشقيقة مرة ومع الأختين الشقيقتين مرة أخرى

**المبادئ:** ١ - بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة تقسم التركة بينهما أخماساً للأم منها خمسان فرضاً ورداً وللأخت ثلاثة أخماسها كذلك.

٢ - بانحصار الإرث في أم وأختين شقيقتين تقسم التركة بينهما أخماساً للأم الخمس فرضاً ورداً وللشقيقتين أربعة أخماسها كذلك مناصفة بينهما.

**السؤال:** رجل توفي عن زوجته، وعن أولاده ابن وبنتين، ثم توفي الابن عن والدته المذكورة، وعن أخته الشقيقتين فقط - ثم توفيت إحدى البنتين عن والدتها وأختها الشقيقة لا غير.

**الجواب:** يكون لزوج المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً والباقي يقسم بين أولاده الثلاثة المذكورين؛ للذكر مثل حظ الأنثيين - وتقسم تركه الابن المتوفى ثانياً أخماساً لوالدته الخمس فرضاً ورداً والأربعة أخماس الباقية للأختين الشقيقتين كذلك بالسوية بينهما - وتقسم تركه البنت المتوفاة ثالثاً أخماساً أيضاً خمسها لوالدتها فرضاً ورداً والثلاثة أخماس الباقية للأخت الشقيقة كذلك.

### الأخت لأم مع ذوى الأرحام

**المبدأ:** باجتماع الأخت لأم مع بعض ذوى الأرحام تكون جميع التركة لها فرضاً ورداً ولا شيء لذوى الأرحام معها.

**السؤال:** امرأة توفيت وتركت أختاً من الأم وابنة أخ شقيق وبنت خالتها.

**الجواب:** تكون تركتها جميعها لأختها من الأم فرضاً ورداً، ولا شيء لغيرها ممن

ذكرن.

## الأم مع جدة لأب وأخرى لأم وأخت شقيقة

المبادئ: ١ - تحجب الجدات بالأم

٢ - بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة تكون التركة بينهما فرضا وردا للأم منها سهمان وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم.

السؤال: ولد قاصر توفي عن والدته وأخته شقيقته وجدته لأبيه وجدته لأمه.

الجواب: تقسم تركته على خمسة أجزاء جزءان منها لوالدته والثلاثة الأجزاء الباقية لأخته الشقيقة وذلك بطريق الفرض والرد، ولا شيء لجدة لأبيه ولا لجدة لأمه.

## الزوجة مع الإخوة لأم وأولاد العم لأم.

المبادئ: ١ - أولاد العم لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة ومن يرد عليهم.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وإخوة لأم يخص الزوجة الربع فرضا والباقي للإخوة لأم فرضا وردا بالسوية بينهم.

السؤال: رجل توفي عن زوجته وإخوته لوالدته ثلاثة ذكور، وعن أولاد عمه أخى والده من والدته اثنين ذكور وأربع إناث.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود فرع وارث والباقي لإخوته من أمه الثلاثة المذكورين فرضا وردا بالسوية بينهم، ولا شيء لأولاد عمه أخى والده من أمه المذكورين؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وعن الرد على ذوى الفروض الذين يرد عليهم كالإخوة لأم في هذه الحادثة.

## ميراث بالفرض مع الرد.

المبدأ: بانحصار الإرث في أختين شقيقتين وأخ لأم يكون للأختين الثلثان فرضا وللأخ لأم السدس فرضا والباقي يرد عليهم حسب سهامهم وتكون التركة بين الجميع أخماسا لكل أخت خمسان وللأخ لأم الخمس الباقى فرضا وردا.

السؤال: توفي وترك أخته شقيقته وأخ لأمه فهل يكون للأختين الثلثان فرضا

وللأخ لأم السدس فرضا والسدس الباقي في التركة يرد على الجميع بحسب حصصهم أى تقسم التركة أخماسا ويكون نصيب الأخ لأم الخمس في التركة ونصيب الأختين أربعة أخماس التركة؟

الجواب: تركة المتوفى المذكور تنقسم أخماسا بطريق الفرض والرد للأختين الشقيقتين المذكورتين منها أربعة أخماس فرضا وردا بالسوية بينهما لكل واحدة منهما خمسان منها والخمس الباقي للأخ من الأم المذكور فرضا وردا.

### أخت شقيقة وأولاد خالة

المبادئ: ١ - أولاد الخالة من ذوى الأرحام الذين لا يرثون مع أصحاب الفروض الذين يرد عليهم ولا مع العصبية.

٢ - بانهصار الإرث في الأخت الشقيقة يكون لها جميع التركة فرضا وردا.

السؤال: امرأة توفيت ولها أخت شقيقة وابن خال وبنت خالة.

الجواب: تركة المتوفاة المذكورة جميعها لأختها الشقيقة فرضا وردا، ولا شيء لابن الخال وبنت الخالة؛ لأنهما من ذوى الأرحام الذين لا يرثون مع أصحاب الفروض الذين يرد عليهم ولا مع العصبية.

### بنت وبنت ابن وزوجة ابن.

المبادئ: ١ - لا شيء لزوجة الابن؛ لانعدام سبب الإرث.

٢ - بانهصار التركة في بنت وبنت ابن - يكون للبنت ثلاثة أرباعها فرضا وردا ولبنت الابن الربع الباقي فرضا وردا.

السؤال: رجل توفى عن زوجته، وعن نجله وكريمته وترك منزلا وانهصر إرثه في الثلاثة المذكورين ثم توفى نجله المذكور عن زوجته وكريمته ووالدته وشقيقته وانهصر إرثه في الأربعة المذكورين - ثم توفيت جدتهم عن بنتها بنت ابنها وزوجة ابنها.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث والباقي لابنه وبنته المذكورين تعصيا؛ للذكر مثل حظ الأنثيين - ولزوجة المتوفى الثانى من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبنته النصف فرضا ولوالدته السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث والباقي لشقيقته؛ لكونها عصبية مع البنت -

وتنقسم تركة المتوفاة ثالثا بين بنتها وبنت ابنها أرباعا فرضا وردا للبنت ثلاثة أرباعها والرابع الباقي لبنت الابن، ولا شيء لزوجة ابنها؛ لانعدام أسباب الميراث بالنسبة إليها.

### أخت شقيقة وأختان لأم وأولاد أخ لأم

المبادئ: ١ - لا شيء لأولاد الأخ لأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار التركة فى أخت شقيقة وأختين لأم يكون للأخت الشقيقة ثلاثة أخماس التركة فرضا وردا، وللأختين لأم الخمسان الباقيان فرضا وردا بالسوية بينهما.

السؤال: رجل توفى عن أخت شقيقة وأختين لأم وأولاد أخ لأم.

الجواب: تركة المتوفى المذكور تقسم أخماسا فرضا وردا فثلاثة أخماسها للأخت الشقيقة والخمسان الباقيان للأختين من الأم لكل واحدة منهما الخمس، ولا شيء لأولاد الأخ لأم المذكورين؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### ثلاثة بنات وإخوة لأم

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأم بالفرع الوارث.

٢ - بانحصار الإرث فى بنات المتوفى تكون التركة لهن فرضا وردا.

السؤال: رجل مات عن بنات ثلاث وإخوة لأم.

الجواب: تركة المتوفى المذكور جميعها لبناته الثلاثة المذكورات فرضا وردا بالسوية بينهن، ولا شيء للإخوة لأم المذكورين؛ لحجبهم بالفرع الوارث وهن البنات المذكورات.

### أخت شقيقة وابن أخت شقيقة.

المبادئ: ١ - ابن الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وعن الرد على أصحاب الفروض الذين يرد عليهم.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة تحوز التركة فرضا وردا.

السؤال: امرأة توفيت عن أختها شقيقتها، وعن ابن أختها شقيقتها.

**الجواب:** تركه المتوفاة المذكورة جميعها لأختها الشقيقة فرضا وردا، ولا شيء لابن أختها الشقيقة المذكور؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وعن الرد على أصحاب الفروض الذين يرد عليهم سوى الزوجين.

### انفراد الأخ لأم بالتركة.

**المبدأ:** إذا لم يكن مع الأخ لأم أحد من أصحاب الفروض والعصبات فإنه يحوز جميع التركة فرضا وردا ولا ميراث لذوى الأرحام معه.

**السؤال:** امرأة توفيت عن أخت لها من أمها وثلاث بنات إناث من أختها شقيقتها المتوفاة.

**الجواب:** تركه المتوفاة المذكورة جميعها لأختها لأمها السدس فرضا والباقى ردا، ولا شيء لبنات أختها الشقيقة المتوفاة قبلها؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، وعن الرد على ذوى الفروض الذين يرد عليهم.

### تعدد الميراث بتعدد السبب

**المبادئ:** ١ - أولاد خال أب المتوفى أبعد فى الدرجة من بنتى عمه الشقيق؛ فلا يرثون مع وجودهما.

٢ - بانحصار الإرث فى بنتى عم شقيق إحداهما زوجة المتوفى تستحق الزوجة الربع فرضا، والباقى لها ولأختها مناصفة بينهما.

**السؤال:** رجل توفى عن زوجته وعن بنتى عمه الشقيق اللتين إحداهما زوجته وعن أولاد خال أبيه ذكر وسيدتين.

**الجواب:** لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقى لها ولأختها مناصفة بينهما، وتصح هذه المسألة بجعل تركه المتوفى ثمانية أسهم لبنت العم التى هى زوجة للمتوفى خمسة أسهم - سهمان منها من حيث إنها زوجة، وثلاثة أسهم من حيث كونها بنت عم شقيق - ولبنت العم الشقيق الأخرى الثلاثة الأسهم الباقية، ولا شيء لأولاد خال الأب.

### الزوجة مع الأخت الشقيقة والأخت لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب تستحق الزوجة الربع فرضاً، والشقيقة النصف فرضاً، والأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي يرد على الشقيقة والأخت لأب كل بقدر نصيبها.

السؤال: رجل توفي عن زوجته وأخته الشقيقة وأخته لأبيه فقط .

الجواب: لزوجته المتوفى من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي يرد على الأخت الشقيقة والأخت لأب كل بقدر نصيبها في التركة، فيكون للأخت الشقيقة ثلاثة أرباع الباقي بعد نصيب الزوجة فرضاً ورداً وللأخت لأب رבעه فرضاً ورداً، وتصح المسألة بجعل تركة المتوفى جميعها ستة عشر سهماً للزوجة منها أربعة أسهم فرضاً، وللأخت الشقيقة تسعة أسهم فرضاً ورداً وللأخت لأب ثلاثة أسهم فرضاً ورداً.

### الأم والبنت مع الأخ لأم

المبادئ: ١ - يحجب الأخ لأم بالفرع الوارث مطلقاً.

٢ - بانحصار الإرث في أم وبنت يكون للأم السدس فرضاً وللبنت النصف فرضاً، والباقي يرد عليهما بنسبة ما لكل منهما.

السؤال: امرأة توفيت عن أمها وبنتها وأخيها لأمها فقط .

الجواب: لأم المتوفاة من تركتها السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضاً، والباقي يرد عليهما بنسبة ما لكل منهما، وتصح المسألة بجعل التركة أربعة أسهم للأم منها سهم وللبنت الثلاثة الأسهم الباقية، ولا شيء للأخ لأم؛ لحجبه بالفرع الوارث.

### زوجة وابنان وثلاث إناث مع أولاد ابن موصى لهم بمثل نصيب أبيهم

المبادئ: ١ - بإيضاء الموصى لأولاد ابنه بمثل ما كان يأخذه أبوه لو كان حياً تصحح المسألة بين الموجودين من الورثة ويزاد عليها نصيب من سماه الموصى .

٢ - بوفاء المورث عن زوجة وابنين وثلاث بنات وأولاد ابن موصى لهم بمثل نصيب أبيهم المتوفى، وبعد زيادة نصيب من سماه الموصى - يكون للزوجة سهم

من عشرة، وللأبن سهران، وللبن سهر واحد، ولأولاد الابن الموصى لهم سهران.

السؤال: توفي عن أولاده - ولدين وثلاث بنات - وعن زوجته - وقد أوصى في حال حياته لأولاد ابن له توفي في حياته بخلاف أولاده السابقين بمثل نصيب أبيهم كما لو كان حيا .

الجواب: أن مقتضى نصوص الفقهاء أنه لاستخراج نصيب الموصى لهم تصحح المسألة بين الموجودين من الورثة، ثم يزداد عليها نصيب الوارث الذي سماه الموصى، وجعل نصيبه للموصى لهم؛ فإن الموصى لهم مقام من سماه، وحول نصيبه المسمى إليهم، ولو صححت المسألة بين الموجودين من الورثة المذكورين لكانت من ثمانية أسهم للزوجة منها الثمن؛ لوجود الفرع الوارث، ولكل ابن من الابنين سهران من الثمانية ولكل بنت من البنات الثلاث سهم، فزاد حيثنذ على ثمانية الأسهم مثل نصيب الوارث الذي جعل الموصى للموصى لهم مثل نصيبه لو كان موجودا وقت وفاته وذلك بزيادة سهمين، فتكون المسألة من عشرة أسهم تنقسم إليها التركة للموصى لهم سهران للذكر مثل حظ الأنثيين كنص الموصى وللزوجة سهم من عشرة أسهم وهو ثمن باقى التركة بعد تنفيذ الوصية، ولكل من الابنين سهران، ولكل بنت من البنات الثلاث سهم فكان حيثنذ للموصى لهم مثل ما لكل ابن من ابني الموصى وضعف ما لكل من بناته. وقد شرح هذه المسألة صاحب المحيط في الجزء الخامس والعشرين صفحة ٤٣٤ وما بعدها.

### الأم مع بنت وثلاث أخوات لأم

المبادئ: ١ - تحجب الأخوات لأم بالفرع الوارث.

٢ - بانحصار الإرث في أم وبنت يكون للأم السدس فرضا، وللبنات النصف فرضا، والباقي يرد عليهما بنسبة ما لكل منهما.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتها ووالدتها وثلاث أخوات من والدتها.

الجواب: لوالدة المتوفاة من تركتها السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناتها النصف فرضا، والباقي يرد على الأم والبنات بنسبة ما لكل منهما، وتصح المسألة بجعل التركة أربعة أسهم للأم وللبنات ثلاثة الأسهم الباقية، ولا شيء للأخوات



لأم؛ لحجبهن بالفرع الوارث.

### الأخت الشقيقة مع بعض ذوى الأرحام

المبادئ: ١ - العمة الشقيقة وبنت ابن الأخ وبنات الأخت وابن الأخت من ذوى الأرحام، ولا ميراث لواحد منهم مع صاحب فرض نسبي أو عاصب.

٢ - بوفاة المتوفى عن أخت شقيقة وبعض ذوى أرحام تكون التركة كلها للأخت الشقيقة فرضاً ورداً.

السؤال: شخص توفى عن زوجته وأمه وبنته وعمه وعمته، والعم والعمة شقيقان للمتوفى.

شخص آخر توفى عن أخته الشقيقة وبنت ابن أخيه وبنات أخته وابن أخته، وهذه الأخت شقيقة ومتوفاة قبله.

الجواب: لزوجة المتوفى فى المسألة الأولى من تركته الثمن فرضاً، ولأمه السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، والباقى للعم الشقيق تعصياً، ولا شئ للعمة الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

وجميع تركة المتوفى فى المسألة الثانية لأخته الشقيقة فرضاً ورداً، ولا شئ لبنت ابن أخيه ولا لبنات أخته ولا لابن أخته الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض ومن يرد عليه منهم.

تنبيه: القاعدة العامة: أن ذوى الأرحام مؤخرون فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات وعن الرد على ذوى الفروض الذين يرد عليهم. ولكنها لم ترد فى هذه الفتوى؛ لأنه لا يوجد بها عاصب.

### الأخت لأب مع ابنى أخ لأم

المبادئ: ١ - ابنا الأخ لأم من ذوى الأرحام ولا ميراث لهما مع صاحب فرض نسبي.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت لأب يكون لها النصف فرضاً والباقى رداً.

السؤال: رجل توفى عن ابنى أخيه لأمه وعن أخته لأبيه.

الجواب: جميع تركة المتوفى لأخته لأبيه فرضاً ورداً، ولا شئ لابنى الأخ لأم؛

لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض ومن يرد عليه منهم.

### الأم مع أخت شقيقة وأخت لأم

المبدأ: بانحصار الإرث فى أم وأخت شقيقة وأخرى لأم يكون للأم السدس فرضاً، وللأخت لأم السدس فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، والباقى يرد عليهن حسب سهامهن.

السؤال: رجل توفى عن زوجته وولديه منها ذكر وأنثى، ثم توفى الولد عن أمه وعن أخته الشقيقة وعن أخته لأم.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، والباقى لولديه تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، ولوالدة المتوفى الثانى من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولأخته لأم السدس فرضاً والباقى يرد على كل من الأم والأخت الشقيقة والأخت لأم كل واحدة منهن بقدر نصيبها، وتصح المسألة بجعل تركه المتوفى الثانى خمسة أسهم للأم منها سهم من خمسة أسهم تنقسم إليها التركة، وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم وللأخت لأم السهم الباقى.

### من أحكام مسائل العاصب السببى

#### ميراث العاصب السببى

المبدأ: بوفاة المعتوق عن غير وارث نسبى يكون ميراثه لعاصبه السببى أو لابن العاصب السببى، ولا شىء لبنات العاصب فى التركة.

السؤال: توفى رجل عن زوجته والثانية معتوقته التى تزوج بها بعد أن أعتقها وابنه من الزوجة الأولى لا غير - ثم توفيت زوجته الأولى عن نجلها، ثم توفى نجلها عن زوجته وعن أولاده منها ثلاث بنات وولدين لا غير - ثم توفيت إحدى بناته عن والدتها وإخوتها الأشقاء، ثم توفيت الزوجة الثانية عن معتقها وعن أولاده الإناث.

الجواب: يكون لزوجتى المتوفى الأول من تركته الثمن بالسوية بينهما والباقى لابنه المذكور، وتكون تركه المتوفاة ثانياً جميعها لابنها المذكور، ويكون لزوجته المتوفى ثالثاً من تركته الثمن والباقى لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين، ويكون لوالدة

المتوفاة رابعا من تركتها السدس والباقي لإخوتها الأشقاء للذكر مثل حظ الأنثيين - وتكون تركة الزوجة الثانية المتوفاة خامسا المعتوقة لابنى ابن معتقها بالسوية بينهما، ولا شيء للإناث من أولاد ابن معتقها.

### البنات مع العاصب السببي

المبدأ: أبناء أخى المعتق لأب عصبه سببية، يأخذون الباقي من التركة بعد فرض البنات.

السؤال: توفيت امرأة معتقة عن كريمةها، وعصبه معتقها.

الجواب: لبنات المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا والباقي لعصبه معتقها وهم أبناء أخى معتقها لأبيها الذكور بالسوية بينهم تعصيا.  
تعليق: نصت المادة ٣٠ من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ م على أنه: إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبه من النسب، رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم.

### الإرث بالفرض والعصوبة السببية

المبدأ: بانهصار الإرث فى زوج هو أخو معتق المتوفاة لأبيه يكون له النصف فرضا بصفته زوجا والنصف الآخر له بصفته عاصب معتقها.

السؤال: توفيت امرأة من زوجها الذى هو أخو معتقها لأبيه.

الجواب: جميع تركة المتوفاة المذكورة لزوجها المذكور النصف فرضا باعتبار كونه زوجا لها والنصف الآخر بالعصوبة السببية باعتبار كونه عاصب معتقها.

تعليق: جاء القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ م وجعل الرد على أحد الزوجين مقدما على العاصب السببي.

### الزوج مع أبناء ابنى المعتق

المبدأ: بانهصار الإرث فى زوج وأبناء ابنى معتق المتوفاة يكون للزوج النصف فرضا والباقي لأبناء ابنى المعتق تعصيا بالسوية بينهم.

السؤال: زوجة توفيت عن زوجها وعن أولاد ولدى معتقها فقط.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث والنصف الآخر لأبناء ابنى معتقها المذكورين تعصيا بالسوية بينهم.

تعليق: جاء القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ م وجعل الرد على أحد الزوجين مقدما على العاصب السببي.

### أبناء وبنات العاصب السببي

- المبادئ: ١ - العاصب السببي هو معتق من توفي دون عقب.
- ٢ - ب وفاة من أعتقت عن أولاد معتقها فقط ذكورا وإناثا تكون تركتها كلها للذكور من أولاد المعتق فقط.
- السؤال: سيدة عتقت جاريتها ثم توفيت العاتقة وتوفيت بعدها الجارية وترك تركة ولم يكن لها ذرية ولا أقارب سوى أولاد متعتقها ثلاثة ذكور وسيدتين.
- الجواب: جميع تركة المتوفاة المذكورة لأبناء معتقها الثلاثة الذكور بالسوية بينهم، ولا شيء لبتنى معتقتها.

### الزوج مع ابني ابن معتق معتق والد المتوفاة وبيت المال

- المبادئ: ١ - ابنا معتق معتق الأب من العصبة السببية ويأخذان باقى التركة تعصيا بعد فرض الزوج بالسوية بينهما.
- ٢ - العاصب السببي مقدم على بيت المال.
- السؤال: امرأة توفيت وترك زوجا وأبناء ابن معتق معتق والدها والحكومة، ومعتق والدها لم يترك ذرية ولا أقارب ولا وارث، مع العلم أنها لم تترك ذرية ولا أقارب خلاف أبناء ابن معتق معتق والدها، مع العلم بأن أم المتوفاة المذكورة لم تكن حرة الأصل بل كانت معتوقة لنفس معتق والد المتوفاة.
- الجواب: يكون لزوجها من تركتها النصف فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابنى ابن معتق معتق والدها تعصيا بالسوية بينهما، ولا شيء للحكومة فى هذه الحالة.

تعليق: جاء القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣م، وقد جعل الرد على أحد الزوجين على العاصب السببي.

### من أحكام ميراث الحمل المستكن وأحواله

#### زوجتان وحمل مستكن وأخت لأب وأخوات لأم

المبدأ: ب وفاة المورث عن زوجتين وحمل مستكن وأخت لأب وأخوات لأم،

يكون للزوجتين الثمن فرضا بالسوية بينهما، وللحمل الباقي موقوفا حتى يتبين حاله:  
أ - فإن انفصل الحمل كله أو أكثره حيا وكان ذكرا استحق جميع الموقوف تعصيا، ولا شيء للباقيين.

ب - وإن انفصل الحمل كله أو أكثره حيا وكان أنثى استحق نصف جميع التركة فرضا. وللأخت لأب الباقي تعصيا، ولا شيء للأخوات لأم.

ج - وإن انفصل الحمل كله أو أكثره ميتا يكون للزوجتين الربع فرضا بالسوية بينهما. وللأخت لأب النصف فرضا، وللإخوات لأم الثلث فرضا بالسوية بينهما. وفيها عول.

السؤال: رجل توفي عن زوجتين وتدعى إحداهما الحمل المستكن بعد وفاة زوجها المتوفى المذكور وعن أخته لأبيه وأخواته لأمه - أربع إناث - وعن عمته لأبيه.

الجواب: يعطى للزوجتين من تركة المتوفى المذكور الثمن فرضا بالسوية بينهما الآن ويوقف للحمل الباقي. فإن انفصل كله أو أكثره حيا فإن كان ذكرا كان له جميع الباقي الموقوف، وإن كان أنثى كان لها نصف جميع التركة فرضا فتأخذ من هذا الباقي ما يوازي نصف التركة وتأخذ الأخت لأب ما بقى بعد هذا مما كان موقوفا؛ لأنها عصبية مع البنت وكانت المسألة حينئذ من أربعة وعشرين للزوجتين الثمن أخذتاه من قبل وهو ثلاثة أسهم وللبنات اثنا عشر سهما من أربعة وعشرين وللأخت لأب الباقي وهو التسعة الأسهم من أربعة وعشرين - أما إذا تبين عدم الحمل أو انفصل كله أو أكثره ميتا فحينئذ يكون ورثة الميت هم الزوجتين ولهما الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث حينئذ والأخوات لأم ولهن الثلث فرضا بالسوية بينهما والأخت لأب ولها النصف فرضا وتكون المسألة حينئذ من اثني عشر وعالت إلى ثلاثة عشر سهما فيكمل للزوجتين نصيبهما ليكون ثلاثة أسهم من ثلاثة عشر سهما وللأخوات لأم أربعة أسهم من ثلاث عشر سهما بالسوية بينهما وللأخت لأب الستة الأسهم الباقية.

تعليق: اشترط القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ م في ميراث الحمل أن انفصل كله حيا.

### الحمل المستكن فى بطن أم المتوفاة وميراثه

المبادئ: ١ - انفصال حمل أم المتوفاة بولادته ذكرا حيا لأقل من ستة أشهر من وفاة أخته يقتضى توريثه فيها كأخ لأم.

٢ - بانحصار الإرث فى أم وأخ لأم يكون للأم الثلث فرضا، وللأخ لأم السدس فرضا، والباقى يرد عليهما حسب سهامهما.

السؤال: بنت توفيت عن أمها وعن حمل مستكن فى بطن أمها منذ خمسة أشهر من زوج آخر غير والدها، وهذا الحمل قد انفصل حيا ذكرا بعد وفاة البنت التى هى أخته من أمه بأربعة أشهر، ووالد الحمل لا يزال موجودا.

الجواب: ونفيد أن الحمل فى هذه الحالة يرث، لتيقن وجوده عند وفاة المورثة لولادته لأقل من ستة أشهر من وفاتها وعلى ذلك يكون لأم المتوفاة من تركتها الثلث فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة، ولأخيها من أمها الذى كان حملا وانفصل ذكرا حيا بعد وفاتها السدس فرضا والباقى يرد عليهما بقدر نصيب كل منهما فى التركة فيكون للأم ثلثا جميع التركة فرضا وردا، ولأخيها من أمها الثلث الباقى فرضا وردا.

### الزوجتان مع الحمل المستكن وأخت لأم وذوى أرحام

المبادئ: ١ - الأخوال والخالات من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بوفاة المتوفى عن زوجتين إحداهما حامل وأخت لأم، يكون للزوجتين الثمن فرضا بالسوية بينهما ويوقف الباقى حتى انفصل الحمل المستكن.

٣ - بانفصال الحمل المستكن كله أو أكثره حيا يعطى له جميع الموقوف تعصيا إن كان ذكرا ويعطى له جميع الموقوف فرضا وردا إن كان أنثى.

٤ - بانفصال الحمل المستكن كله أو أكثره ميتا يكون للزوجتين ثمن الموقوف مناصفة بينهما ليكمل لهما الربع فرضا، والباقى يكون كله للأخت لأم فرضا وردا.

٥ - تحجب الأخت لأم بالحمل المستكن متى انفصل كله أو أكثره حيا ذكرا كان أو أنثى.

السؤال: توفى رجل وترك زوجتين إحداهما حامل ولم يكن له ذرية وله أخوال وخالات أخوات والدته، وله أخت من والدته.

**الجواب:** لزوجتي المتوفى من تركته الثمن فرضا وهو ثلاثة أسهم من أربعة وعشرين سهما تنقسم إليها التركة بالسوية بينهما، والباقي يوقف للحمل المستكن. فإن انفصل الحمل كله أو أكثره حيا أعطى له النصيب الموقوف جميعه بطريق التعصيب إن كان ذكرا وفرضا وردا إن كان أنثى. وإن انفصل كله أو أكثره ميتا لم يكن وارثا وأعطى للزوجتين من النصيب الموقوف ثلاثة أسهم بالسوية بينهما ليجتمع لهما ستة أسهم وهو مقدار ربع التركة فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث حيثئذ والباقي للأخت لأم فرضا وردا. وفي الحالة الأولى لا شيء للأخت لأم؛ لحجبها بالفرع الوارث وفي الحاليتين لا شيء للأخوال ولا للخالات؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة ومن يرد عليهم من أصحاب الفروض.

### من أحكام ميراث المفقود.

#### ابن أخ شقيق مفقود مع بعض ذوى الأرحام

**المبادئ:** ١ - متى كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط الوارث شيئا، ويوقف كل التركة حتى يتبين حاله.

٢ - ظهور ابن الأخ الشقيق حيا وقت موت المورث - وهو العاصب الوحيد له - يقتضى استحقاقه لكل التركة.

٣ - ثبوت موت ابن الأخ الشقيق وقت موت المورث يقتضى توزيع التركة على أولاد البنت وحدهم من ذوى الأرحام دون الآخرين.

٤ - أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام، وهم مقدمون فى الميراث على بنات الأخ الشقيق اللاتى هن من الصنف الثالث منهم.

**السؤال:** امرأة توفيت عن ولدى أخيها الشقيق المتوفى قبلها وهما أنثى، وذكر واحد. وهو متغيب ولم يعلم له محل إقامة، وأيضا توفيت عن أولاد ابنتها المتوفاة قبلها وهم أنثى وذكران.

**الجواب:** نفيد أنه قال فى التنوير ما نصه: (ولو كان مع المفقود وارث يحجب به لم يعط الوارث شيئا) وحيث إن المتوفاة المذكورة توفيت عن ولدى أخيها الشقيق ذكر واحد متغيب لم يعلم له محل إقامة وأنثى وعن أولاد ابنتها وهم أنثى وذكران؛

فتوقف: كل التركة وتبقى في يد من هي تحت يده إلى أن يظهر حال ابن الأخ المفقود المذكور: فإن ظهر أنه حي وقت موت المتوفاة المذكورة فله كل التركة الموقوفة، وإن ظهر أنه كان ميتا وقت وفاة المذكورة يعطى ما كان موقوفا من تركتها إلى ورثتها وهم أولاد بنتها المتوفاة قبلها الأنثى والذكران المذكورون للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأن أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام، ولا شيء لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من الصنف الثالث منهم، والصنف الأول مقدم في الميراث على الصنف الثالث.

### زوجة وبنات وابن أخ شقيق مفقود وأولاد خاليتين شقيقتين وأولاد عمه شقيقة

المبادئ: ١ - أولاد الخاليتين الشقيقتين وأولاد العمه الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وثلاث بنات وابن أخ شقيق مفقود يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنات الثلثان فرضا ويوقف الباقي لابن الأخ الشقيق:  
أ - فإن ظهر حيا أخذ نصيبه الموقوف تعصيا.

ب - وإن حكم بوفاته رد نصيبه للبنات بالسوية.

السؤال: رجل توفي عن زوجته وبناته الثلاث وعن ابن أخ شقيق غائب لا يعلم مكانه ولا حياته ولا وفاته وعن أولاد خاليتين شقيقتين ذكور وإنات وعن أولاد عمه شقيقة ذكربن وأنثيين.

الجواب: نفيد أن لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبناته الثلاث الثلثين فرضا بالسوية بينهن والباقي يوقف لابن الأخ الشقيق المفقود حتى يتبين حالة فإن ظهرت حياته أخذ نصيبه المذكور؛ لأنه عاصب وإن حكم بوفاته فإن ذلك النصيب يرد إلى البنات الثلاث المذكورات بالسوية بينهن وعلى كل حال فلا شيء لأولاد الخاليتين المذكورتين ولا لأولاد العمه؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة وعن الرد على ذوى الفروض سوى الزوجين.



### ورثة المفقود بعد الحكم بوفاته

المبدأ: يرث المفقود من كان حيا من ورثته وقت الحكم بوفاته ولا ميراث لمن مات منهم قبل ذلك.

السؤال: رجل غاب غيبة منقطعة الأخبار وحكمت المحكمة بوفاته، وانحصر إرثه في ابن أخيه الشقيق وقد كان له ابن أخ شقيق آخر توفي قبل الحكم بثبوت وفاة عمه الغائب من سنة. وقد ترك أولادا ذكرا وست إناث وزوجة.

الجواب: نفيد أن المفقود إنما يرثه من كان حيا من ورثته وقت الحكم بوفاته لا من مات منهم قبل ذلك الوقت كما هو منصوص عليه شرعا وكما قضت به المادة الثانية والعشرون من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ومن هذا علم أن ابن الأخ المتوفى لا يرث هذا المفقود لوفاته قبل الحكم بوفاته وإذن لا يكون لأحد من أولاد ابن الأخ المذكور حظ من التركة بطريق الميراث مطلقا.

### من أحكام ميراث ولد الزنى واللعان

#### ميراث ولد الزنى من أمه وقرابتها

المبدأ: يرث ولد الزنا من أمه وقرابتها كما يرثون فيه.

السؤال: امرأة ماتت عن أم وابن وبنتين شرعيتين وبنت ولدها من الزنى.

الجواب: صرح في البحر من كتاب الفرائض بما يفيد إرث ولد الزنا واللعان من الأم حيث قال (ويرث ولد الزنا واللعان من جهة الأم فقط؛ لأن نسبه من جهة الأب منقطع فلا يرثه به ومن جهة الأم ثابت فيرث به أمه وأخته من الأم بالفرض لا غير وكذا ترثه أمه وأخته من أمه فرضا لا غير).

وعلى ذلك تكون هذه البنات التي من الزنا واردة لأُمها المذكورة.

### من أحكام التخرج من التركة

#### تخارج غير جائز شرعا

المبادئ: ١ - يشترط في صحة التخرج شرعا أن تكون النقود المصالح بها حاضرة وقت الصلح وأن يكون المتخارج عالما بمقدارها وبمقدار نصيبه في نقود التركة إن كانت.

٢ - مصالحة الموصى له على دراهم معلومة على أن يخرج من التركة جائزة ما

لم تكن التركة مدينة .

السؤال: رجل مات عن زوجته وبنتيه وأبيه وعليه ديون وخلف تركته من أطياف وأموال وأمتعة ونقود وديون . ثم إن الأب والزوجة المذكورين أخرجوا أنفسهما من هذه التركة في نظير مبلغ واصطالحا مع البنتين على ذلك بدون معرفة مقدار الديون التي للمتوفى ولا ذكر ذلك المقدار وبدون أن يكون مبلغ النقود الذي وقع الإخراج به حاضرا وقت الصلح وبدون علمهما مقدار نصيبهما في نقود التركة وبدون إبراء البنتين لهما فيما يخصهما في الدين الذي على المتوفى .

الجواب: صرح في الدر وحواشيه بأن التخارج لا يكون صحيحا متى كان النقد الذي وقع به التخارج غير حاضر وقت الصلح وكذا لو كان المتخارج معه غير عالم بقدر نصيبه في نقود التركة .

وفي الأنقروية ما نصه: رجل مات وأوصى بثلاث ماله لآخر وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له في الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا وما لو صالح بعض الورثة البعض سواء إن لم يكن في التركة دين، ولا شيء من النقود يجوز الصلح وإن كان فيها دين على رجل لا يجوز؛ لأن الموصى له يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث فإن كان في التركة نقد فإن كان ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز - اهـ وقالوا إن كان على الميت دين فصولحت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا الصلح كما في الخانية . ومقتضى ما ذكر أن التخارج المذكور على الوجه المسطور بهذا السؤال غير صحيح شرعا .

## من أحكام استحقاق بيت المال

### إرث بيت المال

المبدأ: بوفاة المتوفى عن زوجة فقط يكون لها الربع فرضا والباقي لبيت المال .

السؤال: توفي رجل عن زوجة فقط .

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور من تركته الربع فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وبقائها لبيت المال .

تعليق: عدل القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م الحكم وجعل الرد على أحد الزوجين

مقدما على بيت المال.

### بنت الأخت الشقيقة مع بيت المال

المبادئ: ١ - لا ميراث لبيت المال مع وجود صاحب فرض نسبي أو عاصب أو ذي رحم.

٢ - بوفاة المتوفى عن بنت أخت شقيقة وبيت المال تكون التركة لبنت الشقيقة فقط.

السؤال: توفيت امرأة وتركت بنت أختها الشقيقة فقط وتركت تركة.

الجواب: كان جميع تركتها لبنت أختها الشقيقة وليس لبيت المال في هذه الحالة نصيب في هذه التركة.

### من أحكام الحقوق المتعلقة بالتركة

#### أم وإخوة لأم وإخوة أشقاء وزوجة لها مقدم ومؤخر صداق

المبدأ: ١ - مقدم الصداق ومؤخره من الديون المتعلقة بالتركة وتستوفيه الزوجة من التركة أولا قبل تقسيمها.

السؤال: توفي رجل عن والدته وعن إخوة أشقاء من الأم والأب وعن أخوين من الأم فقط وعن زوجة لم يدخل بها وتستحق مقدم صداقها بسند ولها مؤجل صداقها بقسمة ولم يعقب.

الجواب: لأم المتوفى سدس تركته فرضا؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأخويه لأمه ثلثها مناصفة بينهما فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكور ولزوجته ربعها فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولإخوته الأشقاء الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين تعصيا.

### التركة والحقوق المتعلقة بها

المبادئ: ١ - التركة ما يتركه الميت خاليا من كل حق تعلق به.

٢ - إذا تعلق بالتركة حقوق استوفيت منها حتما قبل الإرث.

٣ - يقسم بين الورثة ما بقى من تركة الميت بعد تجهيزه على الوجه المشروع وسداد ديونه وما أوصى به مما تنفذ فيه الوصية.

٤ - ما يصرف في ليالي المأتم ومصاريف الخميس والأربعين يكون تبرعا ممن

أنفق ولا يخرج من التركة قبل تقسيمها على الورثة.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وبنتيه وأخواته شقيقاته الثلاث فقط.

الجواب: يؤدي من تركة المتوفى بعد وفاته طبقا للمادة الرابعة من قانون

الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بحسب ما يأتي:

أولا: ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن.

ثانيا: ديون الميت.

ثالثا: ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية ويوزع ما بقي بعد ذلك على

الورثة - وبوفاة المتوفى عن المذكورين فقط يقسم ما بقي من تركته بعد تجهيزه على

الوجه السابق وسداد ديونه وما أوصى به مما تنفذ فيه الوصية. وليس من ذلك ما

يصرف في ليالي المأتم وعمل الشادر ومصاريف الخميس والأربعين. فإن ما ينفق

في ذلك يكون تبرعا ممن أنفق ولا يخرج من التركة قبل تقسيمها على الورثة

وتستحق زوجة المتوفى في تركته الثمن فرضا؛ لوجود فرع وارث وتستحق بنتاه

ثلثيهما فرضا مناصفة بينهما وتستحق أخواته شقيقاته الثلاث الباقي بعد الثمن والثلثين

تعصيا مع البنتين بالسوية بينهما.

### زوجة مع بنت وابن بنت وإخوة لأب وديون في التركة

المبادئ: ١ - يبدأ من التركة بما يكفي لتجهيز المتوفى من الموت إلى الدفن ثم

تسدّد ديونه وما بقي فهو التركة.

٢ - ابن البنت من ذوى الأرحام لا يستحق شيئا بالميراث مع صاحب فرض نسبي

أو عاصب ولكنه يستحق بطريق الوصية الواجبة مثل نصيب أصله لو كان حيا وقت

وفاة والده في حدود الثلث.

٣ - بانحصار الإرث في زوجة وبنت وإخوة لأب مع من يستحق وصية واجبة

يخرج مقدار ما يستحق بالوصية الواجبة من التركة أولا وما بقي فهو التركة للزوجة

الثمن فرضا. وللبنت النصف فرضا وما بقي للإخوة لأب تعصيا للذكر ضعف

الأنثى.

السؤال: توفي رجل وترك زوجته وبنته وإخوته لأبيه ذكرين وأنثى وكان له بنت

توفيت قبله عن ابنتها فقط، وقد صرف من تركة هذا المتوفى على جنازته ودفته وعليه

ديون لم يتم بتسديدها قبل وفاته .

الجواب : يبدأ من تركه هذا المتوفى أولا بما يكفى لتجهيزه من الموت إلى الدفن وثانيا بتسديد ديونه ويوزع ما بقى بعد ذلك على ورثته وأصحاب الوصية الواجبة وذلك طبقا للمادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فبوفاته بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته وبنته وإخوته لأبيه ذكرين وأنثى وعن ابني بنته المتوفاة قبله يكون لابني بنته في تركته وصية واجبة بمثل ما كانت تستحقه أمهما لو كانت موجودة وقت وفاة أبيها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية المذكورة فتقسم تركته وهى ما بقى بعد تجهيزه من الموت إلى الدفن وبعد تسديد ديونه إلى أربعة وعشرين سهما لابني بنته منها الثلث وهو ثمانية أسهم وصية واجبة تقسم بينهما مناصفة لكل واحد أربعة أسهم والباقي هو الميراث وقدره ستة عشر سهما تقسم بين ورثته لزوجته ثمنها وهو سهمان فرضا؛ لوجود الفرع الوارث وهو البنت ولبنته نصفها وهو ثمانية أسهم فرضا والباقي وهو ستة أسهم لإخوته لأبيه المذكورين للذكر ضعف الأنثى تعصيا.

### دين مؤخر الصداق

المبادئ: ١ - دين مؤخر الصداق يحل بوفاة الزوج ويقدم على حق الورثة.

٢ - بانحصار الإرث فى أب وأم وزوجة وبنت يكون للزوجة الثمن فرضا وللأم السدس فرضا وللبنات النصف فرضا وللأب السدس فرضا والباقي تعصيا.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وعن بنته وعن والده ووالدته فقط.

الجواب: إنه بالوفاة عن المذكورين فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبنته نصف تركته فرضا لانفرادها وعدم وجود من يعصبها من الإخوة الذكور ولأمه السدس فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولأبيه السدس فرضا والباقي تعصيا؛ لعدم وجود عاصب أقرب. وأما بالنسبة لمؤخر الصداق الخاص بزوجة المتوفى فهو دين فى ذمة الزوج يحل بأقرب الأجلين شرعا الطلاق أو الموت وقد حل بالموت وهو دين مقدم على حق الورثة فتستوفيه الزوجة من تركه زوجها المتوفى قبل توزيعها على جميع الورثة.

## من أحكام مسائل الإرث بالتعصيب فقط .

### انفراد ابني ابن الأخ الشقيق بالتركة

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث في ابني ابن الأخ الشقيق فقط تكون التركة لهما بالسوية بينهما .

٢ - أولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام ولا ميراث لهم مع صاحب فرض أو عاصب .

السؤال: توفي رجل وترك أولاد أخته الشقيقة ذكراً وأربع إناث، وترك ابني أخ شقيق .

الجواب: جميع تركة المتوفى لابني ابن الأخ الشقيقة تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء لأولاد الأخت الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

### الأخ لأب مع ابن الأخ الشقيق

المبدأ: الأخ لأب أقرب في العصبة من ابن الأخ الشقيق، ويأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض تعصياً .

السؤال: رجل توفي عن أربع بنات وزوجتين وأخ لأب وأولاد أخ شقيق .

الجواب: لزوجتي المتوفى من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث بالسوية بينهما، ولبناته الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخ لأب تعصياً، ولا شيء لأولاد الأخ الشقيق .

### بنت الأخ الشقيق مع ابن ابن العم الشقيق

المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

٢ - بانحصار الإرث في ابن ابن العم الشقيق يكون له جميع التركة تعصياً .

السؤال: توفيت امرأة وتركت بنتي أخيها الشقيق وابن عمها الشقيق .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن ابن عمها الشقيق تعصياً، ولا شيء لبنتي أخيها الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

## أولاد أبناء عم أب المتوفاة الشقيق

مع أولاد ابن ابن عم أبيها الشقيق وذوى الأرحام.

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق وبنات الأخت الشقيقة وابن ابن الأخت الشقيقة وبنات ابن عم الأب الشقيق وبنات ابن ابن عم الأب الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - ابن ابن ابن عم الأب الشقيق أبعد درجة من ابن ابن عم الأب الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى ابن ابن عم الأب الشقيق فقط يكون له جميع التركة تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن تركة وأقاربها هم أولاد أبناء عم أبيها الشقيق، وأولاد ابن ابن عم أبيها الشقيق، وبتا أخيها الشقيق وبتت أختها الشقيقة، وابن ابن أختها الشقيقة.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن ابن عم أبيها الشقيق تعصيا، ولا شيء لابنى ابن ابن عم أبيها الشقيق؛ لأنهما أبعد درجة من ابن ابن عم الأب الشقيق، ولا لبنات ابنى عم الأب الشقيق ولا لبنات ابن ابن عم الأب الشقيق ولا لبنتى الأخ الشقيق ولا لبنت الأخت الشقيقة ولا لابن ابن الأخت الشقيقة؛ لأنهم جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

أبناء وبنات ابن ابن عم شقيق مع أولاد أخت شقيقة وأولاد أخت لأب

المبادئ: ١ - بنات ابن ابن العم الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة وأولاد الأخت لأب من ذوى الأرحام، ولا يرثون مع أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث فى أبناء ابن ابن عم شقيق يحوزون جميع التركة تعصيا بالسوية بينهم.

السؤال: سيدة توفيت عن ميراث وترك أبناء وبنات ابن ابن عم شقيق وأولاد أخت شقيقة وأولاد أخت من الأب، وليس لها أقارب سواهم.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لأبناء ابن ابن عمها الشقيق تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات ابن ابن عمها الشقيق ولا لأولاد أختها الشقيقة ولا لأولاد أختها لأبيها؛ لأنهم جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض

والعصبة.

### عمان لأب مع عمة شقيقة وعمتين لأب

المبادئ: ١ - العمتان مطلقا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانهصار الإرث فى العمين لأب يحوزان جميع التركة تعصيا مناصفة بينهما.

السؤال: توفى رجل عن أخت شقيقة وزوجة وبنت وإخوة لأب ذكرين وثلاث إناث فقط، ثم توفيت ابنته بعده عن عمتها الشقيقة وعميها لأبيها وعماتها لأبيها فقط.

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور ثمن تركته فرضا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته نصف تركته فرضا والباقي بعد الثمن والنصف للأخت الشقيقة تعصيا مع البنت، ولا شيء للإخوة لأب؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة التى صارت عصبة مع البنت. وبوفاة المتوفاة الثانية بنت المتوفى الأول عن المذكورين تكون جميع تركتها للعمين لأب مناصفة بينهما تعصيا، ولا شيء للعمة الشقيقة والعمتين لأب؛ لأنهن جميعا من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات.

### ابن ابن عم لأب مع ابن عم الأب الشقيق

المبادئ: ١ - جزء جد المتوفى (أعمامه الأشقاء أو لأب ثم بنوهم وإن سفلو مقدمون فى الميراث على جزء جد أبيه.

٢ - بوفاة المتوفى عن ابن ابن عمه لأب وابن عم والده الشقيق تكون التركة كلها لابن ابن عمه لأب تعصيا، ولا شيء لابن عم والده الشقيق.

السؤال: أن رجلا توفى عن ابن ابن عمه لأب وعن ابن عم والده الشقيق.

الجواب: بوفاة هذا الرجل عن المذكورين فقط تكون تركته جميعها لابن ابن عمه لأب تعصيا؛ لأن جزء جد المتوفى وهم أعمامه لأبوين أو لأب ثم بنوهم وإن سلفوا مقدمون فى الميراث عن جزء جد أبيه الذى لا يستحق لذلك شيئا من تركة هذا المتوفى.



### ابنا ابني عم الأب الشقيق مع ولدى بنت الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - ولدا بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لهما مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بانحصار الإرث فى ابني ابني عم الأب الشقيق يكون لهما جميع التركة تعصيا مناصفة بينهما.

السؤال: توفى رجل عن ابني ابني عم والده الشقيق وعن ولدى بنت أخيه الشقيق.  
الجواب: بأن جميع تركة المتوفى المذكور لابني ابني عم أبيه الشقيق مناصفة بينهما تعصيا، ولا شيء لولدى بنت أخيه الشقيق مطلقا؛ لأنهما من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات.

أولاد ابن ابن ابن عم شقيق مع أولاد أخت شقيقة وبنتى ابن عم شقيق  
المبادئ: ١ - أولاد الأخت الشقيقة وبنتا ابن العم الشقيق وبنت ابن ابن العم الشقيق من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بانحصار الإرث فى ابني ابن ابن عم شقيق يكون لهما جميع التركة تعصيا بالسوية بينهما.

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد أختها الشقيقة وعن بنتى ابن عمها الشقيق وعن أولاد ابن ابن ابن عمها الشقيق فقط.

الجواب: بوفاة المتوفاة عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لابني ابن ابن ابن عمها الشقيق مناصفة بينهما؛ لعدم وجود أحد من أصحاب الفروض ولا عاصب أقرب، ولا شيء لأولاد أختها الشقيقة الذكور والأنثى ولا لبنتى ابن عمها الشقيق ولا لبنت ابن ابن ابن عمها الشقيق؛ لأنهم جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أولاد ابن أخ شقيق مع بنات أخ شقيق وأولاد بنات أخ شقيق

المبادئ: ١ - بنات الأخ وبنات ابن الأخ وأولاد بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - إذا انفرد أبناء ابن الأخ الشقيق حازوا وحدهم جميع التركة تعصيا بالسوية بينهم.

**السؤال:** امرأة توفيت عن ورثتها وهم أبناء ابن أخيها الشقيق وبنات ابن أخيها الشقيق وبنات أخيها الشقيق وأولاد بنات أخيها الشقيق ذكورا وإناثا وأولاد بنت أخت شقيقة ذكورا وإناثا فقط.

**الجواب:** جميع تركة هذه المتوفاة لأبناء ابن أخيها الشقيق بالتساوى بينهم تعصيا، ولا شيء لبنات ابن الأخ الشقيق، ولا لبنات الأخ الشقيق، ولا لأولاد بنات الأخ الشقيق، ولا لأولاد بنت الأخت الشقيقة؛ لأنهم جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### ابنا ابنى أخ شقيق مع أولاد ابن أخ لأم

**المبادئ:** ١ - أولاد ابن الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - ابنا ابنى الأخ الشقيق من العصبات، وعند انفرادهما يحوزان جميع التركة تعصيا مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفى رجل عن ابن ابن أخيه الشقيق وعن ابن ابن أخيه الشقيق الآخر وعن أولاد ابن أخيه لأمه فقط.

**الجواب:** بوفاته عن المذكورين سابقا تكون تركته جميعها لابنى ابنى أخوية الشقيقين على مناصفة بينهما تعصيا، ولا شيء لأولاد ابن أخيه لأمه؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### اجتماع أولاد الأخ الشقيق مع أولاد الأخت الشقيقة

**المبادئ:** ١ - بنات الأخ وأولاد الأخت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - ابن الأخ الشقيق من العصبة وعند انفراده يحوز جميع التركة تعصيا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أولاد أخيها الشقيق وعن أولاد أختها الشقيقة.

**الجواب:** بوفاتها عمن ذكرها تكون تركتها جميعها لابن أخيها الشقيق تعصيا، ولا شيء لبنات أخيها الشقيق ولا لأولاد أختها الشقيقة؛ لأنهم جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

## اجتماع بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة وبنات العم الشقيق مع ابن ابن العم الشقيق

المبادئ: ١ - بنات الأخ وأولاد الأخت وبنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - ابن ابن العم الشقيق من العصبات وإذا انفرد حاز وحده جميع التركة تعصيا.

السؤال: امرأة توفيت عن بنت أخيها الشقيق وعن أولاد أختها الشقيقتين ذكورا وإناثا وعن بنتى عمها الشقيق وعن ابن ابن عمها الشقيق فقط.

الجواب: بوفاة هذه المرأة عمن ذكروا: تكون تركتها جميعها لابن ابن عمها الشقيق تعصيا، ولا شيء لمن عداه ممن ذكروا بالسؤال؛ لأنهم جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

## أبناء الأخوين الشقيقين مع بنت البنت وبنات الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار التركة فى أبناء الأخوين الشقيقين وبنت البنت: يكون لبنت البنت وصية واجبة بشروطها، ولأبناء الأخوين الباقي بعد الوصية تعصيا بالسوية بينهم. السؤال: توفيت امرأة عن ورثتها وهم أبناء أخويها الشقيقين وكان لها بنت توفيت قبلها عن بنتها فقط.

الجواب: إنه بوفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لبنت بنتها التى توفيت قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمها لو كانت موجودة وقت وفاة والدتها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهما لبنت البنت منها ثمانية أسهم وصية واجبة، والباقي هو الميراث وقدره ستة عشر سهما تقسم بين أبناء أخويها الشقيقين بالتساوى بينهم تعصيا، ولا شيء لبنات أخيها الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أبناء ابني عم الأب الشقيق مع بنت العم الشقيق

المبادئ: ١ - بنت العم الشقيق من ذوى الأرحام، ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - أبناء ابني عم الأب الشقيق عصبة، ويأخذون جميع التركة تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفي رجل عن ابني ابن عم والده الشقيق وعن بنت عمه الشقيق، فمن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث؟

الجواب: بوفاته عن المذكورين فقط تكون تركته لأبناء ابني عم والده الشقيق بالتساوى بينهم تعصياً؛ لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب، ولا شيء لبنت عمه الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### ولدا العم الشقيق أو لأب مع ذوى أرحام

المبادئ: ١ - ابن الأخ لأم وبتنا الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة وأولاد الأخت لأم من ذوى الأرحام، ولا ميراث لواحد منهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بالانحصار الإرث في ابني عم شقيق أو لأب تكون التركة بينهما مناصفة تعصياً.

السؤال: توفيت امرأة عن ابن أخيها لأمها وعن بنتي أخيها شقيقها وعن أولاد وعن أولاد أختها لأمها وعن ابني عمها.

الجواب: بوفاتها عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لابني عمها، سواء أكان شقيقاً أم لأب تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب، وتقسم بينهما مناصفة، ولا شيء لابن أخيها لأمها ولا لبنتي أخيها شقيقها ولا لأولاد أختها شقيقها ولا لأولاد أختها لأمها؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أولاد الابن مع أولاد الأختين مطلقاً

المبادئ: ١ - أولاد الأختين الشقيقتين أو لأب أو لأم من ذوى الأرحام ولا

ميراث لواحد منهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - أولاد الابن عصبة ويثرون جميع التركة تعصيباً للذكر ضعف الأنثى ما لم يكن هناك عاصب أقرب منهم.

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد ابنها المتوفى قبلها وعن أولاد أختها المتوفاتين قبلها.

الجواب: إنه بوفاتها عن المذكورين فقط تكون تركتها كلها لأولاد ابنها المتوفى قبلها للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيباً؛ لعدم وجود عاصب أقرب ولا صاحب فرض، ولا شيء لأولاد أختها المتوفاتين قبلها سواء أكانت الأختان شقيقتين أو لأب أو لأم؛ لأن الجميع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

ابن عم الأب مع أولاد أولاد عم الأب وبنتى العم وبنتى الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة.

المبادئ

١ - بنتا العم وبنتا الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة وبنات أولاد عم الأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب الذكور من أولاد أولاد عم الأب بابن عم الأب.

٣ - بانهصار الإرث فى ابن عم الأب - شقيقاً كان أو لأب - تكون جميع التركة له تعصيباً.

السؤال: توفى رجل عن ابن عم أبيه وعن بنتى عمه وعن بنتى أخيه الشقيق وعن أولاد أخته وعن أولاد أولاد عم أبيه فقط.

الجواب: ب وفاة الرجل المذكور عن المذكورين فقط تكون تركته لابن عم أبيه تعصيباً لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب، سواء كان ابن عم أب شقيق أو لأب، ولا شيء لبنتى عمه ولا لبنتى أخيه الشقيق ولا لأولاد أخته ولا للإناث من أولاد أولاد عم أبيه؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، كما لا شيء للذكر أيضاً من أولاد أولاد عم أبيه؛ لأنهم محجوبون بالعاصب الأقرب وهو ابن عم أبيه.

**أولاد الأخوين الشقيقين مع أولاد أخوين لأب وأولاد أخت شقيقة.**

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق أو لأب وأولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام، ولا ميراث لأحد منهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - يحجب أبناء الأخ لأب بأبناء الأخ الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى أبناء أخوين شقيقين يكون لهم جميع التركة تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: توفى رجل عن أولاد أخويه الشقيقين وعن ولدى أخيه لأب وعن بنت أخيه لأب وعن ولدى أخته الشقيقة.

الجواب: بوفاته عن المذكورين فقط تكون جميع تركته للذكور من أولاد أخويه شقيقه بالسوية بينهم تعصيباً؛ لعدم وجود صاحب فرض آخر ولا عاصب أقرب، ولا شئ للذكور من أولاد أخويه لأب؛ لحجبهم بالذكور من أولاد أخويه شقيقه الأقوى منهم قرابة، كما لا شئ للإناث من أولاد أخويه شقيقه. ولا من أولاد أخويه لأب ولا لأولاد أخته الشقيقة؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**من أحكام الإرث بالفرض والتعصيب**

**الأم مع أولاد أعمام جد لأب وأولاد ابنى عمى جد لأب**

المبدأ: بانحصار الإرث فى الأم وابنى عمى الجد يكون للأم الثلث فرضاً والباقى لابنى عمى الجد بالسوية بينهما تعصيباً.

السؤال: توفى رجل عن ولده وعن زوجته فقط بدون شريك له خلافتها، مع العلم بأن له زوجة أخرى توفيت قبله، ثم توفى ولده ابن الزوجة المتوفاة عن ولديه القاصرين وزوجته فقط بلا شريك ولا وارث له خلافتهم، ثم توفى أحد القاصرين عن أمه وأخيه الشقيق فقط بدون شريك ولا وارث له سواهما، ثم توفى القاصر الثانى عن أمه وعن ولدى عم جده الشقيق ذكر وأنثى، وعن أولاد عم جده الشقيق الآخر ذكر وثلاث بنات، وعن أولاد أولاد عم جده الشقيق ثلاثة ذكور وبتتان، وعن أولاد أولاد عم جده الشقيق ثلاثة ذكور وأنثى بدون شريك ولا وارث له سواهم، مع العلم بأن أولاد عم جده الشقيق هم أولاد عم شقيق لجد المتوفى الشقيق وكذلك أولاد أولاد

العم الثانى للجد وكذلك أولاد عم جده الشقيق هم أولاد أولاد عم شقيق لجد المتوفى الشقيق، وكذلك أولاد أولاد العم الثانى لجد المتوفى الشقيق، وأعنى بالجد الشقيق: أنه والد والد المتوفى.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، والباقى لابنه تعصياً ولزوجة المتوفى الثانى من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقى لابنيه تعصياً بالسوية بينهما. ولأم المتوفى الثالث من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقى لأخيه الشقيق تعصياً. ولأم المتوفى الرابع من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقى لابنى عمى جده المذكورين بالسوية بينهما، ولا شئ لبنات عمى جده ولا لأولاد ابنى عمى جده المذكورين.

ميراث الأب بالفرض والتعصيب، والأخت الشقيقة مع الأم والجد لأب.

المبادئ: ١ - يرث الأب بالفرض والتعصيب مع الفرع الوارث المؤنث إذا بقى شئ من التركة بعد أصحاب الفروض.

٢ - ترث الأخت الشقيقة مع الجد لأب طبقاً للقانون ٧٧ سنة ١٩٤٣، وتأخذ النصف فرضاً، وللأم الثلث فرضاً، والباقى للجد لأب تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن زوجة وبنتيه ووالده. ثم توفيت إحدى بنتيه عن كل من والدتها وأختها شقيقتها وجدها.

الجواب: لزوجة المتوفى أولاً من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبنتيه الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقى لوالده فرضاً وتعصياً.

ولوالدة المتوفاة ثانياً من تركتها الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، والباقى للجد لأب (أبى الأب كما هو مفهوم من السؤال) تعصياً وتقسم تركة المتوفاة ثانياً على ما ذكرنا؛ بناء على ما جاء بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الذى يجب العمل به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

### ابن العم الشقيق مع البنت والأختين الشقيقتين

المبادئ: ١ - يحجب ابن العم الشقيق بالأختين الشقيقتين؛ لصيرورتهما عصة مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث في بنت وأختين شقيقتين: يكون للبنت النصف فرضاً، وللأختين الباقي تعصيباً بالسوية بينهما.

السؤال: رجل توفي عن أخته الشقيقتين وعن بنته وعن ابني عمه الشقيق، فما ميراث كل؟

الجواب: لبنت المتوفى من تركته النصف فرضاً، والنصف الباقي لأخته الشقيقتين؛ لصيرورتهما عصة مع البنت بالسوية بينهما، ولا شيء لابني العم الشقيق.

### الأم مع أخوات شقيقات وأخوين لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وأخوات شقيقات وأخوين لأب يكون للأم السدس فرضاً وللشقيقات الثلاث فرضاً بالسوية بينهن، والباقي للأخوين لأب تعصيباً بالسوية بينهما.

السؤال: توفي شخص عن والدته وأخواته الشقيقات وأخوين ذكرين لأب، والشقيقات المذكورات ثلاث بنات، وطلب بيان نصيب كل.

الجواب: لوالدة المتوفى من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، وللأخوات الشقيقات الثلاث فرضاً بالسوية بينهن، والباقي للأخوين لأب تعصيباً بالسوية بينهما.

### الزوج مع أولاد ابني العم الشقيق وبنت العم الشقيق

المبادئ: ١ - بنت العم الشقيق من ذوى الأرحام وكذا بنات ابني العم الشقيق، ولا ميراث لواحدة منهن مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بوفاة المتوفاة عن زوج وعن أولاد ابني عم شقيق ذكورا وإناثا وعن بنت عم شقيق يكون للزوج النصف فرضاً، والباقي لأبناء ابني العم الشقيق فقط تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة وترك زوجا وبنت عم شقيق وولدين وبنتين لابن عمها



الشقيق وكذلك ثلاثة أبناء وبنت ابن عمها الشقيق أيضا . فمن يرث من هؤلاء ومن لا يرث؟

وهل أولاد ابني عمها يعصبون بنت العم الشقيق أو يحجبونها حجب حرمان وإذا حجب أولاد ابني العم الشقيق بنت العم الشقيق فهل يرثون جميعا أم يرث الذكور دون الإناث . وإذا ورث الذكور دون الإناث - فهل تكون أنصبتهم جميعا متساوية أم أن الابنين لابن العم الشقيق يأخذان فرض أبيهما المتوفى وثلاثة الأبناء لابن العم الشقيق الثانى يأخذون فرض أبيهم المتوفى أيضا . أم أن الجميع أبناء ابني العم يأخذون فروضهم متساوية؟

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقي لأبناء ابني العم الشقيق تعصيا بالسوية بينهم ولا شيء لبنت العم الشقيق ولا لبنات ابني العم الشقيق لأنهن جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

### الأم مع أخت لأب وأخرى لأم وأولاد ابني عم الوالد الشقيق

المبادئ: ١ - بنات ابني عم الوالد الشقيق من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب .

٢ - بانحصار الإرث فى أم وأخت لأب وأخرى لأم وأبناء ابني عم الوالد الشقيق يكون للأم السدس فرضا، وللأخت لأب النصف فرضا، وللأخت لأم السدس فرضا، ولأبناء ابني عم الوالد الشقيق الباقي تعصيا بالسوية بينهم .

السؤال: توفى رجل عن أخته لأبيه وأخته لأمه ووالدته وعن أولاد ابني عم والده الشقيق .

الجواب: لوالدة المتوفى من تركته السدس فرضا؛ لوجود عدد من الأخوات؛ وللأخت لأب النصف فرضا، وللأخت لأم السدس فرضا، والباقي لأبناء ابني عم والده الشقيق (كما هو الظاهر من السؤال) تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات ابني عم والده الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

### الأخت الشقيقة مع أبناء عم الأب الشقيق وبنت العم الشقيق .

المبادئ: ١ - بنت العم الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة وأبناء عم الأب الشقيق: يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولأبناء عم الأب الشقيق الباقي تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة عن أختها شقيقتها وعن بنت عمها شقيق والدها وعن أولاد عم أبيها الشقيق الذكور، وهؤلاء هم ورثتها بدون شريك، ولا وارث لها خلافهم، فمن يرث ومن لا يرث، وما مقدار ما يرثه كل وارث؟

الجواب: لأخت المتوفاة الشقيقة من تركتها النصف فرضاً، والباقي لأبناء عم أبيها الشقيق تعصيباً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنت العم الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الأخوان لأم مع الإخوة لأب

المبدأ: ١ - بانحصار الإرث فى أخوين لأم وإخوة لأب: يكون للأخوين لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للإخوة لأب تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين. السؤال: توفى رجل، وترك أخوين لأم ذكر وأنثى كما ترك إخوة من والده ذكراً وأنثى.

الجواب: لأخوى المتوفى لأم من تركته الثلث فرضاً بالسوية بينهما لا فرق بين الذكر والأنثى، والباقي لإخوته لأب تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الزوج مع الابن والجدة لأم والجد لأم والأخ الشقيق

المبادئ: ١ - الجد لأم من ذوى الأرحام ولا ميراث له مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - يحجب الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكر.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وابن وجدة لأم يكون للزوج الربع فرضاً، وللجدة لأم السدس فرضاً، والباقي للابن تعصيباً.

السؤال: توفيت امرأة عن زوج وابن وجد وجدة لأم وأخ شقيق.

الجواب: الظاهر من السؤال أن المتوفاة توفيت عن زوج وابن وجد لأم (أبى

الأم، وجدة لأم (أم الأم) وأخ شقيق. فإذا كان الأمر كذلك ولم يكن للمتوفاة وارث آخر كان للجددة لأم من تركتها السدس فرضًا، ولزوجها الربع فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي للابن تعصيًا، ولا شيء للجد لأم لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة وكذلك لا شيء للأخ الشقيق؛ لحجبه بالابن.

### البتان مع أولاد ابنتين

المبدأ: بانحصار الإرث فى بتين وأولاد ابنتين يكون للبتين الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، والباقي لأولاد الابنتين تعصيًا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفى رجل عن بتين وابن ابن ليس له أخوات مطلقًا وابن ابن آخر له ثلاث أخوات بنات.

الجواب: لبتى المتوفى من تركته الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، والباقي لأولاد ابنيه (سواء أكان هؤلاء الأولاد ذكورًا أم إناثًا) تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الإخوة لأم مع أبناء أخ شقيق وبنت أخ شقيق آخر

المبادئ: ١ - لا شيء لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار التركة فى إخوة لأم ذكورًا وإناثًا وأبناء أخ شقيق يكون للإخوة لأم الثلث فرضًا بالسوية بينهم، والباقي لأبناء الأخ الشقيق تعصيًا بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة عن إخوتها لأمها وعن أبناء أخيها الشقيق، وعن بنت أخيها الشقيق الثانى.

الجواب: لإخوة المتوفاة لأم من تركتها الثلث فرضًا بالسوية بينهم لا فرق بين الذكر والأنثى، والباقي لأبناء الأخ الشقيق تعصيًا بالسوية بينهم، ولا شيء لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### البنات مع الزوجة وابن ابن العم لأب

المبدأ: بانحصار الإرث فى أربع بنات وزوجة وابن ابن عم لأب يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنات الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، ولابن ابن العم لأب الباقي

تعصياً.

**السؤال:** توفي رجل وترك أربع بنات وزوجة، وترك ابن ابن عمه لأب مع الزوجة والبنات المذكورات.

**الجواب:** لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلاث فرضاً وذلك بالسوية بينهن ولابن ابن عمه لأب الباقي تعصياً.

### الزوجة مع الأخوات وأولاد الأخ

**المبادئ: ١ -** بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوجة وأخت شقيقة وأختين لأب وأبناء أخ شقيق: يكون للزوجة الربع فرضاً وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأختين لأب السدس فرضاً تكملة للثلاثين بالسوية بينهما، ولأبناء الأخ الشقيق الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفي رجل وترك أولاد أخ شقيق إنثاءً وزوجة وأختاً شقيقة وأختين لأب وأولاد أخ شقيق ذكوراً وإنثاءً.

**الجواب:** لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، وللأختين لأب السدس فرضاً تكملة للثلاثين بالسوية بينهما، والباقي لأولاد الأخ الشقيق الذكور تعصياً بالسوية بينهم. ولا شئ لبنات الأخوين الشقيقين؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### البنت مع بنتى الابن وأولاد الأخ لأب

**المبادئ: ١ -** بنات الأخ لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**٢ -** بانحصار التركة فى بنت وبنتى ابن وأبناء أخ لأب يكون للبنت النصف فرضاً، ولبنتى الابن السدس فرضاً تكملة للثلاثين بالسوية بينهما، ولأبناء الأخ لأب الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

**السؤال:** توفي رجل عن بنت وبنتى ابن وأبناء أخ لأب وبنات أخ لأب أيضاً.

**الجواب:** لبنت المتوفى من تركته النصف فرضاً؛ ولبنتى ابنه السدس فرضاً تكملة

لثلاثين بالسوية بينهما، والباقي لأبناء الأخ لأب تعصياً بالسوية بينهم.  
ولا شيء لبنات الأخ لأب؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الأم مع إخوة لأم وأعمام وعمات أشقاء

المبادئ: ١ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار التركة فى أم وإخوة لأم وعمين شقيقين يكون للأم السدس فرضاً وللإخوة لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهم، وللعمن الشقيقين الباقي تعصياً بالسوية بينهما.

السؤال: توفى رجل عن زوجة وولد قاصر ثم توفى الولد المذكور عن والدته وعن إخوة لأم وهم ذكر وأنثيان وعن عمين شقيقين وعن عمتين شقيقتين.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لابنه تعصياً. ولوالدة المتوفى الثانى من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، وللإخوة لأم الثلث فرضاً بالسوية بينهم لا فرق بين الذكر والأنثى، والباقي للعمن الشقيقين تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء للعمتين الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### أخت شقيقة مع ابن أخ شقيق وأخوين لأم

المبدأ: بوفاة المورث عن أخت شقيقة وابن أخ شقيق وأخوين لأم يكون للشقيقة النصف فرضاً، وللأخوين لأم الثلث فرضاً مناصفة بينهما، ولابن الأخ الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفيت سيدة عن أخت شقيقة وابن أخ شقيق وأخوين ذكرين من الأم.

الجواب: لأخوى المتوفاة لأم من تركتها الثلث فرضاً بالسوية بينهما، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لابن الأخ الشقيق تعصياً.

### أم مع أخ شقيق وأخ لأم

المبدأ: بوفاة المورث عن أم وأخ شقيق وأخ لأم: يكون للأم السدس فرضاً،

وللأخ لأم السدس فرضًا وللأخ الشقيق الباقي تعصيًا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أم وأخ شقيق وأخ من أم فقط.

**الجواب:** لأم المتوفاة من تركتها السدس فرضًا؛ لوجود عدد من الإخوة، وللأخ

لأم السدس فرضًا، والباقي للأخ الشقيق تعصيًا.

### الزوجة والبنت والإخوة لأب مع ابن الأخ الشقيق

**المبادئ:** ١ - لا ميراث لابن الأخ الشقيق مع وجود الأخ لأب.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وبنت وإخوة لأب: يكون للزوجة الثمن فرضًا،

وللبنت النصف فرضًا، وللإخوة لأب الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

**السؤال:** رجل توفى عن ورثته وهم زوجة وبنت وإخوة لأب وابن أخ شقيق، فما

مقدار ما يرثه كل؟

**الجواب:** الظاهر من السؤال أن المتوفى توفى عن زوجة وبنت وأخوة لأب

ذكرين وأنثى وابن أخ شقيق. فإذا كان الأمر كذلك ولم يكن للمتوفى وارث آخر كان

لزوجته من تركته الثمن فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضًا والباقي

للإخوة لأب تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لابن الأخ الشقيق.

### الزوجة وبنات الابنين مع الأخت الشقيقة وأولاد الأخ الشقيق

**المبادئ:** ١ - بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبات.

٢ - يحجب أبناء الأخ الشقيق بالأخت الشقيقة متى صارت عصبه مع بنت الابن.

٣ - بانحصار الإرث في زوجة وبنات ابنين وأخت شقيقة: يكون للزوجة الثمن

فرضًا، وبنات الابنين الثلثان فرضًا، بالسوية بينهن، وللأخت الشقيقة الباقي

تعصيًا.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته، وأخته شقيقته، وعن بنات ولديه، وعن أولاد

أخيه شقيقه، فمن يرث ومن لا يرث، وما نصيب كل؟

**الجواب:** لزوجة المتوفى المذكور من تركته الثمن فرضًا، وبنات ابنيه الثلثان

فرضًا بالسوية بينهن، والباقي للأخت الشقيقة؛ لأنها عصبه مع بنات الابن، ولا

شيء لباقي من ذكر بالسؤال.

### الأخت الشقيقة والأخت لأب مع ابني الأخ لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في أخت شقيقة وأخت لأب وابني أخ لأب: يكون للشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولابني الأخ لأب الباقي تعصياً.

السؤال: توفيت امرأة عن أخت شقيقة وأخت لأب وابني أخ لأب، فما نصيب كل منهم؟

الجواب: لأخت المتوفاة الشقيقة من تركتها النصف فرضاً وللأخت لأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، والباقي لابني الأخ لأب تعصياً بالسوية بينهما.

### الأم وأولاد عم الأب الشقيق مع الجدة لأب والأعمام والعمات

المبادئ: ١ - تحجب الجدات مطلقاً بالأم.

٢ - الأعمام لأم والعمات وبنات عم الأب من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار إرث المتوفى في أمه وابني عم أبيه الشقيق يكون لأمه الثلث فرضاً ولابني عم أبيه الشقيق الباقي تعصياً مناصفة بينهما.

السؤال: توفي رجل عن أم وزوجة وابن وضعت أمه بعد وفاته بشهرين وإخوة لأم ثلاثة ذكور وأنثيين وأخت لأب وأولاد عم شقيق ذكرين وثلاث إناث، ثم توفي ابن المتوفى الأول عن والدته وجدته أم أبيه وأعمامه لأم وعمته لأم وعمته لأب وأولاد عم أبيه الشقيق ذكرين وثلاث إناث.

الجواب: لزوجته المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً، ولأمه السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولابنه الباقي تعصياً، ولا شيء لإخوته لأمه ولا لأخته لأبيه ولا لأولاد عمه الشقيق، ولأم المتوفى الثاني من تركته الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، ولابني عم أبيه الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء لجدة أم أبيه ولا لأعمامه لأم ولا لعمته لأم ولا لعمته لأب ولا لبنات عم أبيه الشقيق.

### الأم والأخت الشقيقة مع الأخت لأم والإخوة لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة وأخت لأم وإخوة لأب: يكون للأم

السدس فرضًا، وللشقيقة النصف فرضًا، وللأخت لأم السدس فرضًا، وللإخوة لأب الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفي رجل عن أولاده أربع إناث وذكر إخوة أشقاء من زوجة توفيت قبله، وعن زوجة أخرى وعن بتيه منها. ثم توفيت إحدى بتيه عن أمها وعن أختها الشقيقة وعن إختونها لأبيها وأختها لأمها، ثم توفيت الابنة الأخرى عن أمها وعن إختونها لأبيها أربع إناث وذكر وعن أختها من أمها، فما نصيب كل من الورثة؟

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضًا لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين. ولأم المتوفاة الثانية من تركتها السدس فرضًا؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأختها الشقيقة النصف فرضًا، ولأختها لأمها السدس فرضًا، ولإختونها لأبيها الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين. ولأم المتوفاة الثالثة من تركتها السدس فرضًا؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأختها لأمها السدس فرضًا، ولإختونها لأبيها الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الزوج والأم والجد لأب مع الأخ لأب والأخوين لأم

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأم بالأصل الوارث المذكور.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأم وجد لأب وأخ لأب يكون للزوج النصف فرضًا وللأم السدس فرضًا، وللجد لأب والأخ لأب الباقي تعصيًا بالسوية بينهما. السؤال: امرأة توفيت عن زوج وأم وجد لأب وعن أخوين لها من أمها وأخ لها من أبيها وليس للمتوفاة أقارب خلاف من ذكروا؟

الجواب: للزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأمها السدس فرضًا لوجود عدد من الإخوة، والباقي للجد المذكور والأخ لأب تعصيًا بالسوية بينهما. ولا شيء للأخوين لأم؛ لحجبهما بالجد لأب، والباقي للأخ لأب والجد على النحو المذكور بالتطبيق لقانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ م المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

### أم وأولاد عم أب شقيق مع أعمام لأم وعمه لأب وجدة لأب

المبادئ: ١ - الأعمام لأم والعمه وبنات عم الأب من ذوى الأرحام المؤخرين

في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات



٢ - تحجب الجدات مطلقاً بالأم.

٣ - بانحصار إرث المتوفى في والدته وابنى عم أبيه الشقيق يكون لأمه الثلث فرضاً، ولابنى عم أبيه الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجة كانت حاملاً وانفصل الحمل ذكرًا حيًا وعن والدته، ثم توفي المولود وترك أعمامًا لأم وعمه لأب وأولاد عم أبيه الشقيق ذكرين وأربع بنات كما ترك والدته وجدته والدة أبيه، وقد وضعت زوجة المتوفى الأول حملها بعد عشرين يوما من وفاته.

الجواب: لوالدة المتوفى الأول من تركته السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث ولزوجته الثمن فرضاً لما ذكرنا، ولابنه الباقي تعصياً. ولوالدة المتوفى الثانى من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، ولابنى عم أبيه الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهما. ولا شيء لبنات عم أبيه الشقيق ولا لأعمامه لأم ولا لعمته لأب ولا لجدته أم أبيه.

### الأم مع الأخت لأب والجد لأب.

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وأخت لأب وجد لأب يكون للأم الثلث فرضاً، وللأخت لأب النصف فرضاً، وللجد لأب الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن أم وأخت لأب، وجد لأب.

الجواب: لأم المتوفى من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأخت لأب النصف فرضاً، والباقي للجد لأب تعصياً. وتقسيم ما بقى من التركة بعد نصيب الأم على هذا النحو بالتطبيق لقانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

### الأم مع الأخت الشقيقة والأخ لأم وأولاد الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة وأخ لأم وأبناء أخ شقيق يكون للأم السدس فرضاً، وللشقيقة النصف فرضاً، وللأخ لأم السدس فرضاً، ولأبناء الأخ

الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

**السؤال:** سيدة توفيت عن أم وأخت شقيقة وأولاد أخ شقيق ثلاثة ذكور وأنثى وأخ لأم، والمتوفاة والورثة جميعا مسيحيون مصريون.

**الجواب:** لأم المتوفاة من تركتها السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأختها الشقيقة النصف فرضاً، ولأخيها لأمها السدس فرضاً، ولأبناء أخيها الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنت أخيها الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**الأب والأم مع الزوجة والبنت.**

**المبدأ:** بانهصار الإرث فى أب وأم وزوجة وبنت يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأب السدس فرضاً، والباقي تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل عن والده ووالدته وزوجته وابنته فما نصيب كل؟

**الجواب:** لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً ولوالدته السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولوالده الباقي فرضاً وتعصياً.

**أب وجدة لأم مع أخوال وخالات.**

**المبادئ:** ١ - الأخوال والخالات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانهصار الإرث فى أب وجدة لأم يكون للجددة السدس فرضاً، وللأب الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل وترك زوجته وأولاده الذكور والإناث، ثم توفى أحد أولاد المتوفى الأول عن أمه وإخوته الأشقاء ذكورا وإناثا، ثم توفيت إحدى بنات المتوفى الأول عن زوجها وأمها وبنتها وإخوتها الأشقاء ذكورا وإناثا، ثم توفيت البنت عن والدها وجدتها لأمها وأخوالها وخالتها فما نصيب كل من الورثة، مع ملاحظة أن جدتها لأمها هى أم أمها؟

**الجواب:** لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين. ولأم المتوفى الثانى من تركته

السدس فرضًا؛ لوجود عدد من الإخوة، وإخوته الأشقاء الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين. ولزوج المتوفاة الثالثة من تركتها الربع فرضًا، ولأمها السدس فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناتها النصف فرضًا، وإخوتها الأشقاء الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين. ولجدة المتوفاة الرابعة لأمها (أم أمها) السدس فرضًا، ولوالدها الباقي تعصيًا. ولا شيء لأخوالها ولا لخالتها؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### البنات مع أولاد الابن

المبدأ: بانحصار الإرث فى ثلاث بنات وأولاد ابن يكون للبنات الثلثان فرضًا بالسوية بينهن ولأولاد الابن ذكورًا وإنثاءً الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفيت امرأة عن بناتها الثلاث وأولاد ابنها ذكورًا وإنثاء.

الجواب: لبنات المتوفاة الثلاث ثلثا تركتها فرضًا بالسوية بينهن، ولأولاد ابنها الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

جدة لأب وجدة لأم وجد لأب وزوج مع إخوة أشقاء وإخوة لأب.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأب بالإخوة الأشقاء.

٢ - إذا كانت مقاسمة الجد للإخوة تنقصه عن السدس أعطى السدس كاملاً فرضًا.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وجدة لأم وجدة لأب وجد لأب وإخوة أشقاء يكون للزوج النصف فرضًا وللجدتين السدس فرضًا بالسوية بينهما، وللجد لأب السدس: فرضًا، وللإخوة الأشقاء الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفيت امرأة عن جدة لأب وجدة لأم وزوج وأخوين شقيقين وأختين شقيقتين وإخوة لأب وجد لأب.

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولجدتها أم أمها وجدتها أم أبيها السدس فرضًا بالسوية بينهما، ولجدها أبى أبيها السدس فرضًا، وإخوتها الأشقاء الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين، ولم يقاسم الجد الإخوة فى هذه الحالة؛ لأن المقاسمة تنقصه عن السدس، ولا شيء لإخوتها لأبيها؛ لحجبهم بالإخوة الأشقاء، وذلك بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون الموارث

رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

## أب وأم مع إخوة لأب وإخوة أشقاء وإخوة لأم.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة مطلقاً بالأب.

٢ - بانحصار الإرث في أم وأب يكون للأم السدس فرضاً، وللأب الباقي

تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن أم وأب وإخوة أشقاء وإخوة لأب وإخوة لأم، فمن يرث

ومن لا يرث؟

الجواب: لوالدة المتوفى من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة،

ولوالده الباقي تعصياً، ولا شيء لأحد من إخوته؛ لحجبهم بالأب.

زوجتان وبتان وجد لأب مع أخت شقيقة.

المبادئ: ١ - إذا كانت مقاسمة الجد للإخوة تنقصه عن السدس أعطى السدس

كاملاً فرضاً.

٢ - بانحصار الإرث في زوجتين وبتين وجد لأب وأخت شقيقة: يكون

للزوجتين الثمن فرضاً بالسوية بينهما، وللبنتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وللجد

لأب السدس فرضاً، والباقي للأخت الشقيقة تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجتين وبتين وأخت شقيقة وجد لأب.

الجواب: لزوجتي المتوفى من تركته الثمن فرضاً بالسوية بينهما؛ لوجود الفرع

الوارث، ولبتتي الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولجده لأبيه - أبى أبيه - السدس

فرضاً؛ لأن مقاسمته الأخت الشقيقة ما بقى من التركة بعد سهام ذوى الفروض ينزل

بسهمه إلى أقل من السدس؛ فيعتبر صاحب فرض ويرث السدس، وترث الأخت

الشقيقة الباقي تعصياً؛ عملاً بالمادة (٢٢) من القانون رقم ٧٧ الخاص بالمواريث

الصادر بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٣ والمعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

الأخت لأب مع ابني العم الشقيق، والأم مع زوج هو ابن عم شقيق،

وابن عم شقيق آخر

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث في أخت لأب وابني عم شقيق تأخذ الأخت لأب

النصف فرضاً، والباقي لابني العم الشقيق تعصياً مناصفة بينهما.

٢ - بانحصار الإرث في أم المتوفاة وابنى عمها الشقيق الذى أحدهما هو زوج لها: تستحق الأم الثلث فرضاً، والزوج النصف فرضاً، والباقى لابنى عمها مناصفة بينهما تعصياً.

السؤال: توفى رجل وترك أخته لأبيه وابنى عمه الشقيق، ثم توفيت أخته عن والدتها وعن ابنى عمها الشقيق، مع العلم بأن ابن عمها الأول الشقيق هو فى الوقت نفسه زوجها.

الجواب: لأخت المتوفى الأول لأبيه النصف فرضاً، ولابنى عمه الشقيق الباقى تعصياً بالسوية بينهما، ولأم المتوفاة الثانية من تركتها الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولا عدد من الإخوة والأخوات، ولزوجه النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولابنى عمها الشقيق (زوجها المذكور وأخيه) الباقى تعصياً، وتصح المسألة بجعل التركة اثنى عشر سهماً: للأم منها أربعة أسهم فرضاً، وللزوج سبعة أسهم فرضاً وتعصياً، ولابن العم الشقيق الآخر السهم الباقى تعصياً.

### الأم مع الأخت الشقيقة والجدة لأب والإخوة لأب ذكوراً وإناثاً

المبادئ: ١ - يأخذ الجد السدس فرضاً عند مقاسمته للإخوة إن قل نصيبه عن ذلك.

٢ - بانحصار الإرث فى أم وأخت شقيقة وجد لأب وإخوة لأب ذكوراً وإناثاً تأخذ الأم السدس فرضاً، والأخت الشقيقة النصف فرضاً، ويأخذ الجد السدس فرضاً، والإخوة لأب الباقى تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفى رجل عن والدته وأخته الشقيقة وجده لأبيه وثلاث أخوات من أبيه وأخ من أبيه.

الجواب: لأم المتوفى فى تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولجده لأبيه السدس فرضاً، طبقاً للمادة ٢٢ من قانون الموارث ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ / ٩ / ١٩٤٣؛ لأن مقاسمته الإخوة لأب الباقى فى التركة ينقص سهامه عن السدس؛ فيأخذ السدس فرضاً، وللإخوة لأب الباقى تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين.

## الزوجة مع الوالدين والبنات، والجد لأب مع الأخت الشقيقة

### والأم والأخت لأب والجددة لأب

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث في زوجة ووالدين وبنات يكون للزوجة الثمن فرضاً، ولكل من الوالدين السدس فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً، بالسوية بينهما وفي المسألة عول.

٢ - بوفاة المتوفاة بعد قانون الموارث عن جد لأب وأخت شقيقة وأخرى لأب وأم وجددة لأب يكون للأم السدس فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت لأب السدس فرضاً، وللجد لأب الباقي تعصياً وهو يساوى السدس، ولا شيء للجددة؛ لحجبها بالأم.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٤٨ عن زوجته وبنتيه منها وبنت أخرى من زوجة توفيت قبله وعن والده وعن والدته، ثم بعد ذلك توفيت إحدى ابنتيه من الزوجة الأولى سنة ١٩٤٨ عن والدتها وأختها شقيقتها وأختها لأبيها وجدها لوالدها وعن جدتها لوالدها.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولوالدته السدس فرضاً، ولوالده السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، فأصل المسألة من أربعة وعشرين سهماً، وتعول إلى سبعة وعشرين سهماً: للزوجة ثلاثة أسهم، وللبنات ستة عشر سهماً بالسوية بينهما، وللوالدة أربعة أسهم، وللوالد أربعة أسهم. ثم بوفاة المتوفاة الثانية بعد صدور قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣: يكون لوالدتها من تركتها السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأختها الشقيقة النصف فرضاً، ولأختها لأبيها السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولجدها لأبيها الباقي تعصياً وهو يساوى أخذه لفرض السدس، ولا شيء لجدتها لأبيها؛ لحجبها بالأم.

### الزوجة مع البنت والأخ والأخت لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وبنت وأخ وأخت لأب يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأخوين لأب الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وابنته وأخيه وأخته لأبيه.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث ولبنته

النصف فرضًا، ولأخيه وأخته لأبيه الباقي تعصيًا للذكر ضعف الأنثى.

### أم مع جد لأب وأخت شقيقة وأخوين لأب

المبادئ: ١ - ب وفاة المتوفى بعد القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ وانحصار إرثه فى أم وجد لأب وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب: يكون للأم السدس فرضًا، وللأخت الشقيقة النصف فرضًا، وللجد لأب السدس فرضًا، والباقي للأخوين لأب تعصيًا للذكر ضعف الأنثى.

٢ - إذا كانت مقاسمة الجد للإخوة تنقصه عن السدس أعطى السدس كاملاً فرضًا.

السؤال: توفى رجل، وترك جدًا لأب وأمًا وأختًا شقيقة وأختًا لأب. الجواب: إنه ب وفاة هذا الرجل بعد صدور قانون الموراث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣، المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣، عن جده لأبيه وأمّه وأخته الشقيقة وأخيه وأخته من الأب: يكون لأمّه من تركته السدس فرضًا؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأخته الشقيقة النصف فرضًا، ولجده لأبيه السدس فرضًا؛ لأن مقاسمته للأخوين لأب تنقصه عن السدس، ولأخيه وأخته لأبيه الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

### زوج وبنت مع إخوة أشقاء

المبادئ: بانحصار الإرث فى زوج وبنت وإخوة أشقاء يكون للزوج الربع فرضًا، وللبنت النصف فرضًا، والباقي للإخوة الأشقاء تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وعن بنتها منه وعن إخوتها الأشقاء. الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها الربع فرضًا لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضًا، ولإخوتها الأشقاء الباقي تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين؛ فتقسم تركة المتوفاة إلى أربعة وأربعين سهمًا: للزوج أحد عشر سهمًا، وللبنت اثنان وعشرون سهمًا، ولإخوة الأشقاء الباقي وهو أحد عشر سهمًا: فيخص كل أخ سهمان، وكل أخت سهم.

### أم وابن عم والد المتوفى لأب مع عمة شقيقة

المبادئ: ١ - العمت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في أم المتوفى وابن عم والده لأب: يكون للأم الثلث فرضاً، ولابن عم والد المتوفى لأبيه الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل وترك زوجته وابنه وأخته الشقيقة، ثم توفي ابنه وترك والدته وعمته الشقيقة وابن عم والده من الأب، مع العلم بأن الزوجة لها مؤخر صداق في ذمة المتوفى؟

الجواب: إن مؤخر صداق الزوجة دين في ذمة زوجها تستوفيه كسائر الديون قبل قسمة التركة، والباقي بعد مؤخر الصداق وبعد ما يلزم البدء به من التركة يقسم بين الورثة: فلزوجة المتوفى الأول ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولابنه الباقي تعصياً، ولا شيء لأخته الشقيقة؛ لحجبها بالابن. ولأم المتوفى الثاني ثلث تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولا عدد من الإخوة، ولابن عم والده لأب الباقي تعصياً، ولا شيء لعمته الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات

### الأم مع الأخت الشقيقة والأخت لأب والعم الشقيق

المبدأ: بوفاة المورث عن أمه وأخته الشقيقة وأخته لأبيه وعمه الشقيق يكون لأمه السدس فرضاً، ولشقيقته النصف فرضاً، ولأخته لأبيه السدس فرضاً تكملة للثلاثين، ولعمه الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وأولاده منها البنات الثلاث وأخيه الشقيق، ثم توفيت بعده إحدى بناته عن أمها وأختها الشقيقة وأختها لأبيها وعمها الشقيق، ثم توفيت ابنة أخرى، وانحصر إرثها في والدتها وفي أختها لأبيها وفي عمها الشقيق.

الجواب: لزوجته المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً، لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلاث فرضاً بالسوية بينهن، ولأخيه الشقيق الباقي تعصياً. ولأم المتوفاة الثانية من تركتها السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأختها الشقيقة النصف فرضاً، ولأختها لأبيها السدس فرضاً؛ تكملة للثلاثين، ولعمها الشقيق الباقي تعصياً.

ولوالدة المتوفاة الثالثة من تركتها الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة ولأختها لأبيها النصف فرضاً، ولعمها الشقيق الباقي تعصياً.



## زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب وابن أخ شقيق

### مع أبناء عم شقيق وبعض ذوى الأرحام

المبادئ: ١ - بنات الأخ وبنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب أبناء العم الشقيق بابن الأخ الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب وابن أخ شقيق: يكون للزوجة الربع فرضًا، وللشقيقة النصف فرضًا، وللأخت لأب السدس فرضًا تكملة للثلثين، ولابن الأخ الشقيق الباقي تعصيًا.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وعن أخت شقيقة وأخت من أب وعن أولاد أخيه الشقيق - ذكر وخمس بنات - وعن أولاد عمه الشقيق ذكورا وإناثا.

الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الربع فرضًا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضًا، ولأخته لأب السدس فرضًا تكملة للثلثين، ولابن أخيه الشقيق الباقي تعصيًا، ولا شيء لأبناء عمه الشقيق؛ لحجبهم بابن الأخ الشقيق، ولا شيء لبنات أخيه الشقيق ولا لبنات عمه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## زوجة وبنت وجدة لأم مع أخت شقيقة وأخوات لأب

المبادئ: ١ - يحجب الأخوات لأب بالأخت الشقيقة متى صارت عصبه مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث فى الزوجة والبنت والجددة لأم والأخت الشقيقة: يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنت النصف فرضًا، وللجددة لأم السدس فرضًا، وللأخت الشقيقة الباقي تعصيًا.

السؤال: توفى رجل وترك ثلاث أخوات شقيقات وأخوان لأب وأخت لأب. ثم توفى رجل آخر وترك بنتا وزوجة وأختا شقيقة وجددة لأم وثلاث أخوات لأب.

الجواب: لأخوات المتوفى الشقيقات المسئول عنه أولا الثلثان من تركته فرضًا بالسوية بينهما، والباقي للإخوة لأب تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين. ولزوجة المتوفى المسئول عنه ثانيًا من تركته الثمن فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته

النصف فرضًا، ولجدته لأمه السدس فرضًا، ولأخته الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصة مع البنت، ولا شيء للأخوات لأب؛ لحجبهن بالأخت الشقيقة.

### الأم مع الجدة لأب والعمة الشقيقة وابن العم الشقيق والعم لأم

المبادئ: ١ - تحجب الجدة لأب بالأم.

٢ - العمة الشقيقة والعم لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث فى أم المتوفاة وابن عمها الشقيق تستحق أمها الثلث فرضًا، والباقي لابن عمها الشقيق تعصيًا.

السؤال: توفيت امرأة عن والدتها وجدتها لوالدها وعمتها شقيقة والدها وابن عمها الشقيق وعمها غير الشقيق وهو عمها لأم - فمن يرث من هؤلاء ومن لا يرث وما مقدار ما يخص كل وارث؟ والمتوفاة والورثة مسيحيون مصريون أقباط أرثوذكس؟  
الجواب: لأم المتوفاة من تركتها الثلث فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولا عدد من الإخوة، والباقي لابن عمها الشقيق تعصيًا، ولا شيء للجدة لأب؛ لحجبها بالأم ولا للعمة الشقيقة ولا للعم لأم؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن ذوى الفروض والعصبات.

### الأخت الشقيقة مع الأخت لأب وابن الأخ الشقيق وأولاد الأخ لأب ذكورًا وإناثًا

المبادئ: ١ - الذكور من أولاد الأخ لأب يحجبون بابن الأخ الشقيق.

٢ - بنات الأخ لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة وأخت لأب وابن أخ شقيق: تستحق الأخت الشقيقة النصف فرضًا، والأخت لأب السدس فرضًا تكملة للثلثين، والباقي لابن الأخ الشقيق تعصيًا.

السؤال: توفيت سيدة وتركت شقيقتها وابن شقيقتها، كما تركت أختًا غير شقيقة من والدها وأولاد أخ غير شقيق من والدها، فمن يرثها من هؤلاء، وما نصيب كل فى تركتها؟

**الجواب:** لأخت المتوفاة الشقيقة من تركتها النصف فرضًا، ولأختها لأبيها السدس فرضًا تكملة للثلاثين، والباقي لابن أخيها الشقيق تعصيًا، ولا شيء لأولاد الأخ لأب؛ لأن ذكورهم يحجبون بابن الأخ الشقيق، وإناتهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن ذوى الفروض والعصبات.

### الزوجة مع الأم والبنات والأخت الشقيقة

**المبدأ:** بانحصار الإرث فى زوجة وأم وعدد من البنات وأخت شقيقة يكون للأم السدس فرضًا، وللزوجة الثمن فرضًا، وللبنات الثلثان فرضًا بالسوية بينهن، وللأخت الشقيقة الباقي تعصيًا.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته ووالدته وأخته شقيقته وبناته الثلاث.

**الجواب:** لوالدة المتوفى من تركته السدس فرضًا، ولزوجته الثمن فرضًا، لوجود الفرع الوارث، وبناته الثلثان فرضًا بالسوية بينهن، ولأخته الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصة مع البنات.

### الجدة لأم مع الإخوة لأم ومع الأخوين الشقيقين

**المبادئ:** ١ - بانحصار الإرث فى جدة وإخوة لأم يكون للجدة السدس فرضًا، وللإخوة لأم الثلث فرضًا بالسوية بينهم، والباقي يرد عليهم جميعًا حسب سهامهم. ٢ - بانحصار الإرث فى جدة لأم وأخوين شقيقين يكون للجدة السدس فرضًا، وللأخوين الشقيقين الباقي تعصيًا مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفيت امرأة عن والدتها وعن أولادها وعن ابنها فقط، ثم توفى بعدها ابنها عن جدته لأمه وعن إخوته لأمه، ثم توفى بعده أخوه عن جدته لأمه وعن أخويه شقيقه.

**الجواب:** لوالدة المتوفاة الأولى من تركتها السدس فرضًا لوجود الفرع الوارث، ولأبنائها الباقي تعصيًا بالسوية بينهم، ولجدة المتوفى الثانى لأمه من تركته السدس فرضًا، ولإخوته لأمه الثلث فرضًا بالسوية بينهم، والباقي يرد عليهم بنسبة ما لكل؛ فتقسم تركة المتوفى إلى ثلاثة أسهم فرضًا وردًا بالسوية بينهم. ولجدة المتوفى الثالث لأمه من تركته السدس فرضًا، ولأخويه الشقيقين الباقي تعصيًا مناصفة بينهما.

### الأم مع ابني عم الأب من الأب

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وابني عم الأب من الأب يكون للأُم الثلث فرضًا، والباقي لابني عم الأب من الأب تعصيبًا بالسوية بينهما.

السؤال: رجل توفي عن ابنه وزوجته وابني عمه لأب. ثم توفي ابن المتوفى الأول عن والدته وابني عم أبيه من الأب.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضًا لوجود الفرع الوارث، ولابنه الباقي تعصيبًا ولا شيء لابني عمه لأب؛ لحجبهما بالابن. ولوالدة المتوفى الثاني من تركته الثلث فرضًا، ولابني عم أبيه لأب الباقي تعصيبًا بالسوية بينهما.

### زوجة وبتان مع أبناء ابن توفي قبل والده

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وبتين وأبناء ابن يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنتين الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، ولأبناء الابن الباقي تعصيبًا بالسوية بينهم.

السؤال: توفي رجل وترك زوجة وبتين وأولاد ابن (توفي قبله) وعددهم خمسة ذكور.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبتنيه الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، ولأبناء ابنه الباقي تعصيبًا بالسوية بينهم.

### زوجة، وبتان مع بنت أخ شقيق، وابن أخت شقيقة

#### وأولاد أبناء أبناء عمين شقيقين ذكورا وإناثا.

المبادئ: ١ - بنات أبناء أبناء العم الشقيق وابن الأخت الشقيقة وبنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وبتين وأبناء أبناء عمين شقيقين: يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنتين الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، ولأبناء أبناء أبناء العمين الشقيقين الباقي تعصيبًا بالسوية بينهم.

السؤال: توفي رجل، وترك بتين وزوجة، ولم يكن له أخوات ولا أولاد أخ غير بنت أخ شقيق وابن أخت شقيقة، وله - أيضا - أولاد أبناء أبناء عمين شقيقين، والأولاد ذكور وإناث.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضًا لوجود الفرع الوارث، ولبتنيه

الثلاثان فرضاً بالسوية بينهما، ولأبناء أبناء عميه الشقيقين الباقي تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنت أخيه الشقيق ولا لابن أخته الشقيقة ولا لبنات أبناء عميه الشقيقين؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أم وجدة لأب مع ابن عم أب شقيق وعمات شقيقات

المبادئ: ١ - تحجب الجدة لأب بالأم.

٢ - العمات من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب.

٣ - بانحصار الإرث فى أم وابن عم أب شقيق: يكون للأم الثلث فرضاً، ولابن عم الأب الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: شخص توفى عن أم وجدة لأب وابن عم والده الشقيق وعمات شقيقات فقط.

الجواب: لأم المتوفى من تركته الثلث فرضاً لعدم وجود من يحجبها إلى السدس، ولابن عم والده الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء للجدة لأب؛ لحجبها بالأم، ولا شيء للعمات الشقيقات؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الأم وابن عم العم الشقيق مع عمتين شقيقتين

المبادئ: ١ - العمتان الشقيقتان من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى الأم وابن عم العم الشقيق يكون للأم الثلث فرضاً، والباقي لابن عم العم الشقيق تعصياً.

السؤال: توفى ابن وترك والدته، وله عمتان شقيقتان وابن عم العم الشقيق.

الجواب: لأم المتوفى من تركته الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ولا عدد من الإخوة، ولابن عم العم الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء لعمتيه الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أختان شقيقتان وأولاد أخ شقيق مع أعمام أشقاء

المبادئ: ١ - بنت الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبات.

٢ - يحجب الأعمام الأشقاء بابنى الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى الأختين الشقيقتين وابنى الأخ الشقيق: يكون للشقيقتين الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، ولابنى الأخ الشقيق الباقي تعصيًا مناصفة بينهما.

السؤال: توفى رجل وترك أختين شقيقتين وأولاد أخ شقيق - وهم رجلان وسيدة - وثلاثة أعمام أشقاء فقط.

الجواب: لأختى المتوفى الشقيقتين من تركته الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، ولابنى أخيه الشقيق الباقي تعصيًا مناصفة بينهما، ولا شيء للأعمام الأشقاء؛ لحجبهم بابنى الأخ الشقيق، ولا لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### البنت وأولاد الأخ الشقيق مع أبناء الأخ لأم

المبادئ: ١ - أبناء الأخ لأم وبنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار إرث المتوفى فى بنته وابن أخيه الشقيق: يكون لبنته النصف فرضًا، ولابن أخيه الشقيق الباقي تعصيًا.

السؤال: توفيت امرأة عن بنت وأولاد أخ شقيق توفى قبلها وهم رجل واحد وأنثيان، وابنى أخ غير شقيق (أخيها لأم) توفى قبلها أيضا وهما اثنان ذكور.

الجواب: لبنت المتوفاة من تركتها النصف فرضًا، ولابن أخيها الشقيق الباقي تعصيًا، ولا شيء لبنتى الأخ الشقيق ولا لابنى الأخ لأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أم وإخوة لأم وابن ابن عم أب المتوفى مع العمة الشقيقة

المبادئ: ١ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار إرث المتوفى فى أمه وإخوته لأمه وابن ابن عم أبيه الشقيق: يكون لأمه السدس فرضًا، وإخوته لأمه الثلث فرضًا بالسوية بينهم، ولابن ابن عم أبيه الشقيق الباقي تعصيًا.

السؤال: توفى رجل عن أم وإخوة لأم (ذكرين وأنثى) وعمة شقيقة وابن ابن عم أبيه الشقيق.

الجواب: لأم المتوفى سدس تركته فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولإخوته لأمه ثلثها بالسوية بينهم فرضاً، ولابن ابن عم أبيه الشقيق الباقي تعصيباً، ولا شيء لعمته الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الزوجة والبنات مع الأختين الشقيقتين وأبناء ابن الأخ الشقيق

#### وبعض ذوى الأرحام

المبادئ: ١ - بنات الأخ وبنات ابن الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب أبناء ابن الأخ الشقيق بالأخت الشقيقة التى صارت عصبة مع البنت.

٣ - بانحصار الإرث فى الزوجة والبنات والأختين الشقيقتين: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهم، وللأختين الشقيقتين الباقي تعصيباً مناصفة بينهما.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وأولاده منها - ذكرين وأنثيين - ثم توفيت بعده زوجته عن أولادها الأربعة المذكورين، ثم توفى بعد ذلك أحد أبنائهما عن زوجته وولديه وهما ذكر وأنثى وعن إخوته الأشقاء، وهم ذكر وأنثيان - ثم توفيت زوجة الابن المتوفى عن ولديها ذكر وأنثى فقط، ثم توفى بعد ذلك ابن المتوفيين الثالث والرابعة عن زوجته وأولاده منها وهم ذكران وأنثى وعن عمه الشقيق وعمته الشقيقتين، ثم توفى بعد ذلك ابن المتوفيين الأول والثانية عن زوجته وبناته الثلاث وأختيه الشقيقتين وعن بنت أخيه الشقيق وأولاد ابن أخيه الشقيق وهم ذكران وأنثى ثم توفيت بعد ذلك بنت المتوفيين الأول والثانية عن أختها شقيقتها وعن بنتى أخويها الشقيقتين وعن أولاد ابن أخيهما الشقيق وهم ذكران وأنثى.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصيباً، ولأولاد المتوفاة الثانية جميع تركتها للذكر ضعف الأنثى تعصيباً، ولزوجة المتوفى الثالث ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع

الوارث، ولولديه الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصياً، ولا شيء لإخوته الأشقاء؛ لحجبهم بالابن، ولولدى المتوفاة الرابعة جميع تركتها للذكر ضعف الأنثى تعصياً، ولزوجة المتوفى الخامس ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصياً، ولا شيء لعمه الشقيق؛ لحجبه بالابن، ولا لعمته الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولزوجة المتوفى السادس ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناته ثلاثها بالسوية بينهن فرضاً، ولأختيه الشقيقتين الباقي مناصفة بينهما؛ لصيرورتهما عصبة مع البنات، ولا شيء لابنى ابن أخيه الشقيق؛ لحجبهما بالأختين الشقيقتين ولا لبنت أخيه الشقيق ولا لبنت ابن أخيه الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولأخت المتوفاة السابعة شقيقتها نصف تركتها فرضاً، ولابنى ابن أخيها الشقيق الباقي مناصفة بينهما تعصياً، ولا شيء لبنات أخويها الشقيقين ولا لبنت ابن أخيها الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الزوجة والبنات مع الأختين لأب وأبناء العم الشقيق

المبادئ: ١ - يحجب أبناء العم الشقيق بالأخت لأب التى صارت عصبة مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث فى الزوجة والبنات والأختين لأب: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهن، وللأختين لأب الباقي تعصياً مناصفة بينهما.

السؤال: توفى رجل عن أولاده - ثلاث بنات - وزوجته وأختيه لأب وأبناء عمه الشقيق فقط.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلثان فرضاً بالسوية بينهن، ولأختيه لأبيه الباقي مناصفة بينهما؛ لصيرورتهما عصبة مع البنات، ولا شيء لأبناء العم الشقيق؛ لحجبهم بالأختين لأب.

### البنت والأخت الشقيقة مع الإخوة لأب

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأب بالأخت الشقيقة التى صارت عصبة مع



البنت .

٢ - بانحصار الإرث فى بنت وأخت شقيقة يكون للبنت النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً .

السؤال: توفى رجل عن ابنته وشقيقته وإخوته لأبيه .

الجواب: لبنت المتوفى من تركته النصف فرضاً، ولأختها الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصة مع بنته، ولا شيء لإخوته لأبيه جميعاً؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة .

### الزوجة مع البنت وبنات الأخ الشقيق وبنت الأخ لأب

#### وأبناء أبناء العمين الشقيقين

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق وبنت الأخ لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة المتوفى وبنته وأبناء أبناء عميه الشقيقين تستحق الزوجة الثمن فرضاً، والبنت النصف فرضاً، والباقي لأبناء أبناء عميه الشقيقين تعصياً: بالسوية بينهم .

السؤال: توفى رجل عن زوجة وبنت وثلاث بنات لأخ شقيق وبنت أخ لأب وأبناء أبناء عمين شقيقين .

الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولأبناء أبناء عميه الشقيقين الباقي تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات أخيه الشقيق ولا لبنت الأخ لأب؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

### الزوجة مع الأخت الشقيقة وأبناء أبناء ابن عم الأب الشقيق

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة وأخت شقيقة وأبناء أبناء ابن عم الأب الشقيق يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لأبناء أبناء ابن عم الأب الشقيق تعصياً بالسوية بينهم .

السؤال: توفى شخص، وترك زوجة وأختاً شقيقة وثمانية أبناء أبناء ابن عم أبيه الشقيق - فما نصيب كل منهم؟

**الجواب:** لزوجته المتوفى من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولأبناء أبناء ابن عم أبيه الشقيق الباقي تعصيباً بالسوية بينهم.

### أصحاب فروض وعصبات

**المبادئ: ١ -** بانهصار الإرث فى زوجة وإخوة وأخوات أشقاء فقط يكون للزوجة الربع فرضاً، والباقى للإخوة والأخوات تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

**٢ -** بانهصار الإرث فى زوج وبنات وأخوين شقيقين: يكون للزوج الربع فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقى للأخوين الشقيقين تعصياً مناصفة بينهما.

**٣ -** بانهصار الإرث فى زوجتين وابن: يكون للزوجتين الثمن فرضاً مناصفة بينهما، وللابن الباقى تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل، وانهصر ميراثه فى زوجته وأولاده منها: أربع أولاد وثلاث بنات، ثم توفيت بعده زوجته، وانهصر إرثها فى أولادها المذكورين أعلاه، وتوفى بعدها أحد أبنائهما، وانهصر إرثه فى ولديه فقط، ثم توفيت إحدى بناتهما عن أولادها وهم ذكران وأنثى، ثم توفيت بنت أخرى لهما عن ابنها فقط، ثم توفى ابن آخر لهما وانهصر ميراثه فى زوجته وفى إخوته الأشقاء فقط، ثم توفيت بنت ثالثة لهما، وانهصر ميراثها فى زوجها وفى بناتها الثلاث وفى أخويها الشقيقين ثم توفى ابن آخر لهما وانهصر ميراثه فى ولديه ثم توفى ابن المتوفى الأول، وانهصر ميراثه فى زوجته وابنه فقط.

**الجواب:** لزوجته المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقى تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين. ولأولاد المتوفاة الثانية جميع تركتها تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين. ولولدى المتوفى الثالث جميع تركته تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين. ولأولاد المتوفاة الرابعة جميع تركتها تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين. ولابن المتوفاة الخامسة جميع تركتها تعصياً. ولزوجة المتوفى السادس من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولإخوته الأشقاء الباقى تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين. ولزوج المتوفاة السابعة من تركتها الربع فرضاً؛ لوجود الفرع

الوارث، ولبناتها الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولأخويها الشقيقين الباقي تعصياً مناصفة بينهما. ولولدى المتوفى الثامن جميع تركته تعصياً، للذكر مثل حظ الأنثيين. ولزوجتى المتوفى التاسع من تركته الثمن فرضاً مناصفة بينهما لوجود الفرع الوارث، ولابنه الباقي تعصياً.

**الزوج مع ابني ابن ابن عم والد الجد الشقيق وبعض ذوى الأرحام**

**المبادئ: ١ -** ابن الأخت والعمة وبنت ابن عم الأب الشقيق من ذوى الأرحام، ولا ميراث لواحد منهم مع صاحب فرض أو عاصب.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوج وابنى ابن ابن ابن عم والد الجد الشقيق: يكون للزوج النصف فرضاً، ولابنى ابن ابن ابن عم والد الجد الشقيق الباقي تعصياً مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوج وابن أخت لأب وعمه شقيقة وبنت ابن عم الأب الشقيق وعن ابني ابن ابن ابن عم والد الجد الشقيق.

**الجواب:** لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولابنى ابن ابن ابن عم والدها الشقيق الباقي تعصياً مناصفة بينهما، ولا شيء لابن الأخت لأب ولا للعمة الشقيقة ولا لبنت ابن عم أبيها الشقيق؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**الزوج مع ابني ابن عم الوالد الشقيق وبعض ذوى الأرحام**

**المبادئ: ١ -** لا ميراث لذوى الأرحام مع صاحب فرض أو عاصب.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوج وابنى ابن عم الأب الشقيق: يكون للزوج النصف فرضاً، ولابنى ابن عم الأب الشقيق الباقي تعصياً مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وأولاد أختها الشقيقة، وأولاد ابن عم والدها الشقيق فما بيان نصيب كل منهم؟

**الجواب:** لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولابنى ابن عم والدها الشقيق الباقي تعصياً مناصفة بينهما، ولا شيء لبنات أختها الشقيقة ولا لبنت ابن عم والدها الشقيق؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### جدة لأب مع جدة لأم وأخت شقيقة وعم شقيق

المبدأ: بانحصار الإرث في أخت شقيقة وجدة لأب وأخرى لأم وعم شقيق يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللجدتين السدس فرضاً مناصفة بينهما، والباقي للعم الشقيق تعصيباً.

السؤال: توفيت امرأة وتركت والدتها وزوجها وابنها وبنتها، ثم توفي زوجها وترك والدته وابنه وبنته، ولم تكن له زوجة على عصمته وقت وفاته، وانحصر إرثه فيهم، ثم ابنهما توفي، وترك جدته لوالده وجدته لأمه وأخته شقيقته وعمه شقيق والده، ثم توفي شقيق زوجها الذي هو عم ولدها الشقيق عن زوجته ووالدته وابن عمه الشقيق الجواب: لوالدة المتوفاة الأولى من تركتها السدس فرضاً، ولزوجها الربع فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث ولولديها الباقي تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين: ولوالدة المتوفى الثاني من تركته السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولولديه الباقي تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين. ولجدة المتوفى الثالث لأبيه وجدته لأمه السدس فرضاً مناصفة بينهما، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولعمه الشقيق الباقي تعصيباً ولزوجة المتوفى الرابع من تركته الربع فرضاً، لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود من يحجبها إلى السدس، ولابن عمه الشقيق الباقي تعصيباً.

### الأم والأخت لأب والأخت لأم مع أولاد ابن العم الشقيق

#### لعم الأب الشقيق والعمة الشقيقة

المبادئ: ١ - العمة الشقيقة وبنات ابن العم الشقيق لعم الأب الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.  
٢ - بانحصار الإرث في أم وأخت لأب وأخت لأم وأبناء ابن العم الشقيق لعم الأب الشقيق: يكون للأم السدس فرضاً، وللأخت لأب النصف فرضاً، وللأخت لأم السدس فرضاً، ولأبناء ابن العم الشقيق لعم الأب الشقيق الباقي تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: توفي شخص عن أمه وأخته لأبيه وأخته لأمه وعمته الشقيقة وأولاد ابن عم شقيق لعم أبيه الشقيق ذكوراً وإناثاً.

**الجواب:** لأم المتوفى من تركته السدس فرضًا لوجود عدد من الأخوات، ولأخته لأبيه النصف فرضًا، ولأخته لأمه السدس فرضًا، ولأبناء ابن العم الشقيق لعم أبيه الشقيق الباقي تعصيًا بالسوية بينهم، ولا شيء لعمته الشقيقة ولا لبنات ابن العم الشقيق لعم أبيه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن ذوى الفروض والعصبات.

### أخ لأم هو ابن عم شقيق مع ابن عم شقيق آخر

**المبادئ:** ١ - الأخ لأم الذى هو ابن عم شقيق أو لأب، يرث باعتبارين: يرث بالفرض على اعتبار أنه أخ لأم، ويرث بالتعصيب على اعتبار أنه ابن عم. ٢ - بانحصار الإرث فى أخ لأم هو ابن عم شقيق مع ابن عم شقيق آخر يكون للأخ لأم بصفته هذه السدس فرضًا، والباقى لابنى العم الشقيق تعصيًا مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفيت امرأة، وتركّت أختًا لأم وهو ابن عم المتوفاة الشقيق (والده شقيق والد المتوفاة)، ولها ابن عم وهو أخو أخيها من الأب، وابن عم شقيق والد المتوفاة. **الجواب:** لأخ المتوفاة لأمها من تركتها السدس فرضًا، والباقى لابنى عمها الشقيق تعصيًا مناصفة بينهما - فتقسم تركة المتوفاة إلى اثنى عشر سهمًا: لأخيها لأمها الذى هو ابن عم شقيق أيضا سبعة أسهم، ولابن عمها الشقيق الآخر خمسة أسهم.

### الأخت لأب مع ابن ابن الأخ لأب وبنتى الأخ لأب

**المبادئ:** ١ - بنات الإخوة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت لأب وابن ابن أخ لأب: يكون للأخت النصف فرضًا، ولابن ابن الأخ لأب الباقى تعصيًا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أختها لأبيها وعن بنتى أخيها لأبيها وعن ابن أخيها لأبيها وعن بنت ابن أخيها لأبيها.

**الجواب:** لأخت المتوفاة لأبيها من تركتها النصف فرضًا، ولابن ابن أخيها لأبيها الباقى تعصيًا، ولا شيء لبنتى أخيها لأبيها ولا لبنت ابن أخيها لأبيها؛ لأنهن من

ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الزوجة والأم والبنت والأخت الشقيقة مع الأخ لأب والإخوة لأم

المبادئ: ١ - يحجب الأخ لأب بالأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت.

٢ - يحجب الإخوة لأم بالفرع الوارث مطلقاً.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأم وبنت وأخت شقيقة: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

السؤال: توفى رجل وترك زوجته وبنته ووالدته، كما ترك أخاً لأب وأخاً لأم وأختاً شقيقة وأختين لأم.

الجواب: لزوجة المتوفى ثمن تركته فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولأختها الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصبة مع البنت، ولا شيء للإخوة لأم؛ لحجبهم بالبنت ولا للأخ لأب؛ لحجبه بالأخت الشقيقة التى صارت عصبة مع البنت.

### الزوجة والأخت الشقيقة وابن ابن الأخ الشقيق

#### مع بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأخت شقيقة وابن ابن أخ شقيق: يكون للزوجة الربع فرضاً، وللشقيقة النصف فرضاً، ولابن ابن الأخ الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن ابن أخ شقيق وبنت أخ شقيق وأولاد أخت شقيقة: ولدين وثلاث بنات فقط.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأختها الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لابن ابن أخيه الشقيق المذكور تعصياً، ولا شيء لبنت الأخ الشقيق ولا لأولاد الأخت الشقيقة؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**البنت والأخت الشقيقة مع العم الشقيق وأبناء العم الشقيق وبنات العم المبادئ:** ١ - بنات الأعمام من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب ابن العم الشقيق والعم الشقيق بالأخت الشقيقة متى صارت عصة مع البنت.

٣ - بانحصار الإرث فى بنت وأخت شقيقة: يكون للبنت النصف فرضاً، وللشقيقة الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل عن بنت وأخت شقيقة وعم شقيق وأبناء عم شقيق وبنات عم شقيق.

**الجواب:** لبنت المتوفى من تركته النصف فرضاً، والباقي لأخته الشقيقة؛ لصيرورتها عصة مع البنت ولا شيء للعم الشقيق وأبناء العم الشقيق؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة؛ بعد صيرورتها عصة، ولا لبنات العم؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الزوج وابن ابن العم الشقيق مع أولاد الأخت الشقيقة

**المبادئ:** ١ - أولاد الأخوات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وابن ابن عم شقيق يكون للزوج النصف فرضاً، ولابن ابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وأولاد أختها الشقيقة وولدى ابن عمها الشقيق ذكر وأنثى.

**الجواب:** يكون لزوجها من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابن ابن عمها الشقيق المذكور تعصياً، ولا شيء لبنت ابن عمها ولا لأولاد أختها الشقيقة؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### بنات الابن مع الإخوة الأشقاء

**المبدأ:** بانحصار الإرث فى بنات ابن وإخوة أشقاء يكون لبنات الابن الثلاث

فرضًا بالسوية بينهم، والباقي للإخوة الأشقاء للذكر ضعف الأنثى تعصيًا.  
 السؤال: توفيت امرأة عن بنات ابنها المتوفى قبلها، وهن خمس بنات، وعن  
 إخوتها الأشقاء وهم ولدان وبتان.  
 الجواب: لبنات ابن المتوفاة المذكورة من تركتها الثلثان بالسوية بينهم فرضًا،  
 والباقي لإخوتها الأشقاء للذكر ضعف الأنثى تعصيًا.

### الزوجة والبنات والأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق والأخت لأم وأولاد الأخ لأب

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق وأبناء الأخ لأب بالأخ الشقيق، كما  
 تحجب الأخت لأم بالفرع الوارث.  
 ٢ - بنات الأخ لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب  
 الفروض والعصبات.  
 ٣ - بانحصار الإرث فى زوجة المتوفى وبنته وأخيه الشقيق: يكون لزوجته ثمن  
 تركته فرضًا، ولبنته النصف فرضًا، ولأخيه الشقيق الباقي تعصيًا.  
 السؤال: توفى رجل عن زوجة وبنات وأخ شقيق وابن أخ شقيق وأخت لأم وأولاد  
 أخ لأب ذكورًا وإناثًا.  
 الجواب: لزوجة المتوفى ثمن تركته فرضًا لوجود الفرع الوارث وهى البنات،  
 ولبنته نصفها فرضًا، ولأخيه الشقيق الباقي تعصيًا، ولا شئ لابن أخيه الشقيق ولا  
 لأبناء أخيه لأبيه؛ لحجبهم بالأخ الشقيق، ولا لأخته لأمه؛ لحجبها بالفرع الوارث  
 وهى البنات، ولا لبنات أخيه لأبيه؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث  
 عن أصحاب الفروض والعصبات.

### بنات الأخ الشقيق مع أولاد الأخ من الأب

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق وبنات الأخ لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى  
 الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.  
 ٢ - بانحصار الإرث فى أبناء أخ لأب: تكون التركة لهم جميعًا بالسوية بينهم  
 تعصيًا.  
 السؤال: توفيت امرأة عن بنت أخيها الشقيق وأولاد أخيها من الأب ذكورًا



وإنثاء.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لأولاد أخيها من الأب الذكور فقط تعصياً بالسوية بينهم؛ لعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء لبنت أخيها شقيقها ولا لبنات أخيها من الأب؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**زوجتان مع أولاد أخ لأب وأولاد أخ لأم وأولاد ابن ابن أخ لأب**

المبادئ: ١ - يحجب أبناء ابن ابن الأخ لأب بأبناء الأخ لأب.

٢ - بنات الأخ وأولاد الأخ لأم وبنات ابن ابن الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بالانحصار الإرث فى زوجتين وأبناء أخ لأب يكون للزوجتين الربع فرضاً مناصفة بينهما، والباقى لأبناء الأخ لأب تعصياً بالسوية بينهم:

**السؤال: توفى رجل عن زوجتين وأولاد أخ لأب ذكوراً وإنثاء وأولاد أخ لأم ذكوراً وإنثاء وأولاد ابن ابن أخ لأب.**

الجواب: للزوجتين ربع تركة المتوفى المذكور فرضاً بالسوية بينهما؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وباقى التركة لأولاد الأخ لأب الذكور فقط تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات الأخ لأب ولا لأولاد الأخ لأم ولا لبنات ابن ابن الأخ لأب؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن ذوى الفروض والعصبات. وكذلك لا شيء لأبناء ابن ابن الأخ لأب؛ لحجبهم بالعاصب الأقرب وهم أبناء الأخ لأب.

**الزوجة والبنت مع ابن الابن وبنت الابن**

المبدأ: بالانحصار الإرث فى زوجة وبنت وابن ابن وبنت ابن يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، ولابن الابن وبنت الابن الباقى تعصياً: للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنته وابن ابنه وبنت ابنه.**

الجواب: لزوجة المتوفى المذكور ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولابنته نصف تركته فرضاً، وباقى التركة لأولاد ابنه المتوفيين قبله للذكر ضعف

الأنثى تعصياً.

**الزوجة والبنت والأختان لأب مع العمين لأب وأولاد العم الشقيق**

**المبادئ: ١ -** يحجب العمان لأب وأبناء العم الشقيق بالأختين لأب متى صارتا عصبة مع البنت.

**٢ -** بنات العم الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**٣ -** بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأختين لأب: تأخذ الزوجة الثمن فرضاً، والبنت النصف فرضاً، والباقى للأختين لأب مناصفة بينهما تعصياً مع البنت.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وبنته وأخته لأبيه وعميه لأب وأولاد عمه الشقيق ذكوراً وإناثاً.

**الجواب:** لزوجته المتوفى المذكور ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، والباقى لأخته لأبيه مناصفة بينهما؛ لصيرورتهما عصبة مع البنت، ولا شئ للعمين للأب ولا لأبناء العم الشقيق؛ لحجبهم بالأختين اللتين صارتا عصبة مع البنت، وكذلك لا شئ لبنات عمه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**الزوجة والأخ لأب مع ابن الأخ الشقيق**

**وابن ابن الأخ الشقيق**

**المبادئ: ١ -** ابن الأخ الشقيق وابن ابن الأخ الشقيق يحجبان بالأخ لأب؛ لقربه فى الدرجة.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوجة وأخ لأب: تستحق الزوجة الربع فرضاً، وباقى التركة للأخ لأب تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وأخيه لأبيه وابن أخيه الشقيق وابن ابن أخيه الشقيق فقط، فما نصيب كل؟

**الجواب:** لزوجته المتوفى المذكور ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وباقى تركته لأخيه لأبيه تعصياً، ولا شئ لابن الأخ الشقيق، وكذلك لا شئ لابن ابن الأخ الشقيق؛ لحجبهما بالعاصب الأقرب وهو الأخ لأب.

**الأم مع الأختين الشقيقتين والجدّة لأب والعم الشقيق والأعمام لأب**  
**المبادئ: ١ -** تحجب الجدّة لأب بالأم، كما يحجب الأعمام لأب بالعم الشقيق.

**٢ -** بانهصار الإرث في أم وأختين شقيقتين وعم شقيق تأخذ الأم السدس فرضًا، والأختان الشقيقتان الثلثين بالسوية بينهما فرضًا، ويأخذ العم الشقيق الباقي تعصيًا.

**السؤال:** توفي طفل صغير عن أمه وأختيه الشقيقتين وجدته أم أبيه وعمه الشقيق وأعمامه لأب.

**الجواب:** لأم المتوفى سدس تركته فرضًا؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأختيه الشقيقتين ثلثاها بالسوية بينهما فرضًا، ولعمه الشقيق الباقي تعصيًا، ولا شيء لجدته أم أبيه؛ لحجبها بالأم، ولا لأعمامه لأب؛ لحجبهم بالعم الشقيق.

### الأخت الشقيقة مع ابن ابن عم الأب الشقيق

**المبدأ:** بانهصار الإرث في أخت شقيقة وابن ابن عم الأب الشقيق: يكون للأخت النصف فرضًا، ولابن ابن عم الأب الشقيق الباقي تعصيًا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أختها الشقيقة وعن ابن ابن عم والدها الشقيق.

**الجواب:** بوفاة المذكورة عن هذين: يكون لأختها الشقيقة من تركتها النصف فرضًا، ولابن ابن عم والدها الشقيق الباقي تعصيًا.

### الإخوة لأم مع ابن الأخ الشقيق

**المبدأ:** بانهصار الإرث في إخوة لأم وابن أخ شقيق: يكون للإخوة لأم الثلث فرضًا بالسوية بينهم، والباقي لابن الأخ الشقيق تعصيًا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن ابن أخيها الشقيق وإخوتها لأمها ذكرا وأنثى فقط، فما نصيب كل وارث؟

**الجواب:** بوفاة هذه المرأة عن المذكورين يكون لإخوتها لأمها من تركتها الثلث فرضًا بالسوية بينهم؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكور، ولابن أخيها الشقيق الباقي تعصيًا.

## الزوجة مع الأخت الشقيقة والإخوة لأب وأولاد الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - يحجب أولاد الإخوة الأشقاء بالإخوة لأب.

٢ - بانهصار الإرث في زوجة وأخت شقيقة وأخوين لأب: يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللإخوة لأب الباقي تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: توفي رجل عن زوجة وأخت شقيقة وثلاثة إخوة لأب ذكور وأربعة أولاد أخ شقيق، وطلب بيان ورثته ونصيب كل وارث؟

الجواب: إنه ب وفاة هذا الرجل عن المذكورين: يكون لزوجته من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولإخوته لأبيه الذكور الباقي تعصيباً بالسوية بينهم، ولا شيء لأولاد أخيه الشقيق؛ لأن الذكور منهم محجوبون بالإخوة لأب الذكور، ولأن البنات منهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الجدة لأم والجدة لأب والجد لأب مع الأختين الشقيقتين والخال الشقيق

المبادئ: ١ - الخال الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانهصار الإرث في جدة لأم وجدة لأب وأختين شقيقتين وجد لأب: يكون للجديتين السدس فرضاً مناصفة بينهما، وللأختين الشقيقتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، وللجد لأب السدس الباقي تعصيباً.

السؤال: توفيت امرأة عن والدتها وبناتها الثلاث وأخويها الشقيقين، ثم توفيت بعدها بنتها الأولى عن جدتها لأمها وأختيها الشقيقتين وجدتها لأبيها أم أبيها وجدها والد أبيها وعن خاليتها الشقيقين، ثم توفيت بعدها بنتها الأخرى عن أختها الشقيقة وجدتها لأمها وجدتها لأبيها وجدها لأبيها وعن خاليتها الشقيقين.

الجواب: ب وفاة المتوفاة الأولى: يكون لوالدتها سدس تركتها فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث وبناتها الثلاث ثلثا تركتها فرضاً بالسوية بينهم ولأخويها الشقيقين الباقي تعصيباً بالسوية بينهما. وب وفاة المتوفاة الثانية عن المذكورين: يكون لجدها لأمها وجدتها لأبيها سدس تركتها فرضاً مناصفة بينهما؛ لعدم وجود من يحجبهما، ولأختيها الشقيقتين؛ ثلثا تركتها فرضاً مناصفة بينهما. ولجدها لأبيها السدس الباقي تعصيباً، ولا شيء لأحد من خاليتها الشقيقين لأنهما من

ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات . وبوفاة المتوفاة الثالثة عن جدتها لأمها وجدتها لأبيها وأختها الشقيقة وجدها لأبيها وخاليها الشقيقين : يكون لجدتيها المذكورتين من تركتها السدس فرضًا مناصفة بينهما ؛ لعدم وجود من يحجبهما ، ولأختها الشقيقة النصف فرضًا ، ولجدها لأبيها الباقي تعصيًا . ولا شيء لخاليها الشقيقين ؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

### أولاد أخ لأب مع أخوين لأم

المبادئ: ١ - بنات الإخوة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

٢ - لا يحجب الإخوة لأم إلا بفرع وارث أو أصل مذكر .

٢ - بانحصار الإرث فى أخوين لأم ، وأبناء أخ لأب : يكون للأخوين لأم الثلث فرضًا مناصفة بينهما ، ولأبناء الأخ لأب الباقي تعصيًا بالسوية بينهم .

السؤال: توفى رجل عن أخوين لأم وبنتى أخ لأب وأولاد أخ لأب ذكورًا وإناثًا . الجواب: بوفاة هذا الرجل عن المذكورين يكون لأخويه لأمه من تركته الثلث فرضًا بالسوية بينهما لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكر ، ولأبناء أخيه لأبيه الذكور الباقي تعصيًا بالسوية بينهم ، ولا شيء لبنات أخويه لأبيه ؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

### زوجة وجدة لأم وأخوان لأم مع إخوة أشقاء

المبادئ: ١ - لا يحجب الإخوة لأم إلا بفرع وارث أو أصل مذكر .

٢ - يكون للزوجة الربع فرضًا عند عدم الفرع الوارث .

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وجدة لأم وأخوين لأم وإخوة أشقاء : يكون للزوجة الربع فرضًا ، وللجدة لأم السدس فرضًا ، ولالأخوين لأم الثلث فرضًا مناصفة بينهما ، وللأخوة الأشقاء الباقي تعصيًا بالسوية بينهم .

السؤال: توفى رجل عن زوجته وجدته لأمه وإخوته الأشقاء ذكركين وأنثى وأخويه لأمه ذكر وأنثى .

الجواب: إذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة :

يكون لزوجته من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولجدته لأمه السدس فرضاً؛ لعدم وجود من يحجبها، ولأخويه لأمه الثلث فرضاً بالسوية بينهما؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكور وإخوته الأشقاء الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

### زوجة وبتان وأخت لأب مع إخوة لأم وأولاد أخ شقيق

المبادئ: ١ - بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - الفرع الوارث يحجب الإخوة لأم عن الميراث.

٣ - الأخت لأب متى صارت عصبه مع البنت حجت أبناء الأخ الشقيق عن الميراث.

٤ - بانحصار الإرث فى زوجة وبتين وأخت لأب: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، وللأخت لأب الباقي تعصياً مع البنتين.

السؤال: توفى رجل عن بتيه وزوجته وأولاد أخيه الشقيق أربعة ذكور وأنثيين وعن أخته لأبيه وعن إخوته لأمه ذكر وثلاث إناث.

الجواب: للزوجة المتوفى المذكور ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبتيه ثلثا تركته فرضاً مناصفة بينهما والباقي بعد الثمن والثلثين للأخت لأب تعصياً مع البنتين، ولا شيء للإخوة لأم؛ لحجبهم جميعاً بالفرع الوارث، وكذلك لا شيء لأبناء الأخ الشقيق؛ لحجبهم بالأخت لأب التى صارت عصبه مع البنتين، وكذلك لا شيء لبنتى الأخ الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات.

زوج وابن أخ لأب مع ابن عم شقيق وأولاد أخت شقيقة وأولاد أخت لأب

المبادئ: ١ - أولاد الأخوات مطلقاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - يحجب ابن العم الشقيق بابن الأخ لأب.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وابن أخ لأب: يكون للزوج النصف فرضاً، ولابن الأخ لأب الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وابن أخيها لأبيها وابن عمها الشقيق وعن أولاد أختها الشقيقة ذكوراً وإناثاً وعن أولاد أختها.

**الجواب:** بوفاتها عن هؤلاء يكون لزوجها من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولابن أخيها لأب الباقي تعصياً، ولا شيء لابن عمها الشقيق؛ لحجبه بابن الأخ لأب، كما لا شيء لأولاد أختها الشقيقة ولا لأولاد أختها لأب؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### أصحاب فروض وعصبات وذوو أرحام

**المبادئ: ١ - (أ)** الأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت حجت ابن الأخ الشقيق عن الميراث.

**(ب)** بانحصار الإرث فى زوجة وبنات وأختين شقيقتين: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وللأختين الشقيقتين الباقي تعصياً مناصفة بينهما.

**٢ - (أ)** العمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**(ب)** بانحصار الإرث فى أم وأخوات شقيقات وابن عم شقيق يكون للأم السدس فرضاً، وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

**٣ - (أ)** بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**(ب)** بانحصار الإرث فى أخت شقيقة وابن عم شقيق: يكون للشقيقة النصف فرضاً، ولابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وبناته الأربع وأخته الشقيقتين وعن ابن أخيه الشقيق. ثم توفيت إحدى بناته الأربع عن أمها وأخواتها الثلاث الشقيقات وعن عمته الشقيقتين وعن ابن عمها الشقيق. ثم توفيت إحدى العمتين الشقيقتين عن أختها الشقيقة وعن بنات أخيها الشقيق الثلاث وعن ابن عمها الشقيق.

**الجواب:** لزوجته المتوفى الأول ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث ولبناته الأربع ثلثا تركته فرضاً بالسوية بينهم، وباقي تركته لأخيه الشقيقتين مناصفة بينهما تعصياً مع البنات، ولا شيء لابن الأخ الشقيق؛ لحجبه بالأختين الشقيقتين اللتين صارتا عصبة مع البنات. ولأم المتوفاة الثانية سدس تركتها فرضاً؛ لوجود من يحجبها إلى السدس وهو عدد من الأخوات، ولأخواتها الشقيقات ثلثا تركتها فرضاً بالسوية بينهم، وباقي تركتها لابن عمها الشقيق تعصياً، ولا شيء للعمتين الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات. وللأخت الشقيقة نصف تركة المتوفاة الثالثة فرضاً، والنصف الباقي لابن عمها الشقيق تعصياً، ولا شيء لبنات الأخ الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات.

### أخت شقيقة وجد لأب وأم مع جدة لأب

**المبادئ:** ١ - الأم تحجب الجدات مطلقاً من أى جهة كن.  
٢ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة وأم وجد لأب: يكون للأم الثلث فرضاً، وللشقيقة النصف فرضاً، وللجد لأب الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل عن جده لأبيه وجدته لأبيه وعن أمه وأخته الشقيقة.

**الجواب:** للأخت الشقيقة نصف تركته فرضاً، ولأمه ثلث تركته فرضاً؛ لعدم وجود من يحجبها إلى السدس، وباقي التركة للجد لأب تعصياً، ولا شيء للجددة لأب؛ لحجبها بالأم التى تحجب الجدات مطلقاً. فإذا فرضنا أن أصل المسألة من أربعة وعشرين سهماً: يكون للأخت الشقيقة من ذلك اثنا عشر سهماً، وللأم ثمانية أسهم، والباقي - وهو أربعة أسهم - للجد لأب تعصياً.

### البنت وأبناء أبناء ابن عم أبى المتوفى الشقيق مع بعض ذوى الأرحام

**المبادئ:** ١ - بنات الأخ الشقيق وأولاد بنات العمة الشقيقة وبنات أبناء ابن عم الأب وأبناء وبنات بنت ابن العم مطلقاً من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت المتوفى وأبناء أبناء ابن عم أبيه الشقيق: يكون لبنته النصف فرضاً، ولأبناء أبناء ابن عم أبيه الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنت وبنات أخ شقيق وأولاد بنات عمة شقيقة وأبناء



وبنات أبناء ابن عم والد المتوفاة الشقيق وأبناء وبنات بنت ابن عم أبيها الشقيق .  
**الجواب:** لبنت المتوفاة المذكورة نصف تركتها فرضاً، والنصف الباقي لأبناء أبناء ابن عم أبيها الشقيق بالسوية بينهم تعصيباً، ولا شيء لبنات أبناء ابن عم الأب وأبناء وبنات بنت ابن العم مطلقاً وأولاد بنات العمة الشقيقة وبنات الأخ الشقيق؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات .

### جدة لأب وابنى عم أبى المتوفى الشقيق مع العمة الشقيقة

**المبادئ:** ١ - العمت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

٢ - بانحصار الإرث فى جدة المتوفى لأبيه وابنى عم أبيه الشقيق يكون للجدة السدس فرضاً، ولابنى عم الأب الشقيق الباقي تعصيباً مناصفة بينهما .  
**السؤال:** توفى رجل عن جدته لأبيه وعن ابنى عم أبيه الشقيق وعن عمة الشقيقة فقط، فما نصيب كل؟

**الجواب:** لجدة هذا المتوفى لأبيه سدس تركته فرضاً، ولابنى عم أبيه الشقيق الخمسة الأسداس الباقية مناصفة بينهما تعصيباً، ولا شيء لعمته الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

### بنت ابن واختان شقيقتان مع أخت لأب وأبناء أخ شقيق

**المبادئ:** ١ - الأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع بنت الابن حجت ابن الأخ الشقيق عن الميراث .

٢ - تحجب الأخت لأب بالأختين الشقيقتين .

٣ - بانحصار الإرث فى بنت ابن واختين شقيقتين: يكون لبنت الابن النصف فرضاً وللأختين الشقيقتين الباقي تعصيباً مناصفة بينهما .

**السؤال:** توفيت امرأة عن أختين شقيقتين وأخت لأب وأبناء وبنات أخ شقيق وعن بنت ابن .

**الجواب:** لبنت الابن نصف تركتها فرضاً، وللأختين الشقيقتين النصف الباقي مناصفة بينهما تعصيباً مع بنت الابن، ولا شيء للأخت لأب؛ لحجبها بالأختين الشقيقتين، وكذلك لا شيء لأبناء الأخ الشقيق؛ لحجبهم بالعاصب الأقرب -

الأختين الشقيقتين اللتين صارتا عصبة مع بنت الابن - وكذلك لا شيء لبنات الأخ الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات.

### البنت مع ابن الابن وبنت الابن وأولاد الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - يحجب أبناء الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكر.  
٢ - بنات الأخ مطلقاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث فى بنت وابن ابن وبنت ابن: يكون للبنت النصف فرضاً، ولابن الابن وبنت الابن الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت سيدة عن بنتها وابن ابنها وبنت ابنها وأولاد أخيها الشقيق.  
الجواب: بوفاة المتوفاة عن المذكورين فقط: يكون لبنتها نصف تركتها فرضاً، ولابن ابنها وبنت ابنها الباقي بعد النصف وهو النصف تعصياً للذكر ضعف الأنثى، ولا شيء لأولاد أخيها الشقيق؛ لحجب الذكور منهم بابن الابن، ولأن الإناث منهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الزوجة والبنت والأخت لأب مع أولاد الأختين الشقيقتين وأولاد الأخوين لأب

المبادئ: ١ - يحجب أبناء الأخوين لأب بالأخت لأب؛ لصيرورتها عصبة مع البنت.

٢ - أولاد الأختين الشقيقتين وبنات الأخوين لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأخت لأب: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأخت لأب الباقي تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن زوجة وبنت وأولاد أختين شقيقتين ذكوراً وإناثاً وعن أولاد أخوين لأب ذكوراً وإناثاً وعن أخت لأب.

الجواب: بوفاة المذكور عن هؤلاء: يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولأختها لأب الباقي؛ لصيرورتها عصبة مع

البت بمنزلة أخ لأب، ولا شيء لأولاد أخته الشقيقتين؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة. ولا شيء كذلك لبنات الأخوين لأب؛ للسبب المذكور. كما لا شيء للذكور من أولاد الأخوين لأب؛ لحجبهم بالأخت لأب بعد صيرورتها عصبة مع البنت.

**الإخوة لأم مع ابنى ابن العم الشقيق وابن العم الشقيق لوالد المتوفى**  
المبادئ: ١ - ابن العم الشقيق لوالد المتوفى أنزل درجة من ابنى ابن عمه الشقيق؛ فلا يرث مع وجودهما.

٢ - بانحصار الإرث فى إخوة لأم ذكورًا وإناثًا وابنى ابن عم شقيق: يكون للإخوة لأم الثلث فرضًا بالسوية بينهم، والباقى لابنى ابن العم الشقيق تعصيبًا بالسوية بينهما.

**السؤال:** توفى رجل عن إخوته لأمه ذكورًا وإناثًا وعن ابنى ابن عمه الشقيق.  
**الجواب:** يكون لإخوته لأمه من تركته الثلث فرضًا بالسوية بينهم، ولابنى ابن عمه الشقيق الباقى تعصيبًا بالسوية بينهما، ولا شيء لابن العم الشقيق لوالد المتوفى لأنه أنزل درجة إلى المتوفى من ابنى ابن عمه الشقيق.

### زوج وأم وإخوة لأم مع أخوين شقيقين

**المبادئ:** ١ - متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا شيء للعاصب.  
٢ - بانحصار الإرث فى زوج وأم وإخوة لأم: يكون للزوج النصف فرضًا، وللأم السدس فرضًا، وللإخوة لأم الثلث فرضًا بالسوية بين ذكورهم وإناثهم.  
**السؤال:** توفيت امرأة عن والدها ووالدتها وإخوتها أشقائها فقط. ثم توفى والدها عن أولاده ولدين وبنت فقط، وكان المتوفى قد طلق زوجته قبل وفاته بزمان طويل، ثم توفيت ابنته عن زوجها ووالدتها وإخوتها لأمها وأخويها شقيقها فقط، ثم توفى أخوها (أحد الأبناء) عن والدته وأخيه الشقيق وإخوته لأمه فقط. ثم توفيت والدتها عن زوجها وأولادها منه وابنها الآخر فقط. ثم توفى ابنها الآخر هذا عن إخوته لأمه وعمه الشقيق فقط. ثم توفى زوج أم المتوفاة الثالثة عن أولاده، وعن أولاد بته المتوفاة قبله وعن ابن بته المتوفاة قبله أيضًا فقط.

**الجواب:** إنه بوفاة المتوفاة الأولى عن المذكورين فقط: يكون لوالدتها سدس

تركته فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولوالدها الباقي بعد السدس تعصياً، ولا شيء لإخوتها الذكور والأنثى؛ لحجبهم بالأب.

وبوفاة المتوفى الثاني عن أولاده ذكورين وأنثى فقط تكون تركته جميعها لأولاده الذكور والأنثى تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

وبوفاة المتوفاة الثالثة عن المذكورين فقط: يكون لزوجها نصف تركتها فرضاً لعدم وجود فرع وارث، ولوالدتها سدسها فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، وإخوتها لأُمها الذكور والأنثى ثلثها فرضاً بالسوية بينهم الذكر كالأُنثى؛ لعدم وجود فرع وارث ولا أصل مذكر ولا شيء لأخويها شقيقها؛ لأنها عصبه، وقد استغرق أصحاب الفروض جميع التركة.

وبوفاة المتوفى الرابع عن المذكورين فقط يكون لوالدته سدس تركته فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، وإخوته لأُمه الذكور والأنثى ثلثها فرضاً بالسوية بينهم الذكر كالأُنثى؛ لعدم وجود فرع وارث ولا أصل مذكر، ولأخيه شقيقه الباقي بعد السدس والثلث وهو النصف تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب.

وبوفاة المتوفاة الخامسة عن المذكورين فقط يكون لزوجها ربع تركتها فرضاً؛ لوجود فرع وارث، ولأولادها الذكور الثلاثة والأنثى الباقي بعد الربع تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

وبوفاة المتوفى السادس عن المذكورين فقط: يكون لإخوته لأُمه الذكور والأنثى ثلث تركته فرضاً بالسوية بينهم الذكر كالأُنثى؛ لعدم وجود فرع وارث ولا أصل مذكر ولعمه الشقيق الباقي بعد الثلث تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب.

وبوفاة المتوفى السابع عن المذكورين فقط: يكون لكل من أولاد بنته وابن بنته الأخرى المتوفيتين قبله وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم ميراثاً لو كان حياً وقت وفاته في حدود الثلث للجميع؛ طبقاً للمادة رقم ٧٦ من قانون الوصية وتقسّم تركة المتوفى إلى ثمانية عشر سهماً: لأولاد بنته الذكور والأنثيين منها سهم واحد للذكر ضعف الأنثى، ولابن بنته منها سهم واحد وصية واجبة للجميع، والباقي بعد ذلك يكون هو التركة وجميعها لأولاده الذكور السبعة والأنثيين تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

### الزوج مع إخوة لأم (ذكر وأربع بنات) هو أولاد عم شقيق

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وإخوة لأم هم أولاد عم شقيق يكون للزوجة الربع فرضاً، وللإخوة لأم ذكوراً وإناثاً الثلث فرضاً بالسوية بينهم، والباقي للأخ لأم بوصف كونه ابن عم شقيق تعصياً، ولا شيء لأخواته الإناث بوصفهن بنات عم شقيق.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وإخوته لأمه وهم ذكر وأربع بنات وهم في الوقت نفسه أولاد عم شقيق.

الجواب: يكون لزوجته من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وإخوته لأمه الثلث فرضاً بينهم أخماساً، ولأخيه لأمه بوصفه ابن عم شقيق الباقي بعد الربع والثلث تعصياً، ولا شيء لأخواته بوصفهن بنات عم شقيق؛ لأنهن بهذه الصفة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الزوجة وابن ابن الأخ لأب مع بنت الأخت الشقيقة

#### وابن الأخت لأب وبنت الأخ لأب

المبادئ: ١ - بنت الأخ مطلقاً وأولاد الأخت مطلقاً من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهم مع صاحب فرض نسبي أو عاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وابن ابن أخ لأب يكون للزوجة الربع فرضاً، والباقي لابن ابن الأخ لأب تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وابن ابن أخيه لأبيه وبنت أخته الشقيقة وابن أخته من الأب وبنت أخيه من الأب.

الجواب: لزوجته هذا المتوفى ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولابن ابن أخيه لأبيه الثلاثة الأرباع الباقية تعصياً، ولا شيء لبنت أخته الشقيقة ولا لابن أخته من أبيه ولا لبنت أخيه من أبيه؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الجد لأب والأخوات الشقيقات والأم مع الأخوات لأب والعم الشقيق

المبادئ: ١ - يحجب الأخوات لأب بالأخوات الشقيقات.

٢ - يحجب العم الشقيق بالجد لأب.

٣ - بانحصار الإرث في أم وجد لأب وأخوات شقيقات: يكون للأم السدس فرضًا، وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، وللجد لأب الباقي تعصيًا.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وابنه وبناته وأبيه فقط، ثم توفي ابنه من بعده عن أمه وأخواته الشقيقات الخمس وأخواته لأبيه الثلاث وجدته لأبيه وعمه الشقيق فقط. الجواب: لزوجته المتوفى الأول ثمن تركته فرضًا، ولأبيه السدس فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيًا. ولأم المتوفى الثاني سدس تركته فرضًا؛ لوجود جمع من الأخوات، ولأخواته الشقيقات الخمس الثلثان فرضًا بالتساوي بينهما، والباقي لجدته لأبيه تعصيًا، ولا شيء للأخوات لأب؛ لحجبهن بالأخوات الشقيقات، ولا شيء لعمه الشقيق؛ لحجبه بجدته لأبيه.

### الأخوات الشقيقات مع الأخ لأب وأولاد الأخ الشقيق أو لأب

المبادئ: ١ - يحجب أبناء الأخ الشقيق أو لأب بالأخ لأب.

٢ - بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث في أخوات شقيقات وأخ لأب: يكون للأخوات الشقيقات الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، والباقي للأخ لأب تعصيًا.

السؤال: توفي رجل عن أخواته شقيقاته وأخيه لأب وعن أولاد أخيه المتوفى قبله.

الجواب: يكون لأخواته شقيقاته الثلاث ثلثا تركته فرضًا بالسوية بينهما ولأخيه لأب الباقي بعد الثلثين تعصيًا؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لأولاد أخيه؛ لحجب الذكور منهم بالأخ لأب، ولأن الأنثى من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجة مع أم وإخوة لأم وأخوين لأب

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وأم وإخوة لأم وأخوين لأب: يكون للزوجة الربع فرضًا، ولأم السدس فرضًا، وللإخوة لأم الثلث فرضًا بالسوية بينهم،

وللأخوين لأب الباقي للذكر منهما ضعف الأنثى تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وأمه وإخوته لأمه وأخويه لأبيه.

الجواب: لزوجته هذا المتوفى ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمه السدس فرضاً؛ لوجود جمع من الإخوة، وإخوته لأمه الثلث والباقي لأخويه لأبيه للذكر منهما ضعف الأنثى تعصياً.

### الزوجة مع الأخت الشقيقة وابن ابن عم الجد الصحيح

المبدأ: بانحصار الإرث في زوجة وأخت شقيقة وابن ابن عم الجد الصحيح: يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وابن ابن عم الجد الصحيح الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن ابن عم الجد.

الجواب: لزوجته هذا المتوفى ربع تركته فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لابن ابن عم جده تعصياً.

### زوج وابنا ابن عم شقيق مع بنتى عم شقيق

المبادئ: ١ - بنات العم الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وابنى ابن عم شقيق: يكون للزوج النصف فرضاً، ولابنى ابن العم الشقيق الباقي مناصفة بينهما تعصياً.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وابنى ابن عمها الشقيق وبنتى عمها الشقيق.

الجواب: لزوج هذه المتوفاة نصف تركتها فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لابنى ابن عمها الشقيق مناصفة بينهما تعصياً، ولا شيء لبنتى عمها الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### أخوان لأم وابن عم شقيق مع بنات عم شقيق وأولاد أخ لأم

#### وابن أخت لأب وبنتى أخت لأب

المبادئ: ١ - بنات العم وابن الأخت وبنات الأخت وأولاد الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - بانحصار الإرث في أخ وأخت لأم وابن عم شقيق: يكون للأخوين لأم

الثالث فرضًا مناصفة بينهما، ولابن العم الشقيق الباقي تعصيًا.

السؤال: توفي رجل عن أخويه لأمه وعن أولاد أخيه لأمه، وهم ذكر وأربع بنات، وعن ابن أخته لأبيه، وعن بنتي أخته لأبيه أيضًا، وعن أولاد عمه الشقيق فقط - فما نصيب كل وارث؟

الجواب: يكون لأخويه لأمه من تركته الثلث فرضًا مناصفة بينهما؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكور، ولابن عمه الشقيق الباقي تعصيًا، ولا شيء لبنات عمه الشقيق المذكور ولا لابن أخته لأب ولا لبنتي أخته لأب ولا لأولاد أخيه لأمه؛ لأنهم جميعًا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### زوجة وثلاث بنات مع أولاد ابنتين وأخ شقيق

المبادئ: ١ - يحجب الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكور.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وثلاث بنات وأولاد ابنتين توفيًا قبل المورث: يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنات الثلثان فرضًا بالسوية بينهما ولأولاد الابنتين الباقي تعصيًا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وبناته الثلاث، وعن ولدى ابنه المتوفى قبله وعن ولدى ابنه الآخر المتوفى قبله أيضًا، وعن أخيه الشقيق.

الجواب: يكون لزوجته ثمن تركته فرضًا؛ لوجود فرع وارث، ولبناته الثلاث ثلثاها فرضًا بالسوية بينهما، ولأولاد ابنيه المتوفين قبله الذكرين والأنثيين الباقي بعد الثمن والثلثين تعصيًا للذكر ضعف الأنثى؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لأخيه الشقيق؛ لحجبه بأبناء الابنتين.

### زوجة وولدا ابن مع أخت شقيقة وأبناء عم شقيق وبنات عم شقيق

المبادئ: ١ - تحجب الأخت الشقيقة وأبناء العم الشقيق بابن الابن.

٢ - بنات العم الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وولدى ابن: يكون للزوجة الثمن فرضًا، والباقي لولدى الابن تعصيًا للذكر ضعف الأنثى.



**السؤال:** توفي رجل عن زوجته وولدي ابنه ذكر وأنثى وأخته الشقيقة وأبناء عمه الشقيق وبنات عمه الشقيق.

**الجواب:** يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً؛ لوجود فرع وارث، ولولدى ابنه الباقي بعد الثمن تعصياً للذكر ضعف الأنثى؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لأخته الشقيقة ولا لأبناء عمه الشقيق؛ لحجبهم بابن الابن، كما لا شيء لبنات عمه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأم مع الأخ لأم والعم لأب

**المبدأ:** بانهصار الإرث فى أم وأخ لأم وعم لأب: يكون للأم ثلث التركة فرضاً، وللأخ لأم سدسها فرضاً، وباقياها للعم لأب تعصياً.

**السؤال:** توفي رجل عن والدته وأخيه لأم وعمه لأب.

**الجواب:** يكون لوالدته ثلث تركته فرضاً؛ لعدم وجود فرع وارث ولا عدد من الإخوة، ولأخيه لأم سدسها فرضاً؛ لعدم وجود فرع وارث ولا أصل مذكر، ولعمه لأب الباقي بعد الثلث والسدس تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب.

### الجدة لأم مع أبناء وبنات العمين الشقيقين والخال والخالة

**المبادئ:** ١ - بنات العم والخال والخالة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانهصار الإرث فى جدة لأم وابنى عمين شقيقين: يكون للجددة لأم سدس التركة فرضاً، والباقي لابنى العمين الشقيقين مناصفة بينهما تعصياً.

**السؤال:** توفي رجل عن ورثته وهم جدته لأمه وابنا عميه الشقيقين وبنات عميه الشقيق وخاله الشقيق وخالته الشقيقة.

**الجواب:** يكون لجدته لأمه سدس تركته فرضاً، والباقي لابنى عميه الشقيقين مناصفة بينهما تعصياً، ولا شيء لبنات عميه الشقيقين ولا لخاله وخالته الشقيقين؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الزوجة والأم والبنت مع الأب

**المبدأ:** بانحصار الإرث في بنت وأب وزوجة وأم يكون للبنت النصف فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللزوجة الثمن فرضاً، وللأب الباقي فرضاً وتعصيياً.

**السؤال:** توفي رجل عن زوجته ووالدته ووالده.

**الجواب:** لزوجته ثمن تركته فرضاً، ولوالدته سدسها فرضاً، ولبنته نصفها فرضاً، ولوالده الباقي بعد الثمن والسدس والنصف فرضاً وتعصيياً.

### بنت الابن وابن ابن العم الشقيق مع بنت العم الشقيق

#### وبنات الأخ الشقيق وأولاد بنت الأخ الشقيق

**المبادئ:** ١ - بنت العم وبنات الأخ وأولاد بنت الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار إرث المتوفى في بنت ابنه وابن ابن عمه الشقيق: يكون لبنت ابنه النصف فرضاً، ولابن ابن عمه الشقيق الباقي تعصيياً.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنت ابنها وعن بنتي أخ شقيق وعن أولاد بنت أخ شقيق وعن بنت عم شقيق وعن ابن ابن عم شقيق.

**الجواب:** يكون لبنت ابنها نصف تركتها فرضاً، ولابن ابن عمها الشقيق النصف الباقي تعصيياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لبنتي أخيها الشقيق ولا لأولاد بنت أخيها الشقيق ولا لبنت عمها الشقيق؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أم وأخت شقيقة مع أخ لأم وأخوين لأب

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة وأخ لأم وأخوين لأب: يكون للأم السدس فرضاً، وللشقيقة النصف فرضاً، وللأخ لأم السدس فرضاً، وللأخوين لأب الباقي تعصيياً مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفي رجل عن والدته وأخته شقيقته وأخيه لأم وأخويه لأب.

**الجواب:** يكون لوالدته سدس تركته فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأخته الشقيقة نصفها فرضاً، ولأخيه لأم سدسها فرضاً؛ لعدم وجود فرع وارث ولا أصل مذكر، ولأخويه لأب الباقي بعد النصف والسدسين - وهو السدس - تعصيياً

مناصفة بينهما؛ لعدم وجود عاصب أقرب.

## زوجة وأخت شقيقة وأولاد أخ لأب مع أبناء أخت شقيقة

### وبنات ابن أخ شقيق

المبادئ: ١ - أبناء الأخت الشقيقة وبنات الأخ وبنات ابن الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأخت شقيقة وابن أخ لأب: يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولابنى الأخ لأب الباقي تعصيباً.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وأخته الشقيقة وابن أخيه لأب وبنتى أخيه لأب وبنات ابن أخ شقيق وأبناء أخت شقيقة.

الجواب: لزوجة هذا المتوفى ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لابنى أخيه لأبيه مناصفة بينهما تعصيباً، ولا شيء لبنتى أخيه لأب ولا لبنات ابن الأخ الشقيق؛ ولا لأبناء أخته الشقيقة؛ لأنهم جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### بنت وأخت شقيقة مع ابن عم شقيق

المبادئ: ١ - الأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت حجت ابن العم الشقيق عن الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت وأخت شقيقة: يكون للبنت النصف فرضاً، وللشقيقة الباقي تعصيباً.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتها وأختها الشقيقة وابن عمها الشقيق ثم توفيت أختها عن ابن عمها الشقيق وبنت أختها الشقيقة.

الجواب: لبنت المتوفاة الأولى نصف تركتها فرضاً، والنصف الباقي لأختها الشقيقة؛ لصيرورتها مع البنت عصبة، ولا شيء لابن عمها الشقيق؛ لحجبه بالأخت الشقيقة التى صارت مع البنت عصبة.

وجميع تركة المتوفاة الثانية لابن عمها الشقيق تعصيباً، ولا شيء لبنت أختها الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## زوج وأبناء عم والد المتوفاة الشقيق

### مع بنات إخوة أشقاء وبنات عم شقيق

المبادئ: ١ - بنات الإخوة وبنات الأعمام من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وأبناء عم والد المتوفاة الشقيق: يكون للزوج النصف فرضاً، ولأبناء عم والد المتوفاة الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وأبناء عم والدها الشقيق وبنات إختونها الأشقاء وبنات عمها الشقيق.

الجواب: يكون لزوجها نصف تركتها فرضاً؛ لعدم وجود فرع وارث، ولأبناء عم والدها الشقيق النصف الباقي تعصياً بالسوية بينهم؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شئ لبنات إختونها أشقائهن ولا لبنات عمها الشقيق؛ لأنهن جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجة وبنت مع ابن عم شقيق

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وابن عم شقيق: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، ولابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنته وابن عمه الشقيق.

الجواب: لزوجة هذا المتوفى ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، والباقي لابن عمه الشقيق تعصياً.

### زوجة وبنت مع ابن عم شقيق هو أخ لأم

المبادئ: ١ - الفرع الوارث يحجب الأخ لأم عن الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وابن عم شقيق هو أخ لأم: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، ولابن العم الشقيق - الذى هو أخ لأم - الباقي تعصياً بوصفه ابن عم شقيق.

السؤال: توفى رجل عن زوجة وبنت وأخ لأم هو ابن عم شقيق.

الجواب: يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً؛ لوجود فرع وارث، ولبنته نصفها فرضاً، ولابن عمه الشقيق الباقي بعد الثمن والنصف تعصياً؛ لعدم وجود عاصب

أقرب، ولا شيء لابن عمه المذكور بوصفه أخًا لأم؛ لحجبه بالبنت.  
**زوجتان وبنت وأخت لأب وأخ لأم مع أبناء عم شقيق وأولاد أخت شقيقة**  
**المبادئ: ١ -** أولاد الأخت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - إذا وجد فرع وارث حجب الأخ لأم عن الميراث.  
 ٣ - يحجب أبناء العم الشقيق بالأخت لأب متى صارت عصبه مع البنت.  
 ٤ - بانحصار الإرث فى زوجتين وبنت وأخت لأب يكون للزوجتين الثمن فرضًا مناصفة بينهما، وللبنت النصف فرضًا، وللأخت لأب الباقي تعصيًا.  
**السؤال:** توفي رجل عن زوجته وبنته وأخته لأب وأخيه لأم وعن أولاد أخته الشقيقة المتوفاة قبله وعن أبناء عميه الشقيقين.

**الجواب:** يكون لزوجته ثمن تركته فرضًا مناصفة بينهما؛ لوجود فرع وارث، ولبنته نصفها فرضًا، ولأخته لأب الباقي بعد الثمن والنصف تعصيًا مع البنت؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لأخيه لأم؛ لحجبه بالبنت، كما لا شيء لأبناء عميه شقيقه؛ لحجبهم بالأخت لأب التى صارت مع البنت بمنزلة أخ لأب ولا شيء أيضا لأولاد أخته الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أخت شقيقة مع أولاد أخ لأب وأبناء أخ لأم

**المبادئ: ١ -** بنات الأخ لأب وأبناء الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة وأبناء أخ لأب: يكون للشقيقة النصف فرضًا، ولأبناء الأخ لأب الباقي تعصيًا بالسوية بينهم.

**السؤال:** رجل توفي عن أخت شقيقة وأربعة أولاد أخ لأب ذكورا وإناثا وثلاثة أبناء أخ لأم.

**الجواب:** يكون لأخته الشقيقة نصف تركته فرضًا، وللذكور من أولاد أخيه لأب النصف الباقي تعصيًا بالسوية بينهم؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء للإناث من أولاد أخيه لأب ولا لأبناء أخيه لأم؛ لأنهم جميعًا من ذوى الأرحام المؤخرين

فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجتان وأولاد مع أخوين لأب وأخت لأم

المبادئ: ١ - لا شيء للإخوة لأب مع وجود الفرع الوارث المذكر.

٢ - لا شيء للأخت لأم مع وجود الفرع الوارث مطلقاً.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجتين وأولاد: يكون للزوجتين الثمن فرضاً مناصفة بينهما، وللأولاد الباقي تعصياً للمذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفى رجل عن زوجتيه وعن أولاده وأخويه لأبيه وأخته لأمه.

الجواب: بوفاته عن ذكروا: يكون لزوجتيه من تركته الثمن فرضاً بالسوية بينهما؛ لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصياً للمذكر منهم ضعف الأنثى، ولا شيء لأخويه لأبيه؛ لحجبهما بالفرع الوارث المذكر، كما لا شيء لأخته لأمه؛ لحجبها بالفرع الوارث.

### أم وأخ لأم مع إخوة أشقاء وأخ لأب

المبادئ: ١ - إذا وجد عدد من الإخوة كان نصيب الأم السدس فرضاً.

٢ - إذا لم يوجد فرع وارث أو أصل مذكر استحق الأخ لأم السدس فرضاً.

٣ - إذا وجد الأخ الشقيق حجب الأخ لأب عن الميراث.

٤ - بانحصار الإرث فى أم وأخ لأم وإخوة أشقاء: يكون للأم السدس فرضاً، وللأخ لأم السدس كذلك، وللإخوة الأشقاء الباقي تعصياً للمذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفى رجل عن والدته وإخوته الأشقاء وأخيه لأبيه وأخيه لأمه.

الجواب: يكون لوالدته من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأخيه لأمه السدس فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكر؛ ولإخوته الأشقاء الباقي تعصياً للمذكر منهم ضعف الأنثى، ولا شيء لأخيه لأبيه؛ لحجبه بإخوته الأشقاء الذكور.

### البتان مع بنت الابن والأخ لأب

المبادئ: ١ - لبنت الابن مع وجود البنتين وصية واجبة بمثل ما كان يستحقه والدها لو كان موجوداً عند وفاة والدته فى حدود الثلث فقط.

٢ - ب وفاة المورث عن بنتين وبنت ابن وأخ لأب يكون لبنت الابن وصية واجبة،

وللبنتين ثلثا الباقي بعد الوصية فرضاً مناصفة بينهما، وللأخ لأب باقية تعصيباً.

**السؤال:** توفيت سيده عن بنتين وبنت ابن توفي في حياتها وأخ لأب.

**الجواب:** بوفاتها بعد العمل بقانون الوصية عن بنتيها وبنت ابنها وأخيها لأبيها يكون لبنت ابنها وصية واجبة في تركتها بمثل ما كان يستحقه والدها فيها لو كان موجوداً عند وفاة والدته في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من هذا القانون، ولما كان ذلك يزيد عن الثلث؛ يرد إلى الثلث فتقسم تركة المتوفاة إلى تسعة أسهم: لبنت ابنها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة، والباقي - وقدره ستة أسهم - هو التركة لبنتيها منها الثلثان فرضاً مناصفة بينهما فيخص كل واحدة منهما سهمان. ولأخيها لأبيها الباقي تعصيباً وقدره سهمان.

### زوجة وأم وبنتان مع إخوة أشقاء

**المبدأ:** بانحصار الإرث في زوجة وأم وبنتين وإخوة أشقاء يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللبنتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، وللإخوة الأشقاء الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصيباً.

**السؤال:** توفي رجل عن زوجته وأمه وبنتيه وإخوته الأشقاء فقط، ثم توفيت إحدى ابنتيه عن أمها وأختها الشقيقة وعميها الشقيقين وعمتيها الشقيقتين.

**الجواب:** يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً، ولأمه السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنتيه الثلثان مناصفة بينهما فرضاً، والباقي لإخوته الأشقاء للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيباً.

وبوفاة الابنة عن ورثتها المذكورين يكون لأمها ثلث تركتها فرضاً؛ لعدم وجود من يحجبها من الثلث إلى السدس، ولأختها الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لعميها الشقيقين مناصفة بينهما تعصيباً، ولا شيء لعمتيها الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجة وأختان شقيقتان مع ابن ابن أخ لأب وأولاد أخ لأم

**المبادئ:** ١ - أولاد الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وأختين شقيقتين وابن ابن أخ لأب يكون للزوجة

الرابع فرضًا، وللشقيقتين الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، ولابن ابن الأخ لأب الباقي تعصيًا.

**السؤال:** توفي رجل عن ورثته وهم زوجته وأخته الشقيقتان وابن ابن أخ لأب وأولاد أخ لأم ذكورًا وإناثًا.

**الجواب:** إنه إذا لم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة: يكون لزوجته ربع تركته فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخيه الشقيقتين الثلثان مناصفة بينهما فرضًا، والباقي لابن ابن الأخ لأب تعصيًا، ولا شيء لأولاد الأخ لأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الإخوة لأم مع العم الشقيق

**المبدأ:** بانحصار الإرث في إخوة لأم وعم شقيق: يكون للإخوة لأم الثلث فرضًا بالتساوي بينهم، وللعمة الشقيقة الباقي تعصيًا.

**السؤال:** توفي رجل عن إخوته لأمه وعمه الشقيق فقط، فما نصيب كل وارث؟  
**الجواب:** يكون لإخوته لأمه ثلث تركته بالتساوي بينهم فرضًا، والباقي لعمه الشقيق تعصيًا.

### الزوجة والبنت مع الأخت لأب

**المبادئ:** ١ - البنات الصليات صاحبات فرض إذا انفردن عن البنين من الأولاد، ويصرن عصبة بإخوتهن إذا وجدوا.

٢ - إذا اجتمعت الأخت لأب أو الأخت الشقيقة مع البنت كانت الأخت لأب أو الأخت الشقيقة هي العصبة وحدها، وعصوبتها حيثئذ عصوبة مع الغير.

٣ - في العصبة مع الغير لا يكون هذا الغير عصبة أصلًا؛ بل يبقى ذلك الغير على كونه صاحب فرض.

٤ - بانحصار الإرث في زوجة وبنت وأخت لأب: يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنت النصف فرضًا، وللأخت لأب الباقي تعصيًا.

**السؤال:** توفي رجل عن زوجة وبنت وأخت لأب.

**الجواب:** البنات الصليات صاحبات فرض إذا انفردن عن البنين من الأولاد، ويصرن عصبة بإخوتهن إذا وجدوا، فتكون البنت في هذا السؤال صاحبة فرض



فقط؛ لعدم وجود من يعصبها من الإخوة، وتكون الأخت لأب هي العصبة وحدها وعصوبتها في هذه الحالة عصوبة مع الغير وهي البنت، وهذه العصوبة ثابتة بقوله - عليه الصلاة والسلام - : «اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة»، وفي العصبة مع الغير لا يكون هذا الغير عصبة أصلاً؛ بل يبقى ذلك الغير على كونه صاحب فرض، ويكون وجوده شرطاً لكون العصبة مع الغير عصبة، وعلى ذلك: فب وفاة المتوفى عن زوجة وبنت وأخت لأب فقط: يكون للزوجة ثمن التركة فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، وللبنت النصف فرضاً، وللأخت لأب الباقي بعد الثمن والنصف تعصيباً.

### الزوجة والأخوات الشقيقات مع الأخت لأب وأولاد الإخوة لأب

#### وأبناء الأخت وأبناء أبناء الإخوة

- المبادئ: ١ - تحجب الأخت لأب بالأختين الشقيقتين فأكثر.
- ٢ - بنات الإخوة لأب وأبناء الأخت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.
- ٣ - أبناء أبناء الإخوة يحجبون بأبناء الإخوة لأب، الأعلى منهم درجة.
- ٤ - بانحصار الإرث فى زوجة وأخوات شقيقات وأبناء إخوة لأب يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخوات الشقيقات الثلثان بالتساوى بينهما فرضاً، والباقى لأبناء الإخوة لأب بالتساوى بينهم تعصيباً.
- السؤال: توفى رجل عن زوجته وأخواته الشقيقات وعن أخته لأبيه وعن أولاد إخوته لأبيه وأبناء أبناء إخوته، وأبناء أخته.

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخواته الشقيقات ثلثاها بالتساوى بينهما فرضاً، والباقى بعد ذلك للذكور من أولاد الإخوة لأب بالتساوى بينهم تعصيباً؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شىء للأخت لأب؛ لحجبها بالأخوات الشقيقات، ولا شىء لبنات الإخوة لأب؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولا شىء لأبناء أبناء الإخوة؛ لحجبهم بأبناء الإخوة لأب الأعلى منهم درجة، ولا شىء لأبناء الأخت؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### البنت وبنات الابن وابنا.الأخ الشقيق مع بنت الشقيق

المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت وبنات ابن وابنى أخ شقيق يكون للبنت النصف فرضاً، وبنات الابن السدس فرضاً بالسوية بينهما للثلثين، والباقى لابنى الأخ الشقيق مناصفة بينهما تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن بنته وعن بنات ابنه المتوفى قبله وعن ابنى أخيه الشقيق وعن بنت أخيه الشقيق الآخر.

الجواب: يكون لبنته نصف تركته فرضاً، وبنات ابنه السدس فرضاً بالسوية بينهما تكملة للثلثين، والباقى لابنى أخيه الشقيق بالسوية بينهما تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شىء لبنت أخيه الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأب والجدة لأم مع الجددة لأب والإخوة لأب

المبادئ: ١ - تحجب الجددة لأب بالأب.

٢ - يحجب الإخوة لأب بالأب.

٣ - بانحصار الإرث فى جدة لأم وأب: يكون للجددة لأم سدس التركة فرضاً، وباقيها للأب تعصياً.

السؤال: توفى رجل عن أبيه وجدته لأمه وجدته لأبيه وإخوته لأبيه ذكوراً وإناثاً فقط، فمن يرث ومن لا يرث، وما نصيب كل وارث؟

الجواب: بوفاته عن ورثته المذكورين: يكون لجدته لأمه سدس تركته فرضاً، والباقى لأبيه تعصياً، ولا شىء لجدته لأبيه؛ لحجبها بالأب ولا شىء أيضاً لإخوته لأبيه؛ لحجبهم بالأب.

### بنت ابن مع أخت شقيقة

المبادئ: ١ - تصير الأخت الشقيقة مع بنت الابن عصة.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت ابن وأخت شقيقة يكون لبنت الابن النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقى تعصياً.

**السؤال:** توفيت سيدة عن بنت ابنها المتوفى قبلها وعن أختها شقيقتها.  
**الجواب:** يكون لبنت ابنها نصف تركتها فرضاً، ولأختها شقيقتها النصف الباقي تعصياً؛ لصيرورتها مع بنت الابن عصبه.

**زوج هو ابن عم شقيق وأبناء عمين شقيقين وعمه شقيقة**  
**المبادئ:** ١ - العمة الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج هو ابن عم شقيق وأبناء عمين شقيقين: يكون للزوج النصف فرضاً، والباقى لأبناء الأعمام الأشقاء بما فيهم الزوج تعصياً بالسوية بينهم.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وهو فى الوقت نفسه ابن عمها الشقيق وعن أبناء عميها الشقيقين وعن عمتها شقيقة أبيها.

**الجواب:** يكون لزوجها (بوصف كونه زوجاً) نصف تركتها فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والنصف الباقى لأبناء أعمامها الأشقاء على التساوى بينهم تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب. ولا شىء لعمتها الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأخت لأم مع أبناء ابن ابن عم الأب

**المبدأ:** بانحصار الإرث فى أخت لأم وأبناء ابن ابن عم الأب: يكون للأخت لأم السدس فرضاً، والباقى لأبناء ابن ابن عم الأب تعصياً بالسوية بينهم.

**السؤال:** توفيت سيدة عن أختها لأمها وعن أبناء ابن ابن عم والدها.  
**الجواب:** يكون لأختها لأمها سدس تركتها فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل الوارث المذكور، ولأبناء ابن ابن عم والدها باقى تركتها بالتساوى بينهم تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب.

### الأم مع ابن عم لأب وابن عم الأب الشقيق وبنتى عم شقيق

**المبادئ:** ١ - بنتا العم الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لهما مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - ابن عم الأب الشقيق أبعد درجة من ابن العم لأب، فيحجب الأول به.

٣ - بانحصار الإرث في أم وابن عم لأب يكون للأُم الثلث فرضًا، والباقي لابن العم لأب تعصيًا.

السؤال: توفي رجل عن والدته وعن بنتى عمه الشقيق وعن ابن عم غير شقيق وعن ابن عم والده الشقيق.

الجواب: يكون لوالدته ثلث تركته فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو عدد من الإخوة والأخوات، والباقي من التركة بعد الثلث يكون لابن عمه لأبيه تعصيًا؛ لعدم وجود عاصب أقرب. ولا شيء لابن عم والده الشقيق؛ لحجبه بابن عمه لأبيه؛ لأنه أقرب منه درجة، كما لا شيء لبنتى عمه الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**الزوج مع ابني ابن عم الأب الشقيق أو لأب وأولاد أخ لأم**

المبادئ: ١ - أولاد الأخ لأم من ذوى الأرحام ولا ميراث لهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وابني ابن عم الأب الشقيق أو لأب: يكون للزوج النصف فرضًا، والباقي لابني ابن عم الأب تعصيًا بالسوية بينهما.

السؤال: عن سيدة توفيت عن زوجها وعن أولاد أخيها من الأم وعن ابني ابن عم أبيها.

الجواب: يكون لزوجها نصف تركتها فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي من التركة بعد النصف يكون لابني ابن عم والدها، سواء أكان العم شقيقًا أو لأب بالتساوي بينهما تعصيًا؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لأولاد أخيها من الأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**الزوجة مع الأب والبنتين والأخت الشقيقة**

المبادئ: ١ - تحجب الأخت الشقيقة بالأب.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وبنتين وأب يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنتين الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، والباقي للأب فرضًا وتعصيًا.

السؤال: توفي رجل عن زوجته ووالده وبنتيه وشقيقته.

**الجواب:** يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنتيه ثلثا تركته بالسوية بينهما فرضاً، والباقي من التركة بعد الثمن والثلثين يكون لوالده: السدس فرضاً، والباقي تعصياً؛ لوجود الفرع الوارث المؤنث، ولعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء لأخته الشقيقة؛ لحجبها بالأب.

### الزوجة مع أخت لأب وابنى ابنى عمى الأب وابن عم لأم

**المبادئ: ١ -** ابن العم لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**٢ -** بانهصار الإرث فى زوجة وأخت لأب وابنى ابنى عمى الأب: يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت لأب النصف فرضاً، ولابنى ابنى عمى الأب الباقي تعصياً بالسوية بينهما.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وأخته لأبيه وابن عمه لأمه وابنى ابنى عمى والده.

**الجواب:** يكون لزوجته ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته لأبيه نصف تركته فرضاً، والباقي من التركة بعد الربع والنصف يكون لابنى ابنى عمى والد المتوفى، سواء أكانا شقيقين أم لأب بالتساوى بينهما تعصياً؛ لعدم وجود عاصب أقرب. ولا شيء لابن العم لأم - أى ابن أخى والده لأم - لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### بنات الابن مع الأخوات الشقيقات

**المبادئ: ١ -** الأخوات الشقيقات يصرن عصبه مع بنات الابن.

**٢ -** بانهصار الإرث فى بنات ابن وأختين شقيقتين: يكون لبنات الابن الثلثان فرضاً بالسوية بينهن، وللأختين الشقيقتين الباقي تعصياً مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفى رجل عن بنات ابنه المتوفى قبله وعن أخته شقيقته.

**الجواب:** يكون لبنات ابنه المتوفى قبله ثلثا تركته بالسوية بينهن فرضاً؛ لعدم وجود البنات، ولأخته شقيقته الباقي بعد الثلثين - وهو الثلث - مناصفة بينهما تعصياً مع بنات الابن لعدم وجود عاصب أقرب.

**زوجة مع أخت شقيقة وابنى ابن ابن عم جد لأب وبنتى عم أب شقيق**

**المبادئ: ١ -** بنتا عم الأب الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن

أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وأخت شقيقة وابنى ابن ابن عم جد لأب: يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولابنى ابن ابن عم الجد لأب الباقي تعصيباً مناصفة بينهما.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وأخته شقيقته وبتى عم أبيه الشقيق وابنى ابن ابن عم جده لأبيه الشقيق.

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته شقيقته نصفها فرضاً، ولابنى ابن ابن عم جده لأبيه الشقيق الباقي - وهو الربع - مناصفة بينهما تعصيباً لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لبتى عم أبيه الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

أم مع أخوات شقيقات وعم الأب الشقيق أو لأب.

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وأخوات شقيقات وعم الأب: يكون للأم السدس فرضاً، وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضاً بالسوية بينهن، والباقي لعم الأب الشقيق أو لأب تعصيباً.

السؤال: أولاً: توفي رجل عن زوجته وعن بناته الأربع وعن أخته شقيقته.

ثانياً: توفيت سيدة عن والدتها وعن أخواتها شقيقاتها وعن عم والدها.

الجواب: أولاً: بوفاة الرجل عن المذكورات فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناته ثلثاها بالسوية بينهن فرضاً، ولأخته شقيقته الباقي مناصفة بينهما تعصيباً مع البنات.

ثانياً: بوفاة السيدة عن المذكورين فقط: يكون لوالدتها سدس تركتها فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأخواتها شقيقاتها ثلثاها بالسوية بينهن فرضاً، ولعم والدها الباقي تعصيباً، سواء كان شقيقاً أو لأب.

أخ لأم مع أخ شقيق وإخوة لأب

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأب بالأخ الشقيق.

٢ - بانحصار الإرث في أخ لأم وأخ شقيق يكون للأخ لأم السدس فرضاً، والباقي للأخ الشقيق تعصيباً.

السؤال: توفيت امرأة عن أخ لأم وإخوة لأب ذكرين وأنثى وأخ شقيق.  
الجواب: لأخي المتوفاة لأم من تركتها السدس فرضاً، والباقي للأخ الشقيق  
تعصياً، ولا شيء للإخوة لأب.

### الأخ الشقيق مع الأختين لأب

المبادئ: ١ - تحجب الأختان لأب بالأخ الشقيق.  
٢ - ب وفاة المتوفى عن أخ شقيق وأختين لأب: تكون التركة كلها للأخ الشقيق  
تعصياً.

السؤال: توفي رجل وترك ورثة وهم أخوه الشقيق وأخته لأبيه.  
الجواب: جميع تركة المتوفى لأخيه الشقيق تعصياً، ولا شيء للأختين لأب.  
الزوجة مع البنتين والأخت الشقيقة وابنى العم الشقيق  
والأم مع الأخت الشقيقة وابنى عم الأب الشقيق

المبادئ: ١ - يحجب ابنا العم الشقيق بالأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع  
ال بنت.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنتين وأخت شقيقة: يكون للزوجة الثمن فرضاً،  
وللبنتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.  
٣ - بانحصار الإرث فى أم وأخت شقيقة وابنى عم الأب الشقيق: يكون للأم  
الثلث فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولابنى عم الأب الشقيق الباقي  
تعصياً مناصفة بينهما.

السؤال: توفي رجل عن بنتين وزوجة وأخت شقيقة وابنى عم شقيق، ثم توفيت  
إحدى البنتين عن أختها الشقيقة ووالدتها وعمتها وابنى عم أبيها الشقيق، ثم توفيت  
البنت الثانية عن والدتها وأخت لأمها حدثت أخيراً وعمتها وابنى عم أبيها الشقيق.  
الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث  
ولبنتيه الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخت الشقيقة؛ لصيرورتها عصبة مع  
البنتين، ولا شيء لابنى العم الشقيق.

ولوالة المتوفاة الثانية من تركتها الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم  
وجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، والباقي لابنى

عم أبيها الشقيق تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء للعممة.  
ولوالدة المتوفاة الثالثة من تركتها الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، وللأخت لأم السدس فرضاً، والباقي لابن عم أبيها الشقيق تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء للعممة.

### زوجة مع بتين وابن ابن وابن أخ شقيق

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكر وإن سفل.  
٢ - بانحصار الإرث في زوجة وابن ابن وبتين: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، والباقي لابن الابن تعصياً.  
السؤال: توفي رجل وترك بتين وزوجة وابن ابن وابن أخ شقيق.  
الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبتنيه الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي لابن ابنه تعصياً. ولا شيء لابن أخيه الشقيق؛ لحجبه بابن الابن.

### بنت الابن مع ابن ابن عم شقيق وأولاد أولاد عم لأب وأولاد أختين شقيقتين

المبادئ: ١ - يحجب أبناء أبناء العم لأب بابن ابن العم الشقيق.  
٢ - أولاد الأختين الشقيقتين من ذوى الأرحام ولا ميراث لواحد منهم مع صاحب فرض أو عاصب.  
٣ - بانحصار الإرث في بنت ابن وابن ابن عم شقيق: يكون لبنت الابن النصف فرضاً، والباقي لابن ابن العم الشقيق تعصياً.  
السؤال: توفيت سيدة عن بنت ابنها وابن ابن عمها الشقيق وأولاد أولاد عمها لأب وأولاد أختها الشقيقتين.  
الجواب: لبنت ابن المتوفاة من تركتها النصف فرضاً، والباقي لابن ابن عمها الشقيق تعصياً، ولا شيء لأولاد أولاد عمها لأب ولا لأولاد أختها الشقيقتين.  
زوجة مع بتين وأخت شقيقة وأخرى لأب وأبناء إخوة أشقاء.  
المبادئ: ١ - يحجب أبناء الإخوة الأشقاء والأخت لأب بالأخت الشقيقة التي صارت عصبة مع البنت.



٢ - بانحصار الإرث في زوجته وبنتين وأخت شقيقة: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخت الشقيقة؛ لصيرورتها عصة مع البنتين.

السؤال: توفي رجل عن زوجة وبنتين وأخت شقيقة وأخت لأب وأبناء إخوة أشقاء.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً؛ وذلك لوجود الفرع الوارث، ولبنتيه الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقي للأخت الشقيقة؛ لصيرورتها عصة مع البنتين. ولا شيء للأخت لأب ولا لأبناء الإخوة الذكور الأشقاء.

**أم وجد لأب مع جدة لأب وعم وعمات**

المبادئ: ١ - تحجب الجدة مطلقاً بالأم.

٢ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصة.

٣ - يحجب العم بالجد الصحيح.

٤ - بانحصار التركة في أم وجد لأب يكون للأم الثلث فرضاً، وللجد لأب الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل عن أم وجد لأب وجدة لأب وعم وثلاث عمات.

الجواب: لأم المتوفى من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقي للجد لأب تعصياً، ولا شيء للجدة لأب ولا للعم ولا للعمات.

**أخت شقيقة مع أخت لأب وأولاد أخ شقيق وأولاد أخ لأب**

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ لأب بابن الأخ الشقيق.

٢ - لا ميراث لبنات الأخ؛ لأنهن من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب.

٣ - بانحصار التركة في أخت شقيقة وأخت لأب وابن أخ شقيق يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللأخت للأب السدس فرضاً تكملة للثلثين، ولابن الأخ الشقيق الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أخت شقيقة وأخت لأب وابن أخ شقيق وبنات أخ شقيق وأبناء أخ لأب.

**الجواب:** لأخت المتوفاة الشقيقة من تركتها النصف فرضاً، ولأختها لأبيها السدس فرضاً بكاملة للثلثين، ولابن أخيها الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء لأبناء أخيها لأبيها؛ لحجبهم بابن الأخ الشقيق ولا لبنات الأخ الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### زوجة وبنت وأخت لأب مع أخت لأم وأولاد أخ

- المبادئ:** ١ - تحجب الأخت لأم بالفرع الوارث مطلقاً.  
 ٢ - يحجب أبناء الأخ - سواء أكان أخاً لأب أم أخاً شقيقاً - بالأخت لأب متى صارت عصبة مع البنت.  
 ٣ - أبناء الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٤ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأخت لأب: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات النصف فرضاً، وللأخت لأب الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجة وبنت وأخت لأب وأخت لأم وأولاد أخ.  
**الجواب:** للزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضاً، لوجود الفرع الوارث ولبنته النصف فرضاً، والباقي للأخت لأب؛ لصيرورتها عصبة مع البنت، ولا شيء للأخت لأم ولا لأولاد الأخ.

### زوجة وأم وبنت وأخت شقيقة مع أخت لأب

- المبادئ:** ١ - تحجب الأخت لأب بالأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت.  
 ٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأم وبنت وأخت شقيقة يكون للأم السدس فرضاً، وللزوجة الثمن كذلك، وللبنات النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وابنته المتوفاة بعده وهى فى سن شهرين وأخته

شقيقته وأخته من والده ووالدته.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضًا، ولوالدته السدس فرضًا، لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضًا، ولأخته الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصة مع البنت، ولا شيء لأخته لأبيه.

### أم وأخ شقيق مع جدة وأولاد عم الأب الشقيق

المبادئ: ١ - تحجب الجدات مطلقًا بالأم.

٢ - يحجب أبناء عم الأب الشقيق بالأخ الشقيق.

٣ - بنات عم الأب الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٤ - بانحصار الإرث فى أم وأخ شقيق: يكون للأم الثلث فرضًا، وللأخ الشقيق الباقي تعصيًا.

السؤال: توفى رجل عن والده وأمه وزوجته وأخته وابنه وبنته. وبعد ذلك توفى والد المتوفى عن زوجته وبنته وأخته وبنت ابنه وابن ابنه، ثم توفيت البنت عن والدتها وجدتها وأخيها الشقيق وأولاد عم أبيها الشقيق ذكرين وأنثيين ثم توفى الولد عن أمه وجدته وأولاد عم أبيه الشقيق ذكرين وأنثيين.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضًا بالسوية بينهما، ولأمه السدس فرضًا، ولوالده السدس فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لولديه تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للأخت. ولزوجة المتوفى الثانى من تركته الثمن فرضًا لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضًا، والباقي لولدى ابنه تعصيًا للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للأخت. ولوالدة المتوفاة الثالثة من تركتها الثلث فرضًا، لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقي للأخ الشقيق تعصيًا، ولا شيء لجدها ولا لأولاد عم أبيها الشقيق. ولوالدة المتوفى الرابع من تركته الثلث فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقي لابنى عم أبيه الشقيق تعصيًا بالسوية بينهما، ولا شيء لجده ولا لبنتى عم أبيه الشقيق.

## البنت وأبناء ابن عم شقيق مع الأخ لأم وابن الأخ لأم

### وبنات العم الشقيق وبنات ابن العم الشقيق

المبادئ: ١ - بنات العم وبنات ابن العم وابن الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب الأخ لأم بالفرع الوارث مطلقاً.

٣ - بانحصار الإرث فى بنت وأبناء ابن عم شقيق: يكون للبنت النصف فرضاً، ولأبناء ابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفيت سيده عن بنت وأخ لأم وابن أخ لأم وبنتى عم شقيق وأولاد ابن عم شقيق: أربعة ذكور وثلاث إناث.

الجواب: لبنت المتوفاة من تركتها النصف فرضاً، والباقي لأبناء ابن العم الشقيق تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء للأخ لأم ولا لابن الأخ لأم ولا لبنتى العم الشقيق ولا لبنات ابن العم الشقيق.

### البنت والأخت الشقيقة مع الإخوة لأب.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة بالأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت وأخت شقيقة: يكون للبنت النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفى عن ابنته وعن أخته الشقيقة وعن إخوته من الأب ذكوراً وإناثاً فما نصيب كل وارث؟

الجواب: لبنت المتوفى من تركته النصف فرضاً، والباقي للأخت الشقيقة؛ لصيرورتها عصبة مع البنت، ولا شيء للإخوة لأب.

### الأب والجدة لأم مع الجدة لأب والجدة لأب والجدة لأم

المبادئ: ١ - يحجب الجد لأب والجدة لأب بالأب.

٢ - الجد لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث فى جدة لأم، وأب: يكون للجدة لأم السدس فرضاً، وللأب الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنت وزوج ووالد ووالدة، ثم توفيت ابنة المتوفاة المذكورة عن والد وجد لأب وجددة لأب وجد لأم وجددة لأم.

**الجواب:** لزوج المتوفاة الأولى من تركتها الربع فرضًا، ولوالدتها السدس فرضًا، ولوالدها السدس فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضًا، فقد دخل فى المسألة العول، فأصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر سهمًا: للزوج منها ثلاثة أسهم من ثلاثة عشر سهمًا تنقسم إليها التركة، ولوالدتها سهمان، ولوالدها سهمان، وللبنت الستة الأسهم الباقية. ولجددة المتوفاة الثانية لأم من تركتها السدس فرضًا، والباقي لوالدها تعصيًا. ولا شيء للجد لأب؛ ولا للجددة لأب لحجبهما بالأب ولا للجد لأم؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### زوجة وبنت مع أخت شقيقة وأخوين لأب وأخوين لأم

**المبادئ:** ١ - يحجب الإخوة لأم بالفرع الوارث.

٢ - يحجب الإخوة لأب بالأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأخت شقيقة: يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنت النصف فرضًا، وللشقيقة الباقى تعصيًا.

**السؤال:** توفى رجل عن أخت شقيقة وزوجة وبنت وأخوين لأب وأخوين لأب وأخوين لأم.

**الجواب:** للزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضًا، ولأختها الشقيقة الباقى؛ لصيرورتها عصبة مع البنت، ولا شيء لأخويه لأمه؛ لحجبهما بالفرع الوارث ولا لأخويه لأبيه لضعف قرابتهما عن الأخت الشقيقة.

### الأم مع الأخوات الشقيقات والأخوات لأب

**المبادئ:** ١ - تحجب الأخوات لأب بالأخوات الشقيقات.

٢ - بانحصار الإرث فى أم المتوفى وأخواته الشقيقات: تستحق الأم السدس فرضًا، والأخوات الشقيقات الثلثين فرضًا، بالسوية بينهن، والباقى يرد عليهن بنسبة فروضهن.

**السؤال:** توفى رجل تاركًا والدته وثلث أخوات شقيقات وثلث أخوات لأب.

**الجواب:** لوالدة المتوفى من تركته السدس فرضًا؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأخواته الشقيقات الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، والباقي يرد عليهن بنسبة فروضهن، وتصح المسألة بجعل التركة خمسة أسهم للأم منها سهم واحد، وللأخوات الشقيقات الأربعة الأسهم الباقية بالسوية بينهما، ولا شيء لأخواته لأبيه؛ لحجبهن بالأخوات الشقيقات.

### زوجة مع أبناء أخ شقيق وأبناء أخ لأب وبنت أخ شقيق

**المبادئ:** ١ - يحجب أبناء الأخ لأب بأبناء الأخ الشقيق.

٢ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأبناء أخ شقيق: يكون للزوجة الربع فرضًا، والباقي لأبناء الأخ الشقيق تعصيبًا بالسوية بينهم.

**السؤال:** رجل توفى عن زوجته وعن أولاد أخيه الشقيق (ولدين وبنتين) وعن أبناء أخيه من أبيه.

**الجواب:** للزوجة المتوفى من تركته الربع فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولابنى أخيه الشقيق الباقي تعصيبًا بالسوية بينهما، ولا شيء لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين عن أصحاب الفروض والعصبات، ولا شيء لأبناء الأخ لأب؛ لحجبهم بأبناء الأخ الشقيق.

### ابن ابن العم الشقيق مع أبناء عم الأب الشقيق وبنت العم الشقيق

**المبادئ:** ١ - بنت العم من ذوى الأرحام، ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - يحجب أبناء عم الأب بابن ابن العم الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى ابن ابن عم شقيق يكون له جميع التركة تعصيبًا.

**السؤال:** توفى رجل عن بنت عمه الشقيق وابن ابن عمه الشقيق وأبناء عم أبيه الشقيق.

**الجواب:** جميع تركة المتوفى لابن ابن عمه الشقيق، ولا شيء لأبناء عم أبيه ولا لبنت عمه.

ابنا ابني العمين الشقيقين مع من هم أبعد منهما درجة ومع أبناء أخت لأب المبادئ: ١ - أبناء الأخت لأب من ذوى الأرحام، ولا ميراث لواحد منهم مع العاصب.

٢ - يحجب ابن ابن ابن العم الشقيق بابن ابن العم الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى ابني ابني عمين شقيقين يكون لهما جميع التركة تعصيباً بالسوية بينهما.

السؤال: توفيت سيدة عن ابني ابني عميها الشقيقين، وابني ابني عميها الشقيق، وللمتوفاة أخت لأب متوفاة قبلها منذ عشرين سنة تقريبا، وهذه الأخت لها أولاد ذكور أربعة فقط.

الجواب: يكون لابني ابني عميها الشقيقين جميع تركتها تعصيباً بالسوية بينهما، ولا شيء لابني ابني ابني عميها الشقيقين؛ لبعد درجتهم، ولا لأبناء أختها لأبيها؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الزوج مع الوالدين والإخوة الأشقاء

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة الأشقاء بالأب حجب حرمان.

٢ - تحجب الأم بالعدد من الإخوة والأخوات حجب نقصان من الثلث إلى السدس.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج ووالدين: يكون للزوج النصف فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللوالد الباقي تعصيباً.

السؤال: توفيت سيدة عن زوجها ووالديها وإخوتها الأشقاء (ذكر وخمس بنات).

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولوالدتها السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولوالدها الباقي تعصيباً.

ولا شيء للإخوة الأشقاء جميعهم لحجبهم بالأب.

تعليق: خرجت هذه المسألة عن المسألة الغراوية؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات.

### الزوجة مع أخوين لأب وابن أخ شقيق

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق بالأخ لأب.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وأخ وأخت لأب: يكون للزوجة الربع فرضاً، والباقي للأخوين لأب تعصياً للذكر منهما ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وأخت لأب وأخ لأب، وابن أخ شقيق توفي والده قبل وفاة عمه.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخيه وأخته من الأب الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لابن أخيه الشقيق؛ لحجبه بالأخ لأب.

**ابن ابن الأخ الشقيق مع بنت الأخ الشقيق وأبناء عم**

المبادئ: ١ - يحجب أبناء العم الشقيق أو لأب بابتن ابن الأخ الشقيق.  
٢ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.

٣ - بانحصار الإرث في ابن ابن أخ شقيق يكون له جميع التركة تعصياً.  
السؤال: توفيت امرأة عن أبناء عم ولها ابن ابن أخ شقيق وابنة أخ شقيق.  
الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن ابن أخيها الشقيق تعصياً، ولا شيء لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة، ولا لأبناء العم الشقيق أو لأب؛ لبعدهم عن ابن ابن الأخ الشقيق.

**أبناء ابن عم شقيق مع أبناء عم العم الشقيق أو لأب**

المبادئ: ١ - يحجب أبناء عم العم الشقيق أو لأب بأبناء ابن العم الشقيق.  
٢ - بانحصار الإرث في أبناء ابن عم شقيق يكون لهم جميع التركة تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت سيدة عن أبناء ابن عمها الشقيق وإخوته وأبناء عم العم.  
الجواب: جميع تركة المتوفاة لأبناء ابن عمها الشقيق تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لأبناء عم العم الشقيق أو لأب؛ لبعدهم عن أبناء ابن العم الشقيق.

**عما الأب الشقيقان مع أبناء عم الأب الشقيق والعمتين**

المبادئ: ١ - العمتان من ذوى الأرحام ولا ميراث لهما مع العاصب.  
٢ - يحجب أبناء عم الأب الشقيق بعمى الأب الشقيقين، ويكون لعمى الأب



الشقيقتين جميع التركة تعصياً بالسوية بينهما.

**السؤال:** توفيت امرأة وتركت عمى أبيها الشقيقتين وعمتين شقيقتين وأبناء عم لأبيها الشقيق.

**الجواب:** لعمى أبى المتوفاة الشقيقتين جميع تركتها تعصياً بالسوية بينهما، ولا شيء لأبناء عم أبيها الشقيق؛ لحجبهم بعمى الأب الشقيقتين ولا للعمتين الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**الزوجة مع بنت الأخ الشقيق وابن بنت الأخ الشقيق وابن عم لأم**

**المبادئ:** ١ - ابن بنت الأخ الشقيق أبعد درجة من بنت الأخ الشقيق.

٢ - ابن العم لأم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام، وبنت الأخ الشقيق من الصنف الثالث منهم، وهو مقدم فى ميراث ذوى الأرحام على كل أفراد الصنف الرابع.

٣ - تحوز بنت الأخ الشقيق الباقي من التركة بعد فرض الزوجة.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وبنت أخيه الشقيق وابن عمه من الأم وابن بنت أخيه الشقيق المذكورة، وعلى المتوفى ديون، فما كيفية التصرف فى التركة.

**الجواب:** لزوجته المتوفى من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولبنت أخيه الشقيق الباقي، ولا شيء لابن بنت أخيه الشقيق؛ لبعد درجته، ولا لابن عمه لأم؛ لأنه من الطائفة الثانية من طوائف الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخر فى الميراث عن الصنف الثالث الذى منه بنت الأخ الشقيق، وتقسم التركة بعد أداء ما عليه من الديون.

**الأب مع الجد لأب والجددة لأب والجددة لأم.**

**المبادئ:** ١ - يحجب كل من الجد لأب والجددة لأب بالأب.

٢ - بانحصار الإرث فى أب وجددة لأم: يكون للجددة السدس فرضاً، والباقي للأب تعصياً.

**السؤال:** توفى طفل صغير عن أبيه وجدته لأبيه وجدته لأمه وأبيه.

**الجواب:** لجددة المتوفى لأمه من تركته السدس فرضاً، ولأبيه الباقي تعصياً، ولا شيء لجدته لأبيه ولا لجدته لأبيه؛ لحجبهما بالأب.

## زوجة وبنت وأولاد ابن وأخت شقيقة وأولاد إخوة أشقاء

المبادئ: ١ - بنات الإخوة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - تحجب الأخت الشقيقة وأبناء الإخوة الأشقاء بالفرع الوارث المذكر.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة المتوفى وبنته وأولاد ابنه: يكون للزوجة الثمن فرضاً، ولبنته النصف فرضاً، ولأولاد ابنه الباقي تعصيباً.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنته وأولاد ابنه المتوفى وعددهم خمسة أولاد وعن أخته شقيقته وأولاد إخوة متوفين أشقاء.

الجواب: لزوجة المتوفى ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته نصفها فرضاً، ولأولاد ابنه الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين تعصيباً، ولا شيء لأخته الشقيقة ولا لأبناء إخوته؛ لحجبهم بأبناء الابن، ولا لبنات إخوته الأشقاء؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## زوجة وبنت وأخت شقيقة وعم شقيق

المبادئ: ١ - يحجب العم الشقيق بالأخت الشقيقة متى صارت عصبه مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث فى الزوجة والبنت والأخت الشقيقة: يكون للزوجة الثمن، وللبنت النصف فرضاً، وللشقيقة الباقي تعصيباً.

السؤال: رجل توفى تاركاً ولداً وبنتاً، ثم توفى الولد بعد وفاة والده تاركاً بنتاً وزوجة وله عم شقيق على قيد الحياة وأخت شقيقة.

الجواب: لولدى المتوفى الأول جميع تركته تعصيباً للذكر ضعف الأنثى، وللزوجة المتوفى الثانى من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولأخته الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصبه مع البنت، ولا شيء للعم الشقيق لحجبه بالأخت الشقيقة.

## أخ لأم وأخ شقيق مع إخوة لأب

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأب بالأخ الشقيق.

٢ - بانحصار الإرث فى الأخ لأم والأخ الشقيق: يكون للأخ لأم السدس فرضاً، وللشقيق الباقي تعصيباً.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أخ من أم وأخ شقيق وإخوة من الأب ذكر وإناث.  
**الجواب:** لأخي المتوفاة من الأم من تركتها السدس فرضاً، ولأخيها الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء لإخوتها لأبيها جميعاً؛ لحجبهم بالأخ الشقيق.

### زوجة وأولاد ابن وابن عم شقيق

**المبادئ:** ١ - يحجب ابن العم الشقيق بالفرع الوارث المذكور.  
 ٢ - بانحصار الإرث في زوجة وأولاد ابن: يكون للزوجة الثمن فرضاً، ولأولاد الابن الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفي رجل عن زوجة وولد وثلاث بنات ابن وابن عم شقيق.  
**الجواب:** لزوجته المتوفى من تركته الثمن فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولأولاد ابنه الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لابن عمه الشقيق؛ لحجبه بالفرع الوارث المذكور.

### أم وبنت وجد لأب وابنا أخ شقيق

**المبادئ:** ١ - يحجب ابنا الأخ الشقيق بالجد الصحيح.  
 ٢ - بانحصار الإرث في أم المتوفى وبنته وجده لأبيه: يكون لأمه السدس فرضاً، ولبنته النصف فرضاً، ولجده لأبيه الباقي فرضاً وتعصياً.  
**السؤال:** توفي رجل عن أم وبنت وابني أخ شقيق وجد لأب.  
**الجواب:** لأم المتوفى سدس تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته نصفها فرضاً، ولجده لأبيه الباقي فرضاً وتعصياً، ولا شيء لابني أخيه الشقيق؛ لحجبهما بالجد الصحيح.

### زوجة وبنت وأخت لأب مع أخت لأم وأولاد عم شقيق

**المبادئ:** ١ - بنات الأعمام من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.  
 ٢ - يحجب أبناء العم الشقيق بالأخت لأب متى صارت عصبه مع البنت.  
 ٣ - تحجب الأخت لأم بالفرع الوارث مطلقاً.  
 ٤ - بانحصار الإرث في الزوجة والبنت والأخت لأب: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، وللأخت لأب الباقي تعصياً.

**السؤال:** توفي رجل عن بنت وزوجة وأخت لأم وأخت لأب وأولاد عم شقيق ذكور وإناث.

**الجواب:** لزوجته المتوفى من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولأخته لأبيه الباقي؛ لصيرورتها عصبية مع البنت، ولا شيء لأخته لأمه؛ لحجبها بالبنت، ولا شيء لأبناء عمه الشقيق؛ لحجبهم بالأخت لأب، ولا شيء لبنت عمه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أم وأخت شقيقة وابن أخ لأب وأولاد عم شقيق

**المبادئ:** ١ - يحجب أبناء العم الشقيق بابن الأخ لأب.  
٢ - بنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث فى الأم والأخت الشقيقة وابن الأخ لأب: يكون للأم الثلث فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولابن الأخ لأب الباقي تعصيباً.  
**السؤال:** توفي رجل عن ورثته الشرعيين وهم والدته وأخته شقيقته وابن أخيه لأبيه وعن أولاد عمه شقيق والده ذكور وإناث.

**الجواب:** لأم المتوفى ثلث تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو عدد من الإخوة، ولأخته شقيقته نصفها فرضاً، ولابن أخيه لأبيه الباقي تعصيباً، ولا شيء لأبناء عمه الشقيق؛ لحجبهم بابن الأخ لأب، ولا لبنت عمه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أم وعمان شقيقان وعمة شقيقة وعم لأب وعمة لأب وجدة لأب

#### مع بعض ذوى الأرحام

**المبادئ:** ١ - العمة الشقيقة والعمة لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - تحجب الجدات مطلقاً بالأم.  
٣ - يحجب العم لأب بالعم الشقيق.  
٤ - بانحصار الإرث فى الأم والعمين الشقيقين: يكون للأم الثلث فرضاً،

وللعمين الشقيقين الباقي تعصياً مناصفة.

السؤال: توفيت امرأة عن أمها وعن عميها شقيقها وعمتها شقيقتها وعمها لأبيها وعمتها لأبيها وجدتها لأبيها.

الجواب: لأم المتوفاة من تركتها الثلث فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة، ولعميها الشقيقين الباقي تعصياً مناصفة بينهما، ولا شيء لعمها لأبيها؛ لحجبه بالعمين الشقيقين، ولا شيء لجدتها لأبيها؛ لحجبه بالأم، ولا شيء لعمتها الشقيقة ولا لعمتها لأب؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأختان الشقيقتان مع أولاد الأخ الشقيق وأولاد الأخ لأب

المبادئ: ١ - بنات الإخوة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات

٢ - يحجب أبناء الأخ لأب بأبناء الأخ الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى الأختين الشقيقتين وأبناء الأخ الشقيق: يكون للشقيقتين الثلثان فرضاً، ولأبناء الأخ الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة عن أختين شقيقتين وأولاد أخ شقيق وهم ثلاثة ذكور وأنثى، وأولاد أخ لأب فقط وهم ذكران وأنثى، وابنة أخ غير شقيق لأبيها فقط أيضاً وليس لها وارث غير هؤلاء.

الجواب: لأختى المتوفاة الشقيقتين من تركتها الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، ولأبناء أخيها الشقيق الباقي تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لابنى الأخ لأب لحجبهما بأبناء الأخ الشقيق، ولا شيء لبنات الأخ الشقيق ولا لبنات الأخوين لأب؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجة مع بنت وأخت لأب وأم وعم شقيق

ثم الأم مع العمة لأب والجدة لأب وعم الأب الشقيق

المبادئ: ١ - يحجب العم الشقيق بالأخت لأب إذا صارت عصة مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأخت لأب وأم: تستحق الأم السدس فرضاً، والزوجة الثمن فرضاً، والبنت النصف فرضاً، والأخت لأب الباقي تعصياً.

٣ - تحجب الجدة لأب بالأم.

٤ - العمة لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٥ - بانحصار الإرث فى الأم وعم الأب الشقيق: يكون للأم الثلث فرضًا، ولعم الأب الشقيق الباقي تعصيًا.

السؤال: مات رجل وترك زوجة وبتًا وأختًا لأب وأمًا وعمًا شقيقًا، ثم ماتت البنت طفلة بعد ذلك عن أم وعمة لأب وجدة لأب وعم أبيها الشقيق.

الجواب: لأم المتوفى الأول من تركته السدس فرضًا، ولزوجته الثمن فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث ولبنته النصف فرضًا، ولأخته لأبيه الباقي؛ لصيرورتها عصبية مع البنت ولا شيء للعم الشقيق؛ لحجبه بالأخت لأب. ولأم المتوفاة الثانية من تركتها الثلث فرضًا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة، ولعم أبيها الشقيق الباقي تعصيًا، ولا شيء للجدة لأب؛ لحجبه بالأم، ولا للعمة لأب؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات. البنت مع أبناء الابن والإخوة الأشقاء وابن الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة الأشقاء وابن الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكور.

٢ - أولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام ولا ميراث لأحد منهم مع صاحب فرض أو عاصب.

٣ - بانحصار الإرث فى بنت وأبناء ابن: يكون للبنت النصف فرضًا، والباقي لأبناء الابن تعصيًا بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة عن بنت وثلاثة أبناء ابن متوفى، وثلاثة إخوة أشقاء ذكور، وابن أخ شقيق متوفى وأولاد أخت شقيقة متوفاة.

الجواب: لبنت المتوفاة من تركتها النصف فرضًا، ولأبناء ابنها الباقي تعصيًا بالسوية بينهم، ولا شيء للإخوة الأشقاء ولا لابن الأخ الشقيق لحجبهم بأبناء الابن، ولا شيء لأولاد الأخت الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**ابنا عم الأب الشقيق مع ابن عم الأب لأب.**

**المبدأ:** يحجب ابن عم الأب من الأب بابنى عم الأب الشقيق اللذان يحوزان وحدهما جميع التركة تعصياً؟

**السؤال:** توفى رجل عن أخ شقيق لجد المتوفى، وأخ لأبى جد المتوفى.

**الجواب:** لابنى عم والد المتوفى الشقيق جميع تركته تعصياً مناصفة بينهما، ولا شئ لابن عم والده لأب لحجبه بابنى عم والده الشقيق.

**الزوجة مع ابن ابن عم شقيق وابن ابن عم شقيق**

**وأولاد أخت شقيقة وبنات عم غير شقيق.**

**المبادئ: ١ -** أولاد الأخت وبنات العم من ذوى الأرحام ولا ميراث لواحد منهم مع صاحب فرض أو عاصب.

**٢ -** يحجب ابن ابن عم الشقيق بابن ابن العم الشقيق.

**٣ -** بانحصار الإرث فى زوجة وابن ابن عم شقيق: يكون للزوجة الربع فرضاً، والباقى لابن ابن العم الشقيق تعصياً.

**السؤال:** توفى رجل وترك ورثته وهم زوجة وأولاد أخت شقيقة وابن ابن عم شقيق وابن ابن عم شقيق وبنات عم غير شقيق.

**الجواب:** لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولابن ابن عمه الشقيق الباقى تعصياً، ولا شئ لابن ابن ابن العم الشقيق؛ لحجبه بابن ابن العم الشقيق، ولا لأولاد الأخت الشقيقة ولا لبنات العم غير الشقيق؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**ابن ابن عم مع أخت شقيقة وابنى عم شقيق**

**وبنت أخت شقيقة وابن أخ شقيق**

**المبادئ: ١ -** تحجب الأخت الشقيقة وابن الأخ الشقيق وابنا العم الشقيق بالفرع الوارث المذكور وإن نزل.

**٢ -** بنت الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.

**٣ -** متى انحصر الإرث فى ابن ابن ابن يكون له جميع التركة تعصياً.

**السؤال:** توفيت سيدة عن ابن ابن ابنها المتوفى قبلها وأختها الشقيقة وبنت أختها الشقيقة وابن أخيها الشقيق وابن عمها الشقيق .

**الجواب:** لابن ابن ابن المتوفاة جميع تركتها تعصياً ولا شيء لأختها الشقيقة ولا لابن أخيها الشقيق ولا لابنى عمها الشقيق لحجبهم بابن ابن الابن ولا لبنت الأخت الشقيقة لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة .

### عم شقيق وأخت شقيقة وابن أخ شقيق

**المبادئ:** ١ - يحجب العم الشقيق بابن الأخ الشقيق .

٢ - بانحصار الإرث فى الأخت الشقيقة وابن الأخ الشقيق: يكون للأخت الشقيقة النصف فرضاً، ولابن الأخ الشقيق الباقي تعصياً .

**السؤال:** رجل توفى وانحصر ميراثه الشرعى فى عمه الشقيق وفى أخته الشقيقة وفى ابن أخيه الشقيق، وقد ترك المتوفى تركة .

**الجواب:** لأخت المتوفى الشقيقة من تركته النصف فرضاً، ولابن أخيه الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء للعم الشقيق؛ لحجبه بابن الأخ الشقيق .

### أولاد أخ شقيق وأبناء ابن أخ شقيق مع أولاد أخوات شقيقات

**المبادئ:** ١ - أولاد الأخت وبنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

٢ - يحجب أبناء ابن الأخ الشقيق بابن الأخ الشقيق .

٣ - متى انحصر الإرث فى ابن الأخ الشقيق حاز وحده جميع التركة تعصياً .

**السؤال:** توفيت امرأة وتركت أولاد أخ شقيق وهم: ذكر وأربع بنات، وتركت أيضاً أولاد ابن أخ شقيق ذكوراً وأولاد أخوات شقيقات متوفيات قبل وفاتها بزمان طويل وهم ذكور وإناث .

**الجواب:** لابن أخى المتوفاة الشقيق جميع تركتها تعصياً، ولا شيء لأبناء ابن الأخ الشقيق؛ لحجبهم بابن الأخ الشقيق، ولا لبنات الأخ الشقيق ولا لأولاد الأخوات الشقيقات؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب



الفروض والعصبة.

### الأختان الشقيقتان وابن الأخ لأب مع الأخت لأب

المبادئ: ١ - تحجب الأخت لأب بالأختين الشقيقتين.

٢ - بانحصار الإرث فى أختين شقيقتين وابن أخ لأب: يكون للشقيقتين الثلثان فرضًا بالسوية بينهما، ولابن الأخ لأب الباقي تعصيًا.

السؤال: توفى رجل عن أختين شقيقتين وأخت لأب، وابن أخ لأب.

الجواب: لأختى المتوفى الشقيقتين من تركته الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، ولابن أخيه لأبيه الباقي تعصيًا، ولا شيء للأخت لأب؛ لحجبها بالأختين الشقيقتين.

زوجتان وبنت وأولاد عم شقيق وأخ وأخت لأم هما ولدا عم شقيق

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأم بالفرع الوارث مطلقًا ذكرًا كان أو أنثى.

٢ - بنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض

والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث فى الزوجتين والبنت وأبناء العم الشقيق يكون للزوجتين

الثلث فرضًا مناصفة بينهما، وللبنت النصف فرضًا، ولأبناء العم الشقيق بما فيهم الأخ لأم - بصفته ابن عم شقيق - الباقي تعصيًا.

السؤال: توفى رجل وترك زوجتيه وبنته وأخًا وأختًا من الأم وهما فى الوقت ذاته

ولدا عم المتوفى الشقيق، كما ترك أولاد عمه الشقيق ستة من الذكور واثنتين من الإناث ومنهم الأخ والأخت المذكوران سابقًا.

الجواب: لزوجتي المتوفى من تركته الثلث فرضًا مناصفة بينهما؛ لوجود الفرع

الوارث، ولبنته النصف فرضًا، ولأبناء عمه الشقيق - ومنهم الأخ لأم بصفته ابن عم - الباقي تعصيًا بالسوية بينهم، ولا شيء للأخ والأخت لأم بصفة الأخوة لأم؛

لحجبهما بالبنت، ولا شيء لبنتى العم الشقيق بهذه الصفة؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### البنات مع الأخت الشقيقة والإخوة لأب وأبناء الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - يحجب أبناء الأخ الشقيق والإخوة لأب بالأخت الشقيقة متى

صارت عصبة مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث في البنات والأخت الشقيقة: يكون للبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، وللشقيقة الباقي تعصيباً.

السؤال: توفي رجل وترك زوجة وثلاث بنات وابنى أخ شقيق، ثم توفيت الزوجة المذكورة وترك البنات الثلاث المذكورات وأختاً شقيقة وثلاث أبناء أخ شقيق، وثلاث أخوات بنات لأب وثلاثة إخوة لأب .

الجواب: لزوجته المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولابنى أخيه الشقيق الباقي تعصيباً مناصفة بينهما- ولبنات المتوفاة الثانية من تركتها الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، ولأختها الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصة مع البنات، ولا شيء للإخوة لأب؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة، ولا لأبناء الأخ الشقيق؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة.

**زوجة وأخت لأم وأخت لأب وعمان شقيقان وعم لأم وعم لأب**

المبادئ: ١ - يحجب العم لأب بالعمين الشقيقين.

٢ - العم لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بانحصار الإرث في زوجة وأخت لأم وأخت لأب وعمين شقيقين: يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخت لأم السدس فرضاً، وللأخت لأب النصف فرضاً، وللعمين الشقيقين الباقي تعصيباً مناصفة.

السؤال: توفي رجل وترك زوجته وعمين شقيقين وعم من أم وعم من أب وأخت لأم وأخت لأب.

الجواب: لزوجته المتوفى من تركته الربع فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته لأبيه النصف فرضاً، ولأخته لأمه السدس فرضاً، ولعميه الشقيقين الباقي تعصيباً مناصفة بينهما، ولا شيء لعمه لأب؛ لحجبه بالعمين الشقيقين، ولا لعمه لأم؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**أم وعم لأب وأولاد عم شقيق وأبناء عم لأب**

**وعمة شقيقة وأولاد عمة شقيقة**

المبادئ: ١ - يحجب أبناء العم الشقيق وأبناء العم لأب بالعم لأب.

٢ - العمة الشقيقة وبنات العم الشقيق وأولاد العمة الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بانهصار الإرث فى أم وعم لأب: يكون للأم الثلث فرضًا، وللعمة لأب الباقي تعصيًا.

السؤال: توفيت امرأة عن والدتها وعن عمة شقيقة وعن عم لأب وعن أولاد عم شقيق ستة - ذكرين وأربع إناث - وعن أولاد عمة شقيقة: - ستة ذكرين وأربع إناث - وعن ولدى عم لأب ذكرين فقط.

الجواب: لوالدة المتوفاة الثلث من تركتها فرضًا؛ لعدم وجود من يحجبها إلى السدس، ولعمها لأبيها الباقي تعصيًا، ولا شيء لابنى عمها الشقيق ولا لابنى عمها لأب؛ لحجبهم بالعم لأب، ولا لعمتها الشقيقة ولا لبنات عمها الشقيق ولا لأولاد عمها الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### خمس بنات وأختان لأب وابن أخ شقيق مع ابن أخت شقيقة وأولاد أخت شقيقة وأولاد أخت لأب

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق بالأختين لأب متى صارنا عصبة مع البنات.

٢ - أولاد الأخت الشقيقة وأولاد الأخت لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - بانهصار الإرث فى خمس بنات وأختين لأب يكون للبنات الثلثان فرضًا بالسوية، والباقي للأختين تعصيًا مناصفة.

السؤال: توفى رجل عن خمس بنات وأختين لأب وابن أخ شقيق وابن أخت شقيقة وأولاد أخت شقيقة وأولاد أخت لأب.

الجواب: لبنات المتوفى من تركته الثلثان فرضًا بالسوية بينهن، ولأختيه لأبيه الباقي مناصفة بينهما؛ لصيرورتهما عصبة مع البنات، ولا شيء لابن الأخ الشقيق؛ لحجبه بالأختين لأب ولا لابن الأخت الشقيقة ولا لأولاد الأخت الشقيقة ولا لأولاد الأخت لأب؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبات.

**البتان مع الأخت الشقيقة والأخ والأخت لأب وابن العم الشقيق**

المبادئ: ١ - يحجب الأخ والأخوات لأب وابن العم الشقيق بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع البنتين.

٢ - بانحصار الإرث في بنتي المتوفى وأخته الشقيقة: تأخذ البتان الثلثين فرضاً، والأخت الشقيقة الباقي تعصياً.

السؤال: توفيت سيدة وتركت بنتيها وأخاً وأختاً من أب، وأختاً شقيقة وابن عم شقيق.

الجواب: لبنتي المتوفاة من تركتها الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، والباقي لأختها الشقيقة؛ لصيرورتها عصبه مع البنت، ولا شيء لأخويها لأبيها ولا لابن عمها الشقيق؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة.

**أم وأخت لأب وأعمام أشقاء وأعمام لأب وعمتان شقيقتان**

المبادئ: ١ - يحجب الأعمام لأب بالأعمام الأشقاء.

٢ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث في والدته المتوفى وأخته لأبيه وأعمامه الأشقاء: تستحق الأم الثلث فرضاً، والأخت لأب النصف فرضاً، والأعمام الأشقاء الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفي رجل عن زوجتين وبنت وولد، ثم توفي الولد عن والدته المطلقة من والده باثنا قبل الوفاة بخمس سنوات وأخته لأبيه وثلاثة أعمام أشقاء وعمتين شقيقتين وأعمام غير أشقاء من الأب.

الجواب: لزوجتي المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً مناصفة بينهما؛ لوجود الفرع الوارث، ولولديه الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى، ولوالدة المتوفى الثاني من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود عدد من الإخوة، ولأخته لأبيه النصف فرضاً، ولأعمامه الأشقاء الباقي تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لأعمامه لأبيه؛ لحجبهم بالأعمام الأشقاء، ولا لعمتيه الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في

الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

**الأخت الشقيقة مع الأختين لأب والعم الشقيق والجد لأم وابن الأخ لأب**

المبادئ: ١ - يحجب العم الشقيق بابن الأخ لأب.

٢ - الجد لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض

والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث فى أخت المتوفى الشقيقة وأختيه لأبيه وابن أخيه لأبيه

تستحق الأخت الشقيقة النصف فرضاً، والأختان لأب السدس فرضاً مناصفة بينهما تكملة للثلثين، وابن الأخ الباقي تعصياً.

السؤال: توفى شخص وله أخت شقيقة وأختان لأب وعم شقيق والده وجد لأم

وابن أخ لأب (الأخ متوفى قبل وفاة المورث).

الجواب: لأخت المتوفى الشقيقة من تركته النصف فرضاً، ولأختيه لأبيه السدس

فرضاً مناصفة بينهما تكملة للثلثين، ولابن أخيه الباقي تعصياً، ولا شيء للعم الشقيق؛ لحجبه بابن الأخ لأب، ولا للجد لأم؛ لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**الوالدة مع ابن عم شقيق وجدة لأب وعم أب شقيق وبنت عم شقيق**

المبادئ: ١ - بنت العم من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو

عاصب.

٢ - تحجب الجدة لأب بالأم.

٣ - يحجب عم الأب الشقيق بابن العم الشقيق.

٤ - بانحصار الإرث فى أم وابن عم شقيق: يكون للأم الثلث فرضاً، والباقي

لابن العم الشقيق تعصياً.

السؤال: توفى رجل، وترك ابن عمه الشقيق، وبنت عمه الشقيق، وعم أبيه

الشقيق، ووالدته، وجدته لأبيه.

الجواب: لوالدة المتوفى من تركته الثلث فرضاً؛ لعدم وجود من يحجبها إلى

السدس، ولابن عمه الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء لجدته لأبيه؛ لحجبه بالأم،

ولا لعم أبيه الشقيق؛ لحجبه بابن العم الشقيق، ولا لبنت عمه الشقيق؛ لأنها من

ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأب مع الجد لأب والجد لأم والخال

المبادئ: ١ - الجد لأم والخال من ذوى الأرحام ولا ميراث لهما مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - يحجب الجد لأب بالأب.

٣ - بانحصار الإرث فى أب فقط يكون له جميع التركة تعصياً.

السؤال: توفى طفل عن والده وجده من أبيه وجده من والدته وخال له.

الجواب: لو ولد الطفل المتوفى كل تركته تعصياً، ولا شيء لجدته لأبيه؛ لحجبه بالأب، ولا لجدته لأمه ولا لخاله؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأب مع الإخوة والأخوات الأشقاء

المبدأ: يحجب الإخوة والأخوات الأشقاء بالأب وتكون التركة كلها له تعصياً.

السؤال: توفيت سيدة عن والدها وأخيها الشقيق وأخواتها الشقيقات.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لوالدها تعصياً، ولا شيء لأخيها وأخواتها الأشقاء؛ لحجبتهم بالأب.

ابن ابن الأخ الشقيق مع أولاد أبناء العم الشقيق وأبناء الأخت الشقيقة

المبادئ: ١ - أبناء الأخت من ذوى الأرحام ولا ميراث لواحد منهم مع صاحب

فرض أو عاصب.

٢ - يحجب أبناء أبناء العم الشقيق بابن ابن الأخ الشقيق الذى يحوز وحده جميع

التركة تعصياً.

السؤال: توفيت امرأة وتركت ابن ابن أخ شقيق وأبناء أخت شقيقة وأولاد أبناء عم

شقيق ذكوراً وإناثاً.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن ابن أخيها الشقيق تعصياً، ولا شيء لأبناء

أبناء عمها الشقيق؛ لحجبتهم بابن ابن الأخ الشقيق، ولا لبنات أبناء عمها الشقيق ولا

لأبناء أختها الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبات.

## الزوج مع أولاد أخ لأب وأولاد ابن أخ لأب.

- المبادئ: ١ - بنات الأخ لأب وبنات ابن الأخ لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات
- ٢ - يحجب أبناء ابن الأخ لأب بأبناء الأخ لأب، ويكون لأبناء الأخ لأب الباقي بعد فرض الزوج تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة ولها زوج وأولاد أخ لأب ذكور وإناث، وعن ورثة ابن أخيها لأبيها وهم زوجة وولدان وبتان.

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والباقي لأبناء أخيها لأبيها تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لابنى ابن أخيها لأبيها؛ لحجبهما بأبناء الأخ لأب، ولا لبنات أخيها لأبيها ولا لبنات ابن أخيها لأبيها؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الزوجة مع أولاد عم الأب لأب وأولاد أبناء عم الأب الشقيق

- المبادئ: ١ - يحجب أبناء أبناء عم الأب الشقيق بأبناء عم الأب من الأب.
- ٢ - بنات عم الأب لأب وبنات أبناء عم الأب الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب.
- ٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأبناء عم أب لأب: يكون للزوجة الربع فرضاً، ولأبناء عم الأب من الأب الباقي تعصياً بالسوية بينهم.
- السؤال: توفى رجل عن زوجته وأولاد عم والده من الأب ذكور وإناث، وأولاد أبناء عم والده الشقيق ذكور وإناث.

الجواب: للزوجة المتوفى ربع تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأبناء عم والده لأبيه الباقي بالسوية بينهم تعصياً، ولا شيء لأبناء أبناء عم والده الشقيق؛ لحجبهم بأبناء عم والده لأبيه، ولا لبنات عم والده لأبيه ولا لبنات أبناء عم والده الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الزوجتان مع بنت وأخت شقيقة وابنى أخ شقيق

### وابن عم شقيق وابن عم لأب

- المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق وابن العم الشقيق وابن العم لأب بالأخت

الشقيقة متى صارت عصبه مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث في بنت وأخت شقيقة وزوجتين: يكون للزوجتين الثمن فرضاً، مناصفة بينهما، وللبنت النصف فرضاً، والباقي للأخت الشقيقة تعصياً.  
السؤال: توفي رجل وترك بنتاً وزوجتين وأختاً شقيقة وولدين ذكرين لأخ شقيق وابن عم لأب وابن عم شقيق.

الجواب: لزوجتي المتوفى من تركته الثمن مناصفة بينهما؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، ولأختها الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصبه مع البنت، ولا شيء لابني الأخ الشقيق ولا لابن العم الشقيق ولا لابن العم لأب؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة.

### الأم مع أختين شقيقتين وأخت لأب وجدة لأب

المبادئ: ١ - تحجب الأخت لأب بالأختين الشقيقتين.

٢ - تحجب الجدة لأب بالأم.

٣ - بانحصار الإرث في أم وشقيقتين فقط يكون للأم السدس فرضاً، وللشقيقتين الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، والباقي يرد عليهن حسب سهامهن.  
السؤال: توفي رجل عن والدته وزوجته وأولاده، ثم توفي الولد عن والدته وأخته الشقيقتين وعن أخته لأبيه وعن جدته لأبيه.

الجواب: لزوجته المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً، ولأمه السدس فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده تعصياً للذكر ضعف الأنثى. ولأم المتوفى الثاني من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الأخوات، ولأخته الشقيقتين الثلثان فرضاً، والباقي يرد عليهن بنسبة فروضهن؛ فتقسم تركته المتوفى إلى خمسة أسهم؛ للأم منها سهم واحد، وللأختين الشقيقتين الأربعة الأسهم الباقية مناصفة بينهما، ولا شيء للأخت لأب؛ لحجبها بالأخت الشقيقة، ولا للجدة لأب لحجبها بالأم.

### البنت والأخت الشقيقة مع أولاد أخ شقيق وابن ابن الابن

المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - تحجب الأخت الشقيقة وابن الأخ الشقيق بابن ابن الابن.



٣ - بانحصار الإرث في بنت وابن ابن الابن يكون للبنت النصف فرضاً، ولابن ابن الابن الباقي تعصياً.

السؤال: توفيت امرأة وتركت بنتاً وأختاً شقيقة وأولاد أخ شقيق ذكوراً وإناثاً وابن ابن الابن.

الجواب: لبنت المتوفاة من تركتها النصف فرضاً، ولابن ابن ابنها الباقي تعصياً، ولا شيء للأخت الشقيقة ولا لابن الأخ الشقيق؛ لحجبهما بابن ابن الابن، ولا لبنات الأخ الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأم والأخ لأم مع الشقيقتين والأخت لأب وابن العم الشقيق

المبادئ: ١ - تحجب الأخت لأب بالأختين الشقيقتين.

٢ - متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.

٣ - متى انحصر الإرث في أم وأخ لأم وشقيقتين: كان للأم السدس فرضاً، وللأخ لأم السدس فرضاً، وللشقيقتين الثلثان فرضاً بالسوية بينهما.

السؤال: عن أمه وأخيه من أمه وأخته شقيقته وأخته لأبيه وابن عمه الشقيق.

الجواب: لأم المتوفى من تركته السدس فرضاً؛ لوجود عدد من الإخوة، ولأخيه لأمه السدس فرضاً، ولأخته الشقيقتين الثلثان فرضاً، ولا شيء لأخته لأبيه؛ لحجبها بالأختين الشقيقتين، ولا لابن عمه الشقيق؛ لاستغراق سهام أصحاب الفروض التركة.

### الأم والأخت لأم مع ابن العم الشقيق وعم الأب

المبادئ: ١ - يحجب عم والد المتوفى بابن العم الشقيق.

٢ - بانحصار الإرث في أم وأخت لأم وابن عم شقيق: يكون للأم الثلث فرضاً، وللأخت لأم السدس فرضاً، ولابن العم الشقيق الباقي تعصياً.

السؤال: توفي رجل وترك والدته، وأخته لأم وابن عم شقيق وعم الأب.

الجواب: لوالدة المتوفى ثلث تركته فرضاً لعدم وجود من يحجبها إلى السدس ولأخته لأمه السدس فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكر، ولابن عمه الشقيق الباقي تعصياً، ولا شيء لعم والده؛ لحجبه بابن عم المتوفى الشقيق الأقرب

درجة منه .

### الزوج مع بنت وأخت لأب وأبناء عم شقيق أو لأب وبعض ذوى الأرحام

المبادئ: ١ - أبناء العم لأم وبنات الأعمام وأولاد الأخوات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

٢ - يحجب أبناء العم الشقيق أو لأب بالأخت لأب متى صارت عصبة مع البنت .

٣ - متى انحصر الإرث فى زوج وبنت وأخت لأب: كان للزوج الربع فرضًا، وللبنت النصف فرضًا، وللأخت لأب الباقي تعصيًا .

السؤال: توفيت امرأة عن زوج وبنت وأخت لأب وأولاد عم ذكور وإناث وأولاد أخت شقيقة ذكور وإناث .

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها الربع فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضًا، ولأختها لأبيها الباقي؛ لصيرورتها عصبة مع البنت، ولا شيء لأبناء عمها المذكور شقيقًا كان أو لأب؛ لحجبهم بالأخت الشقيقة لأب بعد صيرورتها عصبة، ولا لأبناء عمها لأم ولا لبنات عمها ولا لأولاد أختها الشقيقة؛ لأنهم جميعًا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

### ابن العم الشقيق مع ابن ابن العم الشقيق وبعض ذوى الأرحام

المبادئ: ١ - بنات الإخوة وبنات الأعمام من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

٢ - يحجب ابن ابن العم الشقيق بابن العم الشقيق .

٣ - متى انحصر الإرث فى ابن العم الشقيق حاز وحده جميع التركة تعصيًا .

السؤال: توفيت امرأة عن بنت أخ شقيق وبنت أخت شقيقة وابن عم شقيق وبنت عم شقيق .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن عمها الشقيق تعصيًا، ولا شيء لابن ابن العم الشقيق؛ لحجبه بابن العم الشقيق، ولا لبنت الأخ الشقيق ولا لبنت الأخت الشقيقة ولا لبنت العم الشقيق؛ لأن الجميع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبة .

## بنت وبنت ابن مع إخوة لأب وأخ لأم

المبادئ: ١ - يحجب الأخ لأم بالفرع الوارث مطلقاً.

٢ - بانحصار الإرث في بنت وبنت ابن وإخوة لأب يكون للبنت النصف فرضاً، ولبنت الابن السدس فرضاً تكملة للثلثين، وللإخوة لأب الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل عن بنت وعن أخ وثلاث أخوات لأب وعن أخ لأم وعن بنت ابن.

الجواب: لبنت المتوفى المذكور نصف تركته فرضاً، ولبنت ابنه سدس تركته فرضاً تكملة للثلثين، ولأخيه وأخواته لأبيه باقى التركة تعصياً للذكر ضعف الأنثى، ولا شيء لأخيه لأمه؛ لحجبه بالفرع الوارث.

## الأم مع الجدة لأب والجدة لأم والأخوال الأشقاء

المبادئ: ١ - الأم تحجب الجدات مطلقاً.

٢ - الأخوال الأشقاء من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والرد عليهم.

٣ - بانحصار الإرث فى أم يكون لها ثلث التركة فرضاً وباقيها ردّاً.

السؤال: توفي رجل عن أمه وجدته لأمه وعن جدة لأب وخمسة أخوال أشقاء.

الجواب: جميع تركة المتوفى المذكور لأمه: ثلثها فرضاً والباقى ردّاً؛ لعدم وجود من يحجبها إلى السدس وعدم وجود عاصب يأخذ الباقى، ولا شيء للجدة لأب ولا للجدة لأم؛ لحجبهما بالأم، وكذلك لا شيء للأخوال الأشقاء؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن ذوى الفروض والرد عليهم.

## ابن عم شقيق وبنات أخوين شقيقين وأولاد ابن أخ شقيق

المبادئ: ١ - يحجب ابن العم الشقيق بأبناء ابن الأخ الشقيق.

٢ - بنات الأخ الشقيق وبنت الأخت الشقيقة وبنات ابن الأخ الشقيق من ذوى

الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٣ - التركة كلها لأولاد ابن الأخ الشقيق المذكور تعصياً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة عن ابن عم شقيق وبنات أخ شقيق وبنت أخت شقيقة وأولاد

ابن أخ شقيق ذكور وأناث.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لأولاد ابن أخيها الشقيق الذكور فقط تعصياً بالسوية بينهم، ولا شيء لابن العم الشقيق؛ لحجبه بالعاصب الأقرب وهو أبناء ابن الأخ الشقيق، وكذلك لا شيء لبنات الأخ الشقيق ولا لبنت الأخت الشقيقة ولا لبنات ابن الأخ الشقيق؛ لأنهن جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن ذوى الفروض والعصبات.

### زوج وأخت شقيقة وعم لأب وابن عم

المبادئ: ١ - يحجب ابن العم بالعم لأب.

٢ - متى استغرقت الفروض التركة فلا ميراث للعصبة.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وأخت شقيقة: يكون للزوج النصف فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وأختها الشقيقة وعمها لأبيها وابن عمها.

الجواب: لزوج المتوفاة المذكورة نصف تركتها فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث، ولأختها الشقيقة نصف تركتها فرضاً، ولا شيء للعم لأب؛ لاستغراق الفروض التركة جميعها، وكذلك لا شيء لابن العم سواء كان ابن عم شقيق أو لأب؛ لحجبه بالعاصب الأقرب وهو العم لأب.

### بنت وأولاد أخوين شقيقين مع أولاد أخ لأب وأولاد ابني أخ شقيق

المبادئ: ١ - أبناء الأخ لأب وأبناء ابني الأخ الشقيق يحجبون بأبناء الأخوين الشقيقين.

٢ - بنات الإخوة وبنات أبناء الإخوة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبة وأصحاب الفروض.

٣ - بانحصار الإرث فى بنت وأبناء أخوين شقيقين: يكون للبنت النصف فرضاً، ولأبناء الأخوين الشقيقين الباقي تعصياً.

السؤال: رجل توفى عن بنته وعن أولاد أخ لأب ذكور وإناث وعن بنات أخ شقيق وعن أولاد أخ شقيق وهم ذكران وثلاث بنات، وعن أولاد أخ شقيق آخر وهم أربعة ذكور وأنثى، وعن أولاد ابني أخ شقيق ذكور وإناث.

**الجواب:** بوفاته عن هؤلاء يكون لبتته من تركته النصف فرضاً، وللذكور من أولاد أخويه الشقيقين الباقي تعصيباً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات أخويه الشقيقين ولا لبنات أخيه لأبيه ولا لبتى ابنى أخيه الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبه وأصحاب الفروض، كما لا شيء للذكور من أولاد أخيه لأبيه وأولاد ابنى أخيه الشقيق؛ لحجبهم بأبناء أخويه الشقيقين.

### أخوات شقيقات وابنا أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق

#### وأبناء عم شقيق مع بعض ذوى الأرحام

**المبادئ:** ١ - بنات الأخ وبنات الأخت وبنات ابن الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب ابن ابن الأخ الشقيق وأبناء العم الشقيق بابن الأخ الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث فى أخوات شقيقات وابنى أخ شقيق يكون للشقيقات الثلاث فرضاً، ولابنى الأخ الشقيق الباقي تعصيباً.

**السؤال:** سيدة توفيت عن أخواتها الشقيقات وأولاد أخيها الشقيق ذكرين وثلاث إناث وعن ولدى ابن أخيها الشقيق ذكر وأنثى وعن بتى ابن أخ شقيق وبنت أخت شقيقة وبنت بنت أخت شقيقة وأربعة أبناء عم شقيق.

**الجواب:** للأخوات الثلاث الشقيقات ثلثا تركتها فرضاً ماثلة بينهن، والثلث الباقي لابنى أخيها الشقيق بالسوية بينهما تعصيباً، ولا شيء لكل من بنات الأخ الشقيق وبنات ابنى الأخ الشقيق وبنت بنت الأخت الشقيقة وبنت الأخت الشقيقة؛ لأنهن جميعاً من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات، وكذلك لا شيء لابن ابن الأخ الشقيق؛ وأبناء العم الشقيق لحجبهم بابنى الأخ الشقيق.

### بنت وبنت ابن مع أخت شقيقة وأخوين لأب

**المبادئ:** ١ - الأخت الشقيقة متى صارت عصبه مع البنت حجبت الإخوة لأب عن الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت وبنت ابن وأخت شقيقة: يكون للبنت النصف فرضاً، ولبنت الابن السدس فرضاً، تكملة للثلاثين وللأخت الشقيقة الباقي تعصيباً.

**السؤال:** توفيت سيدة عن بنت وأخوين لأب وأخت شقيقة وبنت ابن توفى قبلها.  
**الجواب:** لبنت المتوفاة نصف تركتها فرضاً، ولبنت الابن سدس تركتها فرضاً  
 تكملة للثلثين، والثلث الباقي للأخت الشقيقة تعصيباً مع البنت، ولا شيء للأخوين  
 لأب؛ لحجبهما بالأخت الشقيقة التي صارت عصة مع البنت.

### أولاد الإخوة الأشقاء مع أولاد الإخوة لأب

- المبادئ:** ١ - يحجب أبناء الإخوة لأب بأبناء الإخوة الأشقاء.  
 ٢ - بنات الإخوة الأشقاء أو لأب من ذوى الأرحام، ولا ميراث لهن مع صاحب  
 فرض أو عاصب.  
 ٣ - بانحصار الإرث فى أبناء إخوة أشقاء يكون لهم كل التركة تعصيباً بالسوية  
 بينهم.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أولاد إخوة أشقاء وأولاد أخ لأب ذكور وإناث.  
**الجواب:** جميع تركة المتوفاة لأولاد الإخوة الأشقاء الذكور تقسم بينهم  
 بالتساوى تعصيباً، ولا شيء لأولاد الأخ لأب؛ لحجبهم بأولاد الإخوة الأشقاء، ولا  
 شيء للإناث من أولاد الإخوة الأشقاء والأخ لأب؛ لأنهن من ذوى الأرحام  
 المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### بتان مع أولاد ابن وإخوة أشقاء وإخوة لأب

- المبادئ:** ١ - المحجوب يحجب غيره؛ فيحجب الإخوة الأشقاء بالفرع  
 المذكور، ويحجب الإخوة لأب بالإخوة الأشقاء.  
 ٢ - بانحصار الإرث فى بتين وأولاد ابن ذكور وإناث: يكون للبتين الثلثان  
 فرضاً مناصفة بينهما، ولأولاد الابن ذكور وإناث الباقي تعصيباً للذكر ضعف الأنثى.  
**السؤال:** توفيت سيدة عن بتين وأولاد ابنها المتوفى قبلها وهم أربعة ذكور وأنثى  
 وعن إخوتها وأخوتها الأشقاء وإخوتها وأخواتها لأب.

**الجواب:** للبتين ثلثا تركتها فرضاً، مناصفة بينهما وباقي تركتها - وهو الثلث -  
 لأولاد ابنها للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيباً، ولا شيء للإخوة الأشقاء؛ لحجبهم  
 بأبناء الابن، وكذلك لا شيء للإخوة لأب؛ لحجبهم بالإخوة الأشقاء.

## أولاد أخوين شقيقين مع أولاد ابني أخ شقيق

- المبادئ: ١ - بنات الأخ الشقيق وبنات ابن الأخ الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لواحدة منهن مع العاصب النسبي.
- ٢ - يحجب أبناء ابن الأخ الشقيق بأبناء الأخ الشقيق.
- ٣ - بانحصار الإرث فى أبناء الأخ الشقيق يكون لهم جميع التركة تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت سيدة عن ولدى أخ شقيق وبنتى أخ شقيق وبنت ابن أخ شقيق وأولاد ابن أخ شقيق ذكور وإناث.

الجواب: جميع تركة هذه المتوفاة لابنى أخيها الشقيق الذكرين مناصفة بينهما تعصيباً، ولا شيء لأبناء ابن الأخ الشقيق؛ لحجبهم بابنى الأخ الشقيق، ولا شيء لبنات الأخوين الشقيقين ولا بنات ابني الأخوين الشقيقين؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الأم مع أخت لأم وابنى عم شقيق وأولاد عم الوالد الشقيق أو لأب

- المبادئ: ١ - يحجب أبناء عم الأب الشقيق أو لأب بابن العم الشقيق.
- ٢ - بنات عم الوالد مطلقاً وأبناء عم الوالد لأم من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب.
- ٣ - بانحصار الإرث فى أم وأخت لأم وابنى عم شقيق: يكون للأم الثلث فرضاً، وللأخت لأم السدس فرضاً، والباقى لابنى العم الشقيق مناصفة بينهما تعصيباً.
- السؤال: توفى رجل عن والدته وأخته لأمه وابنى عمه الشقيق وعن أولاد عم والده.

الجواب: يكون لوالدته ثلث تركته فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو عدد من الإخوة ولأخته لأمه السدس فرضاً؛ لعدم وجود الفرع الوارث أو الأصل المذكور، ولابنى عمه الشقيق النصف الباقى تعصيباً مناصفة بينهما، ولا شيء لأبناء عم والده الشقيق أو لأب؛ لحجبهم بابنى العم الشقيق الأقرب درجة إلى المتوفى، ولا لبنات عم والده مطلقاً ولا لأبناء عم والده لأم؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### الزوجة مع بنات وأخت لأب وأولاد إخوة أشقاء أو لأب

- المبادئ: ١ - الأخت لأب تصير عصبه مع البنات وتكون بمنزلة أخ لأب.  
٢ - بنات الإخوة من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب.

- ٣ - يحجب أبناء الإخوة الأشقاء أو لأب بالأخت لأب مع البنات.  
٤ - بانهصار الإرث فى زوجة وبنات وأخت لأب؛ يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً بالسوية بينهما، والباقى للأخت لأب تعصياً.  
السؤال: رجل توفى عن زوجته وبناته الخمس وأخته لأب وعن أولاد إخوة.  
الجواب: يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً؛ لوجود فرع وارث، ولبناته الخمس ثلثاها فرضاً بالسوية بينهما، ولأخته لأب الباقى بعد الثمن والثلثين تعصياً مع البنات، ولا شىء لأولاد إخوته سواء كان الإخوة أشقاء أو لأب؛ لحجب الذكور من أولاد الإخوة بالأخت لأب التى صارت مع البنات بمنزلة أخ لأب، ولأن الإناث من أولاد الإخوة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجة وبنت وأختان شقيقتان وأولاد أخ شقيق

- المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبه.  
٢ - يحجب أبناء الأخ الشقيق بالأختين الشقيقتين إذا صارتا عصبه مع البنت.  
٣ - بانهصار الإرث فى زوجة وبنت وأختين شقيقتين: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات النصف فرضاً، وللأختين الشقيقتين الباقى بالسوية؛ لصيرورتهما عصبه مع البنت.

- السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنته وأختيه الشقيقتين وأولاد أخيه الشقيق.  
الجواب: لزوجته هذا المتوفى ثمن تركته فرضاً؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، والباقى لأختيه الشقيقتين مناصفة بينهما؛ لصيرورتهما مع البنت عصبه، ولا شىء لابنى أخيه الشقيق؛ لحجبهما بالأختين الشقيقتين اللتين صارتا عصبه مع البنت، ولا شىء أيضاً لبنت أخيه الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.



### ابن الابن مع أخ شقيق

المبدأ: ١ - يحجب الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكر وإن نزل، وتكون التركة كلها لابن الابن تعصيًا.

السؤال: توفيت امرأة عن ابن ابنها المتوفى قبلها وعن أخيها الشقيق.

الجواب: تكون تركتها لابن ابنها المذكور تعصيًا؛ لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب، ولا شيء لأخيها الشقيق؛ لحجبه بابن ابنها الأقرب منه جهة.

### بنت وبنت ابن مع أخت شقيقة وأخ لأم

المبادئ: ١ - يحجب الأخ لأم بالفرع الوارث.

٢ - بانحصار الإرث في بنت وبنت ابن وأخت شقيقة: يكون للبنت النصف فرضًا، ولبنت الابن السدس فرضًا، وللأخت الشقيقة الباقي تعصيًا.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتها وأختها الشقيقة وأخيها لأمها وعن بنت ابنها المتوفى قبلها.

الجواب: يكون لبنتها نصف تركتها فرضًا ولبنت ابنها سدس تركتها فرضًا، ولبنت ابنها سدس تركتها فرضًا تكملة للثلثين، ولأختها شقيقتها الباقي بعد الثلثين تعصيًا مع البنت؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لأخيها لأم؛ لحجبه بالفرع الوارث (البنت).

### الأم مع الجدة والإخوة الأشقاء والأخوين لأب

المبادئ: ١ - تحجب الأم من الثلث إلى السدس؛ لوجود عدد من الإخوة والأخوات.

٢ - تحجب الأم الجدات مطلقًا، ويحجب الإخوة الأشقاء الإخوة لأب.

٣ - بانحصار الإرث في أم وإخوة أشقاء: يكون للأم السدس فرضًا، والباقي للإخوة الأشقاء للذكر ضعف الأنثى تعصيًا.

السؤال: توفيت طفلة عن والدتها وجدتها وإخوتها الأشقاء وأخويها لأب.

الجواب: لوالدتها سدس تركتها فرضًا؛ لوجود عدد من الإخوة، ولإخوتها أشقائها الذكور والأنثيين الباقي بعد السدس تعصيًا للذكر ضعف الأنثى؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لجدها سواء كانت جدة لأب أو لأم؛ لحجبه بالأم، كما لا شيء لأخويها لأب الذكر والأنثى لحجبهما بالأخوين الشقيقين.

## أولاد الأخ الشقيق مع ابني العم الشقيق

### وأولاد ابن العم الشقيق ذكوراً وإناثاً

المبادئ: ١ - ابنا العم الشقيق والذكور من أولاد ابن العم الشقيق يحجبون بأبناء الأخ الشقيق؛ لقربهم في العصوبة.

٢ - بنات الأخ الشقيق وبنات ابن العم الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث في أبناء أخ شقيق يحوزون جميع التركة تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: سيدة توفيت عن أولاد أخيها الشقيق ذكوراً وإناثاً وعن ابني عمها الشقيق وعن أولاد ابن عمها الشقيق ذكوراً وإناثاً.

الجواب: تكون جميع تركتها للذكور من أولاد أخيها الشقيق تعصيباً بالسوية بينهم؛ لعدم وجود أحد من أصحاب الفروض ولا عاصب أقرب، ولا شيء لابني عمها الشقيق ولا للذكور من أولاد ابن عمها الشقيق؛ لحجبهم بالعاصب الأقرب وهم أبناء أخيها الشقيق، كما لا شيء لبنات أخيها الشقيق ولا للإناث من أولاد ابن عمها الشقيق؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الزوجة والبنات والأختان الشقيقتان مع ابن الأخ وبنات الإخوة

### وأولاد الأخت الأشقاء

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق بالأختين الشقيقتين مع البنات، لصيرورتهما عصبه معهن.

٢ - بنات الأخوين الشقيقين وأولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث في زوجة وثلاث بنات وأختين شقيقتين: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنات الثلثان فرضاً، والباقي للأختين الشقيقتين مناصفة بينهما.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وبناته الثلاثة وأخيه الشقيقتين وابن أخيه الشقيق وبنات أخوين شقيقين آخرين وأولاد أخته الشقيقة.

**الجواب:** لزوجة هذا المتوفى ثمن تركته فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلاثة الثلثان بالتساوى بينهما فرضًا، والباقي لأختيه الشقيقتين مناصفة بينهما؛ لصيرورتهما مع البنات عصبة، ولا شيء لبنات الأخوين الشقيقتين ولا لأولاد الأخت الشقيقة؛ لأنهم جميعًا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**زوجة وأختان شقيقتان مع أولاد أخوين شقيقتين وأبناء عم شقيق**

**المبادئ: ١ -** بنات الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**٢ -** يحجب أبناء العم الشقيق بأبناء الإخوة الأشقاء.

**٣ -** بانحصار الإرث فى الزوجة والأختين الشقيقتين وأبناء الأخوين الشقيقتين؛ يكون للزوجة الربع فرضًا، وللشقيقتين الثلثان فرضًا، ولأبناء الأخوين الشقيقتين الباقي تعصيبًا.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وأختيه الشقيقتين وأبناء أخويه الشقيقتين وبنات أخويه الشقيقتين وأبناء عم شقيق.

**الجواب:** لزوجة هذا المتوفى ربع تركته فرضًا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأختيه الشقيقتين الثلثان مناصفة بينهما فرضًا، والباقي لأبناء أخويه الشقيقتين بالتساوى بينهم تعصيبًا، ولا شيء لأبناء عمه الشقيق؛ لحجبهم بأبناء الأخوين الشقيقتين، ولا شيء لبنات الأخوين الشقيقتين؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**زوجة وبتان وابنا ابن عم شقيق مع عم والد المتوفى الشقيق**

**المبادئ: ١ -** يحجب عم والد المتوفى الشقيق بابنى ابن عمه الشقيق.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوجة وبتين وابنى ابن عم شقيق؛ يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبتين الثلثان فرضًا مناصفة بينهما، ولابنى ابن العم الشقيق الباقي تعصيبًا.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وبتيه وابنى ابن عمه الشقيق وعم والده الشقيق وبت ابن عمه الشقيق.

**الجواب:** لزوجة هذا المتوفى ثمن تركته فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، وللبتين

الثلاثان مناصفة بينهما فرضًا، والباقي لابنى ابن عمه الشقيق مناصفة بينهما تعصيًا، ولا شيء لعم والده الشقيق؛ لحجبه بابنى ابن العم الشقيق، ولا لبنت ابن عمه الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجة وبنت وأولاد ابنين وأخت شقيقة وإخوة لأب

المبادئ: ١ - الفرع الوارث المذكر يحجب الأخت الشقيقة والإخوة لأب عن الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأولاد ابنين: يكون للزوجة الثمن فرضًا، وللبنت النصف فرضًا، ولأولاد الابنين الباقي تعصيًا.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنته وأولاد ابنيه وأخته الشقيقة وإخوته لأبيه.

الجواب: لزوجة هذا المتوفى ثمن تركته فرضًا؛ لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضًا، والباقي لأولاد ابنيه للمذكر منهم ضعف الأنثى تعصيًا ولا شيء لأخته الشقيقة ولا إخوته لأبيه؛ لحجبه جميعًا بابن الابن.

### الأخت الشقيقة مع ولدى الابن

المبادئ: ١ - الأخت الشقيقة إذا وجد معها فرع وارث مذكر حجبتها عن الميراث.

٢ - إذا انحصر الإرث فى ولدى الابن كانت التركة بينهما للمذكر منهما ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن ولدى ابنها وأختها الشقيقة.

الجواب: جميع تركة هذه المتوفاة لولدى ابنها للمذكر منهما ضعف الأنثى تعصيًا، ولا شيء لأختها الشقيقة؛ لحجبتها بابن الابن.

### بتان وأختان لأب مع أبناء أخ شقيق

المبادئ: ١ - الأخت لأب متى صارت عصة مع البنت حجبت ابن الأخ الشقيق عن الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى بتين وأختين لأب: يكون للبتين الثلثان فرضًا وللأختين

لأب الباقي تعصيا.

السؤال: توفي رجل عن بتيه وأخته لأب وعن أولاد أخيه الشقيق، ثم ماتت بته عن زوجها وأختها الشقيقة وعن أولاد أولاد عمها الشقيق وعن عمته لأب.

الجواب: يكون لبتيه ثلثا تركته فرضا مناصفة بينهما، ولأخته لأب الباقي بعد الثلثين مناصفة بينهما تعصيا مع البنتين، ولا شيء لأولاد أخيه الشقيق؛ لحجب الذكر منهم بالأختين لأب؛ لصيرورتهما مع البنتين عصبة بمنزلة أخوين لأب ولأن الإناث من أولاد الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات، وبوفاة بته عن المذكورين فقط يكون لزوجها نصف تركتها فرضا؛ لعدم وجود فرع وارث ولأختها الشقيقة نصفها فرضا ولا شيء لابن عمها الشقيق؛ لأنه عاصب وقد استغرق أصحاب الفروض جميع التركة - كما لا شيء لبتي عمها الشقيق ولا لعمتها لأب لأنهن جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

زوجة وأخت لأب وأبناء أخ شقيق مع ابن أخ لأب وأبناء عم شقيق

المبادئ: ١ - ابن الأخ الشقيق يحجب ابن الأخ لأب وأبناء العم الشقيق عن الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأخت لأب وابن أخ شقيق يكون للزوجة الربع فرضا وللأخت لأب النصف فرضا ولابنى الأخ الشقيق الباقي تعصيا.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وأخته لأب وابن أخيه الشقيق وابن أخيه لأب وأولاد عمه الشقيق.

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود فرع وارث ولأخته لأب نصفها فرضا ولابنى أخيه الشقيق الباقي بعد الربع والنصف تعصيا بالسوية بينهما لعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء لابن أخيه لأب كما لا شيء لأبناء عمه الشقيق لحجبهم جميعا لابنى الأخ الشقيق.

أختان شقيقتان وجدة لأم مع ابن أخ شقيق وأولاد عم شقيق

المبادئ: ١ - بنات العم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

٢ - ابن الأخ الشقيق يحجب أبناء العم الشقيق عن الميراث.  
 ٣ - بانحصار الإرث في أختين شقيقتين وجدة لأم وابن أخ شقيق يكون للأختين الشقيقتين الثلثان فرضا وللجد لأم السدس فرضا ولابن الأخ الشقيق الباقي تعصيا.  
 السؤال: توفيت امرأة عن أختين شقيقتين وابن أخ شقيق وجدة أم أم وأولاد عم شقيق.

الجواب: يكون لأختيهما الشقيقتين من تركتها الثلثان فرضا مناصفة بينهما ولجدتها أم أمها السدس فرضا لعدم وجود من يحجبها ولابن أخيها الشقيق الباقي تعصيا ولا شيء لأولاد عمها الشقيق لأن الذكور منهم محجوبون بابن الأخ الشقيق ولأن البنات من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### اجتماع البنات مع أولاد الأبناء

المبادئ: ١ - تحجب بنت الابن بالبنتين فأكثر إلا إذا كان بحداثتها أو أنزل منها غلام فيعصبها.

٢ - بانحصار الإرث في بنتين وأولاد أبناء: يكون للبنتين الثلثان فرضا ولأولاد الأبناء الباقي تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتيهما وعن أولاد أبنائهما الأربعة المتوفين قبلها وفيهم أنثى

الجواب: يكون لبنتيهما ثلثا تركتها فرضا مناصفة بينهما، ولأولاد أبنائهما الأربعة المتوفين قبلها الذكور والإناث الباقي بعد الثلثين تعصيا للذكر منهم ضعف الأنثى لعدم وجود عاصب أقرب.

أخت شقيقة وأخت لأب مع ابن وبنت أخ شقيق وأبناء أخ لأب.

المبادئ: ١ - بنات الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب أبناء الأخ لأب بابن الأخ الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث في أخت شقيقة وأخت لأب وابن أخ شقيق يكون للشقيقة النصف فرضا وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين ولابن الأخ الشقيق الباقي تعصيا.

**السؤال:** توفي رجل عن أخته الشقيقة وأخته لأب وأولاد أخيه الشقيق وأولاد أخيه لأبيه وابن أخته الشقيقة.

**الجواب:** يكون لأخته نصف تركته فرضا ولأخته لأب السدس فرضا تكملة للثلثين ولابن أخيه الشقيق الباقي تعصيا، ولا شيء لبتى أخيه الشقيق ولا ابن أخته الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة كما لا شيء لأبناء أخيه لأبيه لأنهم محجوبون بابن الأخ الشقيق الأقوى قرابة منهم إلى المتوفى.

**بنت وأخت لأب مع أبناء أخ شقيق وأبناء أخ لأب**

**المبادئ: ١ -** يحجب أبناء الأخ الشقيق بالأخت لأب متى صارت عصبة مع البنت.

**٢ -** يحجب أبناء الأخ لأب بأبناء الأخ الشقيق.

**٣ -** بانحصار الإرث فى بنت وأخت لأب يكون للبنت النصف فرضا وللأخت لأب النصف الباقي تعصيا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنت وأخت لأب وأبناء أخ شقيق وأولاد أخ لأب.

**الجواب:** يكون لبتتها نصف تركتها فرضا ولأختها لأبيها النصف الباقي تعصيا؛ لصيرورتها عصبة مع البنت ولا شيء لأبناء أخيها الشقيق؛ لحجبهم بالأخت لأب التى صارت عصبة مع البنت ولا لأبناء الأخ لأب لحجبهم بأبناء الأخ الشقيق ولا لبنات الأخ لأب لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**زوجة وبنت مع أخت شقيقة وأخت لأب وعم لأب**

**المبادئ: ١ -** يحجب العم لأب والأخت لأب بالأخت الشقيقة متى صارت عصبة مع البنت.

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأخت شقيقة: يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنت النصف فرضا وللشقيقة الباقي تعصيا.

**السؤال:** عن رجل توفي عن زوجته وأخته الشقيقة وأخته لأبيه وعمه لأبيه

**الجواب:** يكون لزوجته ثمن تركته فرضا؛ لوجود الفرع الوارث ولبتته النصف

فرضا، والباقي لأخته الشقيقة لصيرورتها مع البنت عصبه، ولا شيء لأخته لأبيه، ولا لعمه لأبيه؛ لحجبهما بالأخت الشقيقة التي صارت مع البنت عصبه.

### البنت وأولاد الابن مع الأخ لأم

المبادئ: ١ - يحجب الأخ لأم بالفرع الوارث مطلقا.

٢ - بانحصار الإرث في بنت وأولاد ابن يكون للبنت النصف فرضا والباقي لأولاد الابن للذكر ضعف الأنثى تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتها وأولاد ابنها المتوفى قبلها ذكورا وإناثا وعن أخيها لأمها.

الجواب: يكون لبنتها نصف تركتها فرضا والباقي لأولاد ابنها للذكر ضعف الأنثى تعصيا ولا شيء لأخيها لأمها؛ لحجبه بالفرع الوارث.

### الأخ الشقيق مع إخوة لأب وأبناء وبنات عمين

المبادئ: ١ - بنات العم من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع عاصب.

٢ - يحجب الإخوة لأب ذكورا وإناثا وأبناء العم شقيقا كان أو لأب بالأخ الشقيق.

٣ - بانحصار الإرث في أخ شقيق فقط تكون جميع التركة له تعصيا.

السؤال: توفي رجل عن أخ شقيق وإخوة لأب وأولاد عمين.

الجواب: تكون جميع تركته لأخيه شقيقه تعصيا لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب، ولا شيء لإخوته لأبيه ذكورا وإناثا، ولا للذكور من أولاد عميه الشقيق وغير الشقيق؛ لحجبهم بالأخ الشقيق، كما لا شيء للإناث منهم؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن العصابات.

### الأم والإخوة لأم والأخ الشقيق مع الجدتين لأم ولأب

المبادئ: ١ - الأم تحجب الجدات من أية جهة كن.

٢ - بانحصار الإرث في أم وإخوة لأم وأخ شقيق يكون للأم السدس فرضا وللإخوة لأم الثلث بالتساوى بينهم الذكر كالأنثى والباقي للأخ الشقيق تعصيا.

السؤال: عن رجل توفي عن أخيه شقيقة وعن إخوته لأمه وعن أمه وجدتيه لأبيه وأمه.

الجواب: يكون لأمه سدس تركته فرضا؛ لوجود جمع من الإخوة والأخوات



ولإخوته لأمه الثلث بالتساوى بينهم الذكر كالأُنثى والباقي لأخيه شقيقه تعصيا؛ لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لجده لأبيه ولا لجده لأمه؛ لحجبهما بالأم.

### زوجة وأختان لأب وولدا أخ شقيق وأولاد أخ لأب

- المبادئ: ١ - يحجب الذكور من أولاد الأخ لأب بابن الأخ الشقيق  
٢ - بنت الأخ الشقيق وبنت الأخ لأب من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.  
٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأختين لأب وابن أخ شقيق يكون للزوجة الربع فرضا وللأختين لأب الثلثان فرضا بالسوية بينهما ولابن الأخ الشقيق الباقي تعصيا.  
السؤال: عن رجل توفى عن زوجته وأخته لأبيه وولدى أخ شقيق (ذكر وأنثى) وأولاد أخ لأب (ذكورا وإناثا).

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخته لأبيه الثلثان بالسوية بينهما فرضا والباقي بعد الربع والثلثين لابن أخيه الشقيق تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء للذكور من أولاد أخيه لأبيه لحجبهم بابن الأخ الشقيق كما لا شيء لبنت أخيه الشقيق ولا لبنات أخيه لأبيه لأنهن جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجتان وأخ شقيق وإخوة لأب وأولاد أخ لأم

- المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأب بالأخ الشقيق.  
٢ - أولاد الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.  
٣ - بانحصار الإرث فى زوجتين وأخ شقيق يكون للزوجتين الربع فرضا مناصفة بينهما وللأخ الشقيق الباقي تعصيا.  
السؤال: عن رجل توفى عن زوجته وأخيه شقيقه وإخوته لأبيه ذكورا وإناثا وعن أولاد أخيه لأمه ذكورا وإناثا.

الجواب: يكون لزوجتيه ربع تركته مناصفة بينهما فرضا لعدم وجود فرع وارث، ولأخيه شقيقه الباقي بعد الربع تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء لإخوته لأبيه ذكورا وإناثا لحجبهم بالأخ الشقيق، كما لا شيء لأولاد أخيه لأمه ذكورا

وإنائنا؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### نصيب الأم مع الزوجة والأب والإخوة

- المبادئ: ١ - يكون للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن سفل أو مع اثنين من الأخوة والأخوات فصاعدا من أية جهة كانا.
- ٢ - يكون للأم ثلث الكل عند عدم الولد أو ولد الابن وإن سفل وعند عدم الاثنين فصاعدا من الإخوة والأخوات.
- ٣ - يكون للأم ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين وذلك فيما إذا ترك الميت زوجا وأبوين أو زوجة وأبوين فقط ولم يكن له إخوة ولا أخوات.
- ٤ - الأخوة وإن كانوا محجوبين بالأب فإنهم يحجبون الأم من الثلث إلى السدس.

- ٥ - ب وفاة المورث عن أم وزوجة وأب وأخوة: يكون للأم السدس فرضا وللزوجة الربع فرضا وللأب الباقي تعصيا ولا شيء للإخوة.

### الأم مع جد لأب وإخوة لأم وعمة وعمين شقيقين

- المبادئ: ١ - يحجب العمان الشقيقان بالجد لأب.
- ٢ - العمة الشقيقة من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.
- ٣ - بانحصار الإرث فى أم وجد لأب يكون للأم السدس فرضا لوجود جمع من الأخوة والباقي للأب تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن أمها وعن أخوتها لأمها ذكورا وإنائنا وعن جدها لأبيها وعن عميها شقيقها وعن عمتها الشقيقة .

الجواب: يكون لأمها سدس تركتها فرضا لوجود جمع من الأخوة والباقي لجدها لأبيها تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء لأخوتها لأمها ذكورا وإنائنا ولا لعميها الشقيقين لحجبهم بالجد لأب كما لا شيء لعمتها الشقيقة لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الزوج مع أخت شقيقة أو لأب وابن أخ شقيق وأولاد عم

المبادئ: ١ - بنات العم من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع صاحب فرض أو عاصب.

٢ - يحجب أولاد العم بابن الأخ الشقيق.

٣ - متى استغرقت الفروض التركة فلا شيء للعاصب.

٤ - بانهصار الإرث فى زوج وأخت شقيقة يكون للزوج النصف فرضا وللأخت الشقيقة النصف فرضا.

السؤال: توفيت امرأة عن ابن أخيها الشقيق وعن أختها وعن زوجها وعن أولاد عمها.

الجواب: يكون لزوجها نصف تركتها فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث ولأختها النصف الباقي فرضا سواء كانت شقيقة أم لأب. ولا شيء لابن أخيها الشقيق؛ لأنه وإن كان عصبه للمتوفاة إلا أنه لم يبق له شيء يستحقه بطريق التعصيب لاستغراق أصحاب الفروض سهام التركة، كما لا شيء لأولاد عمها لأن الذكور منهم محجوبون بالعصبة الأقرب وهو ابن الأخ الشقيق ولأن الإناث من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الزوجة مع ابنين وأخت شقيقة وابن عم شقيق والأم مع أخ لأم

### وأخ شقيق وابن عم أب شقيق وعمة شقيقة

المبادئ: ١ - تحجب الأخت الشقيقة وابن العم الشقيق بالفرع الوارث المذكر.

٢ - بانهصار الإرث فى الزوجة والابنين يكون للزوجة الثمن فرضا والباقي للابنين مناصفة بينهما تعصيبا.

٣ - يحجب ابن عم الأب الشقيق بالأخ الشقيق.

٤ - العمة الشقيقة من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع صاحب فرض أو عاصب.

٥ - بانهصار الإرث فى أم وأخ لأم وأخ شقيق يكون للأم السدس فرضا وللأخ لأم السدس فرضا وللأخ الشقيق الباقي تعصيبا.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وابنيه وأخته شقيقته وابن عمه الشقيق ثم توفى

رجل عن أمه وأخيه الشقيق وأخيه لأمه وعمته الشقيقة وابن عم أبيه الشقيق ثم توفي أحد الوارثين بعد وفاة المتوفى الثاني عن أمه وأخيه لأمه وعمته الشقيقة وابن عم أبيه الشقيق.

**الجواب:** يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي لابنيه مناصفة بينهما تعصيا ولا شيء لأخته شقيقته، ولا لابن عمه الشقيق لحجبهما بالفرع الوارث المذكور. وبوفاة الآخر عن المذكورين فقط يكون لأمه سدس تركته فرضا لوجود اثنين من الإخوة ولأخيه لأمه السدس فرضا، والباقي لأخيه شقيقه تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء لابن عم أبيه الشقيق لحجبه بالأخ الشقيق كما لا شيء لعمته الشقيقة لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات وبوفاة الآخر بعد وفاة المتوفى الثاني عن المذكورين فقط يكون لأمه ثلث تركته فرضا لعدم وجود من يحجبها من الثلث إلى السدس ولأخيه لأمه السدس فرضا والباقي لابن عم أبيه الشقيق تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لعمته الشقيقة لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### ابن الابن مع أخت شقيقة وابن أخ شقيق

**المبادئ:** ١ - تحجب الأخت الشقيقة وابن الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكور وإن نزل.

٢ - بانحصار الإرث فى ابن ابن فقط يكون له جميع التركة تعصيا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن ابن ابنها وابن أخيها الشقيق وأختها الشقيقة.

**الجواب:** تكون تركتها كلها لابن ابنها تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء للأخت الشقيقة ولا لابن الأخ الشقيق لحجبهما بابن الابن الأقرب منهما جهة.

### البنات مع أختين لأب وابن عم شقيق أو لأب

**المبادئ:** ١ - يحجب ابن العم الشقيق أو لأب بالأختين إذا صارتا عصة مع البنات.

٢ - بانحصار الإرث فى بنات وأختين لأب يكون للبنات الثلثان بالسوية بينهما فرضا والباقي للأختين لأب تعصيا.

**السؤال:** توفيت امرأة عن ورثتها ومن بناتها وأختها لأبيها وابن عمها

**الجواب:** يكون لبناتها ثلثا تركتها بالتساوى بينهم فرضا وباقي التركة بعد الثلثين يكون لأختها لأبيها بالتساوى بينهما تعصيا لأنهما صارتا عصبة مع البنات بمنزلة أخ لأب ولا شيء لابن العم سواء أكان شقيقا أو لأب لأنه إن كان شقيقا أو لأب فهو محجوب بالأختين لأب اللتين صارتا عصبة مع البنات بمنزلة أخ لأب.

**ولدا الابن مع أخت شقيقة وأولاد ابن ابن أخ شقيق**

**وأولاد عم شقيق أو لأب**

**المبادئ: ١ -** بنات العم مطلقا والإناث من أولاد ابن ابن الأخ الشقيق من ذوى الأرحام ولا ميراث لواحدة منهم مع العاصب.

**٢ -** تحجب الأخت الشقيقة وأبناء العم الشقيق أو لأب وأبناء ابن ابن الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكر وإن نزل.

**٣ -** بانحصار الإرث فى ابن ابن وبنت ابن فقط تكون التركة كلها لهما تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفيت سيدة عن ورثتها وهم: ولدا ابنها المتوفى قبلها وهما ذكر وأنثى وأخت شقيقة وولدا ابن ابن أخ شقيق وأولاد عم وهم ذكور وإناث.

**الجواب:** تكون تركتها كلها لولدى ابنها المتوفى قبلها للذكر منهما ضعف الأنثى تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء للأخت الشقيقة لحجبها بالفرع الوارث المذكر كما لا شيء للذكور من أولاد ابن ابن الأخ الشقيق ولا للذكور من أولاد العم سواء أكان العم شقيقا أم لأب لحجبهم جميعا بالفرع الوارث المذكر الأقرب منهم جهة، كما لا شيء للإناث من أولاد ابن ابن الأخ الشقيق ولا لبنات العم مطلقا سواء أكان العم شقيقا أم لأب لأنهن جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**الزوجة مع بنت وأخ لأب وعم شقيق وأولاد عم لأب والأم**

**مع عم الأب الشقيق أو لأب وأولاد عم الأب الشقيق أو لأب**

**المبادئ: ١ -** يحجب العم الشقيق وأولاد العم لأب بالأخ لأب

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وأخ لأب يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنت

النصف فرضا والباقي للأخ لأب تعصيا.

٣ - يحجب أولاد عم الأب الشقيق أو لأب بعم الأب الشقيق أو لأب

٤ - بانحصار الإرث في أم وعم الأب الشقيق أو لأب يكون للأم الثلث فرضا

ولعم الأب الشقيق أو لأب الباقي تعصيا.

السؤال: توفي رجل عن زوجته وبنته وأخيه لأبيه وعمه الشقيق وأولاد عميه لأبيه

ثم توفي أخوه لأبيه عن زوجته وابنه ثم توفي آخر عن والدته وبنت عم لأب وعم والده وأبناء عمى والده.

الجواب: بوفاة المتوفى الأول عن المذكورين فقط يكون لزوجته ثمن تركته فرضا

لوجود الفرع الوارث ولبنته نصف تركته فرضا والباقي من التركة بعد الثمن والنصف

يكون لأخيه لأبيه تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب ولا شيء لعمه الشقيق ولا لأولاد

عميه لأبيه لحجبهم جميعا بالأخ لأب الأقرب من العم الشقيق جهة والأقرب درجة

للمتوفى من أولاد العمين لأب. وبوفاة المتوفى الثاني عن المذكورين فقط يكون

لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث والباقي من التركة بعد الثمن يكون

لابنه المذكور تعصيا وبوفاة المتوفى الثالث عن المذكورين فقط يكون لوالدته ثلث

تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث أو عدد من الأخوة والأخوات والباقي من

التركة بعد الثلث يكون لعم والده سواء أكان هذا العم شقيقا أم لأب تعصيا لعدم

وجود عاصب أقرب ولا شيء لأبناء عمى والده سواء أكان العمان شقيقين أم لأب

لحجبهم بعم الأب الأقرب منهم درجة كما لا شيء لبنت عمه لأبيه لأنها من ذوى

الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الأخ لأب مع أولاد إخوة أشقاء

المبادئ: ١ - بنات الإخوة الأشقاء من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع

العاصب.

٢ - يحجب ابن الأخ الشقيق بالأخ لأب

٣ - بانحصار الإرث في أخ لأب تكون التركة كلها له تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن أخيها لأبيها وعن أولاد إختونها الأشقاء.

الجواب: تكون تركتها لأخيها لأبيها تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب ولا

صاحب فرض ولا شيء لابن أخيها شقيقها لحجبه بالأخ لأب كما لا شيء لبنات إخوتها الأشقاء لأنهن جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الزوج مع بنتين وأخت شقيقة وابنى ابن عم شقيق أو لأب

المبادئ: ١ - الأخت الشقيقة تصير عصة مع البنتين بمنزلة أخ شقيق.

٢ - يحجب أولاد العم الشقيق أو لأب بالأخت الشقيقة متى صارت عصة.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وبنتين وأخت شقيقة يكون للزوج الربع فرضا وللبنتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما وللأخت الباقي تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وعن بنتيها وعن أختها شقيقتها وعن ابني ابن عمها.

الجواب: يكون لزوجها ربع تركتها فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنتيها الثلثان يقسمان مناصفة بينهما فرضا والباقي لأختها شقيقتها تعصيا لصيرورتها مع البنتين عصة بمنزلة أخ شقيق ولا شيء لابنى ابن عمها سواء أكان شقيقا أم لأب لحجبهما بالأخت الشقيقة التى صارت مع البنتين عصة.

### زوجتان وبنت وأخت شقيقة وابن أخ شقيق وابن عم

المبادئ: ١ - يحجب ابن الأخ الشقيق وابن العم سواء أكان شقيقا أم لأب بالأخت الشقيقة إذا صارت عصة مع البنت.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجتين وبنت وأخت شقيقة يكون للزوجتين الثمن فرضا مناصفة بينهما وللبنت النصف فرضا وللأخت الشقيقة الباقي تعصيا.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنته وأخته الشقيقة وعن ابن أخيه الشقيق المتوفى قبله وعن ابن عمه.

الجواب: يكون لزوجته ثمن تركته بالسوية بينهما فرضا لوجود الفرع الوارث ولبنته نصف تركته فرضا، والباقي من التركة بعد الثمن والنصف يكون للأخت الشقيقة تعصيا مع البنت ولا شيء لابن أخيه الشقيق ولا لابن عمه سواء أكان هذا العم شقيقا أو لأب لحجبهما بالأخت الشقيقة التى صارت عصة مع البنت بمنزلة أخ شقيق.

## بنتان وأولاد ابن وأخوان شقيقان.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة الأشقاء بالفرع الوارث المذكور.

٢ - بانحصار الإرث في بنتين وأولاد ابن يكون للبنتين الثلثان فرضا ولأولاد

الابن الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة وتركت بنتيها وأولاد ابنها المتوفى قبلها وأخويها شقيقها.

الجواب: يكون لبنتيها ثلثا تركتها مناصفة بينهما فرضا ولأولاد ابنها المتوفى قبلها

الباقي بعد الثلثين وهو الثلث للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا لعدم وجود عاصب

أقرب ولا شيء لأخويها شقيقها الذكر والأنثى لحجبهما بأولاد الابن الأقرب منهم

جهة.

## الزوج والأم والعم الشقيق مع جدة لأب وبعض ذوى الأرحام

المبادئ: ١ - تحجب الجدة لأب بالأم.

٢ - العمتان الشقيقتان من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبة.

٣ - بانحصار الإرث في أم وزوج وعم شقيق يكون للأم الثلث فرضا وللزوج

النصف فرضا وللعم الشقيق الباقي تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وعمها الشقيق وجدتها لأبيها وعمتها

الشقيقتين.

الجواب: يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ويكون

لوالدتها ثلث تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث أو العدد من الإخوة والأخوات

والباقي من التركة بعد النصف والثلث يكون لعمها الشقيق تعصيا لعدم وجود

عاصب أقرب ولا شيء لجدها لأبيها لحجبها بالأم كما لا شيء لعمتها الشقيقتين

لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

الزوجة مع بنات وأختين شقيقتين وأبناء ابن عم وزوجة ابن عم شقيق.

المبادئ: ١ - يحجب أبناء ابن العم بالأختين الشقيقتين متى صارتا عصبة مع

البنات.

٢ - زوجة ابن العم الشقيق أجنبية عن المتوفى ولا ترث منه شيئا.



٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأربع بنات وأختين شقيقتين يكون للزوجة الثمن فرضا وللبنات الأربع الثلثان فرضا بالسوية بينهن والباقى للأختين الشقيقتين تعصيا بالسوية بينهما.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبناته الأربع وأخته شقيقته وأبناء ابن عمه الشقيق وابنى ابن عمه الشقيق الآخر وابن ابن عمه الشقيق الآخر وزوجة ابن عمه الشقيق.

الجواب: يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث. ولبناته الأربع ثلثا تركته بالسوية بينهن فرضا ولأخته شقيقته الباقى بعد الثمن والثلثين مناصفة بينهما تعصيا مع البنات ولا شىء لأبناء ابن عمه ولا لابنى ابن عمه ولا لابن ابن عمه لحجبهم جميعا بأخته شقيقته اللتين صارتا مع البنات عصبة بمنزلة الأخوين الشقيقين الأقرب منهم جهة كما لا شىء لزوجة ابن عمه لأنها أجنبية عن المورث المذكور.

الأخت الشقيقة مع ابن ابن عم الأب الشقيق أو لأب وأبناء أبناء عم الأب.

المبادئ: ١ - يحجب أبناء أبناء عم الأب بابن ابن عم الأب الشقيق أو لأب ٢ - بانحصار الإرث فى أخت شقيقة وابن ابن عم الأب الشقيق أو لأب يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا والباقى لابن ابن عم الأب الشقيق أو لأب تعصيا. السؤال: توفيت امرأة عن أختها الشقيقة وعن ابن ابن عم والدها وعن أبناء أبناء عم والدها وعن ابن أختها.

الجواب: يكون لأختها الشقيقة نصف تركتها فرضا ولابن ابن ابن عم والدها سواء أكان شقيقا أم لأب الباقى وهو النصف تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شىء لأبناء أبناء عمى والدها لحجبهم بابن ابن عم والدها الأقرب منهم درجة كما لا شىء لابن أختها سواء أكان ابن أخت شقيقة أم لأب أم لأم لأنه من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الإخوة الأشقاء مع أخوين لأب وأبناء أخوين شقيقين وأبناء أخ لأب وبنات إخوة وأولاد أخت

- المبادئ: ١ - أولاد الأخت الشقيقة وبنات الإخوة من ذوى الأرحام ولا ميراث لهم مع صاحب فرض أو عاصب.
- ٢ - يحجب كل من أبناء أبناء الأخوين الشقيقين وأبناء الأخ لأب والأخوين لأب بالإخوة الأشقاء.
- ٣ - بانحصار الإرث فى إخوة أشقاء يكون لهم جميع التركة تعصيا بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت امرأة عن إختونها أشقائها وأخويها لأبيها وابنى أخيها الشقيق المتوفى قبلها وأولاد أخيها لأبيها المتوفى قبلها وأولاد أختها شقيقتها المتوفاة قبلها وأولاد أخيها الشقيق المتوفى قبلها.

الجواب: تكون جميع تركتها لإختونها أشقائها بالسوية بينهم تعصيا لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب، ولا شىء لأخويها لأبيها لحجبهما بإختونها. أشقائها الأقوى منهما قرابة كما لا شىء للذكور من أولاد أخويها لأبوين ولا لأولاد أخيها لأب لحجبهم بإختونها أشقائها الأقرب درجة منهم ولا شىء للإناث من أولاد هؤلاء الإخوة ولا لأولاد الأخت الشقيقة لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أولاد الابن مع البنت والأخت الشقيقة

- المبادئ: ١ - تحجب الأخت الشقيقة بالفرع الوارث المذكر.
- ٢ - بانحصار الإرث فى بنت وأولاد ابن يكون للبنت النصف فرضا والباقي لأولاد الابن تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتها وأختها الشقيقة وأولاد ابنها المتوفى قبلها.

الجواب: يكون لابنتها نصف تركتها فرضا وأولاد ابنها المتوفى قبلها الباقي وهو النصف تعصيا للذكر منهم ضعف الأنثى ولا شىء لأختها الشقيقة لحجبها بأولاد هذا الابن الأقرب منها جهة، فهم فرع وارث.

## الزوجة مع أبناء ابن عم الجد وابن ابن عم الجد،

عمتين شقيقتين وبنات ابن عم الجد.

المبادئ: ١ - يحجب ابن ابن عم الجد الشقيق أو لأب بأبناء ابن عم الجد الشقيق أو لأب.

٢ - العمتان الشقيقتان وبنات ابن عم الجد الشقيق أو لأب من ذوى الأرحام ولا ميراث لهن مع العاصب.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأبناء ابن عم جد شقيق أو لأب يكون للزوجة الربع فرضا ولأبناء ابن عم الجد الباقي تعصيا بالسوية بينهم.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنت عمه وعمته شقيقتى والده وأولاد ابن عم جده وابن ابن عم جده.

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، وتكون باقى التركة (ثلاثة أرباعها) لأبناء ابن عم جده سواء أكانوا أشقاء أو لأب بالسوية بينهم تعصيا لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب ولا شىء لابن ابن عم الجد لحجبه بأبناء ابن عم الجد الأقرب منه درجة كما لا شىء لعمته شقيقتى والده ولا لبنت عمه سواء أكانت بنت عم شقيق أو لأب ولا لبنات ابن عم جده لأنهن جميعا من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

## الزوجة مع ابنى ابنى عم الوالد لأب وأبناء ابن عم الوالد لأب

المبادئ: ١ - يحجب أبناء ابن عم الوالد لأب بابنى ابنى عم الوالد لأب.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وابنى ابنى عم الوالد لأب يكون للزوجة الربع فرضا ولابنى ابنى عم الوالد لأب الباقي تعصيا بالسوية بينهما.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وابنى ابنى عم والده لأب وأبناء ابن عم والده لأب وبنت أخته الشقيقة.

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث. ولابنى ابنى عم والده لأب الباقي بعد الربع مناصفة بينهما تعصيا لعدم وجود صاحب فرض آخر ولا عاصب أقرب منهما للمتوفى فى هذه الحالة ولا شىء لأبناء ابن عم والده لأب لحجبه بابنى ابنى عم والده لأب الأقرب منهم درجة كما لا شىء لبنت أخته

الشقيقة لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### من أحكام إرث ذوى الأرحام

الزوجة مع الخالة وأولاد العمة الشقيقة وأولاد العمة لأم.

المبادئ: ١ - الخالة أقرب درجة من أولاد العمة الشقيقة ومن أولاد العمة لأم فتقدم لذلك.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وخالة يكون للزوجة الربع فرضا وللخالة الباقي.

السؤال: توفى رجل وترك زوجته وخالته وأولاد عمته الشقيقة وأولاد عمته لأم.

الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقي

لخالته ولا شيء لأولاد عمته الشقيقة ولا لأولاد عمته لأم.

### الزوج مع ابن الأخت الشقيقة.

المبادئ: ١ - ذوى الأرحام يرثون عند عدم وجود أحد من العصبات وعدم وجود

من يرد عليهم من أصحاب الفروض.

٢ - الزوج والزوجة لا يرد عليهما مع وجود أحد من ذوى الأرحام.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وابن أخت شقيقة يكون للزوج النصف فرضا ولابن

الأخت الشقيقة الباقي.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وابن أختها الشقيقة.

الجواب: للزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولابن

الأخت الشقيقة الباقي لعدم وجود أحد من العصبات وعدم وجود من يرد عليهم من

أصحاب الفروض الأقارب.

### الزوج مع بنت الأخت لأم

المبدأ: ١ - بانحصار الإرث فى زوج وبنت أخت لأم يكون للزوج النصف فرضا

والباقي لبنت الأخت لأم.

السؤال: توفيت زوجة عن زوجها وبنت أختها لأمها.

الجواب: للزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث

ولبنت أختها لأمها الباقي.

### الزوج والخال الشقيق مع بنات العم الشقيق وابن العمة الشقيقة.

المبادئ: ١ - الخال الشقيق من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ويقدم فى الميراث على بنات العم الشقيق وابن العمة الشقيقة الذين هم من الطائفة الثانية من الصنف المذكور.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وخال يكون للزوج النصف فرضا وللخال الباقي. السؤال: توفيت امرأة عن زوج وخال شقيق وبنات عم شقيق وابن عمة شقيقة. الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولخالها الشقيق الباقي. ولا شئ لبنات عمها الشقيق ولا لابن عمتها الشقيقة لأنهم من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أفراد الطائفة الأولى منه الذين منهم الخال الشقيق.

### الزوجة مع أولاد العمة وأولاد الخالة

المبادئ: ١ - أولاد العمة وأولاد الخالة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المتحددين فى الدرجة المختلفين فى الجهة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد عمة وأولاد خالة: يكون للزوجة الربع فرضا: وما بقى بعد ذلك يقسم أثلاثا: الثلثان لأولاد العمة للذكر مثل حظ الأنثيين والثلث لأولاد الخالة للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وأولاد عمته ابن وبنتين وأولاد خالته ابن وست بنات.

الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وما بقى بعد ذلك يقسم أثلاثا لقربة الأب وهم أولاد العمة الثلثان ولقربة الأم وهم أولاد الخالة الثلث لأن أولاد العمة وأولاد الخالة من الطائفة الثانية من طوائف الصنف الرابع من ذوى الأرحام المتحددين فى الدرجة المختلفين فى الجهة. ويقسم الثلثان على أولاد العمة للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لاتحادهم فى الإدلاء وقوة القربة. ويقسم الثلث على أولاد الخالة للذكر مثل حظ الأنثيين لاتحادهم فى الإدلاء وقوة القربة. وتصح المسألة بجعل التركة أربعة أسهم للزوجة سهم ولأولاد العمة سهمان ولأولاد الخالة السهم الباقي.

### الزوجة مع بنات خال والد المتوفى وأولاد خالته .

المبادئ: ١ - بنات خال والد المتوفى من أفراد الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام، وأولاد خالته من أفراد الطائفة الثانية من الصنف المذكور . وأفراد الطائفة الثانية مقدمون فى الميراث عن أفراد الطائفة الرابعة .

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد خالة : يكون للزوجة الربع فرضا وأولاد الخالة الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين .

السؤال: توفي رجل عن زوجة وبنات خال والده الثلاث وأولاد خالته ثلاثة ذكور وأنثى .

الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولأولاد خالته الشقيقة الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شئ لبنات خال والده لأنهن من أفراد الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد الخالة من أفراد الطائفة الثانية من هذا الصنف وأفراد الطائفة الثانية مقدمون فى الميراث عن أفراد الطائفة الرابعة وذلك عملا بالمادة ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ / ٩ / ١٩٤٣ .

### الزوجة مع أولاد الأخت الشقيقة وابن الأخت لأب

المبدأ: أولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم أقوى قرابة من ابن الأخت لأب ويأخذون الباقي بعد فرض الزوج للذكر ضعف الأنثى  
السؤال: توفيت امرأة عن زوجها ولم تنجب منه أولادا لا ذكورا ولا إناثا . وتركت أولاد شقيقتها ذكورا وإناثا وابن أختها لوالدها .

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقي لأولاد أختها الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا شئ لابن أختها من الأب لضعف قرابته عن أولاد الأخت الشقيقة .

### الزوجة مع ابن ابن خال والد المتوفى .

المبادئ: ١ - ابن ابن خال الأب من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام .

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وابن ابن خال الأب يكون للزوجة الربع فرضا والباقى لابن ابن خال الأب.

السؤال: توفى رجل عن زوجة وعن ابن ابن خال والده.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولابن ابن خال والده الباقى لأنه من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام. الزوج مع أولاد الخال الشقيق وأولاد الخالة الشقيقة وأولاد الخالة لأب. المبادئ: ١ - يحجب أولاد الخالة لأب بأولاد الخال الشقيق وأولاد الخالة الشقيقة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وأولاد خال شقيق وأولاد خالة شقيقة يكون للزوج النصف فرضا والباقى لأولاد الخال الشقيق وأولاد الخالة الشقيقة للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وبنتى خالها الشقيق وأولاد خالتها الشقيقة ثلاثة ذكور وأنثى. وأولاد خالتها لأب ذكرين وأنثى.

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقى لبنتى خالها الشقيق وأولاد خالتها الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شىء لأولاد خالتها لأبيها لأن من ذكروا ما عدا الزوج من ذوى الأرحام وهم أولاد ذى رحم وقد استووا فى الدرجة والحيز فيقدم فى الميراث أقواهم قرابة.

### الزوجة مع ابن الخال

المبدأ: ابن الخال من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ويأخذ باقى التركة بعد فرض الزوجة متى كان وحده.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وابن خاله.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولابن خاله الباقى لأنه من الصنف الرابع من ذوى الأرحام.

الزوجتان وبنات الأخت لأب مع ابن العمة الشقيقة

وأولاد الخال الشقيق وأولاد الخالة الشقيقة

المبادئ: ١ - بنات الأخت لأب من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهن

مقدمات فى الميراث عن أبناء العمة وأولاد الخال والخالة الذين هم من الصنف الرابع منهم .

٢ - بانحصار الإرث فى الزوجتين وبنات الأخت لأب : يكون للزوجتين الربع فرضا بالسوية بينهما وبنات الأخت الباقي بالسوية بينهما .

السؤال : توفى رجل وله زوجتان وبتا أخته لأبيه وابنى ابنى عمته الشقيقتين وأولاد خاليه الشقيقين وبتى خالتيه الشقيقتين وقد توفى آباء وأمهات المذكورين قبل وفات المورث بسنين عديدة .

الجواب : لزوجتى المتوفى من تركته الربع فرضا بالسوية بينهما لعدم وجود الفرع الوارث ولبتى أخته لأبيه الباقي بالسوية بينهما ولا شىء لابنى ابنى عمته الشقيقتين ولا لأولاد خاليه الشقيقين ولا لبتى خالتيه الشقيقتين لأنهم جميعا من أفراد الطائفة الثانية من طوائف الصنف الرابع وبتى الأخ من الصنف الثالث المقدم فى الميراث عن جميع طوائف الصنف الرابع .

### الزوجة وأبناء الأخت الشقيقة مع بنات العم الشقيق

المبادئ : ١ - أولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم مقدمون فى الميراث على بنات العم اللاتى هن من الصنف الرابع منهم .

٢ - بانحصار الإرث فى الزوج وابنى الأخت الشقيقة : يكون للزوج النصف ولابنى الأخت الشقيقة الباقي مناصفة بينهما .

السؤال : توفى رجل عن زوجته وبتى عمه الشقيق وابنى أخته الشقيقة .

الجواب : لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولابنى أخته الشقيقة الباقي مناصفة بينهما لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهو مقدم على الصنف الرابع ولا شىء لبتى عمه الشقيق لأنهما من الصنف الرابع من ذوى الأرحام .

### الزوجة مع أولاد العمة الشقيقة وأولاد الخالة الشقيقة

المبادئ : ١ - أولاد العمة الشقيقة وأولاد الخالة الشقيقة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد استووا فى الدرجة واختلفوا فى الحيز وليس منهم ولد عاصب .



٢ - بانحصار الإرث في زوجة وأولاد عمه شقيقة وأولاد خالة شقيقة يكون للزوجة الربع فرضا والباقي يقسم أثلاثا لأولاد العمه ثلاثه ولأولاد الخالة ثلثه للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل وترك ورثته الشرعيين وهم زوجته وأولاد عمته الشقيقة وأولاد خالته الشقيقة

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقي يقسم أثلاثا لقرابة الأب وهم أولاد العمه الشقيقة ثلاثه للذكر مثل حظ الأنثيين ولقرابة الأم وهم أولاد الخالة الشقيقة ثلثه للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهم جميعا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد استووا في الدرجة واختلفوا في الحيز وليس منهم ولد عاصب.

### الزوجة مع ابني أم وبنات عم شقيق

المبادئ: ١ - ابنا الأخ أم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وبنات العم الشقيق من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام والصنف الثالث مقدم على الصنف الرابع.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وابني أخ أم يكون للزوجة الربع فرضا ولابني الأخ أم الباقي مناصفة بينهما.

السؤال: توفي رجل ولم يترك سوى زوجته وابني أخيه من أمه وبنات عمه الشقيق.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولابني أخيه لأمه الباقي مناصفة بينهما لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا شيء لبنات عمه الشقيق؛ لأنهن من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهو مؤخر في الميراث عن الصنف الثالث.

### الزوج وبنت الأخ الشقيق مع العمتين الشقيقتين وبنتي العم الشقيق.

المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق من الصنف الثالث من ذوى الأرحام والعمتان الشقيقتان وبنتي العم الشقيق من الصنف الرابع والصنف الثالث مقدم في الميراث على الصنف الرابع.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وبنت أخ شقيق يكون للزوج النصف فرضا ولبنت الأخ الشقيق الباقي.

السؤال: توفيت امرأة ولها زوج وبنتا عم شقيق وبنت أخ شقيق وعمتان شقيقتان. الجواب: لزوج المتوفاة نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولبنت أخيها الشقيق الباقي لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولم يوجد أولى منها بالميراث ولا شيء لعمتيها الشقيقتين ولا لبنتى عمها الشقيق لأنهن من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن الصنف الثالث.

الزوج مع ابن العمّة من الأم وبنتى الخاليتين الشقيقتين وابن الخال الشقيق.

المبادئ: ١ - ابن العمّة من الأم وبنتا الخاليتين الشقيقتين وابن الخال الشقيق من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اختلفوا فى حيز القرابة. ٢ - متى اختلف حيز القرابة كان الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم بعد نصيب الزوج للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتى خالتيها الشقيقتين وابن خالها الشقيق وابن عمتها من الأم وزوجها.

الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقي ثلثاه لابن عمتها من الأم وثلثه لبنتى خالتيها الشقيقتين وابن خالها الشقيق للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك لأن من عدا الزوج من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اختلفوا فى الحيز فيكون الثلثان لقرابة الأب، والثلث لقرابة الأم.

### الزوج والخالّة الشقيقة مع بنات الخالين الشقيقين

#### وأبناء أبناء الخال الشقيق وابن بنت العمّة الشقيقة

المبادئ: ١ - الخالة الشقيقة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وبنات الخالين الشقيقين وأبناء أبناء الخال الشقيق وابن بنت العمّة الشقيقة من الطائفة الثانية من هذا الصنف، والطائفة الأولى مقدمة فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية من الصنف المذكور.

٢ - بانحصار الإرث فى الزوج والخالّة الشقيقة يكون للزوج النصف فرضا

وللخاله الباقي .

السؤال : توفيت امرأة عن زوج وخالة شقيقة وبنات خالين شقيقين أبناء أبناء خالها وابن بنت عمتها الشقيقة ثم توفيت الخالة الشقيقة عن بنتها وأولاد أخويها الشقيقين وأبناء أبناء أخيها الشقيق .

الجواب : لزوج المتوفاة الأولى من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولخالتها الشقيقة الباقي لأنها من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهى مقدمة على الطائفة الثانية منه ولا شيء لبنات خاليتها الشقيقين ولا لأبناء أبناء خالها الشقيق ولا لابن بنت عمتها الشقيقة لأنهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام طبقا لقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ، ولبنات المتوفاة الثانية من تركتها النصف فرضا ولأبناء أبناء أخيها الشقيق الباقي تعصيا بالسوية بينهم ولا شيء لبنات أخويها الشقيقين لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات .

### الزوجة مع أولاد الأخوال وأولاد الخالات الأشقاء

المبادئ: ١ - أولاد الأخوال والخالات الأشقاء من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة والحيز وقوة القرابة فيشتركون فى الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين .

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد أخوال وأولاد خالات أشقاء يكون للزوجة الربع فرضا والباقي لأولاد الأخوال والخالات للذكر مثل حظ الأنثيين .

السؤال : توفى رجل وترك زوجة وأولاد خالين شقيقين وأولاد خاليتين شقيقتين .

الجواب : لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولأولاد الأخوال والخالات الأشقاء الباقي للذكر ضعف الأنثى وهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام واتحدوا فى الدرجة والحيز وقوة القرابة فيشتركون فى الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك تطبيقا لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

### الزوج والعمتان الشقيقتان مع أولاد العمات وأولاد ابن العمه .

المبادئ: ١ - العمتان الشقيقتان من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى

الأرحام وأولاد العمات وأولاد ابن العمه من الطائفة الثانية من هذا الصنف وأفراد الطائفة الأولى مقدمون في الميراث على أفراد الطائفة الثانية.

٢ - بانحصار الإرث في الزوج والعمتين الشقيقتين يكون للزوج النصف فرضا وللعمتين الباقي مناصفة بينهما.

السؤال: توفيت سيدة عن زوج وعمتين شقيقتين وعمه توفيت في حياتها تاركة اثنين من الذكور توفي أحدهما في حياتها وترك ولدا وثلاث بنات وعن أولاد عمات غير شقيقات.

الجواب: يكون للزوج نصف تركتها فرضا وللعمتين الشقيقتين النصف الباقي مناصفة بينهما لأنهما من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا شيء لأولاد العمات مطلقا ولا لأولاد أولادهم لأنهم جميعا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع.

الزوجة وبنتا الأخ الشقيق مع أولاد الخال الشقيق وابن ابن العمه الشقيقة المبادئ: ١ - بنتا الأخ الشقيق من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وأولاد الخال وابن ابن العمه من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم وهم مؤخرون في الميراث عن أفراد الصنف الثالث.

٢ - بانحصار الإرث في الزوجة وبنتى الأخ الشقيق يكون للزوجة الربع فرضا ولبنتى الأخ الشقيق الباقي مناصفة بينهما.

السؤال: توفي رجل وترك زوجة وبنتى أخ شقيق وأولاد خال شقيق ذكورا وإناثا وابن ابن عمته الشقيقة.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقي لبنتى الأخ الشقيق مناصفة بينهما لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واتحدوا في الدرجة وفي الإدلاء وفي قوة القرابة وهما أولى بالميراث من أولاد خال المتوفى ذكورا وإناثا ومن ابن ابن عمته الشقيقة لأنهم من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أفراد الصنف الثالث طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### الزوجة مع بنت العم الشقيق وبنت ابن العم الشقيق

المبادئ: ١ - بنت العم الشقيق وبنت ابن العم الشقيق وإن كانتا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن بنت العم أقرب إلى المتوفى من بنت ابن العم والأقرب أولى بالميراث من الأبعد.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت عم شقيق يكون للزوجة الربع فرضا ولبنت العم الشقيق الباقي.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنت عمه الشقيق وبنت ابن عم شقيق.

الجواب: أنه ب وفاة المذكور بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن زوجته وبنت عمه الشقيق وبنت ابن عمه الشقيق فقط تكون تركته جميعها لزوجته وبنت عمه الشقيق لزوجته منها الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولبنت عمه الشقيق الباقي. ولا شيء لبنت ابن عمه الشقيق لأنها وإن كانت من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن بنت العم الشقيق أقرب إلى المتوفى درجة منها فتكون أولى بميراثه وعلى ذلك تستقل بباقي التركة بعد فرض الزوجة تطبيقا للمادتين ٣١، ٣٦ من القانون المذكور.

### الزوجة وبنت الخال الشقيق وبنت الخالة الشقيقة

#### مع ابن بنت الخال الشقيق وأبناء أبناء الخالة الشقيقة

المبادئ: ١ - ذوى الأرحام مقدمون فى الإرث على الرد على أحد الزوجين.

٢ - بنت الخال الشقيق وبنت الخالة الشقيقة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهن أقرب درجة من ابن بنت الخال الشقيق وأبناء أبناء الخالة الشقيقة الذين هم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم، ومن كان أقرب درجة أحق بالميراث من الأبعد.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنتى خال شقيق وبنت خالة شقيقة تكون للزوجة الربع فرضا ولبنتى الخال وبنت الخالة الباقي ثلاثة بينهن.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنتى خال شقيق وبنت خالة شقيقة وابن بنت خال شقيق وعن ثلاثة أبناء أبناء خالة شقيقة.

الجواب: للزوجة المتوفى المذكور ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث

والباقى لبنتى الخال الشقيق وبنت الخالة الشقيقة مثالثة بينهما لأنهن من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المقدمين فى الإرث على الرد على أحد الزوجين ولا شىء لأحد من ابن بنت الخال الشقيق وأبناء الخالة الشقيقة لأنهم جميعا أبعد درجة من بنات الخال والخالة الشقيقين والإرث فى هذه الحالة يكون للأقرب درجة .

### الزوجة وولد الأخت الشقيقة مع الخالة الشقيقة

المبادئ: ١ - ذوى الأرحام مقدمون فى الإرث على الرد على أحد الزوجين  
٢ - ولدا الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام والخالة الشقيقة من الصنف الرابع منهم ، والصنف الثالث مقدم ، فى الميراث على من بعده .  
٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وولدى أخت شقيقة : يكون للزوجة الربع فرضا ولولدى الأخت الشقيقة الباقى للذكر منهم ضعف الأنثى .

السؤال : توفى رجل عن زوجته وخالته الشقيقة ولدى أخته الشقيقة ذكر وأنثى .  
الجواب : لزوجته المتوفى المذكور ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وبقاى تركته لولدى أخته الشقيقة للذكر ضعف الأنثى لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام المقدمين فى الإرث على الرد على أحد الزوجين والمقدمين فى الإرث على الصنف الرابع ومنه الخالة الشقيقة التى لا شىء لها لذلك .

### الزوجة مع ابن البنت

المبادئ: ١ - ابن البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام ويكون وارثا إذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية .  
٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وابن بنت يكون للزوجة الربع فرضا ولابن البنت الباقى .

السؤال : توفيت امرأة عن والدها ووالدتها وابنها ثم توفى والدها عن زوجته وعن ابن بنته .

الجواب : بوفاة المتوفاة الأولى عن المذكورين فقط يكون لوالدها سدس تركتها فرضا ولوالدتها سدسها فرضا ولابنها الباقى بعد السدسين تعصيا ، وبوفاة المتوفى الثانى عن زوجته وابن بنته فقط يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود فرع وارث

ولابن بنته الباقي بعد الربع لأنه من الصنف الأول من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية طبقا للمادة ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ .

### الزوجة مع أولاد خال الأب وأولاد بنت عمه الأب

المبادئ: ١ - أولاد خال الأب وإن اتحدوا مع أولاد بنت عمه الأب فى الطائفة والصنف إلا أن أولاد خال الأب أقرب درجة فيقدمون على أولاد بنت عمه الأب فى الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد خال الأب: يكون للزوجة الربع فرضا ولأولاد خال الأب الباقي بالسوية بينهم إن كانوا ذكورا فقط، أو إناثا فقط، وللذكر ضعف الأنثى إن كانوا ذكورا وإناثا.

السؤال: توفى رجل وليس له فرع ولا عصبة عن زوجة وأولاد بنت عمه أبيه وأولاد خال أبيه.

الجواب: بوفاة المتوفى عن المذكورين فقط يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود فرع وارث ولأولاد خال أبيه الباقي بعد الربع بالسوية بينهم إن كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط وللذكر ضعف الأنثى إن كانوا ذكورا وإناثا لأنهم من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية ولا أحد من ذوى الأرحام المقدمين عليهم ولا شيء لأولاد بنت عمه أبيه لأنهم وإن كانوا من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع أيضا إلا أن أولاد خال الأب أقرب منهم درجة فيقدمون عليهم فى الميراث وذلك تطبيقا للمواد ٣١، ٣٦، ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### الزوج مع الخالة لأب وبنت العم وبنتى ابن العم

المبادئ: ١ - الخالة لأب من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وبنت العم وبنتا ابن العم من الطائفة الثانية منهم وأفراد الطائفة الأولى مقدمون على أفراد الطائفة الثانية فى الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وخالة لأب يكون للزوج النصف فرضا والباقي للخالة لأب.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وبنت عمها الشقيق وخالتها لأب وبنتى ابن عم.  
**الجواب:** لزوج المتوفاة المذكورة نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث  
والنصف الباقي من تركتها للخالة لأب لأنها من الطائفة الأولى من ذوى الأرحام ولا  
يوجد من هو أولى منها بالميراث ولا شيء لابنة العم وبنتى ابن العم مطلقا لأنهن من  
الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن الطائفة  
الأولى من هذا الصنف طبقا لنص المادة ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة  
١٩٤٣ .

### الزوج وبنت الخالة لأب مع ابنى الخالة لأم

**المبادئ:** ١ - بنت الخالة لأب وابنا الخالة لأم وإن كانوا من الطائفة الثانية من  
الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن بنت الخالة لأب أقوى قرابة من ابنى الخالة  
لأم فتقدم عليهما فى الميراث.  
٢ - بانحصار الإرث فى زوج وبنت خالة لأب، يكون للزوج النصف فرضا  
ولبنت الخالة لأب الباقي.

**السؤال:** توفيت امرأة عن ورثتها وهم زوج وبنت خالة لأب وابنا خالة لأم.  
**الجواب:** لزوج هذه المتوفاة نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث  
والباقي لبنت الخالة لأب لأنها من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام  
وليس فيه أحد أولى منها بالميراث ولا شيء لابنى الخالة لأم لأنهما وإن كانا من  
الطائفة المذكورة إلا أن قرابة بنت الخالة لأب أقوى من قرابة ابن الخالة لأم.

### الزوج وأولاد البنت مع أولاد الأختين الشقيقتين .

**المبادئ:** ١ - أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام ويقدمون فى  
الميراث على أولاد الأختين الشقيقتين لأنهم من الصنف الثالث.  
٢ - بانحصار الإرث فى زوج وأولاد بنت يكون للزوج النصف فرضا ولأولاد  
البنت الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين .

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وأولاد بنتها وأبناء أختيها الشقيقتين .

**الجواب:** يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولأولاد بنتها  
النصف الباقي للذكر منهم ضعف الأنثى لأنهم من أفراد الصنف الأول من ذوى الأرحام



ولا يوجد أحد أولى منهم بالميراث ولا شيء لأولاد الأختين الشقيقتين لأنهم من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أفراد الصنف الأول وذلك عملا بالمواد ٣١، ٣٢، ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### الزوج مع ابن الخال الشقيق وأبناء الخالة الشقيقة

**المبادئ: ١ -** إذا اتحد ذوو الأرحام فى الطائفة والصنف واستووا فى الدرجة والحيز وقوة القرابة اشتركوا فى الميراث بالسوية .

**٢ -** بانهصار الإرث فى زوج وابن خال شقيق وأبناء خالة شقيقة يكون للزوج النصف فرضا ولابن الخال الشقيق وأبناء الخالة الشقيقة الباقي بالسوية بينهم .  
**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وابن خالها الشقيق وأبناء خالتها الشقيقة .

**الجواب:** بوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لزوجها من تركتها النصف لعدم وجود الفرع الوارث ولابن خالها الشقيق وأبناء خالتها الشقيقة الباقي بالسوية بينهم لأنهم جميعا من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولأنهم استووا فى الدرجة والحيز وقوة القرابة فيشتركون فى الميراث بالسوية فلو فرضنا التركة عشرة أسهم كان للزوج منها خمسة أسهم ولأولاد خالها وخالتها الباقي لكل منهم سهم واحد وذلك عملا بالمادتين ٣١، ٣٦ من هذا القانون .

### الزوجة وبنت البنت مع ولدى الأخت الشقيقة

**المبادئ: ١ -** ولدا الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وبنت البنت من الصنف الأول المقدم فى الميراث على الصنف الثالث .

**٢ -** بانهصار الإرث فى زوجة وبنت بنت يكون للزوجة ربع التركة فرضا ولبنت البنت الباقي بعد الربع .

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وعن بنت بنته وعن ولدى أخته الشقيقة

**الجواب:** يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود فرع وارث وهو (الولد وولد الابن وإن نزل) ولبنت بنته المتوفاة قبله الباقي بعد الربع لأنها من الصنف الأول من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية ولا شيء لولدى أخته الشقيقة الذكر والأنثى لأنهما من الصنف الثالث من ذوى

الأرحام والصف الأول ومنه بنت البنت مقدم على الصف الثالث فى الميراث وذلك تطبيقا للمادة ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### انفراد زوجة هى بنت عم المتوفى بالميراث

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة هى بنت عم المتوفى يكون لها الربع فرضا بصفتها زوجة والباقى بصفتها بنت عم له .

السؤال: توفى رجل وترك زوجته التى هى - أيضا - بنت عمه الشقيق .

الجواب: بوفاته عن زوجته بنت عمه الشقيق: يكون لها من تركته الربع فرضا بوصفها زوجة له لعدم وجود الفرع الوارث ولها باقى تركته بوصفها بنت عمه الشقيق لأنها بهذا الوصف من أفراد الطائفة الثانية من الصف الرابع من ذوى الأرحام ولم يوجد للمتوفى من هو أحق منها بالميراث طبقا للمواد ٣١ ، ٣٦ ، ٥٧ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م .

### الزوجة وأولاد الأخت الشقيقة مع العمات الشقيقات

المبادئ: ١ - أولاد الأخت الشقيقة من الصف الثالث من ذوى الأرحام والعمات الشقيقات من الصف الرابع منهم . والصف الثالث مقدم على الصف الرابع فى الميراث .

٢ - بانحصار الإرث فى الزوجة وأولاد الأخت الشقيقة يكون للزوجة الربع فرضا ولأولاد الأخت الشقيقة الباقى للذكر ضعف الأنثى .

السؤال: توفى رجل عن زوجته وعماته الشقيقات الثلاث وابن وبنت أخته الشقيقة .

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود فرع وارث ولابن وبنت أخته الشقيقة الباقى بعد الربع للذكر ضعف الأنثى لأنهما من الصف الثالث من ذوى الأرحام واتحدا فى الدرجة وقوة القرابة ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية . فيشتركان فى الإرث للذكر ضعف الأنثى طبقا للمواد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شىء لعماته شقيقاته الثلاث لأنهن من الصف الرابع من ذوى الأرحام والصف الثالث ومنه أولاد الأخت مقدم عليه فى الميراث طبقا للمادة ٣١ المذكورة .

## الزوج والعمة الشقيقة والخالة الشقيقة مع الخال لأب وبنتى عم العم

المبادئ: ١ - الخالة الشقيقة والعمة الشقيقة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهما أقوى قرابة من الخال لأب الذى هو من نفس الطائفة من هذا الصنف ومن كان أقوى قرابة قدم فى الميراث على الأضعف.

٢ - الخالة الشقيقة والعمة الشقيقة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع وبنتا عم العم من الطائفة الثالثة من هذا الصنف وهم مؤخرون عن الطائفة الأولى فى الميراث.

٣ - بانحصار الإرث فى الزوج والعمة الشقيقة والخالة الشقيقة: يكون للزوج النصف فرضا وللعمة الشقيقة والخالة الشقيقة النصف الثانى مثالثة بينهما للعمة الشقيقة ثلثاه وللخالة الشقيقة الثلث.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وعمتها الشقيقة وخالتها الشقيقة وخالها لأب وبنتى عم عم المتوفاة الشقيق.

الجواب: بوفاة المذكورة يكون لزوجها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولعمتها الشقيقة ثلثا النصف الباقي ولخالتها الشقيقة ثلث النصف الباقي ويجعل تركتها ستة أسهم يكون لزوجها منها ثلاثة أسهم ولعمتها الشقيقة سهمان ولخالتها الشقيقة سهم واحد وذلك لأن العمة الشقيقة والخالة الشقيقة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام والعمة من قرابة الأب والخالة من قرابة الأم وقرابتهما أقوى من قرابة الخال لأب فتستحقان الباقي بعد نصيب الزوج مثالثة طبقا للمادتين ٣١، ٣٥ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شئ للخال لأب لما ذكرنا كما لا شئ لبنتى عم العم لأنهما من الطائفة الثالثة من الصنف الرابع وهم مؤخرون عن الطائفة الأولى منه.

## الزوج وبنت الأخت لأم مع ولدى ابن الأخت الشقيقة

### وأولاد ابن ابن الأخت

المبادئ: ١ - بنت الأخت لأم وولدا ابن الأخت الشقيقة وأولاد ابن ابن الأخت الشقيقة وإن كانوا جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنت الأخت لأم أقرب درجة من الآخرين والأقرب مقدم فى الميراث على غيره.

٢ - بانحصار الإرث فى الزوج وبنت الأخت لأم: يكون للزوج النصف فرضا

ولبنت الأخت لأم الباقي.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وعن ولدى ابن أختها الشقيقة وعن أولاد ابن ابن أختها الشقيقة وعن بنت أختها لأم.

**الجواب:** يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود فرع وارث ولبنت أختها لأم الباقي وهو النصف لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية ولا أحد من الصنفين الأول والثاني من ذوى الأرحام ولا شيء لولدى ابن أختها الشقيقة ولا لأولاد ابن ابن أختها الشقيقة لأنهم وإن كانوا من الصنف الثالث كبنت الأخت لأم إلا أنها أقرب منهم إلى المتوفاة درجة فتقدم عليهم فى الميراث وذلك تطبيقا للمادتين ٣١، ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### الزوجة والخالة الشقيقة مع أولاد الأخوال الأشقاء

#### وأولاد الخالات الشقيقات وابن بنت العمة الشقيقة.

**المبادئ:** ١ - الخالة الشقيقة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهى أحق بالإرث من أولاد الأخوال الأشقاء وأولاد الخالات الشقيقات وابن بنت العمة الشقيقة الذين هم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم.

٢ - بانهصار الإرث فى الزوجة والخالة الشقيقة: يكون للزوجة الربع فرضا وللخالة الشقيقة الباقي.

**السؤال:** توفى رجل عن زوجته وخالته الشقيقة وأولاد أخواله الأشقاء ذكورا وإناثا وأولاد خالاته الشقيقات ذكورا وإناثا وابن بنت عمته الشقيقة.

**الجواب:** يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والباقي لخالته الشقيقة لأنها من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد من يساويها فى قوة القرابة والحيز ولا شيء لأولاد أخواله الأشقاء ولا لأولاد خالاته الشقيقات ولا لابن بنت عمته الشقيقة لأنهم وإن كانوا من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أنهم من الطائفة الثانية المؤخرين فى الميراث عن الطائفة الأولى.

### الزوجة وبنات الأخ لأب مع أولاد الأخ وأولاد الأخت لأم

**المبادئ:** ١ - أولاد الأخ لأم وأولاد الأخت لأم وإن كانوا من الصنف الثالث من

ذوى الأرحام واتحدوا مع بنات الأخ لأب فى الصنف والدرجة إلا أن أصلهم لأم ومن كان أصله لأب قدم عليهم فى الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى الزوجة وبنات الأخ لأب يكون للزوجة الربع فرضاً وبنات الأخ لأب الباقي بالسوية بينهم.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وعن أولاد أخيه لأم وعن بنات أخيه لأب، وعن ولدى أخته لأم ذكر وأنثى.

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضاً لعدم وجود فرع وارث وبنات أخيه لأب الباقي بعد الربع بالسوية بينهم لأنهن من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وقربتهن من جهة الأب ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية ولا أحد من الصنفين الأول والثانى من ذوى الأرحام فيشتركن فى الإرث بالسوية بينهم طبقاً للمادتين ٣١، ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شىء لأولاد أخيه وأخته لأم لأنهم وإن كانوا من الصنف الثالث واتحدوا مع بنات الأخ لأب فى الدرجة إلا أن أصلهم لأم فيقدم من كان أصله لأب عليهم طبقاً للمادة ٣٤ المذكورة.

### الزوج مع ابن الخال الشقيق وابن العم لأم.

المبادئ: ١ - لا ينظر إلى قوة القرابة عند اختلاف الحيز بين أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وتستحق قرابة الأب الثلثين وقرابة الأم الثلث. ٢ - بانحصار الإرث فى زوج وابن عم لأم وابن خال شقيق يكون للزوج النصف فرضاً والنصف الثانى يقسم أثلاثاً: الثلثان لقرابة الأب «ابن العم لأم» والثلث لقرابة الأم «ابن الخال الشقيق»

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وابن خالها الشقيق وبنت عمها لأمها.

الجواب: يكون لزوجها نصف تركتها فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث والنصف الباقي يقسم مثالثة بين بنت عمها لأمها وابن خالها الشقيق تستحق بنت عمها لأمها الثلثين وابن خالها الشقيق يستحق الثلث لأنهما من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اختلف الحيز فلا ننظر إلى قوة القرابة فتستحق قرابة الأب الثلثين وقرابة الأم الثلث وذلك طبقاً للمادتين ٣١، ٣٦ من قانون الموارث ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### الزوج وبنتا بنت البنت مع بنت ابن بنت البنت.

المبادئ: ١ - بنت بنت البنت وبنت ابن بنت البنت وإن كانتا من الصنف الأول من ذوى الأرحام إلا أن بنت بنت البنت أقرب درجة والأقرب درجة أولى بالميراث من الأبعد.

٢ - بانحصار الإرث فى زوج وبنتى بنت بنت يكون للزوج النصف فرضا ولبنتى بنت البنت الباقي مناصفة بينهما.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وبنتى بنت بنتها وبنت ابن بنت بنتها. الجواب: يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث والنصف الباقي لبنتى بنت بنتها مناصفة بينهما لأنهما من الصنف الأول من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منهما بالميراث ولا شيء لبنت ابن بنت بنتها لأنها وإن كانت من الصنف الأول من ذوى الأرحام إلا أن بنتى بنت بنتها أقرب درجة للمتوفاة من بنت ابن بنت بنتها والأقرب درجة أولى بالميراث من الأبعد وذلك طبقا للمادة رقم ٣١ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بأحكام الموارث.

### الزوجة مع بنت الأخت الشقيقة

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة وبنت أخت شقيقة يكون للزوجة الربع فرضا ولبنت الأخت الباقي.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنت أخته الشقيقة. الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولبنت أخته الشقيقة باقى تركته لعدم وجود عاصب نسبي ولا صاحب فرض يرد عليه.

### الزوجة وبنتا العمة الشقيقة وأولاد الخال لأم

#### مع بنات بنت العم الشقيق وابنى ابن العمة الشقيقة

المبادئ: ١ - بنات بنت العم الشقيق وابنا ابن العمة الشقيقة أبعد درجة من بنتى العمة الشقيقة وأولاد الخال لأم فلا يرثون معهم شيئا.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنتى عمة شقيقة وأولاد خال لأم يكون للزوجة الربع فرضا والباقي يكون لبنتى العمة بحق الثلثين وأولاد الخال لأم بحق الثلث للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفي رجل عن زوجته وعن بنات بنت عمه الشقيق وعن بنتى عمته الشقيقة وعن أولاد خاله لأمه وعن ابني ابن عمته الشقيقة.

**الجواب:** لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولبنتى عمته الشقيقة ولأولاد خاله لأمه باقى تركته مثلثة بينهم الثلثان لبنتى عمته الشقيقة مناصفة بينهما والثلث لأولاد خاله لأمه للذكر ضعف الأنثى لعدم وجود عاصب ولأنهم من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منهم بالميراث من الأصناف أو الطوائف المتقدمة عليهم فى الميراث ولا شىء لبنات بنت عمه الشقيق ولا لابنى ابن عمته الشقيقة لأنهم أبعد درجة من بنتى عمته الشقيقة وأولاد خاله لأمه. وذلك طبقا للمواد رقم ٣١، ٣٥، ٣٦، ٤٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### الزوج والخال الشقيق والخالة الشقيقة مع أولاد الخال الشقيق.

**المبادئ: ١ -** الخال والخالة الشقيقان من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد الخال من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم وأفراد الطائفة الأولى مقدمون فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية.

**٢ -** بانهصار الإرث فى زوج وخال وخالة شقيقين يكون للزوج النصف فرضا والباقى للخال والخالة للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفيت امرأة عن زوجها وخالها الشقيق وخالتها الشقيقة وأولاد خالها الشقيق.

**الجواب:** يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولخالها وخالتها الشقيقين النصف الباقى للذكر ضعف الأنثى لأنهما من أفراد الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منهم بالميراث من أصحاب الفروض والعصبات النسبية أو أحد من الأصناف المتقدمة عليهم من ذوى الأرحام طبقا للمواد ٣١، ٣٨ من قانون الموارث ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شىء لأولاد خالها الشقيق لأنهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع والأخوال والخالات من الطائفة الأولى من الصنف المذكور فهم مقدمون عليهم فى الميراث طبقا للمواد المذكورة.

### الزوج مع ولدى الأخت لأب وأولاد الأخ لأم.

المبادئ: ١ - ولد الأخ لأب وأولاد الأخ لأم من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام.

٢ - ولدا الأخت لأب أقوى قرابة من أولاد الأخ لأم ويكونان أحق منهم بالميراث.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وولدى أخت لأب يكون للزوج النصف فرضا والباقى لولدى الأخت لأب بالسوية بينهما إن كانا ذكرين أو أنثيين وللذكر ضعف الأنثى إن كانا مختلفين.

السؤال: عن وفاة امرأة عن زوج وعن ولدى أخت لأب وعن أولاد أخ لأم.  
الجواب: يكون لزوجها نصف تركتها ولولدى الأخت لأب النصف الآخر بينهما إن كانا ذكرين أو أنثيين وللذكر ضعف الأنثى إن كانا مختلفين لأنهما من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منهم بالميراث من أصحاب الفروض أو العصبات النسبية أو أحد الأصناف المتقدمة عليهما من ذوى الأرحام ولا شىء لأولاد أخيها لأمها لأن ولدى أختها لأبيها أقوى قرابة للمتوفاة منهم ومن ثم كانا أحق بالميراث منهم طبقا للمواد ٣١، ٣٤، ٣٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

### الزوجتان وأولاد الأخ لأم وأولاد الأخت لأم مع بنتى ابن عم الأب

المبادئ: ١ - أولاد الأخ والأخت لأم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة والإدلاء بوارث فيشتركون فى الميراث للذكر ضعف الأنثى.

٢ - بنت ابن عم الأب من الصنف الرابع من ذوى الأرحام من الطائفة الرابعة منه والصنف الثالث مقدم فى الميراث على الصنف الرابع.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجتين وأولاد أخ وأخت لأم يكون للزوجتين الربع فرضا مناصفة بينهما والباقى لأولاد الأخ والأخت لأم للذكر ضعف الأنثى.

٤ - الزوج والزوجة لا يرد عليهما مع وجود أحد من ذوى الأرحام.

السؤال: توفى رجل عن زوجتيه وأولاد أخيه لأمه وأولاد أخته لأمه ذكورا وإناثا وبنتى ابن عم والده.

الجواب: يكون لزوجتيه ربع تركته مناصفة بينهما فرضا لعدم وجود الفرع الوارث



ولأولاد أخيه لأمه ذكورا وإناثا وأولاد أخته لأمه ذكورا وإناثا الباقي بعد الربع؛ لأنهم جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى القرابة وقوة الدرجة والإدلاء بوارث فيشتركون جميعا فى الميراث ويكون باقى التركة وهو ثلاثة أرباعها لهم للذكر منهم ضعف الأنثى إذ لا يوجد للمتوفى عاصب ولا صاحب فرض آخر فى هذه الحالة ولا أحد من الأصناف المقدمة عليهم من ذوى الأرحام ولا يرد على الزوجتين فى هذه الحالة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شىء لبنتى ابن عم والده لأنهما من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأفراد الصنف الثالث مقدمون عليهم فى الميراث عملا بالمواد من ٣١ إلى ٣٨ من هذا القانون.

### الزوجة وبنت العمة الشقيقة وبنات الخال الشقيق مع ابنى العمة لأم

المبادئ: ١ - بنت العمة الشقيقة وابنا العمة لأم وإن كانوا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن العمة الشقيقة أقوى قرابة من ابنى العمة لأم والأقوى قرابة منهم أولى بالميراث من الآخر.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت عمة شقيقة وبنات خال شقيق يكون للزوجة الربع فرضا ويقسم الباقي أثلاثا الثلاثان لبنت العمة الشقيقة والثالث لبنات الخال الشقيق بالسوية بينهم.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنت عمته الشقيقة وابنى عمته لأم وبنات خاله الشقيق.

الجواب: يكون لزوجته ربع تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث. والباقي من التركة يقسم بين بنت عمته الشقيقة وبنات خاله الشقيق الثلاث فيخص قرابة الأب وهى بنت عمته الشقيقة الثلاثان ويخص قرابة الأم وهن بنات خاله الشقيق الثلاث الثلاث بالسوية بينهم لأنهن جميعا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام، حيث لا وارث آخر من أصحاب الفروض ولا من العصبات ولا من الأصناف المقدمة عليهن من ذوى الأرحام ولا شىء لابنى عمه المتوفى لأم لأنهما وإن كانا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن بنت العمة الشقيقة أقوى منهما قرابة فتكون أولى منهما بالميراث. وذلك عملا بالمواد من ٣١

إلى ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### بنات ابن العم الشقيق مع ولدى بنت العم الشقيق

المبادئ: ١ - ولدا بنت العم ولدا ذى رحم وبنات ابن العم بنات عاصب وبنات

العاصب يقدمن فى ميراث ذوى الأرحام على أولاد ذى الرحم .

٢ - بانحصار الإرث فى بنات ابن عم شقيق يكون لهن جميع التركة بالسوية

بينهن .

السؤال: توفيت امرأة عن ثلاث بنات ابن عمها الشقيق وولدى بنت عمها الشقيق .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لبنات ابن العم الشقيق بالسوية بينهن . ولا شيء

لولدى بنت العم الشقيق لأن بنات ابن العم بنات عاصب وولدى بنت العم ولدا ذى

رحم وبنات العاصب يقدمن فى الميراث على أولاد ذى الرحم .

### بنت الأخ الشقيق مع ابنى ابن الخال الشقيق

المبدأ: بنت الأخ الشقيق من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وابنا ابن الخال

الشقيق من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم والصنف الثالث مقدم فى الميراث

عن الصنف الرابع بجميع طوائفه .

السؤال: توفيت امرأة عن ولدها ثم توفى بعدها ولدها عن بنت أخ شقيق وابنى ابن

خاله الشقيق .

الجواب: جميع تركة المتوفاة الأولى لابنها تعصيا وجميع تركة المتوفى الثانى

لبنت أخيه الشقيق ولا شيء لابنى ابن خاله الشقيق لأنهما من الطائفة الثانية من

طوائف الصنف الرابع من ذوى الأرحام وبنت الأخ الشقيق من الصنف الثالث المقدم

فى الميراث عن الصنف الرابع بجميع طوائفه .

### أبناء العمة الشقيقة وبنات الخال لأب مع بنت العم لأم

المبدأ: ب وفاة المورث عن أبناء عمة شقيقة وبنات خال لأب وبنت عم لأم يكون

لأبناء العمة فى تركته ثلثاها بالسوية بينهم وبنات الخال الثلث الباقي بالسوية بينهن ،

ولا شيء لبنت العم لأم .

السؤال: توفى عن بنت عمه لأم وأولاد عمته الشقيقة وبنات خاله غير الشقيق .

الجواب: لأبناء العمة الشقيقة من تركة المتوفى ثلثاها بالسوية وبنات الخال لأب

الثالث الباقي بالسوية بينهم ولا شيء لبنت العم لأم.

### أولاد الأخت الشقيقة مع بنات الأخ لأب هن بنات أخت لأم

المبدأ: بوفاة المورث عن أولاد أخت شقيقة وبنات أخ لأب هن بنات أخت لأم يكون لأولاد الأخت الشقيقة جميع التركة للذكر منهم ضعف الأنثى ولا شيء للباقيين لضعف قرابتهما.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتى أخ من الأب وهما بنتا أخت لأم وعن أولاد أختها الشقيقة.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لأولاد أختها الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لبنتى أخيها من الأب لا من حيث كونهما بنتى أخ لأب ولا من حيث كونهما بنتى أخت لأم لضعف قرابتهما وذلك عملاً بالقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

### أولاد البنت مع بنت الأخت الشقيق

المبدأ: أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وهم مقدمون فى الميراث على بنات الأخ الشقيق اللاتى هن من الصنف الثالث منهم.

السؤال: توفى رجل عن أولاد ابنته ذكورا وإناثا وابنة أخيه الشقيق.

الجواب: جميع تركة المتوفى لأولاد بنته للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لبنت أخيه الشقيق لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وأولاد البنت من الصنف الأول منهم والصنف الأول مقدم فى الميراث على الصنف الثالث.

### ابن أخت شقيقة مع ابن أخت لأم وبنت أخ لأم.

المبدأ: بوفاة المورث عن ابن أخت شقيقة وابن أخت لأم وبنت أخ لأم: يكون لابن الأخت الشقيقة جميع التركة ولا شيء للباقيين لضعف قرابتهما.

السؤال: توفيت امرأة عن ابن أختها من الأم وابن أختها من الأب والأم وبنت أخيها من الأم.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن الأخت الشقيقة ولا شيء لابن الأخت لأم ولا لبنت الأخ لأم لضعف قرابتهما عن قرابة ابن الأخت الشقيقة. وهذا بالتطبيق لقانون الميراث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

## بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخوات الشقيقات

### مع أولاد ابن الأخت الشقيقة

المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخوات الشقيقات وأولاد ابن الأخت الشقيقة وإن كانوا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنت الأخ وأولاد الأخوات أقرب درجة من أولاد ابن الأخت والأقرب درجة أحق بالميراث من الأبعد.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخوات الشقيقات تكون التركة لهم جميعا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن بنت أخيها الشقيق وأولاد أخواتها الشقيقان.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لبنت أخيها الشقيق وأولاد أخواتها الشقيقات للذكر مثل حظ الأنثيين على ما جرى عليه قانون الميراث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولا شيء لأولاد ابن أختها الشقيقة لأنهم أبعد درجة ممن ذكروا.

## بنت الأخت الشقيقة مع أولاد الأخت لأم

### وبنت الخال الشقيق وأبناء العمة الشقيقة.

المبادئ: ١ - بنت الأخت الشقيقة وأولاد الأخت لأم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام.

٢ - بنت الأخت الشقيقة أقوى قرابة من أولاد الأخت لأم فتقدم فى الميراث عليهم.

٣ - بنت الخال الشقيق وأبناء العمة الشقيقة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى الميراث عن الصنف الثالث منهم.

السؤال: مات رجل عن أبناء عمته الشقيقة وابن خالته الشقيقة وبنت خاله الشقيق. وأولاد أخته من أمه ذكورا وإناثا وبنت أخته الشقيقة.

الجواب: جميع تركة المتوفى لبنت أخته الشقيقة. ولا شيء لأولاد أخته لأمه لضعف قرابتهم عن قرابة بنت الأخت الشقيقة. وهذا بالتطبيق لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولا شيء لأبناء عمته

الشقيقة ولا لابن خالته الشقيقة ولا لبنت خاله الشقيق لأنهم من الطائفة الثانية من طوائف الصنف الرابع من ذوى الأرحام وبنت الأخ الشقيقة من الصنف الثالث وهو مقدم فى الإرث على الصنف الرابع من ذوى الأرحام بجميع طوائفه.

### بنت الأخ الشقيق مع بنت الأخت الشقيقة.

المبدأ: بانحصار الإرث فى بنتى أخ شقيق وبنت أخت شقيقة تكون التركة لهن بالسوية بينهما.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتى أخيها شقيقها وعن بنت شقيقتها.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لبنتى أخيها الشقيق وبنت أختها الشقيقة بالسوية بينهما وذلك بالتطبيق لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

### بنت أخت شقيقة مع بنتى أخت لأب وأولاد بنت أخ شقيق

المبادئ: ١ - لا ميراث لأولاد بنت الأخ الشقيق مع بنات الأخت الشقيقة لأنهم أبعد درجة للمتوفى ولا لبنتى الأخت لأب مع بنتى الأخت الشقيقة لأنهما أقوى قرابة.

٢ - بانحصار الإرث فى بنتى الأخت الشقيقة تحوزان كل التركة مناصفة بينهما.

السؤال: توفيت امرأة ولها بتان من أخت شقيقة توفيت قبلها وبتان من أخت لأب وأولاد بنت أخ شقيق.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لبنتى أختها الشقيقة بالسوية بينهما. ولا شئ لأولاد بنت أخيها الشقيق لأنهم أبعد درجة ولا لبنتى الأخت لأب لأن بنتى الأخت الشقيقة أقوى قرابة منهما. وذلك بالتطبيق لقانون الميراث رقم ٧٧ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

### أولاد الأخت الشقيقة وبنت الأخ لأب وبنات الأخت لأب

المبادئ: ١ - لا ميراث لبنتى الأخ لأب ولا لبنات الأخت لأب مع أولاد الأخت الشقيقة لضعف قرابتهن.

٢ - بانحصار الإرث فى أولاد أخت شقيقة يكون لهم جميع التركة للذكر مثل حظ الأنثيين.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أولاد أختها الشقيقة ذكورا وإناثا وبنتى أخيها لأبيها وبنات أختها لأبيها.

**الجواب:** جميع تركة المتوفاة لأولاد أختها الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين ولا شيء لبنتى أخيها لأبيها ولا لبنات أختها لأبيها لضعف قرابتهن. وذلك عملاً بقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

### أولاد أخ لأم وأولاد أخت لأم.

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أولاد أخ لأم وأولاد أخت لأم تكون التركة بينهم للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفى رجل عن أولاد أخ لأم وأولاد أخت لأم.

**الجواب:** جميع تركة المتوفى لأولاد أخيه لأمه وأولاد أخته لأمه للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك بالتطبيق للمادتين ٣٤، ٣٨ من قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

### بنت الأخ الشقيق مع أولاد الأخت الشقيقة.

**المبادئ: ١ -** عند استواء أفراد الصنف الثالث في الدرجة وفي الإدلاء بوارث وفي قوة قرابة الأصل يشتركون في الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين.

**٢ -** بانحصار إرث المتوفى بين بنتى أخيه الشقيق وابن وبنات أخته الشقيقة تكون التركة لهم جميعاً للذكر مثل حظ الأنثيين.

**السؤال:** توفى رجل عن بنتى أخ شقيق له وعن أولاد أخته الشقيقة.

**الجواب:** جميع تركة المتوفى لأولاد أخويه الشقيقين للذكر مثل حظ الأنثيين عملاً بالمادة ٣٤ من قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣؛ لأنهم من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام واستووا في الدرجة وفي الإدلاء بوارث وفي قوة قرابة الأصل فيشتركون في الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين.

**ابن الأخت الشقيقة مع أولاد ابن الأخت الشقيقة وبنات العمة الشقيقة.**

**المبادئ: ١ -** أولاد ابن الأخت لا يرثون مع وجود ابن الأخت لبعد درجاتهم

عنه.

٢ - بنت العمة الشقيقة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا ميراث لها مع وجود واحد من الصنف الثالث منهم .

٣ - بانهصار الإرث فى ابن أخت المتوفاة الشقيقة يحوز جميع التركة .  
السؤال: توفيت امرأة وتركت ابن أختها الشقيقة وأولاد ابن أختها الشقيقة (ذكورا وإناثا) وبنت عمتها الشقيقة .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن أختها الشقيقة ولا شىء لأولاد ابن أختها لبعده درجتهم عن ابن الأخت . ولا لبنت عمتها الشقيقة لأنها من الصنف الرابع من ذوى الأرحام . ولا ميراث لها مع وجود واحد من الصنف الثالث منهم .

### الخالتان مع ابن العمة .

المبادئ: ١ - ابن العمة من أفراد الطائفة الثانية من طوائف الصنف الرابع من ذوى الأرحام . والخالتان من الطائفة الأولى . وأفراد الطائفة الأولى تقدم فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية .

٢ - بانهصار الإرث فى خالتي المتوفى الشقيقتين تحوزان جميع التركة بالسوية بينهما .

السؤال: توفى رجل وترك خالتي شقيقتين وترك ابن عمته .

الجواب: جميع تركة المتوفى لخالتيه الشقيقتين بالسوية بينهما ولا شىء لابن عمته لأنه من أفراد الطائفة الثانية من طوائف الصنف الرابع من ذوى الأرحام والخالتان من الطائفة الأولى وأفراد الطائفة الأولى تقدم فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية .

### بنت البنت مع بنت الأخت الشقيقة

المبادئ: ١ - بنت البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وبنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث منهم وأفراد الصنف الأول مقدمون فى الميراث على أفراد الصنف الثالث .

٢ - جميع التركة تكون لبنت البنت فقط .

السؤال: توفيت امرأة عن بنت بنتها وعن بنت أختها الشقيقة .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لبنت بنتها لأنها من الصنف الأول من ذوى الأرحام

ولا شيء لبنت أختها الشقيقة لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهو مؤخر فى الميراث عن الصنف الأول.

**بنت الأخت الشقيقة مع بنت العمة الشقيقة وبنتى العم الشقيق**

**وبنات ابن ابن عم الأب الشقيق وابنى بنت العمة الشقيقة.**

**المبادئ: ١ -** بنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وبنت العمة الشقيقة وبنتى العم الشقيق وبنات ابن ابن عم الأب الشقيق وابنات بنت العمة الشقيقة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام. والصنف الثالث مقدم فى الميراث على الصنف الرابع.

**٢ -** بانحصار الإرث فى بنت الأخت الشقيقة تحوز جميع التركة.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنتى عمها الشقيق وبنت عمتها الشقيقة وبنت أختها الشقيقة وبنات ابن ابن عم أبيها الشقيق وابنى بنت عمتها الشقيقة.

**الجواب:** جميع تركة المتوفاة لبنت أختها الشقيقة لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهو مقدم على الصنف الرابع منهم ولا شيء لبنتى عمها الشقيق ولا لبنت عمتها الشقيقة ولا لبنات ابن ابن عم أبيها الشقيق ولا لابنى بنت عمتها الشقيقة لأنهم من الصنف الرابع.

**بنتا العم الشقيق مع بنات العمة الشقيقة**

**المبادئ: ١ -** بنتا العم الشقيق وبنات العمة الشقيقة من أولاد الصنف الرابع من ذوى الأرحام.

**٢ -** بنتا العم الشقيق بنتا عاصب؛ فهما أولى بالميراث من بنات العمة الشقيقة لأنهن بنات ذات رحم.

**السؤال:** توفيت سيدة عن بنتى عمها الشقيق وبنات عمتها الشقيقة وبنات بنت عمتها الشقيقة.

**الجواب:** جميع تركة المتوفاة لبنتى عمها الشقيق مناصفة بينهما لأنهما وإن كانتا مع بنات عمتها الشقيقة من أولاد الصنف الرابع وحيز قرابتهن متحد إلا أنهما ولدا العصبية فهما أولى بالميراث من بنات العمة الشقيقة ولا شيء كذلك لبنات بنت عمتها الشقيقة لبعد درجتهم.



### بنات الأخت الشقيقة مع أولاد الخال الشقيق.

**المبدأ:** بنات الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وأولاد الخال من الصنف الرابع والصنف الثالث مقدم فى الميراث على الصنف الرابع.

**السؤال:** توفى رجل وترك أولاد خاله الأشقاء ذكورا وإناثا وبتى أخته الشقيقة.

**الجواب:** لبتى أخت المتوفى الشقيقة جميع تركتها مناصفة بينهما ولا شىء لأولاد خاله الشقيق لأن بتى الأخت من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهو مقدم فى الميراث على الصنف الرابع منهم الذى منه أولاد الخال.

### ابن الأخت الشقيقة مع بنات العم الشقيق

**المبدأ:** ابن الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهو مقدم فى الميراث على بنات العم الشقيق اللاتى هن من الصنف الرابع منهم

**السؤال:** توفيت عن ابن أختها شقيقتها وعن ثلاث بنات عم شقيق أبيها.

**الجواب:** لابن أخت المتوفاة شقيقتها جميع تركتها. ولا شىء لبنات عمها الشقيق لأنهن من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أفراد الصنف الثالث الذين منهم ابن الأخت الشقيقة.

### أولاد البنت مع بنت العم الشقيق

**المبادئ:** ١ - أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وبنت العم الشقيق من الصنف الرابع من ذوى الأرحام. والصنف الأول مقدم على الصنف الرابع.

٢ - بوفاة المتوفاة عن ولدى بنتها وبنت عمها الشقيق تكون جميع التركة لولدى البنت للذكر مثل حظ الأنثيين.

**السؤال:** توفيت امرأة عن ولدى ابنتها وهما ذكر وأنثى وعن ابنة عمها الشقيق.

**الجواب:** لولدى بنت المتوفاة جميع تركتها للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهما من الصنف الأول من ذوى الأرحام ولا شىء لبنت عمها الشقيق لأنها من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهو مؤخر فى الميراث عن الصنف الأول.

### أولاد ابن ابن العم مع بنت الخال الشقيق.

**المبادئ:** ١ - بنت الخال من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام، وأولاد ابن ابن العم لأم من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهم

مؤخرون فى الميراث عن الطائفة الثانية.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت خال المتوفاة تحوز جميع تركتها.

السؤال: توفيت امرأة ولم تترك ورثة سوى أولاد ابن ابن عم أمها وبنت خال لها

شقيق.

الجواب: لبنت خال المتوفاة الشقيق جميع تركتها لأنها من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا شىء لأولاد ابن ابن عم أمها لأنهم من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى الميراث عن الطائفة الثانية.

### الخالات مع أولاد الخالات.

المبادئ: ١ - الخالات من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد الخالات من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم وأفراد الطائفة الأولى مقدمون فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية.

٢ - متى انحصر الميراث فى الخالات فقط تكون التركة كلها لهن بالسوية بينهن؟

السؤال: توفيت سيدة عن ثلاث خالات شقيقات وأولاد خالتها الشقيقة ذكورا وإناثا.

الجواب: لخالات المتوفاة الشقيقات جميع تركتها بالسوية بينهن لأنهن من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا شىء لأولاد خالتها الشقيقة لأنهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن الطائفة الأولى.

### أولاد الأخت الشقيقة مع بنات الأخ الشقيق.

المبدأ: بانحصار الإرث فى أولاد أخت شقيقة وبنات أخ شقيق وقد اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة تكون جميع التركة لهم جميعا للذكر مثل حظ الأنثيين طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد أختها الشقيقة المتوفاة قبلها وهم ولد وخمس

إناث وعن بنت أخ لها شقيق.

الجواب: لأولاد أخت المتوفاة الشقيقة ولبنت أخيها الشقيق جميع تركتها للذكر

مثل حظ الأنثيين لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة

وقوة القرابة طبقا لقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### ابن الأخت الشقيقة مع الخال الشقيق وبنت خال الأب

المبادئ: ١ - ابن الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام والخال وبنت الخال من الصنف الرابع منهم والصنف الثالث مقدم فى الميراث على الصنف الرابع منهم .

٢ - بانحصار الإرث فى ابن أخت شقيقة يكون له جميع التركة .

السؤال: توفى رجل عن ابن أخت شقيقة وخاله شقيقة وبنت خال لأب .

الجواب: لابن أخت المتوفى الشقيقة جميع تركته لأنه من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهو مقدم فى الميراث على الصنف الرابع ولا شئ لخاله الشقيق ولا لبنت الخال لأب لأنهما من الصنف الرابع من ذوى الأرحام .

### بنت البنت مع بنات الأخ الشقيق

المبدأ: بنت البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وبنات الأخ الشقيق من الصنف الثالث منهم وأفراد الصنف الأول مقدمون فى الميراث عن أفراد الصنف الثالث منهم وتحوز بنت البنت جميع التركة وحدها .

السؤال: توفيت امرأة عن بنت بنت وبنات أخ شقيق .

الجواب: لبنت بنت المتوفاة جميع تركتها لأنها من الصنف الأول من ذوى الأرحام ولا شئ لبنات الأخ الشقيق لأنهن من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهو مؤخر فى الميراث عن الصنف الأول من ذوى الأرحام .

### ولدا العمة الشقيقة

المبدأ: ولدا العمة الشقيقة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدا فى الدرجة والحيز والإدلاء وقوة القرابة وتكون التركة كلها لهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

السؤال: توفيت امرأة عن ابن وبنت عمتها الشقيقة .

الجواب: لولدى عمة المتوفاة الشقيقة جميع تركتها للذكر ضعف الأنثى لأنهما من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام واتحدا فى الدرجة والحيز والإدلاء وقوة القرابة .

### بنات الأخت الشقيقة مع أولاد الأخ لأم.

**المبدأ:** بنات الأخت الشقيقة وأولاد الأخ لأم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام غير أن بنات الأخت الشقيقة أقوى قرابة من أولاد الأخ لأم فيأخذن جميع التركة لذلك.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنتى أخيهما من والدتها وبنات أختها الشقيقة.

**الجواب:** لبنات أخت المتوفاة الشقيقة جميع تركتها بالسوية بينهما ولا شيء لبنتى الأخ لأم لأنهن جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وقد استوين فى الدرجة وليس فيهن ولد عاصب وبنات الأخت الشقيقة أقوى قرابة فيقدمن فى الإرث طبقا لقانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### ابن البنت مع أولاد الأخت الشقيقة.

**المبدأ:** ابن البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وأولاد الأخت من الصنف الثالث منهم والصنف الأول مقدم فى الميراث على من بعده.

**السؤال:** توفيت امرأة وتركت ابن بنتها وأولاد أختها الشقيقة.

**الجواب:** لابن بنت المتوفاة جميع تركتها لأنه من الصنف الأول من ذوى الأرحام وهو مقدم فى الميراث عن الأصناف الأخرى ولا شيء لأولاد الأخت الشقيقة لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام.

### أبناء البنت وبنت بنت البنت مع بنت الأخت وابن الخال.

**المبادئ:** ١ - أبناء البنت وبنت بنت البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام ويقدم أبناء البنت فى الميراث على بنت بنت البنت لقرب الدرجة.

٢ - بنت الأخت من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وابن الخال من الصنف الرابع منهم وهم جميعا مؤخرون فى الميراث عن الصنف الأول منهم.

**السؤال:** توفيت سيدة عن أولاد بنتها وهم ثلاثة من الذكور وعن بنتى أخت شقيقة وابن خال شقيق وبنت بنت بنت.

**الجواب:** جميع من ذكروا من ذوى الأرحام فيقدم فى ميراثهم الصنف الأول على غيره وأبناء بنت المتوفاة وبنت بنت بنتها من الصنف الأول ويقدم فيه الأقرب درجة فجميع تركة المتوفاة لأبناء بنتها ولا شيء لبنت بنت بنتها لبعدها درجتها ولا لبنتى

أختها الشقيقة لأنهما من الصنف الثالث ولا لابن خالها الشقيق لأنه من الصنف الرابع.

### بنت الأخت الشقيقة مع العمة.

المبدأ: ١ - بوفاة المتوفى عن بنت أخت شقيقة وعمة شقيقة تكون التركة كلها لبنت الأخت الشقيقة لأنها من الصنف الثالث المقدم على الصنف الرابع الذى منه العمة.

السؤال: توفيت امرأة عن عمتها الشقيقة وبنت أختها الشقيقة.

الجواب: لبنت أخت المتوفاة الشقيقة جميع تركتها لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام المقدم على الصنف الرابع ولا شيء لعمتها الشقيقة لأنها من الصنف الرابع من ذوى الأرحام.

### ابن خالة شقيقة مع ابنى عم والدته المتوفاة الشقيقين

#### وابن عم والدته المتوفاة الشقيق.

المبادئ: ١ - أبناء عمى والدته المتوفاة الشقيقين لا يرثون مع ابن الخالة الشقيقة لأنهم أبعد درجة.

٢ - بانحصار الإرث فى ابن خالة المتوفاة الشقيقة يحوز جميع التركة.

السؤال: توفيت امرأة عن ابن خالتها الشقيقة وابن عم والدتها الشقيق وابن عم والدته المتوفاة الشقيق.

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن خالتها الشقيقة ولا شيء لأبناء عمى الأم الشقيقين لأنهم أبعد درجة وذلك طبقا لقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

### أولاد الأخت لأم مع ابن الخال وأولاد

#### ابن الخال وأولاد بنت الخال

المبادئ: ١ - أولاد الأخت لأم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم أولى بالميراث من ابن الخال وأولاد ابن الخال وأولاد بنت الخال الذين هم من الصنف الرابع منهم.

٢ - بانحصار الإرث فى أولاد الأخت لأم وقد استووا فى الدرجة وقوة القرابة

يكون لهم جميع التركة للذكر منهم ضعف الأنثى .

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد أختها لأمتها وهم ولدان وبنت - وابن خالها - وأولاد ابن خالها المتوفى وهم ثلاثة ذكور وثلاث إناث - وولدا بنت خالها المتوفاة وهما ولد وبنت .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لأولاد أختها لأمتها للذكر ضعف الأنثى لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وقد استووا فى الدرجة وقوة القرابة ولا شىء لمن عداهم ممن ذكروا بالسؤال لأنهم من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن الصنف الثالث .

### ابن الخالة لأب مع أبناء عم الأم

المبدأ: ابن خالة المتوفاة لأب من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهو أولى بالميراث من أبناء عم والدتها الذين هم من الطائفة الرابعة منهم .

السؤال: توفيت امرأة عن ابن خالتها لأبيها وأبناء عم والدتها المتوفاة الشقيق .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لابن خالتها لأبيها وهو من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا شىء لأبناء عم والدتها الشقيق لأنهم من الطائفة الرابعة من الصنف المذكور، المؤخرة فى الميراث عن الطائفة الثانية منه وذلك تطبيقاً لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

### أولاد الأخت الشقيقة مع أولاد الخالة .

المبدأ: أولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم أولى بالميراث من أولاد الخالة الذين هم من الصنف الرابع منهم .

السؤال: توفيت امرأة وعن أولاد أخت شقيقة ذكورا وإناثا وأولاد خالة شقيقة ذكورا وإناثا .

الجواب: جميع تركة المتوفاة لأولاد أختها الشقيقة للذكر ضعف الأنثى لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم مقدمون فى الميراث عن أولاد الخالة الشقيقة لأن هؤلاء من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام فهم مؤخرون عن أولاد الأخت الشقيقة فى الميراث .

### أولاد الخاليتين الشقيقتين مع بنت الخالة لأم

المبادئ: ١ - أولاد الخاليتين الشقيقتين وبنت الخالة لأم وإن كانوا من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة والحيز إلا أن أولاد الخاليتين الشقيقتين أقوى قرابة من بنت الخالة لأم والأقوى منهم قرابة يقدم فى الميراث على غيره.

٢ - بانحصار الإرث فى أولاد الخاليتين الشقيقتين يستحقون جميع التركة للذكر ضعف الأنثى لاتحادهم فى الدرجة وقوة القرابة والإدلاء.

السؤال: توفى رجل عن أولاد خالتيه الشقيقتين وبنت خاله لأمه.

الجواب: جميع تركة المتوفى المذكور لأولاد خالتيه الشقيقتين لأنهم من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة والإدلاء فيشتركون فى الميراث للذكر ضعف الأنثى، ولا شيء لبنت خال المتوفى لأمه لأنها وإن اتحدت معهم فى الدرجة والحيز فهم أقوى قرابة إلى الميت منها فيستقلون بتركته دونها طبقاً للمادتين ٣١، ٣٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

### بنت الأخ الشقيق مع أولاد الأخت الشقيقة ذكورا وإناثا

المبادئ: ١ - أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام متى استووا فى الدرجة وقوة القرابة وفى الإدلاء قسم المال بينهم للذكر ضعف الأنثى وإن اختلفت صفة الأصول فى الذكورة والأنوثة.

٢ - بانحصار الإرث فى بنت أخ شقيق وأولاد أخت شقيقة ذكورا وإناثا يستحقون جميع التركة للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن بنت أخ شقيق وأولاد أخت شقيقة ذكورا وإناثا.

الجواب: أنه إذا كان وفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ . كانت جميع تركتها لأولاد أخويها الشقيقين لأنهم جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واستووا فى الدرجة وقوة القرابة وفى الإدلاء بوارث فيقسم المال بينهم للذكر ضعف الأنثى وإن اختلفت صفة الأصول فى الذكورة والأنوثة وذلك تطبيقاً لمذهب أبى يوسف الذى جرى عليه هذا القانون.

## أولاد بنات الخالات الشقيقات

### مع ابن ابن خال الأب وبنت بنت خال الأب

المبادئ: ١ - ابن ابن خال الأب وبنت بنت خال الأب من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد بنات الخالات الشقيقات من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم. والطائفة الثانية من هذا الصنف مقدمة فى الميراث على الطائفة الرابعة منه.

٢ - بانحصار الإرث فى أولاد بنات الخالات الشقيقات تكون جميع التركة لهم للذكر ضعف الأنثى لاتحادهم فى الحيز وقرب الدرجة وقوة القرابة.

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد بنات خالاتها الشقيقات الأربع ذكورا وإناثا وعن ابن ابن خال والدها وبنت بنت خال والدها.

الجواب: إن جميع تركة المتوفاة لجميع أولاد بنات خالات المتوفاة شقيقاتها الأربع ذكورا وإناثا للذكر ضعف الأنثى لأنهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الحيز وقرب الدرجة وقوة القرابة فيشتركون فى الإرث ولا يوجد صاحب فرض ولا عاصب ولا ذو رحم من طائفة أو صنف أقرب يمنعهم من الإرث ولا شئ لابن ابن خال والد المتوفاة ولا لبنت بنت خال والد المتوفاة لأنهما من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهى مؤخرة فى الميراث عن الطائفة الثانية.

### بنت أخ أمريكية وبنتا ابن ابن عم

المبادئ: ١ - بنت الأخ مطلقا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وتقدم فى الميراث على بنتى ابن ابن العم لأنهما من الطائفة الثانية من الصنف الرابع منهم.

٢ - لا عبرة باختلاف الدار بين بنت الأخ والمورث إذا كانا مسلمين.

٣ - اختلاف الدار بين غير المسلمين مانع من الإرث إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبية عنها.

السؤال: توفى شخص عن بنت أخيه التى تقيم بأمريكا وجنسيته أمريكية وابنتى ابن ابن العم المقيمتان بالإسكندرية.

الجواب: جميع تركة المتوفى المذكور لابنة أخيه سواء كانت بنت أخ شقيق أو



لأب أو لأم لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا شيء لبنتى ابن العم لأنهما من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام والأولى مقدمة عليهما فى الميراث ولا عبرة باختلاف الدار بين بنت الأخ وبين المورث مطلقا إذا كانا مسلمين فإن كانا غير مسلمين فإنها ترثه كذلك إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي طبقا للمادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### بنت العممة الشقيقة مع ابنى العممة الشقيقة وأبناء الخال الشقيق وابن الخالة الشقيقة وأبناء ابن الخالة الشقيقة.

المبادئ: ١ - عند اتحاد أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع فى الدرجة وقوة القرابة والاختلاف فى الحيز يكون لقرابة الأب الثلثان وقرابة الأم الثلث.  
٢ - بنت العممة الشقيقة أقرب درجة من ابنى ابن العممة الشقيقة فهى أولى بالميراث منهما.

٣ - أبناء الخال الشقيق والخالة الشقيقة أقرب درجة من أبناء ابن الخالة الشقيقة فيستقلون بحصة قرابة الأم دونهم.

٤ - بانحصار الإرث فى بنت العممة الشقيقة وأبناء الخال الشقيق وابن الخالة الشقيقة يكون لبنت العممة الشقيقة الثلثان ولأبناء الخال الشقيق وابن الخالة الشقيقة الثلث بالسوية بينهم.

السؤال: توفى رجل عن بنت عمته الشقيقة وابنى ابن عمته الشقيقة وأبناء خاله الشقيق الثلاثة وابن خاله الشقيقة وأبناء ابن خاله الشقيقة.

الجواب: تكون تركته لبنت عمته الشقيقة وأبناء خاله الشقيق وابن خاله الشقيقة لبنت عمته الشقيقة منها الثلثان ولأبناء خاله الشقيق وابن خاله الشقيقة الثلث بالسوية بينهم لأنهم من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام واتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة واختلفوا فى الحيز فيكون لقرابة الأب وهى بنت العممة الشقيقة الثلثان وقرابة الأم وهم أبناء الخال الشقيق وابن الخالة الشقيقة الثلث وذلك عملا بالمادتين رقم ٣١، ٣٦ من قانون الموارث رقم (٧٧) لسنة (١٩٤٣)، ولا شيء لابنى ابن العممة الشقيقة لأن بنت العممة الشقيقة أقرب درجة إلى المتوفى منهما فتكون أولى بالميراث منهما كما لا شيء لأبناء ابن خاله الشقيقة أيضا لأن أبناء الخال

الشقيق والخالة الشقيقة أقرب درجة إلى المتوفى منهم فيستقلون بحصة قرابة الأم دونهم عملاً بالمادة ٣٦ المذكورة.

**أولاد الأخت الشقيقة مع أولاد ابن الأخت الشقيقة وأولاد العمة الشقيقة.**

**المبادئ: ١ -** أولاد الأخت الشقيقة وأولاد ابن الأخت الشقيقة وإن كانوا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن أولاد الأخت أقرب درجة من أولاد ابن الأخت والأقرب أولى بالميراث من الأبعد.

**٢ -** أولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث وأولاد العمة من الصنف الرابع والصنف الثالث مقدم فى الميراث على الصنف الرابع.

**٣ -** بانحصار الإرث فى أولاد الأخت الشقيقة تكون جميع التركة لهم للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أولاد أختها الشقيقة ذكربن وأنثى وأولاد ابن أختها الشقيقة وأولاد عمتها الشقيقة ذكورا وإناثا.

**الجواب:** أولاد الأخت الشقيقة وأولاد ابن الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وبوفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ تكون جميع تركتها لأولاد الأخت الشقيقة للذكر ضعف الأنثى لأنهم أقرب درجة إلى المتوفاة من أولاد ابن الأخت الشقيقة طبقاً للمادة ٣٤ من القانون المذكور ولا شيء لأولاد ابن الأخت الشقيقة لبعد درجتهم ولا لأولاد العمة الشقيقة لأنهم من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى الميراث عن الصنف الثالث منهم.

**أولاد الأختين الشقيقتين مع أولاد بنت الأخت الشقيقة وابن بنت العم الشقيق**

**المبادئ: ١ -** أولاد الأختين الشقيقتين مع الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم أقرب درجة من أولاد بنت الأخت الشقيقة الذين هم من الصنف الثالث منهم، ومن كان أقرب درجة أولى بالميراث من الآخر.

**٢ -** أولاد الأختين الشقيقتين من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وابن بنت العم الشقيق من الصنف الرابع منهم. والصنف الثالث مقدم فى الميراث على من بعده.

**٣ -** بانحصار الإرث فى أولاد الأختين الشقيقتين يكون لهم جميع التركة للذكر

ضعف الأنثى لاتحادهم فى الدرجة وقوة القرابة.

**السؤال:** توفيت بنت عن أولاد أختيها الشقيقتين وأولاد بنت أختها الشقيقة وعن ابن بنت عمها الشقيق.

**الجواب:** جميع تركة المتوفاة المذكورة لأولاد أختيها الشقيقتين للذكر ضعف الأنثى لأنهم من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة ولا شىء لأولاد بنت الأخت الشقيقة لأنهم أبعد درجة من أولاد الأختين الشقيقتين وكذلك لا شىء لابن بنت العم الشقيق لأنه من أفراد الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أفراد الصنف الثالث منهم.

**بنت العم العاصب مع ابن العمة وابن بنت العم العاصب.**

**المبادئ: ١ -** بنت العم العاصب من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وتدل على الميت بعاصب وابن العمة من نفس الطائفة ويدل على الميت بذى رحم ومن كان يدل على الميت بعاصب أحق بالميراث من الآخر.

**٢ -** بنت العم العاصب من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهى أقرب درجة من ابني بنت العم العاصب من نفس الطائفة ومن كان أقرب درجة أولى بالميراث من الأبعد.

**٣ -** متى انفردت بنت العم العاصب حازت وحدها جميع التركة.

**الجواب:** توفى عن بنت عمه العاصب وعن ابن عمته وعن ابني بنتى عمه العاصب.

**الجواب:** جميع تركة هذا المتوفى لبنت عمه العاصب لأنها من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وتدل على الميت بعاصب وليس هاهنا من هو أولى منها بالميراث ولا شىء لابن عمة المتوفى ولا لابني بنتى عمه العاصب لأنهم وإن كانوا جميعاً من أفراد الطائفة المذكورة إلا أنهم يدلون جميعاً بذى رحم وابنا بنتى عم المتوفى أبعد درجة من بنت العم. والأقرب درجة مقدم فى الميراث عن الأبعد درجة وعلى ذلك تكون جميع تركة هذا المتوفى لبنت عمه وتنفرد بها لما ذكر.

**بنات الأخ لأب مع أولاد الأخت لأب**

**المبدأ:** بنات الأخ لأب وأولاد الأخت لأب من الصنف الثالث من ذوى الأرحام

وقد استووا في الدرجة وقوة القرابة والإدلاء بوارث فيحوزون جميعا جميع التركة للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل عن أولاده من زوجتين توفيتا قبله وهم ذكر من زوجة وذكر وأنثى من الزوجة الأخرى ثم توفي بعده ابنه عن بنتيه وأخته الشقيقة وأخيه لأبيه ثم توفيت بنته عن أولادها ذكرين وأنثى ثم توفي ابنه عقيما عن بنتى أخيه لأبيه وعن ذكرين وأنثى أولاد أخته لأبيه.

الجواب: بوفاة المتوفى الأول عن أولاده فقط تكون تركته جميعها لأولاده للذكر ضعف الأنثى تعصيا وبوفاة المتوفى الثاني بعد وفاة أبيه عن المذكورين فقط يكون لبنتيه ثلثا تركته فرضا مناصفة بينهما ولأخته الشقيقة الباقي بعد الثلثين تعصيا مع البنتين ولا شيء لأخيه لأبيه لحجبه بالأخت الشقيقة التي صارت عصبة مع البنتين، وبوفاة المتوفاة الثالثة عن أولادها فقط تكون تركتها لأولادها للذكر ضعف الأنثى تعصيا. وبوفاة المتوفى الرابع عقيما عن المذكورين فقط تكون جميع تركته لبنتى أخيه لأبيه وأولاد أخته لأبيه للذكر ضعف الأنثى لأنهم جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واتحدوا في الدرجة وقوة القرابة والإدلاء بوارث ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض ولا أحد من الصنفين الأول والثاني من ذوى الأرحام وذلك تطبيقا للمواد ٣١، ٣٤، ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### أبناء الأخت مع بنات العم الشقيق

المبادئ: ١ - أبناء الأخت من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام. وهم مقدمون في الميراث على بنات العم الشقيق اللاتي هن من أفراد الصنف الرابع منهم.

٢ - بانهصار الإرث في أبناء الأخت فقط يكون لهم جميع التركة بالسوية بينهم لاستوائهم في الدرجة وقوة القرابة والإدلاء.

السؤال: توفيت امرأة عن بنات عم شقيق وأبناء أخت.

الجواب: بوفاة هذه المرأة عن المذكورين يكون لأبناء أختها الذكور جميع تركتها بالسوية بينهم لأنهم من أفراد الصنف الثالث واستووا في الدرجة وقوة القرابة وفي

الإدلاء بوارث فيشتركون فى الميراث بالسوية بينهم ولا شىء لبنات عمها الشقيق لأنهن من أفراد الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أفراد الصنف الثالث وذلك طبقا للمادتين ٣١ ، ٣٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وهو موافق أيضا لما كان معمولا به من مذهب الحنفية قبل العمل بهذا القانون.

### بنت العم مع أولاد الأختين الشقيقتين ذكورا وإناثا

المبادئ: ١ - بنت العم من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد الأختين الشقيقتين من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم مقدمون على بنت العم فى الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى أولاد الأختين الشقيقتين تكون التركة لهن جميعا للذكر ضعف الأنثى لاستوائهم فى الدرجة وقوة القرابة والإدلاء بوارث؟.

السؤال: توفيت امرأة فى يونية سنة ١٩٥٦ عن بنت عم وعن ابن وبنت لأخت شقيقة وعن بنات أخت شقيقة أخرى.

الجواب: أنه بوفاتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ / ٩ / ١٩٤٣ عن المذكورين سابقا تكون جميع تركتها لأولاد أختيها الشقيقتين لأنهم جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واستووا فى الدرجة وقوة القرابة وفى الإدلاء بوارث فيقسم المال بينهم جميعا للذكر ضعف الأنثى وذلك عملا بهذا القانون ولا شىء لبنت عمها مطلقا لأنها من أفراد الصنف الرابع المؤخرين فى الميراث عن الصنف الثالث من ذوى الأرحام طبقا للمادتين ٣١ ، ٣٤ من هذا القانون.

### بنت الأخت لأب مع أولاد الأخ والأخت لأم

المبادئ: ١ - عند الاتحاد فى الصنف والدرجة والإدلاء بوارث يقدم الأقوى قرابة للميت على غيره فى الميراث.

٢ - ب وفاة المتوفاة عن أولاد أخ وأخت لأم وبنت أخت لأب تكون التركة جميعها لبنت الأخت لأب لقوة قرابتها للمتوفاة.

السؤال: توفيت امرأة فى ١٧ / ٩ / ١٩٥٧ عن أولاد أخيها لأمها وعن بنت أختها لأب وعن ولدى أخت لأم.

**الجواب:** بوفاتها في ١٧ / ٩ / ١٩٥٧ بعد العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن أولاد أخيها لأمها وولدى أخيها لأمها وبنت أخيها لأب تكون جميع تركتها لبنت أخيها لأب لأنها وإن اتخذت مع أولاد الأخوين لأم في أنهم جميعا من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام وفي درجة واحدة واتحدوا في الإدلاء بوارث إلا أن بنت الأخت لأب أولى بالميراث منهم جميعا لأن قرابتها للمتوفاة أقوى من قرابة الآخرين إليها. وذلك عملا بالمادتين ٣١، ٣٢ من القانون المذكور.

### ابن العمة الشقيقة مع ولدى الخالة الشقيقة

**المبادئ:** ١ - ابن العمة الشقيقة وولدا الخالة الشقيقة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام.

٢ - اتحادهم في قوة القرابة واختلافهم في الحيز يقتضى أن تكون قرابة الأب لها الثلاثان وقرابة الأم لها الثلاث.

٣ - بانحصار الإرث في ابن عمة شقيقة وولدى خالة شقيقة يكون لابن العمة الثلاثان ولولدى الخالة الثلاث للذكر ضعف الأنثى؟

**السؤال:** توفي رجل عن ابن عمته الشقيقة وولدى خالته الشقيقة.

**الجواب:** لابن عمته الشقيقة ثلاثا تركته ولولدى خالته الثلاث للذكر منها ضعف الأنثى لأنهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وذلك لاختلافهم في الحيز ولاتحادهم في قوة القرابة وقرابة الأب لها الثلاثان وقرابة الأم لها الثلاث طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا يوجد أحد أولى منهم بالميراث.

### بنات الأخنتين الشقيقتين مع بنات الأخت لأم

**المبادئ:** ١ - بوفاة المتوفاة عن بنات أخنتين شقيقتين وعن بنات أخت لأم تكون التركة كلها لبنات الشقيقتين بالسوية بينهن. ولا شيء لبنات الأخت لأم.

٢ - بنات الأخت الشقيقة أقوى قرابة من بنت الأخت لأم وإن كن قد اشتركن في الدرجة والإدلاء بوارث طبقا للمادتين ٣١، ٣٤ من قانون الموارث.

**السؤال:** توفيت امرأة في سبتمبر سنة ١٩٥٧ عن بنات أخيها الشقيقتين المتوفاتين قبلها وعن بنات أخت لأم توفيت قبلها أيضا.

**الجواب:** بوفاتها فى سنة ١٩٥٧ بعد العمل بقانون الموارىث ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن بنات أختىها الشقىقتى وعن بنات أختها لأمها تكون تركتها جمىعها لبنات الأختىن الشقىقتىن بالسوىة بىنهن لكل واحدة منهن الرىع لأنهن من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واشتركن فى الدرجة والإدلاء بوارث وفى قوة القرابة فىشتركن فى الميراث بالسوىة بىنهن وهن أولى به من بنات الأخت لأم لأنهن أقوى قرابة للمتوفاة من بنات الأخت لأم وذلك تطىبقا للمادتىن ٣١، ٣٤ من القانون المذكور.

### أولاد أخوات شقىقات مع بنت عم شقىق.

**المبادئ:** ١ - بنت العم من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد الأخوات الشقىقات من الصنف الثالث وهم مقدمون فى الميراث على أفراد الصنف الرابع.  
٢ - متى اتحد ذوو الأرحام فى صنف واحد واستووا فى الدرجة وقوة القرابة والإدلاء بوارث تكون التركة بىنهم جمىعا للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفىة امرأة بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٧ عن بنات أختها الشقىقة وعن بنت أختها الشقىقة الأخرى وعن ولد وبنت لأختها الشقىقة الثالثة وعن بنت عم شقىق.

**الجواب:** بوفاتها بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بعد العمل بقانون الموارىث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورىن تكون تركتها جمىعها لأولاد أخواتها الشقىقات الثلاث للذكر منهم ضعف الأنثى لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واستووا فى الدرجة وقوة القرابة وفى الإدلاء بوارث فىقسم المال بىنهم للذكر ضعف الأنثى وذلك عملا بالمادتىن ٣١، ٣٤ من القانون المذكور ولا شىء لبنت عمها الشقىق لأنها من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأفراد الصنف الثالث مقدمون علىهم فى الميراث.

### أولاد البنت مع بتى الأخ الشقىق.

**المبادئ:** ١ - أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وبنتا الأخ الشقىق من الصنف الثالث منهم وأفراد الصنف الأول مقدمون فى الميراث على أفراد الصنف الثالث منهم.

٢ - بانحصار الإرث فى أولاد البنت يكون لهم جمىع التركة للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفيت امرأة عن أولاد بنتها ذكرين وثلاث إناث وعن بنتى أخيها الشقيق.

**الجواب:** أن جميع تركة المتوفاة المذكورة لأولاد بنتها للذكر ضعف الأنثى لأنهم من الصنف الأول من ذوى الأرحام. ولا شيء لبنتى الأخ الشقيق لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن الصنف الأول.

**بتنا عم شقيق مع ابن عمه شقيقة وابن خال شقيق وبنت خالة شقيقة**  
**المبادئ: ١ -** بنات العم وابن العمه الشقيقين وابن الخال وبنت الخالة الشقيقين من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد استووا فى الدرجة دون الحيز.  
**٢ -** إذا استوى ذوو الأرحام فى الصنف والدرجة واختلفوا فى الحيز يكون الثلثان لمن أصله من قرابة الأب والثلث لمن أصله من قرابة الأم وتقسم التركة على هذا النحو للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفى رجل عن بنتى عمه الشقيق وابن خاله الشقيق وابن عمته الشقيقة وبنت خالته الشقيقة.

**الجواب:** بأن لبنتى العم الشقيق وابن العمه الشقيقة ثلثى تركته للذكر منهم ضعف الأنثى والثلث الباقي من تركته لابن الخال الشقيق وبنت الخالة الشقيقة للذكر ضعف الأنثى لأنهم جميعا من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد استووا فى الدرجة ولكنهم من حيزين؛ فيكون حينئذ لقرابة الأب الثلثان ولقرابة الأم الثلث وما أصاب كل فريق يقسم على أفرادة للذكر ضعف الأنثى طبقا لنص المادة ٣٦ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

**ابن الأخت الشقيقة مع بنت الأخ لأم وأولاد الأخت لأب**

**المبدأ:** ابن الأخت الشقيقة وبنت الأخ لأم وأولاد الأخت لأب وإن كانوا جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن ابن الأخت الشقيقة أقوى قرابة منهم إلى المتوفاة فتكون التركة كلها له.

**السؤال:** توفيت امرأة عن ابن أختها الشقيقة وبنت أخيها لأمها وأولاد أختها لأب وهم ذكran وأنثى.

**الجواب:** أنه بوفاتها فى أغسطس سنة ١٩٥٧ بعد العمل بقانون الموارث رقم



٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين سابقا تكون تركتها جميعها لابن أختها الشقيقة لأن المذكورين جميعا وإن كانوا من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام واستووا فى الدرجة وفى الإدلاء بوارث إلا أن ابن الأخت الشقيقة المذكور أقوى قرابة إلى المتوفاة من الباقين فيكون أولى بميراثها منهم طبقا للمادتين ٣١، ٣٤ من القانون المذكور.

### أولاد الأختين الشقيقتين مع أولاد بنت الأخت الشقيقة وأولاد الخال وبنت ابن العم الشقيق.

المبادئ: ١ - أولاد الأختين الشقيقتين من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وقد استووا فى الدرجة والإدلاء بوارث وقوة القرابة فتكون جميع التركة لهم للذكر منهم ضعف الأنثى.

٢ - أولاد بنت الأخت الشقيقة أبعد درجة من أولاد الأخت الشقيقة ولا شئ لهم لذلك.

٣ - أولاد الخال وبنت ابن العم الشقيق من الصنف الرابع ولا ميراث لهم مع أفراد الصنف الثالث.

السؤال: توفيت امرأة بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٧ عن أولاد أختين شقيقتين ذكورا وإناثا وأولاد بنت أخت شقيقة وبنت ابن عم شقيق وأولاد خال.

الجواب: بوفاة هذه السيدة بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٥٧ بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين تكون تركتها جميعها لأولاد أختها الشقيقتين ذكورا وإناثا للذكر منهم ضعف الأنثى لأنهم من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام واستووا فى الدرجة وفى الإدلاء بوارث وفى قوة القرابة فيشتركون فى الميراث للذكر ضعف الأنثى عملا بالمادتين ٣١، ٣٤ من القانون المذكور ولا شئ لأولاد بنت الأخت الشقيقة لأنهم أبعد درجة إلى المتوفاة من أولاد الأختين الشقيقتين ولا لأولاد الخال ولا لبنت ابن العم الشقيق لأنهم من أفراد الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أفراد الصنف الثالث منهم.

### أولاد الأخت الشقيقة

المبادئ: ١ - أولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام. وإذا

لم يوجد أحد من أفراد الصنفين الأول والثاني فهم يحوزون جميع التركة للذكر ضعف الأنثى لاتحادهم فى الدرجة وقوة القرابة .

٢ - يشترط فى ميراث ذوى الأرحام ألا يكون هناك صاحب فرض أو عاصب نسبي .

٣ - أصناف ذوى الأرحام مقدم بعضها على البعض فى الميراث .  
السؤال: توفى رجل عن أولاد أخته الشقيقة المتوفاة قبله .

الجواب: أنه ب وفاة المتوفى فى سنة ١٩٥٤ عن أولاد أخته الشقيقة ذكورا وإناثا فقط - تكون جميع تركته لأولاد أخته الشقيقة المذكورين للذكر ضعف الأنثى لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض ولا أحد من الصنفين الأول والثانى من ذوى الأرحام فيشتركون فى الإرث للذكر ضعف الأنثى وذلك تطبيقا للمواد رقم ٣١ ، ٣٤ ، ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### أولاد الأخوال لأب مع بنت بنت الخالة لأب

المبادئ: ١ - أولاد الأخوال لأب وبنت بنت الخالة لأب وإن كانوا جميعا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن أولاد الأخوال لأب أقرب درجة من بنت بنت الخالة لأب ومن كان أقرب درجة قدم فى الميراث على من بعده .

٢ - بانحصار الإرث فى أولاد الأخوال لأب تكون جميع التركة بينهم للذكر ضعف الأنثى لاستوائهم فى الدرجة والحيز وقوة القرابة .

السؤال: توفيت امرأة عن ابن خالها لأب وابنى خالها لأب وأولاد خالها لأب وبنت بنت خالة لأب .

الجواب: أنه ب وفاة المتوفاة المذكورة فى سنة ١٩٥٨ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لأولاد أخوالها لأب الثلاث - : الذكور الأربعة والإناث الأربع المذكورين - للذكر ضعف الأنثى لأنهم جميعا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولاستوائهم فى الدرجة والحيز وقوة القرابة فيشتركون فى الإرث للذكر ضعف الأنثى إذا لم يوجد أحد من العصبة ولا أحد من ذوى الفروض ولا أحد

من الأصناف المقدمة عليهم من ذوى الأرحام وذلك تطبيقاً للمواد ٣١، ٣٦، ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شيء لبنت بنت خالة المتوفاة لأب لأنها وإن كانت من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام أيضاً إلا أنها أنزل من أولاد أخوال المتوفاة درجة فيقدمون عليها فى الإرث وذلك تطبيقاً للمادة ٣٦ المذكورة.

### أولاد أولاد الخال لأم مع أولاد بنت ابن عمه أبى المتوفاة وأولاد أولاد عتيق جدّها لأبيها.

المبادئ: ١ - أولاد أولاد الخال لأم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهم مقدمون فى الميراث على أولاد بنت ابن عمه الأب الذين هم من الطائفة الرابعة من هذا الصنف.

٢ - لا ميراث لأولاد عتيق الجد لأب مع وجود قرابة أو زوجية.

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد ذكورا وإنثا لبنت ابن عمه أبيها الشقيقة وأولاد أولاد خالها لأم ذكورا وإنثا وعن أولاد أولاد عتيق جدّها لأبيها ذكورا وإنثا فقط.

الجواب: أنه بوفاة هذه السيدة بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين سابقا تكون تركتها جميعها لأولاد أولاد خالها لأم للذكر منهم ضعف الأنثى لأنهم من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام واستووا فى الدرجة وفى جهة القرابة وقوتها فيشتركون فى الميراث للذكر ضعف الأنثى ولا شيء لأولاد بنت ابن عمه أبيها الشقيقة لأنهم من أفراد الطائفة الرابعة من هذا الصنف من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى الميراث عن أفراد الطائفة الثانية منه وذلك عملاً بالمواد ٣١، ٣٦، ٣٨ من هذا القانون ولا شيء أيضاً لأولاد أولاد عتيق جدّها لأبيها لأنهم من العصبة السببية وهى لا ترث المتوفى إلا إذا لم يوجد له وارث أصلاً لا بالقرابة ولا بالزوجية عملاً بمذهب عبد الله بن مسعود وكثير من فقهاء الصحابة والتابعين الذى جرى عليه هذا القانون.

### خال من أم مع بنت عم شقيق وأولاد خالة شقيقة

المبدأ: الخال لأم من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ويقدم فى الميراث على بنت العم الشقيق وأولاد الخالة الشقيقة لأنهم من الطائفة الثانية من

هذا الصنف ويحوز جميع التركة.

السؤال: توفيت امرأة عن ورثتها وهم خال من أم وبنت عم شقيق وأولاد خالة شقيقة فقط.

الجواب: جميع تركة هذه المتوفاة لخالها لأم لأنه من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منه بالميراث ولا شيء لبنت العم الشقيق ولا لأولاد الخالة الشقيقة لأنهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى الميراث عن أفراد الطائفة الأولى طبقا للمادة ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

**أولاد الخال وابن ابن بنت العم وأولاد الخالة**

**مع بنت الأخت الشقيقة وابن بنت الأخت الشقيقة**

المبادئ: ١ - أولاد الخال الذكور والإناث وابن ابن بنت العم وأولاد الخالة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وبنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث منهم فتقدم عليهم فى الميراث.

٢ - بنت الأخت الشقيقة وابن بنت الأخت الشقيقة وإن كانا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنت الأخت الشقيقة أقرب درجة إلى المتوفى من ابن بنت الأخت الشقيقة فتحوز جميع التركة.

السؤال: توفيت سيدة عن أولاد خالها الذكور والإناث وابن ابن بنت عمها وأولاد خالتها وبنت أختها الشقيقة وابن بنت شقيقتها.

الجواب: تكون جميع تركتها لبنت أختها الشقيقة لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض ولا أحد من الصنفين الأول والثانى المقدمين عليه من ذوى الأرحام ولا شيء لابن بنت أختها الشقيقة لأنه وإن كان من الصنف الثالث أيضا إلا أن بنت أختها الشقيقة أقرب منه درجة فهي أولى منه بالميراث كما لا شيء لأولاد خالها ذكورا وإناثا ولا لابن ابن بنت عمها ولا لأولاد خالتها لأنهم جميعا من الصنف الرابع من ذوى الأرحام والصنف الثالث مقدم على الصنف الرابع فى الإرث وذلك تطبيقا للمادتين ٣١، ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### العمة لأم مع الخال الشقيق

- المبادئ: ١ - إذا اتحد ذوو الأرحام فى الصنف واختلفوا فى حيز القرابة فلا ينظر إلى قوة القرابة، بل تستحق قرابة الأب الثلثين وقرابة الأم الثلث.
- ٢ - بوفاة المتوفى عن عمة لأم وخال شقيق يكون للعممة لأم ثلثا تركته وللخال الشقيق الثلث الباقي.

السؤال: توفى رجل عن عمة لأم وخال شقيق.

الجواب: إن عمة هذا المتوفى لأم وخاله الشقيق وإن كانا من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أنهما قد اختلفا فى الحيز وإذا اختلف الحيز لا ينظر إلى قوة القرابة بل تستحق قرابة الأب الثلثين وقرابة الأم الثلث وعلى هذا فلعممة المتوفى المذكور لأم ثلثا تركته ولخاله الشقيق الثلث الباقي. وذلك طبقا للمادتين ٣١، ٣٥ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### ابن الأخت الشقيقة مع ابن الأخت لأب وأولاد الأخوين لأم.

المبدأ: ابن الأخت الشقيقة وابن الأخت لأب وأولاد الأخوين لأم وإن كانوا جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن ابن الأخت الشقيقة أقوى قرابة من الآخرين فيحوز لذلك جميع التركة وحده.

السؤال: توفيت امرأة عن ابن أختها الشقيقة وابن أختها لأبيها وأولاد أخيها لأمها وأولاد أختها لأمها.

الجواب: جميع تركة هذه المتوفاة لابن أختها الشقيقة لأنه من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منه بالميراث ولا شيء لابن أختها لأبيها ولا لأولاد أخويها لأمها لأنهم وإن كانوا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن قرابة ابن الأخت الشقيقة أقوى من قرابة ابن الأخت لأب وأولاد الأخوين لأم طبقا للمادة ٣٤ من قانون الموارث ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### انفراد الخالة بالتركة

المبدأ: الخالة الشقيقة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ومتى لا يوجد غيرها يكون لها جميع التركة.

السؤال: توفيت امرأة عن خالتها الشقيقة فقط.

**الجواب:** جميع تركة المتوفاة لخالتها الشقيقة لأنها من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من ذوى الفروض ولا أحد من العصبة ولا أحد من الأصناف الثلاثة الأولى من ذوى الأرحام. وذلك تطبيقاً للمادة ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### بنت الأخت الشقيقة مع ولدى الأختين لأم

**المبدأ:** بنت الأخت الشقيقة وبنت الأخت لأم وابن الأخت لأم وإن كانوا جميعاً من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنت الأخت الشقيقة أقوى قرابة من ولدى الأختين لأم والأقوى قرابة مقدم على غيره فى الميراث.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنت أختها الشقيقة وبنت أختها لأم وابن أختها لأمها. **الجواب:** إن جميع تركة هذه المتوفاة لبنت أختها الشقيقة فقط لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منها بالميراث ولا شيء لولدى أختها لأمها لأنهما وإن كانا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنت أختها الشقيقة أقوى قرابة منهما والأقوى قرابة مقدم على غيره فى الميراث.

### بنت الأخت الشقيقة مع أبناء الأعمام لأم وأولاد الأخوال لأب

**المبدأ:** بنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام. وأبناء الأعمام لأم وأولاد الأخوال لأب من الصنف الرابع منهم. والصنف الثالث مقدم فى الميراث عن الصنف الرابع.

**السؤال:** توفيت امرأة عن بنت أختها الشقيقة وعن أبناء أعمامها إخوة أبيها لأم ذكورا وإناثا وعن أولاد أخوال إخوة أمها لأبيها ذكورا وإناثا.

**الجواب:** بوفاتها بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين سابقاً تكون تركتها جميعها لبنت أختها الشقيقة لأنها من أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولم يوجد معها أحد من العصبة ولا من ذوى الفروض ولا من الصنفين الأول والثانى من ذوى الأرحام فتكون أحق بجميع التركة ولا شيء لمن عداها من المذكورين سابقاً لأنهم جميعاً من أفراد الصنف الرابع من ذوى الأرحام وهم مؤخرون فى الميراث عن أفراد الصنف الثالث منهم عملاً بالمادة ٣١ من هذا القانون.

## بنت ابن العم الشقيق مع أولاد بنت العمة الشقيقة

### وبنت بنت العم الشقيق

المبادئ: ١ - بنت ابن العم الشقيق وأولاد بنت العمة الشقيقة وبنت بنت العم الشقيق من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة وفى قوة القرابة والحيز.

٢ - بنت ابن العم الشقيق تدلى إلى المتوفاة بعاصب ومن عداها من المذكورين يدلون إليها بذى رحم ومن يدلى من أفراد هذه الطائفة بعاصب بعد الاتحاد فى الدرجة وقوة القرابة والحيز يكون أحق بالميراث ممن يدلى بذى رحم.

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد زوجها من زوجة أخرى وعمة المتوفاة الشقيقة وبنت بنت عم المتوفاة الشقيق وبنت ابن عم المتوفاة الشقيق.

الجواب: أنه بوفاتها بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين سابقا تكون تركتها جميعها لبنت ابن عمها الشقيق؛ لأن المذكورين جميعا وإن كانوا من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وفى درجة واحدة واتحدوا فى الحيز إلا أن بنت ابن العم الشقيق تدلى إلى المتوفاة بعاصب وهو ابن عمها الشقيق ومن عداها من المذكورين يدلون إليها بذى رحم. ومن يدلى من أفراد هذه الطائفة بعاصب بعد الاتحاد فى الدرجة وفى قوة القرابة والحيز يكون أحق بالميراث ممن يدلى بذى رحم عملا بالمادتين ٣١، ٣٦ من القانون المذكور.

## بنت البنت مع أولاد الأخت الشقيقة

المبادئ: ١ - بنت البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وأولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث منهم وأفراد الصنف الأول مقدمون فى الميراث عن باقى الأصناف.

٢ - إذا انحصر الإرث فى بنت البنت حازت وحدها جميع التركة.

السؤال: توفيت امرأة عن بنت بنتها وعن أولاد أختها الشقيقة المتوفاة قبلها وهم أربعة ذكور وثلاث بنات.

أجاب: إنه بوفاتها بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين

تكون تركتها جميعها لبنت بنتها لأنها من الصنف الأول من ذوى الأرحام وهى مقدمة على أولاد الأخت الشقيقة لأنهم من أفراد الصنف الثالث منهم وأفراد الصنف الأول مقدمون فى الميراث عن باقى الأصناف عملاً بالمادة ٣١ من هذا القانون .

### بنت الخال الشقيق مع أولاد بنات الخال الشقيق

المبادئ: ١ - بنتا الخال الشقيق وأولاد بنات الخال الشقيق من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام .

٢ - بنتا الخال الشقيق أقرب درجة من أولاد بنات الخال الشقيق والأقرب درجة أولى بالميراث من الأبعد .

السؤال: توفيت امرأة عن بنتى خالها الشقيق وعن أولاد بنات خالها الشقيق المتوفيات أولاهن تركت ابناً وثلاث بنات وثانيتين تركت ابناً وبنتين وثالثتين تركت بنتاً واحدة .

الجواب: إن جميع تركه هذه المتوفاة لبنتى خالها الشقيق مناصفة بينهما لأنهما من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام واتحدا فى الدرجة وفى قوة القرابة وفى الإدلاء ولا يوجد أحد أولى منهما بالميراث لهذه المتوفاة . ولا شئ لأحد من أولاد بنات خالها الشقيق الثلاث المذكورات لأنهم وإن كانوا من الطائفة المذكورة إلا أنهم أبعد درجة من بنتى الخال الشقيق والأقرب درجة أولى بالميراث من الأبعد .

### بنت أخ شقيق وأولاد أخت شقيقة مع أولاد ابن أخت شقيقة

المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة وأولاد ابن الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام .

٢ - بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة أقرب درجة من أولاد ابن الأخت الشقيقة والأقرب درجة أحق بالميراث من الأبعد .

٣ - بانحصار الإرث فى بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة وقد استووا فى الدرجة وقوة القرابة وفى الإدلاء بوارث تكون التركة بينهم جميعاً للذكر منهم ضعف الأنثى .

السؤال: توفيت امرأة عن بنت أخيها الشقيق وأولاد أختها الشقيقة وعن أولاد ابنى أختها الشقيقة .



**الجواب:** بوفاتها بعد العمل بقانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن المذكورين سابقا تكون تركتها جميعها لبنت أخيها الشقيق وأولاد أختها الشقيقة لأنهم جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام واستووا فى الدرجة وقوة القرابة وفى الإدلاء بوارث فيقسم المال بينهم للذكر ضعف الأنثى وإن اختلفت صفة الأصول فى الذكورة والأنوثة وذلك عملا بالمادتين ٣١، ٣٤ من هذا القانون ولو جعلنا التركة ثمانية أسهم كان لبنت الأخ الشقيق منها سهم واحد وللذكر من أولاد أختها الشقيقة سهمان وكل أنثى سهم واحد ولا شئ لأولاد ابنتي أختها الشقيقة لأنهم أبعد درجة إلى المتوفاة من أولاد أخويها الشقيقين السابقين.

### أولاد الأخت الشقيقة مع بنت الأخت لأم

**المبادئ: ١ -** أولاد الأخت الشقيقة وبنت الأخت لأم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام.

**٢ -** أولاد الأخت الشقيقة أقوى قرابة من بنت الأخت لأم ومن كان أقوى قرابة قدم فى الميراث على من يليه.

**السؤال:** توفيت امرأة فى سنة ١٩٤٠ عن أولاد أختها شقيقتها وبنت أختها لأم.

**الجواب:** أنه بوفاتها فى سنة ١٩٤٠ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لأولاد أختها شقيقتها الذكرين والأنثى للذكر ضعف الأنثى لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من ذوى الفروض النسبية ولا من العصبة بالنسب ولا من الصنفين الأول والثانى من ذوى الأرحام واتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة فيشتركون فى الإرث. وذلك تطبيقا للمواد ٣١، ٣٤، ٣٨ من قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شئ لبنت أختها لأم لأنها وإن كانت من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن أولاد الأخت الشقيقة مقدمون عليها فى الميراث لقوة قرابتهم تطبيقا للمادة ٣٤ المذكورة.

### ابن البنت مع ابن الأخت الشقيقة

**المبدأ:** ابن البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وابن الأخت الشقيقة من الصنف الثالث منهم والصنف الأول مقدم فى الميراث على من بعده.

**السؤال:** توفيت امرأة فى يونية سنة ١٩٦٠ عن ولدى بنتها المتوفاة وعن أبناء أخواتها

## الشقيقات .

الجواب: بوفاتها فى يونية سنة ١٩٦٠ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لابنى بنتها مناصفة بينهما لأنهما من الصنف الأول من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من العصبة بالنسب ولا أحد من ذوى الفروض النسبية واستويا فى الدرجة والإدلاء بصاحب فرض فيشتركان فى الإرث وذلك تطبيقا للمادتين ٣١، ٣٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شىء لأبناء أخواتها شقيقاتها لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن الصنف الأول وذلك تطبيقا للمادة المذكورة .

## ابن الأخت الشقيقة وبنت الأخت الشقيقة

## وبنت الأخ الشقيق مع بنت ابن الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - ابن الأخت الشقيقة وبنت الأخت الشقيقة وبنت الأخ الشقيق من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهم أقرب درجة من بنت ابن الأخ الشقيق التى هى أيضا من الصنف الثالث ومن كان أقرب درجة أولى بالميراث من الأبعد .

٢ - بانحصار الإرث فى ابن الأخت الشقيقة وبنت الأخت الشقيقة وبنت الأخ الشقيق تكون التركة بينهم جميعا للذكر ضعف الأنثى لاتحادهم فى الدرجة والقوة والإدلاء .

السؤال: توفيت سيدة عن ابن أخت شقيقة وبنت أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وبنت ابن أخ شقيق .

الجواب: الورثة هنا جميعا من ذوى الأرحام الميينة أحكام إرثهم فى المواد من ٣١ إلى ٣٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث وهم من الصنف الثالث الميينة أحكامه فى المادة ٣٤ من هذا القانون وطبقا لأحكام هذا القانون تكون تركة المتوفاة جميعها لابن أختها الشقيقة وبنت أختها الشقيقة وبنت أخيها الشقيق فقط وتقسم التركة بينهم للذكر ضعف الأنثى لابن الأخت سهمان ولبنت الأخت سهم ولبنت الأخ سهم لأن هؤلاء الثلاثة أقرب درجة للمتوفاة وهم فى درجة واحدة بالنسبة لها وكل منهم يدلى بوارث فهم متساوون فى حق الإرث ولا شىء لبنت ابن الأخ الشقيق لأنها أنزل درجة من المتقدمين فيقدمون عليها .

## الخال لأب مع أولاد الخال الشقيق وبنات الخالة الشقيقة

### وأولاد خال والد المتوفى

**المبدأ:** الخال لأب من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد الخال الشقيق وبنات الخالة الشقيقة وأولاد خال والد المتوفى من طوائف متأخرة عن طائفة الخال ومن كان من الطائفة الأولى أولى بالميراث من الطوائف المتأخرة.

**السؤال:** توفى عن خاله لأب وأولاد خاله الشقيق وبنات خالته الشقيقة وأولاد خال والده ذكورا وإناثا.

**الجواب:** الورثة هنا جميعا من ذوى الأرحام ومن الصنف الرابع منهم والخال من الأب من الطائفة الأولى من هذا الصنف فهو أحقهم بالميراث فتكون جميع تركة المتوفى لخاله من الأب ولا شيء للباقيين لأنهم من الطوائف المتأخرة عن طائفة الخال وذلك طبقا للمادة ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

## الخالة الشقيقة مع بنت الخالة الشقيقة وبنت الخال الشقيق

### وولدى ابن ابن الخال .

**المبادئ: ١ -** الخالة من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وبنت الخالة الشقيقة وبنت الخال الشقيق وولدا ابن ابن الخال جميعهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا ميراث لأفراد الطائفة الثانية مع وجود أحد من الطائفة الأولى.

**٢ -** بانهصار الإرث فى الخالة الشقيقة تحوز جميع التركة .

**السؤال:** توفيت عن خالتها الشقيقة وبنت خالتها الشقيقة وبنت خالها الشقيق وولدى ابن ابن خالها.

**الجواب:** بوفاة هذه المتوفاة عن ورثتها المذكورين تكون جميع تركتها لخالتها الشقيقة لأنها من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منها بالميراث ولا شيء لبنت خالتها الشقيقة ولا لبنت خالها الشقيق ولا لولدى ابن ابن خالها لأنهم جميعا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام المؤخرة فى الميراث عن الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام .

### بنت الأخ الشقيق مع أولاد الأخت لأب

المبادئ: ١ - بنت الأخ الشقيق وأولاد الأخت لأب وإن كانا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنت الأخ الشقيق أقوى قرابة منهم فتقدم عليهم فى الميراث.

٢ - بانهصار الإرث فى بنت أخ شقيق تحوز التركة جميعها.

السؤال: توفيت عن ورثتها وهم بنت أخيها الشقيق وأولاد أختها لأبيها.

الجواب: بوفاة هذه المتوفاة عن ورثتها المذكورين تكون جميع تركتها لبنت أخيها الشقيق لأنها من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منها بالميراث ولا شيء لأولاد أختها لأبيها لأنهم وإن كانوا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن قرابة بنت الأخ الشقيق أقوى من قرابة أولاد الأخت لأب طبقا للمادة ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### ولدا الأخت لأب مع أولاد الأخ والأخت لأم

المبادئ: ١ - ولدا الأخت لأب وأولاد الأخوة لأم وإن كانوا جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن قرابة ولدى الأخت لأب أقوى فيقدمان عليهم فى الميراث.

٢ - بانهصار الإرث فى ولدى الأخت لأب تكون جميع التركة لهما للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن ولدى أختها لأبيها وأولاد أخيها لأمها وأولاد أختها لأمها.

الجواب: أنه بوفاة هذه المتوفاة عن ورثتها المذكورين تكون جميع تركتها لولدى أختها لأبيها للذكر منهما ضعف الأنثى لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منهما بالميراث ولا شيء لأولاد أخيها لأمها ولا لأولاد أختها لأمها لأنهم وإن كانوا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن قرابة أولاد الأخت لأب أقوى من قرابة أولاد الإخوة لأم فيقدمون عليهم فى الميراث طبقا للمادة ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### ابن الأخت مع بنتى ابن الأخت وبنت بنت الأخت

المبدأ: بنتا ابن الأخت وبنت بنت الأخت وابن الأخت من الصنف الثالث من

ذوى الأرحام غير أن ابن الأخت أقرب درجة منهم ويتقدم عليهن لذلك يأخذ جميع التركة عملاً بالمادتين ٣١، ٣٤ من قانون الموارث.

**السؤال:** توفي عن ابن أخته وعن بنتى ابن أخته وعن بنت بنت أخته.

**الجواب:** تكون جميع تركة هذا المتوفى لابن أخته سواء أكان ابن أخت شقيقة أم لأب أم لأم؛ لأنه من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد من هو أولى منه بالميراث ولا شيء لبنتى ابن أخته ولا لبنت بنت أخته لأنهن وإن كن من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أنهن أنزل منه درجة فيقدم عليهن عملاً بالمادتين ٣١، ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### بنات العمّة مع بنات الخالة

**المبدأ:** بنات العمّة وبنات الخالة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ويحوزون التركة لقربة الأب للثلاثان ولقربة الأم للثلاث لاتحادهن فى قوة القربة واختلافهن فى الحيز.

**السؤال:** توفيت عن بنات عمتها الشقيقة وبنتى خالتها الشقيقة.

**الجواب:** ب وفاة هذه المتوفاة عن ورثتها المذكورات يكون لبنات عمتها الشقيقة ثلاثاً تركتها بالتساوى بينهن ولبنتى خالتها الشقيقة الثلاث يقسم بينهما مناصفة لأنهن جميعاً من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدن فى قوة القربة واختلفن فى الحيز فقربة الأب لها الثلاثان وقربة الأم لها الثلاث وذلك عملاً بالمادتين ٣١، ٣٦ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### الخال لأب وابن الخالة الشقيقة مع أبناء العم لأم وأبناء ابن العم لأم

**المبادئ:** ١ - الخال من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام.  
٢ - ابن الخالة الشقيقة وأبناء العم لأم وأبناء ابن العم لأم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام.  
٣ - أفراد الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام مقدمون على من يليهم من الطوائف.

**السؤال:** توفي عن خاله لأبيه وابن خالته الشقيقة وابن عم لأم وأبناء ابن عم لأم

**الجواب:** بوفاته عن المذكورين تكون جميع تركته لخاله لأبيه؛ لأنه من الطائفة

الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام . ولا يوجد أحد أولى منه بالميراث . ولا شيء لابن خالته الشقيقة ولا لابنى عمه لأم ولا لأبناء ابن عمه لأم لأنهم وإن كانوا من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أنهم من الطائفة الثانية والطائفة الأولى أولى بالميراث من الطائفة الثانية عملا بالمادة رقم ٣١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### بنتا الأخوين الشقيقين مع أولاد الأخت الشقيقة ذكورا وإناثا

المبادئ: ١ - عند اتحاد أفراد الصنف الثالث من ذوى الأرحام فى الدرجة وقوة القرابة والإدلاء بوارث مع عدم وجود صاحب فرض ولا عاصب ولا أحد من الأصناف المتقدمة عليهم من ذوى الأرحام يشتركون فى الإرث للذكر منهم ضعف الأنثى .

٢ - بانهصار الإرث فى بنتى أخوين شقيقين وفى أولاد أخت شقيقة يشتركون فى الإرث للذكر منهم ضعف الأنثى .

السؤال: توفيت آنسة عن بنتين لأخوين شقيقين وعن أولاد (ذكورا وإناثا) لأخت شقيقة فقط .

الجواب: بوفاة الأنسة المذكورة عن المذكورين فقط تكون تركتها لبنتى أخويها الشقيقين وأولاد أختها الشقيقة للذكر منهم ضعف الأنثى لأنهم جميعا من الصنف الثالث من ذوى الأرحام . وقد اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة والإدلاء بوارث ولا يوجد أحد أولى منهم بالميراث من أصحاب الفروض والعصبات أو من الأصناف المتقدمة عليهم من ذوى الأرحام فيشتركون فى الإرث للذكر ضعف الأنثى وذلك تطبيقا للمواد ٣١، ٣٤، ٣٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث .

### أولاد الخالين والخاله مع ابن خال الأم الذى هو ابن خالة الأب

المبادئ: أولاد الخالين وأولاد الخاله وابن خال الأم الذى هو فى الوقت نفسه ابن خالة الأب من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام .

٢ - أولاد الخالين وأولاد الخاله أقرب درجة من ابن خال الأم الذى هو ابن خالة الأب . ومن كان أقرب درجة أولى بالميراث من غيره .

السؤال: توفيت عن ابن خال أمها وهو فى الوقت نفسه ابن خالة أبيها وعن أولاد

خاليتها وعن أولاد خالتها.

الجواب: بوفاتها عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لأولاد خاليتها وأولاد خالتها للذكر منهم ضعف الأنثى لأنهم جميعا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد اتحدوا فى الدرجة وقوة القرابة ولا يوجد أحد أولى منهم بالميراث من أصحاب الفروض والعصبات أو من الأصناف المتقدمة عليهم من ذوى الأرحام ولا شيء لابن خال أمها الذى هو فى الوقت نفسه ابن خالة أبيها لأنه وإن كان من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن أولاد الخالين والخالة أقرب درجة منه للمتوفاة المذكورة ومن كان أقرب درجة أولى بالميراث من غيره عملا بالمادتين ٣١، ٣٤ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### ولدا البنت مع ولدى الأخت

المبادئ: ١ - أولاد البنت من الصنف الأول من ذوى الأرحام وأولاد الأخت من الصنف الثالث منهم وأفراد الصنف الأول مقدمون فى الميراث على أفراد الصنف الثالث منهم.

٢ - بانهصار الإرث فى أولاد البنت فقط تكون التركة كلها لهم للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت عن ولدى أختها التى توفيت قبلها وعن أولاد بنتها التى توفيت قبلها.

الجواب: بوفاتها عن المذكورين فقط تكون تركتها لأولاد بنتها للذكر منهم ضعف الأنثى وذلك لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب نسبى ولأنهم من أفراد الصنف الأول من ذوى الأرحام. ولا شيء لولدى أختها لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يرثان مع وجود أحد من الأصناف المتقدمة عليهما طبقا للمادتين ٣١، ٣٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث.

### انفراد ابن ابن عم أم المتوفاة

المبدأ: ابن ابن عم أم المتوفاة من ذوى الأرحام ومتى انحصر الإرث فيه تكون التركة كلها له.

السؤال: توفيت عن ابن ابن عم والدته المتوفاة الشقيق.

الجواب: أنه بوفاتها عن السائل فقط الذى هو ابن ابن عم والدتها فإنه يرث كل تركتها لأنه لا يوجد لها صاحب فرض ولا عاصب ولا أحد من ذوى الأرحام سواء تطبيقاً للمواد من ٣١ إلى ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### بنات الأخ لأب مع ابن الأخ لأم وأولاد بنت الأخ لأب

المبادئ: ١ - بنات الأخ لأب من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وهن أقوى قرابة من ابن الأخ لأم وأقرب درجة من أولاد بنت الأخ لأب الذين هم من الصنف الثالث منهم ومن كان أقوى قرابة وأقرب درجة أحق بالميراث من الآخرين.

٢ - بانهصار الإرث فى بنات الأخ لأب يأخذن كل التركة بالتساوى بينهن.

السؤال: توفيت عن ابن أخ لأم وعن ثلاث بنات أخ لأب وعن أولاد بنت أخ لأب وهم ذكور وإناث.

الجواب: تكون تركتها كلها لبنات أخيها لأبيها بالتساوى بينهن وذلك لأنهن من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد للمتوفاة عاصب ولا صاحب فرض ولا أحد من ذوى الأرحام أولى منهن بالميراث فيأخذن كل التركة بالتساوى بينهن عملاً بالمواد من ٣١ إلى ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شئ لابن الأخ لأم لأنه وإن كان من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنات الأخ لأب أقوى قرابة منه. كما لا شئ لأولاد بنت الأخ لأب ذكورا وإناثا لأنهم أنزل درجة من بنات الأخ لأب وذلك طبقاً للمواد المذكورة.

### أولاد الأخوات مع بنات العم

المبادئ: ١ - أولاد الأخوات الشقيقات من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وبنات العم من الصنف الرابع منهم والصنف الثالث مقدم فى الميراث على الصنف الرابع.

٢ - بانهصار الإرث فى أولاد الأخوات الشقيقات يكون لهم كل التركة للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت سنة ١٩٥٤ عن ابنيها وأختها الشقيقة ثم توفيت أختها سنة ١٩٧٠ عن أولاد أخواتها الشقيقات وعن بنات عمها.

الجواب: أولاً - المتوفاة سنة ١٩٥٤ تكون تركتها لابنيها مناصفة بينهما تعصياً لعدم



وجود صاحب فرض ولا شيء لأختها الشقيقة لحجبها بالفرع الوارث المذكر. وبوفاة أختها سنة ١٩٧٠ عن المذكورين فقط تكون تركتها لأولاد أخواتها الشقيقات للذكر منهم ضعف الأنثى لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد من أصحاب الفروض أو العصبة النسبية أو الأصناف المتقدمة عليهم من ذوى الأرحام ولا شيء لبنات عمته لأنهن من أفراد الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وقد مُنعن بأولاد الأخوات الشقيقات وذلك تطبيقاً للمواد ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٨ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث.

### ابن الخال الشقيق مع بنت بنت العمه

المبدأ: ابن الخال الشقيق وبنت بنت العمه من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وابن الخال الشقيق أقرب درجة ومن كان أقرب درجة أولى بالميراث من غيره.

السؤال: توفيت عن ابن خالها الشقيق وعن بنت بنت عمته.

الجواب: بوفاة هذه المرأة عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لابن خالها الشقيق لأنه من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منه بالميراث من أصحاب الفروض والعصبات أو من الأصناف المتقدمة عليه من ذوى الأرحام. ولا شيء لبنت بنت عمته لأنها وإن كانت من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن ابن خالها الشقيق أقرب درجة منها للمتوفاة ومن كان أقرب درجة أولى بالميراث من غيره عملاً بالمادتين رقمي ٣١، ٣٦ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### ابن العمه الشقيقة مع أولاد ابن العمه الشقيقة

المبدأ: ابن العمه الشقيقة وأولاد ابن العمه الشقيقة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام. وابن العمه أقرب درجة من أولاد ابن العمه فيقدم عليهم فى الميراث.

السؤال: توفى سنة ١٩٧١ عن ابن عمته الشقيقة وعن أولاد ابن عمته الشقيقة المتوفى قبله ذكورا وإناثا.

الجواب: بوفاته سنة ١٩٧١ عن المذكورين فقط تكون جميع تركته لابن عمته

الشقيقة لأنه من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد أحد أولى منه بالميراث من صاحب فرض أو عاصب أو من الطوائف المتقدمة من ذوى الأرحام ولا شيء لأولاد ابن عمته الشقيقة المتوفى قبله ذكورا وإناثا لأنهم وإن كانوا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن ابن العمه الشقيقة أقرب درجة من أولاد ابن العمه الشقيقة فيقدم عليهم فى الميراث تطبيقاً للمادتين ٣١، ٣٦ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بأحكام الموارث.

### بنت العم الشقيق مع ابن الخال من الأم

المبادئ: ١ - يقدم فى الميراث من أبناء الطائفة الثانية من الصنف الرابع من يدلى بعاصب على من يدلى بذى رحم.  
٢ - بنت العم الشقيق تدلى بعاصب فهى أولى بالميراث من ابن الخال لأم الذى يدلى بذى رحم.

السؤال: توفيت سنة ١٩٧٤ عن بنت عمها الشقيق وابن خالها من الأم.  
الجواب: تكون تركتها جميعها لبنت عمها الشقيق لأنها من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد للمتوفاة عاصب ولا صاحب فرض ولا أحد من ذوى الأرحام المقدمين عليها فى الميراث ولا شيء لابن خالها لأم لأنه وإن كان هو الآخر من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أنه مؤخر عن بنت العم الشقيق لأنها تدلى بعاصب وهو يدلى بذى رحم فتكون أولى منه بالميراث وذلك طبقاً للمادتين ٣١، ٣٦ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### اجتماع أولاد الأخت الشقيقة مع بنت العم الشقيق.

المبادئ: ١ - أولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ويقدمون فى الميراث على بنت العم لأنها من الصنف الرابع.  
٢ - بانحصار الإرث فى أولاد الأخت الشقيقة يستحقون التركة للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفيت فتاة لم تتزوج قط عن بنت عم شقيق وعن أولاد أخت شقيقة ثلاثة ذكور وبنت.

الجواب: تكون تركتها كلها لأولاد أختها الشقيقة للذكر منهم ضعف الأنثى؛

وذلك لأنهم من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد للمتوفاة صاحب فرض ولا عصة ولا أحد من ذوى الأرحام أولى منهم بالميراث وقد استووا فى القرابة والدرجة فيشتركون فى الميراث ويكون للذكر منهم ضعف الأنثى عملا بالمواد ٣١ إلى ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ولا شيء لبنت عمها الشقيق لأنها من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأولاد الأخت الشقيقة من الصنف الثالث من ذوى الأرحام المقدم على الصنف الرابع فى الميراث.

### ولدا عمة لأم وبتا خالة شقيقة

المبدأ: ولدا العمة لأم من قرابة الأب وبتا الخالة الشقيقة من قرابة الأم وهما من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ويرثان معا ويكون لقرابة الأب الثلثان للذكر ضعف الأنثى ولبتى الخالة الشقيقة الثلث بالسوية بينهما.

السؤال: توفى عن ولدى عمته لأم وعن بتى خالته الشقيقة.

الجواب: يكون لقرابة الأب ثلثا تركته ويكون لقرابة الأم ثلثها لأنهما من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولم يوجد أحد من أصحاب الفروض أو العصبات ولا من الأصناف المقدمة عليهم من ذوى الأرحام وعلى ذلك يكون لولدى عمته لأم ثلثا تركته للذكر منهم ضعف الأنثى ويكون لبتى خالته الشقيقة ثلثها بالسوية بينهما وذلك تطبيقا للمواد ٣١ إلى ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### الخال مع ابن خال الأب

المبدأ: ابن خال الأب من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام والخال من الطائفة الأولى منه وهو مقدم على أفراد الطائفة الرابعة ويأخذ جميع التركة وحده.

السؤال: توفى عن خاله وعن ابن خال والد المتوفى.

الجواب: تكون جميع تركته لخاله لأنه من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد للمتوفى صاحب فرض ولا عاصب ولا أحد من الأصناف المقدمة عليه من ذوى الأرحام ولا شيء لابن خال والده لأنه من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأصحاب الطائفة الأولى مقدمون فى الميراث عن أصحاب الطائفة الرابعة فهو أولى منه بالميراث عملا بالمواد رقم ٣١ إلى رقم ٣٨ من

قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### أولاد ولدى عمة الأم

المبدأ: أولاد ولدى عمة الأم من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وتكون التركة كلها لهم للذكر ضعف الأنثى متى لم يوجد صاحب فرض ولا عاصب ولا ذو رحم مقدم عليهم.

السؤال: توفيت بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٩ عن أولاد ولدى عمة والدتها.

الجواب: بوفاتها بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٩ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لأولاد ولدى عمة والدتها لأنهم جميعا من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام حيث لا يوجد للمتوفاة صاحب فرض ولا عاصب ولا أحد من ذوى الأرحام المقدمين عليهم فى الميراث وقد اتحد هؤلاء فى جهة القرابة والإدلاء بذى رحم فيشتركون فى الميراث ويكون بينهم جميعا للذكر منهم ضعف الأنثى عملا بالمواد رقم ٣١ إلى ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### بنتا الأخ الشقيق مع بنت ابن الأخ الشقيق وبنات بنت الأخ الشقيق

المبادئ: ١ - بنتا الأخ الشقيق من الصنف الثالث من ذوى الأرحام وبنت ابن الأخ الشقيق وبنات بنت الأخ الشقيق وإن كن من الصنف الثالث أيضا إلا أن بنتى الأخ الشقيق أقرب منهن درجة فيتقدمان عليهن فى الميراث.

٢ - بانحصار الإرث فى بنتى الأخ الشقيق تكون التركة كلها مناصفة بينهما لاتحادهما فى القرابة وقوة الدرجة والإدلاء بوارث.

السؤال: توفيت عن بنتى أخيها شقيقها وعن بنت ابن أخيها الشقيق وعن بنات بنت أخيها الشقيق.

الجواب: يكون جميع تركتها لبنتى أخيها الشقيق لأنهما من الصنف الثالث من ذوى الأرحام ولا يوجد لهذه المتوفاة عاصب ولا صاحب فرض ولا أحد من الأصناف المقدمة عليهما فى الميراث من ذوى الأرحام وقد اتحدتا فى القرابة وقوة الدرجة والإدلاء بوارث فتشتركان فى الميراث ويكون مناصفة بينهما ولا شئ لبنت ابن أخيها الشقيق ولا لبنات بنت أخيها الشقيق لأنهن وإن كن من الصنف الثالث من ذوى الأرحام إلا أن بنتى أخيها الشقيق أقرب منهن درجة فيتقدمان عليهن فى الميراث

عملا بالمواد ٣١ إلى ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### أولاد أولاد الخال فقط

المبادئ: ١ - متى اشترك ذوو الأرحام في الدرجة والقربة تكون التركة بينهم جميعا للذكر ضعف الأنثى.

٢ - أولاد أولاد الخال من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام.

٣ - بانحصار الإرث فى أولاد أولاد خال فقط تكون التركة لهم جميعا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٩ عن أولاد أولاد خالها وعن أولاد بنت خالها.

الجواب: بوفاتها فى ٢٥ / ١١ / ١٩٧٩ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لأولاد أولاد خالها ذكورا وإناثا للذكر ضعف الأنثى لأنهم من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ولا يوجد للمتوفاة وارث صاحب فرض ولا عاصب ولا أحد من ذوى الأرحام أولى منهم بالميراث وقد اشتركوا فى القربة والدرجة فيشتركون فى الميراث ويكون للذكر منهم ضعف الأنثى عملا بالمواد ٣١ - ٣٨ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### ابنا الخالة مع أولاد ابن الخالة وابن عم الأم وابن بنت خال الأب

المبادئ: ١ - أفراد وطوائف الصنف الرابع من ذوى الأرحام مقدم بعضها على بعض فى الميراث.

٢ - ابنا الخالة من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وابن عم الأم من الطائفة الرابعة من هذا الصنف وابن بنت خال الأب من الطائفة السادسة والطائفة الثانية مقدمة فى الميراث على من يليها.

٣ - ابنا الخالة وأولاد ابن الخالة وإن كانوا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام إلا أن ابني الخالة أقرب درجة من أولاد ابن الخالة والأقرب درجة أولى بالميراث من الآخر.

السؤال: توفيت بتاريخ ٩ إبريل سنة ١٩٧٨ عن ابني خالة أخت أمها وعن ابن خالة المتوفاة وقد توفى قبلها وعن ابن عم أم المتوفاة وعن ابني بنت ابن عم جد

المتوفاة لأبيها وبوصف أمهما هذه أيضا بنت خال ابن أم بنت خال والد المتوفاة وعن زوجة ابن خالة المتوفاة.

الجواب: أنه بوفاتها بتاريخ ٩ من إبريل سنة ١٩٧٨ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لابنى خالتها فهما بهذا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأقرب هؤلاء جميعا درجة إليها ذلك لأن أولاد ابن خالتها وإن كانوا من الطائفة الثانية من الصنف الرابع من ذوى الأرحام لكنهم أنزل منهما درجة ولأن ابن عم أم المتوفاة من الطائفة الرابعة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام وأفراد وطوائف هذا الصنف مقدم بعضها على بعض فى الميراث كما هو الحكم العام فى توريث أصناف ذوى الأرحام.

وأما ابنا بنت خال والدها فهما بهذين الوصفين يدخلان فى حكم الطائفة السادسة من الصنف الرابع من ذوى الأرحام التى لا تترث كذلك مع وجود أحد من الأصناف أو من الطوائف قبلها. وهذا إعمالا للمواد ٣١ التى رتبت طوائف الصنف الرابع الست و ٣٥ و ٣٦ اللتين يبتا حكم توريث هذه الطوائف من ذوى الأرحام وذلك من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث. أما زوجة ابن خالة المتوفاة فلا ميراث لها لعدم وجود سبب من أسباب الإرث المبينة فى المادة السابعة من هذا القانون بينها وبين تلك المتوفاة.

### من أحكام المسائل الغراوية الزوج مع الوالدين فقط.

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوج ووالدين: يكون للزوج النصف فرضا، وللأم ثلث الباقي، وللأب ثلثاه تعصيا؟.

السؤال: توفيت زوجة ولم تعقب أولادًا، وورثتها هم الزوج ووالدها، ووالدتها.  
الجواب: لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولوالدتها ثلث النصف الباقي فرضا وهو يساوى سدس جميع التركة، والباقي لوالدها تعصيا، وتصح المسألة بجعل التركة ستة أسهم: للزوج منها ثلاثة أسهم، ولوالدتها سهم، ولوالدها السهمان الباقيان.

### الزوجة مع الوالدين فقط أو معهما ومع عدد من الإخوة.

- المبادئ: ١ - بانحصار الإرث في الزوجة والوالدين فقط يكون للزوجة الربع فرضا وللأم ثلث الباقي فرضا، وللأب ثلثاه تعصيا.
- ٢ - بانحصار الإرث في زوجة والوالدين وإخوة يكون للزوجة الربع فرضا، وللأم السدس فرضا، وللأب الباقي تعصيا.
- ٣ - يحجب الإخوة بالأب حجب حرمان، وتحجب الأم بعدد من الإخوة حجب نقصان.

السؤال: توفي رجل عن زوجته والديه.

الجواب: لزوجة المتوفى من تركته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته ثلث الباقي فرضا لعدم وجود من يحجبها إلى السدس والباقي لوالده تعصيا وإن كان للمتوفى عدد من الإخوة كان لزوجته الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث ولوالدته السدس فرضا ولوالده الباقي تعصيا ولا شيء لإخوته لحجبهم بالأب.

### من أحكام مقاسمة الجد للإخوة

#### الأم مع الإخوة الأشقاء والجد.

المبادئ: ١ - يقاسم الجد الإخوة الأشقاء أو لأب متى كانت القسمة لا تنقصه عن فرضه طبقا للقانون.

٢ - بانحصار التركة في أم وإخوة أشقاء ذكورا وإناثا وجد لأب: يكون للأم السدس فرضا، والباقي للإخوة الأشقاء والجد لأب تعصيا.

السؤال: توفي رجل وترك زوجة وأولادا ذكورا وإناثا، ثم توفي أحد أولاده الذكور وترك والدته وإخوته الأشقاء ذكورا وإناثا.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا، ولوالده السدس فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين. ولوالدة المتوفى الثاني من تركته السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة، والباقي لإخوته الأشقاء وجده لأب تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين، وقسمت باقي تركة المتوفى الثاني على هذا النحو تطبيقا لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

## الأم مع أخت لأب وأخوان لأم وجد لأب.

- المبادئ: ١ - يحجب الأخوان لأم بالجد لأب.  
 ٢ - بانحصار التركة في أم وأخت لأب وجد لأب: يكون للأم السدس فرضاً، وللأخت لأب النصف فرضاً، والباقي للجد لأب تعصياً.  
 السؤال: توفيت فتاة عن والدتها وأختها لأب وعن أخوين لها ذكور من الأم وعن جدتها لأبيها.

الجواب: لوالدة المتوفاة من تركتها السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة، وللأخت لأب النصف فرضاً، والباقي للجد لأب تعصياً. وهذا تطبيقاً لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م المعمول به ابتداء من ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣، ولا شيء للأخوين لأم لحجبهما بالجد لأب.

## أم وأخت شقيقة وجد لأب وجدة لأب وعمات.

- المبادئ: ١ - تحجب الجدات مطلقاً بالأم.  
 ٢ - العمات من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث في أم وأخت شقيقة وجد لأب: يكون للأم الثلث فرضاً، وللأخت الشقيقة النصف فرضاً، وللجد لأب الباقي تعصياً.

السؤال: توفي ولد عن والده ووالدته وأخواته الشقيقات وعن ابنته وابنه وزوجته. ثم توفي ابنه عن والدته وأخته الشقيقة وعن جده وجدته لأبيه وعن عماته، ووفاته كانت في ١٣/٢/١٩٤٤، ثم توفي جده لأبيه عن زوجته وعن أولاده الإناث.

الجواب: لزوجته المتوفى الأول من تركته الثمن فرضاً، ولوالده السدس فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقي لولديه تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأخواته الشقيقات. ولوالدة المتوفى الثاني من تركته الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، ولأخته الشقيقة النصف فرضاً، ولجده لأبيه - أبى أبيه - الباقي تعصياً. وذلك بالتطبيق لقانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣، ولا شيء لجده لأبيه ولا لعماته. ولزوجة المتوفى الثالث من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبناته الباقي فرضاً ورداً بالسوية بينهن.



## الأم والجد لأب مع الإخوة الأشقاء والجددة لأم.

المبادئ: ١ - تحجب الجدات مطلقا بالأم.

٢ - بانهصار الإرث فى أم وجد لأب وإخوة أشقاء يكون للأم السدس فرضا، وللجد لأب والإخوة الأشقاء الباقي تعصيا.

السؤال: توفى رجل بتاريخ ٣١/٣/١٩٤٥ عن زوجته ووالدته ووالده وأولاده، ثم توفيت إحدى بناته بعده فى ١٩/٧/١٩٤٥ عن والدتها وجدها لأب (أبى أبيها) وإخوتها الأشقاء وعن جدتها، فكيف تقسم تركته؟

الجواب: إذا لم يكن لأحد من المتوفين وارث آخر كان لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا، ولوالدته السدس فرضا، ولوالده السدس فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين، ولوالدة المتوفاة الثانية من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة والباقي للجد لأب المذكور والإخوة الأشقاء تعصيا بالسوية بينهم، ولا شئ للجددة لحجبها بالأم، وتقسيم باقى تركة المتوفاة الثانية بعد نصيب والدتها على النحو المذكور على ما جرى عليه قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

## مقاسمة الجد لأب للأخت الشقيقة.

المبدأ: بانهصار الإرث فى زوجة وبنت وأخت شقيقة وجد لأب: يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبنات النصف فرضا، والباقي يقسم بين الأخت الشقيقة والجد لأب: يكون لها ثلثه، وله الثلثان منه.

السؤال: توفى رجل يوم ١٥ يناير سنة ١٩٤٦ عن زوجة وبنت وأخت شقيقة وجد لأب.

الجواب: للزوجة المتوفى من تركته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضا، ولأختها الشقيقة وجده لأبيه الباقي: للأخت الشقيقة ثلثه، ولجده لأبيه (أبى أبيه) ثلثاه؛ وذلك عملا بالمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣؛ لأنه خير النصيبين الذى يناله بناء على الإرث بطريق المقاسمة والفرض طبقا للمادة المذكورة.

## الأم مع الجد لأب والجددة لأب والأخ الشقيق.

المبادئ: ١ - الجدة لأب محجوبة بالأم.

٢ - بانهصار الإرث بين أم وجد لأب وأخ شقيق: تستحق الأم ثلث التركة فرضاً، وباقيها للجد لأب، وللأخ الشقيق تعصياً مناصفة بينهما.

السؤال: توفيت بنت قاصرة وتركته لجدتها لأبيها ووالدتها وأخيها الشقيق.

الجواب: لوالدة المتوفاة من تركتها الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة، ولجدتها لأبيها ولأخيها الشقيق الباقي تعصياً مناصفة بينهما؛ عملاً بالفقرة الأولى من المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣، ولا شيء للجددة لأب لحجبها بالأم.

## مقاسمة الجد للإخوة الأشقاء.

المبادئ: ١ - يقاسم الجد لأب الإخوة الأشقاء فيما بقى من التركة بعد أصحاب الفروض ما دامت المقاسمة خيراً له.

٢ - بانهصار الإرث في أم وجد لأب وإخوة أشقاء: يكون للأم السدس فرضاً، والباقي للجد والإخوة الأشقاء تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل عن أم وجد لأب وإخوة أشقاء ذكر واحد وخمس إناث، والمتوفى توفي سنة ١٩٤٨.

الجواب: لأم المتوفى من تركته السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة، والباقي للجد المذكور والإخوة الأشقاء تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، ويقسم باقي التركة بعد نصيب الأم على النحو المذكور طبقاً لما جرى عليه قانون الميراث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣.

## مشاركة الجد لأب للإخوة.

المبدأ: بانهصار الإرث في جد لأب وأخوين شقيقين وأم يكون للأم السدس فرضاً، والباقي للجد لأب والأخوين الشقيقين تعصياً للذكر منهم ضعف الأنثى باعتبار الجد بمنزلة أخ شقيق.

السؤال: توفي رجل بتاريخ ١٢/١٦ سنة ١٩٤٨ عن والده وزوجته وأولاده، ثم

توفيت ابنة له بتاريخ ١٢/٨/ سنة ١٩٥٠ عن جدتها لأبيها ووالديها وأخويها الشقيقين.

**الجواب:** إذا كان الحال كما ذكر ولم يكن للمتوفيين وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة كان لوالد المتوفى الأول من تركته السدس فرضاً، ولزوجته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم بوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لأُمها من تركتها السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة، ولجدتها لأبيها وأخويها الشقيقين الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى، فيعتبر الجد لأب بمنزلة أخ شقيق.

### أم وجد لأب مع إخوة أشقاء.

**المبادئ:** ١ - إذا اجتمع الجد لأب مع الإخوة الأشقاء اعتبر كأحدهم وقاسمهم.  
٢ - بانحصار الإرث في الأم والجد لأب والإخوة الأشقاء: يكون للأم السدس فرضاً، ويقسم الباقي بين الجد لأب والإخوة الأشقاء تعصياً للذكر منهم ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفي رجل عن والده ووالدته وزوجته وأولاده: وابنين وثلاث بنات، ثم توفيت إحدى البنات وانحصر ميراثها في والدتها وفي جدتها لأبيها وفي إختها الأشقاء.

**الجواب:** لأبي المتوفى الأول سدس تركته فرضاً، ولأُمه سدسها فرضاً، ولزوجته ثمنها فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصياً ولأم المتوفاة الثانية سدس تركتها فرضاً لوجود عدد من الإخوة، ويعتبر الجد كأخ شقيق، وتكون سهامه من التركة كسهام أخ، فيقسم الباقي بعد نصيب الأم على ثلاثة ذكور وأنثيين للذكر ضعف الأنثى.

### أم وجد لأب مع أخ شقيق وجدة لأب.

**المبادئ:** ١ - الأم تحجب الجدات من أي جهة كن.  
٢ - إذا اجتمع الجد لأب مع الإخوة الأشقاء اعتبر كأحدهم.  
٣ - بانحصار الإرث في أم وأخ شقيق وجد لأب يكون للأم الثلث فرضاً، وللجد لأب والأخ الشقيق الباقي تعصياً مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفي رجل في ١/٣ سنة ١٩٤٩ عن والده ووالدته وزوجته وابنه وبنته فقط، ثم توفيت بنته بعده بخمسة أشهر عن والدتها وجدها لأبيها وجدتها لأبيها وأخيها الشقيق، ثم توفي بعدها بشهرين ابنه عن والدته وجده لأبيه وجدته لأبيه، ثم توفي والد المتوفى الأول في ١/١٩ سنة ١٩٥٠ عن زوجته وأولاده ذكوراً وإناثاً.

**الجواب:** إذا كان الحال كما ذكر ولم يكن لكل واحد من المتوفين وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة: كان لوالد المتوفى الأول من تركته السدس فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً، ولزوجته الثمن فرضاً، ولوالديه الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، وبوفاة المتوفى الثاني بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣: يكون لوالدته من تركته الثلث فرضاً لعدم وجود من يحجبها إلى السدس، ولجده لأبيه وأخيه الشقيق الباقي مناصفة بينهما تعصياً، ولا شيء للجدّة لأب لحجبها بالأم، ولوالدة المتوفاة الثالثة من تركتها الثلث فرضاً لعدم وجود من يحجبها إلى السدس، ولجدها لأبيها الباقي تعصياً، ولا شيء للجدّة لأب لحجبها بالأم. ولزوجة المتوفى الرابع من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين.

### مشاركة الجد لأب الشقيقين مع الأم.

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أم وأخوين شقيقين وجد لأب يكون للأم السدس فرضاً، والباقي للجد لأب وللأخوين الشقيقين تعصياً بالسوية بينهم.

**السؤال:** توفي رجل بتاريخ ١/٢٧ سنة ١٩٥٣ عن والده ووالدته وزوجته وأولاده وهم ابنان وبنت وعن أخويه الشقيقين ثم توفيت بنته بتاريخ ١/٣٠ سنة ١٩٥٣ عن والدتها وأخويها الشقيقين وجدها لأبيها فما نصيب كل وارث؟

**الجواب:** إذا كان الحال كما ذكر كان لوالد المتوفى الأول من تركته السدس فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً، ولزوجته الثمن فرضاً ولوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للأخوين الشقيقين لحجبهما بالفرع الوارث المذكور. وبوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لوالدتها من تركتها السدس فرضاً، ولجدها لأبيها وأخويها الشقيقين الباقي تعصياً بالسوية بينهم.

### الأم مع جد لأب وأخ شقيق.

المبدأ: بانحصار الإرث في أم وجد لأب وأخ شقيق: يكون للأم الثلث فرضاً، والباقي للجد لأب والأخ الشقيق مناصفة بينهما تعصياً.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٤٧ عن جده لأبيه وجدته لأبيه وأخ شقيق ووالدة وعمتين شقيقتين.

الجواب: لوالدة المتوفى من تركته الثلث فرضاً لعدم وجود من يحجبها إلى السدس، والباقي لجده لأبيه وأخيه الشقيق تعصياً مناصفة بينهما طبقاً لقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، ولا شيء لجدته لأبيه لحجبها بالأم، ولا شيء لعمتيه الشقيقتين؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### أم وجد لأب مع إخوة أشقاء

المبادئ: ١ - متى اجتمع الأب مع الإخوة الأشقاء كان كواحد منهم وتوزع التركة عليهم جميعاً للذكر منهم ضعف الأنثى، فإذا قل نصيبه عن السدس أعطى السدس فرضاً.

٢ - بانحصار الإرث في أم وجد لأب وإخوة أشقاء: كان للأم السدس فرضاً، وللجد لأب والإخوة الأشقاء الباقي تعصياً للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: توفي طفل في ١٨/٣/١٩٥٤ عن أمه وجدته لأبيه وإخوته الأشقاء وهم ثلاثة ذكور وأنثى فكيف تقسم التركة؟

الجواب: لأم المتوفى من تركته السدس فرضاً لوجود عدد من الإخوة، ولجده لأبيه وإخوته الأشقاء الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصياً؛ لأن الجد لأب يعتبر في هذه الحالة كأخ شقيق لأنه أوفر النصيبين له؛ طبقاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### زوج وأخوان لأم وأخت لأب.

المبدأ: بانحصار الإرث في زوج وأخوين لأم وأخت لأب: يكون للزوج النصف، وللأخوين للأم الثلث، وللأخت لأب النصف، وفيها عول.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وأخويها لأمها وأخت لأب.

**الجواب:** لزوج المتوفاة من تركتها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخويها لأمها الثلث فرضا لعدم وجود من يحجبهما، ولأختها لأبيها النصف فرضا. فأصل المسألة من ستة أسهم وتعود إلى ثمانية: للزوج منها ثلاثة أسهم فرضا، وللأخوين لأم سهمان مناصفة بينهما فرضا، وللأخت لأب ثلاثة أسهم فرضا.

### البتان مع الأخت لأب والجد لأب.

**المبدأ:** بانحصار الإرث في بنتين وأخت لأب وجد: يكون للبنتين ثلثا التركة فرضا مناصفة بينهما، والباقي للأخت لأب والجد لأب للذكر ضعف الأنثى تعصيا. **السؤال:** توفيت امرأة في أوائل مايو سنة ١٩٥٧ عن بنتيها وأختها لأبيها وجدها لأبيها.

**الجواب:** بوفاة المتوفاة سنة ١٩٥٧ عن المذكورين فقط: يكون لبنتيها ثلثا تركتها فرضا مناصفة بينهما، ولأختها لأبيها وجدها لأبيها الباقي بعد الثلثين للذكر ضعف الأنثى تعصيا، وذلك تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣، وتقسم تركة المتوفاة إلى تسعة أسهم: لكل واحدة من بنتيها ثلاثة أسهم، ولجدها لأبيها سهمان، ولأختها لأبيها سهم واحد.

### مشاركة الجد للأخ لأب مع وجود أختين شقيقتين.

**المبدأ:** بانحصار الإرث في أختين شقيقتين وأخ لأب وجد لأب: يكون للأختين ثلثا التركة فرضا مناصفة بينهما، وللأخ لأب والجد لأب الباقي مناصفة بينهما.

**السؤال:** توفيت سيدة في يوليو ١٩٥٧ عن أختين شقيقتين وأخ لأب وجد لأب.

**الجواب:** بوفاة المتوفاة سنة ١٩٥٧ عن المذكورين فقط: يكون لأختيها شقيقتيها ثلثا تركتها فرضا مناصفة بينهما، ولأخيها لأب وجدها لأب الباقي بعد الثلثين مناصفة بينهما، وذلك تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

**ميراث الإخوة الأشقاء مع الجد بعد القانون وعدم ميراثهم معه قبل ذلك.**

**المبادئ: ١ -** بوفاة المتوفى قبل قانون الموارث عن أم وجد لأب وجدة لأب وإخوة أشقاء: يكون لأمه السدس فرضا، والباقي للجد لأب تعصيا، ولا شيء للإخوة الأشقاء؛ لكون الوفاة قبل القانون، ولا شيء للجددة لحجبها بالأم.

٢ - بوفاة المتوفى بعد قانون الموارث عن أم وجدة لأب وجد لأب وزوجة وبنت وأخوات شقيقات: يكون للأم السدس فرضا، وللزوجة الثمن فرضا، وللبنت النصف فرضا، وللجد لأب السدس فرضا، والباقي للأخوات الشقيقات تعصيا بالسوية بينهن، ولا شيء للجددة لأب لحجبها بالأم.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٤١ عن والده ووالدته وزوجته وأولاده وهم ذكران وأربع بنات فقط، وفي سنة ١٩٤٢ توفي أحد الولدين عن جده لأبيه وجدته لأبيه وأمه وإخوته الأشقاء وهم ذكر وأربع بنات فقط، ثم توفيت بعده إحدى البنات سنة ١٩٤٢ عن أمها وجدها لأبيها وجدتها لأبيها وإخوتها الأشقاء، وفي سنة ١٩٥٢ توفي الولد الباقي عن جده لأبيه وجدته لأبيه وأمه وبنته وزوجته وأخواته الشقيقات الثلاث.

الجواب: بوفاته في سنة ١٩٤١ عن المذكورين: يكون لكل واحد من والديه السدس فرضا، ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى، وبوفاة ابن المتوفى الأول عن المذكورين في سنة ١٩٤٢ قبل العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بالموارث: يكون لوالدته سدس تركته فرضا لوجود عدد من الإخوة، ولجده لأبيه الباقي تعصيا، ولا شيء لجده لأبيه لحجبها بالأم، ولا لإخوته الأشقاء لحجبهم بالجد لأب طبقا لمذهب أبي حنيفة الذي كان عليه العمل قبل القانون المذكور، وبوفاة بنت المتوفى الأول في سنة ١٩٤٢ أيضا قبل العمل بالقانون المذكور: يكون لوالدتها سدس تركتها فرضا لوجود عدد من الإخوة، ولجدها لأبيها الباقي تعصيا، ولا شيء لجدها لأبيها ولا لإخوتها الأشقاء؛ لحجب الجدة بالأم والإخوة بالجد لأب لما ذكرنا في المتوفى الثاني. وبوفاة الابن الثاني للمتوفى الأول في سنة ١٩٥٢ بعد العمل بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ عن أمه وجده وجدته لأب وزوجته وبنته وأخواته الشقيقات الثلاث: يكون لوالدته سدس تركته فرضا، ولزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضا، ولجده لأب السدس فرضا؛ لأن توريثه بطريقة المقاسمة طبقا للمادة ٢٢ من هذا القانون تنقصه عن السدس فيأخذ السدس فرضا، والباقي بعد ذلك لأخواته الشقيقات الثلاث تعصيا بالسوية بينهن؛ لصيرورتهن عصبة مع البنت، ولا شيء للجددة لأب لحجبها بالأم.

### مقاسمة الجد لأب للإخوة الأشقاء.

المبدأ: بانهصار الإرث في أم وجد لأب وإخوة أشقاء: يكون للأم السدس فرضا، والباقي يقسم بين الجد لأب والإخوة الأشقاء تعصيا للذكر ضعف الأنثى طبقا للمادة ٢٢ من القانون.

السؤال: توفي رجل في سنة ١٩٥٤ عن والدته وإخوته أشقائه وجاه لأب. الجواب: لوالدته سدس تركته فرضا لوجود عدد من الإخوة، والباقي بعد السدس يقسم بين جده لأب وإخوته الأشقاء الذكور الثلاثة والأنثى للذكر منهم ضعف الأنثى؛ وذلك تطبيقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

### أم وإخوة أشقاء وأخ لأب مع جد لأب.

المبادئ: ١ - إذا اجتمع الجد لأب مع الإخوة والأخوات لأبوين قاسمهم كأخ ذكر، وللذكر منهم ضعف الأنثى.

٢ - بانهصار الإرث في أم وإخوة أشقاء وجد لأب: يكون للأم السدس فرضا، وللجدة لأب وللإخوة الأشقاء الباقي للذكر ضعف الأنثى:

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٥٨ عن زوجته وأبيه وأولاده فقط، ثم توفيت إحدى بناته بعد والدها سنة ١٩٥٨ عن أمها وجدها لأبيها وإخوتها الأشقاء وأخيها لأبيها فقط، ثم توفي أحد أولاده سنة ١٩٥٨ عن أمه وجدته لأبيه وأخته الشقيقتين وأخيه لأبيه.

الجواب: بوفاة الأول سنة ١٩٥٨ عن ورثته المذكورين: يكون لزوجته ثمن تركته فرضا، ولأبيه السدس فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا، وبوفاة البنت بعد والدها سنة ١٩٥٨ عن ورثتها المذكورين: يكون لأمها سدس تركتها فرضا لوجود جمع من الإخوة، والباقي لجدها وإخوتها الأشقاء للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا، على أن الجد كأخ ذكر طبقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، ولا شيء لأخيها لأبيها لحجبه بالأخ الشقيق، وبوفاة الابن سنة ١٩٥٨ عن ورثته المذكورين: يكون لأمه سدس تركته فرضا لوجود جمع من الإخوة، ولأخته الشقيقتين الثلثان مناصفة بينهما فرضا، ولجده لأبيه السدس فرضا، ولا شيء لأخيه لأبيه؛ لأنه لم يبق له من التركة شيء بعد أصحاب الفروض.



### مشاركة الجد الصحيح للأخ لأب.

**المبدأ:** بانهصار الإرث فى جدة لأب وجدة لأم وجد لأب وأخ لأب: يكون للجدتين لأب وأم سدس التركة مناصفة بينهما فرضا، وباقى التركة للجد لأب والأخ لأب مناصفة بينهما تعصيا.

**السؤال:** توفيت امرأة فى أغسطس سنة ١٩٤٩ عن جدتها لأمها وجدتها لأبيها وجدها لأبيها وأخيها لأبيها فقط.

**الجواب:** بوفاتها فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ عن ورثتها المذكورين: يكون لجدتها لأبيها وجدتها لأمها سدس تركتها مناصفة بينهما فرضا، والباقى بعد السدس لجدها لأبيها وأخيها لأبيها يقسم بينهما مناصفة تعصيا طبقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ / ٩ / ١٩٤٣ .

### مقاسمة الجد للأخوين الشقيقين.

**المبدأ:** بانهصار الإرث فى أم وجد لأب وأخوين شقيقين: يكون للأم السدس فرضا، والباقى للجد والأخوين الشقيقين بالسوية بينهم.

**السؤال:** توفى رجل بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ عن جده ووالدته وأخويه الشقيقين.

**الجواب:** ب وفاة المذكور فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ورثته المذكورين: يكون لأمه سدس تركته فرضا لوجود الأخوين الشقيقين، والباقى بعد ذلك للجد والأخوين الشقيقين للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب؛ وذلك طبقا لما هو وارد بالحالة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث.

### مشاركة الجد للأخ الشقيق.

**المبادئ:** ١ - تحجب الجدة لأب بالأم.

٢ - بانهصار الإرث فى أم وجد لأب وأخ شقيق: يكون للأم ثلث التركة فرضا، وللجد لأب وللأخ الشقيق باقيا مناصفة بينهما تعصيا.

**السؤال:** توفى رجل فى سنة ١٩٤٩ عن زوجته وعن والده ووالدته وعن ولديه فقط، ثم توفى أحد ولديه عن والدته وجده لأبيه وجدته لأبيه وأخيه شقيقه .

الجواب: بوفاة المتوفى الأول في سنة ١٩٤٩ عن المذكورين فقط: يكون لزوجته ثمن تركته فرضا، ولوالديه لكل منهما السدس فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي بعد الثمن والثالث يكون لولديه بالتساوي بينهما تعصيا.

وبوفاة المتوفى الثاني عن المذكورين فقط: يكون لوالدته ثلث تركته فرضا لعدم وجود الفرع الوارث أو عدد من الإخوة والأخوات، وباقي التركة بعد الثلث يكون للجد لأب وللأخ الشقيق مناصفة بينهما تعصيا؛ طبقا للمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، ولا شيء للجدلة لأب لحجبه بالأم.

مشاركة الجد لأب وللأخ الشقيق.

المبدأ: بانهصار الإرث في جد لأب وأخ شقيق في ظل القانون: تكون التركة بينهما مناصفة تعصيا.

السؤال: توفي رجل بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٣، عن والده وأولاده: ولد وبنتين، وعن أخيه فقط، ثم توفي أخوه بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٤٣ عن والده وزوجته وثلاث بنات، ثم توفيت إحدى بنات المتوفى الأول بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣، عن جدها لأبيها وزوجها وبنتها منه وأخوها شقيقها فقط، ثم توفيت البنت الأخرى للمتوفى الأول بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ عن جدها لأبيها، وأخوها شقيقها فقط، ثم توفي الوالد (الجد) بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٣ عن زوجته وعن ثلاث بنات، وعن ابن ابنه المتوفى قبله، وعن بنات ابنه المتوفى قبله ثلاث بنات، وعن بنتي بنت ابنه المتوفى قبله.

الجواب: بوفاة المتوفى الأول بتاريخ ٢٣/٣/١٩٤٣ عن المذكورين فقط: يكون لأبيه سدس تركته فرضا لوجود الفرع الوارث المذكر، والباقي لأولاده للذكر ضعف الأنثى تعصيا، ولا شيء لأخيه سواء أكان شقيقا أم لأب؛ لحجبه بالفرع الوارث المذكر وبالأب. وبوفاة المتوفى الثاني بتاريخ ٢٣/٤/١٩٤٣ عن المذكورين فقط: يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلثان بالتساوي بينهما فرضا، والباقي لأبيه فرضا وتعصيا لعدم وجود عاصب أقرب.

وبوفاة البنت الأولى للمتوفى الأول بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٤٣ عن المذكورين فقط: يكون لزوجها ربع تركتها فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنتها الثلثان يقسمان

بينهما مناصفة فرضاً، ولجدها لأبيها السدس فرضاً، وأصل المسألة من اثني عشر سهماً تنقسم إليها التركة، وتعمل إلى ثلاثة عشر سهماً: لزوجها منها ثلاثة أسهم، ولبنتيها ثمانية أسهم مناصفة بينهما، ولجدها لأبيها سهمان، ولا شيء لأخويها شقيقيهما؛ لأنهما عصبة وقد استغرق أصحاب الفروض التركة.

وبوفاة البنت الأخرى للمتوفى الأول بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢٥ عن المذكورين فقط: تكون جميع تركتها لجدها لأبيها ولأخيها شقيقها مناصفة بينهما طبقاً للمادة ٢٢ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الخاص بأحكام الموارث فقرة أولى.

وبوفاة الوالد (الجدة) بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢١ عن المذكورين فقط: يكون لبناته الثلاثان يقسمان بالتساوي بينهن فرضاً، ولزوجته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقي لابن ابنه ولبنات ابنه للذكر ضعف الأنثى تعصياً، ولا شيء لبنتي بنت ابنه؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

**أم وجد لأب مع أخ شقيق وأخ لأب وجدة لأم.**

المبادئ: ١ - تحجب الأم الجدات مطلقاً من أى جهة كن.

٢ - إذا وجد أخ شقيق حجب الأخ لأب عن الميراث.

٣ - بانحصار الإرث في أم وجد لأب وأخ شقيق: يكون للأم السدس فرضاً، وللجد لأب والأخ الشقيق الباقي مناصفة بينهما.

السؤال: توفي رجل بتاريخ ١٩٦٩ / ١٢ / ٢ عن والدته وجدته لأمه، وجده لأبيه وعن أخيه الشقيق وأخيه لأبيه.

الجواب: بوفاته بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢ عن المذكورين فقط: يكون لوالدته سدس تركته فرضاً لوجود عدد من الإخوة، والباقي من التركة بعد السدس يكون لجده لأبيه ولأخيه الشقيق مناصفة بينهما؛ عملاً بالمادة ٢٢ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، ولا شيء للأخ لأب لحجبه بالأخ الشقيق الأقوى قرابة منه، ولا شيء لجده لأمه لحجبه بالأم.

### مقاسمة الجد للأخ لأب.

المبدأ: ١ - بانحصار الإرث في أم وأخ لأب وجد لأب: يكون للأم الثلث فرضاً، والباقي للأخ لأب والجد لأب مقاسمة بينهما.

**السؤال:** توفي رجل سنة ١٩٧٣ عن والدته وعن أخيه لأب وعن جده لأب.  
**الجواب:** بوفاته سنة ١٩٧٣ : يكون لوالدته ثلث تركته فرضا لعدم وجود الفرع  
 الوارث أو عدد من الإخوة والأخوات. والباقي من التركة (بعد الثلث) يأخذه الجد  
 لأب والأخ لأب مقاسمة بينهما طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .  
**مقاسمة الجد لأب للإخوة الأشقاء.**

**المبدأ: ١ -** بانهصار الإرث في أم وجد لأب وإخوة أشقاء: يكون للأم السدس  
 فرضا، والباقي يقسم بين الجد لأب والإخوة الأشقاء للذكر ضعف الأنثى.  
**السؤال:** توفيت سيدة سنة ١٩٧٣ عن والدتها وجدها لأبيها وإخوتها الأشقاء.  
**الجواب:** بوفاتها سنة ١٩٧٣ عن المذكورين فقط: يكون لوالدتها سدس تركتها  
 فرضا لوجود جمع من الإخوة والأخوات، ولجدها لأبيها وإخوتها الأشقاء الباقي  
 (بعد السدس) للذكر منهم جميعا ضعف الأنثى مقاسمة بينهم طبقا للمادة ٢٢ من  
 قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### عدم مقاسمة الجد لأب للإخوة الأشقاء.

**المبادئ: ١ -** لا يقاسم الجد لأب الإخوة الأشقاء إذا نقص نصيبه عن السدس.  
**٢ -** بانهصار الإرث في أم وجد لأب وإخوة أشقاء: يكون للأم السدس فرضا،  
 وللجد لأب السدس فرضا، وللإخوة الأشقاء الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.  
**السؤال:** توفي رجل سنة ١٩٧٥ عن والدته وعن جده لأبيه وعن إخوته الأشقاء،  
 وهم ثلاثة ذكور وثلاث إناث فقط.

**الجواب:** ب وفاة هذا الرجل سنة ١٩٧٥ يكون لوالدته سدس تركته فرضا لوجود  
 جمع من الإخوة والأخوات، ولجدته لأبيه سدسها فرضا؛ لأن المقاسمة مع الإخوة  
 تنقصه عن السدس، وإخوته الأشقاء الباقي (بعد السدسين) للذكر منهم ضعف  
 الأنثى تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب؛ وذلك طبقا للمادة رقم ٢٢ من قانون  
 الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ .

### من أحكام ميراث الحرقى والغرقى والهدمى

#### ميراث الغرقى

**المبدأ:** لا ميراث بين الغرقى إذا لم يعلم أيهم مات أولا، ويكون مال كل واحد

منهم لورثته الأحياء.

السؤال: توفي رجل هو وابنتاه في حادث غرق ولا يدري أيهم مات أولا، وذلك في سنة ١٩٤٧، وتركوا ورثة هم أخوان شقيقان للمتوفى وأخت شقيقة للمتوفى وزوجة والدة البنتين المذكورتين.

الجواب: بموت هؤلاء غرقا معا ولم يعلم أيهم مات قبل الآخر - كما ذكر بالسؤال - لا يرث بعضهم من بعض، ومال كل واحد منهم لورثته الأحياء، فتتصرف تركة المتوفى في زوجته، وأخويه الشقيقين فقط: للزوجة منها الربع فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، وللأخوين الشقيقين الباقي تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين. وتتصرف تركة البنتين المذكورتين إذا كان لهما تركة خاصة في أمهما وعميهما الشقيقين: للأم الثلث فرضا لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، والباقي للعمين الشقيقين تعصيا، ولا شيء لعمتهما لكونها من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن ذوى الفروض والعصبة.

### ميراث الهدمى.

المبادئ: ١ - لا ميراث للهدمى بعضهم من بعض ما دام لم يعلم أيهم مات أولا.

٢ - ب وفاة الأخوين الشقيقين تحت الهدم ولم يعلم موت أى منهما أولا، وانحصار ميراث كل منهما في أمه وأخواته الشقيقات: يكون للأم السدس فرضا، وللأخوات الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهما، والباقي يرد عليهن حسب سهامهن.

السؤال: توفي رجلان شقيقان أثر حادث ولم يعلم أيهما مات أولا، في وقت واحد يوم ٧/١٦ سنة ١٩٤٨، وتركوا من ورائهما والدتهما، وأخواتهما الشقيقات، وأولاد عميهما الشقيقين.

الجواب: ب وفاة كل من المذكورين معا بدون علم بالسابق منهما عن ورثته وهم أمه، وأخواته الشقيقات، وأولاد عميه الشقيقين الذكور والإناث: يكون لأمهما من تركتهما السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات، ولأخواتهما الشقيقات الثلثان فرضا بالسوية بينهما، ولأبناء عميهما الشقيقين الباقي تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء

لبنات عميهما الشقيقين؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات. كما أن كلا من المتوفيين لا يرث الآخر؛ لعدم العلم بمن مات منهما أولا.

### ميراث من ماتا فى وقت واحد.

المبادئ: ١ - إذا كانت وفاة الزوج والزوجة فى وقت واحد فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر.

٢ - تستحق كل بنت من بنات البنتين وصية واجبة فى تركة كل من الزوج والزوجة بمثل ما كان تأخذه أمها لو كانت موجودة عند وفاة أى من والديها، بشرط ألا يتجاوز المجموع الثلث.

٣ - يقسم الباقي بعد نصيب أصحاب الوصية الواجبة على الورثة للذكر ضعف الأنثى تعصيا.

السؤال: توفى رجل وزوجته فى يوم واحد وساعة واحدة بالأقطار الحجازية، وتركنا سبع بنات وولدا واحدا، وكان للمتوفيين المذكورين ائتان توفيتا منذ عشرين سنة فى حياتهما، وترك كل منهما ابنة على قيد الحياة الآن.

الجواب: إذا كانت وفاتا الرجل المذكور وزوجته وقعتا فى وقت واحد كما جاء فى السؤال فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر، وبوفاة كل منهما بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦، عن ابن وسبع بنات وعن بنت بنت وبنت بنت أخرى توفيتا قبله فقط - يكون لكل من بنتى البنتين وصية واجبة فى تركته بمثل ما كان تأخذه أمها لو كانت موجودة عند وفاة كل واحد من والديها، بشرط ألا يتجاوز المجموع الثلث؛ طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور؛ فتقسم تركة كل من الرجل وزوجته إلى أحد عشر سهما: لكل من بنتى البنتين سهم واحد وصية واجبة، والباقي - وهو تسعة أسهم - للأولاد تعصيا للذكر ضعف الأنثى، فيخص الابن سهمان، ويخص كل بنت سهم واحد.

### من تطبيقات ميراث الهدمى

المبادئ: ١ - سقوط منزل على امرأة وأولادها ذكورا وإناثا، ووفاتهم دون أن يعلم المتقدم منهم من المتأخر؛ فلا توارث بينهم جميعا.

٢ - تقسم تركة الأم على ورثتها الأحياء، وتكون تركة كل واحد من أولادها المتوفين معها لورثته كذلك.

السؤال: سقط منزل على أم لذكرين وبنتها، وبعد رفع الأنقاض وجدوا جميعا موتى ولم يعلم المتقدم فى الوفاة من المتأخر منهم، وتركوا أفرادا كالاتى: الأم تركت أبوين وبنتين فقط، وأولادها المذكورون تركوا أختين شقيقتين وبنت عم شقيق وأخا لأب لجدهم، أى عم والد الأولاد المتوفين لأب.

الجواب: متى كان الحال كما ذكر بالسؤال من وفاة هذه المرأة وأولادها الثلاثة المذكورين بسبب سقوط المنزل عليهم، ووفاتهم جميعا بسبب ذلك دون أن يعلم المتقدم منهم فى الوفاة عن المتأخر - فلا توارث بينهم جميعا، وتكون تركة الأم لورثتها الأحياء وهم والداها وبنتها: لوالدتها منها السدس فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنتيها الثلثان فرضا بالسوية بينهما، ولوالدها الباقي فرضا وتعصيا. وتكون تركة كل واحد من أولادها الثلاثة المتوفين معها لجده لأمه وأخيه الشقيقتين، وعم والده لأبيه فقط: لجده لأمه السدس فرضا لعدم وجود من يحجبها ولأخيه الشقيقتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما، وللعلم الباقي تعصيا، ولا شيء لجده لأمه ولا لبنت عمه الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

### زوجتان وابن وولدا ابن.

المبدأ: بوفاة المتوفى عن زوجتين وابن وولدى ابن: يكون لولدى الابن وصية واجبة بشروطها، وللزوجتين ثمن الباقي مناصفة بينهما فرضا، وللابن باقيه تعصيا.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٥٥ عن زوجته وعن ابنه، وولدى ابنه المتوفى قبله.

الجواب: بوفاته سنة ١٩٥٥ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ عن زوجته وابنه وولدى ابنه وهما ذكر وأنثى: يكون لولدى ابنه وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه والدهما فيها لو كان موجودا عند وفاة والده فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك يزيد عن الثلث فيرد إلى الثلث وتقسم تركة المتوفى إلى اثني عشر سهما: لولدى ابنه منها أربعة أسهم وصية واجبة للذكر ضعف الأنثى، والباقي وقدره ثمانية أسهم هو التركة لورثته الأحياء عند وفاته:

لزوجتيه منه الثمن وقدره سهم واحد مناصفة بينهما فرضا لوجود الفرع الوارث، ولابنه الباقي تعصيا وقدره سبعة أسهم.

### شرط استحقاق الإرث.

المبادئ: ١ - يشترط في استحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث حقيقة أو اعتبارا.

٢ - موت الوارث ومورثه في حادث واحد أو موت كل منهما في حادث على حدة ولم يعلم أيهما مات قبل الآخر، فلا توارث بينهما، ويعتبران قد ماتا في وقت واحد ويكون ميراث كل منهما لورثته.

السؤال: توفي رجل وزوجته حرقاً في حادث طائر الحجاج بأسوان سنة ١٩٦٩، ولا يعلم أيهما مات قبل الآخر، وتوفي الرجل المذكور عن زوجة أخرى على قيد الحياة وعن أبنائه فقط، وتوفيت المرأة المذكورة عن ابني عميها فقط.

الجواب: نصت المادة ٢ من القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ الخاص بأحكام الموارث على ما يأتي: (يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتاً)، ونصت المادة ٣ منه على ما يأتي: (إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولاً فلا استحقاق لأحدهما في تركة الآخر، سواء أكان موتهما في حادث واحد أم لا)، وتطبيقاً لهذين النصين: إذا مات الوارث ومورثه في حادث واحد، أو مات كل منهما في حادث على حدة، ولكن لم يعلم أيهما مات قبل الآخر - فلا توارث بينهما، ويعتبران ميتين في وقت واحد، وكل منهما يرثه ورثته بدون اعتبار لوجود الذي مات معه كالحرقى موضوع السؤال، وسبب عدم الإرث في هذه الحالة وما شابهها: هو جهالة تاريخ وفاة كل من المتوفين فلم يعلم أيهم مات أولاً فيحكم بموتهم معاً، ويبطل التوارث بينهم، ويصبح ميراث كل منهم لورثته، وبوفاة الرجل سنة ١٩٦٩ عن المذكورين فقط: يكون لزوجته الباقية على قيد الحياة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقي لأبنائه بالتساوي بينهم تعصياً، وبوفاة المرأة وهي زوجته سنة ١٩٦٩ عن المذكورين فقط تكون جميع تركتها لابني عميها مناصفة بينهما تعصياً لعدم وجود عاصب أقرب ولا صاحب فرض.



### وفاة ابن مع أمه فى حادث واحد.

المبادئ: ١ - بوفاة الابن مع والدته فى حادث واحد ولم تعلم وفاة أحدهما قبل الآخر، لا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر.

٢ - بوفاة الابن عن زوجة وجدة لأم وبنت وإخوة أشقاء: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللجدة لأم السدس فرضاً، وللبنات النصف فرضاً، وللإخوة الأشقاء الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

٣ - بوفاة الأم مع ابنها فى وقت واحد ولم تعلم وفاة أحدهما أولاً بعد العمل بقانون الوصية الواجبة عن بنت ابنها المتوفى معها حكماً وعن أم وأولاد ذكورا وإناثاً: يكون لبنت الابن استحقاقاً بالوصية الواجبة فى حدود الثلث طبقاً للقانون، وما بقى بعد ذلك يكون سدسه للأم فرضاً، والباقي لأولادها للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفى رجل ووالدته بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٧٩ فى حادث سيارة ولم تعلم وفاة أحدهما قبل الآخر وكانت وفاة الأول عن زوجته وعن بنته وإخوته أشقائه وجدته لأمه فقط، وكانت وفاة الثانية عن أولادها وبنت ابنها المتوفى معها ووالدتها.

الجواب: تنص المادة الثالثة من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ على أنه إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولاً فلا استحقاق لأحدهما فى تركة الآخر، سواء أكان موتهما فى حادث واحد أم لا. فإذا كان ما جاء بالسؤال من أن المتوفى الأول ووالدته المتوفاة الثانية قد توفيا معاً فى حادث السيارة ولم تثبت وفاة أحدهما قبل الآخر، فلا توارث بينهما وفقاً لهذا النص، وبوفاة الرجل بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٩ عن المذكورين فقط: يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولجدته لأمه سدسها فرضاً إذا انفردت به ولم تكن جدته لأبيه موجودة على قيد الحياة وقت وفاته، فإن وجدت اشتركتا معاً فى السدس وذلك لعدم وجود الأم، ولبنته نصفها فرضاً، ولإخوته أشقائه الباقي (بعد الثمن والسدس والنصف) للذكر منهم ضعف الأنثى تعصياً؛ لعدم وجود صاحب فرض آخر ولا عاصب أقرب.

وبوفاة المرأة بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٩ حكماً مع ابنها المتوفى الأول عن المذكورين فقط، بعد أول أغسطس سنة ١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦: يكون لبنت ابنها المتوفى معها حكماً فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والدها ميراثاً لو بقى على قيد الحياة فعلاً وقت وفاة والدته هذه فى حدود

الثلث طبقا للمادة ٧٦ من هذا القانون. وتقسم تركة هذه المتوفاة إلى ثمانية عشر سهما: لبنت ابنها المتوفى معها هذه خمسة أسهم وصية واجبة، والباقي وقدره ثلاثة عشر سهما هو التركة التى تقسم بين ورثتها: لوالدتها سدسها فرضا لوجود الفرع الوارث، ولأولادها الموجودين على قيد الحياة وقت وفاتها - وهم ذكر وأنثيان - الباقي (بعد السدس) للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا.

### من أحكام ميراث مشاركة الأخ الشقيق للإخوة لأم مشاركة الأخ الشقيق للإخوة لأم.

المبدأ: ب وفاة المتوفى عن زوج وأم وإخوة لأم وأخ شقيق: يكون للزوج النصف فرضا، وللأم السدس فرضا، وللإخوة لأم ذكورا وإناثا مع الأخ الشقيق الثلث بالسوية بينهم جميعا.

السؤال: توفيت سيدة سنة ١٩٤٨ وتركت ورثة وهم أخوها الشقيق وزوجها ووالدتها وإخوتها من الأم.

الجواب: بوفاتها بعد صدور قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عن زوجها ووالدتها وإخوتها لأمها الذكور والإناث وأخيها الشقيق: يكون لزوجها النصف فرضا لعدم الفرع الوارث، ولوالدتها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة، ولإخوتها لأمها ولأخيها الشقيق الثلث بينهم جميعا. مشاركة الأخوان الشقيقان للأخوات لأم.

المبدأ: بانحصار الإرث فى أم وزوج وأخوات لأم وأخوين شقيقين: يكون للأم السدس فرضا، وللزوج النصف فرضا، وللأخوات لأم والأخوين الشقيقين الثلث بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت سيدة وانحصر ميراثها الشرعى فى زوجها ووالدتها وأخيها الشقيق وأختها الشقيقة وأخواتها لأم.

الجواب: ب وفاة المتوفاة بعد صدور قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ يكون لوالدتها من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الإخوة، ولزوجها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخواتها لأمها وأخويها الشقيقين الثلث بالسوية بينهم.

### مشاركة الأشقاء لأولاد الأم.

- المبادئ: ١ - إذا استغرقت الفروض التركة شارك الإخوة الأشقاء الإخوة لأم في القدر المحدد لهم، باعتبار أنهم جميعاً أولاد أم واحدة.
- ٢ - الأخ الشقيق يحجب أبناء العم الشقيق عن الميراث.
- ٣ - بانحصار الإرث في زوج وأم وإخوة لأم وأخوين شقيقين: يكون للزوج النصف فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللإخوة لأم والأخوين الشقيقين الثلث فرضاً بالسوية بينهم.

السؤال: توفيت سيدة في سنة ١٩٦٠ عن زوجها ووالدتها، وأخويها شقيقها وإخوتها لأم فقط.

الجواب: ب وفاة المتوفاة عقيماً في سنة ١٩٦٠ عن المذكورين فقط: يكون لزوجها نصف تركتها فرضاً لعدم وجود فرع وارث، ولوالدتها سدسها فرضاً لوجود عدد من الإخوة، وإخوتها لأم الذكر والأنثيين وأخويها الشقيقين باعتبارهما أخوين لأم: الثلث فرضاً بالسوية بينهم جميعاً الذكر كالأُنثى؛ لعدم وجود فرع وارث ولا أصل مذكر، ولأن أصحاب الفروض استغرقوا جميع التركة فيشارك الإخوة الأشقاء الإخوة لأم في الثلث؛ تطبيقاً للمادة العاشرة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣. ولا شيء للأخوين الشقيقين باعتبارهما عصبة؛ لأن أصحاب الفروض استغرقوا جميع التركة كما ذكرنا. وبقسمة تركة المتوفاة إلى ثلاثين سهماً: يكون لزوجها منها خمسة عشر سهماً، ولوالدتها منها خمسة أسهم، ولكل من إخوتها (الذكور الثلاثة والأنثيين) سهمان.

### من أحكام الميراث والوصية بنوعيهما

#### ميراث بعد وصية واجبة.

- المبادئ: ١ - عند تعدد أصحاب الوصية الواجبة يأخذ كل فرع نصيب أصله بحيث لا يزيد المجموع عن الثلث، فإذا زادت الأنصباء عن ذلك ردت جميعها إلى الثلث متى تحققت الشروط.
- ٢ - بانحصار الإرث في ابن وبنت المتوفاة يستحقان الباقي تعصيباً بعد أصحاب الوصية الواجبة للذكر مثل حظ الأنثيين.

**السؤال:** توفيت سيدة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٧ عن ابنها وبناتها وأولاد ابنها المتوفى قبلها وهم ثلاثة ذكور وأربع بنات وبنت ابنها الذي توفى قبلها أيضا، وابن بنتها المتوفاة قبلها.

**الجواب:** بموت هذه السيدة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابنها وبناتها وأولاد ابنها وبنت ابنها وابن بنتها المتوفين قبلها: يكون لأولاد كل من أولادها المتوفين قبلها وصية واجبة في التركة بقدر نصيب أصله، ولما كان ذلك أكثر من ثلث التركة فيرد جميع ما يأخذه الأولاد إلى ثلث التركة فقط، وبذلك تقسم تركة المتوفاة خمسة عشر سهما: لأولاد أولادها الثلث خمسة أسهم بطريق الوصية الواجبة: فيخص أولاد ابنها سهران للذكر منهم مثل حظ الأنثيين، وبنت ابنها سهران، وابن بنتها السهم الباقي ولولديها الباقي تعصيا وهو عشرة أسهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الزوجة والأولاد مع بنت الابن وأولاد البنت.

**المبادئ: ١ -** بوفاة المورث عن زوجة وأولاد وبنت ابن وأولاد بنت: يكون لفرع كل من ولديه وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أبيه في حدود الثلث للجميع.

**٢ -** يكون للزوجة ثمن الباقي فرضا، ولأولاده باقية تعصيا للذكر منهم ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفى رجل سنة ١٩٤٩ وترك زوجته وثلاثة ذكور وثلاث إناث، كما ترك بنت ابن وثلاثة أولاد وبنتين لبنت له، مع ملاحظة أن الابن والبنت توفيا قبل والدهما.

**الجواب:** بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأبنائه الثلاثة وبناته الثلاث وعن بنت ابنه المتوفى قبله وعن أولاد بنته المتوفاة قبله وهم ثلاثة ذكور وإبنتان: يكون لفرع كل من ولديه في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حيا عند وفاة أبيه في حدود الثلث؛ طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفى إلى ثلاثة وتسعين سهما: لبنت ابنه منها أربعة عشر سهما وصية واجبة، ولأولاد بنته منها

سبعة أسهم وصية واجبة للذكر مثل حظ الأنثيين، والباقي وهو اثنان وسبعون سهماً يقسم على الورثة: لزوجته ثمنه فرضاً وهو تسعة أسهم، ولأولاده الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين: فيخص كل ابن أربعة عشر سهماً، ويخص كل بنت سبعة أسهم.

### زوجة وأولاد وابن ابن وبنات بنت.

المبادئ: ١ - بوفاة المورث عن زوجته وأولاده وابن ابنه وبنات بنته: يكون لابن ابنه وبنات بنته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حياً عند وفاة أبيه في حدود الثلث فقط للجميع.

٢ - يكون لزوجته ثمن الباقي فرضاً، ولأولاده باقية تعصياً.

السؤال: توفي رجل في ١٢ / ١٠ سنة ١٩٤٧ عن ابنه وزوجته وعن بناته الثلاث، وقد توفي قبله ابنه في ٣ / ٣ سنة ١٩٤١ عن تركته تركها وترك ابناً، كما توفيت قبله ابنته في سنة ١٩٤٥ عن زوجها، وثلاث بنات.

الجواب: بوفاة المتوفى في ١٢ / ١٠ سنة ١٩٤٧ بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وابن ابنه وبناته الثلاث وعن ابن ابنه المتوفى قبله وبنات بنته المتوفاة قبله الثلاث: يكون لفرع كل من ولديه في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حياً عند وفاة أبيه، بشرط ألا يزيد المجموع على الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، وتقسم تركته المتوفى إلى ثمانين ومائة سهم: لأولاد ولديه منها ستون سهماً وصية واجبة تقسم بين أصليهم للذكر مثل حظ الأنثيين: فيخص ابن ابنه أربعون سهماً، ويخص بنات بنته عشرون سهماً بالسوية بينهما - والباقي وهو عشرون ومائة سهم يقسم على الورثة: لزوجته ثمنه فرضاً وهو خمسة عشر سهماً لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين: فيخص الابن اثنان وأربعون سهماً، ويخص كل بنت واحد وعشرون سهماً.

### اجتماع الابن والبنت مع بنت البنت.

المبدأ: بوفاة المورث عن ابنه وبنته وبنت بنته: يكون لبنت بنته وصية واجبة

بشروطها، ولابنه وبنته الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفيت امرأة في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٩ وتركت ولدا وبتا وبت بنت.

**الجواب:** بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به

ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابنها وبنتها وبت بنتها المتوفاة قبلها: يكون لبنت بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه والدتها لو كانت حية عند موت أمها طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى أربعة أسهم: لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة، والباقي يقسم على ولديها تعصيا للذكر ضعف الأنثى: فيخص الابن سهمان، ويخص البنت سهم.

**زوجة وأولاد وبت بنت وبت ابن وأولاد بنت.**

**المبدأ:** بوفاة المورث عن زوجته وأولاده وبت ابنه وبت بنته وأولاد بنته

الأخرى: يكون لبنت ابنه وبت بنته وأولاد بنته الأخرى وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصلهم لو كان حيا في حدود الثلث لهم جميعا، ولزوجته ثمن الباقي فرضا، ولأولاده باقية تعصيا للذكر منهم ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفي رجل في أبريل سنة ١٩٤٩ وترك ورثة هم زوجته وثلاثة ذكور

وبنتان وكلهم على قيد الحياة، وبت ابنه التي توفي والدها قبل جدها بمدة ١٤ سنة وبت بنته توفيت أمها قبل جدها بمدة ٢٥ سنة، وأولاد بنته أربعة ذكور وبتان توفيت أمهم قبل جدهم بسنة واحدة.

**الجواب:** بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول

به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم ثلاثة ذكور وأنثيان وعن بنت ابنه المتوفى قبله وبت بنته المتوفاة قبله أيضا وأولاد بنت أخرى توفيت قبله كذلك وهم أربعة ذكور وأنثيان: يكون لأولاد كل من أولاده المتوفين قبله في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصلهم لو كان حيا وقت وفاة أبيه في حدود الثلث؛ طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفى إلى اثنين وتسعين سهما: لأولاد أولاده منها ثمانية وعشرون سهما وصية واجبة تقسم بين أصولهم للذكر مثل حظ الأنثيين: فيخص بنت الابن منها أربعة عشر سهما، وبت بنته سبعة أسهم، وأولاد بنته الأخرى سبعة أسهم للذكر مثل حظ الأنثيين، والباقي وهو أربعة

وستون سهما يقسم على الورثة: لزوجته منها الثمن فرضا وهو ثمانية أسهم لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين تعصيا، فيخص كل ابن أربعة عشر سهما، وكل بنت سبعة أسهم.

### أولاد ابن وبنات بنت وإخوة أشقاء.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة الأشقاء بالفرع الوارث المذكور.

٢ - بوفاة المورث عن أولاد ابنه وبنات بنته وإخوته الأشقاء: يكون لبنات بنته وصية واجبة بشروطها، ولأولاد ابنه الباقي تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة في سنة ١٩٤٩ عن أولاد ابنها المتوفى قبلها ولد وبنت، وعن أخيها الشقيق وعن أخواتها الشقيقات وعن ولدى بنتها.

الجواب: بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ولدى ابنها ذكر وأنثى وعن بنتى بنتها المتوفاة قبلها وعن إختوها الأشقاء ذكورا وإناثا: يكون لبنتى بنتها المتوفاة قبلها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهما لو كانت حية وقت وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث وتقسم تركة المتوفاة إلى ثمانية عشر سهما: لبنتى بنتها منها ستة أسهم مناصفة بينهما وصية واجبة فيخص كل بنت ثلاثة أسهم، والباقي وهو اثنا عشر سهما يقسم على ولدى ابنها للذكر ضعف الأنثى تعصيا، فيخص الابن ثمانية أسهم والبنت أربعة أسهم، ولا شيء لإختوها الأشقاء؛ لحجبهم بابن الابن.

### بتان وأولاد ابن وأخوان شقيقان وأولاد بنت.

المبادئ: ١ - يحجب الأخوان الشقيقان بالفرع الوارث المذكور.

٢ - بانهصار إرث المتوفى فى بنتيه وأولاد ابنه وأولاد بنته: يكون لأولاد بنته وصية واجبة بشروطها، ولبنتيه ثلثا الباقي بعد الوصية فرضا، ولأولاد ابنه باقية تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة فى سنة ١٩٤٩ عن بنتيها فقط وأخويها الشقيقين وعن أولاد ابنها المتوفى قبلها ذكورا وإناثا وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها ذكورا وإناثا.

الجواب: بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به

ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن بنتيها وأولاد ابنها ذكورا وإناثا وأخويها الشقيقين وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها ذكورا وإناثا: يكون لأولاد بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهم لو كانت حية عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى أربعة أسهم: لأولاد بنتها منها سهم واحد وصية واجبة يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، والباقي يقسم على الورثة لبنتيها ثلثاه فرضاً مناصفة بينهما وهو سهمان، ولأولاد ابنها الباقي تعصياً للذكر مثل حظ الأنثيين وهو سهم واحد، ولا شيء للأخوين الشقيقين؛ لحجبهما بأبناء الابن.

### زوجة وبتان وأخت شقيقة وبنت ابن.

**المبدأ:** بوفاة المورث عن زوجته وبنتيه وأخته الشقيقة وبنت ابنه: يكون لبنت ابنه وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أبوها لو كان حياً عند وفاة أبيه في حدود الثلث، ولزوجته ثمن الباقي فرضاً، ولبنتيه ثلثاه فرضاً، ولأخته الشقيقة باقية تعصياً.

**السؤال:** توفي رجل في شهر يناير سنة ١٩٤٧ وترك زوجة وأختاً شقيقة وابنتين، وابنة ابن توفي قبله.

**الجواب:** بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ يكون لبنت ابنه في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أبوها لو كان حياً عند وفاة أبيه في حدود الثلث؛ طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور. ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة المتوفى إلى ستة وثلاثين سهماً: لبنت ابنه اثنا عشر سهماً وصية واجبة، والباقي يقسم على الورثة: لزوجته ثمنه فرضاً وهو ثلاثة أسهم، ولبنتيه ثلثاه فرضاً مناصفة بينهما وهو ستة عشر سهماً، ولأخته الشقيقة الباقي؛ لصيرورتها عصبه مع البنتين.

### ميراث ووصية واجبة

**المبادئ:** ١ - (أ) يحجب ابن الأخ الشقيق بالأخت الشقيقة متى صارت عصبه مع البنت.

(ب) متى انحصر الإرث في زوجة المتوفى وبناته وأخته الشقيقة: كان لزوجته الثمن فرضاً، ولبناته الثلثان فرضاً، ولأخته الشقيقة الباقي تعصياً.



٢ - (أ) العلمات من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

(ب) بانهصار الإرث فى أم وشقيقتين: يكون للأم السدس فرضا، وللشقيقتين الثلثان فرضا، ويرد عليهن جميعا الباقي بنسبة أنصباتهن.

٣ - متى انحصر الإرث فى أم المتوفى وأخته الشقيقة: كان لأمه الثلث فرضا، وللشقيقة النصف فرضا، ويرد عليهما الباقي بنسبة فرضيهما.

٤ - بانهصار الإرث فى أم وزوج وبنت: يكون للأم السدس فرضا، وللزوج الربع فرضا، وللبنت النصف فرضا، ويرد الباقي على الأم والبنت بنسبة فرضيهما.

٥ - بوفاة المورث عن إخوة أشقاء وبنت بنت: يكون لبنت البنت وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمها لو كانت حية عند موت أمها فى حدود الثلث، وللإخوة الأشقاء الباقي تعصيا بالسوية بينهم.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٢٥ وترك زوجة وثلاث بنات وأختا شقيقة وابنى أخ شقيق.

وفى سنة ١٩٢٦ توفيت ابنته وتركت أمها وشقيقتها، وعمتها الشقيقة.  
وفى سنة ١٩٣٥ توفيت بنته الثانية وتركت أمها وأختها الشقيقة وعمتها شقيقتها.  
وفى سنة ١٩٤٢ توفيت بنته الثالثة وتركت زوجها وبنتها وأمها وعمتها الشقيقة.  
وفى سنة ١٩٤٨ توفيت زوجة المذكور وتركت أخوين وأختين أشقاء وبنت بنتها الثالثة.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول من تركته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلثان فرضا بالسوية بينهن، ولأخته الشقيقة الباقي لصيرورتها عصة مع البنات، ولا شئ لابنى الأخ الشقيق لحجبهما بالأخت الشقيقة. ولأم المتوفاة الثانية من تركتها السدس فرضا لوجود عدد من الأخوات، ولشقيقتها الثلثان فرضا مناصفة بينهما، والباقي يرد عليهن بنسبة أنصبتهن، فتقسم التركة إلى خمسة أسهم للأم سهم واحد فرضا وردا، وللشقيقتين أربعة أسهم مناصفة بينهما فرضا وردا، ولا شئ للعممة الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض. ولأم المتوفاة الثالثة من تركتها الثلث فرضا؛ لعدم وجود الفرع الوارث وعدم وجود عدد من الإخوة والأخوات، ولشقيقتها النصف فرضا، والباقي يرد

عليهما بنسبة فروضهما، فتقسم التركة إلى خمسة أسهم: للأم سهمان فرضا وردا، وللأخت الشقيقة ثلاثة أسهم فرضا وردا، ولا شيء للعممة الشقيقة؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والرد. ولأم المتوفاة الرابعة من تركتها السدس فرضا، ولزوجها الربع فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضا، والباقى يرد على الأم والبنت بنسبة فرضيهما، فتقسم التركة إلى ستة عشر سهما: للزوج أربعة أسهم فرضا، وللأم ثلاثة أسهم فرضا وردا، وللبنت تسعة أسهم فرضا وردا. ثم ب وفاة المتوفاة الخامسة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن أخويها وأختها الأشقاء وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها: يكون لبنت بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذها أمها لو كانت حية عند موت أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة المتوفاة إلى تسعة أسهم: لبنت بنتها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة، والباقى يقسم على إختها الأشقاء تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين، فيخص كل ذكر سهمان، ويخص كل أنثى سهم.

### ميراث ووصية واجبة.

المبدأ: بانحصار الإرث فى الأخت الشقيقة والأخت لأب وأبناء الأخ الشقيق وصاحب وصية واجبة: يكون للأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأخت لأب السدس فرضا تكملة للثلثين، ولأبناء الأخ الشقيق الباقى تعصيا، وذلك بعد إخراج نصيب صاحب الوصية الواجبة طبقا للقانون.

السؤال: توفيت سيدة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ عن أختها الشقيقة وأختها لأبيها، وأولاد أخيها الشقيق وابن بنتها المتوفاة فى حياتها.

الجواب: ب وفاة المتوفاة المذكورة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن أختها الشقيقة وأختها لأبيها وأبناء أخيها الشقيق وعن ابن بنتها المتوفاة قبلها: يكون لابن بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذها أمه لو كانت موجودة عند وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة

المتوفاة إلى تسعة أسهم: لابن بنتها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة، والباقي وهو ستة أسهم تقسم على الورثة: لأختها الشقيقة النصف فرضا وهو ثلاثة أسهم، ولأختها لأبيها السدس فرضا تكملة للثلثين وهو سهم، ولأبناء أخيها الشقيق الباقي تعصيا وهو سهمان بالسوية بينهم.

### ابن وأولاد ابن وأولاد بنت ابن.

المبادئ: ١ - أولاد بنت ابن المتوفاة لا يستحقون شيئا بطريق الوصية الواجبة؛ لأنهم ليسوا من الطبقة الأولى من أولاد البنات.

٢ - لأولاد ابن المتوفاة وصية واجبة طبقاً للقانون.

٣ - بانحصار الإرث في الابن بعد إخراج نصيب أصحاب الوصية الواجبة يكون له باقى التركة تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ عن ابنها وأولاد ابنها المتوفى قبلها: ولد وبنتين، وأولاد بنت ابنها المتوفاة قبلها: ولد وثلاث بنات.

الجواب: بوفاة المذكورة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ابنها وأولاد ابنها المتوفى قبلها وهم ذكر وبنتان وعن أولاد بنت ابنها المتوفى قبلها: يكون لأولاد ابنها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أبوه لو كان حيا عند وفاة أمه في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة المتوفاة إلى اثني عشر سهما: لأولاد ابنها منها أربعة أسهم وصية واجبة للذكر مثل حظ الأنثيين، والباقي وهو ثمانية أسهم لابنها تعصيا، ولا يستحق أولاد بنت ابنها شيئا بطريق الوصية الواجبة؛ لأنهم ليسوا من الطبقة الأولى من أولاد البنات.

زوجة وثلاث بنات وبنت ابن وأولاد بنت وأبناء أخ شقيق وإخوة لأم.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأم بالفرع الوارث مطلقا.

٢ - بوفاة المتوفى عن بنت ابنه المتوفى قبله وعن أولاد بنته المتوفاة قبله ذكورا وإناثا: يكون لفرع كل من ولديه في تركته وصية واجبة طبقا للقانون.

٣ - بانحصار الإرث في زوجة وثلاث بنات وأبناء أخ شقيق: يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبنات الثلثان فرضا بالسوية بينهما، والباقي لأبناء الأخ الشقيق

تعصيا.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٥٠ وترك زوجة وثلاث بنات وبنت ابن توفي والدها في حياة أبيه وأولاد بنت - ذكورا وإناثا - توفيت في حياة والدها وإخوة لأم وأبناء أخ شقيق.

الجواب: بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ يكون لفرع كل من ولديه في تركته وصيه واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان حيا عند وفاة أبيه، بشرط ألا يزيد المجموع على الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة المتوفى إلى ستة وثلاثين سهما: لأولاد ولديه منها اثنا عشر سهما وصية واجبة تقسم بين أصليهم للذكر ضعف الأنثى: يخص بنت ابنه ثمانية أسهم، ويخص أولاد بنته أربعة أسهم للذكر ضعف الأنثى، والباقي وهو أربعة وعشرون سهما يقسم على الورثة: لزوجته ثمنه فرضا لوجود الفرع الوارث وهو ثلاثة أسهم، ولبناته ثلثاه فرضا بالسوية بينهن وهو ستة عشر سهما، والباقي لأبناء أخيه الشقيق تعصيا بالسوية بينهم، ولا شيء للإخوة لأم لحجبهم بالفرع الوارث المؤنث.

ابنا بنت، بنتا ابن أخ لأب، أولاد ابن ابن أخ لأب ذكورا وإناثا، بنت أخ لأم.

المبادئ: ١ - بنتا ابن الأخ لأب وبنات ابن ابن الأخ لأب وبنت الأخ لأم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن العصبه.

٢ - بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦، وانحصار الإرث - بعد إخراج نصيب صاحبي الوصية الواجبة - في أبناء ابن ابن الأخ لأب يكون لهم الباقي تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة في سنة ١٩٥١ عن ابني بنت توفيت قبلها سنة ١٩٤٧ وعن بنتي ابن أخ من أبيها وعن أولاد ابن ابن أخ من أبيها ذكورا وإناثا، وعن بنت أخ من أمها.

الجواب: بوفاة المتوفاة المذكورة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ يكون لابني بنتها في تركتها وصية

واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهما لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث فتقسم تركة المتوفاة إلى ستة أسهم: لابنى بنتها منها سهمان وصية واجبة مناصفة بينهما، والباقي وهو أربعة أسهم لأبناء ابن ابن أخيها لأبيها بالسوية بينهم تعصيا، ولا شيء لبنتى ابن أخيها لأبيها ولا لبنات ابن ابن أخيها لأبيها ولا لبنت أخيها لأمها؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصة.

### ميراث ووصية

المبدأ: بانحصار الإرث فى ابنين وبنت وبنت بنت: يكون لبنت البنت وصية واجبة بشروطها وللأولاد الباقي بعد الوصية تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت سيدة سنة ١٩٥١، وتركت بنتا ولدين وبنت بنت.

الجواب: بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ يكون لبنت بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمها لو كانت موجودة عند وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى ستة أسهم: لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة، والباقي وهو خمسة أسهم يقسم على أولادها تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين: فيخص كل ابن سهمان، ويخص البنت سهم واحد.

### ميراث ووصية واجبة.

المبدأ: بوفاة المورث عن أولاده وأولاد أولاده ذكورا وإناثا: يكون لفرع كل من أولاده فى تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أصله، بشرط ألا يزيد المجموع عن الثلث، ولأولاده الباقي بعد الوصية تعصيا للذكر منهم ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٥١ وتركت ولدا وبنتين وأولاد ابنها المتوفى قبلها سنة ١٩٤٥ ثلاث ذكور وبنت وبنتى ابن آخر توفى قبلها سنة ١٩٤٥ وابن ابن ثالث توفى قبلها سنة ١٩٣٩ وأولاد بنتها المتوفاة قبلها سنة ١٩٤٩ فقط بدون وارث آخر خلاف من ذكر.

الجواب: بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول

به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن أولادها وهم ابن وبتان وعن أولاد ابنها المتوفى قبلها وهم ثلاثة ذكور وأنثى، وعن بنتى ابنها المتوفى قبلها وعن ابن ابنها المتوفى قبلها وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وبتان فقط: يكون لفرع كل من أولادها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أمه، بشرط ألا يزيد المجموع عن الثلث طبقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى اثنين وأربعين سهما: لأولاد أولادها منها أربعة عشر سهما وصية واجبة تقسم بين أصولهم للذكر ضعف الأنثى: فيخص أولاد ابنها أربعة أسهم للذكر ضعف الأنثى، ويخص بنتى ابنها أربعة أسهم مناصفة بينهما، ويخص ابن ابنها أربعة أسهم، ويخص أولاد بنتها سهمان تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، والباقي وهو ثمانية وعشرون سهما يقسم على أولادها تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين: فيخص الابن أربعة عشر سهما، ويخص كل بنت سبعة أسهم.

### أولاد ابن الأخ الشقيق مع أولاد الأخت الشقيقة.

- المبادئ: ١ - بنات ابن الأخ الشقيق وأولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.
- ٢ - متى انحصر الإرث فى ابن ابن الأخ الشقيق استحق وحده جميع التركة تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن أولاد ابن أخيها الشقيق وهم ذكر وثلاث بنات، وعن بنت أخيها الشقيق وعن أولاد أختها الشقيقة المتوفاة قبلها وهم ذكران وبنت فقط.

الجواب: لابن ابن أخى المتوفاة الشقيق جميع تركتها تعصيا، ولا شئ لبنات ابن أخيها الشقيق ولا لبنت أخيها الشقيق ولا لأولاد أختها الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبية،

### ميراث ووصية واجبة.

- المبادئ: ١ - الوصية الواجبة لأولاد البنات لا تكون إلا لأهل الطبقة الأولى

منهم.

- ٢ - بوفاة المورث عن أخ شقيق وأخ لأم وابنى بنت: يكون لابنى البنت وصية واجبة بشروطها، وللأخ لأم سدس الباقي بعد الوصية فرضا وللأخ الشقيق باقيه

تعصيا.

**السؤال:** بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٠ توفيت امرأة وتركت أختها الشقيق وأخوها لأمتها، كما تركت ولدي بنتها المتوفاة قبلها وهما ولدان ذكران.

**الجواب:** بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن أخيها الشقيق وأختها لأمتها وعن ابني بنتها المتوفاة قبلها: يكون لابني بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهما لو كانت موجودة وقت وفاة أمها، بشرط ألا يزيد ذلك على الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة المتوفاة إلى ثمانية عشر سهما: لابني بنتها منها ستة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما مناصفة لكل ابن ثلاثة أسهم، والباقي وهو اثنا عشر سهما تقسم بين ورثتها لأختها ولأمتها سدسها وهو سهمان فرضا، والباقي وهو عشرة أسهم لأختها الشقيق تعصيا.

**البنات وأولاد ابن الأخ الشقيق مع ابن ابن العم الشقيق وولدي البنت.**  
**المبادئ: ١ -** بنات ابن الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب ابن ابن العم الشقيق بابن ابن الأخ الشقيق.

٣ - الوصية الواجبة لأولاد البنات لا تكون إلا لأهل الطبقة الأولى منهم.

٤ - بوفاة المورث عن بناته وأبناء ابن أخيه الشقيق وولدي بنته: يكون لولدي بنته وصية واجبة بشروطها، ولبناته ثلثا الباقي بعد الوصية فرضا بالسوية بينهن، ولأبناء ابن أخيه الشقيق باقية تعصيا بالسوية بينهم.

**السؤال:** توفيت سيدة في أول يونية سنة ١٩٥١ وتركت أولادها البنات الأربع وولدي بنتها المتوفاة قبلها وأولاد ابن أخيها الشقيق ثلاثة ذكور وأنثى وابن ابن عمها الشقيق.

**الجواب:** بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن بناتها الأربع وأولاد ابن أخيها الشقيق وهم ثلاثة ذكور وأنثى وابن ابن عمها الشقيق وعن ولدي بنتها المتوفاة قبلها وهما ذكر وأنثى فقط: يكون لولدي بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهما لو

كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى واحد وعشرين سهما: لولدى بنتها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة للذكر مثل حظ الأنثيين، والباقي وهو ثمانية عشر سهما يقسم على الورثة: لبناتها الثلاثان فرضا بالسوية بينهما وهو اثنا عشر سهما، ولأبناء ابن أخيها الشقيق الباقي وهو ستة أسهم بالسوية بينهم تعصيا، ولا شيء لابن ابن العم الشقيق لحجبه بابن ابن الأخ الشقيق، ولا لبنت ابن الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### اجتماع الوصية الاختيارية مع الوصية الواجبة.

المبادئ: ١ - تقدم الوصية الواجبة على الاختيارية.

٢ - يجب ألا يزيد مجموع الوصيتين عن الثلث إذا لم يجز الورثة ما زاد عن الثلث.

٣ - ما بقى بعد نصيب أصحاب الوصيتين هو الميراث ويقسم بين الورثة حسب النصيب الشرعى.

السؤال: سنة ١٩٥٢ توفى رجل عن زوجة ولدين وأربع بنات توفى أبوها في حياة أبيه مع العلم بأن الرجل قد أوصى لزوجته بثلث ماله.

الجواب: بوفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده، وهم ابنان وأربع بنات وعن بنت ابنه المتوفى في حياته وكان قد أوصى لزوجته قبل وفاته بثلث ماله وصية اختيارية - يكون لبنت ابنه المذكورة في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أبوها لو كان موجودا عند وفاة أبيه في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - وتقدم على الوصية الاختيارية، ويجب ألا يزيد مجموع الوصيتين عن الثلث إذا لم يجز الورثة ما زاد عن الثلث، وذلك طبقا للمادتين ٣٧، ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم التركة إلى ثمانية وسبعين سهما: يؤخذ ثلثها وهو ستة وعشرون سهما للوصيتين: لبنت الابن منها أربعة عشر سهما وصية واجبة، والباقي وهو اثنا عشر سهما للزوجة الموصى لها وصية اختيارية، والباقي وهو اثنان وخمسون سهما هو الميراث: فتستحق الزوجة منها الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي للأولاد



تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين.

### الزوجة مع البنات وأولاد الابن وبنت البنت.

المبادئ: ١ - نصيب المتوفى في الوقف الذي لم يشهر باسمه يكون ملكا له ومن تركته.

٢ - تستحق بنت البنت وصية واجبة في تركة المتوفى بمثل ما كانت تأخذه أمها لو كانت موجودة عند وفاة أبيها في حدود الثلث، والباقي هو التركة.

٣ - بانهصار الإرث في زوجة وست بنات وأولاد ابن: يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبنات الثلثان فرضا، والباقي لأولاد الابن تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ عن زوجته وبناته الست وأولاد ابن توفي قبله وهم ولد وبتان - وبنت بنت توفيت قبله أيضا، وترك تركة بعضها مملوك وبعضها وقف لم يشهر باسمه إلى الآن، فهل نصيبه في الوقف الذي لم يشهر باسمه الآن يعتبر وقفا الآن أم أنه يملك من تاريخ صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢.

الجواب: إذا كان المتوفى مستحقا في الوقف عند العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة

١٩٥٢ المعمول به ابتداء من ١٤ سبتمبر ١٩٥٢، يصير نصيبه فيه ملكا له ويكون من

تركته ولو لم يتم شهره باسمه، وبوفاته بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة

١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وبناته الست

وأولاد ابنه وهم ابن وبتان، وعن بنت بنته المتوفاة قبله فقط - يكون لبنت بنته في

تركته وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمها لو كانت موجودة عند وفاة أبيها في

حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم التركة إلى ثمانين سهما:

لبنت البنت منها ثمانية أسهم وصية واجبة، والباقي وهو اثنان وسبعون سهما يقسم

بين الورثة: لزوجته منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلثان فرضا،

ولأولاد ابنه الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى فيخصص الزوجة تسعة أسهم، ويخص

كل بنت ثمانية أسهم، ويخص أولاد الابن خمسة عشر سهما للذكر ضعف الأنثى.

### الزوجة مع ابن وبتين ومن يستحق وصية واجبة.

المبادئ: ١ - يستحق أولاد كل من البنتين في تركة المتوفى وصية واجبة بمثل ما

كان يأخذه أصل كل منهم لو كان موجودا عند وفاة أبيه، بشرط ألا يزيد المجموع

عن الثلث، والباقي هو التركة.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وابن وبنتين: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأولاد الباقي تعصيباً للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: في سنة ١٩٥٠ توفي رجل، وانحصر إرثه الشرعى في أولاده وهم ولد وبتان وعن أولاد بنته المتوفاة قبله وهم ولدان وبنت وعن ابن بنته المتوفاة قبله - كما ترك زوجته، وفي سنة ١٩٥١ توفيت زوجته وانحصر إرثها الشرعى في أولادها وأولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وأنثى.

الجواب: بوفاة المتوفى الأول بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم ابن وبتان، وعن أولاد بنته المتوفاة قبله وهم ذكران وأنثى، وعن ابن بنته الأخرى المتوفاة قبله فقط - يكون لفرع كل من بنتيه في تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجوداً عند وفاة أبيه، بشرط ألا يزيد المجموع عن الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة المتوفى إلى ستة وأربعين سهماً: لأولاد بنتيه أربعة عشر سهماً وصية واجبة تقسم بين أصليهم مناصفة: فيخص أولاد البنت الأولى منها سبعة أسهم للذكر ضعف الأنثى، ويخص ابن بنته الأخرى سبعة أسهم، والباقي وهو اثنان وثلاثون سهماً يقسم على الورثة: لزوجته الثمن فرضاً وهو أربعة أسهم لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصيباً للذكر ضعف الأنثى، فيخص الابن أربعة عشر سهماً، ويخص كل بنت سبعة أسهم. وبوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون الوصية المذكور عن أولادها وهم ابن وبتان، وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وأنثى فقط - يكون لأولاد بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمهم لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة المتوفاة إلى خمسة وعشرين سهماً: لأولاد بنتها خمسة أسهم وصية واجبة للذكر ضعف الأنثى، فيخص كل ذكر سهران، ويخص الأنثى سهم، والباقي وهو عشرون سهماً لأولادها تعصيباً للذكر ضعف الأنثى: فيخص الابن عشرة أسهم، ويخص البنت خمسة أسهم.

## أولاد مع أولاد بنت.

المبادئ: ١ - متى توفي الجد قبل قانون الوصية عن أولاد بنت مع صاحب فرض أو عاصب فلا استحقاق لهم، لا بطريق الميراث ولا بطريق الوصية.

٢ - متى كانت وفاة الجدة بعد صدور قانون الوصية عن أولاد بنت فإنهم يستحقون وصية واجبة في تركتها في حدود الثلث.

٣ - بانحصار الإرث في أولاد يكون لهم الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة وتركت والدها ووالدتها وولدين وثلاث بنات ثم توفي والدها في ٣ أبريل سنة ١٩٤٦، وترك زوجتين إحداهما والدتها، كما ترك ثمانية أولاد وأربع بنات، منهم خمسة أولاد وبتان أشقاء للمتوفاة الأولى المذكورة - كما ترك أولاد بنته المتوفاة وهم ابنان وثلاث بنات - ثم توفيت والدة المتوفاة الأولى بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ عن ورثتها الأحياء خمسة أولاد وبتين وهم أشقاء المتوفاة الأولى، كما تركت أولاد بنتها وهي المتوفاة المذكورة وهم ابنان وثلاث بنات فقط.

الجواب: لوالدة المتوفاة الأولى من تركتها السدس فرضا ولوالدها السدس فرضا، لوجود الفرع الوارث، ولأولادها الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

ولزوجتي المتوفى الثاني من تركته الثمن فرضا مناصفة بينهما؛ لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأولاد بنته المتوفاة قبله؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولوفاة المورث قبل العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦.

وبوفاة المتوفاة الثالثة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن أولادها وهم خمسة بنين وبتان وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وثلاث إناث فقط - يكون لأولاد بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أهمهم لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى واحد وتسعين سهما: لأولاد بنتها منها سبعة أسهم وصية واجبة للذكر ضعف الأنثى، فيخص كل ذكر سهمان، ويخص كل أنثى سهم، والباقي وهو أربعة وثمانون سهما لأولادها تعصيا للذكر ضعف الأنثى، فيخص كل ابن أربع عشر سهما، ويخص كل بنت

سبعة أسهم.

### البنات وأبناء الابن مع بنت البنت وأبناء الأخ الشقيق.

المبادئ: ١ - يحجب أبناء الأخ الشقيق بالفرع الوارث الذكر.

٢ - بوفاة المورث عن بناته وابنى ابنه وبنت بنته: يكون لبنت بنته وصية واجبة بشروطها، وللبنات ثلثا الباقي بعد الوصية فرضا، ولابنى ابنه باقية تعصيا.

السؤال: فى سنة ١٩٥٠ توفيت امرأة عن ثلاث بنات وعن ابنى ابنها المتوفى قبلها وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها وعن أبناء أخيها الشقيق فقط.

الجواب: بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن بناتها الثلاث وابنى ابنها المتوفى قبلها وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها، وعن أبناء أخيها الشقيق فقط. يكون لبنت فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمها لو كانت موجودة عند وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة المتوفاة إلى اثنين وعشرين سهما: لبنت بنتها منها أربعة أسهم وصية واجبة، والباقي وهو ثمانية عشر سهما يقسم على الورثة: لبناتها الثلاثان فرضا وهو اثنا عشر سهما بالسوية بينهما، فيخص كل بنت أربعة أسهم، ولابنى ابنها الباقي وهو ستة أسهم تعصيا مناصفة بينهما، ولا شئ لأبناء الأخ الشقيق؛ لحجبهما بابنى الابن.

### الزوج والأخت الشقيقة مع ابنى البنت.

المبادئ: ١ - أولاد البنت ممن يستحقون الوصية الواجبة بشروطها.

٢ - بوفاة المرأة عن زوجها وأختها الشقيقة وابنى بنتها: يكون لابنى بنتها وصية واجبة بشروطها، ولزوجها نصف الباقي بعد الوصية الواجبة فرضا، ولشقيقتها النصف الآخر فرضا.

السؤال: توفيت امرأة فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ عن زوجها وأخت شقيقة وعن ابنى بنتها المتوفاة قبلها.

الجواب: بوفاة المتوفاة فى سنة ١٩٥٣ بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوج وأخت شقيقة وعن ابنى بنت توفيت قبلها فقط - يكون لولدى بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت

تأخذه أمهما لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إليه فتقسم تركة المتوفاة إلى ثلاثة أسهم: لابنى بنتها منها سهم واحد وصية واجبة مناصفة بينهما، والباقي وقدره سهمان لورثتها: لزوجها منه النصف فرضا سهم واحد لعدم وجود الفرع الوارث، ولأختها الشقيقة النصف فرضا وهو السهم الباقي.

### اجتماع بنات الابن مع أولاد البنات.

المبادئ: ١ - بنات الابن من أصحاب الفروض وأولاد البنات من ذوى الأرحام وممن يستحقون الوصية الواجبة بشروطها.

٢ - بوفاة المورث عن بنات ابنه وأولاد بنتيه: يكون لأولاد بنتيه وصية واجبة في حدود الثلث بشروطها، ولبنات الابن الباقي بعد الوصية فرضا وردا بالسوية بينهن.

السؤال: توفيت امرأة في ٥ مايو سنة ١٩٥٣ وانحصر إرثها في بنات ابنها الثلاث فقط - وقد تركت أولاد بنتها الأولى المتوفاة قبلها وهم ذكران وأربع بنات، وأولاد بنتها الأخرى المتوفاة قبلها أيضا وهم ثلاثة ذكور وبنتان.

الجواب: بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن بنات ابنها الثلاث وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وأربع إناث وأولاد بنتها الأخرى المتوفاة قبلها أيضا وهم ثلاث ذكور وأنثيان فقط - يكون لفرع كل من بنتيه في تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أمه، بشرط ألا يتجاوز المجموع الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، فتقسم التركة إلى ثمانية عشر سهما: لأصحاب الوصية الواجبة منها ستة أسهم تقسم بين أصليهم بالسوية - فيخص أولاد بنتها الأولى ثلاثة أسهم للذكر ضعف الأنثى، ويخص أولاد بنتها الثانية ثلاثة أسهم للذكر ضعف الأنثى - والباقي وهو اثنا عشر سهما لبنات ابنها فرضا وردا بالسوية بينهن، فيخص كل بنت ابن أربع أسهم.

### زوج وبنت وابن ابن مع بنت بنت وأولاد أخ شقيق.

المبادئ: ١ - بنات الإخوة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - يحجب أبناء الأخ الشقيق بالفرع الوارث المذكور.

٣ - بانهصار التركة في زوج وبنت وابنى ابن وبنت بنت: يكون لبنت البنت وصية واجبة بشروطها، وللزوج ربع الباقي بعد الوصية فرضا، وللبنت نصفه فرضا، ولابنى الابن باقيه تعصيا بالسوية بينهما.

السؤال: في سنة ١٩٥٤ توفيت سيدة عن زوج وبنت وعن ولدى ابن توفى قبلها سنة ١٩٤٣ وهما ذكران وعن بنت بنت متوفاة قبلها في سنة ١٩٤٣ وأولاد أخ شقيق. الجواب: بوفاة المتوفاة بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن زوج وبنت وابنى ابن وأولاد أخ شقيق ذكورا وإناثا وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها فقط - يكون لبنت بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أمها لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم التركة إلى اثني عشر سهما: لبنت منها أربعة أسهم وصية واجبة، والباقي وهو ثمانية أسهم لورثتها: لزوجها منه الربع فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضا، ولابنى ابنها الباقي تعصيا مناصفة بينهما، فيخص الزوج سهمان، والبنت أربعة أسهم وكل ابن ابن سهم واحد، ولا شيء لأولاد الأخ الشقيق؛ لحجب الذكور منهم بابنى الابن، ولأن الإناث من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة.

بنت وأولاد بنت مع أولاد ابن أخ شقيق وبنات إخوة أشقاء.

المبادئ: ١ - بنات الإخوة وبنات الأعمام وبنات ابن الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - أولاد البنت يستحقون وصية واجبة في تركة جدتهم في حدود الثلث طبقا للقانون.

٣ - بانهصار الإرث في بنت وابن ابن أخ شقيق: يكون للبنت نصف الباقي بعد الوصية فرضا، وباقيه لابن ابن الأخ الشقيق تعصيا.

السؤال: في سنة ١٩٥٤ توفيت سيدة عن بنتها وأولاد بنتها المتوفاة قبلها وبنات أخويها الشقيقين وأولاد ابن أخيها الشقيق ذكورا وإناثا فقط وبنت عمها الشقيق فقط.

**الجواب:** بوفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن بنتها وبنت عمها الشقيق وبنات أخويها الشقيقين وأولاد ابن أخيها الشقيق وهم ذكر واحد وإناث وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وأنثيان فقط - يكون لأولاد بنتها في تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تأخذه أهمهم لو كانت موجودة وقت وفاة أمها في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور - فتقسم تركة المتوفاة إلى ثمانية عشر سهماً: لأولاد بنتها منها ستة أسهم وصية واجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، فيخص كل ذكر سهمان وكل أنثى سهم واحد، والباقي هو الميراث وقدره اثنا عشر سهماً يقسم بين ورثتها: لبنتها النصف وهو ستة أسهم فرضاً، والباقي وهو ستة أسهم لابن أخيها الشقيق تعصيباً، ولا شيء لبنت عمها الشقيق ولا لبنات أخويها الشقيقين ولا لبنات ابن أخيها الشقيق؛ لأنهن جميعاً من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### ابن وأولاد ابن وبنات ابن وأبناء بنت.

**المبادئ: ١ -** أولاد الابن وبنات الابن وأبناء البنت يستحقون جميعاً وصية واجبة في حدود الثلث، والباقي يكون تركة مستقلة.

**٢ -** بالانحصار الإرث في الابن يكون له الباقي بعد الوصية تعصيباً.

**السؤال:** توفيت امرأة سنة ١٩٥١ عن ابنها وأولاد ابنها ذكر وأنثيين وبنات ابنها ثلاث إناث وأبناء بنتها المتوفاة قبلها أيضاً.

**الجواب:** بوفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦: يكون لأولاد أولادها المتوفين قبلها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كان يستحقه أصولهم لو كانوا أحياء عند وفاتها في حدود الثلث، ولما كان نصيبهم يزيد على الثلث فيرد إلى الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من قانون الوصية المشار إليه، فتقسم تركة المتوفاة المذكورة إلى خمسة عشر سهماً: لأولاد ابنها من ذلك سهمان للذكر ضعف الأنثى، ولبنات ابنها سهمان أيضاً بالسوية بينهم، ولأبناء بنتها سهم واحد وصية واجبة بالسوية بينهم، والباقي وهو عشرة أسهم يكون تركة مستقلة يأخذها ابنها تعصيباً.

### ميراث مع وصية اختيارية.

المبادئ: ١ - تنفذ الوصية للوارث بدون توقف على إجازة باقى الورثة ما دامت فى حدود الثلث، وما بقى يكون هو التركة.

٢ - بوفاة المتوفى عن زوجة وبنت وقد أوصى لهما بثلث ماله مناصفة بينهما وعن ابن آخر: تأخذ الزوجة والبنت الثلث وصية اختيارية بينهما، والباقى بعد الثلث: للزوجة ثمنه فرضاً، وباقيه للبنت والولد للذكر ضعف الأنثى تعصياً.

السؤال: أوصى رجل بثلث ماله كاملاً عند وفاته إلى كل من زوجته وابنته لكل منهما السدس، ثم توفى الموصى عن ورثته وهم: الزوجة المذكورة وابنته المذكورة وابن آخر.

الجواب: بوفاة المتوفى المذكور عن زوجته وبنته وابنه فقط، وقد أوصى بثلث ماله عند وفاته لزوجته وبنته مناصفة بينهما، فهذه وإن كانت وصية لوارث إلا أنها فى حدود الثلث فتنفذ كما أوصى بدون توقف على إجازة باقى الورثة طبقاً لنص المادة رقم ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وما تبقى بعد تنفيذ وصيته وهو الثلثان يقسم بين ورثته: للزوجة ثمنه فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقى لولديه للذكر ضعف الأنثى تعصياً.

### الزوجة مع البنت وبنتى الابن وولدى البنت والأخوين الشقيقين.

المبادئ: ١ - لولدى البنت وصية واجبة بقدر ما كانت تستحق أمهما لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة أبيها فى حدود الثلث وتقسم قسمة الميراث، والباقى هو التركة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وبنتى ابن وأخوين شقيقين: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللبنت النصف فرضاً، ولبنتى الابن السدس تكملة للثلثين بالسوية بينهما، والباقى للأخوين الشقيقين تعصياً بالسوية بينهما.

السؤال: توفى رجل فى سنة ١٩٥٢ وانحصر ميراثه الشرعى فى زوجته وبنته وبنتى ابنه وولدى بنته وأنثى وعن أخوين شقيقين.

الجواب: بوفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته وبنته وعن ابنتى ابنه وعن ولدى بنته - أنثى وذكر - وعن أخوين شقيقين فقط: يكون لولدى بنته وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت ترثه أمهما لو كانت



على قيد الحياة وقت وفاة أبيها في حدود الثلث طبقا للقانون المذكور. فتقسم تركة المتوفى إلى أربعة وعشرين سهما: لولدى البنت من ذلك ثمانية أسهم وصية واجبة تقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى، والباقي وهو ستة عشر سهما يكون تركة مستقلة تقسم على الورثة: للزوجة الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، وللبنت النصف فرضا، ولبنتي الابن السدس فرضا تكملة للثلثين بالسوية بينهما، والباقي للأخوين الشقيقين تعصيا بالسوية بينهما.

### أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وابن بنت وأولاد ابن.

المبادئ: ١ - تحجب الأخت الشقيقة بالفرع الوارث المذكور.

٢ - بنت الأخ الشقيق من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٣ - ابن البنت يستحق وصية واجبة فى حدود الثلث متى توافرت شروطها والباقي هو التركة.

٤ - بانهصار الإرث فى أولاد ابن يكون لهم الباقي من التركة تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة فى سنة ١٩٥٥ عن أخت شقيقة وعن بنت أخيها الشقيق وعن ابن بنتها المتوفاة قبلها وأولاد ابنها المتوفى قبلها.

الجواب: بوفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لابن بنتها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحقه أمه من تركتها لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة أمها فى حدود الثلث، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إليه طبقا للمادة رقم ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى ثلاثة أسهم: لابن بنتها من ذلك سهم واحد وصية واجبة، والباقي يكون تركة تقسم على أولاد الابن للذكر ضعف الأنثى، ولا شئ للأخت الشقيقة؛ لحجبها بأبناء الابن، وكذلك لا شئ لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن ذوى الفروض والعصبات.

### زوجة وابن وبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن.

المبادئ: ١ - بنت الابن وبنت ابن الابن تستحقان وصية واجبة فى حدود الثلث

متى توافرت شروطها، والباقي هو التركة.

٢ - بانحصار الإرث في زوجة وابن وبنت: يكون للزوجة الثمن فرضاً، والباقي للابن والبنت للذكر ضعف الأنثى تعصياً.

السؤال: توفي رجل في سنة ١٩٤٧ عن زوجته وابنه وابنته وبنت ابنه وبنت ابنه.

الجواب: بوفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لكل من بنت ابنه وبنت ابن ابنه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهما في تركته لو كان على قيد الحياة وقت وفاته في حدود الثلث، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إليه طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفى المذكور إلى اثني عشر سهماً: لبنت ابنه من ذلك سهمان، ولبنت ابن ابنه سهمان أيضاً وصية واجبة، والباقي يكون تركة تقسم على الورثة: للزوجة الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولابنه وبنته الباقي تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

### فرع غير وارث أعطاه جده عطية.

المبدأ: متى كانت العطية أقل من الاستحقاق بالوصية الواجبة كان لمن يستحقها ما يكمل له استحقاقه.

السؤال: ما نصيب الابن ومقدار الوصية الواجبة لابن الابن الذي تبرع له جده لأبيه قبل وفاته في شهر مايو سنة ١٩٥٤ بخمسين فداناً بغير عوض من مجموع ما كان يملكه قبل وفاته وهو مائتان وخمسون فداناً، ثم ترك لورثته الباقي من التركة وهو مائتان فدان.

الجواب: بوفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦: يكون لابن ابنه المذكور وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه والده في تركته لو كان حياً وقت وفاته في حدود الثلث. ولما كان نصيبه يزيد على الثلث فيرد إليه طبقاً لنص المادة رقم ٧٦ من قانون الوصية المشار إليه، فتقسم تركة المتوفى المذكور إلى ثلاثة أسهم: لابن ابنه من ذلك سهم واحد وصية واجبة، والباقي يكون تركة يستحقه ابنه تعصياً، وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولم يكن قد أوصى

لابن ابنه بشيء من تركته ولم يكن أعطاه قدر نصيبه بغير عوض عن طريق تصرف آخر، ومن هذا يعلم الجواب عن الشطر الثاني من السؤال وهو أن لابن ابنه ستة عشر سهما وستة عشر فداناً زيادة على ما أعطاه له جده لأبيه بغير عوض؛ حتى يكمل نصيبه المستحق له بطريق الوصية الواجبة فيما تركه ميراثاً لورثته وهو مائتا فدان، طبقاً لنص المادة رقم ٧٦ من قانون الوصية السالف الذكر.

### زوجة وبتان مع بنات ابن وأولاد أخوين شقيقين.

المبادئ: ١ - تحجب بنت الابن من الميراث بالبتين حجب حرمان.

٢ - بانهصار الإرث في زوجة وبتين وأبناء أخوين شقيقين مع من يستحق وصية واجبة تقسم التركة بينهم جميعاً إلى ثلاثة أسهم: لأصحاب الوصية الواجبة أولاً سهم بالسوية بينهم، والباقي يكون هو التركة وهو سهمان: للزوجة ثمنه، وللبنتين ثلثاه بالسوية بينهما، وباقيه لأبناء الأخوين الشقيقين تعصيباً بالسوية بينهم.

السؤال: توفي رجل في ١٥ / ٧ / ١٩٥٦ عن زوجته وبتيه وبنات ابنه المتوفى قبله وأبناء وبنات أخويه الشقيقين.

الجواب: بوفاة المتوفى المذكور بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين:

يكون لبنات ابنه المتوفى قبله وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه والدهن ميراثاً في تركته لو كان على قيد الحياة وقت وفاته في حدود الثلث طبقاً لنص المادة رقم ٧٦ من قانون الوصية المشار إليه، ولما كان ذلك أكثر من الثلث، فيرد إلى الثلث فتقسم تركة المتوفى المذكور إلى ثلاثة أسهم: لبنات الابن من ذلك سهم واحد بالسوية بينهن وصية واجبة، والباقي بعد نصيب الوصية الواجبة وقدره سهمان يكون تركة مستقلة تقسم على الورثة: للزوجة ثمنه فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبتيه الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، والباقي - بعد نصيب الزوجة والبتين - يكون لأبناء الأخوين الشقيقين تعصيباً بالسوية بينهم، ولا شيء لبنات الأخوين الشقيقين؛ لأنهن من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات.

### زوجة وبتان وابنان مع بنت ابن وبنت بنت.

المبادئ: ١ - بوفاة المتوفى عن بنت ابن وبنت بنت مع بعض الورثة يكون لهما

استحقاق بالوصية الواجبة بمثل ما كان يستحقه أصل كل منهما لو كان حيا عند وفاة أبيه فى حدود الثلث.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وبتين وابنين مع من يستحق وصية واجبة تقسم التركة إلى ٧٢ سهما: لبتى الولدين ٢١ سهما تقسم بين أصليهما للذكر ضعف الأنثى، ويكون لبنت الابن منها ١٤ سهما، ولبنت البنت ٧ أسهم ويقسم الباقي بين الورثة وقدره ٥١ سهما: لزوجته ثمنه فرضا، ولأولاده الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٥٤ عن زوجته وبتيه وابنيه وعن بنت ابنه المتوفى قبله سنة ١٩٤٧ وعن بنت بنته المتوفاة قبله سنة ١٩٣٤، ثم توفيت زوجته المذكورة سنة ١٩٥٥ م عن ابنها وبتيتها وعن بنت ابنها المتوفى قبلها وبنت بنتها المتوفاة قبلها.

الجواب: بوفاة المتوفى الأول بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته وابنيه وبتيه وعن بنت ابنه المتوفى قبله وبنت بنته المتوفاة قبله: يكون لفرع كل من ولديه فى تركته وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا عند وفاة أبيه، بشرط ألا يزيد مجموع ذلك على الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور. فتقسم تركته إلى اثنين وسبعين سهما: لبتى ولديه منها واحد وعشرون سهما تقسم بين أصليهما للذكر ضعف الأنثى: لبنت ابنه أربعة عشر سهما، ولبنت بنته سبعة أسهم، والباقي هو الميراث وقدره واحد وخمسون سهما تقسم بين ورثته المذكورين: لزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي للذكر ضعف الإنثى تعصيا.

ثم بوفاة المتوفاة الثانية بعد العمل بقانون الوصية المذكور عن ابنها وبتيتها وعن بنت ابنها المتوفى قبلها وبنت بنتها المتوفاة قبلها: يكون لفرع كل من ولديها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كان يأخذه أصله لو كان موجودا وقت وفاة أمه، بشرط ألا يزيد مجموع ذلك على الثلث طبقا لما ذكر، فتقسم تركتها إلى تسعة أسهم: لبتى ولديها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة تقسم بين أصليهما للذكر ضعف الأنثى: لبنت ابنها منها سهران، ولبنت بنتها سهم واحد، والباقي هو الميراث وقدره ستة أسهم تقسم بين ورثتها وهم أولادها للذكر ضعف الأنثى تعصيا: فيخص كل ذكر سهران،

وكل أنثى سهم واحد.

### بيع المورث لبعض الورثة.

المبادئ: ١ - بيع المورث تركته لبعض ورثته وهو مريض مرضا يغلب فيه الهلاك، نافذ في ثلث المبيع فقط. ولا ينفذ في الثلثين الباقيين إلا بإجازة باقى الورثة.

٢ - بيع المورث تركته لبعض ورثته وهو غير مريض مرض الموت صحيح نافذ، ولا يكون من جملة تركته بعد وفاته؟

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٤٧ عن بناتها الثلاث وعن أخويها الشقيقين فقط، وإنها كانت تملك منزلا و ٢١ قيراطا باعتها لبناتها الثلاث بعقد ابتدائي قبل وفاتها بقليل بمبلغ ١٥٠٠ دينارا فما بيان نصيب كل؟

الجواب: يكون لبناتها الثلاث منها الثلثان فرضا بالسوية بينهما، ولأخويها الشقيقين الباقي تعصيا مناصفة بينهما، هذا وأما العقارات المشار إليها في السؤال والتي باعتها المتوفاة بعقد ابتدائي إلى بناتها قبل وفاتها بقليل بالثمن المنوه عنه فإن المتبادر من السؤال أن المتوفاة باعتها إلى بناتها قبيل وفاتها بقليل، فإذا كانت حين بيعها مريضة وتوفيت في حالة مرضها هذا وكان مرضها من الأمراض التي يغلب فيها الهلاك، سواء توفيت بسبب هذا المرض أو بأى سبب آخر - كان هذا البيع نافذا في ثلث المقدار المبيع فقط، وتوقف نفاذه في الثلثين على إجازة باقى الورثة، أما إذا لم تكن مريضة مرض الموت فإن هذا البيع يكون صحيحا وناظا ولا يكون القدر المبيع منها من جملة تركتها التي تورث عنها عند وفاتها؟

### أخت لأم مع أولاد بنت.

المبدأ: بوفاة المورثة عن أخت لأم وأولاد بنت: يكون لأولاد البنت وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه والدتهم ميراثا لو كانت حية عند الوفاة في حدود الثلث فقط، وللأخت لأم الباقي فرضا وردا.

السؤال: توفيت سيدة في سنة ١٩٥٧ عن أختها لأمها وأولاد بنتها المتوفاة قبلها ذكرين وأنثيين.

الجواب: يكون لأولاد بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كانت

تستحقه والدتهم ميراثا لو كانت حية وقت وفاتها فى حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦، ولأنه أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، وتقسم تركة المتوفاة إلى تسعة أسهم: لأولاد بنتها منها ثلاثة أسهم للذكر ضعف الأنثى وصية واجبة، والباقى بعد ذلك يكون تركة لأختها لأمها فرضا وردا؛ لانفرادها بالميراث.

### زوجة وأولاد أخ شقيق وبتنا بنت وابن بنت بنت

- المبادئ: ١ - الوصية الواجبة خاصة بأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات.  
٢ - بنات الأخ وابن بنت البنت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.  
٣ - بانحصار توزيع تركة المتوفى فى زوجته وابنى أخيه الشقيق وبتى بنته: يكون لبنتى بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه أمهما ميراثا لو كانت حية وقت وفاته فى حدود الثلث فقط، ولزوجه ربع الباقى فرضا، ولابنى أخيه الشقيق باقى تعصيا.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٥٧ عن زوجته وعن أولاد أخيه الشقيق المتوفى قبله وهم ذكران وبتان، وكان له بنت توفيت قبله سنة ١٩٣٨ عن بناتها الثلاث، وتوفيت إحدى بناتها بعد أمها وقبل جدتها سنة ١٩٥١ عن ابنها وزوجها.

الجواب: يكون لبنتى بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه والدتهما ميراثا لو كانت حية وقت وفاته فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، ولأنه أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، وتقسم تركة المتوفى إلى ستة أسهم: لبنتى بنته منها سهمان مناصفة بينهما وصية واجبة، والباقى بعد ذلك يكون هو التركة التى تقسم على الورثة: لزوجه ربعها فرضا لعدم وجود فرع وارث، ولولدى أخيه الشقيق الباقى تعصيا مناصفة بينهما لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شىء لبنتى أخيه الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولا شىء أيضا بطريق الوصية الواجبة لابن بنت بنته؛ لأن الوصية الواجبة خاصة بأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات طبقا للمادة ٧٦ المذكورة.

### العوض عن الوصية الواجبة.

المبادئ: ١ - شرط الاستحقاق بطريق الوصية الواجبة: ألا يكون المتوفى قد عوض فرعه غير الوارث شيئا من تركته بدون عوض يساوى نصيبه فيها بطريق الوصية.

٢ - إذا عوض المتوفى فرعه غير الوارث شيئا من تركته بدون عوض، وكان ما أعطاه إياه كذلك أقل من نصيبه بطريق الوصية - وجبت له وصية بقدر ما يكمله.

السؤال: توفي رجل في سنة ١٩٥٤ عن زوجته وأولاده ذكرين وثلاث بنات وعن بنت ابنه المتوفى قبله سنة ١٩٤٦، وتركه منها ٥٠ فدانا، كتب منها لبنت ابنه أربعة أفدنة بعقد ذكر فيه أن الثمن دفع من يد الجدة مع العلم بأن الجدة لا مال لها، وقد اعترفت أمام النيابة الحسبية بأنها لم تدفع شيئا لجدة البنت وصدقتها أم البنت على ذلك.

الجواب: بوفاته في أبريل سنة ١٩٥٤ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم ذكران وثلاث بنات وعن بنت ابنه المتوفى قبله يكون لبنت ابنه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه والدها لو كان موجودا عند وفاة والدها في حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، وتقسم تركه المتوفى إلى اثنين وسبعين سهما: لبنت ابنه منها أربعة عشر سهما وصية واجبة، والباقي من التركة وقدره ثمانية وخمسون سهما هو التركة لورثته الأحياء عند وفاته: لزوجته منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

هذا وإذا قام الدليل الشرعى والقانونى على أن الأربعة الأفدنة التى كتبها المتوفى لبنت ابنه قبل وفاته بعقد كانت بدون ثمن، ولم يقبض من البنت ولا من غيرها ثمنها - كان هذا القدر من جملة نصيبها فى التركة بطريق الوصية الواجبة؛ لأن شرط الاستحقاق بطريق الوصية الواجبة طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور: أنه لا يكون المتوفى قد عوض فرعه غير الوارث شيئا من تركته بدون عوض يساوى نصيبه فيها بطريق الوصية المذكورة، فإذا كان ما أعطاه إياه كذلك أقل من هذا النصيب وجبت له وصية بقدر ما يملكه، أما إذا لم يثبت أن الأربعة الأفدنة كانت بغير عوض، وقام الدليل على أن المتوفى قبض ثمنها من البنت أو من غيرها بطريق التبرع أو الهبة

للبنات - لم يحتسب هذا القدر من نصيب بنت ابنه بطريق الوصية الواجبة - ويكون لها نصيبها كاملا في الأقطان الباقية وقدره ٤٦ فدانا على اعتبار أن حصتها فيها أربعة عشر سهما من اثنين وسبعين سهما تنقسم إليها هذه الأقطان.

### بتان وأولاد ابن وابن بنت ووصية اختيارية.

المبادئ: ١ - يستحق ابن البنت نصيب أمه وصية واجبة بشرط ألا يزيد عن الثلث متى تمت شروطها.

٢ - الوصية الاختيارية تنفذ في الباقي من الثلث بعد الوصية الواجبة بدون إجازة الورثة إذا كان فيه الوفاء بمقدارها، فإن لم يوف توقف النفاذ في الزائد على الثلث على إجازتهم.

٣ - إن أجاز الورثة تنفيذ الوصية الاختيارية في الزائد على الثلث كان الباقي هو التركة.

٤ - بانحصار الإرث في بنتين وولدى ابن: يكون للبنات الثلثان فرضا، ولولدى الابن الباقي تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتيها وعن ابن بنتها المتوفاة قبلها وولدى ابنها المتوفى قبلها ذكر وأنثى فقط - فما نصيب كل وارث ومقدار الوصية الواجبة في تركة المتوفاة المذكورة البالغ قدرها خمسة وعشرون فدانا - على أساس أنها قد أوصت حال حياتها بثلاثة أفدنة للخيرات بورقة عرفية مصدق عليها من بعض الورثة؟

الجواب: بوفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لابن بنتها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كانت تستحقه السيدة والدته ميراثا في تركة المتوفاة المذكورة لو كانت على قيد الحياة وقت وفاتها في حدود الثلث، طبقا لنص المادة ٧٦ من قانون الوصية المشار إليه - ولما كانت المتوفاة المذكورة قد أوصت باختيارها للخيرات بثلاثة أفدنة من تركتها البالغ قدرها ٢٥ فدانا، وبناء على ما نص عليه في قانون الوصية المشار إليه - يكون لابن بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة قدرها سهمان من تسعة أسهم تنقسم إليها تركة المتوفاة المذكورة، والباقي من ثلث التركة بعد الوصية الواجبة وقدره سهم واحد تنفذ فيه



الوصية الاختيارية دون توقف على إجازة الورثة، فإن لم يوقف بها توف بها توقف نفاذها فيما زاد على ثلث التركة على إجازتهم، فإن أجازوا ذلك نفذ، وكان الباقي بعد ذلك تركة مستقلة يقسم على الورثة: للبنتين الثلثان فرضا مناصفة بينهما، والباقي لولدى الابن الذكر ضعف الأثنى تعصيا، وكذلك الحال إن لم يجز الورثة نفاذها فيما زاد على الثلث يكون الثلثان تركة مستقلة يقسم على الورثة المذكورين.

### بنت الأخ والوصية الواجبة.

المبدأ: لا استحقاق لبنت الأخ الشقيق بالوصية الواجبة؛ لأنها خاصة بفرع الولد الذي يموت قبل أصله طبقا للقانون.

السؤال: توفي رجل عن ثلاث أخوات شقيقات وبنت أخ شقيق وثلاثة أبناء عم شقيق.

الجواب: للأخوات الثلاث الشقيقات ثلثا تركته فرضا بالسوية بينهن، والثلث الباقي من تركته لأبناء عمه الشقيق ماثلة بينهم تعصيا، ولا شيء لبنت الأخ الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام الذين لا ميراث لهم مع أصحاب الفروض والعصبات، وكذلك لا تستحق وصية واجبة؛ لأن الوصية الواجبة لا تكون إلا لفرع الولد الذي توفي قبل أصله طبقا لنص المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦.

### الزوجة مع ابن وابن ابن.

المبادئ: ١ - يحجب ابن الابن بالابن ميراثا، ويأخذ بطريق الوصية الواجبة. ٢ - بوفاة المتوفى عن زوجة وابن وابن ابن: يكون لابن الابن استحقاق بطريق الوصية الواجبة في حدود الثلث، ويأخذ نصيبه أولا من التركة وما بقى فهو التركة. ٣ - بانحصار الإرث في زوجة وابن: يكون للزوجة الثمن فرضا، والباقي للابن تعصيا، وذلك كله بعد إخراج مقدار المستحق بالوصية الواجبة.

السؤال: توفي رجل عن زوجة وابن وابن ابنه المتوفى قبله بعام.

الجواب: بوفاة هذا الرجل في هذا الشهر بعد العمل بقانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ عن زوجته وابنه وعن ابن ابنه المتوفى قبله: يكون لابن ابنه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه والده فيها لو كان موجودا عند وفاة والده في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى

الثلث فتقسم تركة المتوفى إلى ثلاثة أسهم: لابن ابنه منها سهم واحد وصية واجبة، والباقي وقدره سهمان هو التركة: لزوجته منه الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولابنه الباقي تعصيباً.

**الزوجة مع الأم والأولاد ووصية اختيارية لبعض الورثة بجميع مال التأمين.**

**المبادئ: ١ -** الوصية بجميع مال التأمين المدخر للأم ولواحد من الأبناء تنفذ في الثلث فقط، ويقسم بين الموصى لهما كشرط الموصى.

**٢ -** الثلثان الباقيان يوزعان على جميع الورثة بما فيهم الموصى لهما: تستحق الأم سدس الثلثين فرضاً، وتستحق الزوجة ثمنهما، والباقي للأولاد جميعاً تعصيباً للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفي رجل بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦ عن ورثته وهم زوجته وأولاده ووالدته فقط وليس للمتوفى المذكور أملاك ولا عقارات ولا مال ظاهر سوى مبلغ في صندوق التأمين والادخار وقد أوصى بهذا المبلغ لوالدته وأحد أبنائه فقط.

**الجواب:** القانون المنظم لمصلحة التأمين والادخار وإن نص على أن الموظف له أن يوصى بمبلغ التأمين لمن يشاء إلا أنه يجب أن يخضع لقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤، فقد نصت المادة رقم ٣٧ منه على أن الوصية تصح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة، وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه. والمتوفى المذكور أوصى بجميع مبلغ التأمين الذي لا يملك سواه - كما جاء بالسؤال - لكل من والدته وأحد أبنائه، فعلى هذا فإن الوصية لا تنفذ إلا في حدود الثلث يقسم بينهما طبقاً لشرط الموصى: فيكون لأمه سدس هذا الثلث، والباقي من الثلث لابنه. وأما الثلثان الباقيان فيقسمان بين جميع الورثة بما فيهم الموصى لهما، وذلك طبقاً لأحكام قانون الموارث: فيكون لأمه سدس الثلثين فرضاً، ولزوجته ثمنهما فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقي لجميع أولاده للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيباً.

## الجدة لأم مع الأخت الشقيقة، والأولاد مع بنت بنت الأخوال مع الخالات والزوج.

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث في جدة لأم وأخت شقيقة: يكون للجدة السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، والباقي يرد عليهما حسب سهامهما.

٢ - بوفاة المتوفاة عن أولاد ذكرين وأنثيين وبنت بنت: يكون لبنت البنت وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمها لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة أمها.

٣ - تقسم التركة أسباعا: سبعة لبنت البنت وصية واجبة، والباقي لأولادها للذكر ضعف الأنثى تعصيا.

٤ - بانحصار الإرث في زوج وخالين وخالتين: يكون للزوج النصف فرضا، وللخالين والخالتين الباقي للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت سيدة من ١٨ سنة تقريبا عن جدتها أم أمها وعن أختها الشقيقة، ثم توفيت بعدها جدتها لأمها من مدة ٥ سنوات تقريبا عن أولادها ولدين وبنتين وعن بنت بنتها المتوفاة قبلها من نحو ٣٠ سنة فقط، ثم توفيت بنت بنتها في سنة ١٩٥٧ عن زوجها وأخوالها الأشقاء وخالاتها الشقيقات.

الجواب: بوفاة المذكورين عمن سبقوا يكون لجدة المتوفاة الأولى لأم سدس تركتها فرضا لعدم وجود من يحجبها، ولأختها الشقيقة النصف فرضا، والباقي بعد السدس والنصف يرد عليهما بنسبة سهم كل منهما من التركة، وتصح المسألة بجعلها أربعة أسهم: لجدتها لأمها منها سهم واحد، وللأخت الشقيقة الثلاثة الأسهم الباقية.

وبوفاة الجدة لأم من مدة خمس سنوات بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن أولادها وهم ذكران وأنثيان، وعن بنت بنت توفيت قبلها: يكون لبنت ابنتها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما كانت تستحقه أمها منها لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة المتوفاة إلى سبعة أسهم: لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة، والباقي وقدره ستة أسهم هو التركة لأولادها الأحياء عند وفاتها تعصيا للذكر منهم ضعف الأنثى: فيخص كل ابن سهمان، ويخص كل أنثى سهم واحد.

وبوفاة بنت بنتها في سنة ١٩٥٧ يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود

الفرع الوارث، وأخوالها وخالاتها الأشقاء الباقي للذكر ضعف الأنثى؛ لأنهم من الطائفة الأولى من الصنف الرابع من ذوى الأرحام ومن حيز واحد، واستتوا فى قوة القرابة فيشتركون فى الميراث، للذكر ضعف الأنثى، وذلك عملاً بالمواد ٣٠، ٣١، ٣٥ من القانون المذكور.

### بنات الأخت مع أخوين شقيقين وأصحاب وصية واجبة.

المبادئ: ١ - نصيب أصحاب الوصية الواجبة يخرج أولاً من التركة فى حدود الثلث وما بقى فهو التركة.

٢ - بنات الأخت لا استحقاق لهن فى التركة مع العاصب النسبى لا بطريق الميراث ولا بطريق الوصية الواجبة.

السؤال: توفيت امرأة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ عن بنت بنتها المتوفاة قبلها فى سنة ١٩٥٠ وعن أخويها الشقيقين وعن بنات أختها الشقيقة المتوفاة قبلها.

الجواب: بوفاتها فى سنة ١٩٥٦ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن بنت بنتها وأخويها الشقيقين وعن بنات أخت شقيقة أخرى: يكون لبنت بنتها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحق أمها فيها لو كانت موجودة عند وفاة والدتها فى حدود الثلث، طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة المتوفاة إلى ثلاثة أسهم: لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة، والباقي وقدره سهمان هو التركة لأخويها الشقيقين تعصيباً للذكر ضعف الأنثى، ولا شيء لبنات أختها المتوفاة قبلها لا بطريق الميراث؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبه، ولا بطريق الوصية الواجبة؛ لأنها خاصة - طبقاً للمادة المذكورة - بفروع المتوفى غير الوارثين، وليس منهم بنات أختها.

### الزوجة مع الأولاد وبنتى الابن.

المبادئ: ١ - بنتا الابن مع الأولاد لا يستحقون إلا بالوصية الواجبة فقط.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد ذكورا وإناثا مع من يستحق وصية واجبة يخرج مقدار المستحق بالوصية الواجبة أولاً من التركة، وما بقى فهو التركة يقسم على الورثة حسب سهامهم الشرعية.

**السؤال:** توفي رجل في سنة ١٩٤٨ عن زوجته وأولاده منها أربعة ذكور وست بنات وعن بنتى ابنه المتوفى قبله في سنة ١٩٣٦ .

**الجواب:** بوفاته سنة ١٩٤٨ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن زوجته وأولاده وهم أربعة ذكور وست بنات وعن بنتى ابنه المتوفى قبله: يكون لبنتى ابنه وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه والدهما منها لو كان موجودا عند وفاة والده فى حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركه المتوفى إلى ثمانية وعشرين ومائة سهم يكون لبنتى ابنه المتوفى قبله منها أربعة عشر سهما وصية واجبة مناصفة بينهما لكل منهما سبعة أسهم، والباقى وقدره أربعة عشر سهما ومائة سهم هو التركة لزوجته وأولاده الأحياء عند وفاته: لزوجته منه الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الباقي عند وفاته لزوجته ضعف الأنثى.

### الأولاد مع ابن الابن قبل العمل بقانون الوصية

**المبدأ:** ب وفاة المتوفاة عن أولاد ذكورا وإناثا وعن ابن ابن تكون التركة كلها لأولادها للذكر ضعف الأنثى تعصيا، ولا شىء لابن الابن لا بطريق الميراث لحجبه بالأولاد، ولا بطريق الوصية الواجبة لتحقق الوفاة قبل العمل بقانون الوصية.

**السؤال:** سيدة توفيت سنة ١٩٢٠ عن أولادها وهم ثلاثة ذكور وأنثى وعن أولاد ابنها المتوفى قبلها.

**الجواب:** ب وفاة هذه السيدة سنة ١٩٢٠ قبل العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن المذكورين سابقا: تكون تركتها جميعا لأولادها الأحياء عند وفاتها للذكر ضعف الأنثى تعصيا، ولا شىء لأبناء ابنها المتوفى قبلها لا بطريق الميراث لحجبههم بأبنائها الأحياء، ولا بطريق الوصية الواجبة لحصول وفاتها قبل العمل بقانون الوصية المذكور.

### زوجة وأولاد أخ شقيق وبنتا بنت وابن بنت بنت.

- المبادئ:** ١ - الوصية الواجبة خاصة بأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات.
- ٢ - بنات الأخ وابن بنت البنت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.
- ٣ - بانحصار توزيع تركه المتوفى فى زوجته وابنى أخيه الشقيق وبنتى بنته: يكون

لبنتى بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه أمهما ميراثاً لو كانت حية وقت وفاته فى حدود الثلث فقط، ولزوجته الباقي فرضاً، ولابنى أخيه الشقيق باقيه تعصيباً.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٥٧ عن زوجته وعن أولاد أخيه الشقيق المتوفى قبله وهم ذكران وبتان، وكان له بنت توفيت قبله سنة ١٩٣٨ عن بناتها الثلاث، وتوفيت إحدى بناتها بعد أمها وقبل جدما سنة ١٩٥١ عن ابنها وزوجها.

الجواب: بوفاة المتوفى سنة ١٩٥٧ عن المذكورين فقط: يكون لبنتى بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه والدتهما ميراثاً لو كانت حية وقت وفاته فى حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، ولأنه أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، وتقسم تركة المتوفى إلى ستة أسهم: لبنتى بنته منها سهمان مناصفة بينهما وصية واجبة، والباقي بعد ذلك يكون هو التركة التى تقسم على الورثة: لزوجته ربعها فرضاً لعدم وجود فرع وارث، ولولدى أخيه الشقيق الباقي تعصيباً مناصفة بينهما لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شئ لبنتى أخيه الشقيق؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولا شئ أيضاً بطريق الوصية الواجبة بن بنته؛ لأن الوصية الواجبة خاصة بأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات طبقاً للمادة ٧٦ المذكورة.

### الابن مع مستحقى وصية واجبة.

المبادئ: ١ - بوفاة المتوفى عن ابن وأولاد ابن وأولاد بنتين: يكون لفروع الابن والبنتين المتوفين قبل وفاة والدهم وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم لو كان حياً عند وفاة والده فى حدود الثلث.

٢ - إذا كان مجموع ما يستحق بالوصية الواجبة يزيد على الثلث يرد إلى الثلث.

٣ - ما كتبه المتوفى قبل وفاته لأولاد أحد أولاده إذا كان بدون عوض ويساوى

من التركة حصتهم فيها بالوصية الواجبة، لم يأخذوا من التركة غير ما كتب لهم.

٤ - إذا كان ما كتب لهم أقل من نصيبهم بالوصية الواجبة يكمل لهم نصيبهم من

التركة بطريق الوصية الواجبة.

٥ - إذا كان ما كتب لهم أكثر مما يستحقونه بالوصية الواجبة، أخذوا مقدار

نصيبهم بالوصية، وتوقف نفاذ الزائد على إجازة الورثة فإن أجازوا نفذت، وإلا بطلت في الزيادة.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٤٩ عن ابنه وعن أولاد ابنه المتوفى قبله سنة ١٩٤٦ وعن ابن بنته المتوفاة قبله في سنة ١٩١٩ وعن أولاد بنته المتوفاة قبله، الأربعة فقط - ثم توفي بعده ابنه سنة ١٩٥٧ عن ابنه وزوجته علما بأن المورث كتب لأولاد ابنه حصة والدهم.

الجواب: بوفاته سنة ١٩٤٩ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ عن ابنه وأولاد ابنه وابن بنته وأولاد بنته: يكون لفرع كل واحد من أولاده المتوفين قبله المذكورين وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه أصل كل فيها لو كان موجودا عند وفاة والده في حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان مجموع ذلك يزيد عن الثلث يرد إلى الثلث، فبقسمة تركته المتوفى إلى اثني عشر سهما: يكون لأصحاب الوصية الواجبة منها أربعة أسهم، تقسم بين أصولهم للذكر ضعف الأنثى: فيخص أولاد ابنه المتوفى قبله منها سهمان تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى: ويخص ابن بنته سهم واحد، ويخص أولاد بنته السهم الباقي يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، والباقي وقدره ثمانية أسهم هو التركة وجميعها لابنه الحي تعصيا، هذا وإذا كان ما كتبه المتوفى لأولاد ابنه المتوفى قبله من تركته بدون عوض يساوي من التركة حصتهم منها بالوصية الواجبة وقدرها  $\frac{2}{12}$ ، أي: سدس التركة - لم يأخذوا من التركة شيئا غير ما كتبه لهم المورث، وإن كان ما كتبه لهم أقل من سدس التركة أخذوا منها ما يكمل السدس، وإن كان زائدا عن السدس أخذوا السدس بالوصية الواجبة، وتوقف الزائد على الثلث على إجازة ابنه الحي الوارث الوحيد للمتوفى: فإن كان أجاز وصية والده بعد وفاة والده وقبل وفاته نفذت في جميع الموصى به، وكذلك إذا كان لم يصرح بالإجازة وأجازها ورثته بعد وفاته، فإذا كان لم يجزها قبل وفاته ولم يجزها ورثته بعد وفاته إلى الآن نفذت الوصية في السدس وبطلت في الزائد عليه. وبوفاة ابنه بعده في سنة ١٩٥٧ عن ابنه وزوجته: يكون لزوجته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولابنه الباقي تعصيا.

### وصية لوارث.

المبادئ: ١ - الوصية إلى الثلث للوارث أجازها قانون الوصية، وتنفذ دون توقف على إجازة باقى الورثة.

٢ - تقضى الشريعة بوجوب السوية بين الأولاد فى العطية إن قصد بالتفضيل الإضرار ببعضهم.

٣ - التفاضل إن كان له سبب كزمانه ودين ونحوهما جائز شرعا.

السؤال: رجل أنفق على ولده الأكبر أكثر من ٣٠٠٠ دينار حتى حصل على البكالوريوس من الجامعة، كما أنفق فى زواج بنته الكبرى ٢٠٠٠ دينار، وفى زواج بنته الثانية: ٢٥٠٠ دينار، وله بعد ذلك ولد فى السنة الأولى بمدرسة التجارة الثانوية وبنت فى الابتدائى عمرها ١١ سنة، ويرغب فى أن يكتب للولد الطالب ما يساوى ٢٠٠٠ دينار، حتى يضمن إتمام تعليمه، وللبنت الصغيرة مثله لتستعين بها على الزواج فى المستقبل.

الجواب: إن النصوص الشرعية تقضى بوجوب التسوية بين الأولاد إن قصد بالتفضيل الإضرار، وبجواز التفاضل إن كان له سبب: كاحتياج الولد لزمانته ودينه ونحوهما، وعلى ذلك فيجوز للسائل شرعا بدون كراهة أن يعطى لولديه الصغيرين ما يريد إعطاه لهما بأى طريق كبيع وهبة ووصية، ولا يكون بذلك مفضلا لهما بقصد الإضرار بأولاده الآخرين، بل على العكس ظاهر من استفهامه أنه يريد المساواة بينهم، وقد أجاز قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ الوصية للوارث بالثلث، وينفذ فيه بدون إجازة الورثة.

### الوصية بتقسيم أعيان التركة.

المبادئ: ١ - تقضى أحكام الشريعة الإسلامية بترك تفضيل بعض الورثة على البعض الآخر، وأن يترك كل شخص ملكه يورث عنه بعد وفاته طبقا لقسمة الشارع الحكيم.

٢ - إيثار بعض الورثة دون مبرر شرعى يؤدى إلى قطع الرحم وهو حرام، وما أفضى إلى الحرام حرام.

٣ - تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى، بحيث يعين لكل وارث قدر نصيبه، وتكون لازمة بالوفاة.



٤ - إن زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية.  
 ٥ - البيع الصوري بغية حرمان الورثة أو بعضهم من الميراث غير جائز شرعا.  
 السؤال: رجل في الخمسين من عمره، وله ثلاث بنات سنهن على التوالي ١٩، ٥، ٣، ويملك منزلا مكونا من طابق واحد يسكن فيه هو وزوجته وبناته، وله أخت شقيقة لها عليه حق، كما أن له أبناء أبناء عم وأقارب آخرون، وكلهم موصون، ويريد أن يكتب المنزل باسم زوجته لتتنازل عنه بدورها لبناته بعد وفاته، ولا يحق لها التصرف إلا بعد أن تبلغ البنات القاصرات سن الرشد، ويكتب لأخته الشقيقة نصيبها في الميراث كدين عليه بعد وفاته تأخذه نقودا؛ حتى لا يتمزق المنزل.

الجواب: إن أحكام الشريعة الإسلامية تقضى بترك تفضيل بعض الورثة على البعض الآخر، وأن يترك كل شخص ملكه يورث عنه بعد وفاته طبقا لقسمة الشارع الحكيم الذي قسم التركات بعد وفاة المالك قسمة عادلة، وحذر من تفضيل بعضهم على بعض؛ إبقاء على صلة القربى ومنعا من إثارة العداوة والبغضاء بين أفراد الأسرة الواحدة، ولأن إثارة بعض الورثة فيه إيذاء البعض وإيحاشهم، وأنه يؤدي إلى قطع الرحم وهو حرام، وما أفضى إلى الحرام حرام؛ ولذلك قال كثير من الفقهاء بأنه لا تصح الوصية للوارث؛ لما روى عن أبي قلابة - رضى الله عنه - عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: «إن الله - تبارك وتعالى - أعطى كل ذي حق حقه؛ فلا وصية لوارث» وقد قال بعض الفقهاء إنه تصح الوصية للوارث، وبرأيهم أخذت المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦، وأجازت الوصية بالثلث للوارث وغيره، وتنفذ فيه من غير إجازة الورثة، كما نصت المادة ١٣ من قانون الوصية المذكور على صحة الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى، بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه، وتكون لازمة بوفاة الموصى، فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية، فإذا أراد السائل أن يكون تصرفه جائزا أوصى لمن يرغب من ورثته بثلث المنزل أو أوصى بجميع تركته لورثته على الوجه المبين في المادة ١٣ المذكورة، وورثته الآن هم زوجته وبناته الثلاث وأخته الشقيقة، أما رغبته في الخروج عن جميع المنزل وهو جميع ملكه لزوجته بطريق البيع الصوري - كما هو الظاهر من السؤال - بغية حرمان الورثة من الميراث والتهرب مما في ذمته من حق لأخته، فذلك غير جائز شرعا.

## وصية لوارث

المبادئ: ١ - تنازل المورث عن ممتلكاته لأحد ورثته ليصير بعد وفاته ملكاً له، من قبيل الوصية شرعاً.

٢ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره، وتنفذ من غير إجازة الورثة، كما تصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد الوفاة.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٥٨ عن تركة هي منزل ودكانان وعن ورثة هم زوجة وإخوة أشقاء ذكر وثلاث بنات فقط، وقبل وفاته كتب ورقة عرفية موقعاً عليها بختمه بأنه تنازل عن المنزل والدكان لزوجته بعد وفاته بدون ذكر بيع أو دفع ثمن.

الجواب: تنازل هذا المتوفى لزوجته عن المنزل والدكان ليصيراً بعد وفاته لزوجته، من قبيل الوصية شرعاً وطبقاً للمادة ٣٧ من قانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره، وتنفذ من غير إجازة الورثة، وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزون، وكان الموصى نفسه أيضاً من أهل التبرع. وبوفاة الموصى في سنة ١٩٥٨ بعد العمل بهذا القانون تكون وصيته صحيحة ونافذة فيما قيمته الثلث من تركته، وتصح فيما زاد على ذلك، ولكن لا تنفذ في الزائد إلا بعد إجازة إخوته الأشقاء المذكورين سابقاً، وهم الذين انحصر فيهم إرثه بعد زوجته الموصى لها: فإن كانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزون وأجازوا وصية مورثهم جميعاً نفذت، وكان ما يزيد عن قيمة المنزل والدكان الموصى بهما هو التركة التي تقسم بين ورثته قسمة الميراث، وإن لم يجيزوها نفذت الوصية فيما قيمته ثلث أعيان التركة، وكان الزائد عليه تركة لورثة المتوفى: لزوجته منه الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، ولإخوته الأشقاء الباقي تعضيماً للذكر منهم ضعف الأنثى.

## تفضيل بعض الورثة بالتركة.

المبادئ: ١ - الوصية بالثلث للوارث أجازها قانون الوصية. وتنفذ دون توقف على إجازة باقي الورثة.

٢ - تفضيل بعض الورثة على البعض الآخر يؤدي إلى قطع الرحم وهو حرام، وما أفضى إلى الحرام حرام.

**السؤال:** شخص يريد التصرف فى جميع ما يملكه بإعطائه للإناث من أولاده وحرمان الذكور منهم، مدعى أن ذلك جائز شرعا وفيه العدالة.

**الجواب:** إن أحكام الشريعة الإسلامية تنص على ترك تفضيل بعض الورثة على البعض الآخر، وأن يترك كل شخص ملكه يورث عنه بعد وفاته طبقا لقسمة الشارع الحكيم الذى يقسم التركات بعد وفاة المالك قسمة عادلة. وحذر من تفضيل بعضهم على بعض؛ إبقاء على صلة القربى، ومنعنا من إثارة العداوة والبغضاء والحقد بين أفراد الأسرة الواحدة، ولأن إثارة بعض الورثة فيه إيذاء البعض وإيحاشهم، وأنه يؤدى إلى قطع الرحم وهو حرام، وما أفضى إلى الحرام حرام وقد جاء فى البخارى عن النعمان بن بشير - رضى الله عنهما - قال: سألت أمى أبى بعض الموهبة لى من ماله، ثم بدا له فوهبها لى، فقالت: لا أرضى حتى تشهد النبى - ﷺ - فأخذ بيدي وأنا غلام، فأتى بى النبى - ﷺ - فقال: إن أمه بنت رواحة سألتنى بعض الموهبة لهذا، قال: «ألك ولد سواه». قال نعم. قال: فأراه قال: «لا تشهدنى على جور». فقد وصف النبى - ﷺ - هذا التصرف بأنه جور. وروى مالك والبخارى ومسلم وغيرهم أن رسول الله - ﷺ - قال: «اتقوا الله، واعدلوا بين أولادكم»، وأنه قال لمن نحل ابنه دون سائر أولاده: (ارده) (وسو بينهم) وغير ذلك كثير ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال، وأن تفضيل بعض الأولاد على البعض الآخر غير جائز شرعا. وقد أجاز قانون الوصية المعمول به الوصية إلى الثلث للأجانب وللوارث، وتنفذ الوصية بدون توقف على إجازة باقى الورثة.

### وصية واجبة واختيارية وميراث.

- المبادئ: ١ - الوصية: تصرف فى التركة مضاف لما بعد الموت.
  - ٢ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا.
  - ٣ - تنفذ جميع الوصايا من الثلث بدون حاجة إلى إجازة الورثة.
  - ٤ - إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله.
- السؤال:** توفيت امرأة سنة ١٩٥٨، وتركت تركة قدرها ستة وعشرون فدانا، وتركت أولادًا ثلاثة ذكور وثلاث إناث، كما تركت أولاد بنتها المتوفاة قبلها بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وهم ذكران وثلاث إناث فقط، وكانت قد أوصت وهى فى

حالة صحتها وسلامتها لبناتها الثلاث المذكورات ولأولاد بنتها المتوفاة قبلها بأسمائهم، لكل منهم فدانان من الأطيان المذكورة، وهذه الوصية صدرت فى سنة ١٩٥٦، وسجلت بالشهر العقارى.

الجواب: ب وفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن أبنائها الثلاثة وبناتها الثلاث وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها وهم ذكران وثلاث إناث: يكون لأولاد بنتها فى تركتها وصية واجبة بمثل ما كانت تستحقه أمهم لو كانت موجودة وقت وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور. وحيث إن هذه المتوفاة قد أوصت وصية اختيارية لكل بنت من بناتها الثلاث المذكورات بفدانين ولأولاد بنتها المتوفاة قبلها بفدانين، فيكون جميع ما أوصت به وصية اختيارية ثمانية أفدنة، وهو أقل من ثلث تركتها التى مجموعها ستة وعشرون فداناً، وحيث تنفذ الوصية الاختيارية من الثلث بدون حاجة إلى إجازة الورثة طبقا للمادة ٣٧ من قانون الوصية المذكورة. وليبان استحقاق أولاد بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة تقسم تركتها المذكورة إلى عشرة أسهم: لأولاد بنتها منها سهم واحد وصية واجبة، وهو ما يوازى فدانين وستة من عشرة من فدان تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى. وحيث إنها أوصت لأولاد بنتها وصية اختيارية بفدانين وهو أقل من نصيبهم فى الوصية الواجبة، فيكمل لهم مقدار الوصية الواجبة، ويجب البدء بتنفيذها من الوصية الاختيارية طبقا للمادتين ٧٧، ٧٨ من القانون المذكور، ثم يكمل لبناتها الثلاث القدر الموصى به فى حدود الثلث، وعلى هذا يكون مجموع الوصية الواجبة والوصية الاختيارية هو ثمانية أفدنة وستة من عشرة من فدان وهو أقل من الثلث، فتتخذ جميع هذه الوصايا: فتعطى كل بنت من بناتها الثلاث هذان الفدانان بمقتضى عقد الوصية زيادة على استحقاقها فى الميراث. ويخصم هذا القدر من جميع تركتها يصير الباقي منها هو سبعة عشر فداناً وأربعة من عشرة من فدان. ويكون هذا القدر هو تركتها يقسم بين جميع أولادها - ومنهم بناتها الثلاث - للذكر ضعف الأنثى تعصياً.

## استحقاق بنت البنت بالوصية الواجبة مشروط بوجودها

### عند وفاة الجد أو الجدة.

المبدأ: تستحق بنت البنت وصية واجبة في تركه جدها أو جدتها إذا بقيت لحين وفاتها وتوافرت شروطها.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٤٠ ولها بنت، ووالد المتوفاة ووالدتها.

الجواب: إذا بقيت بنت البنت المذكورة لحين وفاة جدها أو جدتها لأمها يكون لها استحقاق في تركه كل منهما بطريق الوصية الواجبة إذا توفرت شروطها، طبقاً للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ التي تنص على أنه: إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً، بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً أن لو كان حياً عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث، بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له، وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله.

### زوج مع بنت وأخت شقيقة وابن بنت.

المبادئ: ١ - ابن البنت يستحق وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمه لو كانت موجودة عند وفاة أمها في حدود الثلث.

٢ - بانحصار الإرث في زوج وبنت وأخت شقيقة يقسم الباقي بعد الوصية الواجبة: للزوج الربع فرضاً، وللبنات النصف فرضاً، والباقي للأخت الشقيقة تعصيباً.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٥٢ عن ورثتها وهم زوجها وبنتها وأختها الشقيقة، وكان لها بنت توفيت قبلها وتركت ابنها.

الجواب: بوفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لابن بنتها التي توفيت قبلها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمه لو كانت موجودة وقت وفاة أمها، بشرط ألا يزيد ذلك على الثلث، طبقاً للمادة ٧٦ من القانون، فتقسم تركه هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهماً: يخص ابن بنتها منها ثمانية أسهم وصية واجبة، والباقي هو الميراث وقدره

سنة عشر سهما تقسم بين ورثتها: لزوجها الربع فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضا، والباقي لأختها الشقيقة لصيرورتها مع البنت عصبه.

### ولد وبنت وأولاد وأولاد وبيع لبعض الورثة.

المبادئ: ١ - القدر الذى باعته المتوفاة وهى بكامل قواها العقلية والصحية برضاها لولديها صحيح شرعا.

٢ - أولاد أولاد المتوفاة يستحقون وصية واجبة بشروطها بقدر ما كان يستحقه أصل كل منهم، بشرط ألا يزيد المجموع على الثلث، والباقي هو التركة.

٣ - بانحصار الإرث فى ابن وبنت يقسم الباقي بينهما للذكر ضعف الأنثى تعصبا.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٥٨ عن ورثتها وهما ابنها وبنتها، وكان لها ابن توفى قبلها وترك بنته، وكان لها ابن أيضا توفى قبلها وترك بنته، كما كان لها بنت توفيت قبلها وتركت أولادها فقط، ثم تبين بعد وفاتها أنها باعت لابنها وبنتها فدانين سنة ١٩٥٦، وبالإطلاع على صورة عقد البيع تبين منها أنها باعت لولديها المذكورين وهى بكامل قواها العقلية والجسمية وبرضاها واختيارها، وذلك سنة ١٩٥٦.

الجواب: البيع الذى وقع من المتوفاة المذكورة قبل وفاتها فى سنة ١٩٥٦ وهى بكامل قواها العقلية والصحية وبرضاها لولديها المذكورين، هو بيع صحيح شرعا؛ لأن المنصوص عليه أنه متى صدر البيع منها وهى بكامل صحتها وسلامتها وباختيارها ورضاها، ولم تكن فى مرض الموت - فإن بيعها صحيح ونافذ، ولا يصح الاعتراض عليه شرعا؛ لأن المالك له حق التصرف فى ملكه يصرفه حيث يشاء ولمن شاء، سواء أكان تصرفه لوارث أم لغيره، وسواء أكان ذلك التصرف ببيع أو هبة أو غيرهما، وبما أن هذه المتوفاة توفيت سنة ١٩٥٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لأولاد أولادها الذين توفوا قبلها فى باقى تركتها - غير المقدار الذى باعته - وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم لو كان موجودا وقت وفاة أمه، بشرط ألا يزيد مجموع ذلك كله على الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من القانون، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث فيقسم باقى تركتها إلى خمسة عشر سهما: لأولاد أولادها منها خمسة أسهم وصية واجبة

تقسم بين أصولهم للذكر ضعف الأنثى، فيخص بنت ابنها سهمان، ويخص بنتى ابنها سهمان لكل بنت سهم واحد، ويخص أولاد بنتها سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى أو بالتساوى بينهم إن كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط، والباقي هو الميراث وقدره عشرة أسهم تقسم بين ولديها للذكر ضعف الأنثى تعصيا.

### بنت ابن وبنت بنت وأخت لأب.

المبادئ: ١ - بنت البنت تستحق وصية واجبة فى حدود الثلث بشروطها إذا كانت الوفاة بعد قانون الوصية.

٢ - بنت البنت من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبة إذا كانت الوفاة قبل صدور القانون المذكور.

٣ - بانحصار الإرث فى بنت ابن وأخت الأب: يكون لبنت الابن النصف فرضا، وللأخت لأب الباقي تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن بنت ابنها وبنت بنتها وأختها لأب فقط.

الجواب: إذا كانت وفاة المتوفاة المذكورة قبل أول أغسطس سنة ١٩٤٦ عن المذكورين فقط: يكون لبنت ابنها نصف تركتها فرضا، ولأختها لأب النصف الباقي تعصيا مع بنت الابن، ولا شئ لبنت بنتها؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات، أما إذا كانت وفاتها بعد أول أغسطس سنة ١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦، فإنه يكون لبنت بنتها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحقه والدتها ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاتها فى حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية المذكور، ولأن هذا النصيب أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، ويقسم تركة المتوفاة إلى ثلاثة أسهم: يكون لبنت بنتها منها سهم واحد وصية واجبة، والباقي بعد ذلك يكون هو التركة التى تقسم على الورثة: لبنت ابنها نصفها فرضا، ولأختها لأب الباقي تعصيا مع بنت الابن.

### وصية واجبة وميراث.

المبدأ: بوفاة المورث عن أولاده وأولاد أبنائه: يكون لفرع كل من أبنائه وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل فرع ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاته

فى حدود الثلث للجميع فقط، ولأولاده الباقي للذكر منهم ضعف الأنثى.  
السؤال: رجل توفى سنة ١٩٤٨ عن ولد ذكر وثلث بنات، وكان له ثلاثة أولاد ذكور توفوا قبله: توفى أحدهم فى سنة ١٩٣٣ عن بنت وزوجة، وتوفى الثانى فى سنة ١٩٤٧ عن ولد وبنت وزوجة، وتوفى الثالث سنة ١٩٤٨ عن ثلاثة أولاد ذكور وبنت وزوجة فقط.

الجواب: ب وفاة المتوفى فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ عن المذكورين فقط: يكون لفرع كل من أبنائه الثلاثة المتوفين قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كان يستحقه أصل كل فرع ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاته فى حدود الثلث للجميع، طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦، ولأن هذا النصيب أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث ويقسم الثلث بين أصولهم مثالثة فتقسم تركة المتوفى إلى تسعة أسهم: لبنت ابنه المتوفى الأول منها سهم واحد، ولابن وبنت ابنه المتوفى الثانى منها سهم واحد للذكر ضعف الأنثى، ولأولاد المتوفى الثالث الذكور الثلاثة والأنثى منها سهم واحد للذكر ضعف الأنثى وصية واجبة للجميع، والباقي بعد ذلك وهو ستة أسهم يكون هو التركة التى تقسم على الورثة، وجميعها لأولاده - الذكر والإناث الثلاث - تعصيا للذكر ضعف الأنثى، ولا شئ لزوجات أبنائه المتوفين لا عن طريق الميراث؛ لأنهن أجنبيات عن المتوفى، ولا عن طريق الوصية الواجبة لأن الوصية الواجبة خاصة بفروع المتوفى.

### مسلسل الموارىث.

- المبادئ: ١ - (أ) الأخ الشقيق يحجب الأخت لأب عن الميراث.  
(ب) بانحصار الإرث فى أم وإخوة لأم وإخوة أشقاء: يكون للأم السدس فرضا، وللإخوة لأم الثلث فرضا، وللإخوة الأشقاء الباقي تعصيا.  
٢ - (أ) يكون لولدى البنت التى توفيت قبل وفاة أمها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كانت تستحقه أمهما لو كانت موجودة وقت وفاة والدتها فى حدود الثلث يقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى.  
٣ - (أ) متى استغرق أصحاب الفروض التركة فلا ميراث لعاصب.  
(ب) بانحصار الإرث فى زوج وأخت شقيقة: يكون للزوج النصف فرضا،



وللشقيقة النصف الثاني فرضاً.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٢٧ عن ورثته وهم زوجته وأولاده ولدان وثلاث بنات فقط، ثم توفي من بعده أحد أبنائه سنة ١٩٢٧ عن ورثته وهم أمه وأخواه الشقيقان وأخته لأبيه وأخواه لأمه فقط ثم توفيت زوجته سنة ١٩٤٨ عن ورثتها وهم أولادها، وكان لها بنت توفيت قبلها عن ولدين لها سنة، ثم توفيت إحدى بنات المتوفى الأول سنة ١٩٦١ عن ورثتها وهم زوجها وأختها الشقيقة وأخوها لأبيها فقط ثم توفيت ابنة أخرى للمتوفى الأول سنة ١٩٥٤ عن ورثتها وهم زوجها وولداها ابن وبنت بتيها اللتين توفيتا قبلها.

الجواب: لزوجة المتوفى الأول ثمن تركته فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده للذكر منهم ضعف الأنثى تعصياً، ولأم المتوفى الثاني سدس تركته فرضاً لوجود جمع من الإخوة، ولإخوته لأمه الثلث مناصفة بينهما فرضاً، والباقي لأخويه الشقيقين للذكر منهما ضعف الأنثى تعصياً، ولا شيء لأخته لأبيه؛ لحجبهما بالأخوين الشقيقين.

وبوفاة المتوفاة الثالثة سنة ١٩٤٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لولدى بنتها التي توفيت قبلها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمهما لو كانت موجودة وقت وفاة والدتها في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهماً: لولدى بنتها منها أربعة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى، والباقي هو الميراث وقدره عشرون سهماً تقسم بين أولادها للذكر منهم ضعف الأنثى تعصياً، ولزوج البنت الأولى نصف تركتها فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، والنصف الباقي لأختها الشقيقة فرضاً، ولا شيء لأخويها لأبيها؛ لأنه لم يبق لهما شيء بعد إنباء أصحاب الفروض. وبوفاة البنت الثانية سنة ١٩٥٤ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لفرع كل من بتيها المتوفيتين قبلها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصله لو كان موجوداً وقت وفاة أمه في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركة هذه المتوفاة إلى عشرين سهماً: لولدى بنتها منها ستة أسهم وصية واجبة تقسم بين أصلهما مناصفة، فيخص بنت بنتها ثلاثة أسهم، ويخص ابن بنتها ثلاثة أسهم،

والباقي هو الميراث وقدره أربعة عشر سهما تقسم بين ورثتها: لزوجها منها الربع فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي لولديها للذكر منها ضعف الأنثى تعصيا.

**بنت ابن ابن مع بنتى ابن وابن ابن أخ شقيق.**

**المبادئ:** تكون الوصية الواجبة لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا.

ب وفاة المورث عن بنت ابن ابن وبنتى ابن وابن ابن أخ شقيق: يكون لبنت ابن الابن وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصلها لو كان موجودا وقت وفاة مورثه فى حدود الثلث فقط، ولبنتى الابن ثلثا الباقي مناصفة بينهما، وباقيه لابن ابن الأخ الشقيق تعصيا.

**السؤال:** توفيت امرأة سنة ١٩٦٠ عن ورثتها وهم بنتا ابنها وابن ابن أخيها الشقيق، وكان لها ابن ابن توفى قبلها وترك بنته.

**الجواب:** ب وفاة المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لبنت ابن ابنها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصلها لو كان موجودا وقت وفاة أمه فى حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث، يرد إلى الثلث فتقسم تركه هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهما: لبنت ابن ابنها منها الثلث وهو ثمانية أسهم وصية واجبة، والباقي هو الميراث وقدره ستة عشر سهما تقسم بين ورثتها: لبنتى ابنها منها الثلثان مناصفة بينهما فرضا، والباقي لابن ابن أخيها الشقيق تعصيا.

**زوجة وأولاد وابن بنت.**

**المبدأ:** ب وفاة المورث عن زوجة وأولاد وابن بنت: يكون لابن البنت وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه والدته ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة المورث، وللزوجة ثمن الباقي بعد الوصية فرضا، وللأولاد باقيه تعصيا.

**السؤال:** توفى رجل فى سنة ١٩٥٨ عن زوجته وأولاده وكان له بنت توفيت قبله فى سنة ١٩٤٠ عن زوجها وابنتها منه.

**الجواب:** ب وفاته فى سنة ١٩٥٨ عن المذكورين فقط: يكون لابن بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه والدته ميراثا لو كانت على قيد

الحياة وقت وفاته فى حدود الثلث، طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، فتقسم تركة المتوفى إلى أربعة وستين سهما: لابن بنته المتوفاة قبله سبعة أسهم وصية واجبة، والباقى بعد ذلك يكون هو التركة التى تقسم على الورثة: لزوجته ثمنها فرضا لوجود فرع وارث، ولأولاده الذكور الثلاثة والأنثى الباقى بعد الثمن تعصيا للذكر ضعف الأنثى تعصيا، ولا شئ لزوج بنته المتوفاة؛ لأن الوصية الواجبة خاصة بفرع ولد المتوفى فقط طبقا للمادة ٧٦ المذكورة.

### اجتماع الأولاد مع أولاد الأبناء.

المبادئ: ١ - تكون الوصية الواجبة لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا.

٢ - ب وفاة المورث عن أولاده وأولاد أولاده يكون لفرع كل واحد من أولاده المتوفين قبله وصية واجبة فى تركته بمثل ما كان يستحقه أصله لو كان موجودا عند وفاة والده فى حدود الثلث للجميع، ولأولاده الباقى بعد الوصية تعصيا للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٤٨ عن أولادها وأولاد أبناء وبنت توفوا قبلها.

الجواب: تقسم تركة المتوفاة إلى واحد وعشرين سهما لأصحاب الوصية الواجبة منها سبعة أسهم وصية واجبة تقسم بين أصولها للذكر ضعف الأنثى، فيخص أولاد كل ابن من أبنائها الذين توفوا قبلها سهما للذكر منهم ضعف الأنثى، ويخص أولاد ابنتها المتوفاة قبلها سهم واحد للذكر منهم ضعف الأنثى. والباقى وقدره أربعة عشر سهما هو التركة وتقسم بين أولادها الأحياء عند وفاتها للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا.

### بنت وابن وأولاد بنت وولدا بنت ابن.

المبادئ: ١ - الوصية الواجبة تكون لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا.

٢ - أولاد بنت الابن وإن كانوا من ذرية الابن إلا أنهم من أولاد البطون؛ فلا يستحقون وصية واجبة.

٣ - ب وفاة المورث عن بنت وابن ابن وأولاد بنت: يكون لأولاد البنت وصية

واجبة في تركته بمثل ما كانت تستحقه أمهم ميراثًا لو كانت موجودة عند وفاة والدها في حدود الثلث، وللبنت نصف الباقي بعد الوصية فرضًا، ولابن الابن باقية تعصيبًا.

**السؤال:** توفيت امرأة سنة ١٩٥٧ عن زوجها وابنتها وعن ولدي ابنها المتوفى قبلها وعن أولاد بنتها المتوفاة قبلها فقط، ثم توفي الزوج سنة ١٩٦٠ عن بنته وابن ابنه المتوفى قبله وعن أولاد بنته وعن ولدي بنت ابنه المتوفى قبله فقط.

**الجواب:** تقسم تركة المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهمًا لأولاد بنتها منها ثمانية أسهم وصية واجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، والباقي وقدره ستة عشر سهمًا هو التركة: لزوجها منها الربع فرضًا أربع أسهم لوجود الفرع الوارث، ولبنتها النصف فرضًا ثمانية أسهم، ولولدي ابنها الباقي تعصيبًا للذكر منها ضعف الأنثى وقدره أربعة أسهم.

وبوفاة الزوج تقسم تركته إلى ستة أسهم: لأولاد بنته منها سهمان وصية واجبة للذكر منهم ضعف الأنثى، والباقي وقدره أربعة أسهم هو التركة لبنته منها النصف فرضًا سهمان ولابن ابنه السهمان الباقيان تعصيبًا، ولا شيء لولدي بنت ابنه لا بطريق الميراث؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولا بطريق الوصية الواجبة؛ لأن الفقرة الثانية من المادة ٧٦ المذكورة نصت على أن الوصية الواجبة تكون لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا - وولدا بنت ابنه وإن كان من ذرية ابنه إلا أنهما من أولاد البطون؛ فلا يستحقان وصية واجبة في تركته؛ لأنها قاصرة على أولاد الأبناء من أولاد الظهور بمقتضى ما سبق.

### ولدان مع أولاد بنت وابني ابن بنت

**المبادئ:** ١ - الوصية الواجبة تكون لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا.

٢ - أولاد ابن البنت من الطبقة الثانية من أولاد البطون فلا يستحقون وصية واجبة.

٣ - بوفاة المورث عن ابن وبنت وأولاد بنت: يكون لأولاد البنت وصية واجبة

فى التركة بمقدار ما كانت تستحقه أهمهم لو كانت موجودة وقت وفاة المورث فى حدود الثلث، وللولدين الباقى بعد الوصية تعصيا للذكر منهما ضعف الأنثى.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٥٨ عن ورثة وهم ولداه (ذكر وأنثى) وكان له بنت توفيت قبله عن أولادها، وابنا ابن بنته.

الجواب: تقسم تركة هذا المتوفى إلى أربعة وعشرين سهما: لأولاد بنته منها ستة أسهم وصية واجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، والباقى هو الميراث وقدره ثمانية عشر سهما تقسم بين ولديه للذكر منهما ضعف الأنثى تعصيا، ولا شىء لابنى ابن بنته لا بطريق الميراث؛ لأنهما من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصباء، ولا بطريق الوصية الواجبة لأن المادة ٧٦ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ قصرت مستحقى الوصية الواجبة فى أهل الطبقة الأولى من أولاد البنات، وفى أولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا، وأولاد ابن البنت من الطبقة الثانية من أولاد البطون؛ فلا يستحقون وصية واجبة.

### وصية اختيارية وواجبة بكل التركة.

المبادئ: ١ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره، وتنفذ من غير إجازة الورثة، وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ فى الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى، وكانوا من أهل التبرع وعالمين بما يجيزونه.

٢ - إذا كان بعض الوصايا اختيارية وبعضها واجبة، وكان مجموعها يزيد على ثلث التركة، ولم يجز الورثة الوصية الاختيارية - كانت الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا.

٣ - إذا لم يجز الورثة الزائد على الثلث كان الزائد ميراثا ويقسم بين ورثة الموصى قسمة الميراث.

السؤال: توفيت امرأة فى سنة ١٩٦٠ عن ورثتها وهم زوجها وأختها لأبيها وابن عمها الشقيق، وكان لها بنت توفيت قبلها وتركت ابنها فقط، وجميع تركتها مبلغ قدره مائتان وستة وأربعون ألف جنيه، وقبل وفاتها وهى بكامل صحتها أوصت بهذا المبلغ لابن عمها الشقيق بعد أن يأخذ ابن بنتها من ذلك المبلغ نصيبه، وقد كان ذلك منها بالقول ولم تكتب به ورقة، وقد كانت وصيتها لمن عنده المبلغ المذكور بالعبرة

فقط .

**الجواب:** تقسم تركة هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهما: لابن بنتها منها ثمانية أسهم وصية واجبة، والباقي وقدره ستة عشر سهما هو التركة، وبما أن المتوفاة قد أوصت بالقدر الباقي لابن عمها الشقيق، وقد استغرقت الوصية الواجبة القدر الجائر فيه الوصية وهو الثلث بدون توقف على إجازة الورثة - فيكون ما أوصت به لابن عمها الشقيق وقدره ستة عشر سهما وصية اختيارية ومتوقفة على إجازة الورثة الذين هم من أهل التبرع وكانوا عالمين بما يجيزونه طبقا للمادة ٣٧ من قانون الوصية، فإن أجازها الورثة نفذت في القدر الباقي وهو الثلثان، ولم يبق لورثتها شيء من تركتها، وإن لم يجزها الورثة فلا تنفذ الوصية الاختيارية، ولا يأخذ ابن عمها المذكور منها شيئا، ويكون الباقي وهو الستة عشر سهما ميراثا عن المتوفاة المذكورة ويقسم بين ورثتها: فيكون لزوجها النصف فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأختها لأبيها النصف فرضا، ولا شيء لابن عمها الشقيق؛ لأنه لم يبق له شيء بعد أصحاب الفروض، وذلك عملا بالمواد ٢، ٣٧، ٧٦، ٨٠ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

### وصية بمنافع

**المبادئ: ١ -** الوصية بكل منافع العين لمدة حياة الموصى له كالإيصاء له بكل التركة.

**٢ -** الوصية بالمنافع فيما يزيد على الثلث لا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه .

**٣ -** تنفذ الوصية في الثلث للواژث وغيره دون توقف على إجازة الورثة .

**السؤال:** توفي رجل سنة ١٩٥٩، وقد تضمنت الصورة العرفية من الوصية المذكورة أن المتوفى أشهد على نفسه أنه أوصى بجميع ريع تركته لزوجته مدة حياتها، ثم من بعدها تكون تركته لورثته الشرعيين، وتبين أن الموصى المذكور توفي سنة ١٩٦١ عن زوجته المذكورة وأخته الشقيقتين، وعن أولاد أخيه الشقيق وهم ذكر وأربع إناث، وعن أولاد أخته الشقيقة (ذكورا وإناثا).

**الجواب:** تنص المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لأحكام الوصية على أنه: (تتعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة، فإذا كان الموصى عاجزا عنهما انعقدت

الوصية بالإشارة المفهومة، فإذا كانت الوصية المذكورة مقرا بها من الورثة أو وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاؤه كذلك تدل على ما ذكر، أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها - كانت تلك الوصية صحيحة وتسمع بها الدعوى، وإلا فلا تسمع بها الدعوى، طبقا للمادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المذكور، وبما أن الموصى قد أوصى بجميع ريع تركته لزوجته طول حياتها فيكون قد أوصى لها بمنفعة جميع تركته بعد وفاته مدة حياتها، وبما أن المادة ٦٢ من قانون الوصية المذكور تنص على أنه: (إذا كانت الوصية بكل منافع العين أو ببعضها وكانت مؤبدة أو مطلقة أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنين، قدرت بقيمة العين الموصى بكل منافعها أو ببعضها) - وطبقا لهذه المادة يكون الموصى كأنه أوصى لزوجته بكل تركته؛ إذ إن المنفعة الموصى بها لمدة حياتها تقدر بقيمة العين الموصى بمنافعها وهي كل التركة. وبما أن المادة ٣٧ من قانون الوصية المذكور تنص على أن الوصية فيما زاد على الثلث لا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى، وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه، وتنفذ في الثلث للوارث وغيره من غير توقف على الإجازة، فعلى ذلك إذا إجاز الورثة تلك الوصية نفذت واستحققت الزوجة جميع ريع تركة زوجها المتوفى مدة حياتها، وتصير بعد وفاتها تركة لورثته. أما إذا لم يجزها الورثة فتنفذ في الثلث، وتستحق الزوجة الموصى لها ثلث ريع التركة. وتبطل الوصية فيما زاد على الثلث، ويكون ذلك القدر الزائد على الثلث تركة لورثة الموصى يوزع عليهم كل بنسبة نصيبه، طبقا لقانون الموراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣.

\* \* \*

## تزام الوصايا

المبادئ: ١ - الوصية الواجبة مقدمة على سائر الوصايا.

٢ - تخرج الوصية الواجبة أولا من الثلث الذى تنفذ فيه الوصية دون توقف على

إجازة الورثة.

٣ - الباقي من الثلث بعد إخراج الوصية الواجبة يعطى لأصحاب الوصية

الاختيارية، ولا يزداد على ذلك إلا بإجازة الورثة.

السؤال: أوصى رجل بثلث ما يتركه لبعض أولاده وهم ثلاثة ذكور وأنثيان، للذكر

منهم قيراطان وللأنثى قيراط واحد من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها التركة،

وباقى التركة يقسم على أولاده جميعا وأن الموصى قد توفى سنة ١٩٦١ عن أولاده

الموصى لهم وغيرهم وعن أولاد إحدى بناته المتوفاة قبله.

الجواب: بوفاته سنة ١٩٦١ تقسم تركة هذا المتوفى إلى ستة وستين سهما:

يكون لأولاد بنته من ذلك ستة أسهم تقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وصية

واجبة، ويخصم هذا القدر من الثلث الموصى به لأولاده السابقين الذى تنفذ منه

الوصية بأنواعها بدون توقف على إجازة الورثة، وقدره اثنان وعشرون سهما،

والباقي منه وقدره ستة عشر سهما تصح الوصية الاختيارية فيه، وتنفذ بوفاة الموصى

مصرا عليها، وتقسم بين أولاده الموصى لهم للذكر مثل حظ الأنثيين؛ عملا بالمواد

٣٨، ٦٨، ٧٦ من القانون المذكور التى تنص على أن الوصية الواجبة مقدمة على

سائر الوصايا، وأنه تخرج أولا من الثلث الذى تنفذ فيه الوصية بدون توقف على

إجازة الورثة، والباقي من الثلث بعد إخراج الوصية الواجبة يعطى لأصحاب الوصية

الاختيارية للذكر مثل حظ الأنثيين، وما نقص من الوصية الاختيارية بإخراج الوصية

الواجبة من ثلث التركة الموصى به يتوقف نفاذ الوصية الاختيارية فيه على إجازة

الورثة: فإن أجازوها أعطى لأصحاب الوصية الاختيارية من ثلث التركة الباقي ما

يكمل الثلث الموصى به لهم، وقدر ذلك ستة أسهم التى أخذت من الثلث أولا

للوصية الواجبة. وكان الباقي من التركة بعد تنفيذ الوصيتين كاملا بإجازة الورثة

وقدره ثمانية وثلثون سهما هو التركة، ويقسم بين ورثة المتوفى وهم جميع أولاده

الذين توفى عنهم - الذكور الثلاثة والإناث الأربع - للذكر مثل حظ الأنثيين تعصيا.

هذا إذا أجاز الورثة الوصية الاختيارية، فإن لم يجيزوها كان الثلثان بعد تنفيذ



الوصية الواجبة والوصية الاختيارية فى حدود الثلث هو التركة، وقدر ذلك أربعة وأربعون سهماً، ويقسم بين ورثته الأحياء عند وفاته وهم أولاده - الذكور الثلاثة والإناث الأربع - للذكر مثل حظ الأنثيين تعصياً. وظاهر من الطلب والبيان أن اثنين من الورثة لم يجزوا الوصية الاختيارية فيما زاد على الثلث وهما بنتاه، وطبقاً لما ذكر لا تنفذ الوصيتان - الواجبة والاختيارية - إلا فى الثلث وهو اثنان وعشرون سهماً كما ذكرنا، ويكون الباقي وقدره أربعة وأربعون سهماً هو التركة يقسم على جميع أولاده الذين توفى عنهم - الذكور الثلاثة والإناث الأربع - للذكر مثل حظ الأنثيين تعصياً، فيخص كل واحدة من بنتيه أربعة أسهم، أما المجيزون وهم أولاده الموصى لهم فتعتبر التركة بالنسبة لهم ثمانية وثلاثين سهماً تقسم بين الورثة جميعهم للذكر مثل حظ الأنثيين تعصياً، وذلك على اعتبار تنفيذ الوصية الواجبة والاختيارية فيما زاد على الثلث، ويكون مجموع سهام الوصيتين فى هذه الحالة ثمانية وعشرون سهماً.

### الوصية الواجبة

**المبادئ: ١ -** إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه ولو حكماً، بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً فى تركته لو كان حياً عند موته - وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث بشروط.

**٢ -** تجب الوصية لفرع الولد بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له، وإن أعطاه الجد أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله.

**٣ -** تجب الوصية لفرع من مات فى حياة أصله أو معه ولو حكماً مهما نزل هذا الفرع ما داموا من أولاد الظهور، أما أولاد البطن فلا يستحقها إلا أهل الطبقة الأولى منهم.

**٤ -** عند تعدد الأصول تقسم الوصية الواجبة عليهم قسمة الميراث، ثم يقسم نصيب كل أصل على من يوجد من فروعه قسمة الميراث كذلك.

**٥ -** إذا تعددت الفروع واختلفت فى درجة القرب من المتوفى فإن الأقرب يحجب الأبعد إذا كان من فروعه، ولا يحجبه إذا لم يكن كذلك.

٦ - إذا أعطى بعض المستحقين ما يعوضه عن حقه فى الوصية ولم يعط البعض الآخر، وجب لمن لم يعطه فى التركة مقدار ما يستحقه بالوصية الواجبة.

السؤال: اشترى رجل قطعة أرض زراعية مساحتها فدان واحد وستة قاريط وخمسة أسهم لأولاد ابنه المتوفى قبله وهم ثلاثة ذكور، بصفته وليا طبيعيا عليهم جميعا، وقد دفع ثمن هذه الأقطان متبرعا من ماله الخاص لأولاد ابنه المذكورين بدون رجوع منه عليهم فى شىء من الثمن، وقد توفى الرجل المذكور سنة ١٩٦١ عن زوجتيه وأولاده أربع ذكور وأنثيين وأولاد ابنه المتوفى قبله سنة ١٩٤٠ وأولاد ابنته التى توفيت قبله سنة ١٩٤٥ (ابنتين وبنتين)، فهل أولاد ابنه المتوفى قبله يستحقون وصية واجبة فى تركة جدتهم أم لا؟ وما نصيب كل وارث ومستحق؟ علما بأن القدر الذى اشتراه المتوفى لأولاد ابنه المذكورين متبرعا بثلثه دون الرجوع عليهم فى شىء منه، يزيد عما يستحقونه فى تركته وصية واجبة.

الجواب: تنص المادة ٧٦ من القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ لأحكام الوصية على ما يأتى: إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذى مات فى حياته أو مات معه ولو حكما، بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا فى تركته لو كان حيا عند موته - وجبت للفرع فى التركة وصية بقدر هذا النصيب فى حدود الثلث، بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له. وإن كان أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله. وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده، وكان موتهم مرتبا كترتيب الطبقات.

وتنص المادة ٧٧ من هذا القانون فى فقرتها الثانية على ما يأتى: (وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه).

وظاهر من هذه النصوص أن الوصية تجب فى تركة الشخص لكل من:  
أولا - فرع من مات من ولده فى حياته موتا حقيقيا، سواء كان الولد ذكرا أو أنثى.

ثانيا - فرع من حكم بموته فى حياة أبه أو أمه كالمفقود.

ثالثا - فرع من مات مع أبه أو أمه فى حادث واحد ولم يدر أيهم مات أولا كالهديمى والغرقى والحرقى، وتجب الوصية لفرع من مات فى حياة أصله أو معه ولو حكما مهما نزل هذا الفرع ما داموا من أولاد الظهور، فإن كانوا من أولاد البطون فلا يستحقها منهم إلا أهل الطبقة الأولى فقط وهم أولاد البنات الصليات، أما أولادهم فلا يستحقون من هذه الوصية شيئا. وإذا كان المستحقون للوصية كلهم من أصل واحد قسمت الوصية عليهم قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأنها عوض عما كانوا يستحقون من ميراث أصلهم الأيل إليهم عن طريقه. فإن تعددت أصولهم بأن كانوا أولاد ابن و بنت قسمت الوصية بينهم - أولا - بين أصولهم قسمة الميراث، ثم يقسم نصيب كل أصل على من يوجد من فروع قسمة الميراث كذلك للذكر مثل حظ الأنثيين. فلو كان لصاحب التركة ابن حى وأولاد ابن توفى فى حياته وأولاد بنت توفيت فى حياته أيضا، كان لأولاد الابن المتوفى وأولاد البنت المتوفاة وصية واجبة فى التركة بمثل نصيب أصلهم لو كانا على قيد الحياة فى حدود الثلث، وتقسم هذه الوصية أولا على الابن والبنت المتوفيين قسمة الميراث: للابن ثلثاها، وللبنث ثلثها. فما كان من نصيب الابن يقسم على أولاده قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين، وما كان من نصيب البنت قسم على أولادها كذلك، وإذا تعددت الفروع بتعدد أصولها واختلفت فى درجة القرب من المتوفى صاحب التركة، فإن الأقرب يحجب الأبعد إذا كان من فروع، ولا يحجبه إذا كان من غير فروع؛ إذ لا يحجب أصل فرع غيره، فلو أن زيدا توفى فى حياة أبه وترك محمدا وعليا، ثم مات على فى حياة جده وترك أولادا، فإن محمدا لا يحجب أولاد على وإن كان أقرب منهم درجة إلى الميت؛ لأنهم ليسوا من فروع، فتقسم الوصية بين محمد وعلى مناصفة، وما يخص محمدا يأخذه، وما يخص عليا يأخذه أولاده ويقسم بينهم قسمة الميراث، ويشترط لوجوب هذه الوصية للفرع الذى مات أصله فى حياة أبه أو أمه شرطان:

الأول: ألا يكون هذا الفرع وارثا عن صاحب التركة، فإن كان يرث منه ولو نصيبا قليلا فلا تجب له الوصية؛ لأنها إنما وجبت له بحكم القانون تعويضا له عما فاته من الميراث، فإذا ورث فلا يستحق العوض.

الثانى: ألا يكون المتوفى قد أعطى ذلك الفرع بغير عوض ما يساوى مقدار الوصية الواجبة له، فإن وهب له من غير عوض أقل مما يجب له بالوصية وجب له فى التركة ما يكمل المقدار الواجب بالوصية، وإذا أعطى بعض المستحقين ما يعوضه عن حقه فى الوصية ولم يعط البعض الآخر وجب لمن لم يعطه فى التركة مقدار ما يستحقه بالوصية الواجبة أو مقدار ما يكمل حقه إن كان قد أعطاه أقل مما يستحق. وبما أن لصاحب التركة هنا أولاد ابن توفى قبله وأولاد بنت توفيت قبله، وقد أعطى لأولاد ابنه المتوفى قبله أطيانا زراعية بدون عوض تساوى أكثر مما يستحقون فى التركة بالوصية الواجبة - إذن فلا يكون لأولاد الابن المذكورين حق فى التركة بالوصية الواجبة؛ وأما أولاد البنت التى توفيت قبله فيبقى حقهم قائما فى هذه الوصية. وبما أن صاحب التركة توفى عن أربعة أبناء على قيد الحياة وبتتين على قيد الحياة كذلك وأولاد بنت توفيت قبله، فيستحق أولاد بنته المتوفاة قبله فى تركته وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أهمهم فيها عن طريق الميراث لو كانت على قيد الحياة فى حدود الثلث، طبقا للنصوص المذكورة. فإذا قسمت التركة إلى ثمانية وثمانين سهما: يكون لأولاد البنت المتوفاة منها سبعة أسهم بطريق الوصية الواجبة تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، والباقى بعد هذا المقدار وهو واحد وثمانون سهما هو التركة التى يستحقها الورثة، ويقسمته بين هؤلاء الورثة يكون للزوجتين الثمن مناصفة بينهما فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقى للأبناء الأربعة والبتتين بالتعصيب يقسم بينهم للابن ضعف البنت.

### ميراث ووصايا

المبادئ: ١ - متى بطلت الوصية الاختيارية أصبح القدر الموصى به تركة للموصى يورث عنه شرعا.

٢ - متى بطلت الوصية الاختيارية فى نصيب ابن الابن بوفاته حال حياة جده الموصى عاد الحق فى الوصية الواجبة لفرع ابن الابن فى التركة.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٦٢ عن ورثته وهم زوجته وابناه وكان له ابن توفى قبله عن ولدين له، وقد توفى قبل جده أحد هذين الولدين عن بنت له فقط. وقد أوصى المتوفى حال حياته بجميع تركته لابنيه ولولدى ابنه على أن يكون لولدى ابنه

منها الثلث يقسم بينهما قسمة الميراث. وقد أجازت زوجته هذه الوصية، وهى على ورقة عرفية بتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٥٣. ثم توفيت الزوجة بعد زوجها سنة ١٩٦٢ عن ورثتها وهم ابناها وبنت ابنها وبنت ابن ابنها فقط.

الجواب: أوصى المتوفى المذكور حال حياته بجميع تركته لابنيه ولولدى ابنه المتوفى قبله مثالثة لكل واحد من ابنيه الثلث ولولدى ابنه المتوفى الثلث يقسم بينهما قسمة الميراث للذكر ضعف الأنثى، وذلك بمقتضى ورقة عرفية بتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٥٣ وموقع عليها منه. وقد أجاز الورثة هذه الوصية فجاءت صحيحة نافذة. ولو أننا أردنا تقسيم تركة هذا الموصى بين الموصى لهم فى ضوء ما اشتملت عليه الوصية وطبقا لنصوص الفقه والقانون - منقسمة إلى اثنين وسبعين سهما - : لكان لكل من ابني الموصى أربعة وعشرون سهما، ولولدى ابنه المتوفى قبله أربعة وعشرون سهما تقسم بينهما قسمة الميراث كما قال الموصى، أى: لابن ابنه المتوفى قبله ستة عشر سهما، ولبنت ابنه المتوفى ثمانية أسهم، غير أنه قد طرأ بعد صدور الوصية على الوجه المذكور وإجازتها من الورثة - أن توفى ابن ابنه هذا حال حياة جده الموصى، وبذلك بطلت الوصية فى نصيب ابن الابن هذا طبقا لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لأحكام الوصية التى تنص على أن الوصية تبطل بموت الموصى له قبل الموصى. وببطلان الوصية فى نصيبه - وهو ستة عشر سهما من اثنين وسبعين سهما تنقسم إليها التركة الموصى بها - يصبح هذا القدر تركة للموصى يورث عنه لورثته الشرعيين ومنهم زوجته التى كانت قد أجازت الوصية، وبالتالي تستحق بنت هذا المتوفى فى التركة وصية واجبة بمقدار ما كان يرثه والدها عن أبيه لو بقى هذا الأب حيا وورث فى تركة والده المورث صاحب التركة؛ لأن والد هذه البنت لم يكن يستحق وصية واجبة حال حياته، على اعتبار أنه موصى له بوصية اختيارية بأكثر مما كان يستحق فى التركة بطريق الوصية الواجبة. وبما أن الوصية الاختيارية قد بطلت فى نصيبه بوفاته حال حياة جده الموصى فيعود الحق فى الوصية الواجبة، وتستحق هذه البنت بطريق الوصية الواجبة المقدار الذى كان يرثه والدها عن أبيه بمقتضاه لو بقى حيا.

ولتحديد هذا النصيب نفترض أن التركة خالية من الوصية الاختيارية وتقسم بين الورثة، مع ملاحظة الوصية الواجبة المشار إليها، وبقسمة التركة إلى اثنين وسبعين

سهما: يكون القدر المستحق لبنت ابنه المتوفى قبله وصية واجبة هو أربعة عشر سهما، وهو ما كان يرثه والدها عن أبيه على هذا الاعتبار لو بقى حيا. والباقي بعد ذلك وقدره ثمانية وخمسون سهما هو التركة يوزع طبقا لما اشتملت عليه الوصية الاختيارية. ونصيب كل من ابني الموصى أربعة وعشرون سهما، ونصيب بنت الابن المتوفى ثمانية أسهم، ومجموع هذه الأنصبة ستة وخمسون سهما، ويبقى بعد ذلك سهمان مقدار الفرق بين ما كان يستحقه ابن الابن المتوفى بطريق الوصية الاختيارية، وما استحقته بنته بطريق الوصية الواجبة. وهذا القدر جاء نتيجة لبطلان الوصية الاختيارية في نصيبه وزوال إجازة هذه الوصية من جانب زوجة الموصى (المتوفاة الثانية) فهو في الواقع من نصيبها في تركة الموصى بطريق الميراث الشرعى، جاء نتيجة لانتهاء إجازة الوصية الاختيارية في نصيب ابن الابن المتوفى؛ لبطلانها في نصيبه بموته، وبوفاة الزوجة سنة ١٩٦٢ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لكل من بنت ابنها وبنت ابن ابنها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه كل منهما من أصلها لو كان موجودا وقت وفاة هذه المتوفاة في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، وبقسمة تركة هذه المتوفاة إلى تسعة أسهم يكون لبنت ابنها وبنت ابن ابنها ثلاثة أسهم وصية واجبة: يخص بنت ابنها منها سهم واحد ويخص بنت ابن ابنها نصيب والدها وهو سهمان، والباقي ستة أسهم هو التركة تقسم بين ابنيها مناصفة تعصيا.

### ميراث مع وصية واجبة.

المبادئ: ١ - يحجب الإخوة لأب بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبة مع البنات.

٢ - أولاد الأخت الشقيقة من ذوى الأرحام المؤخرين في الميراث عن أصحاب

الفروض والعصبات.

٣ - بانحصار الإرث في ثلاث بنات وأخت شقيقة وأولاد بنت متوفاة: يستحق

أولاد البنت وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أهمهم لو كانت على قيد الحياة وقت

وفاة أمها في حدود الثلث، والباقي يكون تركة: للبنات ثلثا فرضا، والباقي للأخت

الشقيقة تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٦٠ عن ورثتها وهم ثلاث بنات لها وأختها الشقيقة

وأخ وأختان لأب وأولاد أخت شقيقة، وكان لها بنت توفيت قبلها وتركت ابنها فقط.

الجواب: بوفاة هذه المتوفاة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين: يكون لابنى بنتها التى توفيت قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمهما لو كانت موجودة وقت وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركه هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهما: لابنى بنتها منها أربعة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما مناصفة، والباقى هو الميراث وقدره عشرون سهما تقسم بين ورثتها: لبناتها الثلاث منها الثلثان بالتساوى بينهما فرضا، والباقى لأختها الشقيقة؛ لصيرورتها مع البنات عصبة، ولا شىء لإخوتها لأبيها لحجبهم بالأخت الشقيقة التى صارت مع البنات عصبة، ولا شىء لأولاد أختها الشقيقة؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### ابنان وأولاد أبناء

المبدأ: بوفاة المتوفاة الرابعة عن أبيها وأولاد أبنائها يكون لأولاد أبنائها المتوفين قبلها فى تركتها وصية واجبة فى حدود الثلث للجميع، والباقى يقسم على ابنها مناصفة بينهما تعصيباً.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٥٠ عن زوجته ووالدته وبنتيه وإخوته الأشقاء ثم توفى أحد إخوته سنة ١٩٥٦ عن زوجته ووالدته وأولاده، ثم توفى أخ آخر فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن زوجته ووالدته وأولاده. ثم توفيت أم المتوفين الثلاثة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن ابنها وعن أولاد أولادها الذين توفوا قبلها.

الجواب: أولا: - بوفاة الزوج المتوفى الأول فى سنة ١٩٥٠ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبنتيه الثلثان بالسوية بينهما فرضاً، والباقى لإخوته الأشقاء بالسوية بينهم تعصيباً لعدم وجود عاصب أقرب.

ثانياً: بوفاة المتوفى الثانى سنة ١٩٥٦ عن ورثته المذكورين: يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقى لأولاده للذكر

ضعف الأنثى تعصياً.

ثالثاً: ب وفاة المتوفى الثالث فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن ورثته المذكورين: يكون لزوجته ثمن تركته فرضاً، ولوالدته السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقى لأولاده للذكر ضعف الأنثى تعصياً.

رابعاً: ب وفاة أم المتوفين الثلاثة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عن ورثتها المذكورين بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لأولاد كل من أبنائها الذين توفوا قبلها فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم فى تركه والدته ميراثاً لو كان موجوداً وقت وفاتها فى حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك المقدار يزيد على الثلث فيرد إلى الثلث، فتقسم تركه هذه المتوفاة إلى تسعة أسهم: لأولاد أولادها الذين توفوا قبلها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة، فيخص ابنتى ابنها المتوفى الأول سهم واحد يقسم بينهما بالتساوى، ويخص أولاد ابنها المتوفى الثانى سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، ويخص أولاد ابنها المتوفى الثالث سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، والباقى وقدره ستة أسهم هو التركة يقسم بين ابنها الحيين وقت وفاتها بالسوية بينهما تعصياً.

### زوجة وأولاد وأولاد بنت

المبادئ: ١ - ولدا البنت يستحقان وصية واجبة فى حدود الثلث والباقى هو التركة.

٢ - بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأولاد الباقى تعصياً للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفى رجل سنة ١٩٥٨ عن زوجته وأولاده خمسة ذكور وأنثيين وولدى بنته المتوفاة قبله سنة ١٩٥٦ ذكر وأنثى فقط.

الجواب: ب وفاة هذا الرجل سنة ١٩٥٨ عن المذكورين بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لولدى بنته المتوفاة قبله وصية واجبة فى تركته بمقدار ما كانت تستحقه أهمها ميراثاً لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة والدها فى حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور، فتقسم تركه المتوفى إلى مائة سهم وأربعة أسهم: يكون لولدى بنته المتوفاة قبله منها سبعة أسهم تقسم بينهما للذكر منهما



ضعف الأنثى وصيه واجبة، والباقي وقدره سبعة وتسعون سهما يكون هو التركة التي تقسم بين الورثة: لزوجته ثمنها فرضا لوجود الفرع الوارث، ولأولاده (الذكور الخمسة والأنثيين) الباقي بعد الثمن للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا.

### اختلاف الدين غير مانع من الاستحقاق بالوصية الواجبة.

المبادئ: ١ - يستحق ولدا البنت في ميراث جدتهما لأم وصية واجبة في حدود الثلث ولو اختلفا ديانة والباقي هو التركة.

٢ - باقى التركة بعد الوصية تستحقه البنت فرضا وردا.

السؤال: توفيت امرأة مسيحية سنة ١٩٤٧ عن بنتها وكان لها بنت توفيت قبلها عن ولديها ذكر وأنثى فقط - وقد اعتنقت بنت البنت المذكورة الدين الإسلامى قبل وفاة جدتها فهل تستحق وصية واجبة فى تركه جدتها، وما مقداره؟

الجواب: بوفاة هذه المرأة المسيحية سنة ١٩٤٧ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦: يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها - ومنهما البنت التى أسلمت - فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه أمهما ميراثا لو بقيت على قيد الحياة وقت وفاة أمها فى حدود الثلث طبقا للمادة رقم ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، فبقسمة تركه هذه المرأة المتوفاة إلى تسعة أسهم: يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها - ومنهما البنت التى أسلمت - ثلاثة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى: للبنت التى أسلمت سهم واحد وللولد سهمان؛ لأن نص المادة رقم ٧٦ المذكورة مطلق فيشمل حالة اختلاف الدين، والباقي وقدره ستة أسهم يكون هو التركة، وهى جميعا لبنتها الباقية على قيد الحياة فرضا وردا؛ لعدم وجود عاصب ولا صاحب فرض سواها.

### ابن وابن ابن وابن بنت ووصية اختيارية للابن

المبادئ: ١ - متى كان الاستحقاق بالوصية الواجبة أكثر من الثلث يرد إلى الثلث.

٢ - تنفذ الوصية الواجبة والاختيارية من ثلث التركة بلا توقف على إجازة الورثة.

٣ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا.

٤- إذا استغرقت الوصية الواجبة ثلث التركة فلا مجال للكلام على الوصية الاختيارية ما دام الموصى له فيها هو الوارث الوحيد لباقي التركة.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٦٦ عن ابنها وابن ابنها المتوفى قبلها وابن بنتها التي توفيت قبلها أيضا، والمتوفاة المذكورة كانت قد أوصت وصية اختيارية بثلث تركتها لصالح ابنها الوحيد.

الجواب: بوفاتها سنة ١٩٦٦ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين وعن وصية اختيارية بثلث مالها إلى ابنها الوحيد: يكون لولدى ولديها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والد كل منهما ميراثا لو كان موجودا على قيد الحياة وقت وفاة والدته في حدود الثلث طبقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث، فتقسم تركة هذه المتوفاة إلى تسعة أسهم: لولدى ولديها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة تقسم بين أصليهما للذكر ضعف الأنثى، فيخص ابن ابنها سهمان ويخص ابن بنتها سهم واحد، والباقي وقدره ستة أسهم يكون هو التركة، هذا ولما كانت المتوفاة قد أوصت لابنها الوحيد وصية اختيارية بثلث تركتها، وكانت الوصية الواجبة والاختيارية تنفذان من ثلث التركة دون توقف على إجازة الورثة، ولما كانت الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا، وكانت قد استغرقت ثلث التركة التي تصح فيها الوصايا وتنفذ دون توقف على إذن الوارث - أصبح لا مجال للكلام على الوصية الاختيارية؛ حيث إن الموصى له وصية اختيارية هو الوارث الوحيد للتركة الباقية بعد نفاذ الوصية الواجبة، وقدرها ستة أسهم من تسعة أسهم قسمت إليها التركة، ويستحقها ابنها تعصيا. وهذا إذا لم تكن المتوفاة قد أوصت لولدى ولديها بشيء ولا أعطتهما شيئا بغير عوض عن طريق تصرف آخر ولم يكن لها وارث أو مستحق للوصية الواجبة غير من ذكر.

البنت مع أختين شقيقتين وابن بنت أوصى له جده قبل وفاته.

المبادئ: ١ - يبيع الجد لابن بنته فدانين مع شرط عدم أيلولة الملكية إليه إلا بعد وفاته يكون هذا العقد وصية ما دام لم يدفع ابن البنت لجده شيئا من الثمن.

٢ - بانحصار الإرث في بنت وأختين شقيقتين وابن بنت موصى له بوصية اختيارية فإنه يأخذ قدر الوصية الاختيارية ويستكمل له باقي الثلث من التركة وصيه

واجبة .

٣ - يقسم الباقي بعد ذلك بين البنت بحق النصف والأختين بحق النصف تعصيا مناصفة بينهما .

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٦٩ عن زوجة وبنت وأختين شقيقتين وإخوة لأب ذكورا وإناثا، والمتوفى المذكور كان له بنت توفيت قبله وتركت ابنا فقط، وكان المتوفى المذكور قد كتب عقدا بفدانين لابن بنته المتوفاة قبله، وجاء في العقد أن هذين الفدانين لا يثولان إليه إلا بعد الوفاة (وفاة المورث) حيث لم يدفع لجده شيئا من الثمن. فما نصيب كل وارث ومستحق وهل الفدانان اللذان كتبهما الجد لابن بنته المتوفاة قبله بحسبان من حقه في الوصية الواجبة ويكمل له استحقاقه من التركة، أم أن الفدانين لا يحسبان من الوصية الواجبة ويأخذهما زيادة على نصيبه بالوصية الواجبة، علما بأن التركة مقدارها سبعة أفدنة ونصف فدان فقط؟

الجواب: بوفاته سنة ١٩٦٩ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لابن بنته المتوفاة قبله وصية واجبة في تركته بمقدار ما كانت تستحقه أمه ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة والدها في حدود الثلث عملا بالمادة ٧٦ من القانون المذكور، وبقسمة تركة هذا المتوفى إلى أربعة وعشرين سهما يكون لابن بنته المتوفاة قبله منها ثمانية أسهم وصية واجبة، والباقي بعد ذلك وقدره ستة عشر سهما يكون هو التركة التي تقسم بين الورثة: لزوجته منها الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضا، والباقي من التركة بعد الثمن والنصف يكون للأختين الشقيقتين بالتساوي بينهما تعصيا؛ لأنهما صارتا عصبة مع البنت بمنزلة أخ شقيق، ولا شيء للإخوة لأب ذكورا وإناثا لحجبهم بالأختين الشقيقتين اللتين صارتا عصبة مع البنت بمنزلة أخ شقيق، وبما أن المتوفى قد كتب عقدا بفدانين لابن بنته المتوفاة، واشترط ألا يثول إليه هذا القدر إلا بعد وفاته فهذا يكون وصية؛ لأن الوصية لا تتول للموصى له إلا بعد وفاة الموصى، هذا فضلا عن أن ابن البنت المذكور لم يدفع لجده شيئا من ثمن الفدانين المذكورين، وبما أن نصيب ابن البنت بحسب الوصية الواجبة في هذه التركة يقدر بثلاثها، وبما أن ثلث تركة المتوفى المذكور هو فدانان ونصف فدان - فيكون الباقي لابن بنت المتوفى نصف فدان زائد على الفدانين المكتوبين له بالعقد يستوفيه من التركة.

عقد بيع للوارث آكل إلى وصية ومدى تأثيره في إرثه من عدمه .

المبادئ: ١ - عقد البيع الابتدائي لبعض الورثة الذي آكل إلى وصية اختيارية لا يمنع من ميراث صاحبه في القدر الباقي بعد الوصية وهو الثلثان .

٢ - بانحصار الإرث في أولاد فقط منهم صاحب الوصية الاختيارية تكون التركة كلها لهم تعصياً للذكر ضعف الأنثى بعد إخراج حصة الوصية الاختيارية؟

السؤال: باع رجل لابنته فدانا وخمسة عشر قيراطا بعقد ابتدائي ولم يسجل هذا العقد حال حياته ، وبعد وفاته رفعت الابنة دعوى على الورثة بصحة ونفاذ هذا العقد - فقضت المحكمة باعتبار العقد آنف الذكر وصية ينفذ في ثلث التركة . ولما كان المقدار المباع للابنة من والدها هو كل ما يمتلكه فقد قضت المحكمة بنفاذ العقد في ثلاثة عشر قيراطا مشاعاً ، فما الحكم الشرعي في استحقاق هذه الابنة للميراث في تركة والدها ، أى : في الثلثين الباقيين منها بعد الثلث الذي نفذ فيه العقد وقدر ذلك ستة وعشرون قيراطاً ، أم أن اعتبار عقد البيع وصية ينفذ في ثلث التركة يسقط حقها في الميراث في ثلثي التركة المذكورة ، مع ملاحظة أن ورثة والدها المذكور هم أولاده ومنهم هذه الابنة .

الجواب: بوفاته عن المذكورين فقط تكون تركته بعد القدر الذي نفذت فيه الوصية وقدر هذه التركة ستة وعشرون قيراطا لجميع أولاده ومنهم الابنة صاحبة الوصية ، للذكر منهم ضعف الأنثى تعصياً ، واستحقاق هذه الابنة للثلث بطريق الوصية لا يحرمها من حقها في الميراث شرعاً في ثلثي التركة الباقيين ، ولا يؤثر في نصيبها زيادة أو نقصاً .

### وصية واجبة وميراث

المبدأ: بوفاة المورث عن أولاده وأولاد ولديه المتوفين قبله : يكون لأولاد ولديه وصية واجبة في تركته بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم ميراثاً لو كان على قيد الحياة وقت وفاة والده في حدود الثلث للجميع فقط ، ولأولاده الباقي للذكر منهم ضعف الأنثى تعصياً .

السؤال: توفيت سيدة سنة ١٩٦٨ عن أولادها ولدين وبنت ، وكان لها ابن توفي قبلها عن بنته ، وكان لها بنت توفيت قبلها عن أولادها .

الجواب: بوفاتها سنة ١٩٦٨ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون

لأولاد كل من ولديها المتوفيين فى تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاة والدته فى حدود الثلث للجميع طبقا للمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك أكثر من الثلث فيرد إلى الثلث، وبقسمة تركة هذه المتوفاة إلى تسعة أسهم يكون لأولاد ولديها المتوفيين قبلها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة، يخص بنت ابنها منها سهمان، ويخص أولاد بنتها منها سهم واحد يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى، والباقي وقدره ستة أسهم يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة، وهى جميعا لأولادها الباقين على قيد الحياة للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا.

### ابن مع بنت ابن ابن وبنات أولاد.

المبدأ: ب وفاة المورث عن ابن وبنت ابن ابن وبنات أولاد يكون لبنات الأولاد وبنت ابن الابن وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهن ميراثا لو كان موجودا على قيد الحياة وقت وفاة المورث فى حدود الثلث بالنسبة للجميع، وللأبن الباقي بعد الوصية تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة سنة ١٩٦٢ عن ابنها، والمتوفاة المذكورة كان لها أولاد توفوا قبلها: ابن ترك بنتا، وابنا توفى أيضا فى حياة جدته لأبيه عن بنته - وبنت للمتوفاة الأولى تركت بنتا، وبنت ثانية للمتوفاة الأولى تركت بنتين.

الجواب: بوفاتها سنة ١٩٦٢ بعد العمل بقانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لبنات أولادها المتوفين قبلها وبنت ابن ابنها المتوفى قبلها وصية واجبة فى تركتها بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهن ميراثا لو كان على قيد الحياة وقت وفاة والدته فى حدود الثلث بالنسبة للجميع؛ عملا بالمادة ٧٦ من القانون المذكور، ولما كان ذلك يزيد على الثلث فيرد إلى الثلث، وبقسمة تركة هذه المتوفاة إلى ستة وثلاثين سهما: يكون لبنات أولادها المتوفين قبلها ولبنت ابن ابنها، لهن جميعا اثنا عشر سهما وصية واجبة: لبنت ابن ابنها المتوفى قبلها منها أربعة أسهم، ولبنت ابنها المتوفى قبلها منها سهمان، ولبنت بنتها ثلاثة أسهم، ولبنتى بنتها الأخرى منها ثلاثة أسهم مناصفة بينهما، والباقي بعد ذلك وقدره أربعة وعشرون سهما يكون هو التركة التى تقسم بين الورثة، وتكون كلها لابنها المذكور الذى كان موجودا على قيد الحياة

وقت وفاتها تعصيا.

### وصية واجبة ووصية اختيارية.

المبادئ: ١ - تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة، وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ الزيادة إلا إذا أجازها الورثة.

٢ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا.

٣ - إذا استغرقت الوصية الواجبة ثلث التركة توقفت الوصية الاختيارية فيما زاد على الثلث على إجازة الورثة. فإن أجاز البعض ورد البعض نفذت الزيادة في حق المجيز وبطلت في حق غيره.

السؤال: أقرت امرأة أنها أوصت وهي بكامل أهليتها وبمحض إرادتها واختيارها لكريمتها بثلث ما تملكه من جميع العقارات الموضحة بكتاب الوصية بعد استيفاء الوصية الواجبة المستحقة شرعا وقانونا لأولاد بنتها المتوفاة سنة ١٩٥٦، وجاء بآخر ورقة الوصية بأنها محررة بخط يد الموصية وقد توفيت الموصية سنة ١٩٧٣ عن بنتها وأخويها الشقيقين، ثم توفيت أختها الشقيقة سنة ١٩٧٤ عن شقيقها ثم توفي أخوها الشقيق سنة ١٩٧٦ عن أولاد أخته الشقيقتين، علما بأن الأخوين الشقيقين توفيا بدون أن يجيزا الوصية الاختيارية.

فما الحكم الشرعي فيما إذا كانت الوصية المذكورة تنفذ رغم عدم إجازتها من بعض ورثة الموصية ووجود وصية واجبة استغرقت ثلث التركة، وهل إجازة الوصية يجب لتامها أن تكون بشكل صريح لا لبس فيه، أو يكفي أن تكون الإجازة ضمنية مستمدة من التوقيع على إيصالات بتسلم الورثة نصيبهم في الميراث، وما هو النصيب المحدد لكل وارث من ورثة المتوفاة؟

الجواب: بما أن الموصية قد أوصت وصية اختيارية بثلث ما تملكه لبنتها بعد استيفاء الوصية الواجبة المستحقة قانونا وشرعا لأولاد بنتها المتوفاة قبلها في سنة ١٩٥٦، وبما أن الموصية أقرت في وصيتها بأن هذه الوصية مكتوبة بخط يدها، وبما أن الموصية توفيت ١٩٧٣ عن بنتها وأخويها الشقيقين وأولاد بنتها المتوفاة قبلها، وبما أنه بوفاة الموصية بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين فقط - يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها وصية واجبة في تركتها بمقدار ما

كانت تستحقه أمهما ميراثا لو كانت على قيد الحياة وقت وفاة والدتها في حدود الثلث؛ عملا بالمادة ٧٦ من قانون الوصية الآنف الذكر. وبما أنه بقسمة تركه هذه المتوفاة إلى تسعة أسهم يكون لولدى بنتها المتوفاة قبلها منها ثلاثة أسهم وصية واجبة تقسم بينهما للذكر ضعف الأنثى، وبما أن الوصية الواجبة مقدمة على كل الوصايا عملا بالمادة ٧٨ من القانون المشار إليه وقد استنفذت ثلث التركة، وبما أن المادة ٣٧ من قانون الوصية المذكور تنص على أنه: (تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره، وتنفذ من غير إجازة الورثة وتصح فيما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه)، وبما أن الوصية الواجبة قد استغرقت ثلث التركة - فتوقف الوصية الاختيارية فيما زاد على الثلث ولا تنفذ إلا بإجازة الورثة.

وبما أن إرث المتوفاة الموصية قد انحصر في بنتها الموصى لها اختيارا، وفي أخويها شقيقها فتعتبر هذه الموصى لها مجيزة للوصية الاختيارية في نصف ثلث التركة الباقية بعد استخراج نصيب الوصية الواجبة وتبطل في النصف الآخر حيث خلت الأوراق من إجازة باقى الورثة صراحة ودلالة، وبما أن بنت المتوفاة الموصية تعتبر مجيزة للوصية الاختيارية؛ لأنها الموصى لها فتنفذ في نصف ثلث الباقي بعد الوصية الواجبة وقدره سهم واحد من الثلاثة الأسهم التي كانت تستحقها ميراثا فيما بقى من التركة بعد الوصية الواجبة لو لم تجز الوصية الاختيارية، وترث سهمان آخرين، وبذلك يكون مجموع نصيبها من التركة ثلاثة أسهم من تسعة أسهم تنقسم إليها التركة، ويكون لأخوى المتوفاة شقيقها الباقي ثلاثة أسهم ميراثا للذكر منهما ضعف الأنثى تعصيا؛ لعدم وجود عاصب أقرب باعتبارهما لم يجيزا الوصية الاختيارية، وتشير عبارة المادة ٣٧ من قانون الوصية إلى ضرورة الإجازة الصريحة من الورثة للوصية فيما زاد على الثلث ما لم تدل قرائن الأحوال على إجازة البعض دون البعض كما في واقعة السؤال.

### أولاد ابنين وأولاد بتين مع زوجة وأولاد.

المبادئ: ١ - أولاد الابنين والبتين يستحقون بطريق الوصية الواجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم لو كان موجودا على قيد الحياة وقت وفاة أبيه، على أن

يكون استحقاق الجميع في حدود الثلث، فإن زاد عنه يرد إليه.

٢ - الباقي بعد مقدار الوصية يقسم على الزوجة والأولاد للزوجة منه الثمن فرضاً، وللأولاد الباقي تعصيباً للذكر ضعف الأنثى.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٦٩ عن زوجته وأولاده وأولاد ابنه المتوفى قبله وبنت ابن آخر توفي قبله وأولاد بنته المتوفاة قبله، وابن بنت أخرى توفيت قبله.

الجواب: بوفاته سنة ١٩٦٩ عن المذكورين فقط، بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ يكون لأولاد أولاد المتوفين قبله في تركته وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه أصل كل منهم ميراثاً لو كان على قيد الحياة وقت وفاة والده في حدود الثلث للجميع طبقاً للمادة ٧٦ من هذا القانون. ولما كان استحقاقهم جميعاً يزيد عن الثلث فيرد إلى الثلث، وتقسم التركة إلى ثمانية عشر سهماً: ثلثها ستة أسهم لأصحاب الوصية الواجبة يقسم على أصولهم للذكر منهم ضعف الأنثى، ثم يكون نصيب كل أصل لفرعه: فيكون لأولاد ابنه المتوفى الأول من هذا الثلث سهمان للذكر منهم ضعف الأنثى، ولبنت ابنه المتوفى الثاني منه سهمان، ولأولاد بنته المتوفاة الثالثة منه سهم واحد للذكر منهم ضعف الأنثى، ولابن بنته المتوفاة الرابعة منه سهم واحد. والباقي وقدره اثنا عشر سهماً هو التركة التي تقسم بين الورثة: لزوجته ثمنها فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الموجودين على قيد الحياة وقت وفاته الباقي بعد الثمن للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيباً.

**إعطاء من يستحق بالوصية الواجبة حصة بلا عوض من المتوفى قبل الوفاة.**

المبدأ: إذا أعطت المتوفاة لمن يستحق وصية واجبة في تركتها حصة بلا عوض فإن هذا المقدار يخصم من استحقاقه بالوصية الواجبة ويعطى له الباقي فقط.

السؤال: توفيت امرأة عن ابنها، وابن ابنتها الذي أعطته المتوفاة ١٢ سهماً أطيانا كانت قد ورثتها من تركة أمه المتوفاة قبلها، وقد أعطتها له بغير عوض. علماً بأن ما يخص ابن بنتها هو ستة قراريط. فهل ما أعطته المتوفاة لابن بنتها بغير عوض يكفي في الوصية أم يخصم مما يخصه في الميراث ويعطى له الباقي؟

الجواب: إذا كان الحال كما ورد بهذا السؤال من إن ابن بنت المتوفاة يخصه في تركة جدته المتوفاة ستة قراريط بطريق الوصية الواجبة، وأن المتوفاة سبق أن أعطته



١٢ سهمًا أطيانا بغير عوض كانت قد ورثتها عن أمه - بنتها - المتوفاة قبلها - فإن هذا القدر يخصم مما يخصه في تركة جدته لأمه هذه وصية واجبة ويعطى له الباقي .

### العطية للأقارب

المبادئ: ١ - للشخص أن يتصرف في ماله كيف شاء في صحته ما دام عاقلًا بالغًا غير سفیه ولا مبذر ولا متلف لماله في غير ما أحل الله .

٢ - التسوية بين سائر الأقارب في العطية غير واجبة، سواء أكانوا من جهة واحدة كالإخوة والأخوات والأعمام، وبنى الأعمام أو من جهات كبنات وأخوات وغيرهم؛ لأنها عطية بين غير الأولاد في الصحة فلا تجب التسوية فيها .

٣ - التسوية الواجبة وردت في شأن الأولاد دون غيرهم من ذوى القربى .

٤ - يجوز للشخص أن يوصى بشيء من تركته في حدود الثلث بدون توقف على إجازة الورثة .

السؤال: سيدة لها بنات ثلاث وليس لها أولاد سواهن، ولكن لها أخ شقيق ولها أولاد أخت شقيقة، هذه السيدة تريد أن تكتب جميع ممتلكاتها لبناتها الثلاثة بالتساوى بينهن فهل يجوز لها ذلك شرعاً أم لا؟

الجواب: لما كان الأصل إباحة تصرف الإنسان في ماله كيف شاء ما دام عاقلًا بالغًا في صحته غير سفیه ولا مبذر ولا متلف للمال في غير ما أحله الله، كان لهذه السيدة أن تتصرف في ماله حسبما أرادت إذا كانت بهذه الأوصاف الرشيدة؛ فقد نص الفقهاء على أنه ليس على الإنسان التسوية بين سائر أقاربه ولا إعطاؤهم على قدر موارثهم، سواء أكانوا من جهة واحدة كالإخوة وأخوات وأعمام وبنى عم، أو من جهات كبنات وأخوات وغيرهم؛ لأن هذا عطية لغير الأولاد في الصحة فلم تجب التسوية كما لو كانوا غير وراثين، ولأن التسوية وردت في شأن الأولاد دون غيرهم من ذوى القربى، نُصَّ على هذا في المغنى لابن قدامة الحنبلى في باب الهبة وما رخص الله به الوصية، وقد أجازتها المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في حدود الثلث للورثة أو لبعضهم دون توقف على إجازة من الورثة، مع مراعاة شروطها، وأهمها: أن تكون ورقة الوصية مكتوبة كلها بخط الموصى وعليها إمضاءه أو مسجلة وعليها توقيعه . هذا وإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى .

## الزوج مع الأب والابن والزوجة الأجنبية

### مع الأبناء ومن يستحق وصية واجبة.

المبادئ: ١ - ابن البنت يستحق بالوصية الواجبة ما كان يستحقه أصله لو كان على قيد الحياة وقت وفاة المتوفاة في حدود الثلث متى تحققت شروطها.

٢ - بانهصار الإرث في زوج وأب وابن: يكون للزوج الربع فرضاً، وللأب السدس فرضاً، وللابن الباقي تعصياً.

٣ - بوفاة مسيحي الديانة عن زوجة أجنبية وأولاد ومن يستحق وصية واجبة: يكون للزوجة الثمن فرضاً، وللأولاد الباقي تعصياً بالسوية بينهم، وذلك بعد إخراج مقدار الوصية الواجبة، وبشرط أن تكون الدار الأجنبية تورث الأجنبي عنها معاملة بالمثل.

السؤال: أولاً - توفيت امرأة بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٦٣ عن زوجها ووالدها وابنها فقط.

ثانياً - ثم توفى (والدها) بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٦٥ عن زوجته السويسرية الجنسية، وعن أولاده وعن ابن ابنته المتوفاة قبله فقط.

الجواب: أولاً: بوفاتها بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٦٣ عن المذكورين فقط: يكون لزوجها ربع تركتها فرضاً، ولوالدها سدسها فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولابنها الباقي بعد الربع والسدس تعصياً.

ثانياً: وبوفاة والدها بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٦٥ بعد أول أغسطس سنة ١٩٤٦ تاريخ العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ عن المذكورين فقط: يكون لابن بنته المتوفاة قبله وصية واجبة في تركته بمقدار ما كانت تستحقه أمه ميراثاً لو كانت على قيد الحياة وقت وفاته في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من ذات القانون، وبتقسيم تركه المتوفى إلى أربعة وعشرين سهماً: يكون لابن بنته المتوفاة قبله منها ثلاثة أسهم وصية واجبة، والباقي وقدره واحد وعشرون سهماً يكون هو التركة التي تقسم بين ورثته: لزوجته السويسرية الجنسية ثمنها فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقي بعد الثمن لأبنائه الثلاثة بالسوية بينهم تعصياً.

هذا إذا كان القانون السويسري يجيز توريث الأجنبي من المواطن السويسري؛

فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

على أنه: «ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض، واختلاف الدارين لا يمنع من الإرث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها» لما كان ذلك فإذا كان القانون السويسرى يمنع توريث الأجنبي فلا ترث هذه الزوجة شيئا فى هذه الحالة، وتقسم التركة بين أبنائه الثلاثة وابن بنته المتوفاة قبله فقط. ويكون لابن بنته فى هذه الحالة من تركته جزء من سبعة أجزاء وصية واجبة، وتقسم الأجزاء الستة الباقية بين أبنائه الثلاثة بالسوية بينهم تعصيا.

### من أحكام تعدد الإرث بتعدد السبب

#### الميراث بوصفين.

المبادئ: ١ - إذا تحقق فى شخص وصفان كل منهما موجب لاستحقاقه فى الميراث فإنه يرث بالوصفين معا.

٢ - إذا كان الزوج هو ابن ابن عم شقيق فإنه يرث بالفرض على اعتبار أنه زوج وبالتعصيب على اعتبار أنه عاصب.

السؤال: توفيت سيّدة فى أبريل سنة ١٩٦٠ عن زوجها الذى هو ابن ابن عمها الشقيق وعن بنت أختها الشقيقة وبنتى أختها لأم وعن ابن ابن عمها الشقيق وهو ابن عم زوجها الشقيق.

الجواب: بوفاتها فى سنة ١٩٦٠ عن المذكورين فقط: يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود فرع وارث، ولزوجها بصفته ابن ابن عمها الشقيق وابن عمه الشقيق الذى هو ابن ابن عم شقيق للمتوفاة أيضا: النصف الباقى تعصيا مناصفة بينهما لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لبنت أختها الشقيقة ولا لبنتى أخيها لأم؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الإرث عن أصحاب الفروض والعصبات، وبقسمة تركة المتوفاة إلى أربعة أسهم: يكون لزوجها النصف بصفته زوجا وبصفته ابن ابن عم شقيق منها ثلاثة أسهم فرضا وتعصيا، ولابن ابن عمها الشقيق الآخر سهم واحد تعصيا.

### زوجة وأم وبنت وابن عم هو أخ لأم

المبدأ: بانحصار الإرث فى زوجة وأم وبنت وابن عم هو أخ لأم: يكون للزوجة

الثلث فرضاً، وللأم السدس فرضاً، وللبنات النصف فرضاً، ولابن العم الذى هو أخ لأم الباقي تعصياً على اعتبار أنه ابن عم فقط.

السؤال: توفى رجل بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٥٤ عن ورثته وهم والدته وزوجته وبنته وأخوه لأمه، وهو فى الوقت نفسه ابن عم فقط ثم توفيت بنته عن ورثتها وهم أمها وجدتها لأبيها وابن عم والدها وهو عمها لأم فقط.

الجواب: بوفاته عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثلث تركته فرضاً، ولأمه السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبنته النصف فرضاً، والباقي لأخيه لأمه تعصياً على اعتبار أنه ابن عم المتوفى، سواء أكان ابن عم شقيق أم لأب، وبوفاة البنت عن ورثتها المذكورين يكون لأمها ثلث تركتها فرضاً لعدم وجود من يحجبها من الثلث إلى السدس، والباقي لابن عم والدها تعصياً لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء له على اعتبار أنه عمها لأم؛ لأنه فى هذه الحالة يكون من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولا شيء أيضاً لجدتها لأب لحجبها بالأم.

### من أحكام الميراث وعدمه فى العدة

ميراث المطلقة رجعيًا من مطلقها المتوفى فى العدة مع الأخ الشقيق.

المبادئ: ١ - المطلقة رجعيًا ترث من مطلقها متى توفى وهى فى عدته.

٢ - بانهصار الإرث فى مطلقة رجعيًا وأخ شقيق: يكون للمطلقة رجعيًا الربع

فرضاً، والباقي للأخ الشقيق تعصياً.

السؤال: توفى رجل فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ عن أخيه وعن مطلقة التى طلقت بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٣ وكانت رافعة دعوى نفقة ضد زوجها ولم يفصل فيها، ولم يترك أحدًا يرثه سوى أخيه ومطلقة المذكورة التى لم تخرج من عدته ولم تر الحيض حتى الآن. فمن يرث ومن لا يرث، وهل مطلقة المذكورة ترث، وما نصيبها مع ملاحظة أن الطلاق طلاق رجعى أول ولم تنقض عدتها إلى الآن، والأخ أخ شقيق؟

الجواب: لمطلقة المتوفى المذكورة من تركته الربع فرضاً لعدم وجود الفرع

الوارث، والباقي للأخ الشقيق تعصياً.

### المطلقة بائنا مع الأخ الشقيق.

المبادئ: ١ - لا ترث المطلقة بائنا من مطلقها ولو مات وهى فى العدة.

٢ - بانهصار الإرث فى أخ شقيق فقط يكون له جميع التركة تعصيا.

السؤال: توفى رجل فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وسبق أن طلق زوجته فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٣ على البراءة من مؤخر الصداق ونفقة العدة ولم تنته العدة حيث مضى على الطلاق ٢٠ يوما لغاية تاريخ وفاته ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٣، فهل ترث الزوجة فى تركته أم لا حيث مات الزوج وترك أخا شقيقا والزوجة فقط، باعتبار أن العدة لم تنقضى؟

الجواب: هذه المطلقة لا ترث مطلقها المذكور؛ لأن الطلاق على البراءة، والمطلقة على البراءة لا ترث مطلقها مطلقا. وحيث أن يكون جميع تركه المتوفى لأخيه الشقيق تعصيا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر.

### ولدان وبنت ومطلقة طلاقا أول رجعيًا.

المبدأ: بانهصار الإرث فى مطلقة رجعيًا ما زالت فى العدة، وفى أولاد: يكون للمطلقة رجعيًا الثمن فرضا، والباقى للأولاد تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين.

السؤال: توفى رجل عن ولدين وبنت وكان متزوجا ثم طلق زوجته طلاقا أول رجعيًا قبل وفاته بسبعة وعشرين يوما، ولم تنقضى عدتها قبل وفاته.

الجواب: لمطلقة المتوفى من تركته الثمن فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقى لأولاده تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين.

### طلاق غير مانع من الإرث.

المبدأ: المطلقة رجعيًا ترث زوجها إذا مات وهى فى عدته.

السؤال: طلق رجل زوجته فى يوم ٣١ / ١١ / ١٩٥٦ طلاقا أول رجعيًا فى

غيبتها، ثم توفى عنها فى ١٤ / ١ / ١٩٥٧ فهل الزوجة ترث زوجها أم لا؟

الجواب: المطلقة رجعيًا ترث زوجها شرعا، وطبقا للمادة ١١ من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ إذا مات الزوج وهى فى عدته من هذا الطلاق، فإذا كانت المطلقة المذكورة لم تنقضى عدتها من المتوفى بوضع حمل بعد الطلاق وقبل الوفاة تكون لا تزال فى عدة طلاقه الرجعى المذكور؛ لأن المدة من تاريخ الطلاق

إلى تاريخ الوفاة لا تحتل انقضاءها بغير وضع الحمل شرعا، ومن ثم تكون المطلقة المذكورة من ورثته، وتستحق ثمن تركته فرضا إذا كان له فرع وارث، وربيعها فرضا إذا لم يكن له فرع وارث.

### الطلاق الرجعي والميراث.

المبادئ: ١ - المنصوص عليه شرعا أن المطلقة رجعيا ترث زوجها إذا مات وهي في عدته.

٢ - الطلاق الرجعي لا يقطع الزوجية من حين وقوعه، بل يقطعها من حين انقضاء العدة دون مراجعة.

٣ - المطلقة رجعيا تصدق في ادعائها ببقاء عدتها من الطلاق الرجعي بالنسبة للميراث إذا لم تزد المدة على السنة من تاريخ الطلاق.

٤ - لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق.

السؤال: عن رجل طلق زوجته طلاقا أول في ٢٧ / ٧ / ١٩٥٥ ثم توفى في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦، عن ولدين منها فهل هذه المطلقة المذكورة ترث زوجها أم لا؟  
الجواب: المنصوص عليه شرعا أن المطلقة رجعيا ترث زوجها إذا مات وهي في عدته من هذا الطلاق، فإذا كانت الزوجة المذكورة لم تعترف بانقضاء عدتها بعد الطلاق الرجعي المشار إليه من تاريخ إيقاعه في ٢٧ / ٧ / ١٩٥٥ إلى تاريخ وفاة المطلق في ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ كانت وارثة له بصفتها زوجة؛ لأن الطلاق الرجعي لا يقطع الزوجية من حين وقوعه، بل يقطعها من حين انقضاء العدة بعد وقوعه بدون مراجعة، ولأن المطلقة رجعيا تصدق في ادعائها بقاء عدتها من الطلاق الرجعي بالنسبة للميراث إذا كانت المدة من تاريخ الطلاق إلى تاريخ الوفاة لم تزد على السنة، وهذا هو مفهوم المادة رقم ١٧ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ التي نصت على أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق. أما إذا كانت قد اعترفت بانقضاء عدتها قبل وفاته فإنها لا ترثه بسبب الزوجية؛ لانقطاعها بانقضاء العدة.

## طلاق الزوج لزوجته بائنا قبل وفاتها مانع له من الإرث.

المبدأ: المطلقة بائنا قبل وفاتها لا يرثها زوجها.

السؤال: توفيت امرأة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وكانت مطلقة من زوجها في

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ طلاقا نظير الإبراء من مؤخر الصداق، فهل زوجها هذا يرثها شرعا؟

الجواب: المنصوص عليه شرعا أن المطلقة بائنا نظير الإبراء إذا توفيت لا يرثها زوجها ولو كانت عند الوفاة لا تزال في العدة من هذا الطلاق؛ لأن شرط الإرث بسبب الزوجية أن تكون الزوجية بين الزوجين قائمة حقيقة بأن تكون الزوجة غير مطلقة حين الوفاة، أو حكما بأن تكون الزوجة في العدة من الطلاق الرجعى أو البائن في حالة فرار الزوج بميراثها، أما إذا كانت عدتها قد انقضت بعد الطلاق ولو رجعيًا، أو كانت لا تزال في العدة من الطلاق البائن في غير حالة الفرار - فإنه لا يكون هناك توارث بينهما، وعلى ذلك ب وفاة الزوجة في التاريخ السابق وهى مطلقة نظير الإبراء في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ لا يكون مطلقها المذكور من ضمن ورثتها بصفته زوجها لها.

## مرض الموت ومعياره.

المبادئ: ١ - مرض الموت الذى يعتبر به المطلق فارا من ميراث مطلقة هو

المرض الذى يعجزه عن القيام بحوائجه خارج بيته.

٢ - المطلقة بائنا فى مرض موت مطلقها ترثه إذا مات وهى فى عدته ما لم تطلب

منه الطلاق أو ترضى به.

السؤال: طلق رجل زوجته الطلاق المكمل للثلاث، وبعد ثلاثة وعشرين يوما

توفى المطلق وكان مريضا مرضا لا يمنعه من القيام بعمله بنفسه فى زراعته، وكانت

الزوجة قد اتفقت معه على الطلاق على أن يسلمها جهازها ومؤخر صداقها، وقد

تسلمت منه المؤخر والجهاز فعلا، فهل هذه المطلقة ترث مطلقها المذكور؟

الجواب: المنصوص عليه شرعا أنه يشترط للإرث بسبب الزوجية أن تكون

الزوجية قائمة بين الزوجين حين وفاة أحدهما حقيقة بأن تكون الزوجة غير مطلقة،

أو حكما بأن تكون الزوجة فى العدة من الطلاق الرجعى أو البائن فى حالة فرار

زوجها من ميراثها إن كان زوجها طلقها طلاقا بائنا وهو مريض مرض الموت، من

غير أن تطلب منه الطلاق أو ترضى به، أما إذا كان الطلاق البائن قد حصل فى غير حالة الفرار المذكورة، بأن كانت الزوجة قد رضيت بالطلاق أو طالبت زوجها به أو كان الزوج صحيحاً أو مريضاً مرضاً ليس مرض الموت، وتوفى أحدهما وهى فى العدة من هذا الطلاق - فإنه لا يثبت التوارث بينهما شرعاً فى هذه الحالة، والزوجة المستول عنها قد اتفقت مع زوجها على الطلاق ورضيت به وتسلمت منه مؤخر صداقها وأعيان جهازها وطلقها الطلاق المكمل للثلاث، وهو غير مريض مرض الموت؛ لأن مرض الموت الذى يعتبر به المطلق فاراً من ميراث مطلقة هو المرض الذى يعجزه عن القيام بحوائجه خارج البيت، ومرض هذا المطلق الموضح بالسؤال ليس كذلك، وحيث لا يكون المطلق فاراً من ميراث هذه المطلقة وإن مات وهى فى عدته من هذا الطلاق، ومن ثم لا ترثه شرعاً.

### الطلاق الرجعى يعقب ميراثاً فى العدة.

المبادئ: ١ - المطلقة رجعيًا ترث مطلقها إذا توفى وهى فى عدته.

٢ - تصدق المطلقة رجعيًا فى بقاء عدتها وترث مطلقها إذا توفى قبل مضى سنة من تاريخ الطلاق.

٣ - لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى عنها زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق.

٤ - يشترط فى اعتداد الآيسة بالأشهر أن يتقطع حيضها ستة أشهر قبل بلوغ سنّها خمساً وخمسين سنة.

السؤال: طلقت امرأة من زوجها فى ١٦ فبراير ١٩٥٩ طلاقاً أول رجعيًا، ثم مات عنها وهى فى عدته من هذا الطلاق بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٩ وعن أولاد ذكور له فقط، فهل ترث هذه المطلقة مطلقها المذكور وما نصيبها؟ وإذا كانت آيسة فبم تعتد، وإذا كانت من ذوات الحيض فما نوع عدتها فى كل حال، وما نصيب أولاده الذكور من التركة؟

الجواب: المنصوص عليه شرعاً أن المطلقة رجعيًا ترث مطلقها إذا توفى وهى فى عدته من هذا الطلاق. فإذا ادعت أنها لا تزال فى العدة من هذا الطلاق صدقت إذا كانت وفاة مطلقها قد حصلت قبل مضى سنة من تاريخ الطلاق طبقاً للفقرة الثانية من



المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، التي نصت على المنع من سماع الدعوى الخاصة بالإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى عنها زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق عند إنكار المدعى عليه من الورثة أو غيرهم لدعواها. فإذا كان الحال كما ذكر بالسؤال من أن هذه المطلقة رجعيًا لا تزال في العدة من هذا الطلاق كانت من ضمن ورثة مطلقها بصفتها زوجة؛ لأن زوجيتها في هذه الحالة لا تزال قائمة حكما ما دامت في العدة فترث في تركته فرض الزوجة شرعا وقدره الثمن لوجود الفرع الوارث، ولأولاده الذكور الباقي تعصيا بالسوية بينهم. هذا والآيسة هي من بلغت سنها خمسا وخمسين سنة فأكثر على القول المعتمد، ويشترط في اعتدادها بالأشهر أن ينقطع حيضها لمدة ستة أشهر قبل بلوغها هذه السن، ولا يعلم هذا إلا من جهتها، فإذا كانت المسئول عنها قد انقطع حيضها لمدة ستة أشهر قبل بلوغها هذه السن اعتدت بالأشهر، وحيث لا تنقضى عدتها إلا بمضى ثلاثة أشهر من تاريخ الطلاق وهو ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩، أما إذا كانت من ذوات الحيض فإن عدتها تنقضى شرعا برؤيتها الحيض ثلاث مرات كوامل من تاريخ الطلاق.

### الطلاق الرجعى غير مانع من الإرث شرعا.

المبادئ: ١ - الطلاق الرجعى لا يمنع التوارث بين الزوجين إذا توفى أحدهما في أثناء العدة.

٢ - بالانحصار إرث المتوفاة في مطلقها رجعيًا وأمها وأخويها شقيقها: يكون لمطلقها النصف فرضا، ولأمها السدس فرضا، ولشقيقها الباقي تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٦٠ عن زوجها الذى طلقها طلاقا أولى رجعية بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٠ وعن والدتها وعن أخويها شقيقها فقط، علما بأن الزوجة لم تكن حاملا وقت الوفاة .

الجواب: المنصوص عليه شرعا أن الطلاق الرجعى لا يمنع التوارث بين الزوجين إذا توفى أحدهما في أثناء العدة من ذلك الطلاق، وبما أن الزوجة لم تكن حاملا وقت الطلاق ولم تمض مدة بين الطلاق والوفاة تحتمل انقضاء العدة شرعا فيكون زوجها من ورثتها شرعا. وبوفاتها عن المذكورين: يكون لزوجها المذكور

نصف تركتها فرضا لعدم وجود فرع وارث، ولوالدتها سدسها فرضا لوجود عدد من الإخوة، ولأخويها شقيقها الذكيران الباقي بعد النصف والسدس تعصيا مناصفة بينهما لعدم وجود عاصب أقرب.

### وفاة المطلقة بائنا بينونة صغرى.

المبادئ: ١ - لا ميراث للمطلق من زوجته إذا طلقها طلاقا بائنا ولو ماتت أثناء العدة.

٢ - بانحصار الإرث في إخوة أشقاء تكون التركة لهم للذكر منهم ضعف الأنثى.  
السؤال: طلق رجل زوجته بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ على الإبراء طلاقا بائنا بينونة صغرى، وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ توفيت المطلقة المذكورة عن ورثتها وهم إختوها الأشقاء ومطلقها (زوجها) المذكور فقط.

الجواب: المنصوص عليه شرعا أن الرجل إذا طلق زوجته طلاقا بائنا، ثم ماتت هذه المطلقة أثناء العدة - فلا يرث من تركتها شيئا لعدم قيام الزوجية حيثئذ، وعلى ذلك فلا يستحق زوج هذه المتوفاة من تركتها شيئا، وتكون جميع تركتها لإختوها الأشقاء للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا.

### من أحكام اختلاف الدار والجنسية بين المسلمين

#### ميراث مع اختلاف الدار والجنسية

المبدأ: اختلاف الدار والجنسية ليس من موانع الإرث بين المسلمين.

السؤال: أب مسلم مقيم في القاهرة له ابن ولد في مصر ومقيد بدفتر مواليدها والابن مسلم، ولكنه مقيم بالولايات المتحدة في أمريكا الشمالية فهل اختلاف الدارين يمنع الإرث في قانون الموارث المصري، وهل إذا كان الابن قد اكتسب الجنسية الأمريكية مع بقاءه مسلما يرث أو لا؟

الجواب: طبقا للمادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ يتوارث المسلمون بعضهم من بعض مع اختلاف الدارين، وعلى ذلك فيبقاء الأب والابن على دين الإسلام وقت وفاة أحدهما يرث أحدهما الآخر ولو مع اختلاف الدار، ولو كان أحدهما اكتسب جنسية أخرى؛ لأن الفقرة الخاصة بالتوارث بين المسلمين مطلقة.

## أحكام متفرقة

### متجمد نفقة الزوجة المتوفاة يورث عنها.

**المبدأ:** المتجمد من النفقة الزوجية فى ذمة الزوج إذا لم يؤده لها أو تبرئه حتى ماتت فإنه يعتبر تركه يرثه ورثتها ومنهم زوجها.

**السؤال:** زوجة فرض لها على زوجها الغائب نفقة وكسوة بحكم وصار الحكم نهائيا، وتجمد لها مبلغ من حساب هذه النفقة لم يؤده الزوج، وقد توفيت الزوجة فى مايو سنة ١٩٥٠ ولها هذا المتجمد بذمة زوجها، فهل ورثة الزوجة لهم حق ميراث هذا المتجمد؟

**الجواب:** نفقة الزوجة المذكورة التى فرضت لها على زوجها دين فى ذمته لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء، طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠، فإذا تجمدت النفقة المذكورة للزوجة على زوجها المذكور ولم يؤدها لها ولم تبرئه منها كان المتجمد تركه لها يرثه ورثتها عند موتها ومنهم زوجها.

### مؤخر الصداق والميراث.

**المبدأ:** مؤخر صداق الزوجة المتوفاة تركه يرثه ورثتها ويقسم بينهم قسمة الميراث.

**السؤال:** توفيت سيدة فى سنة ١٩٤٤ عن ورثتها الشرعيين وهم زوجها وبنتها وأبوها وأمها، وتركت مؤخر صداقها، فهل يرث أبوها وأمها وبنتها فى مؤخر صداقها أم لا؟ وهل للزوج أبى البنت أن يضع ما يخص ابنته فى ميراث أمها من متأخر صداق وغيره فى أحد البنوك أو إحدى الشركات؟

**الجواب:** مؤخر صداق الزوجة المتوفاة من تركتها يرثه ورثتها: فلكل من أبيها وأمها سدسه فرضا، ولزوجها رבעه فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنتها نصفه فرضا؛ فأصل المسألة من اثني عشر سهما وتعول إلى ثلاثة عشر: لكل من أبيها وأمها سهمان، ولزوجها ثلاثة أسهم، ولبنتها ستة، ولأبى البنت القاصر ولاية قبض نصيب بنته المذكورة، ويسوغ له إيداعه للحفظ بأحد المصارف واستثماره بمعاملة جائزة شرعا.

## توزيع مكافأة المتوفى أثناء الخدمة وباقي مرتبه .

المبادئ: ١ - مكافأة المتوفى أثناء الخدمة لا تعتبر تركة .

٢ - باقي المرتب يعتبر تركة ، ويقسم بين الورثة الشرعيين قسمة الميراث .

السؤال: التقسيم الشرعى لمبلغ عبارة عن مكافأة لمدة الخدمة ومتأخر مرتب

المتوفى بين ورثته وهم زوجة وابنان وبتان فقط؟

الجواب: بوفاة المتوفى المذكور أثناء الخدمة لا تكون المكافأة التى قدرت له عن

مدة خدمته تركة ، فلا تقسم بين ورثته قسمة الميراث ؛ لأنه لم يملكها قبل الوفاة ،

بل تقسم بين مستحقيها طبقا للقانون الخاص بذلك فيتملكونها ابتداء بمقتضى هذا

القانون ، لا بطريق الخلافة عن الميت ، هذا بالنسبة للمكافأة ، وأما متأخر المرتب

فيعتبر تركة يقسم بين ورثته الشرعيين قسمة الميراث : للزوجة منه الثمن فرضا لوجود

الفرع الوارث ، والباقي لأولاده للذكر ضعف الأنثى تعصيا .

## التعويض والميراث .

المبادئ: ١ - التعويض المستحق من إحدى الشركات يخضع فى تقسيمه لقانون

الشركة المختصة بصرفه .

٢ - إذا لم يكن لدى الشركة قانون ينظم صرف التعويض المستحق أخذ حكم

التركات ، وقسم بين الورثة طبقا لأحكام الموارث .

٣ - بانحصار الإرث فى أم وأب يكون للأُم السدس فرضا ، وللأب الباقي

تعصيا .

٤ - إذا اجتمع الإخوة والأخوات مع الأب حجبا عن الميراث .

السؤال: توفى شخص سنة ١٩٥٦ عن أبيه وأمه وإخوته وأخواته لأبيه وعن أخواته

لأمه فقط ، وتركته عبارة عن مبلغ قدره ٥٠٠ جنية ، قيمة التعويض المستحق من

إحدى الشركات ، فكيف يقسم؟

الجواب: هذا المبلغ يخضع فى تقسيمه لقانون الشركة المختصة بصرفه ، فإذا لم

يكن لدى الشركة قانون ينظم صرفه فإنه يأخذ حكم التركات ويقسم قسمتها طبقا

لأحكام الموارث فى الشريعة الإسلامية ، وبناء على هذا يكون لأمه السدس فرضا

لوجود من يحجبها إلى السدس وهو عدد من الإخوة والأخوات ، والباقي يستحقه

الأب تعصيا ، ولا شئ للإخوة لأب والأخوات لأم ؛ لحجبهم جميعا بالأب الذى

يحجب الإخوة من كل جهة .

**الزوجة ترث زوجها ولو لم يدخل أو يختل بها .**

**المبادئ: ١ -** وفاة الزوج قبل الدخول والخلوة بزوجه غير مانع لها من الإرث فيه .

**٢ -** بوفاة الزوج قبل الدخول والخلوة يتأكد المهر جميعه فى ذمته ، ولا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

**السؤال:** عقد قرانه على امرأة وتوفى قبل الدخول بها والخلوة، فهل ترثه شرعا أم لا، وهل تستحق جميع المهر أم لا؟

**الجواب:** الزوجية التى هى سبب من أسباب الإرث تثبت شرعا بمجرد العقد، والزوجة ترث زوجها شرعا ولو لم يدخل بها أو يختل بها قبل الوفاة؛ فيكون لها من تركته الربع فرضا إن لم يكن له فرع وارث، والثلث فرضا إن كان له فرع وارث ولم يكن له زوجة سواها، أما إذا كان له أكثر من زوجة فإنهن يشتركن فى هذا الفرض على الحالين ويقسم بينهما بالتساوى، وبوفاة الزوج قبل الدخول والخلوة يتأكد المهر جميعه فى ذمته، ولا يسقط إلا بالأداء إليها من تركته أو إبرائها زوجها المتوفى منه؛ لأنه من الديون الصحيحة التى تقضى من التركة قبل قسمتها بين الورثة .

**متجمد النفقة حتى تاريخ الوفاة تركه يستحق فيها الزوج .**

**المبادئ: ١ -** متجمد النفقة المحكوم بها للزوجة حتى تاريخ وفاتها يعتبر تركه يستحق فيها زوجها، وما بعد تاريخ الوفاة من حق زوجها فقط ولا يعتبر تركه .

**٢ -** بانحصار الإرث فى زوج وأم وابن يكون للزوج الربع فرضا، وللأم السدس فرضا، وللأبن الباقي تعصيا .

**السؤال:** توفيت امرأة فى ٢٨ / ٨ / ١٩٥٢ عن زوجها وأمها وابنها فقط، وصدر حكم نفقة لهذه المتوفاة على زوجها المذكور، وقد تجمد مبلغ من هذه النفقة قبل وفاتها .

**الجواب:** المبلغ المتجمد للمتوفاة المذكورة قبل وفاتها فى يوم ٢٨ / ٨ / ١٩٥٢ فقط يعتبر تركه عنها يرثه ورثتها الشرعيون: فيكون لزوجها رבעه فرضا، ولأمها سدسه فرضا لوجود الفرع الوارث، ولابنها الباقي تعصيا، أما المبلغ

المتجمد بعد تاريخ وفاتها وهو ٢٨ / ٨ / ١٩٥٢ فيكون من حق زوجها ولا يورث عنها شرعا.

### مكافأة المتوفى ليست تركة ما لم يمتلكها قبل الوفاة.

المبادئ: ١ - توزع المكافأة طبقا للقوانين واللوائح لا عن طريق الميراث ما لم يمتلكها المتوفى قبل وفاته.

٢ - بوفاة المتوفى عن زوجته وبنته وقد أعطت المصلحة الزوجة نصف المكافأة، فلا مانع من إعطاء بنته النصف الباقي.

السؤال: ما كيفية تقسيم مكافأة رجل توفى عن زوجته وبنته فقط؟

الجواب: طبقا للأحكام الفقهية فإن هذه المكافأة لم يمتلكها المتوفى قبل وفاته؛ فلا تكون تركة عنه، وإنما توزع طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك لدى المصلحة التي كان يعمل بها المتوفى، ويملكها هؤلاء ابتداء لا عن طريق الميراث عن المتوفى، فإذا لم يكن هناك قانون وقد أعطيت زوجته نصف المكافأة فنرى أن تعطى بنته النصف الثاني.

### اختلاف الجنسية وأثره في الميراث.

المبدأ: بوفاة المتوفى عن ابن تجنس بالجنسية الفرنسية وأختين شقيقتين، إن كانت قوانين فرنسا لا تمنع توريث الأجنبي عنها فالتركة جميعها للابن تعصيا، وإلا فهي للشقيقتين فرضا وردا مناصفة بينهما.

السؤال: توفى رجل مسيحي الدين ومصرى الجنسية بمصر سنة ١٩٥٧ وترك ابنا مسيحي المذهب وفرنسى الجنسية ومقيم بفرنسا وأختين شقيقتين مسيحيتين الدين، ومصريتين الجنسية، فهل الابن يستحق تركة والده المتوفى أم لا؛ لاختلاف الدارين؟

الجواب: إذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة: يكون لابنه الفرنسي الجنسية جميع تركته إذا كانت شريعة فرنسا لا تمنع من توريث الأجنبي عنها طبقا للمادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، أما إذا فقد هذا الشرط فتكون تركته لأخيه الشقيقتين مناصفة بينهما فرضا وردا، ولا شيء لابنه المذكور في هذه الحالة؛ لما بينا.

## ضرب الوارث مورثه ضربا أفضى إلى موته .

المبادئ: ١ - ضَرَبُ الوارث مورثه ضربا أفضى إلى موته غيرُ مانع من الإرث فيه إلا إذا كان قاصدا قتله .

٢ - بانحصار الإرث في زوج وأم وبنتين يكون للزوج الربع فرضا، وللأم السدس فرضا وللبنتين الثلثان فرضا، وفي المسألة عول .

٣ - متى استغرقت الفروض التركة فلا شيء للعاصب .

السؤال: اعتدى رجل على زوجته اعتداء أدى إلى وفاتها وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتاريخ ٢ / ٢ / ١٩٥٧ ، وقد توفيت المرأة عن بتيها ووالدتها وإخوتها الأشقاء وأختها لأبيها وعن أخيها لأمها فقط - وقد ثبت في حكم المحكمة المشار إليه أن الضارب لم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موتها .

الجواب: القتل المانع من الإرث طبقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ هو القتل العمد العدوان، فقد جاء بها من موانع الإرث: قتل المورث عمدا، سواء كان القاتل فاعلا أصليا أم شريكا أم شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام إذا كان القتل بلا حق ولا عذر، وكان القاتل عاقلا بالغاً من العمر خمس عشرة سنة، ويعد من الأعذار: تجاوز حق الدفاع الشرعى . ولأن القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الوارث قصده بما ارتكبه سواء كان فعله مباشرة للقتل أو متسببا فيه، وقد ثبت من الحكم المرفق أن الزوج لم يقصد قتل زوجته، وإن أدى ضربه إياها إلى قتلها؛ فلا يكون ممنوعاً من إرثها طبقاً للمادة السابقة . وبوفاتها عن المذكورين سابقاً: يكون لزوجها من تركتها الربع فرضاً لوجود الفرع الوارث، ولبنتيها الثلثان فرضاً مناصفة بينهما، ولوالدتها السدس فرضاً لوجود الفرع الوارث، فأصل المسألة من اثني عشر سهماً، وتعمل إلى ثلاثة عشر سهماً تنقسم إليها تركة هذه المتوفاة: لزوجها منها ثلاثة أسهم، ولبنتيها ثمانية أسهم مناصفة بينهما، ولوالدتها سهمان . ولا شيء لإخوتها الأشقاء؛ لاستغراق التركة بسهام أصحاب الفروض، كما لا شيء لأخيها لأمها؛ لحجبه بالفرع الوارث .

## الإقرار بالبنوة يعقب ميراثاً .

المبادئ: ١ - البنوة الحقيقية سبب من أسباب الإرث .

٢ - إقرار المتوفى بالبنوة قبل وفاته - وكان الظاهر لا يكذبه في إقراره - إقرار

صحيح شرعا تثبت به البنوة، ويترتب عليه جميع الحقوق المشروعة.

٣ - البنوة لا تثبت بالإقرار إذا صرح المقر باتخاذ المقر له ولدا وليس بولد حقيقى له، أو صرح بأنه ابنه من الزنى.

السؤال: تبنى رجل مسلم لقيطين، وأقر بينوتهما بمقتضى إشهارين بعد أن تسلمهما من إحدى المستشفيات الأميرية، وكانا قد سلما للمستشفى بمقتضى محاضر رسمية بعد أن عثر على أحدهما بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٤٠ والآخر بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٠، وكان سن كل منهما عند الإقرار ٣ سنوات فهل يستحقان شيئا فى تركة المتوفى باعتبارهما ولدين له بالاستناد إلى إقراره بالبنوة الرسمى أمام القاضى الشرعى، وإن كان الواقع المؤيد بالأوراق الرسمية يكذب هذا الإقرار، علما بأن البنت تزوجت والولد أصبح قادرا على الكسب؟

الجواب: المنصوص عليه شرعا: أن من أسباب الإرث البنوة الحقيقية، وهو أن يكون الابن مولودا للمتوفى من فراش صحيح معترف به، أو أن يكون المتوفى قد أقر بينوته قبل وفاته وكان الظاهر لا يكذبه فى إقراره بأن كان المقر له صغيرا ليس من أهل التمييز، مجهول النسب، ويولد مثله لمثل المقر شرعا.

أما إذا كان المقر له كبيرا فيشترط مع إقرار المتوفى له بالبنوة تصديق المقر له للمقر فى هذا الإقرار، ولا تثبت البنوة بالإقرار إذا صرح المقر بأنه يتخذه ولدا وليس بولد حقيقى، أو صرح بأنه ابنه من الزنى، ولما كان الولدان صغيرين ومجهولى النسب ويولد مثلهما لمثل المقر وقت الإقرار، فيكون إقرار الرجل المذكور بينوتهما إقرارا صحيحا شرعا تثبت به بنوتهما الشرعية له، ويترتب على هذا الإقرار جميع الحقوق التى للأبناء على الآباء، ومنها أنهما يرثانه شرعا عند وفاته باعتبارهما ولدين له.

### أموال صندوق الادخار والميراث.

المبادئ: ١ - المال المدخر يقسم مع التركة قسمة الميراث إذا لم يكن هناك قانون ينظم أموال الادخار ويبين كيفية توزيعها.

٢ - إذا وجد قانون ينظم توزيع المال المدخر يجب العمل به.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجة وأولاد: يكون للزوجة الثمن فرضا، والباقى للأولاد ذكورا وإنثا للذكر مثل حظ الأنثيين.



**السؤال:** ما كيفية تقسيم مبلغ استحققه رجل توفى فى صندوق الادخار بين ورثته الذين هم زوجته وأولاده فقط؟

**الجواب:** إذا لم يكن هناك قانون ينظم أموال الادخار وكيفية توزيعها بعد وفاة المدخر فإننا نرى أنه يوزع طبقا لأحكام قانون الموارث، وحيثذ يكون لزوجته ثمن تركته - ومنها المبلغ المطلوب تقسيمه - فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي لأولاده للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا.

### المنحة والميراث.

**المبادئ: ١ -** المنحة إذا اعتبرت تركة تقسم تقسيم التركات.

**٢ -** فإن لم تعتبر تركة يطبق فى توزيعها القوانين الموضوعية الخاصة بالمنح والمكافآت.

**٣ -** بانحصار الإرث فى أب وأم وزوجة وبنت يكون للبنت النصف فرضا، وللزوجة الثمن فرضا، وللأم السدس فرضا، وللأب الباقي فرضا وتعصيا.

**السؤال:** توفى ابن كان عاملا ببلدية القاهرة، قسم النظافة، عن والده ووالدته وزوجته وبنته من زوجة أخرى مطلقة، ولم يترك تركة، وقد منحته نقابة عمال البلدية منحة. فمن يستحقها؟

**الجواب:** إن كان مبلغ المنحة المذكور معتبرا تركة ويقسم تقسيم التركات: يكون لزوجته ثمنه فرضا، ولوالدته سدسه فرضا لوجود فرع وارث، ولبنته نصفه فرضا، ولوالده الباقي بعد الثمن والسدس والنصف فرضا وتعصيا. أما إذا كان مبلغ المنحة يتبع فى توزيعه قانونا خاصا ولا يقسم قسمة التركات فيطبق فى تقسيمه القوانين الموضوعية الخاصة بالمنح والمكافآت.

### مكافأة نهاية الخدمة وأعانة النقابات مع الميراث.

**المبادئ: ١ -** المكافأة والإعانة إذا اعتبرا تركة للمتوفى تقسمان على الورثة تقسيم التركات.

**٢ -** بانحصار الإرث فى أب وزوجة وأولاد: يكون للأب السدس فرضا، وللزوجة الثمن فرضا، والباقي للأولاد للذكر ضعف الأنثى.

**السؤال:** توفى رجل فى مايو سنة ١٩٥٨ عن زوجته ووالده وأولاده ذكرين وأنثى

فقط، وأولاده من زوجة أخرى متوفاة، فما يستحقه كل وارث في المكافأة المستحقة للمتوفى، وكذا في الإعانة التي تمنح له من نقابته؟

الجواب: إذا كانت المكافأة والإعانة تعتبر كل منهما تركة تقسم على الورثة تقسيم التركات: يكون لزوجته ثمنها فرضاً، ولوالده سدسها فرضاً لوجود فرع وارث، ولأولاده الذكور والأنثى الباقي بعد الثمن والسدس تعصياً للذكر ضعف الأنثى، أما إذا كانت لا تعتبر تركة بل تخضع لقانون موضوعي ينظم توزيعها فتقسم طبق القانون الموضوعي، وعلى الوجه الذي نص عليه فيه.

### ميراث المتوفى عنها زوجها.

المبادئ: ١ - من المنصوص عليه شرعاً أن المعتدة من طلاق أو وفاة تعتد في البيت الذي وجبت فيه العدة.

٢ - معتدة الوفاة لا تجب لها النفقة بأنواعها ومنها أجر المسكن، ومن ثم فلا تقيم أثناء العدة إلا في نصيبها.

٣ - ليس للمتوفى عنها زوجها الحق في البقاء في نصيب باقي الورثة بدون أجر، وإلا فلهم منعها أو إخراجها منه.

٤ - بانحصار الإرث في زوجة وأخوين شقيقين ذكر وأنثى يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأخوين الشقيقين الباقي للذكر ضعف الأنثى تعصياً.

السؤال: توفي رجل سنة ١٩٥٨ عن زوجته وأخويه الشقيقين ذكر وأنثى فقط، وهذا المتوفى ترك عوامة، وزوجة هذا المتوفى مقيمة بتلك العوامة جميعها، وتمنع باقي الورثة من حقهم فيها، مدعية أن لها الحق في البقاء فيها مدة انقضاء عدتها وهي أربعة أشهر وعشرة أيام، وهذا الحق لها شرعاً وبدون أجر، فما الحكم الشرعي فيما إذا كان يحق لهذه الزوجة البقاء في العوامة المذكورة جميعها بدون أجر أو لا؟

الجواب: بقسمة تركة هذا المتوفى - ومنها العوامة المستول عنها - يكون لزوجته ربعها فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، ولأخويه الشقيقين الثلاثة الأرباع الباقية للذكر ضعف الأنثى تعصياً، وتثبت ملكية كل وارث من المذكورين في نصيبه من يوم وفاة هذا المتوفى، وله الحق في الاستيلاء على ريع نصيبه من هذا التاريخ، ومن المنصوص عليه شرعاً: أن المعتدة سواء كانت معتدة من طلاق أو من وفاة تعتد في

البيت الذى وجبت فيه العدة، إلا أن معتدة الوفاة لا تجب لها النفقة بأنواعها - ومنها أجر سكنها - وحيث أن المعتدة المستول عنها تعتد فى نصيبها من هذه العوامة وقدره الربع، وإذا لم يكفها اشترت أو استأجرت من نصيب باقى الورثة ما يكفيها فى ذلك إن كان ذلك فى مقدرتها، وليس لها الحق فى البقاء فى نصيب باقى الورثة بدون أجر لهم، وإلا فلهم منعها أو إخراجها من نصيبهم.

### الحق فى الإرث وتقادم الزمان.

- المبادئ: ١ - المقرر شرعا أن الحق فى الإرث لا يسقط بتقادم الزمان.
- ٢ - لا تسمع الدعوى بالإرث أمام القضاء بمضى المدة المقررة مع الإنكار والتمكن وعدم العذر الشرعى.
- ٣ - يبدأ من التركة بتجهيز الميت إلى قبره، ثم سداد ديونه، ثم تنفيذ وصاياه، والباقى بعد ذلك يكون هو التركة التى توزع شرعا على الورثة.
- السؤال: توفى رجل بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٢٨ عن ورثته وهم زوجته وأولاده، وترك ميراثا شرعيا قسم بعضه على جميع الورثة، وترك ٣ قرايط و٢ فدان ومنازل لم تقسم إلى الآن، ثم توفيت بعده زوجته بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٤٠ عن أولادها وتركته هى نصيبها فى تركة زوجها، ثم توفى ابنها أحد أبنائها بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٥٢ عن زوجته وأولاده، وقد تعرض ابن ابن المتوفى الأول لباقى ورثة جده فى القدر الذى لم يقسم من الأطنان والمنازل، وقرر أنه لا حق للورثة فى أطنان جده بعد مضى ٣٣ سنة، فما حكم الشرع فى ذلك، وهل يسقط حق الورثة الأصليين فى ميراثهم عن والدهم بطول المدة؟

الجواب: المقرر شرعا أن الحق لا يسقط بتقادم الزمان، وأن عدم سماع الدعوى فى الإرث بمضى ثلاث وثلاثين سنة مع الإنكار والتمكن وعدم العذر الشرعى ليس مبنيا على سقوط الحق فى ذاته، وإنما هو مجرد منع للقضاة من سماع الدعوى مع بقاء الحق لصاحبه، حتى لو أقر به الخصم يلزمه، والمنصوص عليه قانونا أن القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من إقامتها وعدم العذر الشرعى فى عدم إقامتها، إلا فى الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد مضى ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى - وهذا

كله مع الإنكار للحق فى تلك المدة، والمقرر فقها وقانونا: أن تركة المتوفى التى تورث عنه بعد وفاته هى الباقى بعد تجهيزه وتكفينه ودفنه ثم سداد ديونه، ثم تنفيذ الوصايا سواء كانت واجبة أو اختيارية، ويتضح مما ذكر أن الحق لا يسقط مهما طالت المدة، وإنما يسقط حق المطالبة بمضى المدة المقررة؛ فلا تسمع الدعوى به أمام القضاء، وظاهر من حادثة السؤال أنه ليس هناك نزاع ولا إنكار فى صفة الورثة ولا فى أن المقدار المشار إليه بالسؤال من الأطيان والمنازل من تركة المتوفى الأول؛ فيكون من حق ورثته جميعا اقتسام جميع تركته بينهم بمقدار الأنصبة الشرعية طبقا لأحكام قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣، ولا محل للاعتراض بالنسبة للمقدار ٣ قراريط و٢ فدان والمنازل التى لم تقسم من قبل، وإذن فتقسم جميع تركة المتوفى الأول فى ٢٨ / ١١ / ١٩٢٨ بين ورثته بما فى ذلك الأطيان والمنازل التى لم تقسم إلى الآن.

### ميراث من أسلم بعد وفاة مورثه.

- المبادئ: ١ - اتحاد الدين واختلافه معتبر عند وفاة المورث بالنسبة للوارث.
- ٢ - بانهصار الإرث فى زوجة وابن أسلم بعد وفاة والده يكون للزوجة الثمن فرضا، وللبن الباقى تعصيا لاتحاده فى الدين مع أبيه حين وفاته.
- السؤال: توفى رجل مسيحى سنة ١٩٤٣ عن ورثته وهم زوجته وبتاه وإخوته الأشقاء، ثم توفى أخوه سنة ١٩٥٢ عن ورثته وهم زوجته وابنه فقط، وبعد وفاة هذا المتوفى الثانى اعتنق ابنه المذكور الدين الإسلامى بتاريخ ٣٠ / ٤ سنة ١٩٥٨ .
- الجواب: بوفاة المتوفى الأول عن ورثته يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبنتيه الثلثان فرضا مناصفة بينهما، والباقى لإخوته الأشقاء بالتساوى بينهم تعصيا. وبوفاة المتوفى الثانى سنة ١٩٥٦ عن ورثته المذكورين يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقى لابنه تعصيا؛ لأنه كان متحدا فى الدين مع أبيه حين الوفاة، وهو الوقت الذى ثبت فيه الورثة ويتنقل الإرث؛ فيعتبر اتحاد الدين أو اختلافه فى ذلك الوقت، أما اعتناق ابنه الإسلام بعد ذلك فلا أثر له مطلقا ولا يمنعه من الميراث شرعا.

الاتهام بالقتل إذا لم يقم عليه دليل صحيح لا يمنع من الميراث.

المبادئ: ١ - من شروط التوارث وفاة المورث حقيقة أو حكما وحياة الوارث بعد ذلك.

٢ - إذا لم يثبت بطريق يقينى أى المتوفيين مات أولا وأيهما مات ثانيا فلا توارث بينهما، ويرث كلا منهما ورثته الآخرون.

٣ - اتهام الزوج وأم الزوجة بقتل الزوجة وولدها بغير دليل صحيح لا يحرمهما من الميراث.

٤ - استغراق أصحاب الفروض للتركة مانع من ميراث العصبية.

٥ - بنت الأخ من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصباء.

٦ - بانهصار الإرث فى زوج وأم وأخت شقيقة وأختين لأم: يكون للزوج النصف فرضا، وللأم السدس فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللأختين لأم الثلث مناصفة بينهما فرضا، وفيها عول.

٧ - بانهصار الإرث فى أب وجدة لأم يكون للجدة لأم السدس فرضا، وللأب الباقي تعصيا.

السؤال: وجدت زوجة وابنها ومقتولين وقد اتهم الزوج فى قتلها واتهمت أم الزوجة أيضا فى قتلها، ولكن جريمة القتل لم تثبت عليهما وقد توفيت الزوجة عن ورثتها وهم زوجها وأمها وأختها الشقيقة وأختها لأمها وابنا أخيها الشقيق وبنت أخيها الشقيق فقط، وتوفى الابن عن ورثته وهما والده وجدته لأم فقط.

الجواب: المقرر شرعا أن شرط التوارث: وفاة المورث حقيقة أو حكما وحياة الوارث بعد ذلك، فإذا لم يتحقق ذلك لا يجرى التوارث بين الشخصين، وفى الحادثة موضوع السؤال لم يثبت بطريق يقينى أى المتوفيين مات أولا وأيهما مات ثانيا؛ فلا يجرى التوارث بينهما شرعا ويرث كلا منهما ورثته الآخرون، فإذا كانت المتوفاة توفيت عن زوجها وأمها وأختها الشقيقة وأختها لأمها وابنى أخيها الشقيق وبنت أخيها الشقيق فقط، وإذا كان الزوج والأم قد اتهما بقتل هذه المتوفاة ولم يثبت عليهما أنهما قتلاها بدليل صحيح - فإنهما لا يحرمان من الإرث شرعا؛ إذ الحرمان من الإرث إنما هو للقاتل ولم يثبت أنهما قاتلان. وإذن يكون لزوجها النصف من

تركها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمها السدس فرضا لوجود جمع من الأخوات، ولأختها الشقيقة النصف فرضا، ولأختها لأمها الثلث فرضا مناصفة بينهما، فأصل المسألة من ستة أسهم وتعمل إلى تسعة أسهم، وبالقسمة يخص الزوج ثلاثة أسهم، ويخص الأم سهم واحد، ويخص الأخت الشقيقة ثلاثة أسهم، ويخص الأختين سهمان لكل منهما سهم، ولا شيء لابنى أخيها الشقيق لأنهما من العصبة، ولم يبق لهما شيء من التركة بعد أصحاب الفروض، ولا شيء أيضا لبنت أخيها الشقيق؛ لأنها من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات. وإذا كان الابن المتوفى توفى عن والده وجدته لأمه فقط: فيكون لجدته لأمه السدس فرضا، ولوالده الباقي تعصيا.

### التنازل عن الميراث بعد الاستحقاق جائز شرعا.

المبادئ: ١ - بانحصار الإرث فى زوجة وبنت وإخوة أشقاء: يكون لزوجته الثمن فرضا، وللبنت النصف فرضا، والباقي للإخوة الأشقاء تعصيا بالسوية بينهم.  
٢ - تنازل الإخوة الأشقاء عن نصيبهم فى التركة - بعد استحقاقهم له - للبنت جائز شرعا.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبنته وإخوته، فكيف تقسم التركة، علما بأن إخوة المتوفى قد تنازلوا عن نصيبهم فى التركة لبنت أخيهم المتوفى؟  
الجواب: يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود فرع وارث، ولبنته نصفها فرضا، ولإخوته الباقي بعد الثمن والنصف للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب، وبما أن الإخوة قد تنازلوا عن نصيبهم فى التركة بعد استحقاقهم له لبنت أخيهم وهو تنازل جائز شرعا، فيثول نصيبهم إليها طبقا لهذا التنازل، وعلى ذلك فبقسمة تركة هذا المتوفى إلى ثمانية أسهم: يكون لزوجته منها سهم واحد، والسبعة الأسهم الباقية لبنته.

### تصحيح توريث فى إعلام شرعى.

المبادئ: ١ - ما قضى به الإعلام الشرعى من توريث الجدة لأب مع الأم، ومن جعل نصيب الأم هو السدس مع عدم الفرع الوارث، ومع عدم الجمع من الإخوة - غير صحيح شرعا.

٢ - ب وفاة المتوفى عن أم وجدة لأب وجد لأب يكون للأُم الثلث فرضا، وللجد لأب الباقي تعصيا، ولا شيء للجدة لأب لحجبها بالأُم.

السؤال: توفي رجل وانحصر إرثه الشرعى - كما جاء بالإعلام الشرعى - فى والدته واستحققت سدس تركته فرضا، وفى جدته لأبيه واستحققت سدس تركته فرضا، وفى جده لأبيه واستحققت باقى التركة فرضا وردا، فهل الجدة تستحق فى هذه الحالة من الميراث شيئا؟

الجواب: ما جاء بالإعلام الشرعى غير صحيح بالنسبة لنصيب الأم ولتوريث الجدة، والصحيح هو الآتى: للأُم ثلث التركة فرضا لعدم وجود فرع وارث ولا إخوة، وللجد الباقي وهو ثلثا التركة تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء للجدة لأب لحجبها بالأُم.

### ميراث اللقيط من المورث بعد ثبوت نسبه .

المبادئ: ١ - ثبوت نسب الولد اللقيط للمتوفى يحجب الأخ الشقيق وأولاد الأخ الشقيق.

٢ - متى ثبت نسب الطفل اللقيط للمورث بحكم يكون ابنه شرعا.

٣ - بانحصار الإرث فى زوجتين وابن يكون للزوجتين ثمن تركته فرضا مناصفة، والباقى للابن تعصيا.

السؤال: توفي رجل عن ولد كان قد تسلمه طفلا من مصدر حكومى واستخرج له شهادة ميلاد لقيط، وصدر حكم بقيد هذا الطفل باسم أبيه وإحدى زوجتيه وعن زوجتيه وأخ شقيق وأولاد أخ شقيق، فهل هذا الولد يحمل لقب الأسرة ويكون له حق الميراث على أنه ابنه عسبا ويمنع باقى الورثة، أم لا؟

الجواب: ظاهر من السؤال أنه قد صدر حكم من المحكمة بإلحاق نسب ذلك الولد بالمتوفى، وعلى ذلك فيكون ابنه شرعا ويثبت له جميع الحقوق التى للأبناء على الآباء ومنها إرثه إذا توفى. وعلى ذلك بوفاة المتوفى عن المذكورين بالسؤال: يكون لزوجتيه ثمن تركته مناصفة بينهما فرضا لوجود فرع وارث، والباقى بعد الثمن يكون لذلك الابن تعصيا، ولا شيء لأخيه الشقيق ولا لأولاد أخيه الشقيق لحجبهم بالابن.

### ثبوت النسب بعقد عرفى موجب للميراث .

المبادئ: ١ - متى ثبت نسب الأخ لأم بولادته على فراش زوجية صحيحة شرعا بعقد عرفى كان وارثا ولو لم يقيد فى دفتر المواليد .

٢ - بانحصار الإرث فى أم وأخوين لأم وعم شقيق يكون للأم السدس فرضا، وللأخوين لأم الثلث فرضا بالسوية، وللعمة الشقيق الباقي تعصيا .

السؤال: توفى رجل عن أمه وأخيه لأمه، وعن أخ لأم آخر أنجبته أمه عن عقد زواج عرفى ولم يقيد بدفاتر المواليد، وعن عمه الشقيق فقط .

الجواب: يكون لأمه سدس تركته فرضا لوجود اثنين من الإخوة، ولأخويه لأم الثلث مناصفة بينهما فرضا، والباقي لعمه الشقيق تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب . هذا، وعدم قيد الأخ لأم بدفتر المواليد لا يمنع من إرثه شرعا ما دام نسبه ثابتا بولادته على فراش زوجية صحيحة شرعا بالعقد العرفى المشار إليه .

### شبكة الزوجة ميراث عنها .

المبادئ: ١ - الشبكة للزوجة هبة لها من زوجها، وتتم بالقبض، وتكون ملكا لها وجزءا من تركتها تورث عنها إن كانت باقية .

٢ - مؤخر الصداق ملك خالص للزوجة ومن تركتها ويورث عنها .

٣ - متى استغرقت الفروض التركة فلا ميراث للعصبة .

٤ - بانحصار الإرث فى زوج وأخت شقيقة وإخوة لأم يكون للزوج النصف فرضا، وللأخت الشقيقة النصف فرضا، وللإخوة لأم الثلث فرضا بالسوية وفيها عول .

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وأختها الشقيقة وإخوتها لأمها وإخوتها لأبيها فقط فمن يرث ومن لا يرث، وما نصيب كل وارث؟ وهل من حق زوج هذه المتوفاة استرداد الشبكة التى قدمها إليها أثناء خطبتها، وهل من حق ورثتها مطالبة زوجها بمؤخر صداقها؟

الجواب: بوفاتها عن المذكورين فقط يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأختها الشقيقة النصف فرضا، ولإخوتها لأمها الثلث بالتساوى بينهم (الذكر كالأنثى) فرضا، والمسألة من ستة أسهم وتعمل إلى ثمانية أسهم: لزوجها منها ثلاثة أسهم، ولأختها الشقيقة ثلاثة أسهم، ولإخوتها لأمها



سهمان يقسمان بالسوية بينهم (الذكر كالأنثى)، ولا شيء لإخوتها لأبيها (ذكورا وإناثا) ؛ لأنهم عصبية وقد استغرقت أنصباء ذوى الفروض التركة. ولا حق لزوج هذه المتوفاة فى استرداد شبكتها؛ لأنها هبة قد تمت بالقبض وتملكتها الزوجة، وتصبح جزءا من تركتها وتورث عنها إن كانت باقية، ومن حق ورثة هذه المتوفاة مطالبة زوجها بمؤخر صداقها؛ لأنه ملك خالص لزوجته المتوفاة؛ ويصبح من تركتها ويورث عنها.

### القدر المتصرف فيه قبل الوفاة يخرج عن الملك.

المبادئ: ١ - المنصوص عليه شرعا أن التركة: هى ما يتركه المتوفى باقيا على ملكه إلى حين وفاته.

٢ - ما تصرف فيه المتوفى قبل وفاته بأى تصرف يكون خارجا عن ملكه ولا يحتسب من تركته.

٣ - بانحصار الإرث فى زوج وأم وأخوات شقيقات: يكون للزوج النصف فرضا، وللأم السدس فرضا، وللأخوات الشقيقات الثلثان بالتساوى بينهما فرضا، وفى المسألة عول.

السؤال: توفى رجل عن زوجته وبناته وإخوته الأشقاء فقط، ثم توفيت إحدى بناته عن ورثتها وهم زوجها ووالدتها وأخواتها الشقيات وعماما الشقيقان وعماتها الشقيقات فقط، علما بأن المتوفى الأول قد باع ما يملكه من أطيان وعقارات بعقد عرفى لزوجته وبناته، وقد صدر حكم من المحكمة المختصة بصحة البيع فى بعضها على اعتبار أنه وصية، والبيع الآخر على أنه هبة صحيحة، وأبطل البيع فيما عدا ما نص عليه بصحته بالحكم المذكور.

الجواب: المنصوص عليه شرعا: أن التركة هى ما يتركه المتوفى باقيا على ملكه إلى حين وفاته، وأما ما تصرف فيه بطريق البيع أو الهبة أو أى تصرف آخر قبل الوفاة فيكون خارجا عن ملكه، ولا يحتسب من تركته التى تقسم بين ورثته، وبناء على ذلك فإن ما نص عليه بصحته مما ورد بالعقد العرفى وصدر به الحكم لا يكون من التركة ويكون ملكا لمن صدر لهم التصرف من المتوفى وحكم به، وما بقى بعد ذلك سواء ما أبطلت فيه المحكمة التصرف، أو ما بقى على ملكه ولم يتناوله عقد البيع

العرفى - يكون هو التركة التى تقسم بين ورثته، وبوفاة هذا المتوفى عن ورثته المذكورين: يكون لزوجته ثمن تركته فرضا لوجود الفرع الوارث، ولبناته الثلثان بالتساوى بينهن فرضا، والباقى لإخوته الأشقاء للذكر منهم ضعف الأنثى تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب.

وبوفاة بنته عن ورثتها المذكورين: يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمها السدس فرضا لوجود جمع من الأخوات، ولأخواتها الشقيقات الثلثان بالتساوى بينهن فرضا. فأصل المسألة من ستة أسهم وتعود إلى ثمانية أسهم: فيكون لزوجها منها ثلاثة أسهم، ولأمها سهم واحد، ولأخواتها الشقيقات أربعة أسهم تقسم بينهن بالتساوى، ولا شئ لعميها الشقيقين؛ لاستغراق التركة بأصحاب الفروض، ولا شئ أيضا لعماتها الشقيقات؛ لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

### الوصية الواجبة للطبقة الأولى من أولاد البنات فقط.

المبادئ: ١ - أولاد ابن البنت المتوفاة قبل أمها لا يستحقون بطريق الوصية الواجبة؛ لأنها خاصة بالطبقة الأولى من أولاد البنات فقط وهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات.

٢ - بانحصار الإرث فى بنتين وأخوات لأب: يكون للبنتين الثلثان مناصفة بينهما فرضا، والثلث الباقى للأخوات لأب بالتساوى بينهن تعصيا.

السؤال: توفيت امرأة عن بنتيها وعن أخواتها لأبيها وعن أولاد ابن بنتها فقط. الجواب: يكون لبنتيها ثلثا تركتها مناصفة بينهما فرضا، والثلث الباقى لأخواتها لأبيها بالتساوى بينهن تعصيا؛ لصيرورتهن مع البنتين عصبة بمنزلة أخ لأب، ولا شئ لأولاد ابن بنتها: لا عن طريق الميراث؛ لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات، ولا عن طريق الوصية الواجبة؛ لأن الوصية الواجبة خاصة بأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات، وذلك تطبيقا للمادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦.

### هبة وميراث

المبادئ: ١ - المقرر شرعا أن من موانع الرجوع فى الهبة موت أحد العاقلين:

الواهب، أو الموهوب له.

٢ - ب وفاة الزوجة عن زوجها الذى وهب لها مبلغا من المال صار المبلغ الموهوب من ضمن تركتها يورث عنها إن كان باقيا.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وعن ابنها فقط وكان زوجها المذكور قد أعطى زوجته المتوفاة المذكورة مبلغا على سبيل الهبة؛ لخدمتها له أثناء مرضه الذى امتد ثمانية عشر عاما، ثم توفى الزوج الواهب، فهل من حق ورثة هذا الزوج شرعا استرداد المبلغ المذكور الموهوب، أم يصبح هذا المبلغ من ضمن تركه هذه الزوجة ويقسم قسمة الميراث؟

الجواب: المقرر شرعا أنه من موانع الرجوع فى الهبة موت أحد العاقلين: الواهب أو الموهوب له، وفى حادثة السؤال توفيت الزوجة الموهوب لها كما توفى الزوج الواهب، وبهذا لا يحق لورثة الزوج الواهب المطالبة بشئ من المبلغ الموهوب، ويصبح حقا خالصا للزوجة الموهوب لها، ويصير من ضمن تركتها يورث عنها إن كان باقيا، وبوفاة هذه الزوجة عن المذكورين فقط: يكون لزوجها ربع تركتها فرضا لوجود الفرع الوارث، والباقي لابنها تعصيا.

**مؤخر صداق الزوجة المتوفاة تركه.**

المبدأ: مؤخر صداق الزوجة المتوفاة دين فى ذمة زوجها يضاف إلى تركتها ويقسم قسمة الميراث.

السؤال: توفيت امرأة عن زوجها وأمها وإخوتها الأشقاء فقط، فما نصيب كل وارث فى تركه المتوفاة المذكورة، وما الحكم بالنسبة لمؤخر الصداق؟

الجواب: المقرر فقها أن المهر يجب بالعقد ويتأكد جميعه بأمر منها وفاة أحد الزوجين، وعلى هذا ببوفاة الزوجة موضوع السؤال تستحق الزوجة المذكورة جميع المهر مقدمه ومؤخره، ويعتبر مؤخر الصداق دينا فى ذمة الزوج يضاف إلى تركتها ويقسم مع باقى تركتها على ورثتها الشرعيين، وبوفاة الزوجة المذكورة عن المذكورين فقط: يكون لزوجها نصف تركتها فرضا لعدم وجود الفرع الوارث، ولأمها سدسها فرضا لوجود جمع من الإخوة، وإخوتها الأشقاء الباقي بعد النصف والسدس - وهو الثلث - بالسوية بينهم تعصيا لعدم وجود عاصب أقرب.

### ميراث زوجة بعقد عرفي .

المبادئ: ١ - لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية .

٢ - إذا صادق ورثة المتوفى على عقد الزواج العرفي سمعت الدعوى وثبتت الزوجية به، واستحققت الزوجة به ميراثا في زوجها المتوفى .

٣ - لا تسمع دعوى الزوجية إذا لم يصادق ورثة المتوفى على عقد الزواج العرفي، ولا تستحق المدعية به ميراثا .

السؤال: تزوجت امرأة بشخص وأنجبت منه أولادا ثلاثة، ثم طلقت منه طلاقا أول على الإبراء بوثيقة رسمية، وأثناء وجود المطلقة في عدة هذا الطلاق راجعها الزوج ثانية بعقد عرفي على يد شهود، وقد وعدا هذا الزوج بإثبات هذا العقد رسميا، وانقضى على ذلك عشر سنوات، وقد توفي هذا الزوج قبل أن يثبت هذا العقد رسميا، وقد ترك هذا المتوفى تركة وله زوجة أخرى، فما الحكم الشرعي في هذا الموضوع، وهل للتي راجعها زوجها الحق شرعا في ميراث هذا الزوج أم لا؟

الجواب: تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة المحاكم الشرعية على أنه: (لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١، وعلى هذا فإذا كان عقد الزواج العرفي المستول عنه قد صدر بعد أول أغسطس سنة ١٩٣١ وصادق عليه ورثة المتوفى فإن دعوى الزوجية والحالة هذه تكون مسموعة شرعا، وتكون الزوجية ثابتة به، ويكون للسائلة الحق في ميراث زوجها المتوفى المذكور؛ فتستحق هي والزوجة الأخرى الثمن بالسوية بينهما فرضا لوجود الفرع الوارث. أما إذا لم يصادق ورثة المتوفى المذكور على هذا العقد وأنكره فإن دعوى الزوجية لا تسمع به حينئذ، ومن ثم لا تسمع دعواها الوراثة في تركته بسبب الزوجية، طبقا للمادة المذكورة .

### جميع المهر والشبكة يتأكدان للزوجة بوفاة الزوج

ولا حق لباقي الورثة في شيء منهما .

المبادئ: ١ - بوفاة المتوفى عن زوجة لم يدخل ولم يختل بها يكون ما دفعه لها

من مهر وشبكة حق لها.

٢ - إذا كان المبلغ المدفوع للزوجة قدر المهر المسمى فى العقد كان هو الواجب وصار ملكا لها، وإن كان المسمى أكثر منه فإن الباقي منه والمؤجل يصير ديناً فى ذمة الزوج يستوفى من التركة.

٣ - يحجب الإخوة الأشقاء أو لأب بالأب.

٤ - بانحصار الإرث فى زوجة ووالدين يكون للزوجة الربع فرضاً، وللأم السدس فرضاً؛ لوجود جمع من الإخوة والباقي للأب تعصياً.

السؤال: عقد رجل قرانه على امرأة وقد دفع لها مهراً وقدم لها شبكة وقد توفى قبل أن يدخل بزوجه ولم يلتق بها، فكيف تقسم تركته بين ورثته وهم والده، ووالدته وزوجه التى لم يدخل بها وإخوته فقط؟

الجواب: أولاً - المنصوص عليه شرعاً أن المهر يتأكد جميعه بأمور، منها: موت أحد الزوجين قبل الدخول والخلوة، وبموت الزوج المذكور فى حادثة السؤال قبل الدخول والخلوة فإن المهر يتقرر جميعه للزوجة، فإن كان المبلغ المدفوع قدر المهر المسمى فى العقد كان هو الواجب الذى صار ملكاً لها بمجرد القبض. وإن كان المسمى أكثر من المبلغ المدفوع فإن الباقي من المهر والمؤجل منه يصير ديناً فى ذمة الزوج تستوفيه الزوجة من تركة زوجها قبل تقسيمها على الورثة. أما الشبكة فإنها بتسليمها للزوجة حال حياة الزوج فقد صارت ملكاً لها حتى على فرض أنها هبة؛ إذ إنه لا يصح الرجوع فيها بوفاته. ومن ذلك يتبين أن جميع ما قبضته زوجته صار ملكاً لها ولا حق لأحد فى الرجوع عليها بشيء من المهر والشبكة؛ لتأكدهما بالموت. ثانياً - بوفاة هذا الزوج عن المذكورين فقط يكون لزوجته ربع تركته فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، ولوالدته سدسها فرضاً لوجود عدد من الإخوة، ولوالده الباقي بعد الربع والسدس تعصياً لعدم وجود عاصب أقرب، ولا شيء لإخوته سواء كانوا أشقاء أو لأب؛ لحجبهم بالأب الأقرب منهم جهة.

زوجة لم يوثق عقد زواجها مع أولاد منها ومن غيرها.

المبادئ: ١ - بوفاة المتوفى عن زوجة لم يوثق عقد زواجها رسمياً وأولاد منها ومن غيرها يكون لها الثمن فرضاً إذا أقر لها الورثة جميعاً بالزوجية، والباقي لأولاده منها ومن غيرها تعصياً للذكر ضعف الأنثى إذا أقر أولاده من غيرها بنسبهم من أبيهم.

- ٢ - إذا جحد النسب فعلى أولادها منه إثبات نسبهم بطرق الإثبات الشرعية كافة.  
 ٣ - إذا ثبت النسب استحقوا نصيبهم فى الميراث مثل الأولاد الآخرين تماما.  
 ٤ - إذا أنكرت زوجيتها فلا ميراث لها فى التركة.

السؤال: توفى رجل عن أولاده من زوجته الأولى التى توفيت قبله بعامين وهم أربعة ذكور وأربع إناث، وعن زوجته الثانية التى توفى وهى على قيد الحياة وكان قد تزوجها بدون وثيقة زواج رسمية، وعن أولاده منها وهم أربعة ذكور وثلاث إناث.  
 الجواب: لما كانت المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تقضى بأنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية، ولما كان المتوفى قد توفى عن زوجة لم يوثق عقد زواجه بها رسمياً فإنه إذا أقر ورثته المذكورون بهذه الزوجية يكون لهذه الزوجة من تركته الثمن فرضاً لوجود الفرع الوارث، والباقى (بعد الثمن) لأولاده جميعاً سواء من الزوجة المتوفاة حال حياته أو ممن بقيت بعده تعصياً للذكر منهم ضعف الأنثى، أما إذا أنكر الورثة أو بعضهم هذه الزوجية فلا تسمع دعواها ولا تنال هذا النصيب من التركة، وتكون جميعها لأولاده جميعاً للذكر ضعف الأنثى تعصياً إذا لم يجحد أولاد الأولى نسب أولاد الزوجة الأخيرة للمتوفى، فإذا جحد أولاد الأولى نسب هؤلاء كان لهم أن يثبتوا النسب بطرق الإثبات الشرعية كافة، فإذا ثبت النسب بعد الجحود استحقوا الميراث على الوجه السابق.

### المعاش والتركة

- المبادئ: ١ - المعاش غير التركة ولو كان استحقاقه بسبب المورث.  
 ٢ - يرجع فى المعاش إلى الجهة التى تنظمه.  
 السؤال: توفى رجل وترك زوجته وأولاده القصر واستحقوا بعده معاشاً، ثم توفى بعده والده وترك زوجته وأولاد ابنه المتوفى قبله، واستحق ورثته عنه معاشاً، فهل يستحق أولاد ابن المتوفى الثانى وزوجة ابنه معاشاً من معاش هذا الجد أم لا؟  
 الجواب: المعاش وإن كان مستحقاً بسبب المورث إلا أنه لا يعتبر من التركة؛ ولذلك تنظمه قوانين المعاشات المختلفة، وفى شأن الاستحقاق فى المعاش عن المتوفى الثانى يرجع إلى الجهة المختصة.

## فهرس الموضوعات

٣	..... كتاب المكاتب
٢٥	..... باب ما يملكه المكاتب وما لا يملكه
٦٣	..... باب الأداء والعجز
٩٢	..... باب الكتابة الفاسدة
١٠٤	..... باب اختلاف المولى والمكاتب
١١٦	..... كتاب عتق أمهات الأولاد
١٤١	..... باب الولاء
١٧٩	..... كتاب الفرائض
٢٤٢	..... باب ميراث أهل الفرائض
٣٤٧	..... باب ميراث العصبه
٣٥٥	..... أولاً: العصبه بالنفس
٣٥٩	..... ثانياً: تطبيقات على مسائل العصبه بالغير
٣٦٣	..... ثالثاً: تطبيقات على مسائل العصبه مع الغير
٤١٧	..... باب الجد والإخوة
٤٢٩	..... تطبيقات على ميراث الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب
٤٣٧	..... تطبيقات وفتاوى فى الموارث

\* \* \*